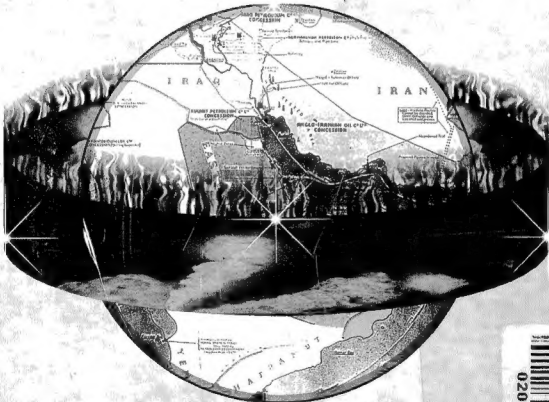


ملف الخليج الإستراتيجي  
(١)

# مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي دراسة تاريخية - سياسية - قانونية



دكتور

فتحي العفيفي



Bibliotheca Alexandrina



**مشكلات**  
**الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي**  
**دراسة تاريخية - سياسية - قانونية**

تأليف  
الدكتور / فحي العففي

المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات



مؤسسة قومية مستقلة  
درهستانهای فرهنگی - سبیلگونه - حقوق فرهنگی  
مرکز اطلاعات و ارتباطات دولتی و غیردولتی

المركز الوطني للأمن

د د فقه حقير الطير فني

سكوتات و تيرتات

المركز الوطني للأمن

٢٠٠٠ م

رئيس المجلس  
المجلس الوطني للأمن  
و فقه الطير فني  
و حقه الطير فني

حقير الطير فني

مؤسسة قومية مستقلة

المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات  
المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات  
المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رُوسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا  
زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ .

صدق الله العظيم

سورة الرعد آية ٢

إن قصة الحدود السياسية هي تعبير صارخ عن ظلم الإنسان لأخيه الإنسان ، كما هي تعبيراً عن تصالحه مع ذاته ومع الناس ، وهي رمزاً لوجوده ، وعنواناً لشبته بالأرض وإعلان عن رغبته في الإعمار وحقه في الحياة ، وفقاً لضرورة الكون ، سنة الله التي خلت في عباده .

المؤلف

الإهداء إلى

والديَّ براء وعرفانا كما وبياني صغيرا  
زوجتي الحبيبة مودة ورحمة كما تمهّلني كبيرا  
محمد ومهند حياً وحناناً كما حلمت بهما صغيراً وكبيراً  
هذا من فيض عطائكم

المخلص إليكم  
نحي العفيفي

## المقدمة

### أهمية الدراسة

لقد أصبح الحديث عن جذور دراسة التاريخ غير ذي موضوع ، بعد أن أثبتت الأحداث والتفاعلات الإقليمية والدولية المتلاحقة أن الأزمات السياسية العاصفة التي ضربت اسطرار المنطقة وأسفها في الصميم تنطلق منطلقاً تاريخياً أساسياً ثم ترد مردوداً تاريخياً أيضاً بحثاً عن حلول للخروج من المأزق التاريخي .

والتاريخ علامة على أنه يمثل ذاكرة الأمة ، فهو مصدر حصارها وبعث همتها وهويتها الحقيقية ، فهو يقدم الأصول والقيم ، والحقبة ، والمعركة ، والتجربة ، والدولة ، والقوة والمؤدج ، والفعل والفاعل والمفعول به ، وفق الزمان والمكان ، وهو في كل ذلك يقف صامداً يحترم عقلية إنسان - الذي هو محور العملية التاريخية - فيترك له الحكم والتحليل والتعليل والأخذ والرد ليكون متى نفسه بصيراً وعن لعله مسؤولاً ، ومن أكثر فروع علم التاريخ إنصافاً بهذا المفهوم هو تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة الذي هو دراسة منهجية منظمة لتفاعلات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين والأدوات التي تستخدمها في علاقاتها مع بعضها البعض ، في التأثير على المجتمع الدولي عن طريق الصراع أو التعاون في مجالات السياسات الدولية (International Politics) أو (World Politics) أو (Foreign Affairs) (International Affairs) أو (World Affairs) والتحكم في تفاعلاتها بصورة تساعد المجتمع السياسي القومي (أي الدولة) على البقاء والتماصك والتقدم ، وتساعد في ذات الوقت على تنمية التكامل بين الأمم واستمرار الحياة على وجه المعمورة .

ومن أبرز القضايا وأهمها التي تتطلب قسراً عالياً من المهارات اللازمة لإدارة الصراعات الدولية وبالأخص القدرة على إدراك الجوانب المتناقضة للموقف الصراعى وكيفية توظيفه ، كما تقتضي مزيداً من الإنتباه إلى درجة التفاعل والتعقيد في مكونات الظاهرة السياسية هي " مشكلات الحدود السياسية" التي تصنف بالحيوية الديناميكية فهذا مرة ثم تتور أخرى ، وتغير الحقائق المحيطة بها باستمرار في عالم مضطرب غير مستقر تعبر فيه خطط الساسة ومعتقدات العامة ، وفقاً للإعتبارات الأيديولوجية واعتناق مبادئ الجيوبوليتك ، واتباع سياسة القوة في تسوية المشكلة كحل نهائي ، وفي ظل هكذا وضعية يسود الخوض في قضايا الحدود العربية - العربية كضرب من السباحة الأولى مرة في بحر يصعب بالتصاميم في ظلام داس ، بإمكان عبور النهر دون مخاطر بعد مطلباً تعزيز المال ، ولكن يظل أسراً مطلوباً ليس لذاته ، وإنما لا يتبره من قضايا وإشكاليات وتداعيات خطيرة هي من صميم صنع الحاسن والمقبل معاً ، ومن ثم كان لا بد من الصدي لتلك القضية بقدر من الشمول الذي يتوافق مع مضمونها مع الشعب الذي تنصف به قضية الحدود في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية وتغل هذه الدراسة نوعاً من تلك السباحة السريعة .

وتكتسب قضية الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه جزيرة العرب أهمية خاصة لإرباطها مباشرة بالأمن القطري والقومي العربي ، وما يمكن أن تحمله من التأثير السلبي إزاء البعدين المذكورين ، لقدرتها على إثارة أكثر من إشكالية ومعضلة في آن واحد ، سواء فيما يختص بمسألتي التشكيك في شرعية تكوين الدولة العربية القطرية ، أو البعد القانوني المتعلق بمجدي المعاهدات والإنفاقيات الحدودية ، أو الميراث الاستعماري والإدعاءات التاريخية وصلتها بواقع الحدود العربية - العربية ، أو استقدام الدور الخارجي ومنحه الأولوية - إزاء عجز المؤسسة القومية - وتوافر القرص أمام المزيد من الإنكشاف الاقتصادي والأمني الشامل ، أو مدى منطقية الدعوات المطالبة بتوزيع الموارد الاقتصادية واصطدامها بإطار ممارسة السيادة والدفاع عن الشرعية ، وهكذا يتضح التأثير الكبير الذي يمكن أن تمارسه قضايا الحدود سواء في العلاقات الثنائية بين دولتين عربيتين أو عموم العلاقات العربية - العربية ثم تفاعلاتها الإقليمية وداعياتها الدولية .

ومن التداعيات الخطيرة لمشكلات الحدود السياسية ألما قد أفرزت حربين إقليميتين في غضون عقدين من الزمان منذ إلغاء بحداد إتفاقية الجزائر من طرف واحد عام ١٩٧٩م حيث دخلت منطقة الخليج بالنزاع حاد مرحلة جديدة استبدلت فيها حرب الأعصاب بحرب عسكرية في انساق معادلة إقليمية غاية في التعقيد ، ومنذ عام ١٩٨٢م حينما بدت الكفة واجحة لطهران ، فلات الرياض المجموعة الخليجية في عملية دعم مالي ولوجستي واسعة لبحداد حتى لا يكون هناك منتصر يهيمن بإرادته العسكرية والسياسية على المنطقة ، وشيئاً فشيئاً وجد الخليجيون أنفسهم متورطين في حرب دخلوها على خلفية حسابات سياسية تنظر إلى الكثير من الدقة ، وعلى عكس المتوقع انتهجت بمحداد خطأ تصادماً إزاء جيرانها الخليجيين ، وراحت تستمر الإنكساسة والإخفاق الإيراني على غير الأرض الإيرانية من خلال التقدم بقاتورة مظلة بالإستحقاقات السياسية والاقتصادية ، والرمي بما على مجموعة مجلس التعاون الخليجي ، وكانت الكويت البلد الأكثر قرباً وسهولة أمام العراق ، فكانت معركة الديون والنفط والأسعار ، المقسمة السياسية والنفسية لتفجير أزمة الحدود وقضية السيادة والشرعية مع الكويت في إطار قوائم دعاوى الحق التاريخي فكانت الصاعق الذي فجر القنبلة ، والإصحاح العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م والمفاعيل السياسية لهذا الإجتياح ، وصدى الحرب التدميرية التي أعقبته والذي قد يترد في صورة حرب جنيدة كانت في مجملها تعبيراً صارخاً عن هشاشة المشهد الإقليمي للخليج ، وعن مدى الإنهاك والإحباط الذي قد تسببه قضايا الحدود وتأثيراتها السلبية على مقدرات الشعوب ، وميادة الدول ، وقد ارتسمت ملامح هذه الصورة البؤس في عملية الباحث ومثلت هاجساً قوياً وملحاً نحو ضرورة سير أغوار هذا النفق المظلم أنتمس معاه واستكشف ضروبه لعلي أعتدي إلى سبيل يقرودنا إلى اتيلاج فجر جديد يجتينا ويلات الحروب ، بما تقدمه هذه الدراسة من رؤية علمية صادقة تستند إلى العديد من الإشكاليات والقضايا التي تساهم بقدر في فك رموز المعضلة الحدودية .

هذا هو الكتاب الأول من الدراسة التي حصلت بموجبها على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بحرية الشرف الأولى ، وقد عتقته " بمشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي ، دراسة تاريخية - سياسية - قانونية " في حين يحمل الكتاب الثاني الذي هو تحت النشر عنوان " مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية " وقد راعت في هذا التقسيم الوحدة الموضوعية والمنهجية العلمية التي تقتضي مراعاة الفصل بين الحدود البحرية ذات الطبيعة المختلفة من حيث ظروف نشأتها وتطورها التاريخي ، وسبل معالجتها والتي شرعت لأجلها قوانين خاصة بها ، وبين الحدود البرية التي شهدت بدورها ظروفًا متسقة مع طبيعتها المتماثلة بين الأطراف المختلفة في حلبة الجزيرة العربية ، وهكذا فرضت الحتمية الموضوعية نفسها على طبيعة هذا التقسيم .

تجدر الإشارة إلى أن الإطاليات والمعاهدات للبرية في الشأن الحدودي هي من أكثر المواقف في التاريخ عرجة للإلغاء ، وكثيراً ما اتصلت الدول منها وتحملت الأنظمة من وقتها بدعوى ألما أوجدت في ظروف حاظفة ، أو إستراتيجية ، ويكون مثل هذا الإلغاء مدعاة لعودة التوتر من جديد ، ومن ثم لا ينبغي السهرل كثيراً على السويات الحدودية التي تتم بشكل أو بآخر ، طالما أنها لا تكتسب صفة الديمومة والإستمرار ، وهو البيرير الذي يعطي مثل هذه الدراسات خربة المرجعية والقيمة العلمية الضمنية.

### المحاولات العلمية السابقة

هناك بعض الجهود العلمية السابقة على هذه الدراسة التي حاولت طرق هذا الميدان ، بيد أن هذه الدراسات علاوة على محدوديتها ، وقصر تناوؤها على قطر بعينه مع جيرانه ، فإنه قد غلب عليها الأجواء الإنفعالية والحس الوطني ، والنظرة الشوفينية ، دون النظرة الشمولية الموضوعية التي تستوجبها مثل هذه الدراسات الشديدة الحساسية والتعقيد ، بل إن من فرط مثل هذا الترجيح فقد سقط الباحثون في خطأ منهجي فادح وذلك بتكرار ما تم دراسته وبمته في دراسات علمية ، فيما يشبه نزاعاً حدودياً على الورق ، فبلى سبيل الخيال قامت الذكورة ميمونة خليفة الصباح بدراسة العلاقات الكويتية - النجدية في الفترة من ١٨٩٦ - ١٩٣٩ م<sup>١</sup> في رسالتها للماجستير بجامعة عين شمس في عام ١٩٨٣ م ، وتناولت فيها بالطبع مسألة الحدود بين الجناين وأشارات إلى إلتطاع أكثر من لثني أراضي الكويت بمقتضى مؤتمر والاقالة المقرر ١٩٢٢ م ، فقام باحث آخر من منتسبي جامعة أم القرى بمكة المكرمة وهو السيد / خالد حود السعدون بتبني وجهة نظر مضادة للرسالة المذكورة ، في رسالته للماجستير بعنوان العلاقات بين نجد والكويت فيما بين عامي ١٩٠٢ م - ١٩٢٢ م<sup>٢</sup> وهي الفترة الواقعة في نطاق دراسة الذكورة ميمونة الصباح ، وليس هذا فحسب بل إن أحد المؤرخين السعوديين وهو الدكتور عبد الله الصالح العتيق قد كتب بحثاً إنتقائياً بعنوان " الذكورة ميمونة الصباح وكتابة تاريخ الكويت " في محاضرات وتعليقات في تاريخ المملكة العربية السعودية " الرياض " د . ن ١٤١١ هـ - ٢٠٧ - ٢٤٦ ، ووصف كتاباً بالبعيد عن الموضوعية ، نتيجة للميل والتحييز وتغليب الحس الوطني على الحقيقة

التاريخية، بولد على نفس النسخة المذكورة مصطفى عبد القادر السباعي في رسالته للدكتوراه بجامعة عين شمس سنة ١٩٧٣م بعنوان " التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي ، في شط الصوب " أي مسألة الحدود العراقية - الإيرانية ، حيث تبنى الباحث وجهة نظر بلاده الرسمية إزاء المشكلة ، وقد فعل الشيء ذاته وأكثر في كتابه بالإشتراك مع د . محمود علي الداود في عام ١٩٩٠م والذي جاء بعنوان " القوة العراقية للكوييت " وفي العنوان ما يعني عن البيان فقد أراد الرجلان تقليل من الأحماس والأوراق أن يحسوا كيان دولة بعد أن عبرت الآلة العسكرية عن ذلك ، وقد ردت الدكتوراه ميمونة الصباح على الكتابات العراقية في بحث لها بعنوان " تاريخ الأطماع العراقية في الكوييت " المنشور بمجلة دراسات الخليج والجزيرة ، العدد (٧٤) السنة (١٩) في يوليو ١٩٩٤م ، والمشهد ذاته يتكرر في مواقع أخرى فقد تبنى الباحث / عصام ضياء الدين السيد وجهة النظر السعودية في رسالته للدكتوراه التي جاءت بعنوان " عبر في العلاقات السياسية السعودية - اليمنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٤ ) " في آداب بني سويف ، جامعة القاهرة ١٩٨٧م ، وحل على الإمام يحيى وسياساته ولم يتورع عن وصفه بما لا يليق من قبل " من ليس لهم عهد أو ميثاق " ، " الكلب " وغير ذلك لم يفتي إيجابه بالوسمات السعودية في مناطق الحدود مع اليمن ، وفي المقابل جاءت رسالة السيد / وليد النور للدكتوراه تحت عنوان " الوضع القانوني لحدود اليمن الدولية " المقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة صوفيا ، والتي انتقد بشدة السياسات السعودية تجاه اليمن واعتبر أن مآزق قصور الدولة اليمنية غير من عند مشكلة الحدود اليمنية - السعودية ، ولم يتورع السيد / يحيى علي الأرياني نائب مدير مركز الدراسات والبحوث اليمني في تقديمه للرسالة المذكورة عن وصف السعودية " بالجار الخصب " ، والطريف أن الرأع الحسدودي على الورق لم يكن حبيس الإقليمية بل إنتقل بمعطياته إلى الأوساط العلمية الأوربية فعندما قام السيد ( JOHN B. KELLY ) في كتابه : " EASTERN ARABIAN FRONTIERS , LONDON : FAER , 1964 " بتناول مسألة الحدود الشرقية للجزيرة العربية وتحدثاً " قضية اليربي " انتقد بشدة المذكرة السعودية المقدمة إلى لجنة التحكيم ووصفها في مجموعها بأنها " رمز محزن للعلمية السيئة التوجيه " ولم يفتي وجهة النظر البريطانية بحسب ، بل عمد إلى الإساءة إلى السياسات السعودية ليمس بعض مسائل الزكاة ، وولاعات القبائل ، ومدى قانونية الأسايد السعودية ، فاقري أحد الباحثين السعوديين وهو السيد عبد الرحمن الشملان في رسالته للدكتوراه التي جاءت بعنوان :

- "The Evolution Of National Boundaries In The Southeastern Arabian Peninsula 1934 - 1955 " P H . D . Thesis University Of Michig On , 1987 .

للدفاع عن وجهة نظر بلاده والرد على مزاعم السيد ( Kelly ) فكان أن إنحاز من حيث يعرف أولاً يدري إلى السراي السعودي في مشكلة اليربي فأعاد بالمذكرة السعودية وانتقد المذكرة البريطانية بوصفها تحوى مخططاً للعبث بخريطة المنطقة ، وتقلية بؤر الرأع والتعصبات القبلية والمذهبية وإعداد الساحة للإحتفال لأجل أن تسود وتبقى المنطقة معولة ومكبلة وملينة بالتقرب والثغرات .

بقى أن نشير إلى بعض الدراسات القانونية والتاريخية التي أجزت من الجامعات الغربية والتي حلت غالبيتها من المضمون التاريخي السليم وعدم الإعتماد على الوثائق التاريخية السيئ هي اللحمية والسداء في القضايا الحدودية ، إلى جانب الإختصار الشديد والإكتفاء بذكر الإنفاليات الشهيرة والأحداث العامة دون العناية بالتفاصيل اللازمة ، ومنها الدراسات التالية :

- Abu - Dawood , Abdulrazak S . Political Boundaries Of Saudi Arabia : Their Evolution and Functions P h . D . Thesis University Of Kentucky , 1984 .

- Al - Bar , A . Les Problemes des Frontiers dans La Peninsule arabique de 1919 a nos jours Doctorate Thesis , Paris Pantheon 1979

- Hamadi , Abdulkarim M . Saudi Arabia's Territoial Limits : A Study in law and Politics Ph . D . Thesis Indiana University 1981.

### مصادر البحث

لم يكن ثمة سبيل لإعادة النظر فيما كتب عن قضايا الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ، إذا لم يكن هناك مبرراً قوياً لذلك ، وقد ثقل ذلك الحائط القسوي في توفر الباحث على مجموعة هائلة من الوثائق والمصادر الأصلية الجديدة ، والتي لم تكن معروفة لدى الباحثين من قبل أو تعلم وصولهم إلى بعضها ، وكان ذلك هو التحدي الأقوى الذي صادفته ، ومن أجل أن تكون الإسماعية موفقة فقد بذلت جهوداً مضنية في سبيل الوصول إلى كل ماله صلة من قريب أو بعيد بموضوع البحث وكان جهداً جدياً عصبياً نظراً لأن وثائق الحدود السياسية على نحو خاص دائماً تحاط بالسرية التامة لإزاحتها مباشرة بالأمن الوطني لأمة دولة من أطراف الدراسة ، ومن ملفات هذه الدراسة تناولها لأول مرة في البحوث والدراسات التاريخية والسياسية للمجموعة الكاملة لوثائق ومصادر " قسم البحوث والدراسة " بشركة الزيت العربية الأمريكية " أرامكو " برئاسة الدكتور / محمود رنسي " GEORGE RENTZ " ومساعديه " ماثي هلمسن " و " ريتشارد نيك " وهما قاضيين سابقين في محكمة العدل الدولية ، وقد قام هذا الفريق من الباحثين بمجهودات عظيمة في سبيل عمل المسوحات الجغرافية لمناطق الحدود السعودية بالتعاون مع المكتب الجيودجرافي التابع للبحرية الأمريكية في الفترة ما بين عامي ١٩٤٥م - ١٩٥٤م وهي المرحلة التي شهدت تفاعلات قضايا الحدود وبلغها حد الأزمة ، لما كان من الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إلا أن أخذ من هذا الفريق كمستشارين له في مواجهة الخبراء البريطانيين المتحرسون في الجغرافيا والسياسة والقانون ، وبالفعل شغل جورج رنسي وجماعته بتكليف جلالة الملك ، وأخذ ينشر معاونيه في أطراف المملكة للتصرف بدقة على الوصف الدقيق



لنطاق الخلاف الحدودي وولايات القبائل وأصولها وفروعها ، وإعداد تقارير وثائقية غنية في الأهمية والتدبر فكان أن ألحقت هذه المجهودات طائفة من الوثائق والمؤلفات النادرة من بينها :

- " Rentz , George 'ed " : The Eastern Reaches Of al - Hasa Province , Dhahran : Aramco , 1950 .

والقوى الخاصة به " مسائل المناطق المغيرة في الخليج الفارسي " المقدمة إلى حكومة جلالة الملك في ٥ يناير ١٩٥٠ م ، وكذلك وصف دقيق للحدود الرملية الصحراوية لشرق وجنوب الجزيرة العربية . " The Sand Borders Of Eastern and Southern Arabia , January 1956 " والنسخة الأصلية من كتابة " عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي " بالإضافة إلى المجموعة الأهم والتي هي عبارة عن المراسلات الرسمية للحكومة السعودية التي كان يعلها خيرا أرامكو في الشأن الحدودي ، وربما لا يعرف الكثير أن جورج رنس ورفاقه هم واضعي المذكرة السعودية في نزاع التحكيم حول الرمي ، وقانون المياه الإقليمية السعودي الصادر عام ١٩٤٩ م وغيرها من القوانين الخاصة بالحدود السعودية وهم وراء وجهات النظر السعودية المطروحة بشأن نزاعات الحدود في الفترة المشار إليها ، فاستحق جورج رنس بكل مجهوداته هذه أن يعينه الحكومة الأمريكية خيراً متخصماً في شؤون شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط وهو المنصب الذي ألتحق به في وزارة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء فترة عمله من عام ١٩٦٣ م وحتى وفاته في ديسمبر ١٩٨٧ م ، ولأهمية جورج رنس ووثائقه فقد بذلت الحكومة السعودية جهوداً معتدلة في سبيل الوصول إلى مكتبه وأوراقه الخاصة لإدراجها مباشرة بالأمن الوطني السعودي ، وقد نجحت في ذلك مؤخراً عندما توفرت عليها بطريقة سرية للغاية لا يحد هنا توضيحها .

يبقى أن وثائق رنس " أرامكو " قد أحدثت نوعاً من التوازن إزاء تغليب البعض الوثائق البريطانية على ما عداها في تنازل قضايا وشؤون الخليج العربي ، وقد فالت معلومات رئيس ملاحقا البريطانية في العديد من المسائل الحدودية والتي عرضنا لها في متن الدراسة .

أما الوثائق البريطانية غير المنشورة فلا تزال مجموعة وثائق سجلات حكومة بريطانيا في الهند ( India Office ) ، وأرشف السجلات البريطانية العامة ( Public Record Office ) (أرشفيف وزارة الخارجية البريطانية " F. O. " Foreign Office ) تحت المصادر الأسمية لها ، لتجسد وثائق الحدود بين الدولة السعودية وجيرانها محفوظة في : . " India Office , L / P and S / 18 / B 349 "

ر وثائق تخص الحدود التركية في مناطق الخليج العربي واتحادات بشافها مع بريطانيا

وثائق الحدود بين نجد والحجاز

" I . O . " L / P and S / 10 / 390 and 391 , File 2182 , Parts 9 -10 "

وثائق عدد من نجد وكل من العراق والكويت ( ١٩٢٠ م - ١٩٢٣ م ) ، ( ١٩٢٥ م - ١٩٢٧ م ) ،  
( ١٩٢٨ م - ١٩٣٠ م )

- India Office , L / P and S / 10 / 937 , File 7251 ( 1920 - 1923 )

- India Office , L / P and S / 10 / 1166 ( 1925 )

- India Office , L / P and S / 10 / 1243 , File . 57 , Parts : 12 + 13 + 14 - 15 .

وفيما يخص بولائق " Foreign Office " الخاصة بالحدود فمعظمها في الأجزاء الواقعة تحت رقم

- F . O . 371 : VOL . 5061 . 5062 . 5063 . 506

- F . O . 371 : VOL . 5065 . 16020 . 18999 . 17926 . 23272 .

أما وثائق خط العرب فقع تحت رقم ، 18974 ، 13780 ، 9044 ، 7824 . F . O . 371 : VOI .  
15855 ، 16061 ، 1644 ، 17891 ، 18972 ، 23255 .

وهناك طائفة من الوثائق الأمريكية غير المنشورة والمخطوطة في :

National Archives Of The United States Of America , Washington D . C .

ومن أهمها المجلد الذي يحوي اتفاقيات الحدود بين نجد وشرق الأردن ، والعراق .

-The Secretary Of State For Colonies to Parliament , by Command Of His Majesty - Agreement with The Sultan Of Nejd , reading Certain Question-relating to The Nejd . Trans Jordan and Nejd Iraq Frontiers , London Published by His Majesty's Stationery Office . Dec . 1925 , Harvard Library , No . Asia 75255

وهناك مجموعة من المجلدات الضخمة التي تحوى الوثائق البريطانية المنشورة ولكن غير متداولة على نطاق واسع نظراً لأنها باهظة التكاليف والتي يقوم بفهرستها وإعدادها بإساحون بريطانيون من موظفي " Archive Editions " بلندن وهي من المؤسسات الرائدة في هذا المجال ومن المجموعات التي تم الاستعانة بها

-Schofield , Richard and Gerald Blake . ( eds . ) Arabian Boundaries : Primary Documents , 1953 - 1957 . (30 Vols.) Farnham Common : Archive Editions , 1988 .

-Schofield , Richard . ( ed ) . Arabian Boundary Dispute (15 Vols.) Farnham Common : Archive Editions , 1992 .

-Schofield , Richard . ( ed ) . Islands and Maritime Boundaries Of The Gulf 1790 - 1960 . (20 Vols.) Farnham Common : Archive Editions , 1990 .

هذا وقد تم استشارة كافة البحوث والدراسات العربية والأجنبية المتخصصة في مجالات الجغرافيا السياسية والتاريخ ، والقانون الدولي ، والملاقات الدولية ، التي تناولت من قريب أو بعيد موضوع الدراسة ، وقد ألفتها في قائمة المصادر للملحق .

### ملخص البحث

كان طبيعياً والدراسة تطلق منطقاً تاريخياً أن يكون المنهج المستخدم هو منهج البحث التاريخي الذي يعد الركيزة الأساسية لعلم التاريخ ، وينهض على أسس وثابت يعبها هدف إلى الوصول إلى الحقيقة التاريخية ما استطاع الباحث إلى ذلك سبيلاً سواء من خلال تحري الدقة في جمع المادة العلمية ونقدها نقداً ظاهرياً وباطنياً ، والرفع عن الميل والنفوس والالتزام الموضوعية في عمليات التحليل والتركيب التاريخي ، فالباحث قاضي ، وعليه يقع معيار الصدق أو الكذب ، والنفي والإثبات وأحكامه غالباً ما تكون موثوقة لوقوف الناس به وتقديرهم العالي لجهوده ، ولما كانت الدراسة قد مست مسألاً خفياً بعض المشكلات والقضايا التي تلعب دوراً كبيراً في تخطيط الحدود السياسية فكان لا بد من استخدام المنهج المقارن بقصد مقارنة المواقف المختلفة المؤثرة إن سلباً أو إيجاباً على اتجاهات موضوع الدراسة ، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي والذي أكد أن السرد التاريخي لا قيمة له إن لم يصبح التحليل والتعليل لكافة الوقائع في محاولة من الباحث للإجابة على التساؤلات التي تطرحها العملية التاريخية وهي ماذا حدث ؟ ، ولماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ ، وما الذي ترتب على ما حدث ؟ ، ومن خلال هذه الأطر المنهجية فقد عمد الباحث إلى التثبت بكل دقة وأمانة من كل موقع جغرافي ، أو رأي تاريخي أو سند قانوني يخدم قضية البحث الأساسية .

### تقسيم فصول الدراسة

وقد قسمت موضوعات هذا الكتاب إلى ست فصول جاءت بدورها على النحو التالي:  
للفصل الأول تناولت فيه الخلفية التاريخية والقانونية لموضوع الدراسة ، فتحدثت عن الأوجاع الجيو- سياسية في منطقة الخليج ، وبعض المفاهيم القانونية عن الحدود وتخطيطها وترسيمها ، وتعريف

**مصطلحهم** : حدود مياه الإقليمية في الخليج العربي ، وعن صدور التشريعات الأحادية الجانب من قبل إيران ١٩٣٤م والسعودية ١٩٤٩م ومقارنتها بالتشريعات الدولية ، وتمرصنا للإتفاقيات الثنائية للمياه الإقليمية دمرة بين الأطراف المعنية ، وأعطينا وصفاً دقيقاً للخليج وتصنيفه لائوياً والمشروعات النادرة التي كتب تستهدف تسوية مشكلات المياه الإقليمية فيه .

**وفي الفصل الثاني :** تناولت التطورات السياسية لمشكلات الحدود البحرية بين الأنظمة المختلفة في الخليج العربي ، والتي من أهمها وحسباً الإدعاء الإيراني في البحرين ، والنسويات الثنائية لمعضات الخرف القاري وكان من أهم ما جاء به هذا الفصل هي القاعدة التي تتبع مبدأ العدالة والمعادن : لتساوي لتقسيم الجرف القاري ، والتي تعبر من أهم مقصديات هذه الدراسة ، إذا كان لها أن تدعي إضافة جديداً لهذا الإشكال الذي تبحثه وذلك التخصص الذي تنتمي إليه ، إذ لأول مرة يمكن معرفة طول وعرض ساحل كل دولة بحري بدقة ، كما أن الرؤية المطروحة والتي تحوي مضموناً جغرافياً وسير - قانوناً - من الممكن أن تشكل مرجعية مهمة على صعيد التسويات المتوخاه بين الأطراف المعنية

**٣** تحدثت عن مشكلات الحدود السياسية في شمال منطقة الخليج العربي نظراً للإرباط الكبير بين تطورات الحدود بين العراق وإيران ، وذلك التي بين العراق والكويت وقد تحدثت في الخاتمة عن أنواع الجرف القاري المتنازع عليها والتطورات التاريخية والسياسية وكذا موقف القانون الدولي من وجهات النظر المختلفة في هذا الصدد وتناولت بالتفصيل في **الفصل الثالث :** معاهدة أرزحرم الثانية ١٨٤٧م فدرة أربع سنوات من المفاوضات المكثفة بين الفرس والبريطانيين والروس والعمانيين ، وكذا بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣م حتى رسم الحدود بالأعمدة ١٩١٤م ومعاهدة طهران ١٩٣٧م وقضية الحدود عند خط العرب . والاتفاق العراقي - الإيراني ١٩٧٥م كأساس لتخطيط الحدود في خط العرب ، وفي السني كتاب تناهات لتفاعلات قضية عربستان

**٤** **فصل الرابع :** فقد أستهلكته بخلفية تاريخية مهمة عن نشأة الكويت الحديثة ، ووضعها السياسي ، الحقبة العثمانية ، ثم انتقلت إلى عرض وتحليل الحدود العراقية - الكويتية بمقتضى البروتوكول الأنجلو - عثماني ١٩١٣م مروراً بمذكرتي التفاهم لعام ١٩٢٣م ، واتفاق ١٩٣٢م ، وعصر عام ١٩٦٣م ، ثم تفاعلات قضية الحدود حتى أزمة عام ١٩٩٠م

**٥** **فصل الخامس :** تناولت النزاع القطري البحري حول جزر حسان وفتحت الدليل حادثة حادثة التاريخية لنوع الزيارة ، وأوضح كيف لعبت بريطانيا دوراً محورياً في هذا النزاع لوجود الوكالة السياسية البريطانية في البحرين والدور الذي لعبه مستشار حكومة البحرين البريطاني للحريز ، والقرار البريطاني للنزاع الفاصل في عام ١٩٤٧م ، ومسألة التحكيم في نزاع الزيارة في

[illegible]

يقول في آياتها العديدة: «وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا يَسْمَعُوا أَوْ يَكُونَ لَهُمْ آيَاتُهُ إِلَّا هُمْ يُعَذِّبُهُمْ أَيَّ عَذَابٍ لَّهُمْ أَكْبَرُ» (سورة النحل: ١٠٥) «وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا يَسْمَعُوا أَوْ يَكُونَ لَهُمْ آيَاتُهُ إِلَّا هُمْ يُعَذِّبُهُمْ أَيَّ عَذَابٍ لَّهُمْ أَكْبَرُ» (سورة النحل: ١٠٥).

[illegible][illegible][illegible]



## **الفصل الأول**

### **الخلفية التاريخية والقانونية لموضوع الموانئ**

---

الوصف الجغرافي للخليج العربي  
المبادئ الأساسية للحدود الدولية  
الأوضاع الجيو - سياسية في الخليج العربي  
الإطار القانوني للحدود البحرية في الخليج العربي

## مقدمة

مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ، تتميز بطابع سياسي وأبعاد متباينة ، كالبعد الإستراتيجي والتاريخي والجيوبوليتك والقبلي والاقتصادي ، وقد قامت أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية ، بدور محوري في توجيه "الحدث الحدودي" وتجليد أبعاده ومساراته ، كما تفاعلت هذه الأنماط مع "العوامل الإستراتيجية" ، و"الموروث التاريخي" لتتج مركب الوضع الراهن لذلك الحدث .

على مستوى السلوك الإقليمي ، فقد تأثر هذا السلوك بماجسين متباينين ، هاجس الحرف من الابتلاع ، وهاجس الرغبة في الهيمنة ، أو التنافس من أجلها ، وسام المناخ السياسي مشهد التراتبية الداخلية "بين الدول أطراف المتضلة" والتوازن الإقليمي" وبين تراتبية الأمر الواقع ، واضطراب التوازن ، ومن ثم فقد هذا السلوك بعض من مقومات استقراره ، وانظمة بينا وإقليميا ، ورعى بتناحياته للعقدة على مسار الحدث الحدودي .

وكان العامل الدولي في الكثير من الحالات إطاراً مرجعياً للسلوك الإقليمي ، وإذا جاز لنا القول أن الدور البريطاني تاريخي في طابعه الجمل وأنه قد شكل وعاء الانجذاب للحدث الحدودي في مرحلة الجنتين ، فإن الدور الأمريكي منذ عام ١٩٤٥م يبقى الدور الفاعل شبه الوحيد في المنطقة ، ومن ثم فقد شكل بدوره ، دور التفعيل البطيء للزامة "كمن يضع القصر على النار المادئة" وتغييرها في أحد الفترات التاريخية صعبة ودقسة ، دون الإفصاح عن الحدث ، وإنما تحريك الأسباب صوب الحدث ، كما في حرب الخليج الأولى ١٩٨١م والثانية ١٩٩٠م اللتان اشعلتا على خلفية نزاع حدودي بين طرفي كل أزمة .

واستمر الصراع حول الموارد "النفط كعامل إستراتيجي دولي ، والمياه كضرورة إقليمية" يؤدي دوره وفق المفاهيم الأيديولوجية السابقة ، في مسار الحدث الحدودي تصعباً وتطوراً . في حين ساهم "الموروث التاريخي" بعكس ما كان يرتجى منه ، بوحى من ويلات التنقل القبلي ، وما يصاحبه ن صدمات ومشكلات قبلية في إطار التوحد عن "الدير" السني كان يمتع ما قبل القرن العشرين ، وقد عبر هذا الموروث عن نفسه ، بعد وقف حركة الانسحاب البشري ، وتجميد دورة النخب القبلية ، فيما يشبه عملية "القبيلة" ، وبدت الفرصة نحو الاستقرار والتملك أكثر وضوحاً لدى الأسر التي قوى عزمها وقيد لها السيطرة ، ومن ثم أصبحت مسألة رسم حدود سياسية ثابتة على الأرض ، ضرورة سلطوية ، وشكلت مضامينها أهم معالم التحول السياسي في الخليج وشبه الجزيرة العربية ، بيد أن هذا التحول لم يكن بمقدوره القفز كلياً فوق طبيعة الموروث التاريخي والإطار الاجتماعي للمنطقة ، وكان لابد أن يرسم بلون هذا الموروث وذلك الإطار ، وهكذا نظر إلى الدولة هناك على أنها الشكل المنطور للقبيلة ، وإلى الحدود السياسية على أنها ولادة فيصرية من رحم بيئة بدوئية ، تمت وترعرعت في عمق تربة التطورات السياسية الحتمية ، وفي جو من الأطر السابقة ، حتى بلغت حد الأزمة المتضخمة ، والسرطان الذي تغشى في أجزاء مختلفة من الجسد الواحد وأصبح استئصاله أمية عزيزة الثال ..... وتلك كانت البداية .



### الوصف الجغرافي للخليج العربي

الخليج العربي هو التسمية الجغرافية التي تطلق الآن عموماً على ذلك الحيز من مياه البحر المطروح من المحيط الهندي ، والذي يقع على امتداد الجانب الشرقي من جزيرة العرب ويفصل بينها وبين إيران ، وهو يمتد منجهاً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي بين خط العرض ٣٠° وخط العرض ٢٤° شمالاً مسافة جوالي جسمالة ميل من خط العرب إلى رأس عمان الشمالي ، ورأس عمان هو الذي يسمى برأس مسندم هو الذي يفصل الخليج العربي ذاته عن خليج عمان الذي يقع عند مدخل الخليج العربي ، ويجمع الإثنان عند مضيق هرمز الذي يقل عرضه عن ثلاثين ميلاً ، وهو أحيق جزء من أجزاء الخليج العربي ، إذ أن عرض ذلك الخليج شمال غربي المضيق يبلغ أكثر من مائة ميل في المتوسط ، بينما يصل أقصى عرض إلى ما يزيد عن مائة وخمسة وسبعين ميلاً ، ويبلغ مجموع مساحة الخليج العربي ٩٧٠٠ ميل مربع تقريباً .

ويشغل الخليج العربي الجزء الجنوبي من منخفض كبير بالقارة الآسيوية يقع بين الهضبة العربية والهضبة الإيرانية ، بينما يشغل الجزء الشمالي من ذلك المنخفض الإقليم العراقي الواقع بين الرافدين ، والحدود المنخفض من ناحية العربية سواء في ذلك ما يطو سطح ماء الخليج ، وما يقع تحته بميل ميلاً تدريجياً وفقاً لاختلاف ارتفاعه ظاهره عن المنحدره من ناحية الإيرانية حيث يهوى الانحدار براوية حادة ، وحيث ترتفع سلاسل جبال بمحاذاة الشاطئ ، ويترتب على هذا أننا نجد أن ، خط العمق الأكبر في الخليج القارسي هو عموماً أقرب إلى الشاطئ الإيراني منه إلى الشاطئ العربي ، على أن مياه الخليج ضحلة حتى أجزائه العميقة ، فقلما يتجاوز عمقها حسين قامة بينما هو لا يتجاوز جساً وعشرين قامة في كثير من مناطقه ، وهذا يختلف عن الأحواض المقابلة لذلك خارج مضيق هرمز حيث يصل العمق إلى ثلاثمائة قامة على مسافة بضعة أميال ، بينما يصل العمق في خليج عمان تجاه مسقط إلى ما يزيد على ألف قامة ، وبفضل العمق عند الطرف الشمالي للخليج عنه في معظم مناطق نتيجة لرواسب طمي الأتار الكبيرة التي تصب فيه هناك ، ويقع خط عمق العشرين قامة على بعد حسين ميلاً من خط العرب في اتجاه البحر ، أما تلك المنطقة من الخليج العربي التي تقع تجاه ساحل البلاد العربية السعودية بين رأس المشاعب ورأس تنورة ، فإن خط عمق العشرين قامة فيها يبعد عن الشاطئ نحو ثلاثين ميلاً في المتوسط .

وفرق هذا تظهر لفة غور الخليج العربي عموماً من كثرة الجزائر والشعاب المرجانية ، والضحائيج الموجودة فيه وخصوصاً على جانب الشاطئ العربي منه ، وهي من جميع الأصناف ، الصخري ، والرمل ، والرجاني ، ووجودها على مسافات قد تبلغ حسين ميلاً من الشاطئ يجعل الملاحة في الخليج خطرة لجميع السفن سوى المراكب الصغيرة ، ويرى أن صيادي اللؤلؤ يعرفون أكثر

من مائتي مكان من أمكنة القوص يقع معظمها في مفاص اللؤلؤ الكبير الذي يمتد بقبسرب الساحل العربي من شمال غربي الشارقة ماراً بشبه جزيرة قطر إلى قرب جزيرة أبو علي شمال غربي رأس تنورة<sup>(١)</sup>.

ويحيط الخليج العربي بمرأ داخلياً فهو يقع في حوض بلواضي قارة آسيا ، ولهذا فإن قاعه ليس جزءاً من الجرف القاري الآسيوي ، فاصطلاح الجرف القاري يطلق على منطقة مغمورة تمتد على حافة إحدى القارات تجاه أعماق المحيط السحيقة ، وأعادة التي كان معمولاً بها حتى منتصف القرن العشرين ، أن تصور هذه الحافة تمتد إلى حوضاتي خط عمق المائة قامة ، وفي الحالة التي نحن بصددنا يقع هذا الخط خارج الخليج العربي في خليج عمان .

وهكذا فإن الصفات الطبيعية للخليج القارسي هي من نوع يسوغ في بعض الأحوال القول بأنه بحر مغلق ، خاضع لسيطرة دولة واحدة أو أكثر دون غيرها ، ويؤيد مثل هذا القول ضيق مدخله عند مضيق هرمز ، وقد أخذ بوجهة النظر هذه في مطلع التاريخ الحديث ، عندما حاول البرتغاليين في ذروة مجدهم في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر أن يمتنوا السفن الأجنبية من الملاحة في هذا البحر بدون إذنهم فيما عرفت بسياسة الإحتكار ، وبعد إقصاء البرتغاليين سمحت مسقط في مدة قصيرة بنحو مائة وخمسين عاماً إلى فرض ضريبة بحرية على جميع السفن التي تمر في مضيق هرمز ، ولكن يلوح

(١) CR / 6 / 596 / Memorandum about The development of The Continental Shelf Boundaries of the Gulf , The importance of islands in determining baselines , Edited by : Manly Hedson , : see Oslo : Boundaries and Territories of States in the Arabian Peninsula , Intelligence Research Report , OCL - 4156 , December 4 - 1946 , Department of State , Washington .

وقد وصف J. G Lorimer في كتابه ( (geographical Gulf, 1906) ) الخليج العربي على النحو التالي :

" The Persian Gulf is one of the two arms of the Indian Ocean - The other being the Red Sea - stretching north - westwards towards the Mediterranean which have , throughout historical time , been channels of trade between the Indian and Mediterranean .

" The Gulf " , as Considered in this book , Consists ( a ) of the Persian Gulf Proper , stretching from the mouth of the Shatt - Al - Arab in the north - west in the latitude of 30 degrees N . and the longitude of 48 degrees E . to the Strait of Hormuz in the South - east in the latitude of 26 degrees N . and the longitude of 56 degrees E . and covering an area of some 97,000 Square miles , and (b) of the Gulf of Oman stretching south - east from the strait of Hormuz to Ras - al - Hade at the eastern tip of the Arabian Peninsula . From the mouth of the Shatt - Al - Arab to the Strait of Hormuz is some 500 miles ; from the Strait of Hormuz to the ocean is some 300 miles . the breadth of the Gulf varies from 180 miles at its widest to 25 miles at the Strait of Hormuz . The two great rivers of Mesopotamia , the Tigris and the Euphrates , now converging into the single stream of the Shatt - Al - Arab some 150 miles from the sea , discharge into the Headwaters of the Persian Gulf .

On the East the Persian Gulf is bounded by the great plateau of Iran , rising precipitously to a mean height of 5,000 feet above sea - level within a few miles of the coast . On the west it is bounded by the plateau of Arabia rising more gently and to a lesser altitude from a wide and mostly desert coastal Plain .

The waters of the Persian Gulf proper are extremely shallow - not more than 50 fathoms maximum ; beyond the strait of Hormuz in the Gulf of Oman the sea floor falls rapidly to a maximum depth of a bout 1,800 fathoms . There are few natural harbours ( Muscat in the Gulf of Oman is the best ) but numerous creeks suitable for small vessels . the Shatt - Al - Arab is navigable for large ocean - going vessels as far as Basra .

أن هذا ينبغي تم التخلي عنه نحو عام ١٨٠٣ م ، وعند ذلك الحين لم يطلب أحد إغلاق هذا الخليج بطريقة جسيمة ، سوى ما أشاعته الأدبيات العراقية عن إحصائيات إقدام إيران على هذه الخطوة ، بيد أن من الثابت أن الخليج قد فتح زهاء قرن ونصف القرن للملاحة الحرة لجميع الدول ، ومع ذلك لم تخطو المسألة من الجدل حول الوضعية القانونية للخليج العربي ، ففي مايو ١٩٢٥ م عقد في جنيف مؤتمر تجارة الأسلحة الذي أسفر عن صوغ اتفاقية ١٧ يوليو سنة ١٩٢٥ م ، وقد عرضت على المؤتمر مشكلة تعيين منطقة يتولى فيها استعمال إجراءات المنع الخاصة ، وسعى الوفد الإيراني إلى استثناء الخليج العربي وخليج عمان من هذه المنطقة بدعوى أن فرض مثل هذه القيود على المناطق البحرية الواقعة تجاه كل الساحل الإيراني فيه تعريض بحقوق السيادة الإيرانية ، وفيه تدخل لا مسوغ له في التجارة الإيرانية وقال مندوب الإيراني أن إيران لا يسمها أن تقبل شروطاً ما من شأنها أن تحول دون تمتع إيران بتطبيقات حقوق الملاحة التي تتمتع بها الدول الكبيرة في مياهها الخاصة<sup>(١)</sup> ، بيد أن مندوب البريطاني السو برسي كوكس قد فسر هذا القول بأنه ادعاء فارسي بأن الخليج العربي وخليج عمان هما منطقة مياه قومية لإيران وهو الأمر الذي جعل للمندوب الإيراني على التأكيد بأن " بحر عمان والخليج الفارسي كلاهما بحران مفتوحان لجميع العالم "<sup>(٢)</sup> .

وفي خلال المناقشات المسهبة التي جرت في مؤتمر جنيف لعام ١٩٢٥ م طلبت اللجنة الجغرافية للمؤتمر من لجنة خاصة من كبار رجال القانون قوامها أعضاء في وفود بريطانيا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا وكولومبيا وألمانيا وإيران ، أن تدلي برأيها في الموضوع التالي :

" ما هو الوضع الحالي للخليج العربي من وجهة نظر القانون الدولي ؟ "

وقد أجابت اللجنة عن السؤال بما يلي :

١ - أن وضع الخليج العربي من وجهة نظر القانون الدولي هو نفس وضع البحر المتوسط ، وهذا ينطبق أيضاً على مضيق هرمز وخليج عمان<sup>(٣)</sup> .

وقد أخفق سعي إيران لإبعاد الخليج العربي وخليج عمان من المنطقة البحرية الخاصة التي نصت عليها اتفاقية جنيف المعقودة في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٥ م ، ولم تزد وجهة النظر الإيرانية سوى الصين وتركيا ، وعلى الأثر السحب للمندوب الإيراني من المؤتمر ولم يوقع الاتفاقية .

( ١ ) R . M . Barel and r . J . Jorman : political Diaries of Iran 1891 - 1965 , Archive Editions , London 1986 , Volume . G . PP . 730 - 735 .

( ٢ ) Ibid .

( ٣ ) مرست : الوضع الإقليمي للمنطقة ، في الكتب البريطانية السوي للقانون الدولي سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، ص ٤٢ - ٥٤ .

وقد نصت الاتفاقية في مادتها الثانية عشر على إنشاء منطقة برية فضلاً عن المنطقة البحرية الخاصة وهي تتضمن جزيرة العرب والإكوادور وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن والعراق ولكنها لا تتضمن إيران ، وفي المادة ١٣ حظر إصدار الأسلحة بدون ترخيص إلى هاتين المنطقتين ، وفي المادة ١٩ نصت على أنه في المياه الإقليمية للمنطقتين الخاصتين تنفذ نصوص الاتفاقية مسن جبال سلطات الإقليم المختصة ، أما خارج المياه الإقليمية فقد نص في المادة ٢٤ على أن تطبق في الدول القواعد المترتبة في الملحق والتي تحول للسلطات البحرية لأي دولة من الدول المتعاقدة أن تعرف السفن المشبه فيها ، وكان من المقرر أن تنفذ هذه الاتفاقية عقب المصادقة عليها من جانب أربعة عشر دولة ولكن مثل هذا العدد من المصادقات غير المحققة لم يتم ، ولذلك لم تنفذ الاتفاقية .

وبقي القيمة القانونية لهذه الدولوات لوضع أن الدول ترى أن المناطق البحرية المعنية تتضمن مياهاً إقليمية ، وتتضمن كذلك مياهاً من مياه أعالي البحار ، وقد عرفت هذه جميعاً على وجه يشمل الخليج العربي ، كما يسط هذا الرأي بسطاً جلياً في مؤتمر جيف ١٩٢٥ م ، وعلى ضوء كل ذلك ، يجب أن نخلص إلى أن مياه الخليج العربي الخارجة عن نطاق المياه الإقليمية للدول الساحلية ، هي في الواقع جزء من أعالي البحار ، ولها حرية الملاحة أمام جميع قضاها ، وقد ظل هذا الاعتقاد سائداً حتى اتفاقية جيف للجرف القاري عام ١٩٥٨ م ، التي اعتبرت أن مياه الخليج العربي تسير جرفاً قارباً نظراً لضيق المساحة والامتداد الذي يمتلئه الخليج العربي ، ويولوع عدة دول عليه ، لأن الجرف القاري " في مفهومه الجديد " يجاور البحر الإقليمي مباشرة ، ويسير الخليج العربي مناطق اقتصادية خالصة ولقاً لإتفاقية قانون البحار الجنبية الموقعة عام ١٩٨٢ م ، ذلك لأن المنطقة الاقتصادية الخالصة تجاور البحر الإقليمي مباشرة ، أما الجرف القاري فيقع بعد المنطقة الاقتصادية الخالصة مباشرة ، ولذلك سيغطي الجرف القاري ولقاً للإتفاقية الجديدة في منطقة الخليج العربي ، وهذا يعني في الوقت نفسه وجود بحار إقليمية للدول التي تقع على الخليج المذكور <sup>(١)</sup> .

#### المبادئ الأساسية للحدود للدولية

موضوع الحدود الدولية <sup>(٢)</sup> من القضايا العامة التي تغطيها اهتمام القانونين الداخلي والسولي لأرباطها مباشرة بسيادة كل دولة على أراضيها ، ونظراً لحساسيتها الشديدة فقد أصبح يتمتع بأهمية

(١) المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٢) وردت كلمة "الحدود" في الوثائق البريطانية والأمريكية والإيطالية الحدودية بمعاني مختلفة حسب طبيعة وورودها بنس الوثيقة أو الاتفاقية لغرفة هذه للتفصيل راجع :-

واحترام كافة المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية ، ووضعت من اجله المبادئ الأساسية السبعة تصون إقليم الدولة الحديثة ، حيث النطاق الذي تتمتع الدولة في داخله بكافة السلطات التي يقرها القانون الدولي العام <sup>(١)</sup> .

واحد في اللغة هو الحاجز أو الفاصل بين شيئين لتمييز إحداهما عن الآخر ، لئلا يختلط أو يعتدي أحدهما على الآخر <sup>(٢)</sup> ، وفي القانون الحد الدولي هو الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه ، ويفصل بين سيادة هذه الدولة والدولة أو الدول الأخرى المتجاورة <sup>(٣)</sup> . وفي هذا السياق لا بد من التمييز بين الترخوم Frontiers ، والحدود Boundaries ، حيث تدل الترخوم على منطقة لا بد من مساحة واسعة من الأرض معروكة ، في كثير من الأحيان ، بسبب عدم صلاحيتها لسكن الإنسان ، ويختلف اتساعها باختلاف الظروف ؛ وهذه المنطقة أو المساحة من الأرض تفصل بين المناطق المأهولة بالسكان ، فقد تكون على شكل أحزمة (Bands) أو مساحات واسعة من الظواهر الطبيعية ، كالجبال أو الأنهار أو السهول أو المستنقعات أو الغابات ، وهي غير مملوكة لأحد وتستطيع الجماعات المجاورة لها احتلالها وضمها إلى أرضها عشية الجماعات الأخرى ، والدول تسعى دائما إلى ضم أجزاء منها لأراضيها ، على حين يدل تمييز الحدود على خط الحدود الدولي الذي يحيط بالدولة والذي يفصل حدودها عن حدود الدول المجاورة وبه تبدأ سيادة الدولة وتنتهي سيادة دولة أخرى ، لأن طبيعة الدولة الحديثة تستلزم إقامة حدود واضحة للمنطقة التي تمارس عليها سلطتها <sup>(٤)</sup> ، وفي حين أن الترخوم ظاهرة طبيعية جغرافية ثابتة فإن الحدود ظاهرة انشائية بشرية سياسية قانونية متغيرة .

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في الحدود الدولية بوصفها تعبيراً عن طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة ، وهي تنوع ما بين قانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، وفيما يخص مسائل العوامل القانونية ، فهي تستند إلى مبدأ الاختصاص الشخصي للدولة بالخارج <sup>(٥)</sup> ، حيث أن للدولة قوانينها

(١) د. حامد سلطان : القانون الدولي العام في وقت السلم ، القاهرة ، الطبعة السادسة ١٩٧٦م ، ص ٣٤٩ .

- د. عبد العزيز محمد مروحان : مبادئ القانون الدولي العام ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٣٥٠ .

(٢) راجع : لويس مطوف : التحد في قانون اللغة والأدب والعلوم ، طبعة خاصة ١٩٢٧م ، ص ١١٥ .

- الثيرود بادي : القاموس المحيط ، جزء أول عام ١٣٣٠هـ ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

- ابن منظور : لسان العرب ، الجزء الرابع ، ١٣٠٠هـ ، ص ١١٥ .

(٣) Preseccott. GR.V:Geography of Frontiers and boundaries, London 1967, PP.33-36.

Cukwvrah. A.O. : The settlement of boundary disputes in international Law , U.S.A,

1967, P.9.

(٤) د. محمد لائح عجيل : مشكلات الحدود السياسية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ١٩٦٧

ص ٣١ .

(٥) د. علي صادق أبو هيف : القانون الدولي العام ، الطبعة السادسة ، الإسكندرية ، ١٩٦٥م ، ص ٣٧٧ .

الخاصة التي تطبق داخل إقليمها ولا تنسحبها إلى إقليم دولة أخرى إلا استثناء وفي حالات تنص عليها القوانين الداخلية أما استنادا إلى سيادتها الشخصية على رعاياها الموجودين بالخارج ، وأما للدفاع عن كيانها وسلامتها ضد أعمال معينة ترتكب خارج إقليمها ، وفيما عدا ذلك يعد سلوك الدولة اعتداء على سيادة دولة أخرى ويترتب الخلاف بين الدولتين المتجاورتين حول القانون الواجب التطبيق في المنطقة محل النزاع ، ولذلك ظهرت فكرة الاستفتاء لتقرير مصير شعوب تلك المنطقة ، واتفاقيات تسليم المجرمين ويعتقد كل ذلك على طبيعة العلاقات بين الدولتين المتجاورتين وقدرتهما على إدارة النزاع ، ويرتبط بذلك أيضا العوامل الاجتماعية الاقتصادية والإدارية مع شعب الدولة التي يتمتعون إليها سكان الحدود ملامة حائكم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية مع شعب الدولة التي يتمتعون إليها على خلفية اختلاف النظم الاجتماعية والمبادئ والتقاليد واللغة بين الدول المتجاورة ، وفي مثل هذه الحالة تقوم الحدود بوظيفة الفصل بين شعبي الدولتين ، وما يجتمع ذلك من فرض قيود على حرية الانتقال بين مناطق الحدود ، ويكون قمة التصعيد في القطاع جزء من إحدى الدولتين وضمنة إلى الدولة الأخرى<sup>(١)</sup> ، ويرتبط بذلك أيضا الأسباب العرقية والدينية التي تكون سببا في إثارة مسألة حدودية بين دولتين ، وبعد الحرب العالمية الثانية عد الأساس الاقتصادي هو المعيار لتحديد الحدود السياسية بين الدول لإرتباطه بالموارد الطبيعية مثل حقول النفط والثروة المعدنية والمياه التي تكون سببا مباشرا في إثارة للمشاكل والنزاعات بين دولتين أو أكثر ، وعلى الرغم من ضعف وظيفة الحدود في ظل التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول ، إلا أن الحدود السياسية تبقى لترتبط بممارسة السيادة في ظل اختلاف المذاهب السياسية والأفكار العقلانية والأيدولوجية بين الدول المتجاورة<sup>(٢)</sup> ، وتساهم هذه العوامل مجتمعة في إثارة مشاكل الحدود بين الدول ، وبالنظر أن معظم الحروب الكبيرة في القرن التاسع عشر والعشرين كانت حروب حدود ، فإن الحدود حسب رأي اللورد كيرزون (Curzon) هي "حد المأس الذي تعلق عليه النتائج الحدية للحرب أو السلام التي فيها حياة أو موت الشعوب"

#### Frontiers Are Indeed the Razors Edge on Which Hang Suspended the<sup>3</sup>

(٣) "Modern Issues of War or Peace of Life of Death to Nations"

يطلق معظم فقهاء القانون الدولي والجغرافيا السياسية على تقسيم الحدود إلى طبيعية (Natural) وصناعية (Artificial) وهي من ألقم التصنيفات التي استخدمت منذ القدم حتى الوقت الحاضر<sup>(٤)</sup>.

Harm, J. Systematic : Political Geography, New York 1966, P. 204. (١)

Pounds, Norman: Political Geography, London, 1963, P.93. (٢)

Curzon Lord of Kedleston: Frontiers, The Romandes lecture, Oxford, Clarendon Press, London, 1907, P.7. (٣)

Ibid., PP. 13 - 34. (٤)

ويقصد بالحدود الطبيعية (Natural Boundary) تلك الحدود التي تتفق في مسيرها مع الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار ، وأساس هذا التقسيم يقوم على فكرة الحدود الطبيعية والخريطة التي كانت تؤمن بها الإمبراطوريات القديمة ، كالرومانية ، والفرنسية (الغال) التي كانت تسرى أن حدودها يجب أن تسير مع الامتداد الطبيعي للظواهر الطبيعية ، في حين أن الحدود الصناعية هي تلك التي يجري تعيينها من قبل الإنسان ، باستخدام علامات لتعيين تلك الحدود كالأعمدة ، والأبنية، والأحجار وغيرها من الأدوات التي يقرم بسمتها الإنسان بهدف استخدامها لتمييز الحدود<sup>(١)</sup>.

ومع تطور الدولة الحديثة أصبح التقسيم الصحيح الذي يتفق من الناحية الفنية مع قواعد القانون الدولي يميز بين صنفين من الحدود ، الأول : الحدود التاريخية أو الأزيلية (Immemorial) وهي تلك التي وضعت بطريقة ما في الماضي ، ولم تتغير منذ زمن طويل ، واكتسبت قوة بموجب المحاربة الأزيلية على أساس البدء للتعرف به في القانون الدولي الذي يقرر أن القبول الطويل خيالة إقليم وممارسة السيادة عليه دليل حاسم على صحة السند والسلطة الشرعية لتلك الدولة ، والثاني : الحدود الاتفاقية ، وهي التي تتم عن طريق الاتفاق بموجب معاهدة أو اتفاقية تحدد الحدود بين دولتين أو أكثر ، وهي الطريقة الاعتيادية لتحديد الحدود بين الدول ، وهذا النوع من الحدود أما أن يكون مستقرا وجرى تحديده وتخطيطه باعتراف الأطراف المعنية وهي ليست محل نزاع فتكون مستقرة وثابتة ، وأما أن تكون حدودا متنازع عليها نتيجة لعدم دقة التحديد ، أو نقص المعلومات الجغرافية أو لأية ظروف مفاجئة تعرض سريان الاتفاقية الحدودية<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا السياق لابد من التمييز بين تحديد الحدود وتخطيطها ، ذلك أن عملية تحديد الحدود هي العملية الأولى والأساسية في إقامة الحدود ، حيث يتوقف نجاح عملية تخطيط الحدود أساسا على التحديد الدقيق لتلك الحدود الزمعه وضعها على الطبيعة ، وفي حين يقصد بتحديد الحدود بين الدول المتجاورة ، تحديد خط الحدود بوصفه وصفا دقيقا سواء كان هذا الوصف واردا في معاهدة حدود ، أو في قرار تحكيم دولي كتابة على الورق وتوضيحه بالرسم على الخريطة المرفقة فان تخطيط الحدود يعني نقل خط الحدود بوضعه المذكور على الطبيعة بحيث يتفق مع التحديد المنطبق عليه بين الأطراف وذلك بوضع علامات مميزة على طول خط الحدود<sup>(٣)</sup>.

(١) د. تالغ القصاب وآخرون : الجغرافيا السياسية ، الموصل ، العراق ، ١٩٨٦ ، ص ١٧٩.

(٢) د. جابر إبراهيم الرازي : الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية - الإيرانية ، بغداد ١٩٨٩ م ، ص ٣٦.

(٣) Weissberg Guitez: Maps as evidence in international boundary disputes, American Journal of International Law, Vol. 57, (1963).

والحدود الاتفاقية تتمشى في جزء أو أجزاء منها مع الظواهر الطبيعية كالجبال (سلاسل الجبال - محط تقسيم المياه - قاعدة الجبال) أو الأنهار (خط وسط المجرى - مجرى الملاحة - خط الضفة - محط الضفتين) أو تسير مع خطوط هندسية على أساس خطوط الطول والعرض ، أو خط مستقيم بين نقطتين ، أو أقواس من دوائر<sup>(١)</sup> .

هناك أيضا العديد من المفاهيم الأساسية عن الحدود السياسية مما يفرج عن نطاق هذه الدراسة ، وإنما أردنا فقد أن نعطي مدخلا بسيطا ولازما عن بعض المبادئ الأولية عن الحدود .

### الأوضاع الجيو- سياسية في منطقة الخليج العربي

قبل القرن الثامن عشر الميلادي كانت منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية تقسم إلى أربعة مناطق جغرافية عرفت على النحو التالي "إقليم البحرين - إقليم عمان - إقليم نجد - اليمن" وقد مر كل إقليم من هذه الأقاليم بتطورات سياسية وتاريخية مختلفة إلى حد ما ، بعضها عن بعض كما يلي:

إقليم البحرين كان يتكون من الرقعة الجغرافية الممتدة من شمال الكويت حتى جبوب شبه جزيرة قطر ، ويضم أربعة مقاطعات هي الكويت ، والإحساء ، وجزيرة اوال "البحرين الحالية" ، وقطر ، وكان مصطلح "بحريني" يطلق على كل شخص من سكان هذه الرقعة الجغرافية ، وقد ارتبطت بلاد البحرين عضواً وتاريخياً بالحكم العربي الذي تعاقب عليه منذ بدايات القرن الثالث عشر حتى أقطاب القرن التاسع عشر تقريبا ، متمثلا في حكم (الموتويين - الصفيوريين - الجبور - بني خالد) وال جروان بين الصفيوريين والجبور ، وآل مغامس المنطق بين الجبور والخواند في شكل مراحل اتفاقية<sup>(٢)</sup> .

يبد أن الكيانات السياسية العربية في تلك الفترة المبكرة ، لم تكن قادرة على المشاركة بشي يذكر في العمل السياسي ، فهي لا تعد وكونها كيانات قبلية رعوية تلازمها صفة التنقل والترحال سعيا وراء مصادر حياتها ، ولم يكن بينهم من قريب أو بعيد ما يحيط بهم من مشكلات إقليمية سوى مسا يعرض منها طريقهم أو يجور على حقهم في الحياة ، ومن ثم نجدها مزدوجة الولاءات فهم يدينون بالولاء للحكم العربي المباشر وفي نفس الوقت بالتبعية لقوة إقليمية كبرى "كالفرس أو البرتغاليين أو العثمانيين" قيمين على الأوضاع السياسية في المنطقة بأكملها ، كما يتبنى لهم حرية الحركة في حال تعرضهم للمضايقات من هذه القوة أو تلك .

( ١ ) Hirsch, A: Rivir Boundaries in the Middle East, Renvue de Droit International (1955) P 429.

Hyde, Notes on Rivers as Boundaries, Ameican Journal of International Law, Vol.I, 1912, P.903.

( ٢ ) د. عبد اللطيف ناصر الحميدان : التاريخ السياسي لامارة الجبور في نجد وشرق الجزيرة العربية (١٤١٧ هـ - ١٣٥٠ م) بحث منشور بمجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ١٩٨٠ م ، ص ٣١ .



وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر، شهد إقليم البحرين تغيرات سياسية هامة ، تمثلت في عودة موجات المد العربي إلى استئناف نشاطها من داخل الجزيرة العربية إلى مداخل الخليج ، بعد فترة انكماش وركود استمرت أكثر من قرنين من الزمان ، ولم يقتصر الأمر على مجرد هجرات تقليدية وإنما اتخذت تلك الهجرات اتجاهات جديدة يحترم الاستقرار ، مستغلين من الأوضاع الإقليمية المضطربة في الممار الفلود البرتغالي في الخليج ، وغلو المنطقة من متفرد حقيقي ، مما دفع بهم إلى تكوين تشكيلات سياسية أدخلت طريقها نحو النمو والتطور ، وكان من أبرز تلك التشكيلات السياسية ، تلك التي نجمت عن هجرة الصوب <sup>(١)</sup> ، من أواسط نجد إلى مداخل الخليج العربي في السنين الأولى من القرن الثامن عشر حيث استقرت وتطورت وبرزت إلى السلطة بعض الأسر مثل آل صباح في الكويت سنة ١٧٠٩ - ١٧١٦ م ، وآل خليفة في البحرين سنة ١٧٨٣ م ، وآل ثاني المعاضيد في قطر سنة ١٨٤٠ م ، بعد جولة قاسية من الارتحال المضط في النهاية إلى استقرارهم على مراحل وتكوين الكيانات السياسية و"سيدهم" في تلك المناطق ولازالوا يحكمون حتى اليوم .

أما إقليم عمان فيبعد من حدود بلاد البحرين في الشمال ويشرف على بحر عمان والخليج العربي من الشرق والشمال الشرقي ، أما في الجنوب فيطل على البحر العربي في حين أن جهاته الغربية تقع على حدود بوادي نجد ، وبلاد اليمن ، وقد أدت سعة هذا الإقليم ، والسياسين في تضاريس الأرضين إلى وجود اختلاف في الطريق الذي سار فيه تاريخ كل جزء من أجزائه في بعض القصور الزمنية ، ويمكن أن نميز بين قسمين رئيسيين الإقليم عمان ، وهما عمان الداخل ، وعمان الساحل ، واللذين لا يمكن الاتصال بين معظم أجزائهما إلا من خلال الأودية ، والمسالك التي تخترق جبال عمان وهذين القسمين قد مرا بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متفاوتة في أشكالها ومظاهرها ، وكسل ذلك بفعل الطبيعة الجغرافية لكل من هذين القسمين والنشاط الاقتصادي الذي يمارس فيه ، إضافة إلى ما تعرض له من تيارات بشرية سليمة كانت أم حربية ، من داخل الجزيرة أو خارجها ، بيد أنه لا يجب أن يفهم من ذلك أن التواصل الحضاري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي كان مقطوعا بين عمان الداخل ، وعمان الساحل ، بل على العكس ، كان التواصل فيما بينهما قائما ومستمرا إلى درجة كبيرة ، غير أن عمان الساحل كانت أكثر تأثراً بالثورات الخارجية وأكثر توجسها نحو الساحل ، الجهات الساحلية المجاورة لها في الخليج والبحر العربي ، بينما كانت عمان الداخل أكثر تأثراً وتفاعلا

(١) : لمزيد من المعلومات عن الصوب وتشكيلاتهم السياسية راجع :

Francis warden : His Trocial Sketch Of The Uttoobee Tribe Of Arabs ; "Bajrein ;"  
From The Year 1716 to The Year 1817. Bombay Selections 1856, Selections From  
The Records of The Bombay Government, N.S.XXIV, Bombay P.P 362 - 365.

بالمقررات القادمة من داخل الجزيرة العربية ، وفي العموم فإن عمان لم تصل إلى درجة من القوة والوهج السياسي والعسكري إلا عند ما كان هذان الجزءان متحليين في سلطة سياسية واحدة<sup>(١)</sup> .

وفي إطار المفهوم السابق ، فقد شهدت عمان بين القرن الثامن عشر ، والقرن العشرين أربعة مشاهد جيو سياسية : مشهد الدولة الإقليمية الكبرى ، ومشهد تجميع تسعة من كيانات "فرواني سادة" ومشهد التحول إلى عشر كيانات ، ومشهد تجميع تسعة من هذه الكيانات "بمسبة حكام" في اتحاد ليدرالي .

حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي ، كانت هناك دولة اليمانية العمانية ، وهي الدولة العربية العظمى التي انطلقت من جنوب الخليج لتسيطر سيطراً قوياً على رقعة جغرافية بلغت حيدراً أبداً في الهند وبنجاب وجماسا في الشرق الأفريقي ، ومع نشوب الحرب الأهلية في عمان بين العالمة والمناوة ، تفرقت الدولة العربية ، وذهبت ممتلكاتها في أفريقيا ، ولم تبقى سوى زنجبار التي استقلت عنها في ستينات القرن التاسع عشر<sup>(٢)</sup> ، ومع تولي أسرة الوصيد السلطة في عمان سنة ١٧٤١م على أنقاض الحرب الأهلية الممتدة ، كانت قبائل الساحل العماني تهد نفسها للاستقلال عن أمام مسقط الفارقي في رواسب الحرب الأهلية ، وتحقق لها ما أرادت مع بروز قوة القواسم البحرية الذين استغلوا بالساحل العماني في شكل كيان سياسي واحد ، وفي تطور لاحق انشطر هذا الساحل بفعل خارجي وتحول منذ عام ١٨٢٠م إلى عدد من الكيانات السياسية البالغة الصغر ، التي فرضت بريطانيا سياسة السلام البحري البريطاني للمنطقة في شكل معاهدات السلام العامة التي وضعت أسس التجزئة في منطقة الساحل الجنوبي للخليج واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧١ حينما تجمعت هذه الكيانات لتصل ظروف الإقليمية ودولية شائعة في "دولة الإمارات العربية المتحدة" .

أما إقليم نجد : فهو إقليم شاسع جناً يضم كافة الأجزاء الداخلية لشبه الجزيرة العربية ويحده من الشمال الشرقي إقليم البحرين ، وفي الجنوب الشرقي إقليم عمان بينما الجنوب الغربي إقليم اليمن ، وفي الغرب البحر الأحمر ، وبلاد الشام وصحراء سوريا والأردن في الشمال<sup>(٣)</sup> ، وهذا الإقليم كان يحتل على الدوام مصعداً رئيسياً للقوى البشرية للجزيرة العربية حيث كانت تتساح منها الموجات القبلية في دورات متعاقبة نحو أطراف الجزيرة ، وقد مر الإقليم بظروف سياسية وتاريخية مماثلة إلى

(١) Badger, G : History of the Imams and Seyids of Oman by Salih Bin Razik,

Translated from the Original Arabic and Edited with Appendices and Introduction Continuing the History down to 1870, London 1871, P.P 4-6.

(٢) د. جمال زكريا قاسم : "الأصول التاريخية للعلاقات العربية - الأفريقية" ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ٦٥ - ٦٥ .

(٣) Niebuhr, M. : Travels Through Arabia And Other Countries In Hr East, Vol. 11 , Edinburgh 1792, The Province Of Nejd, P. 128

حد كبير لإقليم البحرين ، اللذان كانتا يشكلان امتدادها ، إقليمًا متكاملًا ، ولم تكن ومال الدهناء ، والصمان على الإطلاق حاجزا طبيعيا يمنع هذه الصلة ، بل على العكس من ذلك ، إذ أن غنى المراعي في هذه البوادي والوفرة النسبية لمياه الآبار فيها ، سهلت كثيرا الاتصال البشري المستمر فيما بين البحرين ونجد ، وإذا كانت بلاد البحرين أكثر غنى ووفرة من نجد ، لما جعلها تشكل عامل جذب لسكان نجد بسبب يبتهم الصحراوية الطاردة نحو الخارج كما أن البحرين كانت نافذة لسكان نجد على البحر وسوقا يمكن لهم الحصول منها على كثير من البضائع ، فإن نجدًا هي الأخرى مهمة لبلاد البحرين إذ أنها تمهدا دائما بالعنصر البشري العربي المتصف بمحويته في المهاجرين العسكري والتجاري ، كما أن نجد تعدد سوقا هاما لتصريف جزء كبير من تجارة بلاد البحرين ، ومعر ، ومنطلق ، للقوافل التجارية ما بين الخليج العربي والحيجاز واليمن وبلاد فارس ، لكل هذه العوامل نجد أن تاريخ هذين الإقليمين قد اتخذنا وجهة واحدة في كثير من الفترات والمراحل طويلة ، مع مراعاة وجود تباين في الدور الذي كان يلعبه كل منهما في صنع الأحداث في المنطقة <sup>(١)</sup> .

ونمضا مع ذلك المفهوم ، فقد شهد إقليم نجد مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر تحولات سياسية كانت تحمل في طياتها معالم المستقبل السياسي لهذا الإقليم ، وكان أبرز هذه التحولات على الإطلاق ، هي الدعوة السلفية الإصلاحية للشيخ / محمد بن عبد الوهاب التي انطلقت من نجد كدعوة دينية عاصلة سرعان ما تحولت إلى حركة دينية / سياسية ، بعد الحلف الشهير المقصود بين الشيخ / محمد بن عبد الوهاب ، والإمام محمد بن سعود في الدرعية ، لتكون بذلك الدعوة السلفية النواة التي قامت عليها الدولة السعودية بمراحلها الثلاث <sup>(٢)</sup> .

(١) Al- Juhany, Uwwadab M. History of Najd Orior to the Wabbahis : A Study of Social, Political and Religios Conditions in Najad 1983 During Three Centuries Preceeding the Wabbabi Reform Movement Ph.D. Thesis University of Washington, P.P 16 – 18.

(٢) عن دور الدعوة السلفية في نشأة الدولة السعودية راجع :-

Wahaba, Shelkh Hafiz. Wabbahism in Arabia Past and Present Journal of the Royal Central Asian Society Vol. 16, No. 4 (1929) PP. 458 – 467.

Winder, R.B. A History of the Saudi State from 1233/1818 Until 1308/1891

Ph.D. Thesis Princeton University, 1950, PP.17 – 26.

Winder, R.B. Saudi Arabia in the Nineteenth Century New York: SL.Martin's Press, 1965, PP. 26 – 36.

وبين عامي (١٩٠٢ - ١٩٣٢ م) كانت الأسرة السعودية قد بسطت سلطتها على خمس ولايات عثمانية ، هي نجد ، وحائل ، والإحساء ، والحجاز ، وعسير <sup>(١)</sup> ، وإذا كانت الأسرة السعودية قد وحدت هذه الولايات ضمن كيان إداري وسياسي أكثر مركزية هو "المملكة العربية السعودية" فإن حماية السعودية للدولة العثمانية ، التي آتت في ظل تحالف صريح ومعلن مع بريطانيا ، بعد تفرقها لرحلة تاريخية ، لا تتمتع بمنسوب رفيع من الشرعية ، وإن كانت شرعية الخلافة التي لم يبق منها سوى الشعار ، بعد تفرقها من مضمونها على يد آخر سلاطين آل عثمان ، في مقابل شرعية العهد الجديد ، المتطلى سؤدد وحماية دينية كانت الأمة في ميسر الحاجة إليها ، وإحلالا لسلطة القليلة ذات الدم العربي عوضا عن سلطة الولاية الممتلئة في العصر التركي ، ومن ثم أصبح العهد الجديد في الجزيرة يفوق في شرعيته العهد البائد ، الأمر الذي جعله أكثر قبولاً لدى الناس .

يبقى أن طبيعة الظروف التي رافقت الولادة التاريخية للمملكة العربية السعودية لا تستلزم أن نقودنا إلى القول أن التحول الجيو استراتيجي المائل الذي حدث في خريطة المنطقة ، هو وليد فعل خارجي ، بل فعل الأقرب من ذلك ، هو أن ما حدث فعل محلي استفاد من مناخ دولي كان يشهد مرحلة انتقال وتحول ، وكان يتصف بمنسوب عال من السيولة في العلاقات الدولية ، أن هذا التحول الجيو استراتيجي ، قد فتح الباب أمام جدل معرفي واسع حول ثنائية الوحدة/التجزئة على مستوى المضمين والآليات وشروط الإنجاز والحوالي ، وكانت مشكلة الحدود السياسية تصير صارخ عن فجائية ذلك التحول .

وبالنسبة لإقليم اليمن ذو الطبيعة الجبلية ، فإنه يتكون من اليمن الشمالي ، واليمن الجنوبي فيما كان يعرف باليمن الأعلى والأدنى ، اللذان توحدوا بحلول عام ١٩٨٩ م ولقترات محدودة قبل ذلك التاريخ ، وكان اليمن الأعلى يمتد إلى الشمال ويحده منطقاً سرت والحجاز ، ذو سلطه مركزية متمثلة في الإمامة الزيدية التي انتقلت من صنعاء عاصمة لها ، بينما اليمن الأدنى لقطعه قبائل " الشافعية " السنية المذهب ، وهم ضاحطون من المحاولات الدائمة لإضعافهم لسيطرة اليمن الأعلى ، وأن أفلتوا من تلك السيطرة في فترة هذه الدوامه ، في حين كانت تلك المسألة سبباً في نزاعات وإقليميه جعلت أطراف عديدة لأسباب أيديولوجية ، وأستراتيجية .

(١) للمزيد من التفاصيل راجع :

- Goldberg, Jacob. The 1913 Saudi Occupation of Hasa Reconsidered Middle Eastern Studies Vol. 18 No. 1 (January 1982) PP. 21 - 29.
- Helms, C.M. The Evolution of Political Identity in Saudi Arabia : The Delineation of a Nation - State 1901 - 1932 Ph.D. Thesis Oxford University, 1979.
- Iqbal, Sheikh Mohammed. Saudi Arabia, an epitome on History and Progress Srinagar: Soudiyah, 1982

كما كان ذلك الإقليم يشمل أيضاً نهر عدن الميناء الرئيسي الذي يربط التجارة الموسمية في البحر العربي مع العراق بالطرق المؤدية إلى جنوب البحر الأحمر ، وموانئ الساحل المصري في البحر الأحمر ، وقطار التي كانت دائماً تترع للارتباط بعمان ، وهو أمر كان سبباً في نزاعات سياسية طويلة بين اليمن وعمان ، وعلى العموم فإن إقليم اليمن مقارنه بالإقليم السابقة كان يتميز بطبيعة سياسية هادئة نسبياً في الفترة السابقة على بدايات القرن العشرين<sup>(١)</sup> .

بقي أن نشير فيما يتعلق بالموروث التاريخي إلى مفاهيم السيادة والشرعية كمفاهيم ومدخلات رئيسية في مشكلة الحدود السياسية في المنطقة ، قيد البحث ، وهذه المفاهيم هي بالضرورة ذات خصوصية نوعية ، رافقت مراحل بلورة الأزمة ، ذلك أن السعوديين يحفلون أوضح نموذج في الجزيرة العربية في التحول من الشرعية الدينية التي انطلقوا منها إلى شرعية الحق التاريخي التي اتفها إليها ، يسد أن الشرعية الدينية قد بدأت تفتت في ذوات رفاق المناهين عنها " الأخوان " مع أول إنفاق علني بين الأمير ابن سعود وبريطانيا في سبيل مواجهة الخلافة العثمانية ، هذا التحالف الذي انتهى عام ١٩١٥م بوضع ابن سعود تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة دارين ، في حين جاء الامتحان الأصعب للشرعية الدينية لآل سعود عام ١٩٢٧م ، حينما أعترض الأخوان الوهابيون على إنفاق الأمير بن سعود مع بريطانيا ، الأمير الذي دفع الأمير السعودي إلى الاصطدام بمسهم وتصفية عدد كبير منهم في معركة (السهل) ، و إلى تعاون البريطانيين مع السلطات السعودية في تصح قساداقيم التي تمكنت من الفرار ، وإحضارها إلى الدمام بواسطة طرادات البحرية البريطانية وهو الإجراء الذي فتح أفاقاً أرحب للحديث عن جدوى وحقيقة الشرعية الدينية التي رفضها آل سعود في سبيلهم إلى التوحيد وهو المفزى الذي قاد إلى التمسك بشرعية الحق التاريخي ، والذي أصبح واضحاً في السلوك السعودي في مرحلة ما بعد إعلان المملكة العربية السعودية ، والمطالبات التي قدمها السعوديين بحقوقهم في المناطق المجاورة لم تبقى على مقولة المنطلقات الأولى بنشر الدين الصحيح ، ومعارضة البدع ، بل بنيت على مبدأ حق الوراثة التاريخية في إطار قوائم بلوغ ملك الآباء والأجداد وعندما تحقق ذلك عاد آل سعود إلى القاعدة الدينية التي إنطلقوا منها ولا زالوا يرتكزون عليها حتى اليوم .

وإذا كان السعوديون قد انتهوا إلى شرعية الحق التاريخي بدلاً عن الشرعية الدينية<sup>(٢)</sup> ، فسبب الأمر الحاكم في كل من الكويت ، والبحرين ، وقطر ، قد أخذ منذ انطلاقتها الأولى في شرعية العرف القبلي ، وحق القبيلة ، بدلاً عن الشرعية الدينية ، وحق الوراثة التاريخية ، فهذه الأسر لم يكن

(١) د . جاد طه : " سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية " ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

(٢) عبد الجليل مرهون : " نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية ، شؤون الأوسط " ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق ، العدد الثاني عشر سبتمبر ١٩٩٢م ، ص ٤٧ .

بمقدورها الأخذ بحق الشرعية العينية لأنها لم تقم على أساس من دعوة سالفه كالمسوددة ، كما أنها لا تخلط تاريخاً في الإمارات التي حكمتها ، حتى أن آل صباح ، وآل خليفة ، وآل ثاني لم يصلوا إلى الكويت ، و قطر ، والبحرين إلا مع بدايات القرن الثامن عشر وحكموا في مشيختهم في غضون سنوات معدودات من ذات المطلق السلطوي للمنطقة التي تصدر بعد ذلكاً شرعية زمنية تعطي لهذه الأسر الحق في الحكم والسيادة ، وبالتالي كانت دعاوى الحق التاريخي فاسدة من الأساس في حالة هذه الدول وهذا التحليل ، قد وعاه زعماء تلك الأسر أنفسهم ، ومن ثم نجدهم يعملون بما يفرض عليهم من حدود ، في ظل غياب مبدأ السيادة الإقليمية بمفهومه الغربي ، ناهيك عن أن الولاء العام في هذه المجتمعات كان قد ارتبط بالمبادئ تارة ، وبالأشخاص (قبائل - أسر - أفراد) تارة أخرى إلا أنه لم يكن مرتبطاً أبداً بالأرض في أي وقت من الأوقات ، بيد أن العام ١٩٧٢ م كان بداية عهد جديد لمفهوم السيادة وممارستها في هذه المجتمعات ، حينما أدخلت اتفاقية الحق ترسيم الحدود على الأرض ، وورثته بمفهوم السيادة الوطنية بين إمارات لم يكن سوى أقاليم في دولة الخلافة العثمانية ، ولا يفصل بعضها عن بعض أي اعتبارات جغرافية ، أو دينية أو إثنية أو تاريخية .

كما كرست اتفاقية المقرر ما أقرته معاهدة السلام الأبدية لعام ١٨٥٣ م في تجميدها لبجورة النصب القبلية ، يبقى أن الفصل السياسي الذي انتهجه مؤتمر المقرر في مجال تحديد الحدود في الخليج كان ولا يزال فصلاً شائكاً ، وعلمياً بالتحديات ، وهو لا يزال يبحث عن شرعيته .

وبدخل ضمن إطار الحديث عن الأوضاع الجيو سياسية في منطقة الخليج العربي العامل الاستراتيجي الذي لم يكن حاداً أو بارزاً حتى فترة ما بين الحربين العالميتين ، واقتصر دوره في الفترة السابقة على ذلك التاريخ على كون المنطقة ذات ضرورة استراتيجية لمناطق الفصل الاقتصادي ، بمعنى لم يتعد دور المنطقة كونها وسيطاً ، أو معبراً ، ومن ثم خفت حدة الظاهرة إلى حد بعيد ، وإن كانت موجودة بالفعل ، بيد أن الضغط وبروزها ، قد حول المنطقة إلى منطقة ذات أهمية اقتصادية/استراتيجية كبرى ، كما أنه قد ساهم في تشكيل المتصلة من زاويتين مؤثرتين ، أولهما تدعيم الرعة الإقليمية لدى الأقطار المشاطئة للخليج العربي ، ولثانيهما استمرار وضع التجزلة من قبل الشركات النفطية بمبار نفعي ذاتي ، دون ضابط سياسي أو تاريخي أو قانوني ، بلور في الأخير ما يعرف "بالإقليمية النفط" (١) ، حيث سعت كل دولة إلى تأكيد سيادتها على أراضها وعدم التسليم بادعاءات الآخر في مناطق تقع ضمن إقليم الدولة ، ويلاحظ في هذا الاتجاه أن الواقع حول منطقة حدودية بين قطرين غالباً ما تكون هذه المنطقة أما نقطية بالأساس أو متفرقة أن يكون لها ، وهي غالباً المناطق المنطوقة الواقع فقد كانت حقول

(١) د. صلاح النفوس : "البترول ، أثره في السياسة والتجمع العربي" ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٧٣ م ، ص ١١٦ .

الرملة سبباً مباشراً في إيقاد شرارة الصراع العراقي - الكويتي ، كما أن النفط الكسامن في جزيرتي قارون، وأم المرادم المتنازع عليهما كان دائما يمثل التحدي الأهم في مسيرة العلاقات الكويتية - السعودية ، فقد تدخلت الرياض ١٩٤٥ لوقف عمليات التنقيب عن النفط في الجزيرتين التي كانت تقوم بها إحدى الشركات الأمريكية لصالح الحكومة الكويتية ، وفي حين عرضت الكويت على الرياض تقاسم أي أرباح تنجم عن استخراج النفط في الجزيرتين بيد أن ذلك لم يكن مقبولا لدى السعوديين ، ومن ثم قامت الرياض في عام ١٩٧٧م بفرض سيطرتها على هاتين الجزيرتين ، بينما استكورت الكويت ذلك ، واعتبرت الاجراء غير ودي ، دون اعتراف بالكويت بأي اثر قانوني لهذه السيطرة <sup>(١)</sup> .

كما تطالب السعودية بأراضي في الفاعل اليمني في كل من الجوف ومأرب وحضرموت ، بعد أن تبين تواجد النفط في هذه المناطق ، وتقدمت الرياض باحتياجات رسمية الى الشركات النفطية العاملة فيها ، وطالبتها بالتوقف الفوري عن أعمال التنقيب ، وقد نجحت في هذا الاتجاه إلى حد بعيد ، وهو الأمر الذي عكس صفا العلاقات بين البلدين من جديد .

وبعد النفط أيضا محركاً هائلا لمشكلات الحدود القطرية - البحرينية ، ليس لأن المناطق المتنازع عليها "حوار - وفشت الليل - وجردة" هي مناطق نفطية ، وإنما لكونها قريبة جدا من حقول نفط كبرى ، فمثلا وجود حقل الغاز الأول في العالم في شمال قطر قد أخرجى النامعة على محاولة ردم فشت الليل وتكريس الأمر الواقع هناك ، لأن ذلك إذا ما تم سيعني أن هذا الفشت سيصبح المجال المحسوي للبحرين الذي يمتد ١٢ ميلا وفق القانون الدولي للبحار ، ويعني تاليا وقوع جزء من حقل غاز الشمال ضمن هذا المجال ، وقد دعمت واشنطن وجهة نظر البحرين هذه في محاولة لإقامة وحديات عسكرية أمريكية هناك ، بيد أن قطر قد عرقلت مساعي البحرين في هذا الاتجاه ، وقامت بقصص المنشآت الأولية التي تم إنجازها هناك ، كما سمعت بعد ذلك بعد أزمة الخليج التالية إلى الدخول بالمشكلة مرحلة الحسم عن طريق القضاء الدولي ، كما نجحت دبلوماسيتها في تحييد الولايات المتحدة من ذلك الصراع .

يبقى أن النفط لم يخلق المشكلة الحدودية في الخليج والجزيرة ، وإنما به إلى وجودها وساهم في تصعيدها ، ويدخل ضمن المؤثرات الإستراتيجية أيضا عامل "المياه" وندوته <sup>(٢)</sup> ، وأعني بالمياه ، تلك التي تصلح للاستخدام الأدمي ، إذ أن ملوحة المياه في الخليج والتكلفة الباهظة التي تنفقها تلك الدول على تنقية وتحلية المياه ، قد جعلت بعض الدول المجاورة كالعراق - وإيران تعرض لتزويد أنظار

---

Danie Yergin, The Prize: The Epic Quest For Oil Money & Power, Touchstone, New York 1992, P. 139. (١)

Ewam W. And Erson, Water Resources & Boundaries In The Middle East, In G.H. Blake Et Al (Boundaries And State Territory In The M.East, England, 1987 P. 85. (٢)

Thomas Naff And Ruth C. Matson, Water In The Middle East Institute Research, University Of Pennsylvania, 1984, P.42.

كالكويت وقطر والبحرين ، بيد أن ذلك كان عادة ما يكون مصحوبا بمطالبات إقليمية ، وتحتل العراق ، والكويت أبرز حالات هذا النزاع ، فكثيرا ما طالبت العراق بمرافق أو قصر بأكملها وجزيرتي وربة ورويان في مقابل تزويد الكويت بالياه من شط العرب ، ومشكلة المياه هذه مرشحة لأن تلمس دورا أوضح في تفعل المعضلة الحدودية في السنوات القادمة .

ولا يقل العامل الملاحي والأمني ، والديمقراطي في أهمية عن المؤثرات الإستراتيجية السابقة ، وهي أمور سوف تنبئ عن نفسها في سياق الدراسة .

من ناحية أخرى فقد قامت أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية بدور مهم في توجيه "الحديث الحدودي" وتحدد أبعاده ومساراته ، ولإلى جانب الأقاليم "الجيو سياسية" التي تعرضنا لها في المباحثات السابقة ، كانت هناك جيو سياسية جديدة ساهمت جنباً إلى جنب مع الجيو سياسية القديمة في بلورة المعضلة بمختلف أبعادها .

فالعراق ، وإيران ، وبريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، تحتل الجيو سياسية الجديدة السبق وفرت المناخ السياسي للبيئة الإقليمية للنزاع ، وقد ساهمت كل واحدة من هذه القوى بتصيب والمز في عملية الولادة التاريخية للظاهرة السياسية المعقدة التي نبحثها .

فالعراق الحديث لم يتطور كوحدة سياسية إلى مع بداية الربع الثاني من القرن العشرين ، وتحديدًا في عام ١٩٣٢م وكان قبل ذلك التاريخ عبارة عن مجموعة ولايات عثمانية ، كان أهمها ولاية بغداد وولاية البصرة التي اشتهرت بازدهارها التطويري وعلاقتها السياسية الممتدة مع الكيانات المشكلة "إقليم البحرين" ، وذلك في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكانت بلاد البحرين قبل ذلك التاريخ قد عرفت لحكم شيوخ البصرة من آل مغماس " قبائل المنطق " حتى أجلاهم عن المنطقة زعماء بني خالد ، الذين سيطروا على المنطقة في ظل تبعيتهم للدولة العثمانية ، وإن كانت تبعية اسمية زاهية ، بيد أن مقوط بني خالد على يد السلفيين في أواخر القرن الثامن عشر ، قد عزز من التواجد العثماني هناك وألحقت الإدارة العثمانية الكويت بولاية البصرة في التقسيم الإداري ، وغدت البصرة نقطة الارتكاز ، لاسيما في عهد والي بغداد مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٢م) الذي رأى أن التصاق بلاده ، لا بد وأن يكون عن طريق التوسع الخارجي على حساب سواحل الخليج العربي حتى حدود سلطنة عمان ، كان يحظر ما في هذا التوجه ، استصداه فرمانا من السلطان العثماني في ١٨٧٠م غدا الكويت بموجب صنيعة عثمانياً يتمتع بالاستقلال الذاتي ، ويرتبط بولاية بغداد ، وتبلغ عزلة البصرة وواب شيوخ الكويت المستوية (١) ، فانحاً بذلك الباب على مصراعيه لجدل معرني واسع حول الحقوق التاريخية للعراق

(١) د. جمال زكريا قلم : " الخليج العربي ( ١٨٤٠ - ١٩٢٤ ) " ، القاهرة ١٩٦٦م - ص ١٧٤

- د. عبد العزيز سليمان نوري : " تفريخ العراق الحديث " ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٤٠٤ - ٤٠٥

- H.R.P. Dickson; Kuwait And Her Neighbors - London 1956 - PP. 26 - 27.



في الكويت ، وظلت هذه الإشكالية تمثل ذريعة كبرى لدى العراقيين استعملت في كل الدواعي مع الكويتيين ، وحاولوا استغلالها في تحقيق مكاسب سياسية هناك ، وقد نجحوا في ذلك في بعض المراحل عن طريق ابتزاز الطرف الأضعف تحت قلميد عدم مشروعية وجوده ، وقد أسرت هذه المعضلة في السياسة العراقية تجاه دول الخليج العربي ، والعكس بالعكس ، بحيث تميزت في غالب الأوقات بالتوتر والريبة كما وجهت القوى العربية في هذا المناخ جواً ملائماً لتحريك الأسباب صوب الحدث الاتحادي الذي عبرت عنه أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م التي أثبتت مرة أخرى أن المعضلة الحدودية هي الهاجس الذي جر المنطقة بأكملها نحو التآزم ، وانخسوع شحنة الفجر .

كما أن توقف العراق طويلاً حيال هذا المحك " الكويتي " قد أضحاح العديد من فرص الاستثمار لملاطحة الخارجية هذه بما يبعد التنمية الداخلية في حين كان الفوس بنظرية " انجال الحيوي " قد أوفعه في مازق الحرب والتدمير والتخديم لبقدراته السياسية والإقتصادية وخضوعه لرقابة ووصاية دولية غير مسبوقة في التاريخ المعاصر .

أما بالنسبة لإيران ، فقد كانت إرهابات المعضلة هناك أكثر تعقيداً ، ذلك أن إيران كانت ترى دائماً أن الخليج يرتبط بصورة حميمة مع القومية الفارسية ، وتراثهم الأسطوري ، وهو رمز التقاليد ومعتقدات الإيرانيين ، بخلاف أهمية الإستراتيجية والحيوية باعتباره يمثل المخرج البحري الوحيد لإيران على العالم ، وتبلغ طول سواحلها حوالي ١٣٠٠ كم بدءاً من خط العرب والهنداء بخليج عمان ، وهو شريان الحياة التجارية للبلاد من حيث الصادرات والواردات لاهيك عن تواجد النفط في مياهه الإقليمية .

هذه الرولية الإيرانية للخليج ، قد عكست انماطاً متناقضة في السلوك السياسي تجاهه كافة القضايا المتعلقة بالخليج ، الذي اعتمد على شرعيتين مختلفتين " شرعية الحق التاريخي " وشرعية " الجبال الحيوي " ، والتفسير التاريخي لهذه الواجهة يمتد بجلوره إلى فترات مبكرة من أوائل ق ١٦ الميلادي عندما كانت التركيات الاجتماعية لدى الفرس والعرب تقوم على أساس النظام القبلي ، ولم تسودي هذه الشراكة في البني السياسية إلى وجود نوع من التناغم في العلاقات بين الفرس والعرب الجبالورين ثم على نحو ما كان ينبغي منها ، بل على العكس ، كانت الصراعات القبلية والصعديات عبر الحدود من الأمور الزوينة ، كما انه لم يكن هناك ولاء واضح لأي من شاه إيران ، أو حكام العراق .

وعندما استقر الشاه إسماعيل الصفوي في حكم فارس في عام ١٥٠٨م ، انقض على الصراع وضماها إلى حكمه لاعتبارات اقتصادية ، وإستراتيجية ، ودينية أيضاً ، فمن ناحية كانت سهولة الصراع الخصبة لتفري الفرس باستكمال حاجاتهم الزراعية هناك ، كما أن سوق العراق يمكن أن يستوعب نسبة عالية من منتجات فارس ، ومن الناحية الإستراتيجية والإقليمية والدولية ، كان العراق هو المعبر المباشر

الوادي بالفارس إلى شواطئ البحر المتوسط ، والعراق كذلك هو الطريق البري الذي تسلكه القسرات عبر البصرة إلى الإحساء ثم عمان "فيصبح الخليج بذلك بحيرة فارسية" وفق الإدراك الفارسي هذا بالإضافة إلى الناحية الدينية ، فقد كان الشيعة في فارس يراؤهم الأمل في أن تكون العجائب المقدسة الموجودة في العراق تحت أيديهم مباشرة " فالتجف وكربلاء " مقصدا لحجاج الشيعة بعشرات الألوف سنويا ، كما أن بعض هؤلاء كانوا يوصون بأن تدفن وفاتهم في القرب موقع من قبر مفيد الرسل صلى الله عليه وسلم ، أو من قبر " علي " وليس الأئمة الاثني عشر .

بيد أن الوضع السلمي في العراق لم يكن مأمونا للفارسيين ، إذا كان عليهم أن يخوضوا غمار مجاهدة قوية ضد العثمانيين الرهزمة الأخيرين لهم في جالديران سنة ١٥١٤م ، وأصبحت العراق على اثر هذه الواقعة بلدا تتناوله القوى المجاورة له "فارس الصفوية" ، "وتركيا العثمانية" دون أن يكون له دور جوهري في تحديد مصيره ، ويرجع ذلك إلى طغيان التركيات العشوائية فيه ، على أية حال ، فبعد عام ١٦٣٨م قد شهد نهاية عمل من فصول التواجد الفارسي في العراق ، بعد أن تمكن العثمانيين من هزيمة الفرس وإخراجهم من هناك وعودة العراق إلى الحكم العثماني ، بعد أن كان العثمانيون والفرس قد عقدا اتفاقا بشأن الحدود بين فارس والعراق ، وهي معاهدة زهاب المطبوعة في ٨ مايو سنة ١٦٣٩<sup>(١)</sup> وهي تعد أساسا في كل المفاوضات العراقية - الإيرانية بشأن الحدود بين البلدين .

بعد أن اخفقت فارس في تحقيق مكاسب سياسية في العراق تحولت بأنظارها نحو الخليج العربي لأجل تحقيق أية نوع من السيادة هناك ، حتى لو اضطروا في سبيل ذلك إلى التحالف مع القوى الأوروبية الغربية عن المنطقة ، فنجسوا بمساعدة البريطانيين في السيطرة على "هرمز" ، ثم واصلت رحلتها في عهد (نادر شاه) الذي قام بتحديث الأسطول الفارسي حتى يكون قادرا على مواجهة البحارة في إقليم عمان وقام في عام ١٧٣٥م بمحاصرة البصرة بيد أنه فشل في السيطرة عليها ، في حين نجح في الاستيلاء على البحرين "جزر أوائل" في سنة ١٧٣٦م ، بينما كان سقوط دولة اليعاربة في عمان قد أدى إلى تقسيم إقليم عمان إلى عمان الساحل وظهرت هناك قوة القواسم البحرية ، وعمان الداخلي حيث آلت إلى "البوسعيد" سنة ١٧٤١م اللذين لا يزالان يحكمون حتى اليوم .

في هذه الأثناء كان عرب الخليج يهاجرون بكتلة نسية إلى الساحل الشرقي الفارسي ليصبغوه بالصيغة العربية ، وفي نفس الوقت كانت السلطات الحاكمة تعمل على الاحتفاظ به فارسي ، ولذلك قبلت الإدارة الفارسية أن تتمتع عصابات عربية بحكم ذاتي في مقابل أن تعمل هذه العصابات وفق السياسة الفارسية في الخليج ، وكان من هذه العصابات "عرب الهولة" اللذين نجحوا في السيطرة على

(١) د. عبد العزيز سلیمان نواز : " الصراع العثماني الفارسي ، والعلاقات الفارسية العربية ، من العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى " ، بحث منشور في مجلد بعنوان العلاقات العربية - الإيرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٥٤ .

البحرين "جزر أوال"، وكادت هذه السيطرة أن تضع الدوائر الأجنبية "شركة الهند الشرقية البريطانية" بان البحرين تابعة لفارس، بيد أن الشركة بعد أن درست وضع البحرين رأت إنها ليست تحت السيادة الفارسية حتى عندما كان "مير ناصر المذكور" كبير مكاريش بو شهر يسيطر على البحرين سنة ١٧٥٣م<sup>(١)</sup>.

كما كان بنو كعب من العشائر التي هاجرت من داخل العراق نحو أطرافه الواقعة في مسهل عربستان ونجوها في إقامة إمارة شبه مستقلة عن السيادة الفارسية والعثمانية في مدينة أطلسق عليها "الدورق" وقد تمت مشيخة بني كعب ونجبت في فرض سيطرتها على الملاحة في شط العرب بين الحسين والأحر، وإقامة ميناء الحمرة التجاري<sup>(٢)</sup>، بيد أن استقلال بني كعب بهذه المنطقة قد شكل الأساس التاريخي للمشكلات الحدودية بين العراق - وإيران حول عربستان، وشط العرب، على أية حال، فقد عاد الصراع العثماني الفارسي من جديد حول العراق بيد أنه هذه المرة قد شمل أطرافاً عديدة، كان أهمها محمد علي باشا والي مصر الذي كلفه السلطان العثماني في عام ١٨٢٣م بأن يهب لنجدة العراق من الفرس الذين توغلوا عسكرياً في الداخل العراقي، بيد أن محمد علي كان يرى أن هذه المهمة لسن تعود عليه بالنفع السياسي فكانت استجابته محددة الأثر، في حين ضغطت الظروف الإقليمية والدولية باتجاه حل الفرس والعثمانيين على التفاوض الذي أفضى إلى معاهدة "ارضروم الأولى" في شهر أغسطس ١٨٢٣م التي تعد تكراراً لمعاهدة زهاب الموقعة في سنة ١٦٣٩ وظلت العراق هي محور التوتر في العلاقات الفارسية - العثمانية، وبينما لم تتجسج المساعي الدبلوماسية في وضع حد لهذا الصراع، فإن المعاهدات التي توجت بارضروم الثانية في سنة ١٨٤٧ لم تنهي أيضاً نزاعات الفرس مع العراق بشأن الحدود وإنما كرسته حينما اعترف العثمانيين بالسيادة الفارسية على مدينة الحمرة، ذات الأغلبية السكانية العربية، مقابل اعتراف الفرس بالسيادة العثمانية على شط العرب<sup>(٣)</sup>.

بقي أن نشير إلى أن السلطات الفارسية قد حاولت حتى نهاية القرن التاسع عشر أن تمسك بسلطانها على "عصان الساحل" بيد أن هذه المحاولات لم تحقق أية سيادة فارسية هناك نظراً لوجود

---

(١) جمال ذكريا قاسم: الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، أصول المشكلة وتطورها التاريخي بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية، تصدر عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد العشرون ١٩٧٣، ص ١٩٦.

(٢) F.R Cheuseny : Narrative Of The Euphrates Expedition, London, P. 302 - 309.

See Oslo : F.O 424/76 Brant : Memorandum Respecting The Navigation Of The Tigris And Euphrates. AP. 1913. A.Low : History Of The Indian Navy. London II. P.41.

(٣) F.O. 424/76 : Protocol Of The 7<sup>th</sup> Conference Prices Verbal De La 7eme Conference Qui Eut Lieu A Erzeroum. Le Sec. 2, 1873 India Office, Political Department, Vol. 79 Lieutenant Campbell To G.B. Bruce, Commodore In The Persian Gulf, July 21, 1839.

القواسم الذين اشتهروا "بقراصة البحر" ، ومن ثم فإن مسألة الجزر الثلاث تنسب للصغرى ، والكبرى ، وأبو موسى<sup>(١)</sup> لم تتبلور كمعضلة حدودية حتى ذلك التاريخ .

من خلال هذا المشهد الجيو- سياسي في الخليج يبقى الدور البريطاني بأبعاده المختلفة ذو تأثير ديماتيكي خطير في إثارة المشكلة على غير صعيد ، إذ تتحمل السياسة البريطانية المسؤولية التاريخية الكبرى في العديد من المشكلات السياسية التي نجمت عن تواجدها في الشرق الأوسط لسنوات عديدة ورغم أن هناك العديد من التناقضات الثانوية التي ألهمت بشأن هذه الإشكالية إلا أن فداحة الجرم تبدو أوضح ما تكون في مسألتى خلق الكيان الصهيوني ثم وعد بلفور في عام ١٩١٧م الذي أعطى لليهود الحق في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين ، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ، وفي مناطق أخرى من العالم العربي ، وأهم ما يستدعي الانتباه في الحائتين هسو المما يشكلان عملي توتر في المنطقة بشكل دائم ، وفي الحائتين كان الغرب يجد مناخا سياسيا ملائما للحفاظ على مصالحه في الشرق الأوسط عن طريق تحكمه في إدارة الصراع على الصعيدين الداخلي والخارجي .

وقد بنا الدور البريطاني - شأنه شأن الأدوار الغربية الأخرى - نهجها في طبيعته عن طريق شركة الهند البريطانية منذ منتصف القرن السابع عشر ، بيد إنها كانت تجد منافسة قوية من البرتغاليين ، والهولنديين ، والفرنسيين ، وفي أعقاب حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣م) بين فرنسا وإنجلترا التي أسفرت عن توقيع الصلح بين الجانبين في باريس ١٧٦٣ ، خلال الميادين لبريطانيا بسط نفوذها حول المناطق المتاخمة للمحيط الهندي بعد تنازل فرنسا لبريطانيا عن جميع ممتلكاتها في شبه الجزيرة الهندية .

بدأت بريطانيا تقيم سياسيا واستراتيجيا بمنطقة الخليج العربي منذ عمام ١٧٩٨م أنس حملة بولابتر على مصر التي أبطلت الجدوى الإستراتيجية للخليج في عقلية السياسيين البريطانيين ، وكسبت أولى نشاطاتها في ذا الاتجاه تتمثل في عقد معاهدة مع سلطان مسقط ١٧٩٨م في إطار الصراع الدائر بين سلطنة مسقط والقواسم<sup>(٢)</sup> :

(١) F.O. 371, 18901, Memo, Persian Claim to Tamb & Bumsa, 1934.

Memorandum Of Certain Aspects Of The Situation In The Persian Gulf Between His Majesty's Govt In The U.K. & The Persian Govt., 1931.

(٢) J.G. Lorimer, Gazetteer Of The Persian Gulf : Oman And Central Arabia, Ed. R.L. Birdwood., 2 Vols. [Calcutta : Foreign Department Of The Government Of India, (1908 - 1915), Vol.1, PP. 277 - 278:

وعن الصراع القبلي في تلك الفترة راجع :

"Historical Sketch Of The Arab Tribes," In: Government Of Bombay, Selections From The Records Of Bombay Government, Comp. And Ed. R.H. Thomas, New Series (Bombay: Bombay Education Society Press, 1856) Vol. 24 : Historical And Other Information Connected With The Persian Gulf, PP.30 - 302.

John B. Kelly, Britain And The Persian Gulf, 1795 - 1880 (Oxford: Clarendon Press, 1968) P. 38.

S.B. Miles, Countries And Tribes Of The Persian Gulf (London : Frank Cass, 1966), Vol. 2, P.440.

يبد أن الآخرين ما لبثوا أن أعلنوا ولائهم للسعوديين الذين كانوا يحاولون التوسع بالدعوة الوهابية في أطراف الجزيرة المختلفة ، في المراحل الأولى من تكوين الدولة السعودية الكبرى . ومن ثم وجدت بريطانيا نفسها في حاجة إلى التعامل مع هذه الأوضاع ، بدبلوماسية لا تقفدها صواباً ، فعملت أولاً على تقصير الروابط بين السعوديين والقواسم ، وتجديد مواقف السعوديين لائياً ، ثم الانقضاض على سلطة القواسم البحرية كمرحلة أخيرة .

وقد بدأت العمليات العسكرية البريطانية ضد القواسم في عام ١٨٠٥م بيد أنهم لم يستطيعوا إحراز نصراً حاسماً ضد القواسم ، في ظل نجاح الآخرين في تنفيذ عدة هجمات ضد السفن البريطانية في الخليج العربي بلغت ذروتها في عام ١٨١٣م ، الأمر الذي جعل السلطات البريطانية تطلب العون والمساعدة من القوات المصرية التي كانت قد حققت مكاسب سياسية كبيرة على حساب الدولة السعودية الناشئة في عام ١٨١٨م ، بيد أن إبراهيم باشا كان حذراً في التعامل مع البريطانيين ولم يشأ أن يورط نفسه في الروايات الممتدة إلى الساحل العماني<sup>(١)</sup>

كانت بريطانيا تدرك جيداً أن هبتها السياسية في المنطقة مرهون بمقدار النجاح الذي ستحققه في صراعها ضد القواسم ، بعد أن تمكنت من إحتراف إيران الر المعاهدة التي وقعت بين الجانبين في عام ١٨٠٩م والتي أعادت إيران إلى المعسكر البريطاني ، كما أن الدول الأوروبية قد بدأت تسلم مبدئياً بالتفوق البريطاني في الخليج وإن كان لا يزال تفوقاً تجارياً فحسب ، هذه الأجواء قد دفعت بريطانيا نحو حسم صراعها ضد القواسم عن طريق إرسال حملة عسكرية ضخمة بقيادة وليام جرانج كير في ديسمبر ١٨١٩م<sup>(٢)</sup> تمكنت هذه الحملة من تخليص الأسطول القاسمي ، وتدمير رأس الحيمة وإنزال العلم القاسمي الأحمر ورفع العلم البريطاني في إشارة إلى انتهاء نفوذ القواسم .

تخففت الإستراتيجية البريطانية عن ضرورة ربط المشيخات الواقعة على الساحل الجنوبي للخليج بمعاهدات معها للحيلولة دون اتحادهم مرة ثانية وحتى لا تواجه السياسة البريطانية أية متاعب من جراء مثل هذا التحالف ، فكانت أن عقدت اتفاقية الصلح العامة في ١٨٢٠م مع رؤساء القبائل العربية ، وهي الاتفاقية التي أصبحت دعامة النفوذ البريطاني في الساحل الجنوبي للخليج<sup>(٣)</sup>

(١) عن النشاط المصري في الخليج والجزيرة راجع :

د. رأفت شيمسي الشيخ : "التوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي"، بحث منشور بمجلة الوثيقة - تصدر عن مركز الوثائق التاريخية - دولة البحرين ، العدد السادس عشر - السنة الثامنة ، يناير ١٩٩٠م ص ٦٢ - ٨٢ .

(٢) R. Michael Burrell, The Persian Gulf states General Survey; The Johns Hopkins University Press, Baltimore And London Amon, British Policy In The Persian Gulf Pp.70 - 75.

(٣) د. جمال ذكريه قاسم : "الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ، وفوز الاستعمار في تجزئتها"، بحث منشور في مجلد بعنوان : الجوارب الحدودية المعاصرة (بحرية دولة الإمارات العربية المتحدة) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . ١٩٨٦ ، ص ٩٥-٩٦ .

يبد أن اضطر ما في هذه الإتفاقيات الفخار الاتحادات القبلية في المنطقة ، و ظهور إمارات تحمل اسم  
أبناء قبلية أو جغرافية ، بمعنى إنها وضعت أساس سياسة التقسيم والتجزئة في المنطقة ، حيث اضطررت  
بريطانيا أولا على أن يوقع الرؤساء اتفاقية أولية ، وليس مسموحا لهم بأن يتولوا الحكم قبل توقيع هذه  
الاتفاقية ، وقد ارتبط بسلطة الاتفاق ثمانية رؤساء من شيوخ الساحل وهم شيوخ الشاركة ، ورأس  
الحفمة ، والجزيرة الحمراء ، وروس ، وعجمان ، وأم القيوين ، وهم الذين كانوا يشكلون تحالف  
القواسم بمعنى أن بريطانيا قد عملت إلى تكريس التفكك الموجود بالمنطقة أعطته شرعية قانونية ثم إن  
هذه الإتفاقيات .

كما استعلت بريطانيا - في وقت لاحق - الخلافات القبلية لتطعيم اتحاد بني ياس بين مشيخي  
أبي ظبي ، ودبي ، ثم عملت من خلال الإتفاقيات التي عقدها مثل (السلام الدائم ١٨٥٣م) ، ( اتفاقية  
المانعة ١٨٩٢م )<sup>(١)</sup> إلى تدعيم الكيانات الإقليمية وفق سياسة التقسيم والتجزئة ، ومن خلال الحلف  
الذي عقده مع إيران ساهمت في بلورة مشكلة الجزر عن طريق حتى الملاحة البحرية في الخليج بتقسيم  
مياه إلى قسمين يفصلهما خط وهمي يمتد من شبه جزيرة مسندم على الجانب الغربي إلى نقطة لا  
تتجاوز مسافتها عشرة أميال جنوب جزيرة أبو موسى وهذا الخط يساعد فارس على ضم جزيرة  
أبو موسى ، وصيرى .

من المستبعد كثيراً أن أي موقف بريطاني مسؤول عن صياغة السياسة ، أو تنفيذها ، كان  
مدركا للأثار التفسيرية للمعاهدات المذكورة ، بل أن هناك من المعاهدات ، والسياسات ما يمكن أن  
ينظر إليه في إطار تاريخي على أنه كان عبثا أو عشوائيا ، بيد أن ذلك لا يتناقى مع حقيقة أنه كانت  
هناك سياسة واعية ، بالحفاظ على كل كيان سياسي ، كوحدة محد دائما بعيدا عن أية حركة سياسية في

( ١ ) المزيد من التفاصيل حول نصوص هذه الاتفاقيات راجع :

Charles U. Aitchison, a collection of treaties engagements and sanads relating to India  
and neighboring countries, 5<sup>th</sup> ed. (Delhi : 1933) vol. 10.

Government of India , Department of state, treaties and under takings in force between  
the British government and the tribal chiefs of the Arab coast ( Calcutta , 1906).

يجل الباحث إلى استخدام مصطلح "الاتفاقيات" عوضا عن مصطلح "المعاهدات" ذلك لأن الأخير له مدلول  
مميز في القانون الدولي ، فهو لا يكون إلى بين شخص دولي وشخص دولي آخر ، والمعاهدة بطبيعتها تتج  
قواعد قانونية ودولية ، والحال هنا أن هذه الاتفاقيات كان أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون الدولي  
وهي أقرب في طبيعتها كنوع من " عقود الإذعان" إلى القانون الدولي والطرف الآخر ليس كذلك مما  
يصطب منه ، نقول أننا في مواجهة معاهدات بالتمس الإصلاح القانوني الخاص منها إلى القانون الدولي  
لا سيما وأن مضامينها جاءت على شكل أملاءات ، ذلك مع التحفظ الشديد على ذلك الفسور في هذه  
الحقبة المبكرة ، وإدراك الباحث أن هذه المفاهيم القانونية لم تبلور بشكل نهائي إلا في أعقاب الحرب العالمية  
الأولى والثانية بظهور المنظمات الدولية على مرحلتين ، عصبة ثم هيئة الأمم المتحدة وبعد الباحث تفسيره في  
ضرورة صياغة المعايير بمفاهيم معاصرة حتى تكون أقرب للفهم والإدراك .

راجع : حامد سلطان : القانون الدولي العام في وقت السلم ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٦٢ ،  
ص ٢٠٨ - ٢٢٣ .

المنطقة ، وقد جاءت هذه السياسة في إطار سياستها العامة التي كانت تهدف إلى فرض العزلة على المنطقة وقطع الصلة بين الحكام وأية دولة أخرى عربية أو أجنبية ، فقد وقعت حند محمد علي وتوسعاته في الخليج ، والأمر نفسه مع الدولة السعودية في مراحل مختلفة ، بالإضافة إلى الدولة العثمانية وألمانيا ، وروسيا ، -فرنسا .

وإذا أضفنا الممارسات البريطانية في سلطنة مسقط إلى جانب الترتيبات السياسية التي أقرتها بريطانيا في الساحل المهادن نستطيع أن نخرج بنظرية هامة في موضوع البحث ، مفادها أن الأمر البريطاني إلا بعد مدى في الخليج ، كان بالتحديد إقامة معيار جديد للتجزلة طبعته جيو استراتيجية ، هو تمايز الساحل عن الداخل ، الذي لم تكن له جلورا محلية ، وهو المفهوم الأول لخريطة الخليج السياسية المعاصرة .

أما التفسير الثاني لهذه الخريطة السياسية المعاصرة للخليج فإنها تكمن في بروز التناقض خلال ق ١٩ وبدايات ق ٢٠<sup>(١)</sup> بين الانتماء القبلي ، المحكوم بالعصبية ، والانتماء المستحدث بالوجود الجغرافي ودور الاستعمار المباشر في تثبيت الحدود على الأرض ثم جاء النفط لاحقا ليعطي تبرا اقتصاديا حاداً لمعيار الحد الجغرافي في تثبيت كل هوية ، وأصبح الخليج كنتاج لهذا التناقض عرضة لتجزلة مزدوجة طبقت الحدود القبلية بين القبائل حية ، ولشأت حدود جغرافية مستحدثة تتقاطع مع الأولى ، أو تناقضها .

وبقدر ما كانت المعضلة ضحية ممارسة استعمارية مباشرة في شكل عملية السيطرة الحديثة على المنطقة "Marginal Control" ، كانت أيضا نتاجا لتطورات عالمية حتمت وضع أسس قانونية للعلامات الدولية ، وفق قانون دولي أوربي المصدر ، يرى الحد في الأرض لا في الإنسان ، فانشطرت في

( ١ ) J.B. Kelly "Sovereignty And Trisdication In Eastern Arabia, International Affairs Vol. 34, I. 195, PP. 16 - 24.

وللاطلاع على الترتيبات السياسية في شرقي الجزيرة العربية راجع :

P. Llenbardk., The Authority Of Shaykhs In The Gulf Arabian Studies 11, London 1975, PP. 61 - 75.

وهو أسلوب الحكم في القبيلة راجع :

Rosemarie Said Zahlan, The Origins Of The United Arab Emirates: Apolitical And Social History Of The Trucial States (London: Macmillan, 1978), Chap.3 Chenceforth Cited As The Origins Of The United Arab Emirates).

Great Britain, India Office Records, L/P And S/12/4584, Ext. 6051/42, Thomas To New Comb (Ministry Of Information, October 16, 1942.

Great Britain, India Office Records, Bushireresidency Records, R 15/2/E/5 "Barrett To Government Of India, September 5, 1929".

الأخير الهوبه القبليه . في حين تم علاج التناقضات الغربية فيوضع أيديولوجية هائية وحاسمه للمعضلة ، وقد أدى هذا الإفلاس الأيديولوجي التالي إلى بروز وتعميد المعضلة المحدودية في شكلها الأخير

النموذج الثاني الذي تقدمه للدلالة على أهمية الدور البريطاني ، يتمثل في المنطقة اليمنية التي أبرزت أيضا حجم التناقضات البريطانية ، فيما كان يعرف بمستعمرة عدن وعمياتها أولا ثم اتحاد الجنوب العربي ثم على مستوى النموذج اليمني بشطريه عندما راحت المصالح البريطانية تلعب الدور الأساسي في تعميق الانقسامات كمرحلة أولى ، وإنشاء الاتحاد في مرحلة ثانية ثم تفكيكه في المرحلة الثالثة

ولقد برزت هذه الأيديولوجية البريطانية من حقيقة الواقع الجغرافي الذي يجعل شطري اليمن امتداداً طبيعياً لبعضهما ، وكلاهما يعدان عمقا استراتيجيا للمملكة العربية السعودية ، وللكيانات السياسية الشرقية بالجزيرة العربية ، وهذه الطبيعة الجغرافية قد دفعت البريطانيين نحو الجزم من أن توافر الإمكانيات المادية والعسكرية والمعنوية والسياسية سيكون لليمن الموحد أن يتزعم كل المنطقة الجنوبية من الجزيرة العربية والإشراف وبالتالي على كل مدائن خليج عمان والخليج العربي من الشرق وعلى مدخل البحر الأحمر من الغرب ، والذي يزيد عمليا من القيمة الاستراتيجية للجزيرة العربية في النطاقين الإقليمي والدولي

وهو ما يتعارض مع الإستراتيجية البريطانية في المنطقة ذات الشعار "فرق تسد" "Divided and Rule" ، "ضرب قوة بأخرى" "To Play One Force Against The Other" وتحشيا مع ذلك المفهوم ، فقد دأبت السياسة البريطانية على خلق التخميمات البريطانية في جنوب الجزيرة معاً من قيام هذه الكتلة المحلية<sup>(١)</sup>.

وتاريخيا يبدأ الدور البريطاني في عام ١٨٣٩م عندما احتلت إنجلترا ميناء عدن الاستراتيجي ومن هنا المينا بدأت بريطانيا تتغلغل إلى المناطق الداخلية من اليمن ، واستخدمت نفس الأسلوب الذي اتبعه مع شيوخ الساحل العماني ، فعملت في سنة ١٨٧٣ إلى توقيع عدة اتفاقيات مع شيوخ القبائل فيما عرف بعد ذلك باسم التخميمات التسع ، أو تخميمات عدن الغربية ، كما وقعت اتفاقية حماية مع سلطان حضرموت عام ١٨٨٨م ، والتي عرفت بالتخميمات الشرقية .

(١) راجع

- حسن أحمد أبو طالب الصراع بين شطري اليمن . حدوده وتطوره . طابع الأهرام الصحراوية القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٩م . ص ١١

- التقرير السياسي لجزيرة الخليج . شطري اليمن . ونظرون نحو الوحدة ، العدد (٩) إبريل ١٩٨٢ ص ٢١ .



وقد عمدت بريطانيا في ترتيب أوضاعها السياسية في اليمن إلى التسقيح من القبائل وليست الحكومة المركزية لأنها كانت تترك الدور الحظير الذي تلعبه القبيلة في حياة الشعب اليمني السياسة الاقتصادية والاجتماعية لكل قبيلة لها أرضها ذات الحدود المعروفة ، ولها قوتها العسكرية ، وشيخها الذي يدير شؤونها ، ويقضي بين أفرادها ، ويوجه سياستها ، لكل قبيلة عقل كيلا سياسيا له حكومته ، ولا يربطها بالسلطة الحاكمة في اليمن غير الضرائب التي تدفعها <sup>(١)</sup> ، ومن ثم فقد وجدت السياسة البريطانية الدخول السياسي اليمني ما يوافق استراتيجيتها العامة في المنطقة ، فعملت على تكريسها في ظروف الحرب العالمية الأولى .

فقد استغلت بريطانيا ضعف الدولة العثمانية ، وأجبرتها على التصديق على اتفاقية الحدود النهائية بين اليمن والجنوب العربي ، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، في مارس ١٩١٤م <sup>(٢)</sup> .

بعد أن الإمام يحيى بعد زوال القوات التركية عن اليمن ، واعتراف عصبة الأمم باليمن دولة مستقلة ذات سيادة في عام ١٩٢٣م ، قد أصر على عدم شرعية خط الحدود بين جزأي اليمن ، وزحف بقواته نحو المناطق التي تقع في المحميات النعس ، الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية تقرم بعملية قصف جري للعديد من المناطق اليمنية أرغمت الإمام على السعي نحو توقيع معاهدة الصداقة والتعاون في عام ١٩٣٤م التي أرجأت البت في مسألة الحدود ، وإن كانت قد عمقت من الانقسام بين اليمنيين وعدن :

ولم يقتصر الدور البريطاني على تعميق الانقسامات الداخلية في اليمن وإنما لجأت وفي إطار علاقات التوتر مع الإمام يحيى إلى مساندة خصومه الإدارية في عسر والقتطاع بعض المناطق كالحديدة وضماها إلى أمور عسير وفي مرحلة لاحقة ، وفي إطار الصراع بين ابن سعود وأمر حائل ابن الرشيد ، ألحمت بريطانيا بطريقة غريبة ابن سعود في مسألة عسير ، عندما أوعزت إليه بضرورة الاستفادة من الرواج الحاصل بين محمد الإدريسي ، والإمام يحيى ، بعد أن قامت هي بخطوة أولى ، ورفضت مساعدة الأدارسة ، مما اضطر الآخرين إلى توقيع معاهدة عام ١٩٢٠م مع ابن سعود ثم اتفاقية أخسري عام ١٩٢٦م/١٣٤٥هـ وقد شملت الأخيرة ضرورة تخطيط الحدود بين البلدين ، بيد أن ذلك لم يحدث ، إذ كان ابن سعود يتطلع إلى السيطرة على عسير منذ فترة ، وضماها إلى مملكته ، وهو ما تحقق له في صيف ١٩٢٧م/١٣٤٦هـ ، وأصبحت القوات اليمنية والسعودية وجهها لوجه ، وتحولت قضية عسير إلى مشكلة سياسية بين الجانبين السعودي واليمني ، بعد أن تبنت بريطانيا وجهة النظر السعودية كناية

(١) د. السيد مصطفى سام : "مكون اليمن الحديث" ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٣٥٠ - ٣٨٠ .

(٢) Werner M.W., Modern Yemen. The Johns Hopkins Press, Baltimore, Maryland 1967. PP: 39-37.

في الإمام وعقابا له على ارتباطه بالسياسة الإيطالية في المنطقة ، ناهيك عن الوضع القبلي المعقد الذي تركه السياسة البريطانية بين اليمن والسعودية<sup>(١)</sup>.

نجد الإشارة إلى أن الدور البريطاني لم يقتصر على التجارة التي أحدثها في "ساحل عمان" أو في اليمن ، والأوضاع القبلية الشائكة التي نجمت عن السياسة البريطانية بل أننا نجد امتدادا لهذا الدور في الفعل السياسي الذي لازم الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي ، سواء من خلال لإدارة البريطانية ذاتها ، أو الأزدواجية في العلاقات التي كانت تقيمها الدبلوماسية البريطانية في المنطقة ، وكانت هذه التالية سببا مباشرا ليس فقط في خلق المضلات الحدودية ، وإنما في تعيقها ، من خلال تعميمها لإقليمية مصطنعة ، وخلق تيارات واتجاهات وآراء متناقضة ، مما سبب اشتباك المصالح وتباين السياسات، وهناك أعداد ضخمة من الوثائق البريطانية المحفوظة في دار السجلات العامة Public Record Office وضعها خبراء متخصصون تدعو المستوليين البريطانيين الموفدين إلى الجزيرة العربية والخليج إلى الأخذ بضرورة استغلال النعرة القبلية والطائفية والعنصرية والإقليمية والفردية في المنطقة ، مما ينتج عنه إشاعة الخلاف والخوف ، حتى يتسنى لبريطانيا أن تمارس سياساتها بحريسة كاملة ، ولعل أكبر دليل على مثل هذه الأزدواجية في الممارسة السياسية البريطانية ، أنه كلما أثرت مشكلات الحدود بين طرفين كان كل فريق يجد ما يؤيد وجهة نظره من الوثائق والمستندات البريطانية ، وهنا تكمن العقدة ، التي جعلت من معضلة الحدود أزمة مستعصية ، فإذا أضفنا إلى ذلك الشابه الكبير في ظروف وحالة الولادة التاريخية للكيانات السياسية في الخليج والجزيرة العربية ، لإحراكا مدى التيه الذي تبحث عنه مفاهيم "كالسيادة" و "الشرعية" كمخرج وحيد لهذه المعضلة .

هكذا كان حجم الدور البريطاني يقطع بالمتناقضات في المعايير التاريخية والسياسية والقانونية - نظرا لصعوبة الاستدلال على مفهوم دقيق " للحدود التحكيمية " التي لسجات إليها بريطانيا كوسيلة

(١) للمزيد من التفاصيل حول الدور البريطاني راجع :  
د. فاروق عثمان اباطة : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ م ، الغية المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ م .  
سياسة بريطانيا في عصر أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، جامعة الكويت ١٩٨٣ .  
راجع أيضا :

Seton - Williams, M.V. Britain and the Arab States: a Survey of Anglo-Arab Relations 1920 - 1948. London: Luzac, 1948.  
Kostiner, Joseph Britain and the Challenge of the Axis Powers in Arabia: The Sedline of British - Saudi Cooperation in the 1930s in: Britain and the Middle East in the 1930s: Security Problems 1935 - 1939.  
(Ed) Micheal J. Cohen and Martin Kolinsky, New York: St. Martin Press, 1992  
Leatherdale, Clive. British Policy Towards Saudi Arabia 1925 - 1939.  
Ph.D. Thesis University of Aberdeen, 1981  
Linabury, George O. British Saudi Arab Relations 1902 - 1927: a Revisionist Interpretation  
Ph. D. Thesis Columbia University. 1970.

للمحافظة على الوضع الراهن دون أن تترك أن هذه التناقضات سوف تصيق من المشكلات السياسية والاجتماعية ، والحدودية بين كيانات المنطقة .

أما الدور الأمريكي ، فيورخ له سياسيا بانتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ م ، وبعزوز الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب كقوة عالمية كبرى ، ينتظر أن تلعب دورا محوريا في السياسة الدولية ، للعالم ما بعد الحرب ، فقد كانت لها كلمة الحسم في هذه الحرب ، وسوف نشو في ثانيا : هذه الدراسة إلى حقيقة ذلك الدور كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، هذا إلى جانب بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وإيطاليا التي كرس من خلال دورها الاستعماري بطريقة مباشرة أو بعليلة من عمق المشكلة الحدودية في الشرق الأوسط .

### الإطار القانوني للحدود البحرية في الخليج العربي

لما كانت هذه الدراسة قد أخذت بالأساس لمعالجة التطور التاريخي والتحليل السيو- قانوني لمشكلة الحدود البحرية في منطقة الخليج العربي ، فإنه قد يكون من المفيد هنا دراسة وتحليل التطور التاريخي للمفاهيم القانونية التي اصطلاح جعلها إطاراً مرجعياً للفصل في المنازعات الحدودية في المنطقة قيد الدرس ، إذ لم يكن معلوما بشكل دقيق ومفصل ، كما أنه لم يكن من اليسر على الباحث سبر أغوار هذا التقى المظلم ، قبل توافره على مجموعة من الوثائق الأجنبية الأصلية النادرة والتي لم تكن معلومة أصلاً ، والتي كان لها كلمة الحسم في هذه الجزئية من الدراسة ، وفي سياق الحديث عن الأسس القانونية البحرية المطبقة في الخليج العربي من خلال رحلة طويلة من التطور واكتت مراجع تطور القانون البحري ذاته لابد من تناول القواعد الأساسية التالية :

أولاً : البحر الإقليمي ، ثانياً : الجرف القاري ، ثالثاً : المنطقة الاقتصادية الخالصة .

#### أولاً : البحر الإقليمي " La Mer Territorial "

لم يطلق المخصصون مفهوم كامل التكوين في أصله عن تعريف البحر الإقليمي ، بل نشأ هذا المفهوم ونما خلال تاريخ طويل خاص بالشئون البحرية ، وينبغي أن يفهم أن هذا المسمى قد تكون بالأساس من خلال العرف الذي يسمه دول كثيرة فيما بينها ، بيد أن ممارسة دولة ما قلما تلزم منهجاً واحداً ، بل يتغير هذا المنهج زمناً بعد زمن كلما نشأت مشكلات جديدة ، فالقانون العرفي ليس جامداً ، بل هو عرضة للنمو والتطور لإمكان طرؤ التعديل عليه .

وقبل الحديث عن الأصول التاريخية لقانون البحر الإقليمي في منطقة الخليج ، لا بد من الإشارة إلى أن هذه النشأة قد أفرزت تعاريف متباينة للبحر الإقليمي سوف نجعلها على النحو التالي :

لقد فضل مؤرخ جميع القانون الدولي الذي عقد في لاهاي سنة ١٩٣٠ م عبارة (( البحر الإقليمي )) تعبيراً عن مصطلحات (( المياه الإقليمية )) أو (( المياه الساحلية )) أو (( البحر الساحلي )) وكان هذا المؤتمر أول المؤتمرات التي توصلت إلى اتفاق مؤقت على بعض المبادئ الخاصة بالموقف القانوني للبحر الإقليمي ، وسردت هذه المبادئ في الميثاق النهائي للمؤتمر ، وكان من بين هذه المبادئ المبادئ التالية اللتين يبدآن أساسين :

١ - (( أن أرض الدولة تشمل منطقة من البحر توصف بأنها البحر الإقليمي )) .

٢ - (( أن أرض الدولة الساحلية تشمل أيضاً الفضاء الجوي فوق البحر الإقليمي كما تشمل لاج البحر وما تحت القاع )) .

**الاتجاه الأول :** يذهب إلى أن البحر الإقليمي جزء من إقليم التوتة أي مملوك لها ويخضع لسيادتها ، وهو لا يختلف في جوهره القانوني ، عن ملكيتها للإقليم البري أو أي جزء من أجزاء الدولة ، وهذا الاتجاه يعرف بأنه (( ذلك الجزء من البحار العامة الملاصقة لأرض الدولة والذي يدخل في ملكيتها ، بحسب تعبير بعض الفرائح ، الذي تملك التوتة أن تباشر حقوقاً معينة عليه ))<sup>(١)</sup> ، وعرفه آخرون بأنه (( قسم من إقليم الدولة الشاطئية تفره المياه ))<sup>(٢)</sup> ، أما الفقيه الفاريز ( Alvarez ) فعرفه (( أن الدولة الساحلية تمارس سيادتها على مدى بحري يحد جزءاً من إقليمها ))<sup>(٣)</sup> .

**الاتجاه الثاني :** يذهب إلى أن البحر الإقليمي يخضع لسلطان الدولة وإحصائها القضائي وقد ذهب إلى هذا الاتجاه الفقيه أوبنهايم ( Oppenheim ) فعرف البحر الإقليمي بأنه (( هو ذلك الجزء البحري الذي يغاير البحر العالي ، ويكون تحت السلطان القضائي للدول الساحلية ))<sup>(٤)</sup> .

**الاتجاه الثالث :** وهو الاتجاه الذي يذهب إلى أن البحر الإقليمي هو جزء من البحر العالي ، وعلى رأس الفقهاء الذين تزعوا هذا الاتجاه الفقيه فرشي ( Fauchille ) ولايرادل ( Lapradelle ) وفون ليست ( Von Liszt ) وفون بار ( Von Bar ) وستروب ( Strup ) ، فيعرفون البحر الإقليمي بأنه : (( جزء من البحر يحد بمقتضى سواحل الإقليم ويمارس عليه مالك هذا الإقليم مجموعة من الحقوق )) .

( ١ ) محمود سامي جيتة : القانون الدولي العام / القاهرة عام ١٩٣٢ م ، ص ٢٣ .

( ٢ ) حامد سلطان : القانون الدولي العام في وقت السلم الطبعة الرابعة / القاهرة عام ١٩٦٩ م ، ص ٦٠٩ .

( ٣ ) Alvarez , A : La Droit International Nouveau Dans Ses Reports Avec La Vie Actuelle Des Ipeuples . Paris 1959 P. 530 .

( ٤ ) حامد سلطان ، د . عائشة راتب : القانون الدولي العام ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة عام ١٩٦٩ م ، ص ٤٩٧ .

ولكن لقياء آخرون لم يعرفوا البحر الإقليمي واكتفوا بالإشارة إلى ما أورده المادة الأولى من

اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة التي نصت الفقرة الأولى منها على الآتي :-

١ - تمتد سيادة الدولة إلى ما بعد أرض إقليمها الأرضي ومياهها الداخلية إلى حزام البحر متاعم لشواطئها يعرف بالبحر الإقليمي .

ويضيفون إلى ذلك أن سيادة الدولة الشاطئية تمتد لتشمل قاع البحر وما تحسّت القاع وإلى الفضاء الجوي الذي يعلو البحر الإقليمي ، وهو ما نصت عليه المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة <sup>(١)</sup> .

أما اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م التي نتجت عن مؤتمر قانون البحار الثالث ، فلم تعرف البحر الإقليمي ، ولكنها أوضحت موقع هذا الجزء من البحر وسيادة الدولة عليه أسوة بسيادتها على الإقليم البري ، فنصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة على الآتي :-

(( تمتد سيادة الدولة الساحلية خارج إقليمها البري ومياهها الداخلية ، أو مياهها الأرخيلية إذا كانت دولة أرخبيلية ، إلى حزام بحري ملاصق يعرف بالبحر الإقليمي )) ، ونصت الفقرة الثانية منها .

٢ - تمتد هذه السيادة إلى الحيز الجوي فوق البحر الإقليمي ، وكذلك إلى قاعه وباطن أرضه باعتباره جزءاً بحرياً ملاصقاً للمياه الداخلية يعرف بالبحر الإقليمي ، وأن سيادة الدولة تمتد إلى ههنا الجزء من الإقليم ، باعتباره جزءاً من إقليمها البحري <sup>(٢)</sup> .

أما بخصوص تحديد البحر الإقليمي لأن القاعدة العامة والإجماع الدولي منعقد على أن تعيين حدود البحر الإقليمي بموجب خط الأساس ، هو خط المحسار المياه وقت الجزر على طول شاطئ الدولة الشاطئية ، وهو ما أخذت به اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة في المادة الثالثة ، لعام ١٩٥٨م ( ... فإن خط الأساس العادي الذي منه يقاس عرض البحر الإقليمي هو خط مياه الجزر المنحصرة الممتدة على طول الساحل ، كما هو مبين على الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف به رسمياً من دولة الساحل ) ، كما أخذت بذلك الاتفاقية الجديدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م ، في المادة الخامسة منها ، وهو نفس النص الوارد في اتفاقية جنيف أعلاه ، وقد حظي هذا المعيار بتأييد كبير من الدول الشاطئية لأنه يوسع من إقليم الدولة البري ، ودفع خط الأساس إلى مسافة أبعد نحو أعالي البحار ، وبهذا المعيار

( ١ ) Ian Brownlie : Principles Of Public International Law ( 3<sup>rd</sup> Ed ) Oxford UNIVERSITY Press . 1969 . P 184 .

( ٢ ) جابر إبراهيم الراوي : القانون الدولي للبحر ، وفقاً لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م ، مع دراسة عن الخليج العربي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩م ، ص ٣٨ .

أخذت محكمة العدل الدولية في قضية المصايد الترويجية عام ١٩٥١ م ، ويرد على هذه القاعدة استثناء مستمد من واقع اعتماد الشاطئ للدولة الشاطئية ، فإذا كان الشاطئ كثير التصاريح أو كانت هناك سلسلة من الجزر على امتداد الشاطئ ، فيكون من الصعب الاعتماد على القاعدة المذكورة في تحديد خط الأساس لامتداد البحر الإقليمي ، لذلك يمكن قياس البحر الإقليمي بطريقة خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين نقاط متقاربة أو مناسبة ، وكان هذا الموضوع موضوع عناية الفقرة الأولى من المادة الرابعة ، التي أخذت بهذا المعيار ولكنها من جانب آخر وضعت قيوداً على استخدام هذا الأسلوب تمثل فيما يلي :-

١ - ألا تكون الخطوط المستقيمة التي تشكل الخط الأساسي خارجة عن الاتجاه العام لشاطئ الدولة أي لا تكون بعيداً عن الشاطئ ، وأن تكون المناطق البحرية الواقعة ضمن هذه الخطوط متصلة اتصالاً مباشراً ووثيقاً بالإقليم البري للدولة ، وهو ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية جنيف سالفة الذكر .

٢ - يجب أن لا ترسم خطوط الأساس من وإلى التوابع الجبلية إلا إذا كانت العقارات والنباتات ، التي هي دائماً فوق البحر ، قد شيدت عليها .

٣ - وللدولة الشاطئية أن تأخذ في الاعتبار ، عند السير بمقتضى الخطوط المستقيمة ، العوامل الاقتصادية التي توفر مزايا اقتصادية للإقليم وظهرت أهميتها بالإستعمال منذ القدم ، وأن لا تفرض هذا الأمر المهام بالنسبة لمصالحها الاقتصادية .

٤ - يجب ألا تستعمل طريقة خط القياس المستقيم بواسطة دولة ما بطريقة تفصل أو تقطع الصلة بين البحر الإقليمي لدولة أخرى بالبحر العالي<sup>(١)</sup> .

ولصت المادة السابعة من اتفاقية عام ١٩٨٢ م على نفس الأحكام التي وردت في اتفاقية جنيف في موادها الست مع بعض الاختلافات ، فقد نصت الفقرة الثانية منها على أنه حيث يكون خط الساحل غير مستقر بسبب وجود دلتا وظروف طبيعة أخرى ، يجوز اختيار النقاط المناسبة على أبعد مدى باتجاه البحر من حد أدنى الجزر ، وتظل خطوط الأساس هذه سارية المفعول إلى أن تغيرها الدولة الشاطئية وفقاً لهذه الاتفاقية .

وأضالت هذه الاتفاقية في فقرتها السادسة ( لا يجوز لدولة أن تطبق نظام خطوط الأساس المستقيمة على نحو يفصل البحر الإقليمي لدولة أخرى عن أعالي البحار أو المنطقة الاقتصادية الخالصة )

أي لا يجوز أن يؤدي استعمال خط الأساس المستقيم إلى الفصل بين المياه الإقليمية للدولة أخرى عن البحار العالية أو عن المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وهذه المنطقة أوجدت بموجب الاتفاقية الجديدة ، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الجمع بين القاعدتين لقياس بحر إقليمي واحد للدولة شاطئية وتعامل بها البرازيل وفرنسا ويوغوسلافيا وغيرها من الدول ، كما نصت على ذلك المادة (١٤) من الاتفاقية الجديدة .

بقي أن نشير إلى تحديد حدود البحر الإقليمي بين دولتين ذات سواحل متقابلة أو متجاورة إنما يجري تحديد الحدود البحرية الفاصلة بين الدولة ذات الشواطئ المتجاورة على أساس مبدأ تساوي البعد وأن الخط الفاصل يدمى خط الوسط ، أما بالنسبة لتحديد الحدود البحرية الفاصلة بين الدولتين ذات الشواطئ المتقابلة فتقرر الحدود وفقاً لمبدأ تساوي البعد أو على أساس خط الوسط ، فقد نظمت اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي لعام ١٩٥٨ م ذلك :

نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة بأنه : ( عندما تتقابل أو تتجاور سواحل دولتين فلا يحق لأي منهما ، عدم وجود اتفاق بينهما ، أن تحد بحرهما الإقليمي إلى ما وراء خط الوسط الذي تكون كل نقطة فيه مساوية في البعد لأقرب النقاط لخط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لكل من الدولتين غير أن أحكام هذه الفقرة لا تطبق عندما يكون من الضروري بسبب الوضع التاريخي أو أي ظروف خاصة لتحديد البحار الإقليمية للدولتين بطريقة مخالفة لهذه الأحكام ) ، وقد وردت نفس الأحكام في المادة الخامسة عشرة من اتفاقية قانون البحار الجديدة لعام ١٩٨٢ م .

وقد وردت تعريفات مختلفة لخط الوسط ( Median Line ) لفره جونس ( Jones ) ( بالاسه الخط الذي يجب أن يعين كما لو كان شخصاً في قارب يتبع خطاً متساوياً في كل مكان من أقرب النقاط إلى الجهات المتقابلة ) <sup>(١)</sup> ، أما بوجر ( Boggs ) لفره : ( بأنه الخط الذي توجد فيه كل نقطة على مسافة متساوية من أقرب نقطة أو مجموعة من النقاط الموجودة على الشاطئ المتقابلين في البحيرة أو النهر أو المضيق ) <sup>(٢)</sup> .

ينبغي أن التعريفين يتفقان في معنى خط الوسط ويتميزان بالدقة ويرى جونس أن استعمال خط الوسط أفضل من استعمال تعبير وسط المجرى أو منتصف المجرى حيث أن هذا الأخير يتضمن جزءاً من أنساع كبير وهو غير منضبط إلا إذا جرى تحديده بدقة <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) Boggs S . W : International Boundaries. A Study Of Boundary Functions And Problems , New York . A . M . S . Press . 1966 P . 125 .

( ٢ ) Jones . S . B : Boundary Making Carnegie , Endowment For International Peace Washington 1945 P . 114 .

( ٣ ) جابر إبراهيم الرنوي : الحدود الدولية ومشكلة الحدود البراقية الإيرانية ، بغداد ١٩٧٥ م ، ص ٢٠ - ١ .

### ثانياً : الجرف القاري

جرت محاولات عديدة لصريف الجرف القاري ، منها المحاولات التي قامت بها لجنة القانون الدولي ، التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة تبيناً للفقرة (١) من المادة (١٣) من ميثاق الأمم المتحدة ، ولذلك نجد أن جزءاً معيناً من تقرير مقرر اللجنة ( الأستاذ فرسوا ) قد خصص لمعالجة فكرة الجرف القاري<sup>(١)</sup>

إلى جانب تلك المحاولات فإن الفقه الدولي لا يخل من محاولات لصريف الجرف القاري وتباينت تلك التعريفات فتناولت البعض منها عمق المياه فوق قاع البحر بين ٢٠٠ - ٥٥٠ ميلاً بحرياً وإمكانية الاستغلال أي أن تدارس الدولة الشاطئية حقوق الاستغلال على مدى الذي يسمح به عمق مياه الجليوف القاري باستغلال الثروات الطبيعية التي تحيطها المياه وقاعها ، أو على أساس تحديد مسافة معينة من الشاطئ فصداً من نهاية البحر الإقليمي .

أما اتفاقية جنيف للجرف القاري لعام ١٩٥٨ فقد عرفت الجرف القاري بأنه :

١ - قاع البحر وما تحت القاع من المناطق المغمورة المجاورة للشاطئ الكائنة خارج حدود البحر الإقليمي ، وحتى عمق (٢٠٠) متراً ، ولما وراء هذا الحد أيضاً حيث يسمح عمق المياه السحي تملوه باستغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق .

٢ - (( قاع البحر وما تحت القاع للمساحات المغمورة المائلة والمجاورة لشرطي الجزر )) .

وقد أخذ هذا التعريف بمحارين مختلفين<sup>(٢)</sup> ، معيار العمق ومعيار إمكانية الاستغلال<sup>(٣)</sup> ، وإذا كان معيار العمق واضحاً فإن المعيار الثاني يكتفه الموضع ويغير كثيراً من الاختلاف ، وذلك بعد أن تبين وجود ثروات طبيعية كثيرة في أعماق البحار والمحيطات وتركزت تلك الاختلافات في أنه هل يمكن أن يعد الاستغلال ليشمل مسافات تمتد إلى أعماق بعيدة في البحار أو أن يحدد فقط للحد الحاسرجي للجرف القاري ؟

(١) Amador , Garcia : The Exploitations And Conservation Of The Resources Of The Sea . A Study Of Contemporary International Law (( 2 Nd - Ed )) - Leyden . 1859 P . 3 .

- نيل أحمد حلمي : الامتداد القاري والقواعد الحديثة للقانون الدولي للبحار ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس عام ١٩٧٧م - ١٩٧٨م ، ص ٨٥ .

(٢) انظر تفصيلات زالية عن الموضوع في :

- Andrassy , Jorge : International law And The Resources Of The Sea . Colombia University Press . London , 1970 . Young R : The Geneva Convention On The Continental Shelf .

American Journal Of International Law ( 52 - 4 ) 1958 .



يمتد أن الرأي الراجح يحيل إلى اعتبار الحد الخارجي هو الحد الأقصى للاستغلال لأنه من غير المقبول أن يستمر الإستغلال في الجرف القاري إلى ما لانهاية أي في أعماق البحار السحيقة ، يؤيد هذا الرأي ما ورد في الفقرة (٢) من المادة الأولى من اتفاقية جنيف للجرف القاري بأن تكون الحقوق في الجرف القاري حقوقاً مملوكة ومخالصة للدولة (Exclusive) بمعنى أن الدولة إذا لم تقسم باستغلال واستكشاف الثروات الطبيعية في الجرف القاري فليس لأي دولة أن تقوم بذلك دون موافقة صريحة من الدولة الشاطئة التي يعود لها الجرف القاري<sup>(١)</sup> .

ويمتد أيضاً أن المقصود بالاستغلال هو الاستغلال الاقتصادي على الرأي الراجح<sup>(٢)</sup> .

وقد أثارت كلمة التجاور (adjacent) الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية المذكورة عدة تفسيرات للمقصود بها .

فأوضحت محكمة العدل الدولية ، في قضية بحر الشمال ، أن كلمة (التجاور) تعني القسرب<sup>(٣)</sup> وفي مؤتمر جنيف ( في اللجنة الرابعة ) عام ١٩٥٨ م لملت عدة المقترحات كان من بينها الاقتراح البوغسلافي الذي أوضح أن معنى ( التجاور ) هو القرب أما الدولة غير الشاطئة ، معظم الدول الأوروبية وعدد كبير من دول جنوب شرق آسيا والعديد من الدول الأفريقية وبعض دول أمريكا اللاتينية ، التي لا تطل على بحار قطفي مصلحتها فتريد امتداد سلطة الدولة الشاطئة على قيمان المحيطات لإستغلال واستكشاف الثروات الطبيعية ، وهذه الدول ترى أن تمتد ولاية الدولة إلى مسافة معينة أمام شواطئها دون النظر إلى الامتداد الطبيعي للأرض<sup>(٤)</sup> .

كل ذلك لم يعطنا تفسيراً لمعنى (التجاور) ولكننا نستطيع توضيح التعريف وذلك على أساس أننا نمزج بين المعيار الوارد في الفقرة الأولى من المادة الأولى وهو معيار إمكانية الاستغلال للدولة الشاطئة مع المعيار الآخر الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة وهو معيار التجاور الذي يعني في تقديرنا الامتداد الطبيعي للشاطئ فيما وراء البحر الإقليمي حتى الحافة القارية للباسح البحرودون أن تشمل قاع البحار والمحيطات العميقة بشرط عسبم إعالة الملاحة الدولية ، وحبسنا في ذلك أن الحسافة القارية والتي تشمل قاع البحر التي تكون بعدها أعماق البحار والمحيطات السحيقة التي ليس من السهل على الدولة استغلال تلك الأعماق السحيقة<sup>(٥)</sup> .

(١) محمد طلعت الغنيمي: الوجيز في: قانون السلام، الطبعة الثانية، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٧٦ م ، ص ٥٨٤

(٢) الغنيمي : المرجع السابق ص ٥٨٤ .

(٣) UN . A / conf . ١3 / C . 41 L . Alconf . ١3 / S . R , 19 , p . 2 .

(٤) International Court Of Justice Reports . 1969 Pp . 31 - 32 .

(٥) - نيل أحمد حلمي : المرجع السابق صفحة ١٣١ - ١٣٢ .

(٥) حددت الفقرة (٣) من المادة (٧٦) من الاتفاقية الجديدة المقصودة بالحافة القارية ( تشمل الحافة القارية الامتداد المعبر من الكتلة البرية للدولة الشاطئة وتتألف من قاع وباطن أرض الجرف والشحدر والبروز ولكنها لا تضم قاع البحر العميقة بما فيه من ارتفاعات ولا باطن أرضها ) .

أما الاتفاقية الجديدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م فقد عرفت الفقرة الأولى من المادة (٧٦) الجرف القاري بقولها :

١ - (( يشمل الجرف القاري لأي دولة شاطئية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية ، أو إلى مساحة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسألة )) .

ثم عرفت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة المقصودة بالحافة القارية السقي وردت في التعريف بالفقرة الأولى فإذا كنا نستطيع أن نعين حدود الجرف القاري وعلاقته بالمنطقة الاقتصادية الخالصة ، فإن الفقرات (٤ ، ٥) ونظرعنا ذكورت معايير جبرالية غاية في التعقيد وعلم الوضوح ، ونجمل الإشارة إلى أننا سبق وأوضحنا رأينا في أن الجرف القاري يمتد إلى الحافة القارية طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاقية جنيف للجرف القاري لعام ١٩٥٨م ، فإن الأمر يختلف طبقاً للفقرة (٢) من المادة (٧٦) التي أوضحت أن الحدود الخارجية للجرف القاري يجب ألا تبعد ، في الارتفاعات المرامية المغمورة بأكثر من ( ٣٥٠ ) ميلاً بحرياً عن خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي فيشمل الطرف الخارجي للحافة الخارجية التي تشملها ليمان المحيطات <sup>(١)</sup> ، بما فيها من مرتفعات مرامية ولكنها لا تشمل المرتفعات المغمورة التي هي عناصر طبيعة الحافة القارية مثل هضابها ومنحدراتها وجزعها ومصاطبها ونوعها ، وذلك حسب رأينا ، أن هذه للمنحدرات والألوع والمرتفعات تصل مباشرة بقاع البحار العميقة ، يؤيد ما ذهبنا إليه أن وفد الصين الشعبية قدم القراحاً غير رسمي يتعلق بالمادة (٧٦) من النص المركب المتفح <sup>(٢)</sup> ، حيث يرى أن الامتداد الطبيعي لإقليم الدولة الشاطئية يكون محدداً لا يتجاوز الطرف الخارجي للحافة القارية ولذلك قدم رئيس فريق التفاوض (٦) في اللجنة الثانية القراحاً موضحاً هذه المسألة لاقى القبول وهو إضافة صيغة فقرة إلى نهاية الفقرة (٣) من المادة (٧٦) ( ولا يضم قاع البحار العميقة بما في ذلك نوعاتها المغمورة أو باطن أرضها ) وهي في غاية الوضوح .

يعين من ذلك أن هذه الاتفاقية قد حددت منطقة الجرف القاري بالمدى الذي يمتد مباشرة بعد المنطقة الاقتصادية الخالصة أي بحسب ٢٠٠ ميل بحري شريطة أن يتجاوز الإمتداد القاري (٣٥٠) ميلاً بحرياً مقاساً من خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي ، أما في الحالة التي لا يمتد الشاطئ

( ١ ) (( Does Not Include The Deep Ocean Floor )) See : Ozman , Bernard , H : The Third United Nation Conference On The Law Of The Sea . American Journal Of International Law Vol. 74 No. 1980 P 21 .

( ٢ ) صلاح الدين عمر : القانون الدولي الجديد للبحار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ٢٨٥

لاكثر من ٢٠٠ ميلاً بحرياً فصيح المنطقة الاقتصادية خالصة وتطبيق النظام القانوني المطبق على الجرف القاري فيما يتعلق بالاستكشاف والإستغلال لقاع المنطقة وما تحت القاع وإستغلال المياه التي تعلوها طبقاً لنظام المنطقة الاقتصادية الخالصة ، ولا وجود فيها للجرف القاري إلا من حيث تطبيق النظام القانوني المطبق على الجرف القاري عند المياه العلوية .

وبوجب المادة المذكورة ينهي على كل دولة شاطئية رسم حدود جرفها القاري وتقديم المعلومات المتعلقة بمجلود الجرف القاري خارج حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة على أن تودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة المعلومات والخرائط ذات العلاقة بالموضوع بما في ذلك المعلومات التي تصف بشكل دائم الحد الخارجي للجرف القاري وعلى الأمين العام أن يعلن ذلك .

وبخصوص تعيين حدود الجرف القاري فإن اتفاقية جنيف للجرف القاري لعام ١٩٥٨ م وضعت قواعد بشأن تعيين حدود الجرف القاري بين الدول ذات الشواطئ المتقابلة أو المتجاورة .

نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة التي تقضي بأنه في تحديد الجرف القاري بين دولتين أو أكثر في حالة كونها دولاً متقابلة أو متجاورة فإن تحديد الجرف القاري في هذه الحالة ، يتم على أساس الاتفاق ، أما في حالة عدم الاتفاق فيجري التحديد على أساس خط الوسط أو خط تساوي البعد إذا لم تكن هناك ظروف خاصة تبرر اللجوء إلى تقسيم خاص للجرف القاري ، وقد أشار نصير الظروف الخاصة الوارد في المادة السادسة كثيراً من التفسيرات ومن خلال تلك التفسيرات يبين لندأن هناك بعض المؤشرات ، على سبيل المثال ، عند وجودها تكون أمام ظروف خاصة عند تحديد الجرف القاري بين دولتين شاطئيتين متجاورتين ومتقابلتين كوجود البترول أو الثروات المعدنية السائلة أو وجود أنواع معينة من الحيوانات البحرية أو تكوين رواسب من الطمي في جانب معين دون الجانب الأخر وأخيراً وجود جزيرة أو عدة جزر<sup>(١)</sup> ، وفي كل حالة من هذه الحالات لا يمكن - بحسب رأينا - وضع قاعدة عامة تطبق على جميع الحالات بل لابد من دراسة كل حالة على حدة والاتفاق على تعيين الحدود على أساس خط الوسط أو خط تساوي البعد على حسب الأحوال .

أما بالنسبة لتعيين حدود الجرف القاري بين الدول ذات الشواطئ المتقابلة أو المتجاورة بموجب لاتفاقية الجبلينة لعام ١٩٨٢ م .

(١) انظر تفصيلات والية عن تلك الآراء في : -

- Mouton M , W : Op , Cit : PP . 428 - 424 , Cutteridge , J , A , C : The 1958 Geneva Convention on The - Continental shelf . British year Book of International Law Vol . 35 . 1959 p . 120 . and Boggs SW : Delimitation of see Ward Areas Ur National Jurisdiction : American Journal of International Law . Vol . 45 1951 p 240 .

لقد تولت المادة (٨٣) من الاتفاقية تحديد ذلك حيث نصت الفقرة (١) من المادة المذكورة على أنه يجري تعيين حدود الجرف القاري بين الدول ذات الشواطئ المتقابلة أو المتجاورة على طريق الاتفاق ، كما هو موضح في المادة (٣٨) من النظام الأساسي لحكمة العدل الدولية للتوصل إلى حل منصف .

### ثالثاً : المنطقة الاقتصادية الخالصة

بالنظر للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الموارد البحرية الحية وغير الحية والزيادة الكبيرة في إحصاء البشر في العالم ، اتجهت الدول صوب تلك البحار لطمين حاجتها من تلك الموارد ، مع تنامي القدرة المالية والتقنية لاستغلال تلك الثروات ، وهذا الأمر دفع الكثير من الدول إلى مد بحارها الإقليمية إلى مسافات بعيدة ، نحو أعالي البحار لتنفرد باستغلال الثروات التي تختزنها تلك البحار ، إضافة إلى تحقيق أهداف سياسية ، من هذا المنطلق نجد بعض دول أمريكا الجنوبية مدت بحارها الإقليمية إلى مسافات بعيدة وصلت إلى مائتي ميل بحري أمام سواحلها ، وفرضت قيوداً كاملة على قاع تلك المساحات فيما تحت الألقاع من ثروات حية وغير حية ، وعلى ما يعلوها من مياه ، وذهبت أيسلندا في اتجاه مماثل فمدت مياهها الإقليمية إلى خمسين ميلاً بحرياً لممارسة الصيد أمام شواطئها ، علاوة على استغلال ثروات الجرف القاري ، ثم مدت حقوق الصيد مرة أخرى حتى مائتي ميل بحري للاستفادة من تلك الموارد .

من ذلك يتبين أن هناك اتجاهين في الاستفادة من مد المياه الإقليمية لمسافات بعيدة أمام

سواحلها :-

اتجاه يهدف إلى السيطرة على الثروات الحية وغير الحية المتوافرة فيما وراء البحر الإقليمي إضافة إلى المياه التي تعلوها ، ولكن دون إعاقة للملاحة الدولية ، واتجاه آخر يهدف إلى توسيع مناطق الصيد أمام شواطئ الدولة <sup>(١)</sup> ، ولضيف إلى ذلك الهدف السياسي وهو الحفاظ على أمن وسلامة بعض تلك الدول .

وقد عارضت الكثير من الدول الكبرى والدول غير الشاطئية ( الحية والمنتشرة جغرافياً ) هذه الأفكار ، وفي سبيل التوفيق بين المصالح المتعارضة دعت الدول النامية ، التي لها الفضل في الدعوة إلى فكرة إنشاء منطقة اقتصادية خالصة تبدأ بمد البحر الإقليمي للدول الشاطئية حيث اعتبرت من أبرز المسائل التي عني بها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، كما تشير هذه في مقدمة الأمور الجديدة التي عرضت على المؤتمر وحظيت بدراسة المؤتمر في دوراته المختلفة .

وقد عبر ممثل حكومة كينيا ، الذي عرض الفكرة ، خلال الدورة الستية للجنة القانونيّة الاستشارية الأفرو - آسيوية التي عقدت في كولومبو في كانون الثاني عام ١٩٧١ م ، عبر عن مضمون الفكرة الجديدة التي دعا إليها <sup>(١)</sup> ثم قدم مشروعاً متكاملاً إلى اللجنة الفرعية الثامنة المنبثقة عن لجنة الاستخدامات السلمية لقاع البحار والمحيطات ، ويتكون المشروع من (١١) مادة ، نصت المادة الأولى منه على أن لجميع الدول الساحلية الحق في إنشاء منطقة اقتصادية فيما وراء بحرها الإقليمي لمصلحة شعبها واقتصادها تمارس فيها حقوقاً سيادية بهدف استكشاف الثروات الطبيعيّة الحيّة وغير الحيّة واستغلالها ومنع الطلوت ومكافحته . وتناولت المادة الثانية منه ضرورة تجنب الأضرار أو عرقلة الحريات المعروفة وفقاً للقواعد الدوليّة المستقرة ، والسماح للدول النامية المجاورة المنطقة بحرية المغلقة والمغلقة وللدول التي لها امتداد قاري ضيق ، باستغلال الثروات الطبيعيّة الحيّة ، بشرط أن تكون هذه المشروعات وطنيّة الإدارة والتفويض على أن يكون الساع المنطقة ( ٢٠٠ ) ميلاً بحرياً ، وقد ظهرت الدول الأفريقيّة اهتماماً كبيراً بالفكرة الجديدة إلى جانب اهتمام الدول الآسيوية ودول أمريكا الجنوبيّة فأعلنت منظمة الوحدة الأفريقيّة تأييدها للفكرة أثناء اجتماعها في أديس أبابا في ٢٤ مارس عام ١٩٧٣ م ، وأعادت التأكيد عليها في اجتماعها في مقديشو في ١١ حزيران عام ١٩٧٤ م ، في حين أبدت الدول البحريّة الكبرى معارضة شديدة للفكرة في بداية الأمر ، ثم عادت فوافقت على بحث الفكرة ومناقشتها في مؤتمر قانون البحار في دوراته المتتالية <sup>(٢)</sup> .

وفي عام ١٩٧٤ م تقدمت نيجيريا والدول الأفريقيّة في الدورة الثانية لمؤتمر قانون البحار الثالث التي عقدت في كراكاس ، بمشروع آخر <sup>(٣)</sup> ، كما ساهمت الدول الساحلية في منطقة البحر الكاريبي في دعم فكرة المنطقة الاقتصادية ، وما تخضع عنه مؤتمرها الذي عقد في سانتو دومينغو في السابع من حزيران عام ١٩٧٢ م ، فاطلقوا على الفكرة منطقة البحر الحكر ( Mer Patrimohiale ) حيث يقابل فكرة المنطقة الاقتصادية الحالية وحدها بـ ( ٢٠٠ ) ميلاً بحرياً يبدأ بعمق الجرف القاري ، بيد أن المشاريع المقدمة تنهض في الأساس على أن الدولة الشاطئية تمارس حقوقاً سيادية على قاع البحر ومسا تحت القاع والمياه التي تملؤها ، وما يوجد فيها من ثروات طبيعيّة حيّة وغير حيّة ، وأن الحد الحاسرجي لهذه المنطقة يجب أن لا يزيد على مسافة ( ٢٠٠ ) ميلاً بحرياً من خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي .

( ١ ) Queneudee , J . P : La Zone Economic . R . G . D . I . P tome . 79 N . 2 1975 pp . 323

- 324 .

( ٢ ) صلاح الدين عامر : القانون الدولي الجديد للبحار ، دار النهضة العربيّة ، القاهرة ، عام ١٩٨٣ م ، ص

٢٠٢ - ٢٠٣ .

( ٣ ) مفيد شهاب ومجموعة من الأساتذة المصريين الذين أعدوا : قانون البحار الجديد والمصالح العربيّة

( المنظمة العربيّة للدراسة والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربيّة ) عام ١٩٧٧ م ص

٤٨ - ٤٩ .

وعلى الرغم من تسليم جميع الدول بامتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى مسافة ( ٢٠٠ ) ميلاً بحرياً من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي ، إلا أنها اختلفت في التطبيق ، فنجذب التجه إلى ضرورة إخضاع المنطقة الاقتصادية الخالصة لسيطرة الدولة الساحلية ، بما في ذلك البحث العلمي والصيد والحفاظ على البيئة البحرية وإدارة تلك الموارد .

وذهب التجه آخر إلى ضرورة مشاركة الدول الأخرى في الثروات الحية وغير الحية في المنطقة الاقتصادية ، أما الإنهاء الثالث فنذهب إلى ضرورة حرية البحث العلمي وإخضاع السفينة للدولة العلم ، ثم أحيل الأمر إلى لجنة الخبراء القانونيين برئاسة الفقيه النرويجي إيفينسن ( Evensen ) ووضعت صيغتها لما ينبغي أن تكون عليه المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وتحدثت في صياغتها للتصديق عن الحقوق السيادية للدولة الشاطئية في استكشاف الموارد الطبيعية والولاية بالنسبة للإقامة الجزر والحفاظ على البيئة البحرية وصيانتها وإجراء البحث العلمي ... الخ ، كما قلمت مشاريع أخرى مضادة <sup>(١)</sup> .

وفي نهاية الأمر تم الاتفاق على صياغة النصوص الخاصة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة ، حيث عرفتها المادة الخامسة والخمسون من الاتفاقية بأنها : ( هي منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له ، يحكمها النظام القانوني المميز المقرر في هذا الجزء ، ويعوجه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولاياتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها للحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية ) ، وحددت المادة السابعة والخمسون امتداد المنطقة المذكورة : ( لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من ٢٠٠ ميلاً بحرياً من خطوط الأساس التي تقاس فيها عرض البحر الإقليمي ) .

يتبين مما تقدم أن المنطقة الخالصة تقع مباشرة بعد البحر الإقليمي للدولة الشاطئية وملاصقة له ، ولا يجوز أن تمتد هذه المنطقة إلى أكثر من ٢٠٠ ميلاً بحرياً مقاسة من خطوط الأساس التي يقاس فيها عرض البحر الإقليمي ، ولما كان امتداد البحر الإقليمي لا يزيد على ( ١٢ ) ميلاً بحرياً فيكون امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة ( ١٨٨ ) ميلاً بحرياً بعد البحر الإقليمي .

ويقع على عاتق الدولة الشاطئية التزام تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة ، بينها وبين شواطئ الدول المتجاورة أو المتجاورة عن طريق الاتفاق ، وقد أوضحت الفقرة (١) من المادة (٧٤) من الاتفاقية على أنه يتم تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات الشواطئ المتجاورة أو المتجاورة عن طريق الاتفاق ، وعلى أساس القانون الدولي ، كما أشير إليه في المادة (٣٨) من النظام الأساسي محكمة العدل الدولية للتوصل إلى حل منصف .

أن هذه الفقرة يشوبها الغموض ، وقد يتبادر إلى اللحن أن الإشارة إلى المادة (٣٨) تنصرف إلى الاتفاقيات التي أشارت إليها الفقرة الأولى (١) من المادة المذكورة ولكن الحقيقة خلاف ذلك فقد

( ١ ) إبراهيم محمد الدخمة : القانون الدولي الجديد للبحر . دار النهضة . القاهرة عام ١٩٨٣ م ، ص ٦٥ و ١١٢ - ١١٤ .

قصد واضعوا النص بذلك الفقرة (٢) من المادة (٣٨) الخاصة بمبادئ الأنصاف ، وليس إلى الإضافات يؤيد ما ذهبنا إليه أن بعض الدول عارضت الأحكام الواردة في النص المنقح بشأن تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الشاطئية المتجاورة أو المتجاورة في الدورة الخامسة ، التي انعقدت في نيويورك بين (٨/١٧-٩/١٩٧٦) فقالت من بين ما قالت : ( أولها : أن عبارة ((المبادئ المنصلة)) تحتاج إلى تحديد ، ولا يمكن القول بأن استعمال محكمة العدل الدولية لها في قضية مصايد بحر الشمال ينطوي على تقرير ، قاعدة عامة ، ذلك أن قضاء محكمة العدل الدولية في هذا الرأى يتعلق بمحالة لها أوضاعها الجغرافية الخاصة ، وبالتالي يكون قضاء هذه المحكمة مرتبطاً بهذا الرأى ولا يمتد إلى غيره ) في حين ترى وجهات نظر أخرى ، تعليقاً على هذه الفقرة التي وردت في المشروع الكندي ، أن الفكرة غير غامضة : ( أن القول بمفوض فكرة المبادئ المنصلة عمل نظر ، ذلك أن الذين يشككون في وجود هذه الفكرة يتفقون أنفسهم بتأييدهم للمشروع الكندي الذي جعل الهدف النهائي في التحديد ، هو الوصول إلى نتائج منصفة تحقق بطريقة عادلة مصالح الطرفين المتنازعين وإذا تعذر التوصل إلى اتفاق للتحديد خلال فترة زمنية معقولة ، فعلى الدول المعنية أن تلجأ إلى الطرق السلمية لتسوية الرأى القائم وفقاً للجزء الخامس من الاتفاقية : ( في المواد " ٢٧٩ - ٢٨٤ " وذلك وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٧٤) من الاتفاقية ، أما إذا وجد اتفاق بهذا الشأن مفصل في المسائل المتعلقة بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية وفقاً له كل ذلك وفقاً للفقرة (٤) من المادة المذكورة فيكون من الأفضل إتباعه .

وكان لظهور النفط في مناطق الخليج العربية البحرية ، أثر كبير في دفع الدول الخليجية النفطية إلى توسيع اعداد مجالاتها البحرية في البحر الإقليمي ، أو الجرف القاري ومد حقوقها السيادة على لمع البحر وما تحت القاع خارج حدود بحارها الإقليمية عن طريق إعلانات منفردة ، مما أدى إلى قيام نزاعات بين الدول المتجاورة ، كما أن وجود العديد من الجزر في المساحات البحرية الممتدة على طول شواطئ الخليج العربي ، وحالة المياه في الشواطئ الإيرانية وقيام إيران باحتلال بعض الجزر ، أدت تلك العوامل مجتمعة إلى التأثير على تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لدول وإمارات الخليج العربي <sup>(٦)</sup> ، وهذه العوامل أيضاً كان لها أثر في تحديد الأساس الذي تقاس منه المنطقة الاقتصادية الخالصة لذلك تتطلب أسلوباً خاصاً لتحديد خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية ، وهو استعمال طريقة خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين النقاط المناسبة الواقعة على

(٦) عارض الوفد العراقي ، في لجنة الخبراء لقانون البحار ، تطبيق نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار الضيقة شبه المغلقة (ويؤكد الوفد العراقي بأنه الذي أبداه في اللجنة بأنه يرى أن مبدأ المنطقة الاقتصادية الخالصة لا يمكن تطبيقه على البحار الضيقة شبه المغلقة بل تطبيق مبدأ الجرف القاري ، أما بشأن الشرفوات الحية فيكون ملكاً مشتركاً للدول الشاطئية لتلك البحار فيما وراء البحر الإقليمي... إلخ : راجع في هذا الصدد :- مذكرة إضافية حول بعض لغايات البحر إلى لجنة خبراء البحر العرب في اجتماعها الرابع في ١٩-٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥م الإدارة العامة للشؤون القانونية - دائرة المعاهدات - جامعة الدول العربية ، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العراقية صادقت على اتفاقية قانون البحار بموجب القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٨٥م .

أبعد مدى في اتجاه البحر من حد أدنى للجزر ... الخ ، وذلك وفقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من الاتفاقية الجديدة لعام ١٩٨٢ م، ونظراً لتطبيق شواطئ الخليج العربي ووجود العديد من الجزر فسيان ذلك يتطلب تغيير خطوط الأساس بشكل مستمر ، ويدعو إلى ضرورة الاتفاق على نقاط القياس في شواطئ الدول ( الكويت والعراق وإيران ) بشكل مستمر نظراً لطبيعة تلك الشواطئ ، فإنه يمكن تطبيق أحكام الفقرة الأولى من المادة السابعة على أساس الخطوط المستقيمة التي تصل بين النقاط المناسبة ضمن الجزر الموجودة في الشواطئ باتجاه البحر <sup>(١)</sup> ، وإذا كانت بعض المجالات البحرية قد جرى تحديدها بين تلك الدول والإمارات فلا تزال مناطق بحرية أخرى لم يتم تحديدها ، مثلاً بين الإمارات العربية المتحدة وإيران ، وبين إيران والعراق والكويت في شمال الخليج العربي وبين البحرين وقطر .

أما بالنسبة لتحديد المساحات البحرية بالنسبة للدول المتجاورة أو المتقابلة فإنه يمكن اتباع طريقتين : الأولى : - - هو حالة وجود اتفاقيات سابقة ، وهنا يمكن تطبيق الفقرة الرابعة من المادة (٧٤) من الاتفاقية التي تقضي بأنه (( عند وجود اتفاق نافذ بين الدول المعنية ، يفصل في المسائل المتصلة بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وفقاً لأحكام ذلك الاتفاق )) ، وهذا يعني أن الاتفاقات التي عقدت بين دول وإمارات الخليج العربي ، بشأن الجرف القاري ، وبصرف النظر عن أي نظام قد استعمل في تحديد تلك المجالات ن مثل خطوط الطول والعرض ، فإن تلك الاتفاقيات تصلح للتطبيق في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، بعد أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ وتصادق عليها تلك الدول ، كما هو الحال في اتفاقيات قطر وأبو ظبي والبحرين وإيران ، أما الاتفاق المبرم بين السعودية والبحرين فاستخدم خط الوسط ، كما أعلنت الكويت أنها تمارس سيادتها فيما يتعلق بالجرف القاري على أساس خط الوسط في ١٢/٧/١٩٧١ م، ونظراً لأن امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى ٢٠٠ ميل بحري فسيان تلك المناطق لا تشمل على جرف قاري ، وإنما كلها تصبح منطقة اقتصادية خالصة

وأخيراً فإنه لا يمكن أن تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة في دول إمارات الخليج العربي الأخرى إلى أكثر من ٥٠ ميل بحري ويجري ذلك عن طريق الاتفاق بين الدول المتقابلة والمتجاورة <sup>(٢)</sup> .

(١) نص الفقرة الأولى من المادة السابعة ( حيث يوجد في خط الساحل الجاف عمق وانقطاع أو حيث توجد سلسلة من الجزر على امتداد الساحل وعلى مسافة قريبة منه مباشرة ) يجوز أن تستخدم في رسم خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي طريقة خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين نقاط مناسبة .

(٢) نص الفقرة (١) من المادة ٧٤ من الاتفاقية : (( يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات الشواطئ المتقابلة أو المتجاورة عن طريق الاتفاق طبقاً للقانون الدولي ، كما أشير إليه في المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمكثمة العدل الدولية ، من أجل التوصل إلى حل منصف )) ، وقع على الاتفاقية حينما قصت للتوقيع عليها في مونتيفيديو في جامايكا (١٩٩١) ممثل دولة ، وقت في المايكس من كالون الأول عام ١٩٨٢ م منهم ثلثي عشر دول عربية ، ووقع على الاتفاقية بصفتها النهائية ثمانية وعشرون من ممثلي الدول منهم عمان والأردن وليبيا ومن الدول العربية ، وفقاً للمادة السادسة عشر بعدد التفاوض تصبح الماهدة نافذة للفعول في اليوم الثالثين لإيداع وثائق التصديق أو الانضمام إليها من قبل للشي الدول الأطراف أو سعود دولة من الدول الأطراف أيها أكبر ، وحتى تاريخ اعتماد البحث لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ



ونظام المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وفقاً للمادة (٥٥) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ م يشمل " منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له ... الخ " فيكون للدولة الشاطئية بموجب هذا النظام حق منع ومعالجة ما يقع من غرق للقوانين والأنظمة الصادرة من الدول ، والمتعلقة بحقوقها الاقتصادية حتى مسافة ٢٠٠ ميل بحري ، وهو المدى الذي تتبع له المنطقة الاقتصادية ، اعتباراً من خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي ، وهذا يعني أن المنطقة المجاورة تدخل ضمن نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقاً للمادة (٨٦) من الاتفاقية الجديدة وتخرج عن نطاق البحار العالية <sup>(١)</sup> .

والواقع أن وجود نظامين في منطقة بحرية واحدة يثير بعض الإشكالات والخلط بينهما ، فوجود نظام الجرف القاري بموجب اتفاقية ١٩٥٨ م ، وفكرة للمنطقة الاقتصادية الخالصة الجديدة ، التي تستأثر معظم منطقة الجرف القاري ، آثار خلافاً يدور حول هل يقضي نظام المنطقة الاقتصادية الجديدة على نظام الجرف القاري أم لا أو الاحتفاظ بالنظامين معاً .

ذهب عدد من الدول إلى أن نظام المنطقة الاقتصادية الجديدة يمتد إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري أمام شواطئ الدولة مقاسة من خطوط الأساس للبحر الإقليمي ، فإنها تشمل معظم منطقة الجرف القاري وتعطي الدولة نفس الحقوق التي يتمتعها هذا نظام الجرف القاري وزيادة على ذلك فإنها تشمل المياه السطحية للمنطقة التي لا تدخل ضمن نظام الجرف القاري .

في حين ذهب بعض الدول إلى ضرورة الاحتفاظ بنظام الجرف القاري مع إجمراء ، بعض التعديلات أخذة بنظر الاعتبار الظروف الجيولوجية والجغرافية لمنطقة الجرف القاري والفصل بينها وبين المنطقة الاقتصادية الخالصة ، على أساس أن الدول الشاطئية اكتسبت حقوقاً وفقاً للفكرة القانونية للجرف القاري فأصبحت لها حقوقاً مكتسبة على المنطقة لا يجوز تعديلها أو تغييرها إلا بموافقتها <sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن الرأي الذي يذهب إلى الإبقاء على فكرة الجرف القاري إلى جانب المنطقة الاقتصادية الخالصة يقضي بأن يبدأ الجرف القاري بعد انتهاء المنطقة الاقتصادية أي بعد ٢٠٠ ميل بحري من شواطئ الدولة الشاطئية .

وعلى الرغم من أن الاتفاقية الجديدة قد أبقت على النظام القانوني للجرف القاري إلى جانب المنطقة الاقتصادية الخالصة فإن تناحلاً قد وقع بين النصوص الخالصة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والنصوص الخاصة بالجرف القاري وبخاصة فيما يتعلق بامتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة (٥٤/٥٥ م) وامتداد الجرف القاري (٧٦ م) من جهة وحقوق الدول الشاطئية في المنطقة الاقتصادية الخالصة (٥٦) وحقوقها في الجرف القاري (٧٧ م) من جهة أخرى .

(١) د . ولدت محمد عبد المجيد : المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر : رسالة دكتوراه - كلية الحقوق -

جامعة القاهرة ١٩٨١ م ، ص ٤٣٣ .

(٢) ليل أحمد حلي : المرجع السابق ص ١٧٧ - ١٨٠ .

### امتداد المنطقة الاقتصادية والجرف القاري

تحدد النظام القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة في المادة (٥٥ و ٥٦) من الاتفاقية حيث أوضحت أنها منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملصقة له بحكمها النظام القانوني المميز والمقرر في الجزء الخامس ، وحددت المادة (٥٦) أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لا تمتد إلى أكثر من ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي .

أما الجرف القاري وفقاً للمادة (٧٦) فيشمل قاع وباطن أرض المساحات المعمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة وإلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة .

إن الاتفاقية الجديدة جاءت بنظام جديد هو نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة الذي يشمل قاع وباطن المساحات المعمورة التي تمتد وراء البحر الإقليمي إضافة إلى المياه التي تملوها ، وأبقت أيضاً على نظام الجرف القاري الذي ورد باتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٨ م ، بعد أن تخلت عن معيار العمق حقيقياً ، ومعيار القدرة على الاستغلال ، بمعيار يختلف عن معيار العمق وتعميد المنطقة الاقتصادية الخالصة والامتداد الس ٢٠٠ ميل بحري ، وإذا كنا نتخذ أن واضعي الاتفاقية الجديدة لم يكونوا موافقين في هذه الصياغة التي توحى بالتداخل بين النظامين المذكورين كما تؤدي إلى اللبس حين تسالت : ( ... تمارس الحقوق المبنية في هذه المادة فيما يتعلق بقاع البحر وباطن أرضه وفقاً للجزء السادس ) أي وفقاً للنظام القانوني للجرف القاري وهذا يعني تطبيق نظام الجرف القاري على المنطقة المذكورة فيمسا يتعلق بممارسة الحقوق السيادية في المنطقة المذكورة لأغراض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية لأنه مطبق سابقاً ومعروف ولذلك يجري الاستكشاف والاستغلال وفقاً له وبطلق على تلك المنطقة الاقتصادية الخالصة ولا يطلق عليها الجرف القاري ، بليل أن القارئ (٥) و (٦) من المادة (٧٦) حددت النظام القانوني للجرف القاري وهو الذي يبدأ بعد المنطقة الاقتصادية الخالصة أي بعد ٢٠٠ ميل بحري بحيث لا يزيد على ٣٥٠ ميلاً بحرياً ، ومع هذا التبرير فكان على واضعي الاتفاقية أن يكتبوا بوضع الفقرات (٥ - ١٠) ضمن المادة (٧٦) فقط لأن معنى الاستكشاف والاستغلال معروف واضح من جهة أخرى لا يمكن تطبيق النظامين في وقت واحد على نفس المنطقة ولا يمكن الإبقاء على نظام الجرف القاري الذي لا يشمل المياه العلوية لتلك المنطقة لذلك يجب تطبيق نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة على المسافة التي لا يزيد عن ٢٠٠ ميل بحري والاستدلال بالجزء السادس من الاتفاقية فيما له علاقة بالاستكشاف والاستغلال ، ولا يوجد الجرف القاري إلا بعد ٢٠٠ ميل بحري ولا يمتد أكثر من ( ٣٥٠ ) ميل بحري أي ١٥٠ ميل بحري بعد أن أسقطنا منه المنطقة الاقتصادية الخالصة .

كان لبيان الرئيس الأمريكي هاري ترومان (( Harry S. Truman )) الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥م لد حرك مسائل الحدود من سكوتها (( كالذي ألقى حجراً في الماء الساكن )) فكان دافعاً لظهور تشريعات قانونية في أماكن عديدة من العالم ، وساهم بطريقة غير مباشرة في تحريك المجتمع الدولي صوب صياغة قوانين تنظم هذه العلاقة الواسعة بين الدول في مجال البحار ، والاتقناض على المفهوم الذي كان سائداً ، وهدم ذلك الاعتقاد بوجود دول ملاحة كبرى ، متقدمة علمياً وتكنولوجياً تريد أن تنبسط سيطرتها على مساحات كبيرة من البحار ، ودول نامية مستغطة حرمست من الإمكانيات والقدرات التقنية ، ورأس المال اللازم لتنظيم استغلال حوض البحر والقدرات الدفاعية لتأمين سلامة وأمن حواشيتها ، وإتاحة الجهد من استغلال ثرواتها الطبيعية .

لقد أوضح بيان الرئيس ترومان الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥م أن - (( حكومة الولايات المتحدة تدير الموارد الطبيعية تحت قاع البحر وقاع الجوف القاري تحت البحر المفتوح الملاصق لسواحل الولايات المتحدة تابعة للولايات المتحدة وعامداً لحكمها وإدارتها وفي الحالات التي يمتد فيها الجوف القاري إلى حواشي دولة أخرى أو يكون الجوف القاري لقمة بين الولايات المتحدة وبين دولة متاخمة تقرر الولايات المتحدة والدولة صاحبة الشأن الحدود حسب المبادئ العادلة . ولا يؤثر هذا على هذا على المياه التي فوق الجوف القاري بصفاتها بمرأً مفتوحاً كما لا يؤثر على حرية الملاحة أو علم إعالتها بأي شكل من الأشكال .

وقد أصدر الرئيس ترومان في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥م أيضاً أمراً تنفيذياً يقضي بمنح هذه الموارد الطبيعية وحفظها جانباً ووضعها تحت حكم وزير الداخلية لأغراض إدارية حتى يسن قانون ينشأها ، كما أوصى بيان الرئيس ترومان إلى مجلس تشريع ولاية تكساس ( وهي إحدى الولايات المتحدة ) أن يسن قانوناً في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٧م لحدود ولاية تكساس في خليج المكسيك إلى أبعد طرف للجوف القاري .

وفي ديسمبر ١٩٤٨م رفعت حكومة الولايات المتحدة قضية ضد ولاية تكساس لدى محكمة الولايات المتحدة العليا تطالب فيها بكامل المنطقة الداخلية في حدود تكساس حسبما حددتها في عام ١٩٤٧م وتطلب إصدار حكم بأن تكون للولايات المتحدة الأفضلية على ولاية تكساس في الملكية المطلقة أو تكون لها الحقوق السائدة والسلطان التام والسيطرة على الأراضي والمعادن والأشياء الأخرى التي تحت مياه خليج المكسيك والتي بين اتجاه البحر من علامة مستوى انخفاض المياه على ساحل تكساس والتي تخرج عن المياه الداخلية والتي تخرج عن المياه الداخلية حتى الطرف الخارجي للجوف القاري ولم يبت في هذه القضية بعد .

ولمذا فلاحظ أنه بينما انصر بيان الرئيس ترومان الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥م على إعلان تابعة الموارد الطبيعية للجوف القاري تحت البحر للفصح فإن حكومة الولايات المتحدة تطالب

الآن لأغراض داخلية بأن يكون لها كامل الملكية والحكم والإدارة لقاع الجوف القاري ولا تحت قاعه داخل حدود تكساس في خليج المكسيك ويتفاوت عرش الجوف القاري في خليج المكسيك بين أربعين ومائة وخمسين ميلاً .

كما أوحى بيان الرئيس ترومان إلى عدد من دول أمريكا اللاتينية اتخاذ خطوات مماثلة لتذهب في بعض الحالات إلى مدى ادعائها كامل السيادة على منطقة الجوف القاري الواقعة عند سواحلها وعلى المياه التي فوقها <sup>(١)</sup> ، مجلة القانون الدولي الأمريكية في صحيفة ٨٤٩ .

وكما كان لإعلان ترومان ١٩٤٥ م تأثيره على مسائل الحدود البحرية في مناطق عديدة من العالم ، فإن منطقة الخليج العربي يسورها كانت قد لآلت تصريحات ترومان صدها هناك لاسيما في كل من إيران والسعودية ، ولم تتوان الحكومة السعودية التي توافر لديها وعياً وإدراكاً مستزيداً ، في استدعاء الخبراء الأمريكيين العاملين في أرامكو واستشارتهم بشأن الحدود البحرية السعودية ، وقام القاضي هلمسن وزميله ريتشارد بيتز بدراسة المناطق الخارجة عن الساحل ، وقد استمر عملهم هذا عدة سنوات ، حول إمكانية أن تصدر حكومة جلالة الملك بياناً على غط البيان الذي أصدره الرئيس ترومان في سبتمبر ١٩٤٥ م أم أن الوضع البحري للحدود السعودية يختلف نوعاً ما ويلزم تشريع خاص ، فقدم هلمسن وبيتز في ٦ ديسمبر ١٩٤٨ م برنامجاً شاملاً لوضع حل نهائي للمسائل المختلفة المتعلقة بإقامة مطالبات ملكية المناطق الخارجة عن الساحل في الخليج ، وقد تناول البرنامج للمسائل الآتية :-

- ١ - توطيد سيادة المملكة العربية السعودية في جزر معينة من الخليج .
- ٢ - تحديد مياه المملكة العربية السعودية الداخلية ( داخل الخلجان والضاغطات وبين برر المملكة والجزر الواقعة بالقرب منه ) وتحديد مدى الساحلي خارج المياه الداخلية .
- ٣ - بسط حكم المملكة العربية السعودية وإدراجها على المناطق المغمورة بالملاحة .
- ٤ - إقامة حدود مائية وحدود قاع البحر بالاتفاق مع الدول المجاورة <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ويشاور بيتز : حول بيان الرئيس ترومان الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥ م بشأن حسم الانسحاب بالولايات

الطبيعية في قاع وجوف البحر ، مجلة القانون الدولي الأمريكية ، مجلد ٤٢ ، صحيفة ٨٤٩ ، نيويورك ١٩٥٢ م

( ٢ ) والاتق ريدر الخاصة : المذكرة المؤرخة في ٥ صفر ١٣٦٨ هـ - الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ م تتضمن

الاجتماع الذي عقد في جدة بشأن المناقشات حول الحدود البحرية السعودية وقد ساكبت القرارات

الواردة بالمذكرة المذكورة ، في المذكرة المؤرخة ٩ إبريل سنة ١٩٤٩ م المرفوعة إلى حكومة المملكة العربية

السعودية في أعقاب مناقشات أخرى تمت في القاهرة بين خبراء أرامكو وريتشارد بيتز ، وسيرلوكو ، وعلي

سابقاً حشني باشا ، وأحد توليق بك عثمن عن الحكومة السعودية لمناقشة فتوى القاضي هلمسن بشأن ما يجب

أن تتخذه الحكومة العربية السعودية من إجراءات في المناطق المغمورة ، في الفترة ما بين ٢٦ مارس وحسنى ٨

إبريل سنة ١٩٤٩ م .

وقد أجادت الوثائق البريطانية إلى مثل هذه المناولات بين خبراء أرامكو وعثمن عن الحكومة السعودية ، بيد

أن نياً منها لم تستطع الكشف عن معنيين هذه المناقشات وأرجع : -

وتقدمت اللجنة الاستشارية بثلاث مقترحات أخرى يتصل بسى - بحرمه جلالة الملك السعودي العمل على تنفيذها في حال موافقتها على البرنامج المذكور ، وقد تضمنت هذه المقترحات الموضوعات التالية :

أولاً : مذكرة بثلاث عشرة جزيرة يظهر يوضح أنها تحت سيادة المملكة العربية السعودية وتشير إلى جزر أخرى قد ترغب حكومة جلالة الملك في أن تضمها في هذا الباب ، بالإضافة إلى طريق وضع علامات مناسبة في كل جزيرة .

ثانياً : مسودة مرسوم خاص بمياه المملكة العربية السعودية الإقليمية التي تشمل كلاً من المياه الداخلية والبحر الساحلي ، وقد أعدت هذه المسودة بالاستناد إلى نظم وقوانين المسالك الأخرى وخاصة قانون إيران الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٣٤ وقانون جزر الهند الشرقية الهولندية الصلح في ١١ أكتوبر ١٩٣٥م واقتراح جعل عرض البحر الساحلي ستة أميال يمتشى مع الإجماء الذي قامت به دولتان في الخليج الفارسي وهما الدولة العثمانية في عام ١٩١٤م وإيران في عام ١٩٣٤م ، وقد برهنت يوضح تام إجراءات مؤتمر تشريع القانون الدولي المنعقد في لاهاي عام ١٩٣٠م على أنه لا وجود لاتفاق عام بين الدول على العرض الصحيح للبحر الساحلي ، وبينما استمرت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى منذ عام ١٩٣٠م في التمسك بمبدأ عرض الثلاثة أميال فقد عملت سبع دول على تحديد العرض بستة أميال أو أكثر فحددت إيران في عام ١٩٣٤م بستة أميال وبلغاريا ١٩٣٥م بستة أميال أو أكثر والمكسيك في عام ١٩٣٥م و١٩٤٢م بستة أميال واليونان في عام ١٩٣٦م بستة أميال وهندوراس في عام ١٩٣٦م بالتي عشر كيلومتراً وغواتيمالا في عام ١٩٤٠م بالتي عشر ميلاً وإيطاليا في عام ١٩٤٧م بالتي عشر ميلاً والأرجنتين في عام ١٩٤٣م بالتي عشر ميلاً ويوغسلافيا في عام ١٩٤٨م بستة أميال وقد وضعت الاقتراحات لرسم خطوط القاعدة التي يقاس منها البحر الساحلي<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : مسودة لمرسوم يخص سياسة المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بقاع البحر وما تحت القاع في بعض مناطق الخليج الفارسي الملاصقة لسواحل المملكة العربية السعودية وقد أقيمت معظم الكلمات التي كتبت بها المسودة من بيان الرئيس ترومان الصادرة في عام ١٩٤٥م كما أدخل في الحساب التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٤٥م في كسل من الولايات المتحدة والسلوك الأخرى

F. O. 1371 / 8856 , File No. 685 ; Memorandum about Admiralty Suggestions For Median And Lateral Jurisdictional Lines For The Gulf Seabed , 1948 - 1949 And : File No 686 ; Royal Pronouncement Concerning The Policy Of The Kingdom Of Saudi Arabia With Respect To The Subsoil And Seabed Areas In The Persian Gulf Contiguous To The Coasts Of Saudi Arabia , 1949 ; See Also : Intones File ; Royal Decree Concerning The Territorial Waters Of Saudi Arabia , 1949 .

(١) س ، بولتر مقال نشر في المجلد ٣٤ من مجلة القانون الدولي الأمريكية ( عام ١٩٧٠م ص ٤١٠ ) .

وكذلك العوامل الخاصة بمنطقة الخليج الفارسي وفي اقتراح احمال وضع حدود مالية أو حسنة  
لقاع البحر بالاتفاق مع الدول المجاورة قد استوحيت المسودة معاهدة عقدت بين بريطانيا العظمى  
وفرنسلا في ٢٦ فبراير ١٩٤٣م لوضع مثل هذه الحدود في خليج فارس ( المعاهدة العاشرة لعام  
١٩٤٢م في سلسلة المعاهدات البريطانية ) كما أقيمت الولايات المتحدة وكندا مثل هذه الحدود في  
مضيق جوان دي فوكا بموجب معاهدة عقدت في ١١ إبريل سنة ١٩٠٨ م .

لما بخصوص الموضوع الأول فإن الجذر الواردة بمذكرة لرامكو الأمريكية كانت هي :  
أبو علي - الباطية - كسكوس - حرقوس - ( فنا - جنا ) - الجريد ، ( لنه - جه )  
كران كريد - القاطفه - السلمة - تارون - الزخون - بالإضافة إلى جذر أخرى مشكوك في تسميتها  
مثل العربية - الفارسية - لينة الكبيرة - لينة الصغرة ، غير (١) .

لما الموضوع الثاني والذي يتعلق بمشروع مرسوم بشأن المياه الإقليمية للملكة  
العربية السعودية فقد نص على ما يلي :

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية :

بعد الاعتماد على الولي تعالى وبالنظر إلى رغبتنا في توحيد المياه الإقليمية للمملكة العربية  
وسننا بما هو آت : -

المادة الأولى - لأغراض هذا المرسوم : -

١ - يقصد بمصطلح (( الليل البحري )) ١٨٥٢ ألف وثلاثمائة وثمان وخمسون مع .

٢ - يقصد بمصطلح (( خليج )) أي حور أو دوحة أو شرم أو لسان من البحر .

٣ - يقصد بمصطلح (( جزيرة )) أي جزيرة أو شعب أو صخرة أو قطعة أو فنت أو قصر  
أو بناء صناعي دائم لا تفرها المياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض .

٤ - يقصد بمصطلح (( ضخضاح )) منطقة مطايرعاء ضنحل يبقى منها جزء غير مغمور  
بالمياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض .

٥ - يقصد بمصطلح (( ساحل )) سواحل البحر الأحمر وخليج العقبة وخليج الفارسي .

المادة الثانية - أن المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية وكذا الفضاء الجوي الذي فوقها  
والأرض التي تحتها من باطن الأرض خاضعة لسيادة المملكة مع إحترام أحكام القانون الدولي الخاصة  
بالمرور السلمي لراكب الأمم الأخرى في البحر الساحلي .

**المادة الثالثة -** تضم المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية كلا من المياه الداخلية في المملكة وبحر المملكة الساحلي .

**المادة الرابعة -** تشمل المياه الداخلية في المملكة ما يلي :

- ١ - مياه الخلجان الواقعة على طول سواحل البلاد العربية السعودية .
- ٢ - المياه التي فوق وتجاه البر من أي ضحضاح لا يبعد بأكثر من ألفي عشر ميلاً بحرياً عن البر أو عن أية جزيرة عربية سعودية لا تبعد عن البر بأكثر من ألفي عشر ميلاً بحرياً .
- ٣ - المياه التي بين البر وبين أية جزيرة عربية سعودية لا تبعد عن البر بأكثر من ألفي عشر ميلاً بحرياً .
- ٤ - المياه التي بين الجزر العربية السعودية التي لا تبعد إحداها عن الأخرى بأكثر من ألفي عشر ميلاً بحرياً .

**المادة الخامسة -** يقع البحر الساحلي للمملكة السعودية فيما يلي المياه الداخلية في المملكة ويحدد في اتجاه البحر إلى مسافة ستة أميال بحرية .

**المادة السادسة -** خطوط القاعدة التي يقاس منها البحر الساحلي للمملكة العربية السعودية تكون كالآتي :

- ١ - أدنى حد لانحسار الماء على الساحل إذا كان البر أو شاطئ جزيرة ما مكتشفاً بأكمله للبحر .
- ٢ - في حالة خليج مواجه للبحر المفتوح ، خطوط ترسم من أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج إلى الطرف الآخر .
- ٣ - ضحضاح لا يبعد بأكثر من ألفي عشر ميلاً بحرياً من البر أو من جزيرة عربية سعودية ، خطوط ترسم من اليابس أو من الجزيرة على طول الخطاة الخارجية للضحضاح .
- ٤ - في حالة ميناء أو مرفأ في مواجهة البحر المفتوح ، خطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بروزاً من منشآت الميناء أو المرفأ ، وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت .
- ٥ - في حالة جزيرة لا تبعد عن البر بأكثر من ألفي عشر ميلاً بحرياً ، خطوط ترسم من البر على الشواطئ الخارجة للجزيرة .
- ٦ - في حالة مجموعة جزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها على ألفي عشر ميلاً بحرياً ولا تبعد أقرب جزيرة منها عن البر بأكثر من ألفي عشر ميلاً بحرياً ، خطوط ترسم من

البر ثم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت الجزر على هيئة سلسلة ، أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية الأكثر بروزاً من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة .

٧ - في حالة مجموعة من الجزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها على اثني عشر ميلاً بحرياً ، خطوط ترسم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت الجزر على هيئة سلسلة أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية للجزر الأكثر بروزاً من المجموعة . يمكن الجزر على هيئة سلسلة .

المادة السابعة - إذا ترسب على قياس المياه الإقليمية عملاً بأحكام هذا المرسوم أن تحلف حيز ما يعتبر من مياه أعالي البحر تحيط به المياه الإقليمية من جميع الجهات ولا يتجاوز امتداده في أي اتجاه اثني عشر ميلاً بحرياً فإن في ذلك الحيز يكون جزءاً من المياه الإقليمية . وينطبق الحكم نفسه على أي جيب متميز بوضوح من البحر العالي يمكن تمام إحاطته برسم خط مستقيم واحد لا يزيد طوله على اثني عشر ميلاً بحرياً .

المادة الثامنة - إذا حدث أن تدخلت مياه دولة أخرى بالمياه الداخلية المينة في المادة الرابعة من هذا المرسوم أو بالبحر الساحلي المقيس من خطوط القاعدة المحددة في المادة السادسة من هذا المرسوم تعين حكومتا الحدود بالاتفاق مع التولية صاحبة الشأن طبقاً لمبادئ العدل .

المادة التاسعة - لتنفيذ قوانين المملكة بشأن الأمن والملاحة والأغراض المالية يتناول الأشراف البحري منطقة ملاصقة تلي البحر الساحلي وخارجة عنه تمتد إلى مسافة ستة أميال بحرية أخرى تتضاف إلى الستة الأولى المقيمة من خطوط القاعدة للبحر الساحلي حسب أحكام المادة السادسة من هذا المرسوم ومع ذلك فلا شيء في هذه المادة التاسعة يجبر سارياً على حقوق المملكة بشأن الصيد .

المادة العشرة - على وزيرى خارجيتنا وماليتنا تنفيذ هذا المرسوم .

المادة الحادية عشر - يعمل بهذا المرسوم اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وتضمنت المذكورة أيضاً مشروع لنطق ملكي : ((بشأن سياسة المملكة العربية السعودية فيما يخص بمساح تحت قاع البحر والقاع في مناطق الخليج الفارسي والمناطق الناجحة لسواحل المملكة العربية السعودية)) .

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود ملك السعودية ، بالنظر إلى أن دولاً أخرى تباشر الولاية في الوقت الحاضر على ما تحت قاع البحر وقاعة في المناطق الناجحة لسواحلها .

لذا نلزم ما يأتي بإعصاره الخطة السياسية للمملكة العربية السعودية بشأن ما تحت قاع البحر وقاعة في مناطق الخليج الفارسي الناجحة لشواطئ مملكتنا .



إن ما تحت البحر وقاعه في تلك المناطق من الخليج الفارسي ابتداء من البحر الساحلي لمملكتنا نحو البحر يمد أنه متاعم لسواحل المملكة قد صار الإعلان عنه بأنه يتعلق بالمملكة العربية السعودية ويخضع لولايتها ورقابتها ، وتعين حدود تلك المناطق بمعرفة حكومتنا وفقاً لمبادئ العدالة في اتفاقيات توهمها مع الدول الأخرى التي تكون لها الولاية والرقابة على ما تحت قاع البحر في المناطق المجاورة ، ولا يحل ذلك بأي حال بوصف مياه تلك المناطق من حيث كونها من أعالي البحار ولا بالحق في حرية الملاحة بغير عائق في تلك المياه وفي الحيز الجوي فوقها ولا بحقوق الصيد فيها ولا بالحرية التقليدية لأهالي الخليج في صيد اللؤلؤ .

وقد أرفقت بمسودة المرسوم مذكرة تساعد على فهم وتطبيق مبادئ المرسوم بشأن حدود المياه الإقليمية السعودية على النحو التالي :-

١ - رسم الحد الخارج عن الساحل الفاصل بين مياه العربية السعودية الإقليمية وبين مياه المنطقة المحايدة الإقليمية شمالي رأس المشعاب حسب مبدأ س ، و يوفق في كتاب (( الحدود الدولية )) صحيفتي ١٨٨ ، ١٨٩ وقد وضع الحد بالتفصيل في رسم تخطيطي أرسل إلى الحكومة مسع الكتاب رقم ج - ٨٢١ المؤرخ في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨م وقد ظهر هذا الحد على ذلك الرسم في شكل الخط أ ب .

٢ - من رأس المشعاب يتعرف خط القاعدة حسب المادة السادسة ( و ) في مسودة المرسوم ليصل البر بالمعالم أرقام ٧ ، ٨ ، ٩ القرية من رأس المشعاب ولا يعد أي من هذه المعالم عن الآخرين بأكثر من اثني عشر ميلاً ومهما يكن من أمر فإن للمعلم رقم ١٠ الذي يعد أكثر من اثني عشر ميلاً عن البر وعن المعلم رقم ٩ نطاق البحري الساحلي المنعزل الخاص ذا عرض الستة أميال .

٣ - يوجد خارج الساحل ما بين رأس المشعاب ورأس تنقيب مساحة واسعة من حدود الرميث والضحاضيح تكون بإسبة وقت الجزر - بموجب المادة الرابعة (ب) إذا لم تعد حدود الرميث والضحاضيح هذه أكثر من اثني عشر ميلاً عن بر المملكة العربية السعودية أو عن جزيرة عربية سعودية كانت المياه الواقعة بين الضحاضيح أو حدود الرميث وبين البر أو الجزيرة مياهها داخلية ولا تبين الخرائط الموجودة مواقع الضحاضيح بالتفصيل في هذه المنطقة ولكن المسترض على سبيل أن سلسلة منها توجد على مسافة اثني عشر ميلاً من الساحل ، وتبعاً لذلك تكون المياه الواقعة بين حدود الرميث والضحاضيح هذه وبين البر من جهة وبينها وبين المعالم أرقام ٧ ، ٨ ، ٩ من جهة أخرى مياهها داخلية .

٤ - يعود خط القاعدة من المعلم رقم ٩ على طول الطسرف الخارجي لحدود الرمل والضحاحيح هذه ( المادة التاسعة ) ( ج ) المقروض فيها أن تنتهي عند نقطة في الشمال الشرقي ( مطلع الميون تقريباً من رأس تنقيب ثم يقل خط القاعدة راجعاً إلى علاقة مستوى انخفاض الماء على الساحل ويتصل به الضحضاح الأخير بواسطة خط مستقيم .

٥ - وتختصر منطقة البحر الواقعة بين رأس تنقيب ومنبة بخط قاعدة مرسوم من أحد طرفي البحر تجاه البحر إلى الطرف الآخر وفقاً للمادة السادسة ( ب ) وتصبح مياه منطقة البحر هذه مياه داخلية بموجب المادة الرابعة ( ١ ) .

٦ - ويضع خط القاعدة الجنوبي منبة ساحل البر مرة ثانية إلى الجانب الخارجي لرأس البليع ومن الواضح هنا أن سمير الساحل بسبب وجود جيب من البحر المفتح ظاهر بوضوح ومحاط ببحر ساحلي من ثلاث جهات ، وقد أنحصر هذا بموجب المادة السابعة بخط مستقيم واحد عبر مدخل الجيب عند النقطة التي لا يزيد عرض المدخل فيها على اثني عشر ميلاً ، وبعد الجيب على الرسم التخطيطي خط أزرق متقطع وبين الخط الأزرق غير المتقطع حدود البحر الساحلي بعد تعديلها بموجب المادة السابعة .

٧ - تتخذ جزيرة حرقوس التي تبعد أكثر من ثلاثين ميلاً عن البر لظالها البحري الساحلي الخاص القس من علامة مستوى انخفاض الماء على شواطئها بموجب المادة السادسة ( ١ ) وتكون جزيرتا كران وكربن الواقعة على مسافة أكثر من اثني عشر ميلاً جنوبي حرقوس مجموعة متصلة على شكل سلسلة بالمعنى المذكور في المادة السادسة وتتصل الجزيرتان بخطوط من خطوط القاعدة لا يزيد طولها على اثني عشر ميلاً مرسومة لتصل شواطئها الخارجية بعضها وبذلك تنحصر بينها مساحة المياه الداخلية ويرسم لطاق بحري ساحلي ، حول الجزيرتين باعتبارهما وحدة قائمة بذاتها .

٨ - وتختصر منطقة البحر الواقعة جنوبي رأس البليع بخط مرسوم عبر مدخلها إلى الشاطئ الخارجي لجزيرة أبو طي وتصل بجزيرة قنا ولقا بجزيرة الجريد بأبو علي وأبو عيسى بالبر إلى الجنوب خطوط قاعدة يقل طولها من اثني عشر ميلاً وهي مرسومة طبقاً للمادة السادسة ( هـ ) ( و ) ولا يمكن أن تتصل الجريد مباشرة بالبر إذ أنها تقع على مسافة أكثر من اثني عشر ميلاً من الساحل وينحصر داخل خطوط القاعدة هذه مناطق مياه داخلية كما أن هناك منطقة مياه داخلية وهي صغيرة وواقعة إلى الجنوب عندما يتحرف خط القاعدة من ساحل البر ليمر حول جزيرة صغيرة مجاورة لا تحمل أي أسم وعند ما يعود خط القاعدة إلى ساحل البر عند نقطة شمالي الجليل فإنه يتبع علامة مستوى انخفاض الماء على الساحل إلى نقطة جنوبي الظليين .

٩ - بين الرسم التخطيطي بوضوح الخمس منارات الدائمة التي تبين اتجراً من رأس تنورة إلى البحر وهذه المنارات هي بحرة وفشت الألتج وضحضاح وتلاونا وفشت أبو سعفه وضحضاح ري ولا تبعد أية من المنارات الأربع الأولى أكثر من اثني عشر ميلاً عن البر أو عن المنارة المجاورة لها وتبعاً لذلك فإنها متصلة بخطوط من خطوط القاعدة مرسومة طبقاً للمادة السادسة ( و ) وقد قيس نطاق عرضه ستة أميال على كلا جانبي خطوط القاعدة هذه ويكون هذا منطقة من المياه الداخلية ذات أربع جهات ما بين شبه جزيرة رأس تنورة ومنارتي بحوره وفشت الألتج ، كما تكون جيئاً من البحر المتسرح ظاهراً بوضوح في المنطقة الواقعة في الشمال مباشرة ويحصر هذا الجيب عند المدخل خط مستقيم طوله اثني عشر ميلاً طبقاً للمادة السابعة ويعد هذا الجيب على الرسم خط أزرق منقطع ويظهر حد البحر الساحلي المصلد محدداً كالمادة بخط أزرق غير منقطع .

١٠ - تقع المنارة الموجودة في ضحضاح ري وهي أبعد منارات رأس تنورة ، على بعد مسافة أكثر من اثني عشر ميلاً من الغرب جاراتها وهي المنارة على فشت أبو سعفه وعلى ذلك فإنها ليست متصلة بأبو سعفه بل أن لها نطاقها البحري الساحلي الخاص بها .

١١ - رسم الخط الأساسي من رأس تنورة إلى النجوة وهي شعب جاف في وقت الجزر ثم من النجوة إلى حالة كسكوس طبقاً للمادة السادسة (جـ) .

١٢ - لم تبدل أية محاولة على هذا الرسم لبيان مدى مياه المملكة العربية السعودية الإقليمية جنوبي حالة كسكوس في المياه الواقعة بين المملكة العربية السعودية والبحرين ولا في دوحه سلوه بين المملكة العربية السعودية وقطر ، ويظهر لتضيق هذه المياه أن الحدود في هذه المنطقة يجب أن تكون موضوع اتفاق بين حكومة جلالة الملك والحكومات الأخرى صاحبات الشأن .

وبعد هذه المباحثات والمفاوضات صدر بالفعل المرسوم الملكي السعودي مضمناً القوانين السعودي للمياه الإقليمية رقم ٣٧١١/٥/٤/٦ الصادر بتاريخ أول شعبان سنة ١٣٦٨هـ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩م مضمناً نفس المقترحات التي تقدم لها خبراء أرامكو<sup>(١)</sup> ، ليمثل البداية الرسمية لوزاعات الحدود البحرية في الخليج العربي ، الأمر الذي يستوجب تحليل مواد ذلك المرسوم نظراً لتأثيراته المباشرة على المشكلة قيد الدرس على النحو التالي :-

( ١ ) يوجد النص العربي والترجمة الإنكليزية لهذا المرسوم في المجلة الأمريكية للقانون الدولي م ٤٣ ، ملحق سنة ١٩٤٩م ، ص ١٥٤ .

تشمل المادة الأولى أيضاً بعض الاصطلاحات المستعملة (( لأغراض هذا المرسوم )) .  
 الفقرة (١) منها توضح ما يقصد باصطلاح (( الجبل البحري )) باعتبار أنه يساوي ١٨٥٢ متراً ، ولما كانت الطريقة المثبتة للقياس هي السائدة في بلاد كثيرة ، فإن هذا التعريف هو تعريف اصطلاحى ، وكثيراً ما يحدث أن يعتبر الجبل البحري مساوياً لمسطحة ١٨٥٢ متراً - مثال ذلك ما جاء في القانون الإيراني الصادر في سنة ١٩٣٤م عن تعريف الجبل البحري بأنه يساوي ١٨٥٢ متراً ، وعلى أن الجبل البحري قد يعتبر أحياناً مساوياً لطول ١٨٥٣ متراً<sup>(١)</sup> ، وفي بعض الأحيان يستعمل تعبير آخر للميل البحري بالإنكليزية - مثال ذلك ما جاء في المعاهدات الخاصة بمنع قارب المشروبات الكحولية التي عقدتها الولايات المتحدة بين سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٨م - وحيث أنه ليس هناك أي تمييز في المعنى فإننا نستعمل ترجمة عربية واحدة للتصديق ، وفي بعض الأحيان يكون الجبل البحري معنياً بالاصطلاحات الجبرالية باعتبار أنه جزء من ٦٠ جزءاً من درجة الطول عند عطف الاستواء<sup>(٢)</sup> .

والفقرة (ب) من المادة الأولى توضح معنى اصطلاح (( خليج )) باعتبار أنه يشمل (( أي حوض أو دوحه أو شرم أو لسان من البحر )) ، وهذا التعريف يأخذ في الحساب أحوال سواحل المملكة العربية السعودية بصفة عامة وأحوال سواحلها الواقعة على الخليج الفارسي بصفة خاصة ، ولهذا النص شأن خاص في تطبيق الفقرة (٣) من المادة الرابعة من المرسوم الملكي .

والفقرة (ج) من المادة الأولى توضح المقصود من اصطلاح (( جزيرة )) باعتبار أنه يشمل ((أي جزيرة أو شعب أو صخرة أو قطعة أو قشت أو قنار أو بناء صناعي دائم لا تغمره المياه في أدنى مسعى يصل إليه الجزر المنخفض)) ، وقد جمعت هذه التسميات في مجموعة واحدة ليبر الصياغة ، ولهذا السبب عتبه شبه البناء الصناعي الدائم بالجزيرة ، ولهذا أصبح هذا الاصطلاح يشمل المائل الثابتة والأنوار البحرية وحواجز الأمواج المنفصلة عن الشاطئ وما شابه ذلك من المنشآت ، وقد دعا إلى تعميم اصطلاح الجزيرة بحيث يشمل هذه المنشآت أن المساحات العظيمة للمياه الضحلة الواقعة تجاه ساحل البلاد العربية السعودية على الخليج الفارسي قد أنشئت فيها أبنية صناعية متعددة ، ومع أن المعلومات المتاحة لنا عن المد والجزر في الخليج الفارسي قليلة<sup>(٣)</sup> ، فإنه من المعلوم أن مدى الفرق بين المد والجزر من حيث الارتفاع الرأسي ليس كبيراً في كثير من المناطق ، ولكن لما كانت المياه في تلك المناطق ضحلة فإن فرقاً رأسياً صغيراً في الارتفاع بين المد والجزر ينتج فرقاً كبيراً في المساحة المكشوفة لاستعداد الماء إليها ، ولهذا السبب فضل استعمال عبارة (( أدنى مسعى يصل إليه الجزر المنخفض )) ،

(١) جب : قانون المياه الإقليمية والسلطان البحري ، ص ٣٨ .

وهيفو ، وكولومبوس : القانون الدولي الخاص بالبحر ، ص ٩٥ .

(٢) مشروع بحث جامعة هارفرد في القانون الدولي ، في المجلة الأمريكية للقانون الدولي م ٢٣ ، ملحق

سنة ١٩٢٩ الخاص ، ص ٢٥١ .

(٣) مرشد الخليج الفارسي ، الطبعة الخامسة ، سنة ١٩٤٢م ، ص ٩٣ .

على استعمال تعبير (( متوسط ما يصل إليه الجزر المنخفض )) ، والنص الوارد في المرسوم الملكي  
الكرّم يطابق التعبير الوارد في القانون الإيراني الصادر في سنة ١٩٣٤ .

وهناك سبب آخر لاختيار تعبير (( أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض )) ، والنص الوارد  
في المرسوم الملكي الكرّم يطابق التعبير الوارد منه البحر الساحل ، وهذا السبب الآخر هو كما جله في  
كتاب مكتب جغرافية البحار : إرشادات الملاحة في الخليج الفارسي ، الطبعة الثالثة ، بسنة ١٩٤٤ م ،  
ص ٤٣ ، أنه : -

(( ليس لدينا غير معلومات قليلة عن المد والجزر والتيارات التي تنشأ عنه ما في هذه المنطقة  
( الخليج الفارسي ) )) ، ويحتاج تحديد (( متوسط المد والجزر )) إلى جمع الملاحظات والملاحظات على  
مدى سنين عديدة ، بينما عطف (( أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض )) ليس من المحتمل أن يتسبب  
عن ملاحظة الأهالي البحرين الذين يقطنون السواحل ويمكن تحديد هذا الخط بالاستعلام منهم .

وفي الفقرة ( د ) من المادة الأولى تعريف لاصطلاح (( ضحضاح )) باعتبار أنه يقصد منه :

(( منطقة مغطاة بماء ضحل يقي منها جزء غير مغمور بالمياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر  
المنخفض )) ، وهذا التعريف كما هو ظاهر يدخل في الحساب كافة امتداد الضحضاح ولا يقتصر على  
ذلك الجزء من أجزائه الذي يقي مكشوفاً عند الجزر المنخفض ، وقد قصد ، من التصرف أن يحسب  
حساب للأحوال المحلية في الخليج الفارسي وفي البحر الأحمر على السواء ، ولا صلاح (( الضحضاح ))  
شأن خاص في الفقرة ( ب ) من المادة الرابعة وفي الفقرة ( ج ) من المادة السادسة .

وفي الفقرة ( هـ ) من المادة الأولى يعرف اصطلاح (( ساحل )) بوصف أنه يشير إلى  
(( سواحل البحر الأحمر وخليج العقبة والخليج الفارسي )) ، وهذه هي المناطق الجغرافية التي ينطبق  
عليها القانون ، وهي تشمل جميع السواحل البحرية للمملكة العربية السعودية ، ولا ينطبق المرسوم  
الملكي الكرّم على المنطقة المحايدة العربية السعودية الكويتية ولا على أية جزائر قد تكون تابعة لتلك  
المنطقة المحايدة .

وتعلن المادة الثانية من المرسوم الملكي سيادة المملكة على :-

(( المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية وكذا الفضاء الجوي الذي فوقها والأرض التي  
تحتها من باطن الأرض )) ، وهذا يتمشى مع الصيغة التي اتفق عليها ولم يبرمها مؤتمر تجميع القسانون  
الدولي الذي عقد في لاهاي في سنة ١٩٣٠ م ، والمبدأ الذي أخذ به المرسوم الملكي أصبح لا ينازع فيه  
أحد اليوم ، والإيضاح الذي جاء في المادة الثالثة ، ومؤداه أن المياه الإقليمية تضم كلاً من المياه الداخلية  
في المملكة وبحر المملكة الساحلي ، قد استدعى أن تشمل المادة الثانية تحفظاً مفيداً هو أن سيادة المملكة

العربية السعودية على المياه الإقليمية مشروطة ، (( باحرام أحكام القانون الدولي الخاصة بالمرور السلمي لمراكب الأمم الأخرى في البحر الساحلي )) ، وهذا القيد يشتمل كذلك على حكم غير منازع فيه من أحكام القانون الدولي .

ولا يقتصر المرسوم الملكي بنص صريح حق المرور السلمي على المراكب التجارية للسول الأخرى ، والقانون الإيراني الصادر في سنة ١٩٣٤م يعطي حق المرور السلمي حتى للسفن الحربية ، على أنه ليس من الواضح أن القانون الدولي يتطلب إعطاء هذا الحق للسفن الحربية ، وأن كان يظهر أن محكمة العدل الدولية في قضية حديثة معروفة (( بقضية مضيق كوفر )) قد أبدت حق المرور السلمي في مضيق دولي للسفن الحربية الأجنبية <sup>(١)</sup> .

وتنص المادة الثالثة من المرسوم على أن : (( المياه الإقليمية العربية السعودية ( تضم ) كلاً من المياه الداخلة في المملكة وبحر المملكة الساحلي )) .

ويجب التفرقة بين هاتين الطائفتين من المياه وبين أعالي البحار طبقاً لمبادئ القانون الدولي العظم . وقد أريد بهذه الاصطلاحات التي وقع عليها الاختيار بين الخليط من التصورات الدارجة في المؤلفات الخاصة بهذا الموضوع أن يقتصر على استخدام الاصطلاحات المنطقة التي لا يس فيها والتي تنطبق على مختلف طوائف المناطق البحرية .

وبعد أن تذكر المادة الثالثة أن المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية (( تضم ... كلاً من المياه الداخلة في المملكة وبحر المملكة الساحلي )) ، تحدد المادة الرابعة ما تشمله المياه الداخلة في المملكة فيدخل في ذلك كما جاء في الفقرة (١) (( مياه الخلجان الواقعة على طول سواحل البلاد العربية السعودية )) ، وهناك سوابق لثل هذا الحق على مياه جميع الخلجان فيما أخذت به ومارسه طائفة من البلاد الأخرى ، كما أنه يظهر أن هذا الحق تخضع الأحوال المحلية القائمة على سواحل المملكة العربية السعودية . فمثلاً لا توجد على ساحل الخليج الفارسي خلجان كبيرة ، والقليل فقط من هذه الخلجان لا يدخل في عداد المياه الداخلة ، إذا طبقنا مبادئ أخرى من مبادئ القانون الدولي التي أخذ بها المرسوم الملكي ، وإذا أدخلنا في الحساب وجود جزائر وشعاب وحاضيج ، وليس من شأن احتمالات الملاحة واحتمالات أن تدعو إلى التفكير في قصر حقوق المملكة العربية السعودية على خلجان ذات مساحات معينة ، وذلك لأن معظم الخلجان على طول ساحل البلاد العربية السعودية على الخليج الفارسي لا تيسر الملاحة فيها إلا للقوارب المحلية الصغيرة .

والنص الذي جاء في الفقرة (١) من المادة الرابعة يختلف إلى حد ما عن النص المقابل له الوارد في الفقرة (١) من المادة الثانية من القانون الإيراني الصادر في سنة ١٩٣٤ م ، بينما يقتضي القانون الإيراني بقياس البحر الساحلي من خطوط ترسم عند مدخل خلجانه حتى تعد مياه تلك الخلجان مياهها داخلية ، لرى ذلك القانون يستبعد من أحكام هذه القاعدة الخلجان التي يزيد عرض مدخلها على عشرة أميال ، ففي هذه الحالة ترسم الخطوط من أحد جانبي الخليج إلى الجانب الآخر في أقرب مكان من المدخل يقع عند أول نقطة لا يزيد عرض الخليج فيها على عشرة أميال ، وقد يكون هذا القيد راجعاً إلى الأحوال المحلية السائدة على الجانب الإيراني من الخليج حيث تكون المياه أعمق مما يقابلها على الجانب العربي ، وحيث تكون الملاحه أعظم شأناً على الجانب الإيراني من الخليج وعلى أن النص الخاص بالعشرة أميال في القانون يحدد البحر الساحلي الإيراني بالنسبة للخلجان هو منطقي إلى حد ما إذا نظرنا إلى أن ذلك القانون يحدد البحر الساحلي الإيراني بستة أميال ، ويظهر أن هذا النص الشاذ الخاص بالعشرة أميال في الخلجان قد نقل عن التشريع المعمول به في بلاد أخرى تسأخذ بمحد أدنى لبحرها الساحلي ، ولعل الأخذ بمحد الإثنى عشر ميلاً في الخلجان بدلاً من حد العشرة أميال. كلن أجسدى من أجل أغراض القانون الإيراني ، إذ أن مسافة الإثنى عشر ميلاً هي ضعف عرض البحر الساحلي الإيراني .

ويظهر أن الفقرة (١) من المادة الرابعة من المرسوم الملكي قد تنطبق على الخلجان العربية السعودية الآتية التي تقع على ساحل الخليج الفارسي :

- ١ - الخليج الواقع بين رأس تنقيب ومنبقة ، وعرضه عند المدخل حوالي عشرة أميال .
- ٢ - الخليج الواقع بين رأس البليغ وبين جزيرة أبو علي والذي لا يزيد عرضه على خمسة عشر ميلاً عند المدخل .
- ٣ - دوحة ظلم الواقعة على الساحل تجاه الجزء الجنوبي لجزيرة البحرين ولا يزيد عرضه سبعة أميال عند المدخل .
- ٤ - الخليج الواقع جنوبي رأس صياح والذي تقع فيه العقير وجزيرة الزخوتية والذي يبلغ عرضه عند المدخل حوالي اثني عشر ميلاً .

ويتربط على وجود جزائر وشعاب تجاه الساحل أن عدداً من الخلجان يقسع ضمنن المياه الداخلية المنصوص عليها في الفقرتين (ب) و (ج) من المادة الرابعة ، ومن ثم يكون تطبيق الفقرة (١) من المادة الرابعة غير ضروري بالنسبة لهذه الخلجان ، وهذا ينطبق على دوحة خريس شمالي رأس تنقيب كما ينطبق على الخليج الواقع جنوبي رأس تنبورة الذي تقع على مداخله القطيف والدمام وفي مياهه

جزيرة تاروت ، وهناك أيضاً تضاريس صغيرة كثيرة على طول الساحل لا تظهر دائماً ظهوراً جلياً على الخرائط على أنه لا توجد صعوبة خاصة في تطبيق الفقرة (١) من المادة الرابعة عليها .

وتطبق الفقرة (١) من المادة الرابعة كذلك على بعض الخلجان العربية السعودية الواقعة على ساحل البحر الأحمر ، وعلى أن المعلومات التي يتيحها لنا الخرائط التي بين يدينا ليست كافية لوضع قائمة لهذه الخلجان التي تحير بوجه عام خارجه عن نطاق البحث الذي يعني به هذه الفقرة .

وفي الفقرة (ب) من المادة الرابعة ينص المرسوم الملكي على أن المياه الداخلة في المملكة تشمل (( المياه التي فوق ونجاها البر من أي ضحاح لا يبعد بأكثر من اثني عشر ميلاً بحرياً عن البر أو عن لمية جزيرة عربية سعودية )) .

ولما كانت مياه الساحل العربي السعودي على الخليج الفارسي مياهاً ضحلة ، ولما كانت الملاحة في المياه محدودة ، فهنا النص بحسب حساباً للأحوال المحلية ، ولهذا الغرض اعتبر الضحاح الذي (( يبقى ) منه ) جزء غير مغمور بالمياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض )) طبقاً للفقرة (د) من المادة الأولى ، في حكم الجزيرة وفي نفس الوضع الذي يسري عليها ، ومسافة الإثني عشر ميلاً المذكورة في هذه الفقرة هي ضعف عرض البحر الساحلي التابع للمملكة العربية السعودية .

وفي الفقرة (ج) من المادة الرابعة ينص المرسوم على حكم المياه الواقعة بين البر وبين أية جزيرة عربية سعودية ، وهذا الحكم شبه بالحكم الوارد في الفقرة (ب) من المادة الرابعة ، بينما تطبق الفقرة (د) من المادة الرابعة نفس القاعدة على المياه الواقعة بين الجزائر العربية السعودية (( التي تعد إحداها عن الأخرى بأكثر من اثني عشر ميلاً بحرياً )) .

وتضع المادة الخامسة في شطرها الأول البحر الساحلي للمملكة العربية السعودية (( فيما يلي المياه الداخلة في المملكة )) ، وهذا البيان للقاعدة الثابتة والمسلم بها عامة يزيد التفرقة بين المياه الداخلة والبحر الساحلي وضوحاً ، ثم بعد ذلك تنص المادة إلى تعهد عرض البحر الساحلي للمملكة العربية السعودية بسنة أميال بحرية ، وفي اختيار هذا الرقم قد أتبع حضرة صاحب الجلالة في المرسوم الملكي المفاهيم الإقليمية الجاري العمل بها في الخليج الفارسي حيث سارت الدول الواقعة بلادها على سواحل الخليج إلى الآن على هذا المنوال .

وقد بحث السوابق التي وضعتها الدولة الحمالية في سنة ١٩١٤م وإيران في سنة ١٩٣٤م والتي تؤيد الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية في تحديد هذه المسافة بحثاً مفصلاً في فصل سابق من فصول هذه الفقرة ، وعلى أنه بغض النظر عن هذه السوابق فإن الأحوال المحلية السائدة في الخليج تسوغ المبدول عن قاعدة الثلاثة أميال التي أعلنتها طائفة من الدول في مناطق أخرى من العالم ، ولما كان القانون الدولي لم يبين حداً ما ، فإن المملكة العربية السعودية كان لها الحرية في الأخذ بقاعدة الستة



أمال ، وحتى إذا احتجت بعض الدول على هذا التحديد ، حق للمملكة العربية السعودية أن تتمسك بموقفها ، فلا ينتظر أحد من المملكة العربية السعودية أن ترضى بمقد أقل مما رضيت به جارتها إيران .

والمادة السادسة من المرسوم الملكي تشمل أحكام خلية أن تحتذى خاصة بالخطوط التي تعتبر قاعدة يقاس منها البحر الساحلي للمملكة العربية السعودية ، وقد وضحت ضرورة مثل هذه الأحكام وضوحاً جلياً في مؤتمر لاهاي المتعقد في سنة ١٩٣٠م ، على أنه لا يوجد تشريع لأية بلاد أخرى غير البلاد العربية المجاورة قد عالج هذه المسألة بمثل التفصيل الذي جاء في المرسوم الملكي ، فالنصوص الدقيقة الواردة في المادة السادسة هي بمثابة قاعدة يبنى عليها تقدم القانون الدولي في هذا الموضوع ، ومن المنتظر أن يظهر صدها إلى حد ما في التشريع الذي تسنه الدول الأخرى في المستقبل ، وقد تأخذ محكمة العدل الدولية هذه القواعد بعين الاعتبار في الحكم الذي تصدره في قضية المصايد الألبانية النرويجية المنظورة الآن أمامها .

فالفقرة (١) من المادة السادسة تحدد خطوط القاعدة التي يقاس منها البحر الساحلي على طول (( أدنى حد لاحتسار الماء على الساحل إذا كان البر أو شاطئ جزيرة ما مكشوفاً بأكمله للبحر )) ، ولهذا تضع تلك الفقرة الأساس الذي تبنى عليه الأحكام التالية التي تضع خطوطاً أخرى من خطوط القاعدة .

وفي الفقرة (ب) تحدد المادة السادسة خط القاعدة في حالة خليج مواجه للبحر المفتوح يمسح يرس (( من أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج إلى الطرف الآخر )) ، وهذا هو العرف الذي تجري عليه عادة الدول الساحلية ، فالقانون الإيراني الصادر في سنة ١٩٣٤م يجمع هذا العرف بالنسبة للخليجان الواسعة بعض السعة ، وهذه هي النتيجة المنطقية لحكم الفقرة (١) من المادة الرابعة التي تجعل مياه الخليجان من المياه الداخلية في المملكة ، ولحكم المادة الخامسة التي تضع البحر الساحلي (( فيما يلي المياه الداخلية في المملكة )) .

وفي الفقرة (ج) جاءت المادة السادسة بكم خاص بخطوط القاعدة حول ضحايح لا تبعد أكثر من اثني عشر ميلاً بحرياً من البر أو من أية جزيرة عربية سعودية ، وهذا الحكم هو نتيجة مترتبة على الفقرة (ب) من المادة الرابعة الخاصة بالمياه الداخلية في المملكة ، وقد أخذ بمسافة اثني عشر ميلاً لأن هذه المسافة هي ضعف عرض البحر الساحلي .

وفي الفقرة (د) تضع المادة السادسة القاعدة المسلم لها عامة فيما يخص الموانئ والمرافئ حيث نص أن خطوط القاعدة التي يقاس منها البحر الساحلي بالنسبة لها هي (( خطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بروزاً من منشآت الميناء أو المرفأ ، وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت )) .

وقد عر عدد من المتولين الذين شهلوا مؤقر لاهاي في سنة ١٩٣٠م عن موافقتهم على مثل هذه الخطوط ، كما وافقت عليها لجنة فرعية لجان المؤقر <sup>(١)</sup> .

وفي الفقرة (هـ) تنص المادة السادسة على النتيجة المنطقية للحكم الذي جاء في الفقرة (ج) من المادة الرابعة ، ومؤداه أن المياه الواقعة بين البر وبين بعض الجزائر تعتبر مياهها داخلية .

وفي الفقرتين (و) ، (ز) تحدد المادة السادسة خطوط القاعدة حول مجموعات من الجزائر ، ولم يبين المرسوم الملكي معنى (( مجموعة جزائر )) على أن هذا التصير يمكن عقلاً أن ينطبق على جزيرتين أو أكثر تقع على مقربة نسبياً بعضها من بعض ، هذا على الرغم من أنه في مؤقر لاهاي الذي انعقد في سنة ١٩٣٠م كان هناك بعض الميل إلى القول بأنه يجب توافر ثلاث جزائر على الأقل لتشكل مجموعة من الجزائر <sup>(٢)</sup> ، وعطوط القاعدة المشار إليها في الفقرتين (و) ، (ز) تتمشى بصفة عامة مع أساس المناقشة ورقم ١٣ الذي أعد مؤقر لاهاي المتخذ في سنة ١٩٣٠م <sup>(٣)</sup> ، وفي تطبيق هذه النصوص السقي جاءت في المادة السادسة يمكن اعتبار جزائر أبو علي وجنا والجريد مجموعة من الجزائر تنطبق عليها الفقرة (و) ، بينما تعتبر جزيرتا كران وكرين مجموعة من الجزائر تنطبق عليها الفقرة (ز) ، وهذه الأحكام يمكن تطبيقها كذلك على بعض الجزائر الواقعة شرقي قطر .

والمادة السابعة من المرسوم الملكي تنص على أن يلحق بالمياه الإقليمية العربية السعودية مناطق من المياه كانت تعد ، أو طبقت عليها نصوص مواد أخرى ، جيوباً في أهالي البحار تحيط بها المياه الإقليمية إحاطة تامة أو تكاد تكون تامة ، ولا يكاد هذا النص يأتي بمجديد وإنما هو يتبع إلى حد ما للمشروع الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة في مؤقر لاهاي في سنة ١٩٣٠م <sup>(٤)</sup> ، وقد أوضح بولسر هذا المشروع إيضاحاً أو في مقال له تحت عنوان (( تحديد البحر الإقليمي )) نشر في المجلة الأمريكية للقانون الدولي م ٢٤ ، سنة ١٩٣٠م ، ص ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ويمكن تطبيق أحكام المادة السابعة من المرسوم الملكي في بعض مناطق على طول ساحل البلاد العربية السعودية وبصفة خاصة في المناطق الواقعة بين راس تاليب ومنيفه وفي المنطقة الواقعة بين جزيرة الجريد وضحضاح وتلاوا .

والمادة الثامنة من المرسوم الملكي تنص على إمكان تدخل مياه دولة أخرى بالمياه الداخلية أو البحر الساحلي كما بينهما المرسوم الملكي ، وفي هذه الحالة .

((تعين ) الحكومة العربية السعودية ) الحدود بالاتفاق مع الدولة صاحبة الشأن طبقاً لمبادئ العدل )) .

(١) ولقعة عصبة الأمم رقم ج ٣٥١ م (ب) ١٤٥ (ب) الوثيقة الخامسة لسنة ١٩٣٠ م ص ٢١٩

(٢) نفس الوثيقة ص. ١٤٧ .

(٣) نفس الوثيقة ص ١٨٠ .

(٤) نفس الوثيقة ص ٢٠١ .

وهذا النص دليل على كامل حسن النية من جانب المملكة العربية السعودية وعلى حرص حضرة صاحب الجلالة الملك على مراعاة مقتضيات حسن الجوار مع حكام البلاد المجاورة ، وإذا كان مضمون عبارة ((مبادئ العدل )) غير محدد ، إلا أنها كثيرة الورد في الوثائق الدولية ومن شأنها أن تقي للمتفاوضين إرشاداً عاماً يسرعون به .

والمادة التاسعة من المرسوم الملكي تنص على منطقة ملاصقة تلي البحر الساحلي وتمتد مسافة ستة أميال بحرية أخرى يجوز فيها لحكومة البلاد العربية السعودية أن تتناول الإشراف البحري لتنفيذ قوانين المملكة بشأن الأمن والملاحة والأغراض المالية ، ومثل هذه الأعمال في المناطق الملاصقة يقوم بها عادة وبشكل منظم كثير من الدول الأخرى ، كما أن امتداد حدود هذه المناطق إلى اثني عشر ميلاً من الأمور المألوفة ، وفي مؤتمر لاهاي الذي انعقد في سنة ١٩٣٠م أقرت أربع عشرة دولة عن تجديدها للمناطق الملاصقة ، وقد وضع هاكورت آراء هذه الدول في قائمة في مؤلفه ، خلاصة القانون الدولي ، م ١ ص ٦٢٨ ، كما أن القانون الإيراني الصادر في سنة ١٩٣٤م نص على منطقة ملاصقة تمتد إلى عشر ميلاً من الشاطئ .

وتشتمل المادة التاسعة من المرسوم الملكي أيضاً على استلزام نصه : (( ومع ذلك فلا شيء في هذه المادة التاسعة يعتبر سارياً على حقوق المملكة بشأن الصيد )) .

ومن الواضح أنه في منطقة الستة أميال التي يشتملها الجزء الساحلي يصبح أن يحفظ بحق الصيد لرعايا جلالة الملك مع احتمال استثناء الحقوق التقليدية الخاصة بصيد اللؤلؤ ، وقد تسوغ الأحوال المحلية تنظيم حقوق الصيد في المنطقة الملاصقة التي تمتد إلى ستة أميال أخرى ولصهرها على رعايا المملكة . وليس هناك ما يمنع المملكة العربية السعودية من أن تسو على مقتضى السوابق المتبعة في مواضع أخرى من العالم وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على مصائد السمك في المنطقة التي تبعد عن الشاطئ مسافة تزيد على اثني عشر ميلاً ، والاستلزام الذي جاء في المادة التاسعة لا يلزم المملكة العربية السعودية بأن تصبح طرفاً مميماً .

والمادة العاشرة من المرسوم تحول ويزري الخارجية والمالية في الحكومة العربية السعودية تنفيذ المرسوم الملكي ، وليس هناك شك في أن وزيرى حضرة صاحب الجلالة الملك يستطيعان بموافقة جلالتهم أن يضما اللوائح التي تحقق هذا الغرض - مثال ذلك يمكن أن تصدر لوائح مالية طبقاً لنص المادة التاسعة بتعديل أحكام النظام الذي سنته الحكومة العربية السعودية لمدريه شغفر السواحل بموجب المرسوم رقم ٣١٨ و ٢١٨ الصادر في ٢٩ من سنة ١٣٥٣هـ الموافق ١٤ مايو سنة ١٩٣٤م ، فالمادة ٤٧ من ذلك النظام تشير إلى (( الخط الجمركي في داخل البحر إلى أربعة أميال ( بحرية ) )) بينما تشير الفقرة (١) من المادة ٤٩ إلى (( الخط الجمركي في الحدود البحرية )) .

وقد نصت المادة الحادية عشرة على العمل بالمرسوم الملكي اعتباراً من تاريخ نشره بالبريدة الرسمية ، وقد نشر فعلاً في جريدة أم القرى في الملحق رقم ١٢٦٣ الصادر بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٣٦٨هـ الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦م ، وقد وزعت حكومة جلالة الملك نشرة تشمل النص العربي وترجمة إنكليزية له ، ونشرت الترجمة الإنكليزية كذلك في المجلة الأمريكية للقانون السوفلي ، م ٤٣ ، ملحق سنة ١٩٤٩م ، ص ١٥٤ .

أما فيما يتعلق بتحليل النطق الملكي بشأن المناطق المعنوية ، فقد أوضحنا من قبل أنه لا يوجد جرف قاري في الخليج الفارسي ، وإنما نجد بدل ذلك الجرف أن منطقة الخليج الفارسي كلها عبارة عن منخفض قاري ، على أن الأحوال الطبيعية في ذلك الخليج تشبه بعض الشيء الأحوال الخاصة بمناطق الجرف القاري ، فلهايا القريبة من سواحل الخليج الفارسي ضحلة والشباب فيه كثيرة والملاحة على مساحة واسعة من سطحه محدودة جداً ، فليس هناك موضع ما في الخليج الفارسي عمق المياه فيه علسي ستين قامة ، ويقابل هذا أن مياه خليج عمان تصل إلى عمق ألفي قامة على بعد حوالي خمسين ميلاً تجاه شاطئ مسقط وأما خط عمق المائة قامة فأقرب كثيراً إلى الساحل من ذلك .

في النطق الملكي الكريم الصادر في أول شعبان سنة ١٣٦٨هـ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩م<sup>(١)</sup> ، أذاع حضرة صاحب الجلالة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية أنه يتعلق بالمملكة العربية السعودية ويطلق لولايتها ورفايتها (( ما تحت البحر وقاعه في تلك المناطق من الخليج الفارسي ابتداءً من البحر الساحلي لمملكته بحر البحر بيد أنه متاعم لسواحل المملكة )) .

وقد أثير في ديباجة هذا النطق الملكي الكريم إلى ما تخطته (( دولة أخرى )) ، ثم نص النطق الملكي الكريم على أن ما جاء به (( لا يخل ... بأي حال بوصف مياه تلك المناطق من حيث كونها من أعالي البحار ، ولا بالحق في حرية الملاحة بغير عائق في تلك المياه وفي الحيز الجوي فوقها ، ولا بحق الصيد فيها ، ولا بالحرية التقليدية لأهالي الخليج في صيد اللؤلؤ )) .

ثم يستطرد النطق الملكي الكريم مفصلاً عن سياسة حضرة صاحب الجلالة الملك التقليدية التي توصي حسن الجوار فيصرح ((وتعين حدود تلك المناطق بمعرفة حكومتنا وفقاً لمبادئ العدالة ، في اتفاقيات تبرم مع الدول الأخرى التي تكون لها الولاية والرقابة على ما تحت قاع البحر وقاعه في المناطق المجاورة )) .

وبجري الكثير من عبارات النطق الملكي الصادر في أول شعبان سنة ١٣٦٨هـ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩م على منهاج تصريح الرئيس ترومان الصادر في سنة ١٩٤٥م ، والآراء الرئيسية

(١) يوجد النص العربي وترجمة إنجليزية في المجلة الأمريكية للقانون الدولي م ٤٣ ملحق سنة ١٩٤٩م ص ١٥٦ .

في كل من النطق الملكي والتصريح متعائلة إلى حد كبير ، على أنه بينما يقتصر تصريح الرئيس ترومان على إعلان تبعية الموارد الطبيعية الكامنة في الجرف القاري وخضوعها لولاية الولايات المتحدة ورقابتها نجد أن النطق الملكي يعني ببيان أن قاع البحر وما تحت قاعه في المناطق المتاخمة لسواحل المملكة يتعلق بالمملكة العربية السعودية وينحصر لولايتها ورقابتها دون ذكر الجرف القاري ، على أن الفرق بين النطق الملكي وتصريح الرئيس ترومان ليس جوهرياً إذ أن الأساس القانوني للنطق الملكي لا يقل قوة عن أساس تصريح الرئيس ترومان ، كما أن عبارة النطق الملكي تمايز ما جدد في هذا الصدد بعد أن صدر ذلك التصريح .



## **الفصل الثاني**

### **التطورات السياسية لمشكلات الحدود البحرية في الخليج العربي**

---

التشريعات الوطنية لتحديد الجرف القاري

الحدود في المياه الإقليمية

الحدود بين المناطق المغمورة

التحليل القانوني للدعوى الإيرانية بالسيادة على البحرين

مفاوضات تسوية الحدود البحرية بين السعودية والبحرين

الحدود البحرية الإيرانية - السعودية

الحدود البحرية بين إيران وقطر

مضيق هرمز والحدود البحرية الإيرانية - العمانية

حدود الجرف القاري بين أبوظبي وقطر

الحدود البحرية بين إيران والكويت

معايير التسوية القانونية للحدود البحرية في الخليج

## مُتَكَثِّمَاتُ

كان من نتائج التطورات الحديثة أن صار للموارد الطبيعية في الخليج العربي شأن كبير في الاقتصاد للمنطقة ، وفي مفازي هذا الاقتصاد للعالم الخارجي ، وعلى الرغم من تنوع هذه الموارد الطبيعية ووفرةها في هذه المنطقة ، إلا أن أي منها لم يبلغ الدول والإمارات المشاطئة للخليج إلى ضرورة تحديد وضع كثير من الأماكن والجزائر ، بل وحقوق المياه الإقليمية مثلما فعلت لعل ، فقد كان هذا السائل سحره في تغير العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي ؟ والوصول من حياة القبيلة بأغواطها الاجتماعية المختلفة إلى حياة الدولة العصرية بكل متطلبات ذلك الصول ومقتضيات ذلك التغير ، بما في ذلك تحديد حدود السيادة لكل دولة على أقاليمها ومواردها ، بيد أن الوضع في الحدود البحرية كان أشد وعورة ، ويعرج بالعديد من التناقضات ففي البيئة الإقليمية للمعضلة ، تتداخل بعض الحدود البحرية بين بعض المشيخات والإمارات بدرجة يصعب الفصل بينها بشكل موضوعي ، شأنها في ذلك شأن احتلال المرافي وولايات القبائل في الحدود البرية كما أن الأسس الدولية المنظمة للعلاقات بين الدول في البحار تتسم بالمرونة المفرطة ، بحيث أن المادة ٣٨ من دستور محكمة العدل الدولية قد أقرت بأن " العرف الدولي في القانون البحري من حيث أنه دليل يقوم على أن الممارسة العامة تعد قانوناً " ، وكان مثل هذا النص مدعاة لمنازعات نفعية في ظل تشابهك المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في الخليج العربي ، وعندما تبلورت مفاهيم أكثر حساسية عن الممارسة القانونية في البحار ، كإليه الداخلية ، والبحر الإقليمي ، والمنطقة الخاضعة ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، والإمتداد القاري ، وغيرها ، كانت كل دولة قد عبرت عن وجهة نظرها بحال هذه المفاهيم والأسس بشكل منفرد يتعارض مع ما أعلنته دولة الضد في هذا الخصوص ، وأصبح من الصعوبة بمكان التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة من ناحية ، والقانون البحري المتطور والمتغير من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن الحدود البحرية التي تظفر من الموارد الطبيعية والأهمية الاستراتيجية كان من الممكن الإلتفاف بشأنها بين دولتين ، أو أكثر ، وفيما عدا ذلك غدت مسألة الحدود البحرية معضلة استعصت على الحل ، وأصبحت ككل حالة بحاجة إلى تحكيم دولي خاص ، ومن الممارقات أن معظم القضايا التي قدمت إلى محكمة العدل الدولية منذ نشأتها وحتى اليوم هي تخص بالأساس للنظر في الحدود البحرية



## التشريعات الوطنية لتحديد الجرف القاري :-

لا بد من الانتباه إلى أن مشكلة الحدود البرية في الخليج العربي قد سبق الحدث عنها مشكلة الحدود البحرية وحتى بداية ظهور النفط لم تكن إمارات الخليج ودولة تولى الحدود البحرية اهتماماً يذكر نظراً لعدم الجدوى من إثارة مثل هذه المشكلات من جانب ، وللاعتبارات السياسية المتطفلة في السيطرة البريطانية المطلقة على شؤون الخليج وحركة الملاحة فيه من جانب آخر <sup>(١)</sup> ، ومع ذلك كانت هناك محاولات محدودة لإثارة هذه المسألة قبل نهاية منتصف القرن العشرين ، وكان أول إجراء في هذا الصدد ، ما قامت به الدولة العثمانية في سنة ١٩١٤م التي كانت تسيطر في ذلك الوقت من بعض النواحي على الأقل - على طائفة من الأقاليم شواطئ الخليج الفارسي في العراق والكويت وقطر ، فوجهت مذكرة شغوية عثمانية في أول أكتوبر ١٩١٤م إلى السفارات في استانبول ، جاء فيها أن «مدى المياه الإقليمية العثمانية من وجهة النظر الحربية يحددها خط وهمي مواز للساحل ، ويمتد على بعد ستة أميال بحرية منه ، وذلك في البحر الأسود ، والأرخبيل ، والبحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأحمر ، وبحر عمان ، والخليج الفارسي» <sup>(٢)</sup> .

وفي الوقت نفسه صرحت أن البحر أمام مدخل شط العرب في حدود قوس نصف قطرها ستة أميال من رأس البشة أصبح منطقة محرمة ، فيحظر دخول السفن الحربية الأجنبية إليها ، بيد أن الحكومة العثمانية قد وضعت بعد بضعة أيام - من جراء معارضة بريطانيا القوية - أن يختلف شدة اللوائح في مصلحة السفن البريطانية في شط العرب .

وفي مؤتمر تجميع القانون الدولي الذي عقد لاهاي سنة ١٩٣٠م انحازت إيران إلى مبدأ تحديد عرض البحر الساحلي بستة أميال ، وسرعان ما أعقب ذلك سن القانون الإيراني للمياه الإقليمية في ١٩ يوليو ١٩٣٤م ، لتحدد عرض البحر الإقليمي الإيراني بستة أميال ، وفيما يتعلق بالجزر فقد نصت

(١) راجع لهذا الخصوص :-

Horne , Kenneth and D . C watt . ( ed ) : British Documents on Foreign Affairs : Reports and Papers From the Foreign Office Confidential print , Series B, part I : (( The Near and Middle East 1856 - 1914 )) part II : (( Turkey, Iran and The Middle East 1918 - 1939 )) , Margland : University Publication of America , 1985 .

وللإطلاع على دراسة موجزة راجع .

Moudou , V . C . : A survey of British Policy in The Persian Gulf ; From The Early Days to Mid-Twentieth century , Journal of Indian History Vol. 56 , No. 2 ( 1978 ) PP. 365 - 379 . ( ٢ )

A . L . P . Burdett : Persian Gulf & Red Sea Naval Reports 1820 - 1960 Volume Archi - F-14 . London 1986 P1 237 - 240 .

المادة الثالثة من القانون المذكور على أنه : « إذا كان - - أرخبيل ، فالجزائر التي يتألف منها تعد وحدة . ومدى البحر الإقليمي يقاس من أبعد الجزائر عن مركز الأرخبيل »<sup>(١)</sup> ، ولقد اعلان عن هذا التشريع . اوضحت إيران أن المياه المتاخمة لسواحل الخليج والمسافة ستة أميال بحرية من السواحل الإيرانية هي المياه الإقليمية لها ، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الثروة القومية لبلاد فارس ، وفي أعقاب ذلك بقليل لوحث إيران بحقها فيما يعرف « بمنطقة الإشراف البحري » والتي تمتد من الساحل إلى ١٢ ميلاً بحرياً ، واحتفظت بحقها في منع سفن أجنبية من دخول أجزاء معينة من مياهها الإقليمية لأسباب تتعلق بالحفاظ على مصالح بالغة الأهمية في شأن الدفاع القومي ، وأطلقت على هذه المناطق المتوقعة اسم ( المناطق المقفولة ) .

ولقد سببت مثل هذه السياسات البحرية الإيرانية علاقات حادة بين إيران وبريطانيا ، بيد أن الأخيرة لم تقم بعمل شيء من شأنه أن يعرقل مثل هذه السياسات في الخليج العربي ، كما أنها لم تساعد على صدور تشريعات مماثلة من جانب مشيخات الخليج في إطار عنايتها الخاصة بالحدود البرية التي أصبحت ترتبط بالنفط وحقوق الامتياز ، وبالرغم من المحاولات المتعددة إلا أننا لم نعد على وثيقة أو رأي بريطاني يوضح وجهة النظر البريطانية في مسائل المناطق المقفورة أو المياه الإقليمية قبل عام ١٩٣٤م سوى معارضة بريطانية لأي إجراء إيراني في هذا الاتجاه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) United Nations , Law and Regulations on The Regime of The Territorial Sea . ( ( Act of July 19 , 1934 relating to the Breadth of The Territorial waters and Zone of Supervision ) ) , United Nations Legislative Series ( ST . LEG . SER . B . 6 ) 1957 .

(٢) الواقع أنه قبل المرحلة النفطية كان الاهتمام البريطاني منصباً على الجزر والروابي الاسراتيجية في إطار التنافس البحري الاستراتيجي الأوربي في بحر الشرق ، وكذلك المضائق في صراعها مع القوى الإقليمية كفرنس ، والولايات ، وبرز الاهتمام البريطاني بمخاء بنتر عبس ، ومضيق هرمز ، وجزيرة قيس ، ولشم وغيرها .

راجع بشأن هذه السياسات :

Richard Schofield : Islands and Maritime Boundaries Of The Gulf ( 1798 - 1960 ) 20 Volumes Archive Editions , London 1990 . , A comprehensive Collection of documents detailing the Turbulent History of the Gulf Waters and Islands ( Excluding Bahrain ) , Their international status , Strategic Location , economic importance , involvement in imperial intrigues and Their role in Anglo - arab , Anglo - Persian and perso . Arab relations , also ; Records The development of the Continental Shelf Boundaries of The Gulf , The Importance of Islands in Determining baselines and Oil Concession Boundaries , Evolving Stay Practice and Anglo - American negotiations . , Also ; The Collection contains Facsimiles of Letters , Treaties , Reports , Memoranda , Sketches , Charts and maps From a wide rang of Sources Housed at the India Office Library and Records and The Public Record office , London See :

Volume I : 1798 - 1835 .

R . N Schofield : Iran in The Persian Gulf in preparation , A survey of the Historic impact of Iran on the Arab Gulf States , mutual relations and Iranian Territorial and marine claims ; Archive Editions , London 1987 , Volume , 5 PP . 69 - 75 .

وفي شهر يوليو سنة ١٩٤٩م عقب صدور النطق الملكي في المملكة العربية السعودية بقليل  
صدر إعلانات مماثلة في مضمونها من حكام دول تقع أخرى من الدول الواقعة على سواحل الخليج  
الفارسي على التفصيل التالي :

٥ يوليو سنة ١٩٤٩ - البحرين .
٨ يوليو سنة ١٩٤٩ - قطر (٢) .
١٠ يوليو سنة ١٩٤٩ - أبو ظبي .
١٢ يوليو سنة ١٩٤٩ - الكويت .
١٤ يوليو سنة ١٩٤٩ - دبي .
١٦ يوليو سنة ١٩٤٩ - الشارقة .
٢٠ يوليو سنة ١٩٤٩ - عجمان .
٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ - أم القيوين .
تاريخ مجهول - رأس الخيمة .

وتجميع هذه الإعلانات تبين صورة واحدة وإن اختلفت نصوصها اختلافاً يسيراً .

(٢) .  
فعلى سبيل المثال كان الإعلان القطري بشأن تحديد الجرف القاري ١٩٤٩م على النحو التالي :  
Whereas it is desirable to encourage all efforts which will bring about the greater utilization of the world's natural resources ;  
Whereas valuable resources may underlie parts of the Persian Gulf off the coasts of Qatar and it is becoming increasingly practicable to utilize such submerged resources .  
Whereas it is desirable in the interests of protection , observes and orderly development that the exploitation of such resources should be properly controlled :  
Whereas it is just that the seabed and subsoil extending to reasonable distance form the coast should belong to and be controlled by the littoral state to which is adjacent :  
Whereas the right of a littoral state to exercise its authority over the natural resources of the seabed and subsoil adjacent to its coasts has been established in international practice by the action of other states :  
Now , therefore , We Abdullah bin Qasim al Thani , Ruler of Qatar , in Pursuance of the powers the powers vested in us in that behalf , are pleased to proclaim and hereby proclaim as follows : -  
We Abdullah bin Qasim al Thani , Ruler of Qatar , hereby proclaim that the seabed and subsoil lying beneath the high seas of the Persian gulf contiguous to the territorial waters of Qatar and extending seaward to boundaries to be determined more precisely as the occasion arises , on equitable principles , by the ruler of Qatar in consultation with the neighboring states , appertain to the Sheikdom of Qatar and are subject to its exclusive Jurisdiction and control .

وهناك نص في هذه الإعلانات يخلو منه النطق الملكي العربي السعودي ، وهذا النص يجري بما يلي : (( ليس في هذا البيان ما يعتبر أن يمس السيادة على الجزر أو وضع قاع البحر وطبقة الأرض الخفية التي تقع حلو أي مياه إقليمية )) ، ويلوح أن هذا الفرق بين النطق الملكي وهذه الإعلانات ليس بلذي بال .

وبما تجدر ملاحظته أنه قبل صدور النطق الملكي المؤرخ في أول شعبان سنة ١٣٦٨هـ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩م بقليل ، كانت إيران تنظر في إصدار تشريع في هذا الموضوع ، ففي ١٩ مايو سنة ١٩٤٩م وافق مجلس وزراء إيران على مشروع قانون بهذا الشأن وعرضه على مجلس النواب الإيراني . وقد أوضح مجلس الوزراء الإيراني أن التشريع سيكون تكملة لقانون المياه الإقليمية الصادر في ١٥ يوليو سنة ١٩٣٤م ، وقد نص المشروع الإيراني على أن (( الموارد الطبيعية في قاع البحر أو تحت قاعه حتى حدود الجرف القاري لسواحل إيران على الخليج الفارسي وعلى بحر عمان تابعة للحكومة الإيرانية )) .

وقد اشتمل المشروع أيضاً على الإشادات المعادة إلى اتفاقيات تعقد مع دول أخرى وإلى حرية الملاحة في المياه الواقعة خارج المياه الساحلية ، والمعلومات المتاحة لنا تدل على أن هذا التشريع لم يؤخذ به بعد في إيران ، على أنه يمكن أن يلاحظ أن تكييف المطالبة بمناطق في الخليج الفارسي على أساس فكرة الجرف القاري تعرضها صعوبات ، وما دام لم يوجد حد للجرف القاري في الخليج الفارسي فإنه يبدو أن المطالبة المقترحة تشمل الخليج الفارسي بكامل فيما حلا المياه الساحلية ، اللهم إلا في المسدى الذي قد تسلم به إيران في مناطق معينة بمقتضى اتفاقيات تعقدتها مع دول أخرى من الدول الواقعة على سواحل الخليج الفارسي .

وهكذا كان للنشاطات السياسية السعودية دوراً مهماً في مجال البحار لتسوية النتيجة السقي مؤداها أنه قد أصبح هناك مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام في دور التكوين وساهمت السعودية في

" Nothing in This Proclamation Shall Be Considered To Affect The Sovereignty Over The Instates Of The Seabed And Subsoil Beneath Any Territorial Waters . Nothing in This Proclamation Shall Be Considered To Affect The character Of The High Seas Of The Waters Of The Persian Gulf Above The Seabed And Outside The Limits Of The Territorial Waters Or The Status Of The Air Space Above The Waters Of The Persian Gulf Outside The Territorial Waters Of The Fishing And Traditional Pearting Rights in Such Waters .

See :

Declarations Issued By Kuwait , Bahrain , Qatar And The Tracheal States On The Territorial Extent Of Their Seabed Jurisdiction , 1949 ; In Islands And Maritime Boundaries Of The Gulf , Op Cit . Volumes 15 , PP . 633 - 654 .

إرهاصاته الأولى ، يقضي برقابة الدول الساحلية على الموارد الطبيعية في المناطق المعصورة تجاه سواحل تلك الدول خارج مياهها الإقليمية . ولم يحن الوقت بعد لتحديد معالم ذلك المبدأ على وجه دقيق إذ أن الصيغ التي وجعتها الدول المختلفة تطبيقاً له يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً في طبيعتها ومناها . وقد تبين أن فكرة الجرف القاري مفيدة ، ولكن التعريفات التي أعطيت لها لا تسو على وثيرة واحدة ويبدو أنه غير محتمل قط أن يحصل تراجع في المستقبل من جانب الحكومات التي اغلقت إجراء في هذا الموضوع أو أن يتقدم أي اعتراض فعلي ضد الخطوة العامة التي اتخذتها تلك الحكومة . ولهذا فإنه من المنتظر أن توجه الجهود المقبلة نحو تحديد مدى المبدأ وكيفية تطبيقه تحديداً أدق بدلاً من أن توجه تلك الجهود للقضاء عليه .

ويجد في الخليج الفارسي أن تطبيقاً إقليمياً لهذا المبدأ يتقدم تقدماً مطرداً بالرغم من عدم وجود جرف قاري في الخليج . ويسمح هذا التطبيق للدول الساحلية في الخليج بأن تمارس سلطاتها ورقابتها على قاع البحر وما تحت قاعه في المناطق المعصورة المتاخمة لمياهها الساحلية ، وقد سارت تسع دول على المهاج الذي اعطته حكومة جلالة الملك السعودية . ومع أن معنى (( المتاخمة )) لم يحدد تحديداً دقيقاً في هذا الصدد ، إلا أن هذه الدول تتزعم الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقيات مع جيرانها ، وبذلك يسهل الطريق لصيانة موارد الخليج الفارسي الطبيعية واستغلالها استغلالاً منظماً منسجماً لحد حاجات العالم .

ويبقى بعد ذلك أن تبين أنه بناءً على الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول الكثيرة التي تحف بالخليج الفارسي ، قد اشعلت الحاجة من جديد إلى إقامة حدود برية أكثر وضوحاً بين أراضي تلك الدول وإلى إقامة الحدود المائية الناجمة للمناطق المعصورة التابعة لأراضيها .

ومع بداية عام ١٩٥٠م كانت الحاجة ملحة - إزاء ازدياد الوعي السياسي - لتثبيت الحدود البحرية في الخليج العربي ليس فقط على صعيد دول ومشيخات الخليج العربي ، وإنما على نطاق قد يشمل الشركات النفطية والحكومات التابعة لها ، إذ كانت هناك أعمالاً للبحث عن الزيت في مناطق معصورة مختلفة في الخليج العربي ، ولم تلزم هذه الشركات بالمناطق الممنوح امتيازها ، وراحت تقسم المناطق المعصورة بينها ، وحلرت بمصادر حكومية في كل من إيران والمملكة العربية السعودية ، والعراق من مثل هذه الإجراءات التصفية ، وأعلنت أن مسؤولية تحديد المناطق الإقليمية تقع على عاتق الحكومات نفسها ، وقد أعربت الدول الواقعة على سواحل الخليج صراحة عن عزمها على إجسراء المفاوضات المقضية لهذا الغرض وفقاً لمبادئ العدالة .

والواقع أنه في تلك الآونة كان من الصعب صياغة (( مبادئ العدالة )) التي مستوحاها تلك الدول في تحديد المناطق المعصورة في عبارات دقيقة ، لمبادئ العدالة يحتاج تحقيقها إلى أكثر من تطبيق المعادلات الرياضية المجردة تطبيقاً آلياً ، وإنما هي تنطوي على مراعاة الأحوال المحلية وعناصر المعاملة العادلة وغير الشعوب صاحبة الشأن ، وهذه العوامل مشبكية متباينة تتخذ أشكالاً لا حصر لها وتجعل كل وضع من أوضاع هذه المشكلة وضعاً خاصاً يجب معالجته على حدة مثال ذلك أنه في الحالات التي

وتمت فيها أمثال هذه الحدود في مناطق أخرى من العالم كانت الإعتبارات المحلية والعلاقات السياسية أبغى أثرها في وضعها من مجرد الحلول المنطقية ، ويتبين على ذلك أنه ليس في وسع القانون الدولي ولا العرف الدولي تحديد قواعد عامة للتطبيق تستطيع دول الخليج الفارسي أن تأخذها بها ، على أننا منسوسو إلى ما جرى عليه العمل وإلى السوابق المتوافرة لدينا عسى أن يبين ذلك في بعض الأحوال على استنباط طرق قد تكون موفقة .

ومما يعقد مسألة وضع حدود بحرية أنه ليست هناك في تلك الآونة دولة من دول الخليج الفارسي تجاور أرضها المملكة العربية السعودية قد أظهرت عزمها فيما أصدرته من تشريع أو بأي طريقة أخرى على أن تعين حدود البحر الساحلي ، فبموجب أحكام القانون الدولي لكل دولة نطاق من المياه الساحلية يعتبر تابعا لبر أراضيها ، ولكنها لا توجد مجاورة للمملكة العربية السعودية قد حددت عرض هذا النطاق ، وقد يميل المتمدن السياسي البريطاني بالخليج الفارسي إلى نصح هذه الدول بأن تقتصر مطالبها على عرض ثلاثة أميال ، ولكن المقياس المحلي للمياه الساحلية في الخليج الفارسي يأخذ بعوض ستة أميال .

ولإزاء الخلافات الحادة بين السعودية والحكومة البريطانية في مسألة الحدود البرية في شرق وجنوب الجزيرة العربية ، وكذلك الدور المتعاطف لأرامكو في تقديم المشورة السياسية والقانونية للحكومة السعودية فقد حاولت الحكومة البريطانية قلقة الأوضاع فيما يتعلق بالحدود البحرية حتى لو اضطرت في سبيل ذلك إلى تجاهلة الحكومة السعودية على حساب المشيخات المجاورة ، فقامت لجنة مكلفة بوزارة الخارجية بالتعاون مع خبراء شركة النفط الأنجلو - فارسية بدراسة الأوضاع البحرية في الخليج الفارسي وتقدم مذكرات مضادة للمقترحات الأرامكوية ، وفي ٥ يناير ١٩٥٠م الموافق ١٦ ربيع الأول ١٣٦٩هـ تقدمت هذه اللجنة المشكلة من خبراء في الجغرافيا والقانون والسياسة ، بتسوية تحديد المناطق المعصورة في الخليج العربي على النحو التالي :-

تتخذ مسألة تعيين حدود بحرية في الخليج الفارسي ثلاثة أشكال متعاقب هذه الوثيقة كلاً منها على حدة :

أ - يجب تعيين الحدود بين دول ملاصقة أو مجاورة من الدول التي تقع أراضيها على السواحل بحيث تكون تلك الحدود فاصلة بين المياه الإقليمية التابعة لكل منها .

ب - يجب تعيين الحدود بين المناطق المعصورة ( خارج المياه الإقليمية ) التي تدعيها دول ملاصقة أو مجاورة .

ج - قد يستدعي الحال تعيين الحدود بين دول تقع أراضيها على الجانبين المتقابلين للخليج الفارسي .

### الحدود في المياه الإقليمية

لأجل رسم الحدود في البحر الساحلي بين المملكة العربية السعودية ودول ملاصقة لها، في مناطق متصلة، فيجب تعيين تلك الحدود في المناطق المغمورة بين إقليم المملكة العربية السعودية وبين إقليم المنطقة الشاذلة العربية السعودية الكويتية، ثم بين إقليم المملكة العربية السعودية وبين شبه جزيرة قطر، ثم تعيين الحدود بين إقليم المملكة العربية السعودية وبين إمارة أبو ظبي، وقد يستمع ذلك وضع حد في المياه الساحلية في المناطق المغمورة بين إقليم المنطقة الشاذلة العربية السعودية الكويتية وبين إقليم الكويت نفسها، وأخيراً لا بد من تعيين حد للمياه الساحلية في المياه التي تفصل إقليم المملكة العربية السعودية عن إقليم البحرين.

ويمكن معالجة هذه الموضوعات على تنوعها من ثلاث نواحي في الأحوال التي يقاس فيها البحر الساحلي بالنسبة للبلدين صاحبي الشأن ابتداءً من حد انحسار الماء على شاطئ البر، وفق المايور التالية :

أ - يمكن أن يحد الحد البري نحو البحر عن المياه الساحلية في نفس الاتجاه الذي يسير فيه خط الحدود البرية على الأرض الباسية في آخر الأمر، وقد تكون هذه الطريقة هي أبسر الطرق المنشودة، ولكن الأسباب التي تحدد اتجاه الحدود الأرضية لا تكون لها علاقة بالحدود المائية، وقد يقضي الاعتماد على هذه الطريقة إلى رسم خط قريب من ساحل إحدى الدولتين صاحبتَي الشأن.

ب - ويمكن رسم الحدود المائية في اتجاه عمودي على خط اتجاه الساحل العام، ولهذا يكسب خط الحدود المائية مستقلاً عن خط الحدود البرية اللهم إلا في النقطة التي ينتهي عندها محسط الحدود البرية على الساحل وهذه الطريقة في معالجة المسألة تعرضها صعوبة تحديد (( خط اتجاه الساحل العام )) فإذا أخذت مسافة عشرة أميال من الساحل مثلاً فإن الخط الذي يمثل اتجاه الساحل قد يكون مختلفاً عنه فيما إذا أخذت مسافة خمسين ميلاً منه، ولهذا فإنه يعمين عند اتباع هذه الطريقة أن يتحدد بإتفاق الدولتين صاحبتَي الشأن طول الساحل الذي يؤخذ في الحساب على جاتي خط الحدود البرية في وضع خط اتجاه الساحل العام<sup>(١)</sup>.

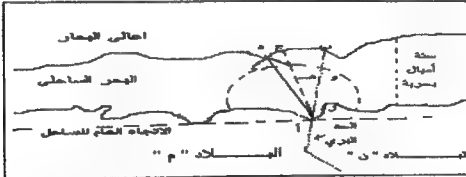
(١) - ١ - راجع هذا الاقتباس في :

- هرتس : الوضع الإقليمي للخليج، الكتاب البريطاني السوي للقانون الدولي، جلد ٣، سنة ١٩٢٢م - ١٩٢٣، ص ٤٧ - ٥٤.

- ميلر : مؤثر لاهاي لتجميع القانون الدولي، المجلة الأمريكية للقانون الدولي، جلد ٢٤، سنة ١٩٣٠م، ص ٦٧٤-٦٩٧.

جـ - على فرض أن كلا من الدولتين لتجاورتين تحدد مياهها الإقليمية متساوياً (بسة أميال مثلاً) فإنه يمكن رسم الحد المائي بخط يمتدئ عند نهاية الحد البري ويمتد إلى نقطة في البحر تجاه الساحل تقع على مسافة ستة أميال تحاماً من أقرب نقطة من أراض كل من الدولتين ، وتيسر تعيين الخط الذي ينتهي إليه الحد المائي في اتجاه البحر ترسم مجموعة من الأقواس نصف قطر كل منها ستة أميال من نقط متعددة على الساحل على جانبي خط الحد البري ، وتبين النقطة التي تنتهي عندها الحد المائي بأبعد نقطة في اتجاه البحر تقاطع فيها أية قوسين من الأقواس المرسومة من الجانبين المتقابلين للحد البري ، فإذا كانت أقرب نقطة على البر مغايرة لنهاية الحد البحري عند الساحل ، فإنه من الممكن أن تمتد نقطة التقاطع أكثر من ستة أميال من النقطة التي ينتهي عندها الحد البري المذكور ، وفي أبسط الأوضاع يكون الخط الذي يصل نهاية الحد البري بنهاية الحد المائي خطاً مستقيماً ، على أن مثل هذا الخط المستقيم لا يتحتم أن يكون على أبعاد متساوية على طول امتداده من أقرب أرض لكل من الدولتين <sup>(١)</sup> .

لإستعمال الأقواس على الطريقة التي بينها مع تعدد أنصاف أقطارها ، على أن لا يزيد نصف القطر على ستة أميال ، يمكن أن يرسم خط يمتد في كل موجه منه من أقرب أرض لكل من الدولتين بعداً متساوياً ، وقد يكون لهذا الحل المعقد في بعض الأحوال ما يسوغه من المزايا ، وعلى العموم فإن هذه الطريقة لها مزية استبعاد مساحات صغيرة يحصل النزاع على السلطان فيها في حالة تطبيق كل معيار <sup>مؤلفه</sup> رئيسيه اللتين تقدم وصفها ، وإستخدام الأقواس بهذه الطريقة هو النتيجة المنطقية لطريقة تحديد المياه الإقليمية .



وفي الرسم السابق التخطيطي للمصور أعلاه لكيمة إتباع الطرق الثلاثة السالف بيانها ، ترمرز النقطة (أ) إلى نهاية الحد البري ، ويرمز الخط (أ - ب) إلى الطريقة الأولى من الطرق الثلاث ، وبين الخط (أ - ج) الطريقة الثانية وبين الخط (أ - د) الطريقة الثالثة ، والطريقة الأولى قد يتربط عليها احتمال نشوب الخلاف على السلطان على المساحة ذات الأوضاع الأربع المحصورة بين النقط (د) و (ب) و (و) و (هـ) ، فهذه المساحة تقع على جانب البلاد (م) إذا أخذنا بخط الحدود (أ - ب) ،

(١) وأصح هذا الإختصار في :

- موشو : " نظام لمخاضات في الشاترون للبري " ، باريس ، ١٩٣٨ ، ص ٣١ .  
- هينتر وكوفوسى : " الشاترون للدول لغرض بالبحر " ، لندن ، ١٩٤٣ ، ص ٣٠ .



ولهذا فإنها لا تصح البلاد (ن) ، والمساحة تقع خارج حدود السنة أميال التابعة للبلاد (م) ( الخط د هـ - و ) ، ولهذا فإنها يجب أن لا تصح البلاد (م) ، على أنها تدخل في نطاق بعد السنة أميال من النقطة (ز) على الساحل ، ولهذا فإن هذه المساحة ليست من أعالي البحار ، وإذا استعملت الطريقة الثانية ، قام الاعتراض نفسه على المساحة ذات الأضلاع الثلاثة الواقعة بين النقط (د) و (ج) و (هـ) ، وهي أصغر من الأولى <sup>(١)</sup> .

وليس في القانون الدولي في هذا الصدد غير القليل مما يمكن أن تسر على هيئة ، وأهم قضية في هذا الموضوع هي (( قضية فرسبادارنا )) بين النرويج والسويد ، وقد فصلت فيها إحدى هيئات محكمة التحكيم الدائمة في سنة ١٩٠٩م <sup>(٢)</sup> ، وقد جاء الحكم الذي صدر في هذه المسألة قاضياً بوضع الحدود عند خط عمودي على خط اتجاه الساحل العام ، بيد أن ذلك الحكم قد ساد عن هذا الخط قليلاً لكي يتفادى وضع حدود تخترق مصيداً من مصائد السمك ، وهذا الحكم بوصفه سابقة تطبيق على الأحوال المماثلة يخفف من قيمة أن المحكمة كانت تطبق معاهدات ترجع إلى القرن السابع عشر ، فالتبعت مبادئ القانون الدولي التي كانت مقررة في ذلك الزمن .

وقد اشتركت الولايات المتحدة مع دول مجاورة لها في رسم الحدود المائية في مناطق ثلاث فلكلادة الخامسة من معاهدة الصلح مع المكسيك المتوقعة في " فواد الوبي هيد القو " في ٢ فبراير سنة ١٨٤٨م <sup>(٣)</sup> ، قد وضعت خط الحدود بين الجمهوريتين مبتدئاً (( من خليج المكسيك على بعد ثلاثة فراسخ من البر تجاه مصب نهر ريوگراندا أو تجاه مصب أعرق فرع من فروع ذلك النهر إذا كان له أكثر من فرع واحد يصب مباشرة في البحر )) .

وقد اعترضت بريطانيا العظمى في سنة ١٨٤٨م على هذا النص باعتباره أنه يخالف حد الثلاثة أميال للمياه الإقليمية « المسلم به في القانون الدولي » ، ولكن وزير خارجية الولايات المتحدة أجاب على هذا الاعتراض بأن هذا النص لا يفقد غير طرقي المعاهدة ولم يقصد منه أن يؤثر في الحقوق التي قد تكون لدول أخرى طبقاً لمبادئ القانون الدولي <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) راجع خلفية موسعة لهذه النظرية الجغرافية التي تعتمد نسبة تساوي البعد في المصادر التالية :-  
 - يولفر : الحدود الدولية : نيويورك سنة ١٩٤٠م ، ص ١٧٦ - ١٩٢ .  
 - جونز : وضع الحدود : ، واشنطن سنة ١٩٤٥م ، ص ١٣٤ - ١٥٠ .  
 - اداهي : الحدود القومية ، لندن ١٩٢٧م ، ص ٥٠ .  
 - لايردال : الحدود ، باريس سنة ١٩٢٨م ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .  
 - مونج : المسائل الفنية الخاصة بالبحر الساحلي ، كابل سنة ١٩٣٤م ، ص ١٥٦ - ١٦٧ .  
 (٢) سكوت : تقارير محكمة لاهاي ، ص ١٧١ و ٤٨٧ .  
 (٣) ميلر : المعاهدات م ٥ ص ٢٠٧ .  
 (٤) مور : خلاصة القانون الدولي م ١ ص ٧٣٠ .

وفي البروتوكول المؤرخ ١٠ مارس سنة ١٨٣٧م نفذت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لقرار التحكيم الذي أصدره إمبراطور ألمانيا في سنة ١٨٧٢ والذي كان مؤداه أن الحشد بين الولايات المتحدة وكندا في مضيق جران دي فوكا يجب أن يرسم مختاراً بحر هارو<sup>(١)</sup>.

وبموجب معاهدة ٢١ مايو سنة ١٩١٠ المتوقعة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى<sup>(٢)</sup> رسم خط للحدود بين الولايات المتحدة وكندا في خليج باسفاكوادي وبين جزائر معينة من غير إتباع أي مبدأ عام ، وقد امتد خط التحديد هذا في بحر فرانك سامان بموجب معاهدة عقدت في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥م<sup>(٣)</sup>.

وبعينا في هذا الصدد ما جرى عليه العمل في دولتين المتحدين هما الولايات المتحدة وألمانيا . ففي قضية ولاية لوزيمبالا وميسبي<sup>(٤)</sup> رحمت المحكمة العليا للولايات المتحدة حداً بين ولايتي لوزيمبالا وميسبي في مصب نهر الميسبي على امتداد خط الملاح في المياه العميقة ، وفي لوبك ضد مكلنسبرق شلبرين<sup>(٥)</sup> عينت محكمة ألمانية الحدود المائية بين الولايتين الألمانييتين صاحبتَي الشأن في خليج لوبك بتقسيم مياه الخليج بينهما وفقاً لإعبارات تقليدية تاريخية .

وكما يبدو من المعارسات الدولية فإنه من الصعب أن تبني على هذه البيانات أية مبادئ محددة يمكن الإسترشاد بها ، على أن البحث المتصل كان ضرورياً لتأكيد النتيجة السلبية التي مؤداها أنه لا توجد مبادئ يمكن إحصاؤها قواعد مسلماً لها في القانون الدولي في هذا الصدد ، ويلوح أن النتيجة التي تفرض نفسها هي أن كل وضع من الأوضاع المختلفة قد عرِج على حدة بالكيفية التي كان يظهر أنها معقولة وعادلة في تسوية كل حالة بعينها ، وما دام الأمر كذلك فإن دول الخليج العربي يمكنها أن تسير على المنهج الذي تقتضيه الأحوال المحلية .

(١) مور : التحكيم الدولي م ١ ص ٢٣٠ .

(٢) مفاوضات الولايات المتحدة وألمانيا م ٣ ص ٢٦١٦ .

(٣) مجموعة الوثائق الحكومية التي أصدرتها بريطانيا والدول الأجنبية م ٧٣ ص ٢٧٣ وكتب أيرلاند : الحدود والمطبات والمنازعات في أمريكا الوسطى والشمالية والبحر الكاريبي كامبودج سنة ١٩٤١ م ص ١٠٨ .

- مارتس : المجموعة العامة الجديدة للمعاهدات ، سلسلة ٢ ، م ٤ ص ٣٦٤ .

- مجموعة معاهدات عصبة الأمم م ٣٠ ص ٤٩ .

(٤) تقرير المحكمة العليا للولايات المتحدة م ٢٠٢ ، سنة ١٩٠٦ ، ص ٥٨ .

(٥) مجموعة الأحكام الألفية الدولية م ١٢٢ ، سنة ١٩٢٨ ملحق ١ ، ص ١ .

### الحدود بين المناطق المعصورة

تقدمت عشر دول من الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي معلنة حقها في قاع البحر وما تحت قاعه في مناطق من أعالي البحار تقع خارج المياه الساحلية ولكنها ملاصقة لها ، ولما كانت حدود ومعالم المناطق التي ادعت بها هذه الدول لم تعين بعد ، فلا بد أن تسنح القرض لإقامة الحدود بين المناطق التي يقع فيها قاع البحر وما تحت قاعه كلاً من الدولتين ، أما فيما يخص بالملكية العربية السعودية فالمسألة حلقية أن تثار مع الكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي ، وهناك أيضاً مسألة يحتل إثارتها بين المملكة العربية السعودية والمنطقة الخابذة العربية السعودية والكويتية إذا رُئي أن يُلحق بهذه المنطقة لدع البحر وما تحت قاعه في منطقة متاخمة لمياهها الساحلية .

والحد بين منطقتين من المناطق المعصورة لا يصح أن يعينه الحد بين البحرين الساحلين اللذين تتاخهما المنطقتان المعصورتان ، فقد تتبع مبادئ معينة في إقامة حد في البحر الساحلي بين دولتين بينهما تتبع هاتان الدولتان بعمقهما مبادئ أخرى مغايرة في إقامة حد بين المناطق المعصورة التي تدعيان بحقوقهما في قاع البحر وما تحت قاعه فيها ، وقد يعطي الحد الساحلي من الشأن في تعيين حدود المناطق المعصورة ، كمثل الشأن الذي يعطي للحد البري في تعيين حدود البحر الساحلي ، فيبين الأمرين شبه قريب على الأقل تقدير .

وما كتب في بحث هذه المسألة قليل لا يعني ، وقد القرح فالات<sup>(١)</sup> أن تقسم المناطق المعصورة في البحار الضيقة بموجب عخط يرسم على بعد متساو من ساحلي الدولتين الساحلتين ، أو بموجب عخط يمتشى مع أعماق بحر هناك ، ويسلم فالات بأنه إذا كانت الدول التي يمتدحها الأمر أكثر من دولتين فسان المسألة تصير أعقد ، فيقترح أن (( أعلل حل لها هو تقسيم المنطقة المعصورة خارج المياه الساحلية بسين الدول المتاخمة بنسبة امتداد الخط الساحلي لكل منهما )) .

على أنه يبدو أن هذا الحل بعيد عن أن يكون أعدل الحلول في الخليج العربي حيث نجد دولاً صغيرة قائمة على جزائر أو شبه جزائر بحيث تكون النسبة بين طول الخط الساحلي وبين المساحة وعدد السكان غير متناسبة .

- 
- (١) فالات (( الجرف القاري )) في الكتاب البريطاني السنوي للقانون الدولي م ٢٣ . سنة ١٩٤٦ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٨ .  
- وللمقارنة راجع :  
- حسب : قانون المياه الإقليمية والسلطان البحري ، نيويورك ١٩٢٧ م ، ص ٤٣ .  
- بورنشرود : موارد الجرف القاري ، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، م ٤٠ سنة ١٩٤٦ م ، ص ٥٣ - ٧٠ .  
- بوسمانتي : البحر الإقليمي ، نيويورك ١٩٣٠ م ، ص ٥٧ .  
- يتن : التطورات الحديثة في بحث مسألة الجرف القاري ، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، مجلد ٤٧ ، سنة ١٩٤٨ م ، ص ٨٤٩ - ٨٥٧ .

وما جرى عليه العرف الدولي لا يقدم لنا غير القليل مما يمكننا أن نستشهد به في وضع حد بين متطيقين معمرين، ومعظم الحكومات لم تتخذ أي إجراء عن أجل هذا الغرض ، على أن لدينا لحسن الحظ سابقة المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا العظمى وجمهورية فريولا المقودة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٢م<sup>(١)</sup> لتقسيم الأراضي المضمرة التابعة لخليج باربا ، لقد رسم خط مستقيم بين نقطة معينة ، ثم رسم خط ثان يمتد مسافة حوالي عشرة أميال على طول الحد الخارجي للمياه الإقليمية الفريولانية ، ثم رسم خط ثالث بين نقطتين تعينت كل منهما بذكر خطي الطول والعرض اللذين تقع عندهما<sup>(٢)</sup> ، وكان أن دلت لجنة مختصة لكي تعين الحدود بوضع عوامات وما يشبهها من العلامات فوق سطح البحر أو على البر ، وعقدت هذه اللجنة سبع جلسات في فبراير ومارس سنة ١٩٤٦م<sup>(٣)</sup> ، وقد أعلنت كل من الدولتين في المعاهدة بأنها لا تدعي سيادة أو سيطرة على أجزاء المنطقة المضمرة التي تقع على أحد جانبي الخطوط المرسومة وأنها تسلم بحقوق الأخرى في تلك الأجزاء ، وبناءً على هذا ضمت كل من الدولتين المناطق المضمرة التي تقع في الجانب التابع لها من الخطوط<sup>(٤)</sup>

ومن ثم قد يكون من الجلي أن تتبع دول الخليج تلك السابقة البريطانية القرونية وأن تلتزم على منهاج ما اتفق فيها من إجراء ، على أن وضع الخطوط التي ترسم عملياً يجب أن تخضع للقرارات الأساسية التي تصل إليها تلك الدول نتيجة للمفاوضات ، ويجب عند إجراء هذه المفاوضات أن تؤخذ في الحساب جميع العوامل التي لها أثرها ، مثل الحدود البرية والحدود المائية في المياه الساحلية بين السلوك المختلفة وموضع الجزائر وحاجات الملاحة والتجارة ، وفي بعض الأحوال قد يستدعي الأمر عقد معاهدة بين دول متعددة لبت في أمر منطقة معينة كما هو الحال في المياه الواقعة بين المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر .

أما بخصوص تعيين الحدود بين دول تقع أراضيها على الجانبين المتقابلين للخليج العربي فإنه يوقع حمال هذه الإشكالية قيام الحاجة إلى تعيين الحدود بين دولتي من الدول التي تقع أراضيها على الجانبين المتقابلين من الخليج ، كما هو الحال مثلاً بين المملكة العربية السعودية وإيران . على أن الاستكشاف الذي أثبت وجود تركيبات جيولوجية نفطية قد جعلها ضرورة أكثر إلحاحاً في كافة أجزاء الخليج ، إذ أن عمق الماء فيه لا يحول دون القيام بهذه الأعمال ، وأعمال الاستكشاف من الجانب العربي لم تقتد حتى الآن إلى منتصف الخليج ، فوضع الحد بين المملكة العربية السعودية

- 
- (١) مجموعة المعاهدات البريطانية رقم ١٠ ، سنة ١٩٤٢ ، ٦٤٠٠ ، ومجموعة معاهدات عصبة الأمم ٢٠٥٨ ص ١٢١ .
- (٢) بين هذه الخطوط في خارطة منشورة في مجموعة معاهدات فريولا العامة م ٦ تجاه ص ٧٧٢ . وقد نقلنا نص هذه المعاهدة مع رسم يجاري هذه الخارطة في الملحق الثالث لهذه الفتوى .
- (٣) الكتاب القروني الأصغر ، سنة ١٩٤٧ م ، ص ٤٩٩ - ٥٠٦ .
- (٤) لوائح التشريع والرسم م ٩ ، سنة ١٩٤٢ ، ص ٩١٩ .

وبين إيران ليس من المسائل الملحة ، ولكن ليس في وضع أحد أن يتنبأ بالوقت الذي تصبح فيه هذه المسألة ملحة ، برغم ما قد يكون قائماً بين البلدين من اتفاق عام فإن المفجائية التاريخية قد أثبتت أن الأزمات العاصفة ، قد تلتهم أية إلتزام قد أعلن سلفاً

على أية حال فإن ما جرى عليه العرف الدولي لم يترتب عليه تقرير المبادئ الأساسية الواجبة التطبيق عند رسم الحد ، على أنه قد وضعت حدود في بعض الحالات المماثلة ، وفي أحوال كثيرة كان الإعتبار الأساسي هو رسم خط متوسط ، ومن الأمثلة المفيدة في هذا الصدد الحد الفاصل بين الولايات المتحدة وكندا في البحيرات الكبرى <sup>(١)</sup> ، وقد وصف هذا الحد في بعض المعاهدات باعتباره يقع في منتصف بحيرات متعددة ، على أن هذا الوصف كانت تعوزه الدقة وقد أثار بعض الجدل قبل الوصول إلى اتفاق بشأنه ، ولغة حلول أخرى ممكنة غير حل الخط المتوسط ، مثال ذلك الأخذ بخط العمق الأكبر في الخليج العربي ( وهذا الخط يقع أقرب إلى الساحل الإيراني منه إلى الساحل العربي ) <sup>(٢)</sup> ، أو الأخذ بخط عمق يتفق عليه كثالين قامة أو أربعين قامة مثلاً ، أو الأخذ بخط يقع على بعد عدد متفق عليه من الأميال عن الشاطئ أو عند نهاية المياه الإقليمية ، أو الأخذ بخط يحدد بالإشارة إلى سمرات الملاحظة في الخليج ، كما أن حدود المناطق التقليدية للنفوذ أو النشاط البحري قد يكون لها أثر في هذه المسألة .

وإذا بحثنا عن خط متوسط ليكون حداً بين المملكة العربية السعودية وبين إيران في الخليج فينبغي أن نوضح في الإعتبار توصيات بوفز <sup>(٣)</sup> ، ومؤداها أن يختار الخط المتوسط (( هو الخط الذي تكون كل نقطة منه على مسافة متساوية من أقرب نقطة على ساحلي الدولتين صاحبي الشأن ))

- 
- (١) بحثت هذه المسألة بشيء من التفصيل في كتاب بوفز : الحدود الدولية ص ١٧٨ - ١٨٤ ، وفي كتاب جونز : وضع الحدود ص ١٣٦ - ١٤٣ .
  - (٢) ويشاهد بين : التشريع العربي السعودي الخاص بالمناطق المغيرة ، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، مجلد ٤٣ سنة ١٩٤٩ ، ص ٥٣٠ - ٥٣٢ .
  - (٣) بوفز : الحدود الدولية ، ص ١٨٤ .
  - وللمقارنة راجع :
  - الولايات المتحدة : مكتب جغرافيه البحار : إرشادات للملاحة في الخليج الفارسي ، الطبعة الثالثة ، واشنطن سنة ١٩٤٤ ، ص ٦٧ - ٧٣ .
  - بالمعنى : البحر ، بانوا ، سنة ١٩٣٤ ، ص ١٧ .
  - بوفز : تحديد البحر الإقليمي ، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، مجلد ٢٤ ، سنة ١٩٣٠ ، ص ٥٤١ - ٥٥٥ .
  - جريدل : القانون الدولي الخاص بالبحار : باريس ١٩٣٤ ، ص ٣٥ .
  - ويستاد : البحر الإقليمي : باريس ١٩١٣م ، ص ٥٢ .
  - فينوف : الخط الفاصل بين المياه الداخلية والبحر الساحلي ، باريس ١٩١٤ ، ص ٦٥ .
  - جمعية هارفرد : مشروع بحث في القانون الدولي (( قانون المياه الإقليمية )) المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، مجلد ٢٣ ، مطبوع سنة ١٩٢٩ الخاص ، ص ٢٤١ - ٢٨٠ .

على أن السؤال الآتي : ما هي السواحل المعنية في هذا الاعتبار ؟ وإلى أي حد يجب أن تدخل في الحساب سواحل الجزائر الواقعة في الخليج ؟ مثال ذلك ، هل يرسم الخط المتوسط بين الجزيرة العربية والساحل الإيراني المقابل لها ؟ لا يمكن إعطاء رد حاسم على هذه الأسئلة ، والواقع هو أن القول بأنه يجب رسم خط متوسط للخليج العربي إنما هو مجرد تمهيد لحل المسألة ، أن عخط الساحل الخارجي للمملكة العربية السعودية جد معقد ، ويتربط على هذا أن القاعدة التي يرسم منها الخط المتوسط يجب أن تتحدد في مفاوضات واسعة النطاق .

من خلال ما تقدم نستطيع أن نجمل هذه التطورات فيما يمكن اعتباره تنافساً غلياً بين المملكة العربية السعودية وإيران بشأن التشريعات القانونية في مجال استخدام المناطق البحرية سياسياً والقضائياً وهو التنافس الذي أفضى بدوره إلى تنافس الخبراء العاملين في الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية للمساعدة وتقديم المشورة لصنود مثل هذه التشريعات بما يتواءم مع المصالح الاقتصادية والأمنية العليا للدول التي تغطيها هذه الشركات وبالرغم من أن هذا التنافس كان مسعراً إلى حد كبير إلا أن التشريعات والتصرّيات الصادرة عن الدولتين قد عبرت عنه بجلاء ، فبينما ادعت إيران الحق في منع السفن الأجنبية من مناطق معينة من مياه الإقليمية أطلقت عليه اسم ( المناطق المعلقة ) فإن السعودية قد تجاهلت إعلاناً مثل هذا فيما يتعلق بالسفن الحربية في حين احتفظت لنفسها بالحق في السيادة على مياه الإقليمية والقضاء الجري فوقها ، والتربية ، وما تحت التربة أسفلها وفقاً لشروط القانون الدولي فيما يتعلق بالممرات السلمية عبر المياه الإقليمية <sup>(١)</sup> ، وفيما يتعلق بمبدأ السيادة على البحر الإقليمي ، فإن كلا من المملكة العربية السعودية وإيران تؤمنان ، من حيث المبدأ - بضرورة أن يكون الوضع القانوني للبحر الإقليمي متفقاً مع القواعد والمبادئ الدولية المقترحة في هذا الشأن <sup>(٢)</sup> .

١ - 90 . The United States reacted to the Saudi decree in a note to the Saudi Government on 19 December 1949 , in Which it protested the extension of the coastal sea to six miles and the use of straight baselines . for the text of the note , see Charles B . selak , Jr . " Recent Developments in the High Seas Fisheries Jurisdiction Under the Presidential Proclamation of 1945 . " 44 American Journal of International Law 675 ( 1950 ) .

2 - While the relationship any claim or national action to its context can be taken to the extreme , what is sought here is to demonstrate the nature of the relationship of context to legal development in order to shed light upon the approaches of developing states the changing law of the sea .

Iran ( Persian ) abruptly withdrew from the conference prior to its adjournment . For the text of the Convention on Supervision of International Trade in Arms and Ammunition and in Implements of War signed at Geneva on 17 June 1925 , see Manley O . Hudson , ed . , International Legislation , 9 vols . ( Washington , D.C. : Carnegie Endowment for International Peace , 1931 ) , 3 : 1634 - 38 .

Richard Young indicated that each of them had to register in the United States as foreign agents because they were , in their professional capacity , working for Saudi Arabia . Richard Young , private interview , Washing Ton . D . C . 23 April 1976 .

( ١ )

( ٢ )

وبينما ترى السعودية أن الخط الحدودي يجب أن يكون ناجماً عن اتفاقية بين دولتين متجاورتين، وفقاً لمبادئ المساواة، فإن إيران ترى أنه في حالة عدم وجود اتفاقية، فإن الخط الحدودي يكون هو خط الوسط الذي يفصل بين مياه الدولتين بالتساوي، في حين أن المجتمع الدولي يقف موقفاً وسطاً من هذين التفسيرين ويفضل بصفة عامة قاعدة المسافات المتساوية، وضرورة رسم خط فاصل بين مياها دولتين متجاورتين أو متقابلتين، ولكنه أيضاً يعترف بوجود ظروف خاصة تتطلب مزيداً من التفاوض بين الدولتين للوصول إلى اتفاق بهذا الشأن<sup>(١)</sup>.

وإزاء هذا الاختلاف في وجهتي النظر يجب مراعاة الأسس التالية التي انطلقت منها هذه التفسيرات :

١ - أن كلا من إيران والسعودية قد قامت بوضع دعاويهما وفقاً لمبادئ القانون الدولي المقررة سلفاً، وكذلك الممارسات الدولية المقبولة التي تم وضع أسسها في مؤتمرات دولية سابقة، ثم قامت كل من الدولتين بتفسير القوانين الخاصة بالمياه الإقليمية الخاصة بما أو تغيير مصطلحات أخرى لتحقيق منفعة ذاتية وتلتصق مع مبادئ القانون والعرف الدولي.

٢ - استلقت كلا من الدولتين القصور الحادث في عدم وجود إجماع أو اتفاق واضح فيما يتعلق بقوانين البحار من قبل المجتمع الدولي، ووضعت كل من السعودية وإيران دعاويهما وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية والقواعد والأحكام المقررة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية بالصورة التي تحقق المصالح القومية لكل منهما في مياه الخليج العربي، فاستعملت مفاهيم القانون الدولي كأداة لتحقيق المصالح في إطار التنافس السياسي بين الجانبين في المنطقة، ويلاحظ هذا السياق أنه عندما حددت إيران حدودها بسنة أميال بحرية أعلنت السعودية نفس المسافة، وعندما غيرت السعودية إلى ١٢ ميلاً بحرياً، غيرت إيران لنفس المسافة، وفي نفس الوقت فإن كل من السعودية وإيران قد وضعت شروطاً للتعامل مع الصراعات الكامنة الناتجة عن تفسير وتطبيق وتأسيس قاعدة للترافق، ولذلك كان هناك إشارة إلى أن

Young indicated that he and Hudson had been closely following the developments of the Anglo - Norwegian Fisheries Case, and had used the Norwegian legislation as a model for the Saudi provisions on straight base - lines. Richard Young, private interview, Washington, D. C., 23 April 1976.

For text, see 43 Supplement to the American Journal of International Law 156 (1949).

For the Saudi protest, see U. N. Letters from the Representation of Saudi Arabia to the President of the Security Council, dated May 7 and 27; June 5, 19, and 24; July 2 and 10, 1957 (S/3825, S/3833, S/3841, S/3843, S/3846, and S/3849.)

For an Israeli denial of the allegations, See U. N. letter dated June 10, 1957 From The Representative Of Israel to the President of the Security Council (S/3838).

U. N. General Assembly, 9<sup>th</sup> Session, 2 October 1957, Official Records, P. 233 (A/PV 697).

أي اختلاف يجب أن يتم التعامل معه وفقاً (( لمبادئ التساوي )) ، السعودية ، أو وفقاً (( للمبادئ العامة للقانون الدولي )) بحسب وجهة النظر الإيرانية <sup>(١)</sup> .

إزاء الاختلاف في المفاهيم الواجب إتباعها في تحديد الحدود البحرية في الخليج العربي بين إيران والمملكة العربية السعودية فقد حاولت أكثر من جهة اختصاص أجنبية عرض مساعداتها الفنية لتساركة هذا المأزق لانسحاب البحرية البريطانية التي كانت قد كلفت من الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٥م للقيام بعمل يمكن اعتباره أساساً مرجحاً في هذا الصدد ، ولكن الخبراء البريطانيون قد اصطدموا هناك - على أرض الواقع ، بمجهدات خبراء أرامكو الماثلة ، ولم يكن أمامهم سوى أن يعلنوا أنهم يقفون بالخبرات الفنية الأمريكية ولهم سيقبلون بتوساقتهم الموسعة حيال ذلك الموضوع ، وتمكنت أرامكو بالفعل من التوصل في غضون عامين أي في فبراير ١٩٥٧م ، إلى استراتيجية تقوم على قاعدة أساسية يمكن تطبيقها في مجال الفصل في مسائل الحدود البحرية بين دول ومشيخات الخليج العربي لاسيما فيما يخص المناطق المغمورة في الجهة الشمالية الغربية من الخليج <sup>(٢)</sup> ، وقد تضمنت هذه الوثيقة المفردة تلك المضامين على النحو التالي :

التصير مدى البحث الذي تتناوله المذكرة الحالية على الجزء الأعلى من الخليج العربي وهذا الجزء يقع في الناحية الغربية والشمالية من شبه جزيرة قطر ، ولم يبدل أي مجهود هنا لبحث ما يحس الجزء الأسفل من الخليج وذلك لأن حالة عدم استقرار الحدود البرية في الجزيرة العربية تجعل من المستحيل تعيين الحدود في المناطق المغمورة .

والعلوم لدينا أن العراق لم يقدم أبداً بوضع إجراءات للمطالبة بمناطق مغمورة في الخليج الفارسي . ولم تحصل كذلك المملكة العربية السعودية والكويت قرراً بالنسبة للمنطقة الخائبة مع أنه في عريف عام ١٩٥٢م عرضت الحكومة البريطانية على الحكومة السعودية بلاغاً مشتركاً يتناول الأجواء المغمورة المناخلة للمنطقة الخائبة .

وعلى ذلك يتبين أن الأساس القانوني الرسمي اللازم لمعالجة مسألة المناطق المغمورة الواقعة خارج المياه الإقليمية لا يزال مفقوداً في إيران والعراق والمنطقة الخائبة ، غير أن هذا النقص يمكن تلافيه دون شك من غير إبطاء عند الحاجة ، فيجب إذن عدم تأويل هذا الأمر بأنه يدل على عدم الاهتمام باحتمال الحصول على مناطق مغمورة ، إنما الأمر على عكس ذلك إذ يمكن القرض بالتأكيد أن كل

( ١ ) Charts G. Macdonald : Iran , Saudi Arabia and the law of the Sea " political interaction and legal De velopment in the Persian Gulf " , London Anon : pp. 187 - 109.

( ٢ ) G R / 550 / 673 / 2 / Memorandum about Claims to Authority over offshore Areas in the Persian Gulf , Edited by Masly Hesen and Richard yang & E. H. Miller , Arabian - American oil Company , shoreham Building , Washington 5, D. C. , Department of State 1957 : CF . the development of the Continental Shelf boundaries of the Gulf , the importance of islands in determining baselines , in islands and Maritime Boundaries of the Gulf ; op cit , Volume 18 , PP . 1750 - 1759 .



دولة من دول الخليج العربي تنوق إلى أن تاتل نصيباً في أي تقسيم لقاع وما تحت لقاعه في الخليج العربي بصرف النظر عما قامت به قبل ذلك ، ولقد اظهر الإهتمام الأكيد باستثمار المناطق المعصورة في كل من المنطقة الحامية وإيران وليس هناك سبب للظن أن العراق لا يرغب في المساهمة في الأمر ، وفي حين يمكن القول من حيث المبدأ أن تقصير هذه الدول في القيام بعمل اللازم في الوقت المناسب -لقد يؤدي إلى ترك بعض المناطق عرصة لقيام دول أخرى أكثر يقظة بإدعاء ملكيتها ، فالحق أن مثل هذا التقصير النظري يجب إهماله سعيًا وراء إيجاد حل متصف ودائم .

وعند بحث مسألة تقسيم قاع البحر وما تحت لقاعه في الخليج العربي بين دول الساحل لا بد من إدراك أن هناك عدداً ضئيلاً من السوابق القليلة أو القواعد المقررة ، إن استثمار الموارد الواقعة تحت سطح البحر على بعد من الساحل أصبحت عملية معسرة في السنوات الأخيرة فحسب ولذلك فإن التشريع الخاص بالأعمال الإستعمارية هذه مازال في دور التكوين والنمو ، ويمكن الحصول على بعض المساعدة بالرجوع إلى القواعد التي تم وضعها فيما يتعلق بالحدود للمارة بالمياه الإقليمية وما يمثل ذلك ، ومن المرغوب فيه أن يكون هناك توافق والسياسات بين كل تطور جديد وما يكون قد تم من قبله ، غير أن هذه الشؤون لا تقدم إلا توجيهاً ضئيلاً فيما يتعلق بتحديد أمور مثل المساحات النسبية للحصص المرغوب في توزيعها ، وهذا القول ينطبق على المعايير المتبعة العامة التي تخص الموضوع ذاته والتي وردت مثلاً في تقرير عام ١٩٥٦م للجنة القانون الدولي لقانون البحار التابعة لهيئة الأمم المتحدة . فبأن ما ذكر لا ينفذ إلى قلب الموضوع وبغية حقه ، وبالنسبة لهذه الظروف فإن كل أمر يتم عمله في الخليج العربي يكون مضاعف الأهمية وذلك باعتبار أنه سيكون سابقة أساسية .

ويسود الاعتقاد أن أية معالجة قانونية منظمة لهذا الموضوع الجديد يجب أن تنبثق على أساس مبادئ العدالة ، ولحسن الحظ أن جميع الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي والتي تقدمت بمطالب متعلقة بمناطق معصورة كانت تصرحاً بما تضمنته هذه المبادئ وعلى ذلك فهي جاهزة للعمل بها . ومع أن الأخذ بمبادئ العدالة يجب أن يكون العامل السائد فإنه يجب أيضاً مراعاة الوجهة العملية ، لأن حلاً بالغ التعقيد ، مهما كان يشتمل من مبادئ العدالة من الوجهة النظرية هو حل عدم النفع إذا كان يقسم منطقة بحيث يجعل الإستفادة من الأجزاء أمراً مستحيلاً ، أو إذا اعتدى دون سبب على مصلحة من المصالح الهامة الخاصة بالدول الأخرى مثل مصالح الدفاع أو الطرق التجارية ، ومع مراعاة هذا التحديد العملي يجب أن تكون كل من الدول المعنية الواقعة على الساحل شاعرة أن نصيبها من المنطقة الكاملة قد تم تقريره بموجب أسس عادلة وضعت دون تحيز وجرى تطبيقها على الجميع بالتساوي . ومن ثم يصبح السؤال الحقيقي للدار البحث هو : ما هي مبادئ العدالة التي يمكن الأخذ بها في مثل هذه الظروف ؟ .

إن بعض الاعتبارات التي قد تدعى عادلة بالمعنى الأوسع لهذه الكلمة يجب أن تحيى جانباً على أساس ألفا بعيدة عن صلب الموضوع أو ألفا غير قابلة للتقويم الموضوعي ، فكون إحدى الدول ، مثلاً ، كبيرة وأخرى صغيرة أو كون إحدى الدول طالية بالسكان في حين أن دولة أخرى لا تحوي إلا القليل منهم لا يشكل في حد ذاته سبباً كافياً لإعطاء الدولة الكبرى نصيباً أكبر من المناطق المغمورة ، كما أن كون الخط الساحلي للدولة ما قصيراً لا يستوجب إعطاء هذه الدولة منطقة مغمورة واسعة عزاء لها على قصر ساحلها ، إن مثل هذا التفاوت بين الدول ، والذي هو نتيجة لعوامل سياسية وجغرافية وتاريخية لا نحصى ، لا يصح أن تعرض عنه إعادة توزيع المناطق للمغمورة .

لوجه اعتراضات ثلاثة الرأي القائل بأن الدولة التي لا تملك مكان زيت القمح أو موارد معدنية أخرى يجب أن تعرض عن هذا النقص في بابستها إعطائها مناطق مغمورة إضافية ، فمن المستحيل ، بداية ، أن نقرر ، بشكل لا يقبل الجدل ، القيم النسبية لمصادر الثروة في اليابسة وفي المنطقة المغمورة ، وبصورة خاصة إذا أخذت كل المعادن المحتمل وجودها بعين الاعتبار أو إذا كان التقييد عن المعادن في المناطق المعنية لم يبلغ حد الكفاية ، وتوضح إعتبارات من هذا النوع أيضاً استحالة تقسيم المناطق المغمورة بشكل تعطي معه كل دولة حصصاً متساوية من الزيت أو المعادن الأخرى الموجودة في ما تحت قاع البحر ، إذ أنه ليس من المستحيل فقط أن يحسب المرء مقدماً وبذلك كافيته غنى التكوينات الجيولوجية المشحونة بالزيت أو مداها بل أن من الصعب أيضاً تصور نموذج للتوزيع يحظى بموافقة جميع الدول المختصة ويمكن منه الإستمرار بصورة عملية ، أن العوامل المتحولة ، القابلة للجدل ، في جميع هذه الحالات ، هي من الكثرة بشكل يحول دون الوصول إلى أساس موضوعي وغير معقد قد يحظى بالموافقة العامة .

#### - القاعدة الأساسية المقترحة

إننا نعتقد ، على ضوء ما تقدم من بحث ، أن أفضل المقاييس من الوجهة العملية هو المقياس الجغرافي الذي يتخذ كأساس له الخط الساحلي الفعلي لكل من دول المنطقة العربية من الخليج العربي وعلى أساس هذا المقياس ، يكون لكل دولة من هذه الدول الحق في جزء من مجموع المناطق المغمورة تحسب مساحتها على أساس النسبة بين طول الخط الساحلي للدولة المذكورة وبين الطول الكلي للخط الساحلي المحيط بمجموع المناطق المغمورة ، فإذا كانت دولة ما مثلاً تملك ٥٠ ميلاً من أصل ٢٠٠ ميل من الخط الساحلي المحيط بالمناطق المغمورة المراد توزيعها وكانت المساحة الكلية لهذه المناطق ٢٠٠٠٠ ميل مربع فإن :

٢٠٠٠ : ٥٠
٥٠ : ٢٠٠٠

ويكون لذلك الدولة الحق في ٥٠٠ ميل مربع من أصل المساحة الكلية للمناطق

هذه القاعدة تستبعد من الإعتبار كل العوامل التي قد يكون تحديد الخط الساحلي لدولة ما بقي عليها في السابق ، على اعتبار أن هذه العوامل بعيدة عن لب الموضوع ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه القاعدة تميز جانباً كل العوامل الأخرى المدنية الوزن التي لا يمكن البت بها بصورة موضوعية ، ولهذا القاعدة ميزة كبيرة وهي البساطة ، كما أنها تحقق توزيعاً عادلاً مبنياً على أساس العوامل الوحيدة المتعلقة بالموضوع التي لا يمكن أن تقبل الجدل ( هذا يفترض أن الحدود البرية اللازمة قد بت بشأنها ) ومع أن القاعدة نفسها لا تنص بصورة خاصة على أن المنطقة المعمورة المائلة لدولة ما يجب أن تكون متاخمة لتلك الدولة فإن هذا المطلب يستتبع من الطبيعة القانونية لحقوق الملكية المتعلقة بالمناطق المعمورة ، هذا علنا عن أن الإعتبارات العملية تملئه وتحممه .

من ناحية أخرى لا يفترض أن تطبق هذه القاعدة بصلافة مطلقة ، فليس من الضروري أن ينظر بعوض إلى التسويات التي قد ينتج عنها حود غفيف عن أرقام المعادلة ، حود قد يبلغ خمسة بالمائة حتى عشرة بالمائة لبعض هذه التسويات قد يكون ضرورياً لأسباب عملية كوضع حط للحدود أسهل تمييزاً وتنفيداً من حط قد يكون أكثر دقة ولكنه أشد غموضاً ، وبعض هذه التسويات قد يكون ضرورياً لأسباب سياسية كتعاشي الإعتداد لفرق العادة لمنطقة مغمورة تابعة لدولة ما إلى منطقة ملاصقة مباشرة لساحل دولة أخرى ، كما أن بعض هذه التسويات قد يملية شعور بواجب المعاملة العادلة كإعطاء عدد قليل من الأميال المربعة الإضافية لدولة لها الحق في منطقة مغمورة صغيرة جداً فقط ، إن مثل هذه الحالات ستظهر فيما بعد في بحث المقترحات الخاصة .

#### قواعد التطبيق .

إن تطبيق القاعدة الأساسية يواجه بعض المشاكل المتعلقة بكيفية قياس الخط الساحلي وحساب المساحة الكلية ، وما شابه ذلك ، وهناك عدد من الإمكانيات في هذا المعرض يمكن استخدامها دون عرق للقاعدة الأساسية ، ولكن قواعد التطبيق التالية المقترحة هنا تعتبر ملائمة للجزء الغربي من الخليج العربي لكونها عملية وبسيطة .

#### حساب المساحة الكلية للمنطقة الجاهزة للتوزيع .

أ - يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار لسطح المياه المتفرقة بكاملها بين الساحلي البر المتقابلين ، سواء كانت هذه المياه من الوجهة القانونية مياهاً إقليمية أو أعتبرت من أعالي البحار ، أن هذا من شأنه أن يستبعد المنازعات حول الأعراس المختلفة للمياه الإقليمية وحول الموانئ الصحيح لخطوط القواعد التي تقاس منها المياه الإقليمية .

ب - يجب تجاهل الجزائر الصغيرة المنزولة عن البر ( كجزيرتي قاروه والقارسية ) ، ولكن الجزائر المرتبطة بالبر ارتباطاً وثيقاً إلى درجة أنها تشكل ، من الوجهة العملية ، جزءاً منه فيجب أن تعتبر جزءاً من ساحل البر ( مثال ذلك ، جزيرتا أبو علي و بويان ) .

ج) - الخلدان والخيران الواضحة الحدود يجب أن تفاق برسم محط يمتد بين طرفي الخليج أو الخور عند مدخله ، ولإيه الواقعة داخل مثل هذه الخطوط يجب أن لا تدخل في حساب المساحة الكلية ، إن هذه القاعدة ، كالتي سبقها ، من شأنها أن تنسق الخط الساحلي وتبسط الحساب ، كما أن إستثناء مياه هذه الخلدان وكذلك خطوط سواحلها من حساب المساحة لا يؤثر تأسيراً ذا شأن في النتيجة النهائية ، خلا أن الدولة ذات الشاطئ الكثير ستحرم ويحق من الحصول على قدر لا يور من الساحل وما يتبع ذلك من ميزة على الدولة ذات الساحل المستقيم .

حساب طول ساحل البحر المتكامل للمنطقة المعرفه توزيعها

أ) - الخط الساحلي للجزائر المعزولة يجب أن يستثنى من القياس .

ب) - يتبع القياس الجانب المواجه للبحر من الجزائر المعزولة جزءاً من البر ، أما ما تبقى من الخط الساحلي لهذه الجزر فيجب أن يستبعد من القياس .

ج) - يجب أن يتبع القياس طول الخطوط العرضية المرسومة عبر مدخل الخلدان والخيران ويتضمن هذا الطول ، وينبذ من الحساب الخطوط الساحلية الواقعة داخل مثل هذه الخلدان .

ينشأ خط متوسط تكون كل نقطة منه على مسافة متساوية من أقرب نقطة على ساحلي البحر المقابلين كما جرى تعديدهما سابقاً ، ويجب إنشاء هذا الخط على طول منتصف المنطقة المراد توزيعها ، بصرف النظر عن الجوار المعزولة ، وبصورة عامة ، فإن من الأمور المرغوب فيها أن يستعمل هذا الخط حداً فاصلاً بين المناطق المعمورة للعائلة للسواحل المقابلة إذ أنه يقسم الخليج العربي طولاً بصورة عادلة وسهلة التحعين ، ومع ذلك فيجب أن يسمح بالانحراف نوعاً ما عن الخط المتوسط في الحالات التي يعبر فيها من باب الأهم إرضاء رغبات أخرى ، ولما يجب ذكره ، بصورة عرضية ، أن التعريف الذي اقترح هنا للخط المتوسط يختلف عن تعريف لجنة القانون الدولي للخط المذكور ، فتعريف هذه اللجنة يشير إلى أن كل نقطة من الخط المتوسط تكون على مسافة متساوية من أقرب نقطة على محلي القاعدة المقابلين ، وحيث أن دول الخليج العربي تختلف في موقعها من موضع خطوط القاعدة فإن من المنطوق أن التعريف المقترح هنا هو التعريف الأفضل .

وعندما يتم حساب مساحة المنطقة المعمورة للعائلة لكل دولة على أساس القاعدة المقترحة هذا يجب أن يبدل الجهد لقياس منطقة بتلك المساحة في المياه الواقعة بين ساحل الدولة وبين الخط المتوسط ، والصعوبة الرئيسية هنا ستكون في التوفيق بين حدود هذه المنطقة وحدود المناطق التي تلاصقها من الجانبين ، وهذه المشكلة هي حادة بصورة خاصة في المجال الضيق نسبياً للجزء الغربي من الخليج العربي ، إن خطوط الحدود للتبناة يجب أن تضم منطقة تعادل مساحتها بصورة تقريبية المساحة المقررة كما أنفسا بالإضافة إلى ذلك يجب أن تطابق ، حسب الإمكان ، الشروط التالية :

أ ) يجب أن تكون خطوط الحدود بسيطة ومنظمة بقدر الإمكان ، لذلك يسهل تعيينها ويمنع التنازعات بشأنها ، ومن المفيد أن تنسب هذه الخطوط إلى نقاط واضحة التحديد في البهامة أو البحر .

ب ) يجب أن توضع الخطوط بشكل يتحاشى معه خلق أجزاء معزولة أو شبه معزولة لمنطقة ما أو ألساماً شديدة الضيق أو على درجة كبيرة من عدم الإنتظام في شكلها .

ج ) يجب أن توضع الخطوط بشكل يتحاشى معه بقدر الإمكان امتداد منطقة عائدة للدولة بما داخل المياه المواجهة للدولة أخرى ، ولكن في الحالات التي لا يمكن فيها تحاشي حدوث ذلك ، يجب أن يقع الإمتداد على بعد كاف عن الشاطئ لإجتناب أي تجاوز على حقوق الدولة الأخرى أو سلامتها .

د ) يجب أن توضع الحدود ، حينما كان ذلك ممكناً ، بشكل تقع معه ثمرات السفن والوسائل المينة للملاحة التي تخدم مرفأ ما ضمن المنطقة العائدة للدولة الواقع فيها ذلك المرفأ ، أن وضع كل من مصالح الملاحة والتطوير تحت سلطة واحدة من شأنه أن يقلل إمكانات الخلاف وأن يسهل الإدارة المنتظمة .

هـ ) سعياً وراء المحافظة على استمرار التطور في القانون واتقاء لتقليل استعمال البدعة فيه ، يجب أن تشأ الخطوط ، كلما كان ذلك ممكناً ، طبقاً للمبادئ المتبعة في السابق لصعين الحدود في المياه الإقليمية ، ومن بين هذه المبادئ ، يعتقد أن المبدأ القائل بالشاء عطف عمودي على عطف الإنجباء العام للساحل هو مبدأ تؤيده الأكثرية الساحقة للسوابق التي إقامتها الدول وهو المبدأ المستحسن أتباعه هناك بيد أن الإعتراض الموجه عادة لهذه الطريقة ، هو أن (( الإنجباء العام للساحل )) هو شيء غير محدد ، يمكن طرحه جانباً بتخصيص طول معين من الساحل بحسب في القياس - كتلايين ميلاً على كل من جانبي نهاية الخلد البري .

على الرغم من أن موضوع توزيع الجزائر المعزولة التي تقع في مناطق قاع البحر وما تحت قاعه : توزيعاً صالحاً ليس جزءاً جوهرياً من معضلة إقتسام هذه المناطق ، فإن هذا الموضوع قد يسبب التنازعة في المستقبل ، لذلك يفترض ، في حالة عدم إتفاق على حل آخر ، أن تبقى الجزائر التي تملكها دولة مسا والواقعة في المنطقة المخصصة للدولة أخرى في حوزة الدولة الأولى بما في ذلك المياه الإقليمية المتبادلة لهذه الجزائر ، ولكن الدولة الثانية ، يجب ، على الأرجح ، أن تحصل - كتمريض لها على ما فقدته من المنطقة المقررة لها - على جزء مساو من المنطقة المخصصة للدولة الأولى ، أما الجزائر التي لا يمكن معرفة أمر السيادة عليها بصورة جازمة فيبدو أن من الملائم أن يعين وضعها بتخصيصها للدولة التي تقع هذه الجزائر في منطقتها .

### مقترحات خاصة

ن تطبيق القاعدة الأساسية والقواعد الفرعية المقترحة في ما تقدم يؤدي إلى المقترحات الخاصة المذكورة فيما بعد لتقسيم الجزء الغربي من الخليج العربي بين الدول الساحلية المعنية بالأمر ، وما يجب تأكيده أن هذه المقترحات هي مقترحات تجريبية للغاية وأن الهدف الأساسي منها هو توضيح القاعدة الأساسية المقترحة هنا ، كما أنه لم يقصد من الحسابات المقدمة أكثر من أن تكون تقريبية وليس هناك من ضمان على أنها خالية من الخطأ الحسابي .

قسم الجزء الغربي من الخليج العربي ، لفرض بحث هذه المقترحات ، قسمين ، يتألف القسم الأول من كل المنطقة الواقعة إلى شمال خط العرض ٢٧° شمالاً ، وتدل الحسابات على أنه يسوي ٣٤٧٤٣ ميلاً مربعاً من المنطقة المعمورة القابلة للتخصيص وأن طول خطه الساحلي يبلغ ٩٩٢ ميلاً (كل المساحات والمسافات معطاة هنا بالأمال الروية أو القانونية التي تعادل ٢٨٠ ميلماً أو ٠,٨٧ ميلاً بحرياً ) ، أما القسم الثاني فيتألف من المنطقة الممتدة جنوباً من خط العرض ٢٧° شمالاً إلى خط متوسط بين البحرين وفطر ، بحث هذا القسم بصورة مستقلة لوجود مشاكل خاصة ناشئة عن وضع البحرين الجغرافي الفريد ، أما قطر لأن هذه المقترحات التي تنتهي بالبحرين لا تشملها .

ستعالج كل دولة ، ما يلي من بحث ، على حدة . وتعتبر إيران نقطة البدء في خط يسو حول الخليج باتجاه مخالف لإتجاه عقارب الساعة ، ولقد أدرجنا بشكل موجز ، في بحث كل دولة ، طول الخط الساحلي المائل لها ، ومساحة المنطقة المعمورة التي تحق لها نظرياً طبقاً للقاعدة الأساسية ، والمنطقة المعمورة المخصصة لها في هذه المقترحات ، والحدود المائية لهذه المنطقة ، وأية ملاحظات خاصة .

إيران :-

بول الخط الساحلي ( مقاساً من خط العرض ٢٧° شمالاً إلى الجانب الشرقي من خط العروب ) ٤١٤ ميلاً .

مساحة المنطقة المعمورة طبقاً للقاعدة الأساسية :	٢٠٤٩٠ ميلاً مربعاً
مساحة المنطقة المعمورة طبقاً لهذه المقترحات :	١٩٠٤٣ ميلاً مربعاً

الحدود : في الجنوب ، خط العرض ٢٧° شمالاً في الغرب الخط المتوسط في الخليج شمالاً إلى نهاية هذا الخط في نقطة تقع بوجه القريب عدد تقاطع خط الطول ٣١° ٤٩ شرقاً بخط العرض ٥٩° ٢٨ شمالاً ، ومن هناك خط مستقيم يتجه شمالاً إلى خط العرض ٣١° ٢٩ شمالاً ( خط العرض للرأس الشمالي لميناء الكويت ) ، ومن هناك خط مستقيم يسو باتجاه شمالي غربي إلى الجانب الشرقي من خط العروب .

ملاحظات : ١ - نهاية الخط المتوسط، إكشار إليه فيما تقدم هي النقطة الواقعة على مسافة متساوية من أقرب النقط على الجوانب الشرقية والشمالية والغربية للخليج العربي ، والطريقة المقبولة لوصول مثل هذه النقطة بالطرف النهائي لحيز من الماء هي رسم خط مستقيم إلى أقرب نقطة على ساحل ذلك الطرف ، والخط المستقيم المرسوم على هذا الأساس يطابق إلى حد بعيد الخط المستقيم المتجه شمالاً الذي جرى وصفه في المقطع السابق .

٢ - يلاحظ أن هذا الاقتراح يغطي إيران حصة تقل بنحو ١٤٠٠ ميل مربع عما يحق لها نظرياً في هذا الجزء من الخليج ، وذلك يبدو ضرورياً بالنظر إلى الوضع النقيض للطرف الشمالي من الخليج . ولكن إيران ، خلافاً للدول الأخرى ، لها فرصة لشذان بعض التسويات المعوضة في الربوع السفلى من الخليج العربي وسيشارك إلى إحدى هذه الإمكانيات التي قد تبلغ ما يزيد على ٦٠٠ ميل مربع في بحث المملكة العربية السعودية .

#### العراق :-

طول الخط الساحلي ( مقاساً من الجانب الشرقي لشط العرب إلى نقطة المنتصف في خط عرضي مرسوم عبر مدخل خور عبد الله ) : ١٤ ميلاً .

مساحة المنطقة المعمورة طبقاً للقاعدة الأساسية :	٧٠٠ ميل مربع
مساحة المنطقة المعمورة طبقاً لهذه المقترحات :	٧٧٠ ميلاً مربعاً

الحدود : ابتداءً من شاطئ الجانب الشرقي لشط العرب ، ومن هناك باتجاه مستقيم جنوبي غربي إلى نقطة تقاطع خط الطول ٣١° ٤٩' شرقاً بخط العرض ٣٢° ٢٩' شمالاً ، ومن هذه النقطة باتجاه غربي مستقيم على خط العرض ٣٢° ٢٩' شمالاً إلى النقطة التي يتقاطع فيها هذا الخط بخط مرسوم من منتصف الخط العرضي الممتد بين طرفي مدخل خور عبد الله وعمودي على هذا الخط الأخير ، ومن هذه النقطة باتجاه شمالي غربي على الخط العمودي إلى منتصف الخط العرضي ، ومن هناك باتجاه شمالي شرقي على الخط العرضي إلى نقطة التقاء هذا الخط بالساحل دون التقاء .

#### ملاحظات :

١ - يحصل العراق طبقاً لهذا الاقتراح على منطقة أكبر نوعاً ما مما يستحق له حسب القساعة الأساسية ، ولكن نظراً للقصر القلائق في خطه الساحلي فإن هذا يعد من باب التجاملة المعقولة ، ولكن ما هو أهم من ذلك هو أن هذه المنطقة تضم المداخل المؤدية لشط العرب مع الوسائل المعنية للملاحة فيها ، وإذا أخذنا بين الاعتبار كثرة عمليات المرور في هذه المنطقة الضيقة يتضح أن من المرغوب فيه أن تجمع السلطة في يد الدولة المسؤولة عن الملاحة في شط العرب .

٢ - يجب أن يلاحظ أن الحدود المقرحة لـ منطقة العراق قد رُمعت بشكل لا تقسرب فيه إلى درجة الصدي من سواحل إيران أو الكويت .

للكويت :-

طول الخط الساحلي ( مقاساً من منتصف الخط العرضي عبر مدخل حور عبد الله إلى النهاية الساحلية للحد الري مع المنطقة المحايدة جنوب رأس القلعة ) : ٨٠ ميلاً

مساحة المنطقة المغمورة طبقاً للقاعدة الأساسية :	٣٩٦٠ ميلاً مربعاً
مساحة المنطقة المغمورة طبقاً لهذه المقترحات :	٤٠٣٠ ميلاً مربعاً

الحدود : ابتداءً من منتصف خط عرضي مرسوم بين طري مدخل حور عبد الله ، ومن هناك باتجاه جنوبي شرقي على امتداد خط عمودي على الخط العرضي المذكور إلى خط العرض ٢٩° ٣٢' شمالاً ( وهو خط العرض لرأس البر الشمالي لـ الكويت ) ، ومن هناك شرقاً على خط العرض ٢٩° ٣٢' شمالاً إلى نقطة تقاطع هذا الخط مع خط الطول ٤٩° ٣١' شرقاً ، ومن هناك جنوباً على خط الطول ٤٩° ٣١' شرقاً إلى نقطة النهاية الشمالية للخط المتوسط في الخليج العربي على خط العرض ٢٨° ٥٩' شمالاً ، ومن هناك باتجاه غربي مستقيم إلى النهاية الساحلية للحد الري جنوبي رأس القلعة .

ملاحظات :

تشكل المنطقة المخصصة للكويت حسب هذا الاقتراح قطعة كبيرة بسيطة ، سهلة التحدد وعلى درجة كافية من السهولة ، أما الفرق البسيط بين المساحة المستحقة للكويت حسب القاعدة الأساسية والمساحة المعطاة لها طبقاً لهذا الاقتراح فهو فرق لا وزن له نظراً إلى الصلة النظرية للرقمين .

المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية :

طول الخط الساحلي ( مقاساً بين نهايتي خطي الحدود الريفية في جوار رأس القلعة ورأس المشجب ) : ٥٢ ميلاً .

مساحة المنطقة المغمورة طبقاً للقاعدة الأساسية :	٢٥٧٠ ميلاً مربعاً
مساحة المنطقة المغمورة طبقاً لهذه المقترحات :	٢٤٥٠ ميلاً مربعاً

الحدود : ابتداءً من النهاية الساحلية للحد الري جنوب رأس القلعة ، ومن هناك شرقاً إلى النهاية الشمالية للخط المتوسط في الخليج الفارسي الواقعة في نقطة تقاطع خط الطول ٤٩° ٣١' شرقاً بخط العرض ٢٨° ٥٩' شمالاً ، ومن هناك جنوباً على الخط المتوسط إلى نقطة تقاطع هذا الخط بخط مستقيم مرسوم على زاوية شمالاً ٦٣° شرقاً من النهاية الساحلية للحد الري بين المملكة العربية



السعودية والمنطقة المحيطة شمال رأس الشعاب ، ومن هناك على الخط المستقيم المذكور إلى النهاية الساحلية المذكورة .

ملاحظات :

١ - تقص المساحة المخصصة للمنطقة المحيطة حسب هذا الاقتراح نقصاً طفيفاً نحو ٥ ٪ عن المساحة المستعققة لها حسب القاعدة الأساسية ، ولكن من غير الممكن رسم خطوط حدود تعادل في بساطتها وقيمتها العملية خطوط الحدود المقترحة هنا ، ولعل هذا الإعياء يلقى وزناً النقص الطفيف في المساحة .

٢ - يجب أن يلاحظ أن النهاية الشمالية للخط المتوسط - وهي نقطة سهلة التحديد - تعتبر بمثابة نقطة رئيسية لثلاثة حدود على الأقل - وهي حدود لإيران والكويت والمنطقة المحيطة .

٣ - إن الحد الجنوبي لحصة المنطقة المحيطة والمرسوم على زاوية شمال ٦٣° شرقاً هو في الواقع عمود على الاتجاه العام للساحل المحدد على أساس ٣٠ ميلاً على كل جانب من الحد الري ، فهو إذن مطابق للسواقي في الأجزاء الأخرى من العالم ، ولكن تجربة رسم حد مائل في الجهة الشمالية من حصة المنطقة المحيطة دلت على أن ذلك يؤدي إلى تخصيص المنطقة المحيطة بمساحة أكبر من اللازم والكويت بمساحة أصغر من اللازم ، هذا بالإضافة إلى إضاعة ميزة تركيز عدد من خطوط الحدود على نهاية الخط المتوسط .

المملكة العربية السعودية ( شمالي خط العرض ٢٧° شمالاً )

طول الخط الساحلي ( مقاساً من النهاية الساحلية للحد الري مع المنطقة المحيطة وجنوباً إلى خط العرض ٢٧° شمالاً ) : ١٣٢ ميلاً

مساحة المنطقة المغمورة طبقاً للقاعدة الأساسية :	٦٥٣٠ ميلاً مربعاً
مساحة المنطقة المغمورة طبقاً لهذه المقترحات :	٧٩٥٠ ميلاً مربعاً

الحدود : ابتداءً من النهاية الساحلية للحد الري مع المنطقة المحيطة ، ومن هناك بخط مستقيم مرسوم على زاوية شمال ٦٣° شرقاً إلى نقطة تقاطعه بالخط المتوسط في الخليج الفارسي ، ومن هناك جنوباً على الخط المتوسط إلى خط العرض ١٨° ٢٧° شمالاً على وجه التقريب ، ومن هناك باتجاه جنوبي غربي على خط عمودي على الخط المتوسط ماراً بنقطة متوسطة بين النورين المقيمين على ضحضاح رقي ولشت أبو سطفه حتى خط العرض ٢٧° شمالاً ، ومن هناك على خط العرض ٢٧° شمالاً إلى الساحل .

### ملاحظات :

١ - يبدو لأول وهلة أن هذا الاقتراح يعطي المملكة العربية السعودية نحو ١٤٢٠ ميلاً مربعاً زيادة عما يتق لها حسب القاعدة الأساسية ، ولكن المملكة العربية السعودية ، كما سترى فيما يتبع من بحث ، تتنازل للبحرين عن منطقة جنوبي خط العرض ٢٧ شمالاً تبلغ مساحتها نحو ٦٣٠ ميلاً مربعاً ، وهي منطقة من حق المملكة العربية السعودية ، وهذا يخفض الزيادة الصافية الحاصلة للمملكة العربية السعودية إلى ٧٩٠ ميلاً مربعاً .

٢ - يمكن تخفيض الزيادة الحاصلة للمملكة العربية السعودية أيضاً بأن تعطي هذه المملكة لإيران بقعة طويلة في وسط الخليج العربي غربي الخط المتوسط مباشرة ويمر الحد عندئذ بنقطة معوضة بين جزيرتي العربية والفارسية تاركاً الأولى للمملكة العربية السعودية والثانية لإيران كما هي عليه الآن حال الأمر الواقع ، وحل هذا التنازل قد يشمل ما يزيد على ٦٠٠ ميل مربع مغطى الزيادة الحاصلة للمملكة العربية السعودية إلى مقدار مهم ، ولكن عملية كهذه يجب أن لا تجري إلا نتيجة لمفاوضات بين الحكومتين .

٣ - تعطي الزاوية الصغيرة الواقعة بين الخط المتوسط وخط العرض ٢٧ شمالاً والموزلة نتيجة لهذا الاقتراح للبحرين طبقاً لاقتراح سيأتي إيضاحه ، وبعد الخط الذي يحدّها ، وهو خط عمودي على الخط المتوسط ، بمثابة البطاق منطقي عن المقترحات القائمة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية لغرض تسوية الحدود المالية بينهما .

### للمملكة العربية السعودية (جنوبي خط العرض ٢٧ شمالاً )

حدود المنطقة المضمرة التابعة للمملكة العربية السعودية في هذه البقعة هي قضية تخص هذه المملكة البحرين فقط ، وقد كانت موضع مباحثات بين الحكومة العربية السعودية والحكومة البريطانية وعلى الرغم من أن هاتين الحكومتين اختلفتا على بعض التفاصيل وعلى ملكية جزيرتي لبننة الكبيرة ولبننة الصغيرة الواقعتين في هذه البقعة فإنهما متفقتان على وجوب تبني مبدأ الخط المتوسط ، هذه البقعة ليست كبيرة وإلى الحد الذي هي فيه جزء من مشكلة التقسيم العام للخليج العربي فإنها ستعالج تحت موضوع البحرين في البند التالي من البحث .

### البحرين "إعتبارات خاصة "

إن وضع البحرين الغرب يتطلب طريقة للمعالجة تضمن بصورة عادلة مصالح كل من البحرين وجيرانها في المناطق المضمرة وتتهج ، في الوقت نفسه بدون شلوك ، على موال الخطة العامة لتقسيم الخليج الفارسي ، هذه الإعتبارات تؤدي إلى التحليل التالي : أن البحرين ، من الوجهة الجغرافية ، مجموعة جزائر واقعة في مدخل دوحة واسعة ، وحيث أن هذه الدوحة تشكل تضيقاً واضحاً للملح

ومتميزاً تماماً عن الميكل الأساسي للخليج العربي فإن ما يبدو معقولاً هو استثناء هذه الدوحة من مجموع المنطقة المجاورة للتوزيع في القسم الرئيسي من الخليج الفارسي ، كما استثيت الدوحات الأخرى على طول الساحل ، إن المناطق المضمورة الواقعة ضمن هذه الدوحة تعود منطقياً للمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر فقط ، ولا تستطيع دول الخليج العربي الأخرى أن تطالب بصورة مقنعة بأية مصلحة فيها ، ويمكن تحديد المنطقة المستثناة برسم خط بين طرفي مدخل الدوحة ابتداءً من الجهة الخارجية لرأس تنورة حتى رأس ركن في قطر .

إذا وقعت هذه الدوحة بأجمعها في أراضي دولة واحدة فإن لهذه الدولة الحق حسب المساعدة المتبعة أن تدخل ، لأغراض القاعدة الأساسية ، الطول الكامل للخط العرضي في حساب خطها الساحلي ، ولكن الدوحة ، في الواقع ، مشتركة بين ثلاث دول ولذلك فإن الأميال التي تؤلف طول الخط العرضي يجب أن تقسم بين هذه الدول ، أن للبحرين الحق فقط بذلك القسم من الخط الذي يحده من الغرب الخط المتوسط بين المملكة العربية السعودية والبحرين ومن الشرق الخط المتوسط بين البحرين وقطر ويبلغ طول هذا القسم نحو ٤٤ ميلاً ، وهذا هو طول الخط الساحلي المواجه لأعالي الخليج الفارسي والذي يحق للبحرين استعماله أساساً لحساب المنطقة المضمورة التي تستحق لها طبقاً لمبدأ العدالة في أعالي الخليج الفارسي .

إن المنطقة المجاورة للتوزيع في جوار البحرين تشكل بصورة تقريبية مثلثاً يحده من الشمال خط العرض ٢٧° شمالاً ، ومن الجنوب الغربي الساحل السعودي والخط العرضي عبر الدوحة ، ومن الشرق امتداد الخط المتوسط بين البحرين وقطر ، وتبلغ مساحة هذا المثلث ٢٦١٠ أميال مربعة تقريباً ، من أصل هذه المساحة ، ويحق للمملكة العربية السعودية التي تملك ٥٤ ميلاً من الخط الساحلي ١٤٤٠ ميلاً مربعة تقريباً ، ويحق للبحرين التي تملك ٤٤ ميلاً من الخط الساحلي نحو ١١٧٠ ميلاً مربعة ، ولكن حصّة البحرين هذه أصغر بكثير مما يناله جيرانها في الشمال مقابل نفس الطول للخط الساحلي ، فالبحرين يجب أن تحصل ، إذا طبقت بشأنها القاعدة المطبقة بشأن جيرانها الشماليين ، على منطقة تبلغ مساحتها نحو ٢١٨٠ ميلاً مربعة ، إن العدالة تتطلب تسوية في صالح البحرين وهذه التسوية يمكن إنجازها بإعطاء البحرين قطعاً مضمورة شمالي خط العرض ٢٧° شمالاً وجنوبيه ، قطعاً تعود لسولا ذلك للمملكة العربية السعودية ، وهذا التنازل من جانب المملكة العربية السعودية يقضي جزئياً على الزيادة في المساحة المخصصة لهذه المملكة شمال خط العرض ٢٧° شمالاً ويجعل من الممكن رسم خط للحدود أكثر بساطة وملاءمة ، أن المقطع التالي ينظوي على موجز يسط نتائج هذه التسويات .

### البحرين : موجز .

طول الخط الساحلي ( الجزء العائد للبحرين من الخط العرشي المرسوم عبر مدخل الدوحة ) : ٤٤ ميلاً .

مساحة المنطقة المضمومة محسوبة على أساس يعادل الأساس المتاح في حساب مناطق جيرانها : ٢١٨٠ ميلاً مربعاً
مساحة المنطقة المضمومة طبقاً لهذه المقترحات ، كما عدلت : ٢١٩٠ ميلاً مربعاً

الحدود : ابتداء من نقطة تقاطع الخط المتوسط بين البحرين والمملكة العربية السعودية بالخط العرشي المرسوم عبر مدخل الدوحة بين رأس تنورة ورأس ركن ، ومن هناك باتجاه شمالي شرقي على الخط المتوسط إلى النقطة المتوسطة بين نوري ضحضاح رني وفشت أبو سفيه ، ومن هناك إلى الخط المتوسط في الخليج الفارسي على خط عمودي على الخط المتوسط في الخليج ، ومن هناك باتجاه جنوبي شرقي على الخط المتوسط في الخليج إلى نقطة تقاطع هذا الخط بالخط المتوسط بين البحرين وقطر ، ومن هناك باتجاه جنوبي غربي على الخط المتوسط بين البحرين وقطر إلى نقطة تقاطع هذا الخط بالخط العرشي عبر الدوحة ، ومن هناك باتجاه شمالي غربي على الخط العرشي إلى نقطة البدء .

### ملاحظات :

١ - تشكل الحدود الموصوفة فيما تقدم بقعة بسيطة ومحكمة الأطراف من المناطق المضمومة خاصة بالبحرين ، رسمت بشكل لا يمتد معه بلا موجب بمواجهة سواحل المملكة العربية السعودية أو قطر ، كما أن الخط بين البحرين والمملكة العربية السعودية متناسق مع المقترحات القائمة بشأن هذا الحد .

٢ - بقي خطوط الحدود المذكورة ضمن منطقة البحرين الداخلي والرسائل المعنية للملاحقة الخاصة بحرفاء اللامعة وسفرة ، كما أنها لا تدخل في منطقة البحرين أية وسائل معينة للملاحقة خاصة بالرافى السعودية التي ما كانت تقع في تلك المنطقة لو اتبعنا الأكثرية الساحقة من المقاييس الأخرى ، هذا باستثناء وحيد وهو نوري ضحضاح رني .

٣ - يجب أن لا يهرب عن البال أن البحرين ستحوز على مناطق مضمومة وافر في دوحها محددة ، على أساس ما هو مفروض ، بخطوط متوسطة مناسبة بينها وبين كل من المملكة العربية السعودية وقطر .

### خلاصة

الدولة	طول الساحل ( بالأميال القانونية )	مساحة المنطقة المعمورة طبقاً للقاعدة الأساسية (بالميال المربعة )	مساحة المنطقة المعمورة طبقاً للمقترحات
إيران	٤١٤	٢٠٤٩٠	١٩٠٤٣
العراق	١٤	٧٠٠	٧٧٠
الكويت	٨٠	٣٩٦٠	٤٠٣٠
المنطقة الخابذة	٥٢	٢٥٧٠	٢٤٥٠
المملكة العربية السعودية (شمالى خط العرض ٢٧° شمالاً )	١٣٢	٦٥٣٠	٧٩٥٠
المجموع (شمالى خط العرض ٢٧° شمالاً)	٦٩٢	٣٤٢٥٠	٣٤٢٤٣
المملكة العربية السعودية (جنوبى خط العرض ٢٧° شمالاً )	٥٤	١٤٤٠	٨١٠
البحرين	٤٤	١١٧٠	٢١٩٠

هذا الاقتراح هو في الواقع من أهم الخدمات التي قدمتها أرامكو للمنطقة ، وكان يعتبر في حينه سابقة في مجال تسوية الحدود البحرية إذ ينطوي في حقيقته على أسس قانونية ، كالأبعاد المتساوية ، مع مراعاة الظروف الخاصة للمنطقة ، ومن الغريب أن القاعدة الأساسية الواردة في الاقتراح تحقق في الوقت ذاته إمكانية أن يكون خط تقسيم الجرف القاري بين الدول المتجاورة والمتعاقبة هو خط المنصف ، وهي في مجملها تحقق تسويات عادلة على درجة كبيرة من الدقة ، ويمنح ميل إلى الاعتقاد بأن دولة في وزن وتقل المملكة العربية السعودية لو تبنت اقتراحاً متقدماً كهذا لكالت مسائل الحدود البحرية في الخليج قد شهدت حسماً مبكراً ، أو على الأقل سبلاً عادلة إلى حلول دائمة ، ولكن فيما نعلم أن الاقتراح الذي أعد بدرجة كبيرة من الإهتمام وعلى أيدي خبراء في الشؤون الخليجية قد ظل حبيس الأدراج بمكتبة ريو ، ولم تسلمه السلطات السعودية ، أو نسخاً منه .

ومهما يكن من أمر فإن الاقتراح على ما يبدو كان من شأنه أن يقلل من حجم المساحات الممنوحة لأرامكو للتقيب عن النفط لأن مناطق الامتيازات النفطية كانت تتداخل مع بعضها كثيراً ،

وكان ترسيم الحدود البحرية أمراً في غاية الأهمية ، ليس لدول الخليج فقط ولكن ، وكان أيضاً لكيانات شرعات النفط التي لعبت دوراً محورياً في إثارة نزاعات الحدود البحرية وفي هسويتها أيضاً ، ومن ثم لا بد أن لفصل في هذا السياق بين القيمة العالية للبحوث والدراسات الفنية القانونية والجغرافية السياسية ، وبين تفصيلها على أرض الواقع ، أو العمل بموجها ، وفي الوقت نفسه لا ينبغي الفصل بين هذه الإعتبارات ، وبين طبيعة السياسات الإقليمية وتلك التي تمارسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في المنطقة .

لم تعاني دولة في منطقة الخليج العربي من مشكلات الحدود البحرية مثلما عانتها البحرين ، وذلك يرجع بالدرجة الأولى ليس فقط لوقوعها بأكملها في داخل بحر الخليج العربي ، وإنما لكونها بالأساس مجموعة جلد مطرقة ، لمساحة البحرين التي تبلغ حوالي ٢٦٥ ميلاً مربعاً تتكون من أرخبيل جزر يبلغ حوالي ٢٠ جزيرة أكبرها مساحة جزيرة (( أوأل )) أو ( البحرين ) حيث تبلغ ٣٠ ميلاً طوفاً ، ومن ٨ - ١٠ ميلاً عرضاً ثم الفرق ٨ أميال ، وسعة ٥ أميال ، ثم التية صالح ، جسده ، أم لسان ، وغيرها من الجزر الصغيرة <sup>(١)</sup> ، وقد تحدثنا في تمهيد هذه الدراسة - عن شيئاً من جلدور البحرين الحديثة وكيف ألما كانت جزءاً من منطقة البحرين الكبرى ، ثم بمجيء المجرات العسبة من منطقة نجد والتسولات السياسية الكبرى التي شهلها المنطقة مع بداية القرن الثامن عشر التي ألضت إلى دخول آل خليفة البحرين وإنهاء السيادة الفارسية هناك في عام ١٧٨٣م ، ولم تسلم البحرين منذ ذلك التاريخ حتى صدور قرار مجلس الأمن بشأن تقرير المصير في البحرين في ١١ مايو ١٩٧٠م من الإذاعات الإيرانية بالحقوق التاريخية لها في جزر البحرين <sup>(٢)</sup> .

(١) أمل إبراهيم الثاني : البحرين بين الاستقلال السياسي والإنطلاق الدولي ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م ، ص ٨٨

(٢) من وجهة النظر الخاصة بالمبحث فإن الإذاعة الإيرانية الإستراتيجية بالأساس ينهض في إطار صراع الحضارة والثقافة العربية - الفارسية من جانب ، والفربية - الفارسية من جانب آخر في الحقبة الإستعمارية ، إذ لا يسوجد في الخليج العربي كله نقطة أخرى تولف مركزاً جغرافياً واقتصادياً وسياسياً وإستراتيجياً كما هو الحال في البحرين والتي تصير المركز الإستراتيجي الأول في الخليج فهي على خط وسط بين البصرة ومسقط ونقطة التقاطع على طريق الهند ، وهي لوقوعها بين عمق الخليج العربي ومضيق هرمز تربط الضفة الشرقية بالفربية ، كما تربط الشرقية الأدنى والأوسط ببقية أنحاء العالم ، ثم أن اسم البحرين أربط تاريخياً واقتصادياً بمادتين قيمتين المازل والبترول ، ومن ثم كان أرخبيل البحرين له أهمية تجارية وإستراتيجية لىد الأسيوريين واليونانيين ، والفرس ، والبريطانيين (( على حد قول لورير في كتابه دليل الخليج . القسم التاريخي ، ص ٣ ، ص ١٩٩٩ )) ، وليس من قبيل المصادفة في شيء أن تتهي إيران نزاعاً مع البحرين تحت طهيط المجتمع الدولي ١٩٧٠م ثم تحت الجور الثلاث طب الكبرى ، والصغرى ، وأبو موسى قبيل الأسطحاب البريطاني في الخليج ١٩٧١م ، لإيران كانت دائماً تلح في طلب المشاركة بقوة في إقرار السياسات في الخليج العربي وهي المسألة التي شكلت لها مشكلات عديدة مع العرب والفرس الآوري جميعاً .

على أية حال لقد جاء قرار اللجنة الدولية بولسة للبحوث جوتشاري ليحل بوضوح (( أن الأغلبية الساحقة من شعب البحرين ترغب في الاعتراف بمريتها في دولة مستقلة استقلالاً كاملاً وذات سيادة وأن تكون حرة في تقرير عرافتها بنفسها مع بقية الدول )) . وقد جاء في نص التقرير ==

ولا بد من إلقاء الضوء في عجالة على التكيف السياسي القانوني لدعوى إيران بالسيادة على البحرين<sup>(١)</sup>.

يعبر التاريخ القديم للبحرين مهماً بعض الشيء . فوفقاً للمؤرخين القدامى ، استوطن عرب من اليمن ((الأزد - ويكر بن وائل - وعبد القيس)) في تلك المنطقة في حوالي عام ١٩٠٠ قبل الميلاد ، وقبل ظهور الإسلام في القرن السابع ، كان الفرس كما غوهم من الأمم قد سيطروا على الجزيرة طمعاً في مصادم اللؤلؤ ، وبين القرنين السابع والحادي عشر الميلادي شكلت الجزيرة جزءاً من الدولة العربية الإسلامية وعضمت للحكام العرب الذين كانوا يتضمنون بدورهم لسلطة الخلفاء الراشدين ، وكانت مركزاً لحركات المعارضة ( الحوارج - الزنوج - أقرامطة ) لا سيما في العصر الأموي والعباسي ، وبعد سقوط الدولة العباسية ، ونظراً لقربها من الساحل العربي الشرقي عضمت البحرين لحكم عدد من السلالات العربية المستقلة (( الموالين - المصموريين - الجبور )) حتى بداية القرن السادس عشر ، حيث تم احتلالها من قبل البرتغال ، وقد حكم البرتغاليون الجزيرة في الفترة من ١٥٧٢م إلى ١٦٠٢م ، وقد تم طردهم نهائياً من الخليج العربي في عام ١٦٧٢م .

في عام ١٦٠٢م استولى الفرس على الجزيرة وظلت تحت سيطرتهم حتى عام ١٧٨٣م ، ولكن حتى خلال هذه الفترة لم تكن سيطرة مركزة متواصلة ، ففي عدة مناسبات كان يتم التراجع الجزيري من الفرس من قبل مشايخ العرب والذين احتلوا البحرين لثغرات قصوة ومعاودة .

(( My Consultations have convinced me That the overwhelming majority of the people of Bahrain wish to going Recognition of their Identity in a fully independent and Sovereign state free to Decide for itself its relation with other states CF Report of the Personal representative of the Secretary General in Charge of the good Offices Mission , Bahrain 30<sup>th</sup> April, 1970 .  
Ramazani , Roushlah K. , The Settlement of the Bahrain Dispute , Indian Journal Of International Law 12, No 1 , ( 1972 ) : 1 - 14 .

( - )

راجع عملية ذلك السجل في المصادر الوثائقية التالية :-

( ١ ) .

F . O . 60 / 17 , 1820 . Correspondence between w . Grant Keir and Henry Willock , January - February 1920 .

Ibid ., Bombay Government to Henry Willock , H. M. G. Charge d' Affaires at Tehran 15 December 1819 .

F . O . 60 / 21 , 1822 . Treaty of Shiraz , 30 August 1822 .

F . O . 60 / 112 , 1845 . Copy of a letter from the Secretary to the Government of Bombay to Captain Bruce , Resident at Bushire , Bombay Castle , 1 November 1812 .

F . O . 248 / 48 . Draft of a letter from the Governor in Council to the Sheikh of Bahrain ( no date ) , about November 1822 .

I . O . Persia and Persian Gulf Series , Vol . 35 , 25 January 1823 , P . 381 .

F . O . 60 / 118 , 1845 . Chronological table of events connected with Bahrain , etc ., op . cit . May - June 1836 - P . 9 .

ومن ذلك أنه بين عامي ١٧١٨-١٧٢٠م خضعت البحرين لسلطان مسقط أمسا الفاسدان النهائي للسيطرة الفارسية على جزر البحرين كان في غضون عام ١٧٨٣م عندما قاد آل خليفة تجمعا كبيرا من العرب متظاهرين من الزبارة في شمال شبه جزيرة قطر بحسب ما أوضحناه سابقا ، وفي حين بقيت سلطة آل خليفة قائمة فإن الإدعاء الإيراني بحقوقا تاريخية في البحرين لم يعترف إلا عندما احتلت الجزر الثلاث كجزء من الخليج العربي .

ويمكن تتبع الخلاف بين بريطانيا والفرس حول السيادة على البحرين منذ عام ١٨٢٠م ، عندما حسم البريطانيون معاهدة السلام مع حكام البحرين ومع فرهم من حكام دول الخليج ، وبطالهم من فقدان الفرس للبحرين لصالح آل خليفة في عام ١٧٨٣م ، فإن إيران قد بذلت جهودها مرة أخرى لاستعادة السيطرة على الجزر ، ونظراً لضغطها العسكري فقد تبنت سياسة تشجيع مسقط لاحتلالها على البحرين ، وفي هذه المرحلة لم تكن للحكومة البريطانية سياسة محددة تجاه البحرين ولكنها اتخذت موقفاً محايداً ، لا يلزم على الدفاع عن البحرين ولا على مساعدة الفرس .

ومع ذلك ، فقد أصابت النهضة الحكومية البريطانية في بروماي في عام ١٨٢٢م عندما وجدت أن هنالك اتفاقية غير مرصحة لها قد تم التوقيع عليها بين السلطات الفارسية في خوز و المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، الكابتن وليام برنس ، حيث اعترف فيها الأخير للفرس بحق السيادة على البحرين ، واستند إلى هذه الاتفاقية في الصفحات القادمة نظراً لأهميتها حيث قامت عليها الدعوى الإيرانية بحق السيادة على جزر البحرين وتحليل الوضع القانوني للدعوى الإيرانية .

#### التحليل للقانوني للدعوى الإيرانية بالسيادة على البحرين :

بالنظر إلى الخلفية التاريخية التي قامت عليها هذه الدعوى يمكن إجمال الوضع القانوني هنا في سؤالين ، هما :

- ١ - هل حصل الفرس على حق السيادة على البحرين قبل عام ١٧٨٣م ؟
  - ٢ - إذا كان الجواب على السؤال السابق (( بنعم )) فإنه ينبغي طرح السؤال الثاني ، هل فقد الفرس في أي وقت بعد ذلك حق السيادة على البحرين ؟
- بالنسبة للسؤال الأول ، فإن الدعوى التي من خلالها يمكن القول أن الفرس قد كان لهم حق السيادة على البحرين ، قامت على ، ( أ ) - الاحتلال ، ( ب ) - الفتح .
- ولتعرض فيما يلي الجانب القانوني لاستخدام كل من وسيلتي الاحتلال والفتح كوسائل لضم إقليم ما وإدعاء حق السيادة عليه



#### أ - الاحتلال .

الاحتلال كوسيلة لضم إقليم ما ، يكون من الناحية القانونية على الإقليم أو الأقاليم التي لا تخضع ، أو تعتبر جزءاً من أراضي دولة أخرى ، وعلى الاحتلال في هذه الحالة أن يكون مستقلاً ولا يمس غير متنازع عليه من قبل دول أخرى ، وأن يكون الحق فعلياً وليس مجرد ادعاء اسمي ، أي أن يكون قد تم ممارسة (( سلطة الدولة )) الفعلية على الأرض التي يتم ضمها بالاحتلال إلا إذا كانت هذه الأرض غير مأهولة بالسكان ، بالإضافة إلى ذلك فإن ممارسة السلطة ( السلمية والمستمرة ) يعتبر شرطاً ضرورياً للحصول على حق السيادة على إقليم مأهول بالسكان ، وفي القانون الدولي هنالك حالتان لادعاء حق السيادة بالاحتلال وهما حالة جزيرة كليبرتون ( ١٩٣٢م ) بين المكسيك وفرنسا وحالة جبرسن لاند الشرقية ( ١٩٣٣م ) بين الدانمارك والنرويج ، وفي كلا الحالتين تم القبول بالإضافة إلى نية أو دافع المحلل ، بحق السيادة الفعلية ، ولذلك فإن أي إقليم كان يخضع تحت سلطة دولة أخرى ، لا يعتبر حقاً سيادياً لتلك الدولة إذا ما قامت بحجز هذا الإقليم وعدم ممارسة السلطة الفعلية في داخلها ، سواء كان هذا الحجز طوعاً أم كرهاً ، ويستثنى من هذا المبدأ القانوني الأقاليم غير المأهولة بالسكان ( كالجزر الصغيرة أو الجزر الصخرية وما إلى ذلك ) ، ولذلك ، وفي حالة جزر كليبرتون لم تفقد فرنسا حقها القانوني في الادعاء بالسيادة على هذه الجزر غير المأهولة .

أما في حالة البحرين ، وهو إقليم مأهول بالسكان ، فإن الاحتلال الإيراني في فترة من الفترات لم يكن لها غير متنازع عليه ، كما فقد هذا الاحتلال مبدأ ممارسة سلطة الدولة الإيجابية ، ولذلك تفقد إيران أي حق قانوني لها بالسيادة على جزر البحرين وفقاً لمعيار الاحتلال .

#### ب - الفتح :

إذا لم تكن بلاد الفرس قد حصلت على حق السيادة على البحرين وفقاً لمبدأ الاحتلال ، فإن السؤال الذي يدور هنا هو : هل حصلت على هذا الحق بالفتح ؟ .

لتحليل الوضع القانوني لهذا السؤال ، يجب الإشارة إلى الشروط اللازمة للحصول على حق السيادة على إقليم ما من خلال الفتح .

ويُعرف الفتح بأنه : (( الاستيلاء على إقليم من علو وإحضاره بشكل نهائي وكامل والإعلان من قبل الدولة عن نيتها في ضمه إليها )) .

وفقاً لنورمان هل فإن حق السيادة بالفتح يتضمن ثلاثة عناصر ، وهي :

أ - الاستيلاء الفعلي القائم على القوة . ب - إعلان نية الضم .

ج - القدرة على الاحتفاظ بالإقليم .

ويبدو واضحاً من هذا التعريف ، أن حق السيادة بالفتح يمكن أن يُفقد نتيجة فتح آخر من قبل: دولة أخرى والتي تتمكن من إستعادة الإقليم من قبل الدولة الفائزة السابقة ، ولذلك يمكن القول أن إيران ، حتى وإن كانت قد حصلت على الحق القانوني في السيادة على البحرين بالفتح ، فإنها لم تكن قادرة على الاحتفاظ بهذا الحق ، وبالتالي فقدت ، بعد إخراجها من البحرين في عام ١٧٨٣م ، الحق في السيادة إلى الأبد مثلها في ذلك مثل البرتغال التي كانت تحتل البحرين لفترة من الزمن ، وهكذا نجد ، فيما يتعلق بالسؤال الثاني ، أن بلاد فارس قد فقدت حق السيادة على البحرين من خلال :

١ - الاستيلاء من قبل دولة أجنبية . ٢ - تأكيد الاستقلال من قبل البحرين .

٣ - حق النقام ، أي حق قيام دولة تخارص للسيادة المتواصلة والمستقرة وتحظى باعتراف القانون الدولي .

أما بشأن مزاعم اعتراف بريطانيا بسيادة إيران على البحرين ، بحسب ما تدعيه إيران من أن هنالك وثيقتين من وثائق القرن التاسع عشر تؤكد هذا الاعتراف البريطاني . وأحد هاتين الوثيقتين هي مسودة إتفاقية ١٨٢٢م بين المقيم السامي البريطاني السابق في الخليج - الكابتن برنس - حاكم شيراز في ذلك الوقت ، أما الوثيقة الثانية فهي مذكرة اللورد كلونلون لبلاد فارس المؤرخة في ٢٩ أبريل ١٨٦٩م .

لإنة تحليل الوضع القانوني لهاتين الوثيقتين كما يلي :

١ - (( تلقيقة )) برنس : من الواضح أن إتفاقية برنس ، والتي ذهبت إلى أن البحرين ( كانت دائماً تخضع لإقليم فارس ) قد تم التفاوض بشأنها والتوقيع عليها بدون أي ترخيص من جانب حكومي أطراف التفاوض ، لذلك فإن الإتفاقية قد تم نقضها من قبل الحكومتين البريطانية والفارسية ، كما قامت الحكومة البريطانية بإقالة الكابتن برنس من منصبه نتيجة لتصرفه بدون تفويض منها ومع ذلك فإن إيران تصر على أن هذه الوثيقة - وبالرغم من عدم الاعتراف بها - ما تزال تاريخية ذات قيمة لأنها تتضمن أن البحرين كانت تشكل جزء من محافظة فارس الفارسية ، وفي هذا الصدد تقول المكاتبات الإيرانية : (( أن أي اتصال من هذه الوثيقة التاريخية لا يفتقدها شرعيتها والحقيقة التاريخية التي تؤكدت على نحو قاطع منذ عام ١٨٢٢م بواسطة مسئول بريطاني والذي كان يحتل موقعاً ممتازاً يمكنه من معرفة الحقائق )) .

وكان رد بريطانيا على هذا التأكيد الإيراني في كتاب بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩م جاء فيه :

(( أن السبب الرئيسي للإلغاء والتصلب القوي من هذه الإتفاقية غير النهائية إنما قد أعطت الفرس الحق في السيادة على البحرين والذي لا يملك عليه أقل برهان )) .

يبدو أن جمف الدعوة الإيرانية يكمن في حقيقة أنها قد فرصت على بريطانيا الاعتراف بولقة لا تعترف بريطانيا نفسها بشرعيتها ، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران تدعي أن برمس قد اعترف لها بالحق على البحرين لأنه كان (( في وضع ممتاز يمكنه معرفة الحقائق )) ولكن الدليل التاريخي يوضح أن برمس قد دأب على صنع التحالفات بدون ترخيص ، كما أنه نفسه في يوليو ١٨١٦م اعترف بالوضع المستقل للبحرين ووقع مع شيخها الحاكم اتفاقية بدون تحويل ترمي إلى الدفاع عن البحرين ضد العدوان الخارجي . فإذا كان برمس - وفقاً للإدعاء الإيراني - ( في وضع ممتاز يمكنه من معرفة الحقائق ) لما كان قد ناقض نفسه بالإعتراف بالبحرين في عام ١٨٢٢م كجزء من إيران بعد أن كان قد اعترف باستقلال البحرين في عام ١٨١٦م .

٢- مذكرة كليرتونش : دعا اللورد كليرتونش من خلال مذكرته بلاد فارس لأن تتحمل نصيبها من المسؤولية بالتعاون مع الحكومة البريطانية في الإدارة السياسية للتخليج بفرض دعم السلم في المنطقة .

وفي الواقع فإن هنالك اختلاف بين الرؤيتين البريطانية والفارسية حول هذه المذكرة بينما تعتبر إيران المذكرة اعترافاً من جانب بريطانيا للفارس بحق السيادة على البحرين ، فإن وجهة النظر البريطانية قد تم توضيحها من قبل وزير الخارجية البريطاني السو أوسق شاميلين في مذكرتين بتاريخ ١٨ يناير ١٩٢٨م و ١٨ فبراير ١٩٢٨م رداً على هذا الادعاء ورد بهما : (( أن أي اعتراف بشرعية الدعوى الإيرانية بحق السيادة على البحرين لم يكن مقصوداً في ذلك الوقت )) .

وفي مكان آخر : (( بالرغم من أنهم لم يضعوا في الاعتبار الدعاوى الفارسية بملكية البحرين بوصفها دعاوى شرعية ، إلا أنهم في ذلك الوقت لم يكونوا مهتمين مباشرة بتنفيذ تلك الدعاوى ، أما المعاهدات الخاصة والتي من خلالها اتفقوا على القبول بسيطرة العلاقات الخارجية للشيخ فقد تم التوقيع عليها في وقت لاحق )) .

وأخيراً يمكن القول أنه حتى بالفرض اعتراف المملكة المتحدة بالدعوى الإيرانية فإن هذا الاعتراف لا يملأ بأي شكل من الأشكال حق شيخ البحرين وضمه في السيادة على أرضهم طيلة المدة ، والمتعاون عاماً الماضي ، وهي الفترة التي لم تغادر خلالها إيران أي مظهر من مظاهر السلطة في البلاد . بالإضافة إلى ذلك فإن البحرين لا تخضع لسيادة المملكة المتحدة ، وبالتالي فإن هذه الأعيرة سس بمقدورها أن تنقل حق السيادة على جزيرة هي نفسها لا تغلّكها ، إلى إيران ، كما أن حقيقة أن المملكة المتحدة لم تعترف مطلقاً بسيادة إيران على البحرين قد وردت في تقرير مجلس العموم بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٧م أعده وزير الدولة للشؤون الخارجية في ذلك الوقت السيد / ادر مسي غور ، وندي صرح في تقريره أن الدعوى الإيرانية لا أساس لها من الصحة ، ثم أضاف : (( لقد تم أخذنا

الحكومة الإيرانية بذلك في عدة مناسبات ، وهي لا يمكن أن تشكل في وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة في هذا الشأن ، إن حكومة صاحبة الجلالة سوف تستمر في الوفاء بالتزاماتها تجاه حماية وصون استقلال البحرين ولقد تسلم حاكم البحرين تأكيداً بذلك .

وهكذا يتضح من هذا التحليل القانوني بطلان الدعاوى الإيرانية بحق السيادة على البحرين ، كونها تقتضد لأية شرعية تاريخية أو قانونية ، لأنه تم مبدأ قانوني لا يعترف بالدعاوى التاريخية التي لا تراعى سيادة فعلية للسلطة .

ومن ثم يمكن القول ، أن استقلال البحرين عن إيران قد أصبح أمراً واقعاً منذ خروجها عن سيطرة القصر في عام ١٧٨٣م وبهذا الانفصال فقد حققت البحرين الشروط اللازمة لتنام الدولة ولقد للقانون الدولي ، وذلك بوجود حكومة مستقلة تمارس سلطة فعلية على إقليم محدد .

حتى عام ١٩٧٠م كانت إيران مطالب بالسيادة على جزر البحرين وكانت إيران تعتبر البحرين المحافظة الإيرانية الرابعة عشر ، وخلال فترة التسعين عام من الحكم البريطاني في البحرين تم تقديم كميات ضخمة من الوثائق والمراسلات الرسمية بواسطة الإيرانيين والعرب ، والإنجليز حول تلك المسألة .

ومع استمرار إيران في المطالبة بالسيادة على البحرين لم تكن هناك إمكانية لرسم الحدود بين البلدين ، وعندما وقعت السعودية والبحرين اتفاقية للحدود البحرية في عام ١٩٥٨م قدمت إيران احتجاجاً إلى السعودية وبريطانيا ، ونتيجة لعدم قبول السعودية لمطالب إيران بالسيادة على البحرين ، ففرت العلاقات بينهما ، ورغم ذلك قامت السعودية بوساطة بين إيران والبحرين ، وفي نهاية الستينات اتفق شاه إيران مع الحكومة البريطانية على تبادل للجزر في الخليج وتمت الموافقة للشاه لاحاق جسرز أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى على أن يتنازل عن المطالبة بالبحرين .

وفي عام ١٩٧٠م التفت بريطانيا وإيران على تقديم طلب رسمي للأمم المتحدة لحسم مسألة البحرين ، فأرسل السكرتير العام للأمم المتحدة بعثة للبحرين لاستطلاع رغبة السكان ، فوجدت البعثة أن البحرينيين يرغبون في " دولة مستقلة تماماً وذات سيادة " مع علاقات وثيقة مع دول الخليج بما فيها إيران ، وعلى ذلك سحب إيران مطالباتها بالسيادة على البحرين واعترفت بما دولة قائمة بالفعل ، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ، جدد بعض الإيرانيون المطالب القديمة بضم البحرين ولكن لم يكن ذلك الموقف الرسمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية .

واتفاقية ترسيم حدود الجرف القاري والتي تم توقيعها بين إيران والبحرين في ١٧ يونيو ١٩٧١م ملزمة للبلدين ، ولقد عبرت الاتفاقية عن رغبة البلدين في إقامة حدود للجرف القاري " بطريقة عادلة ومنصفة و دقيقة " وقد اعتمد خط الحدود في هذه الاتفاقية على مبدأ تساوي المسافة ، ويشتمل على خطوط جيوديسية بين نقاط تم تحديدها بخطوط الطول والعرض في المادة (١) من الاتفاقية

ولم يكن هناك تأثير للجور الواقعة على أي جانب . وليس من المعروف إن كان الوضع الأرجحياي للبحرين قد أخذ في الاعتبار عند رسم خطوط سواحل البلدين ، وعموماً فإن هذه الإنفاية غير دقيقة في موضوع المعايير التي اتمت في اختيار النقاط القاعدية لترسيم حدود الجرف القاري ، وقد اختلفت جزيرتا الخرق وعيلو كنقاط قاعدية ولكن لم يعط أي اعتبار للجزر البعيدة عند رسم خطوط النصف .

وتورد المادة الثانية شروطاً مفصلة عن أي امتداد لورد بترولي أو معاني غير عشط الحدود والذي يمكن للطرف الآخر استغلاله جزئياً أو كلياً ، وبأنه لا يسمح لأي طرف بحفر بئر في مسافة أقل من ١٢٥ متر من الحدود إلا باتفاق الطرفين ، وبأن الحكومتين متحملتان للوصول إلى اتفاق لتسقيق أو توحيد عمليات التقيب والاستغلال على جانبي عشط الحدود <sup>(١)</sup> .

وقد أصبحت الإنفاية الثالثة المعمول منذ ١٤ مايو ١٩٧٢م وقد ظهرت بعد التفيح على النحو التالي : رغبة من الفريقين بإقامة أسلوب عادل ودقيق حول عشط الحدود بين منطقتي الجرف القاري الخاصين بالبلدين والتين للفريقين عليهما حقوق السيادة بموجب القانون الدولي ، فقد اتفقا على ما يلي :

**المادة الأولى :** - وتتضمن الخط الذي يقسم الجرف القاري بين إقليم إيران من جانب وإقليم البحرين من الجانب الآخر .

**المادة الثانية :** - إذا أمد أي تركيب جيولوجي لفظي أو حقل نفطسي ، أو أي تركيب جيولوجي أو أي حقل معني حبر عشط الحدود المذكور في المادة الأولى من هذه الإنفاية ووقع جزء من هذا التركيب أو الحقل على الجانب من ذلك الخط الحدودي وكان بالإمكان استغلاله كلياً أو جزئياً عن طريق حفر موجه من الجانب الآخر من عشط الحدود ، فإنه :

(أ) لا يجوز حفر أي بئر على كلا الجانبين من عشط الحدود المذكورة في المادة الأولى بحيث يكون أي لسم منتج منه أقل من ١٢٥ متراً من عشط الحدود المذكور إلا بالاتفاق المتبادل بين حكومة إميراطورية إيران وحكومة البحرين .

(ب) إذا ما نشأت الظروف المشار إليها في هذه المادة ، على الفريقين أن يبذلا ما في وسعهم للتوصل إلى اتفاق حول الأسلوب الذي يمكن به توحيد وتسقيق العمليات على جانبي عشط الحدود .

**المادة الثالثة :** - تم توضيح عشط الحدود المذكور في المادة الأولى من هذه الإنفاية على خارطة الأدميرالية البريطانية رقم ٢٨٤٧ .

1 - United Nations : 17 June 1971, Iran - Bahrain, U.S. Department of state. (١)

International Boundary study , Series A - Limits in the seas, No 58 Continental

Shelf Boundary : Bahrain - Iran "13 September 1974 .

المادة الرابعة : - أن يؤثر أي شيء في هذه الإنفاضة على الوضع القانوني للمياه الفوقية أو المجال الجوي فوق أي جزء من الجرف القاري .

المادة الخامسة : - أ - تتم المصادفة على هذه الإنفاضة ويتم تبادل وثائق التصديق في طهران .  
ب - تصح هذه الإنفاضة نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

وعلى هذا فقد قام الموقعان أدناه الممثلان من قبل حكومتهما حسب الأصول بالتوقيع على هذه الإنفاضة .

حوت في البحرين في الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني عام ١٣٩١ هـ المصادف لليوم السابع والعشرين لشهر مرداد عام ١٣٥٠ والمصادف لليوم السابع عشر من شهر حزيران عام ١٩٧١ م ، وكُتبت باللغات الفارسية والعربية والإنكليزية ، وتعتبر جميع النصوص رسمية على حد سواء .

ومن ثم لا تعتمد حدود الجرف القاري البحرينية الإيرانية على مبدأ البعد المتساوي ، ثم تحديد قطبي (١) و (٤) بموجب اتفاقيات حدود الجرف القاري الحالية ، أما النقطتان الأخريتان فهما تقريباً على نفس البعد من البحرين وإيران ، وعلى هذا يمكن الافتراض أن النقطتين (٢) و (٣) هما نقطتان متساويتا البعدين ، إن اتفاقية حدود الجرف القاري لا تنص على أن مبدأ البعد المتساوي قد تم تطبيقه . وبالأحرى يمكن القول أن تلك الحدود تقسم الجرف بطريقة عادلة ومتساوية ودقيقة .

تحدد حدود الجرف القاري إلى مسافة ٢٨,٢٨ ميلاً بحرياً ، بمعدل مسافة مقداره (٩.٤٣) ميلاً بحرياً بين نقاط الانعطاف ، ويتراوح معدل عمق المياه عند نقاط الانعطاف من (٣٢) إلى (٤٠) عقدة ومعدل عمق مقداره ٣٦.٥ عقدة .

أما معدل بعد نقاط الانعطاف فيبلغ (٥٤.١١) ميلاً بحرياً عن إقليم البحرين و (٤٩.٩٢) ميلاً بحرياً عن إقليم إيران ...

تلخص من ذلك أنه قد تم حصر نهايات حدود الجرف القاري البحرينية - الإيرانية بنقاط النهايات التي كانت جزءاً من اتفاقيات حدود الجرف القاري الحالية ، إن النقطتين (٢) و (٣) الواقعتين بين الطرفين تحسمان على ما يظهر على مبدأ البعد المتساوي ، على الرغم من أن الإنفاضة لا تنص على استخدام مبدأ البعد المتساوي ، إن تحديد حدود الجرف القاري البحرينية - الإيرانية لم تترك إلا عقد اتفاقية الجرف القاري بين البحرين وقطر لفرض إكمال تقسيم لفاع البحر في وسط الخليج العربي .

### مفاوضات تسوية الحدود البحرية بين السعودية والبحرين :

على خلفية الإدعاء الإيراني في البحرين كانت المملكة العربية السعودية للفة إلى حد بعيد من الأطماع الإيرانية في الخليج العربي ، وبرز على رأس المخاوف السعودية إمكانية توسيع إيران لحدودها البحرية باتجاه مشيخات الخليج ، ومن ثم عدلت إلى الإسراع في التوصل إلى اتفاقيات مع تلك المشيخات بشأن الحدود البحرية ، لتقطع خط الرجعة على إيران في هذا الصدد ، وكانت قد بدأت في تنفيذ هذه السياسة بمارتها البحرين .

وعلى الرغم من تمتع جزر البحرين باستقلال الجغرافي في مياه الخليج الأمر الذي أزال عنها مشاكل الحدود البرية المغلفة ، إلا أن ذلك قد أدخلها في نفس الوقت في مشكلات بحرية لا تقل تعقيداً مع السعودية وقطر ، بسبب انتشار الجزر في مياه الخليج التي تتخذ شكل الممرات ، والتي لا تسع لإمتداد مفهوم المياه الإقليمية للدولة وهو حوالي ١٢ ميلاً ، فمع السعودية لا تتعد أكثر من ٧,٥ ميلاً ، ومع قطر بضعة أميال ، الأمر الذي أدى أيضاً إلى وضع سياسي قانوني معقد ولم يكن من ميسل للاتفاق حول الحدود البحرية إلا عن طريق التفاوض والمساحي الحميدة في المراحل الأولى من الراجع .

تقدر المنطقة البحرية الفاصلة بين المملكة العربية السعودية وجزر البحرين بموالي ١٥ ميلاً بحرياً (( ٢١ كلم )) تقع بها منطقة محطلة تسمى فاشت أبو سطفه ، وجزيرتا لبنة الكبيرة ولبنة الصغيرة ، وكانت هذه الجزر مشاعاً لم تحدد ملكيتها حتى تنطق النفط في مياه الخليج وتحميها في عام ١٩٤١م عندما منحت حكومة البحرين امتيازاً لشركة أمريكية من مجموعة كالتيكس Conoco تقوم بعملية الكشف والإستغلال في فاشت أبو سطفه بيد أن السعودية قد اعترضت بشدة على منح ذلك الامتياز ، فوقف العمل في هذه المنطقة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية <sup>(١)</sup> ، لتشكل بذلك بداية الراجع البحري بين السعودية وجزر البحرين ، وبهنا هنا التركيز على اختلاط وجهي النظر بشأن ذلك الراجع فيما كانت البحرين تبحث عن أكبر عائد بحري يمكن في ظل بداية تناقص ثرواتها النفطية وبدنيات تضروب تلك الثروة التي ظلت تفيض منذ الفلاتينات ، لإن السعودية التي كانت ترتبط بعلاقات حميمة مع شيوخ البحرين تركز في الأساس على مسألة السيادة على مصادر النفط من أجل التحكم في السياسات المتبعة في الخليج العربي ، وهذه مسألة غاية في الأهمية في إطار الإدراك العام للسياسة السعودية تجاه مسائل الخلافات الحدودية في الخليج ، ومن ثم سعت الحكومتان لإيجاد صيغة مناسبة تركز على هذين المورين .

Park , Tong Wham and Michael Don Ward : Petroleum - Related Foreign Policy : Analytic and Empirical Analyses of Iranian and Saudi Behavior 1948 - 1974 Vol . 23 , No . 3 ( September 1979 ) PP . 481 - 512 .  
Shawdram : The Middle East Oil and the Great Powers p . 395 .

أجريت المفاوضات السعودية - البحرينية بخصوص تقسيم المياه الإقليمية بين البلدين في لندن للفترة ٢٠ - أغسطس ١٩٥١م ، حضرها من الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية - آنذاك - وحضرها السير موريسون وزير خارجية بريطانيا ممثلاً عن حكومة البحرين وتناقش الوفدان في الموضوعات المتعلقة بالمناطق المغمورة والجزر والفتوت<sup>(١)</sup> والضاحيح<sup>(٢)</sup> الواقعة بين المملكة العربية السعودية والبحرين . وطرح الوفدان المقترحات الآتية :

أ - تقسيم المناطق المغمورة بين المملكة العربية السعودية والبحرين في خط رسم مناصفة بين البلدين وقدم الوفد البريطاني خريطة توضح وجهة نظر البحرين في كيفية تحديد الخط ، وقدم الوفد السعودي أيضاً خريطة تبين وجهة نظر السعودية في رسم الحدود .

ب - تقدم الوفد البريطاني بالقراح يعطي بموجبه لينة الكبيرة والصغيرة وفتات أبو سطة للبحرين ، ويعطي حضاح رني إلى السعودية .

ج - تقدم الوفد السعودي بالقراح فيها لينة الكبيرة وفتات أبو سطة تابعة له بينما اعبر لينة الصغيرة وحضاح رني تابعة للبحرين .

د - اتفق على أنه بعد الاتفاق على تابعة لينة الكبيرة والصغيرة وفتات أبو سطة وحضاح رني وبعد رسم الخط في الفترة - أ - يعبر ما كان على جانب الخط من مناطق مغمورة وفتوت وحضاح وجزر للبحرين ، وما كان على الجانب الثاني للخط من مناطق مغمورة وفتوت وحضاح وجزر لسوء المملكة العربية السعودية .

هـ - بخصوص المقترحات أعلاه اسقط كل من الطرفين بموقفه<sup>(٣)</sup> ، وفيما يتعلق بالاستعمال المشترك العادي القرح الوفد البريطاني الممثل للبحرين على أن القرار النهائي حول السيادة على الجزر والضاحيح التي يتور البحث حولها لن يكون له أثر في الاستعمال العادي من قبل رعايا أي من الطرفين لصيد السمك والؤلؤل والملاحة وغيرها من الأغراض<sup>(٤)</sup> ، بيد أن الوفد السعودي قد رفض الإقراح البريطاني وأصر على ضم لينة الكبيرة وأبو سطة إلى المملكة العربية السعودية على أن تترك لينة الصغيرة للبحرين ، وباصرو الوفد السعودي على مقترحاته تفرقت الجولة الأولى من المفاوضات السعودية البحرينية<sup>(٥)</sup> .

(١) الفتت : هو امتداد بحري تحت الماء الضحل ، ويوجد على أعماق تتراوح بين ٢-٣ متر أظ : صلاح الدين البحري ، دولة البحرين ، دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية ، مشهد البحث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥م ، ص ٩٩-١٠٠ .

(٢) الضاحيح (التوء) ، وهي منطقة مطلة ماء ضحل يلقى جزء منها غير مغمور بالماء في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض ، أنظر د . عبد شهاب ، قانون البحار الجديد والمصالح العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص ٢٧ .

(٣) Arbitration Concerning Buraimi and Common frontiers between Abu Dhabi and Saudi Arabia , Memorial submitted by the Government of the United Kingdom and Northern Ireland , Vol , II , pp . 406 - 408 .

(٤) التحكم لتسوية النزاع الإقليمي بين سلط وأبو طي والمملكة العربية السعودية ، عرض للمملكة العربية السعودية ، الجزء الثاني ، ملحق ٤٦ ، ص ١٢٨ .

(٥) عرض المملكة العربية السعودية ، الملحق السابق ، ص ١٢٩ .



وفي ١٧ سبتمبر ١٩٥١م بحث (( بيلي Petty )) المندوب البريطاني في البحرين كتاباً إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين يوضح فيه المباحثات التي دارت بين ممثلي الحكومة السعودية برئاسة الأمير فيصل بن عبد العزيز وبين ممثلي الحكومة البريطانية في لندن ، وأطلعه فيها على نتائج المباحثات التي دارت بخصوص البحرين ، وقد أوضح له أن مطالبة السعودية بهذه الأماكن مشقة للمطالبة التي قدمها شيخ البحرين ، وإن كان المنطقتان المطالب بهما من قبل السعودية يقعان أقرب إلى ساحل السعودية منهما إلى ساحل البحرين<sup>(١)</sup> ، كما أثيره بموافقة الأمر فيصل على أن يرفع المطالبة التي قدمتها الحكومة البريطانية نيابة عن شيخ البحرين إلى الملك عبد العزيز بن سعود ، وأصححه بأن الحكومة البريطانية ترى من مناد الرأي الموافقة على التنازل على نصف فشت أبو مطة إلى المملكة العربية السعودية كما أثيره أن الأمر بالنسبة للجنة الكبيرة ، ولو أن الجزيرة ليست ذات قيمة تجارية للبحرين ، فإن الحكومة البريطانية غير مائلة للتنازل عنها إلى المملكة العربية السعودية إلا إذا كان سموره مبال إلى ذلك رغبة في حسم ودي مع السعودية ، ونحن نعلم مدى ما تحملون من صلات عاطفية قوية لهذه الجزيرة<sup>(٢)</sup> .

وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢م اجتمع المندوب البريطاني في البحرين مع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة لحل مشكلة الجزر والفشوت التي تطالب بها البحرين والسعودية وأوضح بيلي للشيخ سلمان أنه في حالة إيجاد تسوية ودية مع المملكة العربية السعودية ، سيكون أمامكم أحد الخيارين أوهما التنازل عن جزيرة لبنه الكبيرة بأكملها إلى المملكة العربية السعودية لتكون تحت سيادتها ، ولتأهياها التنازل عن النصف الغربي من جزيرة لبنه للسعودية ويبقى للبحرين النصف الشرقي منها وتكون منفعة الجزيرة بأكملها مشاعاً للثنتين باستثناء منفعة النفط سيكون لكل دولة نصفها المحدد من الجزيرة<sup>(٣)</sup> .

وفي عتام المباحثات طلب بيلي من الشيخ سلمان أن يحدد موقفه من إحدى الخيارين ، وفي ٩ أكتوبر ١٩٥١م طلب الشيخ سلمان من المندوب البريطاني في البحرين توضيح بعض النقاط التي تحتاج لإيضاح لكتب يقول (( إذا وافقنا على الصلح عن جميع لبنه الكبيرة أو النصف الغربي من الجزيرة للمملكة

(١) F. O. 1016/71 . " Confidential " Mr. C. J. Petty, Political Agent, Bahrain to Sheikh Salman Bin Hamad Al-Khalifa, Ruler of Bahrain, 17 September 1951 .

(٢) Ibid .

(٣) F. O. 1016/71 . " Confidential " Mr. C. J. Petty, Political Agent, Bahrain to Sheikh Salman Bin Hamad Al-Khalifa, Ruler of Bahrain, 25 September 1951 .

- وقد تضمنت المقترحات البريطانية أنه في حالة قبول الخيار الأول سيكون التقسيم كالتالي :

- تحفظ البحرين بما يلي : أ - جزيرة لبنه الصغيرة . ب - فشت الجارم .

ج - النصف الشرقي من فشت أبو مطة . د - ضحاح رني .

- يُسلم للسعودية ما يلي : أ - جزيرة لبنه الكبيرة . ب - النصف الغربي من فشت أبو مطة .

في حالة قبول الخيار الثاني فالتقسيم هو أن تحفظ البحرين بما يلي :

- أ - النصف الشرقي من جزيرة لبنه الكبيرة مع حقوق استعمار البترول محدودة به لكن مسح حقوق الانطاع على كل جزيرة .

ب - فشت الجارم .

ج - القسم الشرقي من فشت أبو مطة .

د - ضحاح رني .

- يسلم إلى المملكة العربية السعودية ما يلي :

أ - النصف الغربي من جزيرة لبنه الكبيرة مع حقوق استعمار البترول محدودة به لكن مسح حقوق الانطاع على كل الجزيرة .

ب - النصف الغربي من فشت أبو مطة .

العربية السعودية فمن الضروري أن لا تحط في نفس الوقت بمقوق حدود البحر وهو ثلاثة أميال حول جزيرة  
لبنة الكبيرة أو حول ذلك القسم من الجزيرة الذي ربما تحصل عليه ، فلا يمكننا قبول تسوية تمتد ١٤ مسطرة  
المملكة العربية السعودية بثلاثة أميال من البحر في حدود البحرين . أما بخصوص فشت أبو سعة بأننا  
نود أن نعلم بالتضبط عن المرحح الذي اصغر وسط الفشت <sup>(١)</sup> .

وفي ٨ يناير ١٩٥٢م أجاب " لافر " Laver " للمحمد البريطاني في البحرين عن رسالة الشيخ  
سلطان بن خليفة بخصوص تقسيم قاع البحر بين البحرين والمملكة العربية السعودية ، بعد مشاورات  
أجرها مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، وقد أوضح لافر في رسالته أنه إذا صار النصف الغربي  
من جزيرة لبنة الكبيرة إلى المملكة العربية السعودية والنصف الشرقي إلى البحرين فمن الممكن أن عطف  
الناصفة سيمر وسط الجزيرة ولذلك فإن كل بلد ستكون لها مياهها الإقليمية في جانبها من الجزيرة فقط  
، أما إذا صارت جزيرة لبنة الكبيرة بالتجمعا للمملكة العربية السعودية فتسترح الحكومة البريطانية مد  
خط وسط معتدل بين جزيرتي لبنة الكبيرة ولبنة الصغيرة ، وعندئذ سيقع هذا الخط تقريباً ميلاً ونصف  
إلى الغرب من لبنة الصغيرة وميلاً ونصف إلى الشرق من لبنة الكبيرة ، إن ما ذكر أعلاه هي مجرد  
مفترحات وليست تعهدات <sup>(٢)</sup> .

وفي ١٤ يناير ١٩٥٢م بحث الشيخ سلمان رسالة رداً على رسالة المحمد البريطاني في البحرين  
التي كان قد بعثها إليه في ٩ أكتوبر ١٩٥١م حول معرفة وجهة نظره بشأن إمكانية التنازل عن نصف  
لبنة الكبيرة أو كلها للمملكة العربية السعودية حسباً للمسألة ، ورد الشيخ على هذه الرسالة بقوله  
( (إننا نود النظر في التنازل عن نصف الجزيرة أو كلها للمملكة العربية السعودية ولكننا لا نوافق على  
مبدأ رسم خط سواء كان عطف يمر في منتصف لبنة الصغيرة بميل ونصف الميل أو يمر بشرقي لبنة  
الكبيرة بميل ونصف الميل ) ) وفي ختام الرسالة طلب الشيخ إعلامه بالتحديد بالنقاط التي يتبرؤفها  
كوسط لفاشت أبو سعة <sup>(٣)</sup> .

وفي فبراير ١٩٥٢م رد المحمد البريطاني في البحرين على رسالة الشيخ سلمان موضحاً فيها  
أن خط الحدود تقرره مسالته من أقرب النقاط على خط الأساس الذي يبدأ منه عرض البحر الإقليمي  
للبلدين <sup>(٤)</sup> .

F.O 1016/71, Shaikh Salman Bin hamad Al - Khalifa to Mr, Felty , 9 October 1951. ( ١ )

F . O , 1016 / 186 . Mr W S Laver , Political Agent , Bahrain to Shaikh Salman Bin  
Hamad Al - Khalifa , Ruler of Bahrain 8 January , 1952 . ( ٢ )

F. O. 1016 / 186 . Shaikh Salman to Political Agent , Bahrain , 14 January , 1952 . ( ٣ )

F.O. 1016 / 186 . Mr. W S Laver , Political Agent , Bahrain to Shaikh Salman Bin (٤)

Al - Khalifa . Ruler of Bahrain 5 February , 1952 .

وفي عام ١٩٥٤م استؤنفت الجولة الثانية من المباحثات السعودية البحرينية التي كانت قد توقفت عام ١٩٥١م ، وكان للظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البحرين خلال هذه الفترة دوراً كبيراً في استئناف المفاوضات إذا كانت البحرين قد أخذت تعاني من نزوب أبارها البترولية في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات ، وبالفعل أغلقت عدد من الآبار البترولية بسبب حادثة الإنتاج الذي لم يكن يغطي ثمن تكاليف الاستخراج ، ومن ثم كان طبعاً أن يلجأ حكام البحرين إلى استئناف المباحثات بغية الحصول على عائد بترولي لتغطية نفقات بلاده وفي نفس الوقت كان شيخ البحرين في حاجة إلى دعم السعودية السياسي والمخوي من أجل الوقوف في وجه نشاط الحركة الوطنية التي شهدتها البحرين في فترة الخمسينات وفي ظل هذه الظروف مجمعة أمكن التوصل إلى صيغة تركزت عليها العلاقات بين البلدين ، واستؤنفت المباحثات في مدينة الدمام في المملكة العربية السعودية ، عام ١٩٥٤م وفي هذه المباحثات قدم شيخ البحرين تنازله عن لينة الكبيرة للسعودية أما بالنسبة لقادش أبو سعة فقد اقترح تقسيمه إلى قسمين ، القسم الغربي يؤول للسعودية أما القسم الشرقي فيؤول إلى البحرين<sup>(١)</sup> .

ووافقت السعودية على مبدأ تقسيم فاشت أبو سعة ، إلا أنه لم يطق الطرفان على طريقة التقسيم ، فقد طرح في هذه المباحثات فكرة تقسيم المنطقة جغرافياً بين البلدين إلا أن هذه الفكرة رفضت من كلا الجانبين لعدم إقبالهما على خطوط تقسيم المنطقة ، وبدأت المحاولة بالفشل حيث انتهت الجولة الأولى من المباحثات<sup>(٢)</sup> ، والجدير بالذكر أن منطقة فاشت أبو سعة من المناطق الغنية بالبترول ومن ثم كانت محاولة كل من الطرفين التثبت للظفر بها ، وفي الجولة الثانية من مباحثات الدمام أضيق الطرفان على فكرة توزيع البترول المستخرج من أبو سعة مناصفة دون حاجة إلى تقسيم الحقل لنفسه من الناحية الجغرافية<sup>(٣)</sup> ، وأختمت المفاوضات السعودية البحرينية باتفاق الطرفين على تنازل البحرين عن مطلبها الخاص بالسيادة على فاشت أبو سعة مقابل التزام السعودية بمنح البحرين نصف عائد الصافي من البترول الذي تستخرجه السعودية من الحقل الذي يقع في نطاق اختصاصها المطلق<sup>(٤)</sup> .

أما بالنسبة لجزيرتي لينة فقد اتفق على أن تمنح السعودية لينة الكبيرة وتحصل البحرين على لينة الصغيرة دون أن يكون لأي منهما بحراً إقليمياً<sup>(٥)</sup> .

كانت اتفاقية الحدود البحرية الموقعة في ٢٢ فبراير ١٩٥٨م والمصادق عليها في ٢٦ فبراير ١٩٥٨م ، هي أول اتفاقية يتم التوصل إليها في منطقة الخليج العربي في هذا الصدد ، لذا تعتبر الشروط التي تم اعتمادها والأساس القائمة في هذه الاتفاقية على درجة عالية من الأهمية حيث ألما تحتل السابفة

- (١) Hussain Al - Bahma , The legal status of the Arabian Gulf States , P. 278 .
- (٢) جناب جميل عسكر ، تحديد المجالات البحرية في الخليج العربي ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .
- (٣) Al - Bahman , Op - Cit , P. 278 .
- (٤) Ali Al - Kawari , Oil Revenues in the Gulf Pattern of and Impact on Economic Development , M.E. and Islam Studies , University of Durham , 1978 , P. 220 .
- (٥) Al - Bahman Op . Cit . P. 280 .

الأولى لكل اتفاقيات الحدود البحرية في منطقة الخليج ، وقد اكتسبت هذه الاتفاقية أيضاً أهمية خاصة نظراً للتوقيع الشخصي للملك المملكة العربية السعودية ، وحاكم البحرين عليها .

وتعوي الاتفاقية على دياجة وستة أحكام ، والفقرات من ١ إلى ١٥ من المادة الأولى تصف بالتفصيل ١٥ موقع جغرافي تم توصيلهم ببعضهم البعض لتشكيل خط الحدود بين السعودية والبحرين ، ولقد بنيت كل هذه الإتجاهات اعتماداً على مبدأ خط المنتصف بحسب ما جاء في المسادة الأولى : أن خط الحدود بين المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين ، على أساس خط الوسط ، يبدأ من النقطة رقم (١) أو الواقعة وسط الخط الذي يربط بين رأس البر ( Ras Al - Barr ) في أقصى جنوبي البحرين ، ورأس أبو محارة ( ب ) ( Ras Abu Mahar - B ) على ساحل المملكة العربية السعودية ونصت الفقرة ١٥ بأن كل شيء يقع يسار خط المنتصف يكون تابعاً للمملكة العربية السعودية ، بينما تكون كافة الأجزاء البحرية الواقعة للجهة اليمنى من ذلك الخط تابعة للبحرين على أن يكون كلتا الحكومتين متقبلتين بنود المادة التالية أدناه ، كما نصت المادة الثانية من الاتفاقية على إعطاء وضع خاص لمنطقة فاست أبو سفلة السادسة الشكل الواقعة في أعلى البحر يسار خط الوسط (( التقسيم )) بحيث اتفق الطرفان على أن تكون هذه المنطقة تابعة للسعودية من الناحية القانونية ، على أن تقسم المائتات النقطية من هذه المنطقة مناصفة بين البلدين ، وأن يكون خط التقسيم هذا الذي يبدأ من نقطة تقاطع خط العرض ٢٧ شمالاً وخط الطول ٢٣ - ٥٠ شرقاً محكوماً بشكل يجعل يمر بأقصى نقطة غربية في جزيرة لبنه الصغيرة التابعة للبحرين ، ثم يمتد بأقصى نقطة شرقية في جزيرة لبنه الكبيرة التابعة للسعودية وروضة من سمو حاكم البحرين وموافقة صاحب الجلالة ملك السعودية ، فإن مصادر النفط في المنطقة المذكورة واخذة في الجزء العائد للمملكة العربية السعودية ، تتطور بالشكل الذي قد يفسره صاحب الجلالة ، بشرط أن يعطي حكومة البحرين نصف ما يخص حكومة السعودية من الدخل الصافي الناجم من هذا التطور ، ويفهم من ذلك ، بأن هذا لا يجب أن يمس حق سيادة وإدارة حكومة المملكة العربية السعودية في المنطقة المشار إليها ، وتناولت المادتان الرابعة والخامسة موضوع تعيين لجنة للقيام بالمسوحات اللازمة وترسيم الحدود حسب بنود الاتفاقية ، وإعداد خريطة لهذا المعنى تكون نهائية وجزءاً من الإتفاقيات يقوم بإعدادها هيئة فنية يختارها الطرفان <sup>(١)</sup> .

( ١ ) U.S. Department of state : International Boundary study series A - Limits in The seas , No . 12 . (( Continental Shelf Boundary )) 22 February 1958 Saudi Arabia - Bahrain / 10 March 1977 .  
C.F. (( Decree No . 33 Defining The Territorial waters of the Kingdom , February 16 , 1958 " In United Nations , Supplement to Laws and Regulations on the Regime of The High seas (Vol. 1&11) and Concerning The Nationality of Ships " United Nations Legislative series ( ST LEG SER . B . Suppl. ) , 1959 .

وكان لهذه الصوية التي توصلت إليها المملكة العربية السعودية مع البحرين أثرها المباشر على طبيعة مشكلات الحدود البحرية في منطقة الخليج العربي<sup>(١)</sup>، إذ عادت سابقة سياسية وقانونية في الوقت ذاته حيث جاءت تسويات للمملكة العربية مع كل من قطر والكويت في عام ١٩٦٥م مشابهة إلى حد بعيد ما تضمنته حالة البحرين، وكانت هذه التسويات مجمعة قد عرفت صفة الاستمرار، وتكاد تكون نهائية ولم تحدث أن أثرت إحداها من جديد بشكل يتناقض مع ما تم التوصل إليه، أو بصورة تعكس صفو العلاقات التالية بين أيهما والمملكة، وإن كانت التفسيرات الواردة من وجهتي النظر حول حدود تلك الاتفاقيات قد أجراها التأويل مع الحرص الشديد من جانب كل طرف لضبط ذلك الإنفلات.

### الحدود البحرية الإيرانية للسعودية :

تبلغ أبعاد المنطقة العليا من الخليج الواقعة بين إيران والسعودية حوالي ١٢٠ ميل بحري في الطول ومن ٩٥ إلى ١٣٥ ميل بحري في العرض، وبما أن هذه الحدود البحرية بين إيران والسعودية هي أطول حدود في الخليج فقد كان تأثيرها على الحدود الأخرى في الخليج تأثيراً واضحاً، ويرجع تاريخ المفاوضات بين البلدين فيما يتعلق بالحدود إلى زمن بعيد، فمنذ عام ١٩٤٨م بدأ البلدان في توقيع اتفاقيات مع شركات البترول العالمية للتقيب في الجرف القاري التابع لكل واحدة منهما، وقد اعتمدت مناطق تلك الاتفاقيات، فقد اصرحت السعودية على منطقة امتياز منحها شركة النفط الوطنية الإيرانية لشركة "بان أمريكان" في عام ١٩٥٨، واصبحت ذلك انتهاكاً وتعدياً على مواردها الطبيعية الواقعة في المنطقة البحرية المقابلة للمياه الإقليمية السعودية أو المياه الإقليمية للمنطقة الحادية بين السعودية والكويت<sup>(٢)</sup>، وفي عام ١٩٦٣م أعلنت شركة النفط الوطنية الإيرانية عن طرح منطقتين في جرفها القاري للمنافسة للتقيب عن البترول وأصبحت السعودية على (( المنطقة رقم ٢ المقاطعة ١ )) التي تقع للجانب من منطقة امتياز إيباك Ipac وأعلنت السعودية أن كلاً من منطقة امتياز Ipac لعام ١٩٨٥ والمنطقة رقم ١ لعام ١٩٦٣ مناطق من ضمن مناطق امتياز شركة أرامكو لعام ١٩٤٨م.

(١) إن الجزأ المتريفة لإطراف الجرف القاري (CSB) بين البحرين والسعودية هي : استخدام مصطلحين ليبدأ البعد المتساوي في تحديد نقاط الوسط، وهذه الإطالية هي مثل لإقامة حدود الجرف القاري (CSB) باعتبار نقاط تقع في الوسط بين علامات حدود برية تم تحديدها متتالياً، وقد تم اختيار هذه العلامات البرية بعض أياها عن التكوين الساحلي، وفي متبل آخر ليبدأ البعد المتساوي تم إكمال الجزر الصغيرة في بعض الحالات في تحديد النقاط النهائية أو نقاط الوصول لحدود الجرف القاري.

1 - See , Conference on the Law of the sea , official records , Vol. I : preparatory Documents , United Nations , Geneva , 24 February - 27 April 1958 , PP . 129 - 136 , Limits of the Sea : National Claims to Maritime Jurisdiction , U.S. Department of States March 1973 , P. 81 , and Richard Young , " The Law of the Sea in The Persian Gulf : Problems and Progress " In Robin Churchill , K. R. Simmonds , and Jane Welch , eds , New Directions in the Law of the Sea Vol. III , collected Papers ; Oceana , Dobbs Ferry , New York , 1973 .

وشملت المنطقة المتنازع عليها جزيرتي فارس والعربية ، وكانت هناك قضية هامة أخرى هي الوضع القانوني لجزيرة فرج قرب الشواطئ الإيرانية ، وشكلت هذه النزاعات عقبات أمام استثمارات البلدين في تلك المنطقة .

في إبريل ١٩٦٤م وبعد مفاوضات ثنائية مضنية انطلقت السعودية وإيران على إحالة النزاع بينهما إلى لجنة من الخبراء تشكلها الدولتان لتضع قاعدة عادلة لحل للمشكلة ، وتم الوصول إلى حل وسط يقبل مبدأ خط منتصف كأسس لتعيين الحدود ، ولإنجاح هذه الجهود قام الملك فيصل بن عبد العزيز بزيارة لإيران في ديسمبر ١٩٥٥م وأشار البيان المشترك بصفة خاصة إلى القضايا الحدودية المتعلقة بروغبة البلدين في الوصول إلى اتفاق لحل الخلافات ، وفي ١٣ ديسمبر ١٩٦٥م توصل الطرفان لإضيق حدودي وتم التوقيع عليه بالأحرف الأولى ، وتمت المصادقة عليها في عام ١٩٦٨م بعد إدخال بعض التعديلات . حلت هذه الاتفاقية ثلاثة قضايا رئيسية كانت موضع نزاع بين البلدين :-

**القضية الأولى :-** هي النزاع حول جزيرتي فارس والعربية وقررت الاتفاقية بالسيادة الإيرانية على الأولى والسيادة السعودية على الثانية .

**القضية الثانية :-** هي قبول قياس خط منتصف من نقطة " أكل منخفض للمياه " بطول سواحل البلدين بدون أن يكون هناك تأثير على الجزر التي لا تبعد أكثر من ١٢ ميل من الأرض الرئيسية لكل بلد

**القضية الثالثة :-** هي اتفاق البلدين على أن تكون جزيرة عمارج الإيرانية ( التي تبعد أكثر من ١٢ ميل من الأراضي الإيرانية ) تكثر جزري على حدود الجرف القاري ، وبعد ذلك تم رسم عطين .

**الخط الأول :-** كخط منتصف للمسافة ثالثة قياساً من شواطئ البلدين .

**الخط الثاني :-** خط منتصف للمسافة ثالثة قياساً من أكل منخفض للمياه من جزيرة عمارج ومن شاطئ السعودية ، وأصبح خط الحدود في هذه المنطقة خطاً يمر بمنتصف المسافة بين الخطين السابقين .

وبعد ظهور اكتشافات بترولية جديدة في المنطقة الشمالية من الحدود المقترحة في عام ١٩٦٥م رفضت إيران المصادقة على الاتفاقية ، وبدأت جولات جديدة من المفاوضات وتمت الموافقة على تعديل خط عام ١٩٦٥م في بعض المواقع وأخيراً تمت المصادقة على الاتفاقية في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٨م وتم

سادس في ٢٦ يناير ١٩٦٩م<sup>١١</sup> حيث اسبغت الإعتاقية للثة المقوم ، وقد ظهرت بعد الصبح على البحر التالي :-

بالرغم من أن أباً من الطرفين ليس طرفاً في معاهدة جنيف حول الجرف القاري ، إلا انحصار تبنا مفهوم الجرف في البيانات العامة التي لا تعطي تعريفاً محدداً للجرف ، وهذه البيانات هي :

إيران بمقتضى قانون ١٩ يونيو عام ١٩٥٥م ، العربية السعودية بمقتضى البيان الملكي في ٢٧ مارس عام ١٩٤٨م ، والذي حل محله الإعلان الملكي رقم ٣٣ في ١٦ شباط عام ١٩٥٨ ، والتصليمات الخاصة بملكية مصادر الثروة في البحر الأحمر ، بموجب الإرادة الملكية رقم م / ٢٧ في ١ تشرين الأول عام ١٩٦٨م .

وقد أوست اتفاقية حدود الجرف القاري بين إيران والعربية السعودية المبادئ التالية :

رغبة في حل الخلاف بينهما بشأن السيادة على جزر العربية والفارسي وزيادة في الرغبة لإلتخاذ القرار العادل والدقيق بشأن خط الحدود الفاصل بين منطقتي الغواصات لكل منهما والتيين أجاز القانون الدولي للبلدين حق ممارسة السيادة عليها وبناء عليه ومع احترام مبادئ القسانون والظسروف الخاصة ، وبعد تبادل الأوراق المعتمدة ، اتفقت الدولتان على ما يلي :

المادة الأولى : يتبادل الفريقان الاعتراف بسيادة المملكة العربية السعودية على جزر العربية وسيادة إيران على جزيرة الفارسي ، وستكون لكل جزيرة حزام من المياه الإقليمية يبلغ عرضه ١٢ ميلاً بحرياً مقاساً من خط أوطاً مسعى للمياه حول كل من الجزر المذكورة ، وفي المنطقة التي تتداخل فيها الأحزمة المائية يرسم خط الحدود الفاصل بين المياه الإقليمية للجزيرتين بحيث تكون نقطة البعد الوسطى على طول امتداد من خط أوطاً مسعى للمياه حول كل جزيرة .

( ١ ) United Nations : 24 October 1968. Iran - Saudi Arabia " Agreement Concerning sovereignty over Al - Arabiyah and Farsi Islands and Delimitation of Boundary Line Separating Submarine Areas between The Kingdom of Saudi Arabia and Iran " 8 International Legal Materials 493 (1969).

Charis G. Macdonald : Iran , Saudi Arabia and the Law of The Sea ; Political Interaction and Legal Development in the Persian Gulf ; London , Anon , PP . 116 - 119 .

U . S . Department of state ; International Boundary study , series A- Limits in The Seas , No . 24 . " Continental Shelf Boundary : Iran - Saudi Arabia " 6 July 1970 .

المادة الثالثة : يكون خط الحدود الفاصل بين مناطق الغواصات العائدة للعربية السعودية والمناطق العائدة لإيران هو الخط الذي يتم تحديده في وقت لاحق ، ويتبادل الفريقان الاعتراف بحق سيادة كل منهما على قاع البحر وما تحت مناطق الغواصات على جانب هذا الخط لكل منهما لأغراض استكشاف واستغلال المصادر الطبيعية في ذلك المكان .

المادة الرابعة : يوافق كل من الفريقين على عدم القيام بعمليات حفر نفطية من قبله أو تحت امرته في منطقة تمتد لخمسة مئة عرضاً في مناطق الغواصات على جانب خط الحدود لكل منهما والحدود في القسرة الثالثة ، وتقام المنطقة المذكورة ابتداءً من الخط المذكور .

وقد تم التوقيع على هذه الإضافية في طهران بتاريخ الثاني من شبان ١٣٨٨ هـ الموافق ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٨ م .

إن اتفاقية ١٩٦٨ م حول حدود الجرف القاري (CSB) هي تعديل لاتفاقية الخط الوسط السحي جاء بما البلدان في ١٣ كانون الأول عام ١٩٦٥ م والتي لم تتم المصادقة عليها أبداً ، رفض الإيرانيين لها ، حيث ألهم شعروا على ما يبدو بأن الاتفاقية لم تحقق التقسيم المتساوي لمصادر الثروة في قاع البحر ، وقد ساد هذا الرأي بعد اكتشاف مصادر معدنية جديدة في المنطقة الشمالية لحدود الجرف القاري عام ١٩٦٥ م ، وقد أثرت التعديلات التي جرت على حدود الجرف القاري لعام ١٩٦٥ م على الخط بينين لقطي ١٤٠٨ ، كانت حدود الجرف القاري لعام ١٩٦٥ م في الأساس خطاً مستقيماً أعطى أثر تصليفاً<sup>(١)</sup> لجزيرة عرج (Kharak) ٣٠° ١٢' شمالاً ، ٣٠° ١٨' شرقاً ، إن خط حدود الجرف القاري لعام ١٩٦٥ م يقطع حالياً ويمتد التقاطع مع خط عام ١٩٦٥ دون أن يكون هناك إنحراف كبير عن الأخير .

إن أساس أية إضافية حول حدود الجرف القاري كان تسوية المطالبات بالسيادة على جزر القلوصي والعربي ، ولقد تمت تسوية هذه المشكلة باتفاقية ١٩٦٥ م التي منحت حقوق السيادة على جزيرة قلوصي إلى إيران وجزيرة عربي إلى العربية السعودية ، يمثل خط ( أ ب ج د ) من حدود الجرف القاري تعديلاً لجدا البعد المتساوي الذي يظهر إتسام حقوق السيادة على الجزيرتين موضوع البحث.

(١) إن خط الأثر التصلي : هو الخط الذي ألهم للتقسيم التصلي للمنطقة بين (١) خط البعد المتساوي من أبو الرئيسي للعربية السعودية وجزيرة عرج (Kharak) (نحو كسابل) و (٢) خط البعد المتساوي من كل من أبو الرئيسي لإيران والعربية السعودية : عرج (بلا أكر) وهذا يعني خمس عرج كراً كاملاً أيضاً تصير جزء من أبو الرئيسي إلا أنه عندما يصير عرج (بلا أكر) فإنها تفصل حد تعمد خط البعد المتساوي .





## الحدود البحرية بين إيران وقطر .

كان الهدف من المفاوضات المسمرة بين إيران وبريطانيا في السبعينات من هذا القرن هو الوصول إلى تسوية لحدود الجرف القاري بين إيران وبين عتظف دول الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية فيما عدا البحرين ، ومقدت إجماعات عديدة بين وزارة الخارجية البريطانية ( لاية مع دول الخليج ) وبين وزارة الخارجية الإيرانية وأسفرت عن الوصول إلى تفاهم واتفاق لقبول مبدأ عطف المتعصف كطريقة لتعين حدود الجرف القاري ، وكما ذكرنا من قبل كانت المشكلة الرئيسية تتوكر حول النقاط القاعدية التي سبب عليها عطف المتعصف ، وكان الجدل يدور حول إمكانية اعتبار الجزر لأغراض تحديد الخط القاعدي لتعين وترسيم حدود الجرف القاري ، ولكن فيما يخص بالحدود الإيرانية القطرية تم الاتفاق على تجاهل وجود كل الجزر ، وبناء على ذلك أمكن الوصول إلى إتفاقية تقسيم الجرف القاري بين البلدين ووقعت عليها إيران وقطر في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٩م ، ولا موضح هذه الإتفاقية الأسس والقواعد التي اعتمدت في تعيين الحدود ، ولكن الأطراف المشاركة في ذلك العمل صبرت من رغبتها في إقامة الحدود " بطريقة عادلة ومنصفة ودقيقة " ، وقد أظهرت تحليل للإتفاقية لاسم به المكتب الجغرافي في وزارة الخارجية الأمريكية بأن كل نقاط التحول في الحدود الإيرانية القطرية تتبع في منتصف المسافة من شواطئ البلدين ، ونصف المادة الأولى من الإتفاقية عتطوط التحول الستة بالمسا تقع ضمن عتطوط جيوديسية أي لما عتطوط تقسم الجرف القاري وذلك دون الإشارة إلى مسابها تساوي المسافات ، وتورد المادة الثانية شروطاً مفصلة عن أي امتداد لمورد بترولي أو معدني عبر عطف الحدود والذي يمكن للطرف الآخر استغلاله كلياً أو جزئياً ، ونصف الفقرة ( ١ ) بأنه في تلك الحالات لا يسمح لأي طرف بمفر بتر في مسافة أقل من ١٢٥ متر من الحدود إلا باتفاق الطرفين . ونصف ( ب ) بأن الحكومتين متعصفان للوصول إلى اتفاق لتتسيق أو تتوحيد عمليات التنقيب والاستغلال على شاطئ عطف الحدود <sup>(١)</sup> ، وقد ظهرت الإتفاقية بعد التتقيق وبعد أن أصبحت نافذة للمعول في العتطر من مايو عام ١٩٧٠م على النحو التالي :

على الرغم أن أي من القطرين ليس طرفاً في معاهدة جنيف لعام ١٩٥٨م حول الجرف القاري ومع ذلك فقد تبني كلا البلدين مبدأ السيادة الوطنية المحددة على المنطقة الساحلية من البحر المتفسور والوارد ذكره في البيانات الصعبة التي لا تتصف على تعريف دقيق للجرف ، وهذه البيانات هي :

إيران بتقتضى قانون ١٩ يونيو لعام ١٩٥٥م ، قطر بموجب بيان ٨ يونيو لعام ١٩٤٩م فقد أوست إتفاقية لتحديد الجرف القاري بين القطرين المبادئ التالية :

رغبة من حكومة إيران وحكومة قطر لتحديد عطف الحدود بين متطلق الجرف القاري بموجب القانون الدولي وقانون السيادة بطريقة عادلة ومنصفة ودقيقة فقد تم الاتفاق بينهما على البنود التالية :

المادة الأولى . - خط تحديد الحدود الخاص بين إقليم زيود عن جيب وادليم فطر من الجانب الآخر يتدمج مع القصر خط يربط النقاط التالية :-

المادة الثانية : إذا امتد أي تركيب جيولوجي بتروبي ، أو أي حقل بتروبي ، أو أي تركيب جيولوجي أو أي حقل لمعادن أخرى إلى الجانب الآخر من خط تحديد الحدود المذكور في المادة الأولى من هذه الاتفاقية ، وإذا وقع جزء من التركيب أو الحقل على جانب من خط تحديد الحدود بحيث يمكن استغلاله عن طريق منحرف الحفر من الجانب الآخر ففي هذه الحالة :

أ - لا يمكن حفر أي بئر تقع منطقة استغلاله على جانبي خط تحديد الحدود الوارد ذكره في المادة الأولى إذا كانت هذه المنطقة تقع على مسافة ١٢٥ متراً في الأقل من خط التحديد المذكور إلا بعد حصول موافقة الطرفين المتعنين .

ب - يملئ الفريقان الجهود للتوصل إلى اتفاق حول معايير العمليات أو لوجيتها على جانبي خط تحديد الحدود .

المادة الثالثة : لن يكون لبود الاتفاقية الحالية أي تأثير على المياه السطحية أو الجبال الجسري للجرف القاري لأي من الطرفين .

المادة الرابعة : تتم المصادقة على الاتفاقية الحالية ويتم تبادل وثائق التصديق عليها في الدوحة ( قطر ) بأسرع ما يمكن ، وتصبح الاتفاقية الحالية نافذة للتوصل ابتداءً من تاريخ وثائق التصديق ، من أجل توثيق البود أعلاه قام المؤلفان أدناه الممولان الصلاحية الصامة من قبل حكومة الإميراطورية الإيرانية وحكومة قطر بالتوقيع على الاتفاقية الحالية .

تم عقد الاتفاقية الحالية في الدوحة ( قطر ) في التاسع والعشرين من شهر جابرار ( Chahrvat ) عام ١٣٤٨ ( ٩ رجب ١٣٨٩ - ٢٠ أيلول ١٩٦٩ ) وكتب باللغات الفارسية والعربية والإنكليزية ، وتحجر جميع النصوص موقعة على حد سواء .

تستند حدود الجرف القاري الإيرانية - القطرية على مبدأ البعد المتساوي باستثناء إجمال وجود الجزر في الخليج العربي . إن جميع نقاط الانعطاف على حدود الجرف القاري هي متساوية البعد عن البر الرئيسي لكلا القطرين . تم استخدام الخارطة البحرية الاوقيانوغرافية ( H.O ) رقم ٣٦٦٠ ( الطبعة الثانية تشرين الثاني عام ١٩٥٨ م ، المعدلة في ١٩/٨/١٩٦٨ ) عند صياغة اتفاقية حدود الجرف القاري هذه .

تم تحديد حدود الجرف القاري باستثناء جزء من نقطة (١) ونقطة (٢) ، تشير الإطاليه الإيرانية القطرية إلى السمث ( Azimuth ) الذي يكون إحداثياته ١٤° ٢٧' ٢٧" من النقطة (٢) ؛ التي تؤثر عليها النقطة (١) نهاية حدود الجرف القاري باتجاه غربي - شمالي غربي ، إن موقع النقطة (١) هو غير محدد بسبب عدم التأكيد من النقطة التي مستطاع لديها حدود الجرف القاري البحرية - القطرية

المتعلقة مع حدود الجرف القاري الإيرانية - القطرية الحالية ، وفي هذا الوقت أدى الخلاف الإقليمي البحرين وقطر حول بعض الجزر الواقعة بين القطرين إلى تأخير المفاوضات حول اتفاقية الجرف القاري بين البلدين ، يضاف إلى ذلك وجود الحاجة إلى إقامة حدود الجرف القاري البحرينية - الإيرانية من أجل إكمال تحديد حدود الجرف القاري في المنطقة .

يبلغ طول الجزء المحدد من حدود الجرف القاري الإيرانية القطرية (١٣١) ميلاً بحرياً ، ويبلغ معدل المسافة بين الخمس نقاط التي تحدد ذلك (٣٢ و ٧٥) ميلاً بحرياً ، وتبلغ الأعماق عند نقاط المنطاف حدود الجرف القاري من (١٥) إلى (٤١) عقدة بمعدل عمق يبلغ (٣٠ و ٨) عقدة .

إن النهاية الشمالية للجزء المحدد من حدود الجرف القاري هي النقطة (٢) وهي تبعد بمسافة (٣٠ و ٥) ميلاً بحرياً من حدود الجرف القاري البحرينية - العربية السعودية وتربط النقاط من (٢) إلى (٦) بأجزاء خط مستقيم .

وتعين النقطة (٦) النهاية الجنوبية لحدود الجرف القاري وتتطابق هذه النقطة مع النقطة (١) التي تعين امتداد حدود الجرف القاري الأيوطيبانية - القطرية باتجاه البحر .

#### مضيق هرمز والحدود البحرية الإيرانية - العمانية :

ترتبط مشكلة الحدود البحرية بين إيران وسلطنة عمان بمشكلات إقليمية وسياسات معقدة في جنوب الخليج العربي ، تتصل بحق التنقل المروزي البحري عبر مضيق هرمز ، ويربط إيران بسين ذلك واحتلالها الجزر العربية جنب الكوى والصغرى وأبو موسى ، في محاولة من إيران للسيطرة على أمن المنافذ المؤدية إلى ذلك المضيق ، الذي يعد المدخل الحقيقي للخليج العربي ، وقد كانت السياسات الإيرانية هذه سبباً مباشراً في تصعيد خلافاتها مع المملكتين العربي والفري ، وعلى عكس المواقف فقد أبدت سلطنة عمان منذ مطلع السبعينات مرونة لزاء الإجراءات والسياسات الإيرانية بشأن مضيق هرمز ، بل ولطقت شوطاً بعيداً في مجال التنسيق بينهما في هذا الصدد ، يبلغ طول مضيق هرمز عند خطه الوسطي حوالي (١٠٤) ميلاً بحرياً (١) ، ويتراوح عرضه بين (٥٢,٥) ميلاً بحرياً عند مدخله الجنوبي و (٢٠,٧٥) ميلاً عند نهايته الشمالية الشرقية بين جزيرة لارك على الجانب الإيراني وقوين على الجانب العماني لمسند الناحية الجغرافية يحد المضيق في الخليج العربي خط يتجه شمالاً من رأس شيخ مسعود (Res Shaykh Masoud) الجانب الغربي من شبه جزيرة مسندم إلى جزيرة هتكام جنوبي الساحل الإيراني ، ويحده في خليج عمان خط يسير من رأس دبة على الجانب الشرقي من شبه جزيرة مسندم إلى دماغه كو على الساحل الإيراني الذي يبلغ طوله ٥٢,٥ ميلاً بحرياً وهذا يشكل الحدود الشمالية لخليج عمان أو المدخل الجنوبي للمضيق من المياه الدولية (Open Sea) ومضيق المضيق بعض الشيء إلى أن يصبح عرضه ٢٠,٧٥ ميلاً بحرياً

(\*) ليل البحري = ١٨٥٣,٢ متراً في إنكثرة و ١٨٥٢ متراً في أبريكا

عند النهاية الشمالية الشرقية بين جزيرة لارك على الجانب الإيراني وقوين<sup>(٢٠)</sup> على الجانب العماني ويبلغ طول المضيق بمحاذاة خط الوسط ، لذا فإن زيادة مدى مياه الإقليمية من ثلاثة أميال إلى اثني عشر ميلاً التي طالبت بها معظم دول العالم عام ١٩٧٨ م ومن ضمنها إيران وعمان ، تجعل الجزء الضيق من مضيق هرمز ضمن المياه الإقليمية المتناحرة لإيران وعدد ، وهذا الجزء يقع تقريباً بين ٥٠,٣٠ درجة من خطوط العرض الشمالية وبين ٢٠,٣٠ درجة من خطوط الطول الشرقية ، وهذا الإمتداد للمياه الإقليمية في مضيق هرمز يعني بأن الحق المعارف عليه للطيران فوق مناطق المياه العامة في هذا الجزء الضيق من المضيق قد تأثر ، حيث أن التحليق فوق مياه الإقليمية لأية دولة يكون خاصاً لموافقة تلك الدولة .

وفيما يتعلق بمرور السفن في مضيق هرمز ، فإن السفن الداعلة إلى المضيق تسير كما جمرت عليه العادة بين قوين الصغيرة وجزيرة توكل (Tawakkal) ، معنى أن ذلك يكون ضمن المياه العمانية إذا ما قيست بخط القاعدة المستقيم الممتد على طول هذه الجزر .

كيف يمكن تطبيق ( حق التنقل المروري ) للسفن في مضيق هرمز ؟ بموجب المادة السابعة والثلاثين من الصياغة غير الرسمية للنص المقاضات لعام ١٩٧٧ م ينطبق هذا الحق على ( المضائق السقي تستخدم للملاحة الدولية أو منطقة اقتصادية خاصة ومنطقة أخرى في المياه الدولية أو منطقة خاصة وبموجب المادة الثامنة والثلاثين من النص نفسه فإن هذا الحق لا يمكن ممارسته إذا كان المضيق قد كونه جزيرة تعود لدولة متاخمة للمضيق أو البر الرئيسي ، ولما كتبت إيران وعمان تحالفان مضيق هرمز لسفن المواقف المتعددة من قبل تحليها قد ألقت بعض الضوء على موضوع .

إن مضيق هرمز لا تكونه جزيرة وير رئيسي لإحدى الدول ، وعلى هذا فإن الاستثناء من المبدأ العام للتنقل المروري لا يمكن تطبيقه ، ولم تذكر إيران أو عمان بأن مضيق هرمز قد أستعمل (للملاحة الدولية) ، ولكن هل تعبر هاتان الدولتان بأن المضيق يربط بين ( أ ) منطقة في المياه الدولية ومنطقة أخرى فيها ؟ أو ( ب ) بين منطقة اقتصادية خاصة ومنطقة اقتصادية أخرى ؟ إن كلا من إيران

(٢٠) The three islets of Quoins are Known as Salamah wa Bintaikan They Hen The Strait Within nine miles of the Musandam peninsula. The 20 miles width is the constricted part of the Strait between these islands and Larak to the north. In This area about 16 1/2 miles of the Strait's length is 26 miles or less in width. See Conference on the Law of The sea , Official Records, Vol. 1 : Preparatory Documents , United Nations , Geneva , 24 February - 27 April 1958 , PP 29 - 130 ; Limits of The sea : National Claims to Maritime Jurisdiction U. S. Department of State March 1973 , P 86 ; and Richard Young " The Law of the Sea in Persian Gulf : Problems and Progress " bin Robin - Churchill , K. R. Simmonds , and Jane Welch , Eds . , New Directions in the Law of the Sea , Vol. III collected papers ; oceans , Dobbs Ferry , New York , 1973 . see Sailing Directions for The Persian Gulf , U. S. Definer and Mapping Agency : Hydrographic Centre , pub. 62.5<sup>th</sup> ed , rev 1975 , P. 123 . See T.B . Millar , The Indian and Pacific oceans Some Strategic Considerations , Adelphi Papers no. 57 , the Institute for Strategic Studies London , May 1969 , P. 16 . Robert E . O S good , U. S. Security Interests and The Law of the Sea , In Ryan C. Amacher and Richard James Sweeney , eds . , The Law of the Sea : US interests and Alternatives , American Enterprise Institute For Policy Research , Washington , S. C . 1976 , P. 13 .

وعمان تشتركان في إدارك مفهوم المنطقة الاقتصادية الخاصة ، أن حد المائتين ميل يعني بوضوح بأن كلاهما مستعملة في الميثاق المقترح ( تعني جميع أجزاء البحر غير المشمولة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة ، أكانت تلك المنطقة داخل المياه الإقليمية أو المياه الداخلية للدولة ما أو في المياه الأرحيلية للدولة أرخبيلية وبحر جيب المادة السابعة والخمسين من النص نفسه ، فإن ( المنطقة الاقتصادية الخاصة لا تمتد إلى أبعد من ٢٠٠ ميل بحري ) وهذا بدوره يعني بأنه يمكن أن تمتد للمنطقة إلى مسافة ٢٠٠ ميل <sup>(١)</sup> .

وبأخذ هذه النقاط بنظر الاعتبار يبدو بأن إيران وعمان تريان حق التنقل المروري ينطبق على مضيق هرمز ، إلا أن تفسيراً غير قطعي كهذا قد يبدو خطئاً ، حيث عبرت كل من إيران وعمان عن وجهات نظر معينة مغايرة لذلك ، وكتولة شاركت في مؤتمر جنيف عامي ١٩٥٨م و ١٩٦٠م حول قانون البحار ، فإن موقف إيران متعاض بالنسبة لمسألة حق حرية المرور من المتضائق ، ليس هناك ميثاق دولي ، كميثاق مونترو ( Montreux Convention ) الذي هيمن على مضائق تركيا ، من الممكن تطبيقه على مضيق هرمز ، نصت الفقرة ٤ من المادة ١٦ من ميثاق جنيف حول المياه الإقليمية والمناطق المجاورة على ( يجب ألا تكون هناك أية إعاقلة للمرور الطبيعي لسفن دولة أجنبية من المضائق التي تستخدم للملاحة الدولية بين جزء في المياه الدولية إلى جزء آخر في المياه الدولية أو المياه الإقليمية للدولة أجنبية ) ، وتعد عبارة ( عدم الإعاقلة للمرور الطبيعي ) استثناء من القاعدة العامة بأن الدولة الساحلية ( لا توقف ، بدون تمييز بين السفن الأجنبية ، بصورة مؤقتة وفي مناطق محددة من مياهها الإقليمية ، المرور الطبيعي للسفن الأجنبية إذا كان هذا الإجراء ضرورياً لحماية أمنها ... ) وقد صوتت إيران ضد الفقرة (٤) من المادة (١٦) والتي كانت أصلاً الفقرة (٤) من المادة (١٧) من مسودة لائحة القانون الدولي ، وبعد ذلك وقعت إيران الميثاق الذي جعل مبدأ عدم الإعاقلة ، إلا أنها لم تصادق عليه .

تقد ألفت المناقشات في كراكس عام ١٩٧٤م أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول قانون البحار ضوءاً جديداً على وجهة النظر الإيرانية فيما يخص التنقل المروري ، حيث رجعت إيران إلى قانونها الخاص في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٥٩م الذي حدد المياه الإقليمية بالثاني عشر ميلاً ، وأعلنت بأنها اعتبرت مثل هذا التحديد ملائماً بصورة عامة ، وذكرت بأن (عدة دول قبلت هذا الحد شريطة الاعتراف بما يسمى بالمنطقة الاقتصادية الخاصة ، ثم عادت البعثة الإيرانية إلى مسافة المتضائق الدولية ، واقترحت أن بين وجهتي النظر اللتين كانتا قد برزتا سابقاً حول (حق المرور الطبيعي) دون إعاقلة ، ( ومتطلبات حرية المرور ) ، من الممكن التوصل إلى حل مرضي دون رفض الطبيعة القانونية للمياه الإقليمية ، ومن الممكن كذلك وضع قواعد تضمن حرية مرور السفن الأجنبية مع الاهتمام ، في نفس الوقت بالأمر الذي يخص الدول الساحلية وحماية البيئة البحرية وتنظيم مرور السفن عبر الممرات المائية <sup>(٢)</sup> .

( ١ )  
Roberte , Osgood : " U.S. Security Interests and The Law of the Sea " in Ryan C. Amacher and Richard James Sweeney , The Law of The Sea : U.S. Interests and Alternatives , American Enterprise in statute For Public Policy Research , Washing , D. C. , 1976 , PP. 11 - 35  
United Nations, Third Conference on the Law of the Sea (WCONF. 62/C. 2/SR. 23 3 July 1974) P. 5.

في مفاوضات لاحقة ، إختصر المبعوث الإيراني الفجوة في النظر إلى التناقص بين ( المبدأين الأساسيين ) ، وبعبارة أخرى ، مبدأ السيادة الإقليمية على المياه الخاضعة وحرية المياه الدولية ، وقد وجد المبعوث أن من الصعوبة في مثل الظروف الراهنة إدراك معنى ( السيادة المطلقة على المياه الخاضعة أو الحرية المطلقة في المياه الدولية ) واعتقد بأنه ( يجب تحديد المبدأين حسب متطلبات التعاون الدولي وما كان يحتاج إليه هو التوازن بين المصالح الشرعية للدول الساحلية ومصالح المجتمع الدولي ) وأضاف المبعوث الإيراني إلى ذلك بقوله ( تشكل البحار الضيقة أو شبه المغلقة مشاكل أكثر عظورة لا يمكن حلها عن طريق المعايير الدولية التي من الممكن تطبيقها على جميع المحيطات ، إن الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية تبدو أكثر ملاءمة في مناطق عديدة ، خاصة في القضايا التي تخص تحديد المناطق بموجب السيادة الوطنية <sup>(١)</sup> .

وفي مشروع معاهدة تقدمت إيران في الواحدة والعشرين من أغسطس ١٩٧٤م حاولت تحديد عبارة ( مياه شبه مغلقة ) كالآتي : ( إن عبارة لنياه شبه المغلقة تعني حوض البحر الواقع بمحاذاة أحواض المحيط الرئيسة والتي يحصرها البحر الإقليمي لدولتين أو أكثر ) ، وبحوالي أسبوع قبل تقديم هذا لمشروع أي في الخامس عشر من آب عام ١٩٧٤م أورد المبعوث الإيراني بوضوح الخليج العربي وبحر ليلطيق والبحر الأسود كامثلة على المياه شبه المغلقة ) ، والأهم من ذلك حاولت إيران أن تبرهن على أن المياه شبه المغلقة سببت مشاكل لها علاقة بالسيطرة على مصادرها ، " الملاحة الدولية " والحفاظ على البيئة البحرية التي تبرز (( إعطائهم مكانة خاصة تعتبر بحد ذاتها إستثناءً من القاعدة العامة )) .

بقدر ما يتعلق الأمر بـ ( الملاحة الدولية ) فإن إيران تطالب كما يبدو بمثل هذه المكانة الخاصة ليس للعالم العربي فقط وإنما لضيق هرمز أيضاً ، وقد صرح المبعوث الإيراني بما يلي :

(( فيما يتعلق بالملاحة الدولية في المياه شبه المغلقة ، هناك فرق واضح بين الدول الساحلية المطلقة على هذه المياه ، والتي تعتبر حرية المرور عبر المضائق التي تربط تلك المياه بالمحيطات حيوية بالنسبة لتجارها واتصالاتها ، والدول الأخرى ، إن حرية المرور تلك بالنسبة للمجموعة الأولى أمر حيوي لا بد من تأمينها ، أما بالنسبة للدول الأخرى ، فيجب تطبيق نظام مختلف على سفنها التي تمر عبر المضائق التي تربط بين المحيطات ولنياه شبه المغلقة لغرض التوقف في أحد الموانئ التي تقع على المياه شبه المغلقة )) <sup>(٢)</sup> .

أعلنت إيران بموجب هذا التقرير ورغبتها في قبول مفهوم (( حق النقل المروري )) الوارد ذكره في المادة الثامنة والثلاثين من النص المعدل المنفرد للمفاوضات ( Revised Single Negotiating Text ) لعام ١٩٧٥م في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول قانون البحار ، الذي نص على أن مثل هذا الحق (( ينبغي ألا يعاقب )) بالنسبة للدول الساحلية في الخليج العربي ، وهذا لم يشمل السفن الأجنبية الأخرى.

( ١ ) United Nations , Third Conference on the Law of the Sea ( WCONF . 62/C .  
2/L. 72 , 21 August 1974 ) .

( ٢ ) United Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF . 62/C .

وعلى أية حال ، فإن الفقرة المقتبسة أعلاه تثير مسائلتين ، الأولى ، ما هو المقصود بعبارة (( نظام مختلف )) الواجب تطبيقه على الدول غير الساحلية ؟ والثانية لماذا يشمل هذا النظام المختلف السفن التي تعود إلى الدول غير الساحلية فقط التي ترسو في أحد موانئ المياه الشبه مغلقة ؟ ) ، من المحتمل أن الذي كان في ذهن المبعوث الإيراني هو السفن السوفيتية التي ترسو في ميناء أم قصر العراقي.

ومن تقرير آخر يستنتج المرء بأن إيران قد تزايدت حق (( المرور الطبيعي )) أكثر مما تؤدي (( النقل المروزي )) الواردة ذكره في المادتين الثامنة والثلاثين والثانية والأربعين من قرارات المنظمة الدولية للملاحة (INCT) التي تمنع إعاقلة الملاحة من قبل دولة ساحلية ، وقد أكد الممثل الإيراني كاظمي (Kazemi) في السادس والعشرين من شهر محوز عام ١٩٧٤م على ما يلي :

" لا تتأثر سياسة الدولة الساحلية في مياهها الإقليمية إلا بممارسة السفن لحق المرور الطبيعي فيها ، ولأننا ، أن هذا المرور غير المضائق المستخدمة للملاحة الدولية يجب ألا يؤثر على الوضع الشرعي للمياه الإقليمية إذا ما وقعت هذه المضائق ضمن لمياه الإقليمية لدولة أو أكثر من دولة واحدة ، وثالثاً ، يمكن أن تستطب القواعد التي تحمي المرور غير المضائق ، وفي الوقت نفسه أمثلة بنظر الاعتبار حماية أمن ومصالح الدولة الساحلية المعنية " .

واستطرد كاظمي قائلاً (( إذا ما كان عرض لمياه الإقليمية ثلاثة أو ستة أو اثني عشر ميلاً بحرياً فإن ذلك لا يؤثر على المرور الفعلي للسفن غير الممرات للملاحة لمضائق معينة ، إن نظام فصل المرور الذي وضعه (IMCO) <sup>(١)</sup> أظهر أن الممرات للملاحة لعدد معين من المضائق كانت على بعد ثلاثة أميال بحرية أو حتى أقل من ذلك عن الساحل)) <sup>(٢)</sup> .

بالرغم من تصريح كاظمي هذا ، قد أبعد إيران عام ١٩٧٨م عن فكرة مجرد السماح لخرولة حق المرور الطبيعي في مضيق هرمز من قبل الدول غير الساحلية ، وحسبما جاء في مقابلات شخصية مع دبلوماسيين إيرانيين وشواهد أخرى في تناول اليد ، أبدت طهران رغبةا بعدم الأخذ بمبدأ التمييز السابق بين سفن الدول الساحلية وتلك التي تعود إلى دول أخرى على الأقل فيما يتعلق بالسفن التجارية ، والأهم من ذلك كانت إيران واضحة بقبول (( حق النقل المروزي )) إذا ما كان ذلك منطوقاً بموجب معاهدة دولية للملاحة (INCT) ، وبعبارة أخرى ، (( إن إيران مستقبل بما يشابه (( حق النقل المروزي المنظم )) للسفن التجارية ، إلا أنها ستعصر في نفس الوقت على تطبيق حق المرور الطبيعي للسفن الحربية بموجب (( معايير موضوعية )) <sup>(٣)</sup> .

(\*) IMCO ( UN agency ) = Inter- Governmental Maritime Consultive Organization .  
الهيئة الدولية للاستشارات البحرية  
(١) United Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF. 62/C. 2/SR .  
11.26 July 1974 ) , PP. 2-3 .  
(٢) This point is based on a paper given to Ramzani , when he interviewed Dr ,  
Hermidas Bayand in Tehran on 5 March 1975 . the paper was delivered in Persian to  
a seminar held by the Iranian Association on the Law of the Sea .



وإذا ما أخذنا موقف إيران السابق الذي تخلته من مؤرخي جنيف عامي ١٩٥٨م و ١٩٦٠م بنظر الإعتبار، فإن إيران منصرة على ضرورة الحصول على ترخيص مسبق (( لمرور السفن الحربية عبر مضيق هرمز ، لقد أشارت إيران عام ١٩٥٨م بأنها منصوت ضد حذف الكلمات (( ترخيص أو )) من المادة الرابعة والعشرين المقترحة ، وكررت قلقها عام ١٩٦٠م حول السفن الحربية على أساس ما تذكره من مأساة سابقة لظهور السفن الحربية في البحار الساحلية<sup>(١)</sup>))

إن موقف عمان وهي الدولة الخليجية الأخرى المتاخمة للمضيق يبدو أكثر وضوحاً من موقف إيران ، إلا أنه قد يكون أقل مطاطية ، لقد حددت حكومة عمان موقفها من مسألة (( المياه الإقليمية)) في مرسوم صدر في السابع عشر من محرم عام ١٩٧٢م<sup>(٢)</sup> ، امتدت المياه الإقليمية لعمان إلى مسافة ألفي عشر ميلاً بحرياً ، عموماً ألقت عمان ((نظام التنقل المروحي)) في مؤخر الأمم المتحدة الثالث حول قانون البحار في كراكاس عام ١٩٧٤م ، ولها يخص المسألة المتعلقة باستخدام المضائق للملاحة الدولية ، أشار ممثل عمان ، الجمالي ، إلى أن (( النقطة الرئيسية كانت حماية المصالح الشرعية للسفول الساحلية وتوسيع التجارة الدولية ، يجب ألا تخضع المضائق إلى أي نظام خاص حيث أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من المياه الإقليمية ، ويجب أن ينظر إليها بهذا المنظار ، ويجب الاهتمام بالتعليمات التي تصدرها الدولة الساحلية المعنية والعمل بموجبها ))<sup>(٣)</sup> .

ولي كراكاس قلعت عمان أيضاً مسودة نقاط حول الملاحة عبر المياه الإقليمية ، من ضمنها المضائق المستعملة للملاحة الدولية . وقد أظهرت هذه المسودة إصرار عمان على تطبيق حق المرور الطبيعي إلى المياه الإقليمية والمضائق المستعملة للملاحة الدولية الذي يستند إلى المبدأ الأساسي القائل بأن الملاحة عبر المياه الإقليمية والمضائق المستعملة للملاحة الدولية يجب أن ينظر إليه كمبدأ قائم بمحد ذاته ، ما دامت المضائق موجودة البحث تكون جزءاً من المياه الإقليمية<sup>(٤)</sup> ، وأكثر من ذلك يجب أن تعالج التعليمات الجديدة : تحايث التي تصدر لقصاً في اتفاقية عام ١٩٥٨م ، خاصة تلك الجوابب المتعلقة بمرور السفن الحربية عبر مياه الإقليمية ومن ضمنها المضائق .

(١) See Charles Cordon MacDonald , Iran and Saudi Arabia in the Persian Gulf : A Study of the Law of the Sea ( ph. D. Dissertation ) , University of Virginia , August 1976 , PP. 245 - 46 .

(٢) For the text , See Permanent Mission of Oman to the United Nations . Oman News Bulletin , No . 1 , 23 July 1972 , P. 12 .

(٣) United Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF. ٥2/ Sr. 36.15 July 1974 ) , PP. 12 - 13 .

~ Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF. ٥2.C. 2/Sr.14.26 August 1974 ) , P.2

(٤) See statement by John Norton Moore , Committee II , in Law of the Sea : Third United Nations Conference , reprinted from U. S. Department of State , Bulletin , PP. 21 - 24 . See also U. S. Department of State , Third United Nations Law of the Sea Conference , Caracas , Venezuela , Hane - August 1974 ( U. S. Documents . n.d. ) , Courtesy of Ambassador John N. Moore .

وفي عام ١٩٧٨م ظهر بأن إيران لن تقبل ببساطة بالفقرات الواردة في القسم الثاني من النص الملحق بالمفاوضات المفردة (RSNT) حول التنقل المروزي، ومن أن عمان لن تقرر تطبيق مبدأ حق التنقل المروزي إلى مضيق هرمز، وأكثر من ذلك، فإن إيران قد تقبل بما يشابهه حق (( التنقل المروزي المنظم )) للسفن التجارية في المضيق، إلا أنها في نفس الوقت قد لا تقبل الشيء نفسه بالنسبة للسفن الحربية، وقد تصر على تطبيق مبدأ حق المرور الطبيعي الذي تنظمه (( معايير موحدة )) بالنسبة للسفن الحربية المارة عبر المضيق أو المياه الإقليمية.

إن ما يهم إيران وعمان أساساً في مضيق هرمز هو أمن وسلامة الملاحة ومنع الطلوث فيه، وهذا ما ياتل الاهتمامات الأساسية لحظ الدول المتاخمة للمضائق الدولية، إلا أن شدة اهتمامات إيران وعمان متأدة من أحيائها الجغرافية والوليتيكية - الإستراتيجية الخاصة، فخاصية الخليج العربي شبه المغلقة، ضحاياه وضيقة، وتتركز ممراته الملاحة في الجزء الجنوبي من مضيق هرمز هي سمات جغرافية خاصة، إن الخليج العربي هو موطن أكبر احتياطي وإنتاج للنفط في العالم، وأن مضيق هرمز يستوعب مرور أقل النافذات مع كل ما يرافق ذلك من مخاطر الطلوث، وتفتقر هذه الخصائص الجغرافية والإقتصادية الفريدة للخليج العربي بمواعيد محتملة أو واقعية ذات طبيعة دولية قد تشمل جميع الأراضي والمياه المجاورة في المنطقة، وبسبب أن الطبيعة غير المستقرة لقانون البحار زادت من مصادر الصراع المحتمل في المنطقة أو أنواع بين القانونيين المظمين في العالم.

إن موقف كل من إيران وعمان بالنسبة لحق التنقل المروزي، اعتمد ليس فقط عن مواقف الدول البحرية الرئيسة، وإنما عن مواقف الدول الخليجية الأخرى أيضاً، فموقف الولايات المتحدة القوية لحق التنقل المروزي عبر المضائق المستعملة للملاحة الدولية جاء معاكساً لموقف عمان القوي لتطبيق المفهوم التقليدي للمرور الطبيعي عبر المضائق، وقد عبرت الولايات المتحدة في عدة مناسبات عن الأهمية المركزية لوضع معاهدة مرضية تضمن حرية المرور عبر وفي المضائق المستعملة للملاحة الدولية، أما بالنسبة للدول المتاخمة لمضائق كهذه، أو بالنسبة للدول التي تمر سفنها وطائراتها من مضائق كهذه، فلن يطبق قانون مؤخر البحار فيها بنجاح ما لم يتم التوصل إلى حل هذه المسألة بشكل مرضي<sup>(١)</sup>، إن موقف إيران أقرب إلى موقف الولايات المتحدة من موقف عمان، إلا أنه لم يكن متطابقاً مع الموقف الأمريكي فيما يتعلق بعدم رغبة إيران بالقرار مبدأ التنقل المروزي للسفن التجارية ما لم يكن عاجزاً لنظام معين.

---

(١) United Nations, Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF.62/SR.37.15 July 1974 ), P. 11.

United Nations, Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF.62/C.2/SR.38.15 July 1974 ), P.19.

بقي أن تشير إلى أن الانسحاب في السياسات الإيرانية العمالية تجاه العديد من القضايا الإقليمية إنما يرجع إلى الدور الكبير الذي لعبته إيران في قمع الثورة والتمرد ضد سلطان عمان في ظفار على يد الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي (PELOAG) بعد أن فقد السلطان قابوس الدعم العربي المطلوب ، وقد أقرت رئيس وزراء إيران عباس هويدا في عام ١٩٧٣م بذلك الدعم الإيراني ، كما أعلن سلطان عمان في ١٩٧٥م في تصريح رسمي ، أن القوات الإيرانية قد قامت بدور فعال إلى جانب القوات العمالية من أجل سحق العصيان المسلح ، والواقع أن التدخل الإيراني كان مبعثه ، ورود أنباء عن أن جبهة تحرير عمان والخليج في ١٩٧١م كانت تتزم احتلال المنطقة العمالية في رأس شبه جزيرة مسندم التي تطل على مضيق هرمز<sup>(١)</sup> .

وهكذا ظلت التصريحات الصادرة عن البلدين تشير عن رغبتهما في الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة ولهما بموضوعات أية محاولات غريبة لتصريف ذلك الأمن للخطر ، وقد تم ترتيب ذبورية عمانية - إيرانية مشتركة لمراقبة المرور في مضيق هرمز .

وبعتبر تعيين حدود الجرف القاري بين الدول المتجاورة على أنجاب المتضيق أمراً غير مقبلاً نسبياً ، ففي حالات المتضيق يمكن اللجوء إلى قاعدة من قواعد القانون الدولي لها ((ثالث)) أو خط المتصف ، وقاعدة ((ثالث)) هي أكثر وأفضل قاعدة متبعة في حالة المياه الصالحة للملاحة خاصة الأنهار والقنوات بينما تشير قاعدة خط المتصف هي القاعدة المفضلة في حالة رسم حدود الجرف القاري . وقد اختارت عمان وإيران استعمال قاعدة خط المتصف لتعيين حدود الجرف القاري الواقع بينهما على مضيق هرمز .

ففي ٢ مارس ١٩٧٤م قام السلطان قابوس بن سعيد بزيارة رسمية إلى إيران وصلى بستان مشترك في ٧ مارس ١٩٧٤م يشير إلى اتفاق سلطان عمان وشاه إيران قد عبرا عن رغبتهما في تعاون كامل بين إيران وعمان في كل المجالات بهدف صيانة الأمن والاستقرار في المنطقة وللحفاظ على أمن وسلامة الحركة والملاحة في مضيق هرمز والبحار المجاورة ، كما عبر البيان عن توصل البلدين لتضاهم حول تعيين حدود الجرف القاري بينهما وعن الاتفاق على قيام الخبراء من الجانبين لدراسة النقاط الفنية وتجهيز اتفاقية لوضع عليها مخطو الحكوميين .

(١) See John Unke Anthony , " Insurrection and Intervention : The War in Dhofar , " in Abbas Amirie , ed ., The Persian Gulf and Indian Ocean in International Politics , Institute for International Political and Economic Studies , Tehran , 1975 , Department of State , Bureau of Intelligence and research limits in the Seas , No . 67 , Continental Shelf Boundary : Iran - Oman , 1 January 1976 .  
For details See Rouhollah K . Ramazani , The Persian Gulf Iran's Role University Press of Virginia , Charlottesville , 1972 reprinted in 1973 , PP . 56 - 68 .

وقد كان للتعاون الوثيق بين إيران وعمان في المسائل الخاصة بأمن مضيق هرمز أثر كبير في المجالات التالية الأخرى التي تشمل الحدود البحرية بينهما ، ونتيجة لذلك أمكن توقيع اتفاقية لتعيين حدود الجرف القاري بين البلدين في ٢٥ يوليو ١٩٧٤ م ، اعتمد الترسيم على قاعدة خط المنتصف كما ذكرنا من قبل ، وقد شكل وجود الكثير من الجزر الصغيرة على جانبي المضيق صعوبات كبيرة في تعيين الخط القاعدي للمسجد لوضع خط المنتصف .

#### حدود الجرف القاري بين أبو ظبي وقطر

وقعت حكومتا أبو ظبي وقطر في العشرين من شهر آذار / مارس عام ١٩٦٩ م اتفاقية تنص على تقسيم الجرفين القاريين الحاصين هما في الخليج العربي ، وقد أصبحت الاتفاقية نافذة المفعول ابتداء من تاريخ التوقيع عليها .

لم يكن أي من الفريقين طرفاً في معاهدة جيف حول الجرف القاري ، وعلى أية حال ، تبسّى القطران مبدأ السيادة الوطنية المحدودة على المناطق البعيدة عن الساحل والتي تفرعها المياه والبراري ذكرها في البيانات العامة التي لا تغطي تحريفاً محدداً للجرف ، وهذه البيانات هي : أبو ظبي : يسلان ١٠ يونيو عام ١٩٤٩ م ، قطر : ٨ يوليو عام ١٩٤٩ م .

لقد أرست اتفاقية تسوية الحدود الساحلية وملكية الجزر المبادئ التالية : انطلاقاً من وجهة الفريقين في التوصل إلى تسوية بشأن الحدود التي تفصل بين منطقتي الساحلية وملكية الجزر الساحلية إليهما ، ومن إهتماميهما بمصالحهما المشتركة وروابط التفاهم والصداقة بينهما ، اتفقا على ما يلي :

١ - تعتبر جزيرة دلية ( دليا ) ( Daliyah ( Dayyiah )) جزءاً من إقليم أبو ظبي .

٢ - تعتبر جزيرتا لاسحات Lasahat ( الاسمحات ) AL - Lasahat وشراعه Shara' Iwaha ( Shara'awa ) جزءاً من إقليم قطر .

٣ - ليس لأي من الفريقين الآن أي مطلب إقليمي من كل منهما الآخر فيما يخص الجزر أو المناطق الساحلية الواقعة خارج الحدود الساحلية المتفق عليها .

٤ - يتم رسم النقاط المحددة أعلاه والخطوط الواصلة بينهما في أقرب فرصة ممكنة على خارطة دقيقة بتسعين توقيع من قبل الفريقين تظهر الحدود الساحلية النهائية كما هي متفق عليها بين الفريقين بموجب هذه الاتفاقية .

٥ - يقسم حقل البندق ( AL - Bundaq ) بين الفريقين بالتساوي ، ويقبل الطرفان بقدر ما يتعلق الأمر باستغلال الحقل عمداً التشاور مع بعضهما البعض الآخر ومن وقت لآخر حول جميع القضايا المتعلقة بهذا الحقل من أجل ممارسة جميع الحقوق على أساس المساواة .

٦ - يتم تطوير حقل البندق من قبل دوائر البحرية الأبو هيبانيه (ADMA)، طبقاً لشروط امتيازها مع حاكم أبو ظبي . ويتم تقسيم جميع العوالج والأرباح والرسوم الحكومية الأخرى المستحقة المتعلقة بالحقل السابق ذكره بموجب الإمتياز المذكور بالتساوي بين حكومتى قطر وأبو ظبي .

تم التوقيع على هذه الإتفاقية والخارطة المرفقة معها التي توضح نقاط الحقل المحددة أعلاه في اليوم الأول من شهر محرم عام ١٣٨٩هـ المصادف لليوم العشرين من شهر آذار عام ١٩٦٠م.

وبذلك تمت حدود الجرف القاري (CSB) إلى مسافة (١١٥) ميلاً بحرياً ، وهناك أربع نماهات أو نقاط تحول عليه ومعدل المسافة بين النقاط هو ٣٨,٣ ميلاً بحرياً . تتكون حدود الجرف القاري من أجزاء خط مستقيم باستثناء قوس طوله ١٥ ميلاً بحرياً حول جزيرة دية ، ويبلغ معدل عمق المياه عند نقاط الحدود ١١,٨ عقدة بمقنين أدنى وأقصى يتراوحان بين ٥ و ٢٠ عقدة على التوالي .

إن دراسة خارطة دائرة البحرية الأوقيانوغرافية الأمريكية (H.O) رقم ٣٦٦١ (المعدلة في ١٦ تشرين الأول عام ١٩٦٧) تكشف لنا إمكانية أخذ الفراضات معينة في تحديد حدود الجرف القاري بنظر الإعتبار .

إن امتداد حدود الجرف القاري نحو البحر هو نقطة (أ) ، وهذه ، على ما يظهر ، نقطة تقاطع ثلاثية للبعد المتساوي من البر الرئيسي لأبو ظبي وإيران وقطر ، وبالقائمة نقطة (أ) كتقاطع تقاطع ثلاثية متساوية البعد ، من الضروري أن تعد المياه الضحلة القريبة من البر الرئيسي لأبو ظبي جزء منه ، ويحتل أبو المشوط (Ru's Abu AL-Mushut) في قطر (١٦° ٢٥ شمالاً و ٣٧° ٥١ شرقاً) النقطة الوحيدة من النقاط الثلاثة المؤشرة على الخارطة المرفقة ، والتي هي متساوية البعد عن نقطة (أ) ، ويبلغ المسافة ٧٩ ميلاً بحرياً .

نقطة (ب) من حدود الجرف القاري تبعد بمسافة ٣٥ ميلاً بحرياً عن نقطة (أ) باتجاه البر . وتنص الإتفاقية على تطابق نقطة (ب) مع موقع بئر البندق النفطي (نقطة ب) ، ومع هذا فإن الإحداثيات الجغرافية في الإتفاقية لا تضع نقطة (ب) على بئر البندق النفطي بالضبط ، بل على موقع ٥,٥ ميل بحري جنوبي (أنظر الخارطة) ويمكن أن يكون هذا الاختلاف نتيجة لسريرف الخارطة .

إن موقع الخط الواصل بين نقطة (ب) ونقطة (ج) على حدود الجرف القاري يهمل وجود جزيرة (دينة) المألدة لأبو ظبي . ومع ذلك فإن الخط هو متساوي البعد في نقاط تقاطعه بين جزيرة أرزلة (Arzannah) في قطر (٤٧° ٢٤ شمالاً ، ٣٤° ٥٢ شرقاً) وجزيرة شرعية (Shara'fwah) في قطر (٤٧° ٢٥ شمالاً ، ١٤° ٥٢ شرقاً) ، هناك نقطتان على خط (ب ج) حيث تبعد كس من الجزيرتين بمسافة ١٠,٥ ميلاً بحرياً عن الخط ، ومع ذلك تم إجراء انحراف في حدود الجرف القاري من أجل جعل جزيرة دينة (Dayyilank) ضمن إقليم أبو ظبي ، إن الانحراف في حدود الجرف القاري عبارة

عن قوس حول جزيرة دينة يمثل الثلاثة أميال مياه إقليمية للجزيرة ، إن المسافة بين نقطة (ب) ونقطة (ج) هي ٣٥ ميلاً بحرياً بضمنها القوس البالغ طوله ١٥ ميلاً بحرياً حول جزيرة دينة .

وإثر نقطة (ج) من حدود الجرف القاري تقاطع الخطوط الممتدة من نقطة (ب) ونقطة (د) وقد أقيم الخط (ج د) على ما يظهر ليكون متساوياً البعد عند نقطة معينة ، بين المناطق الضحلة المياه التي هي جزء من سيادة كل من أبو ظبي وقطر ، وفي نقطة على الخط (ج د) ، تكون المنطقة الضحلة (٤٥° ٤٠' ٢٤" شمالاً ، ٤٥° ٤٨' ٥١" شرقاً) شمالي جزيرة مكاسب (Makhsab) على بعد ميلين بحريين من حدود الجرف القاري ، وفي نقطة أخرى من الخط (ج د) يبلغ بعد المنطقة الجنوبية الضحلة (٢٤° ٤٠' ٤٤" شمالاً ، ٣٠° ٤٩' ٥١" شرقاً) عن حدود الجرف القاري ميلين بحريين أبعداً ، وتبلغ المسافة بين نقطة (ج) ونقطة (د) ٤٥ ميلاً بحرياً .

وعجوب الإضافة ، تكون نهاية حدود الجرف القاري باتجاه البحر في المنطقة التي يتقاطع عندها الثلاثة أميال للمياه الإقليمية التي تتطلب بها قطر وأبو ظبي .

تضع الاحتمالات التي تنص عليها الإضافة (قرة د) التقاطع على مسافة ١,٢٥ ميلاً بحرياً داخل الثلاثة أميال الحقيقية ، وعلى هذا فإن الموقع الصحيح لنهاية حدود الجرف القاري باتجاه البر يجب أن تكون عند نقطة (د) كما هو موضح على الخارطة .

لم تحدد حدود الجرف القاري لأبو ظبي بموجب التطبيق الدقيق لجدا البعد المتساوي . فالتقطان (أ) و (د) هما على بعد متساو من سواحل كلا البلدين ، ونقطة (ج) هي مجرد نقطة تقاطع الخطين (ب) و (د) وهي ليست نقطة متساوية البعد بين البلدين المذكورين ، وقد حدد موقع النقطة الأخرى لحدود الجرف القاري نقطة (ب) بحيث تتطابق مع موقع بئر نفط ، وتم اختيارها بغض النظر عن أي اعتبار لجدا البعد المتساوي <sup>(١)</sup> .

وهكذا فإنه من الملاحظ أن كل مراحل ترسيم الحدود البحرية بين بعض دول الخليج قد اعتمدت على الإضافات المتتالية ولم يحدث اللجوء إلى إجراءات قضائية أو تحكيم دولي ، وقد كانت القاعدة المتبعة في الترسيم هي قاعدة عطف للنصف ، ولكن هذه القاعدة كانت تصل في كثير من الأحيان للوصول إلى اتفاقيات ترضي الطرفين ، وهذا ما يؤكد إمكانية تطبيق طرق أخرى عندما لا تتحقق قاعدة عطف النصف النتائج العادلة المرجوة ، والظروف الخاصة الرئيسية في منطقة الخليج تتمثل في وجود الجزر والنفط أو الغاز ، ويمكن للطريقة التي أتبعت في ترسيم حدود الجرف القاري في الخليج أن تكون بمثابة سوابق يمكن أن تساعد في رسم الحدود ليس في منطقة الخليج لحسب بسبل في مناطق أخرى من العالم .

(١) - A.L.P. Burdett : RECORDS of QATAR, Primary Documents 1820-1973, 13 Volumes , 86 00 Pages , Archive Editions London 1993 , see : Volume 13 , P. 47 .

هناك مشكلات الحدود البحرية التي لم يتم تسويتها في الخليج العربي ، وبعض هذه الاعتبارات مرتبط إلى حد بعيد بمشكلات الحدود البرية التي لم يتم تسويتها أيضاً ، فكان من الصعوبة أن يتوصل طرفي أي مشكلة إلى تفاهم بشأنها ، وبعض هذه المعضلات لا يزال قائماً حتى اليوم بل وشهد تطورات خطيرة إلى حد الحرب (( العراق - الكويت )) أو التهديد بها (( البحرين - قطر )) أو التوقيع بها (( إيران - الإمارات العربية المتحدة )) ، ومن ثم كانت المشكلات الثلاث جذيرة بأن تناوئها في فصول خاصة من هذه الدراسة .

### الحدود البحرية بين إيران والكويت :

ظلت مشكلة الحدود البحرية بين إيران والكويت عاقلة . والاختلاف بشأن جزيرة فيلكة لا يزال قائماً بين الجانبين على وجه الخصوص ، وهي جزيرة يبلغ طولها سبعة أميال ، وأقصى عرض لها ثلاثة أميال ، وهي تقع في الجانب الشمالي من مدخل خليج الكويت ، وتبعد حوالي عشرة أميال شرق الشمال الشرقي عن رأس الأرض ، كما يبعد طرفها الشمالي سبعة أميال جنوب شرقي مدخل محور الفصية ، ويتبع فيلكة جزيرتان صغيرتان إحداها رملية تسمى (( عوذة )) ، والأخرى (( مسكان )) ، وتحكم الجزيرة منذ عام ١٩٠٤م باسم شيخ الكويت ، وتشهد الجزيرة بالأضحية التي تربو على ٦٠ مقبرة ، بعضها مقدس لدى أهالي اليمن ، والمند ، وأفغانستان ، وبلوستان ، وإيران ، ويقال أن مقام (( الخضر عليه السلام )) الذي رافق (( موسى عليه السلام )) في رحلته بالبحر موجود بهذه الجزيرة ويحيطه البحارة كثيراً ، كما أن له ضريحاً آخر في جزيرة عبدان<sup>(١)</sup> ، ولا يعرف على وجه الدقة أيهما الأصح على أية حال فإن مشكلة جزيرة فيلكة والحدود البحرية الكويتية - الإيرانية في تنازع بشكل رسمي إلا في أعقاب ظهور النفط ففي عام ١٩٧٥م تداخلت مناطق امتيازات التنقيب البحرية التي منحها إيران والكويت وقامت الحكومة البريطانية نيابة عن الكويت بمحاولة حل المشكلة مع إيران ، وأجريت مباحثات مكثفة بين السلطات الإيرانية والكويتية في لندن تحت رعاية وزارة الخارجية البريطانية ، وتوصل الجانبان إلى حل وسط بقبول طريقة قاعدة خط منتصف في رسم الحدود ، وتم الاتفاق على سحب دعاب بريطاني إلى إيران لحل المشاكل الفنية المتعلقة برسم خط المنتصف ولكن كل تلك الجهود لم تسفر عن نتيجة نظراً لعدم تمكن إيران والكويت من تعريف حدودهما البحرية مع العراق .

وفي عام ١٩٦٠م تكررت نفس المشكلة حين تداخلت مناطق امتيازات التنقيب الإيرانية والكويتية وأقيم كل جانب الآخر بالتعدي على حقوقه ، وفي مطلع عام ١٩٦٤م صدر بيان مشترك بين

(١) Lieut. Nant J. Felix Jones : Extracts From 'Report On The HARBOUR of GRANE (OR Kuwait) , And The Island of Phekechi , In the Persian Gulf , Indian Nary , Edinburgh 1792 , PP. 52 - 58 .

Lorimer , J. C. Gazetteer of The Persian Gulf , Vol. II (( geographical 1908 )) , PP . 660 - 662 .

وزير بحري الكويت معلناً اتفاق الجانبين لتشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشكلة ووضع حلول عادلة لتقسيم الجرف القاري بين البلدين .

وفي عام ١٩٦٦م دارت مناقشات ثلاثية بين ممثلين على إيران والسعودية والكويت بشأن ترسيم حدود الجرف القاري الواقع بين إيران والمنطقة الخليفة بين السعودية والكويت ، وقد رفضت السعودية والكويت مع الفراح إيران لاعتماد قاعدة خط المنتصف لتقسيم الجرف القاري المذكور ، وقد كان الرفض بسبب تأثير بعض الجزر على جانبي الجرف القاري ، وكان وضع جزيرة عجرج أكثر موضوع مثور للجدل حيث اعتبرها إيران النقطة القاعدية لترسيم الجرف القاري ، وطالبت إيران بنفس الوضع لجزيرة فلكية ، ورفضت السعودية طلب الكويت وإيران ، وبعد فشل هذه الجهود في كويتهاجن سافر السيد / أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي آنذاك والسيد / عبد العزيز عبد الله وزير الأشغال الكويتية إلى طهران في أغسطس ١٩٦٦م لمناقشة موضوع حدود الجرف القاري مع المسؤولين الإيرانيين<sup>(١)</sup> .

وتم الاتفاق على إجراء مزيد من المباحثات قبل الوصول إلى اتفاقيات نهائية وهي الجهود التي أفضت إلى صيغة الاتفاق في عام ١٩٦٨م بيد أنها لم تعتمد رسمياً من كلا الجانبين نتيجة لتدهور العلاقات السياسية بين البلدين وظلت المشكلة مجمدة منذ تلك المباحثات .

(١) راجع أهم التشريعات المتعلقة بالممارسة الدولية في مجال الحدود البحرية في التقارير الوزارية التالية :

- S. H. AMIN : International and Legal Problems of The Gulf : Op Cit , PP. 115 - 117 .
- Bahrain - Iran - Iraq - Kuwait - Oman - Qatar - Saudi Arabia - United Arab Emirates : Agreements From The Kuwait Regional Conference on the Protection and Development of the Marine Environment and the Coastal Areas ( Held in Kuwait 15 - 23 April 1978 ) " 17 International Legal Materials 501 ( 1978 ) .
- " Convention For the Protection of the Mediterranean Sea Against Pollution " 18 International Legal Materials 290 ( 1976 ) .
- " Convention on Supervision of International Trade in Arms and Ammunition and in Implements of War Signed at Geneva on June 17 , 1925 . " in International Legislation . VOL . 3 : 1925 - 27 . Ed . Manley O . Hudson . Washington , D . C . : Carnegie Endowment For International Peace , 1931 . PP. 1634 - 38 .
- Yearbook of Fishery Statistics 1973 . 34 ( FAO / F52 / 34 ) . " France - United Kingdom : Arbitration on the Delimitation of the Continental Shelf . " 18 International Legal Materials 397 ( 1979 ) .
- " International Convention for the Prevention of Pollution from Ships , 1973 . " 12 / International Legal Materials 1319 ( 1973 ) .
- " International Court of Justice Decision in North Sea Continental Shelf Cases . " 8 International Legal Materials 340 ( 1969 ) .
- " International Court of Justice : Judgments in the Fisheries Jurisdiction Cases . " 13 International Legal Materials 1049 ( 1974 ) .



### معايير التسوية للقانونية للحدود البحرية في الخليج :

من خلال العرض السابق للمحاولات التي بذلت لتسوية مشكلات الحدود البحرية في الخليج العربي ينبغي التمييز بين مجموعة من المفاوضات القانونية التي تشكل إطار تلك التسويات ، مثل طبيعة السيادة التي تدعيها دولة ما على مواردها البحرية ، والمبادئ التي تعتمد عليها هذه الدعاوى ، والمعاهدات ومدى توافقها مع الإطار القانوني وعلاقتها بمعايير وممارسات المجتمع الدولي <sup>(١)</sup> .

وفي هذا السياق لنبينا نلاحظ أن معظم القضايا المرتبطة بدعاوى السيادة على موارد قاع البحر وما تحت التربة قد دارت حول الأختلاف في تناول مصطلح الجرف القاري ، ويظهر ذلك جلياً في النزاع بين المملكة العربية السعودية وإيران في هذا الشأن .

وكما أوضحنا من قبل فإن المملكة العربية السعودية لم تشر في إعلانها الملكي لعام ١٩٤٩م لمصطلح الجرف القاري ، وأن السعودية قد بنت دعواها على مبدأ التجاور بين الدول ، وبالرغم من عدم دقة هذا المبدأ ، فقد تم استخدامه بوضوح من قبل السعودية وذلك في نص الإعلان المذكور (( إن ممارسة القضاء على الموارد البحرية بواسطة الدول المتجاورة يعتبر أمراً منطقياً وعادلاً )) وقد استلذت السعودية من ذلك المبدأ في حدودها البحرية مع الكويت والبحرين بيد أن دعوى السيادة على (( موارد البحر الأحمر )) استعملت المملكة العربية السعودية مصطلح الجرف القاري لتأكيد سيادتها على الموارد المتجاورة لها في البحر الأحمر ، الأمر الذي يعني أن الحكومة السعودية قد حاولت استخدام القانون البحري للفضاض لإثبات دعواها حتى ولو أوقفها ذلك في تناقضاً دولياً .

وعلى عكس السعودية ، فقد اعتمدت إيران في دعواها بالسيادة مع الموارد المائية في الخليج العربي على مصطلح (( الجرف القاري )) ، وأشارت إلى أنها " قد أعدت دعواها وفقاً للنظم الدولية التي تم اعتمادها مؤخراً حول موضوع الموارد الطبيعية " بيد أنها قد غالت بدورها في توظيف ذلك المصطلح إلى حد تجاهل النسب المطروحة من قبل لتحديد ذلك الجرف القاري تحت ذريعة " مصالح إيرانية عليا " ومن ثم تعرض استخدام إيران لمصطلح " الجرف القاري " على هذا النحو للانتقادات الدولية .

(١) League of Nations. " Proceedings of The Conference for the Supervision of International Trade in Arms and Ammunition and in Implements of war. " Geneva ( 4 May - 17 June 1925 ) . A . 13 . 1925 . IX .

" Madison's War Message , June 1 , 1812 . " In Ideas and Diplomacy . Ed . Norman A . Graebner . New York : Oxford University Press , 1964 .

" Speech by President Nasser on Closing of the Gulf of Aqaba , 22 May 1967 . In The Arab - Israeli Conflict , Vol . 3 : Documents . Princeton , N . J . : Princeton University Press . 1974 .

وقد احتجت كلاً من السعودية وإيران على الإنقادات الموجهة لهما على اعتبار أن نظرية القضاء التي اعتمدت عليها كلاً منهما وقد وُدت في تفسير لجنة القانون الدولي، ثم استخدمها بوضوح في مؤتمر الجرف القاري لعام ١٩٥٨م في المادة الأولى ليشير إلى :

أ - لقاع البحر وتحت التربة المناطق البحرية المجاورة للساحل ولكن خارج المياه الإقليمية ، لعمق ٢٠٠ متر أو أكثر بحيث يسمح للعمق باستغلال الموارد الطبيعية للمنطقة المذكورة .

ب - لقاع البحر وما تحت التربة للمناطق البحرية المشاهدة المجاورة لسواحل الجزر ، وكان بمقتضى الاستياء للتناقض السعودي ، الإيراني حول استخدام مصطلح الجرف القاري ، أن ذلك المصطلح لا يحمل فقط معاني قانونية وقضائية بل اقتصادية وسياسية أيضاً ، ولذلك يرى البعض أن هذا المصطلح يتسع ليشمل الخليج العربي .

النقطة الثانية التي تستوقف الباحث في طبيعة الممارسة السعودية - الإيرانية ، والتي ربما تكون أهم ملامح دعاوى السيادة حول الموارد البحرية . هو ذلك الشرط الذي يتعلق بتعيين حدود هذه الموارد . وذلك أن تعيين هذه الحدود وتخصيص الموارد البحرية تمثل نقطة محورية لتبرير الدعاوى البحرية ، ولحل الدعاوى محل النزاع .

ومن الناحية القانونية فإنه من الأهمية بمكان الوصول إلى المبادئ التي اعتمدت عليها هذه الدعاوى والتطبيقات الخاصة لكل هذه المبادئ المؤدية لترسيم الحدود البحرية وتخصيص الموارد الثابتة . ونسبة لوجود المخزون النشط في المناطق البحرية في الخليج العربي ، فقد اهتمت السعودية - وإيران على وجه الخصوص ثم العراق وبالقى مشيخات الخليج بتعيين حدود الموارد البحرية ، وكانت السعودية قد ألزمت مشاركة الحكومات المجاورة في الموارد التي تقع في مناطق مشتركة ، في حين دعت إيران إلى تسوية أي نزاع قد يحدث حول هذه الموارد المشتركة عبر القنوات الدبلوماسية ، وهو أسلوب كانت ترى فيه إيران فرصة مواتية لتحقيق مكاسب أفضل من تدويل المشكلة سياسياً وقانونياً منطلما فعلت مع العراق في خط العرب .

وتعتبر الدعاوى الإيرانية مشابهة لدعوى السعودية في أن كليهما قد اتخذت طابعاً عاماً في الشروط المتعلقة بالحدود ، والتي يجب أن تتم تسويتها وفقاً لقواعد المساواة ، أو وفقاً لمبادئ العدل ، كما أن كلا الدولتين قد أشارت إلى أن الحدود يمكن أن يتم تعيينها من خلال الاتفاقيات الثنائية ، وكانت السعودية صريحة في اقتراح عقد إتفاقيات مع دول أخرى في هذا الشأن ، أما إيران فقد كان اقتراحها ضمناً بأن تتم تسوية المنازعات حول هذه الموارد بين الدول عبر المفاوضات . وفي حين كان الاختلاف قائماً بين الدوليتين حول الحدود الثابتة للوضع الشاؤسي إلا أن كليهما قد أقر بأهمية السعي نحو إتفاقيات عادلة ، وفي الوقت ذاته لم تصر الدولتان لمصطلح " تساوى البعد " ، أو " خط الوسط " .

كثير الاعتماد ظالماً كان بمقتورها تحقيق التناقضات تحقق لها مكاسب تطوق تلك المساعدة الجسادة أو الخامسة سواء كان بالتراضي أو بسياسة فرض الأمر الواقع ، وإن كانت السعودية أكثر مرونة في ذلك التطبيق بحيث أنها سمحت باستغلال مبدأ " خط الوسط " في الحدود دون الموارد أو العكس ، وقد كانت السعودية تركز في ذلك على وجود ظروف خاصة تحد من التطبيق الكامل لهذا المبدأ مثل شكل الخليج غير المنتظم جغرافياً ، وهو أمر له وجهاته من الناحية القانونية إذ أن محكمة العدل الدولية قد حددت ثلاث عوامل يجب وضعها في الاعتبار عند تطبيق ذلك المبدأ وهي :

١ - الشكل العام للسواحل

٢ - بنية الجرف القاري وموارده الطبيعية .

٣ - درجة مقبول من تقسيم الحصص .

ومن ثم نجد أن محكمة العدل الدولية قد خفضت من التأكيد على مبدأ تساوي البعد لتفصح المجال أمام مصطلح " مبادئ العدل " في تأكيدها على ضرورة أخذ كاتلة الظروف ذات الصلة في الحسبان عند تعيين حدود الجرف القاري " الحدود البحرين " ، وهذا الحكم يتفق بصورة عامة على ممارسة كل من إيران والسعودية في الخليج العربي .

وقد وجدت ممارسة السعودية وإيران دعماً أكثر من خلال قرار هيئة التحكيم عام ١٩٧٧م حول تعيين حدود الجرف القاري بين بريطانيا وفرنسا ، فقد كان لوجود عدد من الجزر دوراً كبيراً في إعالة محاولة تعيين حدود الجرف القاري بين الدولتين وأوردت المحكمة أن جزءاً كبيراً من مبدأ تساوي البعد قد تم تطبيقه ولكن نسب لوجود ظروف جغرافية خاصة فإن تطبيق هذا المبدأ قد تم تعديل له ليوافق هذه الظروف .

من التحليل السابق لدعاوى كل من إيران والمملكة العربية السعودية بالسيادة على موارد المناطق البحرية والاتفاقيات التي تمت بينهما في هذا الصدد ، يمكن الوصول إلى نتائج فيما يتعلق بمداخل كل من السعودية وإيران تجاه القانون الدولي ولدور كل من الدولتين في تطور قانون البحار .

ويمكن إجمال هذه النتائج في مسألتين :

أولاً : فيما يتعلق بمداخل كل من السعودية وإيران تجاه القانون الدولي ، من الواضح أنه وبرغم عدم تطور معايير مجمعة واضحة حول امتداد سيادة الدول الساحلية على مواردها البحرية ، فإن كل من السعودية وإيران قد تبنتا دعاوى تم تكيفها من دعاوى سابقة لدول أخرى ، أما فيما يتعلق بالدعاوى على موارد قاع البحر وما تحت التربة لهذه المناطق المجاورة للسواحل ، فقد اعتمدت كلا الدولتين على إعلان ترومان حول الجرف القاري ، ومع ذلك فقد تم تكيف هذه الدعاوى لتقابل متطلبات الإطار العام للخليج العربي ، ويتضح ذلك من التأكيد السعودي على مبدأ الجسور ، أما

الدعوى الإيرانية فقد تم وضعها أيضاً في بيئة شرعية (أو قانونية) ولكن حيث لم تكن المعايير الدولية مؤكدة وثابتة .

على أية حال فإن الإعلان الإيراني لعام ١٩٧٣م كان مشابهاً لدعوى سابقة لـدول أميري وكان يتفق مع المبادئ المتطورة المعلنة عنها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول قانون البحار .

وحيث أن دعوى السعودية وإيران قد قامت على دعوى كمبرقوة على نطاق واسع ، فإنه من الواضح أن كل من الدولتين كانت تعرف المبادئ الموضوعة من قبل بواسطة المجتمع الدولي وإنما قد تمثل قيوداً على ممارستها ، ومع ذلك ، ومن خلال رفع دعاويها أولاً وعقد اتفاقيات مع دول أميري تقوم على هذه الدعاوى ، من جهة ثانية ، فإن إيران والسعودية قد استخدما القانون الدولي كأداة لتعزيز مصالحها الاقتصادية وأهدافها الحدودية القومية كل من جانباها .

ثانياً ، إن دور الدولتين في تطور قانون البحار يمكن أن ينظر إليه من خلال تطور مفهوم الجرف القاري والمبادئ التي تم وضعها لتعيين موارد الحدود البحرية ، إن تأكيد السعودية لمفهوم مبدأ الجوار في وصف إطار الخليج العربي (أي عدم اشتماله على جرف قاري) أدى إلى أن يوسع لجنة القانون الدولي لمصطلح الجرف القاري حتى يكون من الممكن تطبيقه على الخليج العربي .

كما أن تأكيد كل من المملكة العربية السعودية وإيران لمفهوم "مبادئ المساواة" في تعيين حدود الموارد البحرية دفع سابقة دولية هامة في التأكيد على أهمية الإطار الخاص الذي يجمع به الخليج العربي .

ونجد أن ممارسة كل من السعودية وإيران قد اختلفت بصفة جوهرية من مبادئ لجنة القانون الدولي والتي أكدت على أهمية استخدام مبدأ "تساوي البعد" كقاعدة عامة .

ومع ذلك نجد أن ممارسة كل من السعودية وإيران قد ساهمت بدور كبير في النتائج التي خلصت إليها محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بمحالات الجرف القاري في بحر الشمال وما توصلت إليه هيئة التحكيم بشأن تعيين حدود الجرف القاري من الناحية النظرية .

وهكذا نجد أن تطور قانون البحار في الخليج العربي ، كما تم تحليله في ضوء دعوى السيادة على الموارد البحرية ، لم يكن يتفق فقط مع دعوى هذه الدول التي استخدمتها لتحقيق أهداف قومية أو اقتصادية ، بل أنها قد ساهمت أيضاً بشكل أساسي في تطور هذه الدعاوى والأسس القانونية التي قامت عليها .

### **الفصل الثالث**

#### **مشكلات الحدود السياسية بين العراق وإيران**

المواقع الجغرافية لمناطق النزاع بين الجانبين  
التطورات التاريخية لمشكلات الحدود السياسية بين العراق وإيران  
مشكلة شط العرب أمام عصبة الأمم  
مفاوضات معاهدة ١٩٣٧م  
اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م  
التحليل لسبب - لقانوني للحدود العراقية - الإيرانية

## مقدمة

تعد مشكلة الحدود العراقية - الإيرانية ، من أعقد المشكلات القائمة في هذا الشأن في منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط ، وقد ساهم في تعقدها مجموعة من العوامل المتداخلة ، والمتشابهة في آن واحد ، من بينها العمق الزمني الذي تركز عليه هذه المشكلات التي تعود في جذورها إلى أغوار صحيفة في التاريخ منذ نشوء الدول والحضارات العريقة في بابل ونيوي ، وفي إمبراطورية فارس ، فاللواع في جوهرة يعل الصراع بين حضارتين وبين شعبين مختلف أحدهما عن الآخر كل الاختلاف ، رغم وجود بعض الروابط بينهما ، فالفرس من الناصر الآري ( الهند أوري ) ، أما العرب فإلهم من الناصر السامي ، وفي ذلك ما فيه من الإختلاف بين عطينين متصارعين ؛ حيث سيطر الفرس على أجزاء من الأرض العربية، كما سيطر العرب على بلاد فارس بعد الفتح الإسلامي .

وعندما انتهى عهد الفتح والتوسع ، واستعاد كل شعب كيانه على إقليمه في إطار ضعف وتفتت السلولة المصرية الإسلامية والقسامها إلى دويلات صغيرة ، عظمت في مرحلة لاحقة لسيطرة التتمانين ، بدأ عهد جديد من الصراع بين الإمبراطورية الفارسية ، والدولة العثمانية فوق أرض الرافدين ، كما بدأت تتغير تدريجياً ملامح ذلك الصراع ، من طبيعته الأيديولوجية ، والعرقية البحتة لتضاف إلى ذلك الطبيعة السياسية والاقتصادية مع بداية القرن العشرين ، حيث تبلورت في غضون ذلك التاريخ ، القضايا الأساسية التي أصبحت عملاً لرواعاً حقيقياً بين العراق وليران حول الحدود السياسية .

### المواقع الجغرافية لمناطق النزاع بين الجانبين .

على الرغم من الصعوبة التي تكتنف تحديد مناطق بعينها بوصفها أساساً للنزاع الحدودي بين العراق وإيران، وذلك من منطلق أن هذه المناطق كثيراً ما تعرضت للتغير من قبل أحد طرفي النزاع على مدار الحقبة التاريخية منذ البحث ، بالإضافة إلى الاعتلاط اليّن هنا بين المعايير السياسية والأيدولوجية لمشكلة الحدود، إلا أن منهج البحث العلمي يقتضي ضرورة تعيين المساحة الزمانية والمكانية التي متطور حولها الدراسة ، ومن ثم لا مناص من تعيين المناطق الواضحة التي كانت مبياً مباشراً أو بديلاً للتوتر بين الجانبين .

وكانت من أبرز المشكلات التي برزت بين العراق وإيران ، مشكلة شط العرب، ومشكلة الحمر الحدود المشتركة ، ومشكلة الرعي (( المشار الكردية ، والعربية ))<sup>(١)</sup> ومشكلة عربستان أو ((عوزستان )) ، ثم مشكلة الحدود اليرية بين الجانبين ، والماء الإقليمية ، والجرف القاري .

يتكون شط العرب من النقاء غربي دجلة والفرات في مجرى واحد عند كومة علي<sup>(٢)</sup> ، ويصب في الخليج العربي ، ويبلغ طوله بين كومة علي ومصبه في الخليج العربي حوالي ١٤٧ كيلومتراً، يضمها امتداده الحديث التكوين البالغ ٥ كم في لقر الخليج العربي ، ويبلغ عرضه عند المصب حوالي

(١) مشكلة المشار الرعوية ، هي مشكلة مزدوجة تعاني منها السلطات العراقية والإيرانية علي حد سواء، فهناك عشائر ( البشدين - ولباس - منطك - الخيلاني - المركبة - السورجية - بسني لام ) والتي تنتشر في المحافظات العراقية المجاورة للحدود مع إيران ، والتي قد تلجأ للرعي في الأراضي الإيرانية عند عدم كفاية المراعي العراقية ، كما أن هناك من المشار الإيرانية ، عشوة السنجابين التي قد تلجأ هي الأخرى إلى الأراضي العراقية بغرض الرعي ، وقد راعت الاسفلاطات المبرمة بشأن الحدود بين الجانبين مشكل هذه الازدواجية في العلاقات المشارية ، بحيث كان يسمح لهذه العشائر بمعاملتهم نفس معاملـة رعائـها السـلولـين ، ويكون هؤلاء الأفراد مطعون من قانون جوازات السفر ، والإقامة ، والرسوم الجمركية ، بيد أن تصاعد الخلافات الحدودية بين العراق وإيران كان يؤثر بدوره على مثل هذه الوضعية المشارية فكانت تعرض للمضايقات ، وفق مبدأ المقابلة بالمثل فكانت تمنع في كثير من الأحيان من ممارسة أعمالها الأمر الذي أجبر العديد من هذه العشائر على الاستقرار وتحويل حرفتهم من الرعي إلى الزراعة .

- وزارة الدفاع الإيرانية : أركان الجيش ، قضايا الحدود ، لقانون الحدود ، لقانون رعي المواشي سنة ١٩٤٨م .

- الحكومة العراقية : وزارة الداخلية - شعبة الحدود ، نشرة غير مطبوعة ، ١٩٤٩ (من محفوظات مركز دراسات الخليج العربي . جامعة البصرة ) .

(٢) حتى عام ١٩١٦ كان دجلة والفرات يلتقيان في نقرته ، وفي هذا العام حدث فيضان شديد ، أدى إلى كسر الضفاف العليا لنهر الفرات ، واتصلت أهورا شمال الفرات بمجر الحمار ، ومنذ ذلك التاريخ ، والقسرات القديم يأخذ مياهه من دجلة عند نقرته ، ولا يلتقي النهران إلا في كومة علي بعد يبلغ حوالي ٥ كيلومترات شمال مدينة البصرة

راجع:

- عادل عبد الله خطاب : إقليم الأهواز في جنوب العراق ، دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٥٢ .

كيلومتر ونصف ، بينما يضيق عند البصرة إلى حوالي ٤٠٠ متر ، ومتوسط عمقه ما بين ١٠ و ١٥ متر ، ويبلغ معدل تصريفه (٣٥,٣) ألف مليون متر مكعب سنوياً<sup>(١)</sup> .

وهو صالح للملاحة البحرية في نصفه الجنوبي ، وللملاحة النهرية في نصفه الشمالي ، إذ يقبل عمقه ، ويضيق مجراه ، والقسم الذي يصلح لدخول البواخر البحرية هو الجزء المحصور بين ميناء البصرة ( المثل ) والقادوق الواقعة على عنق الخليج العربي ، ويتأثر شط العرب بأحوال المد والجزر في الخليج العربي اللذين يتكرران مرتين يومياً ، وله تابع واحد هو نهر كارون يصب في خفصه اليسرى عند مدينة الحمرة بواسطة قناة اصطناعية هي قناة الحفل ، وقد قامت السلطات الإيرانية بإنشاء سدود على هذا النهر لحسن تدفقه ، ولترواء الأراضي التابعة لها ، وتتخلل مجرى شط العرب عدة جزر وأطراف أهمها ، جزيرة "عبادان" ، وجزيرة معاولي ، وجزيرة النواصر ، وجزيرة عميلة ، وهذه الجزر تتبع إيران ، بينما جزيرة أم الرصاص ، وأم الحصاصيف ، وجزيرة الصالحية فهي تتبع العراق ، بالإضافة إلى عدد كبير من الجزر الصغيرة التي تسمى " شلهات " ، وشط العرب يمر في أرض عراقية في كلتا ضفتيه حتى جنوب شطلي البصرة بمسافة ٣٨ كم ، وفي الضفة اليسرى الشرقية منه في أرض إيرانية لمسافة ١٠٩ كم ، وتقوم على شاطئيه أربعة موانئ هامة ، التان منها للعراق يقعان على الضفة اليمنى هما القادوق ، والمثل ، والاثنتان الآخران بعبادان إيران ، ويقعان على الضفة اليسرى منه وهما الحمرة ، وعبادان<sup>(٢)</sup> .

- ( ١ ) Geoffrey Morse Binnie , Some Notes on The Karun River and the Shatt -AL Arab . Journal of The Institution of Civil Engineers No . 3 / Paper No . 5690 " London - January 1950 " P. 217 .  
Iraq and the Persian Gulf . Geographical Hand book series , published For Official use only . p.559 .  
( ٢ ) تجد الإشارة إلى أن وجهة النظر الإيرانية لا تعترف بتسمية " شط العرب " وإنما أطلقت عليه اسم "Arvand Rud" أي "النهر العظيم" ، بيد أننا سنحظر لاستعمال تسمية شط العرب حيث أنها كانت المتصدة في كافة التقارير الأجنبية وفي سبيل ذلك راجع الوثائق التالية :  
F.O. 371/9044 ( 1923 ) p.p.139 - 142 . Dredging The shatt El Arab bar .  
F.O. 371/9044 p. 96 ( 1923 ) J . Douglas Stewart Managing Director To Anglo - Persian oil Company Limited .  
F.O. 371/1789 , ( 1934 ) E 6068/68/84 ( pp. 229 - 232 ) . See Also . E6882 , p. 2619 Nov. 1934 , Possible danger . to Shatt - El Arab due to erosion of Banks .  
F . o 371/13780 , ( 1929 ) E 6236 pp. 186-187 From Admiralty survey Of Shatt El Arab estuary .

وراجع أيضاً ما كتبه لوريمر Lorimer تحت مائة شط العرب في :  
J . G . Lorimer : the gazetteer of the Persian gulf , Oman and central Arabia , first printed in 1908 and 1915 as a British government secret document : now issued in a new edition reprinted from originals in the India office library & records , London . part II - Shatt - El Arab . وكذلك :

د . فلاح شاكر أسود : الحدود العراقية - الإيرانية ، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين معاً ، بغداد ١٩٧٠م ، ص ٩٤



وترتبط بمسألة خط العرب ، قضية أخرى جغرافية - تاريخية ، وهي مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران ، والتي تشكل في مجموعها مسألة محل خلاف بين الجانبين على الرغم من تعددها ، إذ توزع هذه الأنهار على ست محافظات عراقية ، هي أربيل ، والسليمانية ، وديالى . وواسط ، وميسان (العمارة) ، والبصرة والتي تقع في القسم الشرقي للعراق ، وتكون حدودها الشرقية الحدود المشتركة بين العراق وإيران ، بيد أن هذه الأنهار يمكن توزيعها بين النهر عالياً من المشاكل في الوقت الراهن ، وبين أخرى كانت سبباً يضاف إلى مجموعة الأسباب الحدودية الأخرى في إطار النزاع بين الجانبين ، ففي الحالة الأولى نجد ، نهر الزاب الصغير ، الذي ينبع من المرتفعات الواقعة غرب إيران من الجهة الشمالية لسلسلة جبال قندیل التي يبلغ ارتفاعها حوالي ٣٠٦٠ م ( ١٠٠٣٧ قدم ) ويجري باتجاه الجنوب الشرقي ، ثم ينحرف نحو الجنوب الغربي حيث يدخل الحدود العراقية بالقرب من دوازهور ، ويمر بالحدود العراقية - الإيرانية المشتركة لمسافة ٣٣ كيلومتر ، ولهذا النهر عدد كبير من الروافد المشتركة بين العراق وإيران ، التي تغلظ في غالبيتها من المشاكل بين الجانبين <sup>(١)</sup> ، كما أن من الروافد المهمة لنهر دجلة ، نهر ديبالي الذي يبلغ طوله حوالي ٣٦٨ كيلومتر من منابه حتى مصبه جنوب بغداد بحوالي ٣١ كيلومتر ، وتغلبه منطقة كبيرة تبلغ حوالي ٣٢٦٠٠ كيلومتر مربع يقع منها في إيران حوالي ٥٩,٤ ٪ وما تبقى يقع داخل العراق في محافظات السليمانية ، وديالى ، وكركوك ، وتقع المنطقة الجنوبية قرب مصبه في محافظة بغداد ، وتغلظ الروافد المشتركة بين العراق وإيران نسبة ٦١ ٪ من مساحة حوض تغلبته الكلي ، حيث تبلغ مساحته ١٩,٧٦ كيلومتر مربع ، وهذه الروافد يمكن اعتبارها ضمن الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران <sup>(٢)</sup> .

هناك أيضاً مجموعة الوديان والجاري المائية القصيرة في قضاء مندلي ، التي تكونت من ترسبات الجاري المنحدرة من المرتفعات القريبة من الحدود العراقية - الإيرانية ، والتي تبلغ مساحتها حوالي ٢٠٠ كيلومتر مربع ، وهذه الجاري من الشمال إلى الجنوب هي ، نهر آبي لفظ ، وادي أمويلج (( كلفي شيخ )) ، وادي الخزام ، طليخ آب (( كلال النيرة )) ، وادي طهلاز وادي كسورسنگ ، وادي ترماسق ، وادي سويه ، وتغلظ هذه الجاري مجموعة أنهار الحدود في محافظة واسط (الكوت) وهي :

- ( ١ ) من هذه الروافد : نهر زراوة ، ونهر وزة ، باقي ( كيلة رش ) ، جاليزو ، خليل آباد ، قزلة ، بسو ، تشيزان ، كوكه سور ( جم برزة ) ، نريد من التفصيل عن هذه الأنهار  
راجع :
- فؤاد الخولي : نهر دجلة وعلاقته بأعمال الي في العراق ، بغداد ١٩٥٠ ، ج ١ ص ٨٩ د
- احمد سوسة : ونهائي سفیان : تقرير عن إمكانيات مشاريع الري الصغرى في المناطق الشمالية ، -١ - بغداد ١٩٦٥ م ص ٣.
- ( ٢ ) من هذه الروافد : نهر يار ، وادي طويلة ، نهر سيوان ، نهر زمكان ، نهر عباسان ، نهر ديريد بيسن ،  
راجع :
- د . فلاح شاكر أسود : المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤٢ .

نهر موروز شيرين (( آبي موروزرين )) ، نهر زالي آب ، نهر باليك (( عشم وطن )) ثم نهر الخسود . في محافظة ميسان (( العمارة )) وهي نهر سارغو ، نهر جتكة ، نهر الزفراني ، بالإضافة إلى أنهر الحدود في محافظة البصرة ، مثل نهر آخين وهو نهر صغير يتفرع من الضفة اليسرى من شط العرب ، ويجري بموازاته ، ويكون الخط الوسطي للنهر هو خط الحدود بين العراق وإيران حوالي ٦ كيلومتر ، ثم ينطفي بشط العرب مرة ثانية داخل العراق (١) .

أما الحالة الثانية :- وهي الأنهر ذات المشاكل القائمة بين العراق وإيران ، فإن المسألة هنا تبدو معقدة للغاية ، نظراً لحساسية الموقع الجغرافي للأشهر وتأثيرها الفعلي على الأوضاع الاقتصادية للبلدين ، وهو السبب نفسه الذي جعل السلطات في كلا الجانبين تسلك خطورة إثارة مثل هذه المشكلة ، والتي لن يكون تجاوز الطرف الآخر حيل مثل هذه الإثارة عالية من المخاطر ، ومن ثم كانت تأتي مناقشاتاً ضمنياً في سياق الوضع الحدودي العام بين الجانبين ، على نحو ما سوف نراه لاحقاً ، أما بالنسبة للمواقع الجغرافية هذه الأنهر فهي تتوزع أيضاً على محافظات العراقية المتاخمة للحدود مع إيران ، ففي محافظة السليمانية ، هناك روالد بناوة سوتا الذي ينبع من المرتفعات الإيرانية ، ويدخل الحدود العراقية جنوب شرقي قرية بناوة سوتا ، ثم يجري بالاتجاه الشمالي الغربي ، ويصب في روالد قزوجة أحد الرواليد الكبيرة أنهر الزواب الصغير ، وتبدأ الحدود العراقية - الإيرانية هنا من المنطقة التي تكون على خط تقسيم المياه بين روالد ليو ، أحد رواليد نهر تشيان وان ، وبين رواليد بناوة سوتا ، ثم تتجه نحو الشمال الغربي إلى الدعامية رقم ٩٠ ، وتسير بعد ذلك مع مجرى النهر حتى الدعامية رقم ٩١ الواقعة على الضفة اليمنى عند مصب نهر قزوجة ، وتوزع مياه هذا الرواليد بالقصوي بين سكان المنطقة في العراق وإيران بواسطة ٣ سواقي لكل طرف لسحب المياه ، وعندما يحاول أحد الطرفين زيادة عدد السواقي تسور المشكلات .

وفي محافظة ديالي ، يوجد نهر قره تو ، الذي ينبع من الجبال الإيرانية المتاخمة للحدود العراقية ، ويدخل الحدود في موقع تنحني حزام بعد اجتيازه الأراضي السهلية في إيران ، ويسير مع الحدود لمسافة حوالي ٣٨ كيلومتر بين السبعينين ٥٩-٦٤ ، حيث تبدأ الحدود العراقية - الإيرانية ، هناك أيضاً نهر الوند الذي ينبع من جبال كرد الغربية في إيران ، في الأراضي المجاورة للحدود العراقية وتبلغ مساحة حوضه حوالي ٣٤٥٠ كم ٢ ، وتسير الحدود من الدعامية رقم ٤٩ الواقعة عند بداية أحد الرواليد التي تصب فيه ، من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي من هذا الرواليد حتى مصبه في الضفة اليسرى من نهر الوند ، حيث

(١) M. Macdonald and partners - Mandali - badra and Jassan projects - Report on Development schemes part II 1962, pp. 9-15.

نقح الدعاية رقم ٥٠ على مسافة ٩٢ متر شمال ملتقاء مع نهر الرند ، ثم تسير الحدود نزولاً وسط مجرى نهر الرند لمسافة ١,٥ ميل ( ٢,٤ كم ) حتى الدعاية رقم ٥١ ، الواقعة على الضفة نهر الرند .  
البعنى<sup>(١)</sup> .

أما نهر كتيكر الذي ينبع من الجبال الغربية لإيران القريبة من الحدود العراقية في منطقة قنصاء مندلي ، بعد قطعة مسافة حوالي ٢٥ كيلومترات شمال مدينة مندلي ، وقد نصبت محساحر قومسيون تحديد الحدود العثمانية - الإيرانية لسنة ١٩١٣/١٩١٤م على تقسيم مياه نهر كتيكر بين منطقة مندلي العراقية ، ومنطقة سومر الإيرانية<sup>(٢)</sup> ، بيد أن كل طرف قد عاد وأقام بالأعصر بالتصهاك فمثل هذه الترتيبات لم ومن ثم فقد عاود الطرفان المفاوضات بشأن الالتزام بتناصفة المياه في هذا النهر<sup>(٣)</sup> ، غير أن ذلك لم يقضي إلى صيغة متفق عليها لإنهاء ذلك الخلاف الذي بقي معلقاً بين الجانبين .

في محافظة واسط :- (( الكوت )) تبرز مشكلة نهر كنجان جم وكلال بكرة الذي ينبع من منطقة بشكوكة الإيرانية ، ويكون قسماً من الحدود العراقية - الإيرانية ، حيث تسير الحدود من الدعاية ٣١ الواقعة على الضفة اليسرى وسط مجرى الماء لكلال بكرة لمسافة ٤ أميال حتى نقطة التقاء فرعي كاوي وكنجان جم لمسافة ٨,٥ ميل حتى دعائية الحدود رقم ٣٢ الواقعة على الجانب الأيمن لأحد المجاري الصغيرة التي تصب في نهر كنجان جسم عند ضفته اليمنى ، ويتم الاستفادة من المياه من قبل سكان منطقة بكرة ووزباطية العراقية ، وسكان منطقة مهران الإيرانية ، ويجري تقسيم المياه

( ١ ) - رشاد قراخي : تقرير الحدود العراقية - الإيرانية ، ومياه الأنهر المشكوكة الحدودية ، مطبوع بالبرلن ، مديرية الري العامة ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ٩٣ .

Macdonald , opcit , p. 13.

وليزيد من التفاصيل عن آثار حريسان وأبهاها في عصورها قبل الميلاد :  
راجع :

جون ها نيسمان : الجغرافية التاريخية لمنطقة رأس الخليج العربي "عراكس والكرخه " ، ترجمة د. عادل عبدالله خطاب ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، السلسلة الخاصة ، ١٩٨٠م  
Robert I. Jar man and Dr. R.M. Barrell : Iran : political Diaries 1881-1965 ( Iran /Persia/ Qajar/pahlavi/politics/history ) Key Documents, London 1996, see volume I pp. 12-18.

راجع أيضاً :

د . أحمد موسى : لخصائات بغداد في التاريخ ، بغداد ١٩٦٥ ، ج ٣ ، ص ٩١٥ - ٩٢٠ .

( ٢ ) - يبدو أن أزمة المياه في قضاء مندلي كانت من أهم المشكلات التي تفرق السلطات العراقية واعتبروا أن إيران تعمدت الانتقاص من سيادة العراق بتلاعبها في مياه نهر كتيكر وراجع وجهة النظر منسدة في : الحكومة العراقية : مجموعة محاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود التركية - الفارسية لسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ ، بغداد ، ص ٥٨ - ٥٩ .

وزارة الخارجية العراقية : حقائق عن الحدود العراقية - الإيرانية ، بغداد ١٩٦٥ ، ص ٦ .  
الحاصل حسن الأشمب : مشكلة مياه مندلي ، دراسة لآثارها الاقتصادية وتطورها السياسي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الخامس ، حزيران / يوليو ١٩٦٩م ، ص ٢٦٥ - ٢٦٥ .  
ناهي سفيان : تقرير عن مياه مندلي وما بعدها ، بغداد ١٩٦٤ ، غير مطبوع .

عند منطقة التقسيم الحالية التي تسمى سد جزمان ، والتي تقع وسط نهر كنجان جم الحالي المشترك ، وذلك حسب التعامل الجاري في المنطقة منذ القدم وهو ثلاثة أخماس للجانب العراقي ، وخمسين للجانب الإيراني ، وظل هذا الوضع قائماً حتى عام ١٩٣١م ، بيد أن الأحكام العسكري في منطقة منصور آباد الإيرانية قد عمل على توطين المشاعر الإيرانية الرحالة ، وتوسيع نطاق الزراعة في الجانب الإيراني ، وذلك بحفر قناة جميلة ، وبناء سد على عرض النهر لتحويل جميع المياه لإيران ، وهو ما عارضته السلطات العراقية ، واعتبرته غرقةً للاشاعات المروية في عام ١٩١٣/١٩١٤م بهذا الخصوص ، والتي اعتبرت منتصف النهر خط الحدود بين العراق وإيران ، وبذلك يكون لكلتا الطرفين حق في مياهه <sup>(١)</sup> .

أما في محافظة ميسان :- (( العمارة )) فوجد مجموعة الأنهر التي تتبع معظمها من جبال زاكروس الإيرانية والجبال الغربية الإيرانية ، وتسير مع خط الحدود العراقية - الإيرانية لتتصرف مياهها إلى شط العرب ، وهي نهر الطيب ، ودويريج ، شط الأعشى ، نهر كرخه .

بينما يوجد في محافظة البصرة نهر واحد لا تزال مشكلته عاتلة بين العراق وإيران ، وهو نهر الكارون الذي ينبع من جبال بخياري في إيران ، وبعد مروره في مناطق جبلية يصل إلى سهول عربستان ( خوزستان ) ، قرب مدينة شومر الواقعة على بعد ٥٥ كيلومتر شمال مدينة الأهواز ، وتقدر مساحة حوض هذا النهر بحوالي ٦٣٢٠٠ كيلومتر مربع تقع بأكملها في إيران ، لذا فإنه يتجر من الأنهار الكبيرة في إيران ، كما يتجر في الوقت ذاته أكبر روافد شط العرب ، ويصب فيه مقابل السية تقريباً شمال الخليج العربي بحوالي ٩٠ كيلومتر ، وقد أدى شروخ السلطات الإيرانية في إقامة الخزانات والسدود على نهر الكارون إلى إقصاء السلطات العراقية التي اعتبرت أن هذه الأعمال من شأنها أن تؤثر على كميات المياه في شط العرب ، ومن ثم رفضت الأحيوة أي تعديلات على وضع النهر <sup>(٢)</sup> .

أما المنطقة الجغرافية الثالثة :- التي شكلت قضية حدودية بين العراق وإيران ، فهي "عربستان" كما يسميها العراقيون ، أو "خوزستان" كما يطلق عليها الإيرانيون ، وهي المنطقة المخصوصة بين خطي عرض ٣٠ ، ٣٣ شمالاً ، وخطي الطول بين ٤٨ ، ٥٩ شرقاً ويحدها من الشمال سلسلة جبال كروستان ( لورستان ) ومن الشرق امتداد جبال البختيارية وهي جزء من جبال زاكروس ( وتكون هذه الجبال جنوباً طبيعية ) ومن الغرب العراق - بلوالية البصرة والعمارة ومن الجنوب الساحل الشمالي للخليج العربي ، وكانت هذه المنطقة تمثل إحدى الوحدات السياسية الصغيرة التي تحفّ بشبه الجزيرة العربية <sup>(٣)</sup>

(١) - Robert I. Jarman and Dr. M Burrell : op cit , p.25 .

(٢) - راجع أيضاً :  
- شاكرو صابر الضابط : العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران ، بغداد ١٩٦٦م ، ص ١٣٧ .

(٣) د . جاسم محمد الحلف : محاضرات في جغرافية العراق صعبة ، والاقتصادية والبشرية القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٨٧ .

(٣) د . مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ( ١٨٩٧ - ١٩٢٥ ) ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٢٩ وما بعدها .

## التطورات التاريخية لمشكلات الحدود السياسية بين العراق - وإيران .

من الصعوبة بمكان تحديد تاريخ معين لبدايته الحديث عن مسائل الحدود العراقية - الإيرانية نظراً لأن الدولة الحديثة في كلا الجانبين كانت قد ورثت هذا الصراع ، وتلك المشكلات عن المنافسة التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الفارسية بشأن السيطرة على المنطقة التي تسمى الآن (( العراق )) في إطار الصراع المذهبي والسياسي بين العثمانيين والفرس في بداية القرن السادس عشر الميلادي ، حيث كان الفرس في هذه الفترة المبكرة يملكون في طلب العراق نظراً للمخبرات الزراعية التي تتميز بها الأقاليم العراقية ، والتي تفتقر إليها المحطة الإيرانية ، كما أن العراق هو منفذ فارس على البحر المتوسط ، ناهيك عن أهمية العراق لفارس في المصير الإسلامية لوجود العتبات المقدسة (( النجف وكربلاء )) فيه ، وكان هذا العامل السئب من الأسباب الرئيسية التي جعلت حكاه فارس ، سواء الصفويون ، أو القاجاريون يملكون على الاستيلاء على العراق <sup>(١)</sup> ، ومن ثم تبادل الفرس والعثمانيون السيطرة على الأقاليم العراقية ، وقد نجح في ذلك الصفويون في عام ١٥٠٨ ، ثم العثمانيون في عام ١٥١٤ في معركة جالديران ، ثم الفرس مرة أخرى في عام ١٥٢٩ ، حتى نجح السلطان سليمان القانوني في إجلاء الفرس عن العراق في عام ١٥٤٣ ، وولت بين الجانبين معاهدة (اماسية) في شهر مايو ١٥٥٥ وهي أول معاهدة مكتوبة بين الجانبين ، تضمنت مخالفة على روح الأخوة الإسلامية ، وأن يجري تحديد حدود شهرزور ( في شمال العراق ) ثم احراسها ، وأن تؤمن سلامة الحاج الإيرانيين المارين بالعراق <sup>(٢)</sup> .

استمر النزاع بين العثمانيين والفرس قائماً بشأن قضايا عديدة ، وأهمها مشكلة العراق ، وفي سنة ١٦٢٣ حاول أحد القواد الأنكشاريين بكر صوباشي الاستقلال في بغداد عن الدولة العثمانية وانفصل لهذا الغرض بالشاه عباس الصفوي ، فوجسها الأخير الفرصة المناسبة للاستيلاء على العراق من جديد ، وسرعان ما تنكر في سبيل ذلك للصوباشي وقتله ، وفرض سيطرته على العراق ، وظلت العراق محسوزة الصفويين في حين فشلت كافة محاولات العثمانيين لاسترجاعها حتى عام ١٦٣٨ م حين نجح السلطان مراد الرابع العثماني بنفسه في احتلال بغداد وإجلاء الفرس عنها <sup>(٣)</sup> .

حاول الطرفان مرة أخرى إنهاء حالة النزاع القائمة بينهما - في ظل الإقليمية الصعبة والمتحيزة في نشاط القوى الأجنبية في منطقة الخليج العربي - فبادرت بين الجانبين مفاوضات استمرت زهاء لعام (مارس ١٦٣٨ - مارس ١٦٣٩ م) حيث توصل مندوبي الحكومتين - مصطفى باشا قائد المنطقة الشرقية مندوباً عن العثمانيين ، وصاروخان مندوباً عن الفرس - إلى معاهدة صلح عرفت باسم

(١) د. عبدالعزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث ، من نهاية حكم داريو باشا إلى نهاية حكم مدحست باشا ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٣٧٧ .

(٢) د. فاضل حسين : مشكلة شط العرب ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٦ .

(٣) لو نخرج : أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، مطبعة كلارندون ، أكسفورد ١٩٢٥ م ، ص ١٩-٢٥ .

معاهدة زهاب الموقعة في ٨ مارس ١٦٣٩م ، والتي تعد من أقدم المعاهدات الدولية التي تناولت موضوعات الحدود في العصر الحديث ، حيث نظمت موضوع الحدود بين الدولتين على شكل مناطق أو مدن حدود ( Frontiers Zones ) وبينت تبعية تلك المناطق والمدن لكل من الدولتين على النحو التالي :-

١ - المدن والأراضي التابعة للدولة العثمانية هي قرنة ، وجسان ، وبصرة ، ومنديلين ((مندي)) ، ودرتلك ، مع السهول الواقعة بين درتلك وسرميل ، والقرى والبلد الواقعة غربي زنجسير حتى قلعة سالم في ضواحي شهرزور ، وقلعة قرجلة وتوابها ، فضلاً عن ذلك يصعد الشاه باحرام حصون أخصنة ، وفارس ، ووان ، وشهرزور ، وبغداد ، والبصرة ، والحدود الأخرى التي تحمي حدود الدولة العثمانية .

٢ - المدن والأراضي التابعة لفارس تشمل في القلاع في الجهة الثانية ابتداء من منديلين ، ودرتلك ، وبيرسدوني والتي تسمى ( سمر وديتا ) ، والقرى والقلاع والغابات الواقعة شرقي سمند جيروميابان وتوابها ، وعلى الدولة العثمانية احترام السيادة الفارسية على تلك المناطق <sup>(١)</sup> ، وبإحاطة في هذه المعاهدة ، أنها نصت على مناطق حدود وليست خطوط ( Lines - Limits ) ، كما أنها عالجت المناطق التي هي محل نزاع بين الجانبين في حين أغفلت مناطق حدودية أخرى ستكون سبباً في إثارة المشكلات في المستقبل القريب ، وتسلط هذه المعاهدة على كل حال أساساً مرجعياً سهول عليا القروس والعثمانيين في هذا الخصوص <sup>(٢)</sup> .

(١) هذه المعاهدة عرفت باسم معاهدة مراد الرابع ، وعقدت في قصر شيرين .

- راجع :

- Archive Editions Document Collections ; Iran - Iraq Border ( 1639-1909 ) Key Documents , Volume I , London 1996- pp. 10- 12 .

- Hurewitz : Diplomacy in THE Near and Middle East , Vol. I - p. 23 .

(٢) :

لتحول وجهة النظر العراقية إضفاء الصيغة القانونية على هذه المعاهدة ، بدعوى أنها معروفة للشروط القانونية في عهد المعاهدات الدولية من الناحيتين الشكلية والموضوعية وأنها تمت برضا الطرفين ، وخلعت من العيوب ، بيد أنه من الصعوبة بمكان أن نصلحت في هذا الوقت المبكر عن القانون الدولي بجهوده الواسع ، فعلى الرغم من أن الحديث عن القانون الدولي الحديث قد ظهر في العصور الحديثة منذ معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م والمؤتمرات التي عقدت لوضع قواعد القانون الدولي في جنيف سنة ١٨٦٤م ، ولهاي في سنة ١٨٩٩م ، ١٩٠٧م إلا أن القانون الدولي لم يجد شرعيته إلا من خلال عصبة الأمم سنة ١٩١٩م ، وهيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥م على أن المشكلة الحقيقية هنا ليست في طبيعة القانون الدولي نفسه ، بقدر ما تتعلق بمحاكمة المعاهدة المذكورة ، التي لا يمكن الاستناد إليها لتصليد شئنا واضحا فيما يتعلق بالحدود العراقية - الإيرانية ، فالسألة حتى بعد مساعدة أخصروم الثانية ١٨٤٧م قد اتخذت أبعاداً مغايرة تماماً ، وملاحم غير التي كانت عليها ، ونحن هذا العرص ، نكث نقف إلى ترويض طبيعة الخلاف وليس مواده =

طلت المنازعات قائمة بين الجانبين ، وذلك لعدم تفرغ مثل هذه المعاهدات السابقة لمعالجة الأسباب الحقيقية للوإاع ، ولتحتلة في الأوضاع الدينية المعقدة التي تتباب العراق ، فالفرس لازالوا يطالبون للتدخل في الشؤون العراقية لأن نصف السكان - تقريباً هناك من الشيعة ، وأن أعداداً كبيرة من الفرس كانت تقم في البساتن القديمة ، في مقابل أن العثمانيين يرون أنهم ينبغي ألا يعطوا الفرصة للفرس لتشجيع النصف الآخر " السنة " من سكان العراق ، لاسيما وأن معظم عشائر وسط العراق وجنوبه ، وخاصة العشائر النازلة شرق شط العرب ودجلة هم من الشيعة سريعة التأثر بفرس وفي شمال العراق وكردستان عشائر كردية ، تنقل بين الدولتين مثيرة مشكلات حدود معقدة ، يصحبها في أوقات عديدة تعليقات على قواطل التجار والحجاج الفرس إلى البساتن القديمة ، وكانت أحد مناطق الاحتكاك بين الدولتين في السليمانية وعربستان ( خوزستان ) ، وزاد من تعقد المشكلة في هاتين الناحيتين أنهما كانتا مسوطن إمارة بابان الكردية ، وإمارة كعب العربية ، وفي حين كانت الأولى مسنية المذهب جبلية في شمال شرق العراق ، كانت الثانية شيعية المذهب مصالحتها بحرية مرتبطة بتجارة الخليج العربي وتلق في دلتا فر كارون على منفذ فارس إلى الخليج العربي <sup>(١)</sup> .

وقد حاول كل من الطرفين الفارسي والعثماني استغلال العصبية في العراق في مساعيهما للدفاع عن مصالحهما في هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة لتفوضها في الخليج .

إلى جانب مسألة العصبية كانت هناك مناطق حدودية على درجة كبيرة من الأهمية أغفلتها الترتيبات السياسية المنظمة للعلاقات بين الفرس والعثمانيين في العراق ، فلم يكن هناك اتفاقاً بشأن تحديد تسمية منطقة شط العرب وسكانها حتى عام ١٨٩٢م عندما شُيد في ذلك التاريخ ميناء الحمرة ، بإيعاز من الشيخ غيث شيخ كعب ، وذلك على يد يوسف المرادو أحد أمراء عشائر الخمين ، الذي قرر

== بشأن وجهة النظر القنولية العراقية في معاهدة زهاب ١٦٣٩ راجع .

- د . جابر إبراهيم الراوي : مشكلات الحدود العراقية - الإيرانية والوإاع المسلح ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٩م ، ص ٥٠ - ٥٢ .

- وللإطلاع على مشاكل الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية راجع :

--- Harari , M. the Turco - Persian Boundary Question : A case study in politics of Boundary Making in the Near and Middle East ; ph. D, thesis , New York . Columbia University , 1958.

(\*) بنو كعب هم من القوي الرئيسية التي لعبت دوراً مهماً في منطقة الخليج العربي منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن ١٩ ، وكانت عشائر كعب قد هاجرت من وسط العراق أو ( نجد ) واستوطنت مدينة قبان التي خضعت لحكم ولاية البصرة ( ١٥٩٦ - ١٧٣٣م ) الأتراك - السليمانيون ، وعلى إثر مقتل نادر شاه في فارس سنة ١٧٤٧م استغل بنو كعب القوضى التي عمت الأقاليم الفارسية ، فقاموا واستولوا على الدورق بقيادة الشيخ سليمان الذي اتخذها قاعدة واسماها الفلاحية ، التي عضمت هي الأخرى لتفوذ قبائل الألبار التركية ، وتمكن بنو كعب من إقامة إمارة خاصة بهم وامتدت سيطرتهم على كافة بقاع عربستان ، وبادارو يتوسعون شمالاً وشرقاً ، وتلنيزوا في ولايتهم السياسي بين العثمانيين والفرس ، وأن كانوا قد مالوا للأخيرين في معظم الأحيان ، إلا أنهم مارسوا ذلك مع مصالحهم السياسية والاقتصادية ، راجع :

- مصطفى عبد القادر التجار : التاريخ السياسي لإمارة عربستان : ص ٤٣ - ٤٤ .  
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA  
مكتبة الإسكندرية

له أن يخلف شيخ كعب كقوة رئيسية في المنطقة ، في حين نجح خلفه الحاج جابر في الاستقلال في 'الجزء'  
الأيمن من شاطئ لسهل كارون ، وبيناهض شيخ كعب على الإطاشي الأمير من النهر ، واحتلت  
الخمرة مكانة تجارية مهمة في خط العرب زادت من أهمية المنطقة ، وأخذ الميناء ينمو نمواً سريعاً حتى أنه  
بدأ يتنافس ميناء البصرة التجاري ، كما أن المساعد السياسي البريطاني في البصرة ، قد انتقل إليه في  
غشون عام ١٨٢٠م ، وانتهت أنظار كل من فارس والعثمانيين إلى الميناء الجديد لتحديد تبعه<sup>(١)</sup> .

هذه التطورات ، قد دفعت القروس نحو ضرورة إعادة النظر في مسألة العراق حتى لو اضطروا  
في سبيل ذلك إلى محاربة العثمانيون ، وقد عزز هذا الاتجاه التحريضات الروسية لشاه فارس ، في حين  
فضلت بريطانيا التريث ، ريثما تتضح الأمور ، ومن ثم وجد العثمانيون أنفسهم أمام حرب مكشوفة  
مفروضة عليهم من قبل القروس الذين تقدموا بقواتهم في قلب العراق ( صوب بغداد ، وكادوا أن  
يستخلصوها من الحكم العثماني مرة أخرى ، بيد أن الكوليرا قد اجتاحت الجيش القارسي ، مما اضطره  
للاستحاب من العراق ، ودارت مفاوضات بين الجانبين انتهت إلى عقيد معاهدة أرضروم الأولى  
١٨٢٣م .

وما تجر الإخارة إليه أنه في هذه المفاوضات قد أخذت مشكلات الحدود تبلور في عقلية  
المفاوضين من الجانبين ، وإن كانت بصورة جزئية محدودة ، بحيث نجد أن هناك حديثاً عن الحقوق  
التاريخية التي يدعي بها كل طرف في مناطق الرواح فضلاً عن الادعاء العثماني يستند إلى أن بني كعب  
عند قدمهم من نجد باذر ولاية بغداد والبصرة بإسكانهم في الغل المسمى " السابلة " الذي يعد بقبل  
عن الجهة الشرقية من الخمرة ، وهناك مستندات في ظاهور البصرة تؤيد ملكية تلك الأراضي للدولة  
العثمانية ، وقد صلت بها فرمات سلطانية متعددة ، كما أن الأراضي الواقعة من الجانب الشرقي  
للخمرة تابعة لأشخاص تبعيهم عثمانية كانوا يدفعون الضرائب لخرينة البصرة ، وقد ذهبوا لسداد  
باشا إضافة إلى أن معاهدة أمو أشرف لسنة ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م للمقودة بين العثمانيين والقروس ،  
قد نصت على دخول منطقة الخويزة ( عربستان ) تحت النفوذ العثماني ، كما أن الظروف نفسها  
تسحب على خط العرب<sup>(٢)</sup> ، في حين كان الادعاء القارسي يركز على الجوانب المنهجية في معظمه ،  
فبعدم أن الأوصار المنهجية لا تقل أهمية عن الروابط السياسية ، وأن حكومة طهران بوصفها حامية  
المذهب الشيعي ، لا يمكن أن تترك عربستان الشيعية تحت نفوذ الدولة العثمانية السنية التي توسعت في  
مناطق تخضع لسيادة الفارسية ، كما أن شيخ عربستان قد أعلنوا ولاعهم في مناسبات عديدة  
للحكومة الفارسية<sup>(٣)</sup> وهكذا كانت المفاوضات معقدة في جانب كبير منها ، وجاءت معاهدة أرضروم  
الأولى ١٨٢٣م تحقيقاً للمحد الأدنى من المطالب لكل الجانبين ، رغبة منهما في وضع حد للحروب  
المكثورة التي أنهكت قوى الطرفين .

( ١ ) Rawlinson's Memorandum on the Perso - Turkish Frontier Confidential . No .

793 pp. 1 - 4 .

( ٢ ) Foster , H. A. The Making of Modern Iraq . Williams & Norgate, 1936, p. 47.

( ٣ ) refand , P. W. , Iraq : Astudy in political Development. Cape, 1937, p.17.

، Cuezon ، Hon . G. N. persia and the persian Question ( 2 vols .) Longmont Green ،  
1892. Volume I, p.13.



على أية حال فقد نصبت هذه المعاهدة - فيما يتعلق بمسألة الحدود - على إعادة جميع البلاد بما فيها  
الاقلاع ، والأراضي ، ولقاطعات والمدن والقرى في حالتها الراهنة إلى الدولة العثمانية ، والتي  
استولت عليها فارس إبان الحرب ، أي العودة إلى الوضع الذي كان قائماً ( *Unti Bellum* ) وهى  
الحدود القديمة التي نصت عليها معاهدة زهاب سنة ١٦٣٩ م ، كما نصت على فرض رسوم معينة على  
المشار التي تصير الحدود بين فارس والعراق طلباً للمعوى ، وأن تلتمز الحكومة الفارسية بعدم التدخل  
في مقاطعات بلاد ، وكرمستان الداخلين في حدود الدولة العثمانية ، بيد أن إقصار الدولتين إلى  
الخرائط الدقيقة للحدود ، وعدم إمكانها وضع مثل هذه الخرائط كان من الأسباب الرئيسية التي  
أدت إلى اضطرابها لعدم الحوض في المسائل الأكثر أهمية ، والتي تناولتها المباحثات التي سبقت عقد  
المعاهدة ، مثل مسألة خط العرب ، والوضع في عربستان ( خوزستان ) ومن ثم كان طبيعياً أن تتجدد  
المنازعات على طول الحدود لاسيما في ظل وجود أزمة الثقة بين الدولتين ، وعمق الكراهية التي  
تملك حكام قسم سياستهم شبه المستقلة عن سياسة الحكومة المركزية في أستانبول ، وفارس <sup>(١)</sup> .

كان النزاع الفارسي - العثماني ، يدور في إطار من التفاعلات الإقليمية والدولية التي كانت  
سائدة في منطقة الخليج العربي منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي ، واستمرت حتى أوائل القرن  
التاسع عشر ، وهي فترة المنافسة بين الشركات الأوروبية التي تأسست في الشرق ، والتي اصططح على  
تسميتها ، بفترة التوسع الأوروبي الأول <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) Rawlinson's Memorandum on The Perso-Turkish Frontiers confidential No. 793. Pp3-4.

( ٢ ) تشير الإشارة إلى أن النشاط الأوروبي - باستثناء البرتغالي منه - كان إبان الفترة المذكورة يقتصر على  
الجال التجاري لحساب من خلال الشركات التي تنافست على أسواق وبحار الشرق مثل شركة الهند  
الهولندية الشرقية ، ( ١٦٠٢ م ) وشركة الهند الشرقية الإنجليزية ( ١٦٠٠ م ) ، بالإضافة إلى النشاط  
الفرنسي والروسي ، في حين كان البرتغاليون هم أول قوة أوروبية تنفذ مشروعاً استعمارياً متكامل في  
الشرق ، قبل التواصي الاقتصادية - والسياسية ، والعسكرية ، وقد بلغ ذلك المشروع من قسوته حداً  
اعتبر فيه أنه مشروع صليبي جديد ، أعاد للأعنان الحملات الصليبية التي شنها الغرب المسيحي على  
الشرق المسلم ، والتي كانت السمة المميزة للعلاقات بين الشرق - والغرب طيلة العصور الوسطى ،  
أما بالنسبة للفترة الثانية من التوسع الأوروبي فقد امتدت من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،  
وحق نشوب الحرب العالمية الأولى وانتهت بغزو الإمبراطورية البريطانية ، والتي بدأت في الأخرى تعاني  
ضعفاً وانسحاباً ملحوظاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لتبدأ قوة غربية أخرى هي الولايات  
المتحدة الأمريكية ، في السيطرة على مقدرات الشرق العربي والإسلامي بأساليب استعمارية أكثر  
تطوراً ، تعتمد على مفاهيم الإستراتيجية ، والاحياء ، والأحلاف ، والتفصيل الأزمات ، وهجاس  
الأمم ، كدعائم للهيمنة المطلقة .

— تزيد من التفاصيل عن هذه المشروعات الغربية في الخليج العربي راجع :-

— J. B. Kelly : Arabia , The Gulf & The West, Critical View Of The Arabs And The  
oil Policy , London , 1980.

— Burrell, R. M. , Britain , Iran and The Persian Gulf : some Aspects of The situation  
in The 1930s and 1920s" in D. Hopwood (ed ) , The Arabian Peninsula . society and  
politics, Allen & Unwin , London 1972.

— Emile A. Nakhleh, Arab - American Relations in THE Persian Gulf, American  
Enterprise Institute For Public policy Research washing ton 1975.

وفي هذا السياق كان البريطانيون والمولنديون مهتمون إلى درجة كبيرة ، بتطورات الصراع العثماني - الفارسي ، في ظل التنافس المموم بين السلوتين الأوربيين للحصول على كافة الإمبيزات التجارية مع فارس ، لاسمًا تجارة الحرير ، وكان هذا التنافس قد انتقل إلى ميناء البصرة العراقي في غضون عام ١٦٤٥م عندما أجبر المولنديين شركة الهند الشرقية الإنجليزية على نقل ممتلكاتها ووكالتها التجارية من بندر عباس الفارسي إلى ميناء البصرة ، بعد أن حصل المولنديون من شاه فارس على امتياز يعطيهم حق احتكار تصدير الحرير من أي ميناء يتبع فارس مع إعطائهم من كافة العوائد الجمركية <sup>(١)</sup> ، وظلت التجارة الموسنية متوقفة على نظرتها البريطانية حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريباً ، حيث بدءوا في غضون عام ١٧٥٣م في الاقتراب من الموانئ التي يحظى فيها البريطانيون بتفوق واضح مثل موانئ البحرين ، والبصرة ، وفي هذا الصدد استطاع البارون كينغهاوزن نقل شركة الهند الشرقية المولندية ، إقناع المستولين في باتايا باحتلال جزيرة عمارج ، الواقعة عند مدخل الخليج وعلى مقرب من البصرة <sup>(٢)</sup> ، بيد أن المسلك كان يحمل في طياته نهاية نفوذ المولندي في الخليج ، الذي تحقق في عام ١٧٦٥م على يد مير مهنا ابن الشيخ نصر حاكم بوشهر ، حيث كانت جزيرة عمارج تقع في دائرة نفوذ البوشهرين <sup>(٣)</sup> .

Fryer, Jhon : Anew Account Of East India and Persia Being Nine years travels 1622-1681, Vol. II, London 1912, PP. 162-165.

(١)

(٢) تقع جزيرة عمارج بين خطي طول (١٧-٥٠) و (٢٠-٥٠) شرقاً ، وخطي عرض (١٢-٢٩) و (١٦-٢٩) شمالاً ، وهي تتجاوز في موقعها هذا المياه الإقليمية الإيرانية قليلاً ، حيث تبعد ١٧ ميلاً بحرياً عن الأراضي الإيرانية ، في حين أن إيران حددت مياهها الإقليمية بـ ١٢ ميلاً بحرياً فسهي بذلك خارج المياه الإقليمية بمسافة جسة أميال بحرية ، وتبعد هذه الجزيرة عن ميناء " بوشهر " الإيراني بمسافة ٣٤ ميلاً بحرياً ( ٦٣ كم تقريباً ) إلى الشمال من الباء ، وتبعد عن ميناء الفاو العراقي بمسافة تساري بمسافة عن جزيرة فليكه الكويبة ، أي حوالي ٢٥٠ كم ، وعن مصب شط العرب ٢٠٠ كم ، وتبلغ مساحة الجزيرة حوالي ٢٦ كم مربعاً ، وقد ولقت جزيرة عمارج في قبضة الإيرانيين ، بعد استشهاد الأمير مهنا ، ثم أصبحت ملكاً شخصياً للإمبراطور الفرنسي ، ينضمي المعاهدة التجارية المبرمة بين فارس وفرنسا في سنة ١٧١٥م ، بيد أن تغير السياسة الفرنسية تجاه فارس التي اتبعت إلى تأييد السياسة البريطانية ، قد أدى تسليم الجزيرة إلى البريطانيين في عام ١٨٣٦م ، ثم عادت للفارس ، ثم البريطانيون في عام ١٨٦٣م عندما ظهرت فكرة إنشاء خط سكة حديد من استانبول إلى حلب ومنها إلى بغداد والبصرة ، فسراى الإنجليس ضرورة الإشراف على الملاحة في شط العرب لحفظ مصالحهم ، فقاموا بالاستيلاء على الجزيرة في ذلك التاريخ ، وبذلك أسفر الإنجليز في الجزيرة ودخا من الزمن حتى إذا أعادوا تقسيم السيادة في منطقة الخليج العربي ولتوا ألقائهم في المناطق الجنوبية والإستراتيجية هناك ، نحو جزيرة عمارج للبرانيين الذين حولوها بسورهم في عام ١٩٦٠م فركزوا مهنا من مراكز النفط الإيراني ، وتسد وجهته النظر العراقية على قرة الحكم العربي للجزيرة ، للتأكيد على هوية الجزيرة - شأها في ذلك شأن مشكلة عربستان ( عربوزستان ) - وبالتالي عائدتها للعراق ، بيد أن الحجة القانونية هنا تبدو واهية إلى حد أن المولانيين أنفسهم لم يمولوا كثيراً على تلك المسألة . وراجع :

د . علاء نورس : التنافس الأجنبي على جزيرة عمارك ، مجلة الشؤون الخارجية العراقية ، المجلد الأول ، العدد الأول ١٩٨٢م

آل أحمد جلال : جزيرة عمارك دريم خليج فارس جاب جهام ، جالمانية سهر - قران ٢٥٣٦ شاهشاهي .

د . مصطفى عبد القادر النجار ، د . محمد وصفي أبو علي : جزيرة عمارج من جزيرة الخليج العربي ، الأستاذة العامة للمراكز والمبائن العلمية المهمة بدراسات الخليج والجزيرة العربية ، بغداد ١٩٨٣م .

Naval Intelligence Decision, Geographical Hand book series, Persia, September 1945, University Press, Oxford .

(٣) عبد الأمير محمد أمين : مقارنات إمارات شرق الجزيرة العربية ، والبال الخليج العربي للتعامل الاستعماري الأوروبي ١٥٠٠ - ١٨٢٠م من أعمال الندوة الخاصة بالتجارب الحدودية العربية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - مارس ١٩٨١م

وكانت النتيجة المباشرة لإخماد النفوذ المولندي ، وإنهاء حرب السنوات السبع قبل ذلك بعامين ١٧٦٣م<sup>(١)</sup> ، ونجاح القرس والعثمانيين في القضاء على مير مهنا حاكم بوشهر ووضع حد لأطماعه في عربستان ( خوزستان ) ، ومغامراته البحرية في الخليج ضد الأوربيين ، أن مكنت هذه التطورات لبريطانيا معاودة تثبيت نفوذها في الخليج ، ومساعدة كورم خان الزندي في فارس للبريطانيين في إقامة مقبلة تابعة لهم في ميناء بوشهر والتي استمرت قاعدة للنفوذ البريطاني السياسي في الخليج حتى عام ١٩٤٦م عندما انتقلت في ذلك التاريخ إلى جزر البحرين .

هكذا أصبحت بريطانيا معنية بالواقع العثماني - الفارسي بشأن العراق ، لا أنه من تأثير على مصالحها التجارية في موالي الخليج العربي ، ومن ثم كان متوقفاً أن تلعب دوراً مؤثراً في توجيه الحدث السياسي ، وفق هذا الإطار ، وكان منافسة ميناء الحمرة الجديدة ، لميناء البصرة من شأنه أن يثقل البريطانيون ، وأسما وأن خصومهم من الفرنسيين قد شجعوا علي رضا وإلى بغداد ( ١٨٣٩-١٨٤١م ) على الاستيلاء على الحمرة ، وقد نجح الأخير في ذلك بالفعل في غضون عام ١٨٣٧م . بمساعدة الشيخ جابر الصباح ، بيد أن هذه التطورات لم تكن ذات تأثير بالغ على وضع الحمرة ، إذ سرعان ما تم التناهي بين علي رضا ، والحاج جابر ، ورجع الأخير ليستأنف تولي شؤون الحمرة ، كمد لم تتأثر أيضاً مشيخة كعب ، الأمر الذي أغرى القرس على ضرورة استعادة قبضتهم على منطقة شط العرب الشرقية ، فدار بسبب ذلك نزاع طويل حول كعب والحمرة بين الواليين الفارسية والعثمانية بالإضافة إلى السليمانية التي بدأ القرس يطالبون بما هي الأخرى ، وكان تنسوية المسألة المصرية ( ١٨٤٠-١٨٤١م ) في أعقاب معاهدة لندن ، قد جعل الدولة العثمانية تتفرغ بدرجة أكبر لمشكلات الحدود الفارسية - العراقية<sup>(٢)</sup> .

بدأت الدولة العثمانية ، عازمة على وضع حد للتطلعات الفارسية في الأقاليم العراقية ، فاستلذت نصي قواماً على الحدود ، في حين هددت السلطات الفارسية بإرسال جيش لاحتلال البحرين والكويت وطالبت بربستان (خوزستان) حتى القره ، وبدأت بالفعل المناوشات بسين الجسائين في السليمانية ، وكادت أن تجسد لتشمل كافة المناطق المتنازع عليها بين الجسائين ، بيد أن بريطانيا وروسيا<sup>(٣)</sup>

(١) وهي الحرب التي ألحقت حقيقه من التناهي بين بريطانيا وفرنسا، ليزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع: صالح محمد العابد : موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي (١٧٩٨-١٨١٠)، بغداد ١٩٧٩م د. عبدالعزيز نور : المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

(٢) حاول الروس الاندفاع إلى منطقة الخليج العربي مع بداية الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، ولي أذهابهم رغبة إمبراطورهم بطرس الأكبر التي جاء فيها " ... توغلوا حتى تبلغوا سواحل الخليج الفارسي ( العسري ) لضيقتهم الحياة إلى الطرق التجارية القديمة مع الشرق الأدنى " ومن ثم جاء اهتمام الروس بفارس ماثقاً لهم ، ولكونها توصلهم إلى الخليج العربي ، الذي يستل روسيا من احتلالها وبمدها عن البحار الدافقة المقصودة ، بعد أن فشلت في تحقيق ذلك الهدف في المضائق التركية ، وفي سبيل تحقيق غايتهم ، استعمل الروس أساليب عديدة منها ، إرسال البعثات الروسية ، وتقديم مشروعات مد الخطوط الحديدية ، وإقامة بعض قطاعات الأسطول الروسي بزيارة بعض موالي الخليج العربي ، بيد أنه من الثابت ، برغم كل هذا الجهرم الروسي ، أن القوى الغربية ( بريطانيا - ثم الولايات المتحدة ) البعيدة نسبياً عن المنطقة ، كانت أكثر إدراكاً لأهمية الخليج ، وانحسرت حقل نفوذاً ملحوظاً على روسيا في علاقاتها بالمنطقة ، حيث كانت منطقة الخليج العربي من أهم المناطق التي كانت الصراع بشأنها حامي الوطن في إطار الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ١٩٤٧م ، وحتى أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م .

أدركنا أن تطور الأمور باتجاه الحرب ستكون لها انعكاساتها على مصالحها التجارية في الخليج ، ومن ثم فقد ضلخنا باتجاه عرض الوساطة لحسم ما بينهما من خلاف<sup>(١)</sup>.

لجحت المصاعب الروسية - البريطانية في إنتاج القرم والعثمانيين ، بضرورة التفاوض ، ولهذا الغرض تم تشكيل لجنة رباعية تضم مندوبين عن القرم ، والعثمانيين ، والروس ، والبريطانيين لبحث كافة الجوانب المتعلقة بالأزمات السياسية بين العثمانيين والقرم ، وإحضارها للدراسة ، والمفاوضات والمساومة ، والضغط الدبلوماسي ، حتى تتلاشى نذر الحرب ، وتحل الأزمة ، كما كانت المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في سبيل ذلك ، هي وضع خريطة دقيقة للحدود يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة<sup>(٢)</sup>.

كان من سوء حظ الإدارة العثمانية والعراق ، أن الوسيطين في نزاعهما مع القرم ، هما روسيا وبريطانيا كانت مصالحها التجارية ، والسياسية في ذلك الوقت تتسجم مع السياسة الفارسية في الخليج حيث كانت الموانئ الفارسية مفتوحة للتجارة البريطانية ، المطالبة من العوائد الجمركية بمقتضى اتفاق ميناب الموقع بين الجانبين في يناير ١٦٢٢م ، بالإضافة إلى العلاقة الخاصة التي تجمع بين الشاهنشاهية في فارس والإدارة البريطانية كما أن روسيا لم تتناسى جراحها مع الدولة العثمانية ، ومشكلات المضائق (السفوف و التردليل) العالقة بينهما ، ناهيك عن معارضة الأنقرة لكل من السياسة الروسية والبريطانية في الشرق ، كان طبيعياً أن تؤثر بحمل هذه الأوضاع على طبيعة التسوية التي ستقترح من قبل لجنة الحدود ، فهي حين قدمت بريطانيا مشروعاً من وضع لايارد LAYARD (١٨١٧-١٨٩٤م) الرسالة البريطاني الذي كان له نفوذ كبير في الدوائر السياسية البريطانية ، وتحتل بريطانيا في لجنة الحدود ، يقضي بحمل شط العرب ، والخمرة تابعين للدولة العثمانية ، وجعل نهر بمشور - المؤدي إلى الخليج العربي - المنفذ الوحيد لفارس في منطقة شط العرب<sup>(٣)</sup> ، فسان روسيا القيصرية قد اعترضت على معيوشات المشروع البريطاني ، واعتبرته غير والياً ، كما تنقذه العدالة

أزيد من التفاصيل حول هذه الموضوعات راجع :-

Bose, tarun C. , the Super Powers and the Middle East ( Asia publishing, House, New Delhi, 1972.

Hekmat , Hormoz, Iran's Response to soviet - American Rivalry, 1951-1962, Acomparative study , (Columbia Univ , Press, N. Y. 1974.

Michael Burrell , : the Persinn GULF States and THE West , A general Survey , London 1991.

Lorimer : Gazetteer Of The Persian Gulf, Vpl. I , PT. I , PP - 1350-1353.

Richard schofield and Gerkl Blake; Iran - Iraq Border ( 1639 - 1907 ) Key Documents, VOL I , Archives Edition London , 1988, PP. 127-129, .

Layard , A.H. "A Description of THE Province OF Khuzistan" Journal Of the Royal Geographical society VOL . XVI ( 16 ) -1846-PP. 1 - 105.

( ١ )

( ٢ )

( ٣ )

وأن عربستان ينبغي أن تنضم للدولة الفارسية ، كما جاءت وجهة النظر البريطانية الرسمية مؤيدة لظهورها الروسية ، فقد كان وزير خارجية بريطانيا اللورد جورج كورون إيردين ، يرغب في فتح منطقة كارون وجنوب شرق فارس للمشروعات التجارية والملاحية البريطانية ، من خلال تنقل السفن البريطانية بحرية في شط العرب ، دون أية عقبات جبركية من جانب العثمانيين ، وأن جعل ميناء الحمصرة تابعا لفارس سيسهل على السفن البريطانية أن تفرغ حوالتها فيه لتفعلها بعد ذلك حيث تريد <sup>(١)</sup> .

أما عن تحديد تبعية بني كعب الأصلية ، فإن هنري مور HENRY MOOR وكيل شركة الهند الشرقية الإنجليزية ، قد أوضح بأن كعب أصلاً من رعايا العثمانيين منذ استقراهم في عربستان عام ١٦٨٣ م ، وكانوا يملكون لمدة سنوات أملاكاً واسعة ضمن حدود الدولة العثمانية المتاخمة للدولة الفارسية ، ويدفعون عن أملاكهم ضريبة إلى خزنة باها البصرة ، وأن توسعهم في أراضي فارسية في أعقاب الفوضى التي عمت فارس إثر وفاة نادر شاه ، قد أوحى للفارس بتبعيةهم لهم ، في حين أن منطقة الدورق وحدها هي من الأراضي الفارسية ، بينما تقع منطقة قبان ضمن ممتلكات الدولة العثمانية <sup>(٢)</sup> .

لأنه من الاهتمام إلى حقيقة هامة في المفاوضات الجارية بشأن الحدود العثمانية - الفارسية ، والتي مؤداها أنه من الصعوبة بمكان أن تفتح عن الباحثين بأن روسيا وبريطانيا كلتا إياكهما تقدم وجهات نظر سليمة تقوم على أساس علمي موضوعي واقعي ، نظراً لعدم درايتهما الكافية بطبيعة المنطقة الجغرافية ، والقبلية ، وحق السياسية والدينية <sup>(٣)</sup> ، وهي أمور لم تتبلور بعد بشكل حاسم ، كما أن الأطر القانونية التي يمكن أن تساهم في ضبط العلاقة بين الدول بعضها البعض ، لم تتمخض بعد عن صيغ واضحة في هذا الاتجاه ناهيك عن فقدان الحد الأدنى من الوثائق التي تساعد بريطانيا وروسيا في إجراء مفاوضات ووضع حلول عادلة أو قريبة من الواقع ، ومن ثم فإن أية جهود تقوم به أي من الدولتين لا يمكن أن يكون اجتهاداً لا يتجاوز من الرغبة في تحقيق مصلحة ما ، في منطقة حدودية حساسة ، ومن ثم فإنها من الناحية العملية ، قد لا تكون وجهة النظر العراقية ، والإيرانية على حد سواء ، موقفية إذا حاولت أباً منهما الاستناد إلى تفسير روسي أو بريطاني للحدود ، لأنها سرعان ما ستجد في التفسير نفسه ما يخالف رؤيتها في قضية أخرى .

انضمت لجنة الحدود من مدينة لوزنوم مقراً لها وأخذت تجمع أية معلومات تتطلسق بها الحدود وتستدعي كل من له صلة بتسلك المسألة ، وبسيدات اجتماعها في ١٥ مايو ١٨٤٣م ، واستمرت حتى

( ١ ) Layard , A.H. Early adventures in Persia, Susians and Bablon's , VOL. I . PP. 407-436 .

Richard schofield , OP cit. , PP. 130-135 .

Letters From Basra, Gombroon, etc. VOL. 16. Letter From Basra To London , dated April 9, 1767. See Oslo : Rawlinson Memo random and The (1) dipute Between Turkey and Persia , 1844. Cf. Richard schofield : Opelt , P. 138. ( ٢ )

الدليل على ذلك أن اللجنة الحدودية قد قامت باستدعاء لامر ( شيخ كعب ) وكان لاجنا في البصرة ، لمناقشته في الوضع القديم والجديد في منطقة الحمصرة ، ومعلوم أن هذه الزعماء المشاركة كانت كثيرة ما تقيم ولائها ما بين فارس ، والعمانيين ، حسب ما تقتضيه مصالحها العامة ، ومن ثم فإن شهادتهم لا تتجاوز من الميل أو الحموى ، أو حتى ربحاً التسيان والخلط . ( ٣ )

مارس ١٨٤٤م تخلها فترات لأعمال اللجنة بسبب من اختلاف في وجهات النظر بين أطراف المعروض وتأثير الأزمة السياسية المتعلقة بمجموع قوات نجيب باشا والي بغداد على كربلاء ، أحد أكبر مراكز الشيعة الدينية والسياسية ، والتي كان سكانها علاوة على كونهم من أصول فارسية ، فإنهم كانوا يسيرون في شاه إيران حاميههم من الترك والسنة ، الأمر الذي جعل الفارسيون يتدخلون بإجراءات الوالي العثماني العسكرية ، في محاولة للضغط على أعمال اللجنة الحدودية ، لتحقيق مكاسب سياسية في مسألة الحدود بيد أن اللجنة قد أثرت أن تتوقف أعمالها ، وربما تتجلى الحقائق ، فأرسلت كلاً من بريطانيا وروسيا عن طريق مبعوثيهما في الأمثلة مندوباً تقصي الأوضاع في كربلاء ، في حين لم تطلع المساعي الفارسية في تغيير الأوضاع السياسية التي آلت إليها الجهات المتكلمة حيث خضعت لسلطة الحكومة العثمانية المركزية<sup>(١)</sup> .

وأصلحت لجنة الحدود أعمالها بعد أزمة كربلاء ، وطلب كلاً من العدو الروسي والبريطاني ، من المتدربين عن القرم ، والعثمانيين ضرورة أن يحدد كل طرف مطالب بلاده بصورة واضحة ، حتى يتم حراستها بصفة الصلح بين وجهتي نظر البلدين ، بيد أن المطالب الفارسية التي تقدمت بهذا الخصوص كانت سياسية في مجملها<sup>(٢)</sup> ، ولم تعرض لمسائل الحدود التي هي محل التفاوض ، في حين كانت المطالب العثمانية أكثر وضوحاً في هذا الاتجاه ، حيث رأى العثمانيون ضرورة أن تلزم فارس بمعاملة أعموم (١٩٣٩، ١٩٤٧، ١٨٢٣م) وأن يتم تحديد تسمية مجموعة من العشرات النازلة على الحدود ، وإعادة بعض العشرات الموجودة فعلاً في الأراضي الفارسية إلى حظيرة الدولة العثمانية ، وأن العشرات الكردية والعربية المتخلفة عبر الحدود مثل سنجان ، المورمان ، الكلهو ، والجاف ، وبتولام ، عيسن ، ومنكور ، هي تتبع الدولة العثمانية وحدها<sup>(٣)</sup> .

وبالرغم من سوء المفاوضات بصورة متعيرة إلا أن القرم والعثمانيون قد حاول كل منهما تحقيق أمراً واقعاً لأجل فرضه على الصويات المقترحة بشأن الحدود ، ففي حين سارعت فارس في سنة

(١) مزيد من المعلومات عن أزمة كربلاء راجع :  
Extract of a letter to H. Br. Envoy of Tehran dated Baghdad 17 Jan. 1843 (Ind. off. , Poi & sec . dept. Rees. Letter . fr Agen bagdad . VOL . 13. PP. 127-128 .  
Lorimer : Op cit . VOL . 1 . Pr . 1 , PP. 1349-1355 .  
د . عبد العزيز نووي : المرجع السابق ، ص ٨٦-٩١ .

(٢) كان من هذه المطالب الفارسية ، أن تعيد الدولة العثمانية ، الأوامر القرم اللاتين إلى أرواحها إلى البلاد الفارسية ، واحتياج السلطات العثمانية عن مساندة أمثالهم في اتخاذ الأراضي العثمانية قواعد لإنارة الفتح ضد الشاه . وتسهيل الحج وسحرته للحجاج القرم إلى الصيات المقدسة في العراق ، وإلى الأراضي المقدسة في الحجاز ، وحق الشاه في تعيين قناصل في الدولة العثمانية لحماية الرعايا الفارسيين ، أن تدفع الدولة العثمانية لفارس تعويضات عن أزمة كربلاء سنة ١٨٤٣م .

راجع : F. O. 371-18971, E 677. Perso - Iraqi frontier disputes : Proces - Verb aux Of :  
(٣) THE Conference OF Erzerum , ( 30 Jan 1935 ) .  
- Turco - Persian Boundaries Negotiations . Dispatch From the British Commissioners  
With Protocols and Various Documents Relating to the conference OF Erzerum :  
Part I : 1843-1844. F. O. 420- 7B

١٨٤٥م باحتلال الحمرة ، وإجبار عدد غير قليل من عشائر كعب على الرحيل من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية في شط العرب ، فإن الدولة العثمانية قد عمدت إلى سلب فارس مكانتها في منطقة كارون وعربستان (( ضفة شط العرب الشرقية )) بأن أرسلت سفينة حربية لتربط عند مدخل الخمار في سنة ١٨٤٦م ، بغرض تحويل تجارة الحمرة إلى البصرة ، خاصة بعد أن أصبحت معظم التجارة الهندية ، وتجارة البحرين ، ومسقط ، وجدة ومكة مع الحمرة ، وكانت هذه السفينة ترغم القوارب الناهية إلى الحمرة على أن تصعد النهر أولاً إلى البصرة لتتفح ما عليها من رسوم جركية ثم لتذهب بعد ذلك إلى حيث شابت <sup>(١)</sup> .

ببدا أن الضغوط البريطانية المباشرة إلى حرية الملاحة في شط العرب ، وكذلك السلوك المعينة بالتجارة في الخليج ، قد اضطرت الباب العالي إلى إصدار أوامره من أجل العمل على إنشاء هذه الإجراءات ، فقام والي بغداد (نجيب باشا) بسحب السفينة إلى مكان يقع شمال الخمار <sup>(٢)</sup> .

لقد زادت مثل هذه التطورات من صعوبة التوصل إلى حل في مسألة الحدود ، وأدركت اللجنة الدولية المكلفة بهذا العمل أنه من الصعب بمكان التوصل إلى حلول جذرية ودائمة ، وأن المشكلة في طبيعتها تتصل بأبعاد سياسية وأيديولوجية معقدة ، ومن ثم فإن الحكمة تقتضي العمل على تجزئة هذه المشكلة على مراحل ، وعلى هذا الأساس قدمت اللجنة مشروع المعاهدة التي عرفت باسم معاهدة أرضروم الثانية التي ولعت في ٣١ مايو ١٨٤٧م من قبل المندوبان العثماني أنسور أفندي ، والفارسي ميرزا نقي خان ، وبحضور المندوبين البريطانيين الكولونيل فويك ويليامز Fenwick Williams والكولونيل داليس Daines ، وكانت هذه المعاهدة قد تضمنت في جانب كبير منها الصور الذي يمكن أن تكون عليه الحدود الفارسية العثمانية على النحو التالي :-

١ - أن تعترف الحكومة العثمانية بسيادة الدولة الفارسية على مدينة الحمرة ومينائها والمرسى وجزيرة خضر (عبادان) ، والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية اليسرى من شط العرب من مصبه إلى اتصال حدود الدولتين قرب الحمرة ( عند انقاء كارون بشط العرب ) ، والتي تقطعها قبائل معترف بها من رعيا فارس .

٢ - أن تنازل الحكومة الفارسية عن كل ما لديها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وبعدم التدخل في شئ : هذه المنطقة .

( ١ ) Selections From The Records OF the Bombay Government NO. XL . 111 .  
Memoirs by : Commander James Felix Jones, P. 136.

( ٢ ) مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع وطبيعة تلك المفاوضات يمكن الرجوع إلى دائرة السجلات البريطانية تحت عنوان :

Extracts From Correspondence relative to the Turco - Persi, Boundary negotiation part II. 1844- 1845, and part III 1845- 1852- op cit .

٣ - تعهدت الحكومة العراقية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة ، الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب ، وتعهدت الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة العراقية القسم الشرقي منه ، أي جميع الأراضي الجبلية من المنطقة المذكورة ، وكان هذا التقسيم من الإحاطات القيمة والعادلة للمعاهدة ، حيث تركت الأقاليم الجبلية المكتملة للهبة العراقية لإيران في معظم المناطق ، والسهولة ظلت ضمن العراق لارتباطها بداعله أكثر من ارتباطها بالداعل الإيراني .

٤ - أن تباح للمراكب الفارسية حق الملاحة في شط العرب ببلء الحرية ، وذلك من مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الطرفين .

٥ - في شأن إدرة الحدود ، فقد تقرر أن تجير كل قبيلة على الإقامة فقط على جانب واحد من الحدود ، وأن أعمال الغارات والجرام التي ترتكب عبر الحدود يجب أن يعاقب عليها مَن قبل سلطات الحدود التي ترتكب فيها هذه الأعمال ، كما تقرر وضع جنود على المراكز الملازمة لردع القبائل التي تقوم بالتهب وأعمال قطع الطريق .

٦ - تشكيل لجنة لتسوية مشكلات الحدود كلها من مصب شط العرب حتى الحدود المشتركة عند الأناضول <sup>(١)</sup> .

كانت المرحلة التي أعقبت توقيع المعاهدة ، التي لم ينجف مفاها بعد ، أحد تعقيداً ، فبدلاً من أن تساهم تلك المعاهدة في بلورة حلول مقترحة للمشكلات الحدودية - على نحو ما كان مفروضاً إلا أن يتوحد قد جاءت تصميمية ، تنظر إلى الدولة في صياغة النصوص ، الأمر الذي جعلها عرضة للتساؤل والنفس المضادين من جانب طرفي النزاع كل حسب وجهة نظره الخاصة <sup>(٢)</sup> ، وهذا أن الأمور لن تعود إلى ما كانت عليه فحسب ، وإنما مرشحة لأن تكون أكثر فوضاً ، لاسيما بعد أن قفمت الإدارة العثمانية عملة في علي أفندي وزير الخارجية ، مذكرة إيضاحية للتوسطين الأوربيين ، بغية إحلالهما بينود المعاهدة ، وهي تقضي بتأكيد العثمانيين على أنهم تنازلوا عن ميناء الحاضرة فقط ، وأن ما حولها

(١) راجع نصوص المعاهدة في المصادر التالية :

Herewitz J. C. *Diplomacy in the Near and Middle East : A Documentary Records : 1535-1914*, VOL. I New Jersey 1956.

Achison, C. U. A collection Of Treaties Engagements and Sanads Relating To India and Neighboring Countries VOL. II .

راجع أيضاً النص الفرنسي في :

Edward Hertslet : *Treaties EC. Concluded Between G. Britain and Persia and Other Foreign Powers*, PP. 1-7 .

والصادر العراقي التالي :

Ministry For Foreign Affairs , Baghdad -29<sup>th</sup> November, 1934. PP. 1-7 .

كان من الوسائل التي استخدمتها الإدارة العثمانية في إثبات حقها في السيادة على المناطق المتنازع عليها ، أقوال الناس ، والمأثور عن القدامى ، وما يرفقون عليه من دلتهم في أن يكونوا تحت حكم السلطان ، القرمات والامير الصادرة عن الولاية والموظفين ، الحجج الشرعية والقضائية ، سجلات دوائر الضرائب ، محفوظات خزنة البصرة ، تاريخ المنطقة من خلال المصادر التركية مثل ( دوحه السوزاء ) والفارسية مثل ( تاريخ وصولي ) ، مله ووجهة المشورة .

F. O. 371-1972, E2743-Perso - Iraqi Frontier Interpretation Placed On THE "EXPLANATORY note " by The Various Parties Concerned .



من أراضي فهي تحت السيادة العثمانية<sup>(١)</sup> ، وهو ما عارضته الإدارة الفارسية بشدة ، فأبقى الوسيطان الأوربيان على المعاهدة بنصوصها المشار إليها .

مضت الدولتان الأوربيتان ، بريطانيا ، وروسيا في تنفيذ سياستهما الرامية إلى إحترام الصراخ العثماني - الفارسي ، ومنعه من تزعج الأوضاع في منطقة الخليج العربي ، وشروعا في تآليف اللجنة الموط بها متابعة دراسة وتسوية مشكلات الحدود السياسية بين القرس والعثمانيين ، كما تم الاتفاق عليه في المعاهدة المذكورة آنفاً . ومن ثم فقد تألفت لجنة تضم مندوبين ومهندسين لتخطيط الحدود من مصب شط العرب حتى الحدود المشتركة عند الأناضول ، وضمت اللجنة في عضويتها كلا من درويش باشا ممثلاً عن الدولة العثمانية ، وميرزا جعفر خان ممثلاً عن فارس ، كعضوين رئيسيين ، وبمساعدة المندوبين البريطانيين والروسي ، الكولونيل وليامز WILKINS ، والكولونيل تشيريكوف TCHERIKOFF بالإضافة إلى المخطط البريطاني الكابتن كلاسكوت CLASCOOTT ، والمخطط الروسي اكرانوفتش AGRANOWITCH ، كما عين لوفتس جيولوجياً ملحقاً باللجنة .

كان طبيعياً أن تكون أعمال اللجنة ، في مجال تخطيط الحدود المشتركة ، مضنية في ظل عسقم الاتفاق على شيء واحد ، فقد عادت الدولة العثمانية وأصررت على اعتبار مذكرتها الايضاحية جزءاً أساسياً من المعاهدة ، حين رفضت فارس ذلك المطلب ، وسعت إلى فرض سياسة الأمر الواقع في المصرة<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم كانت الإجراءات التي يفترض أن تتوصل إليها اللجنة محفولة بالمخاطر ، ومحكوم عليها بالفشل ، وبعد أن استمرت اجتماعات لجنة الحدود ( ١٨٤٩-١٨٥١ ) توصلت الأطراف إلى قاعدة مفادها ، ينبغي تعليق قضية الحدود إلى أن يوجد حل نهائي بشأنها ، وأن تنقل المفاوضات بين حكومات هذه النواصم ، لأن المشكلة أكبر من أن تحويها لجنة مكونة من بضعة أفراد .

لقد أثقت الأوضاع السياسية الإقليمية بظلالها هي الأخرى وأسهمت في تعثر المساعي التي تبذلها الأطراف المعنية ، وقد تمثلت هذه الأوضاع في قيام حرب القرم ( ١٨٥٣-١٨٥٦ م ) ، ولها ولقت الدولة العثمانية وبريطانيا في اتجاه مضاد لروسيا والقرس ، ومن ثم اتخذت إجراءات من الجانبين على الحدود بهدف منع استقلالها ، أي الحرب ، في إحداث تغير في الوضع الراهن للحدود ، فقد

( ١ ) - Explanatory Note Relative to Certain Stipulations in The Proposed Treaty Of Erzerum , Addressed by The British and Russian Ambassadors at constantinople to The Ottoman Government On April 26 Th , 1847 , F . O . 371 / 18973 , Annex IV , Op Ck .  
راجع أيضاً :

- Lauter Pacht , E : River Boundaries : Legal Aspects OF the Shatt Al Arab Frontiers .  
The international and comparative Law Quarterly Tournot 1960 , Vol. 9,P.210 .

( ٢ ) راجع وجهة النظر الإيرانية لهذا الخصوص في :

- Ramesh Sainghvi , Shatt al Arab - THE Facts behind the Issue , London 1969 .

- وزارة الخارجية الإيرانية : الكتاب الأخضر الإيراني ؛ بعض الخلافات عن النزاع بين العراق وإيران حول شط العرب ، طهران ، مايو ١٩٦٩ ، ص ٦ ، مترجم ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة .

الفرز حرب القرم حرباً أخرى ذات صلة ، وهي الحرب القصيرة الأمد بين البريطانيين والقسريين . في سنة ١٨٥٦م ، بسبب استيلاء القرس على منطقة هرات التابعة لأفغانستان حليفة بريطانيا ، وكانت هاتين الأزميتين قد دلفا بالبريطانيين من مجرد وسيط في نزاع الحدود ، إلى طرف معني بشكل مباشر ، بعد أن تعززت الإجراءات العسكرية البريطانية في منطقة الواغ ، غريستان في ١٨٥٣م ، وحسب الحمرة في ٢٦ مارس ١٨٥٧م ، واحتلال الضفة الشرقية لنشط العرب على يد القائد الإنجليزي السير جيمس أوترام Sir James Outram وبالرغم من أن معاهدة باريس عقدت في مارس ١٨٥٧م لم تعد الإجراءات البريطانية الأخيرة ، بعد خروج القرس من هرات ، إلا أن بريطانيا لم تعد البجة إلى الوضع التي كانت عليه من قبل ، الأمر الذي جعل الروس يلقون بقوة بجانب شاه فارس في مطالبته الحدودية ، وقد عرفت ( الخريطة الموحدة ) التي وضعت من قبل خبراء بريطانيون وروس في عام ١٨٦٩م عن هذا الجانب (١) .

بدأت السياسة البريطانية في التحول التدريجي ، إزاء مجمل القضايا المتعلقة بالأمن البريطاني في الخليج العربي ، لاسيما لما يتصل بشئون الملاحة والتجارة ، وكانت تعارض كافة المشاريع المألفة إلى سيطرة دولة ما على حركة التجارة هناك ، لاسيما وأنها قد ذاتت الأمر من على يد الوهابيين والمولايين من بعدهم ، عاشت لفترة غير قليلة حيسة الاضطهاد من الجانبين ، وأن ما وصلت إليه من الضيق في الخليج كان نتاج لصراع طويل الأمد ، حصر فيه البريطانيون الكثير من الأموال ، والأفراد ، ولذلك كان طبيعياً أن تعارض الإجراءات التي أقدمت عليها الدولة العثمانية في شط العرب ، والتي تمثل في محاولة العثمانيين سنة ١٨٨٣م بناء استحكامات حربية على الضفة شط العرب ، عن طريق إقامة قلعة كبيرة في القار ، فبعثى البريطانيون من أن تؤدي مثل هذه الإجراءات العسكرية إلى تحكيم العثمانيين في الملاحة في شط العرب ، والتأثير بالتالي على الاحتكار الإنجليزي للملاحة في أنهار العراق ، ولما كان من الصعوبة بكان أن تواجه بريطانيا الدولة العثمانية على هذا النحو من التفسير المساجي في مواقفها ، فقد أوعزت إلى القرس ، بضرورة معارضة التطورات العثمانية في شط العرب في ٣١ يوليو ١٨٨٨م ، بيد أن العثمانيين لم يعيروا الاحتجاجات الفارسية اهتماماً ، مع أن الأخيرة لم تألو جهداً في سبيل تغير وضع شط العرب ، عندئذ أدركت بريطانيا أن التوقف لا يحتمل الأخير ، فطلمت باحتجاجاً رسمياً لدى الإدارة العثمانية ، يقضي بأن الاستحكامات العثمانية التي هي قيد التنفيذ ، تمثل في حقيقته عرقاً لتعمد الدولة العثمانية علقها في وجه التجارة البريطانية بين البصرة والحمرة ، وقد حاول وزير الخارجية البريطانية إرهاب السفير العثماني في لندن رسم باشا ، فلهذا باستخدام القوة في حالة رفض

( ١ ) Ryder , Demarcation of the Turko - Persian Boundary 1913-1914, Geographical Journal

66/3 (1925) . PP. 228-242 .

Aitchison, Collection Treaties, Engagements and sands relating to India and Neighboring countries VOL. XII . PP. 21 - 22 .

الدولة العثمانية إعطاء ضمانات أكيدة حول الأهداف العسكرية في منطقة شط العرب ، وأن وزارة البحرية لن تتورع عن تدمير تحصينات الفاو عن طريق الأسطول البريطاني المرتبط في شرق إفريقيا <sup>(١)</sup>

والدولة العثمانية ، لم تصل بعد إلى هذا الحد من الإعياء ، الذي تقبل معه إنذاراً شديداً للهجرة هكلاً ، من بريطانيا ، وكان ردّها عملياً محتلّ ليس فقط في الأبقاء على قلعة الفاو ، وإنما شرعت في بناء بعض القلاع العسكرية الأخرى على طول شفة شط العرب الغربية ، فأصبحت لهم قلاع في جزيرة شمشيه والشلهبة في شط العرب <sup>(٢)</sup> ، وكوت الزين مقابل مصب نهر كارون ، وفي القطعة بين كوت الزين والدواسر <sup>(٣)</sup> ، وكانت السلطنة العثمانية تهدف في كل أعمالها هذه ، إلى تأكيد سيادتها على مياه شط العرب ، في وقت شرعت بأن بريطانيا أخذت تغير من سياستها تجاه الحقوق العثمانية في ذلك الممر المائي ، فصارت تمنع من زيارة السفن الحربية البريطانية شط العرب ، وتجبر السفن البريطانية التجارية المجهزة للمحمرة على دفع الرسوم الجمركية ، وتفرّض قيود الحجر الصحي عليها .

لقد أدى هذا الخلاف العثماني - البريطاني حول وضعية شط العرب السياسية ، فيما أدى إليه إلى التأثير على مجمل القضايا الحدودية ، إذ بدأت بريطانيا تدرك أن سياسة تأييد المطالب العثمانية لم تجد نفعاً ، كما لم تساهم في تحقيق وضع بريطاني متميز في الأقاليم والموانئ العثمانية ، بعكس العلاقات المتنامية بين الروس والفرس في هذا الاتجاه ، ومن ثم تمخضت الاستراتيجية البريطانية في الأخير عن خطة

( ١ ) راجع لائحة تسليم شط العرب في الوثائق البريطانية الآتية :

- Foreign Office to sir William White , No . 222-16 September 1888. F. o. 78/ 4901/ Public Record Office ). -
- Turkish For. Memoria , 29 December 1888. F. O. 78/4901: ( Public Record Office). ( The document is enclosed in white letter to Foreign office , No 1.2 1888.F. O. 78/4901. Pubic Record office ). -
- Report on Fao Fort : by col. m. s. February 1888. Dy cr. General intelligence , simla ). -
- Secret letter From India VOL . 53. Indian Government, Foreign Department ( India Office Library . -
- Lord salisbury to sir William White , No . 112, 30 September 1888. sir William White Private Papers , F. O. 464/ 9 . ( P. R. O ) . ( ٢ )

« الشلهبة » عبارة عن حفلة لشط العرب ، انفصلت وحدها فأصبحت وحدها جزيرة بعد أن أسفل الخمسة بحوالي ٣٢ ميلاً ، وعن اعلاها بمئة أميال ، وأصبحت تبعيتها منذ عام ١٨٧٧م موضع جدل بين فارس التي اعتبرها جزءاً من جزيرة خضر ( عبادان ) التي آلت إليهم بموجب معاهدة أرضروم الثانية ، وبين الدولة العثمانية التي اعتبرها ضمن المناطق التي آلت إليها في شط العرب بموجب معاهدة ذاقا ( ٣ )

Foreign Office to India Office , dated 16 April 1888. F. O. 78/ 490/ Secret letters From India, VOL . 49. Government OF India Foreign Department " India Office library . -

راجع : ص ٣٥ :

د محمود علي السنودا : الخليج العربي والعلاقات الدولية ( ١٨٩٠ - ١٩١٤ ) ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦١م ، ص ٣٣ - ٣٥ .

تهدف إلى تحقيق سيطرة بريطانية مباشرة على المواقع والموانئ الاستراتيجية الهامة في منطقة الخليج العربي<sup>(١)</sup>، وعلى عكس ما كان متوقفاً، فبعد أن وقعت بريطانيا مع روسيا في عام ١٩٠٧م اتفاقاً ينهي حالة الصراع بين الجانبين، وسويت مشاكلهما في المنطقة، كان من المفترض أن يعمل على القيام بوساطة تزيهية لإلغاء مشكلات الحدود الفارسية - العثمانية، إلا أنهما فضل أن تتجه الدولتان طرقي الزاوع نحو التفاوض المباشر، بيد أن بريطانيا كانت ترغب في حقيقة الأمر إلى إبعاد النفوذ الروسي الذي ظل يشكل عبء كبير في سبيل تحقيق مآستها، السالفة الذكر، في حين كانت روسيا تمر بحملة بالورة داخلية، وتماي من مخاض ولادة تاريخية متفرة لعالم دولة جديدة في الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فقد اخذ العهد القيصري الذي أوشك على الانهيار، في الانسحاب من مجال التأثير في العلاقات الدولية في الخليج العربي، ويقدم تنازلات عديدة للبريطانيين، لقد نص الاتفاق المذكور بين الجانبين على تقسيم فارس إلى منطقتي نفوذ شمالية من نصيب روسيا، وجنوبية من نصيب بريطانيا، على أن تكون المنطقة الوسطى حيادية، كما اعترفت روسيا بالأفضلية البريطانية في جنوب فارس وعربستان بل كانت روسيا أول دولة أوربية تعترف بأن الخليج العربي منطقة نفوذ بريطانية بلا منازع، ولقد مضت روسيا في هذا الاتجاه حتى عام ١٩١٧م، حيث انفجرت ثورة أكتوبر، التي أظهر قادتها معارضتهم الكاملة للسياسة التي كان يتبعها رجال العهد القديم في موسكو، وتخلسوا عن كافة مناطق النفوذ الروسية في العالم بما فيها الخليج العربي<sup>(٢)</sup>.

أدركت فارس أن التأييد الذي كانت تلقاه من روسيا، قد ذهب في عام ١٩٠٧م، وأن عليها أن توازن بين ما تريده، وما تستطيع بالتمتع بتحقيقه، وأن سياسة الرضا التي كانت تتبناها في التعاطي مع المشكلات الحدودية، قد أصبحت غير ذي موضوع، ومن ثم فقد أجرت مع العثمانيين، سلسلة من الاتصالات المباشرة، أسفرت في الأخير عن توقيع بروتوكول طهران في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١١م بين وزير الخارجية الفارسي، والسفير المقروض العثماني في طهران، لفرض وضع أسس المفاوضات لتجديد الحدود المشتركة والأصول التي تتبع في ذلك التجديد.

(١) أريد من المعلومات عن هذه الاستراتيجية الوطنية راجع :

Ulrich Gehrke and Gustav Kuhn, Die Grenzen Des Irak Historische and Rechtliche Aspekts des Irakischen Anspruchs auf Kuwait und des Irakisches - persischenstreites um des Shatt al- Arab, (W. Kohlhammer Gmb Hstuttgart - 1963). Band 2 (١). Band 2 (11). Documented Anham PP. 194-220.

(٢) دراسة ألمانية تناول القسم الثاني منها الصراع على الحدود في شط العرب.

Lenzowski, Russia and the war in Iran, New York 1942, P-318.

Taylor, the struggle For Master in Europe 1848- 1918, Oz Ford 1967. Pp- 443-445.

وكان بروكوكول طهران قد نص في مواده الخمس على البنود التالية :

أولاً : تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي الحكومتين في الاستانة بأسرع وقت ، وتكلف بمهمة التنسيق في كافة الإجراءات السياسية اللازمة لتخطيط الحدود وفقاً لأسس معاهدة أرضروم الثانية .

ثانياً : دعوة اللجنة إلى ضرورة الاعتماد على الوثائق والأدلة الموضوعية المقدمة في تعيين عخط الحدود ، على أن تعقبها لجنة فنية تثبت التحديد النهائي على الأراضي وفقاً للأسس التي تضعها اللجنة السابقة .

ثالثاً : أن تكون أعمال القومسيون المشترك الذي الذي سيجمع في الاستانة مبنية على مبادئ معاهدة أرضروم الثانية . ( وهو نفس مضمون البند رقم ( ١ ) ) .

رابعاً : الرجوع في الخلافات المحتملة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي .

خامساً : ضرورة المحافظة على الوضع الراهن Status Quo ، ألا يتدخل من الاحتلال العسكري للأراضي المتنازع عليها حجة في الادعاء بملكيته<sup>(١)</sup> .

عقدت اللجنة المكلفة بمقتضى بروكوكول طهران ، بوضع الأسس والصيغ المناسبة لحل الأزمة الحدودية بين فارس - وتركيا ، وعلّة اجتماعات بلغت في مجموعها ثمان عشرة جلسة في الفترة ما بين ٢٥ مارس - ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٢م دون أن تتوصل إلى حلول وسط يمكن أن يوافق عليها الطرفان فلا زالت الخلافات عميقة بين الجانبين حول تفسير مضامين المعاهدات السابقة ، وعادت نفس الظروف السياسية التي واكبت الولادة التاريخية لأزمة الحدود لتلقي بظلالها على طبيعة العلاقات السياسية بين الجانبين ، حين استغلت بريطانيا هذه المآزق السياسية التي بدأت تعاني منها الدولة العثمانية في مناسق عديدة من الشرق الأوسط ، ومضت في محاولة الاستفادة من هذه الظروف التاريخية النادرة ، عن طريق تنفيذ مخططاتها في الحار العراقي ، لفقدت سلسلة من الاتفاقات السرية مع الدولة العثمانية كان من بينها اتفاقية شط العرب التي عقدت في لندن في ٢٩ يوليو ١٩١٣ بين وزير الخارجية البريطاني السير إدوارد جراي Edward Gray - والموالد العثماني إبراهيم حقي باشا ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ، أن شط العرب سيبقى مفتوحاً للملاحة وسر السفن التي تنسب لجميع الملل ، وأن تؤلف لجنة عثمانية بريطانية

( ١ ) F. O. 371/18973, Perso- Iraq boundary in Shatt el- Arab . Op cit, Annex VII .

Teheran Protocol Of December 21<sup>st</sup>, 1911, P.20.

letter , Political and secret : Depart mental Papers, Political and secret separate

( or subject) Files L / P& 2/10., Agreement Relative to Frontier Delimitation

between Persia and Turkey , Signed at Tehran, 21 December 1911, L/P&S/10/266:

File 1356/1911, Part I . Turco - Persian Frontier 1911.

لإثارة هذه السياسة برئاسة عمير بريطاني<sup>(١)</sup> ، وبذلك تكون بريطانيا مرشحة لأن تلعب دوراً أساسياً في أية تسويات حدودية مستقبلية في شط العرب .

كان الموقف البريطاني قد توتر أيضاً في إمارة الأحواز منذ عام ١٩٠٨م عندما اكتشف النفط في مسجد سليمان ، وبعد أن نجح البريطانيون في إقناع الشيخ خزعل أمير الحمرة ، بالتنازل عن أراضي جزيرة عبادان ، بموجب اتفاق عقد بين الجانبين في عام ١٩٠٩م ، بغية أن تقيم شركة النفط الانجليزي - فارسية عليها ممعلاً للتكرير ، وربط خط الأنابيب طوله ١٣٠ ميلاً بين الحقول ومرفأ النفط في عبادان<sup>(٢)</sup> . إذا أضفنا إلى ذلك العامل الإستراتيجي والحيوي ، عامل أهمية مينائي البصرة والحمرة للتجارة الدولية ، والبريطانية على وجه الخصوص ، تكون الأقاليم العراقية قد غدت ذات أهمية سياسية اقتصاديةكبيرة في دواعي الهيمنة البريطانية التي بدأت تظهر على إستمحاء في منطقة الخليج العربي .

على أية حال لا بد من ربط التطورات السياسية السابقة بمسألة الحدود العراقية . الإيرانية ، إذ أن لجوء بريطانيا إلى التفاوض المباشر مع الشيخ خزعل أمير الحمرة ، كان يعني ضمناً عدم الاعتراف بالسيادة الفارسية على الإمارة ، ناهيك عن إتفاقية الملاحة في شط العرب بين البريطانيين والعمانيين ، دون أن يكون للفرس أية مشاركة في تقرير وضع ما في منطقة هي من صميم المناطق المتنازع عليها فأدرك الفرس أن الأوضاع الإقليمية تسير في غير صالحهم ، وأن عليهم الإسراع في المفاوضات مع العثمانيين الذي كانوا يدورهم يعانون عجزاً على كافة التسويات .

كانت هذه الإزهاصات قد تمحضت عن محاولة جديدة تعمل تصوراً وضحه الأطراف المعنية لاحواء أزمة الحدود الفارسية - العراقية ( العثمانيين ) ، عرف باسم بروتوكول الامتلاء الواقع في الاسكان بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩١٣م<sup>(٣)</sup> ، ويضمن البنود التالية :-

المادة الأولى : لقد تم الاتفاق على تعريف الحدود بين فارس والدولة العثمانية على النحو التالي :

تبدا الحدود في الشمال من علامة الحدود رقم ( ٣٧ ) على الحدود التركية الروسية ، الكائن بالقرب من سردار - بولاق على القمة الواقعة بين إدارات الصغير وإدارات الكبير ، ثم يسو الخط من هذه النقطة نحو الجنوب حتى قناة عابين ، حيث تلتقط اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر نازاغ . ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب حتى البحر تاركة النهر وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع مراعاة الشروط الاستثنائية التالية :-

( ١ ) Amn, S. H. The Iran - Iraq Conflict : Legal Implication's , ICLQ 31 (1982) P.167.

Ageneral Survey : THE Persian GULF states, Op cit , P. 87.

( ٢ ) مجموعة من المؤلفين : الشيخ خزعل أمير الحمرة ، النار العربية للموسوعات ، بيروت ص ٢٧ .

( ٣ ) Letter , Political and secret : Op Cit . L/P&S/10/340: File 4880/ 1913, Part 1, 2 : Turco - Persian Frontier ( 1913 - 1915), Protocol Signed at constantinople 17 November 1913.

P. R. o : Protocol Signed at constantinople on November 1913, League Of Nations Official No. c22.

M. 10. 1935. VII, Geneva, January, 31 1935; F. O. 371/7842( PP. 96-106).

أ - يعود ما يأتي إلى فلوس : جزيرة محلة ، والجزيرتان الواقعان بين جزيرة محلة والضفة اليسرى من شط العرب « ضفة عبادان القارسية » ، والجزر الأربع الواقعة بين شطيط وماوية ، والجزيرتان الواقعان مقابل منكوشي والتابعتان لجزيرة عبادان ، وجميع الجزر الصغيرة الموجودة الآن أو التي تكون فيما بعد مما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان ، والأراضي القارسية إلى أسفل فر ناز الله .

ب - يبقى ميناء ومرسى الحمرة فوق وأسفل مصب فر كارون بشط العرب تحت السيادة القارسية عملاً بما جاء في معاهدة أرضروم الثانية ، على ألا يؤثر هذا الوضع على حق الدولة العثمانية في استعمال هذا القسم من النهر ، كما أن السيادة القارسية لسن تجدد إلى أجزاء من النهر خارج المرسى .

ج - أن الحقوق العثمانية ستظل قائمة بالنسبة للصيد والجمارك على الضفة القارسية من شط العرب ، وأن كلمة (( الضفة )) تتضمن كذلك الأراضي المتصلة بالساحل في حالة الجزر

د - أن السيادة العثمانية لن تمتد إلى الأقسام التي تكون الساحل القارسي والتي تغطيها مياه المد أو أية أسباب عارضة أخرى ، كما أن السيادة القارسية من الناحية الأخرى لن تخمس على الجزر التي من المحتمل ظهورها في حالة الجزر .

هـ - يستمر شيخ الحمرة في التمتع - وفق أحكام القوانين العثمانية - بحقوق ملكيته في الأراضي العثمانية . أما أقسام الحدود التي لم تذكر بالتفصيل في خط الحدود المذكور أعلاه فقد تقرر أن تعامل طبقاً للمادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية ، على أساس مبدأ استبقاء الوضع الراهن " Status Quo " .

المادة الثانية : - يتم تحديد خط الحدود على القعر من قبل لجنة تحديد مكونة من مسؤولي الحكومات الأربع وهم عن الجانب البريطاني السفير المفوض لدى الدولة العثمانية السو لوبس مالت ، وعن الجانب الروسي السفير المفوض لدى الدولة العثمانية المسو ميشل ده جير<sup>(١)</sup> ، وعن الجانب العثماني الأمير سعيد حليم باشا الصلح الأعظم ووزير الخارجية ، وعن الجانب القارسي السفير المفوض لدى الدولة العثمانية احتشام السلطنة مراز محمود خان قاجار .

(\*) تجر الإشارة إلى أن مشاركة الجنوب الروسي في مفاوضات هذا البروتوكول ، لم تكن لعلها البع ، وربما عمدت بريطانيا إلى إشراك روسيا لإضفاء الصفة الدولية على المباحثات ، لاسيما وأن الاتفاقيات ضد بريطانيا قد زادت من تعميق فكرة الرغبة البريطانية في الهيمنة ، في ظل الممارسات البريطانية ، وقد استشعرت فارس بعدم فاعلية الدور الروسي الذي لم يعد يتنس الزعم الذي بدأ به المفاوضات في هذا الاتجاه ، ومن ناحية أخرى يعد عودة الوسيطان مرة أخرى التكاملة كبرى في طبيعة الأزمة نفسها ، وفي أهمية الإطار القانوني الذي عولت عليه مباحثات وبروتوكول طهران لسنة ١٩١٦م الذي جعل من محكمة العدل الدولية في لاهاي هي المرجعية الأساسية التي ينبغي أن يحول عليها الطرفان في حالات بلوغ الأزمة الحدودية مرحلة الدروة .

المادة الخامسة : عندما يتم تحديد قسم من الحدود يعد ذلك القسم قد ثبت نهائياً ، ولا يكون عرضة لأي تعديل أو تعديل فيما بعد .<sup>(٥)</sup>

عند تحليل مواد هذا البروتوكول في شأن الأهمية التي يمكن أن يضفيها في السعي نحو معجرج لأزمة الحدود العراقية - الإيرانية ، فإن إسهاماته في هذا الصدد تبدو على محدوديتها إلا أنها قد حلت تصورات جديدة ساهمت بخلق في (( حلحلة )) المعضلة ، التي كانت لا تزال تراوح مكانها منذ ما يربو على ثلاثة قرون من الزمان .

ثمة تضمن الرزق كقول شافعيه ثمانية وسباسة في تشخيصه للمعبره الحضر حسة و رازن بسين ذلك كله وطبيعة الإرث التاريخي والجغرافي لحدود المنطقة ، بحيث أن المعالجة جاءت لتسبل على كثير من الهادئ المتخلفة التي أصبحت تشكل السرجية في تحديد الحدود بين الدول ، لنعلاً وجدنا التحديد المنطقي ، في تعيين حدود بعض المناطق وفقاً لخطوط الطول والعرض ، وهي المناطق التي لا تتوالى عنها المعلومات الجغرافية الدقيقة ، وتلك التي ليست لها أهمية اقتصادية أو استراتيجية كبيرة وتكون عرضة للتغير ، ويكون من السهل رسم هذه الخطوط على السورق ، ولكن تخطيطها على الأرض يتطلب جهوداً ونفقات كبيرة ، لأنها لا تتماشى مع ظواهر طبيعية ، ولا تبني على أسس تاريخية أو بشرية ، بالإضافة إلى التحديد الجغرافي ، والتحديد في الجبال بأنواعها الثلاث ، عطف القسم (La Ligne des Cretes - Crists line) ، وعطف تقسيم المياه (La ligne de Partage eaux (Waterahed) وعطف قاعدة الجبال (La Ligne du Pied des Monts (The Foot OF THE hills) .

ويلاحظ أن الأعداء بازدواجية لقم وقاعدة الجبال ، "THE Boundary nowran partly on THE Crest and partly at THE Foot OF THE Low Jabal Hamrin range , THE Foothills Of The psht - I - Kuh . The crest Of a raige is not so bad an expression to describe aFrontier, but The Foot Of The hills is abade one " .

(٥) استعادة اللجنة الحدودية التي وصلت إلى بروتوكول الاسعة ، إلى حد كبير من تقرير مسر جيمس ليكس جويل ، الذي قام بعدة رحلات على جانبي الحدود منذ أغسطس ١٨٤٨م ووضع عمدة بحوث ألها تقرير بعنوان رحلة إلى بعض الأراضي القارسة والكرتية بوصفه أحد الموظفين البريطانيين الذين كانوا برقة لجنة الحكمين المؤلفة لحسم الخلاف ، راجع :

James Felix Jones , " Narrative Of Journey To THE Frontier Of Turkey and Persia Through a part Of Kurdistan" submitted To Government On The 16 Th August, 1848. Selections From The Records Of The Bombay Government, NO XL III, News Series, PP. 135 - 213 .

راجع أيضاً :

د . محمد حسن المينروس : العلاقات العربية-الإيرانية ١٩٧١-١٩٧١م ، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٥ ، ص ١٤٣ .



وقد فتح المجال أيضاً للإزدواجية الادعائية لدى طرفي المعضلة ، حيث أن استعمال تعبير قسمة سلسلة الجبل ليس رديفاً لوصف الحدود لأنه يبدو مناسباً من الناحية الاقتصادية بوصفه قليل التكاليف ويمكن مشاهدته بالعين المجردة عندما تكون سلسلة واحدة إلا أن الصعوبة تبدو عندما يكون التمييز سلسلة من الجبال حيث ينبغي بذل جهود كبيرة ليكون التخطيط واضحاً ، بينما استعمال قاعدة الجبال بعد نظام رديء ، لأنه قدم ومن طبعه أن يؤدي إلى مناقشات طويلة عند تخطيط الحدود ، ولذلك فهي طريقة غير مفضلة ونادرة التطبيق<sup>(١)</sup>.

أيضاً لم يغفل البروتوكول مبدأ القوميات وهو الفكرة التي كانت سائدة بداية القرن العشرين حيث نصت مادته الأولى على " ... أن لجنة تخطيط الحدود ينبغي عليها أن تقرر مصر قرية توراطسو بالنظر إلى قومية سكانها<sup>(٢)</sup> " ، في حين بقيت مسائل حدودية برية جارية لم يعالجها البروتوكول ، وفي ذلك أيضاً استمراراً لوضع الأزمة ، مما يعني أن ملف الحدود بقي مفتوحاً .

وفيما يتعلق بالحدود النهرية بين الدولتين العثمانية - والفارسية ، فقد أشار البروتوكول في بعض مواده أن الحدود في بعض الأنهار تسير مع الجرى ، وقد اتخذت اللجنة التفوضية من خط وسط مجرى النهر Medium Filum a Quae حدوداً في جميع تلك الأنهار بين الدولتين<sup>(٣)</sup> فيما عدا شط الصرب ، والسوابع أن تحديد الحدود في الأنهار غير الصالحة للملاحة يوسط الجرى وفق القواعد الدولية المعمول بها ، كان يهدف إلى مساواة حقوق الدولتين في استعمال النهر واستغلاله ، بيد أن ذلك كان مدعاة لإجراءات تصفية من قبل الجانبين بهدف الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من طيبة هذا الاستغلال للنهر .

أما بشأن الحدود في شط العرب ، فقد كان الوضع هناك معقلاً ، حيث عدت الضفة اليسرى لنهر شط الصرب حدوداً بين الدولتين ، بيد أن كان شط العرب بأكملها خاضعاً لسيادة الدولة

( ١ ) L / P & S / 12/43 : File FZ 6689/31 : Iraq : Persian Government 's attitude Towards Turco -Persian Frontier Settlement ( 1913 -1914 ) .

L / P & S / 12/3802 : Coll. 30/86(1) : Persian Relations with Iraq : Internationalization of The Shatt -Al Arab and Establishment Of Conservancy Board ( 17 November 1913 ) .

وكذلك : د . جابر إبراهيم الراوي : مشكلات الحدود العراقية - الإيرانية ، والوزع المسلح ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٩ ، ص ٨١-٨٢ .

( ٢ ) Is Muel , T. Y. Iraq And Iran : Roots Of Conflict . Syracuse. 1982 , P. 73 .

Jones , S. B. Boundary Making , Washington , D. C . , 1945 . P. 50 .

( ٣ ) مثل ( ... تدخل الحدود في قرونة ، وعند ذلك يسو خط الحدود ميماً خط وسط مجرى النهر حتى مقابل العلامة ١١٢ ... ) .

راجع : د . جابر إبراهيم الراوي : الفصل السابق ، ص ٨٤ .

العثمانية ، وتوضح الوثائق البريطانية ، أن الحكومة العثمانية ، قد أجبرت علي هذا التنازل تحت ضغط من شركة النفط الأجنبي - فارسية ، التي أصبح لها من المصالح في شط العرب ما يجعلها تدفع فساداً لأن تطالب بمسوى لبواخر النفط فيه ، وفي هذا السياق فإن السياسة البريطانية قد حرصت في جميع مراحل المفاوضات على ألا تدع في مواد البروتوكول ما يسمى حقوق شركة النفط المذكورة . بل على العكس تضمنت المادة السابعة من بروتوكول الاستانة ١٩١٣م ضماناً أكيداً لحقوق الشركة وتمهيداً بحمايتها <sup>(١)</sup> .

يبقى أن بروتوكول الاستانة سنة ١٩١٣م يرغم كافة التصحيفات التي أثبتت بشأنه ، بعدم وثيقة هامة من المستندات الرسمية الدولية التي استندت إليها الحكومة العراقية في المراحل التالية للدواع حين رفضته الحكومة الإيرانية فيما بعد لأنه بحسب وجهة نظرهم " يتضمن حدود ليست بالعادلة ، ولا بالموافقة للعامل الدولي " <sup>(٢)</sup> .

إزاء الشعور بعدم الرضا الذي انتاب الجانبين العثمانيين والفرس من التسوية التي وضعها البروتوكول المذكور ، فإن ( القومسيون ) <sup>(٣)</sup> المقترح لمواصلة دراسة مشكلة الحدود ، بدأ علي الفور مباحثاته في النجدة في كانون الثاني ( يناير ) سنة ١٩١٤م ، واستمرت الاجتماعات قرابة عشرة أشهر حتى ٢٦ أكتوبر ١٩١٤م .

وقد سجلت أعمال اللجنة في محاضر تفصيلية ، واعتبرت فيما بعد من المستندات الدولية الرسمية التي يعد بها في نزاع الحدود بين الجانبين ، وقد ألفت هيئة القومسيون **Delimitation Commission** لتحديد الحدود في جلساتها التالية والثالثة ، بموجب تفاصيل الحدود التي نص عليها بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣م ، ورسمت غرائط تفصيلية كبيرة وجديدة للحدود ، وقد أوضحها جدول أوصاف الحدود الملحق بمحاضر جلسات القومسيون ، وبلغ عدد هذه الغرائط التفصيلية ( ١٨ ) أشرت عليها ( ١٢٤ ) دعامة تخص الحدود ، وكان من المحجزات الثمانية لأعمال هيئة

( ١ ) F.O.371/ 1606, E1770. Humphrys (Baghdad) To MR. Revdal Proposed Shatt Al Arab Conservancy Board.  
F. O. 371/7842, (16-6-1922) Part of Basrah and The shatt Al Arab River .  
F. O. 371/7842, E 13589. British Legation , Tehran - Percy Lorraine, November 8, 1922- To foreign office.

( ٢ ) راجع وجهة النظر الإيرانية في شأن رفض البروتوكول في :  
Government Of Iran : A Review Of The Imposed War by The IRAQI Regime upon ISLAMIC Republic Of IRAN ; Legal Department , Ministry of foreign Affairs, IRAN, 1983. PP. 7-9.

- ملاحظات على التراخات إيران المتعلقة بتعديل الحدود العراقية - الفارسية في شط العرب ، وضمتها C. E. ١٩٢٦/١٠/٢٢٦ ، وثائق المركز الوطني بغداد ، ملفات البلاط الملكي .  
( ٣ ) كان القومسيون يتألف من مندوبين عن الدولتين الفارسية ، والعثمانية ، ثم المندوب البريطاني رابسلو Wratislaw ثم خلفه سر أرنولد ويلسون Sir Arnold Wilson ، والمندوب الروسي ميروفسكي الموثق في السلك الدبلوماسي الروسي الإمبراطوري .

القومسيون ، أنها أثبتت تحديد الحدود على الطبيعة ، مبتدئة من شط العرب ، ومنتهية بآرات ، حيث توجهت اللجنة إلى شط العرب ، وواصلت عملها الشاق لتحديد الحدود والإشارة إليها بعلامات في أراضي الحدود ذاتها ، وانجزت اللجنة مهمتها بمساية من الصعوبة والكد .

وانجزت بشكل تام الإشارة إلى الحدود ، وذلك بوضع أعمدة لها ثبتت أوصالها ، وأرقامها ، بلغت في مجموعها ( ٢٢٣ ) دعامة وشملت جميع الحدود الفارسية العثمانية <sup>(١)</sup> .

ومقتضى الإجراءات الفعلية التي قام القومسيون بتنفيذها على أرض الواقع ، لأول مرة في تاريخ الراج الحدودي بين الدولة العثمانية ، والدولة الفارسية ، فإن الحدود في شط العرب أصبحت تسير على النحو التالي : " تأتي الحدود من العرض ، وتقس شط العرب اليسرى إلى نقطة على مسافة ميلين نزالاً من القلعة العائدة حالياً إلى الشيخ عزعل <sup>(٢)</sup> ، من هذه النقطة تتبع الحدود مسرى المياه المنخفضة لشفط العرب اليسرى إلى جزيرتين والعين أمام منوحي التي تحيط بمسما بشكل يتركها الفارس ، ثم تأتي الحدود مباشرة لتتضم خط المسرى المذكور ، وتبعه أربعة جزر والفة بين جزيرتين معاوية وشطيط ، بعد أن تلف حول هذه الجزر بشكل يتركها في الأراضي الفارسية ، ثم تخلف الحدود ثلاثة مع خط مسرى المياه المنخفضة وتبعها إلى جزيرة محلة التي تؤلف قسماً من الأراضي الفارسية مع الجزيرتين الواقعتين بين هذه الضفة الفارسية ، وبعد أن تحيط بحلة ميمية دائماً نفس المسرى ، تأتي إلى نقطة حيث يبدأ ميناء أو مرسى الحمرة ، نقطة متقدمة من حلة فر كارون اليسرى بالقرب من ملتقاها مع شط العرب ، ثم يتحول خط الحدود من تودجات بحظ مستقيم في وسط مجرى ماء الشط الذي يتبع عند مسروده بين الضفة الفارسية ، والجزيرة المسماة " أم الرصاص " في قسمها الشرقي ، و " أم الحصايف " في قسمها الغربي ، إلى أن يصل أمام المدخل الشرقي لقناة الحسينين ، الذي يمر بواسطة علامتين بالطابوق عند نهاية هاتين الضفتين واللتين تحملان كلهما رقم ( ١ ) .

أي الدعامة الأولى من دعامات الحدود - فبدخل خط الحدود القناة ويتبع وسط مجرى الماء إلى نقطة تقع على مسافة ٤٠٠ قدم غرب نقطة اتصال فر الرايد بنهر الحسين <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) F. O. 371/18973/1914/ Extracts From the Minutes Of the Delimitation Commission.

L / P & S / P / 340 : File 4880/ 1913 - 1915 , Part I - 2 , Turco - Persian Frontier ( 1913 - 1915). in , Letters , Political and secret : Departmental Papers , Political and Secret separate ( or Subject ) Files : L / P & S / 10 .

( ٢ ) ثم رصد موقع هذه القلعة من قبل القومسيون . من شرفة دائرة البريد العثمانية في القار .

( ٣ ) F.O. 371 / 16944 , Shatt al Arab , British Embassy , Baghdad To F. O. ( 19th December 1914 ) .

L / P & S / 10 / 522 : File 5094 / 1914 . Part I , 2 , : Turco - Persian Frontier Commission ( 1914 - 1917 ) , De Port mental Papers , Political and Secret Separate ( or Subject ) Files : L / P & S / 10 .

Extract From The Minutes Of the Delimitation Commission Of 1914 , F. O. 371- 18973 .

مجموعة محاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود التركية - الفارسية لسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ م ، دار الوثائق التابعة لرئاسة مجلس الوزراء التركي ، استنبول ، راجع أيضاً الترجمة العربية لهذه المحاضر ، من قبل الحكومة العراقية .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها هيئة القومسيون ، وفي الوقت الذي كان من المفترض فيه أن تتم هذه الجهود في وضع نهاية لرواح الحدود بين الفرس والعثمانيين ، إلا أن حالات الاستمرار القصوى التي شهدتها العلاقات الدولية لبيل الحرب العالمية الأولى ، والتغيرات الإقليمية التي خرجت من غمار فوضى الحرب ، قد أثرت على طبيعة التسوية التي تم التوصل إليها ، إذ عادت تركيا وصارت بصورة رسمية بأنه لا ينسحق اعتبار بروتوكول سنة ١٩١٣ م ، ومحاضر الجلسات وثيقة مشروعة ، لأنها لم تقرن بموافقة مجلس البعثان العثماني ، ولم يبرم من قبل السلطان العثماني الذي كان آنذاك على رأس السلطة التشريعية <sup>(١)</sup> ، في حين رفضت الحكومة الفارسية أيضاً ، إقراراً بقبول التسوية المذكورة ، وأصررت على أن شط العرب يجب أن يظل فاصلاً بين المملكتين ، ناهيك عن المطالبات التي صاحبت عملية تثبيت الحدود البرية بين الجانبين .

ومن ثم رأت فارس أنها تتحرج في تقديم مثل هذه المقترحات لمجلس الأمة للمصادقة عليها ، وبالتالي لا يمكن تعديل حدود الدولة الا بقانون خاص يقره المجلس المذكور <sup>(٢)</sup> ، وهكذا وقعت وجهتي النظر الفارسية - العثمانية من جديد على طرفي نقيض ، وبدا أن الجانبين بحاجة ماسة إلى معجزة تنهي حالة الرواح المبرر ، والذي أصبح معضلة تتضخم باستمرار إصرار الجانبين على الشيء ونقيضه ، الحبل واللاحل في آن واحد ، في حين دامت الحرب الدولية الأولى لسنة ١٩١٤ م ، الرغبة المكبوتة لدى الجانبين -، لتوضع حداً لرهاء أربعمائة عام من الخلافات الأيديولوجية ، والمذهبية ، والسياسية ، والإستراتيجية بين العثمانيين والفرس ، فقد تمخضت الحرب العالمية الأولى عن أوضاع سياسية عالمية وإقليمية مغايرة عن ذي قبل ، برزت من خلالها أفكاراً ونظماً استعمارية جديدة ، وانفارت في طياتها أفكاراً ونظماً تقليدية قديمة ، فالدولة العثمانية التي كانت تعرف لفترة طويلة قبل نشوب الحرب ، من فرط ضعفها برجل أوروبا المريض The Sick Man Of Europe ، كانت قد أجبرت قبل الحرب على التوقيع على عدة معاهدات قد أدت إلى تجميع الدول الأوروبية لا سيما بريطانيا بامتيازات احتكارية شملت مراكز المال والتجارة ، والصناعة ، فضلاً عن الطرق التجارية ، وقد بلغ التخلخل الأوروبي مداه في أثناء الحرب .

ولبما يتعلق بمناطق الرواح الحدودية بين الدولة العثمانية - وفارس ، فقد عمدت الإدارة البريطانية إلى فرض سياسة الأمر الواقع الحدودية عليها بدعوى مقتضيات الحرب ، ففي حين سعت إلى استقطاب رؤساء العشائر العربية والفارسية في جنوب فارس لا سيما عزعل أمير الحمرة في إطار الجبهود الدبلوماسية البريطانية المكثفة لضمان وقوف الشيوخ العرب إلى جانبها في الحرب ، فإنها قد أهملت في

(١) F.O. 371 / 17890 . Humphrys To John Simon , No 246 Eastern ( Confidential ) .  
F.O. 371 / 18973 . League Of Nations Official No. C. 22. M . 10, 1935 VII. Geneva 1935  
F.O. 371 / 18973 , E 3045 ( 16 May 1935 ) Persian arguments in Support Of the non -  
Validity Of THE Perso - IRAQI Frontier laid down in 1913- 1914.  
(٢) Sanghvi, Ramesh : Shait al Arab , 'The Facts behind The Issue , London 1869, P. 47 .

مفاوضاتها بهذا الشأن مع السيد طالب النقيب - الذي كان يقود حركة المقاومة ضد الوجود الإنجليزي في بغداد - على الرغم من أنها قد وعدته بتعيينه والياً على البصرة، ومن ثم فقد كانت حركة النقيب تشكل خطورة كبيرة على التنسيق البريطاني في المنطقة ، وكانت موضع حذر شديد من قبل المراقبين السياسيين من أمثال ايتشمسون الموكل بالشؤون الخارجية من قبل حكومة الهند ، بيد أن ذلك الأشكال قد وجد له حلاً من قبل السياسي الأيرلندي السير بوسي كوكس المقيم السياسي في الخليج الذي كان يرى أن التطلع على هذه الحركة لا يتأتى إلا عن طريق إحكام السيطرة البريطانية على الخليج من خلال التحكم العسكري في منطقة شط العرب ، بالإحالة إلى استغلال الخلافات المذهبية والسياسية القائمة بين فارس والدولة العثمانية في منسح وصول القوات العثمانية إلى المقاطعات الفارسية في الجنوب ، كما أن الوجود العسكري البريطاني المقترح في شط العرب من شأنه أيضاً تأمين حماية آبار البترول في مسجد سليمان وأعمال شركة النفط الأنجلو - فارسية في الحفرة ، ولذلك رأت الإدارة البريطانية في مناقشات موسعة لاقتراح بوسي كوكس أنه لا بد من احتلال ولاية البصرة مع جزء من أراضي فارس ، وبالفعل عقدت المناقشات البريطانية عن حملة العراق التي تعرف باسم Indian Force Expedition ( I . F . E ) وعهد بقيادة الحملة إلى الكولونيل ديلامين Delamin ، وقد وصلت شط العرب في ٥ نوفمبر ١٩١٤م ، في حين نشطت التحركات العثمانية في مقاطعة خوزستان والأهواز ، وبدورها تقدمت القوات البريطانية واحتلت البصرة في ٢١ نوفمبر ١٩١٤م ، واتخذت من الحفرة قاعدة من قواعد النفوذ البريطاني في خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ، وقد اصطلحت العمليات العسكرية للحرب عن تفوق واضح للبريطانيين ولدعيم لسيطرتهم على الخليج ، وأصبحت هذه السيطرة تمتد من شط العرب شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً في حين احتلت الدولة العثمانية من مجال التأثير في الحركة السياسية في الخليج <sup>(١)</sup> .

وفي أعقاب توقيع هدنة منفرد في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م ، دعت الدول المنتصرة لوضع شروط الصلح ، وأجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٠ مارس ١٩١٩م في فرساي ، وعمرج من

- ( ١ ) بخصوص المفاوضات البريطانية بشأن وضع الخليج العربي في خطط الحرب العالمية الأولى راجع :  
 - Moberly, F. J : " History Of The Great war on Official Documents " The Campaign in Mesopotamia 1914 - 1918" 4. VOL. London 1923 - 26 .  
 - Keli : The development Of The Port Of Basra republic Lecture given at The British Institutes . Basra On 29<sup>th</sup> March 1954 .  
 - F.O. 371/ 7842( 16-6-1914) Part Of Basra and Shatt al Arab River .  
 - Sykes, History Of Persia, London 1945, 2 Vol.  
 - Lord Harding , My Indian years , The Reminiscences Of Lord Hardinge Of The Pan-Khurst , London 1945. PP- 111 - 115 .

راجع أيضاً الدراسة العربية الوافية التالية :

- د. جمال زكريا قسم : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد ١٦ السنة ١٩٦٩م ، ص ١٧٩ - ٢٠٤ .

تحت الطاولة المظلمة مايكسي - يكو السري الذي كان يقضي في سنة عقده ١٩١٦م بوزيع مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا، وعلى الرغم من أنه آثار لثرة الرئيس الأمريكي ( ويلسن ) ليس فقط لأنه يتنازل ويتناقص مع الجبأ الأول من مبادله الأربعة عشر التي وضعها ، والتي دعت إلى إلغاء المصادقات والاتفاقات السرية أو الخاصة ، وأن تقوم العلاقات الدبلوماسية بين الشعوب والأمم على أساس الصراحة والملاحة ، أو لأنه يتنازل مع الجبأ الخاص بحق الشعوب في تقرير مصورها ، وإنما كان الاتفاق في حقيقته الأمريكية ، يعد تفويضاً للمساخي الأمريكية الحديثة والوليدة في الوقت ذاته نحو الانخراط في سياسات الشرق الأوسط .

على أية حال ، فإن غاية ما توصلت إليه المناقشات الأمريكية - البريطانية الفرنسية ، في شأن الوضع السياسي الذي ينبغي أن تزول إليه الدول العربية ، هو التخفيف من حدة الاستعمار ومناطق النفوذ ، وذلك باستخدام نظام الانتخاب ، الذي سيكون أكثر قبولاً لدى الشعوب العربية العريقة للخلاص من السيطرة الاستعمارية ، وقد حاولت العقيدة الغربية إقناع العقيدة العربية ، بأنه هذا النظام من شأنه السعي لمساعدة وتحرير الشعوب التي فرض عليها ، حتى يمكنها من الوصول إلى الاستقلال بعد أن تكون قد قُبلت له على يد الدول صاحبة الانتخاب ، ومهما يكن من أمر فإن مؤتمر سان ريمو ٢٥ مايو ١٩٢٠م قد قضى بأن تخضع سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي ، بينما يخضع العراق وفلسطين للانتداب البريطاني ، وفي ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠م وقعت معاهدة سيفر التي أملاها الحلفاء على الحكومة العثمانية ، وقد نصت هذه المعاهدة على الاعتراف بالشام والعراق بوصفهما دولتين مستقلتين طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ، وأن يقوم مجلس العصبة بحلولة الدولة المنتدبة بإدارتهما ، كما تم التوقيع على معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢م بعد مباحثات بين وفد تركيا ودول الحلفاء ، وأشارت إلى دور بريطانيا في التنسيق مع تركيا بشأن الحدود العراقية<sup>(١)</sup> ولم يعد من الدولة العثمانية القديمة سوى اسمها ، بعد أن جردت من كافة ممتلكاتها عساراج استانبول ، ولذلك أعلن المجلس الوطني في أنقرة إلغاء السلطنة العثمانية في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢م ، ووافق مندوبوا الحلفاء في الاستانة على ذلك الأجراء ، وفي ١٧ نوفمبر ١٩٢٢م صارت حكومة المجلس الوطني الكبير بزعامة مصطفى كمال ، الحكومة الشرعية لتركيا التي انقطعت على آخر منجزات عهد السلطنة فألغت الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤م .

هذه التطورات ، والاتفاقيات المنظمة للعلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى ، كانت تعني فيما يخص بالعراق ، أن بريطانيا أصبحت مسئولة عن سياسة العراق الخارجية ، ومن ثم فإن

( ١ ) راجع : د . مصطفى الشجازي : الحدود الشرقية للوطن العربي ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ولأن ذلك بما كتبه كسل من -

- د . محمود علي الدواد : أحداث عن الخليج العربي ، بغداد ١٩٦٠ ، ص ١٩٠ . د . جابر إبراهيم السراوي : المراجع السابق ، ص ١٢٠

من المتوقع أن تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه الدولة العثمانية ، لما يتعلق بمفاوضات الحدود مع الدولة القارسية ، ولكن علينا في الوقت ذاته أن نتوقع أسلوباً جديداً في التعامل مع مفردات المعضلة ، سبباً للولع أمام المقارنات المحتملة ، بشأن المسؤولية التاريخية لكل من العثمانيين والبريطانيين في بلورة وحلق المشكلة ، التي تظل في حقيقتها بايمادها ، وأصولها الأيسنيولوجية ، والجيو سياسية ، وليدة الأوجاع الجغرافية المعقدة التي فرضت على طرفي المعضلة ، والتي شكلت إرباكاً كبيراً لحقيقة العلاقات السياسية التي ينبغي أن تسود في هذه المنطقة ، ومن ثم فإن التقييم المباني لحقيقة الشعور العثماني أو البريطاني سوف يقتصر على مدى فاعليته في التأثير في الظاهرة سلباً أو إيجاباً ، إذ من الصعب جداً في حالة الحدود العراقية - الإيرانية أن نلقي بالنتيجة على البريطانيين ، أو من قبلهم العثمانيين ، في ولادة المعضلة .

ومهما يكن أمر فإن العراقيين والبريطانيين قد اشتغلوا في بداية العقد الثالث من القرن العشرين بترتيب طبيعة العلاقات السياسية بين الجانبين ، فبعد أن خضع العراق لنظام الانتداب في ٢٥ أبريل ١٩٢٠ م ، قامت ثورته العارمة التي أجبرت البريطانيين على المرافقة على إعلان ظهور دولة العراق الحديث في ٢٣ أغسطس ١٩٢١ م ، ثم عقد الجانبين سلسلة من المساعدات والسيروتوكولات في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ م ، ثم بروتوكول ٣٠ إبريل سنة ١٩٢٣ م ، وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ م وقعت أربع اتفاقيات ملحة لتنظيم الشؤون المالية والعسكرية ، والقضائية ، وحقوق المواطنين البريطانيين ، وفي ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ م أعلنت الحكومة البريطانية مجلس عصبة الأمم رغبةً في أن تستبدل بمعاهدة التحالف ١٩٢٢ م ، معاهدة أخرى مدتها أطول ، وظلت المفاوضات جارية بهذا الشأن حتى ١١ يناير سنة ١٩٢٦ م<sup>(١)</sup> .

أما على صعيد التطورات السياسية في إيران ، فقد ظلت إيران خاضعة تحت وطأة التدخل الاستعماري من جانب بريطانيا وروسيا القيصرية ، في حين كانت بريطانيا ترى في انتصارات روسيا القيصرية على إيران ، خطراً يهدد مصالحها في الشرق الأوسط والمند ، وكان جل ما يهتم به البريطانيون في ذلك الوقت ، هو المحاولة دون تحقيق روسيا مكاسب سياسية في إيران ، خوفاً من انقلابها كنقطة ثوب وتهدد لسيطرة بريطانيا في الخليج والمحيط الهندي ، وامتيازاتها في الهند ذاتها ، ولذلك اضطروا البريطانيون أثناء الحرب حرب نطاق حربي في إيران من الجنوب إلى الشمال على طول مائة ميل ، ومن الشرق إلى الغرب ، وجعلوا إدارة عسكرية في الوسط والجنوب ، وكان أكبر

( ١ ) فريد من المعلومات حول هذه المفاوضات العراقية البريطانية راجع :

AL - Murraynti Abid, A diplomatic History OF Modern Iraq , New York 1961. PP. 54 - 96. -

Compbell G. J. : Defense OF The Middle East, New York 1961. PP. 54 - 73. -

د. فزوق صالح العمر . المساعدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ م - ١٩٤٨ م وزارة الإعلام بغداد ١٩٧٧ م ص ٢٩ - ٦٠ . -

الإنجازات السياسية التي حققتها بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى مع إيران هو عقد اتفاقية سنة ١٩١٩م مع الحكومة التجارية ، والتي نصت على استخدام الحكومة الإيرانية للعبء البريطاني في كافة الدوائر الحكومية ، واستنظر بريطانيا بموارد النفط ، وفي حين انسحبت القوات الروسية بعد ثورة ١٩١٧م من مناطق نفوذها في إيران والمحددة بموجب اتفاق ١٩٠٧م ، فإن بريطانيا ظلت الدولة الوحيدة التي تحتل جيوشها أراضي في إيران ، وكانت بريطانيا تتطلع إلى تحقيق المزيد من المكاسب السياسية في إيران الأمر الذي يجعلها تؤيد انقلاب رضا عخان في ٢١ شباط ١٩٢١م<sup>(١)</sup>.

وتشير المصادر إلى ضلوع بريطانيا في تقديم ضباطها المشورة الفنية في أثناء زحف قوات رضا عخان نحو طهران بيد أن هذا الأخير الذي جاء من سداه مسخط شعبي عازم ضد السيطرة الأجنبية ، قد انتهج سياسة إيرانية صرفه ترمي إلى حفظ مصالح إيران قبل كل شيء ، كما دفعه من حيث البرلمان الإسرائيلي إلى إلغاء معاهدة ١٩١٩م ، وتقليص النفوذ البريطاني ، وعزل شريكه في الانقلاب ضياء الدين الطباطبائي من رئاسة الوزارة ، حينما أراد الأخير الاعتماد على عبءاء بريطانيين لتطوير الجيش الإيراني في حين فضل الشاه أحمد عدم عرلة بمجهودات رضا عخان الوطنية .

وعلى عكس ما كان متوقفاً فقد شجعت بريطانيا المطامع السياسية لرضا عخان في تأسيس دولة مركزية قوية تنهي السلطة والنفوذ اللذين يجمعهما الشيوخ ورؤساء العشائر في إيران ، وتختصت الاستراتيجية البريطانية في هذا الصدد عن رؤية مفادها أنه من الأفضل أن تخبري الوضع الجديد في إيران حتى لا يبعث عن الحليف التقليدي المتمثل في الاتحاد السوفيتي ، في معيه نحو إنجاز الاستقلال السياسي لإيران ، كما أن الدبلوماسية البريطانية لم تكن ترغب في المخاطرة بمصالحها الاقتصادية الواسعة في إيران ومن ثم نشأت مرحلة من التعاون بين الإيرانيين والبريطانيين في مجمل القضايا الإقليمية .

وكانت الدبلوماسية البريطانية تسير في الاتجاه الصحيح - على ما يبدو - فقد روعيت المصالح البريطانية بصورة أفضل من السابق ، عن طريق تعزيز القوى المحافظة المتطرفة ، أي بواسطة إحياء الدكتاتورية المبنية على التقاليد الإيرانية مع الاستفادة نوعاً ما من مؤسسات إدارية وقضائية غربية غير متماسكة ، الحاجة التي لبست بواسطة دكتاتورية رضا شاه ، الأمر الذي يعني في مجمله أن رضا عخان استخدم الورقة البريطانية لكسب تأييد الشعب عشية انقلابه ضد أسرة آل قاجار ، وإنهاء حكم الأسرة الصفوية ، وجد منافسيه ومعارضيه ، وما أن استقرت له الأمور ، حتى بدأ في صداقة من

(١) راجع : د. كمال مظهر أحمد : دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، مكتبة القلم العربية ، بغداد ، ١٩٨٥م ص ١١٥-١١٨ .

G. Lenczowski, Russia and The West in Iran (1918-1948) New York , 1949 , P. 72 .  
Documents on British foreign Policy , First Series, VOL. IV, London , 1952. PP. 1120-1121 .



وصفهم بأعداء الشعب أي البريطانيين<sup>(١)</sup>، كانت هذه التطورات السياسية في ككل من العراق - إيران تداعياتها المباشرة والبديلة على قضايا الحدود بين البلدان، وأضحت بريطانيا المتنبئة على العراق، والحليف لإيران، الطرف الذي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في هذا الاتجاه، بيد أن هذا الدور لا ينبغي التوصل عليه كثيراً، فقد كان محكوماً بمجموعة من المصالح البريطانية في المنطقة، وغيرها من مستقرات الاستراتيجية الخاصة والعامة والمربطة بالتطورات السياسية الإقليمية والدولية.

وقد برزت هذه المواقف البريطانية، أوضح ما تكون في علاقاتها بالشيخ خزعل أمير الحمرة، وهي إحدى المناطق المتنازع عليها بين الإيرانيين والعراقيين، فقد كانت السياسة البريطانية تجاه هذه المشيخة عشية الحرب العالمية الأولى، تؤمن بضرورة إبقاء الحمرة مستقلة استقلالاً سياسياً بعد أن ارتبطت معه بمسؤوليات - على حد قول السور برسي كوكس - لا يمكنها التخلي عنها.

وقد تمهدت له بصون هذا الاستقلال وتأييده في كل ما يؤمن حقوقه في علاقته مع حكومتي فارس والدولة العثمانية<sup>(٢)</sup>، وبرغم الوزن الاستراتيجي والاقتصادي الذي حققه البريطانيون جراء تعاملهم مع شيخ الحمرة الذي فكر يوم من الأيام في ترشيح نفسه لعرش العراق، والذي - عموماً في مراسلات بريطانيا في عام ١٩١٤م معاملة شيخ الكويت، بل واستعان به الإنجليز في إحلال البصرة بوصفه أميراً مستقلاً إلا أنهما سرعان ما قبلت ظهر الجن للشيخ خزعل<sup>(٣)</sup>، وتفاوضت بشكل سافر عن التطلعات الفارسية إلى عرسان التي كانت خاضعة للحماية البريطانية، بعد أن اعتلج في ذهن رضا شاه فكرة بثت الإمبراطورية الفارسية في كل أرض وطنتها جيوش فارس، وفيما يخص عربستان، فينسبون أن رضا شاه لم يكن يرغب في إخضاعها فحسب، وإنما كان قد اعتزم معاقبة شيوخها على سنوات الاستقلال والسيادة، فيما يدعوته إلى أداء الضرائب المتأخرة منذ صدور فرمان الشاهنشاهي في عام ١٨٥٧م والذي يقضي بملكية والد الشيخ خزعل الولاية كاملة ملكاً صرفاً، وفقاً لسننات الطبوا لحاقانية<sup>(٤)</sup>.

وقد شعر شيخ الحمرة بالإذلال في الممارسات الإيرانية، واعتزم المواجهة، والصمود، وفي

Riza Arasteh, in Collaboration with Jose Phine Arasteh, Man and society in Iran, (١) Leiden, 1964, P. 103.

Documents on British Foreign Policy, 1919 - 1939; First series, VOL. X III, PP. 539 - 548.

India - Foreign and Political Department, Treaties and Under Takings in Force between The British Government and The Shikh Of Mohammedrah 1899 - 1919 (٢) (Calcutta) P. 68.

ورقته في المتحف البريطاني (١٩٥٨/٢/٦) (٣) .

د. مصطفى عبد القادر النجار: إمارة الحمرة، دراسة لتاريخها العربي (١٨١٧ - ١٩٢٥) وزارة الإعلام والثقافة، بغداد، ص ٣٣.

رضا شاه: مذكرات رضا شاه، ترجمة عن الفارسية علي البصري، بغداد، ١٩٥٠، ص ٨٣.

حين فقد الدعم العربي سواء من قبل الملك فيصل الأول ملك العراق<sup>(١)</sup> ، أو الشيخ أحمد الجابر في الكويت ، النجا إلى زعماء العشائر الفارسية مثل يوسف خان زعيم البختيارية ، و غلام رضا خان وآل بشكوه ، وأمر مجاهد أحمد لرسنان<sup>(٢)</sup> الذين كانوا يدورهم يواجهون خطر رضا خان المتزايد عليهم .

وبعد مواجهات بين القوات الإيرانية - وقوات الشيخ خزعل ، أخطر الأخير إلى التفاوض مع رضا خان بعد أن انضمت عرى التحالف المذكور ، من جراء الضربات الموجبة التي باقتضهم بها قوات رضا خان ، ونجحت في إخضاع العشائر الفارسية ، بينما استهدفت بريطانيا تجنب وقوع أي اشتباك مسلح بين الشيخ خزعل ورضا خان فتشقق لها ما أرادت ، في حين كانت روسيا تصابع التطورات في عربستان عن كسب ، واعتبروا دعمهم الجيش الفارسي إلى هناك الكساراً وهزيمة للسلطنة العثمانية الإنجليزية، على أية حال فقد استقبل الشيخ خزعل رضا خان في قصر القليلة بالمنجرة ثم طاف في معظم أرجاء المنجرة وقبل أن يغادر عربستان أمر بتشكيل حكومة عسكرية برئاسة أمير اللواء فضل الله خان زاهدي ، على اعتبار أن المنطقة قد احتلت احتلالاً عسكرياً مؤقتاً لأغراض وطنية وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٥م لجأت القوات الفارسية إلى الخديعة ، بمباركة وتطمينات بريطانيا للشيخ خزعل وأبنائه ، ونجحت في إقناعه إلى الأراضي الفارسية ، بعد أن ألهمته بزمها على الانسحاب<sup>(٣)</sup> ، وفي حين زال الحكم العربي من عربستان في غضون التاريخ المذكور ، فإن التناقضات البريطانية قد بلغت مداها عندما عبر اللورد بلفور بمجلس اللوردات في ١٩ مارس سنة ١٩٢٥م " أن بريطانيا لم

(٥) الجدير بالذكر أن حكومة فيصل الأول ، لم يجد يد المساعدة إلى شيخ عربستان لاصبات خاصة بتطبيق ترخيص الشيخ خزعل نفسه لعرض العراق ضد الأمير فيصل ضمن المرشحين العرب لشغل منصب الملكية ، وعلى الرغم من أن الشيخ خزعل قد سحب هذا الترشيح في الآونة الأخيرة ، وأنه يدخل شخصياً بعد الضغط البريطاني عليه من أجل إقناع أهالي عربستان بالتصويت لصالح الأمير فيصل إلا أن العلاقات بين الملك فيصل والشيخ خزعل ظلت مشوبة بالعموض والخلاف في الفترة ( ١٩٢١ - ١٩٢٥ ) ووصفت علاقتهما بأنها غير ودية ، إضافة إلى الإصبات السياسية والتي تتعلق بأن الملك فيصل قد ظل على اعتقاده أن الشيخ خزعل يشاركه النفوذ في البصرة وجنوب العراق ، ولذلك ربما وجد الملك فيصل أنه من الأفضل له أن يترك القوات الفارسية تمارس سيطرتها على الشيخ خزعل ، فإن لم تنجح في إزاحته فإنها ستؤدي إلى كسر شوكته ، ومن ثم لم يكتف لرسنان شيخ عربستان من حيث لا يدري أن ذلك من شأنه أن يكون الخطوة الأولى للدخول إلى مياه شط العرب .

راجع : عبدالرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ١ ، ص ٣٠٧ ، ص ١٩٥٧ .  
(١) حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ عربستان ( البصرة ) عتظوط ناصر بجوي على مجموعة من الوثائق التي تناول علاقة الشيخ خزعل بالأمرء المتأخين لإمارته ، وقد ورد إلى الباحث عن طريق ا . د . / محمد جاسم الشهلاني ، الأمين العام لاتحاد مؤرخي بغداد ، ص ٣٧ منه .

(٢) جان جاك بيري : الخليج العربي ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الفز ، بيروت ١٩٥٩م ، ص ١١٠ .  
(٣) Bullard , Sir Rander : British and The Middle East From The Earliest Times To 1952, New York, 1952, P. 164 .

تعتبر الشيخ عزعل يوماً ما حاكماً مستقلاً ، بل كان في نظرهم على السواء عاصماً للسيادة الفارسية<sup>(١)</sup> ، وقد جاءت هذه التصريحات البريطانية بعد أن اضطرت الشركة الانجلوس - فارسية إلى التعامل مع حكومة طهران بشأن مصالحها النفطية في عربستان .

هكذا خضعت عربستان للسيادة الفارسية ، وأنهى تاريخ الحكم العربي في تلك المنطقة مع نهاية الربع الأول من القرن العشرين ، وخضعت حفة خط العرب اليمنى للإدارة البريطانية المباشرة ، بينما بقيت الضفة اليسرى تخضع للسيادة الفارسية ، وقد تعزز هذا الوضع بعد سقوط عربستان ، بينما بقيت المسائل الحدودية البرية والبحرية الأخرى على حالها بموجب الاتفاقيات السابقة .

كان طبيعياً أن تؤثر التطورات والمستجدات السياسية في كل من العراق وإيران على المشكلة الحدودية ، وكلا الطرفين قد اعتبر أن التسويات السابقة غير منصفة ، وينبغي إعادة النظر فيها من جديد ، فالحكم الجديد في إيران بزعامة رضا شاه ، كان قد انتقد بشدة التنازلات التي قدمها الشاهنشاه السابق للعثمانيين في العديد من القضايا الملغية والسياسية وأن الدولة الإيرانية الحديثة تضع في اعتقادها الاستراتيجي ضرورة بحث القومية الفارسية ، وأن ذلك لن يتأتى إلا بتعديل الحدود مع الجيران إلى أبعد مدى يمكن أن يكون الفرس قد وصلوا إليه في التاريخ القديم .

إزاء هذه النظرة الشيعونية ، فإن العراق المكبل بالسياسة الانتدابية ، كان عليه أن يواجه العديد من المصاعب ، وأن يحارب في جبهتين في آن واحد ، الأولى ضد السيطرة البريطانية لأجل السعي نحو تحقيق الاستقلال التام والثانية هي مواجهة التحركات الإيرانية ، والحفاظ بأكبر قدر ممكن على الحدود القومية للعراق العربي ، وما زاد المشكلة تعقيداً لدى الساسة العراقيين ، أن الاتجاهين المذكورين كان يرتبطان سويةً تمام الارتباط فبدأ العراق وكأنه يواجه احتلالين ، أحدهما واقعي وهو البريطاني ، والأخر معنوي ومادي في آن واحد وهو الفارسي وقد هابت هذه الضغوط السياسية على العراق الأجواء المناسبة للإيرانيين لتحقيق مكاسب على أرض الواقع ، في حين راحت بريطانيا تلهث وراء مصالحها السياسية والاقتصادية أينما كانت من هذا الصراع .

كانت أولى الإجراءات الفارسية في اتجاه تصعيد الخلافات الحدودية ، تتمثل في الضغط على بريطانيا من أجل تعيين ممثل لفارس في هيئة ميناء البصرة المقترح إنشاؤه ، وإرغام الحكومة العراقية على الاعتراف بالحقوق المتساوية في شط العرب من مصبه حتى الحدود الفارسية .

---

( ١ ) F . O . 391 / 7842, E 8418. Future Of Basra and Shatt AL Arab River ( August 23 Th 1922 . ) CF. . - L / P & S / 18 / B 236 : Statement ( on The Expedition To Mesopotamia ) Sir F. A. Hirtzel , 30 Aug . 1916, in | . Political and Secret Memoranda : L / P & S / 18 | .

وقد عقلت الحكومة الفارسية اعتراضاتها بالأوضاع الجبلية في العراق وهذا يحقق هذه المطالب<sup>(١)</sup>  
 بيد أن الحكومة العراقية قد رفضت إحداث أي تغيير في وضع خط العسرب ، وأن التغيير الفارسي  
 المقترح من شأنه أن يضر بميناء البصرة ويتأثر حيالة النهر ، وإجراءات الجمارك ، ويؤثر تأثيراً كبيراً  
 في الاتفاقية الحديثة لتسليم حجاج القار ، أما فيما يتعلق بتعيين مندوباً فارسياً في إدارة ميناء البصرة ،  
 فيبقى موضوعه مفتوحاً للمفاوضة<sup>(٢)</sup>.

كان رضا شاه قد أخذ من المفاوضة ستراً يغطي به الممارسات الفعلية على أرض الواقع ، ويبدو  
 أنه لم يعول كثيراً على أسلوب المباحثات ، إذ كان يعتقد أنه أحداً على القرم مدة ما يزيد على قرنين  
 ونصف القرن من الزمان ، ومن ثم فقد عمد إلى تهجير القبائل العربية الواقعة على خطي خط العرب ،  
 مدعياً أنهم ذوي أصول إيرانية. ولم يفرق في ذلك بين القبائل العربية التي برزت من شمال العراق نحو  
 الجنوب ومن شبه الجزيرة العربية وبين القبائل الموالية الذين يتعمقون بالقبول إلى أصول إيرانية ، وكان رضا  
 شاه يهدف من وراء ذلك إلى إضفاء الشرعية على التغيير الذين يحترم القيم به في خط العرب ، وقبلت  
 السلطات الفارسية بالقبول بإنشاء "سكنه" مدينة عسكرية على الضفة اليسرى من شط العرب ، إلى  
 جوار جزيرة أم الخصايف ، في محل يدعى "الدربند" بهدف مراقبة حركة الملاحة في خط العرب<sup>(٣)</sup>  
 وأعلنت أنها ستوفر حدودها أمام ميناء عبادان ، وبمنا وقت بريطانيا مكشوفة الأيدي لإزاء الإجراءات  
 الفارسية ، كان العراق المغلوب على أمره غارق في جلة من المشكلات الداخلية ، وضراعات  
 الأحزاب بشأن تشكيل الوزارة والمفاوض مع البريطانيين بشأن الاستقلال ، والحركات الوطنية السني  
 أصابت البريطانيين بالهجوم ، وأثرت على موقفهم من مشكلات الحدود فلم يعطوا القضية الاهتمام  
 اللائق بها ، وعلى العكس ما كان متوقفاً بوصفهم الدولة الراعية للمصالح العراقية ، فقد غضوا الطرف  
 عن الممارسات الفارسية ، وكتب مستشار الجنوب السامي البريطاني إلى عبدالحسين السعدون رئيس  
 الوزارة العراقية ، يخبره على قبول الوضع المثلث الذي يحترم أحداً الفارسيون في عبادان ، وأن هذه  
 الإجراءات لم تتجاوز مجرى خط الماء الوطني<sup>(٤)</sup> ، بيد أن وزارة الخارجية البريطانية سرعان ما أدركت  
 خطورة الإجراءات الفارسية على مصالح شركة النفط الإنجليزية - الفارسية في عبادان ، وأن تمكن

(١) F. O. 371 / 13780 / E 5098 : Survey of Persian and Iraq Coast Lines in Estuary of Shatt  
 AL Arab , in Iraq - Iran Border (1909- 1937 ) Volume I , Archive Editions Document

(٢) وثائق المركز الوطني في بغداد : ملفات البلاط الملكي ٦/٦/٤/٥ رسالة سرية من الملك فيصل الأول إلى  
 السو ميري دويس مزرعة في ( ٢٢ مارس ١٩٢٥ )

(٣) F. O. 371 / 133113 / From Admiralty, Head of Military Branch , to British Military  
 Attaché , Baghdad, 9 - 23 Navigation in The Shatt Al Arab Waterway , January -  
 December 1927 .

(٤) Baxter , C. W. Memorandum on Relations between the two countries , Iraq , 128 .

الفارسيين من يبرز سياسات معينة في المنطقة ، سوف يؤثر سلباً على وضع بريطانيا الإقليمية والدولي<sup>(١)</sup> ، ولذا رأت بريطانيا ضرورة العودة بمباحثات الحدود بين العراق وإيران ، إلى ما كانت عليه ، وأنه من البعث أن تترك الأوراق السياسية كلها بيد فارس ، دون أن تحقّق من وراء ذلك مكاسب معينة جديدة في شط العرب ، بعد أن أخفقت في تدويله بسبب مطالبة عصبة الأمم بالإشراف على أعمال اللجنة الدولية التي ستولى إدارة شط العرب ، مما حدا بالدبلوماسيين البريطانيين إلى رفض المشروع الذي سيضرب بالمصالح البريطانية الخاصة ، وقد تمخضت الاستراتيجية البريطانية في هذا الاتجاه عن الاقتراح بقبول بتأليف لجنة ثلاثية من ممثلي العراق وفارس وبريطانيا بغرض الإشراف على مياه شط العرب ومراقبة سير الملاحة فيه بإدارة مستقلة عن إدارة ميناء البصرة ، وسعت الدبلوماسية البريطانية إلى إقناع الحكومة العراقية بهذا الاقتراح ، فلورسل السير جلبرت كلايتون Clayton وكيل المقيم السامي بالعراق في ٨ نيسان ١٩٢٩م إلى عبد المحسن السعدون رئيس الوزارة العراقية مذكرة سرية ، مفاجئاً أن منشأ الاقتراح هو "الرغبة في إزالة بعض الأمور المحجبة التي تشوبها الحكومة الفارسية بسبب وضعية حدود شط العرب غير الطبيعية ، وحيث أنه يتعين تعديل هذه الحدود ، وليس من المرغوب فيه تعديلها ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ترغب في ترويض المطالب الفارسية التي يمكن اعتبارها مقولة"<sup>(٢)</sup>.

وفي حين رحبت الحكومة الفارسية بالاقتراح البريطاني ، واعتبرته البديل الأهم عن فكرة تعيين عضو فارسي في هيئة ميناء البصرة<sup>(٣)</sup> ، فإن الحكومة العراقية رفضت التعاطي مع هذا الاقتراح واعتبرته وسيلة لسلب حق العراق في إدارة مياهه الإقليمية ، وأن العراق هو صاحب السيادة الكاملة على شط العرب ، وبقي ياسين الهاشمي وزير المالية العراقي في مفاوضات مع وكيل المقيم السامي بالعراق مسن أجلاً لإقناع الحكومة البريطانية ، بأن ذلك الاقتراح علاوة على أنه سيضرب بالمصالح البريطانية في شط العرب ، فإنه في الوقت ذاته يعد مخالفة صريحة للإلتزامات البريطانية تجاه العراق ، بموجب الاتفاقيات

(١) British Admiralty , Iraq and The Persian Gulf , Geographical Hand book series For Official Use Only , September ; Printed under The Authority of H . M . Stationery office at The university Press, Oxford .

(٢) Baxter . C . w . Memorandum on Relation between Persia and Iraq . ( 1929 ) . F.O. 371 / 13780 - E 4759 . Sir R. Clive ( Tehran ) Proposed Conservancy board For Shatt EL Arab .

وللق المركز الوطني بغداد - ملفات البلاط الملكي - ٦/٢/٤/٥ - كتاب سري رقم O . B . 124 مؤرخ في ٨ نيسان ١٩٢٩م ، مرسل من فخامة وكيل المقيم السامي بالعراق إلى فخامة رئيس الوزراء .  
(٣) Documents on British Foreign Policy , 1919 - 1939, First Series . VOL . XIII . PP. 539 - 548 .

P . L . Bander : Iran , Political development in a changing Society , California , 1962 , PP. 67- 88 .

المعلقة بين الجانبين ، وأن البريطانيين يمتنعون السياسة الانتدابية عليهم مراعاة المصالح العراقية <sup>(١)</sup> .

بعد أن العراقيين قد أبدوا مرونة تجاه الاقتراح البريطاني - بعد أن نجحت الضغوط البريطانية في إقناع فارس بضرورة الاعتراف بالملكية العراقية ، وسافر وفد عراقي برئاسة رستم حيدر رئيس الديوان الملكي في طهران في ٢٠ نيسان سنة ١٩٢٩م لتلقي الاعتراف ، وبمبادل مذكرات التمثيل الدبلوماسي، وحفظ العراقيون باتجاه ضرورة إخضاع عمر كارون وعمر بممشير ، الخاضعين للسيطرة الفارسية ، لا اختصاص اللجنة ، في حين لجأت الإدارة البريطانية من جانبها إلى إثارة موضوع قناة الروكة <sup>(٢)</sup> ، الخاضعة للسيادة العراقية ، وأوضحوا أن وضعية القناة الحاضرة غير مرضية ، لأن القناة تقع في عرض البحر خارج مياه العراق الساحلية ، وأن الحكومة الفارسية لها الحق في الاعتراض على ذلك الوضع ، كما يجوز لها الادعاء بتقسيم من مجرى الماء الكائن بين قناة الروك ومصب شط العرب باعتباره قائماً ضمن فارس الساحلية <sup>(٣)</sup> .

وفي ظل هذه الأجواء من التوتر الذي أثاره الاقتراح البريطاني ، رأت الخارجية البريطانية ، أن الإجراء العملي هو الإنصراف عن ذلك الاقتراح ، وحث الجانبين على التفاوض بشأن الحدود ، بعد أن بدأت سياسات الانكسالات السابقة تظل على السطح ، وقد عزز من هذه الاتجاه أن الحكومة الفارسية قد أعلنت بأنها لا ترى نفسها ملزمة بالترتيبات التي عنت بمقتضاها الحدود ، ولا تعترف بشرعيتها وأن معاهدة أوزوم الثانية لسنة ١٨٤٧م ، وبروكول الأستانة لسنة ١٩١٣م ، والتحديد الذي قام به القومسيون في سنة ١٩١٤م ، ليست ذات صيغة نهائية لإقرار الحدود ، وبالتالي فقد فسدت هذه الوثائق أهميتها ، وأن الحدود ينبغي أن تبحث من جديد <sup>(٤)</sup> .

(١) وثائق المركز الوطني بحداد - ملفات البلاط الملكي - ٦/٦/٤٦ كتاب سري رقم O. B. 125 ، مؤرخ ٢٠ نيسان ١٩٢٩م ، مرسل من رئيس الوزراء العراقي عبدالحسين السعيدون ، إلى جليوت كلايون وكيل لعميد السياسي بالعراق .  
وعن مفاوضات حسين الهاشمي وأجمع :

F.O. 371 / 1380 , E 4166-58-34 Confidential Gilbert Clayton High Commissioner For Iraq To F.O. No. (D. B. 127 . Dated 8-20 April 1929 .

(٢) هي قناة تم حفرها خلال سنة ١٩٢٤ تخترق سد الحيرة الخرجي ، ويتراوح عمقها بين ٣٧ قدماً وقسماً المذو ٢٣ قدماً وقت الجزر ، وكانت حاجة شركة النفط الإنجلو فارسية هي السبب الرئيسي في حفرها لتخلصا من عمليات الشحن البعيدة ، فأصبح شحن البواخر الكبيرة إلى البصرة يتم عن هذا الطريق .  
(٣) راجع إرمصاصات هذه المداولات في الوثائق التالية :

F.O. 371 / 13780 , E 5098 From Admiralty : Survey Of Persian and Iraq coastlines in estuary of Shatt AL Arab .

F.O. 371 / 133113 / 9.23 Navigation in The Shatt AL - Arab waterway January - December -1929- Key Documents, (1909 - 1937 ) . Archive Editions Documents Collections, U. K. 1996 .

(٣) وثائق المركز الوطني بحداد : ملفات البلاط الملكي : مذكورة رقم ٦/٦/٤٥ بعنوان شط العرب ، رقم ٧٧٠ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦م .

Ramzani , Ronhallah , The Foreign Policy of Iran , A developing Nation in The World Affairs , Univ - Press of Virginia , 1966 . PP. 137 - 139 .

في هذه الأثناء كان العراق يخوض مفاوضات خائفة مع البريطانيين أدت في النهاية إلى توقيع معاهدة ٣٠ يونيو ١٩٣٠ بين الجانبين ، التي سمحت الطريق لاستقلال العراق ودخوله عصبة الأمم ومن ثم كان من الصعب على العراقيين الخوض بشكل جدي في مفاوضات مع الإبرانيين بشأن التغيرات في موقف الدولة الفارسية من مشكلة الحدود ، وذلك لأسباب قانونية أخرى غير مفاوضات التحرير ، تتمثل في حقيقة أن خضوع العراق للانتداب البريطاني قد جعله لا يتمتع بالسيادة التامة هي عنصر من عناصر تكوين الدولة { شعب وإقليم وسيادة } ولذلك فإنه لا يستطيع ممارسة حق تحديد حدوده الإقليمية بغيره لأنه ليست لديه القدرة على إدارة الإقليم ، ومن ثم فهو يفتقد إلى إحدى مظاهر السيادة المطلقة ، وفي الوقت نفسه لم يكن من حق بريطانيا الدولة المنتدبة أن تقر وضعاً يخالف الشروط المنصوص عليها في عقد الانتداب ، لأن هذا النظام أنشئ بغرض إبطال تلك الشعوب إلى الاستقلال ، وضمن احترام سلامة أراضي الإقليم الخاضع للانتداب ، وعدم جواز التصرف في أية جنية من هذا الإقليم <sup>(١)</sup> .

وقد أدركت الدبلوماسية الإيرانية هذا الوضع القانوني المعقد في إيران ، ومن ثم لم تعول كثيراً على أهمية الدور البريطاني في تحقيق مكاسب جسيمة بشأن الحدود مع العراق ، وراحت تتفاوض مع الأخيرة بشكل مباشر بعيداً عن الوساطة البريطانية ، فكان أن التقى الوزير المفوض العراقي وفروغي وزير الخارجية الفارسية وجرت بين الجانبين مباحثات في الشأن الحدودي وفي هذه المفاوضات برزت وجهة النظر الفارسية في مسألة خط العرب مغايرة عن ذي قبل ، وأوضح " فروغي " ما يلي :- أن ملكية مياه خط العرب أمر غير إعتيادي ، والأمر المعتاد هو أن النهر القابل للملاحة إذا فرق بين الدولتين ، فيحسب خط في وسط مجراه القابل للملاحة ، ويحتر هذا الخط هو الحد ، وينطبق ذلك على جزء يسير فقط من خط العرب وهو المياه والرسي في الأنقرة ، إذا أن الحد هناك يتجاوز نصف النهر بمقدار ميل واحد فقط أما جهات النهر الأخرى فإن المياه فيها تعود إلى العراق ، ولذلك فإن السفينة الروسية خارج المرفأ في ميناء همدان تعتبر وامية في مياه عراقية وبما أن طرق المياه تعود إلى العراق لذا

( ١ ) وقد ظل هذا الرأي القانوني قائماً حتى أدخلت عليه تعديلات في مرحلة لاحقة من منتصف الثلاثينات من القرن العشرين عندما اعترفت لجنة الانتداب الدائمة ، وفروع العصبة ( الجمعية العامة - والمجلس ) بسان السيادة على الأقاليم المنتدبة ليست للدولة المنتدبة ، كما أن محكمة العدل الدولية أعطت رأياً حاسماً في الموضوع في رأيها الاستشاري الصادر في ١١ يوليو سنة ١٩٥٠م ، بشأن الوضع الجليل الذي أنشأته المادة ٢٢ من العهد ، فصمت بصفتها قاطعة على أن هذا النظام لا يتضمن هلال السيادة إلى الدولة المنتدبة .

راجع في هذا الصدد :

- د أحمد عثمان : مبدأ التنظيم الدولي لإدارة المستعمرات وتطبيقه في نظامي الانتداب ، والوصايا الدولي رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٦٣م ، ص ١٤٨ .

- Oppenheim, I. International Law, VOL. I. Peace. 8<sup>th</sup>, edited by Lauterpacht H. & VOL II 7<sup>th</sup> 1963. PP. 282- 283 .

لعم السعب جذاً على حكومة فارس أن تحصل على قسم ، من الإشراف على حركة الملاحة في شط العرب <sup>(١)</sup> " وفي تصريحات مشابهة لرضا شاه في أعقاب زيارة الملك فيصل له في طهران بتاريخ نيسان ١٩٣٢م ذكر : " أن النهر إذا كان حذاً بين دولتين فخط التالوك هو الذي يحصر الحد الفاصل ، وتكون شفا النهر مقسومة بين المتحادين ، وهكذا جرت القاعدة الدولية في كل ما وقع من تحديد في الأمر ، بينما الأمر في مسألة شط العرب قد وقع على تقبض ذلك فأعبر بأجمه ملك للدولة العثمانية ، وبقيت فارس محرومة من المياه الساحلية الضرورية ، وينهي على الحكومة العراقية أن تقوم بعمل ملوئه الكفاية والشهامة إذا كانت راغبة في تحسين علاقتها مع جارها ، إن فارس ترغب في أن يصبح خط التالوك حذاً فاحلاً بينها وبين العراق في شط العرب <sup>(٢)</sup> .

كانت الدبلوماسية العراقية قد أصبحت في موقف دقيق للغاية ، فهي من ناحية غارقة إلى أذليها في مباحثات انضمام العراق إلى عصبة الأمم المتحدة <sup>(٣)</sup> ، ومن ناحية أخرى لا تريده في هذا

( ١ ) F. O. 371 / 13780 , E 5096 From Admiralty : Survey of Persian and Iraq Coast Lines in estuary of Shatt Al - Arab .

- Iraq Reports , Reports by His British Majesty Government to The Council of The League of nations on The Administration of Iraq 1930 - 32 , PP. 46- 48 .

- وثائق المركز الوطني بحداد - ملفات البلاط الملكي ١/٤/٢٧ - مقابلة بين الوزير المفاوض العراقي ووزير الخارجية الفارسية جرت في ٤ أيلول سنة ١٩٣١م في طهران ، بوليقة سرية للبابية رقم ٧٧ ، موزعة في ٣٠ أيلول سنة ١٩٣١م .  
- راجع أيضاً في شان وجهة النظر الفارسية :

- F. O. 371 / 13780 , Gilbert Clayton high Commissioner For Iraq Tehrand Passfield Secretary of state for The colonies .

- F. O. 371 / 16944 Shatt AL - Arab British Embassy Baghdad To F. O. ( 19<sup>th</sup> July 1933 ) .

( ٢ ) خط التالوك هي كلمة ألمانية معناها مجرى الوادي ، وهو خط لثاء العميق في النهر .  
- راجع عن التالوك بحثاً قانونياً بصراح :

- Garner, The Doctrine Of The " Thalweg " as Arule of International law . , American Journal of International law . , VOL. 29, 1932. PP. 308 - 310 .

- وعن تصريحات رضا شاه بشأن شط العرب راجع :

- F. O. 371 / 16061 , E 1588 Admiralty ( Secret, Memo . ) Perso - Iraq Frontier in Shatt AL - Arab .

- F. O. 391 / 13780 , E 568 ( Nov . 1932 ) Memo Admiralty: Shat AL - Arab Question

- تحت مسألة انضمام العراق إلى عصبة الأمم في جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢م بعد أن تقدمت لجنة الانتداب بمقرر في المجلس بعين أن العراق قد أصبح مؤهلاً لأن يحكم نفسه بنفسه شريطة أن يقدم العراق التعداد : اللازمة قبل رفع الانتداب ، وقد تقدم العراق بهذه التعدادات . وفي جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢م . وغب اصعب الصعوبة لتسوية على قبول لعراق عضواً في العصبة .



الظروف الدقيق - أن تصعد من مشكلاتها السياسية مع القرمس والبريطانيين ، ربما يتم الاستقلال الذي أصبح قضية العراقيين الأولى ، ومن ثم لم يجد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية أمامه سوى أن يفاوض الفارسيين ، في محاولة لهذه الأمور ، فأجرى في طهران أواخر سنة ١٩٣٢م مباحثات مع تيمور طاش وزير الديار الفارسي ، وقد أوضح نوري السعيد بأن حكومته على أتم الاستعداد للنظر في المسائل المتعلقة بضممان حرية الملاحة التي تصو إليها فارس ، بيد أنه من الصعب جداً القبول بمفاوضة تؤول إلى تعديل الحدود الحالية من ترتيبات وتسويات ، كما أنه من المتعذر القبول بوجهة النظر الفارسية في شأن الحدود في شط العرب للأسباب التالية : -

أولاً : الصعوبات العملية التي ترجع إلى وضع مجري الملاحة (Thalweg) الذي لا يجمع حط منتصف المجرى ، كما أنه لا يحدد خطأ واحداً في مجرى شط العرب ، حيث أنه كثير التغير من جهة أخرى ، كما أن تغيير الحدود بواسطة مجرى الملاحة متصلر أيضاً بسبب الطبيعة المتغيرة لتضاريف شط العرب .

ثانياً : الناحية الأكثر أهمية ، وهي الصعوبة القانونية ، وتتمثل في أن الدستور العراقي لا يحجز التنازل عن سيادة العراق على أي جزء من الوطن العراقي ، إلا بعد تعديل الدستور الصادر في ٢١ مارس ١٩٢٥ وهو أمر بالغ الصعوبة ويحتاج إلى إجراءات دستورية معقدة<sup>(١)</sup> .

وهكذا فقد حاول نور السعيد أن يفهم الدبلوماسية الفارسية بأن السياسة العراقية لا تعتمد التصوف في مشكلة شط العرب ، بل إن الطبيعة المقددة للمعضلة هي التي تحول دون التوصل إلى حلول عادلة ، وفي الوقت نفسه فقد أكد على عراقية شط العرب ، وأن السراي العام العراقي يسدوره من الصعب أن يقبل بأية تعديلات في حدود بلاده .

كان طبيعياً أن يؤدي الافتراق ، والاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين على النحو السابق، إلى تعقيد متزايد في طبيعة المشكلة الحدودية ، وأن يؤثر ذلك بدوره في العلاقات السياسية بين البلدين ، وقد حاولت الحكومة الفارسية في هذا الصدد تنفيذ نظريتها العراقية بأن المساعي الدبلوماسية إذا لم تجد نفعاً لأن العمل هو عزمها على تغيير الأوضاع الحدودية بما يتوافق والرؤية الفارسية وإنما لن تتورع عن إنشاء ميناء جديد لها في بندر شاپور على محور موسى الواقع على الخليج العربي مباشرة ، وتعهد إليه أنابيب النفط من عبادان لتحمّل بذلك بواخر شركة النقل على الرمر فيه ، وتتجنب الدخول إلى شط العرب ، ودفع الرسوم لإدارة الميناء والترانست ، مما سيؤثر على الموارد العراقية بشكل كبير ،

F. O. 371 / 18971, : Record of a Conversation Mr. Rendel and M. Ala Respecting The ( ١ ) Perso - Iraq Frontier dispute (confidential) .

L / P & S / 12 / 2869 : Coll. 17 / 15 (1) : Relations With Persia : Persia - Iraq Frontier : Persia's Claim in the Shatt AL - Arab ( 1 May 1933 - 15 March 1935 ) .

وقامت الحكومة الفارسية بالفعل بإنشاء خط حديد يربط بندر شابرور بالأحواز حتى العاصمة طهران ، لتحول تجارها من شط العرب <sup>(١)</sup> ، وأقامت الحكومة العراقية الإيرانيين بالتعديلات المستمرة على لقاط الحدود ، وإزالة الأعمدة والعلامات الحدودية ، وممارسة القرض لعمليات التهريب وغيرها من الإجراءات غير المشروعة. والواقع أن الدبلوماسية الفارسية قد نجحت وبشكل ملفت للنظر في تحجيم المشكلة الحدودية مع العراق وحصرها في مسألة شط العرب ، ولا لدري كيف فُسر العراقيون في مسألة عربستان ، ولم يزوجوا بها في مباحثاتهم مع القرض ، إذ أن الأخيرين لم يحاولوا فقط فرض وجهة نظرهم بشأن شط العرب ، وإنما كانوا يعملون في الوقت ذاته على إقرار أمر واقعي في الحدود البرية ، وأن العراقيين لو حاولوا الالتفات إلى الأهمية السياسية لإثارة الحدود البرية لكانوا قد نجحوا في إحداث نوعاً من التوازن ، والفعالية ، وتخفيف الضغوط الفارسية بشأن شط العرب ، ولقد أدت سياسة الممانعة في الاعتدال الاستراتيجي العراقي بين الجسور الاقتصادية للحدود البرية ، والحدود البحرية ( شط العرب ) إلى نوعاً من الإذعان ، الذي أفضى إلى ضياع أراضي عراقية ، خضعت للسيادة الفارسية المطلقة .

على أية حال ، فإن السياسة البريطانية تجاه مشكلة الحدود العراقية الإيرانية أصبحت معقدة من كلا الجانبين ، ففي الوقت الذي يرى فيه الفارسيون أن سياسة الانتداب البريطانية على العراق قد فرضت وضعاً قانونياً دولياً يصعب عليهم إعتراق لتحقيق مكاسب عادلة في مسألة الحدود مع العراق ، يصر الآخرون على أن بريطانيا لم تكن أمينة ، ولا منصفة في سياستها تجاه الحدود مع فارس ، وأنهم يشعرون بالعين تجاه مسؤولية البريطانيين التاريخية في ضياع عربستان ، وتعقد الأوضاع في شط العرب حتى أصبحت الحدود هناك غير معقولة بعد أن أصبحت (بلداً يملك كل المياه في النهر والبلد الآخر لا يملك إلا حفة النهر الأخرى حتى حافة الماء الواسع) <sup>(٢)</sup> .

F. O. 371 / 1644 Channey - British Vice Consulate - Mohammereh To Captain Greagh , Senior Naval Officer, Persian Gulf ( Sep. 16<sup>th</sup> 1933 ) . ( ١ )

F.O. 371 / 16890 . E 5937 , ( 22 Sep. 1934 ) Perso - Iraq Boundaries in the Shatt Al - Arab . -

F. O. 371 / 17890 . E 2236 , No. 149. British Legation, Tehran to the Right Honourable, Sir John Simon, 24<sup>th</sup> March 1934 ) .

١- وثائق المركز الوطني ببلداد - ملفات البلاط الملكي : ١/٥/٢/٥ ، تقرير عن الطرق والتواصلات في عوزستان رقم ٦/٢٤٤ مؤرخ في ٢٤ أغسطس ١٩٣٣ م ، أعدته القنصلية العراقية في الحمرة بفرع محمد علاوي ، وكبيل القنصل ، ورسر إلى وزارة الخارجية العراقية .

٢- على حد تعبير الوزير العراقي جعفر العسكري في مقابلة سرية له مع السفير البريطاني في بلداد : ( ٢ )

" The Frontier in the Shatt Al - Arab was quite Preposterous . It was Unheard of that one Country Should Passess all the water of Awater way and another one bank up to the waters edge only "

F. O. 371 / 17890 . E 5649 . Memo , Perso - Iraqi Relations - Shatt Al - Arab . ( 7<sup>th</sup> sep. 1934 ) -

F. O. 371 / 17890 , E 771 / 58 / 34 . Persia ( Confidential ) Sir John Simon to MR. Ogilvie - Forbes ( Baghdad ) June 7<sup>th</sup> 1934 . -

F. O. 371 / 16944 . E 2821 , British Embassy, Baghdad 16<sup>th</sup> May, 1934 to F. O. see Oslo : 371/ 17890 , E 4894 Persian and Iraqi Boundaries in Shatt Al - Arab . -

مذكره للوحدة الإيرانية في بلداد ، الموجهة إلى وزارة الخارجية العراقية برقم ٣١٧٨ وتاريخ ١ يناير ١٩٣٤ م .  
توفيق السويدي : مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، بيروت ١٩٦٩ م ، ص ١٥٢

### مشكلة شط العرب أمام عصبة الأمم :

إزاء تفاقم مشكلة الحدود السياسية بين العراق وإيران ، وعدم الجلودى من التوصل على الدول البريطانية في القيام بوساطة عادلة ، وفعالة أدرك العراقيين أنه لا مناص من عرض أزمته مع الإيرانيين على عصبة الأمم ، بغية الحصول على الحد الأدنى من حقوقهم في وقف التعديلات الفارسية على الأراضي المتنازع عليها ، ووضع حد للأطماع الفارسية في شط العرب ، وقد تقدم العراق بشكواه إلى مجلس عصبة الأمم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤م في جنيف<sup>(١)</sup> ، وقد طالب العراقيون في فعوى مذكرتهم ببحث للظنين أساسيين :

الأولى اعتداءات المواطنين الإيرانيين على الحدود وتجاهلهم لخط الحدود .

والثانية عدم اعتراف الحكومة الفارسية بصحة الوثائق الحدودية " المعاهدات " الموقعة بين البلدين ، ومن أجل إسناد هذه الشكوى فقد أرسلت وزارة الخارجية العراقية الوثائق التالية إلى مجلس العصبة بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٥ ، وهي مذكرة تحثي على تصحيح معاهدة أرضروم الثانية ، وبروتوكول سنة ١٩١٣م / ومحاضر جلسات لجنة تخطيط الحدود لسنة ١٩١٤م ، مذكرة ثانية تحتوي على مجموعة من الفقرات المستخرجة من الفقرتين الثالثة والرابعة في المذكرة الإيضاحية " Carte Identique & Carte Supplémentaires " وتخص بالتجاوزات الإيرانية على الحدود العراقية بإنشاء مخافر وحراسها بالقوة المسلحة في داخل الأراضي العراقية ، والتجاوز على حصص العراق في مياه أنهار الحدود المشتركة<sup>(٢)</sup> .

وبحسب البروتوكولات المتبعة في نظام عصبة الأمم فقد أبلغ مندوبو الدول الأعضاء بما فيها بريطانيا ، وفرنسا ، بلجيكا الشكوى العراقية ، وكانت ردود الأفعال بشأنها متباينة ، ففي حين طلبت الحكومة البريطانية من حكومة ياسين الهاشمي في العراق ، التريث في شأن تصعيد الخلاف مع الدولة الفارسية ، إلا أنها وبعد مشاورات قامت بها اللجنة الفرعية المختصة بدراسة وتقييم الأزمة الفارسية - العراقية ، وبالنيابة عن لجنة الشرق الأوسط ، قد توصلت إلى تقرير في الوثيقة البريطانية بشأن الحدود تقضي بأن تعديل الحدود بحسب وجهة النظر الفارسية ، واعتبار خط التالوك هو الحد الفاصل بين العراق وفارس على طول شط العرب ، وقد يؤثر على المصالح البريطانية بشكل سلبي ، إذ ليست هناك ضمانات أكيدة على أن فارس ستلتزم بالسماح للسفن البريطانية بالمرور في شط العرب - عبدا حالة المرور الري - لمساعدة العراق عسكرياً ، أو حماية الممتلكات البريطانية هناك ، وهو نفس الوضع بشأن نقل النفط من الأراضي الفارسية أو مياهها الإقليمية إلى البواخر البريطانية أو لياها الإقليمية

(١) Lauter Pacht, E : River Boundaries : Legal Aspects of the Shatt AL - Arab Frontiers , the International and Comparative law Quarterly Journal , 1960 VOL. 2 . P. 240 .

(٢) Ministry for foreign affairs , Baghdad 29<sup>th</sup> Nov , 1934 , to the secretary General of the Hague of Nations Geneva .

العراقية ؛ ومن ثم كان لصالح البريطانية في شط العرب ، وقد دفعت بعض المسؤولين البريطانيين مثل السفير البريطاني في بغداد إلى التصريح " بأن فارس ستكون شريكة فراش " bed fellow " غير مريحة في شط العرب بالنسبة للعراقيين والبريطانيين على حد سواء <sup>(١)</sup> ، ومن ثم فقد أعطت الحكومة البريطانية تأييدها للعراق في تقديم شكواه إلى عصبة الأمم .

في ٨ يناير ١٩٣٥م كتب وزير خارجية إيران إلى سكرتير عصبة الأمم مذكرة تبين وجهة نظر الحكومة الإيرانية تجاه شكوى العراق بشأن الحدود بين البلدين وكان الرد الإيراني في مجلة لا يخرج عن السياق العام الذي تطالب به فارس منذ اعتلاء رضا بهلوي الحكم ، من حيث أن المعاهدات التي تم التوصل إليها بهذا الصدد ليست ذات صيغة تقنية لتقرير الحدود ، وبالتالي فهي غير شرعية ولا ملزمة على الأقل بالنسبة للحكومة الفارسية <sup>(٢)</sup> وذلك للاعتبارات السياسية والقانونية التالية : -

أولاً : بالنسبة لمعاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧م فقد اشترط عند توقيعها من جانب الأطراف الأربعة أنها ينبغي أن تكون مرضية لكل من الحكومة العثمانية ، والقارسية ، وألا يقوم أيها منهما بادعاءات تناقض مضمونها ، وإلا اعتبرت للمعاهدة لاغية وباطلة للمعول ، صلاوة على أن السفير الفارسي في باريس مرزا محمد خان قد قام بالواقعة على المذبذبة الإيضاحية في وثيقة الإبرام بعد إلحاح الباب العالي في ١٩ يناير ١٧٤٨م ... وأن صلاحياته لم تكن تشمل الواقعة على المذبذبة الإيضاحية ، ومن ثم فإن هذه الموافقة تعتبر ضياعية ، ولا تعد بالضرورة إلزاماً للحكومة الإيرانية ، ومن ثم فإن المعاهدة بمجملها تعتبر في الرأي الفارسي باطلة ولاغية .

ثانياً : لا ينبغي التعويل كثيراً على اعتبار معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧م ، وبروتوكول طهران لسنة ١٩١١م ، اتفاقيات دولية ملزمة نظراً لوجود وسيطين دوليين هما روسيا وبريطانيا كشهود على الاتفاقيتين ، لأن هاتين الدولتين كانتا مدافعيتين بمصالحها ، ومنه يمكن في تقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأدنى ، كما أن بريطانيا قد خرجت عن أصول الوساطة حين وقعت مع الدولة العثمانية في ٢٩ يوليو ١٨١٣م على تصريح يتعلق بخط الحدود الجنوبية بين إيران وتركيا ، وأن الدولتين الوسيطين قامتا بتحديد مفصل لفرض تأييد مصالح روسيا في الشمال على حساب تركيا ، ومصالح بريطانيا في الجنوب على حساب إيران ، في بروتوكول الأمستة لسنة ١٩١٣م .

(١) راجع الملوات البريطانية لهذا الخصوص في الوثائق التالية :

F. O. 371/17890, E 31789 British Embassy - No. 249 (29/3/34) to F. O. (16 May 1934) -  
F. O. 371/17891, E 5844 -58-34 No. 540, Eastern (Iraq) : Confidential on . 8 Archives MR. Ogilvie - Forbes to Sir John Simon (Sep 18 1934) . -  
F. O. 371/17891 E 5864 (PP. - 161 - 193) Memo . ( Perso - Iraqi Frontiers in the Shatt AL - Arab ) 18<sup>th</sup> Sep. 1934. -  
F. O. 371/1897 E 565. 32-34. Telegram from sir Humphrys ( Baghdad ) : Perso - Iraqi Frontier dispute ( Dated 23<sup>rd</sup> Jan 1936 . ) . -  
F. O. 371/ 18973, League of Nations official No : C. 22 M. 10, 1935. VII Geneva , ( ٢ )  
Request by the Iraqi Government Under Article II, Paragraph 2 , of the Covenant ; Communication From the Persian Government ; ( January 11 , 1935 ) .

ثالثاً : أن إدعاء اعراف بملكية شط العرب كنه وسيادته عليه ، فضلاً عن كونه إدعاء ، لا تؤيده التقاليد فإنه يناقض المبادئ والأسس الموضوعية في رسلوه سنة ١٩٢١م تحت إشراف عصبة الأمم ، ويتلبد منها قبل تأسيس الدولة العراقية ، وهذه الأسس مفادها أنه عندما يجسري نهر بين بدينين فإن الخط الواقع في منتصفه : أو بالأحرى الخط الذي يقطع قساعة في الوسط هو الخط الذي يجب أن يعتبر كالحُدود بينهما ، وذلك بغير تأمين حرية الملاحة فيه .

ومن خلال مذكرتي الحكومتين العراقية ، والإيرانية يسترعي الانتباه ، ذلك التناقض في وجهتي النظر من ناحية ، وداعل وجهة النظر الواحدة من ناحية أخرى ، فبالنسبة للجانب الأول فقد أقر العراق بمشروعية المعاهدات المبرمة سابقاً وعدلها المرجعية الموضوعية التي ينبغي الأخذ بها في سبيل حل الأزمة ، بينما اعتبرها إيران غير ذي موضوع من الناحية النظرية والعملية ، أما الجانب الثاني ، فـ ، المذكرة العراقية المرفوعة إلى عصبة الأمم لم تسلم من التناقضات ، ولم يخالفها الوفين في التكيف السياسي والقانوني لمقررات المشكلة الحدودية ، ففي حين كان جل التركيز على موضوع شط العرب والحدود البحرية ، كان القرس يبدون في إهمال المذكرة للحدود البرية فرصة مواتية لإقرار - واقع سياسي ، في منطقة ما كان يعرف بـ " عربستان " هوزستان " بالرغم من إدراكنا أن إمارة الاحواز ( عربستان ) لم تكن تخضع لسيادة الدولة العثمانية أو الفارسية ، ولما كانت تتمتع بنوع خاص من الاستقلال ، في حين كانت الحمرة التي تقع على الضفة الشرقية لشط العرب تارجح بين خضوعها لإمارة الاحواز في بعض الأحيان واستقلالها في البعض الآخر ، إلا أنما كانت في جميع الظروف منطقية حدودية واعتماد جغرافي هام للعراقيين ، ينهي التصكك به وإدراجه في المذكرة العراقية <sup>(١)</sup> ، بالإضافة إلى أن الحكومة العراقية قد غضت الطرف في مذكرتها عن الدور البريطاني في رسم ملامح المعضلة الحدودية ، وهو ما عانت من جرائه الكثير سياسياً وقانونياً ناهيك عن الدور العثماني ، بل على العكس راحت تقر بمشروعية هذا الدور في أحيان ، وتستكره في أخرى تبعاً لما تقتضيه المصلحة العراقية في مداولات المشكلة . في حين كانت التناقضات في المذكرة الإيرانية أكثر وضوحاً ، وذلك يتمثل في إعلانها رفض كافة الوثائق المبرمة بين الجانبين بشأن الحدود وتمسكها في الوقت ذاته بسيروتوكول طهران لسنة ١٩١١م الذي لم يخرج كثيراً عن نفس مضامين المعاهدات السابقة واللاحقة عليه ، إلا من حيث إلزامة بوجود البحث من وجهة عام عن خط شامل للحدود ، ثم تثبيت ذلك الخط على الأرض في مرحلة تالية ، وقد وجد القرس في ذلك نفرة للإدعاء بأن الخط الشامل هذا لم يعين الوصول إليه بعد ومن ثم لازالت مرحلة البحث والتفاوض قائمة .

( ١ )

لنجد من التفاصيل حول إشكالية عربستان واجمع :

د . عبد المجيد إسماعيل حقي : الوضع القانوني لإقليم عربستان في ظل القواعد الدولية ، رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٤م ، ص ٢٧٠ - ٢٨٠ .

كما أنه من الناحية العملية لا معنى لقولة " أن السفير القارسي في باريس قد قبل بالمذكورة الإيضاحية بصفته الشخصية " إذ أن السفير شخصية اعتبارية وجهة رسمية منوط بما تنظم العلاقات الدبلوماسية ، وعول بالرفض والقبول ، والتصريح ، والموافقة والتوقيع ، وأن نظيره القارسي ، كما الضماني كانا في مراحل عديدة مما طرأ في التفاوض لا غيرها ، هذا بالإضافة إلى أن المذكورة الإيضاحية لم تضيف شيئاً جديداً إلى نصوص المعاهدة . وهي ليست أكثر من تصور لما اتفق عليه ، بغرض تبسيط البنود وتخليصها ، بيد أن الحكومة القارسية قد وجدت في ذلك تضيق الفرصة عليها في إمكانية إدخال تعديلات بقصد التأويل ، و فوق ذلك كله فإن الوفد القارسي التفاوضي قد صرح في ٥ أغسطس سنة ١٩٩١م بقبول المذكورة الإيضاحية بوصفها جزءاً مكتملاً لمعاهدة أروستروم الثانية ، وقد بلغت التناقضات الإيرانية شأواً كبيراً عندما طعن من حيث لا تدري في شرعية موقفه القانوني في الضفة الشرقية لشط العرب ، لأن كل ما حصلت عليه من حقوق هناك يصمد تلك المعاهدات <sup>(١)</sup>

يبقى أن مسألة تغير الظروف الدولية التي أثارها مذكرة العرسية ، والتي خرجت منها بأن تلك المعاهدات لا تلي إحتياجات الوقت الراهن ، فإن معاهدات حدود تعد استثناء من تلك القاعدة لأنها تنظم أوضاعاً دائمة وغالية وتضع نظاماً ثابتاً للمشكلات الحدودية بما يتفق ومصلحة المجموعة الدولية ، ويساعد على إستقرار العلاقات الدولية <sup>(٢)</sup> ، ولا ينبغي فسحها إلا بإرادة الطرفين ، أو الرضد المتبادل ، وكان القانون الدولي حريصاً على تحديد معنى " تغير الظروف " تحديداً حقيقياً حتى لا يستعمل كستار يخفي نية مخالفة مبدأ قدسية المعاهدات ، أو كوسيلة لإسقاط شرعية القانونية على ما هو في الحق مخالفة دولية <sup>(٣)</sup>

- ( ١ ) أحمد من التفاصيل حول الوضع القانوني في شط العرب رجع  
 - Lauterparht, Eli River Boundaries Legal Aspects Of the Shatt - Al - Arab Frontier, International and Comparative Law Quarterly, 1960, PP. 208 - 236 .  
 - Kaiyan Homi Kalko Bad . The Shatt Al - Arab Bandary Question , Alegal Reappraisal, Clarendon Press, Oxford, 1988  
 - Mufarrij, Foad, the Iraqi - Persian Frontier Dispute in International law, Beirut - 1953 .  
 - وقد علقت الوثائق البريطانية على المذكرة الإيرانية بالمها تتر " حبالاً قانونياً " Legal Spectre " انظر  
 - F O. 371/1897, Sir John Simon to MR. Knatchbull - huge - seen, Record of Conversation between Mr. Rendel and Ali respecting the perso - Iraqi Fronteir Dispute (Confidential)  
 ( ٢ ) Republic of Iraq, Comment on " Iranian Claims concerning the Iraqi - Iranian Frontier Treaty of 1937 and the legal status of the frontier between the two countries in Shatt - Al - Arab . PP 20 - 23

- ( ٣ ) استقر إجماع علماء القانون الدولي على أن يتطلبوا في هذا صير في نص ما أن يكون تغيراً جوهرياً جديداً ، وأن تكون الأضرار المتبادلة لم تأخذ في الاعتبار عند التعاقد من شخص موقف التحفظ في الظاهر في تطبيقه على ما عرض عليه من حالات ، لأن العوامل السببية قد تغير بعض الدول مثل حالة إسرائيل مع العراق ، إلى الإحتجاج به للتدخل من الإلتزامات الدولية . مع ضرورة نقض المعاهدات الدولية في  
 - د حامد سلطان القانون الدولي العام في وقت السلم - نهضة هدية القاهرة - يناير ١٩٩٢م ص ٢٦٤-٢٨٥

مذات مداولات مجلس عصبة الأمم بشأن مشكلة الحدود العراقية . الإيرانية في حلقة ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ م . وقد حضر هذه المناقشات عن الجانب العراقي وزير الخارجية نوري السعيد وعن الجانب الإيراني ميرزا السيد باقرخان كاظمي وزير خارجيه . وكان طبيعياً أن نأتي من المرافعات الطرفان مطابقة للمذكورة المرفوعة من كلاً منهما إلى عصبة الأمم ، إلا أن الحكومة العراقية قد أتت لها الرد على المذكورة الفارسية ، ومع ذلك لم تأتي بمجديد سوى التركيز من قبل نوري السعيد على أن هدف العراق مند تقديم الشكوى إلى مجلس عصبة الأمم هو الحصول على تحديد وضوح قانوني تستطيع الحكومتان أن تسرى بالمفاوضة المسائل المتعلقة بالسيطرة على الملاحة في شط العرب . وأن العراق يستند في مطالبته إلى اتفاقيات دولية تم بموجبها تقرير الحدود ، ولا تستطيع إيران التملص من هذه الالتزامات الدولية ، وأن الحكومة الإيرانية عليها أن تدرك أهمية شط العرب كمنفذ العراق الرئيسي إلى البحر . وأن ميناء الوحيد يقع عليه في البصرة . مما يجعله حريصاً على بقاءه صالحاً للملاحة . بينما تتمتع فارس بخط ساحلي يمتد مسافة ألفي كيلومتر تقريباً . وعليه تقع موانئ كثيرة مثل الميناء العميق في خور موسى . كما أوضح نوري السعيد أن بلاده ملتزمة بخط الحدود الذي عينته لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤م وكل ما يترتب عليه من تداعيات سياسية أو قانونية ، كما دعا فارس إلى ضرورة القبول بما يقره القانون الدولي حرصاً على استمرار العلاقات بين البلدين<sup>(١)</sup>

أما بالنسبة لوزير الخارجية الإيرانية ، فقد أصر على رفض حكومته لكافة المعاهدات المبرمة بشأن الحدود مع الدولة العثمانية ، وبالتالي رفض طلب الحكومة العراقية بإبقاء الحدود الحالية كما هي ريثما يتم تحديدها بصورة قانونية لأنه لا يتفق وصلاحيات مجلس العصبة أو نوع القضية المبروعة عليه وأبرز المندوب الإيراني فقدان المطالب العراقية للقيمة السياسية والقانونية ، إذ أن هناك دولاً يكون منفذها الوحيد للبحر من غير واحد بينما ليست هي وحدها صاحبة التصرف في شواطئه ، وأن أمراً كهذا لم يرد البتة كحجة للدعاء بالسيادة التامة على مجرى النهر كله إلى البحر . والمساواة في السيادة بين الدولتين صاحبتَي الشأن على ضفتي النهر هو السبيل الوحيد لسلامة ورخاء الدولتين ، ومن ثم يجب أن يكون استعمال شط العرب وحدوده على قدم المساواة من غير النظر إلى اعتبارات الأفضلية بين الدولتين كي تتصلمان من الإدارة المشتركة فيه عندما تقابلان في منتصفه دماً في التفاهم والتعارف وفي احترام الحقوق والواجبات<sup>(٢)</sup>

F O 371 133113 9 23 Navigation in the Shatt Al Arab Waterway January ١٩٣٥ , December 1935 the Iran Iraq Border 1845 1958 Key Documents . Volume 2 PP 701 725

F O 371 18971 PP 139 141 84 Session of the council League of Nations Extract from Final minutes of the ١٤ rd meeting held on Jan 14 Geneva

١ P ٤٦ 12 2869 enb 1٦ 1٩١١ Relations with Persia Persia Persia Iraq ٢ Frontier Persia's Claims in the Shatt Al Arab ١١ May 1933 ١٥ May 1935 ١

F O 371 18973 F 384 32 34 , January 18 18. 1935 Extract from Minutes of the fourth Meeting held on Tuesday January ١٤ 1935 at 10 30 A m

وبعد أن عرض المندوبان العراقي والإيراني وجهتي النظر الخاصة بهما جرت مداوات النظر في القضية والتي لم تحت السديلمامية القارسية من خلاها في إقناع بعض الأعضاء بوجهة نظرها ، بينما وقف المندوب البريطاني المستر إيدن ( M . Eden ) موقفاً وسطياً فاقترح بداعي تضارب الآراء حول مشروعية الوثائق التي استند إليها في تعيين الحدود الحالية ، أن تحال هذه النقطة الحقوقية - التي يمكن اعتبارها الأساس في تسوية جميع الصعوبات المتعلقة بالحدود - إلى هيئة قانونية ذات اختصاص ، كمحكمة العدل الدولية الدائمة في مدينة لاهاي ، إذ لا بد من قرار قانوني لإيجاد أساس للحل السوي بخصوص مشكلات الحدود <sup>(١)</sup> ، وهذا الرأي البريطاني إذا أمعن النظر فيه سوف يجده بالفعل عرجاً ملائماً للأزمة بيد أن من الناحية العملية سيكون مخوفاً بالمخاطر وربما آل إلى الفشل ، لأنه في حال ثبوت صحة المعاهدات وخلوها من العيوب ، فإن الحكومة الإيرانية التي لم تلزم نفسها بما أصلاً ، لسن تتصاع لهذا المخرج وربما سعت إلى تصعيد الأزمة ، بينما سيلجأ العراقي إلى إدخال مناطق مثل عربستان ( خوزستان ) في قائمة التفاوض ، إذا ما ثبت بطلان المعاهدات ، واللجوء إلى مفاوضات جديدة ، وهو مالا ترغب فارس في إثارته ، ومن ثم استرداد للمشكلة طابعاً .

وربما كان مجلس عصبة الأمم يترك خطورة مثل هذه التطورات إذا ما قبل بالاقتراح البريطاني ومن ثم قرر في الجلسة التاسعة من الاجتماع الرابع والثمانين المنعقد في ٢١ يناير ١٩٣٥ م حالة المسألة إلى المفاوضات المباشرة بين الدولتين لأن وسائل عصبة الأمم بهذا الصدد محدودة والمادة الخادبة عشرة من نظامها تفرض الصلح والمقاومة ، بيد أن ذلك لا يعني أن العصبة قد نفقت بهذا كلية من المشكلة ، وإنما عين البارون الويزي ممثل بريطانيا في مجلس العصبة ، مقررراً للجنة التفاوض العراقية - الإيرانية المشتركة ، على أن يرفع تقريراً بهذا الخصوص حالما يتم العرصل إلى اتفاق مرحسي بين الطرفين <sup>(٢)</sup> ، وبدأت بالفعل اجتماعات في ٣٠ يناير ١٩٣٥ م في روما تمحضت عن مشروع الاتفاق قدمه ممثل سكرتارية عصبة الأمم البارون الويزي يستهدف إرجاء المسائل القانونية وتأكيد الاتفاقات المؤقتة ، وأن تشترك إيران بمقتضى الاتفاق في إدارة شط العرب على النحو التالي : -

أولاً : تبقى لوائح الملاحة الحالية في شط العرب نافذة ما لم تقضي الأحكام التالية بهطلها .

ثانياً : لا تخضع السفن الإيرانية والعراقية القائمة بخدمة عامة لنظام الإرشاد ولكنها مزمنة بألباع قوانين الملاحة .

( ١ ) F. O. 371 / 18971 / , E 583 . ( 26 Jan , 1935 ) P. 185 , Perso - Iraqi Frontier dispute .

- F. O. 371 / 18971 / E 717 British Embassy (Rome) to Sir John Simon-January 2<sup>nd</sup> 1935-No.107.

- F. O. 371 / 18971 / E550 - 32 - 34 , January 25 , 1935 P. 173 ( 1 - 4 ) Extract From Minutes of the Ninth Meeting , held on . Monday , January 21 , 1936 , at 3 - 30 - P. M.

( ٢ ) F. O. 371 / 18971 / E 481 ( o . 171 ) Perso - Iraqi Frontier Question . ( 22 Jan , 1935 ) .

- F. O. 371 / 18971 / Appendix F . Note of a conversation between MR. Edmonds and Signor polotti .

- يذكر أنه في هذه الأثناء أصغر رضا شاه مرسوماً بغير اسم فارس إلى إيران وأهالي فارس بالإيرانيين ، وتسمي البلد الأيرين .



ثالثاً : تبلغ الحكومتان مقدماً عن كل خطة لتحسين أو صيانة النهر أو أي تعديل في المفاوضات الحالية رابعاً : تشكل لجنة مكونة من عضو عراقي وآخر إيراني وفانساً محايدين بينهما المجلس . أو لجنة الترانسيت الاستشارية التابعة للعبئة رئيساً لها ، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية ، على أن يسدي اللجنة رأيها بناء على طلب في أية مسألة تثار وفق المادتين الثالثة والرابعة ، ويكون رأيها فيما يتعلق بالصيانة ملزماً للطرفين ، وفي شأن خطة تحسين وصيانة النهر فلكل حكومة أن تعرض رأيها على اللجنة الاستشارية لعبئة الأمم للنظر فيه <sup>(١)</sup> .

يبد أن هذا المشروع كان يتناهى تماماً مع المطالب العراقية ، لأنه يقر للإيرانيين بحقوق في شط العرب لم تنالها بعد المعاهدات السابقة ، ومن ثم فقد رفض نوري السعيد هذا المشروع ، في حين ضغطت إيطاليا وإيران في اتجاه جعله صيغة ملزمة ، من خلال محاولة إقناع البريطانيين ، غير أن بريطانيا سرعان ما أدركت أن تطورات الأمور تسير في غير صالحها ، وأن وضعها المميز في شط العرب مهدد بالانحياز ، وعليه فقد رفضت بريطانيا المقترحات الإيطالية ، وأعلنت مساندتها لوجهة النظر العراقية <sup>(٢)</sup> ، الأمر الذي أفرغ مفاوضات روما من مضمونها ، ومن ثم بقيت المشكلة تراوح مكانها في ظل إصرار كل طرف على وجهة نظره .

كانت الحكومة العراقية برئاسة ياسين الهاشمي في ٤ أغسطس ١٩٣٥ بعد هذا الجهد المضني من المفاوضات . قد توصلت إلى قناعة مفادها أن تدويل المشكلة الحدودية مع إيران لم يزيد لها إلا تعقيداً ، وأن الوساطة الأوروبية غالباً ما تكون محكومة في سعيها ومقترحاتها بمصالحها الخاصة ، ومن ثم وجدت نفسها مضطرة إلى التناغم المباشر مع الحكومة الإيرانية عليها تصل إلى صيغة مقبولة حصول الوضع

(١) F. O. 371 / 18971 / E 1046 - 32 - 34 . P. 93 ( 1-7 ) : Iraq - Persian Boundary Dispute : Narrative of Discussions at Rome between Baron Aloisi and The Persia ( confidential ) Feb . 14 , 1935 . Section I .

F. O. 371 / 18971 / E 585 - 32 - 34 . Memorandum ( MR. Rendel ) Dated 25<sup>th</sup> Jan . 1935 . Perso - Iraqi Frontier dispute .

F. O. 371 / 18971 / E 10083 - 32 - 34 ( P. 47 ) No . 144 Confidential . Sir E. Drummond to Sir John Simon ( Received Feb 12 , 1935 ) .

(٢) عن محاولات إيطاليا إقناع بريطانيا والعراق بمشروع الاتفاق رابع : F. O. 371 / 18974 / E 4386 - 32 - 34 ( PP. 72 - 73 ) the Perso - Iraqi Dispute : From the Council Meeting of January 14 , 1935 to Nuri Said's return to Baghdad : Memorandum by Vici - Consul Pyman , Tehran . ( May 6 , 1935 ) . No. 14663 ( Confidential ) .

F. O. 371 / 1897 / E 986 - 32 - 34 . Perso - Iraqi Frontier Dispute : His Majesty's Government's Interest's in Shatt AL - Arab .

F. O. 371 / 18971 / E 1046 - 32 34 ( Confidential ) Appendix E . Nuri Pasha to Baron Aloisi .

The Times . May 28<sup>th</sup> , 1935 : Imperial and Foreign : Iran and Iraq - Rival Claims to Waterway by Arthur Moore .

بين الجانبين ، ومن ثم سافر إلى طهران وقد عراقي برئاسة وزير الخارجية نوري السعيد وعضوية كل من وزير العدل محمد زكي ، ومدير الخارجية ، ومدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، ومدير ميناء البصرة ، وغيره بريطاني هو الميجر آدموت ، وقد أجرى هذا الوفد محادثات مطولة استمرت عشرون يوماً مع الجانب الإيراني ، بحث خلالها كافة المشاكل الحدودية بين الجانبين ، وبدأ أن هناك تقدماً في اتجاه سير المفاوضات عندما أبدى الوفد العراقي استعداده للتجاوب مع اقتراح إيراني يقضي بوجوب تنازل الحكومة العراقية لإيران عن أربعة كيلومترات أمام ميناء عبادان في شط العرب حسب الحاجة كما في النمرة ، لتتمكن السفن الإيرانية من الرمو فيها ، وأن يكون عرض المرسى هو منتصف الشط ، وأن تشارك إيران في تنظيم الملاحة في شط العرب ، وكانت هذه المطالبات الإيرانية قد قُسم على أساس من مشروع جديد كان قد اقترحه مثل إيطاليا في ٢٢ أغسطس ١٩٣٥م ، لحل أزمة شط العرب ، ويقضي بنقل الحدود العراقية - الإيرانية في شط العرب أمام النمرة وبالبافة ستة أميال من خط الوسط التالوك Thalweg ، وما بين النمرة وعبادان وبالبافة ١٣ أو ١٤ ميلاً من خط الماء الوطني Low - Water إلى خط التالوك ، وبذلك يكون لإيران نصف شط العرب لمسافة قدرها عشرين ميلاً تقريباً بين النمرة وعبادان ، بيد أن هذا الاقتراح قد فشل في حينه لتقدم بريطانيا بمشروع مضاد بتأجير حزام من الماء بعرض ٢٠ - ٢٥ متراً يكفي لرسو السفن الراسية على طول الأرفعة الإيرانية وللأغراض التجارية فقط ، وبالرغم من الصعوبات الداخلية التي تتعرض مواقف الوفد العراقي إلا أن القاسم الأعظم منه قد رأى أنه لا مناص من بعض التنازلات في سبيل الخروج من هذه الأزمة التي أعيت العراق طويلاً ، وعليه فقد أُلقي على سحب العراق لشكواه من عصبة الأمم ، وهو ما تم بالفعل في ٤ ديسمبر ١٩٣٥م<sup>(١)</sup> على أن تستكمل المفاوضات بشأن تحديد المرسى المطلوب التنازل عنه<sup>(٢)</sup>.

- (١) انظر مفاوضات طهران والنتائج التي تمخضت عنها راجع :  
F. O. 371 / 18971 , NO. 429 ( Very Secret ) Persian Boundary, Memo. No. 8 the Port of Abadan . (Dated 6 - 8 - 1935) .  
L / P & S / 12 / 2870 : Coll. 17 / 15 (2) : Relations with persia : persia - Iraq Frontier ; persia's claim in the Shatt AL - Arab (21 Feb. 1935 - 15 Jan 1936) .  
L / P & S / 12 / 3802 : Coll. 30 / 86 (1) persian Relations with Iraq : Internationalization of the Shatt AL - Arab and Establishment of Conservancy Board ( 10 Sep. 1932 - 10-Jan 1936) .  
د . مصطفى هيدالاندر البحار : التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، بغداد . ١٩٧٤م ، ص ٢٣٥ - ٢٣٤ .  
بدر خيلان : تاريخ الأطماع الفارسية في شط العرب ، المكتبة الوطنية ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ٢٤ .  
محمد طارق الكاتب : شط العرب وخط البصرة والتاريخ ، البصرة ١٩٧١م ، ص ١٥٩ - ١٦٣ .  
د . فاضل حسين : مشكلة شط العرب ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥م ، ص ٤٤ - ٥٠ .  
(٢) جابر إبراهيم الراوي : مشكلات الحدود العراقية - الإيرانية والوعاء للسلاح ، بغداد ١٩٨٩م ، ص ٢٣١ - ٢٤١ .

بعد فترة من التوقف بسبب عكوف كل طرف على دراسة المقترحات المطروحة ، استؤلفت المفاوضات بين الجانبين حول مسائلتين أساسيتين هما : مرسى عبادان ، والملاحة في شط العرب . وحلول المراقبين التخفيف من غلواء المطالب الإيراني فأقترح تخصيص مرسى لعبادان بعرض ربع شط العرب ، مقابل قبول إيران مشروع هيئة الرقابة الذي قدمته بريطانيا سنة ١٩٣٧ م ، أو تخصيص مرسى ضيق أمام عبادان مقابل عقد اتفاقية تخصص بالملاحة دون الصيانة ، أو تخصيص مرسى أوسع في عبادان مقابل بقاء الرقابة الملاحية بيد سلطة ميناء البصرة ، بيد أن الوزير الإيراني قد رفض هذه التصورات العراقية وأوضح أن بلاده " تريد أن يكون المرسى والميناء بالحاجة فعرض الشط في تلك الجهة يستتبع بين ٤٠٠ - ٦٠٠ متراً ، وإذا ما بقي مقدار العرض بمقدار الربع فإن عرض المرسى سيكون متراً واحداً بين الماتة ، والماتة وحسين متراً وهي مسافة غير كافية " كما أصر في الوقت ذاته إلى ضرورة اشتراك إيران في إدارة شط العرب وكل ما يترتب على تلك الإدارة من التزامات تكون منصفة بين البلدين<sup>(١)</sup>.

#### مفاوضات معاهدة ١٩٣٧ م :

وبينما كان الإيرانيون يصرون على مواقفهم ، كانت الحكومة العراقية التي تأسست في ١٧ مارس ١٩٣٥ م برئاسة ياسين الهاشمي ، واشتركت فيها القوى الناصرية ، وأكثرها خبرة ، إذ كان أربعة من أعضائها القتالية رؤساء وزارات سابقين ، مثل نوري السعيد وزير الخارجية ، وجعفر العسكري وزير الدفاع ، ورشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية بالإضافة إلى ياسين الهاشمي الذي كان رئيساً أيضاً لحكومة سابقة ، هذه الحكومة كانت تحمل برنامجاً طموحاً في سبيل معالجة قضايا العراق الجمهورية على الصعيد الداخلي والخارجي ، وكان أن وقف ياسين الهاشمي ووزير خارجيته نوري السعيد موقفاً صلباً تجاه المطالبات الإيرانية في شط العرب ، وأكدوا سيادة العراق على مياهه وأراضيه ونجحت الدبلوماسية العراقية في الحد من غلواء الأطماع الإقليمية لإيران .

بيد أن العراقي كان على موعد مع تحولات سياسية هامة تخطت في إطارها الجيش بقيادة كل من بكر صدقي ، وحكمت سليمان بحكومة الهاشمي وتألفت وزارة الانقلاب في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٦ م برئاسة حكمت سليمان ، ونساجي الأصيل وزيراً للخارجية ، في حين احتفظ بكر صدقي لنفسه بمنصب رئيس أركان الجيش ، وكانت هذه الحكومة الجديدة تختلف في رؤيتها عن الحكومة السابقة في مجمل القضايا التي تعتمل في السياسة العراقية داخلياً

( ١ ) L / P & S / 12 / 3804 : Coll . 30 / 86 (3) persian Relations with Iraq : Shatt AL - Arab ; Establishment of an International Conservancy Board ( 17 Apr . 1936 - 5 Mar 1946 ) .

F. O . 371 / 20039 , 5599 ( 3Sep , 1936 ) Perso - Iraqi Relations Shatt AL - Arab .

وعاجياً ، وكان أهم ما في ذلك التحول هو عزم الدبلوماسية الجديدة على حسم الخلافات القائمة مع إيران <sup>(١)</sup> ، وكانت تنظر إلى المشكلات الحدودية في شط العرب وعربستان باستخفاف كبير إذ كان حكمت سليمان رئيس الحكومة يرى (( أن شط العرب لم يستطد منه غير الإنجليز وحدهم أعداء الطرفين ، فعلام نخضع عليه ، " وأنه مستعد لإبرام أي اتفاق يقترح الشاه مواده لغرض هذا الخلاف المزمع " <sup>(٢)</sup> ) ، ومن جانبها فقد وجدت الحكومة الإيرانية في الأوضاع الجديدة في العراق فرصتها التاريخية لتحقيق مكاسب إقليمية من خلال الحصول على تنازلات في الشأن الحدودي ، ومن ثم فقد نشطت الدبلوماسية الإيرانية في سبيل إعداد مسودة اتفاق تتضمن وجهة النظر الإيرانية في مسائل الحدود العالقة بين الجانبين على النحو التالي :-

أولاً : يتنازل العراق عن جزء من الإقليم المائي في شط العرب إلى الحكومة الإيرانية بالتنازع بقدر بأربعة أميال مقابل عبادان لاخضاع كمرسى للسفن الإيرانية " في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ ، والثانية ٨٤ من العرض الشمالي ، والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي تقريباً ، وعند ملقى خط الحدود بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة خطيط " في الدرجة ٣٠ ، والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي ، والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٣٨ من العرض الشرقي على وجه التقريب ، ويكون الاتساع إلى مجرى الملاحة ( Thalweg ) أو خط الوسط ، وأن تخضع هذه المنطقة المتنازلة عنها إلى الحكومة الإيرانية .

ثانياً : أن يكون شط العرب مفتوحاً لمرور السفن الحربية العراقية والإيرانية ، وعسدت ذلك شرطاً لقبول المعاهدة المقترحة ، حيث لم ينص صراحة في معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ م ، وألا تطلب عوائد ما عن البواخر التي لا تستخدم للتجارة .

(١) صفاء عبدالوهاب البارك : انقلاب سنة ١٩٣٦ م في العراق تمهده ، وأحداثه ، ونتائجه ، رسالة ماجستير غير منشورة - قدمت إلى كلية الآداب ، بجامعة بغداد ١٩٧٣ ، ص ٩٥ - ١٠٥ .

- لاضل حسين : الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨ ، الكويت ١٩٨٤ م ، ص ٩٠ .

- لاضل البراك : دور الجيش العراقي في حكومة البلاط الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩١٤ م ، بغداد ١٩٧٩ م ، ص ١٥٧ - ١٥٨ .

- Majid Khadduri, Independent Iraq : A study in Iraqi Politics since 1932, London 1951, PP. 70-125.

(٢) كانت الوزارة الجديدة قد شكلت وفقاً للتفاوض مع إيران في طهران على نحو السرعة ، يتكون من الدكتور ناجي الأصيل وزير الخارجية كرئيس للوفد ، ولضرة الفارسي مدير الخارجية العام ، وجبل السلام مدير الأمور الشرقية ، وعبد الله بكر معاون مدير المكتب الخاص ، وقد منح رئيس الوفد بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ يونيو ١٩٣٧ م ، حق التفاوض ، والاتفاق ، والتوقيع على كل ما من شأنه أن يساهم في تحسين العلاقات مع إيران ، بما في ذلك الاتفاقيات الحدودية ، وذلك المتعلقة بمسئور الجسور ، والشؤون القنصلية - جوها واجمع :-

عبد الله راق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، الطعة السابعة ، بغداد ١٩٨٨ م ، الجزء الرابع ص ٣٢٣ -

ثالثاً : أن يكون شط العرب مفتوحاً لسر السفن التجارية لجميع البلدان على حد سواء ،  
وتستوي رسوم الملاحة على أساس حمولة السفن ، وتكاليف صيانة الشط .

رابعاً : بشأن اتفاقية لجنة الصيانة ( Conservancy Board Convention ) فقد رغبت  
إيران أن تكون ثلثة تتكون من مندوب إيراني وأخر عراقي . وأن يعقد اتفاق بشأن إدارة شط العرب  
بين الجانبين <sup>(١)</sup> .

ومع أن الحكومة العراقية الجديدة لم تكن بحاجة لممارسة أي حقوق عليها للتجاوب مع المطالب  
الإيرانية إلا أن الحكومة البريطانية ، قد رأت ضرورة أن يكون لها رأي في العملية التفاوضية ، وأن  
تطالب بدقة سر هذه العملية حتى لا تؤثر نتائجها بشكل مباشر على مصالح بريطانيا في شط العرب ،  
ومن ثم فقد أجرت الخارجية البريطانية عن طريق سفيرها في بغداد - مباحثات سرية مع الخارجية  
العراقية ، مفادها أهمية عرض أية مشروع اتفاق تحترم الأخيرة عقده مع إيران على الدبلوماسية  
البريطانية حرصاً على المصالح العراقية وتمسكاً مع العلاقات السياسية القائمة بين الجانبين المحكومة  
بالتفاهات تعطي البريطانيين مثل هذا الحق ، وعليه فقد قررت اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط  
بوزارة الخارجية البريطانية الترتيبات الآتية :

أولاً : ترى الحكومة البريطانية أن يوافق الحكومة العراقية على أساس المقترحات التي وضعها  
الحكومة الإيرانية ، شرطاً أن تلزم الأخيرة بما يأتي :

أ - حق قانوني تام لمرور السفن الحربية العراقية والبريطانية في أي جزء من المياه تنازل عنه  
الحكومة العراقية لإيرانية .

ب - المقدرة الطبيعية المستمرة لمرور السفن الحربية العراقية والبريطانية في المنطقة التي  
سيحتال عنها العراق إلى إيران ، وضمان حق المرور الدائم في مياه شط العرب في وقت السلم والحرب  
للسفن الحربية والتجارية لجميع الشعوب التي تكون في حالة سلام مع العراق وإيران .

ثانياً : ينبغي الالتزام بإنشاء لجنة صيانة لثلاثية عراقية - إيرانية - بريطانية في مرحلة لاحقة ،  
إذا تعذر القيام بذلك في الوقت الراهن .

---

L / P & S / 12 ? 3804 : Coll. 30 / 86 (3) : Persian Relations with Iraq : Shatt Al - Arab ; ( ١ )  
Establishment of an international conservancy Board ( 17 Apr . 1937 - 5 Mar . 1946 ) .

لأنه ترى الحكومة البريطانية بأن تعمل نظيرها العراقية على إنجاز اتفاقية الحدود بالقصى ما يمكن من السرعة ، ودخولها حيز التنفيذ ، مع الضمانات المتضاهية بشأن مرمى عبادان ، دون الانتظار إلى نتيجة المفاوضات الخاصة بنهر شط العرب<sup>١</sup>

هكذا كانت الظروف السياسية الإقليمية ملائمة ربما لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م لعقد اتفاق بشأن الحدود بين العراق وإيران<sup>٢</sup> . ولم يعد بإمكان الحكومة العراقية اتخاذ قرارات معادية للاتجاه الذي اتخذته لنفسها منذ الأيام الأولى لتسلمها زمام السلطة ، كما لم يكن بمقدور الملك أن يفعل شيئاً لإزاء حكومة المسكر ، ومن ثم فقد وافق وزير الخارجية العراقية ناجي الأصيل على المسودة الإيرانية وعدها أساساً للمعاهدة المقترحة والتي جاءت على النحو التالي :-

المادة الأولى : يوافق الفريقان المتصادقان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة . وثائق مشروعة وعلى أهمها ملزمان بمراجعتها :

أ - البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود العثمانية الفارسية ، والموقع عليه في الأستانة في ٤ يناير ١٩١٣م

ب - محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤م

ونظراً لأحكام هذه المادة ، وعندما ما هو وارد في المادة التالية يكون عطف الحدود بين الدولتين عين الحط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه .

( ١ ) F. O. 371 / 20829 ( Secret ) Committee of Imperial Defence, Standing official Sub - Committee for Questions Concerning the Middle east .

- F. O. 371 / 20829 , E 878 From Sir A. Clark Kerr ( Baghdad ) to Foreign Office No. 12. Saving ( Dated 9 Feb 1937 ) .

- يذكر أن المقترحات الإيرانية قد وضعت موضع الدرس من قبل اللجنة الفرعية الرسمية للشرق الأوسط المقترحة من لجنة الدفاع الإمبراطورية بوزارة الخارجية البريطانية ، وعكست على دراستها والنظر فيما إذا كانت تتعارض مع مصلحة حكومة جلالة الملك أم لا ، وترصدت إلى توصيات المذكورة في المتن .  
راجع

- F. O. 371 / 20829, ( PP. 34 - 54 ) . Secret - Committee of Imperial Defence Standing Official Sub - Committee for Questions Concerning the Middle East : Draft Minutes of the 50<sup>th</sup> Meeting of the Sub Committee held at no. 2 . white hall Gardens , on Tuesday 2<sup>nd</sup> Feb . 1937 , at 3 - 15 . P. M.

( ٢ ) II. RAHMAN· A BRITISH Defence Problem in THE MIDDLE EAST ( 1946 - 7 )  
ITHACA PRESS·Reading U . K. 1994 P. 36.

المادة الثانية : أن خط الحدود عند ملتقاء النقطة الكائنة في جزيرة شطيط في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي ، والسرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب يعود ليتصل على خط تمتد عمودياً من خط انخفاض المياه بتارك شط العرب ، ويجهه حتى نقطة كائنة أمام الأسكة الحالية رقم (١) في عبادان في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨٠ من العرض الشمالي ، والدرجة ٤٨ والدقيقة ٤٨ والثانية ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب ، ومن هذه النقطة يعود خط الحدود ليسر مع مستوى المياه المنخفضة معلماً تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات عام ١٩١٤ م .

المادة الثالثة : يقوم الفريقان المتعاقدان توطاً بعد التوقيع بتأليف لجنة نصب دعائم الحدود التي قد عينت أماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الأولى من المعاهدة ، وتعين دعائم جسيمة ممد ترى فائدة في نسبة وتعين تشكيلات اللجنة ومناهج أعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين المتعاقدين

المادة الرابعة : تطبيق الأحكام التالية على شط العرب ابتداءً من النقطة التي تزل فيها الحدود البرية بين الدولتين إلى النهر المذكور حتى عرض البحر :

أ - يبقى شط العرب مفتوحاً بالمساواة للسفن التجارية العالدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد الجبها من قبيل أجور الخدمات المؤداة كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ، ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة ، وتقدير العوائد المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن أو مقدار إبطاسها ، أو على كليهما معاً .

ب - يكون شط العرب مفتوحاً لمرور السفن الحربية ، والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعالدة للفريقين المتعاقدين .

ج - إن هذه الحالة أي إنباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وقارة الشلولك أو وسط المياه لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة : لما كان للفريقين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف به في المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، فإنهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن أعمال الحفر ، ودلالة السفن ، واستيفاء الأجور والعوائد والتدابير الحية اللازمة الأخرى في سبيل منع التهريب ، وكذلك بشأن كافة الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة : ترم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد وبأسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

وقد تم التوقيع على لائحة هذه المواد بالأحرف الأولى قبل سفر الوفد المذكور بيوم واحد في ٢٦ يونيو ١٩٣٧م في بغداد من قبل وزير الخارجية العراقي ناجي الأصيل ووزير إيران المفوض أمضا مظهر أعلم تمهيداً للتوقيع النهائي عليها في طهران ، كما اتفق على البروتوكول التوضيحي للنصوص ، والمرفق بينود مشروع المعاهدة ، والذي تضمن النقاط التالية :-

١ - لأجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الأنفة الذكر بصورة نهائية ، وتؤلف لجنة خاصة من خبراء يمين كل من الفريقين المتعاقدين عدداً متساوياً منهم وتقوم اللجنة المشار إليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المحددة في تلك المادة ، وتكون نتائج التثبيت بحضر يكون جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة بعد أن يوقع عليه أعضاء اللجنة المشار إليها .

٢ - يسهل الفريقان المتعاقدان بقصد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تنفيذ المعاهدة ، فإذا لم يكن بالإمكان عقد هذه الاتفاقية في خلال السنة ، يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين المتعاقدين ، توافق الحكومة الإيرانية على أنه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة - في حالة ما إذا جرى التمهيد المذكور - تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الأسس الحالية المراعية أمر القيام بكافة الأمور التي ستواجهها الاتفاقية المذكورة ، وتقوم الحكومة العراقية بإطلاع الحكومة الإيرانية مرة كل ستة أشهر على الأعمال المنجزة والعوائد انجباء والنفقات المتكبدة ، وعلى جميع التدابير الأخرى المتصلة .

٣ - إن الإجازة التي يمنحها أحد الفريقين المتعاقدين لإحدى السفن الحربية ، أو لإحدى السفن الأخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية المائدة لمؤلة لثلاثة لأجل الدخول في إحدى الموانئ المائدة إلى ذلك الفريق المتعاقد والواقعة في شط العرب تعبر إجازة منحت من قبل الفريق المتعاقد الآخر ، وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه المائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

مع ذلك عندما يمنح أحد الفريقين المتعاقدين إجازة من هذا القليل عليه أن يعبر بذلك الفريق الآخر فوراً .

٤ - مع الاحتفاظ بما لإيران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم أنه ليس في المعاهدة البحوث عنها ما يحل بحقوق العراق وواجباته وفسق التسهيلات التي قطعها للحكومة البريطانية ، فيما يخص شط العرب عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م ، وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .



٥ - يرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي يرم فيه معاهدة الحدود ، ويكون ملحقاً ١٤ ، وجزءاً لا يتجزأ منها ، ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد <sup>(١)</sup>.

وقد جرى التوقيع على المعاهدة والبروتوكول في ٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٣٧م من قبل لاجي الأصيل وزير الخارجية العراقية ، ونظيره الإيراني عناية الله سمعي ، وكان بينهما أن يعقب التوصل إلى اتفاقية الحدود بين العراق وإيران عقد معاهدة خاصة بالصداقة بين الطرفين ، الغرض منها أن يسود الملكين سلم دائم ، وأن يتمتع الدولتان لكل من الملكين لدى المملكة الأخرى بما يتمتع به محتلوا أكثر الأمم محطوة من الحقوق والامتيازات ، بشرط المقابلة بالمثل ، وتوصل الطرفين إلى الاتفاق حول هذا المعنى في ١٨ تموز ١٩٣٧م ولكن يبدو أن أي الطرفين لم يكن قائماً بمقتضى ما تم التوصل إليه وأن الخلافات العميقة قد جعلتهما غير مطمئنين لهذه التطورات ، لا سيما وأن الحرية التاريخية قد أثبتت فشل هذه الاتفاقات من قبل لذا سعى البلدين نحو عقد معاهدة تنص على حل الخلافات بالطرق السلمية ، وذلك في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٣٧م ، وتم بمقتضى ذلك الاتفاق ، إحالة كافة الاعتراضات التي تحدثت بين الفريقين إلى محكمة العدل الدولية باستثناء الاعتراضات المتعلقة بمحذود Statut Territorid أحد الفريقين المتعاضدين وأراضيهما ، على أن يراعى عند عرض مثل هذه الخلافات على المحكمة الدولية ، ضرورة أن يضم الاتفاقاً خاصاً يصرحان فيه بموضوع الاعتراضات واكتمين المنتهين والأصول الواجب إتباعها ، وإذا تعلق تحقيق ذلك ، فإن أحكام اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ ديسمبر ١٩٠٧م المتعلقة بحل الاعتراضات الدولية حلاً سلمياً تطبق بقدر ما هو ضروري ، وفقاً للطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية ، ويرتبط بذلك حق كل طرف في عرض الخلاف مباشرة وبصورة منفردة على المحكمة بعد سبق إعطاء إنذار لمدة ثلاثة أشهر ، ويناط بتقييم هذه

- (١) راجع معاهدة ٤ يوليو ١٩٣٧م بشأن تسوية الحدود بين العراق وإيران راجع :
- R. N. Schofield : The Iran - Iraq Border 1840-1958 , 11 Volumes , including 2 map boxes , 5500 pages , Archive Editions Limited , UK 1996, Boundary Treaty Between The Kingdom of Iraq and The Empire of Iran , signed at Teheran , July 4<sup>th</sup> , 1937 , in Volume 4 , PP. 325 - 330.
  - R. M . Burrell , Iran : Political Diaries 1881 - 1965 , 14 Volumes , Archive Editions U K . Volume 6 , Relationship between the Shah and King Iraq , Political correspondence , PP. 605 - 612 .
  - R. N. Schofield , Iran in the Persian Gulf in Preparation , 8 Volumes , Archive Editions , UK. 1996 . Volume 3 , PP - 191 - 197 .
  - وبخصوص النصوص العربية راجع :
  - عبد الرزاق الحسني : المصرد السابق ، ص ٣٢٦ - ٣٣٣ .
  - د. مصطفى عبد القادر النجار : دراسة تاريخية لمعاملات الحدود الشرقية للوطنين العرب (١٩٤٢ - ١٩٨٠) ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ١٩٨١م ، ص ٨٧ - ١٠٢ .
  - وزارة الخارجية العراقية : تعليق على المزاعم والإدعاءات الإيرانية حول معاهدة الحدود العراقية - الإيرانية لعام ١٩٣٧م ، والوضع القانوني للحدود بين البلدين في شط العرب ، بغداد ١٩٦٩م ، ص ٣٢ - ٣٨ .

الاعتلاقات واتخاذ القرارات بشأنها تشكل لجنة للمصالحاة من الجانبين ، تكون مهيئة بوضوح الأمور المتنازع عليها ، وأن تجمع هذا الغرض جميع المعلومات التي تراها لازمة . وتتخذ التدابير القانونية الضرورية لمعرض الخلاف على عصبة الأمم ، في حال فشلها في حله سلمياً<sup>(١)</sup> .

وبالرغم من أهمية المعاهدة التي تم إنجازها في طبيعة وسائر العلاقات السياسية بين الجانبين ، إلا أن معاهدة الحدود التي تم التوصل إليها بعد جهود مضنية ، تبقى الحدث الأهم ، ولم يحدث في تاريخ المشكلة أن تم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق الذي يعتبر مستوفاً لكافة فروع المعضلة وما لم يتم بحته أخذ في شأنه بما ينص عليه البروتوكول عام ١٩١٣ ، ومحاذاة تخطيط الحدود لسنة ١٩١٤ م ، كما يتميز هذا الاتفاق بخلوه من الضغوط السياسية الخارجية ، وتوقيعه من قبل أطرافه بمحض إرادتهم ، وما يتوافق وشروطهم في التفاوض والإلالت والتلي ، والإقرار والتوقيع ، كما تم ضبط الاتفاق الحدودي ذاته بصيغ معاهدات تضع الحلول السياسية والقانونية أمام كالة الإحتمالات المتوقعة مستقبلاً ، وهو ما يعني في حينه عزم الجانبين الصادق على إنهاء هذا الخلاف المزمع .

وفي هذا السياق فحص لا نميل إلى الاعتقاد بأن بريطانيا قد مارست ضغوطاً تجاه العراق لإرغامها على توقيع الاتفاق الحدودي المذكور ، على نحو ما تلعب إليه المصادر العراقية<sup>(٢)</sup> ، وإن كنا لا نفي وجود مشورة بين العراقيين والبريطانيين ، عملاً بالاتفاق القائم بينهما من جانب ، ولتفوق الوزارة الجديدة بالغرب عموماً والإتلاص القومي العروبي الذي تستنقه من جانب آخر ، ولعل ما يدعم وجهة النظر هذه ، أن الحكومة البريطانية ، قد شكلت فريقاً من المخصصين في الشؤون الشرق أوسطية من أجل دراسة ولحصص معاهدة ١٩٣٧ م الحدودية للوقوف على مدى موافقتها للرغبات التي سبق أن طرحها في شباط سنة ١٩٣٧ م ، اللجنة الفرعية الرسمية للشرق الأوسط ، وانتهت أعمال ذلك الفريق في ٢٨ يوليو ١٩٣٧ م ، ورفع تقريراً بهذا الخصوص إلى اللجنة المذكورة بوزارة الخارجية البريطانية ، تضمن أن " بعض النقاط تتلقى مع رغباتنا وبعضها يختلف عما كنا نرغب فيه ، فبالنسبة لضمان الحق القانوني لمرور البواخر البريطانية ، فقد جاءت المعاهدة موافقة لرغبات بريطانيا ، إذ أعطيت سفنها الحق في المرور - في كافة مياه شط العرب - بما فيها المياه الإيرانية بمجرد حصولها على الأذن من حكومة العراق ، أما بالنسبة للملاحة في شط العرب ، فالمعاهدة ليست مرضية ، وأن نصوصها لا تلائم وجهة النظر البريطانية بسبب عدم ضمان المعاهدة استعمار صلاحية الملاحة في المرسى المتنازع عنه ، كما أن اتفاقية الصيانة التي ستعقد بين العراق وإيران لا يوجد تأكيد على أنها تتضمن ضمانات كافية

Akhtar, S, the Iraq - Iran dispute over the Shatt - Al - Arab, Pakistan Herald, 3, ( 1 )  
1969, P. 213.

على استغناء أعمالها في حال إلغاء المعاهدة بعد فترة ، وأن وجود مندوب بريطاني يمكن أن يحقق لأعمال اللجنة المكلفة بالصيانة ، عامل التوازن والاستمرار<sup>(١)</sup> .

وهكذا لم تكن بريطانيا راضية تمام الرضا عن المعاهدة ، كما لم يكن بمقدورها أيضاً أن تتدخل في أعمال الدبلوماسيين العراقيين ، والإيرانيين ، ومن حيث وجهة النظر القانونية البحتة ، بعد أن أحالت لجنة مجلس عصبة الأمم الطرفان إلى التفاوض المباشر وحتهما على معالجة قضاياهم بالطرق الودية ، ونقضت يدها من المشكلة ، لما يعني أن أي تدخل بريطاني لن يكون مقبولاً من قبل الطرفين وكذلك المجتمع الدولي .

وإذا قسم المكاسب التي حققها كل طرف من جراء التوصل إلى اتفاق ١٩٣٧ م الحدودي ، فإن الدبلوماسية العراقية قد نجحت بما لا شك فيه ، في القرار وجهة النظر الخاصة بها ، فقد جرى تعديل على خط الحدود في شط العرب بعد أن تنازل العراق عن منطقة من مياه الإقليمية بطول قدره ٧,٧٥ كيلومتر أمام عبادان ( من النهاية الشمالية لجزيرة شط العرب حتى الرصيف رقم ٣ " على طول خط التالوك ) وبذلك أصبح لإيران منطقتان تكون لها مياهاً وطنية في شط العرب بطول { ١٥ كم } إحدهما أمام الخمرة على طول خط وسط مجرى الماء بطول { ٧,٢٥ كم } ، والأخرى أمام عبادان على طول خط التالوك بطول { ٧,٧٥ كم } أما الجزء الباقى من خط الحدود في شط العرب البالغ طوله { ٩٤ كم } فهو مياه وطنية عراقية ، وهو يمر على طول خط الماء الواقع للضفة الشرقية المسمى من الشط .

وقد جرى هذا التنازل العراقي في مقابل اعتراف إيران بأن خط العرب يكون مياهاً وطنية عراقية تخضع للسيادة العراقية الكاملة فيما عدا الاستثناءين المذكورين بيد أنه لم يؤخذ بعين الاعتبار خط الحدود في شط العرب في موضوع إستفادة إيران من مياه النهر رغم أن خط الحدود يمر من خط الماء الوطنى حيناً ومن خط الوسط حيناً آخر ، ومن خط التالوك حيناً ثالثاً<sup>(٢)</sup> ، وهذا التناقص سوف يؤدي إلى شقاق حاد في التطبيق العملي للمعاهدة .

هذا بالإضافة إلى أن المعاهدة قد تضمنت حق إيران في الاشتراك في إدارة الملاحة في شط العرب على قدم المساواة ، وما يتبع ذلك من ضرورة موافقتها بشأن السياسات التي ستبني في طبيعة هذه الإدارة ، الأمر الذي يعد انتقاصاً من سيادة العراق المطلقة على النهر ، وقد أدركت بريطانيا من

(١) F . O . 371 / 18974 , No . 429 . Secret , Persian Boundary : Memo . No 5 Customs Control On Shatt AL - Arab .

F . O . 371 / 22038 , Persia 1937 , E 2375, Perso - Iraqi Relations - Shatt AL - Arab .

(٢) خط الماء الوطنى : هو الخط الذي تكون المياه على الشاطئ عندما ينخفض ماء النهر في الجزر إلى أوطس حاد ، بينما خط وسط مجرى الماء ، يعني الخط الذي يمر في منتصف النهر المام ويقسم المجرى إلى قسمين متساويين بعض النظر عن جميع الاعتبارات الأخرى .

راجع : محمد صالح غانم : مبادئ القانون الدولي ، القاهرة ١٩٦٦ م ، ص ٣٢٣

جانبها خطورة مثل هذه التعديلات القانونية ، على مصالحها في شرط العرب ، وأن ذلك يتعارض ولا ريب مع المادة الرابعة من معاهدة سنة ١٩٣٠م ، والمادة السابعة من ملحقها ، واللذان تقضيان بمنح السفن البريطانية في أن تستخدم الإقليم العراقي بسكك الحديدية وأماه وموانئه ومطاراته في أوليات الخطر والحرب ، وحققا أيضاً في استخدام شرط العرب ولما تشاء شريطة إعلام ملك العراق مسبقاً ، ومن ثم يستعين على البريطانيين إعلام شاه إيران أيضاً ، وفقاً للوضع الجديد <sup>(١)</sup> .

وكما أن الرض البريطاني لم يجد نفعاً لأن الإضطرابات السياسية في العراق عكس المسعى الرسمي والشعبي لم تحل دون إبرام المعاهدة في ٢٠ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٨م بعد أن جرى التصديق عليها طبقاً للنظم الدستورية في البلدين ، وتم تبادل وثائق الإبرام في شامها ، وأبهرت إلى عصبة الأمم فم تسجيلها لدى أمانتها ، ونشرت في معاهدات العصبة ، كما صدقت بالقانون العراقي رقم ١٦ لسنة ١٩٣٨م <sup>(٢)</sup> .

دخلت معاهدة ١٩٣٧م حيز التنفيذ الفعلي عندما بدأ الجانبان في إجراء مفاوضات جادة حول عقد اتفاق خاص ينظم أعمال لجنة تخطيط الحدود العراقية - الإيرانية ، المنصوص عليها في الاتفاق وقد وقع الطرفان هذا الاتفاق في ٨ كانون الأول عام ١٩٣٨م ، متضمناً المواد التالية :

المادة الأولى : تؤلف لجنة لوضع دعائم الحدود لقوامها ثلث أول ، وتعمل ثلث تعيينها كل من الحكومتين ، يعاونها عدد من الميساعدين ، ويرأس الممثلان جلسات اللجنة بالتناوب ، وتدون محاضر جلسات اللجنة باللغات العربية ، والإيرانية ، والفرنسية ، ويكون النص الفرنسي هو المحول عليه في

(١) Abdul Hussein AL -Qutlife, Some Legal Aspects of the Iranian Attempt to Terminale the Iraq - Iranian Boundary Treaty , 1937 (Review of Juridical Sciences. College of Law . university of Baghdad , VOL. 1. No. 2. 1969 .

وخصوص المشاورات البريطانية . العراقية - الإيرانية بشأن إسبعصاحات هذه الأطراف حول بعض البنود وكيفية فصلها عملياً راجع :

Ministry for Foreign Affairs, Comment on the Iranian Claims Concerning the Iraqi - Iranian Frontier Treaty of 1937 and the Legal Status of the Frontier between the Two Countries in Shatt AL - Arab , P. 10 .

F . O . 371 / 21892 , E 961 . No . 18 ( 94 - 2 - 38 ) British Legation - Tehran to the Right Honorable Anthony Eden . Dated 21<sup>st</sup> Jan , 1938 ) .

F . O . 371 / 21892 , E 469 . Mr. Seal , Admiralty , to MR. Beggally , No . M . o 472 - 140 - 3 ( Secret ) Proposed Shatt AL - Arab Conservancy Convention . Dated 29<sup>th</sup> , Jan 1938 ) .

F . O . 371 / 21892 , E 397 , Amenity in Mr. Rendel's Room at 3 - O . P . H . on Tuesday , Jan 18 , to discuss the policy of his Majesty ( 21 Jan , 1938 ) Government Regarding negotiations , for a Conservancy Convention on the Shatt AL - Arab .

F . O : 371 / 21820 / E 2025; Persian Relations with Iraq : Shatt AL - Arab : Establishment of an international Conservancy 17 ADR . 1937 - 5 MOR 1946 ) .

F . O . 371 / 20730 , E 5112 , Perso - Iraqi Frontier Dispute Shatt AL - Arab , 6 Sept , 1938 .

وللتطلاع على تفاصيل الدور البريطاني حتى عام ١٩٣٦م راجع :

Toynbee, A. J, "The Iran - Iraqi Frontier Dispute " 1936 Survey of international Affairs . Oxford University press . 1937 , P . 7 , 7 .

حال وجود اختلاف ، وأن يرفع ذلك الاختلاف اللغوي والفعل إلى حكومتها لإيجاد حل . - سهر -  
الدبلوماسية .

المادة الثانية : تتضمن مسؤولية اللجنة عن تخطيط الحدود بتعين " الأحكام الجغرافية " بالضبط لدعالم الحدود الجديدة والقديمة ، وذلك بتهيئة خارطة جديدة لكل الحدود يبين فيها خط الحدود الذي عينته لجنة سنة ١٩١٤ م ، وإدخال الدعالم والأعمدة التي مشيها اللجنة في الفترة القادمة .

ومن المادة الرابعة وحتى الخامسة عشر ، تتضمن الاتفاقية أسلوب عمل اللجنة والأمور الفنية التي ينهي الأعمال ، والوسائل اللازمة لتنفيذ معاهدة ١٩٣٧ م على أرض الواقع ، والضمانات الضرورية لاستمرار عمل اللجنة في هذا الإطار <sup>(١)</sup> ، وقد وقع الاتفاق عن الجانبين وزير الخارجية العراقي والوزير الإيراني نفقوس في بغداد .

وقد باشرت اللجنة المذكورة أعمالها في ديسمبر سنة ١٩٣٨ م ، حيث قامت بنصب دعالم الحدود بداية من الدعامة القديمة رقم "٩" الواقعة عند ملتقى نهر خاين بشط العرب ، ونصبت "٦٨" دعامة كانت الأخيرة منها قد نصبت في موقع الدعامة القديمة رقم (١٠) الواقعة بالقرب من "مشك بصري" وقد قررت اللجنة الانتقال بأعمالها إلى لواء العمارة بعد أن غمرت المياه المنطقة من جراء فيضان نهر كارون من الدعامة رقم ٦٨ حتى ٧٠ نحو الغرب حتى هور الخويزة <sup>(٢)</sup> ، بيد أن الأوضاع السياسية العالمية المتمثلة في اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ م ، واحتلال القوات البريطانية العراق ١٩٤١ م ، ودخول السفن البريطانية شط العرب ، كما احتل البريطانيون إيران وأجبروا رضا شاه للتنازل عن العرش لأبيه ، وقد اضطرت باتجاه توقف أعمال لجنة تخطيط الحدود .

لم تؤدي ظروف الحرب العالمية الثانية إلى توقف أعمال لجنة تخطيط الحدود لحسب ، وإنما كالة الترتيبات التي أقرها معاهدة ١٩٣٧ م بشأن معالجة مشكلة الحدود العراقية - الإيرانية ، إذ كان من المقرر بمقتضى المادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة المذكورة ، أن تتخذ إتفاقية الملاحقة ، والصيانة في شط العرب ، الواردة ذكرها في المادة الخامسة من أصل المعاهدة ، في خلال سنة من تساريخ تنفيذ المعاهدة ، بيد أن وزير الخارجية الإيراني قد أقرح تأجيل المفاوضات هذا الشأن لمدة ثلاثة أو أربع

(١) Government of Iraq : Facts Concerning The Iraqi - Iranian Ministry Of Foreign Affairs , Baghdad 1960. Comment on the Iranian Claims Concerning The Iraqi - Iranian Frontier Treaty of 1937, and the legal status of the Frontier between the two Countries in the Shatt AL - Arab Ministry of Foreign Affairs , Baghdad 1969, the Iraqi - Iranian Dispute : Facts and Al legations , Ministry of Foreign Affairs , Baghdad , 1981 .

(٢) - واجمع وثائق وتقريرات وزارة الخارجية العراقية الحالية : -  
- صفائق عن الحدود العراقية - الإيرانية ، بغداد ١٩٦٠ م .  
- تعليق على المزاعم والادعاءات الإيرانية حول معاهدة الحدود العراقية - الإيرانية لعام ١٩٣٧ م ، والوضع القانوني للحدود بين البلدين في شط العرب ، بغداد - يوليو ١٩٦٩ م .  
- واجمع أيضاً النصوص الإنكليزية هذه التقارير في المامش السابق .

منزوات- ربما تنتهي الظروف الدولية الواهنة - وأن بلاده تتطلع إلى الاشتراك على الفور في إدارة العرب<sup>(١)</sup> ، في حين أصر العراقيون ، أن ذلك لن يحدث إلى بعد توقيع اتفاق ينظم طبيعة هذه الإدارة وفق الأسس القانونية المخصوص عليها بين الجانبين<sup>(٢)</sup> .

ولم تعطي بريطانيا الجانبين فرصة للتصدي في الخلاف حول كيفية تنفيذ الاتفاق ، كما فشلت العراقيون في إقناع البريطانيين بوضع اتفاق بينهما للدفاع عن شط العرب بوصفه يقع في مياه العراق الإقليمية<sup>(٣)</sup> ، في محاولة من العراق للتخلص من معاهدة ١٩٣٧ م ، وعرض شط العرب بأكملها ضيقه للاحتلال البريطاني العسكري المباشر طيلة الحرب العالمية الثانية .

كانت المشاور العربية في عربستان قد سمت في فترة الحرب إلى التخلص من السيطرة الفارسية وقد توعم المقاومة جنود الشيخ خزعل وحرمه الذين كانوا يسمون الفلمان ، إلى جانب قبائل بني طريف وبئر كعب واستمرت هذه المحاولات حتى عام ١٩٤٦م عندما أدرك شيخ القبائل أنهم لا قبل لهم بالفرس ، تقدموا بشكوى رسمية إلى جامعة الدول العربية في ٢٢ أغسطس ١٩٤٦م يطلبون فيها تدخل الجامعة لإقناعهم من السياسة الفارسية ، وهو نفس الهدف الذي أنشأت من أجله " جمعية الدفاع عن عربستان ثم توالى إنشاء الجمعيات المماثلة " الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز " ، " حركة الفسورة العربية لتحرير عربستان " ، بيد أننا لم نعر في أي من الوثائق والمصادر العربية والأجنبية ، أن هذه الحركات الوطنية كانت تهدف إلى الانضمام إلى العراق ، بحسب ما أورده وجهه النظر العراقية<sup>(٤)</sup> ، وأن كل ما كانت تطمح إليه هو الاعتراف بقوميتهم ، ومنحهم الحكم الذاتي في إقليمهم ، وتشكيل مجلس تشريعي للقوانين المحلية في الشؤون الداخلية كافة ، وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية لديهم ، وتخصيص اسم كالي من موارد نفط عربستان لمراقفها ، وغيرها من المطالب السياسية التي تكفل لهم

(١) L / P & S / 12 / 3804 : Coll . 30 / 86 930 : Persian Relations With Iraq : Shatt AL-Arab : Establishment of an international Conservancy Board ( 17 Apr - 1937 - 5 Mar 1946 ) .

- F. O. 371 / 23255, Enclosure in Baghdad Despatch. No. 289 ( Dated 13<sup>th</sup> June, 1939 ) Shatt AL-Arab , Conservancy and Navigation Convention .

(٢) راجع رثاً قانونياً عراقياً حول عدم قانونية الطلب الإيراني في :  
- Abdat Hussein AL - Qattifi : Some Legal aspects of the Iranian attempt to terminate the Iranian Boundary Treaty , 1937, the previous Correspondence , PP. 84 - 87 .

(٣) راجع لحوى المحاولات العراقية في الوثائق التالية :  
- F. O. 371 / 23252, No. -239- 24 39 E7750, Barill Newton. British Embassy - Baghdad. ( Dated 12<sup>th</sup> Nov, 1939 ) .

- F. O. 371 / 23255 , E7750 : o. 939 - 24 - 39 - Sir D. Newton Baghdad to Mr. Gaggolay , Shatt AL-Arab Convention .

- F. O. 371 / 23255, E5810, Shatt AL-Arab Ametecy at the Foreign office on 14<sup>th</sup> Aug. to discuss the Question of a Conservancy and Navigation Convention for the Shatt AL-Arab (Aug 1940) .

(٤) مصطفى عبد القادر ، الفتى : عربستان من الحق ، فصل الفارسي تحت عنوان في مجلة عماد ، ص ٣٧٠ - ٣٤٤ .  
خليفة العرب خديت ، مصدر ، مركز دراسات حبيب نوري ، جامعة الفسوة ، ١٩٨٢ م ، ص ٣٤٤ - ٣٧٠ .

الميش وفق تقاليدهم وتراثهم العربي<sup>(١)</sup> ، وقد ساهمت السياسة العراقية ذاتها في هذه النتيجة التي توصلت إليها الأوضاع في عريستان ، إذ أنهم منذ سقوط الشيخ خزعل ، لم تحاول الدبلوماسية العراقية إدخال هذه القضية كأحد المحاور المطروحة للمناقشة والمفاوضات في إطار مشكلات الحدود بين الجانبين ، كما أنها لم تساعد حق في نيل آمانيهم الوطنية والاستقلال عن السيطرة القارسية ، مما كان من شأنه على الأقل تكون دولة عازلة عربية اللسان ، الأمر الذي كان سيخدم الاستراتيجية العراقية على المدى البعيد ، وفي هذا السياق ، فنحن نميل إلى الاعتقاد ، أن تجاهل العراق ونسياله لقضية عريستان ، قد كلفة التنازلات المستمرة في شط العرب مما ساهم بدوره في تعقيد المشكلة الحدودية ، وبالتالي الأوضاع السياسية التي ألمت بها هذه المشكلة .

كانت الأوضاع السياسية العالمية التي أفرزتها معارك الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى انشطار القوى الكبرى إلى معسكرين بعد تلاشي الحلف الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٧م وظهور بواحر الحرب الباردة بين الأتراكين والراحميين ، وتنازع هاتين القوتين لأقاليم ومناطق الشرق الأوسط في إطار الاستقطاب ، والاستقطاب المضاد ، وكان أن توارت بريطانيا عن زعامة الغرب ، وتقلد الولايات المتحدة هذه الزعامة ، وظهور تنافس داخلي بين الولايات المتحدة وبريطانيا على الرغم من اشتراكهما في تقرير السياسات الغربية في الشرق الأوسط .

وقد أدت هذه المتغيرات الكبرى إلى كسر شوكة بريطانيا ، وهات وحطفت هيبتها في نظير وعايها وبالتالي سمت الدول الشرق أوسطية إلى الاعتماد على نفسها بشكل مطلق في تقرير سياساتها الداخلية والخارجية ، والتحرير من قيود المعاهدات الملزمة التي كانت وبالأعلى على هذه الشعوب ، وكان العراق إحدى هذه الدول التي مضت في هذا الطريق ، وإن كان بتدرة ، وبدأ الدبلوماسيون العراقيون يعدلون النظر في كافة الأوضاع التي خلفتها حقبة الوجود البريطاني ، ويضعون كل التزامهم الدولية من خلال المعاهدات والاتفاقيات إلى الدراسة الجديدة ، وانهوا إلى نتيجة بشأن الحدود مع إيران ، مفادها أنه لا ينبغي تكرار أعطاء السابقين ، ويصين في حال عدم الحصول على مكاسب حقيقية جديدة - التنفيذ الإيجابي لينود معاهدة ١٩٣٧م والاتفاقيات التي أعقبتها ، وإزاء هذا التصور العراقي الجديد ، كان من الصعوبة بمكان الالتقاء مع التصور الإيراني ، الذي كان بدوره ، قد مضى في نفس الاتجاه ،

(١) راجع وللق جهة تحرير عريستان التالية :  
- اللهم عريستان - تشرين الأول ، أكتوبر ١٩٦٤م .  
- صوت عريستان ، السنة الأولى ، عدد ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م .  
- مقال جهة تحرير عريستان ، وللق ، وعشوراء ، وبيانات ، مركز دراسات الخليج جامعة البصرة (أوراق محفوظة) .

Foreign Office . Hand book Prepared under the direction Of the Historical section of the Foreign office No . 67. The Persian Gulf , His Majesty's Stationery office , London 1960

ومن ثم لم يفلح الطرفان في الفترة ما بين عامي ١٩٤٩- حتى قيام ثورة ١٤ تموز / يوليو سنة ١٩٥٨م في إحداث تغيير فعلي باتجاه تنفيذ اتفاقية ١٩٣٧م ، أو عودة لجنة تخطيط الحدود إلى ممارسة أعمالها ، أو الحصول إلى صيغة وسطى لإدارة شط العرب ، وبدا أن كل ذلك مرتبط ببعضه البعض ، وعاد التوتر لیسود العلاقات بين الجانبين ، وحشد كل طرف قواته المسلحة على طول شط العرب ، وبدأ كل طرف يتهم الآخر بعدم الوفاء لأحكام الاتفاقية المذكورة ، وتحصيل الرسوم من جانب واحد ، وتبنيدها في أوجه أخرى ، لا تحت بصلة لصيانة وتطوير الملاحة في شط العرب ، وفي عام ١٩٥٩م شجيت الحكومة الثورية الجديدة في العراق اتفاقية عام ١٩٣٧م باعتبار أنها فرضت على العراقي ، في ظروف غير مواتية ، واعتبر العراق شط العرب جزءاً من الأراضي العراقية ، وغير قابل للمساومة ، وعلى هذا الأساس بدأ في السيطرة على القنولرب والسفن المتجهة لوانى إيران في عبادان ، وعورمشهر كما تحدى العراق مراراً دخول ناقلات النفط بحرية إلى مصفاة النفط الرئيسية لإيران في جزيرة عبادان في عمق شط العرب <sup>(١)</sup> ، وقد ردت الحكومة الإيرانية على هذه الإجراءات من جانب العراق ، بأن أبملت الحكومة العراقية في السابع من مايو سنة ١٩٥٩م بأن عسروآباد قد اعتبر ميناء بحرياً تابعاً للمحيرة بيد أن العراق قد اعترض على الإعلان الإيراني الجديد في مذكرة سلمت إلى وزارة الخارجية الإيرانية في ٩ يوليو ١٩٥٩م توضع أن حدود العراق في عسروآباد تشمل كل مياه شط العرب حتى مستوى المياه المنخفضة في الشاطئ الإيراني ، ولذلك فلا يجوز إنشاء ميناء إيراني في داخل المياه الإقليمية العراقية <sup>(٢)</sup> ، وهكذا أضيف عنصراً جديداً إلى عناصر التآزم بين الجانبين ، وولقت الحكومتان من جديد موقفاً صلباً تجاه النزاع الحدودي ، وبدا أن الوضع مرشح للانفجار في أية لحظة تكون مناسبة لانطلاق الشرارة الأولى .

والواقع أن درجة تقلب السياسات العراقية خلال عقد كامل ، كانت غير عادية حتى بمقاييس العالم الثالث ، وقد تركت آثاراً واضحة على سياساتها الخارجية وذلك بحكم التناقض السني وجسدت القيادة العراقية نفسها فيه ، من خلال مساعيهم الحثيئة لإبراز مكانتهم كقادة لدولة جديدة تربيد أن تلعب دوراً محورياً في تقرير السياسات العربية والإقليمية ، وكثيراً ما كان هذا الدور الهام المنشود ،

- 
- ( ١ ) S . H . Amin : international and Legal Problems of the Gulf, the Iran - Iraq Conflict, PP. 65-93, East and north African Studies Limited , London 1981.
- Ramazan , R.K. The Persian Gulf : Iran 's Role, University Press of Virginian , 1972, P. 42.
- ( ٢ ) Akhtar's . the Iraqi - Iranian Dispute Over the Shatt AL- Arab, Pakistan Horizon , 1969, P. 215.
- Melamid . A. , the Shatt AL- Arab Boundary Dispute " Middle East Journal , 22, 1968P. 351. . .
- Scasia , La Controversi tra Persia, Iraq Per La Shatt AL- Arab. ( December , 1959 . Gennain . 1960 ) in oriente Moderno 40 - 2 - 1960 , PP. 71 - 93 .



لو طابع أيديولوجي حاد بحسب التوجهات السياسية للقيادة التي تصل إلى السلطة ، وقد أدى هذا التفاعل المستمر بين البعثين العربي ، والإقليمي إلى اضطراب وعدم استقرار في السياسة العراقية تجاه هذين الاخيرين<sup>(١)</sup>.

لم تواجه إيران مثل هذه المشاكل في ذلك العقد ، وبعكس جارها الرئيسة العربية ، كانت السياسات الداخلية الإيرانية مستقرة بصورة ملحوظة ، ولم تتعرض لأهواء ، ونزوات الانقلابات ، كما كانت تنسم بالواقعية والعملية ، وكان الشاه بنفسه مسيطر بصورة مباشرة على صياغة وتفيذ السياسة الخارجية لإيران .

هذه الأوضاع المختلفة في طبيعة السياسات السائدة في البلدين ، قد أثرت على العلاقات بينهما بصورة ملحوظة ، وفي هذا السياق يمكن التركيز على ظاهرتين بارزتين في هذه العلاقات .

- ١ - الميل الدائم لأن تكون للخلافات حول قضية معينة تأثير على مجمل العلاقات الإيرانية- العراقية .
- ٢ - الميل الإيرانية المتزايدة لإبعاغ سياسة متشددة تجاه العراقي .

ومن ثم فقد أصبحت قضية المجر المالي في شط العرب القضية المركزية في العلاقات الإيرانية - العراقية ، وأن التوازن في هذه العلاقات مرهون بقدر الاتفاق أو الاختلاف حول هذه المسألة التي لم تحل بصورة جلية طيلة فترة الصراع ، وفي حين بقيت مسألة الإدارة المشتركة لذلك المجر المالي عالققة بين الجانبين طالبت الحكومة العراقية بتقديم حدود مياهها الإقليمية لمسافة ١٢ ميل وكان القرار الإيراني هو المطالبة أيضاً بزيادة ٣ أميال في مياهها الإقليمية لتتساوى مع المياه الإقليمية لجارتها في أواسط عام ١٩٥٩م ، وفي مارس من العام التالي ألغى عبد الكريم قاسم رسمياً علاقات بلاده بحلف بغداد ، ولم يكن القرار مؤلفاً ل طهران لأنه كان متوقفاً ، رغم أن ذلك قد فتح لفترة واسعة في نظام الأمن الإقليمي ، في الوقت الذي كانت فيه علاقات إيران بالاتحاد السوفيتي غير مستقرة ، وفي حين شكل عدم ثبات السياسات والدور المتعاطف للشوعية في العراق انزعاجاً كبيراً للسلطات الإيرانية إلا أنهم لم يسمحو لهذه المشاعر أن تقودهم إلى قطيعة ضد العراق .

(١) راجع :

- U. S. Department of state , office of intelligence Coordination and Liaison ( ocl ) , " Background Development and prospects of the Arab League to mid - 1946 " intelligence Research Report , OCL - 3332 , 1 July 1946 .
- United states policy in The Middle East Documents: September 1956 - June 1957, U. S. Department of state Publication , No. 6503 ( Washington , D. C. U. S. Government Printing Office , 1957, ) PP. 419 - 420 .
- خليل فضل الكيبي : حلف بغداد ٢٤ فبراير ١٩٥٥م ، رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .
- مالكولم كير : عبد الناصر والحرب العربية الباردة ( ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ) ترجمة د عبد الرؤوف احمد عمرو : الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ١٩٩٧م
- علي الدين ملال : أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ ١٩٨٢ مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ١٩٨٩ ، ص ٦٤ ٨٢ ١١٧ ١٦

وفي مطلع عام ١٩٦٦م رفضت سلطات ميناء البصرة إرشاد أية ناقلات للنفط متجهة من الخليج إلى عبادان ، مما أدى إلى القطاع حركة الناقلات إلى عبادان لمدة أسابيع ، فقامت السلطات العراقية بإتباع سياسات إمبريالية في شط العرب ، ورد عبد الكريم قاسم على تعليقات الشاه بإجراءات عملية ، وقامت السلطات العراقية بطرد عدد من الرعايا الإيرانيين ، ورفض قيود صائمة على عمل الآخرين<sup>(١)</sup> ، ومن جهة قام البرلمان الإيراني بإدانة عبد الكريم قاسم ، بيد أن الأوضاع الإقليمية هسي التي حسمت هذا الخلاف الحاد عندما ألفت بظلالها وحمت على الشاه وعبد الكريم قاسم جميع جهودهما لمواجهة المنافس المشترك وهو عبد الناصر بسياساته الرامية إلى تقويض التنامي الغربي في الشرق الأوسط ، وعادت طهران وبغداد في ٢٣ إبريل ١٩٦٦م جهودهما الدبلوماسية لاحتواء خلافاتهما .

وفي حين لم تشهد مسألة شط العرب تطورات فعلية في الفترة ما بين عسامي ١٩٦٦م - ١٩٦٨م بالرغم من بقاء الخلافات الأساسية بشأنها قائمة ، فإن هنالك قضايا أساسية أخرى كانت تؤثر بشكل فعال في طبيعة العلاقات الإيرانية - العراقية وكان من أبرزها القضية الكردية ، التي بدأت تتأخفاً بالتأثير على هذه العلاقات منذ الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأ الانفصاليون الأكراد نشاطهم عبر الحدود العراقية - الإيرانية - التركية بعد حصولهم على دعم سوفييتي ، وفي شباط ١٩٤٧م تم توجيه ضربة قوية للعناصر الكردية عن طريق عملية بريطانية عراقية مشتركة ، وهربت بقية عناصر الحركة عبر الحدود الإيرانية ، وفي حين بقيت هذه الحركة الانفصالية في حالة سكون في كل من العراق وإيران خلال الخمسينيات ، إلا أنها أصبحت موضوعاً حرجياً للحكومة المركزية العراقية في الستينيات ، مما استلزم أن تقوم القوات العراقية في كثير من الأحيان باعتراق الأجواء والحدود الإيرانية والتركية لتفكيك عملياتها ضد العناصر الكردية ، وليس هذا فحسب بل أن العراق أقام إيران في يناير ١٩٦٦م بإعداد المتمردين الأكراد بالأسلحة والخبراء ، وأن تقاريرهم تفيد بأن إيران تلعب دور معبر للأسلحة المرسلة إلى الأكراد من إسرائيل ، فقد كان الأكراد مثل الشيعة العراقيين يعارضون أي تحرك للحكومة العراقية نحو الدول العربية ، وكان هذا الاتجاه متسجماً مع الميول الإيرانية<sup>(٢)</sup> ، كما أن الشغال العواقي بالحرب مع الأكراد كان من شأنه أن يؤثر على مقدرة القوات العراقية في التعامل مع أي قضايا أخرى<sup>(٣)</sup>

Uriel Dann , Iraqunder Qassem : Apolitical History , 1958 - 1963 , P. 264 .

Tehran Journal, Dec, 18 , 1959 .

(١) ألفيد من التفاصيل حول مشكلة الأكراد راجع :  
(٢) د . وليد جدي الأعظمي : مشكلة الأكراد بين العراق وإيران وتركيا في الوثائق البريطانية ، دار السلي ، لندن ١٩٩٤م

(٣) وقد أدركت الحكومة العراقية هذه الحقيقة ، فقررت الحكومة البعثية أن تضع حداً لهذه المشكلة ، فبدأت في مفاوضات سرية مع الأكراد في بيروت ، وانتهت في ١١ مارس ١٩٧٠م باتفاقية مع الأكراد مكونة من خمس عشر بنداً ، تضمنت الاعتراف العام عن الأكراد ، والاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية ، الوعد بتعيين نائب رئيس كردي ، تمثيل نسي في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والخدمة المدنية والقوات المسلحة .  
- راجع :

Shahram Chubin, and Sephr 2A BIH ; the foreign Relations of Iran , Developing State in azone of Great - Power Conflict , With a Foreword by Paul Seabury .  
University of California Press , Berkeley . Los Angeles - London , Anon , PP. 171-176 .

ازدادت العلاقات العراقية - الإيرانية سوءاً بعد أن فشلت كافة المفاوضات التي حاولت وضع معاهدة ١٩٣٧م موضع التنفيذ ، وبعد أن أدرك الجانبان أن المعاهدة المذكورة قد أفرغت من مضمونها وأنها لا تلبي الحاجات الوطنية لأي منهما ، تبلورت وجهة النظر الإيرانية عن الرغبة في عقد معاهدة جديدة مبنية على مبادئ القانون الدولي التي تشمل على " مبدأ التالوك " أو مبدأ عطف المنتصف ، كأساس واضح في تقسيم البحر المالبي ، بينما أصر العراقيون على عراقية شط العرب وعدم تقسيمه وفي ١٥ إبريل ١٩٦٩م قام نائب وزير الخارجية العراقي باستدعاء السفير الإيراني في بغداد ، وأخبره بأن الحكومة العراقية تعتبر شط العرب ملكاً للعراق ، وأنه يتعين على كافة السفن الإيرانية التي تمر هذا الممر أن تول العلم الإيراني ، كما أن على جميع الرعايا الإيرانيين المسافرين في تلك السفن الدول أثناء مرورهم في المياه العراقية لعمل الإجراءات الرسمية بوصفهم " أجانب " ، وقد أضيف لهذا الإنذار تأكيد عراقي باستعمال القوة لتنفيذه <sup>(١)</sup> .

ومن جانبها كانت السلطات الإيرانية تترك مدي خطوة مثل هذا القرار على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في شط العرب ، فقد أصبحت كل حقول النفط في خوزستان " عربستان " ، ومشروع خزان حر ، ومصفاة النفط في عبادان ، وجمع الكيماويات ، وهنية مبدى للسرات مدفعية وطائرات العراق ، ناهيك عن أن سيادة العراق على شط العرب كانت تعني أن تصبح البحرية الإيرانية تحت رحمة العراق إذا أرادت عرجاً إلى الخليج ، هذا بالإضافة إلى أن ذلك يربط بالأوضاع السياسية العامة ومسألة توازن القوى بين العراق وإيران بعد أن أغرط العراق في صفوف المصكر الاشتراكي ، في حين حافظت إيران على ولائها للغرب والأمريكيين على وجه الخصوص .

ولهذه الأسباب وغيرها كان رد الفعل الإيراني على الإنذار العراقي - سريعاً وحازماً ففي ١٩ إبريل ١٩٦٩م ، أصدر البرلمان الإيراني بياناً يألؤه اتفاقية عام ١٩٣٧م بصورة رسمية ، وذلك بسبب فشل العراق في الالتزام بوعدها ، وفي ٢٧ إبريل ١٩٦٩م أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بياناً لتأكيد هذا الإلغاء ، والإعلان عن الرغبة الإيرانية في عقد اتفاقية جديدة إذا كان العراق عازماً على حل الخلاف بالطرق السلمية <sup>(٢)</sup> .

كانت إيران هذه المرة والثقة من مقدرتها على التعامل مع العراق ، بعد أن أصبحت قوة عسكرية إقليمية ساهم الغرب في تضعيفها - بحسب لها حساباً ، كما أن لها حكومة مستقرة .

( ١ ) S. H. Amin : International And Legal Problems of the Gulf, Opcit , PP. 72 - 74 .

- ولقد ن ذلك بما كتبه د. مصطفى النجار : الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، ص ٣١٥ .

- وكذا د. جابر إبراهيم الراوي : المرجع السابق ، ص ٢٩١-٢٩٥ .

( ٢ ) U. N. Schofield : Iran in The Persian Gulf in Preparation , A survey of The Historic

Impact of Iran on the Arab Gulf States , Mutual Relations and Iranian Territorial and Marine Claims , 8 Volumes, Archive Editions , UK , 1996, VOL 6-PP. 120- 125 .

وعلاقات جيدة بكافة القوى العظمى ، ومع معظم الجيران ، في حين كان للعراق عدد قليل من الأصدقاء في المنطقة ، وعدد كبير من المنافسين الإقليميين ، بفضل سياساته المضطربة ، وكان سميماً من دول عدم الانحياز ، وفعلياً موالياً للاتحاد السوفيتي ، وبمعاني عدم استقرار مزمن في أحواله الثورية \* وكان القرب موعد الانسحاب البريطاني من الخليج قد أضاف بعداً جديداً في الصراع بينهما رغم اتفاقهما في يناير ١٩٦٨م على الحاجة لإقامة نظام أمني على بعد مائة ميل من بريطانيا ، ولكن كان مع غير الممكن تعاون البلدين بصورة بناءة في هذه المسألة بسبب اختلاف توجهاتهما السياسية ، فقد اتخذتا مواقف متباينة تجاه حرب اليمن ، كما كانت إيران الملكية تحشى مسالمة العراق للحركات الثورية في شبه الجزيرة العربية .

كانت هناك أيضاً الادعاءات العراقية في الكويت ، والإدعاء الإيراني بالسيادة على البحرين الأمر الذي عقد السياسات الخليجية ، وأدى لمعارضة إيران لفكرة قيام وحدة للإمارات العربية \* لفكرة الاتحاد التساعي " خشية انضمام البحرين إلى دولة الاتحاد ، وكانت هذه فرصة للعراق لاستغلال هذا الموقف الإيراني المعارض للوحدة ، والدعوة لعزل إيران من السياسات في الخليج ، وإظهار نفسه كحامٍ للمشيخات العربية الصغيرة ، وكانت هناك أيضاً مشكلة الهجرة الإيرانية المكثفة إلى هذه المشيخات ، وصراع الشخصية العربية والقارسية في المنطقة ، على المستوى الشعبي والرسمي، بعد أن رفع العراق شعار عروبة الخليج ، وبدأ في تقديم نفسه كحامٍ للعرب وللعرية في وجه الخطر القارسي ، ولقد تم إيران نفسها كحامٍ طبيعي للأمن وحرية الملاحة في الخليج وللأنظمة الملكية من مخاطر وتزوات النظام الثوري في بغداد ، وكسد منع أمام تغلغل النفوذ البعثي والناصرى والشيوعي في المنطقة . ورغم كل هذه التناقضات إلا أن ميزان القوى كان يميل لصالح الإيرانيين ، فتمكنت قواهم سريعاً لتغيير الأوضاع في خط العرب ، ووضعت قوتها البحرية والجوية في حالة تأهب ، ووجهت إنذاراً لبغداد ، بأن أي اعتراض للسفن الإيرانية سيعني الحرب ، ولإظهار قوتها العسكرية ، أصبحت ترسل مراقبة عسكرية مع كل سفينة ترفع العلم الإيراني <sup>(١)</sup> .

وفي وجهه هذا الرد السريع والحازم تراجعت الحكومة العراقية ، ولم تحاول فرض شروطها أو تنفيذ قديماتها ، واستمرت الأعلام الإيرانية مرفوعة في السفن في خط العرب . كما استمر الرعايا الإيرانيون في المرور بالمياه الإقليمية العراقية بحرية كاملة .

(\*) قامت السلطات الإيرانية بهذه الإجراءات في تمام عام ١٩٦٩م بقصد تأمين مخرج إلى الخليج عندما فرضت سيطرتها على الضفة اليسرى من خط العرب ، ففي ٢٢ إبريل ١٩٦٩م قطعت السفينة التجارية الإيرانية أين سينا خط العرب في طريقها إلى الخليج العربي تحت مظلة من الطائرات المقاتلة ، وبعد ثلاثة أيام أبحرت سفينة أخرى عبر خط العرب ، واطلة العلم الإيراني راجع :

Hurewitz, J. C. Iran in World and Regional affairs, " in YAR - SIATER . E. ed .,

IRAN faces The Seventies, New York : Praeger, 1971 . P. 137 .

MELAMID . A . , "The Shatt AL - Arab Boundary dispute , 22 The Middle East Journal 1969 . P. 356 .

على أية حال فقد استندت السلطات الإيرانية في قرارها بإلغاء معاهدة ١٩٣٧م على مجموعة من الأسس القانونية التالية :-

١ - أن المعاهدة المذكورة قد عقدت بين طرفين غير متكافئين ، وأن بريطانيا قد فرضت شروطها على إيران في ذلك الوقت ، ففي عام ١٩٣٧م كانت لبريطانيا مصالح اقتصادية وأمنية في غاية الأهمية في شط العرب ، وحجم مصالحها الاقتصادية تبدو في وضوح حقيقة أن ٩٠٪ من السفن في المنطقة كانت بريطانية ، وأن ٨٠٪ من الحركة في ميناء عبادان كانت موجهة لشحن البترول من الحقول التي كانت تملكها بريطانيا في إيران ، وتتيح للمصالح الأمنية لبريطانيا في الاتفاقية عام ١٩٣٧م من حقيقة أن هناك إتفاقية تحالف بين بريطانيا والعراق وقعت في عام ١٩٢٢م تقضي بمساعدة الأولى للثانية في حالة وقوع حرب ، هذا بجانب حقوق بريطانيا في الاحتفاظ بقوة جوية وقواعد عسكرية في العراق لحماية مواصلاتها في المنطقة .

٢ - تستند إيران في إلغائها لاتفاقية عام ١٩٣٧م على مبدأ " التغيرات الجوهريّة في الظروف " ويعجب هذا المبدأ يمكن لأي طرف إلغاء الاتفاقية إذا طرأت تغيرات أساسية في الظروف عما كانت عليه وقت توقيع الجانبين .

٣ - فشل الاتفاقية في تطبيق مبدأ " التالفك " أو مبدأ عطف للتصف الذي يتيح تقسيم حدود شط العرب إلى نصيبين متساويين بين الدولتين المتجاورتين .

٤ - أن إيران لم توافق على تجديد الاتفاقية المُلغاة بسبب عدم تبني العراق بصورة رسمية للشروط الواردة في المادة الخامسة منها .

وترى إيران أنه ليس من حق العراق الإصرار على فرض تلك الاتفاقية طالما كانت هناك قطعة كاملة بينه وبين روح ونصوص الاتفاقية ، ومن ذلك أن العراق يمتكر إدارة شط العرب في مخالفة تامة للمادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية ، والمادة الثانية من البروتوكول الملحق بها ، والتي تنص على الإدارة المشتركة لشط العرب<sup>(١)</sup> .

١ ( راجع وجهة النظر القانونية لهذا الخصوص في :

- Government of Iran : A review of imposed War by the Iraqi Regime upon the Islamic Republic of Iran , Legal Department , Ministry of Foreign Affairs , Iran . 1983 . P . 17- 19
- Ministry of foreign Affairs - Tehran : some facts Concerning The dispute between Iran - Iraq Over the Shatt AL - Arab ( May 1969 ) .
- Ramesh Sanghri , Shatt - Al - Arab - The Facts Behind The Issue ( 1969 ) .
- وتزيد من التفاصيل عن ذلك الموضوع في المراحل السابقة يمكن الرجوع إلى :
- Iran AL manac 1962 and book of facts , publ. by Echo of Iran - Tehran 1962 .
- Iran AL manac 1961 and Book of Facts , publ. by EC Echo of Iran 2<sup>nd</sup> , revised print - Tehran 1961 .

وقد أحدث إلغاء إيران لأشغال عام ١٩٣٧م من جانب واحد موجة من الاحتجاجات في العالم العربي مصحوبة بالوتر ، بينما أعلنت الحكومة العراقية رفضها للقرار الإيراني ، وأن العراق لا يسأل يتمسك بالمعاهدة ، ورفضت الأمر إلى مجلس الأمن ، مطالباً بإحاطته إلى محكمة العدل الدولية . وألقى مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة خطاباً أمام مجلس الأمن الدولي يوم ٢٩ إبريل ١٩٦٩م موضحاً وجهة النظر القانونية العراقية حيال هذا الإلغاء على النحو التالي :

١ - أن الإجراء الإيراني عرق واضح لأحكام القوانين الدولية ومخالفة صريحة للقوانين ٤٣ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، وهي النصوص المتعلقة باحترام الالتزامات المترتبة على المعاهدات احتراماً كلياً بعد قاعدة أساسية للحياة الدولية وشرطاً أولاً للمحافظة على السلم الدولي ، وأنه لا يجوز لأي دولة التحلل من الالتزامات التعاقدية أو تعديل أحكاماً إلا باتراضي مع أطراف المعاهدة الآخرين ، وأن فسخ المعاهدات بعملفرادي لا يمكن أن ينشئ حقاً أو يربأ أثرأ في القانون ، بل يعد من عوامل الإضطراب في الحياة الدولية .

٢ - أن العراق لم ينتهك أي حكم من أحكام معاهدة الحدود سواء كان جوهرياً أم ثانوياً ، بل احترامها وفلذ أحكامها بحسن نية ، وأن العراق كان على استعداد تام لإبرام الاتفاقية الخاصة بالإدارة والملاحة والصيانة في شط العرب ، ولكن الحكومة الإيرانية لم توافق على المقترحات العراقية الداعية لأن تكون اللجنة المقترحة ذات صلاحية استشارية لا تنفيذية.

٣ - أن اتفاقيات الحدود من الحالات النادرة التي لا يسري عليها مبدأ تغير الظروف لأنها تضع حل ثابت ولامالي للحدود ، ولو أتتحت فرصة الإحتجاج بتغير الظروف لإنهاء المعاهدات لأصبحت الحدود مثار منازعات عديدة ، وسادت العلاقات الدولية جو من التوتر وعدم الإستقرار ، وقد أوضحت المادة (٦٢) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات أنه لا يجوز الإحتجاج بتغير الظروف لفرض إلغاء المعاهدات الحدودية ، وقد أشارت بعض قرارات المحاكم الدولية إلى هذه الحقيقة ، وأبداها الجمهور الغالب من علماء القانون الدولي .

٤ - أن الظروف لم تغير على النحو الذي تدعيه إيران ، من أن الاستعمار البريطاني كان يستخدم كل نفوذه لصالح العراق ويصوغ مواد المعاهدة بالصورة التي تحدم مصالح ومصالح العراق . فهذه الادعاءات لا تستند إلى الحقيقة والواقع ، لأن الحكومة البريطانية - كما هو ثابت من الوثائق - لم تستطع فرض إرادتها السياسية بالنسبة للحكومة الإيرانية فيما يتعلق باتفاقية صيانة شط العرب الثلاثية ، وإنما كانت إيران تحرص على إسعاد بريطانيا وقد نجحت في ذلك كما هو مبين في نصوص الاتفاق ، كما لم تستطيع الحكومة البريطانية الوقوف في وجه الضغط الإيراني بشأن التنازلات التي قدمها العراق مقابل عبادات لرسو السفن الإيرانية ، إلى جانب رفض البريطانيين لبعض مواد المعاهدة الخاصة بتحصيل الرسوم ، وتلك التي لا تشمل مرور السفن الحربية خلفاء الطرفين .

٥ - أن العراق تفاوض مع إيران في ١٩٣٧م وعقد الاتفاق بكمال إرادته السياسية ، ومن منطلق قناعاته بممارسة سيادته على أرضه ، وظل ملتزماً بالمعاهدة بالرغم من الغبن الذي لحق بالعراق نتيجة عقدتها<sup>(١)</sup> .

وقد تبين مندوبوا الدول العربية وجهة النظر العراقية بولقدما دعماً لا محدود للموقف العراقي في الأمم المتحدة ، بيد أن الأخيرة قد فشلت في إيجاد صيغة يتفاهم حولها الطرفان ، واكتفت بما اقترحه مندوب الأردن من استعداد بلاده للقيام بمحاولة الوساطة بين الجانبين<sup>(٢)</sup> ، بيد أن الإيرانيين لم يصبروا هذا الاقتراح الضائع ، وتغسكوا بمقهم في تمكك نصف النهر الكبير "Red Arvand" أي شط العرب .

استأنف الطرفان تبادل الاتهامات والحملات الإعلامية ، فلقم العراقيون الحكومة الإيرانية بتدبير مؤامرة في مطلع ١٩٧٠م لإنهاء حكم حزب البعث العربي الاشتراكي ، في حين بدأت الحكومة العراقية بعد تسويتها للمسألة الكردية ، في التركيز على قضائها الأساسية مع إيران ، وحصرقها الخارجية العراقية في " عربستان - وشط العرب - المياه الإقليمية " ، وبدأت بغداد في مايو و يونيو ١٩٧٠م في إذاعة تقارير من عربستان المحتلة تليد بممارسات إيرالية وحشية ضد العرب ، وتعلن عن نشاطات للجهة الشعبية لتحرير عربستان ، وصرح المسؤولون العراقيون ، بأنه لا توجد خلافات بين العراق وإيران حول شط العرب ، لأنه عراقي ولا جدال حول ذلك ، ولكن الخلاف الحقيقي هو حول

- 
- ( ١ ) راجع وجهة النظر القانونية العراقية هذه في
- Permanent Mission to the united nation for the Republic of Iraq : Facts Concerning the Iraqi - Iranian Boundary . 1969 .
  - Republic of Iraq , Comment on the Iranian Claims Concerning the Iraqi - Iranian frontier Treaty of 1937 and the legal states of the frontier between the two countries in Shatt AL - Arab - Ministry of foreign Affairs , July , 1969 .
  - Republic of Iraq , Facts Concerning the Iraqi - Iranian Frontier Baghdad , - Ministry of Foreign Affairs , Jan ., 1969 .
  - د عبد الحسين القطبي : بعض الجوانب القانونية محاولة إيرالية بإلغاء معاهدة الحدود المقررة بينهما وبين العراق سنة ١٩٣٧م ، مجلة العلوم القانونية ، العدد الثاني ، كلية الحقوق - جامعة بغداد سنة ١٩٩٧ ، ص ٢٢ - ٢٥
  - سلطان الشاوي : الجوانب السياسية لمحاولة إيران إلغاء معاهدة الحدود العراقية - الإيرانية لسنة ١٩٣٧م ، المرجع السابق ، ص ٥٧ - ٦١ .
- ( ٢ ) راجع تقارير الأمم المتحدة التالية :
- Report of the sixth Committee at the twenty - Fifth session , 19 Nov. 1970 on the Question of Defining Aggression . (Document : A / 8171 ) .
  - Letters From the governments of Iran and Iraq to the President of the Security Council and Annexes ; S / 918 : 29 Apr , 1969 ; S / 9190 : 1 May 1969 ; S / 9200 - 9 May 1969 ; S / 9208 and Add , 1 : 15 May 1969 .
  - د . عبد العزيز سليمان نوار : العلاقات العراقية - الإيرانية ، القاهرة ١٩٧٤م ، ص ٩٧ وما بعدها .

عربستان ، وذلك الإقليم العراقي الذي تم ضمه إلى إيران خلال فترة الانسحاب ضد رغبة وإرادة الشعب العراقي<sup>(١)</sup> ، وكانت هذه واحدة من الحالات : -درة التي طالب فيها العراقيون بحقوقهم في السيادة على خوزستان ، التي يشكل العرب نسبة كبيرة من سكانها ، وهم سنة شافلية ينما باقي سكانها من القروس الشيعة - وقد أدى هذا الاختلاف العرقي والمذهبي إلى صراعات بين المجموعتين ، بيد أن العراق لم يجدد مطالباته بعربستان حتى عام ١٩٧٩ م .

وفي المرحلة التاريخية الممتدة ما بين عامي ( ١٩٧١م - ١٩٧٤م ) كانت هناك أيضاً مجموعة من المتغيرات الإقليمية التي ساهمت في توتر العلاقات بين الجانبين ، وصعود مشكلات الحدود إلى واجهة الأحداث ، فقد تم الانسحاب البريطاني بالفعل من منطقة الخليج العربي في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م ، وقبله يوم واحد احتل الإيرانيون الجزر الثلاث - طب الكبرى - وطب الصغرى ، وأبو موسى ، وجرى الحديث عن الفراغ السياسي الناجم عن هذا الانسحاب ، وكيفية ملوذة ، وهي النظرية التي أقرت مسألة أمن الخليج ، وبرزت وجهتي نظر مختلفة للبلدين لإزاءها ، ففي حين اقترح أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية ، إنشاء حلف دفاعي تشترك فيه الدول العربية في الخليج ، ورفضتها كلاً من السعودية والكويت ، تشككاً في التوازي العراقية ، فإن إيران التي رأت في المشروع استبعاد واضح لها ، وقد جعلته بشدة ، وعملت وزارة الخارجية الإيرانية عليه ، " بأن العراق الذي لا يبلغ طول سواحلها على الخليج أكثر من أربعين كيلومتراً ، قد تجاهل إيران التي تبلغ طول سواحلها على الخليج ما يزيد عن ٨٥٠ كيلومتراً<sup>(٢)</sup> .

رسوب ما عرفت الحرب الباردة إلى حرب ساخنة بين الطرفين ، حيث بدأت المناوشات الحدودية في ١٠ إبريل ١٩٧٢م عندما هاجمت القوات العراقية النظامية أربعة معابر إيرانية ، مستخدمة قاذفات الأشخاص المدرعة والمدفعية والصواريخ والأسلحة الخفيفة ، ودأ على قيام إيران بتجهيزات الأكراد في العراق بالأسلحة الثقيلة<sup>(٣)</sup> .

وفي صيف عام ١٩٧٣م كان يدور بصورة متزايدة إن تنافس القوة الإيراني - العراقي في الخليج العربي ، لا يتشابه مع التنافس السوفيتي - الأمريكي غير المباشرة فحسب ، بل يزداد تعقيداً أيضاً نتيجة نشاطات القوى الخارجية الأخرى في منطقة الخليج ، إذ كانت إيران تعتقد أن الروس وراء الحملة المنظمة

---

( ١ ) "Iraq Has never Seriously differed with Iran the Shatt Al- Arab ; it is Iraqi territory ; the difference Should have been over Arabistan , which is Iraqi territory annexed to Iran during the foreign mandate and which is called Abvaz against the will of the Iraqi people" see New York Times May 22 , 1970 .

( ٢ ) U. S. Congress; Hearings before Aissubcom . of the Commons , on Gov. On Preparations House of Representatives , Effect of Iraqi - Iranian Conflict on U. S. Energy Policy , Sep , 20 , 1972 .

( ٣ ) Roosevelt , Archie , J. R. " The Kurdish Republic of Mahabad " Middle East Journal 1 , No. 3 , 1973 , P. 247 .



لتقسيم باكستان ، ورفع موقع الهند لتصبح قوة مهيمنة في جنوب آسيا والمحيط الهندي ، في نفس الوقت الذي يدعو فيه التخريب في جهة إيران الغربية <sup>(١)</sup> ، فأرادت أن تتحرش بإلروس سياسياً في شخص العراق الذي كان بدوره ساعطاً على الدعم الأمريكي لإيران .

وفي فبراير ١٩٧٤م اندلعت اشتباكات بين قوات البلدين عبر الحدود ، وأقم كل طرف الآخر بالمستولية عن تلك الأحداث ، وبوساطة من الأمم المتحدة تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في مارس ١٩٧٤م <sup>(٢)</sup> ، وبالرغم من تجديد اللقاءات على مستوى وزارة الخارجية في نيويورك واستانبول إلا أن التوتر بين سلاحي بحرية البلدين في خط الحرب استمر قائماً .

#### اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م

في مارس ١٩٧٥م التقى الشاه محمد رضا بهلوي ، وصادق حسين الكردي نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية في الجزائر على هامش مؤتمر قمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، وقد رتب الرئيس الجزائري هواري بومدين اجتماعين بين الرجلين ، وتم الوصول إلى اتفاق ينهي سنوات من العداء والمواجهات بين البلدين ، وصرح بيان مشترك في ٦ مارس ١٩٧٥م بهذا الخصوص ، وبعد أن ألقى معلون حمادي وزير خارجية العراق ، ونظيره الإيراني عباس علي خلمعري ، إجراءات وضع نصوص الاتفاق بعد مباحثات استمرت حتى ١٣ يونيو ١٩٧٥م ، جاء الاتفاق ليضمن المواد التالية :

أولاً : إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين العراق وإيران على بروتوكول استانبول لسنة ١٩١٣م ، ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤م المنشأة على أساس البروتوكول ذاته .

ثانياً : تحديد الحدود النهرية حسب خط الفلوك .

ثالثاً : بناءً على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على إجراءات وقاية مشددة ولعالة على حدودهما المشتركة وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أنت .

رابعاً : اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل ، وبالتالي فإن أي مساس بأحد مقوماتها يتناقض بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر كما قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية لجسور الجوار والصداقة ، وإزالة جميع العوامل السلبية لعلاقتهما ، واللجوء إلى التحكيم الدولي في حال

(١) Patrick , Robert, Iran's Emergence as a Middle Eastern Power, ( Utah university Press , 1974 ) P. 2.

Rouhollah K. Ramazani, Iran's Foreign Policy in Modernizing Nations, Chartteville, 1975, PP. 265-367.

(٢) Reports of the special Committee of the General Assembly on the definition of Aggression; No. 19, A / 8019 (July - Aug. 1973) ; No. 19, A / 8419 Feb. - Mar. 1974 ; No 19 . A / 8719 (Jan - Mar. , 1975 .

الاختلاف على تنفيذ الاتفاق المذكور ، على أن يلتزم الطرفان بما يقره التحكيم الدولي ، ويكون موضع التنفيذ<sup>(١)</sup>

وفي ١٣ يونيو ١٩٧٥م تم التوقيع على خمس بروتوكولات أخرى متعلقة بالملاحقة في خط العرب - واستغلال بعض الأنهر الحدودية المشتركة ، جاءت تحمل نفس مضمون معاهدة ١٩٣٧م وسروتوكولاتها ، الأمر الذي يؤدي إلى الإحساس بجدية أمل كبيرة تجاه السياسات المتبعة في كلا البلدين ، والإنهاء بأنهم لا يتعلمون من التاريخ .

على أية حال فقد صادقت الهيئات التشريعية في البلدين في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥م على جميع تلك الوثائق ، وتم تبادلها بين العراق وإيران في طهران عام ١٩٧٦م ، وقد أحدثت الاتفاقية إرتيحاباً شديداً في الدول الرئيسة الثلاث في المنطقة وهي إيران - والعراق - والسعودية ، وقربلت مجيئهم شديداً من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة التي أقمت العراق وإيران بالبدء في تحرك منظم للهيمنة على حساب الدول الساحلية الأخرى ، وواجه العراق هجوماً من الدول العربية الراديكالية مثل سوريا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ليمه لأراضي عربية ، ورغم كل ذلك تمت المصادقة على الاتفاقية بين العراق وإيران ، واستمر تنفيذها بصورة مرضية .

وفي يناير ١٩٧٧م قام وزير خارجية العراق بزيارة إلى إيران للتباحث حول عدد من القضايا مع المسئولين الإيرانيين ، وفي يوليو من نفس العام تم التوقيع على ست اتفاقيات ثنائية تغطي العلاقات التجارية ، والثقافية ، ورحبة دخول الشيعة الإيرانيين للأماكن الشيعة المقدسة في العراق ، والعلاقات الزراعية ، وصيد الأسماك ، وربط نظم السكة الحديد ، وتنسيق الجهود لمكافحة النشاطات الممنوعة .

يبد أن العراق قد قطع كل هذه الإنجازات في أوائل عام ١٩٧٩م وطالب بمتمثيل طوعى لاتفاقية عام ١٩٧٥م بحجة أنها غير عادلة ومجحفة للمصالح العراقية ، محاولاً استغلال ظروف سقوط

(١) Treaty Concerning the state Frontier and Neighborly Relations between Iran and Iraq signed at Baghdad on 13 June 1975 , see : United Nations Treaty Series [UNTS] : 1017, Nos 14903, 14905.

- وراجع النص العربي في :  
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤ ، السنة الأولى ١٩٧٥م ، جامعة الكويت ، أكتوبر ١٩٧٥م ص ١٨٩-١٩٦  
- وزارة الخارجية - اللجنة الاستشارية ، المراجع العراقي - الإيراني في القانون الدولي ، الدلائل الشويحي في وجه الدولتان ، الجمهورية العراقية ١٩٨١م ، ص ٥٦ .  
- د . إبراهيم خليل أحمد ، وجعفر عباس حيدى : تاريخ العراق الموصل ، لتصل ١٩٨٩م ص ٢٥٥ - ٢٧٦ .  
- د . مصطفى عبد القادر السجار : دراسة تاريخية لمعاملات الحدود الشرقية للوطن السوري ( ١٨٧٤م - ١٩٨٨م ) اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ١٩٨١م ص - ١٤٩ .  
- سمير أحمد موسى : الصراع الاستراتيجي بين العراق - وإيران ( ١٩٣٧ - ١٩٨١ ) رسالة ماجستير عن مشورة ، بإشراف أ . د . زلت غنيمي الشيخ ، معهد الدراسات الإسلامية ، وزارة التعليم العالي ٩٨٣ ، ص ٢٣٦ - ٢٥٠ .

حكم الشاه وتمزق القوات المسلحة الإيرانية ، وكان التعديل المقترح من جانبه يتركز حول انسحاب القوات الإيرانية من " زين القوس " على طول الحدود المتنازع عليها في محافظة ديالى ، وعندما رفضت السلطات الإيرانية المطالبات العراقية ، قامت القوات العراقية في منتصف عام ١٩٨٠م باحتلال المنطقة المتنازع عليها والتي تبلغ مساحتها ٨٠ ميل مربع ، وأكد الإيرانيون هذا الاحتلال وأنهم عازمون على استرجاع هذه المنطقة ، وفي ١٧ سبتمبر ١٩٨٠م ألغت الحكومة العراقية بصورة رسمية اتفاقية عام ١٩٧٥م ، وطالب بسيادتها المطلقة على كل شط العرب ، وطلب العراق من كل السفن التي تمر بالممر المائي ومعبه برفع العلم العراقي ، وأن تأخذ المرشدين العراقيين فقط ، ونتيجة لذلك توقفت أكثر من ٥٠ سفينة في ميناء حور مشهر الإيراني ، كما تم الإبلاغ عن إصابة ٨ سفن بقذائف الهاون والمدفعية ، وفي أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠م احتل العراق بالفعل أجزاء من محافظات كردستان وعوزستان . وأجزاء أخرى من الأراضي الإيرانية القريبة من الخليج ، بينما قصفت إيران منشآت نفطية وقواعد عسكرية في العراق ، وقامت إيران أيضاً بغلق مصب شط العرب وأعلنت منطقة حرب <sup>(١)</sup> ، واندلعت حرب شاملة

#### (١) راجع هذه التطورات السياسية في :

Dessouki , A. E. H. , The Iraq - Iran war : Issues of conflict and prospects for settlement .  
Princeton, 1981.

Ismael , T. Y. Iraq and Iran ; Roots of Conflict , Syracuse, 1982 .

EL - Azhary , M.S. , the Iran - war , ( Crom Helm , London 1984.

The Iran - Iraq war : Issues of Conflict and Prospects for Settlement , (Center of International Studies, Princeton , 1981 ) P. 25 .

وعن البعد الدولي في حرب الخليج الأول راجع :

John A. Berry : Oil and soviet policy I n the Middle East " Middle East Journal , 26 : 2 ,  
spring 1972 , P. 155 .

the Gulf : implications of British withdrawal , the center for strategic and international  
studies Georgetown University , Washington , H. C. special Report: No. 8 , Feb , 173 ,  
P.79 .

Kheli , Sherin , ( ed ) the Iran - Iraq : New weapons old Conflicts , ( Prager , N. y 1983 ) .

د . حامد ربيع : الأبعاد الاستراتيجية للصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي ، معهد البحوث والدراسات  
العربية ، القاهرة ١٩٨٣م .

دأؤول دولكورود : الأمن والاستراتيجية في الخليج العربي - ترجمة مركز البحوث والمعلومات بغداد ١٩٨٥م  
روبرت كوبال : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي ( الحرب المالية الثانية - الحرب الباردة -  
الاحياء ) في دراسات سياسية عن الخليج العربي ، ترجمة د . خليل علي مراد ، مركز دراسات الخليج العربي  
- جامعة البصرة ١٩٨٣م .

محمد وصلي أبو علي : العلاقات الإيرانية ، الأمريكية وأثرها على الخليج العربي ( ١٩٤١م - ١٩٧٩م )  
مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة ١٩٨٧م .

فتحي محمد عبد الحليم الطيفي : الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي - دراسة منشورة بجمهورية  
الوطن تصدور عن دار الوطن للطباعة والنشر ، البوابة - قطر العدد ١٣٠ ، السنة الأولى ، ١١ يناير  
١٩٩٦م .

### التحليل السياسي والقانوني لمشكلات الحدود العراقية - الإيرانية

قبل الحديث عن التحليل القانوني لمسألة الواح حول شط العرب ، لا بد من الإشارة إلى أن استمرار الواح العراقي - الإيراني حول شط العرب وإقليم عربستان " عوزستان " دون التوصل إلى حل دائم سوف يؤثر ويشكل مباشر على إمكانية تعريف خط الحدود الحقيقي الذي يفصل الجسور القارية للبلدين ، إذ لا يمكن التوصل إلى التعريف الدقيق ، ومن ثم تتركز الخلافات الرئيسية حول وضعية المناطق القريبة من فم شط العرب ، بمعنى أن الحدود في شط العرب تكتسب أهمية قصوى بسبب تأثرها على تعيين المياه الإقليمية .

ومع أن اتفاقية يوليو ١٩٣٧م قد دعت إلى الإحكام إلى محكمة العدل الدولية في حالة أي نزاع لم يحل ، خربت أن لا يكون ذلك الواح قائماً من قبل تاريخ الاتفاقية ، أو اختصاصاً مقصوداً من الأطراف المتنازعة ، أو في وضع حقوق إقليمية لأحد الطرفين ، وبما أن ذلك ينطلي على مشكلة الجرف القاري ، فإن هناك حرجية قانونية يمكن بمقتضاها إحالة الواح المذكور بين البلدين إلى محكمة العدل الدولية ، إلا أن أيّاً من الدولتين لم يفعل ذلك ، ومن ثم فقد كانت مشكلة الجرف القاري تطل برأسها من وقت لآخر ، وتسبب في خط متوازي مع مشكلة الحدود البرية ، والأمر الحدودية المشتركة .

عندما تقرر عقد مؤتمر عالمي للمياه في جنيف ، تشترك فيه الدول التي تقع على البحار أو بحرهما للبحث في حقوق كل دولة في المياه البحرية ، لاسيما بعد أن شرعت الشركات العالمية في البحث عن النفط وسائل المعادن في قاع البحار ، وأصبح صائدو السمك يتجهون إلى مزاحمتهم وغاصصات عديدة ، رأت الوزارة الأيرانية في العراق أن تعلن عن تمسك العراق بمياهه الإقليمية في حدوده المشتركة مع الكويت وليران ، فأصدر رئيس الوزراء العراقي على جودت الأيوبي البيان الخاص بذلك في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٧م والذي تضمن " أن الحكومة العراقية التي تحرم أشد الحرص على استثمار موارد العراق الطبيعية إلى أقصى حد ممكن ، وبالنظر لتقاعها بأن قدرها لا يستهان به من تلك الموارد يكمن في قاع المنطقة البحرية المصعدة باتجاه البحر ، الملاصقة للبحر الإقليمي العراقي ، ولتقاعها بأن استثمار موارد هذه المنطقة على الوجه الذي يعود بالنفع على الشعب العراقي قد أصبح ميسوراً بالنظر إلى التقدم الحديث ، لذلك فهي تعلن بأن جميع الموارد الطبيعية الكائنة في قاع البحر ، وما تحت القاع ، في المنطقة البحرية المصعدة باتجاه البحر ، والملاصقة للبحر الإقليمي العراقي ، تعود ملكيتها للعراق ، وأن للعراق وحده حق الولاية العامة على تلك الموارد ، والأشراف على حفظها ، واستثمارها ، كما أن له وحده حق القيام بجميع التدابير اللازمة للكشف عن هذه الموارد ، كما أن له الحق أيضاً في إنفاذ جميع الإجراءات التشريعية ، والإدارية الضرورية ، لحماية كافة الثروات التي تتطلبها عملية الكشف والاستثمار <sup>(١)</sup> .

( ١ ) راجع : عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزرات العراقية ، سبق ذكره ، جـ ١٠ ، ص ١٨١-١٨٢ وعن المياه الإقليمية العراقية راجع الملف الوثائقي للعام التالي -

F. O. 371 / 133110 / 9 . 22 Definition of Iraqi Territorial waters in the Gulf , November - December 1958 .

وقامت الحكومة العراقية بتشكيل لجنة خاصة من مدير الاقتصاد العام ، ومدير أمور النفط العام ، وعدد من كبار الموظفين ، لتحديد المياه الإقليمية العراقية ، وهل تكون ثلاثة أميال كما حددتها المملكة العربية السعودية ، وبعض الدول البحرية ؟ لم تكون ١٢ ميلاً كما حددها البعض الآخر ، بيد أن اللجنة لم تستطع التوصل إلى رأي قاطع في هذا المجال نظراً لتشابه وتعقد الخلافات الحدودية البحرية في شط العرب مع إيران ، وأنه من الصعب تحقيق تقدم في هذا الاتجاه ، ومن ثم أصدرت الحكومة العراقية بياناً آخر في ٢٣ يناير ١٩٥٨م أعلنت فيه تمسكها بما صدر في البيان السابق<sup>(١)</sup> ، وأتمت إلى ضرورة أن يتمسك الأطراف المجاورة بأصول التعامل الدولي في هذا الشأن ، وبمبدأ الأبعاد المتكافئة الذي يكفل للعراق حرية المرور وإلى البحار العليا ، وأن الحكومة العراقية غير ملتزمة بأي تشريع أو تخطيط يتعلق بالمياه الإقليمية ، أو المياه الملاصقة صادر عن بلد مجاور يتعارض مع الرقعة العراقية هذه .

أما بالنسبة للإطار القانوني لمسألة حدود الجرف القاري بين العراق - وإيران ، فإنه وفقاً للمادة ١٣ من إتفاقية جنيف للمياه الإقليمية والمناطق المجاورة لعام ١٩٥٨م ، والتي توازي المادة الخامسة من توصيات المؤتمر الثالث لقانون البحار ١٩٨٢م التابع للأمم المتحدة ، فإن الخط القاعدي لقياس عرض المياه الإقليمية ، هو الخط القاعدي لتحديد عرض المنطقة المجاورة ، وعلى وجه الخصوص " المنطقة الاقتصادية " لتشمل في المستقبل الجرف القاري ، الأمر الذي يعني " التقليل التلقائي للأضرار " حتى يكون الخط القاعدي الذي يقاس منه عرض المياه الإقليمية خطاً مستقيماً عبر لم النهر ، بين نقاط فوق خط الجزر على ضفتيه ، والشرط المحدد الوحيد هو أن يجري النهر مباشرة إلى البحر وليس عبر خليج أو مصب<sup>(٢)</sup> .

ويمكن مقارنة حالة الحدود البحرية بين إيران والعراق ، بحالة الحدود البحرية في بحر الشمال التي تعاملت معها محكمة العدل الدولية في ١٩٦٩م ، ووجه الشبه بين الحائتين ، هو قصر وضيق الساحل العراقي ، لمثل حالة بلجيكا وألمانيا الفيدرالية ، يعتبر الجرف القاري العراقي ضيقاً ، كما يعتبر الساحل العراقي منحنيّاً بشدة ، وغير منتظم ، وإذا ما طبق مبدأ خط المنتصف بصورة صارمة على الحدود بين إيران والعراق ، فإن الجرف القاري للعراق سيكون صغيراً جداً ، حيث أن كل الساحل العراقي لا يزيد عن ٦٠ كم ، وقد كانت اللجنة العامة ، وطول الساحل هما أهم عاملين في ترسيم حدود الجرف القاري في بحر الشمال .

(١) F. O . 371 / 133113 / 9.23 Navigation in the Shatt AL - Arab waterway, January - December 1968, the Iran - Iraq Border, 1840 - 1966, ARABIAN Boundaries, Op cit. PP. 709 - 711 .

(٢) For A legal account of the dispute Upto 1955 - 70. See Mufarra J. F.K the Iraqi - Persian Dispute in international law , Beirut , 1975 P. 37 .

see : the letter of the Ambassador and permanent Representative of Iran to the United Nations . 8 International legal Materiel (1969 ) P. 489 .

ومن بين كل دول الخليج يحتر العراق أكثر دولة غير محظوظة من حيث المميزات الجغرافية ، لدول مثل البحرين ، وقطر ، والكويت ، ودولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بجروف قارية واسعة ، كما تمتلك إيران أيضاً جرفاً قارياً واسعاً في الخليج العربي بينما يفتقر جرفها القاري في خليج عمان<sup>(١)</sup> .

والأساس القانونية التي سيحتمد عليها العراق في مطالبته بنصيب أكبر في الجرف القاري غير واضحة ، وبالعكس ألمانيا الفيدرالية التي تعتمد على أساس العدالة والإنصاف ضد مبدأ تساوي البعد ، لأن العراق قد أكد مراراً إرتكازه على مبدأ تساوي البعد ، وتجدر الإشارة هنا إلى الإعلان المرفقي ٩ إبريل ١٩٥٨م الذي أكد مبدأ تساوي البعد في تعيين حدود جرفه القاري في ظل غياب أي اتفاقيات ، أو ظروف خاصة تبرر حدوثاً آخرى .

وهناك احتمال لأن يلجأ العراق في مطالبته بجروف قارية أوسع إلى مبدأ "المساواة القانونية للدول" ، أو مبدأ " تساوي الأهلية للحقوق " وهذا المبدأ يعني بأنه ليست هناك دولة لها حق في وضع خاص إلا بعد تقسيم المطالبات المتعلقة بالقضية ، بيد أن العراق قد جرب هذا المبدأ من قبل أمام محكمة الأمم في عام ١٩٣٤م في مطالبته بالسيادة على شط العرب ، كما اعتبر هذا المبدأ غير ذي صلة بالقضية عندما حكمت لجنة تحكيم دولية في موضع الجرف القاري بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٧٧م<sup>(٢)</sup> .

وبنفس القدر يحتر " المجلد الاشتراكي " القائل بضرورة اعتماد التصريف القانوني للحدود على الاعتبارات الاقتصادية ، يحتر جداً بدون أهمية قانونية فيما يتعلق بتعيين الجرف القاري العراقي الإيراني ، ولكن أخذ الاعتبارات الاقتصادية في حالة رسم حدود مناطق صيد الأسماك ، إذا كانت الحجج مبنية على طول مدة استعمال تلك المناطق ، وهذه ليست الحالة المثلى في تعيين حدود الجروف القارية حيث أن حقوق الجروف القارية مبنية على مبدأ " الطول الطبيعي للأراضي الساحلية " <sup>(٣)</sup> .

كما يمكن للعراق أن يطالب بنصيب أكبر من الجرف القاري في الخليج مع إيران على أساس الاعتبارات الأمنية ، ففي قضية الجرف القاري الإنجليز فرنسي عام ١٩٧٧م قبلت محكمة التحكيم دعاوى المصالح الأمنية ، والدفاعية ، والملاحية ، التي تقدمت بها كل من بريطانيا وفرنسا ، ولكن المحكمة قد أكدت أيضاً بأنه في قضية جزر القنال سوف لا يكون للمصالح الأمنية أي تأثير في تعيين الجرف القاري ، والأسباب في ذلك هي أن الدعاوى الأمنية للملاحية العالمية من البلدين متساوية مع بعضها البعض ، كما أن القنال يمر رئيسي للملاحية العالمية ، وتخدم موانئ خارج حدود الدولتين ،

( ١ ) S. H. AMIN : international AND LEGAL problems of the Gulf, Middle East and North African studies , Press limited, London 1981, the Iran - Iraq conflict , PP. 65 - 92 .

( ٢ ) SCHW ARZENBERGER; G. , the Dynamics of Internatippal law, Professional Book , London 1979, PP. 56 - 76 .

( ٣ ) UN . Legislative series ( UNLS ), National Legislation and Treaties Relating to the law of the sea ( ST / LEG SER, B / 18 ) , 1989 . P. 25 .

وأكثر من ذلك أوضحت المحكمة بأن الدعاوى الأمنية والدفاعية يمكن أن تساند وتقوى للواقف ، ولكنها لا تستطيع إبطال النتائج المحددة سلفاً بالظروف الجغرافية والسياسية ، والقانونية <sup>(١)</sup> .

نعود إلى جوهر النزاع لتناول التحليل القانوني لمسألة الخلاف حول خط العرب ، ومع أنه مع التسلسل إعطاء تفسير قانوني واضح لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلا أننا سوف نجهد في ذلك من أجل الإرتكاز على أساس يمكن أن يشكل نقطة الإنطلاق في هذا الصدد .

لقد مر بنا أن الحكم العثماني كان موجوداً بدرجة ما على جانبي الشط ، ولكن مع مرور الزمن بدأ باخوات بغداد والبصرة ، في فقدان السيطرة على الضفة اليسرى ، ومع ذلك فقد حاولوا إعادة ممارسة القضاء على الشط نفسه ، ونتج عن ذلك أن أصبحت الضفة اليسرى تقليدياً الخط الحدودي الذي يفصل بين مناطق نفوذ الحكم العثماني ، وملوك فارس ، وقد حاولت معاهدة أرضروم ١٨٤٧ تنظيم الوضع السائد على طول الحدود ، وكان من نتائج هذه الاتفاقية أن اعترف كل من الطرفين بمناطق نفوذ الطرف الآخر على ضفتي النهر ، على أن تكون الضفة اليسرى للنهر وفي البحر هي الخط الحدودي الفاصل بينهما .

ولقد تبنت القوى الوسيطة خلال محاولات ترسيم الحدود إجماعاً لإعتبار خط معاهدة أرضروم بوصفه يقع على الضفة اليسرى للنهر ، وليس في منتصف الشط ، وبالرغم من أن الخط الذي تم وصفه من قبل لجان الوساطة لم يكن ملازماً من الناحية القانونية لأي من الطرفين ، حيث أن الدولة العثمانية قد رفضت القبول به ، فإن أهمية هذا الخط يكمن في حقيقة أنه الفرض العادل والمصنف لبسود هذه الاتفاقية اعتماداً على الحقائق المجردة .

وبرغم أن الطرفين لم يوصلا إلى اتفاق نهائي مقبول لترسيم الحدود حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية عشرينيات القرن العشرين إلا أن الإيرانيين قد سعوا لتعزز سيطرتهم على الضفة اليسرى للنهر ، ومن الواضح أن إيران إذا كانت قد اهتمت منذ البداية في دعاويها على خط الوسط وميضاً (تساوي البعد) فكانت قد حصلت على موقف قانوني أقوى خاصة وأن الحدود كانت تعبر (مخفاً على الأقل) بوصفها تقع في منتصف الشط ، وبالرغم من أنها كانت ستجد صعوبة في تكييف دعاويها مع بنود معاهدتي ١٨٦٩ ، ١٨٧٣ إلا أنها كانت ستجد نفسها في موقف أقوى في معاهدتي ١٩١٣م وإجراءات الترسيم عام ١٩١٤م حيث اتفق الطرفان مرة أخرى على أن تظل الضفة اليسرى للشط كخط لتقسيم الحدود بين الدولتين .

YOUNG, R. " Equitable solution for offshore boundaries" 64 American Journal of international law ( 1978 , at P. 157 .  
S. H. AMIN : OP cit. , P. 85 .

يبد أن الأثر القانوني للاعترافات المتعاقبة بالصفة اليسرى لا تتغير غير ذي أهمية ، لمثل هذه الاعترافات هي ضمناً إقرار من جانب كل دولة بأحقية الدولة الأخرى في الإقليم الذي يقع على جانبي الخط الحدودي ، وبذلك فإنها توفر على الدول أي نزاعات مستقبلية قد تنشأ في المناطق التي عكست بشأنها اتفاقيات متعاقبة <sup>(١)</sup> ، وفي ذات الإطار يمكن النظر إلى الاعترافات المتعاقبة من خلال مصلحتات ، وكألفا تأكيد من جانب الدولتين أو الدول الموقفة - على سعيها نحو تحقيق أقصى حد من حدود الاستقرار الإقليمي والوضع النهائي لمسألة النزاع .

وقد كان كل من العراق وإيران مصممان - كما يبدو من المعاهدات - لعدم إخضاع خطوط الحدود لتغيرات جوهريّة ، وإنما تسممان بتعديل قطاعات صغيرة فقط على الخط الحدودي ، خاصة في الحيرة ، وعبادان ، وتحظى هذه المسألة بأهمية خاصة فيما يتعلق بالمشكلة القانونية التي نجمت عن الاتفاقيات المزعومة لعامي ١٩٣٧ م ، ١٩٧٥ م .

ومن ثم فإن مذهب النهائية ، واستقرار الحدود والذي يحتر أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي الخاص بالحدود ، بشكل تأكيداً بالغ الأهمية على الطبيعة الخاصة لحل كل المشاكل الإقليمية والحدودية ، فالقول لا تنظر عادة بعين المصطف إلى نظم دبلوماسية كانت أو قانونية ، تحاول أن تستهلك باستمرار موقع أو شريحة حدود ثابتة <sup>(٢)</sup> ، وهناك اتفاقاً بين كثير من فقهاء القانون ، أن الدول منذ أن تنطق على تحديد إقليم ما وفقاً لاتفاقية ، ومن ثم تقوم بتطبيق هذه الاتفاقية على أرض الواقع من خلال ترسيم حدود الإقليم ثم تبقى على هذه الاتفاقية دون أي تعديل يذكر ، فإن هذا الأمر - ومن حيث

(١) في حالة جرين لاند الشرقية على سبيل المثال أصبحت محكمة العدل الدولية في قرورها حاسية حقيقة أن الترويج كانت قد عقدت عدة اتفاقيات ثنائية مع الدنمارك بالإحالة إلى ذلك كانت هناك عدة اتفاقيات متعددة الجنسيات شاركت فيها كل من النرويج والدنمارك ، ولها تم وصف جرين لاند بأنها مستعمرة دنماركية ، أو بوصفها تحتل جزءاً من الدنمارك ، وكانت الترويج قد وقعت على هذه الاتفاقيات ، ومن ثم فإن موقفها القانوني كان حقيقياً ولذلك اعترفت بجرين لاند بوصفها دنماركية ، وحرمت نفسها بذلك من الاعتراض على السيادة الدنماركية على كل أجزاء جرين لاند ، وبالتالي من أي حق في محاولة إحلال أي جزء منها .

Nordquist , Myran , Lay and Kenneth R ; .....New Directions in the law of the sea , VOL . VIII , London , Rome , New York : Ocean Publications , 1980 , P . 283 .  
The Asian - African legal Consultative Conference , Report of the Eleventh Session , New Delhi : secretariat of AAcC , 1970 , P . 243 .  
LAUTERPACHT , E ' River Boundaries : Legal Aspects of the Shatt - AL - Arab Frontier , International and Comparative Law Quarterly , 9 (1960 ) , P . 208



المبدأ - يكون قد حصل على " المسمار الأخير في نعشه ... ولا يجب فتح هذا النعش مرة أخرى "،<sup>(١)</sup> إن التأكيدات المتعاقبة للأوضاع الحدودية تمثل تثبيتاً لهذه الحدود على أرض الواقع ، وهي تحرم الدول ذات الصلة من نكرانها ، أو محاولة إزالتها من شرعيتها .

ولفما يتعلق بمسألة شط العرب نجد أن كل من العراق وإيران قد أكد مراراً على الضفة اليسرى كخط حدودي فاصل ، لما أعطى هذا الخط قدرماً من الثبات ، وحال دون عدم الاعتراف به كخط حدودي ثابت ، وبهذا أكسب هذا الخط ، من حيث المبدأ شرعيته والزاميته على كلا الطرفين .

القضية القانونية الثانية التي برزت كنقطة خلاف بين وجهتي النظر العراقية والإيرانية هي السعي لتعريف مسألة خط الوسط في شط العرب ذات أهمية محورية في تقدير الوضع القانوني للحدود في المنطقة وبالتالي النزاع بين الدولتين ، وبالرغم من أن مصطلح خط الوسط يعتبر من المصطلحات المألوفة لدى أساتذة القانون الدولي ، إلا أن إيران قد بدأت في الأخذ به في أعقاب الحروب العالمية الأولى ، وأصبحت في ذلك على أن هنالك مبدأ في القانون الدولي يقول " أنه عندما يقسم نهر ما أرض دولتين أو أكثر فإن الحدود تكون على طول منتصف هذا النهر ، وليس على طول ضفتي النهر " ولذلك فإن مزاعم " الضفة اليسرى " قد بطل زمامها ، وأصبحت لا تجد سنداً لها في القانون الدولي ، لهذا ينبغي تقسيم الشط على طول منتصف النهر ، وفي رد له على خطاب مندوب العراق لدى مجلس عصبة الأمم في فبراير ١٩٣٥م ذهب المندوب الإيراني لدى العصبة إلى أن معاهدة أرضروم لم تذكر كلمة واحدة حول منح الطرف الآخر كل الشط لتمارس عليها سيادتها الكاملة ، مؤكداً على أن هنالك مبدأ أساسي في القانون الدولي يعطي لإيران الحق في أن تجري حدوده على طول منتصف النهر <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) راجع تطورات القانون الدولي بشأن الحدود النهرية في :

- United Nations - General
- UN Conference on the Law of Treaties
- Official Records of the United Nations Conference on the Law of Treaties first session summary Records of the Plenary meetings of the Committee of the Whole : A/ CONF.39/11.
- Official Records of the United Nations Conference on the Law of Treaties, second session . summary Records of the Plenary meetings of the Committee of the Whole : A /CONF. 39/11/Add 1 :
- UN Yearbook ( Yearbook of the united nations ) ; 23 ( 1969 ) . 28 ( 1974 ) . 34 ( 1980 )
- Vienna Convention on the Succession of States in respect of Treaties ; A/CONF. 80/ 31 ( 22 Aug. 1978 ) .
- Government of Iran : A Review of the Imposed War by the Iraqi Regime upon the Islamic Republic of Iran , Legal Department . Ministry Affairs , Iran 1983 CF.
- Government of Iraq : Facts Concerning the Iraqi - Iranian Frontier , Ministry of Foreign Affairs . Baghdad . 1960 . Countries on the Iranian Claims Concerning the Iraq - Iranian Frontier Treaty of 1937. And the Legal Status of the Frontier between the Two Countries in the Shatt AL - Arab : Ministry of Foreign Affairs . Baghdad 1969. The Iraq - Iranian Dispute : Facts and Allegations , Ministry of Foreign Affairs Baghdad , 1981 .

وتحليل شرعية هذه الدعوى الإيرانية بمجرد بنا إجراء مسح تاريخي مختصر على القوانين الدول وممارستها فيما يتعلق بالأثار القابلة للملاحة .

ولفأ للبروليسور فرزجيل ، فإن تطور القانون في هذا المجال لم يكن واضحاً ، أو متفق عليه في إطار دولي ، ففي العصور الوسطى على سبيل المثال كانت الأثار الرئيسية في أوروبا تحكم بمسار بقانون " حق الإمبراطور الروماني المقدس " وكانت الدول تمارس حقوق القضاء ، والصيد ، والإبحار على هذه الأثار بوصفها حقوقاً تم منحها لهم من قبل الإمبراطور ، وبعد غياب هذا الحق الإمبراطوري ، أصبحت حقوق الدول مقيدة بصفاف الأثار .

أما في البلقان فإن الاتجاه العام ، كما يبدو من بنود المعاهدة بين روسيا والنمسا ، وتركيا فقد كان يقوم على التخلي عن النهر بأكمله لإحدى الدول ، أو تحديد حدود كل منهم على طول ضفتي النهر وبذلك فإن النهر كان بمثابة " منطقة لا تختص بسيادة أحد "

ويشير البروليسور فرزجيل إلى أنه لم يجد دلائل كثيرة تدعم وجود قبول عام بين الدول في العصور المبكرة لفكرة تقسيم النهر وفقاً لخط الوسط<sup>(١)</sup> ، ولكن ليس هناك من شك في أن خط الوسط قد حاز على قبول واسع فيما بعد بين الدول في أوروبا ومنذ أن كتب " هو جوغروفيوس " في عام ١٦٢٥م يقول " في حالة النزاع القضائي بين دولتين تحددهما نهر واحد فإن حدود هذا النهر تمتد على طول منتصفه " ومع أن هذا المبدأ قد أصبح مقبولاً إلى حد كبير ، ولكنه مع ذلك لم يخلو من الصعوبات خاصة في الأثار القابلة للملاحة ، إذ أن المركبات التي كانت تجر على طول القناة الرئيسية كانت تجد نفسها أحياناً وقد اختزلت جانبي الحدود خلال مرورها ، وهكذا ومع بداية هذا القرن بدأت الدول في تبني مبدأ ( الخط الملاحي ) كحدود لها في الأثار القابلة للإبحار ، وذلك بدلاً من خط الوسط وتدرجياً أخذت فكرة الخط الملاحي تأخذ مكانها الطبيعي كمبدأ قانوني معترف به ، وهكذا وفي ظل غياب اتفاقيات حدودية معينة أخذت الدول تقسم حدود الأثار القابلة للإبحار فيما بينها على طول الخط الملاحي للنهر ، وهناك أمثلة عدة في القانون الدولي لتقسيم الأثار الحدودية وفقاً لهذا الخط ، كما هو الحال في معاهدة غيانا البريطانية والبرازيل ، وغيانا البريطانية وفروبيلا ، ومعاهدات أخرى في الهند ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢)</sup> .

VERZUL . J . H. W. International Law in Historical Perspective . Leyden . Vol. III ( ١ )

( 1971 ) , vi ( 1973 ) VOL. I P. 87.

KHADDURI . M (ed) Major Middle Eastern Problems in International Law , ( ٢ ) Washington DC. 1972 .

LAPRADELLE , A . " The Effect of War on Private Treaties ; International Law Quarterly , 2 ( 1948 ) . P. 355

LAUTERPACHT , E . : The Contemporary Practice of The United Kingdom in the Field of International Law . ICLQ ( 1956 ) . 6 ( 1957 ) and 8 ( 1959 ) .

The Contemporary Practice of the United Kingdom in the Field of International Law , 1962 , Part II London . 1962 .

وقد تعاملت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية مع عدد من قضايا الحدود النهرية التي تتعلق بالمنازعات الحدودية بين الأنهار التي تجري عبر ولاياتها المختلفة ، وقد أصبحت قراءتها المصدر الأساسي لالتباس الأراء القانونية حول هذه المسألة ، ونجد أن هذه المحكمة قد اعتمدت: حتى ولو أخذت الملاحى في قضية ولاية أيوا ضد ولاية إلينوى ، وقد جاء في حثيات هذا الحكم : " عندما يحصل عسر ملاحى الخط الحدودي بين ولايتين مستقلتين ، فإن الخط الذي يفصل بين حدودهما يكون هو مجرى القناة الرئيسية ، إن مصلحة كل دولة في الإنجار في هذا النهر لا يسمح بأي عطف آخر غير هذا الخط الملاحى " (١) .

ومع ذلك فإن ممارسات الدول لا تنظر إلى تعيين الحدود النهرية وفقاً للخط الملاحى بوصفه مبدأ مطلقاً ، وهناك حالات في بعض اتفاقيات الحدود تستخدم عطف الوسط من التحليل السابق للقانون والممارسات في مجال الحدود النهرية يمكن القول :

أولاً : أن كل من العراق وإيران لم يتبعوا عن روح القانون عندما أبرما اتفاقيات بينهما باستخدام مفهوم الضفة اليسرى بدلاً من الخط الملاحى ، فيما يتعلق بشط العرب ، فليس هنالك تحريم واضح في القانون الدولي بمطرح توقيع اتفاقيات الحدود مع منح كل عمق النهر لدولة واحدة من الدول الأطراف في الاتفاقية ، ولذلك فإن الاعتراضات التي تم رفعها من جانب إيران لم تكن موفقة .

ثانياً : ليس هنالك من حجة لجمعية عطف الوسط ، أو الخط الملاحى فيما يتعلق بشط العرب فقد كانت إيران قد قبلت في ثلاث اتفاقيات منفصلة بالضفة اليسرى للنهر ولذا فإن اعتراضات إيران ومطليها ، والتي تقدموا بها قبل التوقيع على اتفاقية بغداد ١٩٧٥ م ، والتي غوت شرعية الضفة اليسرى على اعتبار أن القانون الدولي يقبل فقط بخط الوسط ، أو الخط الملاحى ، قد قامت على عديم فهم للوضع السليم في ظل القانون الدولي .

وهكذا فإن الوضع القانوني للخط الحدودي في شط العرب قبل عام ١٩٧٥ م كان قد تشكل على أساس الضفة اليسرى ، باستثناء القطاعات المقابلة للمحمرة وعبادان ، والتي تم تقسيمها وفقاً لمبدأ

- 
- |   |       |
|---|-------|
| MENON . P . K. International Boundaries : A Case Study of the Guyana - Surinam Boundary , ICLQ 27 (1978) P . 738 .          | ( ١ ) |
| MOORE . J . B . A Digest of International Law Washington DC. 1906   | -     |
| History and digest of the International Arbitration's to which the United States has been a Party ii, Washington DC. 1898 . | -     |
| MOVCHAN, A Problems of Boundaries and Security in the Helsinki Declaration. Recoll Des course . 154 (1977 - 1 ) P . 1 -     | -     |
| NAHLIK . S . E.The Grounds of Invalidity and Termination of Treaties, AJIL65 ( 1971 ) P 736 .                               | -     |
| Naval Intelligence Division ( UK )Iraq and the Persian Gulf . 1944 .  | -     |

خط الوسط ، والخط الملاحي بالترتيب ، وكان كلا الطرفين ملزمان بهذه الحدود ، والسبب اتت في انتقاب عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات بدأ بمعاهدة ١٨٤٧م ، وانتهاء بمعاهدة ١٩٣٧م ، ومن حيث المبدأ والنصوص القانونية النافذة ، ولم تكن هنالك مسائل فيما يتعلق بخط الوسط أو الخط الملاحي وكانت إيران قد أثارت مثل هذه المسائل بيد أنها بمرور الوقت قد ارتضت بحدود الضفة اليسرى ، لأنها لم تجد سنداً قانونياً لدعواها ، والذي قام لأهداف سياسية بحتة ، ومع ذلك ظل من حق إيران أن تطلب " لا أن تطالب " من العراق مراجعة هذه الاتفاقيات ، ليس على أساس التزامات قانونية يجب الوفاء بها ، بل على صعيد رؤية سياسية ، وتوقع حسن النوايا ، وفي ذات الوقت فقد كان بإمكان العراق أن ترفض أو تقبل المطلب الإيراني بيد أن هذا الوضع القانوني الصلب الذي يركز عليه العراق قد تعرض للاستيلاء المروع إثر توقيع معاهدة ١٩٧٥م ، التي أتت بشرعية قانونية جديدة .

تلوثت حدود شط العرب بصورة جوهريّة بعد بروتوكول الجزائر ، ومعاهدة بغداد لعام ١٩٧٥م ، للمادة الثانية من مرسوم تعيين حدود النهر قد نصت بوضوح على أن تجري الحدود على طول الخط الملاحي ، أي خط الوسط ( الفلوك ) ، تجري قناة الإبحار ، وذلك على أدنى مستوى ممكن للإبحار ، وبذلك لم تكن هنالك أي مشكلة قانونية أو فنية في تحديد المواقع أو المزارع بين الدولتين ، ومع ذلك فإن المشاكل القانونية قد بدأت في سبتمبر ١٩٨٠م عندما قامت الحكومة العراقية بانتهاك المعاهدة لإعيارات قانونية وسياسية ، وكانت أحد دعاوى العراق هي أن الشط ومحافظة الأحواز المجاورة لها في إيران كانت في الواقع أرض عراقية ، وأن الدولة العثمانية قد تخلت عن سيادتها على المنطقة وتركها لإيران ، كما ذهب العراق إلى القول بأن إيران نفسها قد ألغت المعاهدة ( بالقول والفعل ) قبل إلغاء العراق الرسمي لها ، وأنها قد تخلت عن التزاماتها بعدم دعم المتطرفين الأكراد بسلّحتهم لم باستخدام أجزاء من أراضيها كقاعدة لانطلاق عمليات ضد التكامل القومي والأمن الداخلي للعراق ، وزعمت الحكومة العراقية أيضاً أن القادة الإيرانيين يحاولون تصدير الثورة الإيرانية إلى العراق ، الأمر الذي يعتبر خرقاً للمادة الثالثة من معاهدة بغداد ١٩٧٥م ، والتي تنص على أن يحارس كلا الطرفين سيطرة تامة على الأرض المجاورة لحدود الدولة الأخرى لتسحق أي تدخلات ذات طبيعة عدوانية أيّاً كان مصدرها <sup>(١)</sup> .

ويمكن تحليل هذه الدعاوى العراقية على مسعين :

أولاً : بالفعل فإن سكان هذه المنطقة هم غالبهم من العرب ، وأن شط العرب والأقاليم المجاورة - والمذكورة في الدعوى العراقية - كانت في فترة تاريخية معينة تخضع لسيطرة الدولة العثمانية ولكن ومع ذلك ، وكما اعترفت الحكومة العراقية نفسها ، فإن الدولة العثمانية قد تخلت عن هذه

الأراضي للفرس ، وأن شرعية السيادة ، أو تحول هذه السيادة قد حدث خلال قرن من الزمان ، وقد تم القبول بما كتقول شرعي من قبل الأطراف المتصاعدة في ذلك الوقت ، وكما تم الإشارة إليه من قبل ، فإن القانون الدولي ومن حيث المبدأ لا يفضل إعادة النظر في الحدود والأقاليم الموجودة بالفعل والثابتة سيادتها بالإقناع ، ولزمن طويل لدولة ما ، ومن الناحية العملية فقد وقعت وجهة النظر القانونية العراقية في تناقض صارخ في تبريرها لإلغاء معاهدة ١٩٧٥م إذ أنها ظلت تنكر على إيران حقها في لنفس أو إلغاء المعاهدات الحدودية على اعتبار أن مثل هذه الاتفاقيات تقرر وضعاً دائماً ولا يجب التفكير في الملصق من استحقاقاتها .

أما من الجانب الآخر ، فإنه يبدو أن الحكومة العراقية كانت محقة في اعتبار أن المعاهدة ١٩٧٥م " كانت ورقة مية " ، عندما قررت إلغائها ، وذلك لأن إيران قد انتهكت الاتفاقية بالفعل عندما قررت دعم المتمردين الأكراد ، في حين كانت المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة قد ربطت بين قبول العراق بالخط الملاحي كخط حدودي فاصل في شط العرب ، وبين ضمان العراق لأمن وسلامة حدودها مع إيران ، وقد تم التأكيد على هذا المضمون في المواد { (١) ، (٢) ، (٤) } من المعاهدة بحيث يصبح انتهاك أيها انتهاكاً للاتفاقية بأكملها<sup>(١)</sup>

يبد أن الإنصاف يقتضي بنا - قبل الحكم على دعوى أي من الطرفين - التأكيد من أن إيران قد قامت بدعم الأكراد بالفعل ، أو قامت بأي فعل آخر يعتبر تدخلاً ذو طبيعة عدوانية ضد العراق ، أم أن الأمر لا يبدو أن يكون مبرراً قد سألته العراقيون للتخلص من المعاهدة ؟ التي كانت " خطية حزب البعث الكبرى " . وهذا التساؤل بالرغم من تلقائية إلا أنه يلزمه المراسمة الوثائقية المسمقة ، وتصوذه الدقة والأمانة العلمية ، ومن الصعب جداً وضع تصوراً اجتهادياً لهذا الصدد ، ولذلك فإن المخرج الوحيد من هذا المأزق ، هو الاتفاق على أنه إذا كانت الإجابة على التساؤل المطروح بالإجابة ، تكون إيران هي التي انتهكت الاتفاقية ، وبالتالي لا تكون ملزمة للعراق ، أما إذا كانت الإجابة بالنفي ، فإن الحكومة العراقية لا يكون لديها أي حق في دعاويتها وفي القانون فإن الإخلال المادي لاتفاقية ثنائية يعطي الدولة الأخرى الحق في إلغاء أو تعليق الاتفاقية بشكل كامل أو جزئي .

وبالرغم من عدم مشروعية الاستطرد في الحديث عن أثر حرب العراق ، وإيران على اتفاقية ١٩٧٥م لاسيما بعد أن عاد العراق وأعلن في ١٩٩٠م التزامها ، إلا أن الباحث يجد نفسه مضطراً للخوض قانونياً في هذه المسألة لا سيما وأنه في حالة الراع العراقي - الإيراني ، ليس هناك اتفاق على شيء ما بين الجانبين ، سوى الاتفاق على الاختلاف ، وأن التجربة قد أثبتت أكثر من مرة مدى التناقضات التي تعمل في العلاقات بين البلدين ، الأمر الذي يبعث على الظن أن الكلمة الأخيرة في مشكلة الحدود بين الجانبين لم تقال بعد .

والسؤال الذي يدور هنا هو هل كان للحرب العراقية الإيرانية أي تأثير قانوني ، على أوضاع الأقاليم موضع النزاع ، أو وضع الخط الحدودي لعام ١٩٧٥ م ؟ بمعنى آخر هل كان للحرب أي أثر على معاهدة بغداد ، وهل أعطت الحرب الحق لأي من الطرفين في تعديل أو تغيير الحدود ؟ .

كانت النظرة السائدة مبكراً بين رجال القانون والدول على حد سواء ترى أن المعاهدات تعتبر متسكة في حالة نشوب حرب بين الأطراف الموقعة عليها ، ولكن الرأي القانوني السائد اليوم يذهب إلى أن استمرار أو إلغاء المعاهدات لا يعتمد فقط على نوايا الأطراف الموقعة ، بل على طبيعة ومضمين المعاهدة أيضاً ، ومن المعروف به الآن أن للمعاهدات لا تفقد مضمينها بنشوب العداء بين الموقعين عليها<sup>(١)</sup> ، وما يهتج هنا والحديث يدور حول الوعاات الحدودية ، هو أن معاهدات الحدود تنتمي إلى تلك الطائفة من المعاهدات التي لا تعتبر ملغاة بنشوب حرب بين دولتين أو أكثر من الدول الموقعة عليها .

وبالرغم من أن المعاهدات قد تعتبر " معلقة " خلال فترة الحرب إلا أنها تظل تحفظ بشرعيتها ، وتظل الحدود كما هي يتم تغييرها باتفاق سلام ، أو بمعاهدة أخرى<sup>(٢)</sup> .

كما أن اعتبار معاهدات الحدود ملغاة بسبب نشوب الحرب ، يتعارض مع مبدأ نهائية واستمرارية الحدود ، فالحدود الغربية لألمانيا مع فرنسا ، وبلجيكا ، ولوكسمبورج وهولندا ، والتي تم وضعها طبقاً لاتفاقيات في القرن التاسع عشر ، ظلت كما هي بعد الحرب العالمية الثانية ٣٩ - ١٩٤٥ م<sup>(٣)</sup> .

ولذلك يكون من الواضح أن الحقوق التي تم اكتسابها لصالح العراق وإيران بفصل معاهدة بغداد ١٩٧٥ م قد تعرضت لمصون مشترك أثر الحرب العراقية - الإيرانية ، ولكن من الناحية القانونية فإن ذلك لا يؤثر على حقوق كل دولة في الأقاليم التي تخضع لها ، فالملامير الفردية التي تم اتخاذها من

- (١) FARESE, T. J. Law in Fal and Black The Future of International Legal Order ( q. v.) III. 15
- (٢) يعتبر النزاع الأنجلو - أمريكي حول مصائد الأسماك في سواحل الأطلسي الشمالية مثال على ذلك ، حيث ظلت المعاهدات سارية بين البلدين بالرغم من نشوب حرب عام ١٨١٢ م .
- BROWNIE, A. E. H. 'The Use of Force in Self-Defense', BYIL 37 ( 1961 ), P. 183 .
- DE ARECHAAGA, A. E. J. General Course in International Law. Recueil des Course 159, ( 1978 - 1 ) P. 1
- DELBRÜCK, J. Effect of War on Treaties . in Bernhardt ( ed ) Encyclopaedia of Public International Law 4 ( q. v. ), P. 310 .
- Dessouki, A. E. H. The Iraq - Iran War ; Issues of Conflict and Prospects for Settlement . Princeton . 1981 .
- TREVIRNANUS . II - D. Boundary Settlements between Germany and her Western Neighbors after The Second World War . in Bernhardt ( ed ) . Encyclopaedia of Public International Law ( q. v. ) III . 71

قبل أي من العراق ، أو إيران لا يمكن أن تؤثر على وضع الحدود المتصرف عليه في اتفاقية بغداد ، ويكون لكلا الطرفين الحق بعد نهاية الحرب في التوقيع على اتفاقية أخرى لتعديل الاتفاقية ١٩٧٥م ، أو سحب شرعيتها المستمرة أو بإمكانهما عدم التوقيع على أي اتفاقية فيما يتعلق بالحدود .

من خلال هذا العرض القانوني لتحليل صيغة الرأع الحدودي العراقي - الإيراني تنتهي إلى النتائج التالية :

أولاً : فيما يتعلق بالحظ الملاحي " خط الوسط " ، " النالوك " فإنه وفقاً للقانون الدولي ليست هناك قاعدة مطلقة في تحديد الحظ الملاحي عندما يفصل بحر ملاحى بين ( دولتين أو أكثر ، فاللدول تكون حرة في تبني أي تعريف يعطى بقبول مشترك .

ثانياً : ليس هناك مبدأ في القانون الدولي يعترف بالانتهاك المنفرد لمعاهدة حدودية شرعية . فالمعاهدات الحدودية تخلق حقوقاً إقليمية حقيقية ، والتي تظل ثابتة ما لم يتم تعديلها من قبل الطرفين ، كما أن مثل هذه الاتفاقيات لا يتم إلغائها من طرف واحد ، كما أن انتهاك أحد بنود الاتفاقية من قبل طرف ما ، لا يعطى الآخر الحق في إنتهاكها منفرداً .

ثالثاً : الحرب قد تؤثر ولكنها لا تلغي والحدود حدودياً ، ولا اتفاقية حدودية لأن استخدام العنف كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، أو كإداة للسياسة القومية ، مرفوض رفضاً قاطعاً من قبل القانون الدولي ، ولذلك فإن المعاهدات التي تحاول تعديل أوضاع حدودية ما بعد أن تضع حـرب عدوانية أوزارها تكون معاهدات غير شرعية ، وغير قادرة على خلق أو تحويل حق شرعي ، إلا إذا كانت مثل هذه المعاهدات قد آمنت بعد استخدام شرعي للقوة وتم الاعتراف بها من قبل هيئة دولية مثل الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

إن وقائع التاريخ السياسي في مسألة الحدود العراقية - الإيرانية ، تغطي بأهمية خاصة ، ليس فقط لأنها تقدم منظوراً خاصاً لمسألة الرأع ، ولكن أيضاً لأن تفاصيل التاريخ السياسي لها تكشف عادة طبيعة وتوزيع القوة بين الأطراف والدور الذي تم لعبه من خلال ذلك في تطور الأوضاع الحدودية ، وأن القوة لها دورها المؤثر في تحديد طبيعة وتنفيذ حقوق والتزامات معبته بين الدول ، فتاريخ مسألة خط العرب أوضح كيف أن التوزيع غير المتساوي للقوة بين إيران والعراق قد أدى إلى توقيع اتفاقيـت كان الطرف الأضعف يجد نفسه مجبراً على القبول بها .





## **الفصل الرابع**

### **مشكلات الحدود السياسية بين العراق والكويت**

#### **المواقع الجغرافية لمناطق النزاع**

التطور التاريخي لمشكلة الحدود العراقية - الكويتية

مشكلة الحدود العراقية - الكويتية بين عامي " ١٩١٣ - ١٩٣٢ م "

محاولات العراق إنشاء ميناء على السواحل العراقية - الكويتية المشتركة

مشكلة الحدود في ظل أزمة ١٩٦١ م بين العراق والكويت

قرارات اللجنة الدائمة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت

التحليل السياسي والقانوني للنزاع

## مقدمة

من الميث الإسياف وراء السؤال الذي لا يزال مطروحاً بطريقة مباشرة أو بديلة ، حول "حقبة الكويت" وهل هي جزء من العراق ؟ ، لو هل هناك حقوق تاريخية للعراق في الكويت؟ والإصرار على سؤال كهذا إنما يبع عن إغلاس معرلي واسع وجهل طبيعة التاريخ والسببية والتفكير ، وللمأساة لا تبدو أن تكسبون مشكلة حدودية تبحث في توزيع العلاقات بين المثلثين عن هوية ، ومضمون وشروطية للمعبر عن ذلك ، شاكها في ذلك شأن سائر مشكلات الحدودية التي دائماً في حاجة إلى عقلية وموروث إيديولوجية .

للعراق كان يلح دائماً في طلب توسيع مساحة مواسمه المطلقة على الخليج العربي وبخاصة في منطقة الإقليم ، وكان يقول صريحاً بصفاته - في هذا الاتجاه - مع إيران على حساب جزره العربي (( الكويت )) حتى يضمن له إحداث الحد الأدنى من التوازن مع إيران ، وتشبعات الخليج العربي المطلقة على الساحل العربي ، وبخاصة مشروعاً للمشتركة في إطار السياسات في الخليج .

ومن ثم كانت العلاقات العراقية الفسطة في تطوير ميدان لم مصر . والحصول على جزر روية . وبويعان على سبيل المثال ، وعبر عبد الله ، لا يمكن تصورنا إلا وفق المفهوم السابق ، وعندما أدرك العراقيون صلاية الموقف الكويتي ، لجأوا إلى المصالح السياسية التي لم تكونوا من التحالفات ، وطرحوا ما بين دعوي توسعة القومية العربية ، والمثل الغربي ، للكويت كانت مهمة للعراق كمجال حيوي ( Lebensraum ) ونفسه إقليمي لوجستي .

وعلى أية الرقعة بين العلاقات العراقية على جانب الحدود مع إيران ، بمشكلة هي قضية في الشأن الحدودي مع الكويت ، في حقيقة أن الاتفاقيات العراقية تجاه الكويت كانت تعود لتسلسل السهرام السياسية والاضطرار العراقية عليه من جانب إيران ، فقد أفضت الضرورة في اتجاه ذلك لشعبي في مارس ١٩٣٩ بضم الكويت ، كملاص للإمكانيات الفلاسفة في السياسة العراقية من جراء توقيع معاهدة الحدود ١٩٣٧م مع إيران ، والإكتمال للنهي لثقل بديلاً .

كما أن أزمة عبد الكريم قاسم ١٩٦١م ، جاءت بطورها بعد عجز حكومته عن وقف الانسحابات الإيرانية للحدود مع العراق ، وذلك في إطار مطالباتية الإيرانية بالقضاء على عكسة السدود النولية ، والسيطرة الإيرانية التي وصلت مداهها في خط الحرب في ذلك العام .

كما تشكلت أحداث الإحصاء العراقي على مركز خصائصه الكويتي إطاراً للحدود الإيرانية عن طريق بكرة الأكراد بوجه الحكومة العراقية ١٩٧١م ، واضطاع الأخيرة في إلغاء معاهدة ، أو إبطال عريسان إلى نظام المخلوع .

في حين كانت أزمة الخليج الأولى ١٩٨١م ، سبباً مباشرة لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م ، فقد بلغت التحالفات العراقية مداهها ، إذ أن التدخل المروخ في مجال تفعيل الحدود مع إيران وفق تصبوس معاهدة ١٩٧٥م بعد سنوات من الحرب الباردة . قد لا يفر السرخيون للعودة إلى هضاب الجزائير ، و محاولة ابتلاع الكويت كحل أخير في سبيل معالجة أزمة التصارع الداخلي بين هاجس الخوف ، وهاجس الرغبة في الهيمنة في النظام السياسي العربي ، فكانت مشكلة الحدود هي الشرارة التي ولدت الإضراب في كلتا الحالتين .

## المواقع الجغرافية لمناطق النزاع

تقع دولة الكويت على الشاطئ الشمالي للخليج العربي على مدخل شط العرب ، وهي منفذ مهم لقسم كبير من أراضي شبه الجزيرة العربية في مدخل حدود كل من العراق والسعودية ، وتتميز الحدود الشمالية والجنوبية في المنطقة القريبة من البحر بالثبات منذ نشأة المشيخة ، وهي علسي هذا الجانب تمتد من خط يسر من (( حور الصية )) ليمر مباشرة جنوبي (( أم القصر )) ، (( وصفوان )) متجهاً إلى (( جبل سنام )) ، ومن هناك إلى الباطن ، وتعتبر المشيخة محدودة بين (( جبل سنام )) و (( الحفر )) عن طريق (( الباطن )) ، وأن الحدود جنوبي (( الحفر )) هي الخط الذي يفصل (( الصتمان )) عن (( الدهماء )) وتمتد جنوباً حتى النقطة التي يتلاقى فيها هذا الخط بالطريق الذي بين " الويرة " و " الرهاص " ، وحيث إن هذه هي حدود إمارة الكويت فإن طولها من شمال الشمال الغربي إلى جنوب الجنوب الشرقي حوالي ١٩٠ ميلاً وعرضها من شرق الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي هو حوالي ١٦٠ ميلاً ، بالإضافة إلى مجموعة من المطبكات البحرية للكويت تتألف من " جزيرة فلكسة " التي تقع عند مدخل خليج الكويت ، ومن الجزيرتين التابعتين لها شمالاً وجنوباً هما " مكان " و " عوكة " ، ومن الجزر الصغيرة " كبر " و " وقاروه " و " أم المرادم " <sup>(١)</sup> .

وتصف الوثائق البريطانية الكويت أكثر دقة عندما تقرر أن " الكويت تقع على الزاوية الشمالية الغربية للخليج الفارسي ما بين خطي عرض ٢٩ ، ٢٠ شمالاً وبين خطي طول ٤٠ ، ٤١ صفر شرقاً ، وعلى الجانب الجنوبي خليج طوله ٢٠ ميلاً ، وعرضه ٥ أميال ، وهو خليج تحمي مدخله جزيرتان تشكلان ميناءً طبعياً ممتازاً ، وبه مرسى ممتاز في ١٦ إلى ٣٦ قدماً من الماء ، وهي تشمل حوالي ٤٠٠٠ ميل مربع ، وتقع على بعد ٨٠ ميلاً إلى الجنوب من البصرة ، وعلى بعد ٦٠ ميلاً إلى الجنوب الغربي من مدخل الشط الإيراني الغربي " <sup>(٢)</sup> .

أما بالنسبة للمناطق والجزر المتنازع عليها بين العراق والكويت والتي وردت بالوثائق البريطانية والمصادر العراقية - والكويتية على حد سواء ، وهي جزر ، وويه . وويوان . وعور عبد الله . وأم قصر فهي تتميز باللامح الجغرافية التالية :-

- ( ١ ) هذه الحدود لية وليست مطلقة وسوف تعرض للتغير وخصوصاً في مؤخر القرن ، ١٩٢٢م بانتهاء " عهد " المملكة العربية السعودية ، بيد أنها تشكل الأساس الذي قامت عليه حدود إمارة الكويت الحديثة راجع : - Lorimer, J. C : Gazetteer Of The Persian Gulf ; Oman and Central Arabia , ( 1908 - 1915 ) VOL . II , ( geographical 1908 ) , Calcutta : London , Gregg Reprint 1970 , P . 1344 . - J . Felix Jones , Extracts From A report, on The, HARBOUR of GRAN (KOWEIT) and the Island of PHELEECHI , in the Persian Gulf , Prepared , in November 1839 , Bombay Selection 1856 , Selection from the Records of the Bombay Government , N. S. XXIV , Bombay ( Ahlir - Bs ) . PP. 52 - 54 . ( ٢ ) F. O. 371 / 24559 The Hon . Lieutenant Colonel Prior , Political Resident in the Persian Gulf to " Caroe Secretary to Government Of India in the External Affairs Department , 6<sup>th</sup> March 1939 .

جزيرة بويان هي أكبر الجزر المذكورة حيث يبلغ طولها حوالي ٢٦ ميلاً ، وعرضها ١٢ ميلاً ، وهي جزيرة منخفضة تقع في الركن الشمالي الغربي من الخليج العربي . يفصلها خور عبد الله عن مصب شط العرب وعن الأراضي العراقية ، وخور بويان عن جزيرة وربة ، وخور الصبية عن شمال خليج الكويت ، وتسمى المنطقة التي في أقصى الشرق من بويان " رأس القيد " ، أما النقطة الجنوبية فتنحط على بعد سبعة أميال شمال الشمال الغربي من جزيرة فيلكه وتعرف باسم " رأس البرش " ، وفي كسبر مسن الأسبان يسمي البحر شواطئها .

أما جزيرة وربة ، فهي تقع بين الطرف الشمالي لجزيرة " بويان " ، وأرض العراق ، ويحيط بها خور عبد الله ، الذي من جهة الجنوب الشرقي ، وخور الصبية الذي من جهة الجنوب والذي يتسهي طوله الغربي بجزيرة توجد عليها قرية ( أم قصر ) التي تتجه نحو الشمال الغربي ، ويبلغ طول " وربة " ثمانية أميال من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ، وأقصى عرض لها حوالي ميلين ، وسطحها مستوي ورمل .

خور عبد الله ، خور هام تمتد في الاتجاه الشمالي الغربي من رأس الخليج العربي إلى جزيرة وربة بين مصب شط العرب ، وجزيرة بويان ، ويبلغ إصاع مدخله إلى عشر ميلاً ، ويتراوح عمق قناته بين أربع أو خمس قنات ، ويقع العمق عند الطرف الشرقي لجزيرة وربة حيث يتراوح لمسافة قصيرة بين ثلاث وأربع قنات ، وتجري إلى الشمال من وربة قناة عميقة تصل خور عبد الله بخور الصليب ، الذي تقع عليه أم قصر ، بينما يجري خور آخر يسمى خور بويان من خور عبد الله جنوب وربة إلى خور الصبية ، ويتكون الشاطئ الشمالي لخور عبد الله بين مصب شط العرب وجزيرة وربة من أرض غرينية شديدة الانخفاض ، ويتألف الشاطئ الجنوبي من جزيرة بويان ، وتقابلها عند مدخل الخور حافة متفصلة من الرمل الجاف تمتد بمحاذاة الجزيرة لمسافة ثمانية أميال تقريباً ويطلق على هذه الضفة اسم ( عابك ) أما خور الصبية الذي ورد أيضاً من أوصاف الحدود العراقية الإيرانية المختلفة ، فهو يمتد شمال الشمال الغربي لمسافة ثلاثين ميلاً تقريباً من مدخل خليج الكويت إلى جزيرة " وربة " ، ويفصل جزيرة بويان عن البر الرئيسي ، واستناد هذا الخور بحر عربي جزيرة وربة ويتلاقى مع خور الصليب في فرع يقع عليه ميناء " أم قصر " ، ويتراوح عمقه من ٣ - ٨ قنات ، ويعرف باسم " خور بويان " ويتجه من الجهة الجنوبية لجزيرة وربة متحلاً مع رأس خور الصبية ، وخور عبد الله (١) ، أما " أم قصر " فهو مكان يقع على مسافة ٧ أميال فوق جزيرة وربة ، وبامتداد الشمال لخور عبد الله ، وخور الصبية ، وبمسافة ٦

١) لاورينس د. س. ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٧ .

عالم سعود الزيد : الكويت في دليل الخليج ، الجزء الثاني ، السفر الجغرافي ، الرياض للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٨١ م ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٧ .  
- حسين الشيخ عزعل : تاريخ الكويت السياسي ، الجزء الأول ، دار وصية الهلال ، ١٩٦٦ م ، ص ٣٠ - ٣٣ .

ثلاثة أرباع الميل ، ويتراوح عمقه ما بين ٦ إلى ٩ فathom ( الفathom الواحد = ست أقدام ٢ . وعلى مسافة ست أميال فإنها تنقسم إلى قسمين ، يمتد أحدهما إلى مسافة قصيرة ( ربما ثلاثة أميال ) نحو الشمال الغربي ، بينما يستمر القسم الأخير باتجاه الشمال البصرة ، وللراحة ليست سهلة في مياه خور أم قصر ، لأن القناة معرضة للرياح العالية ، وتنخفض ضفافها وتنطس في المد العالي ، والممر المائي الواقع على مسافة ٦ أميال شمال جزيرة وربة يعرف محلياً باسم خور الصطب ، والقرع الصاعد باتجاه الشمال الغربي باسم خور أم قصر ، والقرع الأكبر الممتد نحو الشمال يعرف بخور الزبير<sup>(١)</sup> .

أما فيما يتعلق بالحدود البرية فسوف نتحدث عن وصفها الجغرافي التاريخي في سياق الدراسة لأنه لم يكن هناك اتفاق عام بشأنها قبل البدء في ظهور مشكلة الحدود بين العراق والكويت .

#### لتطور التاريخي لمشكلة الحدود العراقية - الكويتية

ارتبط تاريخ الكويت الحديث بظهور آل صباح من العرب في مطلع القرن الثامن عشر ، وكانت حتى نهاية القرن السابع عشر مجرد منطقة تسمى " القرن " تقع ضمن إقليم بلاد البحرين الذي يقع بين البصرة وعمان ، ولم تشهد حتى ذلك التاريخ حكماً سياسياً خاصاً بها وإنما كانت تسلمور في إطار السياسة العامة المتبعة في شرق الجزيرة العربية ، وتبع الحكم القائم في الإحساء عاصمة هذا الإقليم ، وقد ظل هذا الوضع سائداً زمن العويين ، والعصفوريين ، ثم الجبور ، ثم بني خالد حيث كان للأعويين دور كبير في نشأة الكويت الحديثة ، عندما استقبل زعيمهم براك بن خريز قبائل العنوب المهاجرة من نجد إلى شرق الجزيرة بعد لحظ صلهام الذي ضرب نجد في عاصم ١٦٦٦ - ١٦٦٨ م ، ومنحهم " كوتا " كان قد أقامه في منطقة القرن لتخزين المواد التجارية من التمر والحبوب وغيرها في وقت السلم ، والأسلحة والعداد في وقت الغارات التي كان يشتها على قبائل نجد التي كانت تهدد طرق التجارة ، ولقوافل الحج الإحسانية ، والعراقية ، مثل قبائل الظفير والفضول المشهورتان بممارسة أعمال السلب والنهب في منطقة نجد .

وكان تحالف العنوب يضم إلى جانب آل صباح ، آل خليفة ، الجلالة ، المعاضيد ، وأطلق فيما بينهم على أن يمارس آل صباح شؤون الحكم والسياسة ، وآل خليفة شؤون التجارة ، والجلالة شؤون البحر ، بينما أنشئ المعاضيد عن هذا التحالف وعادوا إلى شبه جزيرة قطر .

ثم نعيم بعد فترة وجيزة انشقر آل عصف، ونزحوا أيضاً إلى قطر، وكذلك فعل الجلالمة، وعضمت الكويت سيطرة آل صباح المطلقة.

وعندما انتهت دولة "آل حميد" من بني خالد في الاحساء على يد "سليمان بن عامر" أن سمود في غضون عام ١٧٩٥م، وفي حين تمتع آل صباح في الكويت بتوسع من الاستقلال الذاتي، إلا أنه كان استقلال معيب نتيجة للتنافس العثماني - البريطاني حول الكويت والذي أدى إلى خضوعها إلى سيادة مزدوجة حيث السيطرة البريطانية الفعلية، والسيادة الاسمية العثمانية.

ويؤرخ عام ١٨٢٩م لإنطلاقة هذه السياسات عندما رفع الشيخ جابر بن عبد الله الصباح العلم العثماني على قصره، وقبوله زي التشريف من الحكومة العثمانية، بالإضافة إلى دفعه الإنشودة السوية التي كانت تحصلها الدولة العثمانية من المناطق والأقاليم الخاضعة لسيادتها، والسبي قدوت بأربعين كيساً من الأرز، وأربعمائة سبابة من التمور، معلناً بذلك تبعه للسيادة العثمانية التي كانت تمثل دولة الخلافة الإسلامية حيث كان المروقي عن سياستها في ذلك الوقت يعد عملاً غير مقبلاً وممن جانبهم فقد اكتفى العثمانيون بهذا الولاء، ولم يحاولوا فرض حامية عثمانية، أو مراكز عسكرية، أو موظفين رسميين في الكويت<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للبريطانيين فقد بدأت علاقتهم بالكويت من الناحية التجارية البحتة في غضون عام ١٧٧٥م في أثناء الحصار الفارسي لجناه البصرة التجاري الذي كان مقراً لإدارة شركة الهند الشرقية

(١) راجع هذه الظروف في :-

- Francis Warden , Historical Sketch Of The Utubees Tribe Of Arabs; Eromike Year 1716 To The Year 1817; Bombay Selections , Op Cit , P. 362 .
- Francis Warden , Extracts From Brief Notes Relative To The Rise And Progress Of The Arab Tribes Of The Persian Gulf ; Of The Muskat Arabs , Jomees , Utubees , Wahbees, And Oman , Bombay Selections , Op Cit , Pp. 56 - 60 .
- Ives , Edward . Avoyage From England To India In The Year 1754 And An Historical Narrative , London 1773 Pp. 223 - 249 .
- والكتاب من الكتب النادرة التي تناولت وصف البصرة والكويت إبان هذه الفترة المبكرة .
- Nibuhr, M : Travels Through Arabia And Ather Countries In The East , Vol - II, Edin Burgh London , 1792 , Pp. 130 - 145 .

وأول من استعمل اسم الكويت في المصادر العربية الرحالة مرتضى بن علوان، وذلك سنة ١٢٢١هـ / ١٧٠٩م، في رحلة لم يقع لها عنوان، بينما أسماها الدكتور عبد الله صالح العنمين " رحلة إلى الديار المقدسة "، وهي مخطوط محفوظ في مكتبة برلين برقم ( ٦١٣٧ ) ورقها ١١٣ ب - ١١٤ أ، حيث ورد قوله " الكويت بالتصغير تشابه الحسا إلا أنها دونها، ولكن بساتنها وأبراجها تشابهها، وهذه الكويت الماكسورة اسمها القرين ".

(٢) Saldanha , J. A. : The Persian Gulf Prech ; Vol , VI , PRECIS OF TURKISH ARABIA AFFAIRS, 1801 - 1905 , Archive Editions , London 1986 , PP. 42 - 81 .

F. O. 78 / 5114 , Foreign Office to Viceroy , No 6 , Secret . 9 Sept 1899 .

البحرية ، وذلك عندما إتخذوا من الكويت مقراً للبريد الخاص بالشركة ، وإتفقت جزء من انتساب استجاري البويعاني إلى الكويت ، حتى أقدمت حكومة الهند البريطانية في عام ١٧٩٣م على نقل الركود التجارية من البصرة إلى الكويت نتيجة للإضطرابات السياسية التي تعانيها البصرة ، واستندت هند حتى عام ١٧٩٥م<sup>(١)</sup> ، وعلى الرغم من أن النشاط البريطاني في الخليج قد بدأ يتحول في هذه الأثناء من طبيعته التجارية المطلقة إلى الاتجاه السياسي ، إلا أن الكويت لم تكن قد لاحظت بقو في التفكير الإستراتيجي البريطاني الذي كان لا يزال يركز على ميناء بوشهر بوصفه المركز الرئيسي للتجسس الإنجليزي في منطقة الخليج العربي نظراً لدقة موقعه بالنسبة لمراقبة حركة الملاحة في الخليج في إضار الصراع الأوروبي بين بريطانيا وفرنسا وهولندا حول السيطرة على بحار الشرق ، والذي ظل داتراً حتى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي ، عندما تخضع عن تفوق بريطاني واضح دعمه معاهدة الصلح البحري في عام ١٨٢٥م مع مشيخات الساحل العثماني والتي أعترت بداية السيطرة البريطانية السافذة على عرب الخليج ، ونقتهت حكومة بومهي في أعقاب ذلك إلى إنشاء وكالة سياسية في الخليج يد لها اضطرت إلى إلغائها في عام ١٨٢٣م وألحقت مهمتها بالمقيم البريطانية في بوشهر التي تحولت بدورها من مقيمة تجارية بريدية إستخباراتية إلى مقيمة سياسية يئاط ١٤ الإشراف على شئون الخليج العسكرية والسياسة<sup>(٢)</sup> .

ولاء تعاطف الدور البريطاني في الخليج العربي ، فقد عشى العثمانيون من فقدانهم لمصالحهم ونفوذهم في شرق الجزيرة العربية ، لاسيما وأن البريطانيين كانوا حلفاء للسفطين بزعامة آل سعود ، ومن ثم جاء توجههم إلى هناك من خلال محمد علي والي مصر<sup>(٣)</sup> ، بيد أن الأخير قد أثبت من خلال عملياته العسكرية في الجزيرة العربية ، أنه ينفذ مشروفاً مستقلاً عن التوجهات العثمانية ، ومن ثم لم تكثر الدولة العثمانية بأجهاز الدولة الأوربية على ذلك المشروع في معاهدة لندن ١٨٤٥م<sup>(٤)</sup> ، في حين مضت بريطانيا في تنفيذ سياستها الرامية إلى ربط مشيخات الخليج العربي بمعاهدات خاصة فولعت مع الكويت ١٨٤٦م اتفاقية على حفظ السلام في البحر ومكالمة تجارة الرقيق .

كان الفراغ الذي أحدثته الانسحاب المصري من شبه الجزيرة العربية ، إثر معاهدة لندن ١٨٤٥م ، قد أغرى العثمانيين ، في العمل على تقوية النفوذ العثماني هناك ، بيد أن هذه الرغبة الحمانية قد ظلت حبيسة الاضطهاد البريطاني حتى عوام ١٨٦٩م عندما جاء مدحت باشا والياً على

(١) Saldanha , J. A. , The Persian Gulf Precis : VOL , VII1 , Precis on Naval Arrang  
Emanates in The Persian Gulf : 1782 - 1905 : Archive Editions , London 1986 , PP. 48- 52

(٢) د . عبد العزيز عبد الله إبراهيم : حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي ، دراسة وثائقية ، الرياض ١٩٨١  
ص ١١٩ - ١٢٥ .

(٣) أحمد من التفاصيل حول ذلك المرحوع واجمع :  
د . وأفت غنيمي الشيخ : الوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي ، دراسة وثائقية ، منشورة بمجلة  
الوثيقة الحربية ، العدد ١٣ ، السنة ٨ ، يناير ١٩٩٠م ، ص ٦٢ - ٧٧ .

(٤) Saldanha , J. A. , Op cit , VOL , V , Precis of Nejd Affairs , 1804 - 1904 . Wahabi Empire  
established by saud , Second Egyptian Invasion of Najd , Egyptian With drawal Under  
British Pressure . PP . 112 - 144 .

بغداد ، وكان رجلاً فذاً ، ومعجباً بالنموذج العثماني في شخص محمد علي والي مصر ، وأراد أن يحسن حذره ، فانخرط مع الباب العالي في مراسلات جادة حول تنفيذ مشروع عسكري عثماني ضخم في الخليج العربي <sup>(١)</sup> ، ونجح في إقناع الإدارة العثمانية بأهمية مثل هذه الحملة في تأكيد السيادة العثمانية على مناطق ذلك الإقليم وإحترام سياسة الحماية البريطانية التي بدأت تطوق بها مشيخات الخليج العربي

كان محدث باشا يدرك أهمية الكويت بالنسبة لمشروعة هذا من الناحيتين المادية والمتنوية ، مع حيث أهمية موقع الكويت التي تعد معبراً رئيساً لقواته إلى الاحساء ، بالإضافة إلى امتلاك الكويتيين لعدد من السفن اللازمة لحل هذا المشروع ، ناهيك عن الأثر المعنوي الذي يخلقه اشتراك أمير عربي في الحملة بدوم من فقد أجرى نظاهماً بهذا الشأن بينه وبين شيخ الكويت ،

واستعصر محدث باشا في عام ١٨٧٠م فرماً من الباب العالي ، أعلن فيه أن الكويت مستحق مستقل بيع ولاية بغداد ، وجاء في هذا الفرمان أن شيخ الكويت سيحمل لقب قائمقام ، وأن السفن الكويتية ستزود بالعلم العثماني ، وتبقى مقابل ذلك من الضرائب ، وبالفعل فقد قبل الشيخ عبد الله بن صباح لقب قائمقام ، وأبدى تعاوناً واضحاً مع محدث باشا في حملته على الاحساء عام ١٨٧١م السبق نجحت في تأكيد السيادة العثمانية على الاحساء ، وقد لزم هذا الأخير خدمات شيخ الكويت ومنحه أراضي مزروعة بالتخيل في البصرة <sup>(٢)</sup> ، وكان من أهم ما تخففت عنه هذه التطورات السياسية هو اعتبار الإدارة العثمانية مشيخة الكويت وحدة إدارية تدخل في ولاية البصرة العثمانية ، وسجلت الاتفاق بين محدث باشا وشيخ الكويت معار جدول بين النظرية العراقية - والكويتية فسي حين ذكرت المصادر العراقية ، أن تسمية الكويت للبصرة قد حددت في وثيقة مكتوبة قالت المصادر الكويتية

(١) I. O. R. / R / 15 / 1 / 181, Persian Gulf Residency, Bushier. Jon Maryville, The Ottoman Province of Al - Ifaa in the Sixteenth and Seventeenth Centuries. Journal of the American Oriental Society VOL90, No. 3, July - September, 1970, PP 486 - 513.

(٢) الحركة الكويتيون لغتين إحداهما بحرية بقيادة شيخ الكويت عبد الله الصباح ، ولوامها ثلثين سفينة بين صغرة وكبيرة ، والثانية برية وتولى قيادتها مبارك الصباح أمير شيخ الكويت وبنما لجعلت الحملة في إضعاف الاحساء للسيطرة العثمانية إلا أن القوات العثمانية لم أرغمت على الانسحاب في عام ١٨٧٤م لئلا في ذلك التاريخ جهود عبد الرحمن بن فيصل آل سعود في سبل إعادة إقليم الاحساء ، راجع كل من ذلك في :

P. R. O. / F. O. / 195 / 1030 , From British Council. Baghdad ( Herbert ) To H. B. M. Ambassador at Constantinople, No. 60, 29<sup>th</sup> Dec. 1873.

P. R. O. / F. O. / 195 / 1030 , From Herbert B. C. G. at Baghdad to Elliot H. B. M. Ambassador at Constantinople, No. 47, 29<sup>th</sup> Sep. 1873.

P. R. O. / F. O. / 195 / 1030 , From Herbert B. C. G. at Baghdad to Elliot H. B. M. ' S. Ambassador at Constantinople ( H. ELLIOT ), No. 3. 14<sup>th</sup> January, 1874.



إن الأمر اقتصر على تفاهم شفوي<sup>(١)</sup> ، ومهما يكن من أمر فإن الاتفاق قد شمل موضوعات أخرى ، مثل تخليد الضرائب التي ينبغي أن يدفعها حاكم .نكويت ، مقابل استثماره لمساحات كبيرة من أراضي التيجيل الواقعة على شط العرب ، أي في داخل ولاية البصرة ، وقدرت هذه الضرائب بـ ١١,٥٠٠ قرش عثماني سنوياً ، واعتبرت بمثابة إيجار مقابل العناية بإنتاج التمور .

ومن الناحية الواقعية فإن هناك مجموعة من الشواهد التاريخية التي تنبئ عن ارتباط الكويت بالإدارة العثمانية في البصرة ، ومن ذلك اشتراك الشيخ محمد الصباح في عام ١٨٩٢م بجانب قسوات البصرة بقيادة محمد حافظ باشا في الحملة العثمانية الموجهة ضد الشيخ قاسم آل ثاني شيخ قطر ، كما رفض شيخ الكويت في العام نفسه طلب الحكومة البريطانية بتأسيس علاقات رسمية مؤكداً أنه قائمقام تابع لولاية البصرة ، وأنه يلتزم بقرار الحكومة العثمانية الخاص بجمع السفن البريطانية من أورباد مياه الخليج العربي الشمالية ، هذا بالإضافة إلى وصول مستول تركي إلى الكويت في عام ١٨٩٧م ، وأقام بها لمراقبة الحجر الصحي هناك باعتبار الكويت مدينة تابعة لولاية البصرة ، كما أن الولاية التي جاءت إلى محسن باشا والي البصرة في عام ١٨٩٧م بصنور إدارة سلطانية بتعيين الشيخ مبارك قائمقام على الكويت تابعاً لوالي البصرة وتخصيص راتب سنوي له قدره ١٥٠ كارة من التمور ، و ٣٠٠ باون ذهب ، من الولايات التي تستند إليها وجهة النظر العراقية<sup>(٢)</sup> .

يبد أن استخدام كلمة سيادة هو في الواقع تقليد لفاهيم معاصرة ، لا تنطبق بدقة على طبيعة العلاقات بين الكويت والإدارة العثمانية في البصرة حتى بعد اتفاق عام ١٨٧١م والإجراءات التي أعقبه ، والتي لم تؤثر على طبيعة ممارسة شيخ الكويت لسلطاته سواء من حيث التعامل مع المشيخات المجاورة ، أو من حيث علاقته بالبريطانيين ، ومن ثم لا جملوى من المغالاة في مناقشة ماهية هذه التبعية وهل هي أم لا ؟ .

لأن التبعية = VASSALITE = تعني أن الدولة التابعة كانت جزءاً من دولة أخرى ، ولكنها أخذت تتحلل من رتبة هذه الدولة الأخرى ، إلى أن أصبحت مستقلة بشتونها الداخلية إلى حد كبير ، ولا بد أن يتوالى للتبعية مجموعة من الخصائص القانونية :-

- (١) د . صلاح العقاد : حملة مدحت باشا في شبه الجزيرة العربية سنة ١٨٧١م ، وصداها في منطقة الخليج العربي ، من أعمال مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، بإعداد المؤرخين العرب ، لجنة تدوين تاريخ قطر ، الدوحة ١٩٧٦م ، جـ ٢ ، ص ٩١٦ - ٩٢٦ .
- (٢) وزارة الخارجية العراقية : حقيقة الكويت ، تقرير ولتقي عدته وزارة الخارجية العراقية عن الوضع التاريخي للكويت ولارتباطها بالبصرة في العهد العثماني ، بغداد تموز ١٩٦١ .
- د . مصطفى عبد القادر النجار وآخرون : نظرية العراق للكويت ، بغداد ١٩٩٠م ص ٣٠ - ٣١ ، الكتاب صدر في أعقاب بداية أزمة الخليج الثانية ، وتغلب عليه الدعة الانفصالية لإليات حقوق العراق التاريخية في الكويت ، وتناول من الموضوعية العلمية إلى حد بعيد .

١ - الحرمان المطلق أو النسبي من التمتع بحق مزاولة السيادة الخارجية .

٢ - ارتباط الدولة التابعة بالمعاملات السياسية والتجارية ، وغيرها من المعاملات التي ترميها الدولة المتبوعة ، في الحدود التي تقضي بها علاقة التبعية .

٣ - تدخل الدولة المتبوعة على وجه العموم في الشؤون الداخلية للدولة التابعة .

والبحر في العهد العثماني كانت مجرد لواء ضمن ألوية التشكيلات الإدارية للعراق ، ولم تنافر للعراق في هذه الفترة المبكرة معايير الشخصية للدولة والتي تتحدد باجماع وصفين .

الأول : أن تكون الوحدة قادرة على إنشاء قواعد قانونية دولية بواسطة التراضي مع غيرها من الوحدات المماثلة على إنشاء هذه القواعد .

الثاني : أن تكون للوحدة أهلية الوجوب ، أهلية الأداء ، أي أهلية التمتع بالحقوق ، وأهلية الالتزام بالواجبات ، ولا تخضع في علاقتها مع غيرها لسلطة تسمو على سلطانها ، بل تقوم معاملاتها مع غيرها على أساس من الحرية والاستقلال والمساواة بمعنى أن العراق كان يفقد عنصراً رئيساً من عناصر الدولة ( أرض - شعب - سيادة ) وهو عنصر السيادة في ظل عظمه الحكم العثماني المباشر ، وفي ظل غياب سيادة وطنية عن طريق حكومة من نفس شعب الإقليم ، ومن ناحية أخرى فإن الاتفاق الذي أبرمه شيخ الكويت مع ممدت باشا في عام ١٨٧١م ليس له مصوغاً قانونياً ، لأن الدولة العثمانية التي ظلت عاجز الأسرة الدولية حتى اعترفت بها الدول الأوربية الرئيسية بعقدها معها معاهدة باريس سنة ١٨٥٦م ، وإن كانت شخصية دولية محتوية ، إلا أن مفهوم الدولة في الكويت قد ظهر متأخراً عن تاريخ عقد هذه المعاهدة مع إدارة بغداد العثمانية ، ولا يزال الحكم القبلي هو السائد هناك حتى ذلك التاريخ وبالتالي لا يمكن التحويل عليه لبقائه الإداري القانوني ، ومن ثم الإرادة السليمة الصحيحة ، ويعترب على ذلك أن ما تقده مثل هذه المشيخات القبلية من اتفاقات مع شخص من أشخاص القبائل البدوية ، لا تحكمه قواعد القانون الدولي ، لا من حيث الشكل ، ولا من حيث الموضوع ، وليس له سوى القيمة الأدبية ، لأن وصف الشخصية الدولية لا يصدق عليها بالضرورة (١) ، وهكذا تكون نظرية التبعية في حالة البصرة العثمانية ، و مشيخة الكويت تكون فاسدة من الأساس ، وبالتالي لا معنى

(١) بخصوص الإطار القانوني لممار الشخصية الدولية ، ومساءلة التبعية في القانون الدولي راجع :

١ - د. حامد سلطان : المرجع السابق ، ص ٨٥ - ١٠٤ ، ص ١٤١ - ١٤٢

٢ - د. علي صادق أبو هيف : القانون الدولي العام ، منشأة المعارف الأسكندرية ١٩٦٥م ، ص ١٥٤ .

٣ - وعن مناقشة التبعية من جهة النظر التاريخية البحتة ، راجع ملأخة الدكتور جمال زكريا قاسم على بحث الدكتور فؤاد الحارثي : الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها . منذ منتصف القرن التاسع عشر : من مطلع القرن العشرين ، من أعمال ندوة " الغزو العراقي للكويت " المقدمات - الوقائع ورواد الأعمال - التداعيات - سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٩٥ ، مارس ١٩٩٥م : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ، ص ٢٨ - ٣٦ .

لكونها مباشرة أو غير مباشرة ، لو أن تكون سيادة الحماية فعلية أو أممية ، لقد جسدت حلة مدحت باندا على الاحياء ١٨٧١م حكومة لندن عطورة تعاون المشيخات العربية مع التدرك الضمانية ، فهاضت منذ ذلك الحين وبشكل إدارياً السياسة ، في علق الظروف المناسبة لإحسان ولاء تلك المشيخات للدولة الضمانية ، ولو عزت لمثلها في البصرة روبرتسون "ROBERTSON" ليمرز صلاته مع شيخ الكويت ، وأن يبحث معه عن صيغة للإرتباط بالسياسة البريطانية العامة في الخليج<sup>(١)</sup> .

وقد عزز من هذا الإتجاه في السياسة البريطانية ، ضغط الظروف الدولية ، فبالإضافة إلى التواجد الضماني الفعلي في البصرة وقاعدته لتسمر لشبكة الكويت ، فإن روسيا القيصرية قد شرعت في إهدام مطلقاً في الخليج العربي ، ورضحت الكويت لأن تكون المكان المناسب لإنشاء محطة للبحر هناك ، كما منح الأتراك الألمان امتياز خط سكة حديد برلين - بغداد الذي يهيي بالكويت<sup>(٢)</sup> ، ولقد دخلت هذه التطورات بحكومة لندن لأن تتأش مسالة الحماية على الكويت بشكل عملي ، وأقرمت للمرجعية البريطانية عن ضرورة عقد اتفاق بهذا الشأن مع شيخ الكويت ، وجمعت موافقة حكومة لندن في يناير ١٨٩٩م على عقد حل هذا الاتفاق ، ومن ثم توجه الكولونيل ميد فوكيل السياسي البريطاني إلى مشيخة الكويت وعقد في ٢٢ يناير ١٨٩٩م اتفاقاً مع شيخ الكويت يتضمن الترتيبات التالية :-

١ - يحدد الشيخ بالأمانة عن نفسه ، وبخليفة عن وريثه بلا مستقبل وكلاً أو كلياً لأية دولة ، أو حكومة في الكويت ، أو في أي مكان آخر داخل حدود أراضيها بدون الأذن المسبق من الحكومة البريطانية .

٢ - يلزم شيخ الكويت نفسه ووريثه وعقبه بلا يتنزل أو يبيع أو يرهن ، أو يؤجر ولا يعطي للتصديق ، أو لأي عرض آخر ، أي جسده من أملاكه لأي حكومة ، أو لوعيا حكومة أجنبية ، إلا بموافقة الحكومة البريطانية ، بما في ذلك ما قد يكون من أملاك الشيخ في ملكية أحد وحيداً دولة أجنبية<sup>(٣)</sup> .

(١) ( PRO ) FO / 602 / 54 , FILE NO . 6 One Friendly Letter From The Sheikhs Of Mohammrah and Kuwait etc.

- راجع أيضاً :

د. حسين محمد الهادي : دور البصرة البحري في الخليج العربي ( ١٨٩٩-١٩١٤ ) منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٠ ، ص ١١٢ .

(٢) وثيقة لمصري قطن : الكويت دراسة تحليلية لقيام الدولة ، دراسة منشورة بمجلة الوثائق البحثية ، تصدر عن مركز الوثائق الطوقية بدولة البحرين ، العدد الثاني لسنة الأولى ١٩٨٣م ، ص ١٩٦-١٩٧ .

(٣) F. O. 785114 COL. Mined to The Secretary Of Government of India 25<sup>th</sup> May 1899.

See also :

John Marlowe : The Persian Gulf in The Twentieth Century , The Cresset Press, London 1962, PP.24-27 .

وقد ألزمت الحكومة البريطانية نفسها بتقديم المساعدات المالية والعسكرية للكويت<sup>(١)</sup> ، الأمر الذي كان يعني البداية الفعلية لارتباط الكويت بالسياسة البريطانية ، ولم تجدي المحاولات العثمانية للإعتراض على الاتفاقية نفعاً ، الأمر الذي جعل الإدارة العثمانية تتعزم تغيير الوضع الراهن (Status quo) بالقوة ، فأرسلت قواتها العسكرية في يناير ١٩٠٢ م ، وأقامت نقاطاً عسكرية في جزيرة بوبيان وفي أم قصر ، وعلى بحر صفوان معتبرة تلك المواقع غير داخلة في مجال ممارسة حاكم الكويت لسلطته ، واعتبرت الدولة العثمانية هذه المناطق داخلة ضمن حدود العراق العثماني ، ولتأسيس العثمانيون محطات للسبيل في بوبيان وأم قصر كنوع من تأكيد السيادة العثمانية على تلك المناطق ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم الحديث فيها عن مناطق حدود الكويتية ، وأخرى عراقية ، وعلى الرغم من أن شيخ الكويت مبارك الصباح قد قدم احتجاجاً بتاريخ ٢٥ محرم ١٤٢٠ هـ / ١٩٠٢ م مفاده أن تلك المناطق هي ضمن حدود قضاء الكويت بحكم التاريخ والواقع<sup>(٢)</sup> ، إلا أن الدولة العثمانية لم تعر هذه الاحتجاجات اهتماماً ، وبقيت حاميتها العسكرية في تلك المناطق حتى ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى. وقد أثار وجود الحاميات العثمانية في الكويت قلقاً بالغا لدى شيخ الكويت الذي شرع في مخاطبة البريطانيين بنية التدخل لإنقاذ الموقف ، بينما اكتفى البريطانيون بحث العثمانيين على الإنزواء بالوضع القائم في الكويت ، ولذا فقد غول شيخ الكويت على والي البصرة العثماني لوزي باشا في محاولة لتهنئة الأوضاع إذ كتلت التوايا العثمانية متجهة لاحتلال مناطق كويتية أخرى مثل "الصبيحة" ، ومنطقة مجاورة لرأس الصبيحة ، ولم يجد شيخ الكويت أمامه سوى الإعلان بأنه لا يزال يدين بالولاء للعثمانيين ، وفي حين لم يوضح شيخ الكويت طبيعة هذا الولاء وفسره العثمانيون على أنه سياسي ، فإن الشيخ مبارك بعد أن نجحت مساعيه في تمتع بلاده بالحماية البريطانية في عام ١٩٠٤ م ، وتأكيد هذه الحماية في عام ١٩١٤ م قبل الحرب العالمية الأولى ، قد أوضح بأنه كان يعني الولاء الديني لدولة الخلافة

(١) Letter From Colonel Meade, Political Resident and H. B. M., S Consul - General in The Persian Gulf to Sheikh Mubarak , Ruler of Kuwait, dated 21<sup>st</sup> April 1899. Records of Kuwait (1899-1961) selected and edited by Adel Rush, Volume 6; Foreign Affairs I, Archive Edition, London 1989, PP. 135-137.

(٢) كانت رسالة الشيخ مبارك قد تضمنت أن " أم قصر قد سميت هذا الاسم لأن ابن رزق الناجي الكويتي المشهور قد خيد له قصرها على عهد جابر الصباح ، وأن جزيرة بوبيان أول من قطعها الكويتيون لصيد الأسماك ، كما أن بحر صفوان يعد محطة قوارض أهل الكويت ونحت تصريفهم منذ أمد بعيد " راجع:

John Marlowe : Op cit, PP. 31- 34.

وعن توليف البريطاني من هذه الإجراءات راجع :

Saldanha , J. A : The Persian Gulf Precis : VOL - V III , by The Precis of Correspondence on International Rivalry and British Policy in The Persian Gulf : 1872 - 1903, PP. 96- 100 .

الإسلامية ، ولم يكن يعني البتة الولاء السياسي ، وأن بملاذه تتمتع بالامتياز الذاتي عن الإدارة العثمانية منذ نشأتها<sup>(١)</sup>

على أية حال ، فإن التنافس الدولي في منطقة الخليج العربي ، وبصفة خاصة العثماني - البريطاني في الكويت ، قد أظهر بوضوح ، إلى أي مدى تستطيع بريطانيا ، إقرار سياستها بل وفرضها فرضاً إذا ما أدت الضرورة إلى ذلك ، في مقابل الإنهاك المروع للنفوذ الذي كانت تتمتع به الدولة العثمانية والتي صارت تعرف من فسطح سطحتها برجل أوروبا المريض ، ومن ثم دأبه مع بداية العقد العشري من القرن العشرين بدات الكويت ترتبط ارتباطاً فعلياً بالسياسة البريطانية العلية في منطقة الخليج العربي ، وفي عام ١٩١١م كانت المصالح السياسية التي تعالها الدولة العثمانية في ليبيا على يد الإيطاليين ، ومع روسيا في البلقان ، قد ضغطت باتجاه إضطرار العثمانيين للتفاوض مع البريطانيين ، في محاولة للوصول إلى حلول جزئية للخلافات العالقة بين البلدين ، والتي كان من أهمها مشروع عقد حديد بغداد ، ومناطق النفوذ في الخليج العربي ، ومسألة خط العرب ، وبعد مفاوضات مضنية توصل الطرفان إلى مشروع اتفاق ينهي حالة الخلافات بعد أن سلمت تركيا بكتف من وجهات النظر البريطانية<sup>(٢)</sup>.

(١) Translation Of a letter From Sheikh Mubarak al Subah to H. E. The Wali Of Basra , Dated The 23 rd Safar 1326 - H. 26 Marsh 1908, records of Kuwait , Op cit , P. - 157 .

Translation of H. E. The Wali's reply to Sheikh Mubarak Pasha al Subah , dated the 28 safar 1326 H. , 31<sup>st</sup> March 1908 , op cit , P. 159 .

وراجع مشاورات الميجور كوكس الوكيل السياسي في الكويت ، والميجور كوكس المقيم السياسي في الخليج بشأن الحماية البريطانية على الكويت في :

Letter from Major S. C. Knox , I. A. Political Agent , Kuwait , to Major P. Z. Cox , C. I. E. , Political Resident in the Persian Gulf , Office of The Political Agent Kuwait , Basra 17<sup>th</sup> July 1908 , Op cit , P. - 168 .

R / 15 / 5 / 59 Translation of letter from Sheikh Mubarak A.L. - Sheikh of Kuwait to Colonel P.H. Cox , Political Resident in The Persian Gulf . Dated 23<sup>rd</sup> Rab 11, 1329 Hlg 22 April 1911 .

R / 15 / 5 / 67 / From sir P . Cox , British Residency & Consulate General To The Under Secretary of State , Foreign Office , Secret , No 1727, Bushire 4<sup>th</sup> August 1912 .

هناك رأي قانوني يلزم إلى القول بأن الكويت قد وضعت تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة ١٨٩٩م ، راجع : حامد سلطان ، المرجع السابق ص - ١٣٧ .

لزيد من التفاصيل حول مفاوضات ( ١٩١١م - ١٩١٣م ) بين العثمانيين والبريطانيين راجع :

Letter From Lieutenant - Colonel P. Z. Cox , Political Resident the Persian Gulf , to the Secretary to the Government of India in the Foreign Department , Simla , and Letter From Captain W. H. Shakespear , Political Agent , Kuwait to the Political Resident in the Persian Gulf , Bushire , Dated 13<sup>th</sup> July 1911 .

R . Michael Burrell , the Persian Gulf States , Ageneral Survey , London , Anon , British Policy in the Persian Gulf , Pp. 70 - 85 .

### مشكلة الحدود العراقية - الكويتية بين عامي (١٩١٣م - ١٩٣٢م)

كانت مسألة الحدود الكويتية قد استحوذت على مساحة كبيرة من المفاوضات البريطانية العثمانية ، وفي حين أوضحت الإدارة العثمانية أهمية جزيرتي وربة وبويان للمصالح الخاصة بها في الخليج العربي لاسيما فيما يتعلق بالمشروعات الاقتصادية التي التزمت بها تجاه ألمانيا ، وروسيا ، وألمانيا مسألة حساسة وتتعلق بمصداقية الدولة العثمانية ، فإن البريطانيين أعربوا عن قلقهم البالغ لآراء الوجود العسكري العثماني في جزيرة بويان ، ذات الأهمية الخاصة في مجال الاتصالات البحرية للكويت مع الفار ومصب شط العرب ، وبالتالي المصالح البريطانية في الفار العراقي ، بالإضافة إلى أن الوجود العثماني في أم قصر وصفوان ، يعيق حركة الإتصال المباشر بين الكويت ، والبصرة ، وبالتالي عدم القدرة البريطانية على التحكم في تجارة وادي الرافدين ، وعربستان المهتمين للسياسة البريطانية وقد عبر عن هذه المخاوف برنوح القنصل البريطاني العام في بغداد ، الذي كان عضواً في لجنة التفاوض بقوله .

" رغم أن الكويت خارجة عن نطاق مسئوليتي ، وتابعة للمقيم البريطاني في الخليج ، ولكنني أؤكد أن الوجود العسكري العثماني في هذه المناطق - بويان - وصفوان - وأم قصر ، يشكل عائقاً حقيقياً أمام مصالحنا التجارية في العراق ، ولم يمر يوماً دون أن تحاول السلطات العثمانية الإضرار بالتجارة البريطانية ، تارة باسم الحجر الصحي ، وأحياناً عن طريق إصرارهم على ممارسة السيادة على مصب شط العرب في الفار (١) " .

يبد أن البريطانيين ، قد وجدوا أنفسهم في الأخير مضطرون للتنازل عن منطقتي أم قصر وصفوان للدولة العثمانية ، في سبيل احترام الأخوة رعيماً بجزيرتي وربة وبويان باعتبارها جزءاً من الأراضي الكويتية ، وبالتالي الإجهاد على المشروع الألماني الموسوم بخط بغداد الحديدي .

وهكذا جاءت المادة الخامسة في الاتفاق - الذي وقع بالأحرف الأولى في ٢٩ يوليو ١٩١٣م بين السير إدوارد جراي Edward Grey وزير الخارجية عن الحكومة البريطانية ، وإبراهيم حقي باشا السفير في لندن عن الدولة العثمانية - لتتناول حدود الكويت مع العراق على النحو التالي :-

( ١ ) The Affairs Of Kuwait VOL , 1, Consul - General Loch To Government Of India , Baghdad December, 22, 1912 PP. 24 - 26 .

والعرب أن " ميد " قد حفر في عام ١٨٩٧م من مغبة إحلال عثماني للكويت نفس الضرر راجع :-

The Affairs Of Kuwait Vol. 1 , Major to Government of India , , Bushire , September , 25 , 1897, PP. 20- 21 .

- وكان الشيخ مبارك قد أعرب عن قلقه من إحتمال حدوث مثل هذا الإحلال :

The Affairs Of Kuwait VOL , 1, Lieutenant Commander Moubark To Lieutenant Colonel Meade , Pigeon at Bushire November , 7 , 1897 , P. 28 .

- وقد أعتمد القناصون البريطانيون على تقرير ميد بشأن حيوية هذه المناطق للسياسة البريطانية :

The Affairs Of Kuwait , VOL , 2, Lieutenant . Colonel Meade to Government of India , Bushire , September 25 , 1897 . and From Mead to Foreign office , Bushire , March 28 , 1898 , PP. 20 - 22 - 28 .

" حدود الكويت المفق عليها بين بريطانيا والدولة العثمانية تمثل قطعة من دائرة مركزها بلدة الكويت ، ويمتد نصف قطر الدائرة إلى وسط البحر المالحي خور عبد الله في شمال الأقصى بين جزيرة وربة والبر الرئيسي ، خلافاً للقرين في الجنوب ، إلى نقطة تقع على مسافة مماثلة من منتصف الكويت في الغرب ، وتشمل هذه الحدود أيضاً جزر بويان ، ومسبحان ، وفليكة ، وعوكة ، وكير ، وقسارو ، وأم الرادم ، والجزر الصغيرة المتاخمة لها " (١) .

وهكذا فإن نص البند المتعلق بحدود الكويت مع العراق ، قد جاء في محاولة موازنة لإرضاء رغبات الطرفين البريطاني - والعثماني ، لفك حين تم الاعتراف بجزيرتي وربة وبويان بأفهام ضمن الحدود الكويتية ، كما كانت تلح في ذلك بريطانيا ، فإن رغبات العثمانيين قد تمتثلت في إعترافهم أم قصر ، وصفوان أراض متخضع للسيطرة العثمانية باعتبارها تقع ضمن الحدود العراقية ، وعلى الرغم من أن معارك الحرب العالمية الأولى قد حالت دون المصادقة النهائية على الاتفاق الإنجليز - عثماني ، إلا أنه ظل يمثل المرجعية الأساسية في مجال تحديد الحدود العراقية - الكويتية .

مع بداية عام ١٩٢٢م كانت الملاحظات البريطانية - العراقية قد دخلت مرحلة جديدة ، حيث قيام الحكم الملكي وتأسيس الدولة العراقية الحديثة ، الأمر الذي استلزم من العراقيين في هذه المرحلة التفاوضية مع البريطانيين ، معرفة الحدود المميزة للإقليم العراقي ، وعلاقته بالبحراني (٢) ، ومع أن السور برسي كوكس قد أبلغ رستم حينئذ مكرتير الملك فيصل الأول ، بأن الحدود العراقية - الكويتية هي نفسها المتضمن عليها في الاتفاق العثماني البريطاني لعام ١٩١٣م ، إلا أن الميجور سرور الوكيل السياسي في الكويت قد دخل في مفاوضات منفردة مع الشيخ أحمد الجابر للاتفاق مع الكويتيين حول رؤيتهم لحدودهم مع العراق ، والتي عبر عنها شيخ الكويت في رسالته إلى مور في إبريل ١٩٢٣م على النحو التالي : " إن الحدود التي يدعيها الكويت مع العراق هي الحدود التي طلبها الشيخ سالم في رسالته المقدمة لسعادتكم بتاريخ ٣ محرم ١٣٣٩هـ الموافق ١٧ سبتمبر ١٩٢٠م وهي التي تبدأ من تقاطع وادي العوجة بالباطن إلى جهة الشرق جنوبي آبار صفوان ، وجبل سنام وأم قصر إلى ساحل بويان ووربة حتى بساحل البحر شمالي الحدود النجفية - الكويتية الحالية ، وتدخل الجزر البحرية التالية ( مسبحان ، فليكة ، عوكة ، كير ، قارو ، أم الرادم ، في تلك الحدود " (٣) .

( ١ ) Status of Kuwait and Negotiations With Turkey : draft Anglo - Turkish Convention , 1911 -

1913 . Arabian Boundaries , Primary Documents 1853 - 1957 , Edited by Richard Schofield and Gerald Blake , Archive Editions , London , Volume 7 : PP . 172 ..

Horewitz , Op Cit , VOL . I . PP . 269 - 273 .

( ٢ ) وثائق المركز الوطني ببغداد / ملف ٥/٤/ب ( د / ١٦ / ٢ ) رسالته من رستم حينئذ مكرتير الملك فيصل إلى لشعوب السياسي البريطاني في بغداد بتاريخ ١٩ إبريل ١٩٢٢م .

( ٣ ) Richard Schofield and Gerald Blake , Iraq - Kuwait Border , VOL . I , Ummuqasr , Warba , and Bubiyan . ( 1830 - 1940 ) , Archive Editions , London , 1988 , PP . 163 - 165 .

F . O . 371/8952/ letter From Shaikh of Kuwait to Political Agent , 4 th April 1923 . CF , F.O.371/8952/Memorandum No . 325 dated April 1923 .

وقد وافقت الحكومات البريطانية عن طريق المندوب السامي في العراق برسي كوكس على الحدود المقترحة من شيخ الكويت ، والتي جاءت متطابقة للحدود المرسومة بالخط الأخضر في الاتفاقية الانجلو - عثماني بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩١٣ م ، وقد أوضح كوكس في الميجور مور الوكيل السياسي في الكويت بأنه من غير الضروري الإشارة إلى وثيقة ١٩١٣م التي كانت قد أخرجت سوران وأم قصر من الحدود الكويتية وربما يغير ذلك مخاوف شيخ الكويت من أن تطالب بها العراق ، ولذلك لا داعي لإثارة هذه المخاوف في الوقت الراهن <sup>(١)</sup>.

ومن ناحية أخرى فإنه حتى عام ١٩٢٣م لم تكن قد تبلورت بعد رؤية عراقية بشأن الحدود مع الكويت ، وذلك للاحتيازات الخاصة به والمتصلة في الانتداب البريطاني ، وتقيام الدولة البريطانية على تصريف شؤون العراق الداخلية والخارجية ، وأن الحركات الوطنية العراقية ، قد رفضت قضية الاستقلال كطفي على ما عددها من قضايا العراق السياسية ، بالإضافة إلى أن الصراع الزمن مع إيران بشأن الحدود ، قد جعل الحركة السياسية في العراق ، تنزع عن فتح جبهات أخرى ، أو إثارة أية مشكلات مع الكيانات العثمانية المجاورة ، حتى لا يكون هناك تناقضاً يمكن استغلاله للإجهاد على المشروع السياسي العراقي .

في هذه الأثناء كانت التغيرات العالمية التي تمتصت عنها معاهدة لوزان ١٩٢٣م قد أشرت بدورها على طبيعة الممارسة السياسية بشأن العلاقات بين العراق - والكويت ، وذلك أن المعاهدات المذكورة والتي خصصت تقسيم الدولة العثمانية ، ورسم حدود تركيا الحديثة الناجمة عن تفكك الدولة العثمانية ، قد نظمت في القسم الأول منها الحدود الإقليمية للدول التي إنبضت عن الدولة العثمانية ، مثل حدود تركيا مع بلغاريا ، واليونان ، ثم الحدود بين تركيا وسوريا والعراق ، ثم وضع الجزر التي آلت ملكيتها إلى اليونان وإيطاليا ، ثم الوضع في كل من مصر والبرص ، بينما لم يرد في الاتفاقية أي نص خاص ينظم العلاقة بين العراق والكويت ، ولكن المادة السادسة عشر من الاتفاقية قد تركت الأمر ليعدد بالاتفاقيات أو الترتيبات التي عقدت أو ستعقد في المستقبل بين الأطراف المعنية ، مع علم

(١) E . Lauterpacht CBE , QC , C. J. Greenwood , Marc Weller and Daniel Bethlehem : The Kuwait Crisis : Basic Documents , Cambridge International Documents Series , Volume I , Cambridge University , 1991, Memorandum From the High Commissioner For Iraq to The Political Agent Kuwait , 23 April 1923 .

وقد برز كوكس هذه الوثيقة البريطانية لا يلي :

"As Kuwait had lost large part of its territory in the Boundary with Nagd The British Government was disposed to wards recognizing Kuwait's Claims with Respect to its border with Iraq " see Oslo :

Memorandum No 5405 ; text Taken From Aitchison . Acolection of Treatie Engagements and Sanads , VOL. XI , Government of India , Delhi , Kraus Repint 1973; P. 260.



حرب -تريبات خامه- ، والتي كانت قد عقدت بين الدولة العثمانية ، والأطراف المعنية بخصوص الكويت <sup>(١)</sup> ، ويمكن استنتاج أن الحوافر المعنية بالنسبة لكل من العراق والكويت بالنظر للعلاقات التاريخية ، المؤجزة في ذلك الوقت ، حيث أن الكويت كانت قد ارتبطت منذ سنة ١٨٩٩م ببريطانيا في شبه حماية ، وتأكدت هذه الحماية في عامي ١٩٠٤ ، ١٩١٤م ، وأن العراق نفسه كان قد وضع تحت الانتداب البريطاني في سنة ١٩٢٢م ، ولذلك فإن الحكومة البريطانية ، وحكومة العراق والكويت هي التي قصدها المعاهدة بوصفها " الأطراف المعنية " فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للكويت، ووضعه القانوني ، وحلوه الإقليمي ، ومن ثم فإن الوضع السياسي الذي مسطره بريطانيا على كل من العراق والكويت سيكون هو الوضع المعترف به دولياً وإقليمياً ، ومن هنا جاءت مشروعية الدور البريطاني في رسم الحدود بين العراق - والكويت والتحكم في مسار العلاقات السياسية بين الجانبين <sup>(٢)</sup> بوصفها دولة الانتداب بالنسبة للعراق ، ودولة الحماية بالنسبة للكويت والانتداب والحماية لا يختلف كثيراً من ناحية القانون الدولي .

يبد أن مشكلات الحدود العراقية - الكويتية لم تشهد جديداً يمكن الصويل عليه حتى عام ١٩٣٢م ، ففي أكتوبر من نفس العام سوف تنتهي فترة الانتداب البريطاني في العراق ، ونها العراق

(١) راجع نصوص معاهدة لوزان لسنة ١٩٣٢م في :

Hurwitz , Diplomacy in the Near and Middle East , op cit , VOL I , P . 17٩ .

- ويثان النيسر القانوني للمعاهدة بالنسبة لملاحة العراق بالكويت راجع :

- د . رشيد جد العري : موقف القانون الدولي من الادعاءات العراقية ضد الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٧٢ ، السنة ١٩ ، يناير ١٩٩٤م ، الكويت ، ص ٨٥ م .

(٢) بعد عام ١٩١٤م كانت السياسة البريطانية تجاه الكويت مرتبطة بسياسات المشاكل السياسية في العراق ، وكان الهدف الأول لهذه السياسة هو الانتصار في الحرب ، ومن ثم بناء العراق كبلد حاضخ للإدارة البريطانية وتحت وصايتها ، لذا فقد كان الوكيل السياسي في الكويت ، مع مرور الوقت ، يهمل بنفس مستوى المسئول البريطاني في العراق ، وفي عام ١٩٢١م بدأت متناقضة السياسة البريطانية وإعادة النظر إليها في الساحل العربي للخليج ، كجزء من الحلول الموضوعة لقضايا الشرق الأوسط ، وكان التطبيع السلطات البريطانية قد تبلور في ١٩٢٢م عن إمكانية أن تقوم بغداد بالإحرف على مسئولون الوكالة السياسية في الكويت ، وبصحب جنين مسئوليتها الإدارية ، بيد أن السور برسي كوكس قد اقترح أن تناط به مسؤولية الوكالة السياسية في الكويت ، والعلاقات مع ابن سعود ، وقد تحقق له ذلك حتى تاريخ تقاعده في مارس ١٩٢٣م ليصبح وكالة الكويت ضمن اختصاصات القيم السياسي في بوشهر الإدارية ، كما لم تعد وزارة الهند في لندن ، وحكومة الهند المسئولين والمشرطين على أعمال القيم السياسي في بوشهر ، وإثا حلت محلها وزارة المستعمرات حتى عام ١٩٤٨م ، ثم وزارة الخارجية بعد ذلك التاريخ ، وقد حدثت مشكلات عديدة بسبب الازدواج الإداري للوكالة السياسية في الكويت بالعراق خلال فترة المشرطين والتلاقيات ، يكشفها التصارب الواضح في المراسلات والوثائق البريطانية وهذه مسألة ينبغي الإنفاذ إليها نظراً لتأثيرها المباشر على استخلاص حقائق تاريخية من غمار هذه التناقضات .

- راجع :

- Kelly , J . B . : the Gulf & The West ; Acritical View of the Arabs and their Oil Policy

"British Policy in the Persian Gulf " London 1980 , PP . 25 - 36 .

للإلتزام إلى عصبة الأمم ، الأمر الذي إستلزم مفاوضات مع البريطانيين بشأن تحديد ، حدود العراق الإقليمية لكتب رئيس الوزراء العراقي نور السعيد في ٧١ يوليو ١٩٣٢م رسالة إلى سسر Francis Humphry المندوب البريطاني في بغداد مقترحات عقد إتفاق بين العراق والكويت على الحدود القائمة حالياً بين البلدين ، وقد نصت المذكرة العراقية مقترحاً على ما يلي " اعتقد أن سعادتك تتفقون معي في الرأي بأنه قد حان الوقت الذي ينبغي فيه إعادة تأكيد الحدود القائمة بين العراق والكويت ولستأ أرجو التكرم بإجراء اللازم للحصول على موافقة السلطة المختصة في الكويت على وصف الحدود على النحو التالي " يبدأ خط الحدود من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ، ويتجه للشمال بطول الباطن إلى نقطة تقع مباشرة للجنوب من خط عرض صفوان ، ثم يتجه للشرق ماراً بجنوب آبار مياه صفوان ، وتاركاً جبل سنام ، وأم القصر داخل أراضي العراق ، ويستمر إلى تقاطع محور الزبير مع محور عبد الله ، وتتبع للكويت كل من جزر روبة ، وبويان ، ومسكات (مشجان) ، وفيلكة ، وهوكة ، وكبر ، وقارو ، وأم المرادم (١) " . وقد قبلت الحكومة البريطانية وجهة النظر العراقية إلى شيخ الكويت ، والذي يادر على الفور بإعلان موافقته على وصف الحدود كما جاء في رسالة رئيس الوزراء العراقي ، لاسيما بعد أن أجازت حكومة صاحب الجلالة هذا الإقتراح العراقي ، وذلك في رسالة بحث بها حاكم الكويت إلى المجلس السياسي في الكويت بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٣٢م (٢) .

اعتقد الدبلوماسيون البريطانيون بأن مسألة الحدود العراقية - الكويتية ، قد تم الاتفاق عليها من قبل الجانبين ، ودعتهما إلى استكمال ، مفاوضات وإجراءات تنفيذ هذا الاتفاق على أرض الواقع ، ومن جانبها رأت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد بأن ذلك من شأنه أن يحسم القضية العراقية ،

(١) Exchange of letter between the prime Minister of Iraq and the Ruler of Kuwait Regarding the Iraq - Kuwait Border, 1932, Kuwait Crisis, op cit, PP. 49-50.  
F . O . 371/ 18910 / 2944 / letter from the prime Minister of Iraq to sir F. Humphry , 212 - July 1932 .

(٢) " With The Hand of Pleasure we have received your Confidential letter dated the 7<sup>th</sup> instant ( Rabi thani 1351 ( the 9<sup>th</sup> August, 1932 ) , and have noted the contents of some , as well as the translation of the letter dated the 25<sup>th</sup> July 1932 , of His Excellency the high Commissioner for Iraq to the Hon. the Political Resident in the Persian Gulf , and the Translation of the letter dated the 21<sup>st</sup> July 1932, of his Excellency Nuri Pasha - as - Said , the Iraq Prime Minister , regarding the Iraq - Kuwait Frontier . We also have noted from the Hon. The Political Resident 's letter dated the 30<sup>th</sup> July , 1932 , that the frontier proposed by the Iraq Prime Minister is approved of by his Majesty 's Government . And therefore , we beg to inform you that we agree to reaffirm the existing frontier between Iraq and Kuwait as described in the Iraq prime Minister 's letter .  
F . O . 371/ 18910 / Translation of a letter from the Ruler of Kuwait to the Political Agent , Kuwait , dated , August , 10/1932 .  
See Oslo : Iraq - Kuwait Border , In Arabian Boundaries VOL.7 , Iraq Propaganda . obscuration of Kuwait by Iraq . 1929 - 1932 . op cit . PP . 373 - 378 .

لأجل كسب عطف البريطانيين والدولة السعودية الجديدة ، والكويت ومن المقارنات أن المرونة التي أبدتها رئيس الوزراء العراقي تجاه مشكلة حدود بلاده مع الكويت كان يقابلها تصلب في موقفه تجاه مشكلة الحدود مع إيران وعدم تقريظه فيما اعتبره " أراضي عراقية " ، وكانت وزارة الخارجية البريطانية ، قد كلفت مستشاريها من المساحين والجغرافيين بعمل خريطة للعراق الحديث بعد استقلاله ، واشترك في إعدادها فتون عراقيون ، وقد عرفت هذه الخارطة باسم " خارطة البصرة " إذ تم الإنتهاء من عملها وإنجازها في البصرة ، على أن الأمر المثير للريبة والدهشة أن الخارجية البريطانية قد عرفت عن اشتراك مندوبين عن الكويت ، والعراق في مباحثات لندن ١٩٣٥ م ، وكانت وجهة نظرها في ذلك ، أن ذلك من شأنه أن يعقد سر إجراءات التنفيذ ، وأنه سيتم إبلاغ الحكوميين حال الاتفاق على الوضع الأمثل للحدود بينهما ، وقد شكلت لجنة فنية لفحص الاتفاقيات أو المراسلات التي تمت بين البريطانيين والعثمانيين ، وتلك التي حازت على رضا وقبول طرفي المعضلة ( العراقية - الكويتية ) ، وأخير كلاً من الوكيل السياسي في الكويت ، والسفير البريطاني في العراق بمثابة وسيطين بين أعمال اللجنة ، وحكومتى البلدين ، وأن كانت مراسلاتهما في هذا الشأن هي الطرف الفاعل في تلك الإجراءات ، إذ لاحظ ديكسون الوكيل السياسي في الكويت بعض الفروقات في عخط سر الحدود بين الخارطة المرفقة لمشروع الاتفاق المذكور . . . . . ١٩٣٥ م ، وبين خارطة البصرة ذات القياسي ٥٠٠/١٠٠٠ التي تجعله مرجعاً<sup>(١)</sup> .

كما لاحظ ديكسون أيضاً ، أن عخط الحدود بين " حلبية " التي تعد النهاية الشمالية من الباطن ، وجنوب صفوان في خارطة ١٩١٣ م ، غامضاً وغير دقيق ، ومن ثم فقد اقترح بأن يسر عخط الحدود على طول وادي الباطن حتى موقع حلبية التي تعبر نفايته ، ثم يتجه نحو الشرق إلى جنوب صفوان بجبل واحد تماماً .

وبينما كانت الخارجية البريطانية ترى ضرورة الإنتهاء من ترسيم الحدود العراقية - الكويتية لانتهاء بعد أن توافرت معلومات جيولوجية تفيد بوجود النفط بوفرة في الأراضي الكويتية ، بيد أن السفير البريطاني في العراق ، قد أخذ يلح في عدم الضغط على العراق في هذا الاتجاه نظراً لاضطراب

( ١ ) M. Asser : Kuwait Political Agency , Arabic Documents 1899 - 1949 , Volume , 10 , oriental and India office Collections , from The Files The British Political Agency , Archive Editions , London , 1988 , PP . 730 - 733 .

- راجع أيضاً :  
- د : مصطفى عبد القادر المنار : التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بإسحاق السري ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٧٥ م ، ص ١٥٣ - ١٥٦ .  
- د. ميمونة خليله العربي الصباح : الكويت في ظل الحماية البريطانية ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص ٨٢-٨٦  
- Dick son H. R. P. Kuwait & Her Neighbors , London 1959 , PP . 273 - 285 .

أولاً : يتبع خط الدود مجرى النالوك - أعمق نقطة على طول وادي الباطن .  
ثانياً : يسير بخط مستقيم شرقاً من الباطن إلى جنوب آخر نقطة تقع إلى أقصى جنوب صفوان  
بجمل واحد ، وقد أُنشِر إلى هذه النقطة بهذه العلامة ( X ) .  
ثالثاً : يمكن إمتداده من النقطة الواقعة جنوب صفوان حتى النقطة التي يلتقي فيها خور عبدالله  
بخور الزبير بخط مستقيم .  
رابعاً : يسير على طول النالوك في خور عبد الله حتى البحر المفتوح <sup>(١)</sup> .

كانت الدبلوماسية العراقية قد انصرفت وبشكل جسدي في الفترة ما بين إبريل وحتى ٤ يوليو  
١٩٣٧م نحو المفاوضات الجادة مع الإيرانيين والتي أسفرت عن توقيع معاهدة ١٩٣٧م الحدودية بين  
الجانين ، وهي المعاهدة التي قدم فيها العراقيون تنازلات كبرى في شط العرب ، ومن ثم لاقت الانتفاضة  
سخطاً عارماً في الشارع السياسي العراقي ، كما لم تسلم من إنتقادات الشعوب والحكومات العربية ،  
واقامت الحكومة العراقية بالرضوخ والإنصياع للأوامر الإيرانية ، وعاشت الدولة العراقية الحديثة  
واحدة من أخطر الأزمات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ولم تجد فكاً لتهدئة الشعب  
التائر إلا بالرضوخ لمشروع ضم الكويت إلى العراق <sup>(٢)</sup> .

وبالرغم من الضجة التي أثيرت حول مطالبة الملك غازي بالكويت في عام ١٩٣٨م ،  
١٩٣٩م وما صاحبها من بروز تفسيرات عديدة لهذه الدعوة <sup>(٣)</sup> ، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد بأن السبب  
المباشر والرئيسي في ذلك ، هو رغبة العراق الملحة في توسيع سواحله على الخليج العربي ، وفق نظرية  
الجال الحيوي ( Lebensraum ) والتوسع الإقليمي ، متأثراً بالسياسة النازية حين نجح هتلر في ضم  
النمسا إلى الرايخ الألماني الثالث ، وتكوين ما صار يعرف بالأونشولوس ( الاتحاد النمساوي الألماني ) ،  
ووقع ذلك بضم مقاطعة السوديت الجنوبية بعد انتزاعها من تشيكوسلوفاكيا ، مستخدماً أساليب دعائية

١ ) I . O . No . 78 Registry No . E 974 / 38 / 91 From Mr. Breenan to Capt. A. W. Heap ,  
Geographical Section , General Staff War Office and MR . Clavson .

- F . O . 371 / 19967 from Political Agent , Kuwait to Political Resident in Persian Gulf ,  
Kuwait - Iraq Frontier , No . C 351 Kuwait . 13<sup>th</sup> December 1936 .

- F . O . 371 / 20774 From Clark Kerr Torenzel , No . 480 , 5<sup>th</sup> April 1937 .

- F . O . 371 / 16852 Extract from Section IV , Kuwait of R . A . F . Monthly Intelligence  
Summary of May 1938 .

٢ ) F . O . 371 / 16852 Fowle to The Foreign Secretary to The Government of India , 1<sup>st</sup>  
June 1938 .

٣ ) إن المشكلات العالقة بين العراق - والكويت - والمملكة في مشكلات الممتلكات الكويتية الخاصة في  
العراق والتي نشبت بسبب مصادرة السلطات العراقية للجناب الأكبر من مزارع البساتين والتخيل التي  
منعت لال صاحب في البصرة والفقار من قبل الدول العثمانية بحجة عدم تسجيلها في دفاتر الطابور العثماني  
، والمشكلات الخاصة بحركة مرور التجارة والأسلحة من الكويت إلى العراق ( التهريب ) ، والتي أثيرت  
بسبب رغبة العراق في غلي الكويت هن —

لحث سكان الكويت على المطالبة بالانضمام مع ألمانيا وإثارة الخلافات في البرلمان التشيكوسلوفاكي ، على غرار ما حاول الملك غازي الإقضاء به في الكويت

وقد تعززت سياسة العراق في هذا الاتجاه بعد إغفاله في إقناع الكويتيين ، والبريطانيين بضرورة إقامة ميناء عراقي في أم قصر ، كبديل عن ميناء البصرة ، الذي أصبح في موقف دفاعي عسكري ضعيف ، في ظل احتمالات حصول إيران على نصف شط العرب ، وبينما إعتبرت الحكومة أن المطالبات العراقية لا مصوغ لها ، وأن مسألة الحدود بين الجانبين قد إسقرت منذ عام ١٩٣٢ م ، حيث تلاقت إدارتي الدولتين ، بموافقة حاكم الكويت على عرض رئيس الوزراء العراقي ، مما يشكل اتفاقاً واضحاً ، وصريحاً على تعريف الحدود الكويتية -العراقية ، وأنه يمثل اتفاقاً دولياً ملزماً للجانبين ، لأن تبادل المذكرات من الإضافات ذات الشكل المبسط ، وهذا فقد جرت العادة على أنه لا يشترط لإبرامها صدور تطويض أو أن تقوم السلطات المختصة في الدول الأطراف بالتصديق عليها <sup>(١)</sup> ، إلا أن العراق قد عمد إلى نفس الأسلوب الذي أستكوره في علاقته بإيران ، ورأت الخارجية العراقية ، أن هذه الرسائل ، قد صدرت عن المسؤولين قبل حصول العراق على الإستقلال وانضمامه إلى عصبة الأمم ، ومن ثم فهي تفقر إلى المشروعية القانونية <sup>(٢)</sup> ، وعليها أن تنصور مدى التناقض الذي أصبحت فيه الدبلوماسية العراقية ، والتي تلح في إثبات الشئ وتقيضه في آن واحد في حالة الحدود مع إيران ، والكويت

نظامها الاقتصادي الحر وإقامة اتحاد جرمي مع العراق ، بالإحالة إلى مشكلات تزويد العراق بالمياه من شط العرب ، والتي كانت تستهدف ربط الكويت بالعراق في مصادر مياهها ، ناهيك عن مشكلة الجنسية ، والخلافات المتعلقة بخدمات برق والبريد والمخلف - أو رفع الشعارات الوحشية في ظل تسمية سبار القوميات ، لا ترفي كادلة أو مبررات لدعوة الملك غازي بضم الكويت إلى العراق ، فهي تعمد من جملة الخلافات التي تحدث بحكم المادة بين أي دولتين متجاورتين، ولا يمكن التوصل عليها كثيراً بدليل أن اليانسات العراقية الصادرة عن تلك الأزمة لم يشر إلى ذلك من قريب أو بعيد ، كما أن هذه المشكلات كانت يوسع العراق أحوالها حال حصوله على حدود مريحة مع الكويت ، وجميع :

The Persian Gulf Administration Reports VOL. IX, Archive Editions, 1939, PP. 69 -  
70 .F. O. 371 / 18909, Smuggling From Kuwait into Iraq, Memorandum by The Political Agent, Kuwait, 10<sup>th</sup> May, 1939 .

Right of Kuwait boats to Draw water from Shat AL - Arab, Memorandum by high Commissioner for Iraq to The Minister for Foreign Affairs 16<sup>th</sup> June . 1936

Ministry for Foreign Affairs to his Britannic Majesty Ambassador . Baghdad 16<sup>th</sup> March, 1938

د. جمال ذكريا قاسم الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ م ، القاهرة ١٩٧٣ م ، ص ١٤٦ - ١٤٨

١ ، وزارة الخارجية الكويتية : دراسة قانونية في الواج القائم لثبيت الحدود الكويتية - العراقية إعداد الإدارة القانونية بالوزارة ، الكويت ١٩٧٣/٤/١٥ م .

٢ ، وزارة الخارجية العراقية : حقيقة الكويت ، تقرير عن الوضع التاريخي والسبسي والقانوني للكويت ، المرفوع لمناقشت مجلس الأمن في ١٩٦٦/١٠/٣٠ ، الجمهورية العراقية

بما أننا قد اعتبرنا قضية توسيع سواحل العراق على الخليج على حساب الكويت ، وبناء ميناء عراقي يشمل أم قصر وجزيرة وبويان ، فإنه يجدر بنا أن نتناول المفاوضات الثلاثية ( البريطانية - العراقية - الكويتية ) بهذا الشأن حتى تتضح المعالم الأساسية لمعضلة الحدود بين الجانبين .

#### محاولات العراق إنشاء ميناء على السواحل العراقية - الكويتية المشتركة

ليس من قبيل المصادفة التاريخية أن تتوازي أول مطالبة عراقية بضرورة إيجاد مخرج للتجارة العراقية إلى الخليج في نفس العام ١٩٣٦م الذي زادت فيه الضغوط الإيرانية باتجاه تنازل العراق عن مرسى للموانئ الفارسية في منطقتي عبادان ، وأنجمرة ، والملاحظة الدقيقة لخريطة ساحل رأس الخليج العربي ، سوف يلاحظ المرء أن مناطق عبادان ، والبصرة ، وأم قصر ، ميناء الكويت تقع على سخط ساحلي واحد ، وشبه مستقيم ، ومن ثم لم يجد المسؤولون العراقيون ، أدنى غضاظة في التنازل عن مرسى في ميناى عبادان وأنجمرة ، في مقابل تعويض هذا النقصان في الساحل العراقي على حساب الكويت ، باعتبار الأخيرة طرفاً لا يقوى على المقاومة ، ولا يملك الإصرار والعناد الإيراني ، وقد عبر وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي عن هذه الرغبة الملحة في رسالته المؤرخة في ٣٠ مارس ١٩٣٨م إلى الممثل البريطاني في بغداد ، ولم يجد حرجاً في الإفصاح عن أن التوتر الدائم في الأوضاع في شط العرب ، والحللات العراقية - الإيرانية المستمرة ، هي التي تضطر العراق إلى وجوب طلب إنشاء ميناء على الخليج العربي مباشرة ، ولكي تكون المصالح العراقية في مأمن من الأضرار التي تصيبها في حالة نشوب نزاع مستقبلي<sup>(١)</sup> ، وأوضح السويدي أن مشروعاً كهذا يلزمه أن تحصل العراق على جزيرتي وربة وبويان ، وأنه لا مانع من تعويض الكويتيين بتخيل وأراضي أخرى في البصرة<sup>(٢)</sup> ، بيد أن الأمر الذي يثير الدهشة حقاً ، هو كيف يمد وزير الخارجية العراقي بإمكانية منح المقابل المذكور للكويتيين في الوقت الذي يتم فيه مصادرة أملاك آل صباح ، وتشجيع الأهالي العراقيين على مقاضاة شيوخ العائلة الحاكمة بشأن استعادة أراضيهم التي بحوزة الكويتيين في البصرة ذاتها الأمر الذي جعل الكويتيون والبريطانيون على حد سواء يشككون في البوابة العراقية ، وفتح باباً واسعاً للإجتهادات الدبلوماسية البريطانية عن التصرف من إمكانية ضم العراق للكويت في هذا الوقت المبكر<sup>(٣)</sup> .

(١) Archive Editions : Iraq Administration Reports 1914 - 1938 , This Comprehensive Series of British administration reports for Mesopotamia ( Iraq ) From the outset of world war 2 up to the independence of Iraq and Relation with Kuwait , Archive editions - London 1988 , PP . 500 - 504 . Volume 9 .

- R. 1511/ 53/10 British policy in Kuwait R. A. F. Intelligence Summary for the month of March 1938 .

- R/15/S/185,Kuwait-Iraq Boarder 1939 -1949, 1/8, India Office , PA to 12 November 1939 .  
4 - F. O. 371/ 2186 from Peterson to the Viscount Halifax , 30 the March 1938 .

(٢) مذكرات توفيق السويدي ، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٩م ، ص ٢٩٨ - ٣٠١ .  
- R/15/S/185/Kuwait\_Iraq Boarder- 193-1949 , 1/8, India Office , PA to 12 November 1939 .

(٣) F. O . 371/21813 British Embassy Baghdad to Political Resident , 18<sup>th</sup> 1939 .

على أية حال ، كانت الحكومة البريطانية تقدر مدى الضغوط السياسية التي تعاني منها العراق سواء الداخلية أو الخارجية ، كما أن ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية ، وحاجة البريطانيين إلى انفاس العراق ، بالإضافة إلى موقفه السياسي ، وأجوائه الإقليمية ، قد عزز من فكرة دراسة المشروع العراقي على درجة كبيرة من الأهمية وإعطائه مساحة واسعة من المراسلات الدبلوماسية بين المسؤولين البريطانيين في وزارة الخارجية ، ووزارات الهند ، والبحرية ، والطيران ، والحرب ، بيد أن فكرة الدراسة في حد ذاتها قد أعطت للعراقيين مؤشراً ولو ضمنيّاً على إمكانية أن يحظى المشروع بالموافقة ، وأن طلبهم جدير بالنظر فيه ، مما جعل العراقيين يزدادون ثباتاً على مشروعهم ، ومن ناحية أخرى فإن البريطانيين ومن خلال وفاتهم قد طرحوا المشروع للنقاش من زاوية تحديد مدى أهميته وجموده بالنسبة للسياسة البريطانية في المنطقة ، فقد بحث السفير البريطاني في بغداد باسل بيوتن إلى الفيكتoria هالفاكس بوزارة الخارجية البريطانية رسالة في ١٥ إبريل ١٩٤٠م مفادها أنه لا يجب أن ترسم الحدود بصورة من شأنها أن تشجع العراق على إنشاء ميناء في الكويت على الإطلاق ، أو أنه يستتبع هذا صداماً مستمراً بين العراق والكويت ، وفقاً للاعتبارات السياسية ، والإستراتيجية والتجارية فإن المصالح البريطانية تطابق بصورة أوثق مع مصالح الكويت أكثر منها مع العراق ، وذلك نظراً لأن الكويت من كل الزوايا السياسية تقع تحت الحماية البريطانية ، في حين أن العراق مستقلة ، وفي الظروف الحالية لملقاً مع كلا البلدين نجد أن كل تنازل للعراق على حساب سواحل الكويت وجزره سوف يشكل خسارة كبيرة لنا ، وبالرغم من إدراكنا لأهمية حماية رأس المال البريطاني المستمر في البصرة ، إلا أن هذا بدوره لا يكاد يبرر المعارضة الشديدة لتطوير ميناء بديل للعراق <sup>(١)</sup> .

وقد بلغ المقيم السياسي البريطاني في الخليج مرحلة من دقة الملاحظة والإدراك السياسي إلى حد أنه قد رأى أن محور شيطانه ، والذي يقع على الجزء الشمالي من محور عبد الله ، يتوازي في خط شبه مستقيم مع مرسى عبادان الذي تنازلت عنه العراق لإيران ، وأنه يمكن تحويل أنظار العراقيين إلى هذا المحور بدلاً من إنشاء ميناء عراقي في الكويت ، وأن هذا المشروع علاوة على كلفته الاقتصادية البسيطة نسبياً فإنه لن يكلف الكويتين سوى التنازل عن جزيرة وربة لأجل إنشاء مرسى للسفن ، كما أنه سوف يحقق للعراقيين أهمية إستراتيجية لموازاة لمرسى عبادان الإيراني ، وأن هذا المشروع

(١) F. O. 371/21813 British Embassy Baghdad to Foreign Office, top Secret, 15/4/1940.

راجع تفاصيل هذه المفاوضات في الملف الوثائقي التالي :

R/15/5/185 India office, Kuwait - Iraq Border 1939 - 1949, Op cit, Pp. 440 - 460.

Richard Schofield and Gerald Blake : Arabian Boundaries, Primary Documents

1853 - 1957 Voluder 7, Proposed Construction Of Port in Kuwait Bay Under Iraq

Control, 1938 1941, PP. 260 - 267.

في الأخير من شأنه أن يجد من غواء الشكوى العراقية من الخطر الإيراني في شط العرب ، ومس إعدائه في ضم الكويت <sup>(١)</sup> .

وكان رأي وزارة البحرية أن خور شيطانه من الناحية العملية يصلح ميناء بدلاً مناسباً إذ يشكل بموقعه على خط العرض ٣٠ ، خط الطول ٤٨ ، مع قليل من التطهير ، ووجود مياه عميقة في موضع آمن إلى الشمال والجنوب من جزيرة وربة ، جدوى اقتصادية للمشروع المقترح <sup>(٢)</sup>

أما وروادة الهند فقد أجرت تقيماً سياسياً للمشروع ، وخلصت في مناقشتها بين مختلف الإدارات إلى ثلاث اعتبارات رئيسية ينبغي أن تتحكم في الخطوات النظرية والعملية للمشروع وهي

١ - أنه يوجد بعض الخطر في السماح للعراقيين بالوجود في الكويت بأي شكل إذ انهم في معهم لضمان مخرج بديل إلى شط العرب في الكويت إنما يرغبون في الحصول على شيء له صفة " دولة داخل الدولة " والجميع يتفقون على أن من واجبتنا أن نلبل كل ما في وسعنا للاحتفاظ بالكويت باعتبارها ركيزة لنا على رأس الخليج العربي ، وأنه لهذا ينبغي أن تبقى تحت الحماية البريطانية ، وأن تكون بمنأى عن سيطرة أي بلد آخر..

٢ - لا ينبغي الإسراع في خطوات قد تؤدي إلى تخفيض حجم رسوم الشحن السقي تتوقف عليها صلاحية شط العرب للملاحة ، لأنه حلقة لها أهمية حيوية بالنسبة لمواصلاتنا الإمبراطورية .

٣ - أن المشروع المقترح إذا ما نفذ بعناية وفق (١) ، (٢) فلن يأسف أحد لتطويع ميناء الكويت ووصله بالعراق بالسكة الحديدية بشكل يوفر وسيلة بديلة للمواصلات إلى شط العرب ، على جزء من طريق تزداد أهميته ، ليس فقط لإرسال تعزيزات إلى الشرق ، بل أيضاً لإرسال تعزيزات إلى ساحل البحر المتوسط .

وينبغي أن يبقى العراق حليفاً بمحض إرادته ، وأن نلبل كل ما في وسعنا لأن نقي بطموحاته الطبيعية في مسائل يعلقون عليها أهمية في مجال إحداث التوازن في نزاعهم مع الفرس ، وعلينا أن نلبل

---

F. O. 371/21860 The Officiating Political Resident in The Persian Gulf To Majesty's Secretary To Government Of India, External Affairs Dept. Simla , 10<sup>th</sup> Sept. 1940 . Cf. F. O. 371/21589 Record Of Conversation With The Iraq Ministers Held At The Foreign Office. -

F. O. 371/21860 In Formation Furnished By The Hydrographic Of The Navy - Kuwait . Fao Khor Shetan . -

F. O. 371/21860 Admiralty To Foreign Office, 10<sup>th</sup> June 1940.



لصاري جهندا لكي توفر لهم شكلاً بديلاً لإرضاءهم في حال تعذر تنفيذ المشروع قيد الدرس<sup>(١)</sup>.

وهكذا كانت الدبلوماسية البريطانية منهكة في مناقشة الاقتراح برغبة العراقيين في إنشاء ميناء لهم بالسواحل الكويتية ، مواء بتوسيع سواحل ميناء أم قصر على حساب الكويت ، أو في حوز عبد الله ، أو حوز شيطانه ، الذي يتطلب حصول العراق على جزيرة بوبيان ، والواقع أن هذه المقارنات الطويلة والمعقدة ، قد كرست من مشروعية المطالب العراقية ، وأدرجت المناطق التي تناولها البريطانيون في مناقشاتهم ، ضمن المطالب العراقية في أية مشروع تسوية للحدود مع الكويت ، بمعنى أن بريطانيا قد سلمت من حيث لا تدري في تنفيذ المعضلة الحدودية ، بل وحتى الوضع السياسي بين الجانبين ، ولم تعد المشكلة تقتصر على إنشاء ميناء يفضح للسيطرة العراقية في السواحل الكويتية ، بل بلغ الإفراط في السياسة البريطانية إلى حد أنها ذهبت إلى إمكانية حدوث تنازل إقليمي كويتي عن جزيرتي وربة وبوبيان شريطة أن يكون المقابل نوعاً من المساعدة الاقتصادية ، أو التسهيلات التجارية التي من شأنها أن تكون أكثر جاذبية بالنسبة إلى الكويت<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا يمكن المفزى الحقيقي لمشكلة الحدود العراقية - الكويتية ، إذ أن الملاحظة الدقيقة لتطورات المشكلة في مرحلة ما قبل عام ١٩٣٨ م ، ومقارنتها بالمرحلة التالية لهذا التاريخ - أي قبل وبعد بروز فكرة إنشاء ميناء عراقي بالسواحل الكويتية ، والتي صاحبت الإصابات العراقية في حدوده مع إيران ، سوف يدرك المرء أنه في المرحلة الأولى لم تكن هناك علاقات جهرية ، والأمر لا يستلزم أن يكون تبايناً في وجهات النظر بشأن مخط الحدود في مناطق محدودة ، ثم تحول النزاع إلى المطالبة التدريجية بمناطق كان العراق قد أقر ببعثتها لحدود الكويت ، ثم التهديدات بضم الكويت بكامل حدودها الإقليمية إلى السيادة العراقية ، بعد أن فشل العراق في التراجع مساحة من الساحل الكويتي ، ومن ثم فقد أضحت إلى مشكلة الحدود منذ عام ١٩٤٠ م ، النزاع حول جزر ، وربة وبوبيان ، وأم قصر ، وطلعت الحدود البحرية على الحدود البرية .

(١) F. O. 371/21860, from India office, to Foreign office April 1940. see Oslo. , Proposed Construction of port in Kuwait Bay under Iraq Control, 1938 - 1941, in, Arabian Boundaries, opcit, volume 7, PP. 409-412.

R. N. Schofield, the Iraq - Kuwait Dispute, 7 volumes, Archive Editions, London 1994, development of Iraq - Kuwait boundary on land and sea, 1899-1994; the boundary in international law; international status of Kuwait, Question of Iraq access to the Gulf; Iraq claims to the entirety of Kuwait, historical maps including the Anglo-Ottoman convention (1913) map showing the limits of Kuwait; border region maps from the series British Military survey to geographic maps of Kuwait. by Dispute since 1940, see PP. 300 - 350.

(٢) F. O. 371/21860, British Embassy Baghdad to foreign office 24<sup>th</sup> NOV 1970, CF. British Embassy Baghdad to Political Resident in Persia an Gulf 24<sup>th</sup> NOV. 1938.

وإذا كنا قد أخطأنا إلى ظهور التبة لدى البريطانيين للتنازل عن مساحة من الساحل الكويتي لصالح العراق ، ومعارضة فريق آخر لذلك ونحوه من أن يؤدي ذلك إلى إضرار بالمصالح البريطانية ، فإن التعريفات التي صدرت عن البريطانيين منذ عام ١٩٤٠م في وصفهم للحدود العراقية الكويتية ، قد حاولت المرافعة بين وجهتي النظر ، وكان من أشهر التعريفات في هذا الصدد ، ذلك الذي صدر في ٩ يوليو ١٩٤٠ عن الوكيل السياسي في الكويت في رسالته إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح ، والذي جاء على النحو التالي :-

من نقطة تقاطع وادي العوجة من الباطن ومنه شمالاً على طول الباطن إلى مفرق جنوب عطف عرض صفوان تماماً ومن هناك شرقاً ماراً بجنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر فترك إلى العراق وهكذا حتى ملتقى حور الزبير بحور عبد الله أما جزر وربة وبويان ومكان ( أو سجان ) وفيلك وعوكة وكبر وقارو وأم المرادم فإنها تخص بالكويت ، أكون ممتناً لو وافق سموكم على التعريف الآتي :-

١ - على طول الباطن يمتد خط الحدود التلومة أي خط أخضر نقطة

٢ - النقطة الواقعة تماماً جنوب عطف صفوان لتكون النقطة على التلومة الباطن الغربي النقطة جنوب صفوان بقليل حيث قد نصب العمود ولوح الإعلان في الحاضر النالان على الحدود .

٣ - من الباطن إلى جوار صفوان يكون الحد خطاً على طول توازي عطف العرض الواقعة فيه النقاط المذكورة أعلاه التي قد نصب فيها العمود ولوح الإعلان .

٤ - ملتقى حور الزبير وحور عبدالله يعني ملتقى ثلوك حور الزبير بثلوك ذراع حور عبدالله الشمالي الغربي المعروف بحور خطاته .

٥ - من جوار صفوان إلى ملتقى حور الزبير بحور عبدالله فيكون الحد أقصر خط بين النقطة المعروفة في فقرة (٤) بيد أنه إذا وجد هذا الخط عندما يمتد على الأرض أنه يقطع في حفة حور الزبير اليمنى قبلما يصل النقطة المعروفة في فقرة (٤) فيجب أن يمر في صورة كي يمتد خط الماء المنخفض على حفة حور الزبير اليمنى حتى يصل إلى نقطة على الضفة مقابلة على الفور للنقطة المعروفة في (٤) وهكذا يترك حور الزبير كله إلى العراق (٦) من النقطة المعروفة في فقرة (٤) حتى البحر المكشوف فيجب الحد لثلوك حور عبد الله (١) .

(١) F. O. 371/23185 / letter from political Resident in Kuwait to Shaikh Ahmad AL-Jabir AL-Sabah, 9 June 1940 .

F. O. 371/23942 / Memorandum Kuwait - Iraq Frontier, 9 June 1940 .

د . وليد حدي الأعظمي : الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢ - ١٩٦٠) ، رياض الريس للكتاب والنشر ، لندن ١٩٩٢م ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

وقد أدرك شيخ الكويت أن التعريف الجديد للحدود يخلف عن تلك السابقة عليه ، وأبدي عدم ارتياحه للتصير في الموقف البريطاني بشأن الحدود ، وذكر البريطانيون أنه لا يزال يتق بهم ، كما أنه يدرك خطورة مجازاة العراق في أطماعه بالسواحل الكويتية ، وأنه لا سبيل للخروج من هذه الأزمة إلا بتثبيت الحدود على أرض الواقع <sup>(١)</sup> ، وقد تجاوزت السلطات البريطانية مع أماني حاكم الكويت فأرسل السير باسل نيوتن السفير البريطاني في بغداد ، تعريف الحدود الوارد بمذكرة الوكيل السياسي في الكويت مع موافقة حاكم الكويت على ذلك الوصف إلى وزير الخارجية العراقي نوري السعيد ، معرباً عن رغبة بلاده في أن تتم موافقة الحكومة العراقية على وصف الحدود وترسيمها وبناء الأعمدة بالصورة التي تمت بين العراق والسعودية في ١٩٣٨ م <sup>(٢)</sup> ، بيد أن وزير الخارجية العراقي لم يعرّج عن الإلصاح عن أن بلاده لا تزال تولي مسألة إقامة ميناء عراقي بالسواحل العراقية - الكويتية المشتركة أهمية خاصة وأن حدوث تقدم في تسوية مشكلة الحدود مرهون بالتقدم في المشروع العراقي <sup>(٣)</sup> .

ومع ذلك فقد أبدى استعداده للتجاوب مع الأماني البريطانية تقديراً لظروف الحرب العالمية ودعماً للمجهود البريطاني ، وأرسل مقترحات بشأن الحدود مع الكويت على النحو التالي :

أولاً : ولي تبادل المذكرات التي سبقت الإشارة اليه جرى تعريف الحدود على النحو التالي :

" من النقاء وادي العرجة بالباطن من هناك صوب الشمال على طول الباطن حتى نقطة تقع مباشرة جنوب عطف عرض صفوان ومن هناك صوب الشرق ماراً جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركاً إيها للعراق وهكذا حتى النقاء حور الزبير بخور عبد الله ، وجزر وربة وبويان ومسكان وفليكة وعوه وكير وقارو وأم المرادم تتبع الكويت " .

ثانياً : تقترح الحكومة العراقية أنه من أجل التخطيط يُمنح التفسير التالي على الوصف السابق لخط الحدود :

١ - " على طول الباطن " سيتبع خط الحدود التالوك أي خط أعمق انخفاض .

٢ - النقطة الواقعة مباشرة جنوب عطف عرض صفوان ، ستكون النقطة الواقعة على لسلوك الباطن صوب الغرب من النقطة التي تقع على مسافة قصيرة إلى الجنوب من صفوان وهي النقطة التي

---

( ١ ) F. O. 371/31359/ letter from Shaikh Ahmad AL - Jabir AL - Sabah, to political Resident in Kuwait , 10/7/1940 .

( ٢ ) F. O. 371/31359/ letter from British Embassy Baghdad to foreign affairs Iraq , 20 /7/1940 .

( ٣ ) F. O. 371/31359/ letter from Minister for Foreign Affairs to British Embassy Baghdad, 9<sup>th</sup> August 1940 .

كان يوم... عليه الصلوة والإعلان الثلثان تشوان إلى الخا ودحق مارس ١٩٣٩ م.

٣ - من الباطن حق المنطقة المجاورة لصفوان ستكون الحدود خطأ على طول خط العرض الذي تقع عليه النقطة التي سبقت الإشارة إليها التي كان يوجد عليها الصامود ولوحة الإعلان في السابق .

٤ - سيعني " النقاء حور الزبير بخور عبد الله " النقاء فالوك حور الزبير بتالوك الذراع الشمالي الغربي حور عبد الله المعروف باسم حور شطائه .

٥ - من المنطقة المجاورة لصفوان حق النقاء حور الزبير بخور عبد الله ستكون الحدود هي الممر خط بين النقطة التي جرى تعريفها في الفقرة الفرعية (٢) والنقطة التي يجري تعريفها في الفقرة الفرعية (٤) ولكن إذا ما وجد أن هذا الخط حين يجري تبنيه على الأرض يسس المنطقة المسمى حور الزبير قبل أن يصل إلى النقطة التي جرى تعريفها في الفقرة (٤) فإنه يجري تعديله بشكل يجمع مخط المياه المنخفضة إلى يمين شاطئ حور الزبير حتى يصل إلى نقطة تقع على الشاطئ مباشرة في مقابل النقطة التي سبق تعريفها في الفقرة الفرعية (٤) وبذلك يترك كل حور الزبير للعراق .

٦ - من النقطة التي جرى تعريفها في الفقرة الفرعية (٤) حتى البحر المكتشف تتبع الحدود فالوك حور عبد الله .

ثالثاً : بالإضافة إلى هذا فإن الحكومة العراقية تقترح أن تنفذ عملية تخطيط الحدود على أساس التالي :

١ - بتشكيل لجنة فنية مشتركة منهما .

أ - أن تستكمل شبكة مخطات ، حينما يجد نقصاً فيها ، على طول منطقة الحدود الممتدة من النقاء وادي العوجة بالباطن إلى النهاية الغربية للحدود البرية .

ب - بناء أعمدة حدود يمكن رؤية كل منها من الأخرى على طول الحدود البرية وأن يمسّر ذلك الجزء من الحدود الذي يبيع فالوك حور الزبير وحور شطائه وحور عبد الله حتى البحر بـراميل أو بوسائل أخرى قد يمكن الاتفاق عليها .

٢ - ومن أجل الهدف المبين في ( أ ) و ( ب ) السابقين ستعبر الحدود هي الخط الذي جرى توكيده من جديد في مذكرة رئيس الوزراء إلى النواب السامي رقم ٢٩٤٤ المؤرخة ٢٩ يوليو ١٩٣٢م ولقى تفسيرها في الفقرة ٢ السابق ذكرها .

٣ - ستكون أعمدة الحدود أعمدة حديدية ، وفي الطرف الأعلى متوضع أسطوانة في وضع زاوية قائمة تحمل رقم الصامود بحفر بارز .

٤ - مشروع لرقم الأضفة بصورة متتالية بدءاً بالعمود الأول الذي يوضع في النقطة التي سبقتها منها اللجنة المشتركة عملها .

٥ - ستكون اللجنة المشتركة من مجلس أول ومجلس ثاني ومعهم المفاوضون القنويون وغيرهم الذين لديهم كل حكومة ، وسيمنح للممثل الثاني عند الضرورة بأن يعمل مجلس المندوب الأول ويمتص بامتيازاته بصفه الممثل الأول ، وسيؤس للممثل الأول لكل بلد عمل اللجنة بالتناوب .

٦ - وفي حالة نشوب الخلافات بين المطين سيقدمون المسائل للمختلف عليها إلى حكومتها لإيجاد حل لها بالوسائل الدبلوماسية .

٧ - سيعقد محاضر اللجنة باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة الاعتصاف بإحدى اللغتين الإنجليز .

٨ - ستعقد الحكومتان على تحديد تاريخ بدء اللجنة المشتركة لعملها .

٩ - لنفقات عمليات ونزع المائنات وإقامة أعمدة الحدود ستعتمدها الحكومتان متساوية .

٤ - إذا ما وافقت الحكومة الكويتية على المقترحات السابقة صير المذكرة الحالية ورد السلطة أو السلطات المعروفة رداً مائلاً وكأنها تشكل اتفاقاً بين الحكومتين حول هذه المسألة <sup>(١)</sup> .

وهكذا فإن رسالة عوي السعيد أوردت تعريفاً يختلف عن التعريف البريطاني الموسع الصادر في ٩ يوليو ١٩٤٠م والذي كان قد قبل به شيخ الكويت على مضمون ، وبالتالي فإن هذا الاختلاف قد فسره البريطانيون على أنه بمثابة رفض عراقي للتعريف البريطاني ، وبالتالي يصبح هذا الأمر غير ملزم لشيخ الكويت <sup>(٢)</sup> .

(١) Ibid CF. F. O. 371 / 8952 Memorandum From His Excellency the high Commissioner for Iraq to the pol. Agent Kuwait , No. 5405 19<sup>th</sup> , April 1932 , and F. O. 371 / 16010 Memorandum an Iraq - Kuwait from Frontier , Eastern Department , foreign office , 18<sup>th</sup> April 1932 . see also : F. O. 371 / 18910 from Nuri pasha Alnsid to sir Francis H. Jamphrys no. 2944 , 21<sup>st</sup> July 1932 .

ولزيد من التفاصيل حول مفاوضات الحدود العراقية - الكويتية إبان هذه الفترة راجع :

Richard Schofield and Gerald blake : Op cit , Volume , 7 : Kuwait - Iraq Border , Iraq Propaganda : absorption of Kuwait by Iraq , 1929 - 1940 . and proposed construction of port in Kuwait Bay Under Iraq Control , 1938 - 1941 , PP. 350 450 .

(٢) راجع هذه المباحثات في :-

Kuwait Political Agency Reports , Arabic Documents 1899 - 1949 , volume 11 , Archive Editions , London , 1988 , from the files of the British Political Agency , Kuwait in the first half of the Twentieth Century , and Preserved Within the India Office Records in London , the Arabic Texts Preserved in These Files from arch and interesting source for reading and research , the volume and range of Material is extensive , including Correspondence between rulers and Political agents and Much Material on affairs of state as well as legal commercial and domestic Matters , PP. 6900 - 7200 .

يبد أن الشيء المربك الغير حقاً هو كيف يصر البريطانيون على مواصلة دراسة مشكلة الحدود العراقية - الكويتية في الوقت الذي رفض فيه العراق كافة للقرارات البريطانية في هذا الشأن ، معرباً عن هدلاً عمداً لا شعور في هو إنشاء ميناء عراقي ضمن بالسواحل الكويتية ، سواء بتطوير ميناء أم قصر ، أو الحصول على جزر وربة ويويان إذا ما أُرثي أن يكون الميناء في محور شطاه ، أو محور عبد الله ، كما أن الإدراك السياسي للمشروع العراقي كان يقتضي ربط الدبلوماسية البريطانية بين حدوث تقدم في أزمة الحدود العراقية - الكويتية وبين إستقرار الأمن العراقي في حدوده مع إيران ، وبما أن جهودها قد تعثرت أو كادت في الحالة الثانية ، فإن هذه الجهود كان من المتصلر أن تفرّج ثمارها بالتالي في الحالة الأولى ، ومن ثم فإنه بنهاية عام ١٩٤١م لم يكن بإمكان أحد من البعثات أن يضيف جديداً إلى أدبيات الموضوع ، علاوة على سكوت الوثائق البريطانية عن مثل هذا المرجح .

وعندما قررت بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، بناء قاعدة عسكرية متقدمة في مياه الخليج العربي كميناء لإستقبال التزويكات العسكرية ، وإرسالها إلى الاتحاد السوفيتي ، عندما هاجمت ألمانيا الأراضي السوفيتية في يونيو ١٩٤١م تم تبادل المراسلات بين حكومة الهند ، والعراق ، ووزارة الخارجية البريطانية ، لإختيار موقع في أم قصر للقيام بالمهمة ، وثارت شكوك بريطانيا حول عائدية الموقع المذكور ، وخوفاً من النزاع على الحدود بين العراق - الكويت ، فقد قررت بريطانيا إدارة هذا الميناء عسكرياً خلال فترة الحرب وعدم عائدته لأي من الطرفين ، ومن ثم تفكيكه وهدمه وإزالته بعد الحرب <sup>(١)</sup> ، بيد أن الدبلوماسية العراقية التي كانت قد طرحت " أم قصر " كبديل عن محور عبد الله أو محور شطاه أو محور الزبير قد اتجهت بأنظارها نحو التأكيد على ملكية الميناء للعراق ، وأوضح نوري السعيد في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٣م أن ملكية موقع الميناء لم تجر إثارة على الإطلاق من قبل حاكم الكويت وأن تفسير عام ١٩٤٠م قد نص على كون الأرضة تقع جميعها في العراق ، وأن بناء ميناء عراقي هناك سيستلزم تعديلاً قليلاً في الحدود لأن الأراضي التي يحتاجها تطوير الميناء تقع في أراضي الكويت ، وشدد نوري السعيد على أن الكويت تتعرض لوصول العراق إلى البحر المكشوف وأن الحكومة العراقية تشعر بأنه من الأهمية الحيوية ضمان بديل للطريق الوحيد لوصول العراق إلى البحر من شط العرب للأسباب التالية :-

(١) راجع موافقة حاكم الكويت على إنشاء الميناء في أم قصر ونحوه من خطوه بعد الحرب للسيطرة العراقية  
في :

F. O. 371/ 2896/ copy in translation of letter No. - 6/1493 of the 5 the August 1941, from his Highness the ruler of Kuwait to the political Agent Kuwait .

ولمزيد من التفاصيل عن خطط الدفاع البريطانية في الخليج أثناء الحرب العالمية الثانية راجع :  
Records of Defense & Military Policy in the Gulf States and Saudi Arabia 1920 - 1960  
12 volumes , 8000 pages , Editor A. L. P. Burden , the documents exa nire Local security is sues in detail Throughout the period , in Cluding Facilitious and Arrangements during world war II , There is extensive in Formation about origius and development of local Levy Forces in Kuwait , the Records also reveal Much about the Organization and administration of Security affairs .

١ - أكد نزاع إيران مع العراق عدم إمكان الإعتماد على طريق الشط ، لأن إيران يمكنها أن تثير العراقيين في أي وقت .

ب - يميل الشط لأن يصبح مزدحماً بصورة متزايدة نتيجة تطوير شركة النفط الانجليزي - الإيرانية ، وإذا ما تم اكتشاف النفط في ولاية البصرة ، فإن تطورات لها نفس الضخامة قد يمكن توقعها، وهذه لا يجب أن يحد منها عنق زجاجة شط العرب .

ج - بعد اكتمال قسم تل كوتشك - بغداد ، من السكة الحديدية تقترح الحكومة مد الخط إلى أقصى ما يمكن صوب الجنوب بهدف إيجاد حلقة سريعة للمسافرين إلى الهند وتشارك هذه الرغبة وجهة نظر المخططين الأصليين لسكة حديد بغداد بصدد أن تكون نهاية الخط على البحر (الكويت ) لا على شط العرب <sup>(١)</sup> .

وقد سأل نوري السعيد السب الأخير في محاولة لإرضاء المصالح البريطانية ، والأوروبية على وجه العموم ، ومن جانبها فقد أوضحت وزارة الخارجية البريطانية أن الوصول إلى البحر المكشوف ولحماية سكة الحديد بحسب رغبة العراق الملحة يستلزم الأخذ بأحد بدلين ليكون موضع بحث ،  
(١) اختيار موقع مناسب على خليج الكويت .

(ب) ب) الاعتماد الأرضي محور عبد الله الذي يطلق عليه اسم محور الزبير على الخريطة ، وفي حالة تفضيل البديل الأول سيكون من الضروري بالنسبة للعراق أن تستاجر من الكويت مكاناً للميناء على الخليج ، وعمراً لخط السكة الحديدية ، وسيضمن الثاني تعديلاً خفيفاً للحدود لكي يوفر مجالاً كافياً في أم قصر ( وهو مكان محتمل ) ويترك كل من محور عبد الله في العراق ، وأن حكومة صاحب الجلالة على استعداد للقبول بأحد البدلين من حيث المبدأ <sup>(٢)</sup> وقد بدأت الإدارة المعنية في وزارة الخارجية البريطانية بمفاوضات شاقة ومضنية حول اختيار أحد البدلين المذكورين ، والسلبيات والإيجابيات الناجمة عن ذلك الاختيار من حيث مدى التأثير على المصالح الحيوية البريطانية الاقتصادية والسياسية ، وقد امتدت هذه المباحثات حتى يناير ١٩٤٨م دون أن تحدث تقدماً في طبيعة النزاع العراقي-الكويتي ، بيد أن دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية ، كانت من أنشط الدوائر في دراسة طبيعة المشكلة

(١) F. O. 371 / 18956/ letter from Nuri Pasha AL - said to Sir Keinehan , Coronofels , No 200 / A 5122 / 124 / 93 , 30 August 1943 . CF. F. O. 371 / 18967 / letter from British Embassy British Embassy Baghdad to political Agent Kuwait , No / 515/108 / 33 / 43 , 28 Nov 1943 .

(٢) F. O 371 / 18980 / letter from Foreign Office to British Embassy Baghdad , No, 108/5703/2094/93/21<sup>st</sup> July 1944

F. O 371 / 18970 Memorandum Kuwait -Iraq Frontier , 30<sup>th</sup> July 1944 .

F. O. 371 / 133112 / 9 . 24 Further of Port of Basra After Iraqi revolution of July 14<sup>th</sup>

والوقوف على حقيقا الفعلية ، وخلصت في مذكرتها المرفوعة في منتصف يناير ١٩٤٨م<sup>(١)</sup> إلى الجهات المعنية إلى مجموعة من الحقائق التاريخية والسياسية الهامة والتي جاءت على النحو التالي :

#### ١ - للمعضلة

لقد نجم نزاع الحدود الشمالية للكويت مع العراق ، عن اختلاف التفسيرات لنصوص العديد من الاتفاقات الحدودية بهذا الصدد ، وعلى الرغم من أن الاتفاقية الوحيدة السارية حول الموضوع هي اتفاقية عام ١٩٢٣ ، التي قبلت بها الحكومة العراقية عام ١٩٣٢ ، والتي تم تسليمها إلى عصبة الأمم بمناسبة دخول العراق في عضويتها ، إلا أن الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ لها علاقة وترتبط بالموضوع ، إذ أن تعريف عام ١٩٢٣ ، كان يهدف إلى تطبيق ومتابعة ما ورد في الاتفاقية المذكورة ، وكان التعريف الوارد في عام ١٩٤٠ ( من قبل السفير البريطاني في بغداد السيد باسل بيوتن ) والموجه إلى الحكومة العراقية ، يهدف إلى تفسير التعريفات الواردة في عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٢ ، وكذلك التعريف الوارد في الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ ، إلا أنه لا يتطابق مع التعريفات الأخيرة ، ولا يفسر التعريفات لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٢ بشكل صحيح ، لذا ، فلم تقبل الحكومة العراقية بتعريف عام ١٩٤٠ ، كما تم يتم التصديق على الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ ابتداءً ( بسبب دخول تركيا للحرب العالمية الأولى وهزيمتها نهائي ، وتحليلها عن الأراضي كافة التي كانت تسيطر عليها ضمن ممتلكات الإمبراطورية العثمانية ، وبضمنها المنطقة العربية ) .

#### ٢ - الاتفاقيات

إن النصوص المتعلقة بالموضوع ، والواردة في الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ ، هي كما يلي :-

( أ ) " يحدد خط الحدود باتجاه الشمال الغربي من الساحل عند مدخل بحور الزبير ، ومن ثم يمر من جنوب أم قصر وصفوان وجبل منام مباشرة ، تاركاً هذه الأماكن والآبار لولاية البصرة ، وعند وصوله إلى الباطن ... " وقد أرفق بالاتفاقية خارطة تم تأخير خط الحدود عليها باللون الأخضر إلا أن الخارطة بنفسها صغير وغير دقيقة ولا يمكن استخدام الخارطة رقم ( ١ ) لعدم دقتها في تفسير الحدود .

- ( ١ ) F. O. 371 /68346 / Memorandum about Kuwait - Iraq Frontier Dispute, Editor Administration Researches, Foreign Office, 15 January 1948.  
- راجع بشأن المفاوضات الحدودية ( العراقية - الكويتية ) ( ١٩٤٣م - ١٩٤٨م ) .  
- A. L. P. Burdett : Records of Kuwait, 1899 - 1963, volume 10. PP. 6020 - 6035 .  
- Archive Editions, London 1994 .  
- Archive Editions : Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899 - 1949, volume 12, PP. 7033 - 7050, Archive Editions, London 1990 .  
- Richard Schofield , Gerald Blake : Arabian Boundaries Primary Documents 1853 - 1957 , Archive Editions , volume , 8, Kuwait - Iraq II, 1941 - 1957, umm Qasr , 1941 - 1948 .



( ب ) المذكرة رقم ( ٥٤٠٥ ) في ٢٩ نيسان إبريل من السور بي كوكس المندوب السامي في العراق ، إلى الوكيل السياسي ، الكويت ، " من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ، ومن هناك باتجاه الشمال على امتداد الباطن إلى نقطة تقع جنوب عطف عرض صفوان تماماً ، ومن هناك باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر ، تاركاً هذه الأماكن للعراق ، ومن ثم إلى تقاطع مسور الزبير مع حور عبد الله ، وأكد الشيخ أحمد ( الجابر ) بأن جزر وربة وبويان ومسكان ( أو مشجان ) وفيلكه وعوهة وكبر وقاروه وأم المرامد تعود إلى الكويت ، ويقدر تعلق الأمر بحكومة صاحب الجلالة ، فإنه بالإمكان إبلاغ الشيخ بأنه قد تم الاعتراف بالحدود والجزر المذكورة أعلاه حسب الأصول ، وكما تعلمون ، فإن هذه الحدود ماثلة للحدود المؤشرة بالخط الأخضر ، والواردة في الإتفاقية البريطانية التركية المؤرخة في ٢٩ تموز / يوليو ١٩١٣ ، إلا أنه يبدو أنه لا ضرورة للإشارة بشكل خاص إلى تلك الوثيقة عند مراسلتكم مع الشيخ " (١) .

( جـ ) رسالة مؤرخة في ٢١ تموز / يوليو ١٩٣٢ من رئيس وزراء العراق إلى المندوب السامي في العراق ، والتي يصف فيها الحدود بالشكل الوارد في ( ب ) أعلاه :

" من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ، ومن هناك نحو الشمال على امتداد الباطن ، إلى نقطة تقع جنوب عطف عرض صفوان تماماً ، ومن هناك باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر ، تاركاً هذه الأماكن للعراق ، ومن ثم إلى تقاطع حور الزبير مع حور عبد الله ، وتعود جزر وربة وبويان ومسكان ( أو مشجان ) وفيلكه وعوهة وكبر وقاروه وأم المرامد إلى الكويت " (٢) .

( د ) وصف الحدود الكويتية - العراقية كما ورد في الرسالة رقم ( ٤٨٧ ) ، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٠ . ولصادرة عن سفير حكومة صاحب الجلالة في بغداد إلى وزير الشؤون الخارجية للحكومة العراقية ، ويهدف هذا الوصف إلى تفسير وصف عام ١٩٣٢ ، إذ تم طرحه على الحكومة العراقية مع التماس للقيام بتخطيط الحدود ( والحكومة العراقية ، في رسائلها الجوابية ، لم تقبل ولم ترفض التعريف الذي أوردته السفير ، إلا أنها ذكرت بأن الوقت غير مناسب لإجراء ذلك ) .

( ١ ) على طول امتداد الباطن ، يمتد عطف الحدود بامتداد الثالثك ، أي بعبارة أخرى عطف لأعمق انخفاض .

١ - F . O . 371 / 8949 letter from Political Baghdad to Political Agent Kuwait , 29 / 4 / 1923 , No 5405 .

F . O . 371 / 8952 from Shaikh of Kuwait to Political Agent Kuwait , 4<sup>th</sup> April 1923 .

F . O . 371 / 8950 from British Embassy Baghdad to Foreign office 7<sup>th</sup> oct , 1940 .

( ٢ ) تكون النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان تماماً نقطة الثالوك للباطن الواقعة جنوب النقطة و قليلاً إلى جنوب صفوان ، حيث كانت لوحة تأشير الحدود والعمود قائمين هناك حتى آذار مارس عام ١٩٣٩ .

( ٣ ) يكون خط الحدود من الباطن وإلى قرب صفوان بموازاة خط العرض ، حيث تقع النقطة المذكورة أعلاه ، وفي المكان الذي كان فيه قائماً عمود الحدود ولوحة التأشير سابقاً .

( ٤ ) ويعني تقاطع محور الزبير مع محور عبد الله ، تقاطع ثالوك محور الزبير مع ثالوك السنراخ الشمالية الغربية لـ محور عبد الله المعروف بخور شطاته .

( ٥ ) يكون خط الحدود من قرب صفوان وإلى تقاطع محور الزبير مع محور عبد الله ، أقصر خط بين النقطة المحددة في الفقرة ( ٢ ) والنقطة المحددة في الفقرة ( ٤ ) ، ويتم تعديل خط الحدود هنا ، إذا ما وجد على الأرض ، بأنه يمس الضفة اليمنى لـ خور الزبير قبل وصوله النقطة المحددة في الفقرة ( ٤ ) ، بشكل يجعله يسير مع خط المياه المتخلفة للضفة اليمنى لـ خور الزبير ، إلى حين الوصول إلى نقطة تقع على الضفة مقابل للنقطة المحددة في الفقرة ( ٤ ) مباشرة ، تاركاً محور الزبير بأكمله للمراقب<sup>(١)</sup> .

### ٣ - تقاطع النزاع

( ٦ ) تقاطع محور الزبير مع محور عبد الله ، لقد سبب اختلاف التسميات على الخرائط وفي الاستخدام المحلي المتداول ، ظهور تفسير يتضمن بأن المقصود بهذه النقطة ( تقاطع الخوريين ) ، هو تقاطع محور الزبير مع خرواع قصوة من المساء تصب في القناة الرئيسية ، تقع شمال قلعة أم قصر تسمى محور أم قصر ، ويسمى الجدول الرئيسي الواقع جنوب هذه النقطة ، إما بخور الثعالب أو بخور عبد الله وفي الحقيقة ، فإنه قد تم تأشير محور عبد الله بشكل يمتد حتى شمال محور أم قصر على مخرائط وزارة الحرب المطبوعة مؤخراً في عام ١٩٤٧ ( رجع إلش ) ، إلا أن الانطباع السوي ، هو أن المقصود من ذلك في الإضافات ، تقاطع محور الزبير مع محور شطاته في النقطة التي يلتقي فيها محور العيبة معهما بالقرب من جزيرة وربة ، وقد قبل هذا الرأي من آية سابقاً الرأي الآخر .

وإذا ما كانت الاتفاقية البريطانية - التركية تقصد أن هذه النقطة تقع عند مدخل محور أم قصر فإن خط الحدود من هناك إلى النقطة الواقعة جنوب أم قصر تماماً ، سيتمت بالاتجاه الجنوبي الغربي ، وليس بالاتجاه الشمالي الغربي كما نصت عليه اتفاقية عام ١٩١٣ ، كما أن الانحياز الواقع جنوب أم قصر في الخط الأخضر المؤشر على الجوارطة المرفقة بالاتفاقية ، والذي يعقد عليه

الأمناء المليونون للكوييت أهمية بالغة ، يناقش وجهة النظر هذه تماماً ، لأنه لو كانت وجهة النظر صحيحة ، لكان عخط الحدود قد اتجه بالاتجاه الشمالي الشرقي ( قادماً من الغرب ) ، بدلاً من التوجه بالاتجاه الجنوبي الشرقي عند أم قصر ، ويؤكد شيخ الكوييت نفسه ، في رسالته الموجهة إلى المقيم السياسي في عام ١٩٢٣ حول تسوية مسألة الحدود ، بأن عخط الحدود يمتد " جنوب آيسار صفوان وجبل سنام وأم قصر إلى ساحل جزيري يويان وربة " ، ويعترف المقيم السياسي في الخليج الفارسي ، بأن الفرض المقصود قد جاء بشكل مفصل وواضح في تعريف الحدود لعام ١٩٤٠ ، إذ لا يوجد هناك بعد أي خلاف حول هذا الموضوع .

( ب ) موقع النقطة الواقعة " جنوب صفوان " لقد ذار جدول كثير حول موضوع موقع هذه النقطة ، من رأي يقول بأنها تقع ضمن ١٠٠ يارد ، ( اتفاقية عام ١٩١٣ تقول مباشرة جنوب ) ، وإلى رأي يقول على مسافة " ميل واحد جنوب أقصى نقطة تقع في أقصى الجنوب " ، إلا أن تعريف الحدود لعام ١٩٤٠ ، يشير إلى موضوع لوحة تأخير الحدود ، والتي تم القبول بها لعدة أعوام باعتبارها مؤشراً للحدود هنا ، والتي أزيلت عام ١٩٣٩ ، ومع الأسف ، فلا يوجد هناك أي اتفاق بين الحكومة العراقية والوكيل السياسي في الكوييت حول موقع هذه اللوحة ، فقد تم وضع هذه اللوحة لتأخير الحدود في حوالي عام ١٩٢٣ ، وقد تمت إزالتها وأعيدت مرة أخرى لاستتجاء شرطة البصرة على ذلك عام ١٩٣٢ ، كما تم تحريكها وإزالتها مرة أخرى من قبل أشخاص مجهولين في عام ١٩٣٩ ، إذ تم وضع لوحة جديدة في المكان نفسه من قبل الوكيل السياسي في الكوييت بمحذور الشيخ ، وقسمات الشرطة العراقية بإزالة اللوحة بأوامر من الحكومة العراقية .

وحول هذا الموضوع ، وجهت الحكومة العراقية مذكرة بتاريخ ٢٥ حزيران يونيو ١٩٤٠ م إلى سفير حكومة صاحب الجلالة ، تضمنت أن ضابطاً بريطانياً يرافقه الشيخ ، قام " بنصب عمود ، ادعى الرائد ماكويين ( الضابط البريطاني ) ، بأنه سيؤشر الحدود الفاصلة بين المملكة العراقية والكوييتة " ، وقد تحيرت المجموعة التي قامت بنصب العمود الحدود العراقية بعمق ١٠٠٠ متر من موقع صفوان ، وكان العمود الجديد يقع على مسافة ٢٥٠ متراً داخل الحدود العراقية ، لذا ، فإنه يبدو أنه على الرغم من وجود اختلاف في الرأي بين الجماعيتين حول المكان الصحيح للموقع ، إلا أن الاختلاف لا يتجاوز مسافة ٢٥٠ متراً ، وفي الحقيقة ، فإن الحكومة العراقية ملزمة ضمناً بالنص الذي يقول ، بأن الحدود تقع على مسافة ١٢٥٠ متراً من موقع صفوان ، كما تدعي أن المجموعة قد قامت بتثبيت عمود الحدود في نقطة تقع على مسافة ١٠٠٠ متر من موقع صفوان ، وبمسافة ٢٥٠ متراً داخل الأراضي العراقية ( في الحقيقة إنما كانت لوحة تأشير الحدود وليست عموداً ) .

لذا ، فإنه يبدو بأن الاختلاف حول هذا الموضوع بسيط جداً . ومن التعاريف الأخرى المتداولة : " ميل واحد جنوب أطراف صفوان " ، والتعريف الآخر المشهور والمفضل هو : " ميل واحد لأقصى لحظة واقعة في أقصى الجنوب " من صفوان " ، وفي رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٤٧ ، ذكر السفير البريطاني في بغداد بأن التعريف الآخر للحدود جنوب صفوان معروف من قبل العراقيين ، وأنهم قد يصرون على ذلك التعريف في حال عدم الاتفاق حول موقع لوحة تأثير الحدود ( والتي يقول عنها الوكيل السياسي في الكويت بأنها معروفة تماماً من قبل الأهالي هناك )<sup>(١)</sup> .

ومن الجدير بالذكر هنا ، بأن المقيم السياسي في الخليج الفارسي قد ذكر في رسالته المؤرخة في ٢١ نيسان / إبريل ١٩٤٦ ، بأنه قد حصل هناك تطور زراعي كبير في أطراف صفوان ، ولا يمكن تحديد موقع " أقصى لحظة في الجنوب " ، إذ تغيرت معالم المنطقة بشكل كبير<sup>(٢)</sup> .

( جـ ) مسار الحدود بين صفوان والبحر ، وهذا هو نواة النزاع وأصله ، ففي مذكرة عام ١٩٤٥ الموجهة إلى الحكومة العراقية ، وصِف هذا الخط بأنه خط مستقيم ، وكان هدف هذه المذكرة ، التي لم تقبل بها الحكومة العراقية ، هو تفسير الحدود القائمة وليس الاقتراح على حدود جديدة ، إنما تفسر تعريف الحدود لعام ١٩٣٢ ، والذي يعتبر بدوره تأكيداً لتعريف عام ١٩٢٣ الذي كان يهدف أيضاً إلى تطبيق ومتابعة ما ورد في تعريف إقليمية عام ١٩١٣ التي أوضحت ، أن خط الحدود يسير من جنوب صفوان إلى جنوب أم قصر ، ومن هناك ينحني الخط بالإتجاه الجنوبي حتى وصوله إلى تقاطع الخورين .

لقد حظي هذا الموضوع باهتمام عظيم خلال الحرب ، عندما قام الإنكليز بتطوير ميناء في أم قصر ليكون بديلاً عن ميناء البصرة ، وقد تم التخلي عن المشروع بعد صرف مليون جنيه من الميزانية التي خصصت لمليون جنيه لهذا الغرض ، بسبب تبدل الموقف الإستراتيجي ، وتمت إزالة المنشآت السيارة من الموقع ، إلا أن أهمية هذا الميناء لم تنف عن تفكير الحكومة العراقية ، وقد اكتشف الجيش البريطاني بأنه لا فائدة من ذلك الموقع ، بسبب طغيان المياه في حال هبوب العواصف ، إلا أنه الموقع الوحيد والممكن بعد البصرة لتطويره كميناء عراقي ، ( على الرغم من أنه موقع تكتفه تعقيدات المشاكل الحدودية الدولية ، وحتى في الجزء غير المتنازع عليه من الحدود الذي يمتد في وسط حوض شطانه باتجاه البحر ) ، وأنه ليس من السهولة بمكان ، أن يتخلى ( العراقيون ) عن مساهم في تطوير ذلك المكان ومن الممكن في حال تطويره أن يتغلبوا على مساوى ذلك المكان .

( ١ ) F. O . 371 / 2854 / Memorandum about Iraq - Kuwait Dispute , From British 5 embassy Baghdad to Foreign Office , 14 / 1 / 1947 .

( ٢ ) F. O. 371 / 2845 / From Political Resident in the Persian Gulf to Foreign office 21<sup>st</sup> April 1946 .

٤ - قضية الخط المستقيم للحدود :

( ١ ) منذ طرح تعريف عام ١٩٤٠ ، تمسكت وزارة الخارجية البريطانية بوجهة النظر القائلة ، بأنه في حال اتفاق العراق والكويت دون اللجوء إلى التحكيم ، فإنه من المستحيل مفاغحة الحكومة العراقية بمقتضى أقل مما ورد في مذكرة عام ١٩٤٠ ، وإذا ما تم ذلك ( أي تقديم مقترح غير مسأ ورد بتعريف عام ١٩٤٠ ) ، فإنه لا أمل في التوصل إلى تسوية ، وأنه معروض سمعة حكومة صاحب الجلالة للخطر .

( ٢ ) لقد أعطى شيخ الكويت الموافقة على هذا التعريف للحدود ، لذا فإن يكون هناك اعتراض من طرفه على هذا التعريف ، باعتباره الأساس للمفاوضات .

( ٣ ) الإضافية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ غير ملزمة ، لأنه لم يتم إبلاغ الحكومتين العراقية والكويتية بوجودها أو بمحتوياتها .

( ٤ ) اتفاقات عام ١٩٢٣ - ١٩٣٢ ، هي الوثائق النافذة الوحيدة لتفسير الحدود ، وأن تفسير عام ١٩٤٠ الذي كان يعتبر في وقته دقيقاً ، هو التعريف الذي تلتزم به حكومة صاحب الجلالة ويتفق المقدم إي . سي . غولوي الذي حصل على موافقة الشيخ على تعريف عام ١٩٤٠ ، بأنه لا يمكن مفاغحة الحكومة العراقية بشئ أقل من هذا التعريف ، ويقترح بأن طرح الموضوع للتحكيم هو أحسن طريقة ، إذ يمكن تقديم دليل آخر لمصلحة الشيخ ، والذي ظهر منذ عام ١٩٤٠ إلى لجنة التحكيم .

٥ - قضية الجلاء خط الحدود عند أم قصر :

( ١ ) لقد كانت وجهة النظر التي تمسكت بها وزارة الهند والأطراف الأخرى ، التي تعمل من أجل مصالح حاكم الكويت ، هي أن حكومة صاحب الجلالة ملزمة أدبياً وقانونياً بحماية مصالح حاكم الكويت في هذه القضية .

( ٢ ) لم تقبل الحكومة العراقية بتعريف عام ١٩٤٠ ، لذا ، فإنه غير ملازم بالنسبة إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

( ٣ ) الحكومة العراقية لا تعلم بموافقة الشيخ لتعريف عام ١٩٤٠ ، كما تم ذكره في المذكرة المرفوعة من قبل سفير حكومة صاحب الجلالة ، بأنه إذا ما قبلت الحكومة العراقية بهذا التعريف كأساس للمحادثات ، عندها سيتم مفاغحة الشيخ للحصول موافقته .

( ٤ ) لم يوافق الشيخ مطلقاً وفي أي وقت من الأوقات على إجراء أي تغير في الحدود لمصلحة العراق ، وعندما تمت مفاغحة للحصول موافقته على تعريف الحدود عام ١٩٤٠ ، تم إبلاغه بأن هذا التعريف هو " توضيح للتعريف القائم " ، وأجاب قائلاً " بأننا نوافق على هذا التعريف ، وأقول بأننا

تعتمد كلياً على حكومة صاحب الجلالة ، التي اعتادت الحفاظ على حقوقها بالكامل " ، وعندما تمت مفاصلته في عام ١٩٣٢ بفرض تأكيد تعريف الحدود لعام ١٩٢٣ ، ظهر عليه الإستغراب والوجوم نوعاً ما ، لقيام حكومة صاحب الجلالة بإلارة موضوع ، وعلى حد قول الشيخ ، تم حله منذ وقت طويل من قبل حكومة صاحب الجلالة ، استناداً إلى الوثائق التي في حوزته ، والذي إذا ما أثير هذا الموضوع مرة أخرى ، فإنه قد يشجع العراق بسهولة لانتهاز الفرصة لمهاجمة خط الحدود الذي عطلته حكومة صاحب الجلالة ، بشكل مشابه وبالطريقة نفسها التي تم فيها شجب قرار وعود حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، في قضية مزارع النخيل ( العالدة للشيخ في البصرة ) ، ومن ذلك فقد وافق على الامتنال لرغبات حكومة صاحب الجلالة ، بشرط إلهام العراق بوضوح ، بأن الهدف هو تأكيد الحدود القائمة فقط .

وتستمر الوثيقة المؤرخة في شهر كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨ ، والصادرة عن دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية في طرح خلفيات الواقع الحدودي وجنوده بين الكويت والعراق ، حول منطقة أم قصر ( الميناء والخور ) ، والتي حاولت بريطانيا جاهدة إعطاءها للعراق ، لضمان تسهيل تصدير نفط شركة نفط العراق البريطانية في البصرة منها ، لما تتميز به من موقع إستراتيجي ، ولعمق مياهها عكس ميناء البصرة داخل شط العرب والزدحم بالنفائلات التجارية ، وفيما يلي الجزء الثاني من وثيقة وزارة الخارجية البريطانية وتحليلاتها حول الموضوع :

في عام ١٩٢٣ ، أثار الشيخ نفسه قضية تسوية الحدود مع العراق ، وقال في الوقت نفسه : " بأنها الحدود نفسها التي نادى بها الشيخ الراحل سالم ، والواردة في الملحق المرفق برسالته الموجهة إليكم ، والمؤرخة في الثالث من محرم عام ١٣٣٩ هـ ( ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٢٠ ) ، والتي هي كما يلي : من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ، وشرقاً إلى جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر ، وإلى ساحل جزيرة بوبين ووربة " ، ( لا يوجد هناك أي أثر لرسالة الشيخ سالم في وثائق وزارة الخارجية أو وزارة المستعمرات ) ، وإذا ما كان تعريف عام ١٩٤٠ قد تضمن إعادة تخطيط الحدود ، فهذا يعني بأن موافقة الشيخ غير النافذة .

( ٥ ) لقد كان العقيد ديكسون هو أول من أقترح تعريف الحدود لعام ١٩٤٠ ، إذ كان يشغل آنذاك منصب الركيل السياسي في الكويت عام ١٩٣٥ ، والذي أقر بأن خط الحدود يمتد في خط مستقيم من نقطة تقع على مسافة ميل واحد جنوب آبار صفوان ، إلى تقاطع حور الزبير مع حور عبد الله ، ويذكر في رسالته المؤرخة في ٢٧ آب أغسطس ١٩٣٥ ، بأن " الخط المرسوم يترك كلاً من النقاط المعروفة بجبل سنام ، صفوان وأم قصر للعراق بمسافة تقارب الميل " ، ولكن في الحقيقة ، فإن الخط المستقيم المقترح من قبل العقيد ديكسون ، يمر بمسافة أكثر من ميل إلى جنوب أم قصر ، وكانت الحكومة البريطانية قد قبلت بتعريف عام ١٩٤٠ ، على أنه الأساس للتفاوض بين الطرفين ( الكويتي

والعراقي ) ، وعلى الفراض أن لا يترتب على ذلك التعريف أي " التزامات مادية " ، إلا أنه منذ ذلك الوقت ، ولما بعد ، ونظراً إلى ظهور التزامات مادية سببه هذا التعريف ، لنا ، فإنه يجب إعادة النظر في الموقف ككل في ظل القبول بهذا التعريف ، وكان تعريف الحدود لعام ١٩٤٠ يقوم على فهم خاطئ ، والذي أصبح واضحاً منذ ذلك الوقت .

#### ٦ - عوامل أخرى :

( ١ ) لقد أثرت قضية تخطيط الحدود أصلاً بسبب استمرار التجاوزات إلى داخل الأراضي الكويتية من قبل الشرطة العراقية الكاتبة بالقرب من صفوان ، واستحالة وقف هؤلاء من ارتكاب هذه التجاوزات ، على الرغم من وجود المستشارين البريطانيين معهم ، وما زالت هذه الغزوات مستمرة ، وتشكل مصبراً للمناوشات وللصدام بين العراق والكويت .

( ٢ ) تقوم الشركات النفطية بعمليات فحص وتقيب كبيرين على طول هذه الحدود ، وحتى نهاية عام ١٩٤٦ ، لم يتم العثور على آبار في مناطق الحدود ، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يمكن العثور على النفط في المستقبل ، إذ أن ذلك الاكتشاف سيعقد المشكلة .

( ٣ ) بتاريخ ٣ تموز / يوليو ١٩٤٥ ، قرر رؤساء الأركان العامة إزالة منشآت الميناء ( في أم قصر ) ، والتي كان قد تم إكمالها بشكل جزئي ، إذ تمت إزالة المنشآت المتحركة السيارة ، ولم يبق إلا ثلاثة أرضية ، اثنان منها كاملان ، والآخر لم يتم إكمالها بعد ، وكذلك حطت السكة الحديد وأنابيب الماء والأبنية الأخرى .

( ٤ ) ونظراً إلى ما تتميز به أم قصر من أهمية كميناء عميق المياه ، فإنه ليس من المستغرب أن يمسك العراق بهذه المنطقة ، وفوق ذلك ، فإنه إضافة إلى مسئولية مديرية ميناء البصرة عمن صيانة الملاحة التي تؤدي إلى مدخل ميناء ( أم قصر ) من الخليج ، فقد تم ربط سكة حديد الميناء بخطوط السكك الحديد العراقية ، وكذلك ، فقد تم تزويد الميناء بالماء من العراق .

في حزيران / يونيو ١٩٤٢ ، أصطلت مديرية ميناء البصرة أمراً ، نشر فيما بعد في الجريدة الرسمية العراقية ، يتضمن تحصيل الرسوم ليس عن الصيانة والخدمات في الميناء فقط ، بل مقابل استخدام الميناء نفسه ، إن هذا الإجراء يتضمن ممارسة الحكومة العراقية لحقوق السيادة على أم قصر . وبدوره طلب السفير البريطاني من رئيس الوزراء العراقي إلغاء هذا الأمر الاستثنائي ، إلا أن الجنرال لوري ( السعيد ) رفض تنفيذ ذلك ، إذ قام ( لوري السعيد ) بشجب مقترح السفير قائلًا ، بأن مثل هذا الإلغاء لا يشكل تخلياً عن حقوق السيادة العراقية ، وأشار رئيس الوزراء العراقي بأن الميناء يقع داخل العراق .

ونتيجة لذلك ، قد سفير حكومة الحلة بتقديم مذكرة شفوية إلى الحكومة العراقية تقول ، بأنه لم يتم القيام بأي شيء في ميناء أم قصر ، مما يؤهل ويخلق الضرر بالحدود القائمة . وتشير المذكرة نفسها بالقول إلى " أن تطبيق نص عام ١٩٣٢ على الأرض ، لا يخلو من الصعوبة ، وأن الحكومة العراقية تعلم حق العلم بأن منطقة الميناء لا تقع جميعها ضمن الأراضي العراقية ، مما هو مبني في المذكرة حول الكويت ، والمرافقة بالرسالة المؤرخة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٣٨ ، والصادرة عن وزير الخارجية العراقي إلى مندوب المملكة المتحدة في عصبة الأمم ، والتي عبر فيها السيد توفيق السويدي عن وجهة النظر القائلة ، بأنه " إذا ما تم اختيار موقع للميناء على اللسان المجتهد من حور عبد الله والمسمى بحور الزبير ، فإن ذلك سيضمن تعديلاً طفيفاً للحدود " .

( ٥ ) إذا ما رغبت الحكومة العراقية - مهما كانت خططها خاضعة وسيطة التطوير - في تطوير ميناء في أم قصر لأسباب إيجابية ، فإن حاكم الكويت لا يرغب في ذلك لأسباب سلبية . وأنه من الناحية السياسية ، تنتابه مخاوف كبيرة من التوسع العراقي ، ويعتقد بأنه إذا ما منح لهم القيام بذلك ، فإن العراقيين سيجردون الكويت من استقلالها <sup>(١)</sup> ، وأن تصريحات الشيخ للوكيل السياسي تشير عن خوفه وكراهيته التي ورثها هو وضعه للحكومة العراقية ، وتحول مواضع الإستغلال ونفسية الإمبراطورية العثمانية ، ومن الناحية الاقتصادية ، فإن الخوف يكمن في أن تطوير ميناء في أم قصر ، سوف يحرم الكويت من تجارة الترانزيت إلى السعودية ، التي تتم إدارتها من خلال ميناء الكويت ، ولا يعتقد أن هناك أساساً لخل هذا الخوف عند إلقاء نظرة على الخارطة ، ومع ذلك ، فإن حاكم الكويت سيولي ضياع ميناء أم قصر اهتماماً بالغاً وإذا ما حصل ذلك فإن ، مسألة التزامات حكومة صاحب الجلالة نحوه تخفى باهتمام مرة أخرى .

( ١ ) كانت مخاوف حاكم الكويت قد أثرت ليس فقط بسبب من المطالبات الرسمية للحكومة العراقية بمناطق حدودية تارة تحت ضغط ورجيمهم في إنشاء ميناء عراقي ضمن وتوسع السواحل العراقية ، وبالتفصيل المسألة الإقليمية ، وتارة أخرى بالدعوى بالحق التاريخي في الكويت ، وإنما لأن هذه الأخيرة قد وجدت كمنصة مساهمة للكتاب العراقيين لاسيما في جريدة البعث القومي العراقية ، وكانوا بالإكثار من عن القومية يازرون ويدعمون ، ويدعون بنجاح وحكمة جميع الكويت إلى العراق ، وعلى مدى التاريخ العراقي المعاصر لم تصبح الدعاية العراقية قدر نجاحها في هذا الاتجاه لأن المفكرين العراقيين وحدهم الذين يهتمون بنسبة حكومتهم ويعرفون ، كيف يخطوهم بما يتلاءم وطموحاتهم في تحقيق نوعا من الميوسوع والانتشار ، وأن يسيطر عليهم التاريخ صفحات بحروف بارزة بغض النظر عن طبيعة هذه الصفحات ، وما يؤسف له أن هذا الإعلام العراقي كثيراً ما يقع في سقطة التناقضات الأيديولوجية ما بين قومية زائفة ، وإسلامية مصطنعة وعروبة متملئة : راجع مقالاً يطلع عليه التناقضات في :

Kuwait - Kuwait District of Basra Province - its Boundaries - its Coming Under British Protection - Why is it Not Incorporated into the Kingdom of Iraq . Translation of an article Published in "AL - Baath AL - Qawmi " an Iraq daily Newspaper , Records of Kuwait 1899 - 1961 , Volume 6 , Foreign Affairs I , Selected and Edited by , Ade Rush , Archive Editions London 1989 , PP . 483 - 485 .



( ٦ ) وقد تمت مناقشة مسألة احتمال تطوير ميناء في أم قصر ، والذي سيصبح ذا أهمية إستراتيجية واقتصادية بالغة بالنسبة إلى بريطانيا العظمى ، وإن إزالة منشآت الميناء مع الرأي القائل ، بأنه ميناء غير جيد ، والذي خربت عنه السلطات المختصة ، قد أجّل الموضوع وتم التغلّي عن فكرة تطوير الميناء في الوقت الحاضر على الأقل .

وإذا ما أصبحت المنطقة مهمة بهذه الطريقة ، فمن المحتمل أن يكون للميناء أهمية بالنسبة إلى حكومة صاحب الجلالة ، إذا ما كان داخل أراضي الكويت بدلاً من العراق ، ومن ناحية ثانية ، فقد وردت مقترحات بأن تمل هذا الميناء أهمية وقيمة كبيرتين ، إذا أنه ليس من الحكمة أن يترك بيد العراق والكويت ، بل استجاره كميناء بريطاني .

وما تجدر ملاحظته أن تقرير إدارة الأبحاث بوزارة الخارجية البريطانية ، قد حدد ثلاث نقاط تقريباً كفروع أساسية لمعضلة الحدود بين العراق - والكويت ، وهي تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله ، والنقطة الواقعة " جنوب صفوان " والمنحأة خط الحدود عند أم قصر ، وربط بينها وبين اختلاف تعريفات عام ١٩٢٣ ، ١٩٣٢ ، وتعرف عام ١٩٤٠م للحدود ، وكذلك لإختلاف وجهتي النظر العراقية ، والكويتية إزاء الثلاث محاور ، والتعريفات المذكورة ، وأن هذا إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى تطوير فكرة الميناء العراقي المقترح ، فعلمنا كان الرأي السائد بأن خور شطاه هو الموقع المناسب لذلك الميناء ، برزت معضلة تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله ، وعندما طرح خور عبد الله كبديل برزت مشكلة النقطة الواقعة جنوب صفوان ، وعندما طرحت فكرة تطوير ميناء أم قصر ، كحل آخر برزت مسألة انحياز خط الحدود عند أم قصر ، وما يستتبعه من تعيين تبعية جزر وربة وبسويان ، وفي ذلك التحليل دلالة كبرى على ما يؤكد عليه الباحث في هذه الدراسة من ربط مشكلات الحدود السياسية بين العراق ، والكويت ، بل وبمجملة القضايا السياسية العالقة بين الجانبين ، بفكرة الميناء والاقتصاد العراقي إلى جزء كبير من وإلى السواحل الكويتية ، وارتباط هذه الأخيرة بالإعفاءات العراقية على صعيد حدوده البحرية مع إيران .

وقد مضت الدبلوماسية البريطانية في دراسة مشكلة الحدود وفق الإدراك السياسي السابق، فأصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها في ديسمبر ١٩٥١م لتقديم مقترحات جديدة إلى الحكومة العراقية ، تتضمن تفسيراً لتعريف الحدود ، وتشكيل لجنة فنية مشتركة لتخطيط الحدود ، وقد أوضح السفير البريطاني في بغداد بأن الحكومة العراقية ستطلب بالتأكيد ، أو تدعى بملكية جزيرة وربة ، ومن المحتمل جزيرة بويان أيضاً لتدخلان ضمن الأراضي العراقية تحسباً لأي ترسيم نهائي للحدود ، وترتبط هذه المطالبة بتية من الحكومة العراقية لتطوير أم قصر كميناء ثانٍ وينبغي أن يحدد موقع الميناء المقترح في أم قصر بالنسبة إلى الحدود الكويتية - العراقية التي جرى تعريفها بصورة تقريبية ولكن لم ترسم على الأرض

١ - والقسم من الحدود المتصل بالاقتراح يقع بين صفوان وخور عبد الله ، والتعريف الذي قدمه سير بي . زد . كوكس يذكر أن الحدود يجب أن تمر إلى الجنوب مباشرة من صفوان حتى النضاء خور الزبير بخور عبد الله ، وليست لدي كلمات التعريف الحقيقي ولكن وصلني الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة العراقية في عام ١٩٣٢ وهو مبني على التعريف السابق ، ولصه كسالاتي : إلى الجنوب مباشرة من خط عرض صفوان ثم صوب الشرق ماراً بجنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركاً إياها لل عراق وهكذا حتى النضاء خور الزبير بخور عبد الله " ، وحتى لو كانت هذه الصياغة لا تتطابق مع التعريف المذكور الذي قدمه سير بي . زد . كوكس فإن النقاط الضرورية هي نفس الشيء ومعافداً أن الحدود في هذه المنطقة تسير في خط يقع إلى الجنوب مباشرة من صفوان حتى النضاء خور الزبير بخور عبد الله ، ولذا من اللازم أن يتقرر موضع ( X ) " مباشرة " جنوب صفوان و ( ي ) النضاء الخورين .

٢ - ولما يتعلق بـ ( X ) فقد تم اتفاق السلطات العراقية والكويتية ، بحسب ما أذكره ، على وجوب أن تكون هذه النقطة إلى الجنوب من صفوان بمسافة ميل واحد وأطن أن أي لجنة حدود ستقبل في كل الاحتمالات اقتراح الميل الواحد لكي يتم قبول هذه الناحية ، أي ميل واحد إلى الجنوب من عامود صفوان ، وحتى لو لم يقبل ذلك وتم اختيار عامود صفوان باعتباره " علامة الحدود فإن ذلك لن يمس الاقتراح الحالي وفق ما تبينه نظره إلى الخريطة ، ولما يتعلق بـ ( ي ) ، فبعد تحديد هذه النقطة فإن التسمية التي يمكن أن توجد على مختلف خرائط المنطقة لا يمكن اتخاذها مرشداً وذلك لأنه توجد أسماء مختلفة للإشارة إلى نفس المكان على الخرائط المختلفة ، ولهذا لا يمكننا الأخذ بالخرائط باعتبارها دليلاً فيما يتعلق بهذه الناحية ولما كنا لا نعرف ماذا كان يحول بخاطر سير بي . زد . كوكس فإن من اللازم لنا أن نبحث المواضيع المحتملة للنضاء وستورد فيما يلي وجهات النظر الخاصة بالمواضع المحتملة ويوضح منها أنه يوجد موضعان متطابقان ( المحتملة ) .

سنة اربعة مواضع محتملة للنضاء .

- أ - في مقابل خور أم قصر ب - إلى جزيرة الشرق من جزيرة وربة .
- ج - حيث يلتقي خور صبية بالقنال الممتد من الشرق إلى الغرب ( وليس خور الزبير ) .
- د - النضاء الخور الذي يمتد من الشمال إلى الجنوب بالخور الذي يمتد من الشرق إلى الغرب .

أ - وفي رأيي أن المعنى المنطقي لاصطلاح خور الزبير يشير إلى الخور الذي يمتد تقريباً من الشمال إلى الجنوب ويقع مدخله تقريباً بين العامود ( ك ) والعامود ( ل ) على الخريطة المرفقة بمعنى حيث يلتقي القنال الرئيسي الممتد من الشمال إلى الجنوب بالقنال الذي يمتد من الشرق إلى الغرب ، وأي قراءة أخرى مبنية على المعلومات المستقاة من الخرائط سيصعب الدفاع عنها لأنه على الرغم من

مصطلح محور عبد الله يشير في بعض الخرائط إلى امتداد محور الزبير فإن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً لأنه على نفس هذه الخرائط نجد اصطلاح محور شطانه يشير إلى اللّواح الشمالي لـ محور عبد الله عند انقسامه عند جزيرة وربة وأن محور بويان يشير إلى اللّواح الجنوبي لـمعنى هذا أن محور عبد الله ينتهي شرق وربة ، وكذلك فإن الامتداد الجنوبي لـ محور الزبير صوب الغرب من جزيرة هشام يعرف باسم امتداد أم قصر وصوب الشرق باسم محور هشام .

ب - وسيكون من غير المنطقي إفتراض أن محور عبد الله ينتهي إلى الشرق من جزيرة وربة على أساس أنما الخرائط تستعمل اصطلاح محور شطانه ومحور بويان ، وهذه مجرد امتدادات للمحور الرئيسي ، وإذا لم يؤخذ بذلك فإن محور عبد الله ومحور الزبير لا يلتقيان ، والمعنى المنطقي الوحيد لاصطلاح محور عبد الله هو ذلك المحور الذي يمتد من البحر إلى اليابسة في اتجاه الغرب .

ج - وهناك حل عملي لموضع مدخل محور الزبير وهو المكان الذي يلتقي فيه الصبية بإجري الرئيسي ، وليس من الضروري هنا أن تناقش هذا الاحتمال لأنه حتى ولو جرى اختياره على يد لجنة الحدود باعتباره التقاء محور الزبير بمحور عبد الله فإن الحدود المرسومة من هذه النقطة إلى صلفوان يجب أن تمر إلى الجنوب من موضع الميناء المقترح .

د - وبعد أن أوضحنا أن المحور الذي يمتد من الشمال إلى الجنوب يجب اعتباره محور الزبير وأن المحور الذي يمتد من الشرق إلى الغرب هو محور عبد الله فإن الالتقاء هو حيث يلتقي هذان المحوران في أي مكان ما قريب من التقاء الخطين ( ك ن ، ل م ) على الخريطة المرفقة .

هـ - وبعد أن نكون قد اتفقا على موضع التقعين ( X ) ، ( ي ) يبقى علينا أن نحدد على الخرائط لكي نتوصل إلى حل للمشكلة ، ولن يمتد موضع الميناء المقترح إلى أكثر من ٣٠٠٠ قدم إلى الجنوب من المأمود ( ف ) ، وقد أعد قسم مسح القاعدة الخريطة .

و - ولا توجد مصطلحات عملية يمكن إعتبارها مرشد لأنه لا يوجد سكان في هذه المنطقة القاحلة .

٦ - وقد قمت باستطلاعات أرضية وجوية للمنطقة وحيث أنني توصلت إلى النتائج التي سبق عرضها فإنني أرى أن موقع الميناء المقترح لأم قصر يوجد في العراق ، بيد أنه يتحمل أن يتم تبادل الأراضي لتزويد الميناء بمجال كاف ، وسوف يتطلب الأمر مفاوضات مع الكويت حول استعمال المدخل المائية لأن السفن سوف تحتاج إلى دخول المياه الإقليمية الكويتية لكي تقترب من الميناء .

كما ترغب الحكومة العراقية في السيطرة على القناة التي تربط بين وربة وبويان ، نظراً إلى هذه القناة تحوي على مياه عميقة ، أعظم من المياه الواقعة شمال وربة ، وغير الملائمة لتقريب ...

مع أنه لم يتم القيام بأي مسح لهذه المياه ، وأن تقويمهم لذلك قد أعتمد على رأي مديرية ميناء البصرة ، وأضاف السفير العراقي بأن العراقيون لا يزالون على أمانتهم بأن تقوم حكومة صاحب الجلالة البريطانية بممارسة الضغط على حاكم الكويت للتنازل عن جزيرة وربة وبويان للعراق ، وأنهم لن يقبلوا بتخطيط الحدود النهائي إلى حين قناعتهم بتحقيق بعض التقدم بصدد قضية وربة على الأقل<sup>(١)</sup>

وهكذا تبدو هذه الوثيقة البريطانية تلخيصاً وتحليلاً للآراء المختلفة المطروحة من قبل الأطراف المعنية بالزراع الحدودي بين العراق والكويت ، كما أنها تقدم في الوقت ذاته مقترحات قد تسهم في إيجاد مخرج لهذه الأزمة الطويلة الأمد ، بيد أنها توضع موضع التنفيذ العملي الدقيق ، وإنما قد تمحضت عنها مشروعات للتسوية وفق الإدراك البريطاني .

ومن جانبها فقد وجدت الحكومة الكويتية نفسها مضطرة لدراسة مسودة اتفاقية أعدها البريطانيون بشأن مشروع مياه شط العرب ، وأم قصر ، من حيث فوائدها وعماذيرها ، وأدركوا أن موضوع أم قصر هو الثمن الذي يريده العراقيون مقابل مشروع تزويد الكويت بمياه من شط العرب ، كما أن البريطانيين قد اقترحوا صيغة توفيقية في ٩ سبتمبر ١٩٥٥ بين وجهتي النظر الكويتية ، والعراقية كأساس لاتفاق ينهي الخلاف حول هذه المشكلات ، ولقد تضمن المشروع المواد التالية :

حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالنيابة عن سمو حاكم الكويت وحكومة العراق رغبة منها لعمل الترتيبات اللازمة لتطوير ميناء في أم قصر ولجعل مداخله صالحة لاستخدام السفن البحرية قد وافقتا على ما يلي :-

المادة الأولى : توافق حكومة الكويت على أن تزجر لحكومة العراق للفرص المذكور في مقدمة هذه الاتفاقية قطعة من الأرض والمياه الموجودة جنوب الحدود القائمة وفق تعريفها في المادة ( ٢ ) التالية من هذه الاتفاقية بين الكويت والعراق ، وستكون المنطقة المتوخى تأجيرها تلك الموضحة على الخريطة المرفقة والموصوفة في هذه المادة والمشار إليها بعد ذلك باعتبارها المنطقة المؤجرة .

وستمتد الحدود الجنوبية للمنطقة المؤجرة في خط مستقيم في اتجاه جنوبي شرقي من النقطة الواقعة مباشرة جنوب صفوان حيث تتحول حدود ١٩٣٢م في اتجاه جنوبي شرقي إلى نقطة تقع على

---

( ١ ) F. O. / 371/98338/ Memorandum about Kuwait - Iraq Dispute Edited by Secretary of State for British , Dec , 1951 .

A del Rush : Records of Kuwait ( 1899 - 1961 ) Op cit . See Fiel No 6/13/Kuwait - Iraq - Water Imports From Iraq : Water Pipeline Vs Local Distillation Plant; Iraq Proposals For New Port at Umm Qasr and oil Pipeline For oil export through Kuwait ; Kuwaiti insistence on demarcation of Frontier : see Oslo Volume 7 03 , statemate . 1948 - 1958 . PP 557 635

الشاطئ المواجه لنقطة تقع في مواجهة النقطة الشمالية الغربية من جزيرة بويان وعلى بعد ٤ كيلومترات جنوب الحدود الأرضية الراهنة ثم بعد ذلك عبر حور الصبية وعلى طول علامة المياه المنخفضة للشاطئ الشمالي والشرقي من جزيرة بويان إلى نقطة تتفق مع الخريطة المرفقة ، وستدخل جزيرة وربة في المنطقة المؤجرة ، وستقع الحدود الجنوبية للمنطقة المؤجرة وفق ما هو مبين في الخريطة المرفقة ، وكل الأراضي الواقعة بين الحدود وبين حدود العراق التي وضعت عليها اتفاقية ١٩٣٢ ستقع ضمن المنطقة المؤجرة .

المادة الثانية : سترسم المنطقة المؤجرة مباشرة بعد توقيع الاتفاقية الراهنة بالإشارة إلى الحدود التي قررت في عام ١٩٣٢ التي سترسم أولاً ، وستحدد هذه الحدود على الوجه التالي : -

( ١ ) من التقاء وادي العوجة بالباطن مستسير الحدود في اتجاه شمالي يتبع لساووك ( أي خط أعرق انخفاض ) الباطن حتى النقطة ( أ ) على ثالوك الباطن صوب الغرب من النقطة ( ب ) على بعد ١٠٠٠ متر صوب الجنوب من الباني التي كانت في ٢٥ يوليو ١٩٤٠ تستعمل كمخفر للجمارك في صفوان .

( ٢ ) بين النقطتين الموصوفتين أعلاه على الباطن ( أ ) وجنوب صفوان ( ب ) تتبع الحدود الخط الممتد على طول خط العرض الواقع بين هاتين النقطتين .

( ٣ ) من النقطة الواقعة جنوب صفوان ( ب ) ستصبح الحدود أقصر خط بين هذه النقطة والتقاء ثالوك حور الزبير بثالوك الدراع الشمالي الغربي حور عبد الله المعروف بحور خطانة حتى النقطة : ( جـ ) التي يلتقي عندها هذا الخط بعلامة المياه المنخفضة في مد الربيع على الشاطئ الأيمن لحور الزبير بشرط تحويل هذا الخط صوب الجنوب في المنطقة المجاورة لصفوان بصورة تكفي لأن تدخل في الجانب العراقي الأراضي المزروعة التي فيها معظم ملاك الأراضي مواطنون عراقيون ، وسيمر هذا الخط جنوب آبار صفوان وجبل منام وأم قصر تاركاً إيها للعراق .

( ٤ ) من النقطة ( جـ ) على علامة المياه المنخفضة في مد الربيع الشاطئ الأيمن لحور الزبير المذكور في الفقرة ( ٣ ) السابقة ستصبح الحدود علامة المياه المنخفضة حتى النقطة ( د ) على نفس علامة المياه المنخفضة هذه الأقرب إلى التقاء ثالوك حور الزبير بالدراع الشمالي الغربي حور عبد الله السوارد ذكره في ( ٣ ) السابقة .

( ٥ ) من النقطة ( د ) الموصوفة في ( ٤ ) السابقة ستصبح الحدود أقصر خط بين هذه النقطة والتقاء ثالوك حور الزبير المذكور بالدراع الشمالي الغربي حور عبد الله .

( ٦ ) ومن هناك حتى البحر المكشوف ستصبح الحدود أولاً ثالوك الدراع الشمالي الغربي لحور عبد الله المعروف بحور خطانة ثم بعد ذلك ثالوك حور عبد الله ذاته .

( ٧ ) جزر وربة وبويان وسكان ( أو مشجان ) وليلكة وهوة وكبر وكارو وأم المرادم تتبع للكويت .

المادة الثالثة : سيتم رسم الحدود وفق تعريفها في المادة ( ٢ ) السابقة بالصورة التالية :

( أ ) سيكون لجنة فنية لكي تقوم بما يلي :

١ - استكمال النقص في شبكة المثلثات على طول منطقة الحدود من النخساء وادي العوجبة بالباطن حتى الطرف الغربي للحدود البحرية .

٢ - إقامة أعمدة حدود تكون مرئية كل منها للآخر على طول كل الحدود البرية .

( ب ) ستكون أعمدة الحدود حديدية ، وفي الطرف الأعلى ستثبت اسطوانة حديدية نصف قطرها ( ١٠ ) في وضع زاوية قائمة يحفر فيها رقم العمود .

( جـ ) ستعلم الأعمدة على التوالي بدءاً بالعمود الأول الذي سيوضع في النقطة التي تبعد عنها اللجنة المشتركة عملها .

المادة الرابعة : لن يؤثر رسم الحدود على استخدام الآبار في منطقة صفوان على أيدي مواطني الكويت الذين اعتادوا الحصول منها على المياه

المادة الخامسة : توافق حكومة الكويت على استعمال حكومة العراق للمنطقة المؤجرة لكسي بني وتقيم على حساب حكومة العراق أي منشآت تلزم للأغراض المذكورة في مقدمة هذه الاتفاقية ، والدخول إلى المنطقة المؤجرة سيكون مفتوحاً في كل الأوقات أثناء مدة الاتفاق للأشخاص القادمين من أراضي العراق دون حاجة لإبراز جواز سفر أو أي وثائق سفر أخرى ، وسيكون مثل هؤلاء الأشخاص أحرار في التنقل في أي جزء من المنطقة المؤجرة .

المادة السادسة : توافق حكومة الكويت على أن تقوم حكومة العراق على نفقائها الخاصة بالأعمال اللازمة لرسم خرائط ووضع العلامات وتطهير مجاري خور عبد الله في كل جوانب جزيرة روبية ومن هناك حتى النقطة المحددة في المادة ( ١ ) أعلاه على الشاطئ الشرقي لجزيرة بويان .

المادة السابعة : لن تتدخل الحكومة الكويتية في مرور السفن أو تحصل منها على رسوم في خور عبد الله وفي المياه المنصوص عليها في المادة ( ٣ ) السابقة وستسمح حكومة العراق بحرية المرور للسفن في المنطقة المذكورة طبقاً لقوانين الملاحة العامة .

المادة الثامنة : توافق حكومة الكويت على أن تاجر المنطقة المشار إليها في المادة السابقة حكومة العراق بإيجار قدره دينار عراقي في السنة في مدة سريان الاتفاقية الحالية ، وستسلم حكومة العراق المنطقة المؤجرة معفاة من كل الرسوم أو الضرائب أو أي نوع من الرسوم المماثلة في مقابل تشغيلها ، وفي حالة كون أي من هذه الأراضي مملوكة لأفراد أو مشغولة وإذا احتاجت حكومة العراق إلى استعمال هذه القطعة من الأرض بالذات لأغراض تحصل بالاتفاقية فإن حكومة الكويت ستحصل عليها وتحويلها إلى حكومة العراق معفاة من مزيد من الرسوم .

المادة التاسعة : كل مواد البناء المسروقة من أجل رسم خرائط تقنيات مرور عبد الله ووضع علامات عليها وتطهيرها أو لأي أعمال أخرى لازمة للأغراض الواردة في مقدمة هذه الاتفاقية ستعفى من الرسوم الجمركية الكويتية بشرط إذا ما استوردت عبر الكويت أن تكون سلطات الجمارك الكويتية مقتنعة بأن المواد بقصد منها الاستعمال في المنطقة المؤجرة لا لكي تستورد إلى جزء آخر من الكويت .

#### المادة العاشرة :

١ - سيعفى السيادة على المنطقة المؤجرة في يد الحكومة الكويتية ولكن للأغراض المناسبة تكون حكومة العراق مسئولة على نفسها عن الأمن العام وإدارة القضاء في المنطقة المؤجرة ، ورغم ذلك يكون مسموحاً للرعايا الكويتيين الذين ترفع ضلهم قضايا جنائية بأن يختاروا أن يحاكموا أمام محكمة كويتية .

٢ - تسميح حكومة العراق بحرية الدخول إلى المنطقة المؤجرة لقبائل بدو الكويت خلال هجرتهم الموسمية إلى المنطقة أو غيرها ويوجه خاص تسميح بالدخول المنتظم لقبو الكويت الرحل إلى مناطق المياه المتاحة في المنطقة المؤجرة .

المادة الحادية عشر : سيظل الحق في كل الثروة الجوفية في أرض وتحت مياه المنطقة المؤجرة بصورة مطلقة بأيدي حكومة الكويت ولن تتأثر بالاتفاقية الحالية ، الحقوق في المنطقة بما في ذلك حقوق دخول أي شركة حصلت أو ستحصل على امتياز من حكومة الكويت يتعلق بالثروة الجوفية ، ولكن لن تمارس هذه الحقوق بشكل يتضمن تدخلاً في المنشآت التي تبنيتها حكومة العراق وفقاً للاتفاقية الحالية أو في الملاحة في المياه المؤجرة طبقاً لهذه الاتفاقية لحكومة العراق .

المادة الثانية عشر : إذا حدث في أي وقت خلال أو بعد سريان هذه الاتفاقية أن ثار شك أو خلاف أو نشبت نزاعات بين الطرفين المتصلين حول تفسيرها أو حول أي شيء وارد فيها أو فيما يتعلق بها أو حقوق والزامات أي طرف طبقاً لها فإن نفس الشيء ، في حالة عدم وجود أي اتفاق على حلها بطريقة أخرى يحال إلى محكمين يختار أحدهما كل طرف وحكم يختاره الحكمان قبل طلب التحكيم ، وسيعين كل طرف محكمة خلال ٣٠ يوماً من مطالبة بذلك كتابة من جانب الطرف الآخر وإذا لم يتم ذلك يعين محكمة بطلب من الطرف الآخر عن طريق رئيس محكمة العدل الدولية ، وفي حالة عدم موافقة المحكمين على حكم خلال ٣٠ يوماً من تعيينهما يبين الطرفان المتعاقدان بالاتفاق فيما بينهما حكماً وفي حالة عدم موافقتهم خلال ٣٠ يوماً أخرى يقوم رئيس محكمة العدل الدولية بطلب من أي من الطرفين ، بتعيين حكم . وقرار المحكمين أو في حالة اختلافهما في الرأي يكون قرار الحكم نهائياً . ويمكن التحكيم سيقوم بالاتفاق بين الطرفين وفي حالة عدم الاتفاق يكون بقداد .

المادة الثالثة عشر : أن يؤثر أي شيء في هذه الاتفاقية في الرسم النهائي لحدود قطاع البحر في المنطقة التابعة للكويت كما يرد في الإعلان الذي أصدره حاكم الكويت في ١٢ يونيو ١٩٤٩ ، ومن أجل تحقيق أهداف رسم الحدود هذا يرجع إلى الحدود الحالية بين الكويت والعراق وفق تعريفها في المسلة (٢) من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة عشر : ستعزم الاتفاقية الحالية ومسعري بعد تبادل وثائق الصديق ومتبلى مارية بعد ذلك لمدة ٩٩ سنة ، وفي حالة عدم تقديم أي من الطرفين المتساقلين إشعاراً للطرف الآخر في مدة لا تقل عن خمس سنوات قبل انتهاء مدة السنوات التسع والتسعين المذكورة بنيتها في إلغاء الاتفاقية فإنها تبقى سارية بعد ذلك حتى انتهاء السنوات الخمس بدءاً من تقديم الإشعار الذي يتضمن هذه النية <sup>(١)</sup> .

وعندما عرضت الخارجية البريطانية : مع اتفاق أم قصر على الحكومة العراقية ، والكويتية ، بنية التفاوض : لتأميناً في وجهه : في حين : مدير الخارجية العراقي غنسي نشار . ينص على ان قضية البوب النفط ، وأبوب الماء ، وقضية أم قصر ، والحدود ، هي قضايا غير مرتبطة ، ومستقلة الواحدة عن الأخرى ، إلا أن حاكم الكويت ، قد أوضح بأنه يجب اعتبار قضية تسوية وحل مسألة الحدود كشرط مسبق لخاتمة القضايا الثلاث الأخرى <sup>(٢)</sup> ، ومن جانبته فقد رأى المقيم السياسي في الخليج ضرورة أن تستمر الجهود البريطانية لاجراء أرضية مشتركة بين العراقيين والكويتيين حول موضوع تخطيط الحدود ، وقد رأى ضرورة البحث عن البدائل الحافزة للكويتيين بدلاً من ممارسة الضغط التي لم تعد سياسة مجدية في الوقت الراهن لاسيما وأن الكويت قد أصبحت مستقلة إلى حد كبير بعد اشتراكه في عسدد من الهيئات والمؤسسات العربية والدولية ، وتخضعت إستراتيجيته عن مشروع صفقة سياسية بعبداً عن توتر مشكلة الحدود ، تمثلت في أن يوافق الكويتيون على مشروع الاتفاق المذكور والخاص بأم قصر وتاجير جزيرة وربة ، في مقابل موافقة العراقيين على مشروع إنشائية لتزويد الكويت بالمياه من شط العرب بقيود أحد صرامة ضد العراقيين ، وكانت مسودة المشروع تقضي بما يلي

المادة الأولى : توافق حكومة العراق على أن تسمح لحكومة الكويت بأن تبني على نفقة حكومة الكويت نظاماً لتوفير المياه على الأراضي العراقية لنقل المياه بخط أنابيب من شط العرب بالقرب من البصرة إلى الكويت .

(١) Richard Schofield : Arabian Boundaries ; Primary Documents 1853 - 1957 , Volume 8 , Kuwait - Iraq II , 1941 - 1957 , Frontier dispute . 1957 , Collapse of Shatt AL- Arab Water Scheme , 1957 , PP . 320 - 325 , CF , opcit , Volume 7 , Proposed construction of Port in Kuwait Bay under Iraq Control , 1938 - 1941 .

(٢) F. O . 371 / 126938 , Fiel ; 6 / 13 / Kuwait - Iraq Water Imports From Iraq ; Water Pipeline VS. local distillation Plant ; Iraqi Proposals For new port at umm Qasr and oil pipeline for oil exports through Kuwait ; Kuwait insistence on demarcation of Frontier 1948 - 1958 .



المادة الثانية : توافق حكومة العراق على أن تبقى حكومة الكويت عند موقع أخذ المياه بالقرب من البصرة منزل ومرسى ومكان لتخزين الأنابيب ومصكر بناء وورشة لإحصار استعمال المياه وعطية للضخ وكل المنشآت والمباني اللازمة للمشروع طبقاً لتوصيات المهندسين الاستشاريين سيو كسنلر جب وشركاه .

المادة الثالثة : توافق الحكومة العراقية على أن تقوم الحكومة الكويتية بأن تضخ من شط العرب كمية من المياه في حدود مائة مليون جالون يومياً ، ولن تفرض حكومة العراق ثمناً لهذه المياه وتضهد حكومة العراق ؛ حين يطلب منها ذلك أن تدخل في مفاوضات بهدف تزويدها بكمية كبر من المياه إذا طلبت حكومة الكويت ذلك فيما بعد .

المادة الرابعة : سؤجر حكومة العراق لحكومة الكويت أثناء سريان الاتفاقية أرضاً لبناء مكان لأخذ منه المياه وعطوط أنابيب والمنشآت الأخرى اللازمة من شط العرب إلى حدود الكويت وفقاً لتوصيات المهندسين الاستشاريين التفصيلية سيو كسنلر جب وشركاه وهو ما وافق عليه الطرفان ، وفيما يلي نصوص وشروط هذا التأجير :

( أ ) حيثما تكون مثل هذه الأراضي مملوكة لحكومة العراق تؤجرها حكومة العراق لحكومة الكويت طيلة سريان هذه الاتفاقية .

( ب ) الأراضي ، سواء أكان يملكها الراد أو حكومة العراق ، تضخ حكومة الكويت يدها عليها معفاة من كل الرسوم أو الضرائب أو أي مدفوعات أخرى مماثلة في مقابل تشغيلها .

( جـ ) سيقدر الإيجار السنوي الذي على حكومة الكويت أن تدفعه حسب القيمة الزراعية للأراضي المؤجرة ، وسيكون مساحة منطقة الأراضي المؤجرة في مقابل موضع إستقاء المياه حوالي ٨٥,٠٠٠ متر مربع ومن المتفق عليه أن الإيجار السنوي لهذه المساحة سيكون ٢٠٠ دينار عراقي ، وستكون المنطقة الواجب تأجيرها فيما يتعلق بخط الأنابيب ٣٠ متراً من حيث الاتساع وستعتمد من موضع أخذ المياه إلى الحدود العراقية - الكويتية وفقاً للتوصيات التفصيلية من جانب المهندسين الاستشاريين سيو كسنلر جب وشركاه ، ومن المتفق عليه أن يكون الإيجار السنوي لذلك ٣,٠٠٠ دينار عراقي ، وهكذا يكون مجموع الإيجار السنوي الذي تدفعه حكومة الكويت لحكومة العراق هو ٣٢٠٠ دينار عراقي .

المادة الخامسة : سيعمل المهندسون في العراق مهنيين فقيمين تعينه حكومة الكويت كما سيعين موظفون والعمال المعينون من جانب حكومة الكويت وفق شروط وظروف عمل تتفق مع قوانين العمل العراقية .

المادة السادسة : المادة المستوردة اللازمة لبناء ورش أخذ المياه وصيانتها سيعفى من الرسوم الجمركية العراقية سواء تم استيرادها برأ من الكويت أو بحراً من البصرة أو جواً ، وستصدر سلطات

الجمارك ، وبناء على طلب حكومة الكويت وبشرط أن تقع بأن مثل هذه المواد مخصصة للورش وعط الأنابيب ، للأفراد الذين تبينهم حكومة الكويت لهذا الغرض شهادة الإعفاء الجمركي بالنسبة إلى كل بند .

المادة السابعة : تشهد حكومة الكويت بأن توفر المياه لعشر مراكز في أماكن تخصص على طول طريق عط الأنابيب لكي تستعملها السلطات العراقية والبدو ، وفي كل مركز للمياه يجب توفير حد أقصى من المياه الحام لثلاثة عشر ألف جالون يومياً للاستهلاك .

المادة الثامنة : سيكون كل من مراكز المياه تحت الإشراف المطلق لموظف الحكومة الكويتية وحده فيما يتعلق بتنظيم تدفق المياه .

المادة التاسعة : ستكون حكومة العراق مسؤولة عن الأمن العام في كل مراكز المياه في الأراضي العراقية وعن الأمن العام لخط الأنابيب طالما يقع داخل حدود العراق وعن محافظه رجال القبائل الرحلى على النظام والسيطرة عليهم وعلى الحيوانات التي تشرب من هذه المراكز .

المادة العاشرة : إذا طرأ في أي وقت خلال أو بعد سريان هذه الاتفاقية شك أو حدث خلاف أو شجار بين الطرفين المتعاقدين بصدد نفسوها أو بصدد أي شيء تخوري عليه أو يتصل بها أو بمشوق ومسؤوليات أي من الطرفين طبقاً لما فإن نفس الشيء ، في حالة عدم وجود أي اتفاقية تحسمها بطريقة أخرى ، سيحال إلى محكمين يختار كل طرف أحدهما وحكم يتم اختياره عن طريق المحكمين . قبل البدء التحكيم ، وسيعين كل طرف محكمة خلال ٣٠ يوماً من طلب ذلك منه كتابة من جانب الطرف الآخر وفي حالة عدم القيام بذلك يعين محكمة بطلب من الطرف الآخر على يسدوئيس محكمة العدل الدولية ، وفي حالة عدم اتفاق المحكمين على حكم خلال ثلاثين يوماً من تعيينهما يطق الطرفان المتعاقدان على تعيين حكم وفي حالة عدم اتفاقهما خلال ثلاثين يوماً أخرى يقوم رئيس محكمة العدل الدولية ، بطلب من أي من الطرفين ، بتعيين حكم ، ويكون قرار المحكمين أو في حالة اختلاف الرأي بينهما نهائي مكان التحكيم يطق عليه بين الطرفين وحين لا يتم هذا الاتفاق يجري التحكيم في بغداد .

المادة الحادية عشر : سيصدق على الاتفاقية الحالية وستبدأ فعاليتها بعد تبادل الوثائق والتصديق وستبقى سارية بعد ذلك مدة ٩٩ سنة ، وفي حالة عدم تقديم أي من الطرفين المتعاقدين إشعاراً للطرف الآخر في خلال مدة لا تقل عن خمس سنوات قبل انتهاء الاتفاقية المعنية ، ستبقى سارية بعد ذلك حتى تنتهي السنوات الخمس بدءاً من تاريخ تقديم إشعار بالرغبة في ذلك <sup>(١)</sup> .

(١) F. O. 371 / 126913 / Memorandum From Political Resident in the Persian Gulf - to Foreign Affairs , about Iraq - Kuwait Dispute : see Obo : Statement by . H . E The Iraqi Minister For Foreign Affairs to the Arab News Agency on 9<sup>th</sup> OCT , 1957 about umm Qasr Port and supplying Water to Kuwait From Shat AL - Arab .

وعلى ما يبدو أن الاقتراح البريطاني في المذكورة قد حظي في الأسير بمراقبة حاكم الكويت ،  
 لاسيما في ظل التقارب العراقي مع الملك سعود ، وقد بدا أن اتفاقاً وشيكاً سيبرم بين العراقيين  
 والكويتيين برعاية بريطانيا حول مسائل أم قصر ، والمياه من شط العرب إلى الكويت .

إلا أن العام ١٩٥٨م قد شهد تطورات سياسية بالقيمة هامة ألقت بظلالها على طبيعة التسوية  
 التي كانت قيد التنفيذ والتي كانت بمثابة الانطلاقة الممكنة حول تسوية الحدود برمتها ، وقد تمثلت هذه  
 التطورات في فكرة ضم الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي في شباط - يونيو ١٩٥٨م ، وانسحاح  
 الإيرانيين ، ميناء عسرو آباد ، وما صاحبه من توتر شديد وحشد للقوات المسلحة على طول شط  
 العرب ، ثم ثورة قوز / يوليو ١٩٥٨م في العراق وإلغاء الملكية ، وإعلان الجمهورية .

أما بالنسبة للاتحاد العربي الهاشمي الذي أعلن بين الملكيين الهاشميين - العراقي ، والأردن في  
 فبراير ١٩٥٨م كرد فعل لقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، فقد حاول نوري السعيد  
 ضم الكويت لمشروعه الذي أسماه " الهلال الخصيب " مصغراً على دعم الحكومة البريطانية والعرب  
 الذين كانوا على عتاف للمشروعات والوجهات الناصرية في المنطقة ، كما أنه كان يسعى في نفسه  
 الامين البار للسياسة العربية في الشرق الأوسط ، لاسيما وأنه واضح أحد أهم وكائنها ، حلف بغداد  
 ١٩٥٥م ، وقد زاد من هذا التوجه في فكر نوري السعيد السياسي أن بريطانيا قد تعاطت مع كثير من  
 المشروعات العراقية في الكويت ، وهي لا تزال تلج في سبيل تحقيق أمان العراق في إنشاء ميناء جضم  
 على السواحل المشتركة العراقية الكويتية ، بيد أن نوري السعيد ، قد أراد التفتي فوق الأحداث ، فبدلاً  
 من أن يلتمس الساطي الكويتي ويمرس بسفوف التسوية البريطانية التي هوجمت الفلكل أم قصر ، والمياه من  
 شط العرب ، ثم يقيم علاقات سياسية مع الكويت على أسس تعاقدية سليمة ، راح يلجح في ضرورة  
 انضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي إذ كان يعتقد أن هذا الانضمام ضرورياً لسبين رئيسين :

أولاً : أن حكام الكويت لا يرتبطون بصله القوي إلى الهاشميين ، مما يجعل الاتحاد أكثر تعسلاً في  
 المنطقة العربية ، كما أن ذلك سيضيف عليه حصة القومية الرابحة في ذلك الوقت .

ثانياً : إدراكه لأهمية الكويت الاقتصادية ، ولقدرة على دعم الاتحاد ، وسند المعجز في  
 ميزانيته <sup>(١)</sup> ، وهكذا نجد أن السياسة العراقية كانت ترى دائماً في الكويت متنصباً وحلاً جاهزاً  
 للاضطرابات ، والأزمات السياسية ، والاقتصادية ، والاستراتيجية ، وحتى الأيديولوجية .

Kollemien : Iraq Under General Nuri AL - Said , London , 1971 , PP. 38 - 58 .

( ١ )

د. عبد الله يوسف غنيم وآخرون : ترسيم الحدود الكويتية - العراقية ، الحق التاريخي والإدارة  
 الدولية مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ١٩٩٣م ، ص ٤٧ .

على أية حال ، فقد فشلت كافة الجهود الدبلوماسية العراقية في إقناع البريطانيين ، والكويتيين في الانضمام إلى الاتحاد ، وقد قدمت الدبلوماسية البريطانية المشورة إلى الحكومة الكويتية ، التي أكدت مخاوف كانت موجودة بل متصلة في داخلية الكويتيين ، وأن إصرار العراقيين المستمر على حسم مشكلة الحدود بينه والكويت قد جعل الأمر لا يبقى بالمقاصد العراقية .

ولم تقضي سوى أيام قليلة حتى قامت في العراق ثورة ١٤ تموز ( يوليو ) ١٩٥٨ م ، والتي كانت على غرار الثورة المصرية ١٩٥٢ م من حيث الحوية والأهداف ، فقد قادها تجمع من الضباط الأحرار بالتنسيق مع الأحزاب السياسية العراقية ، لاسيما حزب البعث العربي الاشتراكي ، وقد أنقذت الثورة الملكية وأعلنت قيام الجمهورية ، وقد برز كل من عبد الكريم قاسم ، وعبد السلام عارف كزعيمين قادوا العمل السياسي في الثورة .

#### مشكلة الحدود في ظل أزمة ١٩٦١ م بين العراق والكويت

لقد اعتقد عبد الكريم قاسم أن السمعة العالمية التي حازتها الناصرية في مصر إنما كانت بسبب من معارضتها للسياسات الغربية في الشرق الأوسط ، ومن ثم فقد شهد عام ١٩٥٩ م سلسلة من الإجراءات السياسية التي شكلت في مجملها انقلاباً آخر في طبيعة التوجهات السياسية العراقية ، من الانحياز المطلق للغرب إلى معادائهم ، والتوجه نحو الارتباط بالسياسة السوفيتية ، وكان من بين هذه الإجراءات التي أعتمدها عبد الكريم قاسم انسحاب العراق من حلف بغداد في ٢٤ مارس ١٩٥٩ م ، وإنهاء الانطوائ الموقع مع البريطانيين في ٢٤ إبريل ١٩٥٥ م ، وغادرت في ٣٠ مايو ١٩٥٩ م الأراضي العراقية آخر مجموعة من الجنود والضباط البريطانيين ، كما تخلت حكومة الجمهورية العراقية في نيسان ذاته قراراً بفسخ الاتفاقيات الثلاث التي وقعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في عامي ٥٤ - ١٩٥٥ م بشأن المساعدة العسكرية ، واستخدام العراق للأسلحة والمعدات الأمريكية والمساعدة الاقتصادية على أساس مبدأ إنزغاور ١٩٥٧ م ، وفي أواخر يوليو ١٩٥٩ م أعلنت الحكومة العراقية خروجها من منطقة الإستراتيجي<sup>(١)</sup> .

كان لهذه الإجراءات العراقية ردود الفعل غاضبة في الأوساط الغربية . فقامت بريطانيا بمشاورات عسكرية وتنسيقاً للخطط مع الولايات المتحدة تجاه الإنفلات السياسي في الشرق الأوسط ، واتفق البلدان على تقييم شامل وعاجل للموقف في الخليج العربي ، وتم الاتفاق على تطوير الاتصال القائم بين القوات البريطانية ، والقوات البحرية الأمريكية في شرق الأطلنطي والبحر الأبيض المتوسط ،

( ١ ) Dunn , Uriel ; Iraq Under Qassem , Apolitical History 1958 - 1963 , New York , 1969 .  
PP . 73 - 80 .

- تقرير وثائقي : تقييم سوفي لحكم عبد الكريم قاسم : أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي معهد الاستشراق ، دار الطلعة ، موسكو ، ج ١ ، ص ٣٢٩ - ٣٥١ .

وكالت على دراسات التخطيط أن تأخذ في الحسبان العلاقات الخاصة لبريطانيا مع مشيخات الخليج ، والعلاقات الخاصة للولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية ، وكان على المخططين الإسراع بهذين ، وضع خطط متسقة لكافة الإحتمالات السياسية والعسكرية في كل بلد على حدة ، ومن الأمور اللافتة للانتباه في هذا الصدد أن وزارة الدفاع البريطانية ، قد وضعت في ١ ديسمبر ١٩٦٠م خططاً عسكرية لإعلاء البريطانيين ، ومواطني الدول الصديقة من العراق في حال غزو العراق الكويت ، إذ تكشف الوثائق السرية البريطانية الخاصة بوزارة الدفاع ، أن لجنة رؤساء هيئة الأركان ، قد عقدت اجتماعات مكثفة لصياغة الخطوط العامة للعمليات ، ومن حيث القوة المطلوبة ، وطريقة الإعلاء ، والمواصلات كما تم تخصيص الكلمة الرمزية " هاش " لهذه العملية ، وتعني إعلاء الرعايا البريطانيين ورعايا الدول الصديقة من العراق ، وتم اعتبار هذه الكلمة السرية ، وتدويناها محمود ، والأهم من ذلك ، أن مدراء التخطيط ، قد اعتمدوا خطط العمليات لإزاحة القوات العراقية من الكويت في اجتماعهم في أواخر ١٩٦٠م<sup>(١)</sup> ، والواقع أن الإدراك السياسي لهذه الإجراءات البريطانية إنما جاءت على خلفية تفافهم أزمة الحدود السياسية العراقية - الكويتية ، والتي أفرزت بطاعتها حالة من العداء المستحكم بين الأنظمة السياسية في البلدين ، وكان الكويتيون يعملون في الإحتماء بالسياسة البريطانية ملاذاً من الرغبة المكبوتة المستحوذة على السلطة السياسية في العراق في ضم الكويت أبداً كانت الميولات الأخلاقية والأخلاقيات التي تحقق لهم ذلك الهدف ، فإذا كان العراق لم يخلف هذه الرغبة إبان ارتباطه بالسياسة البريطانية ، فإن العهد الثوري الجديد المعادي للبريطانيين والغرب جميعاً سيكون مدعاه ليس فقط لتجديد هذه الهواجس ، وإنما ازدياد الرغبة في الهيمنة عن طريق تحقيق دواعي التاريخية لعراق في " الكويت " .

والواقع أن الرغبة العراقية في ضم الكويت لم تكن هي الحافز الوحيد إزاء تطوير بريطانيا دلائعها عن الكويت ، إذ كانت الأخيرة تمثل أهمية خاصة لبريطانيا والغرب كأكبر مصدر للنفط المتنازع في ذلك الوقت وأكبر دولة تملك احتياطات العملات الأجنبية خاصة الإستراتيجي ،

(١) راجع وثائق الخارجية البريطانية المتعلقة بالشئون النفطية في الخليج في :

F.O. 371 / DEFE 6 / 68 Secret From Defense Ministry to Foreign office 25 Dec 1960

F. O. 371 / DEFE 6 / 68 / No 6212 , 27 Dec 1960 .

Great British Parliamentary Debates ( Commons ) Dxxiv 1955 - 1968 .

راجع أيضاً :

Abadi , Jacob : British Withdrawal From the Middle East 1947 - 1971 , The

Economic and strategic Imperatives , The Kingston Press , N . Y . 1982 .

Cambell , J. c. Defense of the Middle East , New York : Pearger . 1960 .

Darby , Phillip , British Defense Policy East of Suez 1947 - 1968 . Oxford University press , 1983 .

Lengyel , Emil : the Changing Middle East , N . Y . 1960 .

وكان ترتيب الكويت هو الأول في قائمة الدول الأكثر أهمية لبريطانيا ، وثاني بعدها تركيا باعتبارها الجناح الشرقي لخلف شمال الأطلسي ، وكان أي فشل في حماية المصالح البريطانية بالقوة سمثل ضربة لحياتها ، خاصة وأن لها إلتزام بحماية الكويت من أي اعتداءات خارجية ، ولوصت وزارة الخارجية البريطانية بضرورة التصير في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ، وأن تقوم العلاقات مع بلدانه على أساس المصالح المشتركة في المجالات الثقافية والتجارية ، وضرورة مواجهة المتغيرات الإقليمية بأسلوب أكثر مرونة ، عن طريق تشجيع الديمقراطية ، وإتاحة الحريات <sup>(١)</sup> .

ومن ثم لم تمنح بريطانيا في انضمام الكويت لعدد من الإتحافات البحرية ، ولعندئذ الانضمام العالمي للإتصالات ، وأنه لا غشاعة في السماح لحاكم الكويت ببناء شخصية بلاده الدولية ، وظهور الكويت بمظهر الدولة ذات السياسة المستقلة مع الإحتفاظ بعلاقات وطيدة مع بريطانيا .

كانت بريطانيا قد أطلعت الأمريكيين على تقاريرها السرية التي تفيد بإمكانية تطوير المؤلف السياسي في الكويت على ضوء المفاوضات التي جرت بين ممثلي الشركات النفطية من الإنجليز والأمريكيين ، والفريسيين والمولنديين ، مع عبد الكريم قاسم بشأن تعديل اتفاقيات النفط إذ كان العرب يتشك أن يقوم حاكم العراق بتأميم نفط بلاده على غرار ما فعل الدكتور محمد مصدق في إيران ( ١٩٥٣ - ١٩٥٥ م ) ، وكان عبد الكريم قاسم قد ألح لأعضاء الوفد الأجنبي إلى " أنه إذا أعطيت الكويت للعراق فيمكن التماسل في شروط الاتفاقيات " فأجاب أحد الأعضاء الأمريكيين بأن " هذه المسألة لا تصيهم من قريب أو بعد فضلاً عن تعقيداتها السياسية والقانونية التي تمنعهم من الحصول في الحديث عنها " فهدد عبد الكريم قاسم بقصف آبار النفط في الكويت والعراق والسعودية وإيران ، وأشارت التقارير البريطانية إلى أن محضر المفاوضات النفطية قد نص صراحة على علاقة قضية الكويت بالمفاوضات الجارية في العراق ، إذ جاء بذلك المحضر قولاً منسوب إلى عبد الكريم قاسم مفاده

( ١ ) راجع المناورات بشأن إحداث تغيرات جذرية في السياسات البريطانية تجاه بلدان الشرق الأوسط في الوثائق والتقارير التالية :

Public Record Office , London , PREM 11 / 2399 , fos 27 - 9 , T 355 / 58 , Macmillan to Dulles , Top Secret , 27 July 1958 ; fol. 16 , R . J . Ballantyne to de Zurel ( Dulles to Macmillan ) , Top Secret , 2 August 1958 .

F . O . 371 / 141831 , V1054 / 5 , Humphrey Trevelyan to Sir R . Stevens , Confidential , 22 January 1959 ; CAB 131 / 24 D ( 59 ) 1<sup>st</sup> Meeting , Cabinet Defense Committee , Top Secret , 23 January 1959 ; CAB 134 / 2230 , ME ( M ) ( 59 ) 4 . Memorandum by

Lennox - Boyd on a Middle East Policy , Top Secret , 4 February 1959 .

إذا واقفتم على شروط حسنة فإن لفظ الكويت سيكون لنا وستدخل معكم باتفاق فيما يتعلق بنفط الكويت أيضاً<sup>(١)</sup>.

وفي ١٣ مايو ١٩٦١ ناقش وزير الخارجية البريطانية والأمريكية الموقف في الكويت على ضوء ورود أنباء عن تحرك القوات العراقية نحو الكويت تحت غطاء تمرينات الإستعراض العسكري الذي ينظم بمناسبة ذكرى الثورة، وأن قاسم يعد القلاباً لضم الكويت كوع من "المباغنة" السارة تقدم بمناسبة الثورة، وقد أثار وزير الخارجية البريطاني نظيره الأمريكي بأن الكويت مستعدة لطلب المساعدة العسكرية من بريطانيا إذا ما واجهت تهديداً حقيقياً من جانب العراق، وطلب منه أن يقليل العمليات العسكرية البريطانية بتأييد فوري من الحكومة والرأي العام الأمريكي، كما يجب أن تقوم واشنطن بتجهيز قوات في مكان آخر من الخليج في السعودية مثلاً، لتتدخل في العمليات إذا استدعى الموقف، فمن الممكن تكرار التجربة الانجلو - أمريكية في الأردن ولبنان عام ١٩٥٨م<sup>(٢)</sup>، كانت الكويت بدورها تتوجس خيفة من هذه التقارير البريطانية، وفي ٢٥ مايو ١٩٦١ ذهب وزير الدفاع الكويتي الشيخ عبد الله مبارك لزيارة متلويين من الجيش البريطاني في البحرين برئاسة المقيم السياسي البريطاني في الخليج سر جورج مدلون، وأفيد الشيخ عبد الله بأن بريطانيا مستحاجة إلى إنذار قبل ٤ أيام من أي هجوم عراقي، حتى تتمكن بريطانيا من الوصول إلى الكويت قبل وقوع الهجوم.

وفي العراق كان عبد الكريم قاسم، الذي أورثه المهد الملكي البائد قائمة من الامتصاصات السياسية على الكويت لا زالت تختصر في عقول السرايء العلم العيراني في فهم السلفنة السياسية

(١) كانت الدبلوماسية البريطانية والأمريكية قد عقدتا مباحثات على جانب كبير من الأهمية بشأن المطعون السياسية في العراق ومدى تأثيرها على بلدان الخليج العربي وخاصة الكويت، وراجع في ذلك :

F.O. 371 / 141841V1074 / 1 G., Record of Conversation between Lloyd and Dulles, Secret, 4 February 1959. -

CAB 131 / 21, D (59) Meeting, Cabinet Defense Committee, Secret, 17 Secret, 17 February 1959. -

F.O. 371 / 140956, E Q 1071 / 13 G., Cabinet Defense Committee, Secret, 17 February 1957. -

Humphrey Trevelyan, The Middle East in Revolution (London, 1970) PP. 182 - 92 ; Hussein A. Hassouna, The League of Arab States and Regional Disputes (New York, 1975), PP. 91 - 4 ; PREM 11 / 3427, Trevelyan to Foreign Office, Telegram No. 624, Secret, 25 June 1961 ; Foreign Office to Baghdad, Telegram No. 769, Top Secret, 26 June 1961 ; Trevelyan to Foreign Office, Telegram No. 639, Top Secret, 26 June 1961 ; Trevelyan to Foreign Office, Telegram No. 640, Secret 27 June 1961 ; Trevelyan to Foreign Office, Telegram No. 644, Secret, 27 June 1961 ; Trevelyan to Foreign Office, Telegram No. 658, Secret, Telegram No. 658, secret, 28 June 1961.

والأدبيات العراقية على حد سواء - وقد تناقض عن كافة المشكلات العالقة بين بلاده والكويت<sup>(١)</sup> ، ولم يثر بشكل خاص مسألة الحدود أو مشروعات تطوير الموانئ العراقية ، بل على العكس قد حرص على إعطاء إشارات ودلائل كاذبة باعتباره بوجود " جارة شقيقة " قائمة بذاتها ، ولما يتوقع اتفاقية تجارية مع الكويت في مايو ١٩٦١ م ، فما ربح العراق بمصمم الكويت إلى عضوية منظمة العمل الدولية ، كما أعترف بها عضواً مؤسساً في منظمة الدول المصدرة للبترول ، بيد أنه في إبريل ١٩٦١ م سرعان ما قلب ظهر التجن في وجه الكويتيين والبريطانيين جميعاً ، بعد أن سمح إشاعات بترقيات سياسية لدخول الكويت في الكومنولث البريطاني فأعلن عبد الكريم قاسم بأنه لا توجد حدود بين العراق والكويت ، وليس من سبيل المصادقة في شيء أن الانفجار السني أحدثه قاسم في وجه الكويت قد كان تصوراً صاعداً عن الكبت السياسي الذي أجمعه به إيران بعد أن رفضت في أوائل عام ١٩٦١ إحالة الخلاف الحدودي إلى محكمة العدل الدولية بحسب رغبة عبد الكريم قاسم ، وقد شهد النصف الأول من عام ١٩٦١ م أكثر سلسلة من المخالفات الإيرانية في شط العرب في تاريخ الصراع العراقي - الإيراني ، ولم يقوى عبد الكريم قاسم على مواجهة التحدي الإيرانية بل سرت شامتات بأن إيران تطعن ليس فقط لخط الفالوك وإنما للسيطرة الكاملة على شط العرب<sup>(٢)</sup> .

(\*) لم يكتف عبد الكريم قاسم بمشكلات المياه ، أو التهريب ، أو حق الحدود إذ كان يرغب فيما هو أكبر من ذلك ، راجع عن تطورات هذه المشكلات بين العراق - الكويت :

- I. O. R / 15 / 1 / 53 / 55. Pol. Resident in Persian Gulf to Secretary to the Gov. Of India In the F. Pol. Dep. Simla Protection of Persian Nationals in Kuwait . May 15 , 1926 No. 18 , S. 1926 .

- I. O. R / 15 / 1 / 53 / 55 , Political Resident in Persian Gulf to Secretary to the Gov. Of India In the F. Pol. Dep. Simla Protection of Persian Nationals in Kuwait . May 15 , 1926 No. 18 , S. 1926 .

- I. O. R / 15 / 1 / 53 / 55 , British . Residency and Consulate General , Bushire 15 May . 1926 . Pol. Res. in Persian Gulf to the F. Sec to the Gov. of India in the Foreign and political Department , Simla , Protection of Persian Nationals in Kuwait (\*\*) قيام السفن والفراتق البحرية الإيرانية بمخالفة السر في شط العرب بسرورها بسرعة لا تسمح لها سلامة الملاحة وعدم التقيد بالأنظمة والقواعد العالمية للملاحة .

تحرك السفن التجارية الإيرانية بدون أخذ مرشد عراقي كما تقتضيه تعليمات الملاحة في شط العرب . قيام السفن الإيرانية برفع العلم الإيراني بينما تقتضي القواعد الدولية برفع العلم العراقي بوصفها بحرية مياه وطنية عراقية .

قيام السلطات الإيرانية بحجز السفن والفراتق العراقية واللقاء القبض على الرعايا العراقيين فيها ، واللقاء القبض على متتبعي الدوائر الحكومية العراقية في أثناء قيامهم بواجبهم الرسمية في شط العرب . عدم تعاون السلطات الإيرانية في تطبيق لوائح الصحة العالمية والسماح بإدخال السفن الشراعية لتوجيه إلى إيران بدون تفشين صحي .

إنشاء مركز جرمي إيراني عالم في مدخل شط العرب بدون أخذ موافقة العراق - إضافة إلى رسو حوض عالم أمام عبادان في المياه الوطنية العراقية بصورة دائمة .

عدم التزام السفن الإيرانية ببلغ الأجور والموارد المترتبة على حركتها في شط العرب حسبما تقتضيه تعليمات الملاحة ونظمها .

الاعتراض على حركة الحفارات وعملها وعلى بواخر النجش التي تقوم بأعمال تحسين الملاحة وصيانتها في شط العرب ومحاولة حرقة عملها بطرق مختلفة .

عدم إعلان الحكومة العراقية بصورة رسمية عند قيام السلطات الإيرانية بمنح اجازة للفرق ثلاث لمرور إحدى باوخره لحربية بزيارة الموانئ الإيرانية على شط العرب ==



في ١٩ يونيو ١٩٦١م تبادلت المملكة المتحدة والكويت المذكرات لإلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩م وإعلان استقلال الكويت ، وأشار المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في رسالته إلى حاكم الكويت إلى رغبة حكومة صاحب الجلالة في تكييف العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة الكويت أخذة في الاعتبار حقيقة أن حكومة الكويت أصبحت مسئولة كاملة في الاضطلاع بكافة مهام الشؤون الداخلية والخارجية للكويت ، ونصت مذكرة المقيم البريطاني على البنود التالية :

أ - إلغاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م حيث قد أصبحت غير متسجمة مع سيادة واستقلال الكويت .

ب - مستمر العلاقات بين البلدين بحكومة بروح الصداقة الحميمة والتشاور في أية أمور تخدم مصالح البلدين .

ج - لن تؤثر هذه القرارات على استعانة حكومة صاحب الجلالة في تقديم المساعدة لحكومة الكويت متى طلبت ذلك .

وقد رد سمو حاكم الكويت على المذكرة البريطانية بالموافقة على كل ما تضمنته تلك المذكرة واعتبرت الحكومتان المذكرة البريطانية ورد سمو حاكم الكويت عليها بمطابقة اتفاق ينهي الحماية البريطانية ويعلن استقلال دولة الكويت ، وقيام علاقات تصاهدية قائمة على الصداقة بين الجانبين <sup>(١)</sup> .

في اليوم التالي لنشر أنباء الاتفاق البريطاني الكويتي ظهرت بوادر الأزمة السياسية عندما أرسل عبد الكريم قاسم في ٢٠ يونيو ١٩٦١ برقية فتنه إلى حاكم الكويت ، والتي كانت تجري من المتلفعات الشيء الكثير ، فعلى الرغم من أنها قد صيغت بطريقة يفهم منها أنها برقية فتنه إلا أنها كانت تنص في مضمونها على اعتبار عودة الكويت إلى البصرة ، ومن ثم العراق ، فلم تشر من قريب أو

-- تدخل السلطات الإيرانية أسبائاً وبصورة غير مشروعة في التحقيق في الحوادث التي تحصل في المياه الوطنية العراقية .

قيام السلطات الإيرانية بتعديل رقم الرصيف ( ١ ) وجعله رقم ( ٣ ) محاولة منها لتبديل مواقع عطف الحدود في خط العرب .  
وزارة الخارجية العراقية - المصدر السابق ، ص ٢٦ .  
للزيادة في التفاصيل راجع :

- Melamid the Sheti AL - Arab Boundary dispute . Middle East Journal Summary, 1968. PP. 351-357.

راجع أيضاً الملف الوثائقي المام :

- F . O . 371 / 133112 ? 9 . 24 . Future of Port Of Basra After Iraq Revolution of July 1958 .

( ١ ) Exchange of Notes between Kuwait and Her Majesty's Government , 19 June 1961 / No This dated the united Kingdom and Kuwait Concluded an exchange of Notes Terminating the Agreement 1899 ; the Kuwait Crisis : Basic Document's , OpCit , PP . 50 - 51 .

بعد إلى استقلال الكويت ، وإنما رحبت بإلغاء معاهدة ١٨٩٩م باعتبارها غير شرعية ، إذ ألفا . فقدت دون علم الدولة العثمانية التي كانت الكويت تابعة لها ، ولقد أعربت الخارجية الكويتية نظرياً البريطانية ببحرى البرقية ، فأدرك البريطانيون أن عبد الكريم قاسم يحترم تدبير عمل عسكري ضد الكويت ، وبالمثل فقد أعلن عبد الكريم قاسم في ٢٥ يونيو ١٩٦١ في مؤتمر صحفي في بغداد سيادة العراق على الكويت ، باعتبار الأخيرة مقاطعة تابعة للبصرة ، وأنه في سبيل إصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت للاحكام لقتضاء الكويت يكون تابعاً للواء البصرة ، وحل من تمرد شيخ الكويت ضد هذه القرارات ، وأنه بإمكانه لو أراد اجتياح الكويت في ليلة واحدة ، وفي ٢٦ يونيو ١٩٦١م أصدرت وزارة الخارجية العراقية مذكرة رسمية توضح وجهة النظر العراقية في مسألة ضم الكويت إلى العراق ، وهي لا تخرج كنوعاً من نصوح بيان عبد الكريم قاسم الصحفي ، من حيث تبعية الكويت لإقليم البصرة العثماني ، وحق العراق في وراثة هذه التبعية بعد تفكك الدولة العثمانية ، وأستشهد العراقيون بممارسات مدحت باشا والي بغداد أثناء حمله على الاحساء ، لاسيما إعطائه الشيخ عبد الله الصباح رتبة " للاحكام " .

ثم تناولت المذكرة العراقية ، العلاقة البريطانية - الكويتية واعتبرتها غير شرعية والاعطيات بينهما غير قانونية وباطلة من الأساس ، لأن الكويت لم تكن في يوم من الأيام محمية بالمفهوم القانوني ، كما لم تكن الكويت دولة مهما كان الصامح في تعريف الدولة ، فلم تكن تملك مقومات الدولة السي يطليها القانون الدولي ، ولم تكن عضواً في العائلة الدولية ، لأنها كانت جزء من الدولة العثمانية تبسح ولاية البصرة ، وأشارت المذكرة إلى المطالبات العراقية المستمرة بالكويت حق العهد الملكي كما يترتب أولاً قانونياً في شرعية المطالبة القاسية ، وأن الإطفاق الذي تم في ١٩ يونيو ١٩٦١م بين الكويت وبريطانيا اتفاق معيب لأنه اعتمد أسلوب لا يأخذ به في العلاقات الدولية إلا في الأمور ذات الأهمية الثانوية ، وحذرت الخارجية العراقية في الأخير من مغبة الإعتراف باستقلال الكويت على المستوى العربي أو الدولي <sup>(١)</sup> .

ومن جانبهم فقد أنرى المحصون الكويتيون في الدفاع عن هويتهم ووجودهم وبلادهم وشرعوا في تنفيذ الإدعاءات العراقية على أسس تاريخية وقانونية ، وأوضحت تقاريرهم بأن الكويت لم تكن في يوم من الأيام خاضعة للحكم العثماني ، وقد عاشت الكويت بعيدة عن المشاكل والالتزامات التي تجرها التبعية ، وظل شيوخ الكويت يمتأى عن السيطرة العثمانية يشكلون وحدة مستقلة ، وأن العراق نفسه كان يخاطب الكويت في مكاتباته الرسمية كنزلة مستقلة ذات كيان منفصل ،

( ١ ) وزارة الخارجية العراقية : حقيقة الكويت الجزء الأول ، وثيقة عراقية صادرة حول قضية الكويت في يونيو ١٩٦١م .

وإن عد الكرم لاسم كان يوجه مراسلاته إلى الكويت بوصفه بلداً مستقلاً تربطه بالعراق لواصر الأعنة ، ويشير إلى أمير الكويت ( بحاكم الكويت )<sup>(١)</sup> .

ثم أعلنت الحكومة الكويتية تطلع المؤسسات الدولية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة \* مجلس الأمن \* ، وجامعة الدول العربية ، على تطورات الموقف في الكويت ، وتناشدها التدخل لمعالجة الأوضاع غير الإعتيادية في الكويت ، كما تقدمت بمذكرات إلى كل من بريطانيا ، والجمهورية العربية المتحدة ، طالبة بموجها المساعدات العسكرية ، بل التدخل لحماية الكويت ، وقد أعلنت الجمهورية العربية المتحدة في بيان أصدرته ١٩٦١/٦/٢٨م رفضها الستم لإدعاءات عبد الكرم لاسم في الكويت ، وأنها ترفض أن يعود النموذج الأوربي التقليدي الذي ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية ، والذي يقتضي بالتسك بالمطالب الإقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة ، وأنها ترفض منطق ( الضم ) من منطلق إعانها بأن الوحدة إرادة شعبية عربية مبادلة قائمة على الإختيار<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) البيانات الأولى لحكومة الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، الصادر بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧ .  
البيان الثالث لحكومة الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، الصادر بتاريخ ١٩٦١/٦/١٥ .

- The Kuwait Crisis of 1961 : After achieving full independence in 1932 , Iraq began to assert territorial claims against Kuwait and argued for incorporation of the whole of that territory . that pressure against Kuwait diminished somewhat when , during and after the Second World War , British Troops Were stationed in the region . However , When in 1961 Britain and Kuwait formally terminated their relationship under the treaty of January 1899 , 105 Iraq began to assert its claims forcefully . In response to perceived threats to the security of Kuwait , Britain redeployed troops to the area those troops were later replaced by a peace force under the auspices of the Arab League .

See :

- R . N ; Schofield : Arabian Boundaries 1961 - 1963 New Documents , Fiel : 1 / 09 Kuwaiti Foreign Policy relations with Iraq , February - June 1961 , and Fiel : 1 / 10 Consultations Culminating in the Negotiation of the Iraq - Kuwait Agreed Minutes of October 1960 - June 1963 , volume 8 , Archive Edition , London 1990 .

( ٢ ) بيان الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦١/٦/٢٨م بشأن تطورات الأزمة السياسية القائمة بين الكويت والعراق ، ولقاء جامعة الدول العربية / الفرقة الشريفة / ملفات الشؤون العربية .

- PREM 11/3427 , Richmond to Foreign Office , Telegram no . 273 , Secret , 26 June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 366 , Secret , 26 June 1961 ; Richmond to Foreign Office , Telegram no . 281 , Secret , 27 June 1961 ; Richmond to Foreign Office , Telegram no . 281 Secret , June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 377 , Secret , 27 June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 378 , Emergency Confidential , 27 June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 292 , Secret , 28 June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 413 , Emergency Secret , 29 June 1961 .

- PREM 11/3427 , P. de Zulueta to Macmillan , Secret , 29 June 1961 . Foreign Office to Washington , Telegram no . 4308 , Top Secret , 28 June 1961 ; CAB 135/28 pt . 1 , fos 222-3 , CC 36(61) 3 , Secret , 29 June 1961 ; fol . 237 , CC 37 ( 61 ) 2 , Confidential Annex , 30 June 1961 .  
FO 371 / 156845 , BK1083 / 9 , Caccia to Foreign Office , Telegram no . 1556 , Secret , 27 June 1961 ; Telegram no . 1563 , Secret , 27 June 1961 .

- PREM 11/3427 , Richmond to Foreign Office , Telegram no . 316 , Emergency Top Secret , 30 June 1961 ; Trevelyan to Foreign Office , Emergency Top Secret , 30 June 1961 .

في ٢٨ يونيو بدأ العراق مخططاً على تنفيذ قنديله، وازدادت الحشود العراقية في البصرة بهدف الهجوم على الكويت، وأعترف السفير البريطاني بضرورة وضع قوات بريطانية في الكويت لأهداف الردع والدفاع، وقام في الوقت ذاته بتوجيه إنذار شديد للحكومة العراقية، ولتامت الحكومة البريطانية بتوجيه حاكم الكويت لتقديم طلب رسمي للمساعدة البريطانية، فقام الحاكم بذلك في ٢٩ يونيو ١٩٦١م، وبدأت الإجراءات العسكرية لوصول القوات البريطانية إلى الكويت، وفي صباح ١ يوليو وصلت طلائع هذه القوات من أطقم الدبابات، وقطع الأسطول البريطاني، وعشر طائرات هتير، واستمر تجميع وحشد القوات طيلة أسبوع كامل، كما تحركت قطع الأساطيل الأمريكية في المنطقة، وفي البحار القريبة لإظهار التضامن مع بريطانيا والكويت، وتنفيذاً للإستراتيجية الدفاعية الأنجلو - الأمريكية التي أقرتها "مباحثات البنتاجون ١٩٤٧" بينما استمرت المشاورات البريطانية - الأمريكية بشأن أزمة الكويت وكيفية احوائها<sup>(١)</sup>.

يبد أن الوجود العسكري البريطاني لم يحظى بالتأييد من قبل الدول العربية لاسيما الجمهورية العربية المتحدة، التي ما افكت تصان من ويلات ذلك الوجود، ولازال شبح الاستعمار عالقاً في الأذهان، واعتبرت ذلك الوجود البريطاني مانساً باستقلال الكويت، ويتعارض مع سيادة الكويت، بينما كانت المملكة العربية السعودية لا تجد أدنى غضاظة من تقديم الدعم العسكري إلى الكويت،

(١) See PREM 11/3428, Trevelyan to Foreign Office, Telegram No. 762, Top Secret, 4 July 1961 For an Assessment of Qasim 's intentions.

- CAB 128/35 pt. 1, fos 237 - 8, CC 38 (61), Secret, 3 July 1961; for an Account of the military preparations and operation see David Lee, Flight from the Middle East ( London , 1980 ), PP. 166-83.

- PREM 11/3428, Caccia to Foreign Office, Telegram No. 1606, Top Secret, 1 July 1961; Caccia by telephone, Unnumbered, 1 July 1961 Reed. 2 July 1961; Foreign Office to Washington, Telegram No. 4452, Emergency Top Secret, 2 July 1961; Caccia to Foreign Office, Top, 2 July 1961 d r 3 July 1961; T. J. Blight to Macmillan, 3 July 1961. Minute by Macmillan; Foreign Office to Washington, Telegram no. 4483, Emergency Top Secret, 3 July 1961; Caccia to Foreign Office, Telegram no. 1621, 3 d r 4 July 1961; FRUS 1961 - 3 (17), PP. 176 -7.

- FO 371 / 162879, BK 1011 / 1, Richmond to Home, Kuwait; Annual Review for 1961, Confidential, 11 January 1962; PREM 11/3427, Trevelyan to Foreign Office, Telegram No. 676, Top Secret, 29 June 1961; Foreign Office to Washington, Telegram No. 4344, Secret, 29 June 1961; PREM 11/3428, Richmond to Foreign Office, Telegram no 331, Secret, 1 July 1961; Richmond to Foreign Office, Telegram no. 340, Emergency Secret, 2 July 1961.

- PREM 11/3427, Foreign Office to Washington, Telegram no. 4344, Secret, 29 June 1961; - PREM 11/3428, Richmond to Foreign Office, Telegram No. 328, Emergency Secret, 1 July 1961; Foreign Office to New York, Telegram No. 2569, Emergency Confidential, 2 July 1961; Trevelyan to Foreign Office, Telegram No. 763, Secret, 4 July 1961; PREM 11/3429, Watkinson to Home, Top Secret, 5 July 1961; de Zulueta to Macmillan 5 July 1961, Minute By Macmillan; Foreign Office to New York, Telegram No. 2679, Secret, 6 July 1961; Cab 128 / 35 pt. 1, fol. 241, CC 39 (61) 2, Secret, 6 July 1961.

- PREM 11/3428, Sir P. Dean ( New York ) to Foreign Office, Telegram No. 1094, 5 July 1961 d r 6 July 1961; Hassouna, League of Arab States, PP. 98 - 9.

ولمات بإرسال قوات سعودية إلى الكويت تنقيحاً لاتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين الجانبين في عام ١٩٤٧ م<sup>(١)</sup>.

في الأول من يوليو ١٩٦١م تقدمت الكويت بطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن تطبيقاً للمادة ٣٥ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة للنظر في التهديد العراقي لاستقلال وسيادة الكويت، وفي اليوم ذاته تقدمت المملكة العربية السعودية بطلب إلى الأمانة العامة لمجلس جامعة الدول العربية للإنعقاد على مستوى رؤساء البعثات الدبلوماسية في القاهرة للنظر في طلب الكويت انضمامها إلى جامعة الدول العربية، بيد أن لجنة الشؤون السياسية قد قررت تأجيل الاجتماع لحين انتهاء الأمين العام عبد الحسان حسونه من مشاوراته في العراق والكويت والسعودية<sup>(٢)</sup>.

وفي حين أبدت بريطانيا شكوى الكويت في مجلس الأمن تقدمت العراق بشكوى ضد التواجد العسكري البريطاني في الكويت، ومن ثم فقد عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات في الثاني، والخامس، والسادس من يوليو ١٩٦١م لمبحث النزاع العراقي - الكويتي، وفي هذه الجلسات طرحت وجهات النظر المختلفة، والتي لم تخرج في مضمونها عن المواقف الملونة للأطراف المعنية، وكانت المحصلة نهائية لهذه المداولات والمناقشات أن المجلس لم يتخذ قراراً ملزماً في هذا النزاع، وإنما طالب جميع الأطراف المعنية بمباشرة بالأزمة بالابتعاد عن أي عمل من شأنه تعقيد الموقف وإضعافه وأعرب رئيس المجلس عن أمله أن تتوصل جامعة الدول العربية لحل في هذا النزاع<sup>(٣)</sup>.

في ١٣ يوليو ١٩٦١م قدمت الحكومة الكويتية مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية، تضمنت رغبةا في أن تحل الأزمة في نطاق الجامعة، ولزمت نفسها بطلب سحب جميع القوات البريطانية من الكويت، في حال تشكيل قوات أمن عربية لصيانة استقلال الكويت، وقد ضغطت كلاً من الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية باتجاه اتخاذ موقف عربي يدين ويرفض الإدعاء العراقي، بيد أن كلاً من لبنان، والأردن والسودان، وتونس، قد تحفظت على اتخاذ موقف سياسي مشابه، خشية أن يؤدي ذلك إلى انسحاب العراق من الجامعة العربية، مما يهدد توازن القوى داخل الجامعة، ومهما يكن من أمر فقد أجمع مجلس الجامعة في ٢٥ يوليو ١٩٦١م، واتخذ قرارات

(١) يزيد من التفاصيل حول الأزمة العراقية - الكويتية ١٩٦١ راجع :  
- فتحي محمد عبد الحليم العتيبي : الجذور التاريخية للأزمة العراقية - الكويتية ١٩٦١ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب جامعة الزقازيق ١٩٩٥ م .  
- دوكاس ماريا : أزمة الكويت ، العلاقات العراقية - الكويتية ١٩٦١ - ١٩٦٣ م بيروت ١٩٧٣ م .  
- أحمد فوزي : فاسم والكويت ، دار الشرق الجديد ، القاهرة ١٩٦١ م .  
- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي السادس والثلاثين ، القاهرة ، ١٢ سبتمبر ١٩٦١ ص ٦٥ .

(٢) United Nations ; Report of The Security Council to The General Assembly ( 16 July 1960 - 15 July 1961 ) P . 82 .

(٣) قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ١٧٧٧ ، الدورة الخامسة والثلاثين ، الجلسة الثامنة في ٢٥ / يوليو ١٩٦١م

مازمة للكوييت بطلب سحب القوات البريطانية ، وللعراق بعدم استخدام القوة في ضم الكوييت ، والترحيب بعضوية الكوييت في مجلس جامعة الدول العربية ، ومساعدتها على الانضمام إلى الأمم المتحدة ، والتزمت الجامعة بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكوييت ، وللامن العام حتى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ <sup>(١)</sup> .

وفي حين نجحت مساعي الأمين العام في تشكيل قوات الأمن العربية ، ووضعت الأسس التنظيمية والعملية لها ، فإن مندوب الكوييت قد سلم الأمين العام مذكرة تتضمن موافقة بريطانيا على سحب قواتها فور وصول القوات العربية ، وقد تم ذلك بالفعل في الثالث من أكتوبر عام ١٩٦١م ، وفي حين أن المطالبة العراقية قد عثفت حدتها ، وبدأت في التلاشي تدريجياً ، إلا أن القوات العربية قد بقيت على الحدود العراقية - الكويتية حتى ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣م التي أطاحت بحكم عبد الكريم قاسم في العراق .

**الأزمة العراقية - الكويتية ١٩٦١م** هي الثالثة في تاريخ المطالبات العراقية بالكوييت ، ولا بد أن تسوق الباحث لدراستها بالمقارنة مع المطالبات السابقة عليها لأجل الوقوف على مجموعة من المضمين لإستجلاء حقيقة هذه الأزمات مجتمعة ، وأول ما يسترعي الإنتباه في هذا الصدد ، هو الإختلاف الجوهري في المبررات التي صيغت لضم الكوييت في المراحل الثلاث ، ففي عهد الملك غازي ١٩٣٩م ظهرت الادعاءات التاريخية على استحياء في حين كانت الشعارات الوحشية هي المبرر الأقوى الذي ظل الملك غازي ينادي به ، وهو نفس الإجراء الذي أحكمه نوري السعيد في مشروعه لضم الكوييت ١٩٥٨م ، وكان يدفع بإنهاء استقلال دولة الكوييت لتتضم إلى الاتحاد الهاشمي كدولة ذات سيادة ، وكان نوري السعيد - الذي أتى إلى العراق كأحد الجنود الأتراك في قوات الشريف حسين- قد أثقلته التجربة ويعي أن الادعاء بالحق التاريخي قد بطل زمانه ، ولا يستند على أسس مشروعة في القانون الدولي ، بينما كانت دعوة عبد الكريم قاسم قد اعتمدت على الحق التاريخي المجرود في حين كانت الأدبيات العراقية المؤيدة للوجهات العراقية إزاء الكوييت تؤيد فكرة الحق التاريخي ، وتقيم لها وزناً ، ومن ثم ينهي ملاحظة بعثرة الرؤية ، واختلاف الأيديولوجيات ، وهي شواهد ذات

(١) بشأن دور جامعة الدول العربية في الأزمة راجع :

- د. بطرس بطرس غالي : الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص ٨٣ - ٩٠ .
- محمد عبد الوهاب الساكت : الأمين العام لجامعة الدول العربية ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٤م ص ٣٩٤ .
- د. هيثم كيلاني : الجانب العسكري من جامعة الدول العربية . دراسة منشورة بمجلة شئون عربية ، العدد السادس ، أغسطس ١٩٨١ . تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس ١٩٨١م . ص ٥٣ .
- أحمد الرشيد : جامعة الدول العربية وتسوية السلمية للمنازعات العربية المحلية بحث منشور بمجلة المستقبل العربي ، العدد الثاني والثلاثون - أكتوبر ١٩٨١م . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨١م ، ص ٩١ .

مدلولات عميقة في الحكم على مصداقية أو عدم ، أية ادعاءات سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الحكومات ، أو الدول ، وهو ما يعرف في القانون الدولي " بترتيب الأثر القانوني " .

ثانياً : ارتباط المحاولات العراقية المتتالية لضم الكويت ، أو حتى إثارة مشكلات الحدود ، بالإخفاقات الدبلوماسية العراقية في شأن مفاوضات الحدود مع إيران ، وهذه مصحة لازمت وقسالة التاريخ السياسي في كل من إيران والعراق والكويت منذ عام ١٩٣٧م وحتى عام ١٩٩٠م .

ثالثاً : ارتباط الكويت بالسياسة البريطانية كان قد ولها ضرور تكرار محاولات الضم بشكل مكثف إذ تفيد كافة الوثائق البريطانية إلى هذه الحقيقة بجلاء ، وأن العراقيين في أزمة ١٩٦١م قد أعربوا عن عرقله البريطانيين للمشروعات العراقية في الكويت ، كما تفيد التقارير الإستخبارية البريطانية إلى أي حد كانت بريطانيا حريصة على صيانة استقلال الكويت ، وهو دور انتقل إلى الولايات المتحدة بالتدريج لاسيما في أعقاب الإعلان عن الانسحاب البريطاني من الخليج في ١٩٦٨م ، مما يفسر إلى حد بعيد مبررات ارتباط دول الخليج بالسياسات الغربية ( الأمريكية ) في الشرق الأوسط .<sup>(١)</sup>

رابعاً : تجاهل وجهة النظر العراقية لمشكلة الحدود مع الكويت ، والإصرار على أنه لا يوجد حدود بين الجانبين كان مجته تجيب التعقيدات السياسية والقانونية ، وعدم تفريغ الادعاء من مضمونه ، إذ أن المتخصصين اللذين صاغوا البيان الصحفي لعبد الكريم لاسم ، وكذلك بيان وزارة الخارجية العراقية ، كانوا يدركون الأثر القانوني لاعتراضات العراق بالحدود مع الكويت في أعوام ١٩٢٣م ، ومن ثم فقد حرصوا على تجنب هذا المواقف إلى آخر أكثر تقبلاً هو الإدعاء التاريخي .

على أية حال فقد استوفيت العلاقات السياسية بين العراق - والكويت في أكتوبر ١٩٦٣م عندما جرت مفاوضات في بغداد بين الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح وولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي ، وأحمد حسن البكر رئيس الوزراء العراقي ، واستمرت المفاوضات عن صيغة مالية سياسية حيث وقع الطرفان في ١٢ أكتوبر اتفاقية مالية تنص على أن تدفع الكويت للعراق

(١) فريد من التفاصيل حول التنسيق البريطاني - الأمريكي في أزمة ١٩٦١م راجع التقارير الولاقية التالية:

- PREM 11/3429 , Foreign Office to Kuwait , Telegram No. 644 , Secret , 6 July 1961 ; Trevelyan to Foreign Office , Telegram No. 849 , Secret , 7 July 1961 ; Macmillan to de Zulueta , Undated ; Richmond to Foreign Office , Telegram No. 421 , Secret , 8 July 1961 ; Richmond to Foreign Office , Telegram No. 432 , Secret , 9 July 1961 ; FO 371 / 156851 , BK1083 / 125 , Beeky to J . G . S . Beith ( Foreign Office ) , 8 July 1961 .

- PREM 11/3429 , de Zulueta to Macmillan , 9 July 1961 ; T226/61 Macmillan to Home , 9 July 1961 .

- PREM 11/3429 , Caccia to Foreign Office , Telegram no . 1685 , Secret , 11 July 1961 recd . 12 July 1961 ; Telegram No. 1696 . Confidential , 12 July 1961 d r . 13 July 1961

٣٠ مليون دينار كغرض دون ثلاثة يتم سداؤه بموجب تسعة عشر قسماً للبلغ على ٢٥ سنة وفي المقابل وقع العراق على محضر تسوية للخلافات مع الكويت في أكتوبر ١٩٦٣م تنص مواده على البود التالية :

أولاً : اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بمحدودها المينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٦٢م ، والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ أغسطس ١٩٦٢م .

ثانياً : تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الجارين بمحدودها في ذلك التوجب القومي والمصالح المشتركة ، والتطلع إلى وحدة عربية شاملة .

ثالثاً : تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما .

رابعاً : وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء .  
واكتفى بالترقيم بالأحرف الأولى على ذلك المحضر ولم يصادق عليه البرلمان العراقي ، في حين بادرت الكويت إلى تسجيله في كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية <sup>(١)</sup> .

يبد أن الأمر اللافت للانتباه ، هو موافقة الحكومة الكويتية على إعطاء العراق قرض حسن وبشروط ميسرة للغاية غير معارف عليها في العلاقات الدولية ، مما يبعث على الظن وجود شبهة رشوة للسلطات العراقية مقابل سكوت الأخيرة عن المطالبة بالكويت وهو الأمر الذي فتح باباً " للابتزاز السياسي " وهي حالة تاريخية فريدة استمرت قائمة بدرجة أو بأخرى في محيط العلاقات العراقية - الكويتية ووصلت مناهها في عام ١٩٩٠م .

بعد عام ١٩٦٣م عادت مشكلة الحدود العراقية - الكويتية سرورها الأولى ، ولم تشهد تقلصاً ملموساً يذكر ، وغلت الوثائق البريطانية - على غير العادة - من مشروعات تسوية لتلك الحدود ، إذ كانت بريطانيا قد بدأت تنفض يدها من مشكلات الشرق الأوسط ، في حين كانت الاستراتيجية الأمريكية البديلة قد اعتمدت أساليب أكثر تطوراً في معالجة قضايا الشرق الأوسط تعتمد على توظيف

(١) F . O . 371 / BK 103193 / Confidential from Kuwait to Foreign Office , Departmental Distribution Addressed to Foreign Office Telegram , No , 465 of October 2 , 1963 .  
F . O . 371 / BK 103197 / Translation of Adraft letter From : bRig Ahmad AL - Hasan AL - Bakr to : His Highness Shaikh Sabah AL - Salim AL - Sabah , Heir Apparent and Prime Minister , Kuwait , October , 14 , 1963 .



تلك التقديرات في خدمة سياساتها ، مما يطلق عليه " استثمار الأزمات " وفلسف مفاهيم " الاحصاء " المودين المسالين " ، " والمسا والجزرة " في منطقة الخليج العربي <sup>(١)</sup> .

وفي حين كان السحاب البريطاني من الكويت في ١٩٦١م قد أعقبه أزمة مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت ، فإن الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي في عام ١٩٧١م وبروز نظرية ملء الفراغ الناجم عن ذلك الانسحاب <sup>(٢)</sup> ، وانخراط إيران في تلك السياسة الأمريكية بدوجة فاسقت قدراتها العسكرية ، وميزانية تسليحها ، الدولة العبرية ذاتها ، فإن العراق قد عمد إلى الانخراط في هذه السياسات في الاتجاه المعاكس ، فقد أعلنت إلغاء معاهدة ١٩٣٧م الحدودية مع إيران ، وأن شط العرب هو العراقي ، وينبغي التفاوض حول عربستان وليس شط العرب ، وحل على السعودية تعاطفها مع الإمبريالية الأمريكية ، ولما يتعلق بالكويت فقد أعلن نائب رئيس الوزراء العراقي صدام حسين في أواخر عام ١٩٧١م بأن على الكويت إذا كانت تريد إلغاء موضوع الحدود اتخاذ مبادرات وطنية قومية ، وعندما استوضح وزير الخارجية الكويتي من نظره العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي أثناء زيارته الأخيرة للكويت في مايو ١٩٧٢م عن تلك المبادرات ، قال بأنها تمثل استخدام رأس المال الكويتي في العراق ، وإنجاد مناطق إستراتيجية للعراق في الكويت <sup>(٣)</sup> ، فأدرك الكويتيون أن " التي مستمر على نفس الطي " ومن ثم فصلوا عدم الإكراه بالمطالب العراقية الأمر الذي أدى بالسلطات العراقية إلى تجاوزات عديدة على الحدود مع الكويت كان أهمها شق طريق يمر خلف مركز الصامته الكويتي ، وبعد عنه بحوالي مائتي متر تقريباً ، ولم تفلح زيارة الوفد الكويتي من مجلس الأمة في إقناع صدام حسين نائب رئيس الجمهورية في ٣٦ ديسمبر ١٩٧٢م بالعودة عن انتهاكات الحدود ، بل إن طه الجزراوي عضو مجلس قيادة الثورة العراقية ووزير الصناعة قد أوضح لوزير الخارجية الكويتي ( صباح الأحمد ) في فبراير ١٩٧٣م في بغداد بأن جزيرتي روبة وبويان هما جزء من العراق ، وأن لهما أهمية خاصة

(١) بشأن هذه الصولات في سياسات الشرق الأوسط راجع :

Ritchie : Owendale : British , the United states , and the Transfer of Power in the Middle East , 1945 - 1962 , London , and New York , Angus .

The 1961 Agreement the United Kingdom and Kuwait 135 was Termined by an Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom and the state of Kuwait on 13 May 1968; See: The Minister for Foreign Affairs of the state of Kuwait to Her Majesty's Ambassador at Kuwait , 13 May 1968 . And Her Majesty's Ambassador at Kuwait to the Minister for Foreign Affairs of the State of Kuwait , 13 May 1968 ; in , Kuwait Crisis ; Op cit . : PP . 60 - 61 .

Archive Editions Document Collections Iraq - Kuwait 11 , 1941 - 1992 , Key Documents , 1947 - 1992 , Umm Qasr , Warba and Babilan , Land Border 1939 - 1991 , Archive editions . London 1996 , Volume 2 , PP . 237 - 246 .

بالنسبة له ، ومن جانبه فقد أوضح الشيخ صباح الأحمد بأن بلاده تترك الأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق ، وأنها كذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكسي تسهيل لها استخدام هذه الممرات ، بيد أن ذلك ينبغي أن يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود<sup>(١)</sup> .

فكان رد السلطات العراقية عملياً ، حيث قامت القوات العراقية بمحوم مسلح على الأراضي الكويتية واجتاحت مركزين من مراكز الحدود الكويتية في الركن الشمالي الشرقي ، أحدهما مركز الصامعة ولم تسحب القوات العراقية إلا بعد الحصول على قرص كويتي كبير ، وفي أعقاب توقيع العراق لاتفاقية الجزائر ١٩٧٥م مع إيران وما تضمنته من اعتبار خط الفالوك هو خط الحدود في شط العرب مما يعني تنازلات عراقية كبيرة لأول مرة في نزاعة الحدودي مع إيران ، خرج العراق بمشروع لترسيم الحدود مع الكويت شريطة تعيين الأخيرة لجان اتفاق الجزائر عن طريق تنازل الكويت عن جزيرة وربة ، وتأجير نصف جزيرة بويان لمدة ٩٩ عاماً<sup>(٢)</sup> ، بيد أن هذه المقترحات كانت مرفوضة من قبل الكويتيين طيلة مراحل الرابع .

كان العراق يسو مشكلاته الحدودية مع إيران - والكويت في خط موازي ، فما أن فرغ من مشكلاته الداخلية المتعلقة في ثورة الأكراد ، حتى استغل العزلة الدولية التي فرضت على إيران بفعل سقوط الشاهنشاهية وقيام الثورة الإسلامية ، وإعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، واستغل المشاعر والمقدرات العربية بزعم دفاعه عن الحدود الشرقية للوطن العربي ، ومنع تصدير الثورة الإسلامية إلى الأنظمة المحافظة في الخليج ، وانساقب الدول العربية - عدا سوريا - وراء ذلك الزعم حتى انفكت القوى العراقية ، واستولت الموارد العربية ، ولم تستطع تلك الحرب الضروس ضد إيران من تغير شيء سواء في الوضع الحدودي مع العراق أو السياسي في المنطقة .

ثم عاد العراق بعد أن فرغ من حربه ضد إيران ليمتد الكويت سياسياً بطلب مبلغ عشرة مليارات دولار كتعويض للاميار المزعوم للاقتصاد العراقي من جراء الحرب ضد إيران بزعم انتهاك الكويت لحدوده وموارده النفطية وإغراق السوق النفطية بالنفط الكويتي مما أدى إلى تدني سعره وأنسر بالتالي على اقتصاد العراق وعندما لم تستجب الكويت انفجر الموقف في غزو شامل للأراضي الكويتية ، وأعقبته حرب من أعنف حروب التاريخ المعاصر اتكست بفعلها حركة العرب التاريخية ، ولا زالت الأمة تعاني لداعياتها حتى اليوم .

---

(١) *Panel of Specialists : Kuwait - Iraq Boundaries Demarcation , Historical Rights and International Will* , Supervised and Revised by : Prof ; Abdullah Yusu F - AL - Ghunaim , Center for research and Studies on Kuwait 1994 . PP . 97 - 99 .

### قرارات اللجنة الدولية لتخطيط الحدود بين العراق والكويت

كانت هيئة الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن قد أدركت أن لب المشكلة هو الخلافات الحدودية ، وأن التجربة التاريخية قد أثبتت أنه ما لم تحسم هذه المعضلة ، فإن الأمور مرشحة للعودة إلى ما كانت عليه ، ومن ثم عندما هدأت الأمور العاصفة لم يولئ الأمين العام "دي كويار" ، لمسألة ما في إطار أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١ قدر اهتمامه بتعيين وترسيم الحدود بين الدولتين ، ومن ثم فقد صدر عن مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ ( ١٩٩١م ) في جلسته رقم ٢٩٨١ بتاريخ ٣ إبريل ١٩٩١م ، والذي يقضي بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المخطط المرفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية ، والاعتراف بالأمور ذات العلاقة ، الذي وقعه ممارسة منهما لسيادتهما ، في بغداد ٤ أكتوبر ١٩٦٣م وسجل لدى الأمم المتحدة ونشرته الأمم المتحدة في الوثيقة رقم ٧٠٦٣ ( مجموعة المصايدة ١٩٦٤م ) ، ثم كلف الأمين العام للأمم المتحدة " ليكولاس فلتيكوس " برئاسة اللجنة الدولية لتخطيط الحدود بين الكويت والعراق في ٢ مايو ١٩٩١م ، وقد انتهت اللجنة من أعمالها وسلمت التقرير النهائي للحدود الدولية بين الكويت والعراق في ٢٠ مايو ١٩٩٣م إلى الأمين العام ، وقد جاء في تقرير اللجنة أنها اعتمدت في تقريرها على الخلفية التاريخية وتعميمات الحدود منذ عام ١٩١٣م حتى تعريف عام ١٩٤٠م<sup>(١)</sup> ، وجاءت القرارات المتعلقة بتخطيط الحدود على النحو التالي :-

١ - اتخذت اللجنة في مرحلة مبكرة من أعمالها ، عدة قرارات أتاحت لها البوابات العامة لتخطيط الحدود ، كما أخذت هذه القرارات بتنفيذ الاحتمال الجديدة للمسح ووضع الخرائط وجمع المواد الإضافية مما أتاح للجنة بعد ذلك الوصول إلى نتائج تتعلق بتخطيط الحدود بين العراق والكويت . وقد توصلت اللجنة إلى قراراتها بعد جمع كافة المواد المتاحة ، بما في ذلك السجل التاريخي والخرائط والمصور الفوتوغرافية الجوية ، مع تدريس هذا كله بعناية ، وبعد القيام بأعمال المسح ووضع الخرائط ، وبعد إجراء عمليات التفتيش اللازمة على الطبيعة وخضوع كل قطاع حدودي للتجوي الدقيق ، ولم يحسم الوصول إلى القرارات النهائية إلا بعد مناقشات مطولة وبعد أن اطمأنت اللجنة إلى أن القرارات قد جرى تدبرها وموازنتها على النحو الملائم .

#### ( أ ) الجزء الغربي

١ - الجزء الغربي من الحدود هو ذلك الجزء الحدودي القائم الذي يمتد من تقاطع وادي العوجة

( ١ ) راجع تفاصيل أعمال اللجنة في :

Panel Of Specialists : Kuwait - Iraq Boundary Demarcation Historical Rights and International Will , Supervised and Received by : Prof : Abdullah Yusuf AL - Ghunain , Center for Research and Studies on Kuwait , Kuwait , 1994 .

وادي الباطن شمالاً على طول الباطن حتى نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان مباشرة .

٢ - والأساس الذي بني عليه رسم حدود هذا القطاع هو ما جاء في صفحة تعيين الحدود في الرسائل المتبادلة في عام ١٩٣٢ ، تم تعريف ١٩٤٠ م " من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن ثم تبع الحدود محور الوادي أي خط أكثر المنخفضات غوراً " .

٣ - وقررت اللجنة تخطيط الحدود على طول وادي الباطن بخط النقاط الدنيا (محور الوادي)، كما قررت تمييز الحدود بسلسلة من الخطوط المستقيمة ، قرابة كيلومترين طولاً ، بحيث يكون للسدى المساحي الذي يبعد به محور الوادي عن الحدود على الجانب الكويتي موازلاً بنفس الدرجة لإبعاده عن الجانب العراقي .

٤ - ولإجراء هذه العملية قامت اللجنة بوضع خرائط أورتو فوتوغرافية للباطن استناداً إلى حدود فوتوغرافية جوية التقطت خصيصاً لذلك الغرض ، وتم توليد نماذج تضاريسية وأشكال جبالية مصغرة للارتفاعات لإتاحة إجراء محاكاة حاسوبية لخطوط النقاط الدنيا على طول وادي الباطن .

٥ - وقررت اللجنة أن تتحدد نقطة وادي العوجة مع وادي الباطن بوصفها العمود رقم ١ للحدود العراقية - العربية السعودية ، ثم أصبحت بعد ذلك عمود الحدود رقم ١ للجزء الغربي من الحدود .

٦ - واتخذت اللجنة كذلك قراراً بأن يكون موقع الطرف الشمالي للحدود في البساتين عند تقاطع محور الوادي مع خط عرض النقطة الواقعة جنوبي صفوان .

٧ - وأخط الذي قررت اللجنة أنه ترسيم حدود القطاع الغربي يشبه كثيراً الموقع العام لخط الحدود كما رسمه واضعو الخرائط في الخرائط السابقة ، بما في ذلك الخريطة الحالية بوثيقة مجلس الأمن S/22412 ، وشابه للغاية الخط المبين على الخرائط الأخرى التي وضعت مؤخراً .

#### ( ب ) الجزء الشمالي

١ - الجزء الشمالي هو ذلك الجزء من الحدود الذي يشكل تقاطع محور وادي الباطن مع خط العرض الذي يمر خلال النقطة الواقعة جنوبي صفوان مباشرة ، وباتجاه الشرق على طول خط العرض هذا جنوبي جبل سنام إلى النقطة الواقعة جنوبي صفوان وبعدها على طول أقصر خط ( الخط الجيوديسي) إلى بلدة ميناء أم قصر ، ومن هناك إلى نقطة التقاء محور الزبير مع محور عبد الله .

(١) - من وادي الباطن إلى النقطة الواقعة جنوبي صفوان :

١ - في الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢ ، وصفت الحدود بين الطرف الشمالي للباطن وصفوان على أنها تمتد من نقطة في الباطن إلى : " ... نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان ، ثم باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل ستام ... "

٢ - وقد صورت جميع الأوصاف والبيانات الخاصة بهذه الحدود ، الواردة في الخرائط الموضوعة بعد عام ١٩٣٥ الحدود في هذا القطاع على أنها تتبع خط عرض موازياً إلى نقطة تقع جنوبي صفوان ، وطوال نحو ١٦ عاماً ، ميزت هذه النقطة بلاطة ، حدد موضعها أيضاً خط عرض الخط الواقع بين الحدود الغربية في الباطن وصفوان ، وهذه نقطة أساسية لتحريف الحدود الشمالية ، ولم يحدث قط أن صورت بدقة على أي خريطة قبل الخرائط التي أعدت للجنة .

٣ - وفي الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٣٩ ، نصبت لائحة ، كانت علامة على الحدود بين العساق والكوت ، عند نقطة تقع على الطريق القديم جنوبي صفوان مباشرة ، ولقد نصبت هذه اللائحة وطقت اتفاق عام ١٩٢٣ الذي تكرر ذكره في الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢ وكان موضعها معروفاً لكلا البلدين وقت تبادل الرسائل في عام ١٩٣٢ ، واعترف البلدان بما طوالت السنوات السبع اللاحقة بوصفها الحدود الدولية ، بيد أن موضع اللائحة لم يجر قياسه ، على أن ديكسون ، الذي كان حاضراً في حقير وقت اتفاق ١٩٢٣ ، وكان للمتمند السياسي البريطاني في الكويت فيما بين عامي ١٩٢٩ م و ١٩٣٦ م ، ذكر في عام ١٩٣٥ ما يلي :-

" لقد كان تصورنا دائماً أن النعم الشمالي للحدود يمتد على خط مستقيم شرقاً وغرباً من الباطن ( خط المركز ) إلى نقطة تبعد ميلاً جنوبي آبار صفوان ، حيث تقوم لائحة كبيرة على جانب الطريق تمثل اليوم علامة الحدود . "

٤ - وأسفرت محاولات تحديد الموضع السابق لللائحة ، بعد إلزائها في عام ١٩٣٩ ، عن عدة تقديرات مختلفة للمسافة من النقاط المرجعية في صفوان وما حوله ، بما في ذلك مركز الجمارك القديم والآبار وأجدة النخيل الواقعة في أقصى الطرف الجنوبي ، وعندما جرت مصادقتها بعضها البعض ، كانت هناك درجة من الاتفاق حول مسافة الميل الواحد ( ١٦٠٩ متراً ) من مركز الجمارك ، على أن إصداره نصب اللائحة في عام ١٩٤٠ أدى إلى إصدار مذكرة احتجاج عراقية تقول بأن موضع إصداره نصب اللائحة هو ٢٥٠ متراً إلى الشمال من الحدود ، على مسافة ١٠٠٠ متر من مركز الجمارك .

٥ - ورات اللجنة أن المركزين اللذين يحتمل أكثر من غيرهما أن يكونا موضعَي اللائحة يقصان على مسافة نحو ١٦٠٩ من الأمتار ( ميل واحد ) و ١٢٥٠ متراً جنوبي الطرف الجنوبي الغربي لمركز الجمارك . وفي غياب أدلة موقوفة أخرى ، أعطت اللجنة وزناً متساوياً لكلا القياسين وقررت أن متوسط البعد البالغ ١٤٣٠ متراً من أقصى الطرف الجنوبي الغربي لمركز الجمارك على طول الطريق

القديم يمثل الاحتمال الأرجح لموقع اللقطة . ويقع موقع النقطة التي حددتها اللجنة على هذا النحو على مسافة تزيد ١٨٠ متراً أبجراً تجاه الجنوب عن المسافة المحددة في مذكرة الإحتجاج العراقي في عام ١٩٤٠ وعلى بعد ٤٣٠ متراً جنوب المطلب الذي قدم حينئذ وبعد ذلك بالنسبة للكويت ( انظر الخريطة ) .

٦ - وقد حدد الموقع العام لمركز الجمارك ، على الطبيعة باستخدام معدات النظام العالمي لتحديد المواقع والإحداثيات التي تم تحديدها في عام ١٩٤٢ من الرصد الفلكي ، أما تفسير الصور باستخدام عدة صور فوتوغرافية جوية ، يبدأ تاريخها من عام ١٩٤٥ إلى يومنا هذا ، فقد أتاح للجنة تحديد الطرف الجنوبي الغربي لمركز الجمارك القديم بدقة جيدة فضلاً عن مسار الطريق القديم جنوبي صفوان الذي حدد بجانبه موقع اللقطة .

٧ - وخط العرض المحدد ٣٠°٠٦'، ١٣٠°٣١'، الذي يحد في اتجاه الغرب من المركز المحدد لللقطة القديمة يعين خط الحدود هنا ، أما في الطرف الشمالي للباطن فسيان خط أكثر للتضاريس جوراً يقل في درجة وضوحه عنه في المناطق الأبعد جميعاً ، ولتحديد مركزه على الأرض ، استخدمت اللجنة مجموعة من الخرائط الأورثو فوتوغرافية ، وقياسات الارتفاعات وأنحاط الغطاء النباتي في قعر الباطن ، وقررت اللجنة أن تقاطع هذا الخط مع خط العرض ٣٠°٠٦'، ١٣٠°٣١' ، يحدد نهاية الحدود في الباطن وبداية الحدود الشمالية .

#### (٢) - صفوان إلى تقاطع الخورين

١ - هذا القطاع الحدودي يعطيه في الرسائل المتبادلة في عام ١٩٣٧ العبارة التالية :-

" ... جنوبي آبار صفوان ، وأم قصر تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء حور الزبير بحور عبد الله " .

٢ - ولتحديد موقع التقاء حور الزبير بحور عبد الله ، قامت اللجنة أولاً بتحديد محور المجرىين باستخدام أكثر الخرائط متوفرة من الخرائط الصادرة أقرب ما يكون إلى عام ١٩٣٧ ، وأوضحت مقارنة مع الخرائط الحالية والخرائط الصادرة والصور الفوتوغرافية الملتقطة بعد عام ١٩٤٥ م أن ما حدث خلال ٦٠ عاماً الماضية ضئيل لا يذكر ، ورأت اللجنة أنه لو لم تحدث عمليات تجريف لظل مركز حاور الزبير على الأرجح كما هو ، وبعد أن حددت اللجنة محاور المجرىين ، أمكنها تحديد موقع التقاء الحورين .

٣ - واسترشاداً بإيضاحات عامي ١٩٤٠ م و ١٩٥١ م لصيغة الحدود في رسم خط مستقيم على الخرائط الأوفوتوغرافية الجديدة من النقطة الواقعة جنوب صفوان والمارة جنوب أم قصر إلى ملتقى الخورين ، وجدت اللجنة أن ذلك الخط سينحرف في الساحل الشمالي لحور الزبير . وبذلك يخلق مصب الخور .

٤ - وقد تم توقيع ست نقاط اتفاق يمكن تحميلها على الخريطة الأولوتوغرافية بمقياس الرسم ١ : ٢٥.٠٠٠ من الرسومات البيانية المنتجة في أعوام ١٩٠٧ و ١٩٣٧ و ١٩٣٩ و ١٩٤٨ و ١٩٧١ و ١٩٩١ م ، وكانت أفضل الرسومات البيانية المتاحة المنتجة في أقرب عهد لحقبة عام ١٩٣٢ هي الرسم البياني الذي أصلته مديرية ميناء البصرة عام ١٩٣٩ ، وباستثناء النقطة التي أخذت من الرسم البياني لعام ١٩٣٢ ومن الرسم البياني للأدميرالية البريطانية عام ١٩١٩ م ، فبأن هذه النقاط تقع ضمن دائرة صغيرة نسبياً .

٥ - وقررت اللجنة كذلك أن تأخذ في الاعتبار الرسم البياني لعام ١٩٣٢ ، وبرغم انخفاض نوعيته في تحديد نقطة الإنشاء بالنظر إلى إنتاجها في العهد الأقرب لحقبة عام ١٩٣٢ ، حيث كان الموقع النهائي موقعاً متوسطاً مرجحاً ، وأعير أن هذا أرجح مكان للموقع المشار إليه في الاقتراح البريطاني في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٠ والمذكرة الشفوية المؤرخة كانون الأول / ديسمبر ١٩٥١ .

٦ - ولقد رسمت الحدود من القطعة الواقعة جنوب أم قصر على الخط الساحلي إلى خليج الخورين في الخرائط في مواقع مختلفة من حور الزبير ، وتورد أوصاف محددة في إيضاحات تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٠ وكانون الأول / ديسمبر ١٩٥١ .

٧ - وقررت اللجنة ضرورة أن يكون خط الحدود من النقطة الواقعة جنوب أم قصر على الساحل ثابتاً ، وأن يتبع خط يتابع المياه المنخفضة حتى النقطة المقابلة مباشرة والأقرب إلى ملقى حور الزبير وحور عبد الله ، وقررت اللجنة كذلك أن تحدد خط يتابع المياه المنخفضة من الصور ذات الألوان غير الموهمة المنقطة بالأشعة دون الحمراء .

٨ - وقررت اللجنة كذلك أن تكون الحدود من النقطة أعلاه ، لتقابل والأقرب إلى ملقى الخورين إلى ذلك الملقى ، هي أقصر خط ممكن ( انظر الخريطة ) .

( ج ) جزء حور عبد الله

١ - خط الحدود

١ - فيما يتعلق بجزء حور عبد الله ، تشير اللجنة إلى الحدود البحرية ، أو المنطقة المغمورة من ملقى حور الزبير وحور عبد الله إلى الطرف الشرقي لحوز عبد الله ، ولواتات اللجنة أن البيان المختص لصيغة تعيين الحدود الذي ذكر أن جزر وربة وبويان .. الخ ، تصح الكويت ، أعطى مؤخر بأن الحدود القائمة في هذا القطاع تقع في حور عبد الله .

٢ - ونظرت اللجنة بعناية في هذا القطاع من الحدود ، وبعد أن درست بدقة لغة صيغة تعيين الحدود والأدلة التاريخية المتصلة بهذا الجزء من الحدود ، بما في ذلك المقترحات السابقة لتخطيطه ، وبعد أن أخذت في الاعتبار الجوانب القانونية للمسألة ، وافقت على أنه توافق لها أساس كاف للمضي في

تخطيط لقطاع خور عبد الله ، ولاحظت اللجنة ، علاوة على ذلك ، أن جميع الأدلة التاريخية تشير إلى وجود اتفاق عام بين البلدين على حدود في خور عبد الله .

٣ - وخلصت اللجنة إلى أن الحدود القائمة التي مستطط هي عطف الوسط ، على أساس أن يكون المنفذ البحري ممكناً للدولتين لمختلف أنحاء إقليم كل منهما المتاخم للحدود المخططة .

٤ - وبمقتى اللجنة الرسومات البيانية التي قد تستخدم لإنشاء نقاط الأساس ، وللتحقق من عطف المياه المنخفضة الوارد في طبعة عام ١٩٩١ للرسم البياني رقم ١٢٣٥ للأدميرالية البريطانية ، الذي جرى تعديله بأنه رسم بياني يمكن استخدامه لتحديد عطف الوسط ، التقطت صور فوتوغرافية جوية ذات ألوان تمويه بالألحمة دون الحمراء لنواتج المياه المنخفضة ، وكشفت مقارنة للصور الفوتوغرافية الجوية بالرسم البياني عن وجود درجة جيدة من التطابق ، ولاحظت اللجنة في هذا الصدد أن " كشيرون - آموت " استخدم نسخة سابقة من هذا الرسم البياني .

٥ - وبعد إجراء مقارنة دقيقة بين عظمي نواتج المياه المنخفضة في الصور الفوتوغرافية الجوية عام ١٩٩٣ م ، وتمديد أولي باستخدام التصوير المساحي الضوئي مستخدماً إلى هذه الصور الفوتوغرافية بطبعة عام ١٩٩١ من الرسم البياني رقم ١٢٣٥ للأدميرالية البريطانية .

## ٢ - المنفذ الملاحي

١ - وإدراكاً من اللجنة لأهمية للمنفذ الملاحي للطرفين ، فقد طلبت إلى مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة أن يعد بياناً عن المنفذ الملاحي لكي تنظر فيه ، وصدر البيان بعد ذلك بوصفه وثيقة من وثائق اللجنة .

٢ - وعقب النظر في المذكرة التي أعدها مكتب الشؤون القانونية ، أوصت اللجنة البيان

التالي :-

" ترى اللجنة أن المنفذ الملاحي للدولتين إلى مختلف أنحاء إقليم كل منهما المتاخم للحدود المخططة ، هو من الأهمية بمكان لضمان توفير طابع عادل وتعزيز الاستقرار والسلام والأمن على طول الحدود ، وفي هذا الصدد ، ترى اللجنة أن هذا المنفذ الملاحي يمكن للدولتين عن طريق خور الزبير ، وخور سطانه وخور عبد الله إلى جميع مياه وأقاليم كل منهما المتاخمة لحدودها ومنها ، وتلاحظ اللجنة أن هذا الحق في الملاحة والوصول منصوص عليه بموجب قواعد القانون الدولي المجتبه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي صدق عليها العراق والكويت على حد سواء ، ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بتلك المنطقة ، ترى اللجنة أيضاً أن حق الوصول يعني ضمناً تمتع الدولتين بحق الملاحة غير قابل للتعلق "



## التعيين الملاحي للحدود

### ( أ ) التخطيط الملاحي للحدود البرية

١ - عقب تحديد المواقع الأولية للأعمدة التي تعين الحدود البرية ، أبرمت اللجنة عقداً مع شركة إيـمـكو ( EAMCO ) (( Eastern Asphalt and Mixed Concrete Company )) في البحرين لصنع علامات الحدود ، وقام طاقم تشييد من شركة إيـمـكو بموجب عقد بوضع الأعمدة بمساعدة بئة الأسمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت خلال الدورة الميدانية الثالثة ، في أيلول / سبتمبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ ، وكانت العملية بأسرها تحت إدارة وإشراف فريق المسح التابع للجنة .

٢ - وقد عطلت إحصائيات الحدود البرية مادياً بـ ١٠٦ من النصب التي يبعد بعضها عن بعض كيلومتريين تقريباً ، إلى جانب ٢٨ من العلامات المتوسطة ، والنصب الأول هو العمود القائم السني يحدد ملطى النقاط الثلاث للعراق والكويت والمملكة العربية السعودية ، ويتكون كل موقع من مواقع نصب الحدود من عمود حدود مصنوع من خرسانة حبيبات السيليكات - الميكا المسلحة بالصلب ، مطلي بالأصفر والأسود ، بارتفاع ٣ أمتار وتبلغ مقاييسه ٤٥سم × ٢٥سم عند القمة و ٩٠سم × ٢٥سم عند القاعدة . والأعمدة غائرة في الأرض بعمق ١,٥ متر تقريباً ، ووضع عليها طوق خرساني بمساحة ٢م٢ باستواء .

وفي كل موقع يوجد شاهد على الجانب العراقي وشاهد على الجانب الكويتي مدفونان في الأرض لتسهيل إعادة نصب العمود عند الضرورة ، وتوفير أعمدة مؤشرة صغيرة على الجانبين الانجهاه المقضي إلى موقع العمود التالي .

٣ - ول قبل وضع الأعمدة وبعده ، جرى فحص مواضعها والتحقق منها في كل موقع ، وأثناء هذه العملية وجد أن الرؤية المتبادلة بين الأعمدة ليست ممكنة في كل مكان ، سواء بسبب تضاريس الأرض أو بسبب وجود هياكل على مدى البصر ، وفي الأماكن التي تتعرض فيها التضاريس الأرض الرؤية المتبادلة ، وضمت أعمدة متوسطة خلال الدورة الميدانية النهائية في نيسان / إبريل ١٩٩٣ .

### ( ب ) التخطيط الملاحي لخور الزبير وخور عبد الله

١ - لم يخطط مادياً عطف الحدود في خور الزبير ، وبدلاً من ذلك جرى تعيينه بإحداثيات جغرافية تمديدت بالتصوير المساحي الضوئي باستخدام الصور الفوتوغرافية ذات الألوان غير الموهية بالأشعة دون الحمراء ، وأثناء الدورة الميدانية النهائية ، وضع عمود مؤشر معدل على الحد الفاصل بين العمود رقم ١٠٦ وعطف يتابع المياه المنخفضة ، ووضعت لوحات على حواجز المياه التي يمتد عطف يتابع المياه المنخفضة تحتها ، ووضعت علامة مقابلة عند الطرف الجنوبي للحد الحجري الواجبهة ، جنوب حاجز المياه الواقع في أقصى الجنوب ، ووضع أيضاً عمودان مؤشران ، يحددان بصورة فريدة الانجهاه بين

النقطة الأخيرة الواقعة على خط منابع المياه المنخفضة وملقى الخورين ، ونصبت ثلاثة شواهد بالقرب منهما .

٢ - واعتبر أن التخطيط المأدي لخور عبد الله غير عملي وغير ضروري ، ويرسم خط الحدود في خور عبد الله بإحداثيات ثابتة موقفة وفقاً للمعايير المتبعة في الممارسة الدولية العامة

وقد وافق مجلس الأمن في جلسته المنعقدة في ٢٧ مايو ١٩٩٣ بالإجماع بموجب القرار رقم ٨٣٣ على تقرير لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشكل نهائي ملتزماً بحماية حرمة هذه الحدود ، في حين رفض العراق الاعتراف بهذه الحدود ، وجاءت موافقته في الأخير على استعفاء ، ولم يكتف بالخطوط الدولية معتبراً أنه لا يزال لم يقل رأيه في مسألة الحدود بعد ، والسؤال : إذا كان العراق قد ألقى اتفاق الجزائر ١٩٧٥م الذي وقعه بكامل إرادته الدولية ، ودخل في حرب حروس ضد إيران ، ثم عاد من تلقاء نفسه وأعلن التراجع بما قبل أزمة الخليج الثانية ووقع مع الإيرانيين وفاق هذا الصدد ، فهل سيأتي على حدود فرضت عليه بإرادة دولية ، وهي نفس الإرادة التي حطمت كبريائه ، ووضعه بين مطرقة الإذلال وسندان المهانة .

#### التحليل السياسي والقانوني للنزاع

في حالة النزاع العراقي - الكويتي لا يميل الباحث إلى الأعداء بنظرية " الحق التاريخي " ومن ثم عم جلوى مناقشة مسألة التبعية الكويتية لإقليم البصرة العثماني ، وذلك لسببين هما :

أولاً : أنه من خلال الوثائق البريطانية ، العراقية ، الكويتية ، قد ثبت أن جوهر المشكلة هو رغبة العراق في توسيع موارده على حساب إقليم الكويت وفق " نظرية المجال الحيوي " في إطار معالجة إختناقاته البحرية ، وهزائمه الحدودية مع إيران ، فعلاوة على تصريحات المسؤولين العراقيين والتي أوردناها في سياق الدراسة ، وكذلك البريطانيين ، فإن رئيس تحرير مجلة " الأيكونوميست " اللندنية قد لمس هذه الحقيقة وتناولها في مقال تحليلي للأزمة نشر في ٧ إبريل ١٩٧٣م :

(( إن ترسيم الحدود العراقية - الكويتية ليست بالمسألة الصغيرة بالنسبة للعراق ، ومن الواضح تماماً الآن أن العراقيين يخالف الكويتيين ، لا ينتظرون إلى نزاعهم على الحدود مع الكويتيين على أنها مسألة فنية يجهت لتعديل خط الحدود البري بين البلدين ، إن المسألة بالنسبة العراقيين أكبر من ذلك ، فمن الناحية السياسية نجد أن الحكومة العراقية التي انحطقت في إقامة ميناء في السواحل الكويتية ، ثم أنشأت ميناء أم قصر على الخليج في عهد عبد الكريم قاسم ، قد عززت السياسة التي تهدف إلى جعل العراق دولة خليجية حقيقية تتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى مياه الخليج عن طريق ميناء أم قصر الجديد ، إذ أن تسهيلات الرسوم المباشرة في الخليج العربي والتي يوفرها ميناء أم قصر للعراق الآن قد قلصت كثيراً من اعتماد العراق على مينائه التقليدي في البصرة التي يفصلها شط العرب بكامل طولها " )

ومشكلته " عن الخليج ، وأن الطابع السياسي للمسألة قد عقد من احتمالات التوصل إلى تسوية نهائية للرواع الحدودي <sup>(١)</sup> .

ولازال العراقيون يدعون أن الكويت رغم طيق مساحة أراضيها البالغة ١٧.٨١٨ كم مربع إلا أنها تستحوذ على واجهة بحرية تبلغ ٣٠٠ كم ، وبالمقارنة مع ذلك يلاحظ أن نصيب العراق من المناطق البحرية هو أقل نصيب من بين كل دول الخليج رغم مساحة العراق البالغة ٤٤٦.٤٣٨ كم<sup>٢</sup> وهو ثالث أكبر دول في المنطقة بعد إيران والسعودية ، ولم يكتف العراق كثيراً بالحدود البرية ، وفي مساهمته للحصول على نصيب أكبر في المناطق البحرية يقدم العراق الكثير من الحجج الجغرافية ، والتاريخية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والاستراتيجية ، بيد أن هذه الحجج تحجب عنيمة القيمة القانونية فيما يتعلق برسم الجرف القاري ، ويتركز الرواع فيما يخص بالحدود البحرية العراقية - الكويتية حول تني نقاط قاعدية لإقامة عخط المنتصف للحدود بين البلدين ، وتشكل الجزر المتنازع عليها عقيبت أمام كل جهد لتحديد النقاط القاعدية ، والجزر التي يطالب العراق بملكيته هي وربة وبويان ، وكلت العراق مصمماً على السيطرة على منافذ صادرات النفط من حقل الرميلة النفطي الشمالي الغربي ، والأخذ في التوسع ، وكانت تمر هذه الصادرات من خلال معابر القاو والضيقة وكذلك من خلال ميناء أم قصر الصغير الواقع على مصب يتأثر بالمد والجزر وتسيطر عليه الجزيرتان الكويتيتان ، وإذا ما سيطر العراق على هاتين الجزيرتين المنبسطتين الموحلتين فإن الأمر لن يقتصر على زيادة تأمين وصوله إلى أم قصر ، بل يصبح في وسع أيضاً بناء محطة نهائية مائية عميقة بعيداً عن شواطئ بويان <sup>(٢)</sup> .

وإزاء هذه الإشكالية السياسية المعقدة ، فإنه لن يكون بوسع الطرفان الاتفاق على حدود الجرف القاري ، حتى تتم تسوية المطالب العراقية بالجزر الكويتية . وإذا ما قبل العراق بمسوية الأسم المتصلة في عام ١٩٩٣م فإنه يمكن تعيين حدود الجرف القاري عن طريق قاعدة عخط المنتصف مع إدخال بعض التعديلات بموافقة الطرفين ، ومع أنه هناك قبول من حيث المبدأ لقاعدة عخط المنتصف حيث أنها معتمدة في التشريعات الوطنية للبلدين التي تنص على تطبيق مبدأ عخط المنتصف وفق المادة ٦ من اتفاقية جنيف لترسيم حدود الجرف القاري ، ومن ثم فإن الاختلاف بين البلدين ليس في الطريقة التي ستعتمد في رسم الحدود ، وإنما في كيفية اختيار النقاط القاعدية التي تبدأ منها قياسات عخط المنتصف ، ولا ريب أن وضع الجزيرتين يؤثر كثيراً على وضع حدود السجرف القاري بين الكويت والعراق ، ومطالبة العراق بالجزيرتين تشكل عدداً من المشاكل السياسية والقانونية ، نظراً لقرب

(١) راجع مجلة الأمم المتحدة ، العدد ٧ إبريل ١٩٧٣م .

(٢) UN documents . S / PV 927 , July 2 , 1961 , Notification Of Iraqi action by Kuwait ;  
For details , see Assouna . H , the League of Arab States and Regional Disputes ,  
New York : Ocean Publications , 1975 , PP . 91 - 131 .

الجزيرتان من بعضهما البعض ، وألما تحت سيادة الكويت ويقعان على بعد أقل من ميل واحد من الشواطئ العراقية<sup>(١)</sup> ، وتصبح المعضلة أشد تعقيداً في إطار القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢م الذي أتي بنظام المنطقة الاقتصادية ، الذي يعطي الدول الساحلية الحق في إنشاء منطقة اقتصادية فيما وراء بحرها الإقليمي لمصلحة شعبيها واقتصادها فتمارس فيها حقوقاً سيادية ، ولا يجوز أن تمتد هذه المنطقة لأكثر من ٢٠٠ ميلاً مقاسة من خطوط الأساس التي يقاس فيها عرض البحر الإقليمي<sup>(٢)</sup> .

لقد أدركت السلطات العراقية مثل هذه التعقيدات القانونية ، ومن ثم رأت البحث عن أيديولوجيات تسهل عليها مهمتها فكان أن طرحت نظرية الضم في إطار المجال الجيوسياسي في الأدبيات العراقية طيلة فترة الوجود ، ووجدت فيها الحكومات حائلها المشدود والتي فاتها أن شعباً كبيراً لا يمكن أن يقدم بحرية في سبيل الارتقاء ، وأن يستفيد وينفذ من حيويته ، ومزاياه الخاصة إذا ظل محصوراً اقتصادياً وسياسياً في نطاق إقليمي محدّد ، ومقيداً بروابط قانونية تحول دون تنمية هذا النطاق إلا بمسألة جيرانه المحيطين به ، ولما كان هؤلاء الجيران - استناداً إلى ما هم من حقوق مماثلة - قد يابون عليه المنافذ الضرورية لنشاط الاقتصاد ، كان مثل هذا الشعب الكبير في حل من أن يسعى للتخلص من حالة الحصار هذه وإيجاد مجال حيوي له يتناسب مع قوة حيويته الكامنة ، يستطيع من خلاله أن يهيئ لنفسه ما يرضى به عليه غيره ، ويناصر فريق من فقهاء القانون الدولي الأخذ بهذه النظرية تحقيقاً للصالح العام<sup>(٣)</sup> ، وإذ ليس مؤدى هذا التسليم للدول الكبرى في مثل هذه الحالة بحق الاعتداء على جيرانها لتحصل منها عترة على ما لم يسمحوا لها به اختياراً ، وألا تكون حقوق الدول الصغيرة قد أهدرت ، وفتح مجالاً لا حد له للقوى الدولية ، ومن ثم فقد وضع القانون الدولي قيوداً صارمة لطرق اكتساب الأقاليم لمعالجة الخلل في هذه النظرية ، فشرط أن يكون الأقاليم غير مملوكة للدول أصلاً<sup>(٤)</sup> ، وفي محاولتي العراق ١٩٦١ ، ١٩٩٠م لاكتساب إقليم الكويت ، كانت بمقدور دولة مكتملة الأركان السيادة والشرعية ، ( الشعب - الأقاليم - السيادة ) .

كما أن مبادئ القانون الدولي صريحة في عدم إقرارها باللجوء إلى استعمال القوة كوسيلة من وسائل حل الخلافات أو المنازعات بين الدول ، سواء كانت هذه المنازعات تتعلق بالدعوى الإقليمية ( أي المطالبة بالسيادة على الإقليم ) ، أو بتحديد الحدود البرية والبحرية بين الدول ، وأن يكون حل هذه المنازعات عن طريق الأساليب السلمية البحتة والمتمثلة في القضاء الدولي .

(١) S . H . Amin : International and Legal Problems of the Gulf ; Middle East and North African Studies Press Limited , London 1981 , PP . 120 - 125 .

(٢) د . جابر إبراهيم الراوي : القانون الدولي للبحار ، وفقاً لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ مع دراسة عن الخليج العربي ، جامعة بغداد ١٩٨٩ ، ص ١٦٧ .

(٣) د . علي صادق أبو حيف : القانون الدولي العام - المرجع السابق ، ص ٢١٦ - ٢٢٠ .

(٤) نفسه ، ص ٣٨٥ - ٣٩٧ .

ثانياً : أن العراق في الفترة النازية التي يستند عليها في الادعاء بالحق التاريخي لاسيما في عام ١٩٧١م لم يكن قد اكتسبت شخصيته الدولية المعاصرة ، وإنما كان مجموعة ولايات عثمانية تخضع للإدارة العثمانية المباشرة ، في ضوء ذلك كانت فيه الكويت تتمتع بالاستقلال الذاتي ، وبوسع شيخ الكويت أن يوقع معاهدات كما مع بريطانيا في عام ١٨٩٩م ، وأن يتخذ قرارات حروب وسلام ، كما في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م ، مع بريطانيا وحشد الضمانين ذاتهم ، إن الأدبيات العراقية قد استخدمت اصطلاحات قانونية وأخرى من مضمونها وأسقطوها على علاقتهم بالكويت ، دون العناية أو الالتزام بالدقة والأمانة العلمية ، في استخفاف ليج يقول الباحثين والمفكرين والسياسيين .

فانهك عن اعتبارات القانون الدولي التي لا تتيح انتقال السيادة من دولة إلى أخرى ، أو توارث الالتزامات الدولية ، لأن حقوق الأفراد وواجباتهم في نطاق القانون الخاص لا يمكن أن تكون مماثلة لحقوق الدول وواجباتها في نطاق العلاقات الدولية ، بوصفها اصطلاحاً قانونياً يتعلق بالجماعة

وبطبيعتها المتناسقة المستقلة التي لا تقبل النقل أو الحوالة ، ولم يكف نالقولاً نظرية التوارث الدولي بلدهم وإنما أقاموا نظرية جديدة تنفي فكرة التوارث فعياً تماماً ، فإن الممارسات السياسية العراقية في تاريخ الواقع ضد الكويت تتناقض مع وجهة النظر المطروحة ، إذ لا يمكن تجريد الكتائب المتبادلين لعام ١٩٣٢م ، والمخضر المفق عليه في عام ١٩٦٣م من قولهما القانوني كاتفاقيتين ملزمين دولياً ، ذلك أن المذكرات المتبادلة والرسائل ، أمر مقبول في القانون الدولي على أنه نوع مدون من المصاحبات والاتفاقيات الدولية ، وقد تم هذا البعث كقاعدة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م ، والتي تعرف كلمة " معاهدة " في المادة الثانية فيها بأنها " تعني اتفاقية دولية أبرمت بين دولتين بصيغة كتابية ومحكومة بالقانون الدولي ، سواء تجسدت في وثيقة واحدة ، أو وثيقتين مسترابطتين أو أكثر ومهما كانت دلالتها أو صيغتها الخاصة " (١) وينطبق هذا التعريف بوضوح على الاتفاقية الدولية بين الدول سواء أكانت تأخذ شكل رسائل متبادلة ، أو شكل محضر مطق عليه ، وفيما يتعلق برفض العراق لحدود عام ١٩٣٢م ، وما أكدته محضر ١٩٦٣م نظراً لعدم مصادقة السلطات التشريعية عليها رسمياً ، فإن الفقيه الدولي أو بهنام يرى أن " عرف الاستغناء عن التصديق ، والنص صراحة على أن المعاهدة تصبح نافذة المفعول عند توقيعها قد أصبح من الملامح البارزة في إجراءات إبرام المعاهدات ، وينطبق هذا بصفة خاصة على عمليتي تبادل المذكرات التي تشكل حوالي ثلث الاتفاقية الدولية ، وأن البروتوكول ، أو تبادل المذكرات لا تتطلب تصديقاً عليها في الواقع ما لم ينص على ذلك صراحة " (٢)

(١) Husain M. AL - Baharna : the Arabian Gulf States ; Their Legal and Political Status and their intentiona? Problems : London 1978 , PP. 250 - 257 .

(٢) Oppenheim , international Low . VOL. I , 8<sup>th</sup> Edition 1955 , P. 189 .  
وعن حالة الكويت والعراق راجع :

Gott , Richard : the Kuwait incident , Survey of International Affairs , 1961 , P. 523

- د . حسين عبد الجبارته : الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت ، وزارة الإعلام ، دولة البحرين ١٩٩١م ، ص ٥١ - ٥٣ .

" ولم تحوي الكتب المبادلة بين العراق والكويت ١٩٢٣ ، ١٩٣٢ ، ١٩٦٣ م ، على حكم يشترط التصديق الدستوري عليها ، ولعلكم عن القيمة القانونية التي تحملها هذه المذكرات ، فإن الرسائل البريطانية والعربية مليئة بالأوراق والملفات التي تعترف فيها العراق بالكويت " كشعب - والقبيل - وسيادة " وبالمقارنة بالفترات التي ادعى فيها العراق بحقه التاريخي في الكويت ، فإن النسبة لصالح المضمون الأخيرة تكون حتمية جداً مما يفقده ترتيب الأثر القانوني الذي يستوجب المطالبة دون انقطاع وعدم التعامل مع الإقليم المدعى عليه على المستويات الرسمية كشخصية دولية في أي فترة من فترات ، وهو ما لم يحدث ، بل على العكس فقد تبودلت زيارات - ومراسلات ، واستلم العراق قروض مالية أيضاً .

بقي أن نشير إلى أن قرارات مجلس الأمن وخاصة باعتماد تقارير لجنة تخطيط الحدود الدولية بين العراق ، والكويت في عام ١٩٩٣ م ، ليست مأمونة المخاطر بالرغم من اعتراف العراق على مضض بتلك الإجراءات الدولية ، وقد يجد في مبادئ القانون الدولي الخاصة بمسئولية القوة الإلزامية للمعاهدات ، أو تلك المتعلقة بأسباب انقضاء المعاهدات الدولية ذريعاً للتدخل من تلك الالتزامات ، سواء بتغير الظروف ، أو بزوال القوة القاهرة ، " Force Majeure " التي تعد سبباً من أسباب وقف الالتزام الدولي ، وليست سبباً لانقضائه ، كما هي سبب من أسباب دفع المسئولية الدولية التي تترتب عادة على الامتناع عن تنفيذ الالتزام الدولي ، وهي تزول بزوال الظروف التي أنشأتها وليس لها ثمة أثر على بقاء الالتزام أو انقضائه .

## **الفصل الخامس**

### **النزاع الحدودي بين قطر والبحرين**

الجنور التاريخية للعلاقات الميسية بين البلدين  
القيمة القانونية للزكاة المنفوعة من قبل قطر إلى شيوخ البحرين  
الغلاف حول منطقة الزبارة  
بداية الخلاف حول جزر حوار وأشت النيبيل  
عودة مسألة الزبارة والتفاوض بشأنها  
سياسة الحكومة البريطانية تجاه مشكلة الحدود البحرية بين قطر والبحرين  
مقترحات بريطانيا بشأن تحديد الخط الفاصل بين الجانبين  
مشروعات التسوية البريطانية للنزاع  
مسألة التحكيم في نزاع الزبارة

## مُتَكَلِّمَاتُ

في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية لا بد من التمييز بين مرحلتين تاريخيتين ، مرحلة سلطة القبيلة ، ومرحلة سلطة الدولة ، سيادة العرف والعادات وسيادة القوانين ، والمؤسسات الملك المشاع ، والملك المنظم ، وقد استغرقت فترة التحول ما بين المرحلتين ، سنوات محاسن عسيرة انمازت في غمارها قيم وأصول وأعراف ، ولغضت على أنفاسها أسس أكثر حداثة وعصرية وراحت مشيخات الخليج والجزيرة تتنازعها أصالة القبيلة ، ومعيّرات الدولة ، وداوت عجلة الزمن ولم يعد بإمكان هذه المشيخات الإفلات من حزمة التطور والتغيير ومقتضياته ، كما أنه لم تكن يوسعها المواجعة بين الحفاظ على الإرث الجزوي القبلي ، ومفاهيم السيادة والشرعية القانونية للدولة ، وعندما حاولت ، فخرجت بمشكلات تعمل في النسيج الاجتماعي / السياسي ، فكانت مسألة الحدود تعبيراً صارخاً عن إرهاصات هذا التحول الكبير .

واليوم في دولة المؤسسات من العسر على الباحث الخروج من هذا المأزق دون عثار ، كما أن مقتضيات العلمية ترفض الانصياع ، لمواق التبعة وتستلزم عدم الإنصياع وراء نظريات على عليها الزمن ، وهذه الدراسة يسندوها ترفض بل وتحت مقت الضمير مصطلح " التبعة " أو بديلة " الحق التاريخي " ، ومن الناحية العملية صعوبة بل استحالة أن نجسد هذه المقتولة من يتعصر لها في عالم تحكمه مؤسسات وأطر دولية استقرت دعائمها وثبتت أركانها ، ومن هذا المدخل فإن مشكلة الحدود بين قطر والبحرين ينبغي معالجتها وفق هذا المفهوم ، وأن مسألة تبعية قطر للبحرين وأن الإنجليز هم الذين عملوا على فتح ذلك الرق الذي كان قائماً بين الكيانين بنم عن جهل واسع بالتاريخ ومنطلقاته إذا أن مقتضيات المرحلة كانت تسوجب علاقة من نوع محاصر . ولكنها ليست تبعية أو سيادة أبداً كان تساهلنا في تعريف المصطلح ، وليس الميأاز أو تعصبا إذا قلنا أن الجلسور الأولى للدولة الحديثة والمعاصرة في قطر كانت أسبق ومقدمة على نظريتها في البحرين ، وأن لسلطة في البحرين انطلقت بعد - بعد فترة إرهصص وبلورة - من قطر .

واحسب أن ذلك مدخلاً ضرورياً لمعالجة مشكلة الحدود البحرية بين قطر والبحرين والتي هي في جوهرها مشكلة اقتصادية - سياسية - اجتماعية ، بل هي مشكلة مؤسسية تجاورنا وتشاغت في ظروف وملابسات النشأة ، والتطور ، ولم تشفع صلة القرى ولا احتلاط الشعبين إلا في الحد من غلواء ذلك الواقع .

إن الخلاف حول الزيادة - وجزر حوار - وفشت الذيل وجردة - هي مشكلة حدودية كان للعامل الاستراتيجي الدور الفاعل في تحريكها مع بداية الحقبة النفطية ، وإزاء الاختلاف في المفاهيم استوعبت المشكلة في بعض مراحلها مضمون ( الحق التاريخي ) الذي عبرت عنه المؤسسة الرسمية والأدبيات في البحرين ، بينما وجدت دولة قطر في القوانين الوليعة المعاصرة ملاذاً آمناً ومرفأً واسعاً وأداة وسيلة يمكن أن تنصير لحقها المليب ، وقد عبرت الدبلوماسية القطرية في مراحل مختلفة بأرجحية مطلقة عن إيمانها العميق بمشروعية وعدالة ذلك المنطق والإدعان لمقتضياته ومقرراته ، بينما تستند وجهة النظر البحرينية على رصيد واسع من السيرة في العلاقات الإقليمية أثرت لها بحقها في الجزيرة والقشوت ، وأن ظروفها السياسية والاقتصادية الخاصة تلزمها بالحفاظ على ذلك الحق ، وظلت ترفض لوقت طول فصح ذلك الملف .



## الجذور التاريخية الأولى

يبدأ التاريخ السياسي للحديث عن العلاقات السياسية المعاصرة بين قطر والبحرين إلى بداية القرن الثامن عشر الميلادي ، فبينما كانت شبه جزيرة قطر تحت حكم دولة بني خالد في الاحساء عمن طريق ( المسلم ) كانت جزر البحرين تحت السيادة الاسمية الفارسية عن طريق الشيخ نصر المذکور حاكم بوشهر من بني كعب وللوالی للأعاجم ، فقبيل الهجرة العنيفة الكبرى التي ضمت ( آل صباح - آل خليفة - الجلالمة ) كانت مجموعة من قبيلة المعاضيد - وأخرى من قبيلة سليم قد هاجرا من نجد ( أشير بالوشم ) ونزلا منطقة " بيرين " في طريقهما إلى شرق الجزيرة العربية في أعقاب قحط " صلهام " الذي رب نجد بين عامي ( ١٦٦٤-١٦٦٦ م ) ، وهناك كونا ( حلف البعلسي ) ثم نزحا إلى شمال شبه جزيرة قطر ومكثوا هناك ما بين ٢٠-٣٠ عاماً ، ونزلا في قرية " فريجة " ، بالقرب من الزبارة ، وعندما سلك " العرب " نفس طريق " البعلسي " قادمين من الحدار في جنوب شرقي نجد فقد استقبلهم الأعيرون في شبه جزيرة قطر ، ثم ارتحلوا جميعاً إلى منطقة جنوب البصرة بعد أن أجبرهم حكام قطر المسلم ( وعرب الموقة ) على ذلك بل واشتبكوا معهم في رأس تنورة ، وفي جنوب البصرة حاول العرب الحصول على موافقة السلطات العثمانية للإقامة في هذه المنطقة التابعة لهم ، بيد أن تدخل رد الإدارة العثمانية ومضايقات والي البصرة أجبرهم على الارتحال إلى حيث نفوذ دولة بني خالد<sup>(١)</sup> ، وهناك وجدوا دعماً ومساندة حقيقية من زعيم بني خالد إذ كان العرب وهم في طريقهم إلى شرق الجزيرة قد ساعدوا بني خالد في فتح القطيف مع بداية الربع الأخير من القرن السابع عشر ، على أية حال فقد منحهم براك بن غرير في منطقة القرنين " كونا " أي قلعة كان قد أنشأها للتأمين والتخزين وقت السلم ، وكنكة عسكرية في وقت الحرب ، وفي الكويت " تصفير كوت " وضع العرب أسس جديدة لاستقرارهم تقوم على توزيع الأدوار فيما بينهم فكان أن أحصى آل صباح بإحكام ، وآل خليفة بشؤون التجارة ، في حين عهد للجلالمة بشؤون البحر في غضون عام ١٧٠٩م ، وهكذا ثم إستهاء ( البعلسي ) من أية مهام تناط بهم الأمر الذي جعلهم يتأثرون كثيراً بل وينشقون عن حلف العرب عائدین إلى شبه جزيرة قطر ، إذ كان يشعر المعاضيد التميميون على وجه التحديد أنهم الأجدر لتولي أحد أهم هذه الشؤون لكونهم يتمتعون بتاريخ طويل في بلاد البحرين ، وأن ذويهم وأترابهم قد قامت على أيديهم النهضة الحديثة لذلك الإقليم .

( ١ ) للمزيد من التفاصيل راجع :

Niebuhr , M . Travels Through Arabia and Other Countries in the East , Vol. - 11 ,  
Edinburgh 1792 , Contents :

Briefly refers to the province of Lachsa ( or Hasa ) , Which Belonged to Beni Khaled , a most Powerful tribe in Arabia ( P. 126 ) . Discusses the province of Najd and the rise of Abdul Wahab , his early life and his Teaching Also refer Abdul Wahab's reduction of great Part of AL - Ared his relations with the Sheikh of Mecrami ( PP. 128 - 136 ) . Refers to Sheikh Nasser's possession of Bahrain Island , Upon the coast of Arabia ( P. 146 ) . Discusses the early history of Bahrain , its people and its pearl fishery ( PP. 182 - 183 ) . States that Beni Khaled tribe controlled a large area from Najd to Lachsa ( Hasa ) because of their wealth and number of other tribes subjected to them . From desert of Najd they had advanced to the sea (including the coast of Qatar) . ( P. 168 ) .

على أية حال فإن " البتلي " قد تزولوا للمرة الثانية في قرية فرجة شمال قطر في حوالي عام ١٧١٦م واستطاعوا أن يكونوا حياة شبه مستقلة وخاصة بهم ، فلزدهرت فرجة لقرىها أيضاً من الزبارة والتي كانت لا تزال مجهولة كميناء هام بيد أن ذلك لا يمنع أن قبائل قطر كانت تستخدم ذلك الميناء في بعض العمليات المحدودة الذين يخطرون فيها لأرقياد البحر ، ومهما يكن من أمر فإن آل خليفة ولأسباب سياسية والتصادية وشخصية أيضاً قد انفصلوا عن آل صباح وعادوا إلى منطقة فرجة حيث كانوا قد أقاموا علاقات نسب مع أحد قطبي حلف البتلي وهم قبائل سليم ، فزل عليهم محمد بن خليفة في سنة ١٧٦٦م ، وبعد فترة وجيزة من إقامة محمد بن خليفة في فرجة ، أسكنه عمله في مجال التجارة فكان عليه البحث عن مكان آمن فأشار عليه التاجر الكويتي المعروف محمد بن حسن بن رزق الذي لقب لئلا " بالأسعد " بأهمية تطوير منطقة الزبارة كميناء تجاري <sup>(١)</sup> ، وقد تم ذلك بالفعل حيث عمل محمد بن خليفة على تحميم الميناء وبناء أسوار حول الزبارة وتطوير ذلك الميناء في ظل الظروف السيئة التي عصفت بميناء البصرة التجاري سواء من جراء الطاعون الذي ضرب البصرة أو الحصار الفارسي ١٧٧٢ ، ١٧٧٥م وقد ساعد العاملين على هجرة عدد كبير من التجار إلى الزبارة فسراً بمصالحهم .

وهكذا تمكن محمد بن خليفة من الإحاطة بالشؤون التجارية في الزبارة ، ولم يكن في كسل ذلك ما يبني عن أن شيخ آل خليفة كان يريد أن يتغلب في الأمور السياسية أو ممارسة سلطة أو سيادة في منطقة الزبارة ، بل على العكس فإن العديد من المصادر قد أقرت بملكية محمد بن خليفة من (المسلم) حكام قطر الحاليين وأنه قد دفع لهم الإتاوة ( الحراج ) نقدي وعيني إقراراً منه بكونه يمارس التجارة على أحد المناطق التابعة لقطر وحكمهم على وجه الخصوص ، وأن الإستقلال السياسي الحاد بعد ذلك بمنطقة الزبارة كان مقترناً بمقالة الضعف والتهور في سلطة بني خالد " المسلم " على شبه جزيرة قطر كما في كل منطقة بلاد البحرين ، وهي المرحلة التي عطلت فيها قطر من حكم محلي تنهض بمهامه وتبعاته إحدى القبائل القطرية حيث كانت سلطة المعاضيد في حال التبلور والتكوين . وهي الفرصة التي استثمرها آل خليفة محاولة النهوض بسلطة ميسية تحكم من الزبارة كافة القبائل القطرية ، بيد أن الثابت أن هذه الأخيرة كانت تمارس كل واحدة منها نوعاً من السيادة المطلقة والحكم الذاتي بحيث

Saldanha , J . A : The Persian Gulf Precs , Vol . - I , Archive Editions 1986 : See ( ١ ) Contents :

This joint report of Samuel Manesty and Hardford Jones of 1790 , describes Jebarra ( Zubara ) was a sea port situated on the Arabian shores of the Persian Gulf and the Utbi tribe then held possession of this sea port . the Indian articles imported at Zbara were : Coffee , Sugar , Pepper , Sices , Bengal Souses , Iron , Lead , Tin , Oil , Ghee , Rice , etc . Part of the importation was retained at Zubara and Qatiff for the consumption of those places and of their immediate vicinities and the reminder was send by land to Doreenb ( Riyadh ) , the Wahabi capital and the hasa , the usual residence of the sheikhs of the Beni Khaled tribe . The prosperity of Zubara during this time was due to its free port status and a center of pearl fishery . ( 404 - 411 pp . )

تصاعق إلا لشيوخها وعادتها وتقاليدها مثل قبائل العسوي ، وآل نلامه ، والمعاضيد ، والسودان ، السلطة آل بني علي سليم وغيرهم ، وفي هذا السياق فينبغي التركيز على أن الضربة ( الزكامة ) التي كان يدهنها شيوخ قطر - في مرحلة التحول هذه - إلى آل سعود السلفيين عن طريق آل خليفة في مرحلة لاحقة كانت للإقرار بأن قطر لا تزال تدين بالذهب السلفي ( الوهابي ، بالإضافة إلى الحماية التي يمكن أن توفرها آل سعود ، وآل خليفة لهذه القبائل القطرية في وقت غلت فيه البلاد من حكم سياسي منظم ، وقد ظلت هذه العلاقة قائمة فترة من الزمن طالت لم يتطور بُعد في قطر أية حكم محلي سوى من سلطة شيعي البتلي سلامة بن سيف ، وعيسى بن طريف ، ومن ناحية أخرى كان شيوخ آل خليفة يدورهم لا يولون الأمور السياسية كبيرة اهتمام ، فقد كانت التجارة هي المحرك والمنطلق الأساسي لوجهاتهم ، فمن أجلها ذهبوا إلى الكويت وسببها خرجوا منها إلى الزبارة ، وعندما بدأت هذه الأخيرة تفقد أهميتها وحيويتها ، بدؤوا يفكرون في الانتقال بجوارهم إلى جزر البحرين ، وشهد عامي ١٧٨٢م ، ١٧٨٣م حالة من الاستفزاز في صفوف العوب على اختلاف تشكيلاتهم بلوغ هذه الغاية التي تحققت بالفعل في ٢٨ يوليو ١٧٨٣م ، وبالرغم من بقاء الشيخ أحمد بن محمد بن خليفة في الوزارة إلا أن مجلسه الشيخ سلمان قد اختار منطقة الرفاع في جزيرة البحرين مستقراً للحكم في عام ١٧٩٤م<sup>(١)</sup> ، لتبدأ مرحلة من التاريخ العاصف بين قطر والبحرين ، إذ بدأت تتبلور منذ ذلك التاريخ قيادة محلية قطرية متمثلة في الصعود المتنامي لقبيلة المعاضيد التي شرعت في قيادة القبائل ، وفي المقابل كان شيوخ آل خليفة قد بدؤوا في التحول من الاتجاه التجاري الإقتصادي البحت إلى الاتجاه السياسي في محاولة للرض مفاهيم السيادة والشرعية على قطر بيد أن ما لم تكن سوى صخرة المسوت إذ كانت العلاقة الإقليمية قد تبلورت لتضعف عنها دور بريطانيا مطلق في الخليج العربي يعني لجزيرة المنطقة يصبح

(\*) الواقع أننا يمكن أن نعتمد تحليلاً منطقياً آخر يطق وطبيعة الأحداث ، ذلك أنه بالمقارنة المركزة للفترة استقرار ولتحال العوب من مناطق إلى أخرى سوف نجد مقاربة إلى حد بعيد ، فبعد أن خرج العوب آل صباح وآل خليفة والجملة وغيرهم من الغدار في نجد ، والبتلي ( المعاضيد ، سليم ) وغيرهم من أخير بالزوس ثم بدين ، وذلك في فترة لحقت صلها الذي ضرب نجد بين عامي ١٦٦٤-١٦٦٦م ) حق وصولهم إلى شمال قطر ومكوثهم فيها لفترة ما بين ٢٠ - ٣٠ عاماً ثم فروجهم إلى البصرة فالكويت في غضون علمي ١٧٠٠ - ١٧٠١م ، أو حق عام ١٧١٦م بحسب رواية وارون ، وما حدث من رجوع آل خليفة إلى الزبارة في عام ١٧٦٦م بعد خلعهم مع آل صباح ثم اقتادهم جزيرة البحرين ١٧٩٤م مقرأ لحكمهم ، سوف نجد أن الفترات التي قضوها في قطر ثم الكويت ثم قطر مقاربة إلى حد بعيد وتتمحور في حوالي ثلاثين عاماً بنفس الظروف والملازمات إنما شكلت مرحلة الإزهاص والبلورة والتكوين ، وأن الدور السياسي الفعلي لآل خليفة يبدأ منذ انضمامهم إلى البحرين وهو الأمر الذي يوازي مع سيطرة السلفيين على قطر والبحرين وكان التحوذ السياسي للسلفية ولا ريب كما أن آل خليفة قد ظلوا شركاء آل صباح في التقوذ في الكويت لما يزيد عن خمسين عاماً ولم نسمع بادعاءات سياسية لهم هناك ، أي حين أنهم عندما قدموا إلى قطر كان لهم زعماءهم وقبائلهم ومنازلهم انضمام السلطة في بلادهم ، والاقتراب إلى الموضوع من هذه الزاوية سوف يساهم كثيراً في فهم جذور القضية .

على نفسها ويرتبط مباشرة بعلاقات سياسية مع المشيخات الصغيرة وهو ما تمثل في اتفاقية ١٨٦٨م مع قطر ، وقد دأبت بريطانيا عن هذه السياسة بصورة مطلقة <sup>(١)</sup> .

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على أمرين أساسيين أولهما : أنه لم ترد في الوثائق البريطانية أن الحكومة البريطانية قد اعتبرت شبه جزيرة قطر تابعة للبحرين ، حتى الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا والبحرين في فبراير عام ١٨٢٠م لم تتضمن نصاً صريحاً بهذا المعنى ، وأن كلمة "توابع البحرين" الواردة بنص الاتفاقية لم تذكر قطر صراحة ، ولا تعنيها بالضرورة ، وإنما هناك عدة جزر صغيرة مجاورة لقر إقامة شيخ البحرين .

ثانياً : أن بريطانيا تعاملت في حالات كثيرة - حتى قبل توقيعها لاتفاقية ١٨٦٨م مع شيخ قطر- على أن شبه جزيرة قطر كيان سياسي منفصل ولم تتردد في التعامل المباشر معها - دون الرجوع إلى شيخ البحرين . فعلى إثر وقوع بعض الحوادث مما كانت تطلق عليه السلطات البريطانية "بالقرصة" في عام ١٨٢١م قامت السلطات البريطانية بإرسال السفينة فيستال VESTAL إلى ميناء البدع وتم ضرب ذلك الميناء ، وفي يناير عام ١٨٢٨م وخلال جولة المقيم البريطاني الكولونيل ماكلاود Meleod على الساحل العربي للخليج قام بزيارة البدع ووجد هذا المكان تحت حكم شيخ من آل المعاهد وتفاهم معه مباشرة فيما يتعلق بأمور القرصة في الخليج .

( ١ ) راجع خلفية موسعة عن هذه الأحداث في :

- Taylor , Captain R. : The Persian Gulf : Selection From The Records of The Bombay Government , No . XXIV , Bomby Education Society's Press , India 1856 : see Contents :
- Captain Taylor's brief note on Husailah , Khor Hassan , Zubara ( 17 p. ) ; Pearl Fishery in Bahrain ( 22- 26 , 39- 40 PP. ) ; conflict between Shaikh Nasr (Governor of Bahrain ) and Zubara
- F . Warden's narrative of events connected with the conclusion of an agreement between the uttobees of Zubara and the Govt. of Muscat ( 1808 , 180 p. ) ; Inam of Muscat's expedition against Bahrain , Zubara and Khor Hassan ( 1809 - 1811 , 182 - 183 pp. ) .
- Francis Warden's sketch of the proceedings of Rahmah bin Jaber , Chief of Khor Hassan with continuation to the period of that Chief's death in 1826 and also brief sketch of the proceedings of Sheikh Busheer bin Rahmah , son and successor of the above Chief by Lieutenant S . Hennell ( 1809 - 1831 , 521 - 529 pp. )
- Anon Arabia , Handbook prepared under the direction of the Historical Section of the Foreign Office No . 61 , 125p . London : 1920 , H . M . Stationery Office :

وتؤكد حلة كل من شيخي البحرين وأبو ظبي في أكتوبر من عام ١٨٦٧م على شبه جزيرة قطر<sup>(١)</sup> الوضع الاستقلالي السياسي لقطر عن البحرين ، إذ لا يقل أن تشترك البحرين في هجوم مع أبو ظبي على أحد توابعها ، وإنما العكس هو الذي قد يكون صحيحاً ، كما أن الإجراءات البريطانية التي اتخذت حيال ذلك الهجوم كانت تدعياً لوجهة النظر القائلة بعدم تبعية قطر للبحرين ، فقد تم إرسال تجلير شوي مصحوباً بتهديد من الحكومة البريطانية باستخدام القوة إذا لم يرد الشيوخ رداً مقنعاً ، وفي حين كان أهالي في قطر يعتنقون المسددة للانتقام من البحرين ، فإن الحكومة البريطانية أودت بدورها تكريس الوضع الاستقلالي لمسلمين الكيانيين من خلال القيام بعمل عسكري ضد البحرين يكون رادعاً عن ممارسة مثل هذه الإجراءات السابقة . فقام الكولونيل بيلي " المقيم البريطاني " على رأس قوة بحرية أجمعها السفينة الحربية هوروز Hu Rose ، والسفينة ساند Sand ، والطراد الحربي فيجلانت Vigilant وتوجه إلى البحرين حيث أطلقت نيران المدافع على قلاع البحرين ، وعلى إثر ذلك فر الشيخ محمد بن خليفة إلى ساحل قطر ، بينما تم تدمير قصره في منطقة اخرق ، في حين أقرت بريطانيا أسماءه على حكم البحرين ، وعقب انتهاء الكولونيل بيلي من إجراءاته في جزيرة البحرين توجه مباشرة إلى شبه جزيرة قطر على رأس أسطول وفي السوكرة أجمع بيلي مع كبار شيوخ قطر بزعامة الشيخ محمد بن ثاني شيخ آل ثاني " المعاضيد " <sup>(٢)</sup> ، الذي انتقلت إليه المشيخة في أعقاب وفاة سيف بن

( ١ ) - Saldanha , J . A : the Persian Gulf Procs VOL : III . See :  
War Between Qatar tribes on side and Chiefs of Bahrain and Abu Dhabi on the other in 1868 . Colonel Pelly's addresses to Sheikh Mohammad Bin Thani , the principal Chief of Qatar and other Sheikh of Qatar and their agreement to pay any tribute due to Bahrain ( 20-21 pp ) .

كان من أهم ما في أحداث عام ١٨٦٨ هـ أسرة آل ثاني على رأس السلطة في شبه جزيرة قطر ، ونسب لا يحد وأن تكون قد تفاعلت مع الأحداث السابقة على ذلك التاريخ بفترة زمنية لهذا النور الكبير ، وآل ثاني هم من المعاضيد وهم فرع من قبيلة الوهبة ، والوهبة من بطن حنظلة بن مالك بن زيد مناه من تميم السبي تتحدر منها أسرة الإمام محمد بن عبد الوهاب ، والأفراد تميم من حاضرة نجد وجبل ثمر ، وأكسبر المسند التبعدي تضم عناصر من قبيلة تميم ، ولد تحلفاً عن كيفية هجرتهم " المعاضيد " من نجد كأحد مراحل هجرات العرب وكيف أسسوا في شبه جزيرة قطر والأماكن التي تنقلوا فيما بينها ، أما محمد بن ثاني فقد ولسد في القويوط ، ويصفه بلجريف بأنه رجل زكي وماهر يحل إلى البداة وكان مشهوراً بالفتنة والطبائع الطيبة والشاهل في مسلحه كما أنه بارع في التجارة ، ورجل أعمال وتاجر لأزول أكثر منه حاكم عربي .

Palgrave ( w . Gifford ) , Personal Narrative Of a year's Journey Through Central & Eastern Arabia 1862 - 1863 , London , Gives description of Bahrain Islands , its coast , sketch of the Al - Khalifa family , author's landing at Manamah , Bahrain's population , Admonition of Bahrain Island , Pearl fishery and other trade of Bahrain . ( pp . 198 - 223 ) . Author's preparation for journey to Qatar ( Qatar ) , coast of Qatar , Ras Rekan , importance of Zubara . Also description of Bida , Doha , fisheries , system of government and the tribes of Qatar . Author's interview with Mohammad bin Thani his residence and character , life at Qatar , interior of Bida . Author's meeting with Sheikh Qassim , description of his residence and Character . Author's visit to Warkah , description of Warkah , system of government there . ( pp . 224 - 243 ) .

سلامة المعاضيد ، وعيسى بن طريف " سليم " في أحداث البحرين<sup>(١)</sup> حيث قتل الأول في أثناء هجوم البحرين وأبو ظبي ، بينما قتل الثاني أثناء إحدى المجمعات القطرية الانتقامية المضادة على مواقع للقبائل البحرينية في سنة ١٨٥٣م وأرغم أخاه سلطان بن سلامة وجماعة من قبيلة البعللي على الإقامة الجبرية في جزر البحرين ناهيك عن أن مجموعة من البعللي كانت قد فضلت الحصول على أراضي والإقامة في جزر البحرين بعد تخلصها من الغزاة في عام ١٧٨٣م أثناء عملية توزيع الغنائم ، فكان الشيخ محمد بن ثاني أكبر شيوخ المعاضيد فعلى المشيخة وبالرغم من أن مهمة الكولونيل بيلي في قطر كانت عبارة عن إبلاغه زعمائها باستياء الحكومة البريطانية من العمليات الانتقامية التي قامت بها ضد البحرين ، إلا أنه لم يهتم بهذا الجانب وإنما ركز على إعادة العلاقات مع البحرين إلى سابق عهدها لا سيما بعد أن تورط الأمور في البحرين حاكم جديد .

وتأكيداً لبداية العلاقات المباشرة بين بريطانيا وشبه جزيرة قطر ، قام الكولونيل بيلي بتوقيع الاتفاق في الثاني عشر من سبتمبر عام ١٨٦٨م مع الشيخ محمد بن ثاني شيخ البدع وأكبر رجال قطر نفوذاً هناك تمهد فيه محمد بن ثاني بأن يعود إلى مدينة البدع ( الدوحة ) التي هجرها وألا يشترك في أي عمل عدواني في البحر ( مياه الخليج ) وأن يحمل كل الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بينه وبين جيرانه إلى القمم البريطانية في الخليج للفصل فيها ، وألا يساعد شيخ البحرين السابق ، وأن يسلمه للسلطات البريطانية إذا وقع في قبضته ، وأن يعرض على القمم البريطاني ما قد يشار من خلاف في وجهات النظر بشأن ضربة الجهادية التي تدفع للسلفين آل سعود<sup>(٢)</sup> .

إذاً جوهر الخلاف ولب المشكلة بين شبه جزيرة قطر والبحرين كان حول قيمة الزكاة التي تدفع عن أهالي قطر للسعوديين ، وعلى الطريقة التي تدفع بها ، وكذلك هناك وثيقة أخرى تم توقيعها في اليوم التالي ١٣ سبتمبر عام ١٨٦٨م حددت مقدار الجزية التي يدفعها سكان قطر إلى البحرين حيث جاء في هذه الوثيقة " تصهد نحن شيوخ قطر ، الموقسون على هذه الوثيقة بأن ندفع لشيخ البحرين عيسى بن خليفة مبلغاً من المال سنوياً .. " وحددت هذه الوثيقة محمد بن ثاني شيخ البدع وكيلاً يتولى جميع هذه الجزية لتسليمها إلى القمم البريطاني وعن طريقه يتم توصيلها إلى شيخ البحرين ، وقسده أعمال الكولونيل بيلي هذا الإنفاق إلى رؤسائه في حكومة الهند البريطانية ، حيث أثار بأن حصة آلاف قران

(\*) عن رواية الباحث القطري الشيخ / حسن بن محمد بن علي آل ثاني . وهو من أبرز الشخصيتين في الشؤون القطرية ويتركز على كم معولي واسع وإلمام بتاريخ جندور قطر الحديثة كما تفرس لديه مجموعة ضخمة من المؤلفات النادرة عن قطر سواء مكتبته الخاصة الريقة التي تحوى جلّ ما كتبه الرحالة والمستشرقين والمقيمون والوكلاء السياسيون البريطانيون عن الخليج وقطر ، أو بقسم الوثائق بالديوان الأميري الذي يشرف على وحدة التاريخ فيه ، ولدى الشيخ منطق لا ينهي إغفاله في كتابة تاريخ قطر .

(١) Aitchison , A Collection of Treaties , Engagements and Sands Relating to India and Neighboring Countries , Delhi , 1933 , VOL. XI , P. 255 .

تدفع إلى الحكومة السعودية ، وأن هذا المبلغ لا يؤثر على استقلال قطر بالنسبة للبحرين ، وأحذف يلي  
بأن هذا المبلغ بعد مسالة ثابتة من جانب شوخ وأهالي قطر في المبلغ الإجمالي الذي يستحق دفعه  
للحكومة السعودية على البحرين وقطر مجتمعين <sup>(١)</sup> .

ومن جهة ثانية فإن القول بأن الضريبة المذكورة تعني التبعة السياسية ، فإن البحرين بذلك  
مستكون ومن باب أولى تابعة للسعودية ، والواقع أن المصادر البريطانية قد أكدت ما نعتقد بشأن هذه  
الضريبة فيذهب " كيلي " إلى القول " بأن هذه الزكاة التي تسوي بالإكراه من كل من سلطان مسقط  
وشيخ البحرين إنما هي زكاة قسرية تدفع تحت التهديد بالقوة وهي بصورتها هذه لا تنطوي على أية  
تبعة إقليمية وإنما هي مثل على سيطرة دولة على دولة أخرى بالقوة <sup>(٢)</sup> ، بينما نجد " هنسل " المقيم  
البريطاني يذكر للمسؤولين البريطانيين بأنه " لو استمر شيخ البحرين في دفع الزكاة للوهابيين فإن ذلك  
سيكون في مصلحة السلام في الخليج " ويضيف قائلاً : " إنني على يقين تام بأن الحكومة البريطانية ربما  
لا تعتبر مخفظة في سياستها لو استعملت نفوذها مع شيخ البحرين لإقناعه بالإستمرار في دفع الزكاة  
للحاكم الوهابي على اعتبار أن هذه الزكاة تدفع كضريبة دينية وليست كجزية ، كما أن دفعها لا يجعل  
من شيخ البحرين تابعا للوهابيين " <sup>(٣)</sup> ، وقد ظلت الإدارة البريطانية تؤكد على أنها تعتبر الزكاة ضريبة  
دينية فقط غير مرتبطة بالتبعة السياسية <sup>(٤)</sup> .

وبعد هذه الأحداث الهامة دخلت العلاقات السياسية بين البحرين وقطر في إطار التناقص بين  
بريطانيا والدولة العثمانية وهي الأحداث التي رافقت حملة مدحت باشا ٢٠ إبريل ١٨٧١م على  
الاحساء وشرق الجزيرة العربية وردود الأفعال البريطانية بشأنها ، وهي أمور نعرضها هنا تفصيلاً في  
مكان سابق ، ولستطيع أن أجمل هذه التطورات في التفاعلات التالية :

١ - أن أهم ما في حلة الاحساء عام ١٨٧١م دعوة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني  
للعثمانيين في البدع وقبوله الراية التركية ، فقد كان هذا الرجل يرغب وبشكل ملح في التخلص من أية  
نفوذ بحريني قد يكون لا يزال قائماً من خلال علاقته بالبريطانيين ، والتخلص بالتالي من الضراب

( ١ ) Saldanha , J . A . The Persian Gulf Precis VOL , III , London 1966 , Archive  
editions : pp . 20 - 21

- راجع أيضاً :

- أرمكو : عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي : المصنر السابق ، ص ٣١٠ .

( ٢ ) Kelly ( J . B ) : Britania and The Persian Gulf , London , 1965 , PP . 339 - 401 .

( ٣ ) I . O . R . : R 15 / 1 / 124 Office No . 75 , 1852 . A letter from Captain Henel to A :  
Malt Chief secretary to Government of Bombay dated 3<sup>rd</sup> April 1852 .

( ٤ ) I . O . R . 15 / 1 / 8 / 124 from A - B Kemball Political Resident in the Persian Gulf  
to : Chief of Bahrain 27<sup>th</sup> May 1852 .

المقروضة على قطر من قبل بريطانيا والتي ينبغي أن تدفع للسعوديين عن طريق آل خليفة ، ولقد تعهدت أبيه مع بريطانيا .

٢ - أن التدخل التركي في منطقة الخليج وتأسيس الأتراك مركز لهم في شبه جزيرة قطر قد جعل الموقف في الخليج أكثر تعقيداً فقد حاول الأتراك مد سيطرتهم على مناطق أخرى في الخليج مثل محاولات بنغازي البحرين وهي بلا شك محاولات كوست وبطريقة غير مباشرة الوضع الإستراتيجي لقطر على وجه الخصوص .

٣ - أن محاولات الأتراك كذلك الاعتماد بسيطرتهم على طول الساحل العربي قد عمل على ظهور موقف مختلف بين كل من حكومة لندن وحكومة الهند البريطانية ، والسلطات البريطانية في الخليج ، فقد أدى هذا التواجد العثماني في قطر إلى تضارب في وجهات النظر بشأن ردود الأفعال التي ينبغي أن تتخذ وتراجعت ما بين رغبة حكومة الهند في ضرورة مقاومة ذلك التوسع وردعه وبين رغبة حكومة لندن في عدم التدخل في تعقيدات أو مواجهة مباشرة مع السلطات التركية <sup>(١)</sup> .

وبالرغم من التضارب في وجهات النظر إلا أن الإدارات البريطانية المختصة قد سعت للبحث عن حلول لوضع حدود محددة للسيادة التركية على ساحل الخليج لتسهيل الأتراك مسئولية أفعالهم فقرة تنطلق من المناطق التابعة لهم ، وأن بريطانيا لن تصدع عن اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حماية الأمن والسلام في الخليج <sup>(٢)</sup> ، والذي يهتم في كل ذلك أن منطقة الزبارة صارت محوراً هاماً من محاور العلاقات البريطانية - التركية ، والقطرية - البحرينية ، فقد انفجرت في صيف عام ١٨٧٦م على ساحل شبه جزيرة قطر موجة من الإضطرابات وأعمال الشغب ، وكان المسئول عنها مجموعة من قبيلة هاجر وآل مرة ، فقد انقسمت قبيلة بني هاجر قسمين آل زنبالع وآل شهوان ، وقد تحالف

(١) Saldanka , J . A . The Persian Gulf precis : VOL . - IV ; precis of Qatar Affairs , 1873 - 1903 , Archive Editions , London 1986 , PP . 66 - 165 .

(٢) استمرار المباحثات في هذا الشأن فترة من الزمن راجع :

Wilson to FSI , September 15 , 1895 , F I 136 / 96 . The Mutassarraf in Fact lost his Post Following this incident ; Mockier ( Baghdad ) to Currie June 13 , 1896 , Home 611 / 96 .

To This should be added Humanitarian desires to spread the " pax Britannica " for the Turkish rule was knits to be oppressive : It was thought the local tribesmen might welcome British rule and seemed to expect some at - attempt by Britain to establish this . See Capt . J . A . Douglas , Report on a Journey from India to the Mediterranean , Via the Persian Gulf . ( Simla , 1896 ) , " Confidential " ; copy in Curzon Mss .

Meade to FSI , December 5 , 1897 June 13 , 1898 , F I 1044 / 98 . On the Population's view , Jayakur ( Muscat ) to Fagan , May 17 , 1898 , FES November 1898 . 524 - 535 .

F . O . to I . O . , December 9 , 1898 , Home 2463 / 98 . It is interesting to note that the Porte got wind of the project immediately , for in early 1898 they informed Currie that the Vice - Consul to be appointed to . The island must have his executor from the Empire . The Turks were told that no such appointment was contemplated - but in any case the British government could not allow this claim on their part . Currie to Salisbury , January 19 , 1898 , Home 1740 / 98 .



الأولون مع ناصر بن مبارك " المنشق البحريني " في حين تحالف الآخرون مع شيوخ آل نعيم سكان الجزيرة المواليين لحاكم البحرين ، وكانت التقارير البريطانية قد تبنت إياها كما أن يستغل شيخ قطر هذه الظروف ويقوم بمساعدة آل خالف بضرب البحرين والجزيرة ، لا سيما وأن تقريراً للمقيم البريطاني الكولونيل روس إلى حكومة الهند قد أوضح بأن مستولية الإحتلالات التي تعرض لها سفن البحرين تقع على عاتق سكان البدع والجزيرة والقطيف والإحساء ، وإذا كانت الإدارة البريطانية قد شددت على ضرورة أن يحارب الأتراك سلطانهم لردع أهالي البدع والقطيف والإحساء ، فإن الوضع بخصوص الجزيرة كان صعباً للغاية نظراً لأن السلطة التركية عليها لم يكن لها وجود ، ومن ثم طلب للمقيم البريطاني رأي حكومة الهند في الإجراء الذي يجب اتخاذه في الجزيرة <sup>(١)</sup> ، فكان رأي الأخيرة أن يقوم والي البصرة العثماني عبد الله باشا بمعالجة المسئولين عن هذه الأعمال في الجزيرة بيد أن والي البصرة قد أوضح للمقيم البريطاني أنه لا يتلقى أوامره من الإنجليز وإنما الإدارة العثمانية وحدها هي التي ينبغي أن تطلب منه ذلك ، وعارضت حكومة لندن من جانبها ، هذا المسلك على لسان وزير خارجيتها اللورد سالسبوري Saltsbury الذي كان يرى في اتجاه حكومة الهند إثارة لأزمة في العلاقات بين الدولتين ، ومن ثم ينهي عدم اتخاذ أية إجراءات قمعاً للفرصة داخل مناطق السيادة العثمانية ، مما يعني التحول في السياسة البريطانية في الخليج إذ أصبح القرار النهائي بيد حكومة لندن ، ويعتبر ذلك إحدى النتائج التي ترتبت على التدخل التركي في الخليج ونأسي نفوذهم في شبه جزيرة قطر .

(١) Busch , Briton Cooper : Britain and the Persian Gulf , 1894 - 1914 , university of California press , 1967 , See Contents :  
Giving a short description of Qatar states that Qatar fell under Ottoman domination during the campaigns of Midhat Pasha in 1870 - 1871 . The Ottomans maintained their garrison in Doha , But Britain also laid claim on Qatar through its perpetual Treaty of 1853 with Bahrain . States that Bahrain had important connection with Qatar particularly with Zubarah , a small settlement on the Northwest corner of Qatar . Also discusses Sheikh Hassim bin Thani's revolt against the Ottoman and British refusal to recognize Ottoman sovereignty in Qatar . ( pp . 21 - 37 ) . The British reaction to Ottoman expansionism in Qatar in the 1890s and British intervention in Qatar is discussed in details in chapter 5 . ( pp . 133 - 153 ) . Further states British government's to the proposals for the extenuation of British influence in the Kuwait - Qatar - Najd area . ( p . 227 ) . States that Qatar should be Brought into the British prohibited area . ( pp . 292 - 294 ) . Turkish occupation of Zakhnuniya island , appointment of Mulla Udayd and Zubarah and the conclusion of an Anglo - Qatar treaty are discussed . ( pp . 320 - 321 ) . The status of Qatar became a subject matter in the Anglo - Ottoman negotiations of 1912 which led to the conclusion of the Anglo - Ottoman Convention in 1913 , recognizing the independence of Qatar . And in 1916 Britain signed a treaty with Qatar , which placed Qatar under British Turcial system . ( pp . 330 - 347 ) .

ومن ناحية أخرى فإن الترهل الذي أصاب الدولة العثمانية قد جعلها تبدو عاجزة أمام مجريات الأحداث وقد فقدت سيطرتها على هذا الحد أو ذاك ، وبدأ الضعف والخرال يتخربق جسدتها ، فلم تستطع كثيراً بما يدور حولها فأصبحت تسبح بخمر قدرها الضخوم ، ولم تكن السنوات التي تقدر بربع قرن ، الباقية من عمرها - قياساً بتاريخها الطويل - إلا صفحة الموت للدولة العثمانية وكتيبة لتساقط أطرافها أصبحت أكثر فظيوة لعرفت في السنوات التالية بالدولة التركية .

على أية حال فإن الدولة العثمانية لم تفعل شيئاً أكثر من تكرار وعودها بتقوية قواها ومسلحتها الحربية في الخليج ، وإزاء التردد البريطاني والعجز التركي ، فقد انفجرت مجموعة أخرى من أعمال الشعب وللإضطرابات في عام ١٨٧٨م فقد تجمع حوالي مائة رجل من قبائل بني هاجر والمناصر ، وآل مرة بقيادة ومساعدة ناصر بن مبارك وقاسم بن ثاني ولحقوا حصارهم على الزيارة وعندما وصلت هذه الأخبار إلى المقيم البريطاني ، أبحر على الفور على متن السفينة بوشهر إلى ساحل قطر فطسّر ونزل إلى الزيارة ، وهناك زار معسكر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ، الذي كان على بعد نصف ميل من حصص مير الذي حوصر فيه آل النعم من سكان الزيارة ، أما قرية الزيارة فقد تحولت إلى أنقاض ، وأن عدة قوارب احترقت إذ كانت القوة التي تصاحب قاسم قوامها ألقي رجل مسلح .

والواقع أن هجوم قاسم بن ثاني وناصر بن مبارك على الزيارة وتدميرها لم يكن المقصود منه تأديب أهل هذه المدينة نتيجة لأعمال الشعب والفرصة في الخليج وساحل قطر بشكل عام بقدر ما كان الغرض منه الاضطرار من آل النعم لارتباطهم بحاكم البحرين ، وللخلاف القائم بينهم وبين حاكم البحرين ، وفي نفس الوقت رغبتهما في اتخاذ الزيارة كقاعدة للإنتلاق منها بحرق قديس البحرين ، ناهيك عن اعتقاد قاسم بن ثاني - الذي لم يعلن عنه إلا في مراحل لاحقة ، بأن الزيارة كما هي العليد ، منطقة تقع ضمن حدود شبه جزيرة قطر ، وأنه ينبغي أن تخضع لحكمه المباشر ، وظل يرفض وصفه بـ " شيخ البدع " أو " حاكم البدع " كما كان يحلو للإنجليز تسميته وكانت هذه إحدى الأسباب التي جعلته لا يرتبط بالسياسة البريطانية ، وأن ينسحب إلى العثمانيين الذي لقبوه " بقائم مقام قطر " .

ومهما يكن من أمر فإن المقيم البريطاني في الخليج قد أبدى لوتياحه من تدمير الزيارة معصراً أن البحرين قد تستفيد من ذلك الحادث حتى لو أدى إلى امتداد السيادة التركية على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر ، ففي تقريره إلى حكومة الهند أوضح روس " أن إقامة مركز تركي منظم في الزبارة أو في المنطقة القريبة منها سوف يكون إجراءً حساساً لوضع حد لمخاوف البحرين والتي ظلت تعاني منها لعدة سنوات والتي كان يقف وراءها أشخاص مثل ناصر بن مبارك ، وأنه يحقق هدف الإدارة البريطانية في إشراك تركيا في الحفاظ على الأمن في الخليج ، لأن وجود سلطة تركية في هذه المنطقة سوف يجعلها - مسؤولة بطريقة مباشرة عن أعمال الشعب التي تحدث هناك " غير أن حكومة الهند البريطانية بعد دراسة الموقف بدقة قد اعترضت على ما ذهب إليه المقيم البريطاني ، وكان وجه الاعتراض يكمن في أنه كيف

يطلب من الحكومة العثمانية أن تعني بمسؤوليتها في الخليج دون زيادة قوتها البحرية ، وحق لو-جنسنت ذلك ، وزادت القوة البحرية العثمانية فإن ذلك سيؤدي إلى اعتماد نفوذ العثمانيين وتأكيدهم في الخليج ، وهو أمر يعترض الإستراتيجية الثابتة للبريطانيين ويعترضها في الصميم ، ورات حكومة الهند أن حلاً وسطاً يمكن أن يحقق التوازن المطلوب ، وهو يقضي بالاعتراف بالسيادة العثمانية على المنطقة الساحلية الممتدة من البصرة إلى العقير ، أما فيما يلي ذلك جنوباً فلا يعترف بأية سيادة باستثناء البدع والوكرة على ساحل قطر ، وضرورة أن تتمسك الحكومة البريطانية بحقها في ممارسة سيطرتها البحرية وتضع القراصنة حتى في المناطق المعترف فيها بالسيادة العثمانية وقد أكد هذه الرؤية اللورد ليرن الحاكم العام للهند الذي كان مصر على أن تستمر الحكومة البريطانية في ممارسة نوع من " الحماية البحرية المعكوفة " في المياه الإقليمية التركية ، إلى أن يبرهن الباب العالي على رغبته وقدرته على حماية الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم ، فكان أن حصلت الحكومة البريطانية في الأخير على حق التفتيش البحري مما أطلق يدها بحرية في الخليج ونظراً للنفوذ العثماني الواهي ، فقد أصبحت سيطرتهم في الداخل دون الساحل ، وكانت أولى إقرارات هذه السياسة الجديدة هو نجاح الإدارة البريطانية في إشغال معظم ناصر بن مبارك بمسألة وتأييد لاسم بن ثاني للزور البحرين خلال عام ١٨٨٠م<sup>(١)</sup> .

( ١ ) - راجع تطورات مشكلة الزبارة في :

- Saldanha , J. A : Op Cit , VOL . IV , See Contents :  
 Turkish Project of rebuilding Zubara , 1888 . Turkish measures for establishing their jurisdiction on a firmer basis on the Arab coast . Increase of Turkish forces in Katar , 1888 . Intrigues of Jasim against Abuthabi , 1889 - 90 . Turkish projects for rebuilding Zubara and Ouedi , 1890 - 91 . Hostilities between Sheikh Jasim and the Turks , 1891 - 93 . British policy towards Jasim during the hostilities . Chief of Bahrain and Abuthabi , 1893 Question of Turkish jurisdiction in Katar , 1893 . Removal by Turkish authorities of the British flag from a boat Bidas , 1897 . Occupation of Zubara By the Al bin Ali Tribe with support of the Turks and Sheikh Jasim . Threatened attack on Bahrain , and energetic measures taken to expel the settlement , 1895 . Arab rising in Katar . Disturbances off the Katar coast between the Amamara and Al bin Ali tribes , 1900 . Piracies committed by the Beni Hajir off Katar coast , 1900 . Reconsideration of British general policy on the Arab side of the Gulf . ( 1 ) Proposed British protectorate over the Chief of Katar (2) Aggressive action of the Porte in attempting to establish mudirates at Odeled , Wakra and Zubara , 1902 - 04 ( 1-58 pp ) .  
 Appendix A : Memorandum about the between Sheikh Zaid and Sheikh Jasim .  
 Appendix B : Extract from Captain Daly's draft letter to the address of the Political Resident , Persin Gulf , Submitted for approved on 14<sup>th</sup> January 1901 , relating to Katar .  
 Appendix C : Memorandum by Mr. Block about Turkish claim over Katar . ( 59 - 64 pp . ) .

والمواقع أن الفترة الممتدة ما بين عامي ١٨٧٦ - ١٨٩٢م قد تميزت بنشاط ملحوظ للشيوخ قاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر في مناوأة مركز بريطانيا في الخليج وتقييد المصالح السياسية والتجارية ليس في شبه جزيرة قطر ، ولكن في منطقة الخليج ، وإذا كان الأتراك لم يحققوا أهدافهم من خلال تواجدهم في شبه جزيرة قطر تجاه البحرين ووضعها تحت السيادة التركية ، فإن خططهم تجاه هذه الجزيرة ( البحرين ) قد استمر هناك من خلال قاسم بن ثاني الذي بذل أقصى جهده لتهديد البحرين وحرب المصالح البريطانية هناك ، وهي الجهود التي دفعت بالبريطانيين لتوقيع اتفاق عام ١٨٨٠م مع شيخ البحرين الذي يحذر موجهاً بالأساس ضد قاسم بن ثاني ، حيث أتاح لبريطانيا الفرصة بموجب حق الدفاع والحماية عنها ضد أي تهديد خارجي باستخدام القوة العسكرية ضد قاسم بن ثاني في حالة تقليده البحرين ، ولم تعد بريطانيا بعد عام ١٨٨٠م مترددة في استخدام القوة ضد حاكم قطر ، ولذلك فعندما قام بتهديد التجار البريطانيين وطردهم من البدع خلال عام ١٨٨٢م ، وعام ١٨٨٧م ظهرت السفن الحربية البريطانية في ميناء البدع وهددت بضرب البلدة ، وألزمت قاسم بن ثاني بصيغ هؤلاء التجار وإرجاعهم إلى المدينة ، وهو الإجراء الذي اعتبره أول عامل مباشر بين قاسم وبريطانيا .

في الثالث عشر من مارس ١٨٩٢م وقعت الحكومة البريطانية معاهدة مع شيخ البحرين ، تعهد فيها الأخير ألا يعقد اتفاقية أو يدخل في الاتصالات مع أية دولة أجنبية باستثناء بريطانيا ، وألا يوافق على إقامة وكيل لأية حكومة أجنبية أخرى في أرض البحرين ، دون موافقة الحكومة البريطانية ، وألا يتنازل عن جزء أرضه للبيع أو الإيجار أو غيرها للاحتلال من قبل أية دولة سوى بريطانيا<sup>(١)</sup> .

وفي هذه الأثناء كان الشيخ قاسم بن محمد قد بدأ يترك أنه من الخطأ الإستمرار في التمسك بالارتباط بالأتراك الذين أصبحوا من الضعف إلى الخد الذي لم يقدموا له شيئاً ، بل ولم يدافعوا عن سياساته تجاه بريطانيا ، وقد خذله في غير مناسبة ، وأنه من الأجدي لطموحاته الإفتتاح بقدر على البريطانيين بعدما ثبت أن سياستهم في المنطقة تركزت على أسس وإستراتيجيات مدروسة يعكس العشوائية والقرصنة التي نتجت عن الأتراك ، ومن ثم بدأ قاسم بن ثاني يوسع للإدارة البريطانية من طسرف عفي بأن تمكنه من سواحل قطر " المهدد " ، " والزبارة " وسيكفيهم القرصنة وأعمال الشغب ، ولكن الحكومة البريطانية لم يكن بمقدورها الإطمئنان إلى هذه الوعود ، وهو الذي حارهم على غير صعد ، بيد أنها لم تغلق الباب كلية في وجه قاسم ووعدته بدراسة الأمر وفي هذه الأثناء من عام ١٨٩٤م أنشئت مسألة الزبارة من جديد ، عندما أراد سلطان بن سلامة ومجموعة من قبيلة البعلي الإقامة في الزبارة ، بدفع وتحريض من قاسم بن ثاني ، إذ كان سلطان بن سلامة هو أحد شيوخ المعاضيد الكبار ، وكانت المشيخة للمعاضيد في أخيه سيف بن سلامة قبل انتقالها لابن عمه محمد بن ثاني ، وهذه مسألة دقيقة وهامة في

تاريخ قطر الحديث والمعاصر<sup>(١)</sup> ، وكان شيخ قطر قاسم بن ثاني قد دعى القبائل الخارجة على السلطة في البحرين مثل قبيلة النعيم إلى الروح إلى قطر ، وهي الخطوات التي وجدت فيها الإدارة البريطانية بمحاولة لتكريس أمر الواقع في منطقة الزبارة<sup>(٢)</sup> ، والواقع أن الخلاف بين حاكم قطر قاسم بن محمد والإدارة البريطانية لم يكن حول الزبارة ذاتها ، ومدى تبعيتها لحاكم قطر من عدمه ، وإنما كان حول أن وجود البتلي ولباتل تدين بالولاء للشيخ قاسم في الزبارة يمثل تهديداً لأمن جزر البحرين والمصالح البريطانية فيها ، ومن ثم فقد كتب ولسن رسالتين إحداهما لسلطان بن سلامة بمنزله فيها مسن الإنصاع لأوامر قاسم بن ثاني ، والثانية لحاكم قطر يقول فيها "يجب أن تترك أن هذا الإحتلال للزبارة يلقى معارضة الحكومة البريطانية وينبغي أن تتغلب على مثل هذه المشروعات التي لن يسمح بها"<sup>(٣)</sup> .

(\*) يذكر الأستاذ الدكتور / جمال ذكريا قاسم في كتابه الخليج العربي (١٨٤٠-١٩١٤) ، ص ٢٤٤ أن سلطان بن سلامة رئيس قبيلة البتلي كان يقم في البحرين وأرجل منها على إثر خلاف بينه وبين أحد أمراء الشيخ عيسى حاكم البحرين إثر اعتداء الأعرين على أحد شيوخ " البتلي " وأن سلطان بن سلامة نزل في قطر وأخذ يعد العدة لغزو البحرين ، والواقع أن هذه المعلومات يلزمها بعض التوضيح ، فـ سلامة هم من المعاهد الذين كانوا مع لباتل سليم حلف " البتلي " وكانت المشيخة في البتلي دالمة لرجلين أحدهما من المعاهد والأخر من سليم وقبل ظهور محمد بن ثاني المعاهد كانت المشيخة في سيف بن سلامة " المعاهد " وعيسى بن طريف " سليم " وقد ظل آل سلامة في قطر ولم يخرجوا منها إلا في أعقاب حرب البحرين وأبو ظبي في فترة السبعينات من القرن التاسع عشر عندما أرغم سلطان بن سلامة على الإقامة الجبرية في البحرين ولم يرجع إلى قطر إلا في أحداث الزبارة المذكورة . كما أن مسألة رغبة سلطان بن سلامة في غزو البحرين لأن حاكمها قد انحرف في تربيته ، لا ترقى لأن تكون سبباً مقنعاً في هذا الصدد ، والثابت أن قاسم بن محمد آل ثاني أراد وضع الزبارة تحت سلطه المركزية من خلال الأحداث التي سبقت على ذكرها .

- وعن آل سلامة وعائلتهم بالمعاهد والبتلي واجمع :  
- مخطوط راشد بن فاضل البتلي ، مجموع فضائل النسب في معرفة لباتل العرب ، مكتبة حسن بن محمد بن علي آل ثاني - البوذة قطر ، ص ١٦ .

(١) ( I . O . ) No . 42 , from colonel F . A . Wilson to secretary to the Gov. Of India (Foreign Dept .) , 14<sup>th</sup> May , R / 15 / 1 / 3 / 4 , File 19 / 12 .

- ( I . O . ) from Captain pelly Colonel Wilson , 30<sup>th</sup> July 1895 , R / 15 / 1 / 3 / 4 , File 19 / 12 .

- I . O . R . L / P & S / 10 / 4 : India Office Records ; Contents :  
- Discusses the affairs of Qatar particularly ottoman appointments of Madirs-Zubara , Wakra and Khor al - Odaid and their eventual withdrawal from these places in view British protests . Also refers to the desire of Sheikh Ahmed bin Thani to be taken Qatar under British protection . Discusses British anxiety and security of Bahrain in view of the concentration of the Al Bin tribe at Zubara and their planning to invade Bahrain .

(٢) ( I . O . ) No . 75 , from colonel Wilson to Sheikh Jassim Bin Mohamed bin Thani , No 76 , Form colonel Wilson to Sheikh Sultan bin Salamah , 22 April 1895 , R 15 / 1 / 3 / 4 , File 19 / 12 .

- ( I . O . ) Form Sultan bin Salamah to the Political Resident , dated 29 Shu'wal 1312 A . H . ( 25<sup>th</sup> April 1895 ) .

ومن جانبها فقد أدركت السلطات التركية مؤخراً أن إجراءات قاسم بن ثاني تصب في الأعمى في مصلحتها ومن ثم حاولوا تدعيم هذه الجهود ففي مايو من عام ١٨٩٥م وصل متصرف الإحسنة إلى الزبارة على ساحل قطر ، ومن هناك اتصل بالشيخ قاسم آل ثاني ، كما وصل موقف تركسي يدعى محمد رؤوف أفندي إلى الزبارة بصحبة مجموعة من الجنود ، وفي نفس الوقت كان ناصر بن مبارك ومجموعة من قبيلة بني هاجر قد ظهروا على ساحل قطر وعسكروا بين الإحساء والقطر<sup>(١)</sup> ، بينما أعلنت تركيا أن الزبارة أرض تركية وأن آل بنعلي من رعايا تركيا<sup>(٢)</sup> ، وهو الأمر الذي أثار البريطانيين وحاولوا استعصام قهقم في التفتيش البحري وقاسم فقد السفينة البريطانية سفنكس بالتعبس على مجموعة من قوارب البنعلي وتم نقلها إلى البحرين<sup>(٣)</sup> ، وهو الإجراء الذي أثار ردود أفعال تركية وقطرية خطيرة فقد بدأ محمد رؤوف أفندي مدير الزبارة باحتجاز السفن التي ترد من البحرين كما أعلن أن جزر البحرين هي جزء من أملاك الباب العالي ، وأن السكان الجدد للبحرين هم في الأصل من سكان شبه جزيرة قطر ، وأن آل خليفة كانوا من تجار الكويت ، وأنهم كانوا أربعة أفراد وقد عيسوا وكيلاً لهم في جزيرة البحرين، وكانوا يدعون ضريبة العشور إلى قطر وإلى ابن سعود الذي يعد موظف تركي<sup>(٤)</sup> ، أما الشيخ قاسم بن ثاني فقد أعلن حمايته لآل بن علي وأصدر أوامره إلى أسطول اللؤلؤ التابع لهم بالعودة إلى الزبارة ، ورفض أية إجراءات بريطانية ترمي إلى حرقة جهوده في هذا الصدد<sup>(٥)</sup> ، وبينما رفضت حكومة الهند التراجع تقدم به المقيم البريطاني للقيام بعمل عسكري ضد قاسم<sup>(٦)</sup> ، فسان حكومة لندن تطلعت باحتجاج شديد اللهجة إلى الباب العالي ضد تصرفات متصرف الإحساء وقاسم بن ثاني هذا بينما استمر الأخير في جمع وحشد القلوب في عتبات الزبارة ، ومن ثم أجه المقيم البريطاني محاولة إقناع حكومة الهند بسلامة منطقة فارس إلى حاكم الهند العام قائلاً : " نظراً لإرتباط قاسم بن

(١) ( I . O ) No 25 , from Colonial Wilson to the Secretary of the Gov. Of India ( Foreign Dept . ) , 18<sup>th</sup> May 1895 , R / 15 / 1 / 314 , File 19 / 12 .

(٢) J . G . Lorimer , Op . Cit , P . 924 .

(٣) ( I . O ) No 75 , from Colonial Wilson to the Gov. of India , ( Foreign Dept . ) , dated 27<sup>th</sup> July 1895 , R / 15 / 1 / 314 , File 19 / 12 .

(٤) ( I . O ) translation of letter from Sayid Mohamed Roouf Effendi ( Mudir of Ojair and agent of Mudie of Zubarha ) to Commander Pelly , 26<sup>th</sup> July 1895 , R / 15 / 1 / 314 , File 19 / 12 .

(٥) ( I . O ) telegram No . 1584 E . Dated 18<sup>th</sup> Aug . 1895 , from the Viceroy to the Secretary of State from India , R / 15 / 1 / 314 , File 19 / 12 .

(٦) ( I . O ) telegram No . 1584 E . Dated 18<sup>th</sup> Aug . 1895 , from the Viceroy to the Secretary of State from India , R / 15 / 1 / 314 , File 19 / 12 .

ثاني بالأمور بين البحرين ومجموعة الساعطين والخاصين على الحكم هناك ينبغي إرسال تحذير إليه مباشرة أو استعادة القوارب البحرانية ، وأن ينسحب هو وأتباعه والمواكين له من الزبارة والمناطق المجاورة ، وإلا سوف يضع نفسه تحت طائلة العقوبة بتفصيل بعض العمليات العسكرية جده <sup>(١)</sup> .

وبينما كانت بريطانيا تنتظر الفرصة لإتخاذ إجراء ما ضد قاسم وإجباره على التراجع عن خطته تجاه الزبارة على ساحل قطر وقنيد البحرين ، كانت الأحداث تتلاحق وبسرعة فائقة ، ففي أوائل شهر سبتمبر من عام ١٨٩٥م تسلم الكابتن بيلى تقريراً مؤداه أن السفينة الحربية البريطانية الـ *Pigeon* التي كانت قسدا أرسلت لمراقبة الوضع وتحركات سفن وقوارب قاسم بن ثاني قد أطلقت عليها النيران ، وفي الخامس من سبتمبر عام ١٨٩٥م أصدر المدير التركي محمد رؤوف أنصلي مدير الزبارة بتعليمات إلى قائد السفينة ( الـ *بيجون* ) بالرحيل فوراً ، وأحذاف المدير التركي إلى قائد السفينة أن الشيخ قاسم شيخ الدوحة سيقوم بالهجوم على البحرين ، وأن السلطات التركية سوف تقدم كل معونة لازمة ، وفي اليوم التالي ( ٦ سبتمبر ) سار الكابتن بيلى بنفسه إلى الزبارة حيث وجد قوارب قطرية مسلحة ، فأيقن بيلى أن الطريقة الوحيدة لإنقاذ البحرين من الغزو هو تدمير أسطول قاسم وسفنه ، وخلال ساعة فتحت السفينة مفتكس والسفينة الـ *بيجون* نيرانها ، ودمرت ٤٥ من سفن وقوارب قاسم في فترة عاطفة ، وتم تدمير ميناء الزبارة تدميراً كاملاً ، وفي صباح اليوم التالي كان المدير التركي قد احتفى كما احتفى العلم التركي تحت الألقاض ورفع قاسم علم عمان المتصالح كما طلب الطور زاعماً بأن هذه القوارب لم تتجمع بأمر منه ، وإنما بأمر من متصرف الاحساء ، كما بعث برسالة إلى المقيم البريطاني يعرض عليه التسليم <sup>(٢)</sup> .

بعد تدمير الزبارة على هذا النحو ، لم تشهد العلاقات القطرية - البحرانية اتصالات مباشرة أو أحداث مفاجئة إذ عمدت كل من بريطانيا والأممراك إلى المحافظة على الوضع القائم *The Status Quo* وقد ألزم الطرفان بهذه السياسة حتى بدأت قطر تسر في اتجاه الارتباط بالسياسة البريطانية وبلد السياسة التركية مع إرهابات الحرب العالمية الأولى وما حدث من توقيع اتفاقية ١٩١٦م ، التي دخلت قطر بمقتضاها في ظل الحماية البريطانية واستناداً إلى المادة الثامنة من المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وقطر في عام ١٩١٦م ، فقد كان من حق بريطانيا تعيين ووكيل سياسي ، أو محمد

( ١ ) ( I . O ) from Captain Felly to Colonel Wilson , 22nd Aug. 1895 , R / 15 / 1 / 314 , File 19 / 12 .

See Oslo ( I . O ) No 89 , from Colonial Wilson to the Secretary to the Gov. of India ( Foreign Dept ) , 24th Aug. 1895 , File 19 / 12 .

J . G . Lorimer , Op . CH , P . 925 . ( ٢ )

( I . O ) No 731 , from Sir Horace Wolpal ( I . O . ) to the under Secretary of State Foreign Office , 3rd Sep . 1895 , R / 15 / 1 / 314 , File 19 / 12 .

بريطاني Agent Political في قطر ، إلا أنه قد تم تأجيل الموضوع حتى نهاية الحرب العالمية الأولى<sup>(١)</sup>.

هذه الخلفية تجري العديد من المعامين التي تلقي بظلالها على طبيعة المشكلة الحدودية بين البحرين وقطر ولا ريب ، فقد سيطرت الوجة الإستعمارية البريطانية على طبيعة المفاوضات والمباحثات التي جرت بمرحى التصوية ، ولم تكن بريطانيا طرفاً محايداً البتة ، كما لم تكن لزيهسة في معروفاً ، وهذا الإطّار من الفهم لا بد من إتحاكة من البداية ، لما له من تأثير كبير على طبيعة المشكلة الحدودية بين قطر والبحرين .

لم ندر في الوثائق البريطانية على ما يفيد بأن مسألة جزر حوار وفشت النيل قد ألوت بشكل قد أدى إلى تآزم في العلاقات القطرية - البحرينية ، حتى عام ١٩٣٦م ، سوى بعض الإشارات التي تدل بأن هذه المسألة ربما تثار بشكل فعال في المراحل التاريخية اللاحقة ، ومن ذلك أن كبير ضباط البحرية البريطانية في الخليج ، الكابتن H. Pelly . قد قد ألد في أغسطس ١٩٩٥م أن السفينة الحربية العسكرية " Zehaf " زارت فشت النيل لمرى ما إذا كان هناك أي قارب بحريني ، وعندما

(٢) وكان القمم السياسي في بوخهر Political Resident يشرف مباشرة في تلك الفترة على شؤون قطر، إلا أنه في عام ١٩٢٨م أوتطت إدارة شؤون مشيخة قطر بالمحمد السياسي البريطاني في البحرين، واستمر ذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت تغيرات أشد وضوحاً في الإدارة البريطانية في الخليج ، فإن مرسوم استقلال الهند والباكستان في عام ١٩٤٧م أدى إلى إلغاء حكومة الهند ، وأصبحت شؤون الخليج تدل من قبل وزارة الخارجية البريطانية كما قلل الإنجليز مقرهم من بوخهر على الساحل الإيراني إلى البحرين ١٩٤٦م ، وتم بعد ذلك تعيين صانع سياسي بريطاني Officer Political في الدوحة في عام ١٩٤٩م بعد ربط شؤون الخليج العربي بوزارة الخارجية البريطانية مباشرة ، على أن يكون ارتباطه الإداري بالمحمد السياسي البريطاني في البحرين ، وفي الواقع فإن بريطانيا منذ عام ١٩٢٥م قد قسرت أن تكون البحرين هي القاعدة الرئيسة للأنشطة والمؤسسات البريطانية في الخليج العربي وليس هذا فحسب وإنما تفلكت زمام الأمور في البحرين بشكل هو مسبق فكانت السلطات البريطانية تمارس إدارة الشرطة وتدير أجهزة الحكومة وتسند اللوائح ، كما كانت الحكومة البريطانية تتولى حق التمثيل الخارجي نيابة عن شيخ البحرين ، ولم تسلم الشؤون الداخلية من السيطرة البريطانية ، إذ عين الدعاية الإستعماري شارلس بلجراف "Belgrav" ليكون مستشاراً لحكومة البحرين ، الذي أصبح قائداً عاماً لقوات الشرطة ورئيساً للعدل، ومراقباً عاماً للإدارة المالية ، والصحة ، والأشغال ، وباختصار أصبح هو الحاكم الفعلي للبحرين بين سنتي ١٩٢٥-١٩٧٥م واستمرت هذه السياسة البريطانية تجاه البحرين حتى استقلالها في عام ١٩٧١م .

راجع : Archive Editions : The Persian Gulf administration Reports 1873-1957 .  
Volume I : General review of events in The Gulf Prepared by The Political Resident :  
Archive Editions , London 1986 , PP. 56 - 58 .

د . جمال ذكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤م - ١٩٤٥ ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٣م ، ص ٢٠٨ .



تأكد للعثمانيين مسلم وجنود قوارب بحرية ، وأن القسوراب المتواجدة هناك تخص أهل الزبارة غادرت Zuhar فشت الدليل وطلب مسؤوليها من مستولي قوارب الزبارة أن يتولوا حراسة المنطقة <sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٨٩٩م كانت بريطانيا قد أدانت القرصنة في فشت الدليل عندما تعرض للسب لارباب يملكهما رعيا بريطانيون من الهند ، وطلبت من الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني وكيل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ، التدخل لمنع أعمال القرصنة في منطقة فشت الدليل <sup>(٢)</sup>.

وبالرغم من هذه الأحداث إلا أنه لا ينبغي التحويل كثيراً على أهمية مثل هذه الإجراءات في معالجة الشأن الحدودي بين قطر والبحرين ، إذ لم تكن قد تبلورت بعد لدى أيّ منهما أية مفهوم واضح عن الحدود ، لا سيما البحرية ، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا حريصة من جانبها على ممارسة السيادة المطلقة في مياه الخليج العربي ، دون أن تلجأ في إجراءاتها هناك ، لأي من مشيخات الخليج ومن ذلك أنها ألحقت في عام ١٩٢٨م فنار ملاحى في فشت الدليل لإستخدامه في الإرشاد للملاحى <sup>(٣)</sup> ، كما فعلت ذلك في أماكن أخرى عديدة ولم تجد ما يدعوها لاستشارة أو أخذ موافقة شيوخ الإمارات على فعلها ، وحتى في تناولنا لأحداث الزبارة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين ، لم يكن قصد الحديث عنها كمشكلة حدودية في ذلك الوقت ، وإنما أردنا توضيح الوجهة التاريخية للنور الزبارة في العلاقات القطرية - البحرينية ، إذ من الثابت أن مشكلة الحدود بين الجانبين لم تتطور بشكل حقيقي وفعل إلا مع ظهور النفط وتنافس الشركات حول مناطق الامتياز ، وبرز الحاجة الملحة لتحديد حدود يمكن اعتبارها أساساً في عملية التفاوض حول عقود الامتياز ، وقد ساهمت السياسات المتبعة سواء من الشركات والحكومات التابعة لها ، أو مواقف شيوخ مشيخات الخليج العربي ومدى استجابتهم لهذه السياسات في طبيعة ومدى الحدود التي تخص كل مشيخة ، فكانت مشكلة الحدود تسير جنباً إلى جنب

(١) R / 15 / 314 / Letter from J . H . Pelly to The Political Resident in The Persian Gulf , 6 August 1895 .

Since Time immemorial Fishing and Other boats had been Taking shelter on These shoals during The time of strong north west wind ; See Archive Editions : The Persian Gulf Pilot 1864 - 1932 , The series of Pilots or guides to navigation were issued by the Admiralty , London for arrange of maritime areas including the Mediterranean , The Persian Gulf , 8 Volumes , 2600 Pages , See Volume I , P . 130

(٢) راجع لي، هذا المحصر :

L / P & S / 10 / 156 / from Gov. of India to The Secretary of state For India, No 231 , 8 December 1904 .

L / P & S / 10 / 156 / from Gaskin to COX , No 20 , August 1904 .

(٣) R / 15 / 2 / 125 / Letter From Degranier to Belgrade , No . GT / 165 / 385 , 10 May 1928 .

مع مشكلة المفاوضات حول عقود الامتياز ، وكان النجاح في الثانية مرهون بعبور الأول بالفكر الذي يرضي جميع الأطراف ومن ثم بعت الأزمة لتعمل دافعاً ذاتياً ، وأصبح الخروج منها دون عفاطر أملاً عزيز النال ، لقد كان من أبرز مظاهر التعطيل في السياسة البريطانية في نهاية العشرينيات مع القرن العشرين ، هو فشلها التريخ في الحصول على حق استغلال نفط البحرين والتي كانت محسور سيطرهم في الخليج إذ اضطرت الإدارة البريطانية تحت وقع الضغط الأمريكي للموافقة على إنشاء شركة نفط بحرين Bapco وهي شركة أمريكية من حيث رأس المال والغالبية من الإدارة والموظفين بينما اضطر البريطانيون ضرورة تسجيلها في كندا وحصولها على الجنسية البريطانية ، وهو الأمر الذي لم يجد فيه الأمريكيون أدنى غضاضة ، فاجبروا في مقابل ذلك بريطانيا على تطبيق سياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بنفط البحرين ، وفي نهاية عام ١٩٣٠م كانت بابهكو قد حصلت على عقد الامتياز من شيخ البحرين في رقعة قدرها ١٠٠ ألف فدان مربع من جزر البحرين الكبرى ، وبالرغم من المنافسة الشريكة تولدت في أعقاب ذلك الاتفاق بين بابهكو والشركة الانجلو - فارسية إلا أن المصالح الأمريكية المشروكة في شركة النفط الانجلو - فارسية قد أظهرت تضامنها مع بابهكو لتتجهب الأعباء في عام ١٩٤٠م في تجلبد التعادل مع شيخ البحرين ومنعت بمقتضاه حق التنقيب عن النفط في الأراضي الحالية ، والحصول أن يسيطر عليها شيخ البحرين في المستقبل <sup>(١)</sup> .

ولما يتصل بنفط قطر ، فبعد مفاوضات مطبنة وتردد الشيخ عبد الله بن قاسم آل نسيان في إعطاء الامتياز لشركة بريطانية ، ورغبة في إطالة أمد المفاوضات لأقصى درجة ممكنة وفتح باب التناقص بين الشركات : لبريطانية - والأمريكية لأجل الحصول على أفضل العروض ، وفتح في ١٧ مايو ١٩٣٥م مع تشارلز كلارك مايلز Charles Clark Mylles ممثل الشركة الانجلو - فارسية على عقد امتياز مدته ٧٥ عاماً بحق للشركة بمقتضاه التنقيب عن النفط في جميع أراضي قطر الحالية والمحملة ، وبعد فترة وجيزة تنازلت الانجلو - فارسية عن الامتياز لشركة نفط العراق التي كانت الحكومة البريطانية تملك أغلب الأسهم فيها ، لأن قطر كانت صاحبة لامتياز لخط الأحمر ، ثم قدمت شركة نفط العراق بتكوين شركة استثمار نفط قطر Petroleum Development Qatar ، ثم تم تعديل الاسم إلى شركة نفط قطر المملوكة ، وكان الشيخ عبد الله بن قاسم قد قبل في الأخير الموافقة على منح الامتياز لشركة بريطانية بعد أن وافقت الحكومة البريطانية على إعلان الحماية البريطانية على

(١) R . N . Schofield and P . L . Toye : ARABIAN GULF Oil Concessions 1911 - 1953 , 12 Volumes , 7000 Pages , Bahrain ( 2 Volumes ) 1914 - 1934 , Shaikh Haamad Signs Mining Lease of Bahrain Oil Concession With BAPCO in 1934 , replacing 1925 Option granted to Eastern and General syndicate , Archive Editions , London 1990 , Volumes 2 , 270 - 275 .

قطر ، وبولي أبنة الشيخ حمد ولاية العهد <sup>(١)</sup> ، وهي من الأمور السياسية التي كانت تلح على حكام قطر في تلك الآونة .

هذا الإطار العام لمسألة النفط كان قد أثار في طياته قضايا وتعقيدات سياسية وقانونية تتعلق بتحديد حدود إمارتي كل من قطر والبحرين ، وتعددت المراسلات بين الإدارات البريطانية وبين هسله وحكام الإمارات ، والتي تحوي وجهات النظر المتباينة بشأن الحدود .

وكانت البداية في هذا الصدد عندما جرت عدة مراسلات بين متبني لوئيك ممثلي شركة النفط البريطانية بتروليم كوليسشس ، وبين أم ، جي كلاوس ممثل وزارة النفط البريطانية وكان لوئيك قد أوضح في رسالته المؤرخة في ١١ سبتمبر ١٩٣٦م بأن الشركة تعوي القيام بأعمال التنقيب في منطقة ضمن مجموعة جزر البحرين ، بعد الحصول على امتياز كافة أنحاء هذه المنطقة وبضمنها المياه الإقليمية والتي لم تستأجر بعد إلى شركات نفط البحرين ، ويتساءل لوئيك في آخر رسالته عما إذا كانت حكومة الهند لا زالت على رأيها من اعتبار جزر حوار أراضي بحرينية <sup>(٢)</sup> ، فكان جواب كلاوس المرسل في ١٤ سبتمبر ١٩٣٦م ، بأنه قد تمت إحالة قضية ملكية مجموعة جسر حوار إلى وزارة الهند التي كان يجب عليها القول بأنه يمكن اعتبارها أراضي " بحرينية " <sup>(٣)</sup> ، بشكل مؤقت حتى تتكشف بعض الأمور بجملاء ، إذ من الصعوبة الآن القول برأي حاسم في القضية <sup>(٤)</sup> .

وفي ١٤ مارس ١٩٣٧م كان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين قد أثار مشكلة الزبارة من جديد في أعقاب زيارة الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني إلى بعض المناطق الشمالية

(١) R. N. Schofield and other , opcit : A documentary record of the negotiations between Arab Gulf Rulers , The Oil Companies and The British Government , including The Texts Of The First Land - Based Oil Concession Agreements For Kuwait , Qatar , UAE , Bahrain and Oman , Qatar ( 3 Volumes ) 1916 - 1937 , First exploratory option ; Subler Fuge and espionage ; Concession Agreement , 1935 , See Volume 3 , PP. 350 - 370 .

د . طاب محمد وهم : التآلف البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي ، دار الرشيد ، بغداد ١٩٨٢م ، ص ٣٠٠ - ٣٠٢ .

- إبراهيم محمد شهيد : تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية ، منذ عقود الإمبريالية الأولى حتى عام ١٩٧٣م ، مطابع قطر الوطنية ، الدوحة ١٩٨٥م ، ص ١٤٢ - ١٤٤ .

(٢) F.O.371/19974, Petroleum Concessions Ltd, London , 11 September 1936 , to India Office

(٣) لفظ بحريني كان يطلق على كل المناطق التي تشكل إقليم بلاد البحرين من البصرة إلى عمان ( الكويت ، البحرين ، قطر ، الأحساء ) .

(٤) F. O 371 / 19974 , Letter From India Office to Petroleum Concession Ltd , 14 September 1936 .

- The Admiralty , directed T. C. Fowle , Political Resident in the Gulf , To ask both Bahrain and Qatar Whether They had any Claim on Fasht al - Yarim ( close to The northward of Bahrain ) , Najwa or Chaschn ( close to the Saudi territory and Fasht al - Dehal , Which is closer to Qatar , R / 15 / 2 / 546 . ( E. A. Seal to M. J. Clanson , no . P. Z. 2929 / 37 , 29 April 1937 .

من قطر مثل فرجة والزبارة ، فاحتج شيخ البحرين لدى الكولونيل جوردن لاخ الوكيل السياسي في البحرين بدعوى " شركة النفط تود فتح بندر في مينائها البحري بالزبارة " فقام الأخير بعرض الموضوع على المقيم السياسي في بوشهر الذي جاء جوابه في ٢٥ مارس ١٩٣٧م موضحاً بأن الفكرة التي يحملها هو شخصياً هي أن الزبارة وحدها تحت من رأس عسج ، والريقة ، وأم الماء ، والعمان ، وحلوان ، ولبشا ، ومسيك ، والنصب ، حتى رأس الحدية ، تتبع قطر ، ولكن لا ينبغي الإقرار بشيء دون رفع الأمر للحكومة البريطانية <sup>(١)</sup> .

ومرة أخرى تعود للقبائل الفرصة لتلعب دوراً في طيعة الصراعات الحدودية ، فقبيلة النعيم التي هي على ما يبدو حلف جمع العديد من أسر البدو فصبت جميعها إلى آل نعيم التي كانت أكبر أسر ذلك التحالف الذي أصبح يعرف بقبيلة النعيم أو " النعيمي " وكانت كل أسرة في هذه القبيلة تسعى لتحقيق مصالحها وفق مفهومها الخاص ، وبرز في نزاع الزبارة فرعان رئيسان الأول يتزعمه راشد بن محمد آل جبر النعيمي ، والثاني من آل رمزان وبعض الأسر الأخرى مثل آل قمزة وكما يفهم من الرسائل المتبادلة بين راشد بن محمد آل جبر النعيمي ، وشيخ البحرين ، وبين الشيخ عبد الله بن قاسم وراشد بن محمد آل جبر ، فإن الأخير قد أحتج على إجراءات حاكم قطر لدى حاكم البحرين والقاضية بتعيين آل رمزان ، وآل قمزة في شئون الجمرك في فرجة والزبارة ، " وأن ابن ثاني مراده بأخذ الزبارة " ، وفي حين كانت رسالة راشد محمد بن هامة بالنسبة لوجهة نظر حاكم البحرين ورفع صورة منها للوكيل البريطاني بينما كان جواب الشيخ عبد الله بن جاسم شديد اللهجة ضد راشد بن محمد الجبر مذكراً إياه بسببه للشيخ وبعده أبيه من قبله وأن هذه الإجراءات الواردة برسائله هي من صميم عمل الشيخ . ولا يتزعم فيها أحد ، ثم جاء تطبيق الإثارة البريطانية على هذه التطورات في رسالة المقيم السياسي البريطاني الذي كان متواجداً في مسقط ، إلى شيخ البحرين بأن نقطة الخطر في الموضوع هي أن النعيم - مهددون بالانحياز إلى بن سعود إذا لم تسفهم نجدة من شيخ البحرين ، وأنه طلب إلى الشيخ عبد الله أن يرسل له برأيه في الأمر كما حذر من وقوع الإضطرابات في المنطقة <sup>(٢)</sup> ، ولم تخفي سوى أيسام قلال حتى بحث حاكم قطر برسائله إلى المقيم السنيطي في ٢١ إبريل ١٩٣٧م موضحاً أن الأمور

( ١ ) R / 15 / 2 / 202 Letter From Shaikh of Bahrain to Political Agent Bahrain 14 Mar 1937 .

R / 15 / 2 / 202 Letter From Political Resident in the Persian Gulf to Political Agent in Bahrain .

( ٢ ) Richard Schofield and Gerald Binke : Arabian Boundaries ; Op Cit , Volume 10 , See : Shaikh of Bahrain's Claim to Zubarah , 1937 ; Negotiations Over Zubarah , 1937 - 1945 . PP . 455 - 460 .

R / 15 / 202 Dispute وثائق قصر الدوحة ملف رقم

Over Property in Zubarah area . pp . 20-21

التي تمسكت على طرفي قطر هي من الشؤون الداخلية التي لا يحق لأحد البحث فيها سوى حاكمها وأن شواطئ قطر الشمالية قد أصبحت مرسى لسفن مهربي البضائع التي تتسرب إلى جميع نواحي قطر كما أضر بحوارد البلاد وأخل بوارداتها الأمر الذي استوجب ضبط هذه الشواطئ وإجراء المراقبة على جميع السواحل بتعيين غفراء من رعايانا في منطقة بلادنا ودخل حدودنا بما يلازم حالة البلاد وتقتضيه المصلحة العامة<sup>(١)</sup>.

في هذه الأثناء كان شيخ البحرين علي ما يبدو قد استجاب لنصح المقيم البريطاني ، بمسند أن أولف في ٢٧ إبريل جماعة من سبعين رجلاً مسلحاً قد عبروا إلى قطر ورفضوا علم البحرين على الزبارة ، وشرعوا في ترميم غرائب الزبارة ، ومساندة النعم " الجبل " الذين تجمعوا في حدود ألف شخص مسلحون ، كما أشتكى هؤلاء الآخرون إلى سعود بن عبد الله بن جلوي أمير الاحساء عندهم من الشيخ عبد الله بن قاسم ، وفي البحرين أعلن الوكيل السياسي كابتن هيكنوثام أن الإدارة البريطانية تستزم إجراء تحقيقاً موسعاً في الموضوع شريطة أن يتم سحب الأفراد الذين ذهبوا لأعمال ترميم غرائب الزبارة<sup>(٢)</sup> ، وكان البريطانيون يستشعرون خطورة الموقف إذ كتب المقيم السياسي في بوشهر في ٢٩ إبريل ١٩٣٧ إلى حكومة الهند ووزير المستعمرات ، والسفارة البريطانية في جدة ، ولقادة سلاح الجو البريطاني موضعاً خلفيات الموضوع ، ونصح بتحويل موظفي شركة امتيازات الزيت المحبودة في قطر ، كما طالب من سلاح الجو وضع بعض الطائرات تحت الاستعداد للحركة عند اللزوم بقصد التنفيذ السريع للمأموريات ، واستوضح من السفير البريطاني في جدة عن مدى علاقة السعودية بالانطورات الواقعة في قطر والبحرين ، أما الوكيل السياسي البريطاني فقد رأى أن يلعب بنفسه ليكون قريباً من الأحداث ، ومحاولة إجراء التحري الذي وعدت به إدارته ، فعاد البحرين على ظهر السفينة الحربية ديبفورد في يوم ٣٠ إبريل فاصلة الزبارة ، وقد ورد في تقاريره عن الزبارة أن المتواجدين هناك من آل خليفة هما سلمان بن خالد وعبد بن عبد الرازق ، ومن زعماء النعم الشيخ راشد بن محمد وأخوه محمد بن راشد وراشد بن راشد ، وفضل بن مهنا ، وقد أوضح هيكنوثام أن تجمع النعم من آل جسر كان مبعثه خشيتهم من الضرائب ( الجمركية ) ومن حاكم قطر عبد الله بن قاسم ، وليس شيئاً آخر<sup>(٣)</sup> وألهم استجابوا لنصحه واتفقوا بينما بقي رجال شيخ البحرين بالزبارة<sup>(٤)</sup> ولم ينسحبوا إلا في الثاني من مايو ١٩٣٧ م .

(١) Ibid , PP. 30 - 31 .

(٢) R/15/2/546 , Letter From Hickinbotham to Belgrave , No. C/520-1. a /29 , dated 28 April 1937.

(٣) بعض الوكيل السياسي في ذكر أسباب الاضطرابات في الزبارة ، بأن الموضوع ليس سياسياً وإنما اجتماعياً في أساس ، عندما تزوجت امرأة من الرمازين - بعد أن طلق من زوجها - بأخر من آل جسر فحدث احتكاك بين فرعي النعم وتطور الخلاف إلى أن انحاز الرمازين إلى الشيخ عبد الله بن قاسم . في حين بحث راشد بين محمد آل جسر برسالة إلى شيخ البحرين يستلحه ضد ما يحزموه حاكم قطر من فرض الضرائب على جماعته ، واستشاط آل جسر غضباً عندما عهد عبد الله بن قاسم إلى آل وهران بمسئولية جمع هذه الضريبة .

R/15/12/546, Report From Hickinbotham about Dispute Over Property in Zubarah area , dated 1 May 1937 , to Political Resident in the Persian Gulf. (٤)

بعد أن هدأت الأمور في الزبارة - إلى حد ما - بدأت الإدارات البريطانية تتشاور فيما بينها بشأن تحديد مدى الأهمية الإستراتيجية للزبارة ، وما يمكن أن تقدمه هذه المنطقة للأصالح البريطانية في الخليج العربي ، وكانت فرقة الوكيل السياسي هيكبولام قد تفتتت عن مشروع للتسوية يقضي بإعفاء النعم من الضرائب ، وفصل منطقة الزبارة امتداداً من جنوب الريقة مروراً بآبار حلسوان ومسيكة ولامشا وصولاً إلى فريجه ، وإعطاء آل خليفة حق الإشراف على عرائب البلد القديمة في الزبارة ، وفي المقابل إعطاء البضائع المصدرة إلى قطر من البحرين أو عن طريقها نفس الإعفاءات السخية التي أعطيت للبضائع السعودية في عام ١٩٣٥م<sup>(١)</sup> ، وإبقاء حق إصدار الجوازات لكل مناطق شبه جزيرة قطر ضمن صلاحيات الشيخ عبد الله بن فاسم ، فيما عدا ضمان حرية الحركة والإعفاء الجمركي للمراكب البحرية التي اعتادت نقل الجص من قطر للبحرين<sup>(٢)</sup> .

وعلى ما يبدو أن الاقتراح البريطاني قد لاقى قبولاً لدى آل خليفة فالتقى الشيخ حمد بن عيسى وأخوه عبد الله وسلمان في مايو ١٩٣٧م للقيم السياسي بحضور المستشار السياسي للبحرين بلخريف ، وتم إبلاغ المسؤول البريطاني أن حكومة البحرين تتعهد بالموافقة على الاقتراح بطلب يقدم من شركة امتيازات النفط يقضي بجعل الزبارة ميناءً بحرولياً ، وبالفعل قام القيم السياسي فاوول في بوشهر برفع تقرير إلى وزير الدولة لشئون الهند في لندن ، موضحاً " أن قبائل النعم عموماً تحرم توجيهات شيخ البحرين وإن كانت تلك الحكومة تعرف بأنه لم يسبق لها أخذ جمارك أو ضرائب منهم ، ولذلك فإني شخصياً أعتقد بأن حجة البحرينيين ضعيفة من الناحية القانونية الشرعية ، وقد أكد لي الكولونيل لاج بأن آل خليفة هم الفضل أصدقاء لنا على الساحل العربي ، وبما أنهم يملكون أملاً كبيراً علينا في موضوع الزبارة ، وبما أن إنشاء ميناء للزيت هناك ليس ضرورياً أو عملياً بحسب ما أكده باكر مدير شركة الزيت ، فإني أميل إلى أن لا نجعل لأي من الطرفين سيادة حاسمة فاصلة في ذلك الموضوع"<sup>(٣)</sup> .

(١) كان ذلك يشمل إعفاء كاملاً للبضائع السعودية المشحونة على بواخر ترسو في البحرين إذا كانت مستقل فوراً إلى بواخر موجهة للسعودية دون أن تتول في البحرين و ٢% على البضائع المرسله من البحرين للمواشي السعودية أو المستوردة للبحرين من تلك البواخر لإعادة تصديرها ١% من قيمة البضائع المستوردة من السعودية إلى البحرين ولكنها لا تلت أن تتقل لبواخر أخرى لإعادة تصديرها و ٥% على التمر السعودي المستورد للبحرين وشروطاً تسهيلية أخرى - وقد عقد الاتفاق لهذا الخصوص في مارس ١٩٣٥م .  
د . جمال ذكريا فاسم - الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥م طبعة ١٩٧٣م ص ٢٣٤ - ٢٣٧ .

(٢) Archive Editions : Persian Gulf Trade Reports 1905 - 1940 , 8 Volumes , 3250 Page , Two Volumes each for : Bahrain , Kuwait , Muscat , Bushire , Archive Editions , London 1992 , See : Volume 5 , PP. 552 - 554 .

(٣) Archive Editions : The Bahrain Government's Annual Reports 1924 - 1970 , 8 Volumes , Archive Editions , London 1992 , See Volume 4 , The Reports Cover Five decades of Unprecedented social , See (٣٥) - ٤٨ These Changes Were reported union detail by The Bahrain Government's Advisor , Sir Charles McGrave , in the Reports Up to 1956 , PP 775 - 780 .

RU/15/2546/No . C/520 - 2 a /29 , Letter From Political Resident , Fawel to India Office , dated , 2 May 1937 .

وفي حين تلقى فاوول موافقة حكومته على المقترحات التي وردت بتقريره<sup>(١)</sup> ، فقد رأى المقيم السياسي أن غير وسيلة لتحقيق برنامج في الزيارة هو فتح باب المفاوضات بين الجانبين ، وفي سبيل ذلك فقد وصلا مكتبه لاه الكيل الأساسي في البحرين إلى المدجة في ٨ مايو ١٩٣٧م في محاولة لإقناع حاكم قطر بالتفاوض حول الزيارة ، وبعد أخذ ورد ، وافق الشيخ عبد الله بن قاسم على إيفاد مندوبين عنه ، هما سكرتيره الخاص صالح المانع ، وناصر العتيبة ، إلى البحرين ، في حين أرسل راشد بن محمد بن جبر إلى الوكيل السياسي موضحاً أنه لا زال وعشوته على ولائهما لشيخ البحرين ، على أية حال فقد بدأت المفاوضات في يوم ١٥ مايو ١٩٣٧م واستمرت حتى ١٩ مايو دون أن تحرز تقدماً يذكر ، إذ أصر الوفد القطري على عدم التعاطي في المباحثات حول الزيارة ، وأن شيخ قطر لم يكن مقتنعاً ببحث مسألة يواها شأنًا داخلياً صرفاً ، ومن ثم فلم يوقع أيًا من وفد قطر على محاضر الجلسات أو المذكرات ، أو غيرها الأمر الذي اضطر شيخ البحرين إلى التظلم بمشروع تسوية في ٢٠ مايو ١٩٣٧م بقضسي بموافقة على ما يلي :-

أولاً : ألا يلج على المطالبة بالزيارة أو ببيعة النعم له .

ثانياً : ألا يقوم في أي وقت من الأوقات بأية أعمال بنائية في الزيارة .

ثالثاً : أن يعامل الإجراءات بمنح التهرب إلى قطر عن طريق الزيارة .

رابعاً : أن يمنع أيًا كان من البحرين من السكنى في الزيارة .

خامساً : أن يبقى على وضع الزيارة كما كان قبل الراح الأخير .

شرطاً أن يوافق شيخ قطر على :

أولاً : ألا يفرض ضرائب على سكان الزيارة المقيمين إقامة دائمة فيها من النعم وحلفائهم من المتواجدين في منطقة الزيارة ، فإن خرجوا من هناك إلى أي مكان آخر في قطر غنموا للضرائب كسائر الناس الآخرين في قطر .

ثانياً : ألا يحدث أي تغييرات في الزيارة بل يتركها على حالها التي هي عليه عندئذ وأن يسمح لشركة الزيت إذا ما أرادت الانقطاع بالزيارة بالعمل فيها كما تتطلب مصلحتها .

وقد طلب شيخ البحرين من الوكيل البريطاني توزيع مذكرته خطياً تالياً لأي سؤ تساهم<sup>(٢)</sup> ،

وقد رفع بلجريف - مستشار شيخ البحرين رسالة بفحوى موافقات البحرين واقتراحاتها إلى الوكيل البريطاني الذي قام بدوره بإبلاغها إلى الوفد القطري .

<sup>(١)</sup> R / 15 / 2 / 546 / No . C / 520 - 2 - a / 29 , Letter From India Office to Political Resident , 5 May 1937 .

<sup>(٢)</sup> R / 15 / 2 / 202 / Letter From Hamad bin Isa AL - Khalifah to His Britannic Majesty's , Political Agent , Bahrain dated 20 May 1937 .

وفي ٢٦ مايو ١٩٣٧م تقدم شيخ قطر بمقررات مختلفة لا تخرج مخرجاً على الرؤية البحرينية  
الواردة عند أن الشيخ عبد الله كان أشد إصراراً على أن سحب البحرين أي إبداء لها في الزيارة وقد  
تضمنت رسالة الشيخ عبد الله مواقف على الأمور التالية :-

- ١ - سأحافظ على أن تكون الزيارة كما كانت قبل حدوث الزاوع الحالي .
  - ٢ - أن لا يجري عمران في الزيارة ، إلا إذا رغب شركة نفط قطر أن تجري أشغالاً هناك  
فيسمح لها ويكون ذلك بمقتضى شروط الإضافية .
  - ٣ - بمقتضى الحالة السابقة يكون لنا نفس ما كنا نجريه سابقاً قبل حدوث الزاوع الحالي .
  - ٤ - لا تفرض رسوماً على الأضياف التي ترد لقبيلة نعيم اللين اعتادوا السكنى هناك الخاصة  
بمعاشرهم ما داموا في الزيارة أما إذا تحركوا إلى الجهات الأخرى من قطر فيجري عليهم  
نفس الرسوم التي تجري على غيرهم من رعيا قطر .
  - ٥ - إن رعياي واتباعي اللين تركوا قراهم وأماكتهم والتحقوا هناك في أثناء حدوث الزاوع  
الحالي يعود كلاً منهم إلى مكانه سابقاً قياساً على الحالة السابقة .
- على شرط أن يوافق سمو حاكم البحرين على ما يأتي :-

- ١ - سحب الإبداء بالزيارة لقبيلة نعيم .
- ٢ - أن لا يجري عمران بالزيارة بأي صورة كانت .
- ٣ - يصعد بانتظام التدابير القمالة لمنع التهريب بواسطة الزيارة إلى داخل قطر بضبط الحمولات  
من البحرين إلى قطر ومراقبة السفن الصغيرة .
- ٤ - يسمح لسكان قطر بأخذ ما يشاءون من الأموال الواردة بطريق الترانزيت من نفس  
البواخر والسفن كالحالة الجارية مع نجد <sup>(١)</sup> .

انفارت المقاررات التي كانت قائمة في البحرين بين الوفدين برعاية الوكيل السياسي  
البريطاني كما رفضت حكومة البحرين المشروع الذي تقدمت به حكومة قطر ، وفي أعقاب ذلك  
الإحباط حاول الشيخ عبد الله بن قاسم تحليل وجهة النظر القطرية بخصوص موضوع الزيارة في رسالة  
بعث بها إلى الوكيل السياسي في البحرين مؤكداً فيها على أن الزيارة جزء لا يتجزأ من شبه جزيرة قطر  
وأنه لا يجد مسوغاً لإبداء حكومة البحرين بأية حقوق في الزيارة ، وأن حوصته في هذا الصدد واضحة  
ومعلومة حتى لدى الدولة البريطانية ذاتها ، التي وقعت مع حكومة البحرين معاهدة الحماية على

( ١ ) R. / 15. / 2. / 202. / Letter From Sheikh Abdullah bin Jasim AL - Thani to His  
Britannia majesty's, Political Agent, Bahrain, dated 25 May 1937 .  
Archive Editions : Arabian Baimdaries Op Cit , Disputes ; Bahrain -Qatar ,  
1818 - 1991 , PP. 465 - 468 .



حلولها ، ولم تكن الزبارة معنية بهذه الحدود ، كما أن الدولة البريطانية قد أعطت شيخ قطر حامية بلاده براً وبحراً بدون استثناء ، واعترفت بسيادة ملكة قطر جميعها ، ولم يكن لبريطانيا وفقد أية إشكال في الزبارة ، كما جرت بين حكومة قطر وشركة النفط الإنجليزية - الفارسية المحدودة ، مفاوضات للكشف عن النفط في عموم قطر والتفقيب في أراضيها وحدودها وحواطينها ، وتمت المقابلة بإذن الدولة البريطانية وقد أجرى الكشف على جميع أراضي قطر ، الزبارة وغيرها ، ورسمت لذلك خارطة تضمنت مشيخة قطر جميعها بما في ذلك الزبارة ، وأمعنا الإيماز بموجب الإنفاقية التي تمت على جميع أراضي قطر بموجب الخارطة المربوطة مع الانفاقية ، ولم تعرض الحكومة البحرينية على كافة هذه الإجراءات ، ثم حتم حاكم قطر رسالته مشدداً على الصداقة التي يود المحافظة عليها مع البريطانيين وثقتة في إنصافهم<sup>(١)</sup> .

وفي ٢٠ يونيو ١٩٣٧م كتب المستشار بالجريرف إلى الوكيل السياسي بخبره بأن في حوزة الشيخ حمد بن عيسى سبعة استحداثات تحمل ٣٥٦ توقيعاً من سكان شمالي وغرب قطر يعلنون فيها ولائهم لشيخ آل خليفة ، وأن عريضة المائة تحمل حوالي مائتي توقيع في طريقها إلى الشيخ حمد<sup>(٢)</sup> ، وكان رد فعل السلطات القطرية عملياً أيضاً ، فقد أخذ الشيخ عبد الله بن قاسم يعد الصدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات ، وأمر كافة القبائل القطرية بالعودة نحو الزبارة ، وأن تتخذ كل جماعة طريقاً يخلصه عن الأخرى حتى لا يحدث نقصاً في الماء ، فخرج جماعة من تيمسة والظعائن وغور المهالند من طريق بينما كان سكان الغارية والويرط وأبو الظلوف قد سلكوا طريقاً مغايراً وفي ٢٨ يونيو ١٩٣٧م كان أحمد بن محمد الجبر قد بعث برسالة إلى الباليوز البريطاني بخبره بهذه التحركات وأنه يخشى على جماعته من عبد الله بن قاسم ، وفي حين جرت المفاوضات بالقميل بين قوات عبد الله بن قاسم ، والنصم في الزبارة ، فإن المقيم السياسي البريطاني في بوشهر ، وبمساعدة الوكيل السياسي في البحرين قد ضغطا باتجاه عقد لقاء آخر للتفاوض بين شيوخ من قطر والبحرين وقد تم اللقاء في الغارية بقطر في ٢٩ يونيو ١٩٣٧م ، الموافق ١٩ ربيع الثاني ١٣٥٦هـ ، وكان الوفد البحريني يضم أخ الشيخ حمد وولده ومستشارهما البريطاني بلخريف ، وكان على رأس الوفد القطري الشيخ عبد الله بن قاسم ، ولم تخرج هذه الجولة من المباحثات عن وجهات النظر المطروحة مسلفاً ، بينما وجد حاكم قطر أن أفضل السبل لمعالجة المسألة في الزبارة هو القضاء على تمردات النصم بالقوة ، وبدأت قواته في شن غارات جديدة على جماعات النصم مع الأول من يوليو ١٩٣٧م ، الموافق ٢١ ربيع الثاني ١٣٥٦هـ ، وهي العمليات التي شكلت حرباً بالغا لشيخ البحرين حيال تعهدات للنصم بالحماية ، ولم يجد من سبيل سوى طلب الحكومة البريطانية لتدخل في ذلك الداع ، ولأول مرة تلاذت الإدارة البريطانية عن

R / 15 / 2 / 202 / Translation of Letter From Sheikh Abdullah Bin Jasim al -  
Thani , Ruler Of Qatar to Political Agent , Bahrain , dated 27 May 1937

R / 15 / 2 / 202 No . 817 / 9 / A . L. From Belgrave to Hickinbotham , Political  
Agent Bahrain . dated 20 June 1937 .

( ١ )

( ٢ )

نصرة شيخ البحرين ، فقد بعث المقيم السياسي إلى هيكبولام برسالة يخبره فيها بأنه ليس من سياسة الحكومة البريطانية التدخل في الشؤون الداخلية لشيخ قطر ، ونظراً للمصالح النفطية البريطانية في قطر فنبغي على الزكيل أن يفعل ما يوسع لإجراء مصالحة بين الشيخ عبد الله والنعيم<sup>(١)</sup> .

وقد أفاضت تقارير بلعريف من ناحية أخرى بمدى عظورة الموقف في الزبارة ، فقد بلغت قوات الشيخ عبد الله العسكرية في لواحى الغارية وتشن هجوماً من هناك بما يتراوح بين ٥ - ٧ آلاف مقاتل معهم ثلاث سيارات كبيرة مجهزة لتحرك الجنود بسرعة ، وست سيارات أخرى متنوعة ، وأن العديد من النعم قد لجأوا إلى البحرين ، كما عمد البحرينيون إلى سحب جميع قوارب صيد اللؤلؤ التي كانت لهم في الناحية القريبة من قطر في اليوم التالي لبدء الحركات العسكرية في قطر<sup>(٢)</sup> .

على أية حال فقد أدت العمليات العسكرية في الزبارة إلى خروج جماعة من النعم إلى البحرين من الذين رفضوا الانضمام تحت سلطة حاكم قطر ، بينما لم تقوى المجموعة الباقية على الاستمرار في المقاومة ، فأعلنوا استسلامهم وولائهم للشيخ عبد الله بن قاسم ، وهكذا نجح حاكم قطر في إحراز نصر سياسي هام في مسألة الزبارة ، وأبدى صلاحية في الموقف ، لا تقل عن تشده في مفاوضات امتيازات النفط التي عرفت بأنها الأصعب في هذا الصدد ، وكان رد فعل شيخ البحرين عملياً بأن عمد إلى سحب الامتيازات الممنوحة لتجارة قطر العابرة ( الترانزيت ) وحظر دخول رعايا قطر للبحرين<sup>(٣)</sup> .

وقد أصبح الشيخ عبد الله بن قاسم من جانبته على إجراءات المقاطعة التي أعلنتها حكومة البحرين وطلاب الحكومة البريطانية بضرورة اتخاذ إجراءات مناسبة ضدها لا سيما بعد أن ثبت لديه تورطها في حركة العصيان في الزبارة ، وامتناعها للنعم بالمؤن ، والنقود ، والسلاح ، والأخيرة بقصد بث روح الثورة بينهم ، وأنه وجد بين الأسلحة التي بحوزة الثالوثين ما يحمل علامة البحرين العسكرية وأن في لواءها لأناس من رعاياها مثل راشد بن محمد الجبر شيخ النعم وجماعته ، وأنصارهم من القيسات ( الكيسي ) والبوكيان ، وهي أمور لا تجيزها الشرائع والقوانين<sup>(٤)</sup> .

من جانبته حاول بلعريف المستشار السياسي لحكومة البحرين توضيح وجهة نظر حكومته من الإجراءات الواردة في احتجاج حاكم قطر ، فقال : بالنسبة لمسألة السلاح الذي كان بأيدي النعم فإن حكومة البحرين كانت لا تزال تعير هؤلاء من رعاياها كما يستوجب مساعدتهم ، كما أن حكومة

( ١ ) Richard Schofield and Gerald Blake : Arabian Boundaries , Op Cit , See : Volume , 10 , Negotiations Over Zubarah , 1937 - 1945 , PP . 496 - 499 .

( ٢ ) R / 15 / 2 / 546 / No . 817 / 9 / A . Report From Belgrave to Hickinbotham , 3<sup>rd</sup> July 1937 .

( ٣ ) R / 15 / 2 / 546 / No . 818 - 9 - A , Letter From Hamad Bin Isa AL - Khalifah , To His Britannia Majesty's Political Agent , Bahrain , 5 July 1937 .

( ٤ ) R / 15 / 2 / 546 / No . 819 - 9 - A , Translation of Letter From Sheikh Abdullah bin Jasim al - Thani , Ruler Of Qatar to Political Resident in The Persian Gulf 28<sup>th</sup> July 1937

البحرين تتخذ بأنها بالغاء السب الجمركية المتفتحة قطر ، ومنع رعايا قطر من دخول البحرين ،  
 مستحتمل حاكم قطر على نفهم قيمة صداقة بلاده للبحرين ، مما يجعله في الأخير على الموافقة على  
 ترتيبات مبادلة يرضيها الطرفان للمنازعات الأخيرة <sup>(١)</sup> .

على أية حال فقد أعلنت حكومة قطر هي الأخرى ومظهر من مظاهر التآزم بين البلدين ،  
 أنها منعت منعاً باتاً سفار الرعايا الأجانب وبخاصة البحارة من الدور في ساحل قطر الشمالي والشمالي  
 الغربي ، أو التجول فيه ، وكانت هذه الإجراءات والإجراءات المضادة من جانب الحكومتين والتي لا  
 تلجأ إليها الدول إلا في حالات الحرب ، عملية عاطفية مريبة لسياسة الدولتين ، فالملاحظات القطرية  
 البحرينية على المستوى الشعبي كانت تسير بعكس المستوى الرسمي إلى حد كبير ، فالناس في البلدين  
 تربطهم علاقات المصاهرة والدم والجيرة ، والمصاحبات التي يشاها القطريون والبحرينيون واحدة ،  
 والمبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية مترابطة ، والإنجليز هم علاقات بالبلدين ممتلئة .

في حين بقيت مشكلة الزبارة بأحداثها عاتلة من الناحية النظرية بين الجانبين ، إلا أن  
 موضوعات الخلاف الأساسية قد تحولت إلى مجموعة الجزر البركانية المعروفة باسم أرخبيل حوار المكونة  
 من تسع جزر . إلى فشت الديبل ، جرادة ، فشت الجارم ، مخورفشت ، جزيرة البنات ، ومع أن  
 الإدارة البريطانية كانت تعيش الجائنين فترة التآزم في العلاقات والتي لا تزال قائمة ، إلا أنها قد آتوت  
 مشكلة الحدود البحرينية من جديد عندما أسطر الوكيل السياسي في البحرين توم هيكينوثام من شيخ  
 البحرين عن الجزر والفشوت التي يراها ضمن حدود بلاده <sup>(٢)</sup> ، وبعد مفاصلة الأمر بنسبتين بلجريف  
 وحاكم البحرين ، بعث المستشار السياسي برسالة إلى الوكيل البريطاني تتضمن قائمة بأسماء الجزر التي  
 يرى شيخ البحرين أنها ضمن حدود بلاده وهي أرخبيل حوار ، وجرادة ، وفشت الديبل ،  
 وفشت الجارم ، ومخورفشت ، جزيرة البنات <sup>(٣)</sup> وهكذا بدأ الوكيل السياسي في البحرين كالدي

( ١ ) R / 15 / 2 / 546 / No . 819 / 10 / A . Letter From Belgrave to Hickinbotham ,  
 Political Agent , Bahrain 10 July 1937 .

( ٢ ) R / 15 / 2 / 546 / No . C / 520 - 1 - a / 29 , Memorandum From Hickinbotham to  
 Belgrave , dated 5 July 1937 . See-

With Reference to Your memorandum No . ( ٣ )

C / 520 - 1 . a / 29 Of 5<sup>th</sup> July , 1937 , regarding ownership of islands . The two  
 islands referred to in your Letter , Najwa and Chaschus are not Claimed by

Bahrain

In addition to the large islands forming the Bahrain archipelago , Which are well  
 Known , the following islands belong to Bahrain :-

-Fisht Dibal , ( a reef ) - Qaitah Jarada , ( an island ) - Fisht al Jarim , ( A reef )

-Khor Fisht , ( an island ) - AL Bent , ( an island ) .

The Howar archipelago , Consisting of nine islands near the Qatar coast .

R / 15 / 2 / 546 . Belgrave to Hickinbotham , no . 817 / 9 / A , 14 August 1937

لقى حيوياً في الماء الساكن ، فلازالت مشكلة الزيارة مؤثرة بعمق في العلاقات السياسية بين قطر والبحرين ، وعلى الرغم من النصر الدبلوماسي المحدود الذي احرزه القطريون في أحداث ١٩٣٧م إلا ان شيخ البحرين لم يكن سهلاً كما أنه قد اتخذ إجراءات جد قطر لا تقل في أهميتها وخطورتها عن النتيجة التي انتهت إليها السياسة القطرية في الزيارة ولم يكن من الحكمة إثارة أية قضية من أي نوع في هذه الفترة الحرجة حتى لو كان السبب في ذلك خشية الوكيل السياسي من أن أطماع إيوانية في بعض الجزر في الخليج على حد قوله ، ولم تشر الوثائق البريطانية ، في الوقت ذاته ، من قريب أو بعيد إلى أن هيكتونام قد قام بخطوة مماثلة تجاه شيخ قطر ، وقد علل سبب ذلك خشية من أن يدعى حاكم قطر بادعاءات مماثلة في هذه الجزر <sup>(١)</sup> ، والواقع أن هذه الخطوة من جانب الوكيل السياسي قد أثارت ردود فعل غاضبة ليس فقط من جانب شيخ قطر ، وإنما كذلك بعض الإدارات البريطانية الأعسرى المهتصة بشؤون النفط في الخليج ، والتي اعتادت التشاور في مثل هذه الأمور الحساسة ، فعندما علم أولال كوكيا نريك كارو " Olaf Kirkpatrick Caroe " نائب المقيم السياسي في الخليج بهذه الأمور كتب على الفور إلى مكتب الهند معلماً من عطفة تصعيد ذلك الخلاف ، وأن الحكمة تقتضي عدم القيام بأية إجراء يهدف إلى تحديد السيادة على الجزر - والقشوت الواقعة بين قطر والبحرين حتى لا يمثل ذلك إرباكاً للسياسة البريطانية التي تحفظ بعلاقات ومصالح موازنة بين طرفي المشكلة <sup>(٢)</sup> ، وفي ٢٣ فبراير ١٩٣٨م قام سكرتير شركة نفط الكويت بزيارة وزارة الهند في محاولة لإسراع مواظبة لقيام شركته الانجلو - فارسية بعمليات التنقيب في بعض هذه الجزر والقشوت التي قد تحوي على مخزون كبير من النفط ، وأدعى أن فشت النيل تحديداً يقع خارج المياه الإقليمية العربية ، وأنه لم يكن مملوكاً لأي دولة عربية على الجانب العربي من الخليج <sup>(٣)</sup> .

يبد أن مثل وزارة الهند " وفو " Walton " لم يكن مستعداً لقبول مثل هذا الرأي وقال أن شيخ البحرين قد ادعى ملكيته مثل هذه الجزر والقشوت كما أن الحكومات العربية كان لها حقوق واضحة في مناطق صيد اللؤلؤ خارج مياهها الإقليمية ، وأن شركة بترول العراق قد تقدمت بطلب للحصول على امتياز للتنقيب في بعض هذه الأماكن التي يقال أنها تابعة لجزر البحرين ومياهها الإقليمية والتي لم يشتملها الامتياز الواقع مع شركة بترول البحرين <sup>(٤)</sup> .

R / 15 / 2 / 546 / No . T / 87 - 1 - A / 29 , From Hickinbotham to Powie , 28 August 1937  
See : Of the island and reefs mentioned in group II it is possible that the Ruler of Qatar might lay claim to Fasht Dibal . of the additional islands claimed by the Bahrain Government it is possible that he might claim Qatar Jarada which lies close to Fasht Dibal , and Practically Certain that he Would Claim the Hawar group, I have purposely refrained from addressing him on the subject as I understand that at this stage it is merely required to ascertain whether the islands can be considered to British Protection or whether they must be considered as part of the territory of a Foreign Power . Therefore provided that one of the protected Shaikhs claims Sovereignty over the islands in question no further enquiries need be instituted which would probably give rise to undesirable controversy between the Shaikhs themselves .

L/P & S/12/No. 653 - S , From caroe to The Secretary of State For India , 27 August 1937

Richard Schofield : Arabian Boundaries : Op CH , PP. 470 - 472 .

L / P & S / 12 / Minute by A . C . B . Symson , 23 February 1938 .

F . O . 371 / 21822 , Political Department , Minute paper , P . 2 , 241438 , 4 April 1938 .

( ١ )

( ٢ )

( ٣ )

( ٤ )

وقد حاولت الحكومة البريطانية في لندن ، في أول تعليق لها على النزاع البحري بين قطر والبحرين ، أن تقف موقفاً عادلاً من النزاع الذي أصبح بين شركات النفط ، الأمريكية ، مثلثة في شركة نفط البحرين ، والبريطانية ومثلها شركة الإمتيازات النفطية المحدودة ، وليس بين المشيخين المعنيين بالأمر ، بأن أعادت المسألة إلى مساهرا ، وأوعزت إلى "فاول" المقيم السياسي البريطاني في الخليج أن يجري تحقيقاً موسعاً في الموضوع بعد استشارة وجهي النظر الرسمية لكل من شيخ قطر والبحرين ، ويسلوه كان المستر فاوول يلزم مقترحات محضر الدائرة السياسية بوزارة الخارجية البريطانية الذي أوصى بالقرارات المذكورة ، في حين شدد فاوول على ضرورة أن يعامل شيخ قطر نفس معاملة شيخ البحرين حيال هذا الموضوع ، ولا ينبغي تجاهل الإضطراب والقوضى التي ستحدث إذا ما تقدم شيخ قطر بالمطالبة بملكية جزر حوار وفشت الديبل بعد أن تبدأ شركة الإمتيازات النفطية ، وشركة نفط البحرين بالمفاوضات على أساس أن هذه الجزر والفشوت هي ضمن ملكية شيخ البحرين ، وأن الإنصاف يقتضي إعطاء حاكم قطر الفرصة لإبداء رأيه في الموضوع ، ومن وجهة النظر السياسية فإنه من المناسب تماماً إذا ما أعطينا حوار والبحرين ، فإن ذلك سيوازن قرارنا السابق بإعطاء الزبارة إلى قطر<sup>(١)</sup> في إشارة إلى قرار حكومة الهند في عام ١٨٧٣م الذي قضى بأن شيخ البحرين لا يملك حقوقاً واضحة أو هامة في قطر ، ومن ثم ينبغي منعه بغير الإمكان من إقامة تمثيلات في الزبارة<sup>(٢)</sup> ، وعلى ما يبدو أن فاوول قد وجد أن المساومة يمكن أن تجدي نفعاً في هذه المسألة ، وبما يخدم المصالح البريطانية في الوقت ذاته ، بيد أن ما يسترعي الانتباه هو أن مستر فاوول لم يكن موقفاً في ربط مسألة جزيرة حوار بموضوع الزبارة ، إذ أن منطلقات ومحيطات المشكلتين مختلفتين تماماً كما أن الوضع القانوني لهما مختلفاً أيضاً ، كما أن القانون الدولي ذاته في معالجته لقضايا الحدود البحرية قد شرع لها تشريعات خاصة بمسائل تناسب طبيعتها ، وصحيح أن شبه جزيرة قطر لم تكن قد ظهرت لها هيئة متعظم السيادة ، والدولة بمضامينها الكاملة ، إلا

F. O. 371 / 21822, Extract From Fowle's Minute, 5 April 1938. R / 15 / 1 / 689 ; See: ( ١ )  
a letter to be written by me as Political Resident under instructions from H. M. G. to A  
the Sheikh of Qatar, informing him that in connection with negotiations which certain  
Companies are about to commence the question of the ownership of Hawar and Fasht  
Dibal must be decided. on the evidence at present available to H. M. G. these islands  
appear to belong to the Sheikh of Bahrain. H. M. G. , However, have reason to  
believe that he, the Sheikh of Qatar, may wish to advance claims to These islands. If  
so he should submit these claims to H. M. G. Within a certain period ( say two months)  
from the date of the letter , after which no claims should be considered .  
a letter to be sent to the Sheikh of Bahrain enclosing a copy of the letter to the Sheikh of B  
Qatar and explaining that when the latter's reply has been received it would be  
communicated to him , the Sheikh of Bahrain. the latter will then have an opportunity  
of rebutting the claim of the Sheikh of Qatar should the latter advance one .  
a second letter to be sent to the Sheikh of Bahrain referring to letter ( b ) and asking him C  
if he would be good enough to postpone negotiations with the Companies concerned  
until the ownership of Hawar and Fasht Dibal have been Decided.  
Husain M. AL Bahrain : the Arabian Gulf States , Op Cit , PP . 239 - 249 . ( ٢ )

أن وضع الزيارة الجغرافي والتاريخي كان له خصوصية بالنسبة لقطر أكثر منه بالنسبة للبحرين ، وأن كانت الزيارة قد مثلت لآل خليفة مرحلة التباور والتكوين والتحول من العمل التجاري البحري إلى العمل السياسي في حكم جزيرة البحرين وقد تركوا الزيارة في أواخر تسعينيات القرن الثامن عشر من مطلق قناعهم بأن هناك - على الأقل - من يشاركهم في ملكية هذه المنطقة من سكان قطر الأصليين وعلى أية حال فإن حكومة البحرين كانت هي الأخرى تميل إلى استعمار موضوع الزيارة في موضوع الخلاف البحري ، حتى قبل أن تظهر توصيات فاوول لهذا الخصوص ، كما عهد شيخ البحرين إلى تفويت الفرصة على حكومة قطر وأعد مستشاره الخاص بيلجريف ، مشروعاً يقضي بمنح كلاً من شركة نفط البحرين المحدودة ، وشركة الامتيازات النفطية المحدودة ، حقوقاً مساوية للتنقيب عن النفط في مناطق الحدود البحرية بين قطر والبحرين<sup>(١)</sup> ، وبسهوليات خاصة جداً ، كما قام بصياغة الاتفاقيات التي ستعقد لهذا الخصوص والتي احوت على تعريف المنطقة المخصصة منحها لشركة الامتيازات النفطية المحدودة وتتضمن مجموعة جزر حوار التي تشمل على حوار ، وحوالي ١٤ جزيرة صغيرة ، وفشت الجارم ، وخور فيشت النبيل ، وكالة الأراضي الداخلة تحت تلكا والقرع والعيون والجزر والمياه الداخلة ضمن المناطق التالية : الحافة الشمالية لجزيرة بنيان ، الحافة الغربية للقرع الشمالي للمحسوق ، الحافة الجنوبية الغربية للقرع رأس البئر ، النقطة الواقعة جنوب جزيرة جنان ، النقطة الواقعة شرقي جزر حوار النقطة الواقعة شمالي غربي حافة القرع الشمالية للفيشت النبيل ، نقطتان على الحافة الشمالية للقرع الواقع شمال فيشت الجارم ، وفي ٢٢ إبريل ١٩٣٨ م ، أعلن W.A.Peterson من وزارة الخارجية البريطانية ، رؤية الوزارة الرسمية بشأن مناطق الحدود البحرية بين قطر والبحرين وهي شبيهة إلى حد بعيد بمقترحات بيلجريف ، وحصرها في مساكين ونيسيتين هما :

الأولى : تتعلق بمجموع جزر حوار ، فالوضع هناك كما أفهمه هو أن هذه الجزر قد تكون ملكاً لشيخ البحرين ولكنها قد تكون في نفس الوقت ملكاً لقطر أو حتى ابن سعود .

وتود الشركة تأمين حقوقها في تلك الجزر بأخذ الامتياز على الفراض التي ملكها لشيخ البحرين. حتى ولو آلت ملكيتها لقطر فإنها ستدخل في إطار الاتفاقية الموقعة مع قطر وسيكون للشركة كامل الحقوق فيها .. أما إذا تحولت إلى ابن سعود فلن يضمن الاتفاق المقترح ولا الاتفاق مع قطر حقوق الشركة في تلك المنطقة ، مع العلم بأن حكومة صاحب الجلالة لم تعط أية تعهدات أو ضمانات حول عدم الاعتراض بأي ادعاء قد يقدم به ابن سعود ، وبما أن الوضع على هذا الحال فسيكون من المفضل وضع المبارات في الفقرة الأولى من مسودة الامتياز على النحو التالي " كامل الجزء من الأراضي الواقعة تحت سيطرة الشيخ ( منطقة العقدة رقم ٧ ) يتضمن ذلك كافة الجزر والصخور والمياه التي يملكها

( ١ ) F . O . 371 / 21823 , Letter From H . H . the Sheikh of Bahrain , 4 May 1938 . to Political Agent , Bahrain .  
F . O . - 371 / 12823 / No 467 / SF of 1357 Of The Office Of The Adviser to The Government of Bahrain . 7 May 1938 .

### شيخ البحرين ضمن الحدود التالية ...

إن الحدود التي يعرفها المستقون الجغريون تتور بشكل واضح حول جزر حوار ولهذا فإن الامتياز يعطيهما لو ثبت ملكية شيخ البحرين لها ... ومن ناحية أخرى ، فإن عدم ذكر هاهنا الجزر باسمها مسجبتا الصعوبة التي قد تنج عن وضع عبارة صريحة تشير إلى أن الجزر هي ملك لشيخ البحرين ... وأني أرى أن هذه هي الطريقة الفضلى والمناسبة بالنظر إلى الظروف السالف ذكرها .

أما النقطة الثانية : فتتعلق بالمياه الإقليمية وألفهما على النحو التالي :-

يشير الامتياز المقترح إلى كافة المياه ضمن المنطقة المقترح التعاقد عليها ويتضمن ذلك مياه خارج الثلاثة أميال .. ولا يمكن أن يكون القصد هنا استخراج النفط من المياه بل استخراجها من الأراضي الواقعة تحتها ضمن المنطقة المحدودة وهذه نقطة وليقة الصلة بالموضوع وأنه فيما يتعلق بالمياه فإنه لا حق للشيخ فيها خارج حد الثلاثة أميال أو الحق المكتسب على مياه ممتلك . ومع أنه لا حق له في الأراضي خارج الحد المذكور إلا أنه بالإمكان السيطرة على قاع البحر والأراضي الواقعة تحته بالاحتلال أو الحق المكتسب خارج حد الثلاثة أميال ، وقد تم فعلاً الإستيلاء على بعض مناطق صيد اللؤلؤ ومناجم القصدير بهذه الطريقة خارج الحد المذكور ، وعليه ، فأنني أرى أنه من الأفضل استبدال كلمة مياه بكلمات " الأراضي المغمورة " وتصبح الجملة على النحو التالي " كافة الجزر والصخور والأهوار والأراضي المغمورة من أملاك شيخ البحرين وتشمل ... وسيكون أثر ذلك هو أن تحصل الشركة على حق التنقيب في الأراضي الواقعة تحت البحر مباشرة ضمن حد الثلاثة أميال وخارجحه ، ومن آثار ذلك أيضاً أنه في حال استيلاء الشركة على هذه الأراضي فسوف تصبح تلقائية من ملك شيخ البحرين حيث أن الشركة تعمل بمقدد موقع معه ، وعلى كل الأحوال فإن إدخال جملة " التي يملكها شيخ البحرين " مساعداً على التغلب على الصعاب من جهة نظرنا فيما يخص المياه الإقليمية .

وعلى أساس هذا المطلق وضعت خطة لتقسيم ما عرف " بمنطقة البحرين غير المخصصة " بين شركة امتيازات البترول البريطانية المحدودة وشركة نفط البحرين بعد أن أكرهت الأخيرة وهي شركة أمريكية على التنازل عن مطالبها بمساكن تلك المنطقة التي شملت فشت الجارم وفشت الحور شمالي جزيرة البحرين ، وفشت الذيل الواقع شمالي شرقي جزيرة البحرين الرئيسة ومجموعة جزر حسان الواقعة بجانب الساحل القطري <sup>(١)</sup> .

في غضون ذلك وبينما كان بليجريف بالتنسيق مع الخارجية البريطانية يعملان على صياغة المقترحات وعرضها على المفاوضات الجارية في مقر وزارة المهند لوندجريج ، ولويسون بخلي الشراكين <sup>(٢)</sup>

F. O. / 371 / 485 / From F. O. to Political Resident in the Persian Gulf, dated 22 April, 1938. (١)

R / 151/689/ No. 2727 / 38, Record of an informal Meeting Held at The India Office, 1: April 1938. (٢)

Following the Conclusion of the meeting, the India Office taking the views of the Foreign office endorsed Fowle's recommendation for ascertaining the attitude of the Sheikh of Qatar towards Hawar and Fasht al - Debal ( Brevan )

فإن حكومة البحرين كانت تعمل على فرض سياسة الأمر الواقع عن طريق إرسال ثلاثون شرطياً إلى حوار ، كما قامت بوضع علامات الحدود الوطنية على بعض القشوت في شتاء ١٩٣٧-١٩٣٨ م ، بالإضافة إلى حفر آبار المياه في حوار<sup>(١)</sup> ، وقد استاء حاكم قطر لهذه الإجراءات واعتبرها عملاً غير ودي ، وكتب إلى المحمد السياسي البريطاني في البحرين في ١٠ مايو ١٩٣٨ م ليبلغه رسمياً احتجاجه على تدخل حكومة البحرين في حوار التابعة لقطر ، وضرورة أن تعمل بريطانيا شيئاً من شأنه أن يحدد الأمور إلى ما كانت عليه<sup>(٢)</sup> ، وبعد أن قام الوكيل السياسي في البحرين بالتشاور مع المقيم السياسي في الخليج ، وكذلك وزارة الهند ، اجتمعت الآراء حول ضرورة الإستيعاض من شيخ قطر حول وجهة نظر بلاده بشأن ذلك الواع وأن يقدم المستندات التي تثبت صحة ذلك الاعتقاد<sup>(٣)</sup> ، كما تقدم المحمد السياسي في البحرين بطلب مماثل إلى شيخ البحرين ، بيد أن أيّاً من الحكومتين لم تستطع تقديم رؤية واضحة أو صياغة دقيقة تعتمد على بلورة الأسس التاريخية الجغرافية والسياسية القانونية ، وإنما كانت مذكرات مهمة تغطي فيها العاطفة على الموضوعية ، فبينما شدد الشيخ عبد الله بن قاسم في رسالته إلى المحمد السياسي في البحرين ، على تبعية جزر حوار إلى قطر وألغا جزء من كيافها الجغرافية والتاريخية وضرورة أن تتدخل بريطانيا لحسم الواع<sup>(٤)</sup> ، فإن شيخ البحرين ربما كان أكثر وضوحاً في وجهة نظره بلاحه ، فقل أن المواطنين البحرينيون قد احتلوا الجزيرة بعد فترة قصيرة من دخول آل خليفة للبحرين في عام ١٧٨٣ م ، وأن العائلات الرئيسية التي تسكن في حوار هي من الزنقي ويودين من قبيلة الدواسر التي مقرها في البحرين ، ولم يسكن حوار أية مواطن قطري أبداً ، وأن سيادة حاكم البحرين قد تحققت على الجزيرة بليل أنه منذ عام ١٩٠٨ م كانت إحدى السفن التركية التي كانت تحمل عدداً من الجنود قد اصطلمت بالجزيرة فبادر الشيخ عيسى إلى إرسالهم وإحلالهم إلى البحرين ثم إلى تركيا ، ولقد منحت حكومة تركيا شكرها لما قام به إزاء جنودها ، ولم يمارس حاكم قطر أي سيادة أو سلطة على الجزيرة في يوم من الأيام ، وكانت الواحات التي تحصل بسبب الصيد أو الرعي تعرض على حاكم البحرين الذي بدوره ينظر فيها أو تحال إلى محاكم الشريعة البحرينية ، أو المحاكم المدنية ، وكان الحاكم يقوم بإرسال جماعه من ( الفداوى ) لإلقاء القبض على الأشخاص المطلوبين أمام المحاكم في جزيرة حوار ، كما تقوم الشرطة البحرينية المتواجدة في حوار بنشر ووضوح الإعلانات التي تتضمن طلب حضور الأشخاص في لوحة واضحة معلقة في مكان بارز في القرية للإطلاع من قبل الجمهور وأصناف شيخ البحرين في رسالته

R / 15 / 2 / 437 / From Brevan to Gibson , No . 1985 / 413 / 91 , 13 April 1938 . ( ١ )  
 F.O. 371 / 2183 / Letter From Seikh of Qatar , 10 May 1938 to the Political Agent , Bahrain ( ٢ )  
 F.O. 371 / telegram From Political Resident , Bushire to Political Agent Bahrain , No. 19 k 19 May 1938 . See Oslo :- F.O. 371 / Copy of Letter No . C / 324 - 1 - 9 / 929 , 20 Ma ( ٣ )  
 1938 , From The Political Agent , Bahrain to Sheikh Abdullah bin Jasim AL - Thani Ruler Of Qatar .  
 F.O. 371 / Translation of letter dated 27 May 1938 , From Sheikh Abdullah bin Jasim AL Thani , Ruler Of Qatar to Political Agent , Bahrain . ( ٤ )  
 Richard . Schofield : Arabian Boundaries , Volume , 10 Op Cit . : See : Status Of Hawa Islands , 1938 - 1942 , PP . 450 - 465 .



قائلاً ، إن حاكم البحرين يقوم بمنح حقوق الصيد في مياه حوار لسكانها ، وإذا ما تولفت الوثائق فسيتم إبرازها ، وقد تم تسجيل مصادد الصيد في حوار في دائرة المعارف التابعة لحكومة البحرين كما هو الحال مع مصادد الصيد في مياه البحرين ، وأن سكان حوار هم مواطنون يتبعون لحاكم البحرين وخاضعين لقوانين وأنظمة البحرين ، ولم يحدث أن حول هؤلاء ولأهم إلى شيخ قطر كما أن الأخير لم يدرس أي حق على جزر حوار<sup>(١)</sup> .

وقد شهد شهر فبراير ١٩٣٩م ذروة التصعيد في مسألة حوار وغيرها من الحدود بين قطر والبحرين ، وبعث حاكم البحرين بمذكرة تفصيلية عن ملكية بلاده لجزيرة حوار والأسي التي ينهض عليها مثل هذا الاعتقاد إلى الوكيل السياسي في البحرين ، الذي تلقى بدوره مذكرة أخرى من حاكم قطر تفند هذه الأسي وتلك الأسايد وتحوي وجهة نظر قطر الرسمية في موضوع جزيرة حوار .

كان بلجريف الخبير بالشؤون الخليجية قد أعد مذكرة البحرين بطريقة مفصلة ، وقد نجحت علاقاته ومشاوراته بالمسؤولية البريطانيين في كسب تأييد القسم الأكبر منهم ، وبسندت الحكومة البريطانية على اصطلاح إدارتها قبل إلى تأييد عائدية جزر حوار إلى البحرين في حين بقيت وزارة الهند الوحيدة التي ترى أنه من الضروري إعطاء شيخ قطر فرصة للتعلق على ادعاءات البحرين ، وإن كانت تتوقع أنه ليس بإمكانه أن يضيف شيئاً جوهرياً أو عمقاً في المضمون ، وأرجعت سبب ذلك أن هذا الحاكم لا يوجد عنده مستشار بريطاني ، ولا معتمد سياسي مما قد يسبب بعض الخطورة ، إذ قد تقوم البحرين بالتجاوز عليه في ظل هذه العلاقات المتوترة أصلاً<sup>(٢)</sup> .

بيد أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد استقبلت الأحداث ، وأصدرت قرارها الذي اعتبرته نهائياً في موضوع حوار وذلك بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٣٩م والذي قضى بإصدار الوجهات اللازمة إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي لإبلاغ شيخ البحرين وشيخ قطر بأن حكومة صاحب الجلالة قد قررت بأن جزر حوار تعود لشيخ البحرين ، وفي ١٦ يونيو ١٩٣٩م وافقت حكومة الهند على ذلك القرار<sup>(٣)</sup> .

كما أبلغت الحكومة البريطانية القرار لحاكم قطر الشيخ عبد الله بن فاسم آل ثاني في ١١ يوليو ١٩٣٩م. وأما تعزم تحديد الخط الفاصل بين أراضي البحرين وقطر في المنطقة المذكورة ، وفي حين اطمان شيخ البحرين للقرار فإن حاكم قطر قد أعلن احتجاجه الشديد على ذلك القرار ، وقال بأن الحكومة البريطانية قد خدعت بالأسلوب الذي استخدمته حكومة البحرين والأشواء المظهيرية التي

( ١ ) F.O. 371 / 2183 , Express letter , Government of India , From Political Resident , Bushire , to Secretary Of State For India , 20 June 1938 .

( ٢ ) F . O . 371 / 2184 , From Secretary of State to Political Resident , Bushire , 21 July 1938 .

( ٣ ) F.O.371 / 2185 , India Office , London , 22 May 1939 to the Under Secretary of State , FO London .

F.O.371/2185 , FO to the Under Secretary of State , India Office , 13 / 6 / 1939 . -

F.O.371 / 2185 , FO to the Under Secretary to The Government of India , 16 June 1939 . -

أطلقها على ادعائها والتي لا بد وأن تكون الدافع وراء تكوين رأي حكومة صاحب الجلالة حول هذه القضية ، وينبغي عليها أن تعيد النظر في ذلك القرار ، ولم تجدي محاولات حاكم قطر نفعا بعدد أن اعتبرته الحكومة البريطانية القرار غالياً ولا رجعة فيه <sup>(١)</sup> .

وقد حاولت الحكومة البحرينية أن تنهج نفس الأسلوب الذي اتبعته في مسألة حوار ، وذلك فيما يتعلق بلمشت الدليل ، حيث أوضح بلعريف ، مستشار شيخ البحرين ، أن الأخير يريد أن يعطى امتياز النفط في فشت الدليل إلى شركة الامتياز البترولية المحدودة ، التي كان لها دوراً بارزاً في مشكلة حوار والنتيجة التي انتهت إليها ، بما في ذلك قلاع البحر خارج المياه الإقليمية بين البحرين وقطر <sup>(٢)</sup> .

وفي سبتمبر ١٩٣٩م قامت شركة بترول البحرين بعمل مسح ، باستخدام مرسية الزلازل هذه الفشوت ، وهي الإجراءات التي رفضتها شركة الامتيازات النفطية المحدودة ، وطالبت وزارة الهند بضرورة التدخل لأن تمهد فوراً الخط الفاصل بين الأراضي والمياه الإقليمية بين قطر والبحرين <sup>(٣)</sup> . وقامت وزارة الهند بإبلاغ آراء شركة الامتيازات البترولية إلى المقيم السياسي "Charles Geoffery" Prior مقترحة في الوقت نفسه أن مسألة تعيين الخط الفاصل بين قطر والبحرين هي ملحة للسياسة البريطانية ، وينبغي عمل الإجراءات اللازمة لذلك ، مع تجاهل عمل بابكر الاستكشافي في فشت الدليل وحولها ، وأن يتم التشاور في هذا الصدد مع شيخ قطر ، ونظيره البحريني <sup>(٤)</sup> ، بينما كان المعتمد

(١) راجع بمثل هذه التطورات في الوثائق التالية :

F.O.371 / 2185 / and India Office : from Secretary of state to The Political Resident in the Persian Gulf , 4 July 1939 .

Ibid / India Office to The Managing Director , Petroleum Concessions , 4 / 7 / 1939 .

Ibid / From Political Resident in the Persian Gulf , to H . H . Sheikh Sir Basmal Bin Isa AL - Khalifa , Ruler of Bahrain , 11 July 1939 .

Ibid / From The Political Resident to Sheikh Abdullah Bin Jasim - AL Thani , Ruler of Qatar , 11 July 1939 .

Ibid / Express letter , Office Of The Political Resident in The Persian Gulf To The Air Office Commanding British Forces in Iraq , Habbaniya , 2 / 8 / 1939 .

Ibid / The Palace , Manama , To The Political Resident in The Persian Gulf , Bushire , 4 August 1939 .

Ibid / From Sheikh Abdullah Bin Jasim , Ruler of Qatar to the Political Resident in the Persian Gulf , Bushir 4 / 8 / 1939 .

Ibid / The Political Resident in the Persian Gulf to Sheikh Abdullah bin Jasim , Ruler of Qatar , 25 / 9 / 1939 .

R / 15 / 438 / Not / Of A meeting at The India Office , 7 July 1938 .

R / 15 / 2 / 439 / PAPCO to M . W . Thornburg , No . MWT / 703 , 26 September 1939 .

R / 15 / 2 / 547 / Wheatley to Peel , No . P . Z . 1227 / 40 , 26 February 1940 .

R / 15 / 2 / 547 / Secretary of state to The Political Resident in the Persian Gulf , No . P . Z . 1227 / 40 , dated 12 March 1940 , See : -

(( It Was Proposed on the recommendation of the late Sir Trenchard Fowle ( Who was Consulted During His Visit to London ) That the Sheikh of Qatar Should be Given an Opportunity to state any claim he might wish to make in respect of the Fasht Dibal . An Extract from the Minute recorded by Sir trenchard Fowle is enclosed . Before this Procédure was Carried out the Sheikh of Qatar himself advanced a Claim to Hawar , and in the Ensuing Correspondence ( Vide the Political Agent's letter of 20<sup>th</sup> May , 1938 , No .

C/ 325 - 1 . a / 29 ) no reference was made to Fasht Dibal . We Should be glad to Have your Views as to the question of the ownership of Fasht Dibal and to be informed Whether you think it advisable that the Sheikh of Qatar Should now Be Given an opportunity to state His Claim . if he desires to do so )) .

( ١ )

-

-

-

-

-

-

-

( ٢ )

( ٣ )

-

( ٤ )

-

السياسي في البحرين يرى عدم إثارة مسألة فيشت الدليل في ذهن حاكم قطر لأن ذلك من شأنه عرقلة الجهود الرامية للتصوية ، وأن وجود العلامات البحرينية الرسمية لفترة طويلة كالسبب لإثبات حقوق البحرين في فيشت الدليل <sup>(١)</sup> ، بيد أن المقيم السياسي البريطاني بررور ، قد أصر على ضرورة تقديم شيخ قطر ادعاءاته إذا تقدمت البحرين بادعاءات جدية ، وأن مسألة العلامات البحرينية لا تؤكد ملكيته ، حيث أن الحدود التي من فصل بين عمل الشركتين القطعيتين يجب أن تكون في منتصف المسافة بين الشواطئ الخاصة بالبلدين ، كما أن هذا الفيشة مغموراً كلياً ومن الصعب تحديد تبعيته لأي من الدولتين <sup>(٢)</sup> ، وفي حين عاد بلجريف ليؤكد بأن فيشت الدليل كان معروفاً بأنه مراسي لسفن البحرين وأن الأخيرة مارست السيادة هناك عن طريق حفر المياه العذبة للفواحين ، والمنارات التي أقيمت منذ سنوات ، فإن المقيم السياسي كان أكثر موضوعية فقد ظل على رأيه الرافض لفرض سيادة الأمر الواقع في فيشت الدليل ، وضرورة أن تعامل مشكلة الحدود البحرية بين قطر والبحرين وفق الأسس القانونية المتبعة في مجال البحار على أساس الخط الفاصل في منتصف المسافة بين البلدين <sup>(٣)</sup> .

كانت الأوضاع السياسية العالمية التي رافقت الحرب العالمية الثانية ( ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م ) قد ألقت بظلالها على مجمل القضايا الإقليمية وبضمنها مشكلة الحدود بين قطر والبحرين ، كما أنها شكلت في الوقت ذاته فرصة لمناقشة كافة جوانب القضية ، ومحاولة بلورة صيغة مناسبة تنهي حالة النزاع في العلاقات بين الجانبين لا سيما بعد أن أثرت الأمور السياسية في الأوضاع التجارية - الاقتصادية الناجمة

( ١ ) R / 15 / 2 / 547 / From Political Agent , Bahrain to the Political Resident in the Persian Gulf , No . C / 236 - 1 . A / 29 , 26 March 1940 .

( ٢ ) R / 15 / 2 / 547 / From Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of state For India , No . 366 , dated 7 June 1940 , See : -

Fasht Dibal . Shalkh of Qatar Will naturally claim it if invited to do so and should be given opportunity if Bahrain make serious Claim . In Point of fact it is almost entirely submerged and belongs to neither and is resorted to by all fishermen under stress of weather . Bahrain had never heard of it until Patrick steward ran aground there in 1929 - 30 . The fact that Bahrain placed mark on it two Years ago may be disregarded . The only equitable boundary for the two companies should lie midway between respective shores .

CF - R / 15 / 2 / 547 / From Political Agent , Bahrain to Political Resident in the Persian Gulf , No . C / 554 - 1 . A / 29 , July 1940 .

( ٣ ) R / 15 / 2 / 439 / From Belgrave to the Political Agent , No . C / 158 / 20 , 18 August 1941 , CF . R / 15 / 2 / 439 / From Prior Political Resident in The Persian Gulf to Peel Political Agent , Bahrain / No . 98 , S , 18 / 10 / 1941 .

See : - (( Fasht al Dibal is not in any sense peculiarly a Bahrain anchorage and is freely utilized by all pearlers in this neigh - bourhood . When I was Political agent at Bahrain neither the Sheikh or Belgrave had any idea of claiming it , or pretended that it was theirs , and if their present claim were to be Known it would Certainly )) be Challenged .

See Also : R / 15 / 2 / 547 / Prior to Peel , No , C / 466 , dated 26 October 1941 .

عن المقاطعة ، فكان أن تأثرت تجارة البحرين وعوائلها ، كما كان على قطر أن تبحث عن بديل للسوق البحريني الخاص بالؤلؤ وغيره من الموارد ، فكانت دبي هي البديل التجاري ، وإلى هذه الظروف والملاسات يعود الأساس في العلاقات الودية التي جمعت بين دبي وقطر ، والتي تطورت في هذا الصدد حتى أصبحت البلدين في مرحلة لاحقة عملة واحدة باسم " نقد قطر ودبي " وفي الإنهاء المضاد كان لمساندة أبي ظبي في كثير من المواقف لوجهة نظر البحرين سبباً في جود العلاقات بين قطر وأبي ظبي ، وهذه المبركات في العلاقات بين المشيخات كانت الباعث وأحرك لها هو الصامل الحسودي والسياسات الموجهة له .

على أية حال ، فإن المواقف الرافضة التي اتخذها المقيم السياسي في الخليج العربي باتجاه تسوية مسألة فيشت الدليل على غرار ما تم إيجازه في حوار ، قد حلت بلجريف وحكومة البحرين على ضرورة البحث عن حلول بديلة فكان أن اقترح شيخ البحرين على الوكيل السياسي في البحرين مع بداية عام ١٩٤٣م إنشاء منطقة عازلة بين البلدين على غرار المناطق المحايدة بين الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية ، وبعد دراسة الاقتراح قررت الإدارة البريطانية في الخليج العربي رفضه إلى حاكم قطر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٤م والذي رفض بدوره ، رفضاً مطلقاً مناقشة ذلك الاقتراح وأنه " ليس مستعداً للنظر في مشروع يقضي بتجزئة أرض قطر ، وإحلال نوع من الامتيازات ، أو الإلزام لأحد ما ملكاً في قطر <sup>(١)</sup> .

كان آل خليفة حكام البحرين يضغطون على الوكيل السياسي البريطاني لأجل التمسك بحرج لمشاكلهم الحدودية مع قطر ، وفي مايو ١٩٤٤م عادت مسألة الزبارة على استحياء ، عندما طلب شيخ البحرين بما اعتبره الحقوق الشخصية الفردية لأفراد عائلته في زيارة مقابر ذويهم القديمة في الزبارة (٢) ، فاقترح هيكينوثام على شيخ قطر لإقترح بديل للمنطقة المحايدة - يقضي باعتبار بقايا الأبنية القديمة في الزبارة بمثابة ملك شخصي لشيخ البحرين في قطر على أن تبقى الأرض جزء من الإقليم القطري شريطة أن تفتح المنطقة المحيطة بالزبارة وبقايا أبنيتها وأطلالها للزوارين من كل مكان دون أية عوائق ، وأن تكون الإدارة النافذة على مكان منطقة الزبارة هي إدارة الشيخ الذي يواليه كل منهم وأن تكون هناك حصص ( كوتا ) استيرادية مقننة وخاصة بسكان الزبارة من البحرينيين من السكر والألمشة والحروب وغيرها عن طريق البحرين ، وأن اتفاقاً بهذا المعنى يعقد بين شيوخ البلدين ليس من شأنه المساس باتفاقية قطر مع شركة النفط والتي تشمل كافة إقليم قطر في بر شبه الجزيرة بالكامل <sup>(٣)</sup> بيد أن هذا الاقتراح هو الآخر لم يحظى بموافقة الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني بالرغم من محاولات السقي بذنا في هذا الصدد إخوان مناد سيد عبد الرزاق كبير معارضي التسمية البريطانية في الخليج العربي .

Archive Editions : The Bahrain Government Annual Reports 1924 - 1970 , ( ١ )

Archive Editions ; London 1990, Volumes VI - VIII ; For The Years Following The Belgrave , and Relations between Bahrain and Qatar . pp. 270 - 275 .

R/15/2/547/No. C/467 : Letter From Sheikh Of Bahrain to Political Agent in Bahrain , dated 12 May 1944 . ( ٢ )

R/15/2/547/No. C/467 : Letter From Political Agent , Bahrain to Sheikh Of Qatar Dated 18 May 1944 . ( ٣ )

وفي ٢٠ مايو ١٩٤٤م أبرق الوكيل السياسي البريطاني إلى المقيم البريطاني في بوشهر بأن سمو حاكم البحرين يوافق على المقترح المقدم من الممثل القطري بالشروط أدناه

يوافق سمو حاكم البحرين على ما يلي :-

أولاً : التوقف عن تأكيد مطالبته بالزيارة وقبيلة النعيم ، ثانياً : إلا يحدث أية تطورات من أي نوع في الزيارة ، ثالثاً أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمنع قروب البضائع من بلاد قطر عن طريق الزيارة ، رابعاً : إلا يسمح لأحد من البحرين بالبناء مستوطنات في الزيارة ، خامساً : إبقاء الحالة في الزيارة على ما كانت عليه قبل الخلاف الراهن .

بشرطة موافقة حاكم قطر على :

أولاً : عدم فرض ضرائب على السكان الدائمين المقيمين في الزيارة من قبيلة النعيم وأحلافها طالما تواجدوا في منطقة الزيارة فإن خرجوا من هناك إلى أي مكان آخر في قطر أصبحوا ضاحمين لأي نوع من الضرائب التي يدفعها سكان قطر في العادة .

ثانياً : ألا تطور الزيارة بأي طريقة بل يقيها على الحال التي كانت عليها قبل الخلاف الحالي وإذا ما رغبت شركة امتيازات البترول القيام بأية عمليات أساسية ضمن منطقة الزيارة فيجب السماح لها بذلك<sup>(١)</sup> .

وفي ١٥ يونيو غادر الوكيل السياسي البريطاني البحرين إلى قطر حيث عرض الاقتراح المذكور على شيخ قطر الذي أبدى موافقة في بادئ الأمر بعد إدخال تعديلات طفيفة تخص بشؤون النفط وأخرى تقضي بحذف كلمة " منطقة " ، بيد أن الشيخ حمد بن عبد الله وفي العهد عندما اضطلع على مسودة الاتفاق قد رفضها رفضاً مطلقاً ، ويبدو أن خان بما دور سيد عبد الرازق الذي صاحب الوكيل البريطاني في زيارته قد دخل في مباحثات جانبية مع صالح بن مانع مستشار شيخ قطر ، ثم انضم إليهما هيكينبراث في اليوم التالي ١٧ يونيو ١٩٤٤م فكان أن أبدى حاكم قطر مرونة ووقع على مشروع الاتفاق الذي كان قد قدمه شيخ البحرين ولكن بصورة مختصرة ومركزة<sup>(٢)</sup>

( ١ ) R / 15 / 2 / 547 / No . C / 468 . / From Political Agent , Bahrain to Political Resident in The Persian Gulf , dated 20 May 1944 .

( ٢ ) R / 15 / 2 / 547 / No . C / 469 . / From Political Agent , Bahrain to Political Resident in The Persian Gulf , dated 18 June 1944 . See :-

No immediate attempt , however , had been taken either to divide the maritime boundary between Qatar and Bahrain or to determine the Ownership of Fasht al - Debal owing to the progress of the Second World War . However , as Soon as the war came to an end the Question of Fasht Al - Debal came up again . As the British government showed more Willingness to solve the sovereignty question of this shoal , Bahrain reiterated that it had built beacons on it in 1935 and the anchorage there was used exclusively by Bahraini boatmen and fishermen and the Ruler of Bahrain regarded this Fasht as being owned by Bahrain ' R / 15 / 2 / 430 ( Belgrave to Galloway , no . 1300 / 9 - a , 18 June 1946 .



الصدرب على القصب في عام ١٩٣٥ م وان البحارة والصيدان البحرينيين قد استغلوا المرسى هناك وعند طلب حكومة البريطانية فاتهم بهذه القنارات رواد للبحرير الوكيل السياسي بمده القاتمه وكذلك مرور الادعاءات عنده هذه القصب والجزر التي لم تخرج عس وجهه النظر بطروحه سلفا " اما الشيخ عبد الله س فاسم آل ثاني فقد بعث إلى الوكيل السياسي البريطاني في ١٨ يوليو ١٩٤٦ م موضحا ان حدود البحرين الفعلية هي جزيرة " أوال " ولها ليست لها توابع ، وان اسم " البحرين " ليس اسمها الأصلي . وإنما هو اسم عام قد أطلق في الماضي القريب على الأراضي العربية التي تحده السواحل الغربية للخليج . على عكس قطر فهي أراضي واسعة لها توابعها وشواطئها وجزرها التي يعرف بها عند الماضي القريب أيضا . ولذلك فإن حكومة قطر تعود لؤكد ملكيتها لفشت الدليل . وفشت قطعة جسرادة وجزر حوار " . أدرك للبحرير أن حاكم قطر قد أراد أن يضيف عنصر حديدا إلى مشكلة الحدود يتمثل في ضرورة أن تعالج الحدود البحرية بين قطر والبحرين على اساس منطق التاريخ والتطورات السياسية التي مرت بها البلدين بالدراسة المقارنة ، بالإضافة إلى التطورات الجغرافية . ومن ثم فإن مستشار حكومة البحرين في رسالته إلى الوكيل السياسي البريطاني في ٢٢ يوليو ١٩٤٦ م قد أوضح أن القول بالحقوق التاريخية واعتمادها كأساس للفصل في الحدود هي مسألة بالغة الأهمية ، وهي تميل إلى صالح البحرين أكثر من قطر ، لأن آل خليفة قد حكموا في قطر مع مدينة الزبارة كافة السواحل القطرية المواجهة للبحرين ، وكذلك الجزر القريبة من هذا الساحل ، وفي هذه الأثناء استطاعت أسرة آل ثاني أن تفرض سيطرتها على الساحل الشرقي لقطر ، وأصبح جد

R L 15 / 2 / 430 / From Belgrave to Galloway . No 1458 / 8 A . 8 July 1946

R / 15 / 2 / 430 No C / 718 . Political Agent , Bahrain to Belgrave 10 July 1946

R / 15 / 2 / 430 / No 1463 / 9 A From Belgrave to Galloway 12 July 1946 See

(( The Chief Claim that Bahrain has to the Shoals and islands lying between Bahrain and Qatar is based upon the fact that at one time Qatar belonged to the Shaikhs of Bahrain Who Subsequently became Possessed of Bahrain and therefore acquired the shoals and islands lying between the two shores At a later date the grandfather of the present Shaikh of Qatar became the ruler of Qatar but did not at any time assert his authority Over the islands between Qatar and Bahrain ))

R / 15 / 2 / 430 / From Sheikh Abdullah to The Political Agent , Bahrain . 18 July 1946.

Perhaps your Excellency Knows That the Name With Which Bahrain is Known at present is not its original name , but Bahrain is a general name for the western Arab territories bordering the western coasts of the Gulf . This ( Bahrain ) is only ( A' Wal ) and ( A' Wal ) is an island in Bahrain and it is Understood that this island has no dependencies contrary to Qatar Which is a large territory and has dependencies ( nasts and islands If we look into the question from the point View of equality Qatar is to be entrusted with Deebil and Jaradah Fashis Which are situated between Qatar and Bahrain and they are nearest to Qatar you see that Qatar has been treated unjustly in her clear right in the question of hawar islands Which I am still tenacious to claim their ownership then how about the others . This is What has come to my mind to Write Your Excellency about

شيخ قطر الحالي حياً لم يمد نفوذها وسيطرتها خارج الير القطري ، ولم تخاف أية سلطة على الجزر الموجودة في البحار بين قطر والبحرين ، ولذلك فإن هذه الجزر والقشوت تعد مملوكة لشيخ البحرين وفق منطق الحق التاريخي<sup>(١)</sup>

والواقع أن ما ذهب إليه المستشار السياسي لحكومة البحرين ، عبارة على أنه يمثل وجهة النظر الثابتة والرسمية لحكومة البحرين ، فإنه قد حوى بعض النجاهل للدور الذي كانت مشيخة قطر قد اضطلمت به في بداية وأواخر القرن التاسع عشر ، فيما يتعلق بالسيطرة في مجال البحار ، فعند عام ١٨١٠م وحتى عام ١٨٣٠م استطاع رحمة بن جابر الجلاهمة ، الذي تميزه العديد من المصادر بمثل السلطة الرسمية في قطر إبان هذه الفترة ، تنفيذ برنامج شاسع للفرصة في مياه الخليج العربي ، في الجزيرة الموازي لسواحل شبه جزيرة قطر ، حيث كان يقيم وأتباعه في عور حسان ، ولم يكن رحمة يريد من هذه العمليات الحربية السلب والنهب ، وإنما تنمية قوته البحرية والاستحواذ على السلطة ، ومن ثم ركز الجزء الأكبر من نشاطه ضد آل خليفة في البحرين ، معتبراً إياهم المصنر الرئيسي للمتعاب السياسية والاقتصادية التي واجهت الجلاهمة منذ ما يربو على قرن من الزمان ، كما رفض رحمة توقيع المعاهدة العامة للسلم البحري مع بريطانيا في عام ١٨٧٠م اعتقاداً منه أنها تقيد استقلاله وتحد من نفوذه وعملياته ضد آل خليفة ، ومعلوم أن توقيع هذه المعاهدة كان سيجعل منه حاكماً فعلياً ورميياً في

R / 15 / 2 / 430 / No . 1570 / 9 - A , From Belgrave to Gelloway , Political Agent , Bahrain  
, 22 July 1946 .

See : -

The Khalifah originally ruled in Qatar , this fact I think is not in dispute. They had their chief town at Zubara and Doha did not exist as a place of any importance. From Zubara the Khalifah controlled the Qatar coast opposite to Bahrain and the islands off the coast . From Zubara they invaded Bahrain and turned out the Persians ; they occupied Bahrain making their first settlement at Jaw on the east coast of Bahrain , opposite Qatar . At the same time they continued to keep up their town at Zubara and they controlled the Sea and the islands lying between Bahrain and Qatar . At a later date , When the Khalifah wear in occupation of Bahrain and the Qatar coast around Zubara the AL Thani family acquired influence on the east coast of Qatar and the grandfather of the present sheikh of Qatar became Sheikh of Qatar with his headquarters at Doha The Al -Thani family was recognised as the ruling family of Qatar but their rule never extended beyond the mainland of Qatar and was never exercised over the seas the and islands situated between Qatar and Bahrain , the Khalifah contend too that it was never even exercised over the whole of the Qatar peninsula because Zubara until compared recently belonged to the Khalifah Therefore it is argued that the island and shoals lying between Bahrain and Qatar belong to Bahrain



قطر شأنه في ذلك شأن كافة الشيوخ الموقعين عليها نيابة عن مشيخاتهم<sup>(١)</sup> ، ومع أواخر القرن التاسع عشر في ٢٥ فبراير ١٨٨١م أرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني يخبره بأن بريطانيا تعتبره مسؤولاً عن حفظ الأمن والسلام في البحر في السواحل الموازية لبلاده وأن عمليات القرصنة التي تمت في هذه الفترة تمت بمعرفته وموافقة<sup>(٢)</sup>

على أية حال ، فعلى ما يبدو أن بلجريف قد أعطى لموضوع الحقوق التاريخية قدر يسير من الإهتمام ، ولم يعول عليه كثيراً في إثبات صحة وجهة نظر حكومة البحرين ، بل ربما عمد - فقط - إلى الرد على رسالة حاكم قطر في هذا الصدد ، كما أنه كان على قناعة بأن المفاهيم السياسية والاقتصادية هي التي لها صفة الحسم في قضايا الحدود ، ومن ثم فقد أرسل إلى الوكيل السياسي في البحرين ليحسب له عن استيلاء شخصياً وحكومة البحرين لعدم الفصل في مسألتها لشت الدليل وجراذه ، اللتان تقعان في المنطقة التي كانت مدار مباحثات بين حكومة البحرين وشركة الامتيازات النفطية المحدودة وشركة بترول البحرين المحدودة في ١٩٣٨م ، عندما كانت الشركتين تتالسسان للحصول على امتيازات التنقيب في المنطقة الإضافية التي ليست من المنطقة الممنوحة في الإمتياز الأساسي ، وقد أصدرت شركة الامتيازات خريطة تكبيرية من أعمال قسم المساحة وعلى هذه الخريطة قامت الشركة بوضع علامة بالخير الأحمر على المنطقة التي تسعى للحصول على الامتياز فيها ، وخلال المباحثات حول هذا الموضوع لم يطرح أي سؤال قد يثير الشكوك حول ملكية البحرين لهذه المجموعات من القشور والجزر ، وعندما منح الامتياز لشركة بترول البحرين المحدودة ، فإن حدود منطقة الامتياز الموجودة بين قطر والبحرين قد ضللت القشتين مثار النقاش ، ولذلك فقد سمح لشركة بترول البحرين

( ١ ) للمزيد من التفاصيل عن عمليات وجة بن جابر البحرية راجع :

Sheik of the proceeding of Rahama Bin Jabir Chief of Khor Hasan 1926 and also brief sketch of the proceeding down the year 1931 of bushier bin Rahma S . R . B . G . P 521 - 29 .

( ٢ ) R ١٥ / ٢ / ٢٩ / No . 95 / From political in the Persian Gulf to Sheik Jasim bin Mohammad Al - Thani , 25 February 1881 ; See also : J . A . Saidanha : prels of Qatar Affairs , 1873 - 1904 ; Op Cit ; PP 1 - 3 .

R/ 15 / 2 / 203 / The enclosures in T . C . Fowie to the Political agent , No . 511 - S . 3 July 1937 . See : - It is well Known that Naser bin Mobark's arrangements are " in consolation with you that he has no means of undertaking warlike operations except with your coast and aid and that you have power to prevent such movements on the Katar coast - also it is certainly your duty to exercise vigilance and prevent any warlike movements by sea .

I therefore from friendly considerations for your position and interest warn you that should Nasir bin Mobarek find means to disturb the peace from your neighborhood the consequences would be disastrous to you .

بحفر بئر ارتوازية في جزيرة جرادة ومن ثم فإن شيخ البحرين متمسك بملكية بلاده لهذه الجزر والفتنوت محل الراجح<sup>(١)</sup>.

مع نهاية عام ١٩٤٦م كانت وزارة الخارجية البريطانية قد أصدرت أوامرها إلى الإدارة السياسية في الخليج بضرورة حسم النزاع الحدودي بشكل جنوبي بين قطر والبحرين، وضرورة تزويدها بالتقارير النهائية في هذا الصدد، التي يمكن بناء عليها - تحديد مدى إمكانية وضع خط لفصل متكامل للحدود البحرية بين البلدين، ومواصفات ذلك الخط المقترح.

وبناءً على هذه الرغبة فإن آرنبولد كراوشو جالروي الوكيل السياسي في البحرين قد أرسل تقريراً مفصلاً، وأعتبره هو شخصياً ثانياً في مسألة لفت الذيل وجرادة على نحو خاص، وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٤٦م وتضمن التحليل السياسي التالي :-

١ - إن الادعاءات القاطعة بدون دليل موثق لا تعتبر برهاناً، ولكن في هذه الحالة يجب وضعها في الاعتبار عندما يكون من الصعب جداً تقديم إثبات واضح وملحوس، وفي الحقيقة، فإنه من المنطوق إنما تعتبر ملكاً للبحرين، ولقد أعلننا المستشار القانوني لوزارة الخارجية ( أنه في تلك الأيام ولكي تحفظ بالجزر التي تدهى ملكيتها مهما كانت صغيرة وغير مأهولة، فإنه من الضروري أن تبين سيطرتك

( ١ ) R / 15 / 2 / 430 / No. 2223 - 9 / A , From Belgrave to Rance Political Agent , Bahrain  
; 20 October 1946. See :-

Fashts Deebel and Jaradeh lie within the area which was subject to negotiations between the Bahrain Government and Petroleum Concession Ltd. and Bahrain Petroleum Company Limited in the year 1938 When both these Companies Were Competing for an Oil Concession over the additional area , not included in the area granted by the original concession . During all these negotiations the Political Agent , Bahrain , was present , also His Highness Shaikh Sulman myself and usually Shaikh Abdulla bin Isa. The petroleum Concession Limited produced a map , an enlargement of one made by the Land Department , on which the Company marked in red ink the area over which they sought a Concession . It is probable that you have a copy of this map in your files but in case this not so I am forwarding my own copy , which please return . During all the talks on the subject no question was ever raised which would throw any doubt on Bahrain's ownership to This group of shoals and islands and when eventually the concession was granted to the Bahrain petroleum Company Ltd. , The boundaries of the Concession area , lying between Bahrain and Qatar included the two fashts in question . Therefore , at a later date , the Bahrain petroleum Company Ltd. , Was permitted to drill an artesian Well in the island at Jaradeh which was For the benefit of Bahrain boats in that locality . His Highness wishes me to Enquirer whether anybody is laying claim to these shoals and island which he states are part of the Bahrain archipelago .

عليها جبراً وبكل وضوح ، وأن تكون قادراً على إبراز الإجراءات اللازمة لإدارتها ، أن رفع علم فقط ول مرة واحدة لا يكفي ) راجع الفقرة ٧ من الكتاب المرسل إلى مكتب المسند تعليق رقم بي زد ، ١٩٣٨/٢٥٣ م تاريخ ٢٧ يناير ١٩٣٨ م ، وقد قامت حكومة البحرين بإقامة نصب ورقمته وسجلت القشت في سجلاتها ، وكما قامت شركة البترول صاحبة الامتياز في البحرين بواسطة مقاول بحر بسنر إرتوازي في قشت الديبل ، ويوجد بئر آخر في جرادة لا أعرف تاريخه ، وقد أخلفت البئر الموجودة في قشت الديبل ، والآن على المحامين أن يقرروا ما إذا كانت المعلومات المذكورة سابقاً تثبت الملكية .

ب - ربما تكون القوارب البحرية التي كانت تنقل الجيو تستخدمها أكثر من استخدام القوارب القطرية لها ، وبالتالي ، فإن صيادي السمك البحرينيين يزورون القشت .

ج - إن أقوال بلجريف من الصعب استيعابها ورأيت أن شيوخ البحرين لم يكونوا أبداً شيوخ قطر على الرغم من أن شيخ البحرين يقولون أنهم سيطروا لفترة قصيرة على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة منذ ٧٥ سنة مضت ولم يكن شيوخ البحرين بالفعل شيوخاً على كل قطر ، وأنا لست قادراً على تأكيد إدعاء شيخ البحرين ، وهذا يثير السؤال التالي :-

ما هو المطلوب إثباته ؟ مع أنه لم يكن هناك أي اعتراض عندما حطرت البئر في قشت الديبل حين كان متروكاً من قطر الاعتراض لأنها كانت المنافس في إدعاء الملكية .

إن إضافة القشوت إلى المنطقة الإضافية لم يتعلق عليه عندما كانت الباحصات جارية بين الشركات المتنافسة ، على الرغم من أنه كان هناك تحفظ دائم على أن المنطقة عرضة للتغير على ضوء ما قد يحدث من ادعاءات بالملكية والسيطرة ، ومن غير المعقول الآن القول أن القشوت ملك قطر ، لأنها لو استبعدت من المنطقة الإضافية فإنها ستكون من نصيب شركة الامتيازات البروتية المحدودة . والخاسر في هذه الحالة هو صاحب الامتياز الأصلي ، والقشوت عندما ذكرت وتم إنجاز كل شيء - اعتبرت من ضمن المنطقة المتوقعة للقاتر - بابكو - لمدة عشر سنوات تقريباً ، والتغير الآن سيؤدي إلى دفع تعويض مادي إلى بابكو .

وإني أرى أن مشكلة الملكية قد أثرت في برقية المقيم رقم ٣٦٦ ، بتاريخ ٧ يونيو ١٩٤٠ م ، أما بخصوص القشوت التي كانت غير معروفة حتى ١٩٢٩ م ، يقول لوريمر في ١٨٧٨ م ( أن شيخ البحرين أرسل أسطول من ثلاث سفن إلى قشت الديبل بدلاً من رأس ركن ) وهكذا يبين أن القشت كان معروفاً للبحرين لأكثر من خمسين سنة وبالتالي فقد كان معروفاً للبحارة منذ ألف سنة مضت وفيما يتعلق بادعاءات قطر فإن رأيي هو :-

و - القول بأن البحرين جديرة بالقشوت لعلها غير صحيح .

ز - أنه لمن الحق أن القشوت هي أقرب إلى قطر ، وهناك نقطة لم يذكرها شيخ قطر وهي أن القشوت ومن ناحية قطر تقع في قناة المياه العميقة بين البحرين وقطر ، ولكن في هذه المنطقة حيث لا يمكن تطبيق حدود المياه الإقليمية المائية حسب المفهوم البريطاني المقبول ، فإن هذه النقاط ليس لها اعتباراً أو وزناً ، أن شيخ قطر لم يدع ملكية القشوت ( في رد ، ٤٠/١٢٢٧ ، تاريخ ١٢ مارس ١٩٤٠ م ) ، والخليفة أن بيان قطر لم يشدد كثيراً على الملكية ، ولكن الفرحت بأن تكون القشوت من نصيب قطر لأن ذلك من متطلبات العدالة وليس لأن قطر تحتلها بالفعل <sup>(١)</sup> .

أما السير وليام روبرت هاي ، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي فقد كانت له وجهة نظر خاصة في مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي ، ومع أنه لم يشر صراحة إلى دور بريطانيا الرئيسي في بلورة هذه المشكلات ، إلا أنه قد أشار إلى ما يقيد ذلك ، ومن النادر جداً أن نجد مسؤولاً بريطانياً يربط بين مشكلات الحدود والوجود السياسي البريطاني في الخليج ، فهي محاضرة له في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية ، أوضح هاي ، أنه لا بد - من أجل فهم الحدود في الخليج على نحو سليم - معرفة السياسة العامة البريطانية وتطوراتها في الخليج العربي ، وقد أوضح هاي بأنه قبل الحروب العالمية الأولى لم تكن بريطانيا تقيم بأكثر من توفير الحماية البحرية للموانئ التي كان الشيوخ يتخلونها عواصمهم . وأصبحت عن تحمل المسؤولية لصون السلام في البر ، واستمر شيوخ الإمارات المصالحاة في شن الحروب ضد بعضهم البعض في البر ، ومع ظهور النفط وبهذه الشيوخ في منح امتيازات التنقيب لشركات البترول أصبح من الضروري للسياسة البريطانية منع الحروب القبلية التي تنشب في البر حتى لا تعوق عمليات الشركات ، وأكثر من ذلك تطلب الموقف تثبيت الحدود بين مختلف الإمارات حتى تتمكن الشركات من معرفة الحدود التي يمكن أن تعمل فيها ، وعملية تثبيت الحدود في غاية الصعوبة خاصة في الشرق ، وحتى في المناطق التي تتوفر فيها معالم طبيعية كثيرة ، أما في الصحراء ، فبأن أي محاولة لتثبيت الحدود تؤدي لقيام مشاكل لا نهاية لها ، وكانت الصحراء العربية في بعض الأحيان تقارن بأعالي البحار ، فالقوافل تغدو وتروح مثل السفن ، ويتجول البدو بكل حرية بحثاً عن المراعي ، وفي ظل وضع كهذا يبدو من الصعوبة بمكان أن تضطلع بريطانيا وحدها بمسؤولية حل المنازعات التي نشأت من طبيعة المنطقة ذاتها ، إن الحل الأمثل هنا ينبغي أن يتمخض من رغبة ذاتية لدى الشيوخ في الوصول إلى حلول وسط ، إذ يبدو أن تحقيق العدالة بشكل مطلق أمراً بالغ الصعوبة <sup>(٢)</sup> .

(١) F . O . 371 / 61441 / No . C / 1450 , Extract From Political Agent , Bahrain to Political Resident in the Persian Gulf , 31 December 1946 .

(٢) Rupert Hay : The Persian Gulf States and Their Boundary Problems , Geographical Journal Vol . 65 ( December 1954 ) PP . 433 - 445 .

ومع أن " هاي " يحمل رؤية مصففة كهذه للأوضاع الحدودية في الخليج إلا أنه فيما يتعلق بمسألة الحدود البحرية بين قطر والبحرين ، قد تبني عوصية " جساوي " في مشكلة فشت النيل وجراده في رسالته إلى وزارة الهند في ١٦ يناير ١٩٤٧م على النحو التالي :-

١ - أن بعض الحقائق المتعلقة بالقشوت التي ذكرها المتمد السياسي في الرسالة ليست واضحة تماماً ، وقد طلبت منه أن يقوم بزيارة لها والتي أخبرني عنها شفويًا .

والحقائق هي كما يلي :- على كلا القشتين يوجد نصب حجري ( سنطراة ) وهناك بشر إيزوازية حفرها شركة البترول البحرينية لحساب الحكومة البحرينية بواسطة مقال ، ويتكون فشت النيل من سلسلة صخرية تكون مغمورة تماماً عندما يكون الماء عالياً ما عدا النصب الحجري الذي بنته الحكومة وقاعدته مغمورة قليلاً وهناك حائط يحمي فتحة البئر المدمرة والغير مستعملة ، ولا يوجد أي صخرة فوق سطح المياه العالي كما قال السيد بلجريف - أنظر الفقرة ٢٦ من رسالة المتمد السياسي أما جرادة فهي حافة عميلة وعندما زارها المتمد السياسي كان هناك مد مرتفع ووجد مساحة تقدر بـ ٣٠ × ١٠ يارده فوق مستوى الماء وقد كانت جافة وعليها آثار الطيور ويبدو الماء لم تغمر بالماء منذ فترة ، وقال المتمد أنه رأى بعض الأرض ظاهرة عندما مر بالفشت أما النصب الحجري والبئر فكانا تحت مستوى سطح الماء العالي .

٢ - بخصوص ملكية هذين المكانين فإني أتفق مع المتمد السياسي بأنه إذا كان من الممكن لأي شخص أن يقوم بإدعاءه بملكية القشوت التي من هذا النوع ، فإنه يجب النظر إليها على أنها ملك للبحرين ، فلقد عاملها حكومة البحرين وكأنها جزء من أراضيها وأملاتها ، وأن هناك فترات أقيمت وآبار حفرت بدون أي اعتراض من قبل حاكم قطر ، وفي الحقيقة وكما أشار المتمد السياسي أن شيخ قطر وصل متأخراً إلى مسرح الأحداث ، فإنه دعم موقفه ومكانته على البر في حوالي ١٩٣٧م فقط ، ولم يتم بسط سيطرته ومكانته على الجزر والقشوت المجاورة ... فجزيرة حائل على سبيل المثال والتي يبدو طبيعياً أنها تصبح لقطر فلنا نتعرف بأنها تابعة لأبو طهي ، راجع ( مذكرات وزارة الهند رقم ٣٩٩/٣ بي/٢٨/٤٦٣٨ ، لتورخه في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ ، وأكثر من ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة وموظفيها اعترفوا بأن هذه القشوت وصفت بأنها أملاك بحرينية في التبادلات التي جمعت مع شركة الامتيازات البرولية المخلوذة في ١٩٣٨م - ١٩٣٩م ، راجع المادة ٩ من مسودات الاتفاقية المختلفة وكذلك الحرائط الملحقة بها .

وأني أرى أن هذين القشتين يجب إعطاؤهما للبحرين والتي عملت كل ما تستطيع لفرض سيطرتها على هذه الأماكن بدون أي احتجاج أو اعتراض من قطر ، وإذا كان هناك رأي قانوني مختلف فإنه يكون الأفضل<sup>(١)</sup> .

يبدو أن الإدارة البريطانية كانت تحاول الوصول إلى صيغة تحقق الحد الأدنى - من المطالبات البحرينية ، وفي الوقت نفسه عدم المساس كلية بمطالب شيخ قطر في الاتجاه ذاته ، فكانت أن اقترحت وزارة الهند على وزارة الخارجية البريطانية في فبراير ١٩٤٧ م ، وضعاً سياسياً وقانونياً غير مسبوق أو مفهوم ، وذلك بمقتضى أن تكون منطقة فشت الديبل ، جرادة ، منطقة بحرينية محاطة بالمياه الإقليمية القطرية ، ولم توضح وزارة الهند كيف يمكن تحديد وتصين هذه المنطقة المحاطة بالمياه ، ففشت الديبل يكون مغموراً بالكامل عندما تكون المياه عالية ، بينما يظل جزء من جرادة جافاً طول الوقت ، ومن ناحية أخرى فإن الاقتراح يؤدي إلى تدخل فيما بين المياه الإقليمية للسواحل القطرية ، وذلك التي تخص بفشت الديبل وجرادة ، ومع ذلك فإن وزارة الهند رأت أن هذه مسألة يمكن تداركها عن طريق رسم خط بين مدى الحدود الإقليمية حول جرادة ، مع عدم احساب مياه إقليمية لفشت الديبل بوصفه مغموراً معظم الوقت <sup>(١)</sup> .

وقد لاقى فكرة ترسيم الخط الفاصل بين حدود البحرين وقطر اهتماماً من وزارة الخارجية البريطانية وعهدت إلى وزارة البحرية تقديم مقترحات لذلك الخط ، وفي ٣١ مارس ١٩٤٧ م عقد اجتماع بين مندوبي وزارة الهند ، ووزارة الخارجية ، بالإضافة إلى وزارة الوقود والطاقة برئاسة " بيكيت " المستشار القانوني لوزارة الخارجية ، كما قدمت قيادة البحرية وألها الفني الذي يقترح بأن يكون خط الوسط بين البحرين وقطر مبنياً على الشكل العام لخط الساحل ، وفي هذا الاجتماع تسبوت الإدارة البريطانية " أن الحدود القطرية البحرينية تتبع خط وسط يرسم بين جزيرة البحرين الرئيسية وبين البر القطري منحرفاً لكي تغطي جزر حوار وفشت الديبل وجرادة إلى البحرين وأن تبني هذا الخط سيكون مطابقاً لمبادئ ترومان للجزر القاري ، ولن يكون هناك مياه قطرية بين جسر حوار والبحرين ، أو بين البحرين وفشت الديبل وجرادة " <sup>(٢)</sup> .

F. O. / 371 / 61441 / No EXT. 261 / 47 / From Harrison to Gault 13 February 1947 .

See :- (( If the Bahrain claim is upheld it will probably be best to make them a Bahrain enclave within Qatar waters , but it is not clear exactly how such an enclave should be delimited. Dibal is totally should be at high water ( except for the cairn ) while part of Jaradah apparently remains dry at all times . It therefore seems doubtful whether dibal could have any territorial waters and its boundaries will presumably have to be those of the low water mark . Jaradah on the other hand has some areas which are always dry and therefore presumably should have territorial waters . This point will no doubt be of considerable interest to the oil companies )).

See also : F. O. / 371 / 61441 / No. EXT. 261 / 47 , Harrison to Gault , 13 February 1947 .

راجع رأي The Foreign Office Legal adviser في :

F. O. / 371 / 61441 / No. E - 1462 , F. O. minutes , 4 March - 29 March 1947 , See also :- Bahrain Qatar Frontier :

To follow a median line drawn between the main Bahrain island and the Qatar mainland , deviating in order to give the Hawar islands and the Dibal and Jaradah shoals to Bahrain The adoption of the median line would be in accordance with President Truman's continental shelf principles . There should be no Qatar water between Bahrain and the Hawar islands or between Bahrain and the Dibal and Jaradah shoals .

F. O. / 371 / 61441 / No. 9 / 716 / 91 , Minutes of Meeting , no. 9 / 716 / 91 , 31 March 1947 .

وعلى العكس ما كانت تتولاه الخارجية البريطانية ، من أن شركات النفط العاملة في قطر لن تكثرت لقرار مثل هذا ، فإن هذه الشركات قد أصرت على التقرير الفني المقدم من قيادة البحرية ، وقد لاحظ مستشاروا هذه الشركة أن الاختلاف الجوهرى بين الحطين المقترحين هو الله تحت الموافقة في اجتماع مارس ١٩٤٧م على أن الخط الفاصل قد ينحرف عن الخط الأوسط المبني على أساس المحواف عطف الساحل لكي يبقى فشت الدليل وجرداة غرباً ، بينما لم تستحسن قيادة البحرية شكل خط الوسط بين خطي الساحل لكي يشتمل على مجموعة من الجزر المغطاة ، واقترحت عطف وسط قانوني يبغي هذين الفشتين إلى الشرق <sup>(١)</sup> ، وأتفقد تقرير البحرية ، ما ذهبت إليه الخارجية من أن الفراح الأخيرة ينطق ومبادئ ترومان ، واعتبرت أن الخط الأوسط القانوني هو الذي يحقق العدل والمساواة بحسب ترومان ذاته الذي يقضي " في حالة وجود جرف قاري يمتد من شواطئ دولة أخرى أو تقتسمه دول متعاصرة ، فإن الحدود يجب أن ترسم على أساس قن العدل والمساواة " <sup>(٢)</sup> .

وبعد هذه الجهود ، قبلت وزارة الهند رأي قيادة البحرية حول عطف التقسيم ، كما لم تمنع الخارجية البريطانية طالما كان هناك اتفاق عام حول هذا الرأي ، ومن ثم فإن وزير الدولة لشئون الكومنولث البريطاني ، أبلغ حكومة الولايات المتحدة بالقرار <sup>(٣)</sup> ، الذي أبلغ في الوقت ذاته إلى المقيم السياسي في الخليج العربي والذي يقضي بأن " فشت الدليل وجرداة منذ أن بدأ شيخ البحرين في اتخاذ الخطوات التي اعتبرها كافية لتأكيد سيطرته ، فقد روي أن هذه الفشتات يجب أن تعطى له ، ولم تعتبر بأن لها مياه إقليمية ، وأن سيطرة البحرين سوف تشمل فقط المناطق التي تتكون عندما يكون الماء منخفضاً ، وبعد دراسة الموضوع على أسس قانونية فإن حكومة صاحب الجلالة ترى أنه لا يوجد تبرير لإغراق الخط الفاصل ليشمل الدليل وجرداة في الجانب البحريني <sup>(٤)</sup> واستناداً إلى التعليمات التي استلمها المعتمد من مرجعه المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي فقد تم إبلاغ الشيخ عبد الله بسن قاسم آل ثاني حاكم قطر في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧م بماتنية جزر حوار ومياهها الإقليمية لسيادة البحرين وكذلك مناطق فشت الدليل وجرداة ، دون أن يكون لهذه مياه إقليمية استناداً إلى أحكام القانون

( ١ ) F . O . / 371 / 61441 / No . M - 884 / 47 : From Dodds to Harrison , 19 May 1947

F . O . / 371 / 61441 / No . E - 4927 , Minutes by I . P . Garran , 15 July 1947 .

( ٢ ) F . O . / 371 / 61441 / No . E - 4927 , From Garran to Donaldson , 28 July 1947 .

( ٣ ) F . O . / 371 / 61442 , Aide Memoire , British Embassy , Washington D . C . to the

States Department , No G - 32 / - / 47 , 12 December 1947 .

( ٤ ) F . O . / 371 / 61442 , From Secretary of state for Commonwealth Relations to the Political Resident , No . EX . 2176 / 47 , 10 November 1947 , See :-

Dibal and Jaradeh shoals . Since the Shaikh of Bahrain has taken steps usually regarded as sufficient for an assertion of sovereignty , it is considered that these shoals must be allotted to him . It is not considered , however , that they should have territorial waters and Bahrain sovereignty over them will thus extend only to the area then will thus extend only to the areas which are above the spring tide low - water level . A copy of a minute by the Assistant Legal Adviser , Foreign Office , showing the legal grounds on which this view is based is attached . H . M . G . do not consider that their would be Justification for deviating the median line to include Dibal and Jaradeh on the Bahrain side .

الدولي ، كما حددت رسالة المجمع ، الخط الحدودي الفاصل بين البحرين وقطر ، واعتد كافة أجزاء قاع البحر الواقعة غرب هذا الخط والقة تحت سيادة شيخ البحرين وقاع البحر الواقع شرق ذلك الخط تحت سيادة شيخ قطر ، ويغطي هذا القرار قاع البحر فقط وليس المياه الواقعة فوقه ودون التأثير في حقوق الملاحة الحالية<sup>(١)</sup> ، وفي الوقت نفسه تم إبلاغ الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين بهذا القرار<sup>(٢)</sup> ، بيد أن هذا الخط الحدودي الفاصل لم يغطي بقول أيًا من حاكم قطر أو البحرين ، حيث ظل كل منهما على رأيه ، بمقوله الثابتة في قاع البحر خارج المياه الإقليمية ، في حين أوضح الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في صحيفات رفضه للإقتراح البريطاني ، " بأن ذلك الخط يقع ضمن الطريق الذي تستخدمه القوارب الذاهبة والقادمة بين جزيرة سترة وركريت ، وهو الطريق الذي جزت العادة على استخدامه من قبل الزوارق التي تحمل الماء إلى شركة النفط بين سواحلنا الغربية وبين الجسور العديدة العائدة لنا الواقعة ضمن مياه البحرين ، وأن الجزء الوحيد الذي لا يقع في جانب البحرين من الخط المذكور هو لمسافة عدة أميال تقع بين زكريت وجزيرة جنان ، ولذلك فإن الخط المقترح يقع داخل حدودنا بدون أدنى شك " <sup>(٣)</sup> .

رفض المجمع السياسي البريطاني في البحرين بمحت شكوى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة معتبراً القرار نهائيًا ، وأن الحقوق التي يدعى بها شيخ البحرين تماثل نفس الحقوق التي يدعى بها شيخ قطر ، وأن الحكومة البريطانية لم تتأثر في حكمها بالعوامل الجيولوجية المتعلقة بالنفط أو بأية اعتبارات

R / 15 / 2 / 430 / From Political Agent to Sheikh Abdulrah Bin Jassem AL - Thani , No C / 1227 , 23 December 1947 . ( ١ )

R / 15 / 2 / 430 / From Political Agent to Salmaan Bin Hamad , No . C / 1226 , 23 December 1947 . See : - ( ٢ )

With the Exceptions noted below His Majesty's Government Will , in Future , regard all the Sea - bed lying to the west of - this line as being under the sovereignty of His Highness the Shaikh of Bahrain and the sea - bed lying to the east of it as being under the sovereignty of your Excellency . This decision covers the sea bed only and not the waters above it and is without prejudice to existing navigation rights .

The exceptions referred to above are :-

His Highness the Shaikh of Bahrain is recognized as Having sovereign rights in

The areas of the Dibal and Jaradeh shoals which are above the spring tide low - water level . After a full examination . Of the position under international law , His Majesty's Government are of opinion that these shoals should not be considered to be islands having territorial waters .

Hawar Island , the islands of the Hawar group and the territorial waters pertaining thereto and delimited again in accordance with the usual principles of international law . These islands and their territorial waters are shown on the map enclosed by the line A , B , C , E , F , G , H , I , J , K , and L . As this delimitation will , however , leave a narrow tongue of water ( formed by the points H , J , and I ) pertaining to Qatar it has been decided to alter the line . H , I , J , to H , J , Q , thus exchange an equal area P I O for O J Q . It should be noted that Janan Island is not regarded as being included in the islands of the Hawar group .

F . O . 371 / 61442 / No EX 2176 / 47 , From Ruler of Bahrain to Political Resident in the Persian Gulf , dated 8 February 1948 . CF . 371 / 61442 / No EX 2176 / 47 , From Ruler of Qatar to Political Resident in the Persian Gulf , Bahrain dated , 10 February 1948 . ( ٣ )



أخرى ، كما أن القرار يخص بقاع البحر فقط ولا يؤثر بأية شكل من الأشكال في حقوق الملاحة والصيد أو أية حقوق أخرى في المياه الواقعة فوق قاع البحر <sup>(١)</sup> .

بذلك تكون بريطانيا قد أسدلت الستار على مشكلة الحدود بين البحرين وشبه جزيرة قطر ، بالتالي والسياسات التي أقرتها ، وبعد عام ١٩٤٨م لا يمكن إضافة أية جديد إلى أدبيات الموضوع سوى من خلال تجديد الإدعاءات المضادة في النزاع حول الزبارة ، الذي لم يكن سوى تعبير صارخ عن تناقضات التسوية البريطانية ، ومع أن حكومة الهند البريطانية والتي كانت مسؤولة عن تصريف شؤون الخليج العربي السياسية والإدارية ، كانت قد اتخذت قراراً منذ عام ١٨٣٧م يتضمن عدم وجود حقوق واضحة لشيخ البحرين في قطر " الزبارة " ، ويتوجب عدم السماح له بإثارة التعقيدات هناك قدر الإمكان <sup>(٢)</sup> ، وأن المادة ١١ من الاتفاقية التركية غير المصدقة والمرفقة مع الإنجليز في ٢٩ يوليو ١٩١٣م قد نصت على عدم السماح لحاكم البحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر وتعرض الحكم الذاتي للمنطقة للخطر <sup>(٣)</sup> ، إلا أن السياسة والدبلوماسية البريطانية قد أحفظت في إحراز نصر حاسم في هذا الصدد وفشلت في حل الطرفان على توقيع اتفاق ينهي حالة التآزم في العلاقات بينهما ، بل على العكس ، فإن اتفاق عام ١٩٤٤م الذي قضى بإنهاء وضع الزبارة على ما هو عليه كان يعني إبقاء المشكلة قيد التفاعل والإرهاص الداخلي ، ولا يعني حلاً بأية حال من الأحوال ، كما أن التسوية التي انتهت إليها المشكلات في جزر حوار ، وفشت الديبل ، وجردة ، قد تركت أثراً سلباً لدى حكومة قطر ، ولم يعد بمقدورهم الوثوق بالبريطانيين ، وفي الوقت نفسه لم يكن سهلاً عليهم الانسحاب عن الارتباط بالسياسة البريطانية ، بعد أن هيمنت على كافة مضائق النفط والاقتصاد في المنطقة ، ومن ثم كان حاكم قطر مضطراً للإستماع إلى وجهات نظر الحكومة البريطانية صاحبة الحل والعقد في الأمور الحساسة في المنطقة ، وفي الاجتماع الذي عقد في ١٦ يناير ١٩٥٠م بين شيخ قطر علي بن عبد الله آل ثاني ، والوكيل السياسي البريطاني في البحرين ، والضابط السياسي البريطاني في قطر ، طرح الوكيل السياسي رغبة شيخ البحرين في اعتراف حاكم قطر بحقوقه الخاصة ، وحقوق وحرية رعيته في الحساب إلى الزبارة لأغراض رعي الماشية دون عراقيل وأن مثل هذه الترتيبات بين الكويت والعراق والأردن من جهة والسعودية من جهة أخرى حيث يطوف رجال القبائل بحرية بين القطرين ، وكان جواب الشيخ علي كالتالي بأن قبائل أخرى كانت تملك حقوق وأملاكاً في الجزيرة العربية في الماضي إلا أن الظروف

( ١ ) F. O. 371 / 61442 / No EX 2176 / 47, From Political Agent Bahrain to Ruler of Bahrain & Qatar 18 March 1948 .

( ٢ ) Bahrain Government Annual Report , March 1937, February 1938, P. 25, Charles Belgrave, Personal Column : Autobiography 1960, P. 153 .

J. G. Lorimer, Op cit , PP. 815 -16 .

J. G. Hurewitz, Diplomacy in the Near and the Middle East , Vol. I , Op Cit : 271 . ( ٣ )

تبدلت ولقدوا حقهم في تلك الممتلكات ، وتحدث الشيخ عن الظروف التي كانت سائدة أيام حكم الأتراك عندما كانت لعائلته ممتلكات كثيرة في السعودية ، ولقد دعا ، وأحاف بأن شيخ البحرين وشعبه يقبلونهم فيهم إلى الزبارة وجلب ماشيتهم وحيواناتهم للرعي ، ولكن ينبغي إبلاغه مقدماً عندما يرشون في ذلك <sup>(١)</sup> ، ومع أن حكومة البحرين قد وافقت على وجهة نظر شيخ قطر إلا أنها لم تلزم بالتقيد المقررة على رعاياها من ضرورة إبلاغ حاكم قطر بعدد الأشخاص قبل قدومهم إلى الزبارة ، وظلت المسألة بين شد وجذب بين الطرفين في حين أرجأت بريطانيا البحث في مسألة السلطة القضائية في الزبارة حتى عام ١٩٥٣م عندما علمت الإدارة البريطانية أن حكومة البحرين أصدرت خارطة مطبوعة مع تقرير دائرة المعارف في البحرين وتظهر فيه جزءاً كبيراً من الساحل القطري الغربي داخله ضمن البحرين وملحقاً وهو الأمر الذي أغضب حاكم قطر ، وقام الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني بإنشاء مركزاً للشرطة في الزبارة ، ووجد المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير روبرت هاي أن الأمور بين الجانبين وصلت مرحلة لا يصلح معها إلا تدخل السلطات البريطانية بشكل قانوني من خلال التحكم في هذا الخلاف وأن النتيجة التي ستسفر عن ذلك التحكم سوف تكون مرضية لكلا الشيعين وبخاصة الشيخ سلمان الذي يقف بالبريطانيين وسيكون راضياً لو أضرته الإدارة البريطانية بأنه لا يملك حق السيادة على الزبارة <sup>(٢)</sup> .

(١) F . O . / 1016 / 154 . Records of Discussion with Sheikh Ali Bin Abdullah Al - Thani ,  
Ruler of Qatar 16 January 1950 .

(٢) راجع بمثل هذه الظروف في : -

F . O . 1016 / 250 , Political Agent , Bahrain , 11 October 1950 .  
Ibid , Political Agent , Doha , 30 October 1950 .  
Ibid , Political Agent , Bahrain ( Camp ) , Doha , 7 November 1950  
Ibid , 3 March 1953 .  
Ibid , Political Agent , Doha , 4 March 1954 .  
F . O . / 1016 / 266 , Political Agency , Doha , 11 March 1953 .  
Ibid , Political Agent , Bahrain , 25 March 1953 to Sir Eupert Hay , Political  
Resident , Persian Gulf Bahrain .  
Ibid Political Agent , Bahrain , 31 March 1953 to C . T . E . Ewart - Biggs , The  
Political Office , Doha .  
Ibid , Political Resident , Bahrain , 30 March 1953 to Sheikh Sir Salman bin Hamad  
Al - Khalifa .  
Ibid , Letter From the Ruler of Bahrain to the Political Resident in the Gulf , 23  
March 1953 .  
Ibid , Letter from the Ruler of Bahrain to the Political Resident in the Gulf , 31  
March 1953 .  
Ibid , Political Resident , Bahrain , 23 April 1953 to the Political Agent , Bahrain .  
Ibid , Political Agent , Doha , 2 May 1953 to Political Resident , The Persian Gulf .  
Ibid , Political Agent , Bahrain , 4 May 1953 . to the Ruler of Bahrain .  
Ibid , From the Ruler of Bahrain to the Political Agent , Bahrain , 5 May 1953 .  
Ibid , Political Resident , Bahrain , 26 June 1953 to Political Agent , Bahrain .

### مسألة التحكيم في نزاع الزيارة

جرت بين الإدارات البريطانية المعنية بالشؤون السياسية في الخليج العربي ، سلسلة من المباحثات حول كيفية معالجة أزمة الزيارة ، وهل ينبغي إعطاء شيخ الكويت - الذي أبدى استعداده للتوسط بين حاكمي البلدين - فرصة ؟ أم أن ذلك يعني ضياع هبة بريطانية وإظهارها بمظهر الصاجر عن حل مشكلات هي من صميم اختصاصاتها ؟ وفي الحالة الأخيرة ليس أمام الحكومة البريطانية سوى الأخذ برأي المقيم السياسي في الخليج الداعي إلى التحكيم في النزاع<sup>(١)</sup> ، ويبدو أن الإدارة البريطانية وعلى رأسها وزارة الخارجية كانت تميل إلى مثل هذا الاقتراح ، وشرعت في تحضير وثائقها وملفاتها ، وكان من أبرز هذه التقارير البحث الذي قامت به دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٥٣م حول الادعاءات التاريخية للبحرين في السيادة على الزيارة وقطر ، وكان من أهم مقتطفاته ما يلي :-

في أوائل القرن التاسع عشر لم يكن وضع شبه جزيرة قطر التاريخي واضحاً أو محدداً ، وبالرغم من عدم ممارسة شيخ البحرين أية سلطات واضحة ، إلا أنه كان حريص على إبراز نوعاً من السيطرة بشكل عام تقوم على رغبته في استخدام المراعي الواقعة قرب الزيارة ، وكذلك حوله من المجمعات المحتلة على جزيرته من الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر .

وكانت الزيارة آنذاك لاحقة في أواسط القرن التاسع عشر ، وتشير وثائق لوريمر بأن البحرين كانت تدفع في أعوام السبعينات من القرن التاسع عشر الزكاة إلى الأمير الوهابي مقابل ضمان حمايتها وشبه جزيرة قطر من العدوان ، وفي عام ١٨٦٨م أصبح محمد بن ثاني من أقوى الشيوخ في قطر ، وبدأ يدفع الجزية التي كان يدفعها إلى شيخ البحرين سابقاً إلى الوهابيين مباشرة دون واسطة .

وقد قامت البحرين بمطالبة بريطانيا رسمياً بالزيارة عام ١٨٧٣م عندما باذر ضابط تركسي إلى زيارة المنطقة ، وكانت مطالبته تقوم على أساس أن قبائل " النعيم " في الزيارة هم من اتباع شيخ البحرين واعترفوا بذلك ، وكان المقيم السياسي البريطاني في الخليج متردداً آنذاك من القيام بإصدار أي تصريح رسمي إيجابي حول الموضوع نظراً لتدخل الأتراك الذي عقد المشكلة ، بالرغم من أنه طلب من المعتمد السياسي البريطاني في البحرين ضرورة إقناع الشيخ بالتخلي عن السورط في شؤون قطر ، وأعربت حكومة الهند آنذاك عن اتفاقها مع وجهة النظر القائلة بأنه ليس للشيخ حقوق مهمة واضحة في قطر . وفي عام ١٨٧٤م هاجت قبائل هاجر قبائل النعيم في منطقة الزيارة إلا أنها ردت على اعتقادها ، وبقي الموقف مضطرباً ، وبالرغم من خضوع الشيخ لأوامر الحكومة بعدم التدخل في قطر إلا أنه رفض الصواب مع الرأي القائل بأنه لم تعد له أية حقوق مشروعة أو بأنها زالت ، وفي عام ١٨٧٨م قام

F. O. 1016 / 266 , Political Resident , Bahrain , 3 September 1953 To F. O.

( ١ )

F. O. / 1016 / 266 . From Political Resident , Bahrain , 13 September 1953 to

Political Agent , Bahrain , to Political Officer , Qatar .

سكان الزبارة بأعمال قرصنة ما دعى حكومة الهند إلى الطلب من السلطات التركية بمعالجة المنطقة ، وقبل القيام بأي إجراء باذر الشيخ قاسم بن محمد شيخ الدوحة بمهاجمة " النسيم " وإخضاعهم واستسلامهم ، فلم تعد الزبارة أهلة بالسكان ، وقد وجد كل من شيخ البحرين والسلطات البريطانية بأن أحسن حل في ذلك الوقت هو قيام السلطات التركية باحتلال الزبارة ، بقدر تعلق الأمر بأمن البحرين ، وعندما بسط الأتراك فعلاً سيطرتهم على قطر بدلت وجهة النظر ، وفي عام ١٩٠٣ م بادرت الحكومة البريطانية إلى توجيه احتجاج رسمي بحق الحكومة التركية في تعيين موظف إداري مهما كانت وظيفته في قطر وحق لو من بين شيوخ المنطقة ، بينما كان الأتراك في هذا الوقت يستعدون لإرسال موظف بدرجة مدير إلى الزبارة ، وقد تأكد الوضع المستقل لقطر عن البحرين ونجد ، وتجسد في المادة ١١ من الاتفاقية البريطانية التركية لعام ١٩١٣ م ، التي تضمنت عدم سماح حكومة صاحب الجلالة البريطانية لشيخ البحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر أو عرق حكم البلاد أو ضمها ، وقد أصبح استقلال قطر فعلاً بعد طرد الأتراك خلال الأشهر الأولى من الحرب العالمية الأولى ومن خلال توقيع معاهدة مع شيخ قطر في ٣ نوفمبر ١٩١٦ م ، إلا أن المعاهدة لم تتضمن أية إشارة إلى العلاقة مع بريطانيا .

وفي عام ١٩١٩ م قام ابن شيخ البحرين بزيارة لندن وطرح عدداً من المطالب بالنيابة عن والده ومن بينهم " السماح له ومساعدته " على تطوير ميناء الزبارة التي جدد مطالبته ما ، فلم إشعاره بأن هذا الادعاء قدم وقد تم دراسته بتدابة ولا يمكن لحكومة الهند الموافقة عليه .

ويبدو أن القضية استمرت لبعض الوقت حتى عام ١٩٣٧ م ، عندما باذر شيخ البحرين حسرة أخرى إلى إثارة موضوع المطالبة بفرض سيادته على الزبارة وسيطوته على قبائل " النسيم " هناك ، وفشلت محاولة استواء الأزمة من خلال المباحثات والنقاش إذ ادعى بأن اتباعه من قبائل " النسيم " لا يفلون بحكم شيخ قطر ويقاوموه إذا باذر الشيخ إلى مهاجمتهم وإخضاعهم ، فتدهورت العلاقات بين البحرين وقطر ، وتم وقف الإمتياز السابق بإرسال البضائع بالترانزيت عن طريق البحرين وبقي الموقف كذلك لعدة سنين ، ولم يكن بالإمكان عودة العلاقات إلى مجاريها حتى سنة ١٩٤٤ م إذ تضمنت الاتفاقية التي تم توقيعها في تلك السنة بأن يصعد حاكم قطر بأن تبقى الزبارة كما هي دون إضافة أو عمل أي شيء جديد فيها لم يكن موجوداً سابقاً في الماضي احتراماً وتقديراً لآل خليفة ، وكذلك يصعد شيخ البحرين أن لا يقوم شيء هناك من شأنه أن يلحق الضرر بحاكم قطر <sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من أن مذكرة دائرة الأبحاث بوزارة الخارجية البريطانية قد قدمت عرضاً مركزاً لتطورات النزاع حول الزبارة ، إلا أنها لم تقدم تحليلاً سياسياً قانونياً يمكن الاستناد إليه ، وربما كان الغرض من ذلك التقرير ، التمهيد لمسألة التحكيم الذي اقترحه المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، كما يلاحظ أن المسؤولين البريطانيين - تمسحاً مع مصالحهم - قد بدأوا يتخذون موقفاً وسطياً من النزاع فقد أشار الممند السياسي البريطاني في قطر ، بأن هذه الأخيرة قد أصبحت بلداً متطوراً في طريق

النمو ، وأنه لأمر طبيعي أن تحمي الدولة شواطئها ، وأن إنشاء موقع حدودي في الزبارة خطوة على هذا الطريق <sup>(١)</sup> ، وليس هذا لحسب ، بل إن المعتمد السياسي البريطاني في البحرين لم يتورع عن التخلي صراحة عن وجهة نظر حكومة البحرين ، وإعلان وجهة نظر محايدة ، ومغايرة عن ذي قبل ، وذلك في رسالة بعث بها إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين في ١٧ يناير ١٩٥٤م ، والتي أبلغه فيها " بأن الحكومة البريطانية لن تستطيع الاعتراف أبداً بمطالبة صوكم بالسيادة الإقليمية على الزبارة ، ومن ناحية أخرى فإن حاكم قطر الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني يدعي بأن الزبارة هي جزء مكمل لقطر ، وأن له فيها بعد الحق في إقامة مركز للشرطة أو مركز للجسمارك أو أي مكتب آخر يفرع عن جهازه الإداري " وسيطرد المعتمد السياسي قائلا: "... وقد ثبتت - إلى قناعة رئيس الخليج - أن قرار المحكمين قد يكون ضدكم وأني أرى من الأفضل الاستمرار في السعي للحصول على ترتيب عملي يسمح بحرية الاتصال باتباعكم في الزبارة إذا ما تنازلت عن مطالبتكم بحقوق السيادة هناك حتى لو كان ما تتوهمه بهذه الكلمة هي السلطة القضائية على الأتباع وليست السلطة على الأرض " <sup>(٢)</sup> ورغم أن ذلك فإن الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين ، قد نفى أن يكون المقصود بالسلطة القضائية هو السيادة على الأتباع لحسب ، وإنما على الملكات من بيوت وقلاع وعميون ومزارع ومناطق صيد الأسماك وحرية الذهاب والإياب لرعاياه ، وأن الحكومة القطرية تعتمد الميث بحقوقنا الشرعية في الزبارة ، وأوضح شيخ البحرين أيضاً في رسالته إلى معتمد الدولة البريطانية السياسي في البحرين المؤرخة في ٢٢ يناير ١٩٥٤م ، أن هذه السلطة التي تعنها دائمة ولاية لدى العموم في قطر والبحرين وهناك أدلة شرعية عديدة على هذا القصد <sup>(٣)</sup> .

وهكذا أصر الجانبان القطري والبحريني كل على وجه نظره الخاصة في موضوع الزبارة ولم تجد محاولة البريطانية نفعا في سبيل إنهاء ذلك الخلاف ، وكان آخر موقف بريطاني رسمي من ذلك الموضوع هو المعلن في ١٧ ديسمبر ١٩٦٠م الصادر عن دار الرئاسة البريطانية في الخليج العربي الرافض بشكل مطلق أي إدعاء بسيادة البحرين على الزبارة وأن فرض ضوابط وقبود أمنية صارمة مع قبل حاكم قطر على الزبارة هو عمل مشروع وأنه سيحود بالفائدة الأمنية على البحرين أيضاً ، وأن بريطانيا تقيّد وجهة نظر حاكم قطر في أنه يتوجب على الأشخاص الذين يرغبون بدخول قطر أن يقوموا بذلك عبر المسارح العادية للدخول وأن يحملوا معهم جوازات سفرهم المعتادة ، وبمخصوص قاع البحر بين البحرين وقطر فإن وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة تتسجم والقواعد الدولية المقبولة

( ١ ) F . O . / 1016 / 314 , From Political Agent , Doha to B. A. B. Borrowes, Political Resident , Bahrain , dated 30 October 1953 .

( ٢ ) F . O . / 1016 / 332 / From J. W. Well . H. M . Political Agent , Bahrain , to The Ruler of Bahrain Shaikh Sir Salman bin Hamad Al Khalifah , 17 January 1954 .

( ٣ ) F . O . / 1016 / 332 من ديوان حاكم جزائر البحرين وتوايها إلى صاحب السعادة جون وول محمد الدولة البريطانية في البحرين ، صادر رقم ٩٣٤ / ١٣٧٣ / ٢٢ ط ١ / ١٩٥٤م ، في : - Richard Schofield : Arabian Boundary Disputes ; Op cit, Volume 14 , Bahrain - Qatar 11 , 1818 - 1992 , Archive Editions ; 1992 , PP . 710 - 715 .

كأساس للحل الصحيح للمشاكل المشابهة لمشكلة قاع البحر ويجب تطبيقها كلما أمكن ذلك إذ أنما أخذت بنظر الإحبار مبدأ الخط الفاصل الحالي المعترف به في الاتفاقية الدولية حول الجرف القساري البحري الموقعة في إبريل عام ١٩٥٨م ، وبأنما دقت في المعلومات الجغرافية التي أعتمد عليها خط علم ١٩٤٧م ، ونتيجة لهذه الدراسات فقد توصلت حكومة صاحب الجلالة إلى استنتاجات معينة فيما يخص تخطيط حدود قاع البحر الذي سيخصص للبحرين شمال ابعد نقطة في الشمال والتي تم تحديدها في عام ١٩٤٧م ، وفي ضوء التقييدات التي تلف هذه القضية فإنني اعتقد بأن معاليكم سيطلع أكثر فقص أخبرني معاليكم وفي عدة مناسبات بأنه مادام أن زولوق وقوارب صيد اللؤلؤ والأسماك العائدة للبحرين قد فرضت سيادتها على مناطق معينة من قاع البحر فإن للبحرين أيضاً الحق في استغلال الموارد تحت سطح البحر في هذه المناطق ، ولقد توصل الخبراء القانونيين في وزارة الخارجية ، وبعد دراسة دقيقة ومفصلة لموقف ووجهة نظر معاليكم بهذا الصدد إلى استنتاج بأنه لا يمكن الاعتراف بهذا الطلب والادعاء ، ومن ثم ينبغي النظر في موضوع تطبيق قواعد الخط الفاصل لتخطيط حدود قاع البحر بين البحرين وقطر وإصدار التعليمات الضرورية في هذا الصدد<sup>(١)</sup> .

وهذا التقرير صرفت الحكومة البريطانية النظر عن مسألة التحكم في الرواح الحدودي بين قطر والبحرين ، ولم تعد لدى الدبلوماسية البريطانية ما تقدمه بعد أن فشلت كافة المقترحات لاصواء الرواح وظلت القضية تتفاعل في تاريخ العلاقات بين البلدين بين مد وجزر حتى حصولهما على الاستقلال ١٩٧١م حيث بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الودية سمحت للطرفان بالبحث عن وسيلة لحل الخلاف الحدودي بطرق ودية ، فرفضت قطر على البحرين بأن تتكفل بإنشاء جزيرة في المياه الإقليمية البحرينية ، مقابل جزيرة حوار الموجودة في مياه قطر الإقليمية ، وأن ترم معها اتفاقية تعاون اقتصادي في مجال التنقيب عن البترول داخل المناطق المتنازع عليها ، مع احتفاظ كل من البلدين بموقفه بالنسبة لحق السيادة ، إلى حين الاتفاق على تسوية ترضي الطرفين منية على أسس القانون الدولي ، بيد أن البحرين ظلت على تمسكها بالقرار البريطاني وحق سيادتها على الجزر محل الرواح ، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق عام ١٩٧٨م يقضي بعدم القيام بأي تصرف - في الجزر ( يؤدي إلى تغيير أوضاعها الراهنة ) حتى يتم الاتفاق على تسوية .

وما لبث الرواح أن تجدد في مارس ١٩٨٢م بعد قيام رئيس الوزراء البحريني بتدشين سفينة بحرية بحرينية ، سميت (( حوار )) ثم إجراء مناورات عسكرية في منطقة " فشت النيل " اعترفاً قطرياً بمناخية عمل استفزازي واحتجاجاً رسمياً على ذلك ، كما أعلنت البحرين رسمياً في أكتوبر ١٩٨٤م عزمها على إجراء دراسات مع خبراء أمريكيان وعالمين بشأن تنفيذ مشروع ضخم يهدف إلى ردم جزء من منطقة فشت النيل وإنشاء مدينة عليها حتى يتسنى للبحرين المطالبة بنصف حقل غاز الشمال

القطري الذي سيصبح بعد هذا الإجراء داخل المياه الإقليمية البحرينية ، وازدادت الأمور سوءاً في ديسمبر ١٩٨٥م عندما أصدرت البحرين قراراً يقضي بإقامة منطقة للتشريب العسكري في المجال الجوي لشمال غرب قطر ، تشمل جزر حوار - وجزراً كبيراً من الجرف القاري القطري ، بل وتمتد داخل مياهها الإقليمية في بعض الأماكن ، ولإزاء ذلك احتجت قطر بمذكرة رسمية ، وأرسلت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني التي طالبت البحرين بعدم طرق المجال الجوي للدولة أخرى ذات سيادة .

تفجر النزاع في شكل عمل عسكري في إبريل ١٩٨٦م عندما هاجمت أربع طائرات مروحية تابعة لسلاح الجو القطري جزيرة " فشت النيل " حيث كان يجري إنشاء مقر تابع للقوات الدفاع البحرينية ، مما أسفر عن سقوط بعض الجرحى من بين الفنيين وعمال الشركة المولندية المكلفة بهذه الإنشاءات<sup>(١)</sup> ، واستمر التوتر في علاقات البحرين وقطر ، إلى أن نجحت الوساطة السعودية في عقد لقاء بين وزيرَي خارجية البلدين في ديسمبر ١٩٩٠م تم فيه الاتفاق على استمرار جهود الوساطة السعودية حتى مايو ١٩٩١م وبعلها يجوز عرض النزاع على محكمة العدل الدولية ، لوراجه قطر مولفاً شبهها بحالة حدودها مع السعودية لتصل الحكومة القطرية إلى قناعة مفادها أنه لا بد من تخطي الحوار السياسي والعاطفي ، حيث أن التجارب أثبتت أن الحلول السياسية الموقفة تنتهي في الغالب بيزوال الظروف التي أوجدتها ، لذلك يجب الأخذ بالأساليب القانونية القائمة على أسس دولية معترف بها ومصادرة عن هبات قضائية دولية أو إقليمية ، ولعل في تجربة حصول قطر على جزيرة حاولت بعد رفع شكوى أمام المحكمة الدولية مما أدى لإنهاء النزاع حول هذه الجزيرة ، الدليل الذي يؤكد على نجاح هذه الوسائل القانونية ففتمت قطر بطلب رسمي لبحث نزاعها الحدودي مع البحرين إلى محكمة العدل الدولية في ٨ يوليو ١٩٩١م ولا زالت القضية قيد الدرس والتحقيق .

وبناء على ما تقدم دراسته نستطيع أن نجمل مجموعة من الأسانيد التاريخية الناجزة والتي تهض كمواول رئيسية في تحديد الفصل القانوني للنزاع الحدودي بين قطر والبحرين على النحو التالي:-

أولاً :- أن الوثائق البريطانية على تناقضاتها قد سلمت بعالية جزر حوار ولشست النيل وجرادة إلى البحرين دون أن تقدم تفسيراً مقنعاً لهذه العالية سوى أن مصالحها في البحرين كانت تفوق نظيرها قطر ، كما ألما لم تتورع عن تحذير شيخ البحرين في غير مناسبة أن الجزر من الوجهة القانونية تميل إلى تابعة قطر ، وألما قد أسدت إليه معروفاً لا يجب أن ينساه عندهم تزيده في هذا الخلاف كما أنه لم يرد نص صريح بالوثائق البريطانية أو العربية يفيد بتسليم الحكومة القطرية بتابعة هذه المناطق الخلافية لحكومة البحرين أو حق التهوان فيها بالبيع أو التأجير أو الهبة ، كما لم تثبت وجهة النظر البحرينية مما يخالف هذا الرأي أو ذلك النوجه .

(١) خالد السرجاني : النزاع بين قطر والبحرين تحد يواجه مجلس الصاون الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٥ ، يوليو ١٩٨٦م ، ص ١٧٨ - ١٨١ .

ثانياً :- إن الحكومة القطرية قد حرصت على تجديد المطالبة تبعاً بمحققها في إمتلاك هذه المناطق المتنازع عليها ، وقد تنوعت هذه المطالبة إما بالقول أو بالفعل أو حتى تسجيل اعتراضاتها على سياسة فرض الأمر الواقع " وضع اليد " التي كانت حكومة البحرين تحاول إقرارها على شكل وطبيعة الزاع ، ومن ثم تبدو عدم قانونية نظرية التقدم بمقتضى السلوك اللاحق الذي إتجهته قطر .

ثالثاً :- إن الحكومة البريطانية صاحبة الحماية على كل من قطر والبحرين حتى عام ١٩٧١م والتي كانت تسيطر على الإدارة السياسية في البحرين بما يفوق نسبة ٨٠٪ لم تقم بدور الوسيط الزويه بإقرار مسئوليتها وإنما كانت تحاول فرض ما تفره وثائقها من مصالح عليا ، ناهيك عن تناقضاتها الداخلية في مرحلة السقوط والتلاشي وخضاع الهبة والمصلحية والإتزان ، ومن ثم لم تعد العبرة بما تقوله الوثائق وإنما الجهة التي أصدرتها والحكم على مدى صلاحته وفساده أو الإليات أو النفي والأخذ والرد وهي أسور من بديهيات القضاء الدولي بحيث تصبح الدولة الحامية كالرجل الذي فقد أهليه ، ولم يعد مسئولاً عن أفعاله ، فيتم رفع الوصاية منه ، وكل ما يترتب على ذلك من التزامات وواجبات ، وإذا كان الحال هكذا بالنسبة للدولة الحامية فإنه من باب أولى لا يحق للمحميات التابعة لها ، والتي هي بالضرورة منقوصة السيادة ، أن تعول على مطالبات أو تقر مكاسب تحققت لها في مرحلة الإرهاس والتكوير ولم تكن تحتلها أصلاً وهي الضرورة ذاتها التي دعت فقهاء القانون الدولي إلى إرساء قواعد وشرائع تعالج حالة القوضى هذه في العلاقات الدولية ولا يقرون مبدأ الحقوق التاريخية - على فرض وجودها - الذي من شأنه تعمير خريطة العالم من الأساس ، ومن ثم فالعبرة هنا للقانون الدولي المتطور أكثر من اعتمادنا على وثائق التاريخ في شأن الزاع الحدودي بين قطر والبحرين .

وإذا حاولنا تقديم تحليلاً قانونياً لتتضيات الزاع بين قطر والبحرين ، فإن مبدأ التقدم أو وضع اليد لمدة طويلة ، يعد من الطرق الثابتة لاكتساب الملكية في القانون الخاص ، متنازع في اعتباره مكسباً للملكية الإقليمية بين فقهاء القانون الدولي العام ، وبين الرأيين يقع الإجماع بأن وضع اليد لمدة طويلة ، تقدر بنحو حسيين عاماً ، هو من الطرق المكسبة للملكية شريطة إستقراره ، دون اعتراض من الدولة الأصلية صاحبة الإقليم أو من مكانه ، وأن تكون قد تخلت عنه نهائياً ، وأن يكون النظام الدولي قد استتب على بقاء هذا الإقليم في ملكية الدولة واضعة اليد عليا ، وثمة مبدأ قانونياً آخر يعد إستناداً ، أو مكملاً لتفسير هذا المبدأ ، وهو ذلك المتصل بالسلوك اللاحق ، الذي سلكه الطرفان في أعقاب صدور إتفاق ، أو رأي ، أو إستشارة تتعلق بالمناطق المتنازع عليها ، فعلاً وعملاً يعد اليه بسل محرر البيانات على التفسير الصحيح ، والوقائع اللاحقة وإن كانت غير قاطعة ، فإن قيمتها تكمن في إفساد التقدم الذي يشترط وضع اليد الهادئ ، ووفقاً لهذا الإطار من الفهم فإن وضع اليد الذي أقروته البحرين على جزر حوار ولشت اللبل ، كما هو مثبت بالوثائق البريطانية ، والوقائع ، لم يكن هادئاً ، بمقتضى السلوك اللاحق الذي إتجهته قطر التي لم يسلم حكامها اليه ، كما لم يقرروا السيطرة



البحرينية على الجزر ولم يصدر عنهم إخطافاً أو تهديداً بهذا المعنى ، ومن جهة أخرى فإن البحرين قد عمدت هي الأخرى - في إطار من التساومة - إلى إفساد التقدم القطري في الزيارة ، عن طريق إثارة مشكلة تايبيها وعائيتها ، كلما أثرت القضية الحدودية بين الجانبين ، بيد أن هذا الزعم يتعارض مع مبدأ قانوني ثابت يحدد سيادة الدولة الإقليمية بأنها تقف عند حدود إقليمها ولا تمتداه إلى إقليم غيرها من الدول ، كما أن القانون الدولي لا يقر السيادة على الأكياع دون الأرض القاطنين عليها ، الأمر الذي جعل من المطالبة البحرينية مشكلة فريدة من نوعها ولا يمكن تصنيفها أو وضعها في وضعها القانوني<sup>(١)</sup> .

يبقى أن نشير إلى أن وضع الخليج العربي يصنفه بحراً داخلياً مغلقة ، في حين يصنّفه إيطالياً جنيف للبحر القاري ١٩٥٨ م جرفاً قارباً بأكمله نظراً لضيق مساحته وإمصادده ، وبصير منطقة اقتصادية خالصة وفقاً لإضافية قانون البحار الجديدة لعام ١٩٨٢ م ، وبما أن الصيد الأخرى قد جُلب كل ما قبله فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة في دول إمارات الخليج العربي لا يمكن أن تمتد إلى أكثر من ٥٠ ميل بحري ، وفي حال تقارب الدولتين إلى ما دون هذه النسبة المحددة ، فإن القانون الجديد قد أعتمد حط المنتصف كإجراء أخير يمكن أن يقدم فصلاً للراعات البحرية<sup>(٢)</sup> ، وعليه فإن محكمة العدل الدولية من المفروض أنها بعد دراسة الوثائق المختلفة التاريخية والقانونية ، سوف تصدر مثل هذه النتيجة في الخلاف حول جزر حوار ولشت النبل وجرادة بين قطر والبحرين .

هذا التحليل يفسر وإلى حد بعيد مغزى الموقف البحرينى الرافض للتحكيم الدولي عندما تمسكت قطر بنظر الخلاف لدى محكمة العدل الدولية ، إذ أن الخبراء البحرينيون يدركون بقدر علمهم قانونية الحقوق التاريخية ، على فرض وجودها ، كما يدركون بالقدر ذاته أن ، القانون الدولي للبحار يعتمد نسبة البعد بالأيمال الذي هو في صالح قطر ، ومن ثم يبدو قطر في المقابل واثقة إلى حد بعيد بأن قرار المحكمة سيقر بأحققتها في المناطق المتنازع عليها ، ومن ثم فإن السيناريو المتوقع هو أن الحل السودي الذي إرضاه الجانبان بقدر قرار المحكمة لن يعرف طريقة إلى هذا الموضوع ، الذي تنظر من خلاله قطر إلى أن تكون لها مصداقية في العمل السياسي ، وأن المحكمة تقضي عدم هدر الأموال في جمع الوثائق وتقييمها وتكليف خبراء قانونيون للدفاع عن قضيتهم فجرد إثبات حقيهم وبتركه ، ناهيك عن عدم الجراءة على مثل هذا الفصل الذي هو ملك من الأملاك السيادية للدولة ، وبما أن قرار المحكمة غير ملزم ، ولا تملك الآلية تنفيذ مثل هذه الأحكام ، فإن البحرين سوف تجد نفسها في حيل من هذا الالتزام الذي لم تصاطى حياله بالأساس ولا يعرف على وجه الدقة ماذا سيكون المخرج من هذا المازق .

(١) AL - Baharna , Hussain : The Legal Status of The Arabian Gulf States , A study of Their Treaty Relations & their International Problems , University of Manchester 1988, P. 249 .

(٢) راجع : علي صادق أبو هيف : " القانون الدولي " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ م ، ص ٣٩٦ .

## **الفصل السادس**

### **النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث**

أهمية الخليج في الفكر الإستراتيجي الإيراني  
تداعيات سياسات إيران تجاه دول الخليج  
الحجج الإيرانية في المطالبة بالجزر الثلاث  
المواقع الجغرافي للجزر المتنازع عليها  
الخلفية التاريخية لتطور نزاع الجزر الثلاث  
الوضع القانوني للسيطرة الإيرانية على الجزر الثلاث

## مُتَكَثِّمًا

النوع بين إيران والامارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث ، طنب الكبرى، وطنب الصغرى ، وابو موسى ، لا يتجسّد تصنيفه - من الوجهة السياسية والقانونية على انه نزاع حدود بين دولتين متجاورتين أو متقابلتين ، وإنما هو نزاع استراتيجي بالأساس يرتبط بمشكلة أعمق وأوسع من ذلك الاطار الضيق المحدود ، وهي إشكالية الأمن والسياسة في منطقة الخليج ، باعتبار أن الإجراءات الإدارية والقانونية التي استعملتها إيران بغض هذه الجزر إلى سيادتها الإقليمية كان مبعثة قرعها من مضيق هرمز وما قد تصنيه هذه الجزر من الميزة الإيرانية المرحاة على مدخل الخليج والتحكم في مواصلاته البحرية مع العالم الخارجي ، ناهيك عن خطورة مثل هذه السيطرة الإيرانية على دول مثل الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان من حيث ان إيران قد قربت كثيراً سيطرتها على تلك الجزر من مواقعها الامامية من سواحل تلك الدول فضلاً عن فقدان العرب لغرواتهم النفطية وموارد طبيعة أخرى لا يستهان بها سواء في تلك الجزر أو في مناطق الحصار الإقليمية والجروف القارية والتي تحيط بها .

ولعل الأمر الذي جعل للتاريخ شرعية البحث في هذه المسألة أن إيران قد أقرت جدلاً تاريخياً موسعاً حول أحقيتها في مثل هذه الجزر باعتبار تبعيتها لقواسم لنسجة التي خضعت للسيطرة الفارسية منذ قشاة الأخيرة على حكم القواسم بها منذ عام ١٨٨٩م .

إن مشكلة الجزر جاءت إلراؤاً واقعياً للإستراتيجية الإيرانية التي تخضعت مع بداية السبعينيات من القرن العشرين والمداولة إلى "موسم الحدود الخارجية لأمن إيران" بدعوى أن حدود إيران تتجاوز الخليج العربي وخليج عمان لتصل إلى المحيط الهندي ومن أجل بلوغ هذه الغاية فقد صممت السياسة الإيرانية على بسط مظلة دفاع القوتين البحرية والجوية على طول خليج عمان ، وكانت هذه الإستراتيجية تدور في تلك سياسات القلبية أشد تصقيداً ، أبرزها المناقشة السوفيتية - الأمريكية التي لم تكن متداخلة مع الصراع الإيراني - العراقي في راس الخليج وحسب ، بل تشابكت أيضاً مع الصراعات العربية نفسها ، والعربية - الإيرانية في النظرة الامنية للخليج العربي .

### أهمية الخليج في الفكر الاستراتيجي الإيراني

من أجل إثبات البعد الاستراتيجي في مسألة الاحتلال الإيراني للجزر الفلات ، لابد من رصد وتحليل الإهتمامات والسياسات الإيرانية تجاه الدول التي تشاطئها في منطقة الخليج<sup>(١)</sup>.

وهذه السياسات على الرغم من جلورها العميقة التي يصعب معها الإمساك بخوطها الأولى ، إلا إنها سوف نركز ويشكل دقيق على السنوات التي تتركز عليها الحقبة المعاصرة وأول ما يسرعى الانتباه في هذا الصدد ، هو ذلك التناقض الفج بين النظرية والتطبيق في السياسة الإيرانية تجاه الخليج . فعلى الرغم من أن الحكومات الإيرانية ما فتئت تؤكد على أهمية الخليج لأمنها وكيانها ووجودها ، إلا أنها - وعلى عكس ما كان ينبغي أن يكون عليه الوضع - كانت تعاني دائماً من عدم وجود قوة بحرية ضاربة تستطيع أن تقيمن من خلالها على الأوضاع السياسية في هذه المنطقة ، وكانت محالفاً في هذا الصدد على عهد نادر شاه ١٧٤٨م ، ونصر الدين شاه في ١٨٨٥م ، ورضا شاه ١٩٣٢م محدودة الأثر الأمر الذي جعل إيران عاجزة أمام ضغوط القوى البحرية الأجنبية بدءاً من الهجوم الهولندي على جزيرة قشم في القرن السابع عشر واستمرار احتلال البريطانيين على جزيرة خارج<sup>(٢)</sup> ، والضغوط اللوردية للبحرية البريطانية على الموانئ الفارسية ، كما كانت الممتلكات الإيرانية في الخليج تتراوح مع حجم وفعالية أسطولها ، وهكذا فإن امتلاكها حتى أسطولاً صغيراً كان يمكن الحكومة المركزية من بسط سيطرتها في الجنوب للحد الذي يتيح لها منع التهريب وحركة تجارة السلاح ، وحماية أقاليمها من سلب ونهب القراصنة المحليين ، ومن ثم لا يمكن فصل الإهتمام الحالي لإيران بالخليج وامتلاك قوة بحرية عن تجارها التاريخية في هذا الصدد .

كان الخليج مرتبطاً بصورة حبيبة مع القومية الفارسية ومع التراث الأسطوري الفارسي ، كما أن للخليج أبعاداً رمزية لمفاهيمهم ومعتقداتهم تجاه الأجداد الفارسية الماضية وكذلك مورسهم التاريخي الكبير ، وذلك ما يفسر صلاية الحكومات الإيرانية في التثبيت بمطالبها في الخليج وحمايتها تجاه الاستعمال الصحيح لأسم الخليج والتي تصر بأنه " الخليج الفارسي ، ويعكس هذا غيره تاريخية ونزعة سياسية داخلية تجاه القضايا المتعلقة بالخليج وإدراكاً من القيادة الإيرانية بأن اختيار الأمة بتاريخها فألم لا تستطيع التغلغل في أي سياق لإثبات صدقاً وطنيتها .

وبخلاف الأهمية التاريخية ، فإن للخليج أهمية استراتيجية وحوية لإيران ، فالخليج هو المنخرج البحري الوحيد لإيران للعالم ويبلغ طول سواحلها حوالي ١٣٠٠ كم بدءاً من خط العرب وانتهاءً في

من أجل دراسة موازنة لهذا التحليل راجع :

فتحي الغفيلي : إيران ومسألة الأمن في الخليج العربي ، دراسة منشورة بجمهورية الوطن القطرية ، العدد (١٥٦) السنة الأولى ٦ فبراير ١٩٩٦م .

Richard Schofield : Islands and Maritime Boundaries of the Gulf 1798 - 1960, op cit, see : volume 1, summary of the East India company's contacts with the Gulf Islands and international intrigues : Hormuz, Qishm, Kharg 1600 - 1800, pp-45-68.

( ٢ )

خليج عمان ، وهو شريان الحياة التجارية للبلاد سواء للصادرات أو الواردات وكذلك تصدير النفط و المنتجات غير النفطية ، وعلى عكس العراق والسعودية لا تملك إيران خط أنابيب للبحر الأبيض المتوسط وهكذا تعتمد كلياً على تصدير نفطها عبر الخليج ، ومن الناحية الإستراتيجية تبني إيران اهتماماً بالغاً بالخليج لضمان المحافظة على حرية وسلامة الملاحة وحماية منشآتها النفطية العالية من أي أعمال تخريبية ولتحقيق قيام أي عمل غير ودي من حركات أو حكومات غير صديقة في الدول الخليجية القريبة ، لأن قيام مثل تلك الحركات ونجاح أي منها سيؤدي إلى تعويق حركة المرور في الخليج ويمكن أن تصبح قاعدة أمامية لتحقيق المطالب العربية بالسيادة على محافظة خوزستان المتنازع عليها مع العراق ، وأخيراً فإن الخليج يشكل أهمية لإيران لقربه من آبار النفط الغنية في الجنوب الغربي من البلاد ولوجود النفط في مياهه الإقليمية وفي الجرف القاري .

هذا بالإضافة إلى أن الجزء الجنوبي من إيران والواقع على الخليج قد وجد اهتماماً شخصياً من الشاه الذي كان يشرف بصورة مباشرة على الكثير من مشاريع التنمية والتطوير في مناطق كثيرة في الجنوب وذلك لإعتبارات سياسية وإقتصادية ، وأقيمت موانئ جديدة مثل مشهر في بحر مومسي لتكون بمثابة ميناء حياديان الواقعة في المياه المتصلة في خط العرب ، وحلت تنمية ضخمة في جزيرة محرج كميناء رئيسي لتصدير البترول ويحضر اليوم أكبر ميناء لتصدير النفط في العالم ، وتم تطوير ميناء عرمشهر في خط العرب ليصبح أكبر ميناء إيراني لتصدير البضائع العامة غير النفطية وميناءه الرئيسية ترجع لارتباطه بالمناطق الداخلية بالكثير من طرق المواصلات ، ومع الإزدهار الإقتصادي في السنينات عكست الحكومة الإيرانية من تخصيص ميزانيات ضخمة للتنمية في الجنوب ، فقد أقيم سد كبير في خوزستان ومشروع ضخيم لصناعة السكر وجمع البتروكيماويات ونظم إصصالات ميكروويف ومشاريع لتصنيع الأراضي ، وتم تطوير ميناء بندر عباس الواقع قرب مضيق هرمز الإستراتيجي ولقد برنامج كبير لتحديث وتوسيع هذا الميناء ليتمكن من استقبال المزيد من السفن التجارية وكذلك لإيواء الأسطول الحربي المتنامي وتم ربط الميناء بشبكة طرق برية ، كما تم فعل الموانئ الأخرى مثل بندر شاهپور وبندر جاسك وبندر البدير وبندر لنجة فقد تم توسيعها وتطويرها جميعاً ، وقد كان تطوير الموانئ وبناء سلاح البحرية الإيرانية يسوان جنباً إلى جنب مما يعكس بوضوح اهتمام الحكومة الإيرانية بالخليج وأمنه ، وكان هاجس الشاه في كل ذلك هو الخطر السوفيتي والتأثير الناصري على دول منطقة الخليج .

والإطلاقاً من هذا الحاجس لم تستطع الحكومة الإيرانية أن تصور أن هناك أي هدف آخر للوجود المصري في دول الخليج غير هدف التجسس والتخريب والأمر ، وذلك بالرغم من توفر الأدلة الكافية بأن وجود الرعايا المصريين في دول الخليج لم يكن موجهاً للتآمر ( وذلك في الوقت الذي كان فيه المهاجرون الإيرانيون يعملون كأدوات للتوسع الإيراني ) ، وبدلاً من الإعتراف بأن هناك إحتياج حقيقي في مشيخات الخليج للكفاءات التنظيمية والمهنية لأولئك المصريين ، وبدلاً من توفير مصدر بديل لتلك الكفاءات من إيران ، استمرت الحكومة الإيرانية في دأها على الإدانة لأية نشاط مصري يزعم أن الخليج منطقة للعمل السياسي الإيراني وحسب .

والواقع أن قضية المهاجرين الإيرانيون موضوع ثوى مغزى في وحد السياسات الإيرانية تجاه منطقة الخليج. فبعد قرون طويلة أستمّر سكان السواحل في الخليج العربي يعمرون من شباط إلى أواخر بدواعي التجارة وصيد الأسماك أو نشاطات صيد اللؤلؤ ، ولكن مع اكتشاف النفط وما تبعه من ازدهار اقتصادي في الشبهات الساحلية في الخليج ، ازدادت حركة الهجرة وزاد حجم تدفق الناس عليها بحيث بلغت في عام ١٩٦٩ م حوالي ٢٠٠ مهاجر غير قانوني يدخلون تلك الإمارات يوميا وبدأ المسؤولون في التصور عن قلقهم بأن السكان العرب الأصليين سوف يهزقون في طوفان القادمين الجدد ، وأصبح حكم الخليج أكثر اهتماما بمسألة الموضوع على ضوء تجربة الكويت ، ولقد اكتسبت مشكلة المهاجرين الإيرانيين أهمية دبلوماسية بصورة أساسية في البحرين والكويت ، وكثيراً ما تأزمت العلاقات الإيرانية البحرينية بسبب دهمى إيران السيادة على البحرين ، وعلى ضوء هذه الدعوى يكتب القيمون الإيرانيون أهمية سياسية كبيرة ، فإن إيران قد أعطت بعداً كبيراً لمسألة المهاجرين وذلك في علاقاتها الناشئة مع دول الخليج ، ولم تفعل الحكومة الإيرانية شيئاً لتهدئة عناقف الدول الخليجية التي كانت تتشكك في نوايا إيران نفسها للطفل من خلال مهاجرتها ثم السيطرة على هذه الكيانات الصغيرة في الخليج في نهاية المطاف ، وأن وجود أعداداً كبيرة من الإيرانيين في الخليج كان يسهل على المخابرات الإيرانية "السلالة" مهمة جمع المعلومات خاصة وأنها المخابرات الوحيدة المتورطة حتى عام ١٩٦٨ في الشؤون السياسية في منطقة الخليج (١).

ومنذ عام ١٩٦٨ بدأت الحكومة الإيرانية في توجيه اهتمامها لتحسين العلاقات التجارية والثقافية مع دول الخليج ، وكانت نظرة إيران هي أنه لأمر طبيعي أن تتعاون مسئوليتها التاريخية في الخليج هذه المسئوليات التي تم تعطيلها بصورة اصطناعية بسبب الوجود البريطاني الذي وجه تجارة الخليج نحو الهند وعليه فإن رجوع إيران إلى الخليج هو مجرد تصحيح لوضع خلقة الوجود الإستعماري خلال المائتين وخمسين عاماً الماضية ، وذلك بحسب وجهة النظر الرسمية الإيرانية .

(١) راجع خلفية هذا التحليل في المصادر التالية :

- Keddie, Nikki R. "The Iranian power Structure and Social Change 1800 - 1969: An Overview." *International Journal of Middle East Studies* 2, No.1 (1971): 3-20.
- Jacobs, Norman. "Economic Rationality and Social development : An Iranian Case Study." *Studies in Comparative International Development* 2, No. 9 (1966): 137 - 42.
- Jobri, Marwan "Dilemma in Iran" *Current History* 48, No. 285 (1965): 277-307.
- Kazemzadeh, F. "Ideological Crisis in Iran." In *Iranian Z. Laqueur, ed. The Middle East in Transition*, PP. 196 - 203. New York: Frederick A. Praeger, 1958.
- Mahdavy, Hossein "The coming Crisis in Iran." *Foreign Affairs* 44 No.1 (1965): 134 - 46.
- Mariwte, John. "Arab-persian Rivalry in the persian Gulf." *Journal of the Royal Central Asian Society* 51, pt. 1 (Jan. 1964): 23 -31.
- Khaleeli, Abbas. "Some Aspects of Iran's Foreign Relations." *Pakistan Horizon* 21, No.1 (1968). pp. 14 -20.
- Kingsley, Robert. "Premier Amal and Iran's Problems." *Middle Eastern Affairs* 13, No.7 (1962): 194 - 98.

وللوفاء بهذه المسؤولية فتمكنت الحكومة الإيرانية في جهود منظمة لفتح أسواق الخليج أمام التجارة الإيرانية كما عملت على تشجيع التبادل الثقافي ، وقد زادت الجهود في هذين الاتجاهين عندما أعلنت بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من الخليج ، وأخذت هذه القضايا أبعاداً سياسية وبدأت إيران في تلميح صريحاً على اعتبار أنها الحارس الطبيعي والأخ الأكبر ، وعملت على إستغلال حجمها وتقدمها الاقتصادي في عقد الإضافات التجارية مع دول الخليج ، وفتح هناك مجالات أخرى للعمل مثل العبور والنقل وتزويد القوى العاملة الإيرانية والمهارات الفنية .

ومن خلال بناء العلاقات الاقتصادية الثابتة كانت الحكومة الإيرانية تأمل في إقامة أساس قوي ومهم لعلاقتها مع دول الخليج ليس فقط باعتبارها أسواقاً غنية ولكن أيضاً لمنع أي محاولات الهيمنة عليها من الدول العربية الأخرى ، ورغم أن إيران دولة لها مصلحة كبيرة في استقرار الأوضاع في المنطقة ، إلا أنها لم تقدم مساعدات كبيرة في سبيل ذلك الهدف ، وبرزت محاور السياسة الإيرانية من خلال ثلاث قضايا رئيسية اعتبرت هي الخلل في مجال العلاقات الإيرانية - العربية في الخليج وقد شملت قضية الإنحداد الساسي ، ومسألة البحرين وقضية الجزر الثلاث التي هي محور الدرس .

لقد كان للإعلان البريطاني بالانسحاب من الخليج نتائج هامة على سياسة إيران تجاه مشيخات الخليج خاصة البحرين ، كانت طهران لا تشك في أن بريطانيا ستفادر المنطقة في يوم ما ، ولكن توقعت الإعلان ، ١٦ يناير ١٩٦٨ جاء مفاجئاً للسلطات الإيرانية ، خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت قد أكدت من قبل بأنها ستبقى في الخليج حتى عام ١٩٧٥ ، وعلى عكس العراق ، لم تقم إيران بدعوة البريطانيين بالانسحاب من الخليج ، ولكنها مع ذلك كانت قد هيات نفسها عسكرياً من قبل سنوات ، ولكنها ، أي إيران ، لم تكن مهيةاً دبلوماسياً ، فلم تكن لها سياسة محددة للأفراغ الناجم عن الرحيل البريطاني كما لم تكن لها حتى الآلية الدبلوماسية الضرورية للقيام بنشاط دبلوماسي فعال بصورة فورية ومن ثم فقد بقيت الدبلوماسية الإيرانية خلال الأربع سنوات التالية دبلوماسية سلبية بصورة أساسية انحصرت على عبارات مثل "طهران لا تحتمل" أو "طهران لا تقبل" ولكن بدون التركيز على أهداف إيجابية واضحة تريد الوصول إليها بسبل وطرق مدروسة .

وجاء الإعلان البريطاني في الوقت الذي كان يقوم فيه قادة دول الخليج بزيارات متبادلة فسي ١٧ يناير ١٩٦٨م كان أمير البحرين قد اختتم زيارة للسعودية دامت ثلاثة أيام وتمهدت فيها السعودية بتقديم "الدعم الكامل والمساندة الفعالة للحكومة البحرينية في كل الظروف" .

وردت إيران على ذلك بإلغاء زيارة مقررة للشاه إلى السعودية كما أغلقت إيران موقفاً متشدداً مع السعودية فيما يتعلق بتقسيم الجرف القاري ، وفي ٢٨ يناير أشارت إيران بصورة واضحة إلى علاقتها مع السعودية حول البحرين والكويت وإلى إشارات الأخيرة إلى "عروبة" الخليج ، وشهد شهر فبراير نشاطات دبلوماسية مكثفة في الساحل العربي من الخليج ، فقد قام وزير خارجية الكويت بزيارة

السعودية وقام حاكم البحرين بزيارة العراق ، وساندة القاهرة زعامة الملك فيصل لمنطقة الخليج .  
وأخيراً أعلن في ٢٦ فبراير ١٩٦٨م اقتراح لقيام اتحاد للإمارات العربية يشمل إمارات ساحل عمان  
المتصالحة والبحرين وقطر وباستثناء سوريا رحبت كافة الدول العربية بهذا التطور ، وكان رد الفصل  
الإيراني سلبياً لأن المشروع يشمل عضوية البحرين ، وفي ١٣ مارس كان شاه إيران يحطب في اصفهان  
وحذر دولاً لا يسمها من التلاعب بمقوق إيران في الخليج وإلا فلها ستجاهل حقوقهم أيضاً

وفي ١ أبريل أعلنت الحكومة الإيرانية بأنه لا يمكن لبريطانيا ، أن تمنح الآخرين استقلالاً ليس  
من صميم إختصاصها ، ولها أن تقبل بهذا "الظلم التاريخي" وكان هذا الإعلان بمثابة شجوب للاتحاد  
المقترح ، وأعلنت أجهزة الإعلام إيرانية عدم قبول إيران لأي اتحاد يشمل البحرين ، وأرسلت طهران  
مذكرة إلى السعودية في نفس اليوم تقول فيها أن إيران "تحتفظ بحقوقها التاريخية في منطقة الخليج" (١)

واستمرت السعودية والكويت في مساندة النشاط لقيام الاتحاد ، ففي ٢٢ مايو ١٩٦٨م  
صرح الملك فيصل لجريدة نيويورك تايمز قائلاً " لا يجب أن يكون هناك فراغ في المنطقة عندما يصادر  
البريطانيون في عام ١٩٧١م ، وطناً أن هذا الاتحاد يجد المساندة من الولايات المتحدة ودول المنطقة ،  
فلنأخذ نسانده بكل تأكيد" .

وبعد يومين من ذلك صرح الشاه بأن مقابلة صريحة بأن اعتراض إيران على الاتحاد المقترح  
يرجع إلى أن هذا الاتحاد المقترح قائم على جلوس " إمبريالية " و"تم بريطانيا " بالناورة " و أصدر على أن

(٢) تطبق الباحثة المذكورة روز ماري سعيد زحلان ، منطقاً لتبني في محاورها تشخيص السياسات في منطقة  
الخليج ، أسامة المساواة في فهم طبيعة الدور السعودي ، ونظرة الإيراني تجاه مشيخت الخليج ، ويجزم بأن  
الدوليين قد اتجعا أساليب مختلفة لفرض الاعتراف بحقوقهما في منطقة الخليج وذلك خلال الربع الأول من  
القرن العشرين عندما كانت هاتان الدولتان لا تزالان في مرحلة تعزيز القدرة الذاتية ، ولم يتردد أي منهما في  
اللجوء إلى القوة كوسيلة لتأكيد الذات ، وتسطرد الباحثة في تحليلها لتشر إلى اعتماد الدولتين - في مرحلة  
لاحقة - الدبلوماسية كوسيلة أكثر فعالية في محاولة السعودية فرض سيطرتها على المناطق الداعية ، وإيران  
على المناطق الساحلية ، في إطار استراتيجية ثنائية تهدف إلى تقاسم مناطق النفوذ في الخليج ، والواقع أن  
وضع المملكة العربية السعودية على قدم المساواة مع الأطماع الإيرانية في الخليج هو تشخيص جدير ولا  
يمكن إنكاره ، إذ من الثابت أن الاستراتيجية السعودية كانت تتحرك في الاتجاه المضاد لثقلها الإيرانية ،  
إزاء العديد من القضايا المتعلقة بالخليج التي أوردناها في سياق التحليل الفراد بالمتن ، وتحاول الباحثة فيما  
فقط موضوعية طرح وجهة نظر غربية كانت والجة في منتصف السبعينيات ، وهي أمريكية بالأساس ، والتي  
عرفت باستراتيجية العمودين المساندين وكانت تقول على أن تعاوناً سعودياً إيرانياً من الممكن أن يحقق  
الكثير من الأمن في الغربية في إطار الدفاع عن الخليج ، يد أن الدبلوماسية السعودية كانت تطلق من منطق  
إسلامي حموي وتلوك ماذا وما عليها في سياق إدراكها لتدورها المهم في العالين العربي والإسلامي ، وقد  
ليت أن السعودية لم تتعامل البتة مع مثل هذه المذكرات الإمبريالية ، ومن ثم فقد فشلت عملياً نظرية  
العمودين المساندين ، وعلانهم الإحواء في إطار مساعي الهيمنة الغربية .

راجع روز ماري سعيد زحلان :

الرواج حول الجزر العربية في الخليج ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السادس ، السنة الثانية  
إبريل ١٩٧٦م ، ص ١١ ، وقارن ذلك بوجهة نظر خليجية في رسالة الباحثة : صفي صميم حسد آل لاني :  
السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧٣م رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب  
جامعة الزايق ، ص ٣٦٢



تكون مفادها "حقيقية" وقال بان إيران كانت مستعدة للتعاون مع بقية الدول للدفاع عن الخليج ولكنه رفع اعتراضاً جديداً على الإتحاد وتساؤل عن قابلية تطبيقه وبقائه ، وقال أن "القبلية" و"القدرالية" أمران لا يتسجمان ، وبالرغم من اختلاف وجهات نظرها فقد تصاغ الشاه والملك فيصل على المستوى الشخصي مع استمرار علاقاتهما الدبلوماسية .

ولم تمنع معارضة الحكومة الإيرانية لفكرة الدولة الاتحادية من استمرار العلاقات الثنائية بين إيران ودول الخليج ، فخلال صيف وعريف عام ١٩٦٨ قام حكام الفجيرة ورأس الخيمة بزيارة إيران وفي أغسطس وأكتوبر ونوفمبر قام حكام دبي وقطر وأبو ظبي بالتوالي بزيارة إيران وناقشوا مستقبل الخليج ، وقام الشاه بزيارة رسمية إلى السعودية في الفترة ٩ - ١٤ نوفمبر كما زار الكويت في الفترة من ١٥ - ١٧ نوفمبر وقد اختلفت التقارير حول النتائج التي توصلت إليها كل تلك الزيارات والمباحثات .

ولكن بعد فترة وجيزة أعلن الشاه أثناء زيارة له إلى نيودلهي في ٥ يناير ١٩٦٩ " أن إيران لن تلجأ للفترة لإعادة البحرين وأنها على استعداد للإستماع والخضوع لرغبة سكان البحرين في تقرير مستقبلهم" وشكل هذا التصريح نقطة تحول في الموقف الإيراني الذي ألقى أو كاد اعتراضها على قيام دولة الإتحاد على أساس عضوية البحرين ، ولكن ذلك لم يحدث على المستوى العملي واستمرت إيران في إصرارها على عدم الاعتراف بدولة الإتحاد إذا ضمت البحرين ، وفي يوليو ٦٩ صرح الشاه بأنه إذا تم الوصول إلى تسوية لوضعية البحرين فإن إيران ستسحب اعتراضها على قيام الدولة الاتحادية .

وسبب الموقف الإيراني مشكلة لموضوع الإتحاد الذي كان من المفترض أن يقوم بين سبع إمارات هي إمارات ساحل عمان المتصالح السبع بالإضافة البحرين وقطر ، كان أمام هذه الدول إما أن تشكل الإتحاد بجميع الإمارات التسع وتغامر بمواجهة الغضب الإيراني أو تعلن الإتحاد من ثمان إمارات وترجىء انضمام البحرين حين التضاح وضعيتها ، أو تأجيل موضوع الإتحاد برمتة حين التقرير في أمر البحرين ثم معاودة المفاوضات لإقامة الإتحاد بالإمارات التسع ، ولا شك أن معارضة طهران قد لعبت دوراً كبيراً في تعطل مسيرة الإتحاد ، وبالإضافة لذلك ، كان هناك نفوذ "القوى الكبرى" في الخليج ، إيران والعراق والسعودية والكويت ، وقد زاد نفوذ هذه الدول في تنفيذ المسألة ، فالسعودية مثلاً كانت ترغب في انضمام البحرين في الإتحاد لتقوم بإحجام دور غريمها أبو ظبي ، وكانت الكويت تأمل في قيام دولة اتحادية قوية من سبع إمارات ولكنها كانت تفضل أن تكون هذه الدولة تحت نفوذها هي ، أما إيران فقد كانت لها صداقة قوية مع دبي وكانت تأمل أن تصب دبي مواقف إيران داخل الإجماعات وضمن هذا الاتحاد المقترح كانت البحرين أكبر دولة من حيث السكان الذي يبلغ عددهم ٢٠٠ ألف نسمة وهم أكثر تحضرًا ووعيًا بالسياسة ثم هناك قطر الوهابية "السلفية" بعدد سكان يبلغون ١٠٠ ألف نسمة وبذلك تكون منافسة قوية ، أما أبو ظبي ودبي فقد كانتا أغنى الإمارات السبع في ساحل عمان وكانتا مرشحتان للمناخلة على الزعامة .

وكان واضحاً أنه منذ يناير ١٩٦٨م إلى مارس ١٩٧٠م ظل الموقف الإيراني بشكل عائقاً أمام قيام الاتحاد ، ولكن في مارس ١٩٧٠م اتفقت بريطانيا وإيران على آلية لتسوية النزاع على البحرين تقضي بالسماح لخدوب الأمين العام للأمم المتحدة لاستطلاع رغبة سكان البحرين ، وفي ٢ مايو ١٩٧٠م ، أعلنت نتائج الإستطلاع بحسب ما أوضحناه آنفاً وصادق عليها مجلس الأمن بالإجماع في ١١ مايو ١٩٧٠م واعتمدها البرلمان الإيراني في ١٤ مايو ١٩٧٠م ، وفي رأى الكثير من المراقبين في ذلك الوقت ، شكلت تلك التسوية بداية مرحلة جديدة في علاقات إيران الخليجية ومن ذلك أن " إيران لن تستعمل نفوذها بين دول الخليج لمنع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي ستكون البحرين من ضمن أعضائها" .

يبد أن شكوك الحكومة الإيرانية واضعاً على قيام دولة الاتحاد لم تنته بانتهااء مشكلة البحرين ، فقد رفعت إيران قضية جديدة كشرط لاعتزالها ومسائلها للاتحاد المقترح ، فقد طالبت بملكية الجزر الصغيرة الثلاث المتنازع عليها منذ مدة طويلة ، جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قرب مضيق هرمز .

ورغم أن مطالبة إيران بالجزر الثلاث ظهرت على السطح في مطلع عام ١٩٧٠م إلا أن المطالبة الإيرانية قديمة ولكنها ظلت في حالة سكون وكانت بريطانيا تحجز جزيرة أبو موسى كضمانة لسيادة إمارة الشارقة وطنب الكبرى والصغرى تابعة لإمارة رأس الخيمة ، وجررت مفاوضات بين بريطانيا وإيران في العشرينات والثلاثينات ولكنهما لم يتوصلا لأي نتيجة وأثرت القضية مرة ثانية في منتصف الستينات خلال عملية تقسيم الجرف القاري في الخليج ، وخلال الفترة من ١٩٦٨م إلى ١٩٧٠م استمرت المفاوضات بين بريطانيا والبحرين حول ملكية هذه الجزر وذلك بجانب المباحثات حول مستقبل البحرين ورغم أن إيران حاولت الحصول على الجزر الثلاث مقابل تنازها عن المطالبة بالبحرين ، إلا أنها لم تحصل على موافقة رسمية أو صريحة ، وكانت إيران تعتقد بأنه طالما تمت تسوية قضية البحرين فإن بريطانيا لن تعرض على طلبها بل ربما تنسحب على شروط الإمارات المعنية للقبول بأحقية إيران <sup>(١)</sup> .

تترواح حجج إيران بمطالبتها بالجزر بين حجج تاريخية إلى تبريرات إستراتيجية صريحة وتدعى بأن الجزر الثلاث إيرانية وأنها كانت تحت السيادة الفارسية حتى قبل ثمانين سنة مضت وأنها كانت تطالب

(١) راجع خلفية هذا التحليل في المصادر التالية :

"Thirty Relations : An Irano-Soviet Case Study." in Albert Lepawsky, Edward H. Buehrig, and Harold D. Lasswell, eds. The Search for World Order : Studies by Students and Colleagues of Quincy wright, pp. 298-311. New York : Appleton - Century- Crofts. 1971.

"Research Facilities in Iran." Middle East Studies Association Bulletin 3, no. 3 (1969) : 53-61, and 4, No.1 (1970) ; 51 . —

بما طوال تلك الفترة إلا أن بريطانيا كانت تمارس السيادة عليها بالقوة العسكرية وإنما بعد ذلك حولت ملكيتها إلى الشارقة ورأس الخيمة وهكذا فإن الجزر إيرانية لأسباب تاريخية وأن احتلالها بواسطة قوة إمبريالية لا تلغي سيادتها عليها كما أنه لا يمكن للدولة إسرائيلية أن تمنح حقوقاً إيرانية لدول أخرى .

وحجتها الرئيسية الثانية هي حاجة إيران الجغرافية والاستراتيجية لهذه الجزر ، فهي تقع في منطقة حرجية قرب مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يمكن قفله بسهولة ، و إيران تعتمد بصورة حيوية على التدفق الحر لنفطها وسلعها الأخرى عبر هذا المضيق وأن حرية الملاحة في الخليج أمر يهم إيران أكثر من غيرها من دول المنطقة بسبب طول شواطئها وبسبب أنها لا تملك وسائل أخرى لتصدير البترول مثل خطوط الأنابيب ، وبالإضافة لذلك فإن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى تقعان قريباً للساحل الإيراني أكثر من قرعها للمشيخين العربيين ، وأخيراً فإن إيران ترى أن احتلالها لهذه الجزر ستكون من مصلحة الدول العربية الصديقة حيث أن إيران تستطيع أن تضمن حرية الملاحة لجميع دول الخليج والدول الأخرى التي شُعبها استمرار تدفق النفط لليابان وأوروبا والأماكن الأخرى ، وأنه يمكن تعطيل الملاحة في هذه المنطقة الحيوية إذا تمكنت مجموعة صغيرة من الإرهابيين احتلال إحدى هذه الجزر بمذاهب "البازوكا" أو غيرها من الأسلحة البدائية لتفجير وإفراق ناقلات النفط المصاحبة وتسبب كوارث قد تؤدي إلى تدمير الحياة البحرية في هذه المياه الضحلة ، وأنه من صالح جميع الدول المعنية في الخليج وغير الخليج أن تقوم إيران بمنع مثل هذه الحوادث ، ولقد تعززت هذه الحجة بعد أن قامت مجموعة فلسطينية تابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين بالهجوم على ناقلة نفط في باب المندب في يونيو ١٩٧١م وكانت

- 
- Abrahamian, Ervand. "Communism and Communism in Iran : The Tudeh and the Firqah-e Dimokrat." *International Journal of Middle East Studies* 1, no.4 (1970):291-316. ---
- "Iran's Changing Foreign Policy : A Preliminary Discussion." *Middle East Journal* 24, no4 (1970) : 421-37. ---
- "Iran's white Revolution: A Study in Political Development." *International Journal of Middle East Studies* 5, No.2 (1974) : 124-39. ---
- "The Persian Gulf-Cradle of Conflict". *Problems of Communism* 21 (May-June 1972):32-40. ---
- Binder, Leonard. "Iran's potential as a regional power." In Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander, eds. *Political Dynamics in the Middle East*, pp. 353-94. New York : American Elsevier Publishing Co. 1972. ---
- Campbell, John C. "The Communist Powers and the Middle East." *Problems of Communism* 21 (Sept. Oct. 1972):40-54. ---
- Enayat, Hamid. "Iran and the Arabs." In Sylvia G. Haim, ed. *Arab Nationalism and a wider world*, pp. 13-25. New York : American Academic Association for peace in the middle East 1971. ---

السفينة متجهة إلى ميناء إيلات في إسرائيل ، وأخيراً أشار الشاه إلى أنه بعكس حالة البحرين لا يوجد إلا عدد قليل جداً من السكّان في هذه الجزر .

ومنذ أن بدأت محاولات إيران تسويق مثل هذا المفهوم في أبريل ١٩٧٠ م ، عمدت دبلوماسيتها إلى الزعم بأن " المسألة استعمارية " وألها تخص بريطانيا وإيران فقط ، وحاولت بذلك تقادي أو تقليل أي استقطاب إيراني - عربي في الخليج ، وقبلت بريطانيا هذه الفكرة لنفس السبب رغم أنها ، في مرحلة لاحقة ، وصفت دورها بالوسيط بين إيران من جانب والشارقة ورأس الخيمة من جانب آخر ، وقام سيد وليام لوس المبعوث الخاص البريطاني للخليج بمحاولات مكوكية لساخلي الخليج مع زيارات إلى لندن للتشاور ، وفي كثير من المرات أثناء تلك المفاوضات حددت إيران بحسم المسألة عسكرياً واحتلال الجزر بالقوة كما حددت بعدم الاعتراف بالبلولة الاتحادية في الخليج ما لم تسو مشكلة الجزر لصالحها ، وفي مايو ١٩٧١ م صدرت الأوامر للقوت الإيرانية لإطلاق النار على طائرة بريطانية أقمت بمضايقة قطع البحرية الإيرانية قرب الجزر المتنازع عليها ، وكان هدف طهران هو إظهار المدى الذي يمكن أن تلعب إليه في سبيل مطالبتها بالجزر .

وبجانب الضغوط على بريطانيا ، وجهت الحكومة الإيرانية جهوداً دبلوماسية نحو المشيخات ودول المنطقة ، وقامت بعرض مساعدات مالية على الشيوخ لتأمين بالأمر ، الشارقة ورأس الخيمة .

وللتقيام بعمل مضاد ضد دعوى العراق بأن قضية الجزر قضية عربية - إيرانية ، قامت طهران بمساعي لتوحيد موقف القاهرة وذلك بإقناعها بمساندة موقفها ضد الإحتلال الإسرائيلي لبعض أراضيها على أن تنسج القاهرة عن التدخل في الخليج ، وكان الموقف الإيراني محرّجاً للحكومة المصرية وقررت عدم توريط نفسها في ذلك المراع رغم ضغوط من جهات مختلفة مثل بريطانيا والعراق وإمارات الخليج .

وكانت هناك ضغوط كثيرة على المتفاوضين وقد أثرت كثيراً على نتائج المفاوضات ، فعلى الجانب العربي مثلاً كانت هناك ضغوط "العروبة" أو القومية العربية فنزل مثل العراق وسوريا وغيرهما كانت ستصنف أي تنازلات من جانب الشيوخ بالخيانة ويح الأراضى العربية .

وفي الجانب الإيراني كانت السلطان الإيرانية قد اتخذت إجراءات عديدة بقصد تعزيز موقفها التفاوضي مثل الحملات الإعلامية ، والتهديد باستعمال القوة لمنع أي أعمال للتنقيب في المنطقة ، وتحذير الطائرات البريطانية وحشد الرأي العام ، وأصبحت الحكومة الإيرانية مقيدة بموقف يصعب عليه التراجع عنه دون الإضرار بمصحتها في الداخل والخارج .

وكان أهم حافض هو التاريخ المحدد لمعاداة بريطانيا من المنطقة في ٣١ ديسمبر ١٩٧١ م ، وقد كان ذلك اليوم هو آخر يوم توفر فيه بريطانيا حمايتها لمشروعات الخليج ، وحيث أن إيران كانت ترغب في أن تبقى القضية بريطانية إيرانية وأن تحسم قبل زحف البريطانيين لكي لا تتحول القضية إلى إيرانية عربية ، فأي عمل عسكري من جانب إيران بعد ذلك التاريخ سيكون عملاً موجهاً ضد العرب ، وكانت إيران تخشى أيضاً قيام الدولة الاتحادية الجديدة وحصولها على اعتراف سريع من جامعة الدول العربية ودخولها الأمم المتحدة ، والأمر الذي سيحدد أي عمل منفرد من جانب إيران لفرض مطالبها على الجزر ، وعليه كانت إيران تعمل على تأخير إعلان الإستقلال والدولة الاتحادية .

وفي عشية إعلان الدولة الاتحادية توصلت إيران والشارقة إلى اتفاقية حول جزيرة أبو موسى تقوم إيران بموجبها بتقديم مساعدة سنوية تصل إلى ٣,٧٥ مليون دولار حتى تصل موارد النفط المستخرج من الجزيرة أو جرفها القاري إلى مبلغ ٧,٥ مليون دولار وعند ذلك يتم تقسيم هذه الموارد بالتساوي بين البلدين ، وقد وافق شيخ الشارقة أن تحمل القوات الإيرانية نصف أراضي الجزيرة ، وفي هذه الاتفاقية لم يصرح أي طرف للآخر بالسيادة ، ورفض شيخ رأس الخيمة عمل أي اتفاق لتسليم ، وفي يوم ٣٠ نوفمبر ، وهو آخر يوم للحماية البريطانية الرسمية ، احتلت القوات الإيرانية جزيرة أبو موسى بالاتفاق كما احتلت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة مع فقدان عشرات من الأرواح في طنب الكبرى .

وقد احتلّت ردود الفعل في العالم العربي لاحتلال إيران للجزر الثلاث ، وعلى سبيل المثال أعلنت الحكومة الكويتية استنكارها للحدث وأجلت زيارة كان من المخطط أن يقوم بها وزير الخارجية الكويتي إلى إيران ، وكان رد الفعل المصري هادئاً ومعتدلاً ورفضت أي إجراءات متطرفة في جامعة الدول العربية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران أو تبني أي احتجاج في الأمم المتحدة ، كان رد فعل السعودية أيضاً معتدلاً ورفضاً لأي إجراءات لعزل إيران أما في دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها فقد كان رد الفعل عالياً ، فقد قامت مظاهرات في الشارقة ورأس الخيمة قام فيها المتظاهرين بتخريب أملاك الإيرانيين الذين يعيشون هناك ، وتم إعدام نائب حاكم الشارقة بتهمة معاونته مع السلطات الإيرانية في أبو موسى ، وكان أول بيان يصدر من المجلس الأعلى للدولة الإمارات المتحدة الذي تشكل في ٢ ديسمبر ١٩٧١ م ، هو حشده لقيام إيران باحتلال الجزر بالقوة ، وبعد دخول هذه الدولة في عضوية الأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٧١ م عبر مندوبها عن أسف شعب وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لقيام إيران باحتلال جزر عربية باستعمال القوة .

وقطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا وقامت ليبيا بتأميم شركة البترول البريطانية ، وطلبت ليبيا والعراق وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجزائر بطلب اجتماع عاجل

مجلس الأمن الدولي للناشطة المؤلف مخاطر في الخليج العربي ، واستمرت ردود الفعل الرسمية و الشعبية العاجية في كل أنحاء العالم العربي ضد إيران<sup>(١)</sup>

ومن خلال ذلك التحليل التاريخي - السياسي يمكن القول إلى أي مدى كان الاحتلال الإمبريوني للجزر الثلاث مبرراً من استراتيجيتها أعم وأشمل من أن تستوعبها "قضية حدود" بعد أن اتخذت المسألة ذاتها أبعاداً إقليمية ودولية معقدة يصعب معها التصبُّر بالحالة المستقبلية التي يمكن أن تزول إليها تلك المعضلة وأياً كانت النتيجة التي توصلنا إليها من خلال ذلك الرصد والتحليل فإننا مضطرون في الأخير للتعامل مع هذه المشكلة كقضية حدود ، لا لشيء إلا لأنه المدخل الوحيد الذي يمكن أن يفسك رموز المعضلة ويبلغ الحافاً دسورية أمام استعادة العرب لحقهم السليب .

### المواقع الجغرافية للجزر الثلاث

الجزر الثلاث تقع ضمن مجموعة من الجزر يطلق عليها "جزر وسط الخليج" وتقع بين السلاسل الشرقية والغربي ، وقد احتلت هذه المجموعة موقعاً استراتيجياً هاماً ومركزاً سياسياً أهم لنا احتلت مكاناً ذا اعتبار سياسي في استراتيجية المنطقة .

وتقع جزيرة ظنب الكبرى إلى الشرق من خط الطول الشرقي (٥٥) وإلى الشمال الغربي من خط العرض الشمالي (٢٦) وعلى بعد ٥٩ كم جنوب عربي جزيرة قشم ، و ٧٨ كم شمال غرب جزيرة الحمراء ، وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها قرابة أربعة أميال وترتفع عن سطح البحر ٦٦٥ قدماً ومساحتها حوالي ٩ كم مربع ، وهي عبارة عن لبة صخرية بازلية وهي غنية بالمعادن ولا سيما الأكسيد الأحمر .

كما تقع جزيرة ظنب الصغرى إلى الشمال الشرقي من جزيرة ظنب الكبرى وتبعد عنها قرابة ١٢ - ١٤ كم وهي جزيرة صخرية على هيئة دائرة قطرها لا يتجاوز الكيلو متر الواحد تغطي سواحلها مياه المد وترتفع ٣٥ متراً عن سطح البحر ، وتبعد مسافة ٩٥ كم عن الساحل الغربي ، وتتكون من ثلاث داتكة اللون .

أما جزيرة أبو موسى فهي تقع إلى الجنوب من خط العرض الشمالي ٢٦ ويكاد يلامسها من الغرب خط الطول الشرقي (٥٥) وهي أقرب بضعة أميال إلى مدينة الشارقة على ساحل عمان منها لمدينة (نجم) في الساحل الشرقي التي تبعد عنها ٩٥ كيلو متراً ، في حين أن المسافة بين أبو موسى والشارقة حوالي ٧٥ كيلومتراً ، وهي أقرب إلى الساحل الغربي منها إلى الساحل الشرقي فهي تبعد عن

الأول مسافة ٤٠ كم وعن الثاني ٥٥ كم . وعمق المياه الساحلية فيها حوالي ٧٥ قدماً وتقع على بعد ٩٤ ميلاً من مدخل الخليج عند مصيق هرمز ومساحتها ٢٠ كم وهي مستطيلة الشكل بتكون سطحها من سهول رملية<sup>(١)</sup>

### الخلفية التاريخية لتطور نزاع الجزر الثلاث

تري الوثائق البريطانية أن تتبع تاريخ جزيرة بو موسى والطنيب قبل عام ١٧٢٠م أسمر غير متيسر<sup>(٢)</sup> ، كما أنه من الصعوبة بمكان محاولة رصد تاريخي سياسي واضح لوضع الجزر قبل ذلك التاريخ ، نظراً لتعدد وتلاحق الأحداث التاريخية وفق صعوبة مصارعة مندبهاار دولة المعارية في إقليم عمان في عام ١٧٤٩م وانشطاره ما بين البوسعيد في الداخل والقواسم في الساحل واستقرارهم في قواعدهم الرئيسية في الشارقة ورأس الخيمة وسيطرهم منذ عام ١٧٦٣م على جزيرة قشم وميناء لنجة ولقت وخصاص على الساحل الإيراني

وفي أعقاب الحملة البريطانية على القواسم سنة ١٨١٩م أنقسم الأخيرين بدورهم إلى فرعين قواسم الساحل العربي وقواسم ساحل إيران وجرى في سنة ١٨٣٥م توزيع الملكية الجزر وتبعيتها بين الطرفين ، وقد أبلغت الإدارة البريطانية بهذا التقسيم<sup>(٣)</sup> وفي رسالة بعث بها الشيخ سلطان بن صقر القاسمي إلى الكولونيل بيلي في عام ١٨٦٤م أكد مثل هذه الوضعية بقوله : "في أعوام الماسي أبلغتكم بدخول سكان دبي في موضوع جزيرة أبو موسى ، وهذه الجزيرة تخصني ، وتبعني جزر طناب وأبو موسى وصبر بويعر من أيام أجدادي وهو أمر معروف جداً منذ زمن قديم ، وصري تتبع قواسم لنجة وهنجام تتبع السيد نوسيني ، وفارور تتبع المرازيلي وإذا قمتم بتحريككم سيثبت لكم صحة قولي هذا"<sup>(٤)</sup>

راجع :

R/15 1262, From The Residency Agent, Sharjah, to Political Resident, Bushire 20/1 1923.

F.O. 371/13010, India office B 397, Status of Islands of Tumb, 24 August 1928. 545121/28 Little Tumb, Abu Musa.

سالم سعدون : جزر الخليج العربي . وداسة في الجغرافية الإقليمية ، للكتبة الوطنية ، بغداد ١٩٨١ ، ص ١٧٧-١٧٩.

د. صبري فارس الشبي : الخليج العربي . دراسة الجغرافية السياسية، العراق ١٩٨٨م، ص ٤١٧-٤١٩

الفرزلي نقولا : الصراع العربي الفارسي، مؤسسة الدراسات والبحوث، بلطيس ١٩٨١، ص ٥٠-٥٠.

د. عبد الملك خلف التميمي : الكويت والخليج العربي المعاصر ، أبحاث تاريخية ، مؤسسة الشراع العربي ، الكويت ١٩٩٢ ، ص ١٧٨-١٧٩ .

(٢) (P.R.O) F.O. 371/1130/0 Status of the Islands Tumb, Abu Musa , and Siri.

(٣) G.Lorimer. The Persian Gulf Gazettier, Oman and Central Arabia Official publication of the Government of India, Calcuta, Vol. 1 historical 1915, p.745.

(٤) (I)R, R/15/14/8, Arab Coast, Sultan B. Saqr to political Resident in the Persian Gulf, 28 December 1864.

وبالرغم من الانقسام الذي لحق بالقواسم إلا أن حكمتهم قد حرصوا على التشاور فيما بينهم فيما يخص مسألة الجزر وتوحي الحلز بشأنها بالرغم من السياسة البريطانية المعادية لهم<sup>(١)</sup>.

وتعتمد الأسس التاريخية للزراع حول هذه الجزر على ما ثار من جدل سياسي حول ملكيتها قبل عام ١٨٨٧م وهو العام الذي احتلت فيه إيران جزيرة صرى ، ويحتفظ أرشيف المقيم البريطاني في صرى شهر بقضية هذا الزراع خلال تلك الفترة ، ومصدر معلوماته مجموعة المراسلات التي كان يرسلها الوكيل السياسي بالشارقة حاجي عبد الرحمن ، في الفترة ما بين ١٨٨٦م - ١٨٨٠م ثم مراسلات من خلفه في هذا المنصب حاجي أبو القواسم (١٨٨٠م - ١٨٩٠م)<sup>(٢)</sup> ، وهناك من يعتبر أن هذه المراسلات قد حلت من الموضوعية لتأثرها بالملاحظات غير الودية بين هذين الوكيلين السياسيين وبين حكام القواسم في الساحل المتصالح بالشارقة ورأس الخيمة<sup>(٣)</sup>.

والواقع أن المراسلات الواردة في ثانيا الوثائق البريطانية للفترة ما بين ١٨٧٠ - ١٩٠٠م لا تعتمد في أي منها على دراسات علمية سليمة لوضع الجزر سواء من قبل المسؤولين البريطانيين أو مخطويع حكومات الشارقة ورأس الخيمة ، وكذا الحكومة الفارسية ، وأن ما ورد بهذا الخصوص لا يعطى كونه أراء شخصية ، فمثلا المقيم البريطاني في الخليج كان يعتقد حتى عام ١٨٧٣م أن جزر طنب تتبع فارس ، وأن جزيرة أبو موسى تقع في المنطقة المحظورة على السفن العربية وهي تتبع السيادة الفارسية ، وأنه منذ عام ١٨٧٥م قد بدأ في تحويل اعتقاده بشأن جزر الطنب بعد أن أسده الوكيل الوطني في الشارقة بمطالبات ووثائق تثبت ملكية الجزر لشيوخ الساحل العماني ، وأن المقيم قد أطلع بنفسه على تلك الوثائق وفحصها واستغرق من صحتها<sup>(٤)</sup>.

ولزاء هذا الالتباس الذي يتناب أمر الجزر - لا سيما من جانب الإدارة البريطانية - فقد رأى المقيم السياسي في منطقة الخليج ، ضرورة دراسة أمر ملكية هذه الجزر في يونيو ١٨٧٥م على أسس

(١) Government of Sharjah, Sharjah's Title to the Island of Abu Moussa, By M.E.

Bathurst and Messrs Coward Chance, Septembers. 1871.

R/15/1/246, File 14/88, Arab Coast, from Khalifah Bin Saeed Bin Khalifah to Humaid Bin Abdullah Bin Sultan, 27/11/1871.

Hawley, S., in Trucial States, London, 1978.p.328 (٢)

د. محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨١ ، (٣)

من ٣٢٢ .

راجع بشأن هذه المراسلات : (٤)

R/15/1/246, File 14/88, Arab Coast, From Khalifah Bin Saeed Bin Khalifah to Humaid Bin Abdullah Bin Sultan, 27/11/1871.

(P.R.O.) F.O. 371/117827, F.O. Memo., by Randal, 14 Sept. 1874.

(P.R.O.) F.O. 371/1138/50 Status of the Islands Tomb, Abu Moussa, and Sir.



علمية سليمة ، وقد عهد في جزء كبير من هذه الدراسة إلى الوكلاء المحليون الذين اعتمدوا بدورهم على مراسلات شيوخ القواسم فيما بينهم ، بيد أن الجانب الأكبر من هذه المراسلات قد عاجلت الخلاف بين الشيوخ أنفسهم حول الجزر ، ولم تتناول أية علاقة لقارم بالجزر ، والمخروط حكام الشارقة ، ورأس الخيمة ، ونتيجة في هذه المجالات ، على أن النتيجة التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة البريطانية هي تأكيدها على تبعية الجزر طنب وأبو موسى للحكام العرب في هذه المشيخات الثلاث ، وهو ما أكدته حاجي أبو القاسم الوكيل السياسي في الشارقة في تقريره المرسل إلى المقيم البريطاني في ١٦ يوليو ١٨٧٩م الذي اعتبر أن جزيرة أبو موسى جزء من إمارة الشارقة ، وأن جزيرة طنب تتبع مناصفة كلاً من شيخ لنجة وشيخ رأس الخيمة <sup>(١)</sup> .

على أية حال فإن العلاقة بين فارس والجزر الثلاث قد بدأت بصورة فعلية في أعقاب استيلاء الحكومة القارسية على مدينة لنجة والقضاء على نفوذ القواسم بها ، في عام ١٨٨٧م وقد صاحب هذا الاحتلال سياسة فارسية نشطة تجاه البحرين ومشيخات الساحل المتصالح ، وفي ١٥ سبتمبر ١٨٨٧م استولت القوات القارسية أيضاً على جزيرة صري كما توارثت أبناء نفيد برغبة القوات فلانها في مواصلة زحفها للسيطرة على جزر طنب فيما اعتبر أول مطالبة فارسية بهذه الجزر ، فتدخلت حكومة الهند ، وطلبت من المقيم السياسي البريطاني ، وكلها الوزير المفوض في طهران ضرورة تقديم تفسيراً مقنعاً عن حقيقة الممارسات الفارسية في مياه الخليج <sup>(٢)</sup> .

وفي ٢٧ سبتمبر أرسل المقيم السياسي البريطاني إلى حكومة الهند تقريراً أوضح فيه الأبعاد الجديدة لقضية الجزر ، وقال أن مدخل المشكلة هو أن شيوخ القواسم المقيمين على الساحل الفارسي قد أصبحوا الآن رعية فارسية ، مما جعل الحكومة الفارسية تعتبر الجزر أراضي فارسية باعتبارها تتبع قواسم الساحل الشرقي الذين يتبعونهم إدارياً ، وأكد روس أن شيوخ القواسم في الساحل المتصالح (الغربي) لم حق لا نزاع عليه في ملكيتهم المشتركة مع قواسم لنجة في هذه الجزر (صوري ، طنب) ، واشتد المقيم تقريره بخطاب من الشيخ علي بن خليفة حاكم لنجة قد كتبه عام ١٨٧٧ إلى شيخ رأس الخيمة وفيه يعترف صراحة بأن طنب هي من توابع قواسم عمان ، وأنه ليس لقارم أية حق في السيادة عليها ،

(١) Richard Schofield and Gerald Blake : Arabian Bound Aries, Primary So  
Caments 1853 - 1957, OpCit, See : Volume 13, Issues of Island Sovereignty : The  
Gulf 1856 - 1957, Question of Ownership of Abu Mussa and Siri, Tomb Islands,  
1874 - 1892, pp. 683 - 697.

(٢) (P.R.O.) F.O. 371/13678/From Government of India to Political Agent in the  
Persian Gulf, 20/Sept./1887.

F.O. 371/13609, Tush, F.O. Minute, 21 September 1887.

أو التدخل فيها إلا بموافقة شيخ رأس الحيمة ونصح روس في الأخير بضرورة أن تتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة لإزاء مستقبل الجزر الذي تتنازع الهوية العربية والسيطرة الفارسية<sup>(١)</sup>

ويدور أبق الوزير المفوض في طهران إلى المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٨٨٧م يقول "أن حجة فارس إزاء إحتلالها لجزيرة صوري ومحاولتها إحتلال طناب هي أن هاتين الجزيرتين لتلعان الضرائب للحكومة الفارسية منذ ثمان سنوات مضت ، ويمكن لحاكم بوشهر أن يبرز الاتصالات الخاصة بذلك"<sup>(٢)</sup> ، وعندما نحوى المقيم في الأمر من الحاكم اتضح أنه لا يملك أية إيصالات بهذا الخصوص ، ومن ناحية أخرى أوضح شيخ الشارقة للمقيم البريطاني أن طناب غير مأهولة بالسكان ، وتلك حقيقة لا تعرفها فارس التي تدعي الملكية وتزعم دفع مواطنيها ضرائب لسلطانها ، كما أبرز شيخ الشارقة ثلاث خطابات من شيخ لجنة يعرفون فيها بمجازة شيخ رأس الحيمة لتلك الجزيرة<sup>(٣)</sup> .

وبعد دراسة مستفيضة لكافة التقارير المتعلقة بمسألة الجزر ، خلصت المقيمة البريطانية في الخليج إلى نتيجة مؤداها أن الدعوى الفارسية قد اعتمدت بشكل رئيسي على خمسة خطابات كانت قد قدمت من الشيخ يوسف بن حمد شيخ لجنة السابق يؤيد دعوى الفرس على الجزيرتين ، وبعد فحص هذه الخطابات والبحري من صحتها تبين أنها لا تسند الدعوى الفارسية ، لأن الشيخ يوسف بن محمد لا يزيد عن كونه تابعا للشيخ علي بن خليفة القاسمي ، وقد غدر هذا الرجل بشيخه فقتله ليصبح حاكما في لجنة ، ونتيجة لعدم شيوخ القواسم له فقد أبرز هذه الخطابات ليحوز على رضا الفرس وتأييدهم ، وانتهى المقيم في تقريره إلى تأكيد النتيجة الواردة في رسالته السابقة لحكومة الهند<sup>(٤)</sup> .

وبناء على تعليمات حكومة الهند فقد قدم ليكلسون القائم بالأعمال البريطاني في طهران مذكرة إلى وزير الخارجية الإيراني في ٦ مارس ١٨٨٨م يستفسر فيها عن الأسس التي بمقتضاها إحتلت القوات الفارسية جزيرة صوري التي كانت من أراضي شيوخ القواسم ، وفي أول مذكرة فارسية حول الجزر في ١٠ مارس ١٨٨٨م ، أبدى وزير الخارجية الفارسي دهشته من تسليم بريطانيا

( ١ ) P.R. O, P/3276, Ross to Nicholson, Tehran, 27, Sept. 1887 See Also; F.O. 371/13070, Lord Cusheulain to Foreign office.

( ٢ ) F.O. 371/13008/Letter from Shikh of Sharga To political agent in the Persian Gulf, 10 December 1887.

( ٣ ) IOR, Ibid, Residency Agent to Ross, 15 December 1887 Humaid b. Abdullah to Ross, Saqr h. Khalid to poll Ross, 17 Dec. 1887 ; Ross to residency Agent 18 Dec 1887.

( ٤ ) IOR, Lbid, Nicolson, Tehran, to Ross, 10 October 1887; Ross to Nicolson, 30 Dec 1887; HM Viceroy's camp to Nicolson, 17 Dec 1887, Charge d' Affaires, Tehran 30 December 1887.

بدعاوى زعماء القواسم ، القائمة في رأيه على غير أساس ، وتعجب كيف يظلم من حكومته إقامة الدليل على دعواها لاسمها وان بريطانيا على علم تام بشؤون الخليج ، وأصر عيسى أن جزيرة صري تابعة لنجدة<sup>(١)</sup>

أصبحت الإدارة البريطانية في منطقة الخليج معنية بمسألة الجزر بصورة فعلية بعد أن أبرمت في عام ١٨٩٢م الإتفاقية المأتممة مع شيوخ الساحل المتصالح ، وكانت أولى مجهوداتها في هذا الصدد ، الدراسة المستفيضة التي أعدها الكولونيل ميد (Meade) المقيم السياسي البريطاني في بوشهر ، وقد أرسلت نسخة من هذه الدراسة إلى الوزير المتوض البريطاني في طهران ، وتعتبر هذه الدراسة أساس وجهة النظر البريطانية الرسمية إزاء قضية الجزر في الثلاثينات من القرن العشرين ، وقد أوضح المقيم السياسي أن مشكلة الجزر قد وافقت امتداد نفوذ الحكومة المركزية في طهران على القبائل العربية القاطنة السواحل الفارسية بالخليج أثناء القرن التاسع عشر ، وقد كرر ميد هنا المفاهيم الخاطئة التي سادت بين الموظفين الرسميين البريطانيين في الخليج ، وهو عدم التفريق بين حالة كل جزيرة وأخرى ، ذلك أن حكاهم لنجدة لم يحكموا جزر طب وأبو موسى ، وكانت نظرية المقيم ، التي مسترودد لثابة لىدى المستشارين البريطانيين في وزارة الخارجية البريطانية بعد ثلاثين عاماً ، أن حكاهم لنجدة كانت لهم صلفسان مزدوجتان : الأولى : تمكنهم من ممارسة السلطة في لنجدة كموظفين فارسين ، والثانية : جعلهم يحكمون صرى كشيوخ من عائلة القواسم ، وانتهى ميد في دراسته إلى أن شيوخ القواسم في ساحل عمان ، فهم حق المطالبة بجزيرة صري ، ويستحقون تأييد الحكومة البريطانية لهم ضد المزاعم الفارسية<sup>(٢)</sup> .

(١) Richard schofield : Island and maritime Boundaries of the Gulf 1796 – 1960, opcit see volume 3, 1867 – 1899, Persian occupation of Siri Island, 1889, pp.485 788. -

راجع أيضاً :

F.O./371/13009, Political Resident to Minister, Tehran, 19 August 1887. -

F.O./371/13009, Political Resident to Government of India, 27 September 1887. & -

Telegram From Political Resident to Government of India, 15 November 1887. -

F.O./371/13009/Telegram From c.d. 'A Tehran to Political Resident 10 December 1887. (٢) -

IOR, R/15/1/14/8, from India office to foreign office, 8 June 1904. Enclosure 2, -

Mende to Durand, 13 December 1898. -

وراجع أيضاً المراسلات البريطانية الفارسية بشأن الجزر في :

IOR, L/pands/3/292, Drummond to Salisbury, 27 August 1888 (enclosure 5, Meeting of Mr. Chauch ill, Charge d'Affaires with the shah). -

Ior, . Lbid, Churchill to Persian minister, 11 September 1888 Memo of Persian Minister to Churchill, 6 November 1888. -

يبد أن الحكومة الفارسية قد شرعت في اتخاذ خطوات فعلية لأجل فرض سيطرتها على جزر طب وأبو موسى ، وذلك مع بداية القرن العشرين ، وقد جاء في تقرير القسم السياسي البريطاني (Kemball) في ١٢ يناير ١٩٠٣م ، أنه نسبة لتصرفات رجال الجمارك البلجيكي ، فقد حاول تجسار لنجة أن يتخذوا من أبو موسى مينا بدعلا عن بنتر لنجة ، تد إلية بواخر شركة يومساي وفارس للملاحة التجارية ، وقد عشي المقيم أن يقدو ازدهار الميناء إلى طمع فارسي فيه ، حيث أنه من الممتلكات التابعة لشيوخ الفارسم في الشارقة ، ومن ثم فقد نصح (Kemball) بضرورة أن يرفع شيخ الشارقة علم بلاده على الجزيرة كدليل على ملكيته لها ، وقد أقرت حكومة الهند مثل هذا الإجراء ، بل ودعست إلى عمله أيضا على جزر طب <sup>(١)</sup> .

وبدأت مسألة الأعلام العربية والفارسية ، وتداخلها على الجزر تشغل بال المعين بالأمر طيلة عام ١٩٠٣م ، وفي إبريل ١٩٠٤ أبرق نائب الملك في الهند اللورد كيرزون ، إلى وزارة الهند في لندن يقول أن موظفي الجمارك البلجيكيين قد قاموا بإزالة الأعلام العربية في أبو موسى وطنب ، واستبدلوها بأعوى فارسية ، كما وضعوا بعض الجنود القوس على الجزيرتين ، وأضافت البرقية أن شيخ الشارقة قد اتصل بالمقيم مستحث فيه لإرتباطات الإضافات العربية البريطانية ، ويرجو اتخاذ الخطوات التي تحفظ حقوقه في الجزيرتين <sup>(٢)</sup> .

وفي مذكرتها الجوابية المؤرخة في ١٥ إبريل ١٩٠٤م أشارت الحكومة البريطانية إلى ضرورة إعطاء الحكومة الفارسية الفرصة للإسحاب من الجزر <sup>(٣)</sup> ، حتى يتسنى مناقشة القضية برمتها ، وهو ما تم بالفعل في ٢٤ مايو ١٩٠٤م ، حيث انزل العمل الفارسي ، ورفع العلم القاسمي في يونيو ١٩٠٤م .

ثم تشهد مسألة الجزر لتطورات فعلية طيلة العشر سنوات الممتدة ما بين عامي ( ١٩٠٤م - ١٩١٤م ) سوى المفاوضات المطولة التي جرت بين الحكومتين البريطانية والألمانية حول موضوع إمتياز الاستغلال والتنقيب عن الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى من قبل شركة فونكهواس الألمانية الذي أعطى لها من قبل شيخ الشارقة ، إذ قسام القائم بالأعمال البريطاني بتذكير الحكومة الفارسية في عام

( ١ ) (P.R.O.) F.O./371/13009 Persian seizure of Dobi' Dhow, see Oslo : Elchard Schofield : Arabian Boundaries, op cit, volume 13:155 UES of Island sovereignty; the Gulf 1856 - 1957, Persin's acception of siri, Tunb, Abu Musa, Islands, 1887 - 1902. Pp. 683 - 690.

( ٢ ) (P.R.O) F.o / 371 / 13010 status of Islands of Tunb, Abu Musa, and Siri .  
Fo. / 371/ 13009, f. o. to India office 23 April 1904 and India Office to fo 4 May 1904, P.2559 / 04.

( ٣ ) Richard schofield: Arabian Boundaries : Op cit, volume 13, status of Islands, Tunb, Abu Musa, pp. 721 - 736.

J.G. lorimer : Gazetteer of the Persian Gulf, A n d central Arabia, official publication of the government of India, vol. I. History (1901) pp. 631 - 633.

١٩٠٨م بمحاكمة عام ١٩٠٤م عن ذمة القيام بأية محاولة لتجديد المطالبة بالجزيرة ، وكانت الحكومة البريطانية تشير باستمرار في مراسلاتها مع الحكومة الألمانية إلى السيادة التي يمارسها شيخ الشارقة على جزيرة أبو موسى وتقدم الأدلة الكتابية بصدد ملكية الشيخ للجزيرة (١) .

ومع أوائل العشرينات من القرن العشرين طرأت مجموعة من التحولات الجبلية على مجمل البنية السياسية في منطقة الخليج كنتيجة مباشرة ، من نتائج الحرب العالمية الأولى ، وشكلت في مجملها أساساً واسعاً للخصائص الاجتماعية والسياسية التي تميزت بها هذه المنطقة حتى بزوغ فجر الاستقلال ، الأمر الذي يجعل هذه البنية ذات تأثير مباشر على الأحداث في المنطقة ، وخلال العتدين السابقين لنشوب الحرب العالمية الأولى ، تعرض النفوذ والنفوذ اللذين أرسى دعائهما بريطانيا في الخليج في القرن التاسع عشر ، تعرضا للتهديد من قبل ألمانيا وفرنسا وروسيا والدولة العثمانية ، وبالرغم من أن بريطانيا قد بذلت جهوداً مضنية للمحاولة دون حصول هذه القوى على موطن قدم في الخليج ، لأن هذه الأخطار القديمة التي تعرضت للسيادة البريطانية على الخليج لم تتلاشى إلا بعد انتهاء الحرب ، ذلك أن سقوط ألمانيا ، وانهار روسيا القيصرية ، وتفككت الدولة العثمانية كانت عوامل قد غيرت الموقف إلى حد بعيد ، وفي سنة ١٩١٩م برز الخليج مجدداً كبحرية بريطانية محصنة ، والمعاهدات التي وقعتها بريطانيا في ١٩٠٩م مع حكومات الكويت ، والبحرين ، وساحل العتنة ، ومن ثم معاهدتها مع حاكم قطر ١٩١٦م قد جعلتها الحاكم الفعلي للدول الواقعة على الشاطئ العربي من الخليج ، كما ساعد احتلالها للعراق ١٩١٧م على تعزيز سيطرتها ، في حين بقي النفوذ البريطاني القوي في المناطق الجنوبية الغربية التي تمتد إلى مياه الخليج على حاله .

( ١ ) F. o. / 371 / 13010, India office, B397, status of Islands of Tunb, 24 August 1914 -

54912 /// 28 little Tunb, Abu Musa and sir.

ولقد ما ورد هذه الوثيقة بالوثائق التالية :

R/15/1268, from Lieutenant C.H. Gabriel , Assistant resident and HMS Consul , Bundar Abbas, to sir Louis W. Darnley secretary to the government of India in the foreign Department, simla, 25 October ?

R/15/1262, From the residency Agent, sharjah , to political Resident, Basrah 20/1/1923.

R/15/1262, Telegram from viceroy to secretary of state for India , 24 November 1908, P. 2111 - 2118.

F. o. / 371 / 13009 / Telegram from Tehran to political Resident 20 May 1905, P.1116 , and political Resident to Tehran, 1<sup>st</sup> June 1905 Government of India .

F. o. /371 / 13009 / lord crew to Government of India, secret dispatch No. 9. 22 March 1912, and telegram of viceroy , 21 May 1912.

F. o. / 371/ 13009 / Telegram from political Resident to sheikh of sharjah, 28 September 1912.

F. o. / 371 / 13009, letter from political Resident to Government of India, 13 October 1912.

يبد أن هذا الانسجام البريطاني لم يكن بالإستقرار الذي يمكن استمراره ، وذلك لخسوه من المضامين الأيديولوجية الفعلية ، أو النجته ، الأمر الذي أفسح المجال أمام الأيديولوجيات القومية الخلية لتتفق وتعر عن نفسها من خلال دولتين جدينتين قد دخلتا المسرح السياسي للخليج في غضون هذه الفترة ، الأمر الذي أصبح مقل للبريطانيين ، وهاتان الدولتان هما : إيران منذ عام ١٩٢١م عندما تقلد رضا شاه السلطة هناك وأسس حكومة مركزية قوية ، وتوجيه الشعور القومي الإيراني العام ضد السيطرة البريطانية ، بما في ذلك محاولات المستمرة لتأكيد حق بلاده في السيادة على الجزر الواقعة في الخليج ، والمملكة العربية السعودية ، عندما غرر عبد العزيز بن سعود في دولته الجديدة ونجح بفضل توسعة التأثير للإعجاب والذي وصل ذروته بسيطرته على معظم مناطق شبه الجزيرة العربية من البحر الأحمر وحتى الخليج العربي .

وفيما يخص إيران التي خضعت للإستعمار فترة طويلة من الزمن اكتسبت خلالها تجربة جعلتها تؤكد علانية في كل مناسبة على حقوقها ووحدة أراضيها على الصعيدين المحلي والدولي ، وقد تسنى لها ذلك عندما بدأ شاه رضا في تحويل بلاده إلى دولة عصرية مستقلة بعد أن خضعت طويلاً للسيطرة الروسية والبريطانية خلال ١٩ ، وكانت السنوات ١٩١٨ - ١٩٢١م قاسية بالنسبة لإيران ، فبدلاً من أن يسمح للحكومة الإيرانية بالمشاركة في مؤتمر باريس للسلام، أدركت هذه الحكومة بسان الفشار روسيا القيصرية لم يفعلها في شيء سوى أنه أحكم من قبضة بريطانيا عليها ، وقد أدركت إيران هذا الأمر بوضوح عند توقيع المعاهدة الأنجلو إيرانية في أغسطس ١٩١٩م ، هذه المعاهدة التي منحت بريطانيا أكبر قسط ممكن من النفوذ بحيث أنه كاد أن يكون وصاية على إيران ، فالحكومة البريطانية قد أصبحت - على سبيل المثال - مسئولة ليس عن تنظيم الشؤون المالية الإيرانية فحسب ، بل وكذلك عن تنظيم الشؤون العسكرية للبلاد ، ومن ثم كانت الغاية الأساسية التي من أجلها سيطر رضا شاه على الحكم في بلاده هي تعزيز سلطة حكومته وسيادة بلاده ، وذلك عن طريق سلطته المركزية في البداية ، ثم عن طريق ترسيخ الإستقلال الخارجي للدولة ، وهكذا فإن العلاقات الأنجلو - إيرانية خلال العشرينيات والثلاثينيات وانعكاسها على قضية الجزر الثلاث كانت تخضع لذين الإحصاريين اللذين كانت الحكومة البريطانية تنظرهما تمام الإدراك .

- وكانت أولى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيرانية الجديدة ، التي ألفت معاهدة ١٩١٩م هي طرد المستشارين البريطانيين ، والتفرد بشكل مفضل من شركات النفط الأمريكية بمنحها امتيازات التنقيب عن النفط ، ولم تكن وزارة الخارجية في لندن تعارض فكرة احترام حكومة إيرانية قوية ، بيد أن حكومة الهند البريطانية رفضت هذه الفكرة بحجة أن هذه الحكومة الإيرانية الجديدة لم تكن قوية وتتهض على غير منطوق وقد برز هذا الخلاف على مسرح منطقة الخليج في العقود الفاصلة بين الحربين العالميتين ، فحكومة الهند كانت تعتبر أية محاولة إيرانية لتأكيد حقوق إيران في المنطقة تعبر على حقوق العرب ،

وبالتالي تمعد على سلامة ونفوذ حكومة الهند ، في حين كانت وزارة الخارجية في لندن تنظسر إلى هذه المسألة بشدد أقل وبمزيد من المرونة ، حسب ظروف القضية المطروحة <sup>(١)</sup> .

وهكذا ففي حين كانت الحكومة الإيرانية تركز اهتمامها على المطالبة بحقها في السيادة على جزر الخليج في إطار تنفيذ سياسة رضا شاه في البر الرئيسي للبلاد ، فإن الحكومة البريطانية من جهتها كانت تعارض بشدة أي توسع للنفوذ الإيراني على حساب مناطق نفوذها ، وبخاصة بعد أن أصبح الشاطئ العربي من الخليج ذا أهمية متزايدة ، ولذلك فقد كانت بريطانيا تحاول دائماً دعم ملكية العرب لجزر طنب وأبو موسى وصوري .

على أية حال ، فقد استقلت إمارة رأس الخيمة عن الشارقة في ١٩٢١م واعتبرت طنب ضمن أملاك شيخ رأس الخيمة بينما احتفظت الشارقة بجزيرة أبو موسى ، وقد أقرت حكومة الهند البريطانية هذا الوضع الجديد ، وفي ٢٧ إبريل ١٩٢٣م كتب الوزير المفوض البريطاني في طهران إلى حكومته بأنه قد علم من مصادر موثوقة ، قيام التاجر الفارسي الثري الذي يمتلك امتياز استغلال مناجم الأوكسيد الأحمر في هرمز المدعو معين التاجر والذي يتمتع بنفوذ سياسي كبير بممارسة ضغوط على الحكومة الإيرانية لإثارة موضوع المطالبة بجزيرة "أبو موسى" وطرح الموضوع أمام عصبة الأمم <sup>(٢)</sup> ، فصلدت تعليمات وزارة الخارجية البريطانية إلى الوزير البريطاني المفوض السري في لورين B. Lorein بضرورة لفت انتباه الحكومة الإيرانية إلى حادثة عام ١٩٠٤ عندما كانت الحكومة البريطانية مسعدة لإرسال قوة بحرية لإزالة المعلم الفارسي من جزر طنب وأبو موسى ، وأن تهديد الدعاوى الفارسية على الجزر سيدعو الحكومة البريطانية لاتخاذ موقفاً متشدداً وألما لن تتورع عن استخدام القوة إذا لزم الأمر ذلك <sup>(٣)</sup> .

لم تكتفِ الحكومة الإيرانية بالتهديدات البريطانية ، ومضت في ادعاءاتها بأن هذه الجزر تعود لحكومة فارس ، كما قامت سلطات الجمارك الفارسية في ١٩٢٥م بإجراءات التفتيش عن مناجم الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى ، الأمر الذي حمل الوزير المفوض البريطاني في طهران على القول

( ١ ) : راجع ملل هذه السياسات في :

- Burrell, R.M: Britain, Iran and the Persian Gulf, from (The Arabian peninsula, Society and politics Edited by Derk Hopwood, London, 1972.
- Khapp, Wilfrid, 1921 - 1941, the period of Riza shah, from (Twentieth Century - Iran, Edited by Haseim Amir Sadeghi, London - 1977).
- Ramazani, R-K: The foreign Policy of Iran 1500 - 1941- University press of Virginia, 1966.

د. روز ماري سعيد زحلال : المرجع السابق ، ص ١٣ - ١٥ .

- ( ٢ ) F.O./371/13009/Tehran Telegram to foreign office No. 123, 27 April 1923.
- See also : F.O./371/13009/ Letter from political resident to government of India, 30 April 1923.

- ( ٣ ) F. o. /371/13009/Foreign office Telegram 88 1<sup>st</sup> May 1923. See also: (P.R.O) FO.371/1310/Status of Islands of Tumb and Abu Mesa.

بان الحكومة البريطانية جمادة في البلاغ عن حقوق شيخ الشارقة وقد صدرت التعليمات بالفعل إلى حكومة الهند لإرسال سفينة حربية لتسون هذا الحق<sup>(١)</sup> ، فتراجعت الحكومة الفارسية ، وصدرت التعليمات إلى موظفي الجمارك بعدم القيام بأية تصرفات تجاه جزيرة أبو موسى لحين ورود جواب وزارة الخارجية الإيرانية على هذه التطورات<sup>(٢)</sup> ، وبدوره فقد كتب المقيم السياسي البريطاني والقنصل العام في بو شهر إلى مدير دائرة الجمارك الفارسية في ٢٦ يوليو ١٩٢٦م مؤكداً على عالدية جزيرة أبو موسى إلى الشارقة ، وأن الإصرار الفارسي في هذا الصدد من شأنه تفجير حالة من العلاقات غير الودية بين إيران وبريطانيا وتضارب سياستها إزاء قضايا حيوية في منطقة الخليج الأمر الذي سيوجب المعاصب للحكومتين<sup>(٣)</sup> .

وقد حدث الصدام الأول في شهر مايو ١٩٢٨ عندما طردت الحكومة الإيرانية شيخ "هنگام" وهي جزيرة تقع مقابل الشاطئ الجنوبي لجزيرة " قشم " أما سكانها ، ومعظمهم من القرية التي تحمل نفس الاسم فكانوا عرباً من قبيلة "بني ياس" وكان صيد اللؤلؤ هو مهنتهم الرئيسية وكان "بني ياس" قد استقروا في هنگام في أوائل القرن التاسع عشر ، حوالي سنة ١٨٢٦ ياذن من سلطان مسقط الذي كانت أرض هنگام تقضي له بمقتضى عقد يهجر من سلطان بندر عباس .

ولم تقبل الحكومة الإيرانية قط بالحكم المسقطي لهذه الجزيرة وكررت إدعاءاتها بحقها في السيادة عليها تحت ذريعة أنه في سنة ١٨٦٨م ، ثم في سنة ١٩٠٤ أعتزلت كل من حكومة الهند والحكومة البريطانية في لندن بسيادة إيران على هنگام ، مما يشكل سابقة تسوجب أخذها في الاعتبار .

وأكدت حكومة رضا شاه مجدداً على المطالب الإيرانية بالسيادة على هنگام ، وذلك بإنشاء مكتب بحري ومكتب للبريد فيها ، الأمر الذي كان من شأنه أن يحكم قبضة إيران على هذه الجزيرة ، في حين تحولت العلاقات بين سكان الجزيرة العرب وبين الإيرانيين إلى أسوأ حالها .

FO/371/13009/Tehran dispatch No.228, 18 May 1925.

FO/371/13009/ Tehran dispatch to foreign office No. 258, 31 May 1925.

(P.R.O.) F.O./371/13009/ Telegram From Pary Tehran, August, 8, 1926.

وللمزيد من التفاصيل راجع :

FO.371/8941/Persia, From Sir P. Loraine (Tehran) to foreign office, 27 April 1925.

FO.371/8941/Enclosure, in No.1, Persian Minister for foreign Affairs to sir P. loraine, 23 May 1926.

FO. 371/8941/British residency, Bushire, No. 11/851 5,6 March 1926 to sir P. Loraine HM'S Extra ordinary at the court of Persia, Tehran.

R/15/1/262, The British Residency and Consulate General, bushier, 26 June 1926, to the Provincial Director of customs, Bushier.

( ١ )

( ٢ )

( ٣ )



وفي سنة ١٩٢٧م أشكى شيخ هنجام من أن وضع موظفي جمارك الإيرانيين في الجزيرة يعد تعدياً على حقوقه ، وكان شيخ هنجام ، أحمد ابن عبيد بن جمعة ، هو والد زوجة حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكرم ، وكان مواطنوه على صلات حمية مع ساحل الإمارات المتصالحة كما كانت تربطه به روابط وليقة ، وقد وصل مسخط الشيخ أحمد على الحكومة البريطانية إلى خروته في شهر إبريل ١٩٢٧م عندما احتجز موظفو الجمارك الإيرانيين مركباً شراعياً يخصه إذ امتشاط الشيخ غضباً وهاجم مكتب الجمارك الإيراني في الجزيرة ، وقد قتل أثناء القتال الذي دار بين الطرفين مدير الجمارك الإيراني .

ونج عن ذلك أن اتخذت إيران إجراءً التقامياً من الشيخ أحمد ، حيث أرسلت في شهر مايو ١٩٢٨ قوة عسكرية إيرانية إلى الجزيرة وطردت الشيخ أحمد من هنجام ، وهرب الشيخ إلى ساحل الإمارات المتصالحة حيث كان المتعاطف معه في عنته واضحاً للعيان ، وقد ازداد هذا الشعور بازدياد السخط على الإيرانيين ، وتطلع السكان إلى بريطانيا ، أملين بالحصول على الدعم منها وقد أوصى المقيم السياسي في بوشاير بتقديم نوع من المساعدة ، محاولاً أن يبرهن بأن العلاقات البريطانية مع ساحل الإمارات المتصالحة ستدهور إذا اتخذت حكومته موقفاً حيادياً ، ولكن كلاً من وزارة الخارجية في لندن وحكومة الهند كانا تعارضان أي تدخل مباشر لصالح الشيخ أحمد ، وقررتا أن ممارسة الضغط اهلي غير المتफल على إيران هو الحل الوحيد ، وقد ثبت أن هذا الحل كان مفيداً ، ففي شهر سبتمبر ١٩٢٨ ، قام مبعوث إيراني من هنجام بدعوة الشيخ أحمد واتباعه على الساحل للعودة إلى الجزيرة ، وقبل الشيخ أحمد هذا العرض <sup>(١)</sup> .

استمرت المراسلات بين الإدارات البريطانية المختلفة ، وبين هذه الحكومة الفارسية لأجل التوصل إلى حلول للقضايا الشالكة مثل مسألة الجزر ، ومكافحة تجارة العبيد ، وتزريب الأسلحة ، وفي حين بقيت إيران على زعمها بحقوقها في السيادة على الجزر فإن الحكومة البريطانية ظلت على إسمرارها بعدم تقديم أية تنازلات إزاء المطالب الإيرانية في هذه الجزر ، بل وأصدرت التعليمات إلى

( ١ ) للمزيد من التفاصيل حول مشكلة جزيرة هنجام راجع :

L/P&S/11/262 : P.2243/26 British Min. to Foreign Office : May 31, 1926 (copy).

It was the money from this tax that went to finance the Trans-Iranian Railway work on which was started in 1927.

L/P&S/10 : P. 4535/1928 (11) : P. 4783/28 : Viceroy to Secy. Of State of India (SSI) : Sept. 4, 1928 (tele).

The Bani Yas Lived largely in Abu Dhabi and Dubai, both of which were ruled by different branches of the Bani Yas.

L/P&S/11/277:P.1958/27. P.3945/27: Report from SNO to India Office : May 1, 1927.

IBID. P. 1958/27 : P. 2367/27 : Secy. Of Pol. Res. To British Minister, Teheran : April 14, 1927 (tele).

L/P&S/10:P.4011/1923(2) P. 3877/28:pol. Res. To Govt. of India : June 12,1928 (tele).

IBID.P. 5125/28 : Pol. Res. To Govt. of India : Sept. 20, 1928.

L/P&S/10 : P. 4535/1928(2). P. 4017/28 : SNO to Admiralty : July 30, 1928 (tele.).

قائد البحرية البريطانية في الخليج بضرورة الحفاظ على الوضع القائم ، وعليه أن يحول دون قيام القوات الإيرانية باحتلال أبو موسى وطب ومنعهم بالقوة إذا قضى الأمر في النهاية ، كما مضت بريطانيا شوطاً ابعد في سبيل تأييد الحق العربي في الجزر بأن عمدت إلى وضع الخطط الدفاعية عنها<sup>(١)</sup> ، وأعلنت الخارجية البريطانية في حينه عن ميراث مثل هذه السياسة ، بأن الحكومة البريطانية لا تريد أن تعود بالمنطقة إلى شبح القرصنة ، إذ أن أية إجراء فارسي في الجزر سيقابل من العرب الذين يسيطرون على الساحل الجنوبي من الخليج بأعمال مضادة في مياه الخليج ، وقد عالت بريطانيا من صراع مبرسر مع القرصنة في السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر ، وأضالت الخارجية البريطانية بأن هناك خمسين مفتوحين أمامها في حال فشل الوسائل الدبلوماسية :

الأول : أن حكومة صاحب الجلالة يمكنها القيام بإرسال قوة بحرية أو عسكرية بريطانية لطرد القوات الفارسية بالقوة ، أو مساعدة الشيوخ العرب للقيام بذلك ، وأن اللجنة الفرعية للخليج العربي لن تجد كبير عناء في إقرار ذلك على أساس ضرورة الدفاع ضد عدوان خارجي عن أراضي شيخ من الشيوخ العرب المشمولين بالحماية البريطانية .

الثاني : قيام الحكومة البريطانية بطلب مناقشة الموضوع من قبل عصبة الأمم ، بيد أن هذا الخيار ستكون نتائجه وخيمة على الشيوخ العرب وسيشكل انتهاكاً للسياسة البريطانية في الخليج ومن ثم ينهي عدم تمكين الحكومة الإيرانية من إجبارنا على اللجوء إلى هذا الخيار الواهي<sup>(٢)</sup> .

وقد شهد شهر ديسمبر ١٩٢٨ سلسلة مكثفة من المفاوضات والمباحثات بين الحكومة البريطانية وحكامي رأس الخيمة ، والشارقة كما تم تبادل الوثائق التي تثبت هوية الجزر<sup>(٣)</sup> ،

---

( ١ ) F.O./371/13009/From Political Resident in the Persian Gulf to secretary of State for India 15 August 1928.

( ٢ ) FO/371/13070/FO, Lord Cushendon to sir R. Clive, 7 November 1928, No. 528. (P.R.O.) FO/371/13723. From India office to Treasury.

(P.R.O.) FO/371/13727. From Foreign office to sir R. Clive. 7 November 1928.

FO/371/13070, Foreign office memorandum regarding defense of Abu Musa and tunb against Persian Aggression , 23 October 1928. —

FO/371/13721/, From British Residency and consulate General Bushier, 4 December, Sir, F.W. Johnston, to the foreign secretary to the government of India in the Foreign and politic department New Delhi. —

FO/371/13721, British Residency and consulate. General Boshire, 11 December 1928 to the secretary of State for India, India office, London. —

وفي ٢٩ يناير ١٩٢٩ م أرسل وزير الخارجية في حكومة الهند خطاباً إلى سكرتير الدائرة السياسية في وزارة الهند ويردقته رسالت شيخ رأس الخيمة ، والحمد السياسي في الشارقة وحاكم لنجة والتي تبنت ملكية القواسم للجزر ، وراجع :- —

FO/371/3721/From foreign secretary to the Government of India to the Secretary, political department, India office London, 29 January 1929. —

والسقي لا تخرج في مضمونها عن الآراء السابقة، ومن ناحية أخرى بدأت الإدارة البريطانية التي انفجرت مشكلات الحدود في منطقة الخليج بوجهها إبان هذه الحقبة، في الاستعداد لمرحلة أخرى من التفاوض مع الحكومة الإيرانية والسعي نحو حسم موضوع الجزر ضمن موضوعات أخرى عديدة كانت الحكومتان تسعيان للاتفاق بشأنها، وسعت الإدارات البريطانية المختلفة إلى إعداد مسودة اتفاق بشأن الجزر، وكانت المحصلة النهائية لهذا السعي هي تلك الرؤية الرسمية التي تجمع بين ما يمكن اعتباره مشروع انفلق وبين تحقيق الأمان العربي في الجزر وفق البنود التالية :

أولاً : تعترف الحكومة الفارسية بأن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى جزءاً من ممتلكات شيخ الشارقة. وإن حكومة صاحب الجلالة بالنيابة عن شيخ الشارقة، قد تنازل أو تعترف ببعض الحقوق الفارسية في جزيرة صوي، ثانياً : تسحب الحكومة الفارسية اعتراضها ضد ادعاءات شيخ الشارقة بالسيادة على جزر طنب وأبو موسى وملكيتهما<sup>(١)</sup>.

وعندما عرضت هذه المقترحات البريطانية على الحكومة الإيرانية، أوضح تيمور تاش وزير البلاط الفارسي للوزير المفوض البريطاني في طهران، أن جزيرة طنب قريبة كثيراً لبلاد فارس منه إلى الساحل العربي، وأن الحكومة الفارسية مقتنعة بأن العرب يستعملون طنب كقاعدة منظمة للتهرب، ومن الصعب أن تتخلى الحكومة الفارسية عن ادعاءاتها بشأنها، وظهر تيمور تاش ميلاً واضحاً لعقد صفقة مع الحكومة البريطانية يتم بمقتضاها شراء طنب وترك أبو موسى بيد أن الحكومة البريطانية لقد وجدت أنه من الصعوبة بمكان إقناع الشيوخ العرب بمثل هذا الإجراء، واعتبرت أن العرض الفارسي لشراء طنب من العرب له فائدة واحدة والتي تتضمن الاعتراف الفارسي بحقوق العرب الحالية والقائمة في الجزر وأن الحكومة الإيرانية قد بدأت تتخلى تدريجياً عن الإدعاء بالحق والملكية التاريخية للجزر<sup>(٢)</sup> ومن خلال الوثائق البريطانية فإن حقبة الثلاثينات قد تميزت بصعوبة الحكومة الفارسية وتمسكها بالمطالبات بجزر أبو موسى وطنب، وسعت مرات عديدة إلى تأخير وعرقلة ومن ثم فشل المفاوضات البريطانية الإيرانية التي كانت جارية بين الحكومتين لحل المشاكل القائمة بينهما والتوصل إلى اتفاق شامل حيال العديد من القضايا، كمسألة منح التسهيلات لإنشاء قاعدة جوية بريطانية في جزيرة هنجام، وإعفاء

( ١ ) FO/371/13721, Alternative Draft articles on question of Tunb, Abu Musa and siri, for inclusion the treaty with Persia.

FO/371/13721/Minutes, status of Islands of Tunb, Abu Musa and siri, 30 May 1929.

( ٢ ) FO/371/13721/ Persia from sir, R. Clive to Mr. A. Henderson, Tehran, 3, August 1929. No. 454. See also : FO 371/13721, from India office to foreign office, 25 October 1929.

(IOR) R/15/1/1434, SGI to pol Res., 1 May 1929; pol Res to SGI, 4 May 1929.

(IOR) R/Panda/10/1267, Clive to Henderson, 31 August 1929.

الديون الفارسية أثناء الحرب ، ونقل مقر المقيم السياسي البريطاني من ميناء بو شهر على الساحل الإيراني ، بالإضافة إلى نشاط الأسطول الإيراني الجديد ، وبيع أو تأجير جزر طنب ، وموضوع جوازات السفر والتأشيرات ، والحفاظ على الوضع القائم في الخليج ، فكانت قضية المطالبة بهذه الجزر إحدى المسائل الشائكة التي عرقلت سير هذه المفاوضات لإبرام الاتفاقية المقترحة ، وكانت بريطانيا كعادتها مشغولة إلى حد بعيد بطرح الحلول والبدائل إلى حد محاولتها إقناع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة لبيع أو تأجير أبو موسى وطنب للحكومة الفارسية ، بيد أن الشيخين قد رفضوا باتاً مثل هذه العروض ، ومن ثم وجدت بريطانيا أن الحل الوحيد للظلم مع طهران هو تخلي الحكومة الإيرانية عن مطالبتها بهذه الجزر كشرط للتوصل إلى اتفاق شامل مع لندن ، وفي الوقت نفسه تمسكت بريطانيا بالدفاع عن هذه الجزر ومنع احتلالها من قبل إيران <sup>(١)</sup> .

على أنه من الأمور اللافتة للإعتناء أن الحكومة الفارسية قد بدأت مع مطلع الثلاثينيات أيضاً تدخل في حساباتها مصطلح "التعويض الإقليمي" وتحميلاً ربط هذا التعويض الإقليمي بمسألة التنازل عن الإدعاءات في البحرين مقابل الحصول على جزر طنب ، وهي النظرية التي تعلقت في الأنفوس في شأن الروايع العربية - الإيرانية حول الجزر ، وقد انطلقت مثل هذه الإستراتيجية لأول مرة في المفاوضات التي جرت في سبتمبر ١٩٣٠م بين الوزير المفوض البريطاني في طهران ووزير الخارجية الإسرائيلي ، وتناول الرجلين أولاً أوسع فيما يخص بموضوع التعويض الإقليمي فعرض المسؤول الإيراني أن تتنازل الحكومة الإيرانية عن جزء من جزيرة هنجام لإقامة قاعدة جوية بريطانية لا بد وأن يقابله تأجير جزيرة أبو موسى لمدة خمسون عاماً ، في حين أن التنازل الإسرائيلي عن الإدعاءات في جزر البحرين مرهون كذلك ببيع أو تأجير جزر طنب ، وتعلل بأن ذلك سرضى الشعب الإيراني عندما تطرح المعاهدة أمام مجلس

(١) راجع خلفية ذلك التحليل في :

- (P.R.O.) FO/371/17224 Persian administer for foreign affairs (dept. Europe and América) to his majesty minister, dated (April 30, 1934)
- (P.R.O.) 371/17224, alleged hoisting of British flag at Abu Musa, 1930 & warships article in draft Anglo-Persian treaty; admiralty hold out for visiting rights to charge islands, 1930 Dispute over Islands of Tunb and Abu Musa, 1932 In Island and maritime Boundaries of the Gulf 1798-1960, edited by Richard schofield, op cit, see, volume 8: 1930-1932, pp. 760-778.
- FO/371/14533, Anglo - Persian negotiations, minutes, 18 April 1930.
- FO/371/14478, telegram from secretary of State to Viceroy, 9 May 1930 & copy of telegram, from political resident in the Persian Gulf to secretary of State for India, 10 May 1930. & copy telegram, from Viceroy to secretary State for India, 15 May 1930.
- (L.O.R) R/15/14/41, lsa to political resident, 20 March 1930; shakhsh said to political resident 27 March 1930.

النواب للمصادقة عليها ، بيد أن الأمر الذي يعث على النعشة والغربة أن الوزير البريطاني القوض قد نظر لهذه المقترحات من وجهة النظر الخاصة بالمصلحة البريطانية فحسب واعتبرها ذات جسدوى لحل واحد من أصعب الموضوعات المرتبطة بمفاوضات المعاهدة ، واعتبر السير آر كلايف أن مجلس ٥٠٠ - ٦٠٠ جنه إستراتيجي كافية لإقناع حاكم رأس الخيمة بالتأجير لجزر طنـب<sup>(١)</sup> ، ويسدو أن مقترحات كلايف قد : وجدت صداها أيضاً لدى القيمة البريطانية في الخليج ، إذ أن يسكو المقيم السياسي في الخليج الفارسي قد بعث بمذكرة إلى وزير خارجية حكومة الهند يخبره بأن حاكم رأس الخيمة بعد جهود مضنية قد وافق على تأجير جزر طنـب وفق الشروط التالية :-

١ - يبقى علمي ، العلم القاسمي ، مرفوعاً على الجزيرة كالتاليـ.

٢ - سوف لا يكون المواطنين في الجزيرة خاضعين للسلطات العليا أو للاضطهاد ولا يمكن تطبيق الأوامر بحقهم حين إحالتها لي ومناقشتها معي .

٣ - لا يجوز للسفن التابعة للحكومة الفارسية ، والتي تقوم بالتفتيش بالنيابة عن دوائر الجمارك انجنيء إلى بحر عمان لتفتيش السفن والزوارق العرية سواء كانت تعود لمواطني أو لجيراننا من شيوخ الساحل المصالح ، وان يبقى البحر حراً للملاحة كما كان من قبل ، وعند المرور على بضائع وسلع ممنوعة من قبل الحكومة الفارسية على سفن تعود ملكيتها لمواطني يتوجب عليها آنذاك إحالة الموضوع إلى الحكومة البريطانية لمناقشته معي بصدد السفينة وربانها ، ولا يجوز للحكومة الفارسية إصدار أوامرها إلى السفينة مباشرة .

٤ - إذا ما قام أحد القواصين المحليين التابعين لنا باللجوء إلى أحد الموظفين التابعين للحكومة الفارسية المقيمين في الجزيرة يتوجب على ذلك الموظف إعادته إلينا دون الرفض عندما اطلب منه ذلك .

٥ - تبقى كافة البضائع والسلع التي يتم إدخالها إلى الجزيرة لمطالبي الشخصية من الرسوم وكذلك في حالة استيراد سكان الجزيرة للمواد الغذائية لاستخدامهم الشخصي .

٦ - يدفع بدل الإيجار السنوي في مقدما في بداية كل سنة .

٧ - إذا ما قررت الحكومة الفارسية رفع العلم الفارسي على دوارها فيجب رفع ذلك العلم على أعلى الناية وليس على أرض الجزيرة .

(١) FO/371/14535, London, 5 December 1930, From sir R.H. Clive to Howell.

- FO/371/14535, from Persia, sir R.H. Clive (Tehran) to foreign office, No.238, 29 September 1930.

- FO/371/14478, memorandum, suggestion that the Island of Tumb might be leased to Persia, 14 November 1930.

٨ - يجب تنفيذ هذه الشروط بين وبين الحكومة الفارسية تحت رعاية وإشراف الحكومة البريطانية<sup>(١)</sup>.

والواقع أن هذه الشروط من ناحية أخرى تعكس تطوراً في موقف حاكم رأس الخيمة بشأن جزر طنب ، وتحولاً في موقفه الراض للبيع أو التاجير ، وبذلك تكون الإدارة البريطانية قد نجحت في حلحلة المواقف الإيرانية والعربية على حد سواء ، وأصبح من الممكن التوصل إلى صيغة تسوية توافق عليها الأطراف المعنية ، ومن ناحية أخرى فقد وجدت الحكومة البريطانية في الشروط المذكورة صيغة أن توافق عليها الحكومة الإيرانية ، وفضلت التريث بعد أن تبادل الطرفان المناوشات البحرية في إطار عداوة إيران للقواعد البحرية البريطانية ، ورغبة بريطانيا في تعزيز مركزها الخاص في منطقة الخليج ، كما عارضت الإدارة البريطانية بشدة أية اتصالات مباشرة بين الحكومة الإيرانية وأياً من شيوخ الساحل المتصالح وظلت العلاقات يحكمها الجفاء والترقب طيلة عام ١٩٣٣ م<sup>(٢)</sup>.

وكانت مسألة الجزر قد تحركت من جديد في ٤ مايو ١٩٣٤ عندما أعلنت الحكومة الإيرانية أنها لا يمكن أن تسمح بأي نوع من أنواع التدخل البريطاني في علاقات إيران مع الحكام العرب على الساحل المقابل للخليج كما أصدر المجلس النيابي في طهران قانوناً يحدد المياه الإقليمية الإيرانية بـ ١٢ ميلاً ، فعارضت الحكومة البريطانية مثل هذا الإجراء ، وأصدرت تعليماتها إلى الوزير البريطاني الموض في طهران بأن يبلغ الحكومة الإيرانية رسمياً بالنيابة عن حكومته وبأسم الإمارات العربية المتصالحه بأن المياه

- ( ١ ) FO/371/15276, British residency and consulate general, Bushier, 6 January 1931 to HM secretary of State for India, India office, London.
- See also : FO/371/15276, India office, Whitehall, London, 23 January 1913 to the foreign secretary to the government of India New Delhi & enclosure 2 in No. 1, consul-general Bisque to government of India, Bushier 11 May 1931.
- (L.O.R) R/15/1/14/32, from political resident in the Persian Gulf to British minister Tehran, 8 August 1931.
- See also : (L.O.R) L/P ands/12/30/75, Persian minister for foreign affairs to Clive, 23 September 1931.
- IOR, L/pands/12/467/memorandum on lease of Tanb by C.W. baxter, 14 November 1931.
- IOR, L/pands/30/145/FO circular, 10 March 1932( included in letter from Br. Minister Seymour to fowie, 28/3/1932.
- CAB, 24 / 243, Memo Randum on the incident at Basidu, 2 September 1933.
- ( ٢ ) ( I . O R) R / 15 / 1 / 14 / 10, Tanb, ( 1921 - 34 ) political Resident to sultan b. salim, October 19933 ; isa to loch, 8 November 1933.
- ( I . O R) R / 15 / 1 / 14 / 9, Baghaez Kazemi to Mallet, 21 October 1933 ; isa to political Agent, Bahrain, 19 December 1933 .

### الإقليمية المعترف بها لإيران هي فقط ثلاث أميال<sup>(١)</sup>.

كانت الحكومة البريطانية تتوقع أن تثير إيران موضوع مطالبتها في جزيرة طنب وأبو موسى أثناء اجتماع مجلس عصبة الأمم في دورته القادمة في جنيف في شهر سبتمبر ، ومن ثم قدم D. W. Lascelles من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية مذكرة في ٤ سبتمبر حول هذه الجزر ووضعها القانوني لتكون تحت يد مندوب بريطانيا في القضية ، وقد تسلم رندل رئيس القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية هذه المذكرة والتي تضمنت الخريجات التاريخية والسياسية والقانونية التالية<sup>(٢)</sup> :-

إن الموقف بالنسبة للإدعاء الفارسي بجزر طنب وأبو موسى مشابه بشكل عام للإدعاء الفارسي بالبحرين ، أن قضيتنا تعتمد على حقيقة أن بلاد فارس لم تمارس أية سيطرة فعالة على هذه الجزر منذ ما يقارب ١٨٤ سنة على الأقل (ولادة ١٥١ سنة بالنسبة لقضية البحرين ) ، وأنه حتى من المشكوك فيه قيام فارس بممارسة سيطرتها على طنب وأبو موسى قبل عام ١٧٥٠ ، إلا أنها بالتأكيد مارست سيطرتها على البحرين قبل عام ١٧٨٣ .

ولم تطرح بلاد فارس قضيتها بشكل مستمر وذلك إلا أن ادعاءها يقوم على الحجبتين التاليين:-

١- ظهور طنب وأبو موسى بأنها فارسية على خارطة رسمتها وزارة الحرب (البريطانية) وقدمتها إلى الشاه في عام ١٨٨٨ م .

٢- كان شيوخ لنجة العرب من القواسم (لنجة ميناء على الساحل الفارسي) والذين كانوا يديرون ويحكمون طنب وأبو موسى لفترة طويلة قبل إزاحتهم من فارس عام ١٨٨٧م يحكمون هذه الجزر لعدة سنين خلال تلك الفترة باعتبارهم مواطنين فرسا ويحكمون لنجة باعتبارهم موظفين فرساً ، كما وأن الحكومة الفارسية تؤكد بأن الشيوخ حكموا هذه الجزر أيضاً باعتبارهم موظفين فرساً .

( ١ ) . CAB, R/15 / 1 / Relations with Persia, Note by the first lord of the Admiralty, 4 June 1934.

وراجع أيضاً رسالة لأول اللقب السياسي في الخليج هذا الخصوص لي :

F. O. / 371 / 17827, from Lieut. Colonel T.C. Fowle, political Resident in the Persian Gulf to HM's Minister, British legation, Tehran, 14 June 1934.

Richard schofield : Arabian Boundaries; op cit, see: volume no. 21: Territorial waters and seabed claims in the Gulf, 1934 - 1955, Limits of Persian territorial waters, 1934 - 1940, pp. 1456 - 1459.

Richard schofield: Islands Maritime Boundaries of the Gulf 1798 - 1960, op cit, see volume 9 , incidents at and Persian claims to the Islands of Tumb and Abu Musa, 1934 .

F. O. / 371 / 1782, Persian claim to Tumb and Abu Mesa from foreign office, Memorandum, by Mr. D.W. Lascelles, 4 September 1934. ( ٢ )

٣ - النقطة الأولى لا يخالفها الحظ إلا أن أهميتها كحجة مجاهاها حقيقة انه قبل وبعد ذلك التواريخ الذي تم فيه اطلاق الشاه على الخارطة قامت حكومة صاحب الجلالة بشجب الإدعاء الفارسي رسمياً وبشكل جازم .

٣- أما بالنسبة للنقطة (٧) فإن قناعتنا هي بأنها تضليل كامل للحقيقة وكما يلي :

٤- منذ أوائل القرن الثامن عشر وربما قبل ذلك تمكنت عائلة عربية أو قبيلة صغيرة تعرف باسم القواسم من ممارسة الحكم على جزء كبير مما يعرف حالياً بالساحل المتصالح ، وكان مقرها في البداية في رأس الخيمة إلا أنه في عام ١٨٢٠ بدأ الشيخ يقيم في الشارقة وترك أمر حكم رأس الخيمة عن الشارقة ومنذ ذلك الوقت وحتى الوقت الحاضر كانت الشارقة ورأس الخيمة يحكمهما شيوخ مسطون لفروع مختلفة لقبيلة القواسم ، عدا لفترة قصيرة خلال أوائل القرن الحالي (منذ عام ١٨٦٩ - ١٩٠٠ ومن ١٩٢١ إلى الوقت الحالي) .

٥- وحال موت نادر شاه عام ١٧٤٧م قام القواسم بقيادة جماعتهم (الذين أصبحوا يعرفون بالقراصنة) بنجدة ومساعدة حاكم بندر عباس وهرمز الفارسي الذي كان على خلاف مع المسؤولين الفرس حول دفع الضرائب ، فتمكن الشيوخ القواسم خلال ذلك الصراع من السيطرة على لنجة الواقعة مقابل جزيرة قشم ، وعلى أماكن أخرى على الساحل الفارسي ، وتمكن كريم خان زند ، الذي حكم بلاد فارس خلال الفترة ١٧٦٣ - ١٧٧٩ ، من إزاحة الشيوخ القواسم من لنجة إلا أنهم عاودوا إلى احتلالها مرة أخرى بعد موت كريم خان وحكموها مع المناطق المجاورة حتى عام ١٨٨٧ م إذ تمكن الفرس بعد ذلك وفي نهاية تلك الفترة من السيطرة على ساحل الخليج وأصبح الشيوخ القواسم حكام لنجة خاضعين للفرس ، وجمرت العادة بقيام الحكومة الفارسية بالاعتراف على من يتوارث حكم لنجة بشكل فرمان يصدر بتعيينه حاكماً على لنجة والذي كان يقوم بدفع الخراج إلى نائب الشاه في شيراز والذين كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين فرس ، وتمكن الفرس في عام ١٨٨٩ من إزاحة آخر شيخ من الشيوخ القواسم حاكم لنجة وأخلوا زمام حكم لنجة بأيديهم .

٧ - وطيلة الفترة المذكورة ، أي قبل عام ١٧٤٧ وحتى الوقت الحاضر كانت جزر ظنب وأبو موسى ، كما كان الحال بالنسبة إلى الساحل العربي المجاور ، تحت الاحتلال القاسمي القاسل وملكيها تعود إلى الشيوخ القواسم الحكام وكان الشيخ القاسمي يحكمها دائماً إستناداً إلى العادات العربية بالنيابة عن قبيلته ككل وليس كجزء من ممتلكاته الشخصية ، ولقد كانت الإدارة والسلطة على الجزيرتين مودعة بموجب الإتفاق المشترك في شخص زعيم قبيلة القواسم ، الشيخ القاسمي المقيم على الساحل الفارسي ، شيخ لنجة الذي يمت بصلة قرى متينة لحاكم الشارقة وحاكم رأس الخيمة ، وكانت إدارة هذه الجزر تتم بالنيابة عن العائلة أو القبيلة ككل ، وبعد القضاء على إمارة لنجة (العربية) في عام



١٨٨٧م انتقلت إدارة طناب إلى رأس الخيمة بينما ارتبطت أبو موسى بالشارقة ، واستمرت هذه الإدارة المنفصلة عندما توحدت الشارقة ورأس الخيمة مرة أخرى وبصورة مؤقتة خلال القرن الحادي ( ١٩٠٠ - ١٩٢١ ) وانفصلتا مرة أخرى بعد ذلك إذ أصبحت أبو موسى تابعة لحاكم الشارقة وطناب تحت حكم حاكم رأس الخيمة .

٨ - وبالرغم من أن شيوخ لنجة حكموا طناب وأبو موسى وكانوا خلال فترة معينة خصاميين للفرس وعارسون سلطتهم كموظفين فرس إلا أن هذه الحقيقة لم تكن السبب في ارتباطهم بالجزيريين ، إذ كانت قبيلة القواسم تملك طناب وأبو موسى منذ فترة طويلة وقبل تثبيت أقدامهم على الساحل الفارسي ، ولم يترك زعيم القبيلة ( وكذلك الجزء الأكبر من القبيلة ) مقره على الساحل المتصالح ، وكانت حقوق شيوخ لنجة مستمدة من ارتباطهم العائلية والقبلية وليس من خلال مركزهم وموقعهم في بلاد فارس إذ كانت حقوقهم هذه مشتركة وخاضعة لحقوق شيوخ الساحل المتصالح ، وعندما تم إزاحة شيوخ لنجة من فارس زالت معها الإرتباطات التي كانت قائمة بين حقوقهم وبلاد فارس ، أما بالنسبة للباقين فإن القواسم لم يهتروا أبداً بأية سيادة فارسية على الجزر وقد تم إبراز الدليل الوثائقي على حقوقهم أمام الوكيل السياسي (البريطاني) على الساحل المتصالح .

٩ - الفارق البسيط بين قضية البحرين وطناب وأبو موسى هو أنه في الوقت الذي تقس فيه البحرين بالقرب من الساحل العربي فإن طناب وأبو موسى تقعان بعيدا في الخليج ، إذ أن طناب قريبة من الساحل الفارسي منه للساحل العربي بينما تقع أبو موسى على مسافة قريبة من الساحل العربي .

١٠ - وقد طالبت بلاد فارس لأول مرة بهذه الجزر في عام ١٨٨٧م وهي السنة التي تمت فيها إزاحة قواسم لنجة نهائياً من فارس ، ثم طالبت الحكومة الفارسية بها في خمس مناسبات منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، ففي المرة الأولى في عام ١٩٠٤ قام الفرس باحتلال طناب وأبو موسى بشكل مؤقت ، إذ تم إقناعهم ، دون استخدام القوة ، للإسحاب بعد شهر ، كما قامت دائرة الجمارك الفارسية بمحاولات أقل جدية لتأكيد الإدعاء بالسيادة الفارسية خلال ثلاث مناسبات ، وفي كل مرة من هذه المرات كانت الحكومة الفارسية تحتفظ بحقوقها ولكن كما تمت الإشارة آنفاً ، فإنها لم تطرح مطالبتها بشكل مستمر ومتكامل .

١١ - ويمكن القول بأن تاريخ الجزيرة المجاورة صري مشابه لتاريخ جزر طناب وأبو موسى ، إذ أن قيام الفرس باحتلال صري في تلك السنة وإنشاء مركز للجمارك الفارسية آثار الواع بأكمله ، وقد سكنت الحكومة البريطانية على الاحتلال الفارسي لجزيرة صري باعتبارها أمراً واقعاً إلا أنها لم تعترف بذلك اعترافاً قانونياً ، ولقد تم الاقتراح في المعاهدة البريطانية - الفارسية العامة (والتي تم التخلي عنها الآن ) على استمرار الوضع القائم ، واعتراف فارس بعاليه طناب وأبو موسى للشيوخ القواسم على

ساحل عمان ، بينما تعترف حكومة صاحب الجلالة بجزيرة صري باعتبارها فارسية (بالنيابة عن حاكم  
الشارقة ) ، كما تم النظر في موضوع احتمال تأجير طنب لفارس خلال هذه المفاوضات ، إلا أنه ليس  
من المحتمل قبول حاكم رأس الخيمة بتأجير هذه الجزيرة بأية شروط تقبلها الحكومة الفارسية .

١٢ - لحكومة الهند فنار في طنب لإرشاد السفن ليلاً والذي ليس له أهميةكبيرة ويسكنها  
حوالي ٥٠ شخصاً ويرفع حاكم رأس الخيمة علمه هناك باستمرار .

على الرغم من الموضوعية التي حاول لاسيلز أن يخرج بها في تقريره إلا أنه من الواضح وجود  
تعميمات خاطئة تأثرت بآراء الوكلاء السياسيين البريطانيين السابقين الذين كانوا متحاملين في تلك  
الآراء ضد قواسم الساحل العربي ، هذا إلى جانب أن لاسيلز قد وضع فرضيات ومسلمات لم تذكر أبداً  
في عرض القضية التاريخي ، وعلى وجه الخصوص لم يعرف أبداً أن شيوخ القواسم في لجة قد مارسوا  
أي سلطة على جزيرة أبو موسى ، كما يتضح أيضاً من العرض التاريخي أن جزر طنب كانت دائماً في يد  
قواسم رأس الخيمة ، وقد تركت آراء لاسيلز وفرضياته المخزلات كثيرة في كل الدراسات القلنونية في  
وزارة الخارجية البريطانية خلال الأعوام القليلة القادمة <sup>(١)</sup> .

ومن ناحية أخرى فإن من يحسن النظر في تقرير لاسيلز بإمكانه التوصل إلى حقيقة هامة في إطار  
إثبات أو نفي السيادة التاريخية على الجزر ، ذلك أن شيوخ لجة الذين حكموا جزر طنب وأبو موسى  
كانوا في أواخر أيامهم تابعين وموظفين في الإدارة الإيرانية ، بيد أن ارتباط الجزر بهم لا علاقة له بالنسبة  
بموضوع تبعيةهم للحكومة الإيرانية ، لأن هؤلاء الشيوخ من القواسم كانوا يحكمون هذه الجزر مدة  
طويلة قبل أن تتطأ أقدامهم الأراضي الإيرانية ، وكان مفروهم الرئيسي الساحل المصري ، وعلى هذا  
الأساس فإن حقوق شيوخ لجة القواسم على هذه الجزر إنما هي مستمدة من صلاحهم العائلية لا من  
مركزهم كموظفين إيرانيين ، كما أن هذه الحقوق لقواسم لجة على الجزر كانت دائماً حقوقاً مشاعة  
بينهم وبين شيوخ القواسم على الساحل لمصالح الذين كانوا شيوخ لجة تابعين لهم ، وبناء على ذلك  
فإنه حينما طرد شيوخ القواسم في لجة من الساحل الإيراني انتهت بذلك أية شبهة حقوق لإيران على  
هذه الجزر وعادت الملكية كاملة لشيوخ القواسم في الشارقة ورأس الخيمة وهم أصحاب الحقوق النافذة  
والدائمة على هذه الجزر .

( ١ ) د. محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجورجيا ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧

- راجع تقارير مشابهة لتقرير لاسيلز في -

- (P.R.O) F.O/371/17224 Persian administer for foreign affairs (Department of Europe and America) to His majesty, Mimster, dated April 30/1934.

- (L.O) R/15/2/8/41, annual report on Truchet coast Oman 1934 & (P.R.O) F.O/371/18911, Bahrain intall, report, Nov.3,1935.

ومهما يكن من أمر حكمنا على سلامة منطق التقارير البريطانية ، من عدمه ، إلا أن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الدبلوماسية البريطانية قد عاشرت مفاوضات مضنية مع الحكومة الفارسية لأجل إقناع الأخيرة بملكية شيوخ القواسم ثم حاكمي الشارقة ورأس الخيمة للجزر الثلاث ولهم وحدهم حق السيادة عليها من الناحية التاريخية والقانونية ، وهددت غير مرة باستعمال القوة إذا لزم ذلك <sup>(١)</sup> ، كما أن الموضوعية تقتضي الإلصاح عن حقيقة أن الدور البريطاني وحده هو الذي حد من غلواء الأطماع الفارسية وحصرها في عقول ساستها ، ومن ناحية أخرى ينبغي الأخذ في الاعتبار أن الرائد في كل ذلك الجهود البريطاني هو الدفاع عن المصالح الإمبريالية البريطانية ، ومنع تعرضها لمخاطر الإنزلاق والضعف .

وفي ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ م ، أمر حاكم رأس الخيمة بإتزال علمه المرفوع في جزيرة طناب وقلدت التقريرات البريطانية سبب ذلك الإجراء بأن الشيخ أراد أن يلتفت انتباه السلطات البريطانية بأنه لم يستلم بدل الانحياز عن الفناء أسوة بما يستلمه حاكم الشارقة من بدل إنحياز للقاعدة الجوية البريطانية هناك <sup>(٢)</sup> ، والواقع أن الأسلوب الذي اتبعته الإدارة البريطانية في معالجة هذا الأمر سيكون له تداعيات خطيرة على مستقبل الجزيرة السياسي ، فقد شجعت دار الرئاسة البريطانية في الخليج حاكم الشارقة في رفع علمه على جزيرة طناب باعتبارها كانت جزءاً من الشارقة الأمر الذي أدى إلى استياء حاكم رأس الخيمة ، وأخذ يبحث عن حلول لذلك المأزق حتى لو أدى ذلك لأن يتعاون مع إيران .

(\*) كان التهديد باستعمال القوة أكثر وضوحاً في عام ١٩٣٤ ، وكانت الحكومة البريطانية واضحة تماماً في هذا الصدد ، إذ كانت لديها قناعة مفادها أن القرارات المكمرة للسلطان الإيرانية إلى الجزر قد ينتهي بممارستهم لحقوق السيادة والملكية هناك ، ومن ثم فإن قيادة قوات البحرية البريطانية (الأدميرالية) ، والقائد العام في شرق الاندلس المنوط بمما تنفيذ سياسة بريطانيا في مياه الخليج ، كانت في حالة إنسطار دائم لمواجهة أية تطورات فارسية في الجزر ، لاسيما في ظل عصر البحوثات بين الطرفين

راجع :-

FO/371/17827, Annex (3), 13/9/1934 from C. in C East Indies to Admiralty.

FO/371/17827, from headquarters, British forces, Iraq to Air Ministry, 19/9/1934

FO/371/17827, from Lieut. Colonel T.C fowle, political resident in the Persian Gulf, to HM'S Minister, British legation, Tehran, 14 June 1934.

I.O and R-R/15/2625, No. 13.7.4.8-Persian Gulf residency, Bahrain, the political Agency, Bahrain, 12<sup>th</sup> October 1935.

Ibid/ Confidential No. C/R-231, political Agency, Bahrain.

FO/371/17827/from political resident Persian Gulf to government of India, 5 January 1935.

FO/371/17827/from political resident in the Persian Gulf, to foreign secretary to the government of India, 2 January 1935.

(١)

وقد عارضت حكومة الهند وكندا الوزير البريطاني المقوض في طهران ، مثل هذا الإجراء ، إذ أنهم يرون أن أي تغيير في ملكية طنب في ذلك الوقت إنما يضعف الموقف العربي والبريطاني في مواجهة الادعاءات الإيرانية <sup>(١)</sup> ، وإزاء الخلاف حول الفصل السبل في معالجة هذا الأمر ، فقد اجتمعت اللجنة الفرعية للدفاع الإمبريالية البريطانية في ٨ مارس ١٩٣٥ وقررت بشأن جزيرة طنب الكبرى ما يلي :-

( أ ) التوصية بأن حكومة صاحب الجلالة لا توافق على دفع بدل الإيجار إلى حاكم رأس الحيمة عن الفئار المشيد على جزيرة طنب أو دفع أي مبلغ مالي لكي يعيد رفع علمه .

( ب ) هناك اعتراضات على قيام حكومة صاحب الجلالة سواء باحتلال دائم أو مؤقت لجزيرة طنب نظراً لمطالبة حاكم الشارقة بها .

( ج ) إن اللجنة توصي بأن يطلب من حاكم رأس الحيمة القيام بإعادة رفع علمه على الجزيرة وكذا إعادة الحرس خلال فترة عشرة أيام ، وفي حالة الإمتناع عن ذلك فإن الحكومة البريطانية ستحول حاكم الشارقة لرفع علمه وإرسال حرس من قبله ، وسيترك الخيار للمقيم السياسي في الخليج لإتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ هذه التوصيات <sup>(٢)</sup> .

وإزاء رفض حاكم رأس الحيمة لتوصيات اللجنة الفرعية فقد باذر حاكم الشارقة لرفع علمه على الجزيرة في ١٠ إبريل ١٩٣٥ بالتسيق مع دار الرئاسة البريطانية في الخليج وبأني الإدارات البريطانية المعنية بشؤون الخليج السياسية <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) (IOR) R/15/1/14/9, Tanb (1912-34) Sultan B. Salim to loch, 3September 1934,CF, fowle political resent in the Persian Gulf to Sultan B. Salim, 1January 1935.

(IRO) R/15/1/14/9, fowle to ssl, 4 February 1935; HM Minister, Tehran,, to foreign office, 19 February 1935.

( ٢ ) FO/371/17827/from political resident in the in the Persian Gulf to secretary of State for India, 4 February 1935.

FO/371/17827/ the sub-committee of imperial defense for questions concerning the Middle East, the Island of Tunb (paper No. M.E (O) 178) 8 March 1935.

(IOR) R/15/1/14/10, from fowle, political residents in the Persian Gulf to Sultan bin Salim, 19 March 1935.

FO/371/18901/from political resident in the Persian Gulf to secretary of state for India 1<sup>st</sup> April 1935 .

FO371/18901/from political resident in the Persian Gulf to secretary of State for India 10 April 1935 .

اعتبر حاكم رأس الخيمة هذا التصرف بمثابة خيبة أمل كبرى في السياسة البريطانية وأخذ يتشكك في نواياها لا سيما بعد أن شرح للمسؤولين البريطانيين أنه كان يأمل الحاجة إلى المال الذي يتحصله لقاء تأجير القنار<sup>(١)</sup>، ومع أنه لم يتخذ إجراءً مضاداً في هذا الخصوص إلا أن هذا الحدث صوّف يجعل حكام رأس الخيمة في المستقبل يفكرون في مستقبل جزيرة طب يعزل عن استشارة البريطانيين .

وقبل أن تنتهي من مسألة العلم ، فإنه على ما يبدو أن نقاشاً قد حدث بين حاكمي رأس الخيمة والشارقة ، وأعيد رفع علم رأس الخيمة في غضون عام من هذه الواقعة ، ولم يكن لبريطانيا أي دور في ذلك فقد كانت غارقة لأذنيها في العديد من المشكلات في منطقة الخليج في الفترة ما بين ١٩٣٤ - ١٩٣٩م هي المرحلة التاريخية التي تفجرت فيها مشكلات الحدود بصورة لم يسبق لها مثيل ، وعلى صعد العلاقات بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية ، فقد طرح وزير الخارجية الإيراني في ٢ إبريل ١٩٣٥م أثناء محادثاته مع "ناتشول هجين" ، الوزير البريطاني المفوض في طهران ، مقترحاً بتضيق إمكانية التوصل إلى اتفاق وحل شامل لكافة القضايا العالقة بين البلدين ، وذلك باعتراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالادعاءات الإيرانية بجزر أبو موسى وطب وتقديم بعض الدعم حول شط العرب ، مقابل إعترااف الحكومة الإيرانية باستقلال البحرين ، والعلاقة المتصاعدة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مع الحكام العرب على الساحل المصاغ ، بيد أن وزير الخارجية البريطاني قد رفض مثل هذه المقترحات وكذلك حكومة الهند<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم فإنه لا جليد يمكن إضافته في مسألة الجزر الثلاث غير تمسك الحكومتين الإيرانية والبريطانية كل بوجهة نظره المعلنة سلفاً وقد ظل هذا الوضع قائماً حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية .

إزاء إصرار كل طرف على مزاعمه بشأن الجزر فقد دخل الطرفان في نقاش موسع حول قانونية ومن يحق له إعطاء امتياز التنقيب عن الأوكسيد الأحمر في جزر أبو موسى ، ذلك أن شركة "Golden Valley Ochre And Oxide Co., Ltd." قد حصلت على عقد استحصاري لمدة ستة أشهر من الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة ، وذلك في سبتمبر ١٩٣٤م مقابل دفعها مبلغ ٥٠٠

(١) د. وليد حندي الأعظمي : الزايع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر أبو موسى وطب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية (١٧٦٤ - ١٩٧١) ، دار الحكمة ، لندن ١٩٩٣ ص ١٠٧-١٠٩ .

- للأطلاع على دراسة موجزة بشأن الجزر راجع :

- د. عبد المالك خلف التميمي : الاحتلال الإيراني للجزر العربية ، دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية (١٨٨٧ - ١٩٧١) بحث منشور في مجلة بعنوان الكويت والخليج العربي المعاصر ، سبق ذكره ، ص ١٧٣ - ٢٠٧ .

(٢) FO/371/18901/the Persian claim to the Island of Tumb and Abu Musa 17/5/1935.

FO/371/18901/the brief for the Br Delegation to the league of nations on the Persian claim to the Island of Tumb and Abu Musa, 17 May 1935.

روية ، وفي شهر فبراير ١٩٣٥م وقعت شركة جولدن على عقد تجاري مع الشيخ سلطان بن صقر ، وعندما أرادت شركة "الوادي الذهبي المحدودة" العاملة في استخراج أو كسيد الحديد الأحمر في جزيرة أبو موسى ، أن تعد امتيازها إلى جزيرة ظب ، تقدمت بطلبها إلى الحكومة البريطانية التي بعثت برسالة عن طريق الوكيل البريطاني في الشارقة إلى الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة تطلب منه أن يسمح لأحد مهندسي الشركة ويدعى "رينير" بالقيام بزيارة تفقدية إلى جزيرة ظب لإجراء بعض الفحوصات والاكتشافات لمعرفة مدى إمكانية وجود أو كسيد الحديد الأحمر في الجزيرة ونوعيته وكميته وقد وافق حاكم رأس الخيمة على ذلك الإجراء <sup>(١)</sup> .

قابلت الحكومة الفارسية هذه التطورات باستهجان كبير وتقدمت باحتجاجات متكررة إلى الحكومة البريطانية ، ومن ذلك أن وزير الخارجية الإيراني باقر كاظمي قد أرسل خطاباً إلى الوزير المفوض البريطاني في طهران في ٢٨ مارس ١٩٣٥م يؤكد فيه أن مسؤولي الحكومة الفارسية يعتبرون التصرف الذي قامت به الشركة الإنجليزية في الحصول على الإمتياز المذكور وجني الأرباح من الموارد الطبيعية للجزر ، غير شرعي ويعتبر تجاوزاً على ممتلكات الآخرين ، ولذا فإن الحكومة الإيرانية ستستغل كافة الإجراءات اللازمة لحماية حقوقها الشرعية <sup>(٢)</sup> .

- ( ١ )  
I.O. and R-R/15/2/894- an agreement made the twenty second day of February One Thousand Nine Hundred and Thirty-Five between Sheik Sultan Bin Saqar of Sharjah on the tracheal coast of Arabia and commander Robert Corbett Baydon R.N. (Retired) of Gillot House Henley-on frames in the country of Oxon England. -  
I.O. and R-R/15/2/894-from the valley ochre and Oxide Co. Ltd.-To.H. Col.G. Loch, Political Agent Bahrain 17<sup>th</sup>. April 1936. -  
I.O. and R-R/15/2/893-translation of letter No.(1) C/110 dated the 2<sup>nd</sup> Dhul Hijjah 1356 equivalent to the 3<sup>rd</sup> February 1936 from the residency Agent, Sharjah to-Sheikh Sultan Bin Salim, Ruler of Ras al-Khaimah. -  
I.O. and R-R/15/2/893-letter from Shaikh Sultain bin Salim ruler of ras al Khaimah, to Muhammad, Shaik's agent at tuab dated 3<sup>rd</sup> Dhul Hijjah 1356 (i.e. 4<sup>th</sup> February 1938). -  
( ٢ )  
R/15/1/263, from the Persian minister to foreign affairs to HM'S minister, tehran, 28 March 1935. -  
R/15/1/263, India office, London, to commander R.C. Baydon, London, 19 March 1935. -  
R/15/1/263, from the Iranian minister of foreign affairs to HM' Minister. Tehran, No. 1430, 30 April 1935. -  
-  
يبد أن الحكومة البريطانية لم تفر الاحتجاجات الفارسية الفصلاً وتمسكت بأرائها السابقة :  
R/15/1/263, Telegram, No.100 from secretary of State for foreign affairs, London to IIM'S Minister, Tehran 10 April 1935 & Ibid, Telegram from IIM'S Minister, Tehran to IIM'S Secretary of State for foreign Affairs, London No. 171, 4 May 1935. ==

كان من أهم الأمور التي أنجزتها الإدارات البريطانية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية ذلك التحقيق الموسع الذي فتح الخافقة أحد مستشاري وزارة الخارجية البريطانية القانونيين ويدعى Baggallay عن نظام الملكية القبلية ، وكانت حجته في ذلك أن أية معلومات رسمية جديدة حول الملكية المشتركة للعائلات العربية أي القواسم ، قد تكون مفيدة بنوع خاص تقوية الحجة العربية ، ولقد استحسن الموظفون الرعيون البريطانيون في الخليج نظرية الملكية القبلية المشتركة التي استمر عنها بجالي خاصة وأن هذا الإستفسار قد جاء في وقت كان هؤلاء الموظفون يحاولون نقل ملكية جزيرة طنب من شيخ رأس الخيمة إلى قرية شيخ الشارقة ، في حين أعلن ليثويت Leithwaite من إدارة الهند في لندن أن حكومة الهند لا توافق بتاتا على وجهة نظر المستشار القانوني لوزارة الخارجية<sup>(١)</sup> ، وفي ١١ مارس ١٩٣٦ أرسل المقيم السياسي وده الذي يتضمن ملكية القواسم لجزيرة طنب وأوضح أنها عملية مشتركة للقبيلة ، وأرفق برسالته مذكرتان هامتان ، أعد الأولى منهما بتاريخ ٦ فبراير المتعهد السياسي في الكويت ديكسون ، بينما أعد الثانية في ٢ مارس كابن لوخ (Locke) المعتمد السياسي في البحرين ، وقد أوضح ديكسون في مذكراته الشاملة أن الأرض التي يملكها العرب في الجزيرة العربية لها نظامان هما الملكية الخاصة والملكية القبلية ، وأكد ديكسون أن أية قبيلة عربية إنما تمتلك المراعي والأراضي القبلية التي تحوي الآبار ، وتعتبر المراعي والآبار ملكية مشتركة ولم تكن أبداً ملكية فردية ، وشرح القبيلة بإعباره الرئيس المسؤول عن جميع أفراد القبيلة لم يكن يستطيع التخلي عن جزء من هذه الملكية العامة بدون الحصول مسبقاً على موافقة أفراد القبيلة ، وكانت هذه النتائج مشابهة لتلك التي وصل لها لوخ<sup>(٢)</sup>.

ولقد نصحت الإدارة القانونية بوزارة الخارجية البريطانية كلاً من شيخ الشارقة ورأس الخيمة بأنه قد أصبح لديهم حجة قانونية قوية لملكيتهم هذه الجزر ضد إدعاءات إيران ، وأن عليهم التمسك بها ، وتلك هي استمرار إدارتهم وملكيتهم هذه الجزر خلال النماية والأربعين عاماً الماضية ، وأنه يمكن على أساس هذه الحقيقة فقط وهذه الحجة وحدها أن يعتمد البريطانيون والشيوخ العرب في المطالبة بملكيتهم هذه الجزر<sup>(٣)</sup>.

- R/15/1/263, Enclosure in FO. covering letter 2 October 1936 to valley water mill color company, new Bristol, Keynsham. —
- FO/371/23264, British legation, Tehran, No. 120E to Viscount Halifax, FO, 18 April 1939. —
- Richard Schofield : Island and maritime boundaries of the Gulf 1798 – 1960, op cit, see volume : 10-, 1936 -, Abu Musa oxide pp. 412 – 432. & new agreements to exploit iron oxide at Tumb and Abu Musa, 1936, pp. 615 – 630. (١)
- FO/371/18901, Laitwaite to rendel, 11 January 1935; India office to foreign office, Trans mits copy letter of 11 March from Fowel enclosing copy of Dickinson, 6 February 1935. (٢)
- FO/371/18901/ from foreign office to political resident in the Persian Gulf, dated & March 1935. (٣)

على أية حال ، فإن الأوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي ، والتي كانت مسألة الجزر أحد أهم تعقيداتها قد كشفت عن مازلاً كبيراً للمعلومات البريطانية وتداخل اختصاصات إدارتها ، والتي لم تطور من نفسها لزاء الأهمية الاستراتيجية المتزايدة والمتأصلة في أعقاب المصادر النفطية الهائلة لمشروعات الخليج العربي ، وكان من التداعيات المباشرة لذلك المأزق فيما يخص موضوع الدراسة تشابك المناطق المتنازعة ، والحدود غير المخططة والمتنازع عليها ، وتعدد الإدعاءات والإدعاءات المضادة بالسيادة على الأراضي والجزر ، ورغم اتجاهات الحكومة البريطانية في سبيل إعداد تشريعات تخص بطررف المنطقة ، إلا أنه لم يكن بإمكانها الإنفلات كلياً من المفاهيم الغربية والمياه الإقليمية التي زادت من حدة المأزق ، وفي هذا السياق فإن مشكلات الملكية لم تعالج بشكل سليم من قبل السلطات البريطانية التي كانت مهيمنة بموجب التزاماتها في المعاهدات بأن تشارك في إيجاد الحلول وتفاوض لصالح مشروعات الخليج ، بيد أن متطلبات السياسة البريطانية وأبعادها المختلفة قد حالت دون إيجاد حل واضح للمشكلة ، فقد اعترفت بريطانيا في الثلاثينات بأهمية إيران ، ولم تكن رغبة في التضحية بإمكان التوصل إلى اتفاقية لتجوز إيرانية جديدة من أجل إرضاء حكام رأس الحيمة والشارقة ، لكنها فكرت جدياً في حل الموضع عن طريق إقناع حاكم بوش الحيمة بتأجير أو بيع الجزر المتنازع عليها لإيران .

وفي مفهوم سياسة القوة فإن عديد إيران كان أعلى من ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه كلاً من رأس الحيمة والشارقة للقرار البريطاني في المنطقة ، ومن ثم فحين تميل إلى الرأي الذي يقوّل بأن بريطانيا قد استعملت مسألة الجزر في هذه الفترة من التاريخ كنقطة مساومة للحصول على امتيازات أكبر في إيران أثناء مفاوضات لم تنجح في عقد معاهدة ثانية ، وكان بإمكان بريطانيا لو أرادت أن تقسم بالأمر بما فيه الكفاية أن تلجأ إلى اقتاد الإجزاء الكثيلة بتأكيد ملكية العرب بشكل نهائي للجزر المتنازع عليها ، لقد كان أمام بريطانيا أرمون عاماً أو تزيد لحل هذه المسألة ، منها خمسة وعشرون على الأقل كانت تستطيع خلالها أن تفرض السلام بالمفهوم البريطاني على هذه الجزر دون أن تلقي مقاومة تذكر<sup>(١)</sup> ، وكونها لم تفعل ذلك يؤيد الرأي الذي يقول بأن عطية الامبالاة بالجزيرة تفوق عطية ارتكابها .

( ١ ) عن روابط الجزر الثلاث أبو موسى وطيب الكوى والصغرى والسلام والأمن البريطاني في منطقة الخليج راجع الوقتن التالية :

- L/P&S/10, P. 4533/1928 (2). Quoted in Pol. Res. to Govt. of India : June 1929 (tele).

- IBID. P.5769. Rendel (Foreign Office) to Walton (India Office) : September 2, 1929.

- IBID. P. 8086/29. Govt. of India to Pol. Res. : November 7, 1929 (tele).

R.M. Burrell. "Britain Iran and the Persian Gulf : some Aspects of the Situation the 1920s and 1930s." The Arabian Peninsula : Society and Politics. Ed. Derek Hopwood London. 1972. —



دخلت منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد الحرب العلمية الثانية في تعقيدات سياسية ، وأيديولوجيات متعددة ، عرضنا لها في مواضع سابقة من الدراسة ، وقد أوضحنا أن سياسة بريطانيا قد شالها الكثير من التحول ، نتيجة لتغير الإهتمامات والمصالح الموجهة لتلك السياسة ، ومن ثم فقد فقدت قضية الجزر الزعم البريطاني الذي كان يقف خلفها ، حتى أن الخارجية الإيرانية قد أعلنت صراحة أن بريطانيا لن يضربها استيلاء إيران على الجزر ، في سبيل عقد اتفاق بين الجانبين في إطار الاستراتيجية الدفاعية الغربية الجديدة في الخليج والشرق الأوسط ، ولم ترفض الحكومة البريطانية مثل هذا الطرح كلية ، بل دعوى أن حاكم رأس الخيمة نفسه لم يمانع في تأجير جزر طنب ، وفي الوقت ذاته لم تتدخل الخارجية البريطانية عن وجهة نظرها الثابتة بأن الجزر عربية من ناحية السيادة والحكم والسكان (١).

- L/P&S/12. Coll. 30/1. List Of Conditions Enclosed In P.Z. 3254/31. Pol. Res. To Govt. Of India : May 11, 1931. ---
- Ibid. P.Z. 6130/33. Pol. Res. To Govt. Of India : September 25, 1933 (Tele.) -
- Ibid. P.Z.5820/33. S.N.O. To Pol. Res. : September 4, 1933 (Tele.). This Had Been Communicated To The S.N.O. By The Residency Agent. -
- Ibid. P. Z. 3360/ 34 / S.N.O. To C-In C, East India : May 17, 1934 (Tele.) -
- Ibid. P.Z. 5735/34. Pol. Res. To Br. Minister, Teheran : September 1, 1934 (Tele.) -
- Eugene Staley. "Business And Politics In The Persian Gulf : The Story Of The Workhaus Firm: Political Science Quarterly. September, 1933. Also, C.P. Busch. Britain And The Persian Gulf. 1894 - 1914, California : 1967. Pp. 369 - 372. -
- L/P&S/12. Coll. 30/81. P.Z. 4313/34. Pol. Res. To India Office: June 28, 1934 (Tele.). -
- Ibid. P.Z. 6269/34 : Translation Of Agreement Signed By Shayka Of Sharjah, 27 Jumada I 1353/7 September 1934. -
- (١) في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين لم تشهد مسألة الجزر أية جديد يمكن إحتفاله إلى صلب الدراسة ، سوى أن الإدارات البريطانية قد مارست هواجسها في كتابة التقارير التي تؤكد على هروب الجزر دون الإحتراط في حل عملي ينهي الخلاف ، في مقابل تمجد الإدعاءات الإيرانية بشأنها ، وكانت شالية هذه المراسلات تشير إلى الأصول التاريخية السابقة على الحرب العالمية الثانية ، وكان من حسله المراسلات الوثائق التالية : -
- I.O. And R.R/15/2/625/ Secret. 13 -12/48. Persian Gulf Residency - Bahrain , To. C.J. Pelly - Esq., O.B.E Political Agency, Bahrain, 20<sup>th</sup>, December 1948. -
- F.o/371/68239, Desire Of The Persian Government To Establish Administrative Offices On The Islands Of Tunb And Abu Musa 1<sup>st</sup> December 1948, Fo. Minute. -
- I.O & R-R/15/2/625 Confidential, P.O. No. 88-0251, British Agency Sharjah- To C.J. Pelly Esq., O.B.E., Political Agent, Bahrain, 5<sup>th</sup> January 1949, P.1. -
- F.o/371/7468, Translation Of Note From The Imperial Ministry Of Foreign Affairs, No. 420, Of 11 April 1949 To The British Ambassador, Tehran. -
- F.o/371/109852, Translation, From Ministry Of Foreign Affairs To Swiss Legation, Custodian Of British Interests In Iran, 10 August 1953. -

في مارس ١٩٦٤ بدأت الأطماع الإيرانية تطل برأسها من جديد ، عندما نشرت أسباء في القاهرة تفيد بأن قوات إيرانية احتلت جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة ، وقامت بتأكيد حيازتها لجزيرة صيرى ، وعلى الرغم من نفي إيران هذه الأنباء إلا أن التحريات قد أثبتت أن إيران قد أنزلت بعض جنودها في هذه الجزر أثناء مناورات بحرية مشتركة مع الأسطول الأمريكي في نطاق الحلف المركزي ، ثم جلت القوات الإيرانية عن هذه الجزر بعد انتهاء المناورات ، إلا أنها قد وضعت على جزيرة أبو موسى علامات إيرانية كي تدخلها في نطاق المياه الإقليمية لإيران ، وكتب على هذه العلامات "مجلس السوراء الشاهنشاهي - مصلحة خفر السواحل والمواني" (١)

يبد أن السلطات البريطانية وبمساعدة بعض رجال حاكم الشارقة قد قامت بالتنازع هذه العلامات ، ولم تبدي السلطات الإيرانية أية إجراءات مضادة ، نظراً للإنتفاخ الذي كانت تبديه إيران في علاقاتها الإقليمية ، والعربية على نحو خاص .

في عام ١٩٧٠ واصلت السياسة البريطانية تحولها عن قضية الجزر ، وتردد في الصحف البريطانية أن الموقف البريطاني للتشدد لم يعد له ما يبرره بعد أن أصبحت إيران تدور في الفلك الغربي ، وأجد لهم دعائم الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط ، وإن تسليم الجزر للحكومة الإيرانية يعد مكافأة واجبة للإيرانيين ، هذه المؤشرات قد دعت بالشاه نحو مزيد من التصميم على حيازة الجزر ، لاسيما في ظل الأزمة التي يعانيها في أعقاب استقلال البحرين ، في حين رأت الإمارات العربية انه لم يعد أمامها سوى أن تلجأ إلى التحكيم الدولي ، وأعد الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة عام ١٩٦٧ دراسة تاريخية قانونية مدعومة بالوثائق والأسايد القانونية حول جزيرة أبو موسى استعداداً لقبولها للتحكيم الدولي ، وأرسل نسخاً منها إلى المسؤولين في البلدان العربية والجامعة العربية (٢) .

بحيث أجروا من المفاوض على المفاوضات التي جرت في نوفمبر ١٩٧١ بين ممثلين عن شاه إيران ، والشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة ، بواسطة بريطانية ، وقد تمخضت عن تلك المفاوضات عقد اتفاق بين الجانبين في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ م ، تضمن ألا تتخلى إيران أو الشارقة عن إدعاءهما في أبو موسى ، ولا تعترف أي منهما بالإدعاء المضاد ، وعلى ذلك فقد تمت الترتيبات التالية :

- ١ - تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى وتحتل أماكن متفق عليها
- ٢ - في حدود المناطق المتفق عليها والتي تشغلها قوات إيرانية ستكون لإيران ولاية كاملة وسررف العلم الإيراني عل هذه المناطق
- ٣ - تحتفظ الشارقة بولاية كاملة على باقي الجزيرة ويبقى علم الشارقة مرفوعاً على مركز الشرطة .

( ١ ) د عبد العزيز عبد الغني إبراهيم علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧

( ٢ ) Government of Sharjah, Sharjah's title to the Island of Abu Musa, by M.E. Bathera, North cately and Messrs. Coward chance, 3 vols, September 1971.

٤ - تقر إيران والشارقة على أن حدود المياه الإقليمية للشارقة هي ١٢ ميلاً بحرياً .  
٥ - يتم إستغلال المصادر النفطية في أبو موسى وفي قاع البحر وما تحته ضمن المياه الإقليمية لها وتقسيم العائدات النفطية مناصفة بين إيران والشارقة .

٦ - سمحصل الشارقة على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً من إيران وللمدة تسع سنوات <sup>(١)</sup> ، لقد كان توقيع الشيخ خالد القاسمي لهذا الإتفاق خطوة بالغة الخطورة على مستقبل الجزر السياسي ، ذلك أن الإتفاق يعد اعترافاً ضمنياً من حاكم الشارقة بأن لإيران حقوق في أبو موسى ، وكان طبيعياً أن يثير الإتفاق ثائرة الشيوخ العرب في ساحل عمان ورفضوا الاعتراف به ، وتوقعوا أن يمتد النزاعم الإيرانية إلى جزر طب الكبرى والصغرى ، في حين حاول الشيخ خالد جاهداً أن يرر موقفه من عقد هذا الإتفاق مع إيران بأنه كان مرغماً على ذلك نتيجة للعوامل التالية :

١ - أن الدول العربية تعيش ظروفاً تاريخياً دقيقاً وصعباً نتيجة الإنشغال بالقضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل ، وأن العرب بوضعهم هذا سيكون من الصعب عليهم مواجهة إيران دبلوماسياً أو عسكرياً ، لأن قضية الأرض الفلسطينية ادعى للجهود الدبلوماسية والعسكرية .

٢ - أن إيران لم تكن لتسلم بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة ما لم تحل مشكلة الجزر .

٣ - أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تساندان إيران في موقفها ، وأن هذا الإتفاق لا يعني الهبة الطفاء عروبة الجزر <sup>(٢)</sup> .

حاولت السلطات الإيرانية الوصول إلى اتفاق مماثل مع الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة بشأن جزيرتي طب الكبرى والصغرى ، بيد أن الشيخ صقر قد رفض الادعاءات الإيرانية ، وأعلن أن عروبة الجزر مسألة لا تقبل المساومة ، ولقد رأت إيران في الأخير أن أمر الجزر لن يحسم إلا عسكرياً فقامت وحدات من طائرات الميولكتر من سلاح الجو الإيراني بالتحليق على طب الكبرى ، كما أحاطت بالجزيرة وحدات من الأسطول الإيراني ، وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ م ، وهو آخر أيام الحماية البريطانية على الخليج نزلت القوات الإيرانية إلى جزيرة أبو موسى واحتلت نصفها المتبقي ، كما تم الإستيلاء على طب الكبرى والصغرى <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) د. محمد عزيز شكري : مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ، دمشق ١٩٧٢ م ، ١٨ ، ١٩ .

( ٢ ) جمال زكريا لاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ( ١٩٤٥ - ١٩٧١ م ) دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٧٤ م ص ٢١٦ وراجع لنفس المؤلف الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي أصول المشكلة وتطورها ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية . المجلد العشرون بالقاهرة ١٩٧٣ م ص ١٥٣ - ٢١٢ .

( ٣ ) Zabih, Sand Chubin, S., the foreign relations of Iran, Berkeley, California, 1974. Pp. 225-228.

Amir Tehran: polices of Iran in the Persian Gulf region in, A. Amirie (ed); the Persian Gulf and Indian ocean in International politics, Tehran - 1975, p. 291.

لقد أسهبا في الحديث عن حقيقة الدور البريطاني في موضوع الجزر ، ونضيف إلى ذلك أن المصالح الاقتصادية الكبيرة التي حصلت عليها الحكومة البريطانية في إيران لاسيما في مجال البترول والسكك الحديدية ثم تنامي العلاقات العسكرية بحيث أصبحت إيران تتفوق في طاقاتها التسلحية الفريسة إسرائيل ذاتها ، وانفتاحها على الأخوة ، ومساندتها الجوهريّة في الإستراتيجية الدفاعية الغربية في الشرق الأوسط ، كل هذه العوامل وغيرها قد ساهمت في أن تتخلى الحكومة البريطانية تدريجياً عن مسؤوليتها التاريخية والقانونية إزاء الجزر الثلاث ، وقد بلغت ذروة هذا الاتجاه في ١٣ فبراير ١٩٧١م عندما أعلن السير وليم لوس المبعوث البريطاني إلى منطقة الخليج وفي أثناء مقابلة له مع الشاه " أن بريطانيا تنسحب من الرؤية مع الحكومة الإيرانية بالنسبة لموضوع الجزر ، وترى ضرورة وضع ضمانات للأمن في هذه المنطقة قبل انسحاب بريطانيا منها ، وأن حراسة هذه الجزر لا يمكن أن يتولاها الحكام العرب ، كما أن الاتحاد إذا قام لا يستطيع توفيرها ، وهذه الحراسة ضرورية لتأمين الملاحة في الخليج ضد أي تدخل أجنبي" (١) .

ومن حيث مسؤولية بريطانيا القانونية ، فتكاد تجمع المصادر القانونية التي تناولت مثل هذا الموضوع بالنسبة القانونية ، انه ليس من حق بريطانيا التصرف بأرض (الجزر) لا تملكها واعطاؤها لدولة أخرى دون موافقة المالك الأصلي لتلك الأرض وهم شيخو الشارقة ورأس الخيمة ، بالحماية البريطانية على الإمارات العربية تختلف عن الملكية والسيادة ، كما هو الحال في مستعمرات التاج البريطاني، والإحتلال الإيراني للجزر قد حدث وبريطانيا لا تزال صاحبة الحماية على رأس الخيمة بموجب معاهدة ١٨٩٢م ، والتي تعتبر ملزمة لأطرافها حتى آخر يوم فيها ، ودرجة الالتزام هذه لا تنحسر بالقرب نهاية ملزمة ، وعلى الأطراف تنفيذ المعاهدة بحسن النية ، وبشكل لا يتحرون فيه من الالتزامات التي تلتزمها عليهم بنودها (٢)

#### الوضع القانوني للسيطرة الإيرانية على الجزر الثلاث

على الرغم من أن مسألة الجزر لازالت تراوح مكانها منذ عام ١٩٧١م حيث تمسك إيران بادعاءات السيطرة عليها ، وكذلك لازالت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وباقي حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تطالب الحكومة الإيرانية بالتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية

(١) محمد علي رفاعي : الجامعة العربية وقضايا البحر ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٧٥٢ ، د. محمد حسن المنورس : التطورات السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير منشورة ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٢ ، ص ٤٧٩ - ٤٨١ .

(٢) د. محمد عزيز شكري ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .  
- و بشأن وجود الأفعال العربية الفاعية ومجهودات جامعة الدول العربية راجع :  
- رياض نجيب الريس : قطار ، قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ، شراكة بوتيكيو للنشر ، لندن ١٩٧٧ ، ص ١٤١ .  
- وراجع بحثا مقتضيا للقضية عن تطور مسألة الجزر في :  
- د. مصطفى عبد القادر السمار : التطور التاريخي لقضية الجزر الثلاث في الخليج العربي ، منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربي (١) ، د.ت .

للمشكلة التي لازالت تعتبر اشك الرئسي في تحسن أو عدم العلاقات العربية - الإيرانية ، وبما أن دولة الإمارات قد أخت في الفترة الأخيرة إلى إمكانية لجؤها إلى التحكيم الدولي ، فقد يكون من المفيد أن نورد في الأخير نصاً لمشاكل الجزر البحرية في القانون البحري حسب إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢م ، ثم نشفح ذلك بتحليلاً قانونياً للاحتلال الإيراني للجزر الثلاث .

جاء الجزء الثامن من الاتفاقية الجديدة المذكورة منطوياً على نص وحيد هو نص المادة ١٢١ التي قررت أن : -

(١) - باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ ، يحدد البحر الإقليمي للجزيرة ومنطقتها المناخطة ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري ، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية المنطبقة على الأساطيم البرية الأخرى ، (٢) - أما الفقرة الثالثة فهي الخاصة بالجزر غير القابلة للسكنى أو التي لها حياة اقتصادية خاصة بها ، وتنص الفقرة ٣ على التالي : " ليس للصخور التي لا تقي استمرار السكنى البشرية أو استمرار حياة منطقة اقتصادية خالصة أو جرف قاري " .

وهذه المادة (التي تقابل المادة العاشرة من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨) تضع المبدأ العام في تعريف الجزيرة ، وتقرر تطبيق القواعد العامة المتعلقة بقياس البحر الإقليمي الواردة في الاتفاقية بشأن الجزر أيضاً .

ونعبر الإشارة هنا إلى نص المادة (٦) من الاتفاقية الجديدة ، والخاصة بالجزر التي تكون واقعة فوق شعاب مرجانية أو محاطة بها حيث جاء بها الآتي :

" في حالة الجزر الواقعة فوق حلقات مرجانية أو الجزر المحاطة بشعاب مرجانية محسطة الأساس لقياس عرض البحر الإقليمي هو حد أدنى الجزر للشعبة المرجانية باتجاه البحر مبين بالرمز المناسب على الخرائط المعرف بها رسمياً من قبل الدولة الساحلية " .

ومن ناحية أخرى فإن نص المادة (١٣) من الاتفاقية الجديدة (والذي يقابل نص المادة ١١ من إتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨) تتضمن حكماً بشأن الارتفاعات التي تنحصر عنها المياه عند الجزر والتي لا تعتبر جزراً في مفهوم الاتفاقية ، حين قررت :

المرتفع الذي تنحصر عنه المياه عند الجزر هو مساحة من الأرض متكونة طبيعياً ومحاطة بالمياه وتنحصر عنها في حالة الجزر ، ولكنها تكون مغمورة عند المد ، وعندما يكون المرتفع الذي تنحصر عنه المياه واقعاً كلياً أو جزئياً على مسافة لا تتجاوز عرض البحر الإقليمي من البر أو من جزيرة ، يجوز أن يستخدم حد أدنى الجزر في ذلك المرتفع كخط أساس لقياس عرض البحر الإقليمي .

عندما يكون المرتفع الذي تنحصر عنه المياه عند الجزر من البحر واقعاً كلياً على مسافة تتجاوز عرض البحر الإقليمي من البر أو من جزيرة لا يكون له بحر إقليمي خاص به .

وهو الأمر الذي يعني أن وجود مثل ذلك المرتفع الذي تحصر عنه المياه في وقت الجزر ، لا يكون له تأثير فيما يتعلق بخط الأساس ، إلا حينما كان واقعاً في دائرة البحر الإقليمي للدولة . وهنا يجوز استخدام حد أدنى الجزر في ذلك المرتفع كخط أساس لقياس عرض البحر الإقليمي

وقد تبنت المادة ١٥ من اتفاقية البحار الجديدة القاعدة التي كانت تأخذ بها المادة ١٢ من اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ م ، بشأن تعيين حدود البحر الإقليمي في حالة الدول المتاخمة أو المتلاصقة حين قررت أنه حيث تكون سواحل دولتين متاخمة أو متلاصقة ، لا يحق لأي من الدولتين ، في حالة عدم وجود اتفاق بينهما على خلاف ذلك ، أن تمد بحرهما الإقليمي إلى أبعد من الخط الوسط الذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بعدها عن أقرب النقاط على خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لكل من الدولتين ، غير أن هذا الحكم لا ينطبق حين يكون من الضروري بسبب سند تاريخي أو ظروف خاصة أخرى تعيين حدود البحر الإقليمي لكل من الدولتين بطريقة تختلف هذا الحكم<sup>(١)</sup>.

حاولت الحكومة الإيرانية أن تبرر العدوان المسلح على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ، بحجة استعادة سيادة إيرانية مزعومة كان الاستعمار البريطاني يحول دون ممارستها خلال ثلثين عاماً ، بينما ينهض السند العربي لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جسر أبو موسى والطنين على أساس الحيازة الفعلية الدائمة منذ زمن طويل حتى وقوع الاحتلال الإيراني ، والمسألة على هذا النحو ومن الناحية القانونية هي إذا مسألة تنازع بين سنتين للسيادة ، ولابد - من أجل الاقتراب من حل المشكلة - من الرجوع إلى معايير القانون الدولي للفصل في هذا النزاع ، وبجمع فقهاء القانون الدولي ، أن المعيار العام الذي استقر عليه القضاء الدولي في هذا الشأن هو معيار فعالية الحيازة ، ويتفرع عن هذا المعيار العام ، معيار ضرورة توطين وضع اليد الأصلي على الإقليم ، وقاعدة تغليب سند الحيازة الفعالة على مجرد الإحتجاج أو إبداء التحفظات .

ويقصد بفعالية الحيازة كمعيار قاطع لكسب السيادة الإقليمية أن تمارس الدولة وظائفها ، واخصاصاً في الإقليم على وجه هادئ ، وقدر كاف من الدوام<sup>(٢)</sup> ، ويميز العمل الدولي بين درجات متفاوتة من فعالية الحيازة ، وذلك بحسب ظروف الزمان والمكان ، كطبيعة الإقليم ومساحته وكتلته

(١) راجع تقريراً مفصلاً عن :

The Definition Of International Law Of The Sea, Its Establishment, Development And Its Sources, & Territorial Sea And Contiguous Zone & Bays And Straits & Archipelagoes Statute & Sovereign Rights On The Continental Shelf & High Seas & The Legal Statute Of The Area And Its Resources, In The Legal Statute Of Marine Scientific Research.

نشرة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، لندن ١٩٨٣ م راجع أيضاً

Charles G. Macdonald; Iran's Strategic Interests And The Law Of The Sea, The Middle East Journal Vol. 34, No.3, Summer 1980, P.318.

(٢) راجع مجموعة أحكام التحكيم للأمم المتحدة، ج ٢، ص ١١٠٧ - ١١١١ .

السكان فيه فإذ كان للإقليم غير ماهر - كما هو الحال في جزيرة طنب الصغرى - تخصص مميزات الحياة الفعالة كاملا منذ اللحظة الأولى التي تظهر فيها وجود الدولة في الإقليم

ولكن وضع اليد المتعزلة لا يكفي لكسب السيادة الإقليمية إلا إذا جرى استكمال وضع اليد الأصلي وتوطيده . ويتحقق هذا التوطيد بمجموعتين من الوقائع . أعمال الدولة في الإقليم . وموافقة الدول الأخرى . فيجب أن تدل أعمال الدولة التي استولت على الإقليم على ممارسة دائمة لحقوق السيادة في ذلك الإقليم ، كما ينبغي أن تتعزز أعمال الدولة المستولية بموافقة الدول الأخرى . كاعتزالها بالإستيلاء الحاصل على الإقليم . أم غرض النظر عنه . أو السكوت عن الإحتجاج عليه ، فإذا دام موقف الدول الأخرى على هذا النحو ، منا بتناسب وأهمية المصالح المتعلقة بالأمر . توطدت الحياة وأصبحت نافذة في وجه الجميع

وفي واقع الأمر ينظر القاضى الدولي إلى فعالية الحياة المتطورة التاريخي ، وهذا المنظور هو من جهة تعزيز مطرد لسيطرة الدولة ، ومن جهة أخرى اغضاء النظر من قبل الدول الأخرى أن لم يكن قبولها الصريح وبغلب القضاء الدولي وقائع الحياة الفعالة في المنازعات الإقليمية بين الدول على مجرد الإحتجاجات الرسمية غير المقررة بعرض بسوية سلمية للدواع . فالقانون الدولي يأتى أن يكون المركز القانوني للإقليم تمارس فيه الدولة أعمال الحكم ومنا كاليا عرضة لعدم الإستقرار بمجرد لجوء دولة أخرى إلى تقديم ((الإحتجاجات الورقية)) على تلك الممارسة وتقوم السيادة العربية على جزر أبو موسى و طنب الكبرى و طنب الصغرى على الممارسة الفعالة لسلطات الدولة في هذه الجزر من قبل حكوماتها العرب في المشاركة ورأس الحيمة بوجه دائم وبلا منازع منذ أكثر من قرنين . وقد تعززت هذه الممارسة الفعالة للسيادة العربية على الجزر وتوطدت باعتبارها الحكومة البريطانية وموافقة إيران

#### أولاً - عناصر الممارسة الفعالة للسيادة العربية في الجزر الثلاث

لقد استقر القضاء الدولي على اعتبار عناصر معينة من المظاهر الخارجية للسيادة التي تدل على الممارسة الفعالة لشؤون الحكم في إقليم معين . وتوفر هذه العناصر في حالة ممارسة السيادة العربية على الجزر الثلاث ، على النحو التالي:-

أ- العلم العربي - كان العلم العربي يرتفع على هذه الجزر الثلاث منذ أوائل هذا القرن ولم يتوقف ذلك إلا لحلال بضعه أسابيع في سنة ١٩٠٤ م حيث حارب به طوف مدحكي يعمل في الحصارك لآرامه في العلم المصري .

سمعت محكمة التحكيم عدالته لى . فع العلم كملهم حرم . هي ممارسة السيادة على جزيرة طنب الصغرى

ب- منح الامتيازات : كانت الشارقة ورأس الخيمة تمتحان الامتيازات للشركات الأجنبية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى السنوات الأخيرة وذلك لاستخراج المعادن أو النفط والغاز من جزيرة أبو موسى والطنين<sup>(١)</sup>

ج- الإدارة المحلية : وكانت الشارقة ورأس الخيمة تقومان بأعمال الإدارة المحلية في الجزر بما يتناسب والمعد القليل من سكان أبو موسى والطنين الكبرى ، فكانت توجد في كل من هاتين الجزيرتين بعض المرافق العامة ، كملوسة ومستوصف وعقار للشرطة<sup>(٢)</sup>.

د- فرض الرسوم : لقد ثبت أن حكام الشارقة كانوا منذ عام ١٨٦٣ يسعون الرسوم السنوية من الأفراد الذين يغيصون على المزلز في سواحل جزيرة أبو موسى أو يرعون الماشية فيها<sup>(٣)</sup>.

هـ- منح رخصة لإقامة منارة لإرشاد السفن : طلب ممثل الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٧ من الشيخ صقر بن خال القاسمي منح رخصة لإقامة منارة في جزيرة طنط لإرشاد السفن ، وقد تكرر هذا الطلب في عام ١٩٢٩.

و- منح رخصة لزيارة الجزيرة : طلبت وكالة الدولة البريطانية في عمان التصالح في سنة ١٩٥٦ هـ ، منح رخصة لأحد المهندسين البريطانيين من حاكم رأس الخيمة لزيارة جزيرة طنط بقصد فحص معدن المفرة فيها<sup>(٤)</sup>.

وتعتبر هذه الأدلة في نظر القضاء الدولي (( شهادة كافية )) على إنشاء منذ نال السيادة العربية على الجزر الثلاث ، وقد شهدت بهذه الأعمال الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية وتدل كل تلك الأعمال على أن إمارتي رأس الخيمة والشارقة قد مارستا خلال مدة تزيد على قرنين وظائف وسلطات الدولة في الجزر موضوع البحث ، وذلك بصورة دائمة وهادئة حتى تاريخ وقوع الاحتلال الإسرائيلي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ م ، ويكون ذلك سنداً شرعياً نافذ السيادة للإمارتين العربيتين على الجزر .

( ١ ) استندت المحكمة الدائمة للملل الدولي إلى منح الامتيازات في قضية غرينلاند الشرقية ، المرجع السابق ص ٥٢-٥٣ .

( ٢ ) استندت محكمة العدل الدولية إلى القيام بأعمال الإدارة المحلية في قضية الجزيرتين ابكرهوز وماتيكيه ، تقارير المحكمة لسنة ١٩٥٣ ، ص ٦٥ .

( ٣ ) استندت محكمة التحكيم الدائمة في قضية الجزيرة بالنار إلى فرض الرسوم على ممارسة السيادة ، المرجع السابق ، ص ٨٦٥ .

( ٤ ) اعتمدت المحكمة الدائمة للملل الدولي منح الرخص لزيارة الجزيرة دليلاً على السيادة على غرينلاند الشرقية ، الحكم السابق الإشارة إليه ، ص ٦٣ .



## ثانياً مواقف الدول الأخرى

لقد توطدت تلك الممارسة القمالة للحكم العربي في الجزر الثلاث بمواقف الدول الأخرى ، ولاسيما بمواقف إيران والمملكة المتحدة على هذا النحو .

- مواقف إيران : لقد صرح رئيس وزراء إيران في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ عند إعلانه بـ احتلال ( القوات الشاجشاهية ) المسلحة للجزر الثلاث بأن السيادة الإيرانية عادت إلى الجزر بعد ثلثين عاماً ، ويعني ذلك أن الحكومة الإيرانية قد اعترفت بحقيقة أنها لم تحارس السيادة خلال مدة الثمانين عاماً التي سبقت الاحتلال الإيراني ومن ثم لم يكن لإيران قبل الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧١ - وهو التاريخ الخامس في نظر القانون الدولي - أية حيازة فعلية للسلطة في الجزر وذلك خلال مدة طويلة توطدت فيها الحيازة القمالة والحقيقة للحكام العرب في الجزر الثلاث ، ويضاف إلى ذلك إنكار الحكومة الإيرانية علمها بمحادث رفع العلم الفارسي في الجزر في سنة ١٩٠٤ ، وعدم اعتراف تلك الحكومة إطلاقاً على منح الامتيازات في الجزر الثلاث من قبل حكام الشارقة ورأس الخيمة ، تلك الامتيازات التي كانت تمنح علناً للشركات الأجنبية منذ أواخر القرن الماضي ، كما يلاحظ أن الحكومة الإيرانية عندما أخذت تطالب علناً منذ بضع سنوات بالجزر العربية الثلاث لم تسند مطالبتها إلى أي سبب قانوني ورفضت المقترحات العربية باللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي أو إحالة النزاع على الأمم المتحدة ، مكشفة في دعم مطالبتها بالتهديد جهاراً باستعمال القوات المسلحة لاحتلال الجزر ، ويوضح من موالف الحكومة الإيرانية أن المطالبة الإيرانية بالجزر الثلاث لم تكن علنية حتى عهد قريب جداً ، وأن هذه المطالبة لا تستند إلى أحكام القانون الدولي ولم تقترن باللجوء إلى الإجراءات الدولية السلمية لتسوية المنازعات الإقليمية وبدل على ذلك أن الحكومة الإيرانية قد شعرت بأن أطماعها التوسعية في الجزر العربية الثلاث لا تجد لها سنداً من القانون الدولي ، فجنبت طريق القانون ولجأت إلى استعمال القوة وطريق العدوان المسلح خلافاً للقانون .

- مواقف الحكومة البريطانية : انتهت سلسلة الحروب التي دارت بين دولة القواسم في رأس الخيمة والشارقة وبين القوات البريطانية في البحرية والبرية في أوائل القرن الماضي بانتصار البريطاني سنة ١٨١٩ ، وتحويل الاحتكار التجاري البريطاني في منطقة الخليج العربي إلى محمية سياسية بريطانية ، فقد تم في ٨ كانون الثاني ١٨٢٠ التوقيع عليه ، معاهدة سلم عام ، وضمنت تلك المعاهدة النفوذ السياسي البريطاني في الخليج واستكملت بريطانيا بعد ذلك تعزيز نفوذها في تلك المنطقة بعقد سلسلة من المعاهدات الأخرى ولاسيما ، معاهدة السلم الدائم ، في ٥ مارس ١٨٥٣ ، ثم " الوافلات الخاصة " في مارس ١٩٩٢ م التي ألزمت بمقتضاها حكام الإمارات المتهددة في الساحل الغربي بالإمتناع عن عقد اتفاق أو إقامة اتصال مع دولة أخرى عدا الحكومة البريطانية وعدم التنازل عن أي جزء من أراضي الإمارة لغو الحكومة البريطانية الخ ، وعلى أساس تلك المعاهدات توطد النفوذ البريطاني في الخليج العربي

خلال المائة والخمسين السنة الأخيرة ، وتحول الخليج العربي إلى ، بحيرة هندية ، كما كانت الحكومة البريطانية ، كما تدل على ذلك جميع وثائقها الرسمية ، قد اعتبرت جزر أبو موسى والطنين جزءاً من دولة القواسم العربية التي نشأت منذ أواسط القرن الثامن عشر ، فقد أصبحت تلك الجزر مشمولة بمعاهدة ١٨٢٠ والمعاهدات والوفاءات التي تلتها ، وتطبيقاً لذلك التخصي مثلاً أن تصديق الحكومة البريطانية على عقد الإمتياز الذي منحه حاكم رأس الخيمة في ٣ آذار ١٩٦٤ لشركتين أمريكيتين ، وكان ينص هذا العقد صراحة على أنه يشمل جزيرتي طنب " النابعتين لرأس الخيمة " .

هذا وتدل جميع الوثائق والمراسلات الرسمية البريطانية على أن الحكومة البريطانية كانت منذ القرن الماضي ولم تزال تسلم بتبعية الجزر الثلاث لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة ، ومن ذلك الوثائق والمراسلات الرسمية محفوظات وزارة الهند ، وسجلات دار المقام السياسي البريطاني في بوشهر ووثائق وزارة الخارجية البريطانية ، فضلاً عن ذلك أكدت تصريحات ومراسلات الوزراء البريطانيين ومجلسي الحكومة البريطانية في السنوات الأخيرة تبعية الجزر العربية الثلاث لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة .

وصحوة القول أن سيادة إمارتي الشارقة ورأس الخيمة على جزر أبو موسى والطنين الكبير والطنين الصغير قد تثبت بالممارسة الفعالة الدائمة والمادة لإختصاصات السيادة من قبل الإماراتيين العربيين في تلك الجزر ، كما أن تلك الممارسة قد توطدت خلال مدة طويلة بمواقف الحكومتين الإيرانية والبريطانية قبل وقوع العنوان الإيراني المسلح على الجزر الثلاث في تشرين الثاني ١٩٧١م ، وكل ذلك لا يدع مجالاً للشك في ثبوت الحيازة الفعالة المتوطدة ويقدم بالتالي السند القانوني النافذ للسيادة العربية على الجزر الثلاث .

قيمة الحجج الإيرانية ، لقد تلذعت الحكومة الإيرانية بمحجج مختلفة لتبرير قيامها باحتلال الجزر العربية الثلاث ووردت تلك الحجج في تصريحات الشاه أو رئيس وزراء إيران أو منشورها في الإجماع الذي عقده مجلس الأمن في ٩ كانون الأول ١٩٧١م لمبحث مسألة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث وذلك بناءً على طلب الدول العربية ، وتقوم هذه الحجج الإيرانية على الإدعاء بوجود سيادة إيرانية سابقة والاحتبارات الإستراتيجية ، والجوار الجغرافي ، وتقديم الإحتجاجات وأخيراً الإتفاق الإيراني مع الشارقة ، فما هي قيمة هذه الحجج ؟

٢ السيادة السابقة : تدعى الحكومة الإيرانية بأن السيادة على الجزر الثلاث كانت لإيران قبل ٨٠ عاماً وأن الاستعمار البريطاني كان هو الذي يحول دون أن تمارس إيران (( حقوقها التاريخية )) في تلك الجزر ، وفي واقع الأمر ليس لهذه الحجة أساس من الواقع ، فالتاريخ يدل على أن الجزر الثلاث لم تنحصر في يوم من الأيام للحكم الفارسي ، كما يؤكد الوقائع بأن سكان جزيرتي أبو موسى وطنين الكبرى جميعها عرب ينتمون لنفس القبائل التي تقطن على الساحل الغربي للخليج وأن حكم هذه الجزر

كان بيد العرب دون القطاع وذلك قبل دخول القوات البريطانية في منطقة الخليج وبعده ومن الفصائل أيضاً أن الاحتلال البريطاني في سنة ١٨١٩ م قد اقتصر على رأس الخيمة ومن ثم فإن الإدعاء بأن الإنجليز استولوا قبل ٨٠ عاماً على الجزر الثلاث وسلموها لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة لا أساس له من الصحة إطلاقاً

٥- الاعتبارات الإستراتيجية : صرح شاه إيران لمراسل صحيفة (الفهارو) الفرنسية في أواخر شهر ايلول ١٩٧١ (عدد ١٩٧١/٩/٢٨) أن هذه الجزر تكاد أن تكون خالية من السكان ولكن لها أهمية استراتيجية لأنها تشرف على مدخل الخليج العربي ، وأنه لا يريد أن تستخدم كقواعد تخريب ضد إيران ويرد على هذه الحججة بأن الاعتبارات الإستراتيجية قد تكون لها أهمية سياسية ، غير أنه ليس لها أية قيمة قانونية بلديهي أن لا وجود في القانون الدولي المعاصر لأية قاعدة تميز الاستيلاء على إقليم الغير استناداً إلى مقتضيات المصالح الإستراتيجية .

٥- الخرائط البريطانية : أشار مندوب إيران في اجتماع مجلس الأمن المذكور سابقاً إلى أن الخرائط البريطانية تتضمن اعتبارات متكررة بضم الجزر إلى إيران منذ عام ١٨٧٠ م ، ويرد على ذلك أن أحكام الدولة<sup>(١)</sup> ، لا تعد بالخرائط إلا إذا كانت ملحقة بوثيقة قانونية دولية تتضمن الاعتراف بالحقوق أو المنازلة عنها ، ومن ثم يعلو اعتبار الخرائط التي أشار إليها مندوب إيران بمثابة اعتراف من الحكومة البريطانية ما لم يعرف فيها الشرط للمذكور آنفاً ، يضاف إلى ذلك أنه حتى على افتراض توفر ذلك الشرط وهو افتراض لا أساس له من الواقع - فإن اعتراف الحكومة البريطانية لا يسوي على الغير ومن ثم لا يسري على الشارقة أو رأس الخيمة ، ولا سيما وأن مثل هذا الاعتراف لو صح - عن طريق تلويين الجزر بنفس لون البر الإيراني مثلاً - يكون مجرد اعتراف ضمني بتنازل والاعترافات الصريحة المدونة والشفوية التي صدرت عن الحكومة البريطانية منذ قرن ونصف تلك الاعترافات التي سلمت ضمناً بتسعة الجزر الثلاث للشارقة ورأس الخيمة وبلديهي أن الاعتراف الصريح بسمو على الاعتراف الضمني أو المقترض .

٥- الجوار الجغرافي : أحتج مندوب إيران في اجتماع مجلس الأمن المذكور آنفاً بقرب جزيرتي الطمين من السواحل الإيرانية وهذه الحججة مردودة أيضاً لأن قواعد القانون الدولي لا تميز المطالبة بأرض أو جزيرة ثبتت سيادة الغير عليها بالحياة الفعالة بحجة أن تلك الأرض أو الجزيرة قريبة من سواحل الدولة أو ملاصقة للجغرافية<sup>(٢)</sup> .

(\*) محكمة التحكيم الدائمة في قضية الجزيرة بئلاز ، مجموعة أحكام التحكيم للأمم المتحدة ج ، ص ، ٨٥٣-٨٥٤

(٢) قضية جزيرة بئلاز ، نفس المرجع ، ص ٨٥٤-٨٥٥ ، ٨٦٩ .

هـ - تقديم الاحتجاجات : أكد مندوب إيران في اجتماع مجلس الأمن الذي سبقت الإشارة إليه أن الحكومة الإيرانية لم تتوان عن تقديم الاحتجاج خلال المدة التي حرمت من ممارسة حقها الزعوم في السيادة على الجزر الثلاث ، ويلاحظ على الحجة أن القضاء الدولي قد استقر على مبدأ ترجيح الحيادة الفعالة على مجرد الاحتجاج الرسمي غير المقرر بتسوية سلمية للزاع . ومعلوم أن الحكومة الإيرانية عندما بدأت تطالب بالجزر الثلاث منذ بضع سنوات وفضلت اللجوء إلى طرق التسوية السلمية التي اقترحتها المشاركة ورأس الحجة ، وأصررت على التهديد باستعمال القوة

و - حجة الاتفاق مع المشاركة : حاول مندوب إيران أخيراً في اجتماع مجلس الأمن المشار إليه أنها بقوله أن (الترتيبات التي اتخذت في شأن أبو موسى قد نالت موافقة المشاركة ورضاه) بيد أن هذه (الموافقة) التي تلزمها مندوب إيران باطلة ولا يصح الاحتجاج بها وسبب هذا البطالان هو أن الحكومة الإيرانية قد فرضت تلك الموافقة على حاكم المشاركة بسلسلة من التهديدات المستمرة باستعمال القوة لاحتلال جزيرة أبو موسى عشية انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي ، وذلك بالرغم من محاولات شيخ المشاركة المتكررة للتفاوض مع إيران ، وكان رد الحكومة الإيرانية على تلك المحاولات أنها ترفض التفاوض مع المشاركة بخصوص السيادة على الجزيرة ، كما ترفض إحالة الزاع على التحكيم أو هيئة الأمم المتحدة وعلى هذا النحو فرضت الحكومة الإيرانية شروطها على المشاركة بالتهديد المتكرر باستعمال القوة ورفض الحلول السلمية ، ومعلوم أن القاعدة القانونية الدولية النافذة في القانون الدولي المعاصر تقضي ببطالان أي اتفاق دولي يهتد ( عن طريق التهديد أو استعمال القوة علناً لمبادئ القانون الدولي التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة ) ( المادة ٥٢ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات المنقضة في ٢٢ مارس ١٩٦٩ ) وفي حقيقة الأمر لو صح الأخذ بالتقرير الإيراني لكان معنى ذلك الإخلال بمبدأ تحريم استعمال القوة أو التهديد بما ذلك المبدأ الذي استقر في القانون الدولي المعاصر ونص عليه ميثاق الأمم المتحدة (الفقرة ٤ من المادة ٢) فمن الواضح أن قبول التقرير الإيراني بمجرد مبدأ تحريم العنوان المسلح من أي معنى وآية ذلك أن الأخذ بهذا التقرير يفسح المجال لكل دولة تريد اغتصاب أراضي الغير أن تصنع بنفسها ما يسوغها هذا الغتصاب عن طريق اتفاق تعقده بالتهديد والإكراه مع الدولة ضحية الاعتداء .

لقد تبين ثبوت السيادة الإقليمية لإمارة المشاركة على جزيرة أبو موسى وإمارة رأس الحجمة على جزيرتي الشنين وذلك بمختلف الأدلة المؤيدة لسيادة الإمارات العربية تلك الأدلة التي تقوم على الحيادة الفعالة الدائمة المأداة من قبل الإمارات حتى الإحتلال الإيراني ، وعلى توطيد تلك الحيادة بمواقف إيران وبريطانيا كما تعزز ثبوت تلك السيادة العربية بتهاافت الحجج الإيرانية

ومعلوم أن إمارة المشاركة قد أصبحت عضوة في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أن أعلن بدء العمل بالدمسور المؤقت هذه الدولة اعتباراً من ٢ كانون الأول ١٩٧١ ثم انضمت إمارة رأس الحجمة إلى

دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٠ شباط ١٩٧٢ وحيث أن ذلك المصغر قد قضى بشأن تفرد السلطة الاتحادية بالتشريع والتفويض في الشؤون الاحترازية والدفاع وحماية أمن الاتحاد الداخلي والخارجي ( المادة ١٢٠ فقرة ١-٣ ) أن يمارس الاتحاد السيادة على جميع الأراضي ولتياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء ( المادة ٢ ) فقد انتقلت السيادة الإقليمية على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، من ناحية العلاقات الدولية ، من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .

وهكذا بعد الاحتلال الإيراني لجزيرة أبو موسى وجزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى منذ الثلاثين من شهر تشرين الثاني ١٩٧١ م انتهاكاً صريحاً لمبادئ القانون الدولي المعاصر التي تقام عليها ميثاق الأمم المتحدة وتبته قراراتها .

ولعل من أخطر المبادئ القانونية الدولية التي خرقها إيران بهذا الاحتلال العسكري للجزر العربية الثلاث هو مبدأ تحريم العدوان المسلح ومبدأ لزوم التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، ومبدأ تصفية الاستعمار ، لقد برهنت الكوارث البشرية خلال الحرب العالمية الأولى على ضرورة العمل من أجل إلغاء حق الحرب بقضي عهد عصبة الأمم بتحريم اللجوء إلى الحرب في حالات معينة وخلال مدة محدودة ثم جرى عقد سلسلة من اتفاقات تحرم الحرب والالتزام بعدم استخدامها كأداة للسياسة القومية. ومن أشهر تلك الإتفاقات ميثاق باريس ( كيلوغ - بريان ) الذي انعقد في ٢٧ آب ١٩٢٨ ، وقد صدقت عليه ٦٣ دولة حتى سنة ١٩٣٨ بما فيها إيران ، واستندت محكمة (توريسوغ) الدولية في أحكامها ( ٣٠ أيلول وتشرين الأول ١٩٤٦ ) إلى ميثاق باريس المذكور. أملاً وأخيراً نص ميثاق الأمم المتحدة على وجوب الإمتناع عن (( التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يطق ومقاصد الأمم المتحدة )) ( الفقرة ٤ من المادة ٢ ) وقد ترتب على إلغاء حق الحرب على هذا الوجه المطلق إلغاء حق الفتح الذي كان يسمح للدولة المنتصرة أن تضم إلى إقليمها الأقاليم التي احتلتها قوتها المسلحة ، كما ترتب على إلغاء حق الحرب أن أصبحت إثارة الحرب العدوانية أخطر جريمة دولية ترتكبها الدولة في القانون الدولي المعاصر ولا تحرك مثل هذه الجريمة المسؤولية الجسيمة للدولة المنتهكة فحسب بل وتحرك أيضاً بمقتضى مبادئ (نورمبرغ) التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ( القرار رقم ٩٥/الدورة ١ ) المسؤولية الجنائية الشخصية للحكام الذين حرصوا دولتهم على ارتكاب العدوان المسلح ، وواضح مما سبق ذكره أن الحكومة الإيرانية قد انتهكت مبدأ تحريم العدوان المسلح على أراضي الغير ولعل لما يزيد من مدى تحدي الحكومة الإيرانية لمبدأ تحريم استعمال القوة إن تلك الحكومة قد قرنت عدوانها المسلح على الجزر العربية بإعلان رسمي جاء على لسان رئيس وزراء إيران الذي صرح في البرلمان الإيراني في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ بأنه مسرور ليعلم أن ( القوات الشاهنشاهية المسلحة تولت في جزيرتي طنب الكبرى وطنب

الصلوى ..) ووضح أن الحكومة الإيرانية لا تستطيع أن تنشي بعملها هذا المخالف لبدأ تحريم العدوان المسلح أية حقوق لإيران في الجزر العربية للاحتلال العسكري والنصر القائم على العدوان لا يخلق الحقوق في القانون الدولي المعاصر .

ويوتبط مبدأ تحريم العدوان المسلح ارتباطاً وثيقاً بمبدأ وجوب توحى الطرق السلمية وحدها في تسوية المنازعات الدولية فالمبدآن متلازمان تماماً (( وجهان لنسخة واحدة )) وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية (الفقرة ٣ من المادة ٢) ومن الواضح أن إيران قد رفضت عن عمد اللجوء إلى الطرق السلمية لتسوية النزاع الذي أثارته في شأن الجزر وأبهرت بذلك مندوب وزارة الخارجية البريطانية ( السير ويليم لوسى ) ولاشك في أن مثل هذا الرفض يهدد الأمن والسلم الدوليين في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

لقد استقر في القانون الدولي المعاصر مبدأ تصفية الاستعمار منذ أن أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول ١٩٦٠م (( ضرورة وضع حد عاجل وهو مشروط للإستعمار في جميع مظاهره وأشكاله )) ووجوب توقف جميع أنواع العمل المسلح أو تدابير القمع الموجه ضد الشعوب نحو المستقلة وذلك لتسكينها من ممارسة حقها في الاستقلال التام بحرية ، كما حسم القرار وجوب احترام سلامة إقليم تلك الشعوب وأن أي محاولة تستهدف التمزيق الجزئي أو الكامل للوحدة الإقليمية أو سلامة الإقليم لتقطر ما تقطر مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وقد أكدت الأمم المتحدة هذه المبادئ في سلسلة طويلة من قرارات الجمعية العامة (القرار رقم ١٥١٤/الدورة ١٥ ، ورقم ٢١٨٩/الدورة ٢١ ، ورقم ١٧٢٠ / الدورة ٢١ أ ) ، وعلى هذا النحو تحول القانون الدولي فيما يخص نظم الاستعمار من أداة بيد الدول الإستعمارية كانت تستخدمها لإسباغ الشرعية على استعمار الشعوب واستمرارها إلى أداة تدعى اليوم الإستعمار بجميع صوره وأشكاله وتستخدم في تصفيته النهائية ، غير أنه يبدو واضحاً أن الحكومة الإيرانية قد انتهكت مبدأ تصفية الاستعمار باعتناء قواها المسلحة على سلامة إقليم كل من رأس الخيمة والشارقة وإعلان ضم الجزر العربية الثلاث للإقليم الإيراني وإجلاء سكان جزيرة طنب الكوى عن ديارهم وبكلمة موجزة فقد خلقت الحكومة الإيرانية بعملها هذا استعماراً جليهاً حل محل نكود سياسي استعماري كان في الساعات الأخيرة من تصفيته النهائية (١) .

( ١ ) راجع ملحق ذلك السجل القانوني في المصادر التالية :-

- United Nations, Report of the secretary general on the work of the organization, 16 June 1971 to 15 June 1972.
- United Nations, Report of secretary general, official records, 27<sup>th</sup> session, pp. 76-78.

- ملف الجزر العربية الثلاث ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة .  
 - د. محمد عبد الله الركن : البعد التاريخي والقانوني للعلاقات بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث ، جامعة الإمارات .د.ت =

لعل من المناسب في نهاية هذا التحليل أن نتذكر الطرق التي يميز القانون الدولي اللجوء إليها لصيانة السيادة العربية على الجزر الثلاث واستعادة الممارسة الفعلية لتلك السيادة ، ولاشك في أن الطرق المشروعة في هذا الشأن عديدة وتتفاوت من حيث خطورتها ونطاق الدول التي يحق لها المشاركة في اللجوء إليها . ومن تلك الطرق رد العدوان الإيراني بالقوة على أساس استعمال حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ويعود استعمال هذا الحق دون شك للدولة المعتدى على إقليمها أي دولة الإمارات العربية المتحدة ، كما يعود للدول الأخرى ولاسيما الدول العربية التي قد تتطوع في الدفاع الجماعي عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، ومن تلك الطرق المشروعة أيضاً المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية . ومن تلك الطرق مالا يمكن اللجوء إليه إلا من قبل الدولة صاحبة الإقليم وهي دولة الإمارات العربية المتحدة ، ويدخل في ذلك سلوك الطرق القانونية التي تمكن الدولة صاحبة الحق الشرعي في الإقليم من صيانة سيادتها عليه والحيولة دون أن يكتسب الاختصاص الإيراني للجزر الثلاث صفة الحيازة الفعالة المهادنة

-- د عبد حسن الخطيبي - محرر العربية الثلاث في خليج عربي - الزعم الدولي للتاريخ بهنداد ١٩٧٣

عبد الوهاب عدوان - سفير العربية الثلاث - وعدى مشروعه التصعيد الإقليمي مركز الدراسات والبحوث - عمان - عمان  
عبد الوهاب عدوان - سفير العربية الثلاث - وعدى مشروعه التصعيد الإقليمي مركز الدراسات والبحوث - عمان - عمان  
عبد الوهاب عدوان - سفير العربية الثلاث - وعدى مشروعه التصعيد الإقليمي مركز الدراسات والبحوث - عمان - عمان





## الخاتمة

انطلقت مشكلات الحدود البحرية في منطقة الخليج العربي مع أواسط الأربعينيات من القرن العشرين عندما بادرت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥م إلى إصدار إعلان ترومان ، نسبة إلى رئيسها السابق هاري ترومان ، القاضي بعائدة الموارد الطبيعية لقاع البحر وشبه اليابسة للجرف القاري الواقع في أعالي البحار وباطنها واخاذه لسواحل الولايات المتحدة واعتبارها تحت سيادتها وسيطرتها ، فبادرت المملكة العربية السعودية وشأنها شأن دول عديدة في العالم في ٢٨ مايو ١٩٤٩م إلى إصدار بيان مشابه للبيان الأمريكي وأعطتها مشيخات البحرين وقطر والكويت والإمارات الست الأخرى بإصدار بيانات مشابهة في يوليو ١٩٤٩م تحدد فيها سياساتها المستقبلية بصدد الموارد الطبيعية لقاع البحر والمناطق شبه اليابسة في البحر واخاذه لشواطئها وسواحلها ، وتضمن البيان السعودي التأكيد على عائدة الموارد الطبيعية في قاع البحر وشبه اليابسة ، وتحديد حدود هذه المناطق إستناداً إلى المبادئ العادلة والإنصاف مع الدول التي تمارس السيادة والسيطرة على المناطق المذكورة المجاورة ، كما كانت مضامين بيانات إمارات الخليج العربي التسع متشابهة والتي أكدت فيها على حقوقها في الموارد الطبيعية في المناطق البحرية المجاورة لسواحلها وشواطئها ، ولاشك أن الدافع الرئيسي وراء إصدار تلك البيانات ، المطالبة بمساحات واسعة من المياه والأراضي تتجاوز في حجمها مساحة المياه الإقليمية المعترف بها دولياً في القانون الدولي للبحار ، وتجنبت تلك البيانات استخدام مصطلح " الجرف القاري " الذي ورد في الإعلان الأمريكي واستخدمت بدلاً منه " قاع البحر وشبه اليابسة " المجاورة لشواطئها كأساس لإدعائها إذ أن مياهها ليست عميقة ولا يتجاوز عمقها ٦٠٠ قدم ، كما أعترفت تلك البيانات بحقوق الدول الأخرى المطلة على البحر لممارسة سيطرتها على جزء من هذه المناطق الواقعة في المياه الدولية وخارج مياهها الإقليمية على أن يتم تحديدها إستناداً إلى المبادئ العادلة والإنصاف مع الدول المجاورة ولم يؤثر إصدار تلك البيانات في الصفة الدولية لهذه المياه في أعالي البحار المجاورة وفي المجال الجوي الواقع فوق هذه المياه كما أنها لم تؤثر في حقوق الصيد التقليدية للإسماك واللؤلؤ هناك .

ولم تصدر هذه الدول أي بيانات تحدد فيها حدود مياهها الإقليمية ، وكسالت بريطانيا قد اعترفت بالبلد التقليدي المتعارف عليه بنطاق حدود المياه الإقليمية لأي دولة بـ ٣ أميال إعتباراً من بعض نقطة مياه على سواحلها ، إلا أن بعض الإمارات تبنت نطاق الستة أميال عند منحها امتياز التنقيب عن النفط لشركات النفط متعددة الجنسية ، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية وإيران والعراق فإنها كانت تبني نطاق الـ ٦ أميال ، إلا أن السعودية والعراق عدنا بعد ذلك حدود نطاق مياهها الإقليمية ليصبح ١٢ ميلاً بموجب البيان الملكي السعودي الصادر في ١٦ فبراير ١٩٥٨م

وبالنسبة للعراق في نوفمبر ١٩٥٨م ، وكذلك عدلت إيران نطاق مياهها الإقليمية بعد ذلك إلى ١٢ ميلاً بموجب القانون الذي أصدرته في عام ١٩٥٩م .

يبد أن التشريعات التي تقوم بإصدارها الدولة البحرية " الساحلية " ومن طرف واحد بموجب قانونها الوطني في البلاد بشأن تحديد حدود مياهها الإقليمية لا يمكن إعتبارها سارية ونافذة المعمول في القانون إلا بعد الإعتراف بها من قبل الدول الأخرى وإستناداً إلى ما جرت عليه العادة والعرف والقبول الضمني أو من خلال سلسلة من المعاهدات أو الإتفاقيات متعددة الأطراف وتستحكم حلقات المعضلة عندما تعلم " أن الممارسة الفعلية " تعد قانوناً واجب الإحترام والالتزام .

وهكذا لم تساهم التشريعات المحلية سوى بالقدر الذي تسمح به المصالح الذاتية الخاصة ومن ثم اصطلحت هذه المصالح بالامتيازات النقطية حتى إننا نجد بعض الجزر والقشور التي هي محل خلاف تقع في نطاق المياه الإقليمية للدولتين المتنازعتين في آن واحد وذلك لصغر حجم هذه الدول مع عدم التوزيع العادل للسواحل البحرية ومن ثم فقد لعبت هذه الدراسة نموذجاً فريداً يمكن الإسترشاد به في توزيع السواحل والمياه الإقليمية وفق قاعدة " تساوي البعد " لاسيما وأن مداخلات القانون الدولي سوف تزيد من تعقيد المشكلة لأن كل دولة تسعى فيه ما يرضي رغبتها ويحقق مصالحها لإفسكالية ترتبط بالقانون البحري ذاته المتغير والمتعدد الجوانب والأكثر إثارة للجدل .

وعلى صعيد مشكلة الحدود العراقية - الإيرانية فقد برز من خلال الدراسة مدى التقيد الذي ينتاب هذه القضية لإرتباطها مباشرة بالتمايز بين قوميتين مختلفتين وهما العربية والفارسية ، وقد أستمرت الحكومة العراقية هذه الحقيقة وحرصت على توصيف نزاعها مع إيران بأنه دفاع عن الحدود الشرقية للوطن العربي وتحديد الأمن الإقليمي لدول الخليج العربية ، وفي صورة المشهد الإقليمي للخليج برزت الرياض لتشكّل عامل إتران ومنع المعادلة من الإنفلات السياسي وكان عليها العصب الأكبر في مواجهة قوتين طامعتين بقوة في الأفراد بالهيمنة على المنطقة ، ومن ثم كانت الدبلوماسية السعودية قد رفضت على الدوام أطروحات الإنتماج الإقليمي التي رفعتها الحكومة الإيرانية ، ولم تزيد في المقابل الشعارات القومية العربية التي نادى بها بغداد ، وفي مواجهتها لدور طهران وبغداد معاً ، رفضت الرياض شعار الجزيرة العربية ، ومن ثم قد يصح أن نطلق على " مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مسمى آخر يتفق والطبيعة الأيديولوجية - سياسية التي إنطلقت منها فكرته الأساسية بحيث يمكن القول بأنه " مجلس التعاون لدول شبه الجزيرة العربية " فاليمين في كل الأحوال ستكون أقل تطرفاً وأكثر قبولاً لدى مجموعة دول المجلس من العراق أو إيران ، لا سيما بعد أن ألغت خلافاتها الحدودية مع السعودية في يونيو من عام ٢٠٠٠م .

وفي غمار هذه الأجواء من الحسابات السياسية الدقيقة كانت تتفاعل الحدود السياسية ومسمن هنا أيضاً تتجلى قيمة الربط بين التطورات السياسية للحدود العراقية - الكويتية ، بالحدود العراقية - الإيرانية ، ويبدو المثال التاريخي أكثر نصجاً وأعمق تأثيراً إذا ما أدركنا أن محور النزاع العراقي - الإيراني كان يدور حول شط العرب وطغياله على حساب الحدود البرية التي تعتمد بضعة آلاف من الكيلومترات بدءاً من رأس الخليج العربي حتى المناطق الجبلية في الشمال ، وفي ذات الاتجاه تمسك العراق بأن شط العرب هو منفذه الوحيد على الخليج وتقع عليه موانئ إيرانية عديدة ، وما فتى العراق يثير إدعاءاته التاريخية ، على الضفة اليسرى لشط العرب باعتبارها إقليمياً عربياً إنزعه إسرائيل وذلك في إشارة واضحة إلى إمارة عربستان التي قضى عليها الحكم البهلوي في عام ١٩٢٥م وأعلن ضمها إلى سلطة الدولة المركزية بعد أن غر اسمها إلى خوزستان ، وكانت تقطن في إقليم عربستان العديد من القبائل العربية من بينها بني كعب وبني ثميم ومن ثم كان إطلاق تعبیر عربستان بعد في حد ذاته بمثابة إعراف من قبل فارس أو من اللغة الفارسية على الأقل بعروبة هذه المنطقة وذلك لبل أن تلعبها القومية الإيرانية وتسمى جاهدة للقضاء على مقوماتها العربية ومن ثم فإن العراق يرى أن إيران قد سلبه جيباً عربياً وصلت به إلى شط العرب لكي تشاركه في هذا لمر النهرى الحوى وتعتبره لمرأ دولياً يعطي لها الحق في المطالبة بتقسيمه طبقاً لخط التالوج وهو الخط المتبع في تقسيم الأنهار الدولية ، وقد أسعرت إيران تطالب بتطبيق هذا الخط وكانت مطالبتها هذه من الشروط التي وضعها حتى لا تعارض في قبول العراق عضواً في عصبة الأمم في أكتوبر ١٩٣٢ م .

أما إيران فقد أكدت مطالبتها في وجوب تقسيم النهر وإستخدامه من قبل الدولتين على قدم المساواة ، من غير النظر إلى اعتبارات الأفضلية وأكدت بأن النهر بمثابة ملك أنعمت به الطبيعة على الدولتين كي يجمع بينهما وكي يتعلمان من الإدارة المشتركة دروساً في التفاهم والتعاون وأعلنت إيران صراحة عدم إمتثالها لأنظمة الملاحة العراقية مؤكدة أن للمساواة في السيادة على شط العرب ليس فيها ما يهدد رخاء أو سلامة إحدى الدولتين وعلى العكس من ذلك فإن عدم المساواة قد يترتب عليها أموراً خطيرة تهدد سلامة كل من الدولتين ورخاءهما وإستقلالهما .

شأت الظروف لدى الجانبين لإبرام معاهدة الحدود العراقية - الإيرانية في عام ١٩٣٧م التي نصت على إعراف الحكومة العراقية بالمصالح الإيرانية في شط العرب وإقرار خط التالوج بدلاً من خط تقسيم منتصف النهر في مقابل سلامة الحدود العراقية في الشمال ، وقد أستطاعت إيران بموجب هذه المعاهدة أن تنزع مجموعة من المكاسب إذ تضمنت بنود المعاهدة أن يكون شط العرب مفتوحاً للسفن الناهمة لكل من الدولتين وأن يشتركا معاً في تنظيمات الملاحة فضلاً عن تنازل العراق عن أربعة أميال مقابل الميناء الإيراني عبادان بينما كان المكسب الوحيد الذي تحصل عليه الطرف الآخر وهو المسراق إعراف إيران بالحدود القائمة بينهما في المناطق الكردية في الشمال .

وعلى الرغم من إبرام معاهدة ١٩٣٧م فإن تلك المعاهدة لم تؤد إلى تسوية نهائية للحدود النهرية بين البلدين إذ لم يلبث العراق أن أعلن رفضه مشاركة إيران في إدارة وتنظيم الملاحة في شط العرب ولم يسفر انضمام كل من إيران والعراق إلى حلف بغداد في عام ١٩٥٥م إلى تخفيف التوتر القائم بينهما ولذلك كان من الطبيعي بعد قيام ثورة تموز في العراق في عام ١٩٥٨م أن يثور الموقف بين الدوليين حيث قامت إيران بمشد ألوانها العسكرية على شط العرب وأعلنت سيادتها على أجزاء منه

وعلى أثر وصول حزب البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٨م أعلنت إيران عدم إعتارها بمعاهدة ١٩٣٧م واعتبرتها كأن لم تكن " Null and Void " بينما سارع العراق بعرض المشكلة على مجلس الأمن والمطالبة بإحالة النزاع إلى التحكيم الدولي مؤكداً أحقيته في السيطرة على النهر تأسيساً على المعاهدات الدولية السابقة وخاصة معاهدة أرضروم الثانية في عام ١٨٤٧م وبروتوكول الأستاذة لعام ١٩١٣م ، وقد استمر العراق على موقفه الرافض باعتبار مياه شط العرب جزءاً دولياً معللاً بأن ضفتي النهر عاشتا وحدة تاريخية لا يمكن الفصل بينهما وأن ما تدعيه إيران في أغلب مياه شط العرب تأتي من نهر قارون إدعاء لا يعطيهما حق المطالبة في المشاركة في ملكية النهر إذ أن ملكية النهر هي ومصادر مياهه هي امر وأكد العراق أن شط العرب أصبح قانونياً بالنسبة لإيران بعد أن منعت أنابيب النفط إلى جزيرة حارج بدلاً من ميناء هبادة

وفي فترة من فترات الفوضى والخراب في السياسة العراقية عاد القنارب بينه وبين إيران والذي تجسد في السادس من مارس ١٩٧٥م بتوقيع إتفاقية الجزائر التي اعترف فيها العراق لإيران بمطالبتها في شط العرب حيث تضمنت الإتفاقية بروتوكولاً لتخطيط الحدود النهرية بين الدولتين على أساس خط التالوج والإتفاق على تنظيم الملاحة ومهد كل من العراق وإيران بالإفلاق عن عرقلة الملاحة في شط العرب أو في المياه الإقليمية التابعة لهما .

وقد ظل الوضع قائماً على هذا النحو حتى أقدم العراق مع بداية الثورة الإسلامية الإيرانية على إلغاء إتفاقية الجزائر معللاً بأنه كان مضطراً لقرئنها آنذاك لمواجهة المشكلة الكردية في الشمال وأدى إلغاء العراق لهذه الإتفاقية إلى نشوب الحرب بين الدولتين والتي استمرت تساني سنوات " ١٩٨٠-١٩٨٨ " اندلعت من خلافا الدول العربية وتحديداً الخليجية إلى تأييد العراق وتقديم الدعم المادي واللوجستي على خلفية حسابات سياسية غير دقيقة .

كانت الحدود العراقية - الكويتية تمييزاً صارخاً عن مضمولين متوازيين أحدهما إيديولوجي والاخر واقعي عملي ، فمن الناحية الأولى كانت الأزمة إلهاراً لاعتناق الأنظمة السياسية في العراق " الملكية والجمهورية " لمبادئ الجيوبوليك والبعد اللوجستي مماثرتين إلى حد كبير بالسياسة النازية الخاصة بفكرة المجال الحيوي " Lebensraum " أو التوسع الإقليمي حين نجح هتير في فترة ما بين الحربين

العالميتين في ضم النمسا إلى الرابح الألماني الثالث وتكوين ما صار يعرف بالأشلووس " اتحاد النمسا والمانيا " وتبع ذلك ضم إقليم السودان بعد إنتزاعه من تشيكوسلوفاكيا ويرتبط بهذا المفهوم الأيديولوجي الإستراتيجي محاولات العراقية المستمرة لتوسيع مساحة سواحله المطلقة على الخليج العربي وبالتالي مباحه الإقليمية لإحداث الحد الأدنى من التوازن مع إيران والسعودية وبالتالي مشروعية المشاركة في إقرار السياسات في الخليج ، وقد أثبتت هذه الدراسة أن هذه المحاولات العراقية قد أرتبطت وإلى حد بعيد بالإحفاقات والإحباطات المتلاحقة في شأن حدوده مع إيران . أما المضمون الثاني الواقعي فيتعلى في كون الحدود العراقية - الكويتية كانت تاريخياً مهمة ومجربة للمتاعب فقد رسم الخط الفاصل للحدود في أربع مواقع غخطفة من منطقة الحدود ، ومن ذلك أن تحديد الحدود العراقية - الكويتية الذي نصت عليه الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢م كانت حدوداً غامضة وتشمل من دون تعديلات الجزء الشمالي من " الخط الأخضر " لبروتوكول ١٩١٣م الإنجليزي - العثماني الذي لم يصدق عليه ولم يعمل به ، ولم تشر الحدود بالتحديد إلى هذا الحل بأكثر من قولها " على طول البستان " وعند جنوب صفوان ، ولسنوات طويلة لم يعرف أحداً بالضبط أين تجري الحدود على الأرض ، وهذا الجهل والمفوض المادي هو الذي يتحمل المسؤولية عن اندلاع عدد من حوادث الحدود بين البلدين .

وقد نتج الإرتباك في عملية ترسيم الحدود عن وقائع جرت خلال الثلاثين عاماً الأخيرة السبق تلت تسوية أزمة الكويت ١٩٦٦م ، فقد مد العراق لوفده إلى خط جامعة الدول العربية ، وهو خط يسير بموازاة الحدود الدولية الوهمية وفقاً للتفسير البريطاني للعام ١٩٥١م ويقع إلى الجنوب وهو الخط الذي يظهر على معظم الخرائط المعروفة الآن " والمنطقة مزروعة السلاح القائمة حالياً على الحدود العراقية - الكويتية التابعة للأمم المتحدة تحددت أصلاً في أبريل "نيسان" ١٩٩١م بالإستناد إلى هذا التفسير البريطاني ، والمسافة بين القطعين في القرب نقطة تصل إلى ٣٥٠ متراً وفي أبعد نقطة تصل إلى حوالي كيلو مترين ، وخط جامعة الدول العربية هو أصلاً الخط الذي رسمته القوات البريطانية للدفاع عن الكويت خلال أزمة ١٩٦٦م ، وقد أستخدمته فيما بعد قوة جامعة الدول العربية التي تولت الدفاع عن الكويت عقب رحيل البريطانيين في وقت لاحق من نفس العام ، وبقيت هناك حتى حدثت تغيير في نظام بغداد في أوائل عام ١٩٦٣م ، وعقب رحيل القوات العربية مد العراق سيطرته الفعلية إلى جنوب خط الجامعة .

وخلال الستينيات والسبعينيات كانت آبار البترول تحفر من العراق فوق هذا الخط الحدودي الواقع مباشرة " عند الطرف الجنوبي لحقل الرميلة " في حين توسعت في ميناء أم القصر الحديث عبر الحدود الوهمية إلى خط جامعة الدول العربية نفسه وأستمر التمدد العمراني يتسع جنوباً في أواسع السبعينيات ونجماهلت الكويت تماماً هذه التطورات

وكان قرار الاعتماد على المحضر المفقود عليه عام ١٩٦٣م كقاعدة للتسوية النهائية للحدود العراقية - الكويتية أمراً متوقفاً ، إلا أنه لم يخل من مشاكل ففي توقيع العراق على المحاضر المفقود عليها ، اعترف للمرة الأولى منذ اكتسابه عضوية عصبة الأمم كدولة مستقلة في أكتوبر ١٩٣٢م باستقلال الكويت ووجود حدود دولية معها ، وهنا تكمن أهمية هذه المحاضر ، إلا أن نص الإتفاق لم يكن مفصلاً تماماً عند الحديث عن الحدود ، فقد اعترف العراق بحدوده مع الكويت كما حددتها الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢م ولم تكن ثمة توصيفات مفصلة ولا غرائط ، وكان واضحاً غياب النصوص الخاصة بالتحديد النهائي وتوسيم هذا الحد ، ويمكن الافتراض أن الحدود لم تدرس بتفصيل دقيق في الفترة السابقة على المحاضر المفقودة عليها أو أن العراق الذي كان مستعداً لأن يعيد تأكيد التحدد المطاط لأرضية عام ١٩٣٢م ، ولم يكن مستعداً لترسيم هذه الحدود حتى يحصل على تنازلات في شأن الجزيرتين .

وهنا ينبغي التأكيد على أن المطالب العراقية بأراضي كويتية منذ ١٩٣٨م كانت على مستويين متناقضين ، الأول مطالبة العراق بكل الكويت وهي مطالبة رفضت بدرجات متفاوتة ولأغراض مختلفة أياً من جانب دعاة مباحين بدءاً بالملك غازي وتوفيق السويدي ١٩٣٨م ومروراً بـ بسوري سعيد ١٩٥٨م وعبد الكريم قاسم ١٩٦١م وأساس هذه المطالبة تاريخي يقوم على أن الكويت كانت جزءاً من محافظة البصرة خلال الحكم العثماني في بداية القرن الحالي

أما المسعى الثاني فهو سعي العراق إلى تغيير حدوده الحالية وفلسف ما عرفته المراسلات الدبلوماسية عامي ١٩٢٣ ، ١٩٣٢م وأكدته المحاضر المفقود عليها عام ١٩٦٣م ، والتي تحسن مطلب العراق المفقود على مياه الخليج ، وقد طلب العراق بالتخلي له أو تأجيله جزيرتي وربة وبويان الكويتيين المهمتين إستراتيجياً واللذين تحدان بموقعهما في شمال غربي الخليج من مقدرة العراق على الوصول إلى عور الزبير الذي يقوم عليه ميناء الشحن العراقي الثاني أم القصر ، كما سعى العراق إلى إحتلال مساحة صغيرة من الأراضي جنوب " أم القصر " يمكن أن تستعمل لتوسيع الميناء الجديد ، وعلى الرغم من توقيع اتفاق عام ١٩٦٣م الذي يعترف بالحدود مع الكويت كما هي ، ظل العراق ثابتاً في مطالبته بالإضافة في قضية الجزيرتين قبل الموافقة على ترسيم الحدود تلبية لطلب الكويت الدائم ، ونتيجة لرفض الكويت التقليدي لمبحث موضوع التخلي عن وربة أو تأجيلها قيل أن يجري ترسيم الحدود البرية فقط كان العراق يلجأ إلى إبتزار الكويت مادياً ونفسياً كإجراء مؤقت لتفعيل الأزمة . ومن ثم فقد صعب التوصل إلى حل لمشكلة الحدود حتى كان الغزو العراقي عام ١٩٩٠م .

وقد ألحقت حرب الخليج الثانية بتاريخ ١٩٩١م سابقة في قضايا الحدود ليس لها نظير في التاريخ المعاصر وهي أن تقوم برسيم الحدود لجنة مكلفة من الأمم المتحدة وبدون طلب من الأطراف المعنية

- جميعهم - بتحكيم المنظمة الدولية أو حتى تركيلها هذه المهمة ، وقد أقطعت هذه المحنة بعض الأراضي العراقية على إمتداد الحدود بحيث تفيد حركة العراق في ميناء أم القصر ويحرم من ابار النفط في شمال الرميلة ، فبعد أن إنتهت اللجنة أعمالها في أبريل ١٩٩٢م أصدرت تقريراً وافق عليه مجلس الأمن في ٢٧ أغسطس ١٩٩٢م ، وهذا التقرير يرفع بخط الحدود بين البلدين مسافة ٦٠٠ متر على طول ٢٠٠ كيلو متر شمال الخط الواقع السابق ، بموجب ذلك تحصل الكويت على ما يعادل ١٢٠ كيلو متر مربعاً تشمل أجزاء من مدينة أم القصر الحدودية وحوالي ٥ أبار للنف من حقول الرميلة ، والحكومة العراقية من جانبها رفضت هذا التخطيط التسفي للحدود ويمنحهم السخط العارم وينتقم الشعور بالمرارة من ضياع الهوية والسيادة والذاتهما في حطام نار أضلواها بأيديهم .

وقد قدمت الدراسة مضموناً تاريخياً وثقافياً لإشكالية الإنقسام السياسي بين قطر والبحرين ، وما يرتبط بذلك من عدم جدوى أو قابلية تطبيق مبدأ الحقوق التاريخية لال خليفة في الزبارة إذ أنها ليست مطالبة بالسيادة على إقليم فحسب وإنما بالسيادة على رعايا دولة " النعم " يعيشون في إقليم يقع في نطاق دولة أخرى لما يمل ظاهرة فريدة في القانون الدولي . ناهيك عن أن ولايات القبائل كانت تنمو تنشأ مع المصلحة الاجتماعية والإقتصادية لهذه القبيلة أو تلك ، وقد لعبت الإدارة البريطانية بمارستها سياسة المساومة دوراً فاعلاً في تعقيد الخلاف القطري - البحريني حول جزر حوار وقشست الدليل وجرداة ومجموعة الجزر الفوايح والتي أهمها سواة الشمالية وسواة الجنوبية من خلال الإقرار بحاليتها إلى حكومة البحرين رغم وقوع تلك الجزر جميعها في الجرف القاري القطري ليصبح الخلاف بين الجانبين يرتكز في جوهره حول القيمة القانونية للولائي التاريخية الناجمة عن مخلفات الحقبة الإستعمارية ، وقيمة القانون الدولي المعاصر من خلال تشريعاته التي لها صفة الحسم في مثل هذه القضايا الشائكة

وفيما يخص بالرواج الإيراني - الإماراتي فقد حوت الرسالة مضموناً تاريخياً وقانونياً وثقافياً حول ذلك الموضوع الذي اعتبرناه نزاعاً غير حدودياً وإنما إستراتيجياً بالأساس في إطار رغبة إسرائيل المسلحة للتحكم في مضيق هرمز وحركة الملاحة في الخليج العربي ومن ثم السياسة العامة للإقليم وكائن التواطؤ البريطاني واضحاً عندما أدركت أن السياسة الإيرانية أصبحت أكثر إلصاقاً بالمصالح العربية ولم يعد يخشى بأسها ولم تقم بدورها الذي طمنا عولت عليه في تقديم الدعم والدفاع عن الميشتات المشمولة بالحماية وفي اعتقادنا أن لجوء دولة الإمارات العربية المتحدة إلى محكمة العدل الدولية سيكون الخيار الأمثل والوسيلة لاستعادة الحق السليب

لم تغفل الدراسة أن ترصد في حينها وبشكل دقيق العلاقات الإقليمية والدولية التي كانت سبباً أو نتيجة للاختلافات الحدودية ، والتنافس المصموم بين القوى السياسية التي تعالبت على المنطقة من دغاليين والعثمانيين حتى البريطانيين والأمريكان . وقد تصاعدت حساسية الإنحياز حيال مركزهم في

الخليج من جراء اليرز الضخم التنامي لمركز الولايات المتحدة ليس فقط كقوة عالمية لا تقاس بما قوة بريطانيا التي خرجت منهكة من الحرب الثانية الدولية ولكن أيضاً كمنافس شديد الرطاة على النفط العربي وموارده في الخليج ناهيك عن تزعمها للمعسكر العربي والتتظر لسياساته ، وتراجع الدور البريطاني تدريجياً ، وهي الضغوط التي دفعت بريطانيا محاولة التثبيت بوجودها في الخليج عن طريق تفعيل الأزمات الداخلية بالمنطقة ، ومحاولة الإمساك بحيوطها ، إن حالة الإرباك والفوضى في مضمون السياسة البريطانية تجاه الخليج ومشكلاته ، قد ألقننا الأسس الراسخة التي كانت قائمة عليها ، ومن ثم كان تعاطيها مع الأزمات ، بخطى غير واثقة ، كما هي غير مدروسة ، ومن ثم كانت النتائج أشد إرباكاً وتعقيداً وعليه فإن مساهمتها في البحث عن حلول دائمة لمشكلات الحدود ، أضحت محدودة للغاية بمحدود الدور الذي أصبح مرسومواً لها وفي حين التزمت السياسة الأمريكية عدم الإقتراب من ذلك الإرث البريطاني الذي يفيض ذهباً ، وكانت في حالات الإقتراب ، ( العراق - إيران ) ، ( الصياق - الكويت ) . " كاذبي يكسب الثريت على النار " ، وما يؤسف له حقاً أنفاً استخضمت السلطة في العراق أداة فعالة لتفكيك هذه السياسة اللا أخلاقية في الحائتين ، فقد حاول كل طرف أن يلعب بطريقته ووفق إصقاده الأيديو - إستراتيجي وبدا أن أية محاولة لتجاوز الواقع التاريخي ومنطق السياسة هي محاولة عفولة بالمخاطر بل ومآتها الفشل ، فحاولت بريطانيا فعل ذلك ، فكانت محاولاتها تلك تحمل في طياتها بلور لماتها ، فحلحلت مرتكرات السياسة البريطانية عن مواضعها وبدا وجه بريطانيا الكساح يكشف عن حقيقته وهويته ، التي طالما توارى خلفها ، وهو يخوض صراعات مصددة الأخصلة في آن واحد ، مع الأمريكين ، وحكومات المنطقة ، والصراع الداخلي الذي بدأ ينخر في الجسد البريطاني في سمية للتصكك بأيدولوجية تنفذ ماء وجهة من هذا العاصف الذي جاء ليؤرق مضجعه في الخليج ، كان النفط هو المحرك لمشكلة الحدود ، وفي الحائتين كانت السياسة البريطانية قد أعلنت عن إيلامس أيدولوجي واسع ، ولم تستطع العوز بالمنطقة إلى بر الأمان ، ثم جاء الأمريكان بأيدولوجيات حيوية جديدة تشمل ، الإقتصاد ، والسياسة ، والقانون ، ومعالم التحديث والعصرية في شكل موهج ، ولكنه الموج الحاض ، الذي يعمي ، فلا يكاد المرء يترك عظام ما خلفه ، وإذا كان النفط والحدود قد أجبرا بريطانيا في الأخير على الرحيل بعد فقدانها مسوغات البقاء ، فإنها قد شكلت مرتعاً خصباً فسحاً لهذا الطارئ الأمريكي الجديد ، فامسح النفط ، والثروة ، وتوارى خلف الحدود بحركها ويزيد من تفعيلها ويؤزمها كلما دعت شهية للمزيد من الإبتلاع ، دون وازع من فضيلة ، وتجرد من ليل ، متسرلين بسرابل السياسة والمصالح ، فكانت الوسائل فاسدة بوالغايات وبالأعلى على الشعوب .



- الرسائل المتبادلة بين حكومي الكويت والعمان والتي تشكل الإتفاق حول حدود مذكور :تساهم عام ١٩٣٢م فيما أصطلح على تسميتها بمحضر عام ١٩٦٣م
- وثيقة أخرى نادرة تبين كيف درجت الحكومة العراقية على إبتزاز الكويت سياسياً بطب فصر مالي مقابل التناحي عن إثارة المشكلات الحدودية



TRANSLATION OF A DRAFT LETTER  
FROM:  
SHAIKH SAHAB AL-SALIM AL-SABAH  
TO:  
"RIG" "HMAU" "AL-DAR"

It pleases me to send Your Excellency my warmest greetings together with the greetings of the people of Kuwait to their brothers, the people of Iraq.

The campaign which is being conducted by the brave Iraqi army and by volunteers from the people against the regionalist rebellion in the north is a campaign undertaken on behalf of all the Arabs.

The State of Kuwait supports the Republic of Iraq in accordance with the ties of national brotherhood and neighbourliness and of the one Arab destiny.

This is our bounden duty because we believe that the two peoples of Kuwait and Iraq are two parts of the one Arab nation.

As an expression of the support of the people of Kuwait for the people of Iraq, our Government, under the guidance of H. H. Sheikh Abdullah al-Salim al-Sabah, Amir of the State of Kuwait, has decided to send as a gift to your Government, the sum of two million dinars to be shared out as aid to the families of the martyrs of the army and the people as compensation for the damage and sacrifices suffered as a result of the secessionist rebellion in Iraq.

Kuwait has always felt that Iraq is her dear brother and near neighbour in spite of the black tyranny which poisoned the atmosphere of the relations between the two regions because

/el

CONFIDENTIAL

*Arabian Boundaries, 1963*

CONFIDENTIAL



of a ruler who behaved contrary to the will of the people of Iraq and did harm to both peoples together.

In the same way, Kuwait has always felt that the bounty which God has bestowed upon her should be used for the service of her brother Arabs.

The State of Kuwait is confident that the Republic of Iraq will certainly support the independence of this Country and its security and stability.

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL



TRANSLATION OF A DRAFT LETTER FROM:  
HR.H. AHMAD AL-HASAN AL-SABAH TO:  
HR.H. HAJJUMESS SHAIKH SABAH AL-SALIM  
AL-SABAH, NEIR APPARENT AND PRIME  
MINISTER, KUWAIT

I have received with much gratitude and appreciate your esteemed letter (or telegram) containing expressions of your kind feelings and those of the Arab people in Kuwait for the Arab people in Iraq.

Similarly, I thank you for the noble gesture by which you gave expression to the sympathy of Kuwait for the forces of the army and of the people fighting the regionalist secessionist rebellion in the north of Iraq.

This noble gift offered by the people of Kuwait to the people of Iraq is an expression of the unity of feelings, aims and destiny which exists between the people of the one Arab nation.

The campaign in the north is, as you described it, a campaign on behalf of all the Arabs. It is a battle to defend the integrity of the land of Iraq, and to defend Arab nationalism which refuses to give the secessionists and regionalists the opportunity to tear this region apart.

The feelings of Iraq towards Kuwait are those of a brother towards his closest brother; or rather the feelings of one part of the Arab nation towards another dear part.

Both the Government and people of Iraq share the sincere desire of Kuwait to establish the closest ties and firmest relations between the two brothers.

Iraq will always give Kuwait the support of a faithful brother.

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL



The delegation of the Republic of Iraq met

.....  
.....  
The discussions took place in an atmosphere of brotherly affection and of mutual consciousness of how the two countries are linked together by the bonds of neighbourliness, by shared interests and by their desire to achieve all that will benefit the two States and the Arab Nation.

Whereas the two Governments desire to repair the damage caused to relations between Iraq and Kuwait by the transitory Qasimite era before the advent of the blessed revolution of the 16th of Ramadan;

In order to emphasise the opening of a new page in relations between the two States which will accord with a mutual relationship cleansed of all shadow of disagreement created by the previous régime in Iraq;

Whereas the two Governments firmly believe in the identity of the Arab Nation and in the necessity of its unity and of the joint efforts which this belief deserves;

Whereas the Iraqi side has taken note of the statement of the Kuwait Government made to the National Assembly on ..... which dealt with steps to annul the British Agreement at the suitable time;

The two delegations have agreed as follows:

1. The Republic of Iraq recognises the independence and complete sovereignty of the State of Kuwait within its frontiers as specified in the letter of the

CONFIDENTIAL

/D/ma

CONFIDENTIAL



Prime Minister of Iraq of July 21, 1932, which  
was agreed to by the Ruler of Kuwait in his letter  
of August 10, 1932.

2. The two Governments shall work to strengthen the  
brotherly relations between the two brother countries,  
encouraged to do so by their national duty, by their  
shared interests and by their hopes for comprehensive  
Arab unity.
3. The two Governments shall work to establish cultural,  
commercial and economic co-operation between the two  
countries and to arrange the exchange of technical  
information. In order to achieve this, diplomatic  
representation shall be exchanged between the two  
States forthwith.

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL  
FROM KUWAIT TO FOREIGN OFFICE

IT

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION

Ir - kson

No. 162

October 2, 1963

0 12 21 a.m. October 2, 1963  
4. 12.51 p.m. October 2, 1963

BM103173/53

IMMEDIATE

CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 162 of October 2.  
Repeated for information to: Baghdad, Damascus, Beirut,  
Bahrain, Cairo, Amman,  
FOMEC (Aden), Tehran.

My telegram No. 161.

Lutfi has now informed me that three members of Kuwaiti delegation will go today to Beirut to meet Sabah al-Najim, the Prime Minister, and will then proceed to Baghdad.

2. There has been a slight change in the arrangements contemplated. They will sign with the Iraqis an agreed minute instead of a joint communiqué. The text of the minute will be substantially the same as the draft communiqué we have already seen. It contains recognition of Kuwait's frontiers on the basis of the 1932 letters as well as of her independence.

3. They will also sign a separate loan agreement for an interest-free loan of 30 million pounds sterling payable in London on signature and repayable in nineteen instalments from the end of the sixth year, with a gold clause.

Foreign Office please pass Baghdad, Damascus, Amman, Beirut, Cairo, FOMEC (Aden) and Tehran as my telegrams 95, 17, 21, 89, 34, 86 and 13.

[Repeated as requested]

DISTRIBUTED TO:

Eastern Department  
Arabian Department  
Economic Relations Department  
General Department  
Information Policy Department  
News Department

ADVANCE COPIES:

Private Secretary  
Lord Privy Seal  
Sir H. Caccia  
Sir G. Harrison  
Head of Eastern Department  
Head of Arabian Department  
Head of News Department

8888

CONFIDENTIAL

ملحق وثائق بدمية مملكة وقلم ( ٢ )

- رسالة من حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى الوكيل السياسي في البحرين في ٦ فبراير ١٩٣٩ م .
- رد حاكم قطر الشيخ عبد الله بن لاسم آل ثاني على إدعاءات البحرين .
- رأي الحكومة البريطانية بشأن المناقش المتنازع عليها .

*Basra, 1939-1982*

البحرين ١٧ ذو الحجة ١٣٥٧

Bahraia, February 6, 1939.

من  
حمد بن عيسى آل خليفة

From  
Hamud bin Isa Alkhalifah,

الى  
خليفة بريطانيا بالبحرين  
دام محمد .

To  
His Britannic Majesty's  
Political Agent, Bahraia.

بعد تقديم التماس وأصل الاحكام -  
بموجب الفروع حكيم دولة بريطانيا  
السلطان الذي قدم لينا بوسمة -  
لنا انكم انما تكلمتم من رايه من  
طرف مسألة ايجاز لاداء على الصلة  
التي حلت في ملكنا .  
نرجو من لنا ان نرسل حكيم  
دولة بريطانيا السلطان من رايه  
هذا .  
١ - و فكر حكيم دولة بريطانيا -  
السلطان يساعدنا لنا بمناصنا -  
في كل وقت . نحن نعلم ونعلم  
من ضمن الصداقة لعلنا ان تقريرنا  
على ايجاز التماس بول لاسم -  
على حركتنا التسوية الذي نحن  
مطالب به عن حيز حوار رايه  
لنعد على الانصاف وسكة حكيم  
دولة بريطانيا السلطان وناك ان  
صحة دعوانا صواب بة .  
اننا نعلم ان حكيم دولة -  
بريطانيا السلطان في كل وقت  
لا تقل اي عمل سلك الذي  
٢ -

After complianes:-  
In accordance to the sugges-  
tion of the British Government,  
which was conveyed to us by you,  
we are writing to express our  
opinion about the matter of the oil  
concession over the unallotted area  
of our territories. We request  
that you will express our views to  
the British Government. Firstly  
we thank the British Government  
for assisting us both now and at  
all times with advice. We are  
grateful for the reassurance of  
friendship and are relieved to  
know that our decision about the  
oil concession will not affect  
our known rights over the Basra  
Islands; we rely on the justice  
and wisdom of the British Government  
and we are sure that the validity  
of our claim will be recognized.

*Arabian Boundary Disputes: Bahrain-Qatar, 1818-1991*

- ٢ -

-2-

يخرج انه بغير مصلحة بلادنا  
الآن وفي المستقبل - اما  
الآن في المستقبل -

٢ - ان قرار اصدار النفط  
حالة ذلك امية كبرى هي  
البحرين لان هذه لها  
تأثير على المالية كويتا -  
الخاصة وتقبل المالية  
بلادنا . ومن هذه الامور  
كما نذكر من الامور  
سيتم حلها - ومن  
الامر سهل يمكن ان  
لربما بلادنا الآن في -  
المستقبل .

بغير فسادكم انه صحت -  
هذه حلتها حفرها لثرائنا  
وبلادنا الاكبر وشهنا  
حكومة محلي شرقي  
البحرين ولما جمع ما  
يريدون ان يؤولوا من  
المستقبل التي صلت  
بالاحياء - وكنت  
الشركين هذا عهد  
طالبت . ان شركة  
بذل البحرين في عهد  
الاجل المالية التي في  
رؤس طابعا في  
وشركة اصدار النفط  
المستودع تحت طابعا -  
الاجل

- ٣ -

We are confident that at all  
times the British Government  
would never wish us to do any-  
thing which appears to be detri-  
mental to the interests of our  
country, now or in the future,  
either financially or politically.

2. The decision about the  
oil concession is a matter of  
the greatest importance to  
Bahrain, it affects the present  
revenue of our government and  
the financial future of our state.  
For many weeks we have been con-  
sidering what is the best course  
for us to take and what will be  
most advantageous for our people  
and our country both now and in  
the future. With our brothers,  
our son and our Advisor we have  
had many meetings with the repre-  
sentatives of both companies and  
we have heard what they have to  
say on all matters concerning  
the concession. Both companies  
have made numerous offers. The  
Bahrain Petroleum Company have  
made offers for the shale area  
which have gradually increased  
and Messrs. Petroleum Concessions  
Limited have made offers for the  
oil.



## Hawar islands, 1830-1982

- ٣ -

كل الساحة ومبدا .  
 انتم في من الساحة  
 انتم في مبدا دولة بريطانيا  
 انتم في انتم في المبدا  
 مرسى في مبدا المبدا  
 مرسى في مبدا المبدا  
 مرسى في مبدا المبدا  
 مرسى في مبدا المبدا  
 مرسى في مبدا المبدا

٣ - انتم لا تد انه من المانع  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا

٤ - انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا  
 انتم في مبدا المبدا

- ٣ -

the whole area and for different portions of the area. Acting on the advice of His Britannic Majesty's Government we have given Major Holmes an opportunity to make an offer for the Hawar islands including surroundings. We enclose with this letter a note giving particulars of the offers.

3. We do not think it is desirable to consider granting Messrs. Petroleum Concessions Limited a concession of the whole unallotted area nor over Hawar and all the seas within our territory but we were willing because it was suggested by the British Government, to consider the offer of Messrs. Petroleum Concessions Limited for the Hawar islands. We will deal with this offer first.

4. Petroleum Concessions Limited offer four lakhs on signature of agreement and two lakhs per annum for four years after which the company will pay six lakhs and a quarter per annum, minimum royalty, for the period of the concession. The company

- 4 -

*Arabian Boundary Disputes Bahrain-Qatar, 1818-1991*

- ١ -

في ستة لكره سبع لك روبية  
لعدة سنة بموجب المادة الثامنة  
عشر لمادة مائة الشركة في  
أي وقت بعد حين ثلاث سنوات -  
الشركة لها حق أن تتنازل عن -  
المطالبة . اثنا عشر لك  
الشركة ما وجدت نفع في حفر  
اثنا عشر تنال من مائة لك -  
الشركة سوف لا ترضى يدفع  
هذا المبلغ المسمى إلا إذا  
وجدت نفع . وفي هذه الحالة  
سوف لا تعط شهر. اثنا عشر  
روبية عدد الاجرة .  
وإذا لكره روبية في هذا  
لثلاث سنوات ما يدار عشر لكره  
نفع إذا وجد النفط . هذا  
الترتيب يكن له ثلاثة نسخ -  
اتخذت منها الشركة المذكورة  
إن إذا شركة احتاجت التمسك  
بذلك سجل التمسك في حفر سوف  
تستلم من قبل على النفط الوارد -  
لاجل التمسك من صاحب  
حقن . وفي الماهر لا يوجد -  
هناك بلد في ساحل عمان ولا في  
قطر . وفي أي حاله سيجري -  
القول بينه بين التمسك  
مذكور به .  
إن كذا النفط المكتسبة لعدد  
مباري يكن ٧٠٠ طن يوميا .  
وفي طلب شركة نفع البحرين  
هذه الكمية بين ٥٠٠ طن  
في المسمى وفي هذا الطلب  
ليس هناك تمهيد

Company does not guarantee  
the 64 lakhs for any definite  
period. According to Article 19  
of the company's draft agreement  
at any time after the expiry  
of three years the company can  
relinquish its agreement. He  
believes that if the company did  
not find oil at Hamar it would  
relinquish its agreement because  
the company would not wish to  
pay this large sum unless it  
produced oil. In this case we  
would only receive four lakhs  
on signing and six lakhs over  
three years, altogether ten lakhs  
only if oil was found, would this  
arrangement be profitable to us?  
It has been suggested to us by  
the company that if a refinery  
was built at Hamar by Petroleum  
Concessions Limited we would  
receive revenue on oil imported  
to be refined from the Trucial  
Coast. At present there is no  
oil in the Trucial Coast, nor in  
Qatar and in any case we regard  
the suggestion of a refinery  
being built at Hamar as very  
doubtful. The amount of oil  
necessary for commercial quantity  
is 700 tons per day, in the  
Bahrain Petroleum Company's offer

- ٥ -

على أكثر من مئتين طن  
روبيّة

٥ - أن طلب الشركة على  
الحسين هو بمئتين طن -  
جميع المباحات مع جزير  
حمار ، أن الشركة تتعهد  
على أنها لنظم ما لا يقل عن  
استمارة له روبية واحد مائة إلى  
مئة خمسة عشر مائة من -  
الاجازات للدين ( الحمار ) لا  
إذا جاء للملكين ، وإذا وجد  
الملك في المباحات الخاصة  
أما لنظم حافلا لا يقل من مئة  
مئة له روبية مائة مئة خمسة  
مئة مائة من الجميع وإذا وجد  
الملك في المباحات الجديدة -  
أن أقل حد لا جاز ملك الملك  
بعد خمسة عشر مائة لا يكن  
أقل من ثلاثة آلاف روبية مائة -  
عشر له روبية واحد مائة مئة  
وأما الشركة تتعهد ٥٠٠ طن -  
في المباحات الشركة صرف دسج  
بوجود ملك الحمار حمار ، وطون -  
على ذلك أن الشركة تتعهد أن -  
تسلي مائة لا يقل من مئة ٧٧٧  
- روبل من ملك الحسين أو ملك  
لا يقل من ١٢٥ مئة م -  
ملك الحسين إذا وجد ملك في -  
المباحات الخاصة - وأما الملك  
كوليت الممر وإذا كان يكن -  
ممر إلى بحر مائة وأربعين المباحات

offer it in 500 tons per day.

In this offer there is no  
guarantee of more than 10 lakhs.

5. The Bahrain Petroleum  
Company's offer is for the whole  
area, including Hammam. The  
company guarantees that unless  
the actual oil of Bahrain becomes  
dry we shall receive not less  
than twelve lakhs and a half  
per annum for the existing con-  
cession for 15 years and if oil  
is found in the additional area  
we shall receive not less than  
17 lakhs per annum for fifteen  
years for the whole. If oil  
is found in the new area our  
minimum royalty after 15 years  
will not be less than three lakhs  
per annum instead of 1½ lakhs  
per annum. If the company find  
500 tons per day the company will  
declare oil in commercial quantity  
In addition the company undertakes  
to refine not less than 10,000  
barrels of Bahrain oil or not less  
than 12,500 barrels of Bahrain oil  
if oil is found in the additional  
area. Other clauses such as  
drilling obligations, the time  
in which the first well must be  
drilled and special arrangements

*Arabian Boundary Disputes: Bahrain-Qatar, 1816-1991*

- ١ -

المختصة بحدود المنطقة كما  
 كاتبة ب. - إن هذا الطلب -  
 هو لكل المنطقة وإذا الشركة  
 لا تعمل كل الساعات الطلب -  
 فقط وإذا الحالة هكذا من  
 لا ينبغي أن يكون أن بيع الشركة  
 عن نقل دفع خط البحرين -  
 وإن تدل فقط بلاد الشركة العربية  
 المصنوعة إلى محل التخلي في  
 البحرين - إن المكان بموجب  
 الشركة إن نقل إيجار الملكية إلى  
 لك جهة وصف متبداً وإن ائدا لا -  
 تفكر إن الشركة سوف نقل إيجار  
 الملكية إلى لك جهة وصف من  
 يجب إن فقط خالفاً دفع مقرر  
 إن حد إيجار الملكية بصل تراتيب  
 فقط كمية فقط بلاد الملكة المحمية  
 الذي بصل في البحرين - تضمن  
 تفكر إن الشركة مطلق دفع  
 فقط البحرين إلى أدنى حد ممكن  
 ب. دائم لديهم فقط بلاد الملكة المحمية  
 ديسل محل التخلي بصل - وإذا إن  
 شركة إيجارات فقط تفصل في سوار  
 وإن بعد ذلك فيكما إن سائر من -  
 الشركة بصلارة زجدة -  
 ٦ - بعد الاتفاقية هذه الأجر -  
 بكل لهما بصلر لنا إن طلب شركة  
 فقط البحرين بصلر جدا البحرين -  
 بالية لا إن بصلر لنا بصلر -  
 إذا بعد فضاء سواك كثيرة -  
 هذه سواك بصلر في طرية زجدة  
 ترشيداً عن المسائل الأخرى -

arrangements regarding certain  
 areas are satisfactory. This  
 offer is for the whole area and  
 if the company do not obtain  
 the whole area the offer is  
 withdrawn in which case we cannot  
 legally prevent the company from  
 reducing its output of Bahrain  
 oil and substituting Arabian  
 oil in the refinery. It would  
 be possible according to the  
 agreement, to reduce the royalty  
 to 1½ lakhs per annum. Although  
 we do not think the company would  
 reduce the royalty to 1½ lakhs  
 yet we wish to safeguard our  
 revenue by raising the minimum  
 royalty and by making an arrange-  
 ment to control the amount of  
 Arabian oil which is refined in  
 Bahrain. We think the company  
 might reduce Bahrain output as  
 low as possible while they have  
 oil from Arabia to keep the  
 refinery working. If Petroleum  
 concessions limited worked on  
 Khar and found no oil they  
 could withdraw from the agreement  
 with little loss.

6. After considering all  
 these matters very carefully it  
 appears to us that the offer of

لو يكتفى على تحميل عبء  
شركة نفط البحرين لاجل  
كل المساحة بما لدى حواري  
وشروط شركة استازات النفط -  
الى حواري نفط سيرف لكن ونحن  
ولكن مع الاحاط يظهر على ان ذلك  
مستحيل . نحن لا نترقب ان -  
نفراننا من حادين الشرركتين  
ونحن نطمح على اننا يجب علينا  
ان نحصل على خالية ذلك -  
نستعد اننا نحن نترك السبيل -  
الذي يربطنا الى الاخر نستعد  
على انه سوف يسبب مشاكلنا -  
نحن اننا . يطمح لنا ان نطلب  
شركة نفط البحرين لاجل اكبر  
امن مالي ولكن قبل ان نصل -  
لقرارنا الاخير يجب ان نحصل  
على نصيحة دولة بريطانيا العظمى  
في الوساطة التي قدمت لنا بواسطة  
دعائكم في تاريخ ٢٠ ديسمبر -  
١٩٢٨ . ونحن نستعد - - -  
من حكومة دولة بريطانيا  
العظمى يا هي التمسح  
التي تصعد بحسبنا في -  
هذه المسألة التي -  
نستعد بها بمحضنا -  
مستعدا لنتسب -  
وللاداء .

of the Bahrain Petroleum Company  
is financially most advantageous  
to Bahrain for it assures a guaranteed income for a long number of years. This is a very important matter in our opinion, it also satisfies our wishes about other conditions. If we could have obtained the Bahrain Petroleum Company's conditions for the area without Hawar and Petroleum Concessions Limited's conditions for Hawar only we should be very satisfied, unfortunately this appears to be impossible. We do not wish to injure ourselves between these two companies and we think that we should make certain of obtaining a guaranteed revenue. If we abandon the road which seems to lead to security we think that it would cause reactions among our people. The Bahrain Petroleum Company seem to us to offer more financial security. Before, however, making our final decision we wish to avail ourselves of the advice of the British Government which was offered in the communication made to us through His Britannic Majesty's

*Arabian Boundary Disputes: Bahrain-Qatar, 1818-1991*

His Majesty's Political Agent in  
Bahrain on 20th December 1938  
and we enquire from the British  
Government what it advises us  
to do in this matter which is  
so important to us and to our  
country.

This is what was to have  
been said and sulcous,

Hand big Ice alkhalfah.

عَمَّا  
 لَمْ يَكُنْ  
 وَتَعْلَمُ  
 أَنْ يَتَأَمَّلَ  
 بِتَعْلَمُ  
 وَأَمَّا الْأَحْزَابُ  
 مِنْكُمْ

صالحكم المظفر

محمد بن حسن آل خليفة

٤٤ بن عيسى القليفي

عقبت



154-

*Chrysomela boliviana.*

*Arabian Boundary Dispute: Bahrain-Qatar, 1818-1991*

Translation of comments on the statement of the Bahrain Government in the case of Hawar Islands. Submitted by the Ruler of Qatar.

1. The Bahrain Government try to find out justification for the action they dared in the Hawar Islands but they fell into confusion about the matter. They lose the point and then have recourse to sophistification and the obliteration of facts to which no one, who has the least knowledge of conditions which prevailed in these islands in the past, would support them.

In studying their memorandum and examining its contents I did not find out that they have put forward even a fraction of the evidence which can be considered as sufficient proof from an indicative point of view, or a proof which can be a likely argument to justify their recent action in islands which form a part of Qatar. All that it contained are some far fetched allegations which are remote from the truth.

2. The Bahrain Government deny my statement that they did not occupy those islands except in recent days, and they allege that they belong to the Ruler of Bahrain, and that they were inhabited by their subjects for more than a century. Then they recant and contradict their own allegations and support my statement in saying that their military detachment was only recently stationed there.

3. Whoever views this allegation will find it not only illogical but also far away from sensibility, and will be surprised by its strangeness and bare-faced contradictory appearance. That islands which are so described by the Bahrain Government, and which they claim as belonging to them and inhabited by their subjects for over a century, should remain for so long un-occupied by their military detachment and without any representative, except recently, is an allegation which makes one laugh because of its extraordinary strangeness.

It is unnecessary for me to give more instances about the weakness of this allegation, its remoteness from the truth and its illogical foundation, because every one who has knowledge

*Hawar islands, 1830-1962*

of logic will not agree with them on this point.

8. Nothing out of the words "cooperation" and "brotherliness", which they put forward to justify the same, could be used as a basis for the foundation of their claim. Because, had the Hawar islands been as described by the Bahrain Govt., inhabited by their subjects in a permanent manner, or that it can be described as towns and villages or anything approaching the same, then "cooperation" and "brotherliness" would have not prevented their Government from taking the necessary steps required by the conditions of towns as described as belonging to them, as it is in all countries of the world. But as the truth is different from that mentioned by the Bahrain Govt. it becomes necessary that they should justify the actions and liberties which they have taken in a land which does not belong to them by putting forward conclusive proofs which should be logical, agreeable and acceptable to a living conscience. But if they use false allegations and obfuscate in their for unjustly taking possession of the lands of others then we will not give in.

9. The Bahrain Government describe my statement that the islands are an abode for fishermen as "a laughable allegation and an untrue descriptions" and they allege that "they are inhabited villages, established since a long time, with firmly built stone houses, permanently inhabited, for more than a century, by the subjects of the Ruler of Bahrain and the subjects of his ancestors with their wives, families, herds and boats". I am surprised by such conceit and by the bold denial of the firmly set facts. Even more strange than these contradictory remarks, which are apparent in all their allegations, is (the fact) that while they deny my statement that fishermen frequent the islands yet they recant and confirm it thus: "that shows that the islands are frequented by fishermen who are from among the inhabitants of Hawar Islands". If the Bahrain Government show their ignorance of the conditions of Hawar in these terms, and to the extent of drawing a hint from my letter that fishermen frequent these islands— and there are no other fishermen than those to whom I referred above — when





*Hawar islands, 1836-1902*

administration of justice, and to represent the Ruler of Bahrain in those islands which are/ have/ as being part of their state, and allege that it consists of villages inhabited by people with boats and herds. We also observe, from another point of view, clear contradictions in the memorandum of the Bahrain Government. A confession by them, that the islands are owned by the Ruler of Qatar is about clear, and that is by the fact that some incidents took place in the not far off past, between Qatar and Bahrain, which are recorded in history and in the memories of some living persons, which has shattered relations of "brotherliness" and threatened interests more than at present. But the fact that the Bahrain Government did not mention there being any detachment stationed by them at Hawar islands under those circumstances, and during which time it was more necessary to bring out a detachment, than it is now, and for the same reasons which the Bahrain Government now want to use as justification for the presence of their detachment, is conclusive proof that the Hawar islands are owned by the Ruler of Qatar at least since that time and up to the present in which the Bahrain Government now try to use the presence of their recently stationed detachment as an excuse for taking Hawar islands. And the Ruler of Bahrain knew anything about this he would have alluded to it in his memorandum, which is in our possession. His silence about it is a considerable hint to our ownership of these islands at that time and that it forms a part of Qatar up to the present in spite of the recent notions which are trying to put off by means of understanding.

7. The following is one of the misleading allegations made by the Bahrain Government:-

"Why did not Sheikh Abdullah use the right which he claims about the ownership of the islands. He was up to a year ago ignorant of there being such islands and only now stirred under the impression that they may perhaps contain oil"

This is a foolish saying; He extend an opportunity to the Bahrain Government to cite any instances of any action which they took in the past in Hawar islands and which we did

*Arabian Boundary Disputes Bahrain Qatar 1818 1991*

we did not challenge; Have they taken any action or possession of Havar Islands in the past, which they claim as their property and part of their state formed of inhabited villages for more than a century, which action will serve as a proof or will give a correct indication of their having owned the islands? And we know of any such thing we could have not challenged them when they wanted to take over the islands now, by using our right against them. The Havar island is well known to all the people of Qatar, <sup>as well</sup> as of all the Ruler; Can it be logically assumed that a Ruler should be ignorant of a part of his territory? I leave the matter to Your Excellency's sense of understanding to judge as to who is ignorant of the Havar Islands. Is it he, who has described it according to the true situation, or the Ruler of Bahrain, who has described it as against its natural state one who alleges that it is formed of villages and buildings with permanent inhabitants, their families, herds and beasts, and who has "created a dome out of a grain"? Unless, perhaps, the Bahrain Government had "a revelation in the underground world".

Perhaps an opportunity might occur in the near future for Your Excellency to visit the Havar Islands to enable you personally to see for yourself and ascertain who is the truthful amongst us, so that your judgement may be formed in the light of true facts.

The reason which has prompted us to ask for the prevention of the Bahrain Government from the actions which they took in the Havar Islands is not greed for the possession of oil but to prevent the Bahrain Government from taking a part of Qatar.

B. In article 6 of their memorandum the Bahrain Govt. ask: To whom does the Havar Islands belong if not to Bahrain? It would have been better had they asked To whom does Qatar belong if not to Bahrain? Whatever can be said about Havar can be said about the whole of Qatar, and we ask the Bahrain Government whether the Havar Islands, from a geographical point of view, comprise of a part of Bahrain completing it from the South or a part of Qatar completing it from the North?

*Hawar islands, 1830-1982*

Our previous remark, about the independence of Qatar and the recognition of our rulership over it, carries its meaning which, if the Bahrain Government does not perceive, is not latent to those who have knowledge of situations in these parts.

3. The Bahrain Government try to find out some means of geographical justification for including the Hawar islands among the number of islands which form Bahrain, but they find nothing more than saying "The situation of the Hawar Islands is undisputed. Its situation is more known to the Rulers and public of Bahrain than to Shaikh Abdulla the Ruler of Qatar, because the Ruler and public of Bahrain frequent these islands whilst no one of the al-Thani family had ever set foot over it". This is a foolish saying which shows the ignorance of its author about geographical situations. The Hawar islands are not more than a mile from Qatar and it is only separated from Qatar, during high tide, by shallow water from the sea, but during low tide the short distance between Qatar and Hawar becomes nearly uncovered by sea water and so directly connected as to be about traversable by foot whilst, on the other hand, the Hawar Islands are tens of miles away from Bahrain separated by deep sea which forms the passage of sea communications, and which is the natural boundary between Qatar and Bahrain. The Hawar Islands are considered, from a geographical point of view, as a part which completes Qatar from the North. Any one who has the least primary knowledge of geography will agree with this.

The tracing, by the Bahrain Government, of the geographical connection of Hawar to Bahrain by saying that the people of Bahrain frequent the islands or by saying that the Ruler of Bahrain had visited it - assuming that he had visited it once during his life time, although that has yet to be proved - is one which will make people laugh at this wonderful geographical knowledge which the Bahrain Government has invented. The allegation that no one of the al-Thani family has ever set foot on it is refutable. The <sup>K</sup>ate Shaikh Qasim has visited it many times and many others of the people of

*Arabian Boundary Disputes: Bahrain-Qatar, 1818-1991*

of Qatar had visited it.

10. Among the evidence put forward by the Bahrain Government in their memorandum is that the pearl-fishermen of Bawar take their pearl-fishing (account) books from Bahrain, by which came they aim at creating Hawar, and to take them for being their subjects. But, do they forget that those to whom they refer as taking pearl-fishing books are Bahraidi's and not Hawari's? Moreover pearl-fishing books cannot be taken as proofs; all those who go to Bahrain with the object of pearl-fishing carry such books; the people of Hasa, Nejd and Qatar, who follow the pearl-fishing trade in Bahrain, all carry such books at Bahrain, has it also ever occurred to the Bahrain Government to take possession of the lands of their because their pearl-fishermen carry pearl-fishing books?

This is an argument which the Bahrain Government has found in "the world of investigations".

11. The Bahrain Government frankly admit that the investigations, carried out by them, for old cases referring to Hawar, as is alleged by them, did not result except in the finding of two decisions made by the ammi Qadhi of Bahrain in respect of a dispute between the persons 28 years ago. This constitutes all the evidence put forward by the Bahrain Government which they think can be relied upon to satisfy their greed in the Hawar Islands. When we cast an investigating look over these two cases we find that the Qadhi of Bahrain did not give the least indication about the nationality of the two litigants. Therefore they are of unknown nationality and they may be of any other Arab State. This assumption is strengthened by the fact that disputes arise frequently between Muslims in other countries than their own and they go to the Qadhi of the Shari'a who registers their cases and gives his decision which becomes valid and *hukm* between the two litigants as if it had taken place in their own country and by their own Qadhi, that is because the Islamic Shari'a law is the same on all points and by common consent and can take place in any place where the Shari'a is recognised as if it is one law for all. This is a practice which is confirmed and practiced in our state and in

Memorandum 830-1982

and in Nejd, 'Oman and other parts of Arabia, how it is possible for the Qudhis of Nejd to decide between 'Omani subjects, and for the Qudhis of Qatar to decide between Nejd subjects and register their cases. This practice was also prevalent in Bahrain until a certain time past. Assuming however, for argument's sake, that the two persons, between whom a decision was given, are Bahrain subjects who have fishing traps near Hawar or of those who frequent the islands for this purpose, yet, this does not show in any way that the Hawar islands are owned by the Ruler of Bahrain or that it is subject to him. If we take this argument for granted, then, it would follow that each Government who have subjects in another country can claim that country as belonging to them. This, I believe, is an argument which the Ruler of Bahrain himself will resent if any claim arises about a part of Bahrain in such a way. Any sane and right thinking person will not associate himself with the acceptance of such actions which are irregular and away from every known law.

12. In the memorandum of the Bahrain Government there was a petition signed by some persons of the Buzair, whose number does not exceed twenty, alleging that they are the subjects of the Bahrain Government, and in which they have put some false allegations. We confirm that these persons, who are mentioned in the petition, have no more connections with the Hawar islands than their being<sup>as</sup> fishermen who frequent Hawar in the fishing season. We have many persons who tender evidence that their allegations are false and that they are no more than fishermen as is referred to above. As to their real dwellings and places and their pearl-fishing boats, these all are at Bahrain and its districts as you will find confirmation of this statement in the enclosed documents. In this connection I remember~~for~~ [my mention] that a family of the Buzair tribe who live at al-Zuhayr when they used to frequent Hawar for fishing purposes they were attacked at<sup>near</sup> place and they put a complaint before my late father Sheikh Qasim who heard their complaint and decided against those who have attacked them on the ground that the attack took place in his own territory. This incident is known to some individuals and there was no

*Arabian Boundary Dispute: Bahrain-Qatar, 1818-1991*

no custom of recording such incidents, as they are dealt with orally we have no record about the same, but there are reliable witnesses who will give their evidence about the same.

13. Now that I have put forward my comments on the statement of the Bahrain Government in this matter in which they rely on a few individuals of Salal who may be of it's ~~(subjects)~~ subjects or it may be that they come to these islands ~~(for)~~ for settlement in winter for fishing, like others, who are the subjects of Saudi Arabia, do. Then, could it occur to the Government of H.H. King Abdul Aziz to claim the islands because some of their subjects lived on them and built dwellings and water reservoirs.

In order to know the local situation it would be necessary for Your Excellency to turn your attention to the fact that there is nothing strange about the action of some fishermen by living in an island which belongs to Qatar or any other Government, or that such fishermen are subjects of one Government or the other. This is a widely prevalent custom, and one which is natural and cannot change through change of times or places, and one which is in accordance with relevant conditions and situations in these parts, and to which the people are accustomed and agreeable. The <sup>good</sup> faith of the Rulers of Arab states, and the exchange of mutual good neighbourliness, humanity and the love for the well being of all, coupled with the customs, conditions and situations referred to above, are all matters which prompt the rulers to leave the islands free, as long as such islands remain; and have continued above, a refuge in which the aforesaid fishermen settle during winter, for fishing by setting fish traps and nets on the shores of the islands as fishes are found there in abundance and are a source of great profit to the fishermen who find it necessary to remain on these deserted islands for a long time and which also necessitate them to build dwellings and water reservoirs as there is no water available on the islands. The rulers of these islands are no reason for interfering with the affairs of these fishermen

*Hamar islands, 1830-1982*

because they are caused by the aforesaid conditions. The above mentioned conditions and customs are the chief reasons for not depriving these poor seamen of their means of livelihood. The Ruler also saw no reason for such prevention since such conditions prevail not only in Hamar but also in most other islands. We take as an example the island of Zakhnooniyah which is in Saudi Arabian territory near 'Uqair, and which is frequented by the Domsair and others, as they frequent Hamar, who have set up fishing traps and nets, and raised up dwellings as is in Hamar. In fact the conditions of Hamar are comparatively the same as that of Zakhnooniyah yet the Saudi Arabian Government saw no harm from the conditions mentioned above, and that is because they saw no reason for preventing persons who under such conditions settle on the islands, or for taking any other steps against them. There are a number of islands in 'Uqair, on the southern side of Qatar, which are inhabited by persons from Qatar who go to settle there in winter and return in summer, and in which they have built stone houses, water reservoirs and mosques, and in which they have set up fish traps and nets. Their houses and traps are there upto this hour; Would it, then, occur to us to claim these islands of our neighbours because some of our subjects go to settle there every year and because they have built houses and set up traps there? Would any one in the world agree with us if we raise the same plea as that of the Ruler of Bahrain for claiming the rights of our neighbours only because our subjects are in their territory? Can the settlement of foreigners in other people's countries be taken as a reason for their country to take possession of the territory in which they settle? Unless, perhaps, this is a new inception which the Bahrain Government want to put into practice, it would then be a different matter; Would it then occur to the Bahrain Government to send their military detachment to Zakhnooniyah and take possession of it because some individuals of the Domsair and others of their subjects frequent it as they frequent Hamar? Truly, this is one of the strangest and most surprising matters. We refer such arguments to any one who has a sound mind and a living



*Arabian Boundary Dispute: Bahrein-Qatar, 1818-1991*

conscient and to whoever has knowledge of rules and regulations which are followed in all countries.

Now that I have explained my comments and remarks, to your Excellency as fully as is required by the circumstances of this case, I am confident that His Majesty's Government will stand impartially in this matter and carefully investigate and examine it for real facts from their true aspects, and will be guided by the strength of justice more than arguments and will not be misguided from the light of facts by any reason.

Sh. Abdulla bin Qasim al-Thani,  
Ruler of Qatar.

Dated 9th Safar 1358 (30.3.39)





- ٢ -

COMPULSORY PHOTOGRAPH - NOT TO BE REDUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

Reference  
R 152/430

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

1	2	3	4	5	6

الجلالات بان هذه السفن وتجهيزها لا تعتبر جزرا لاجل اعيانها النهائية.  
(ب) جزر الجوار والجزر التي تبعد لجموع حوار واليا  
التي تبعد التي تبعد لهما وهي محددة ذاتية حسب الجوار  
المعادلة للقانون الدولي. هذه الجزر وجب ان تكون  
تبعد على الغارطة الدولية بواسطة الخط E L C B A  
K J I H G F وبما ان هذا التبعد يفرق بينه لانا  
فيما بين (ا) تبعد الخط E L K (ب) تبعد الى كطرف  
تفرق بين الخط K J I H الى Q P H مستدلين بهذا  
الساحة Q P H لاساحة مادية وهي J O .  
وبما يجب ان تكون حارة جزر ان تبعد كداحة  
في جزر مجموع حارة.

ان الخطوط المذكورة تسدد كما يلي:-

الارتفاع	الارتفاع المعلق	الارتفاع	الارتفاع
A	١٠٠°	٢/٠	تبعد من ك ل من رياش ١
B	١٠١°	٢/٠	الارتفاع الشمالية الغربية من حارة ١
C	١٠٢°	٢/٠	الارتفاع الشمالية من حارة ١
D	١٠٣°	٢/٠	الارتفاع -
E	١٠٤°	٢/٠	الارتفاع -
F	١٠٥°	٢/٠	الارتفاع -
G	١٠٦°	٢/٠	الارتفاع -
H	١٠٧°	٢/٠	الارتفاع -
I	١٠٨°	٢/٠	الارتفاع -
J	١٠٩°	٢/٠	الارتفاع -
K	١١٠°	٢/٠	الارتفاع -
L	١١١°	٢/٠	الارتفاع -

ان الساحة الشمالية (ا) البنية التي تبعد بمترو  
(ب) بمترو من لا يتوصل بها ان تكون

(١) ١١٠° - الارتفاع المعلق ١٠/٠ ميل بمترو

(٢) ١١٠° - الارتفاع المعلق ١٢/٠ ميل بمترو من ساحة طم مبدع  
الدولة في البحر من خط عرض ١٠° ١٤' شمالا وخط طول ٢٠°  
مشرق (قريبا) حيث ان ساحة الملاحة المائية ثابتة للتيه بل التفكير  
والخط الذي على الخط المعلق الرقبي يجب تبعد كما يلي ١٠٤° - الارتفاع  
١٠/٠ ميل بمترو ١٢/٠ ميل بمترو من مركز الساحة الشمالية



## ملحق وثائق بريطانية رقم ( ٣ )

وثيقة هامة تتضمن اعتراضاً بريطانياً صريحاً بحقوق شيخ الساحل المتصالح في الجزر الثلاث طب الكوري والصغرى وأبو موسى ولبات الإستراتيجية البريطانية حيال الدفاع عن هذه الحقوق العربية .

## CONFIDENTIAL

INDIA OFFICE B. 367.  
P. 2619/36.

## Status of the Islands of Tumb, Little Tumb, Abu Musa, and Sirri.

## I.—Introductory.

1. Tumb, Abu Musa, and Sirri are three small islands lying well out in the Persian Gulf between the Trucial Arab coast and the Persian island of Kish. Little Tumb, an uninhabited and waterless island, 1 mile long by  $\frac{1}{2}$  mile wide, 6 miles to the west of Tumb, was agreed by the Government of India, the India Office and the Foreign Office in 1908, to depend from that island.\* Tumb itself is an island 17 miles south of the south-west point of Kishan Island and 46 miles north-west of the nearest point on the coast of Trucial Oman, roughly circular in shape, and about  $2\frac{1}{2}$  miles in diameter. A lighthouse was erected on it by His Majesty's Government in 1913 (see para. 25 to 28 below). It is sparsely inhabited and almost waterless. It appears probable that deposits of red oxide are to be found both in it and in Little Tumb. Abu Musa is a larger and more thickly populated island, a few miles nearer to Sharjah in Trucial Oman than to Lingah in Persia, with good supplies of water, and valuable deposits of red oxide which have been under exploitation for some years, and royalty in respect of which is paid to the ruling family of Sharjah. Sirri, 40 miles south by west of Bostanah, the nearest point on the Persian coast, is more prosperous and fertile than Tumb and, like it, contains deposits of red oxide, though these are apparently unimportant.†

2. The history and status of these islands is identical. While, however, the Trucial Sheikh of Sharjah on the Arab coast still controls Tumb and Abu Musa, on which he flies his flag, His Majesty's Government, and the Sheikh under protest, have since 1887 tacitly acquiesced in Persian occupation of Sirri. The Persian flag was stated to have been hoisted on Little Tumb in 1904‡ at the time of the Persian aggression on Tumb and Abu Musa. It was presumably removed at the same time as it was removed from those islands; but the Political Resident reported in November 1908 that the Sharjah flag had not been flown on Little Tumb by the Sheikh.§ It is not known whether steps have since been taken to do this.

3. The islands are claimed by the Trucial Sheikhs of Sharjah as representative of the Jowssini Arab chiefs, one section of whom in the 16th century established themselves by force or alliance at Lingah and elsewhere in South Persia. The Persian claim to the islands has in the past been based on the fact that the Jowssini Arab Sheikhs of Lingah, under whose administrative control they were for many years prior to 1887, had for long been Persian subjects governing Lingah as Persian officials, and it was suggested that it was in this capacity that they had administered the islands, which had become Persian territory. The latest Persian claim is based on the fact that the islands, together with Farur, are shown as Persia in a War Office map of 1887 of which copies were presented to the Shah by the Minister at Tehran, under the orders of Lord Salisbury, in July 1888 (cp. para. 34 and 36 below).

4. The recent renunciation of the Persian claim to the island of Tumb renders necessary a more detailed examination of the history of that island, and of the islands of Abu Musa and Sirri, the status of which is identical, than would otherwise have been the case. Persian ownership of Farur does not appear to have been disputed in the past; the island is in any event in a different category from Abu Musa, Tumb and Sirri, and no reference is made to it in the present Memorandum.

## II.—History of the Islands prior to 1867.

5. It has proved impossible to trace any reference to the history of the islands in the 17th and 18th centuries. From 1780 the Arabs of Ras-al-

\* L.O. to P.O., Dec. 8, 1908, P. 2619/36, 2620/36, 2621/36, 2622/36, 2623/36, 2624/36, 2625/36, 2626/36, 2627/36, 2628/36, 2629/36, 2630/36, 2631/36, 2632/36, 2633/36, 2634/36, 2635/36, 2636/36, 2637/36, 2638/36, 2639/36, 2640/36, 2641/36, 2642/36, 2643/36, 2644/36, 2645/36, 2646/36, 2647/36, 2648/36, 2649/36, 2650/36, 2651/36, 2652/36, 2653/36, 2654/36, 2655/36, 2656/36, 2657/36, 2658/36, 2659/36, 2660/36, 2661/36, 2662/36, 2663/36, 2664/36, 2665/36, 2666/36, 2667/36, 2668/36, 2669/36, 2670/36, 2671/36, 2672/36, 2673/36, 2674/36, 2675/36, 2676/36, 2677/36, 2678/36, 2679/36, 2680/36, 2681/36, 2682/36, 2683/36, 2684/36, 2685/36, 2686/36, 2687/36, 2688/36, 2689/36, 2690/36, 2691/36, 2692/36, 2693/36, 2694/36, 2695/36, 2696/36, 2697/36, 2698/36, 2699/36, 2700/36, 2701/36, 2702/36, 2703/36, 2704/36, 2705/36, 2706/36, 2707/36, 2708/36, 2709/36, 2710/36, 2711/36, 2712/36, 2713/36, 2714/36, 2715/36, 2716/36, 2717/36, 2718/36, 2719/36, 2720/36, 2721/36, 2722/36, 2723/36, 2724/36, 2725/36, 2726/36, 2727/36, 2728/36, 2729/36, 2730/36, 2731/36, 2732/36, 2733/36, 2734/36, 2735/36, 2736/36, 2737/36, 2738/36, 2739/36, 2740/36, 2741/36, 2742/36, 2743/36, 2744/36, 2745/36, 2746/36, 2747/36, 2748/36, 2749/36, 2750/36, 2751/36, 2752/36, 2753/36, 2754/36, 2755/36, 2756/36, 2757/36, 2758/36, 2759/36, 2760/36, 2761/36, 2762/36, 2763/36, 2764/36, 2765/36, 2766/36, 2767/36, 2768/36, 2769/36, 2770/36, 2771/36, 2772/36, 2773/36, 2774/36, 2775/36, 2776/36, 2777/36, 2778/36, 2779/36, 2780/36, 2781/36, 2782/36, 2783/36, 2784/36, 2785/36, 2786/36, 2787/36, 2788/36, 2789/36, 2790/36, 2791/36, 2792/36, 2793/36, 2794/36, 2795/36, 2796/36, 2797/36, 2798/36, 2799/36, 2800/36, 2801/36, 2802/36, 2803/36, 2804/36, 2805/36, 2806/36, 2807/36, 2808/36, 2809/36, 2810/36, 2811/36, 2812/36, 2813/36, 2814/36, 2815/36, 2816/36, 2817/36, 2818/36, 2819/36, 2820/36, 2821/36, 2822/36, 2823/36, 2824/36, 2825/36, 2826/36, 2827/36, 2828/36, 2829/36, 2830/36, 2831/36, 2832/36, 2833/36, 2834/36, 2835/36, 2836/36, 2837/36, 2838/36, 2839/36, 2840/36, 2841/36, 2842/36, 2843/36, 2844/36, 2845/36, 2846/36, 2847/36, 2848/36, 2849/36, 2850/36, 2851/36, 2852/36, 2853/36, 2854/36, 2855/36, 2856/36, 2857/36, 2858/36, 2859/36, 2860/36, 2861/36, 2862/36, 2863/36, 2864/36, 2865/36, 2866/36, 2867/36, 2868/36, 2869/36, 2870/36, 2871/36, 2872/36, 2873/36, 2874/36, 2875/36, 2876/36, 2877/36, 2878/36, 2879/36, 2880/36, 2881/36, 2882/36, 2883/36, 2884/36, 2885/36, 2886/36, 2887/36, 2888/36, 2889/36, 2890/36, 2891/36, 2892/36, 2893/36, 2894/36, 2895/36, 2896/36, 2897/36, 2898/36, 2899/36, 2900/36, 2901/36, 2902/36, 2903/36, 2904/36, 2905/36, 2906/36, 2907/36, 2908/36, 2909/36, 2910/36, 2911/36, 2912/36, 2913/36, 2914/36, 2915/36, 2916/36, 2917/36, 2918/36, 2919/36, 2920/36, 2921/36, 2922/36, 2923/36, 2924/36, 2925/36, 2926/36, 2927/36, 2928/36, 2929/36, 2930/36, 2931/36, 2932/36, 2933/36, 2934/36, 2935/36, 2936/36, 2937/36, 2938/36, 2939/36, 2940/36, 2941/36, 2942/36, 2943/36, 2944/36, 2945/36, 2946/36, 2947/36, 2948/36, 2949/36, 2950/36, 2951/36, 2952/36, 2953/36, 2954/36, 2955/36, 2956/36, 2957/36, 2958/36, 2959/36, 2960/36, 2961/36, 2962/36, 2963/36, 2964/36, 2965/36, 2966/36, 2967/36, 2968/36, 2969/36, 2970/36, 2971/36, 2972/36, 2973/36, 2974/36, 2975/36, 2976/36, 2977/36, 2978/36, 2979/36, 2980/36, 2981/36, 2982/36, 2983/36, 2984/36, 2985/36, 2986/36, 2987/36, 2988/36, 2989/36, 2990/36, 2991/36, 2992/36, 2993/36, 2994/36, 2995/36, 2996/36, 2997/36, 2998/36, 2999/36, 3000/36, 3001/36, 3002/36, 3003/36, 3004/36, 3005/36, 3006/36, 3007/36, 3008/36, 3009/36, 3010/36, 3011/36, 3012/36, 3013/36, 3014/36, 3015/36, 3016/36, 3017/36, 3018/36, 3019/36, 3020/36, 3021/36, 3022/36, 3023/36, 3024/36, 3025/36, 3026/36, 3027/36, 3028/36, 3029/36, 3030/36, 3031/36, 3032/36, 3033/36, 3034/36, 3035/36, 3036/36, 3037/36, 3038/36, 3039/36, 3040/36, 3041/36, 3042/36, 3043/36, 3044/36, 3045/36, 3046/36, 3047/36, 3048/36, 3049/36, 3050/36, 3051/36, 3052/36, 3053/36, 3054/36, 3055/36, 3056/36, 3057/36, 3058/36, 3059/36, 3060/36, 3061/36, 3062/36, 3063/36, 3064/36, 3065/36, 3066/36, 3067/36, 3068/36, 3069/36, 3070/36, 3071/36, 3072/36, 3073/36, 3074/36, 3075/36, 3076/36, 3077/36, 3078/36, 3079/36, 3080/36, 3081/36, 3082/36, 3083/36, 3084/36, 3085/36, 3086/36, 3087/36, 3088/36, 3089/36, 3090/36, 3091/36, 3092/36, 3093/36, 3094/36, 3095/36, 3096/36, 3097/36, 3098/36, 3099/36, 3100/36, 3101/36, 3102/36, 3103/36, 3104/36, 3105/36, 3106/36, 3107/36, 3108/36, 3109/36, 3110/36, 3111/36, 3112/36, 3113/36, 3114/36, 3115/36, 3116/36, 3117/36, 3118/36, 3119/36, 3120/36, 3121/36, 3122/36, 3123/36, 3124/36, 3125/36, 3126/36, 3127/36, 3128/36, 3129/36, 3130/36, 3131/36, 3132/36, 3133/36, 3134/36, 3135/36, 3136/36, 3137/36, 3138/36, 3139/36, 3140/36, 3141/36, 3142/36, 3143/36, 3144/36, 3145/36, 3146/36, 3147/36, 3148/36, 3149/36, 3150/36, 3151/36, 3152/36, 3153/36, 3154/36, 3155/36, 3156/36, 3157/36, 3158/36, 3159/36, 3160/36, 3161/36, 3162/36, 3163/36, 3164/36, 3165/36, 3166/36, 3167/36, 3168/36, 3169/36, 3170/36, 3171/36, 3172/36, 3173/36, 3174/36, 3175/36, 3176/36, 3177/36, 3178/36, 3179/36, 3180/36, 3181/36, 3182/36, 3183/36, 3184/36, 3185/36, 3186/36, 3187/36, 3188/36, 3189/36, 3190/36, 3191/36, 3192/36, 3193/36, 3194/36, 3195/36, 3196/36, 3197/36, 3198/36, 3199/36, 3200/36, 3201/36, 3202/36, 3203/36, 3204/36, 3205/36, 3206/36, 3207/36, 3208/36, 3209/36, 3210/36, 3211/36, 3212/36, 3213/36, 3214/36, 3215/36, 3216/36, 3217/36, 3218/36, 3219/36, 3220/36, 3221/36, 3222/36, 3223/36, 3224/36, 3225/36, 3226/36, 3227/36, 3228/36, 3229/36, 3230/36, 3231/36, 3232/36, 3233/36, 3234/36, 3235/36, 3236/36, 3237/36, 3238/36, 3239/36, 3240/36, 3241/36, 3242/36, 3243/36, 3244/36, 3245/36, 3246/36, 3247/36, 3248/36, 3249/36, 3250/36, 3251/36, 3252/36, 3253/36, 3254/36, 3255/36, 3256/36, 3257/36, 3258/36, 3259/36, 3260/36, 3261/36, 3262/36, 3263/36, 3264/36, 3265/36, 3266/36, 3267/36, 3268/36, 3269/36, 3270/36, 3271/36, 3272/36, 3273/36, 3274/36, 3275/36, 3276/36, 3277/36, 3278/36, 3279/36, 3280/36, 3281/36, 3282/36, 3283/36, 3284/36, 3285/36, 3286/36, 3287/36, 3288/36, 3289/36, 3290/36, 3291/36, 3292/36, 3293/36, 3294/36, 3295/36, 3296/36, 3297/36, 3298/36, 3299/36, 3300/36, 3301/36, 3302/36, 3303/36, 3304/36, 3305/36, 3306/36, 3307/36, 3308/36, 3309/36, 3310/36, 3311/36, 3312/36, 3313/36, 3314/36, 3315/36, 3316/36, 3317/36, 3318/36, 3319/36, 3320/36, 3321/36, 3322/36, 3323/36, 3324/36, 3325/36, 3326/36, 3327/36, 3328/36, 3329/36, 3330/36, 3331/36, 3332/36, 3333/36, 3334/36, 3335/36, 3336/36, 3337/36, 3338/36, 3339/36, 3340/36, 3341/36, 3342/36, 3343/36, 3344/36, 3345/36, 3346/36, 3347/36, 3348/36, 3349/36, 3350/36, 3351/36, 3352/36, 3353/36, 3354/36, 3355/36, 3356/36, 3357/36, 3358/36, 3359/36, 3360/36, 3361/36, 3362/36, 3363/36, 3364/36, 3365/36, 3366/36, 3367/36, 3368/36, 3369/36, 3370/36, 3371/36, 3372/36, 3373/36, 3374/36, 3375/36, 3376/36, 3377/36, 3378/36, 3379/36, 3380/36, 3381/36, 3382/36, 3383/36, 3384/36, 3385/36, 3386/36, 3387/36, 3388/36, 3389/36, 3390/36, 3391/36, 3392/36, 3393/36, 3394/36, 3395/36, 3396/36, 3397/36, 3398/36, 3399/36, 3400/36, 3401/36, 3402/36, 3403/36, 3404/36, 3405/36, 3406/36, 3407/36, 3408/36, 3409/36, 3410/36, 3411/36, 3412/36, 3413/36, 3414/36, 3415/36, 3416/36, 3417/36, 3418/36, 3419/36, 3420/36, 3421/36, 3422/36, 3423/36, 3424/36, 3425/36, 3426/36, 3427/36, 3428/36, 3429/36, 3430/36, 3431/36, 3432/36, 3433/36, 3434/36, 3435/36, 3436/36, 3437/36, 3438/36, 3439/36, 3440/36, 3441/36, 3442/36, 3443/36, 3444/36, 3445/36, 3446/36, 3447/36, 3448/36, 3449/36, 3450/36, 3451/36, 3452/36, 3453/36, 3454/36, 3455/36, 3456/36, 3457/36, 3458/36, 3459/36, 3460/36, 3461/36, 3462/36, 3463/36, 3464/36, 3465/36, 3466/36, 3467/36, 3468/36, 3469/36, 3470/36, 3471/36, 3472/36, 3473/36, 3474/36, 3475/36, 3476/36, 3477/36, 3478/36, 3479/36, 3480/36, 3481/36, 3482/36, 3483/36, 3484/36, 3485/36, 3486/36, 3487/36, 3488/36, 3489/36, 3490/36, 3491/36, 3492/36, 3493/36, 3494/36, 3495/36, 3496/36, 3497/36, 3498/36, 3499/36, 3500/36, 3501/36, 3502/36, 3503/36, 3504/36, 3505/36, 3506/36, 3507/36, 3508/36, 3509/36, 3510/36, 3511/36, 3512/36, 3513/36, 3514/36, 3515/36, 3516/36, 3517/36, 3518/36, 3519/36, 3520/36, 3521/36, 3522/36, 3523/36, 3524/36, 3525/36, 3526/36, 3527/36, 3528/36, 3529/36, 3530/36, 3531/36, 3532/36, 3533/36, 3534/36, 3535/36, 3536/36, 3537/36, 3538/36, 3539/36, 3540/36, 3541/36, 3542/36, 3543/36, 3544/36, 3545/36, 3546/36, 3547/36, 3548/36, 3549/36, 3550/36, 3551/36, 3552/36, 3553/36, 3554/36, 3555/36, 3556/36, 3557/36, 3558/36, 3559/36, 3560/36, 3561/36, 3562/36, 3563/36, 3564/36, 3565/36, 3566/36, 3567/36, 3568/36, 3569/36, 3570/36, 3571/36, 3572/36, 3573/36, 3574/36, 3575/36, 3576/36, 3577/36, 3578/36, 3579/36, 3580/36, 3581/36, 3582/36, 3583/36, 3584/36, 3585/36, 3586/36, 3587/36, 3588/36, 3589/36, 3590/36, 3591/36, 3592/36, 3593/36, 3594/36, 3595/36, 3596/36, 3597/36, 3598/36, 3599/36, 3600/36, 3601/36, 3602/36, 3603/36, 3604/36, 3605/36, 3606/36, 3607/36, 3608/36, 3609/36, 3610/36, 3611/36, 3612/36, 3613/36, 3614/36, 3615/36, 3616/36, 3617/36, 3618/36, 3619/36, 3620/36, 3621/36, 3622/36, 3623/36, 3624/36, 3625/36, 3626/36, 3627/36, 3628/36, 3629/36, 3630/36, 3631/36, 3632/36, 3633/36, 3634/36, 3635/36, 3636/36, 3637/36, 3638/36, 3639/36, 3640/36, 3641/36, 3642/36, 3643/36, 3644/36, 3645/36, 3646/36, 3647/36, 3648/36, 3649/36, 3650/36, 3651/36, 3652/36, 3653/36, 3654/36, 3655/36, 3656/36, 3657/36, 3658/36, 3659/36, 3660/36, 3661/36, 3662/36, 3663/36, 3664/36, 3665/36, 3666/36, 3667/36, 3668/36, 3669/36, 3670/36, 3671/36, 3672/36, 3673/36, 3674/36, 3675/36, 3676/36, 3677/36, 3678/36, 3679/36, 3680/36, 3681/36, 3682/36, 3683/36, 3684/36, 3685/36, 3686/36, 3687/36, 3688/36, 3689/36, 3690/36, 3691/36, 3692/36, 3693/36, 3694/36, 3695/36, 3696/36, 3697/36, 3698/36, 3699/36, 3700/36, 3701/36, 3702/36, 3703/36, 3704/36, 3705/36, 3706/36, 3707/36, 3708/36, 3709/36, 3710/36, 3711/36, 3712/36, 3713/36, 3714/36, 3715/36, 3716/36, 3717/36, 3718/36, 3719/36, 3720/36, 3721/36, 3722/36, 3723/36, 3724/36, 3725/36, 3726/36, 3727/36, 3728/36, 3729/36, 3730/36, 3731/36, 3732/36, 3733/36, 3734/36, 3735/36, 3736/36, 3737/36, 3738/36, 3739/36, 3740/36, 3741/36, 3742/36, 3743/36, 3744/36, 3745/36, 3746/36, 3747/36, 3748/36, 3749/36, 3750/36, 3751/36, 3752/36, 3753/36, 3754/36, 3755/36, 3756/36, 3757/36, 3758/36, 3759/36, 3760/36, 3761/36, 3762/36, 3763/36, 3764/36, 3765/36, 3766/36, 3767/36, 3768/36, 3769/36, 3770/36, 3771/36, 3772/36, 3773/36, 3774/36, 3775/36, 3776/36, 3777/36, 3778/36, 3779/36, 3780/36, 3781/36, 3782/36, 3783/36, 3784/36, 3785/36, 3786/36, 3787/36, 3788/36, 3789/36, 3790/36, 3791/36, 3792/36, 3793/36, 3794/36, 3795/36, 3796/36, 3797/36, 3798/36, 3799/36, 3800/36, 3801/36, 3802/36, 3803/36, 3804/36, 3805/36, 3806/36, 3807/36, 3808/36, 3809/36, 3810/36, 3811/36, 3812/36, 3813/36, 3814/36, 3815/36, 3816/36, 3817/36, 3818/36, 3819/36, 3820/36, 3821/36, 3822/36, 3823/36, 3824/36, 3825/36, 3826/36, 3827/

Khaima on the Trucial Coast (hereafter referred to as the Jowasimi) had been active on the Persian littoral of the Gulf, on which before 1757 they seized Bushi. In 1757 they were evicted in their own territory by Persia and appear to have made amends,<sup>6</sup> but it does not seem that Persia retained any hold on Ras-al-Khaima.

<sup>6</sup> Loc. 5, 696-A.

Loc. 5, 696-A.

8. About 1750 a portion of the Jowasimi tribe crossed the Gulf to aid the Persian Governor of Ras-al-Absa and Ormuz against the then Shah, whom they took possession of Lingah, opposite the island of Kishan, and other places on the Persian Coast. Lingah they continued to hold until the deposition by Persia of the last Arab Sheikh of Lingah in 1837. But for a number of years before that date, while Lingah up to about 1832 remained a tribally administered Arab principality, the ruling Sheikhs had gradually come under the power of the Persian Government, having finally acknowledged themselves Persian subjects, paying to the Persian Governor-General of Fars such tribute as he could exact from them, and governing Lingah as Persian officials.

9. It is not clear whether any effective dominion had been exercised by Persia in the islands of Tunb, Abu Maw and Sirri prior to 1750. It seems entirely clear that no effective dominion was exercised in any of them by her between that date and the seizure of Sirri in 1837. In the intervening period, if not from a much earlier date, the islands were apparently part of the hereditary estates of the Jowasimi Arab Sheikhs, the Sheikhs on the Arab shore having an equal interest with those on the Persian littoral. Their management, administration, and jurisdiction had, however, for many years prior to 1837 by common consent been vested in the chief Jowasimi Sheikh of the Persian coast, viz. the Sheikh of Lingah, but in his capacity of Jowasimi Sheikh and not of Persian official—a state of things which would appear to have arisen from the fact that Tunb was for a period used by Lingah Jowasimi more than by other Jowasimi. No recognition of Persian sovereignty in respect of any of the islands had been made by the Jowasimi Arabs of Oman.

<sup>7</sup> P. 10, from Vol. 1, to  
Mashhad, Tehran.  
June 19 1875.  
<sup>8</sup> Vol. from Vol. 1, to  
to S. of S. Sirri.  
7. 1837, Aug. 23 1837.  
7. 1837.

10. Up to about 1873, owing to the close connection existing between Tunb and Lingah, the Residency authorities at Bushire took the view that Tunb was Persian, and in the period ending with 1879 several enquiries regarding it are stated to exist in the Residency records. In 1862, however, in reply to an enquiry, the Residency Agent stationed at Shargah, on the Trucial Coast, furnished the Resident with translations of letters to the Sheikh of Shargah which established the rights of the Trucial Chiefs. Copies of these letters were produced in another connection in 1900 by the Residency Agent, who stated that he had himself seen the originals. Endeavours are now being made to see if the originals can be produced.

<sup>9</sup> Vol. from Vol. 1, to  
to S. of S. Sirri.  
7. 1837, Aug. 23 1837.  
7. 1837.

11. The Persian claim was first asserted in 1877, and has been repeated in 1904, 1922, 1926 and 1936. The history of these incidents is as follows.

12. G. of L. Pers.  
Mashhad, June 1880.

13. Vol. 1, to  
to S. of S. Sirri.  
7. 1837, Aug. 23 1837.  
7. 1837.

### III.—Occupation of Sirri by Persia, 1837.

10. In the year 1877 an armed Persian party, with two small cannon, was sent to erect a flagstaff and hoist the Persian flag on Sirri. The British Resident, the Minister at Tehran, having enquired whether the islands were under British protection, and whether any action at Tehran was necessary, replied that Sirri and Tunb were beyond the scope of Persian interference, and that the islands belonged to Arab Chiefs under British protection in common with Arabs of the Persian littoral. The Resident separately reported to the Government of India that the islands formed part of the hereditary estates of the Jowasimi Arab Sheikhs; that for many years, however, their management, administration and jurisdiction had by common consent been vested in the chief Jowasimi Sheikh on the Persian coast, viz. the Sheikh of Lingah for the time being; that the Jowasimi Sheikhs domiciled on the Persian coast had acquired the status of subjects of Persia, and those who governed Lingah had been, in fact, Persian officials *qua* Lingah; that the Persian claim was doubtless based on these grounds; and that, were it not for the fact that the Arab Sheikhs of the Oman coast jointly owned the islands, the Persian position could not be disputed. The

Resident supported his statement with the translation of a letter written in 1877 by the Sheikh Ali-bin-Khalifah of Lingah to the Chief of Ras-el-Khaima, in which the former "admits that Tamb is a dependency of the Kowassim of Oman, and that the Persians have no property there nor any right to interfere, save with the consent of the Chief of Ras-el-Khaima." In conclusion, he expressed the opinion that the Persian Government had no good title to the islands in question.

11. The Sheikh of Sharjah protested to the Resident on 18th October 1887 against the Persian action at Sirri, and asked that similar action at Tamb might be prevented. The Government of India felt, however, some difficulty as to the action to be taken, in view of the fact that Persian Jowassim had long rights on Sirri and Tamb, and that one Arab Sheikh only had spoken, and it was agreed, in consultation with the Resident, that, no overt action having been taken by Persia in the case of Tamb, representations at Teheran should be confined to the question of Sirri.

12. On representations being made, the Persian Government stated that for nine years Sirri and Tamb had paid taxes to the Persian Government, and that documents in support of the Persian claims being at Rasaira, the Governor had been instructed to explain matters to the Resident. The Governor, however, informed the Resident that "he had no documents relating to the Persian claim, and that he had wired to the Amir-as-Sultan asking himself from discussing the question with the Resident." Enquiry was independently made of the Chief of Sharjah as to the Amir-as-Sultan's statement. The Chief's reply explained the connection of the Government of Lingah with the island of Sirri, and added that Tamb was uninhabited, and that no taxes had been paid to Persia. He further enclosed three letters from Chiefs of Lingah, admitting the Chief of Sharjah's ownership of Tamb.

13. The Persian Government had meanwhile produced five official letters from a former Sheikh of Lingah (Yusuf-bin-Mahomed) in support of the Persian claim to the two islands. The Resident, after examination, replied "that he considered that the documents did not bear out the Persian claim, and that weight should not be attached to the statements of the Sheikh in question, who was a dependant and servant of the Jowassim Sheikh, Ali-bin-Khalifah (cp. para. 10 above), whom he murdered in order himself to become Chief of Lingah," and, the Persian Minister appearing to rely on a statement of Sheikh Yusuf that he had "gone to the island of Sirri to inspect and recover Government (Persian) dues," the Resident wrote that he considered that "this statement could not be accepted as establishing or even supporting the Persian claim to possession, nor as sufficient to deprive the Jowassim Arab family of their ancient and previously recognised rights on that island." (It may be added that on 25th March 1884 Sheikh Yusuf wrote to the Chief of Ras-el-Khaima fully admitting the possession of Tamb by the Jowassim.) The Resident further pointed out that the Jowassim Sheikh of Lingah had usually also been Deputy-Governor of Lingah on behalf of Persia; they exercised authority on Sirri island, but it was the Jowassim Sheikh and not the Persian Governor.

14. A reply on the lines of the Resident's report was sent to the Amir-as-Sultan by Her Majesty's Minister on 2nd March 1888. The Persian Government, on enquiry being made as to the grounds on which they had annexed Sirri, replied that it was in their possession, being a dependency of Lingah, to which the Legation replied that jurisdiction over Sirri had been exercised by the Governors of Lingah solely in their capacity of Jowassim-Sheikhs, that the traditional rights over Sirri of the Jowassim-Sheikhs had never been disputed and were generally recognised, that the holding of the Persian flag altered the existing status, and that it was on this ground that Her Majesty's Government desired that reasons should be shown for this alteration. The note, after adding that while "possession, if of long standing, and undisputed, undoubtedly carried considerable weight . . . the argument would scarcely govern in the present instance, consisted by asking the Persian Government to communicate "the proofs they possess of the former dependency of Sirri island on Persian authority."

1. Tel. Res. to G. of I. 18th Oct. 1887.

2. Tel. Res. to G. of I. 18th Oct. 1887.

3. Tel. Res. to G. of I. 18th Oct. 1887.

4. Tel. Res. to G. of I. 18th Oct. 1887.

5. G. of I. to Pers. 18th Oct. 1887.

6. Tel. Res. to G. of I. 18th Oct. 1887.

7. Note of Res. to G. of I. 18th Oct. 1887.

15. On the 28th April 1898 the Resident communicated to the Minister at Teheran a copy of the translation of a report drawn up locally for the Amir-uz-Saltan, which he had obtained privately, relative to the Persian claims. It appears that "there was nothing fresh in this report beyond a new claim put forward to the island of Abu Musa," which, again to quote the Resident, "has no justification whatever." The Governor of the same year (28th July) the Minister telegraphed to Basrah that a reply had now been received from the Persian Government, that "as the Jowasimi Sheikh were Persian Governors of Lingah, they considered no further proof of the justice of their claim necessary." To this the Resident replied that the Persian reply begged the question, and that the Arab contention as regards Sirri was that the Jowasimi Sheikh of Lingah represented the family, and derived no right from their position towards the Persian Government.

16. In order to facilitate the disposal of other negotiations, His Majesty's Government decided in August 1898 tacitly to acquiesce in the Persian occupation of Sirri. Save, however, by such acquiescence, to which reference was made in official correspondence with Persia in 1904 (see para. 21 below), they have never in any way admitted or withdrawn their original objections to the claim of the Shah's Government to the ownership of the island, while the Political Resident stated in 1894 that it was equally clear from the Resident's records that the Jowasimi Arab Sheikh of the Kutei Coast had never voluntarily dropped their claim, which they had formally reiterated in 1886, to proprietary rights over Sirri, any more than over Abu Musa and Tami.

#### IV.—Temporary Persian Occupation of Abu Musa and Tami, 1904.

17. In January 1903 the Political Resident in the Persian Gulf reported that, trade having to a large extent been diverted from Lingah as the result of the short-sighted policy of the Belgian Customs officials, Lingah merchants were endeavoring to arrange with the Bombay and Persian Navigation Company to make the island of Abu Musa a port of call. He added that, in view of the Sirri incident of 1887, he was apprehensive lest the result might be the advancing of a territorial claim to this island by Persia. The Resident stated that the island undoubtedly belonged to the Jowasimi Sheikh of Shargah, that the Jowasimis did not, however, fly a flag on the island, and that it might be well to advise the Sheikh of Shargah to do so as a sign of ownership. This course was approved and action taken accordingly.

18. The question having arisen of advising the Sheikh of Ras-el-Khaima (a sheikhdom at that time and now dependent from the Sheikh of Shargah) to adopt a similar course in regard to the island of Tami, which belonged to the Ras-el-Khaima section of the Jowasimis, the Resident reported that, so far as he was aware, sovereignty over that island had never been asserted by Persia, that the Sheikh of Shargah in his existing capacity as ruler of Ras-el-Khaima claimed it as an appanage of the Jowasimis of the Arab coast, and that he was in possession of documentary evidence in the shape of letters from two former Arab Chiefs of Lingah admitting the claim of the Jowasimis of the Arab coast to those islands, as against the claim of the Jowasimis of Lingah. It was decided that the Chief should be advised to hoist his flag on Tami as on Abu Musa, and this was done.

19. In April 1904 the Viceroy telegraphed that the Belgian Customs officials had placed guards on Abu Musa and Tami, forcibly removed the Arab flags, erected new flagstaffs and hoisted the Persian flag on both islands. This action led to immediate protest by the Sheikh of Shargah, who appealed to His Majesty's Government, under his treaty relations with them, to take the necessary steps to prevent such interference in his territory.

20. The Government of India, who took a serious view of the incident, proposed to despatch a gunboat to the islands, with a representative of the Sheikh of Shargah on board, to haul down the Persian flag, reinstate the Jowasimi flag and remove the guards to Persian territory. It was decided, however, to give the Persian Government the opportunity to withdraw from the position they had taken up, and on the 24th May the Minister reported

• P. 137/94.

1 P. 136, no L.D.  
2 April 22 1894; L.D.  
30 P. 136, May 4 1894  
F. 1358/94



that they had telegraphed orders to Bushire to remove the flags and guards from Abu Musa and Tumb, while reserving their right to discuss with His Majesty's Government the respective claims to the island. Their Note, however, stated that Persia considered "these two islands as its property," and proposed that "neither party" should hoist flags in their pending settlement of the question.

21. The Note of reply sent to the Persian Government on 16th June 1904, while expressing willingness to transmit to the Government of India any proofs that the claims of Persia to the ownership of these islands outweighed those of the Sheikh of Sharqah, stated that the suggestion that the Sheikh of Sharqah should not be permitted to replace his flag, hoisted down by the Persian Customs officials, could not be accepted, and went on: "I would remind you, in this connection, that we have not insisted on the Persian Government removing their flag from the island of Sirri till the controversy between the two Governments as to the ownership of the island, which originated many years ago, has been reciprocally settled. The position would have been different if the Sheikh of Sharqah had removed an existing flag from Tumb and Abu Musa; what he did was to hoist his own flag upon the islands, which were not yet formally occupied by any other Government, and he has the right to fly it as the first occupant until his lawful possession of these islands is disproved."

22. The Persian flags were removed, and the Jowehri flag of the Chief of Sharqah re-hoisted in June 1904. No serious attempt was made by Persia to produce proof of Persian ownership, and the discussion lapsed. In 1906 a complaint by Persia of the erection of new buildings at Tumb by the Sheikh of Sharqah was investigated and found to be baseless.

23. The opportunity was taken to make it clear to Persia that the status of Sirri was still *sub judice*, a view in which she acquiesced, and the Persian Government were warned in 1908 that "the revival of their claim to Tumb meant the revival of ours to Sirri."

#### V.—Status of Sirri, 1909.

24. The question of granting a concession to mine and excavate on Sirri having arisen in 1906-7, His Majesty's Government, after consultation with the Government of India, informed a British firm that, while the status of the island was in dispute, they had never acquiesced in the Persian claim to dispose of concessions on it regardless of Great Britain; and the Minister at Tehran presented a protest to the Persian Government in April 1909 against their action in granting a concession, in which he reminded them of the caveat entered by His Majesty's Government and asked them to arrange for the discontinuance of operations on the island by their concessionaires.

#### VI.—1912-3: Erection of a Lighthouse on Tumb Island. Communications to Persian Government and to Sheikh of Sharqah.

25. Early in 1912 it was decided to erect and maintain a lighthouse on Tumb Island. With the approval of His Majesty's Government, no communication on the subject was made to Persia, but the Political Resident, Sir Percy Cox, was authorized to obtain the consent of the Sheikh of Sharqah, which was granted by the Sheikh subject to an assurance that his rights of sovereignty were not affected. Sir Percy Cox, in writing to the Sheikh, added that while it was desirable that the Sharqah flag should always be on evidence on Tumb, "now at all events this island will be preserved for you by the mere presence of the lighthouse."

26. In October 1912, in reply to an enquiry by the Governor of the Gulf Ports, Sir Percy Cox stated that, with the concurrence of the Sheikh of Sharqah, a light was about to be erected there. His Excellency replied that "there was no doubt that the island properly belonged to Persia and that they had to thank the blatant action of the Customs in 1904 for spoiling their case in regard thereto. I rejoined that we considered that it

2 Nov 04 1904.  
2. Bombay.

\* See L. 100, 1904.

1. To the Secy to Govt.  
2. To the Secy to Govt.  
3. To the Secy to Govt.  
4. To the Secy to Govt.

See L. 100, 1904.

2. To the Secy to Govt.  
3. To the Secy to Govt.  
4. To the Secy to Govt.  
5. To the Secy to Govt.  
6. To the Secy to Govt.

2. To the Secy to Govt.

3. To the Secy to Govt.  
4. To the Secy to Govt.  
5. To the Secy to Govt.  
6. To the Secy to Govt.  
7. To the Secy to Govt.

2. To the Secy to Govt.  
3. To the Secy to Govt.  
4. To the Secy to Govt.

was beyond doubt that the Sheikh of the Jowari of Oman owned the island, and, as in dealing with the question we had to reckon with potent facts, it seemed waste of time for us to discuss the question now."

19 Feb. 1907. [See, to [unclear], [unclear], [unclear], [unclear], [unclear].]

27. In February 1913 the Persian Foreign Office raised the question with the Minister at Teheran, saying that the ownership of the island was contested by Persia. Sir Percy Curzon, on reference being made to him, indicated that he had recently made it clear to the Governor of the Gulf Ports that the ownership of Tumb was not open to question, and added that "since the correspondence of 1905 the subjects of the Sheikh of Sharjah and his flag have remained established on the island"; that if the question was now reopened His Majesty's Government would no doubt revive the question of Shir; but that a flat refusal to discuss it would probably be best.

28 Feb. to [unclear], [unclear] 2 [unclear], [unclear].

28. The matter does not appear to have been taken further by Persia. The light was exhibited at Tumb on 15th July 1913, and His Majesty's Government agreed that notification of its erection should be made to foreign consular representatives in the usual manner by the Government of India.

#### VII.—Statements made by His Majesty's Government to German Government as to ownership of Abu Mus, 1907-14.

29 Feb. 1914 to [unclear], [unclear].

29. It may be recalled at this stage that in the lengthy negotiations which took place with the German Government between 1907 and 1914 over the claim of Herr Wachenheim in respect of the acquisition of their red oxide concession in Abu Mus by the Sheikh of Sharjah, no reference was made to the Persian Government, who were, indeed, privately reinvited by the Chargé d'Affaires in 1908 of the incident of 1904, and warned against any attempt to renew the Persian claim. His Majesty's Government consistently referred, in their communications to the German Government, to the "sovereignty" exercised in Abu Mus by the Sheikh, and a quantity of local evidence was produced to show that the ownership of Abu Mus vested in the ruling Sheikh of the Jowari of Oman residing at Sharjah. It would clearly have been impossible for His Majesty's Government to have taken this very definite line entirely taken by those now in Germany had the status of the island been, in their view, a matter as all open to dispute.

30 Feb. 1914, [unclear] to [unclear], [unclear], [unclear], [unclear], [unclear].

#### VIII.—Resurrection of Persian Claim to Tumb and Abu Mus, 1903.

31 Feb. 1903, [unclear] to [unclear], [unclear].

30. In 1903 the Minister at Teheran reported that he had learned confidentially that the Persian Ambassador at the Hague had made considerable public expression, Moin-ut-Tajir, a person of great wealth and considerable political influence, was urging the Persian Government to recognize the Persian claim to Abu Mus, couple it with that to Bahrain, and refer both to the League of Nations.

32 Feb. 1903, [unclear] to [unclear], [unclear].

Sir F. Lorne was instructed by the Foreign Office to draw the attention of the Prime Minister to the incident of 1904, when His Majesty's Government had been prepared to take naval action to remove the Persian flag from Tumb and Abu Mus, and hint that revival of the Persian claim might lead His Majesty's Government to take the measures then contemplated.

33 Feb. 1903, [unclear] to [unclear], [unclear].

31. The Minister made the required communication to the Prime Minister, making, however, no reference to Tumb in his Aide Memoire. His Highness made no reply on the matter of Abu Mus. Ten days later a Note asserting Persian rights over both Tumb and Abu Mus, of which notification was made to His Majesty's Legation in the year 1903-4, having been addressed to the Minister by the Persian Foreign Office, Sir F. Lorne adopted an uncompromising attitude, and returned the Note to the Prime Minister with a strongly worded covering letter. It seemed probable that the despatch of the Note was due to ignorance on the part of the Acting Foreign Minister of the communication which had been made to the Prime Minister, and, the position of His Majesty's Government being thus made clear, the incident went no further.

34 Feb. 1903, [unclear] to [unclear], [unclear].

## IX.—*Portuguese Customs Interference at Abu Musa, 1925-6.*

32. In the autumn of 1925 the Persian customs authorities sent a launch to Abu Musa which inspected the red oxide and removed one bag. On a protest being made, they replied that Abu Musa belonged to Persia. Further action was taken at Tehran by His Majesty's Minister, who remonstrated the Acting Minister for Foreign Affairs of the 1925 correspondence, and subsequently warned him privately that persistence in the Persian claim would make it necessary "to request the Government of India to desist from a ship of war to Abu Musa to uphold the rights of the Sheikh of Bahrain."<sup>104</sup> The Persian Government withdrew, and the customs authorities were instructed "not to take any steps in Abu Musa or Tarb islands" pending reply from Ministry of Foreign Affairs regarding status of these islands.<sup>105</sup>

<sup>104</sup> Pers. Dep. No. 10, 1925, 11, 1925, 12, 1925.

## X.—*Resumption of Persian Claim to Tarb, 1926.*

33. In July 1926 a Persian customs launch, which had been operating from Tarb for about two months, raised off the south of the island a Dohal dhow carrying passengers to Khamab, on the Arab coast, with a small cargo of sugar and dates, and brought it to Lingah, where the cargo was expropriated and the passengers imprisoned. The incident created a very serious situation on the Trucial Coast, the Trucial Chiefs being restrained only with difficulty from immediate reprisals; and its possible reactions proved a matter of grave concern to the Government of India.

34. Strong diplomatic representations by His Majesty's Government at Tehran secured the release of the dhow and its passengers and crew. The dhow remains under seizure, and a claim for compensation has been made by the Government of India. The Persian claim to ownership of Tarb, based, according to the Acting Minister for Foreign Affairs, on a British Note dated 27th July 1906, signed by His Majesty's Minister under instructions from the Marquess of Salisbury, then Secretary of State for Foreign Affairs, communicating a copy "recently issued by the Intelligence Department of the War Office" for presentation to the Shah on behalf of His Majesty's Government. The Charge d'Affaires has indicated that the argument is unsubstantial, while the fact cannot clearly in itself affect the validity of the Arab claim; but it is clear that in the forthcoming negotiations with Persia, not only the immediate Tarb incident, on which the Government of India have expressed themselves very strongly, but the position of Abu Musa (and of Sirri) will come up for disposal.

<sup>105</sup> Pers. Dep. No. 10, 1925, 11, 1925, 12, 1925.

## XI.—*Summary.*

35. The effective occupation of Sirri by Persia since 1867, and the tacit acquiescence in that occupation of His Majesty's Government, make it difficult, if not impossible, at this stage to dispute the Persian claim, though His Majesty's Government are not stopped by any formal objection on their part from using the Sharjah claim to the island for bargaining purposes.

36. The position is different as regards Tarb and Abu Musa. At no stage has the Persian claim been formally admitted, and at no stage has it been allowed to pass unquestioned. The argument in support of the latest Persian claim as set out in para. 31 above could be strengthened, so far as it has any value, by reference to the fact that the islands are also shown in Persian colours on Lord Curzon's (unofficial) Map of Persia of 1902, and on the Survey of India Map of 1897.<sup>106</sup> While, however, the error in question is regrettable from the standpoint of His Majesty's Government, it cannot be taken as a formal declaration by His Majesty's Government of their view of the status of the islands, nor, it is suggested, can it be regarded as of substantial importance in view of the consistent repudiation, before and after the dates mentioned, of the Persian claim.

<sup>106</sup> Pers. Dep. No. 10, 1925, 11, 1925, 12, 1925.

37. As regards the merits of that claim, the historical summary above shows that the history of the islands prior to 1780 is obscure; that since that date such authority and such effective occupation as there has been has had its source in the Jowasimi Arabs, who between 1780 and 1820 exercised in the Gulf a maritime control uncontested by Persia. There is nothing to show that those Arabs, having obtained a footing on the Persian coast, thence derived authority over outlying islands. Probability suggests rather that they carried with them to their new settlement a position in the islands which they already possessed. The fact that a section of these Arab intruders later acquired the status of Persian subjects, and held their authority on the Persian coast in subordination to the Persian Government, as local Chiefs or Governors, cannot affect any original rights the Jowasimi tribes on the Arab and the Jowasimi tribes on the Persian littoral may have had in common; an intimate connection appears to have been maintained between the two sections of the tribe, and the islands remained their common property and did not become Persian territory; nor, the islands being held by a Sheikh only on behalf of the tribe, had an individual power to alienate any sovereign territorial rights which he might enjoy *qua* ruler of those tribes.† Finally, *de facto* possession resting with the Jowasimi Arabs of the Trucial Coast, it would appear to be for Persia, in the absence of evidence at any stage of effective Persian occupation or of acknowledgment by the Trucial Arabs of Persian overlordship in the islands, to prove the case for alteration of the status quo.

† Cf. *Ann. to the London Convention*, 1835, 1836.

† *Summary to R. of S.*, by L. P. 18 1836, p. 104/105.

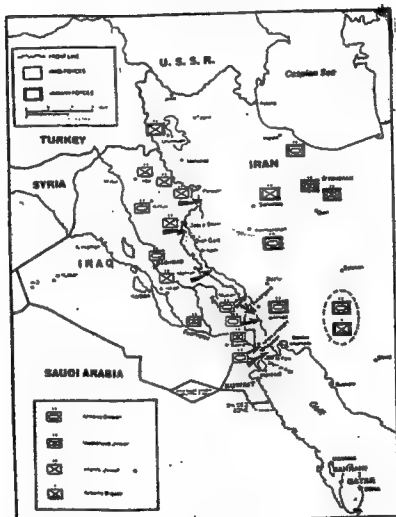
38. As between His Majesty's Government and the Trucial Chiefs concerned, the latter, under their treaty engagements, are entitled to the protection of His Majesty's Government and are not themselves allowed to communicate or negotiate direct with any foreign Power. Apart from the fact that their claim to the islands has consistently been upheld by His Majesty's Government, it was on the initiative of His Majesty's Government that the Jowasimi Sheikh of Sharjah and Ben-al-Khasma hoisted his flag on Tumb and Alia Wani in 1906 (see para. 17 and 18 above).

39. The satisfactory disposal of the matter is important in view of its immediate reactions on the Trucial Coast, and the wider reactions on Mohammedan feeling in India of disturbance in that region. But its importance from its possible reactions on the relations of the Trucial Chiefs with Ibn Saud is hardly less great.

J. G. L.

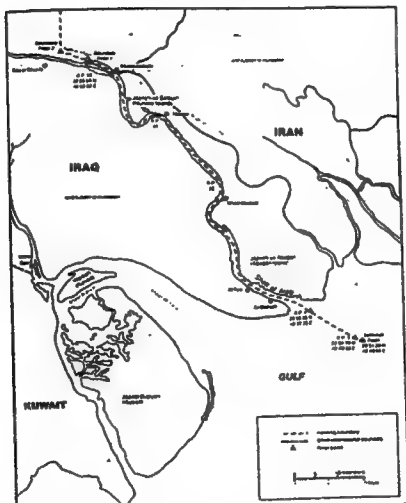
Idris Owen,  
24th August 1928.

MAP 16-1  
INITIAL IRAQI ATTACK ON IRAN



SOURCE: Defense Intelligence Agency, April 1980, p. 100.  
ADDITIONAL INFORMATION: Defense Intelligence Agency, April 1980, p. 100.

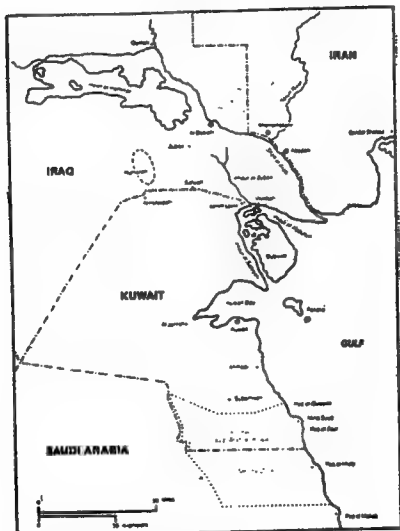
MAP 16--2  
THE SHATT AL ARAB AREA



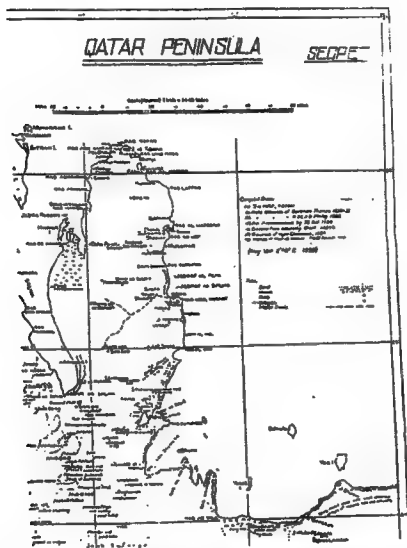
220000 1:500000 4-10-64 10000

-677-

MAP 11-1  
AREAS OF CONTENTION IN THE KUWAIT IRAQ BORDER DISPUTE OF 1971



SOURCE: U.S. Navy, *Map of the Gulf and the Arab Sea*, 1971, in *Geographical Names*, *Almanac*, *Map of the Gulf*, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025.



10. Part of the map drawn for G. W. Rendel (Head of FO Eastern Department, 1930-8) in 1935. (Reproduced by kind permission of St Antony's College, Oxford.)



MAP 11-4  
DIVISIONS OF TERRITORIAL LIMITS IN THE GULF FOLLOWING THE IRANIAN  
SEIZURE OF THE TUMBS AND ABU MUSA



Approved for release by the CIA on 10/10/2001 pursuant to E.O. 13526, Declassification Authority: CIA-RDP80-01060A000100010001-1

## **ثبت المصادر والمراجع**

## الوثائق العربية

- أحكام محكمة العدل الدولية ، سنة ١٩٤٩ م ، تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة ، حصل من مجلة الجمعية الأمريكية للقانون الدولي .
- البيانات الأولى لحكومة الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، الصادر بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧ م .
- البيان الثالث لحكومة الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، الصادر بتاريخ ١٩٦١/٧/١٥ م ، تقرير مطبوع ، دولة الكويت ١٩٦١ م .
- التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي والمملكة العربية السعودية ، عرض المملكة العربية السعودية ، الجزء الأول ، الثاني ، الثالث مطبوعات حكومة المملكة العربية السعودية ١٩٥٥ م .
- الحكومة العراقية : مجموعة محاضر جلسات قومسيون تحليل الحدود التركية - الفارسية لسنة ١٩١٣-١٩١٤ ، مطبوعات الحكومة العراقية ، بغداد بدون تاريخ .
- الحكومة العراقية : وزارة الداخلية - شعبة الحدود ، نشرة غور مطبوعة ، ١٩٤٩ ( من محفوظات مركز دراسات الخليج العربي . جامعة البصرة .
- بيان الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦١/٦/٢٨ م بشأن تطورات الأزمة السياسية للمواجهة بين الكويت والعراق ، وثائق جامعة الدول العربية / الفرقة الشرقية / ملفات الشؤون العربية .
- تقارير المحكمة العليا للولايات المتحدة مجلد ( ٢٠٢ ) ، سنة ١٩٠٦ .
- تقرير وثائقي : تقييم سوفيي لحكم عبد الكريم قاسم ، الجزء الأول ، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي معهد الاستشراق ، دار التقدم ، موسكو .
- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة السكرتارية ، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي السادس والثلاثين ، القاهرة ، ١٢ سبتمبر ١٩٦١ .
- قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ١٧٧٧ ، الدورة الخامسة والثلاثين ، الجلسة الثامنة في ٢٠ يوليو ١٩٦١ م .
- مجموعة أحكام التحكيم للأمم المتحدة ، ج ٢ محكمة التحكيم الدائمة في قضية الجزيرة بالمرز .
- مجموعة الأحكام الألمانية المدنية ملحق ١ مجلد ١٢٢ ، سنة ١٩٢٨ .
- مجموعة المعاهدات البريطانية رقم ١٠ ، سنة ١٩٤٢ .
- مجموعة محاضر جلسات قومسيون تحليل الحدود التركية - الفارسية لسنة ١٩١٣-١٩١٤ م ، دار الوثائق التابعة لرئاسة مجلس الوزراء التركي ، استنبول .
- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، المجلد الثلاثون ، والمائتان وخمس .
- خطوط راشد بن فاضل البستاني ، مجموع فضائل النصب في معرفة قبائل العرب ، مكتبة حسن بن محمد بن علي آل ثاني - النوبة ، قطر .

-مذكرة المفوضية الإيرانية في بغداد ، لوجبة إلى وزارة الخارجية العراقية برقم ٣١٧٨ وتاريخ ١ يناير ١٩٣٤م.

-ملف الجزر العربية الثلاث ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة .  
-وثائق المركز الوطني ببغداد - ملفات البلاط الملكي - ٦/٢/٤/٥ - كتاب سري رقم ١٢٤ O. B. مؤرخ في ٨ نيسان ١٩٢٩م ، مرسل من فصاعة وكيل للمعمد الساسي بالعراق إلى فصاعة رئيس الوزراء ، العراق .

\_\_\_\_\_ ملفات البلاط الملكي - ٦/٢/٤/٥ - كتاب سري رقم ١٢٥ O. B. ، مؤرخ ٢٠ نيسان ١٩٢٩م ، مرسل من رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون ، إلى جلوت كلايون وكيل للمعمد السياسي بالعراق .

\_\_\_\_\_ ملفات البلاط الملكي : ١/٥/٢/٥ ، تقرير عن الطرق والمواصلات في عوزستان رقم ٦/٢/٤/٥ مؤرخ في ٢٤ أغسطس ١٩٣٣م ، أعدته القنصلية العراقية في انقرة بتوقيع محمد علاوي ، وكيل القنصل ، ومرسل إلى وزارة الخارجية العراقية .

\_\_\_\_\_ ملفات البلاط الملكي ٦/٢/٤/٥ - مقابلة بين الوزير القوض العراقي ووزير الخارجية الفرنسية جرت في ٤ أيلول سنة ١٩٣١م في طهران ، وثيقة سرية للعبة رقم ٧٧٠ مؤرخة في ٣٠ أيلول سنة ١٩٣١م.

\_\_\_\_\_ ملف ٥/٤/٥ ب ( ١٦/٥ م ) رسالة من رسم حيدر سكرتير الملك فيصل إلى القنصل السامي البريطاني في بغداد بتاريخ ١٩ إبريل ١٩٢٢م.

\_\_\_\_\_ ملفات البلاط الملكي : مذكرة رقم ٦/٢/٤/٥ بعنوان خط العرب ، رقم ٧٧٠ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣١م .

\_\_\_\_\_ ملفات البلاط الملكي ٦/٢/٤/٥ رجالة سرية من الملك فيصل الأول إلى السير هنري دويس مؤرخة في ( ٢٢ مارس ١٩٢٥ ) .

-وثائق جبهة تحرير عربستان التالية : - إقليم عربستان - تشرين الأول ، أكتوبر ١٩٦٤م .  
- صوت عربستان ، السنة الأولى ، عدد ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥م .

- ميثاق جبهة تحرير عربستان ، وثائق ، منشورات ، وبيانات ، مركز دراسات الخليج بجامعة - وثائق وتقارير وزارة الخارجية العراقية التالية : - حقائق عن الحدود العراقية - الإيرانية ، ببغداد يناير ١٩٦٠م .

-تعليق على المراسم والإعلانات الإيرانية حول معاهدة الحدود العراقية - الإيرانية لعام ١٩٣٧م ، والوضع القانوني للحدود بين البلدين في خط العرب ، بغداد - يوليو ١٩٦٩م

-وثيقة عصبة الأمم رقم ح ٣٥١ ، ب ١٢٥٥ ، ب ، لوقته الخامسة سنة ١٩٣٠

-وزارة الخارجية العراقية : انكتاب الأعظمى الإيراني ؛ بعض الخلفاء عن النزاع بين العراق وإيران  
حول خط العرب ، طهران ، مساهم ١٩٦٩ ، ص ٦ ، مترجم ، مركز  
دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة .

-وزارة الخارجية العراقية : - اللجنة الاستشارية ، النزاع العراقي - الإيراني في القانون الدولي ،  
الدفاع الشرعي في وجه العدوان ، الجمهورية العراقية ١٩٨١ م .

\_\_\_\_\_ : تعليق على النزاع والإدعاءات الإيرانية حول معاهدة الحدود العراقية -  
الإيرانية لعام ١٩٣٧ م ، والوضع القانوني للحدود بين البلدين في خط  
العرب ، بغداد ١٩٦٩ م .

\_\_\_\_\_ : حقائق عن الحدود العراقية - الإيرانية ، بغداد ١٩٦٥ م .

\_\_\_\_\_ : حقيقة الكويت ، تقرير عن الوضع التاريخي والسياسي والقانوني للكويت ،  
المرفوع لمناقشات مجلس الأمن في ٣٠/١٠/١٩٦٦ م ، الجمهورية العراقية .

\_\_\_\_\_ : حقيقة الكويت ، تقرير وثائقي أعدته وزارة الخارجية العراقية عن الوضع التاريخي  
للكويت ولاتباطها بالبصرة في العهد العثماني ، بغداد تموز ١٩٦١ .

\_\_\_\_\_ : حقيقة الكويت الجزء الأول ، وثيقة عراقية صادرة حول قضية الكويت في يونيو ١٩٦١ م .

-وزارة الخارجية الكويتية : دراسة قانونية في النزاع القائم لتثبيت الحدود الكويتية - العراقية إعداد  
الإدارة القانونية بالوزارة ، الكويت ١٥/٤/١٩٧٣ م .

## الرسائل المطبوعة

-أحمد عثمان : مبدأ التنظيم الدولي لإدارة المستعمرات وتطبيقه في نظامي الانتداب ، والوصايا الدولية  
، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٦٣ م .

-سنان جميل صكر : تحديد المجالات البحرية في الخليج العربي ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد  
١٩٨٥ م .

-خليل فضل الكبيسي : حلف بغداد ٢٤ فبراير ١٩٥٥ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية  
الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٦٩ .

-رفعت محمد عبد المجيد : المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار : رسالة دكتوراه - كلية الحقوق -  
جامعة القاهرة ١٩٨١ م .

-سمير أحمد مودي : الصراع الاستراتيجي بين العراق - وإيران ( ١٩٣٧ - ١٩٨١ ) رسالة ماجستير  
غير منشورة ، معهد الدراسات الإسلامية ، وزارة التعليم العالي ١٩٨٣ .

-صفاء عبد الوهاب المبارك : انقلاب سنة ١٩٣٦ م في العراق لمهنته ، وأحلافه ، ونتائج ، رسالة  
ماجستير غير منشورة - كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٧٣ .

- عادل عبد الله خطاب . إقليم الأهواز في جنوب العراق ، دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٦٧ .
- عبد المجيد إسماعيل حقي : الوضع القانوني لإقليم عربستان في ظل القواعد الدولية ، رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- الحسي المصفي . الجنود التاريخية للأزمة العراقية - الكويتية ١٩٦١ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ الحديث والمعاصر " كلية الآداب جامعة الزقازيق ١٩٩٥ م
- محمد حسن العبدوس : التطورات السياسية للدولة الامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٢ .
- مكي سليم حد آل ثاني : السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧٣ م رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق .
- سبل احمد حلمي : الإمتداد القاري والقواعد الحديثة للقانون الدولي للبحار ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس عام ١٩٧٨ م .

### المراجع العربية

- إبراهيم خليل احمد ، وجعفر عباس حمدي : تاريخ العراق والموصل ، لوصول ١٩٨٩ م .
- إبراهيم محمد الدخمة : القانون الدولي الجديد للبحار ، دار النهضة ، القاهرة ، عام ١٩٨٣ م .
- إبراهيم محمد شهاد : تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية ، منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣ م ، مطابع قطر الوطنية ، الدوحة ١٩٨٥ م .
- أحمد جلال النعمري : الجزر العربية الثلاث ، دراسة وثائقية ، ومس الخيمة ، بدون تاريخ .
- أحمد فوزي : لاسم والكويت ، دار الشرق الجديد ، القاهرة ١٩٦١ م .
- أحمد سوسة : فيضانات بغداد في التاريخ ، ج ٣ ، بغداد ١٩٦٥ .
- \_\_\_\_\_ : وناهي سفيان : تقرير عن إمكانيات مشاريع الري المصغرى في المناطق الشمالية ، ج ١ بغداد ١٩٦٥ م .
- أداسي : الحدود القومية ، لندن ١٩٢٧ م .
- أرمكو : عمان والساحل الجنوبي للعالم القاري ، مطبوعات شركة الزيت العربية الأمريكية ، الظهران ١٩٥٥ م .
- أمل إبراهيم الزباني . البحرين بين الاستقلال السياسي والإنطلاق الدولي . الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .
- أيرلاندا . الحدود والممتلكات والمنازعات في أمريكا الوسطى والشمالية والبحر الكاريبي كامبردج سنة ١٩٤١ م

- السيد مصطفى سالم : "مكونين اليمن الحديث" ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧١م .
- القرزلي نقولا : الصراع العربي القاري ، مؤسسة الدراسات والبحوث ، باريس ١٩٨١م .
- الكتاب القرويلى الأصغر ، سنة ١٩٤٧م .
- الولايات المتحدة : مكتب جغرافية البحار لإرشادات الملاحة في الخليج القاري ، ط ٣ ، واشنطن سنة ١٩٤٤م .
- بالدوي : البحر ، بادوا ، سنة ١٩٣٤م .
- هجر خيلان : تاريخ الأطماع القارية في شط العرب ، المكتبة الوطنية ، بغداد ١٩٨٠م .
- بطرس بطرس غالي : الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧م .
- بوستامنتي : البحر الإقليمي . نيويورك ١٩٣٠م .
- بوفز : الحدود الدولية . نيويورك سنة ١٩٤٠م .
- بوليك السويدي : مذكرة نشرتها في سنة ١٩٦٩م من تاريخ العراق والقضية العربية ، بيروت ١٩٦٩م .
- جابر إبراهيم الراوي : الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية ، بغداد ١٩٧٥م .
- \_\_\_\_\_ : القانون الدولي للبحار ، وفقاً لإضافة قانون البحار لعام ١٩٨٢م ، مع دراسة  
عن الخليج العربي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩م .
- \_\_\_\_\_ : مشكلات الحدود العراقية - الإيرانية والواجب للملح ، دار الشؤون الثقافية  
العامة ، بغداد ١٩٨٩م .
- جاد طه : "سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية" ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- جاسم محمد الخلف : محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية ، والإقتصادية ، والبشرية بالقاهرة ١٩٦١م .
- جنان جاك يوري : الخليج العربي ، ترجمة لجنة هاجر وسعيد النور ، بيروت ، ١٩٥٩م .
- جب : قانون المياه الإقليمية والسلطان البحري ، نيويورك ١٩٢٧م .
- جمال زكريا قاسم : الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ، ودور الاستعمار في تجزئتها ، بحث منشور في  
مجلة بعنوان : التجارب الوطنية المعاصرة (تجربة دولة الإمارات العربية  
المتحدة) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦م .
- \_\_\_\_\_ : الخليج العربي (١٨٤٠ - ١٩١٤) ، القاهرة ١٩٦٦م .
- \_\_\_\_\_ : الأصول التاريخية للعلاقات العربية - الأفريقية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٩٦م .
- \_\_\_\_\_ : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤م - ١٩٤٥م ، دار الفكر  
العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٣م .
- \_\_\_\_\_ : الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر (١٩٤٥ - ١٩٧١م) دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٤م .





- صلاح الدين البحري : دولة البحرين ، دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ م.
- صلاح الدين عامر : القانون الدولي الجديد للبحار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٣ م.
- صلاح العقاد : البترول ، أثره في السياسة والمجتمع العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٧٣ م.
- : رحلة مدحت باشا في شبه الجزيرة العربية سنة ١٨٧١ م ، وصداها في منطقة الخليج العربي ، من أعمال مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، اتحاد المؤرخين العرب ، لجنة تدوين تاريخ قطر ، ج ٢ ، الفوحة ١٩٧٦ م.
- طالب محمد وهم : التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي ، دار الرشيد ، بغداد ١٩٨٢ م.
- عبد الأمير محمد أمين : مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية ، وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاستعماري الأوربي ١٥٠٠ - ١٨٢٠ م ، من أعمال الندوة الخاصة بالتصاريح الحدودية العربية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - مارس ١٩٨١ م.
- عبد الجليل مرهون : " نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية ، شؤون الأوسط " ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد الثاني عشر سبتمبر ١٩٩٢ م.
- عبد الحسين القطيفي : الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، المؤتمر الدولي للتاريخ ، بغداد ١٩٧٣ م.
- عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ١ ، ٣ ، ص ١٩٥٧ م.
- : بتاريخ الولايات العراقية ، الطبعة السابعة ، الأجزاء الأربعة ، بغداد ، ١٩٨٨ م.
- عبد العزيز سليمان نوار : " الصراع العثماني الفارسي ، والعلاقات الفارسية العربية ، من العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى " ، بحث منشور في مجلد بعنوان العلاقات العربية - الإيرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ م.
- : العلاقات العراقية - الإيرانية ، القاهرة ، ١٩٧٤ م.
- : تاريخ العراق الحديث ، من نهاية حكم حاوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ م.
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي ، دراسة وثائقية ، الرياض ١٩٨١ م.
- عبد العزيز محمد سرحان : مبادئ القانون الدولي العام ، القاهرة ، ١٩٨٠ م.
- عبد الله يوسف شميم وآخرون : ترسيم الحدود الكويتية - العراقية . الحق التاريخي والإرادة الدولية مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ١٩٩٣ م.
- عبد الملك خلف التميمي . الإحلال الإيراني للجزر العربية ، دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية ( ١٨٨٧ - ١٩٧١ ) بحث منشور في مجلد بعنوان الكويت والخليج العربي المعاصر .

- عبد الوهاب عمبول : الجزء العربية الثلاث ، ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية ، مركز الدراسات والوثائق ، وأنشأ الخيمة .
- علي الدين هلال : " أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٧ " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٩ .
- علي صادق أبوهيف : " القانون الدولي " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٥ م .
- سؤاد الخولي : لمر دجلة وعلاقته بأعمال الرقي في العراق ، ج٢ ، بغداد ١٩٥٠ .
- طاروق صالح العنصر : " للمصاحبات العراقية - البريطانية وآثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ م - ١٩٤٨ م " وزارة الإعلام ، بغداد ١٩٧٧ م
- طاروق عثمان الباقلة : عهد والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- فاضل البراك : دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ م ، بغداد ١٩٧٩ م .
- فاضل حسين : الفكر السياسي في العراق للمعاصر ١٩١٤ - ١٩٥٨ ، الكويت ١٩٨٤ م .
- \_\_\_\_\_ : مشكلة شط العرب ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- فلات : الجرف القاري في الكتاب البريطاني السوي للقانون الدولي م ٢٣ . سنة ١٩٤٦ .
- فخر الحفوش : الكويت بين الصراعات الدولية وتولدتنا ، عند منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين ، من أعمال نوبة " الفزو العراقي للكويت " للتقدميات - الوقائع وردود الأفعال - التضاميات " سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٩٥ ، مارس ١٩٩٥ م ، المجلس الوطني للثقافة ، والفنون ، والآداب الكويت .
- فلاح شاكرو أسود : الحدود العراقية - الإيرانية ، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين مطبعة آفاق ، بغداد ١٩٧٠ م .
- كمال مظهر احمد : دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، مكتبة البقعة العربية ، بغداد ، ١٩٨٥ م .
- لايردال : الحدود ، باريس سنة ١٩٢٨ م .
- لوحج : أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، مطبعة كلاركسون ، اكسفورد ١٩٢٥ م .
- لويس معلوف : لشهد في لغوس اللغة والآداب والمعلوم ، طبعة حاصنة ١٩٢٧ م .
- مارتس : المجموعة العامة الجديدة للمعاهدات ، سلسلة ٢ ، ٤ م .
- مالكولم كور : عبد الناصر والحرب العربية الباردة ( ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ) ترجمة د . عبد السروروف احمد عمرو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . سلسلة تساريخ المصريين ، القاهرة ١٩٩٧ م .
- مجموعة من المؤلفين : الشيخ خزعل أمير الحيرة ، النار العربية للموسوعات ، بيروت .
- محمد حافظ غانم : مبادئ القانون الدولي ، القاهرة ١٩٦٦ م .
- محمد حسن الصلوروس : العلاقات العربية-الإيرانية ١٩٢١-١٩٧١ م ، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٥ .

محمد طارق الكاتب شط العرب وشط البصرة في التاريخ ، البصرة ١٩٧١م  
 محمد طلعت الفخيمي: "الوجيز في قانون السلام" ، الطبعة الثانية، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٧٦م  
 محمد عبد الله الركن البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر  
 الثلاث ، جامعة الإمارات .د.ت.

محمد عبد الوهاب الساكس : الأمين العام لجامعة الدول العربية ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٤م  
 محمد عزيز شكري : مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ، دمشق ١٩٧٢ .  
 محمد علي راضي : الجامعة العربية وقضايا التحرير ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٢ .  
 محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية .  
 محمد مرسى عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم الكويت ١٩٨١ .  
 محمد وصفي أبو مغلي : العلاقات الإيرانية - الأمريكية وأثرها على الخليج العربي (١٩٤١م -  
 ١٩٧٩م) مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة ١٩٨٢م .

محمود سامي جنيحة : القانون الدولي العام / القاهرة عام ١٩٣٢م .  
 محمود علي النواص : أحداث من الخليج العربي ، بغداد ١٩٦٠ .  
 محمود علي السواد : الخليج العربي والعلاقات الدولية (١٨٩٠ - ١٩١٤) ، معهد البحوث  
 والدراسات العربية العالمية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦١م .  
 مذكرات توفيق السويدي ، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٩م .  
 مرشد الخليج القارسي ، الطبعة التاسعة ، سنة ١٩٤٢م .

مصطفى عبد القادر التاجر : إصارة الحمرة ، دراسة لتاريخها المصري (١٨١٢ - ١٩٢٥) وزارة  
 الإعلام والثقافة ، بغداد .

\_\_\_\_\_ : التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية (١٨٩٧-١٩٢٥) دار المعارف ، القاهرة .

\_\_\_\_\_ : التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط  
 العرب ، بغداد ، ١٩٧٤م .

\_\_\_\_\_ : التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، مركز دراسات  
 الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٧٥م .

\_\_\_\_\_ : التطور التاريخي لقضية الجزر الثلاث في الخليج العربي ، منشورات جمعية  
 الدفاع عن عروبة الخليج العربي (١) ، د.ت .

\_\_\_\_\_ : دراسة تاريخية لمساهمات الحدود الشرقية للوطن العربي  
 (١٨٤٧ - ١٩٨٠) ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ١٩٨١م .

- 
- عربستان بین الحق العربي والتسلط الفارسي ، بحث منشور في مجلد بعنوان  
تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، مركز دراسات الخليج العربي  
، جامعة البصرة ، ١٩٨٤م.
- مصطفى عبد القادر النجار ، د . محمد وصفي أبو علي : جزيرة خارج من جزر الخليج العربي .  
الأمانة العامة للمراكز والمجلات العلمية المهتمة بدراسات الخليج والجزيرة  
العربية ، بغداد ١٩٨٣م .
- مصطفى عبد القادر النجار وآخرون : الهوية العراقية للكويت ، بغداد ١٩٩٠م .
- محمد شهاب : قانون البحار الجديد والمصالح العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧م  
محمد شهاب ومجموعة من الأساتذة المصريين الذين أمعنوا : قانون البحار الجديد والمصالح العربية ( المنظمة العربية  
للحريية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ) عام ١٩٧٧م .
- سور : التحكيم الدولي ، المجلد الأول ، واشنطن ، بدون تاريخ .
- سور : خلاصة القانون الدولي المجلد الأول ، واشنطن ، بدون .
- سوشو : " نظام الخليجان في القانون الدولي " ، باريس ، ١٩٣٨ .
- سولج : المسائل الفنية الخاصة بالبحر الساحلي ، كيلي سنة ١٩٣٤م .
- سيلر : للماعدات المجلد الأول ، واشنطن ، بدون .
- سيمونة خليفة العربي الصباح : الكويت في ظل الحماية البريطانية ، ط الأولى ، الكويت ، ١٩٨٨ .
- طافح القصاب وآخرون : الجغرافيا السياسية ، الموصل ، العراق ، ١٩٨٦ .
- طاهي سفيان : تقرير عن مياه مندلي وما بعدها ، بغداد ١٩٦٤ .
- طرس : الوضع الإقليمي للخليجان ، الكتاب البريطاني السوي للقانون الدولي مجلد ٣ ، سنة  
١٩٢٢م - ١٩٢٣ .
- هيفو وكولومبي : " القانون الدولي الخاص بالبحر " ، لندن ، ١٩٤٣ .
- سوزاة الدلاح الإيرانية : أركان الجيش ، قضايا الحدود ، قانون الحدود ، قانون وهي المواشي سنة ١٩٤٨م .
- سولد حمدي الأعظمي : الكويت في الوثائق البريطانية ( ١٧٥٢ - ١٩٦٠ ) ، رياض الريس للكتاب  
والنشر ، لندن ١٩٩٢م .
- 
- مشكلة الأكراد بين العراق وإيران وتركيا في الوثائق البريطانية ، دار  
الساقي ، لندن ١٩٩٤م .
- 
- الدواع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر "مبو موسى" وخب الكبير والصغير  
في الوثائق البريطانية ( ١٧٦٤ - ١٩٧١ ) ، دار الحكمة ، لندن ١٩٩٣ .

## المؤلفات :-

- أحمد الرضدي : جامعة الدول العربية والتسوية السلمية للمنازعات العربية اغلبية بحث منشور بمجلة المستقبل العربي ، العدد الثاني والثلاثون — أكتوبر ١٩٨١ م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨١ م .
- التقرير السياسي لجريدة الخليج ; خطري اليمن ، والطريق نحو الوحدة ، العدد (٩) إبريل ١٩٨٢ .
- هورثورد : موارد الجرف القاري ، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، م ٤٠ سنة ١٩٤٦ م .
- هوفتر : تحديد البحر الإقليمي ، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، مجلد ٢٤ ، سنة ١٩٣٠ م .
- جامعة هارفارد : مشروع بحث في القانون الدولي " قانون المياه الإقليمية " المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، مجلد ٢٣ ، ملحق سنة ١٩٢٩ الخاص .
- جمال زكريا قاسم : الإذاعات الإيرانية في الخليج العربي ، أصول المشكلة وتطورها التاريخي بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية ، تصدر عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد المشرور ١٩٧٣ .
- المؤلفات السياسية للحزب العلوية الأولى على إمارات الخليج العربي ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد ١٦ السنة ١٩٦٩ م .
- عماد السرجاني : التواء بين قطر والبحرين تحد يواجه مجلس التعاون الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٥ ، يوليو ١٩٨٦ م .
- سمائل حسني الأشعب : مشكلة مياه منبلي ، دراسة لآثارها الاقتصادية وتطورها السياسي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الخامس ، حزيران / يوليو ١٩٦٩ م .
- رافت غنمي الشيخ : "الترجى العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي" ، بحث منشور بمجلة الوثيقة — تصدر عن مركز الوثائق التاريخية — دولة البحرين ، بالعدد السادس عشر — السنة الثامنة ، يناير ١٩٩٠ م .
- رشيد جد المرعي : موقف القانون الدولي من الإذاعات العراقية ضد الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٧٢ ، السنة ١٩ ، الكويت ، يناير ١٩٩٤ م .
- رندة المصري قطينة : الكويت دراسة تحليلية لقيام الدولة ، دراسة منشورة بمجلة الوثيقة البحرية ، تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين ، العدد الثاني السنة الأولى ١٩٨٣ م .
- ريتشارد يتق : التشريع العربي السعودي الخاص بالنشاط المغمورة ، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، مجلد ٤٣ سنة ١٩٤٩ .
- التطورات الحديثة في بحث مسألة الجرف القاري ، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، مجلد ٤٢ ، ١٩٤٨ .
- عبد اللطيف ناصر الحميدان : التاريخ السياسي لإمارة الجبور في نجد وشرق الجزيرة العربية (١٤١٧ - ١٥٢٥ م) بحث منشور بمجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ١٩٨٠ م .

- عبد الحسين القطيفي : بعض الجوانب القانونية لمحاولة إيران إلغاء معاهدة الحدود المفقودة بينها وبين العراق سنة ١٩٣٧ م ، مجلة العلوم القانونية .
- علاء نورس : التنافس الأجنبي على جزيرة حمارك ، مجلة الشؤون الخارجية العراقية ، المجلد الأول ، العدد الأول ١٩٨٢ م .
- حسني العفيفي : إيران ومسألة الأمن في الخليج العربي ، دراسة منشورة بمجلة الوطن القطرية ، العدد (١٥٦) السنة الأولى ٦ فبراير ١٩٩٦ م .
- \_\_\_\_\_ : الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي - دراسة منشورة بمجلة الوطن تصدر عن دار الوطن للطباعة والنشر ، الموحدة - قطر العدد ١٣٠ ، السنة الأولى ، ١١ يناير ١٩٩٦ م .
- طينوف : الخط الفاصل بين المياه للملاحة والبحر الساحلي ، باريس ١٩١٤ .
- مجلة الامكو تومست للنسبة ، العدد ٧ إبريل ١٩٧٣ م .
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية : "الواجب حول الجزر العربية في الخليج" ، العدد السادس ، السنة الثانية ، إبريل ١٩٧٦ م .
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤ ، السنة الأولى ١٩٧٥ م ، جامعة الكويت ، أكتوبر ١٩٧٥ م .
- طارقو عمان أباطة : سياسة بريطانيا في عهد أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، جامعة الكويت ، ١٩٨٣ .
- سمير : مؤتمر لاهاي لتجميع القانون الدولي ، مجلة الأمريكية للقانون الدولي مجلد ٧ ، سنة ١٩٣٠ م .
- هيلم كيلاني : الجانب العسكري من جامعة الدول العربية ، دراسة منشورة بمجلة شؤون عربية ، العدد ٦ ، أغسطس ١٩٨١ ، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس ١٩٨١ م .

**الوثائق الغير منشورة :-**

- Arabian American Oil Company : Concordance of Basic Agreements With The Saudi Arabian Government, Compiled by : Peter Speers, Arabian American Oil Company, Dhahran, Saudi Arabia 1960.
- Bahrain Government Annual Report, March 1937, February 1938, Charles Belgrave, Personal Column: Autobiography 1960.
- Bombay Government to Henry Willock, H. M. G. Charge d' Affaires at Tehran 15 December 1819.
- C/ 520 - 1. a / 29 Of 5<sup>th</sup> July, 1937, regarding ownership of islands. The two islands referred to in your Letter, Najwa and Chaschas are not Claimed by Bahrain.
- CAB 128/35 pt, 1, fos 237-8, CC 38 (61), Secret, 3 July 1961; for an Account of the military preparations and operation see David lee, Flight from the Middle East (London, 1980).
- CAB 131 / 21, D( 39) Meeting, CaBinet Defense Committee, Secret, 17 Secret, 17 February 1959.
- CAB, 24 / 243, Memorandum on the incident at Basidu, 2 September 1933.
- CAB, R/15 / 1 / Relations with persia, Note by the first lord of the Admiralty, 4 June 1934.
- R / 15 / 2 / 547 / From Political Agent, Bahrain to Political Resident in the persian Gulf, No. C / 554 - 1. A / 29, July 1940.
- Charles U. Atchison, a collection of treaties engagements and sanads relating to India and neighbouring countries, 5<sup>th</sup> ed. (Delhi : 1933) vol. 10.
- CR / 6 / 596 / Memorandum about The development of The Continental Shelf Boundaries of the Gulf, The importance of islands in determining baselines, Edited by : Manly Hedsen.
- Documents on British Foreign Policy, 1919 - 1939, First Series. VOL. XIII.
- (( Decree No. 33 Defining The Territorial waters of The Kingdom, February 16, 1958 " In United Nations, Supplement to Laws and Regulations on the Regime of The High seas (Vol. 1&11) and Concerning The Nationality of Ships " United Nations Legislative series ( ST LEG SER. B. Suppl. ), 1959.
- Extract of a letter to H. Br. Envoy of Tehran dated Baghdad 17 Jan. 1843 ( Ind. off., Pol. & sec. dept, Recs. Letter. fr Agen Baghdad. VOL. 13.
- Extract From The Minutes Of the Delimitation Commission Of 1914, F. O. 371- 18973.

**Foreign Office**

- F.O. 371 / 19974, Letter From India Office to Petroleum Concession Ltd, 14 September 1936.
- F.O. 1016 / 266. From Political Resident, Bahrain, 13 September 1953 to Political Agent, Bahrain, to Political Officer, Qatar.
- F.O. 371 / 19974, Petroleum Concessions Ltd., London, 11 September 1936, to India Office.
- F.O. 1016 / 314, From Political Agent, Doha to B. A. B. Borrow, Political Resident, Bahrain, dated 30 October 1953.
- F.O. 1016 / 332 / From J. W. Well. H. M. Political Agent, Bahrain, to The Ruler of Bahrain Shaikh Salman Bin Hamad Al Khalifah, 17 January 1954.
- F.O. 1016 / 340 From Political Resident in The Persian Gulf to Political Agent, Bahrain dated 17 December 1960.
- F.O./371 / 8952 Memorandum From His Excellency the high Commissioner for Iraq to the pol. Agent Kuwait, No. 5405 19<sup>th</sup>, April 1932.
- F.O./ 371 / 61441 / Na EXT. 261 / 47 / From Harrison to Gault 13 February 1947.
- F.O./ 371 / 61441 / No. 9 / 716 / 91, Minutes of Meeting, no. 9 / 716 / 91, 31 March 1947.
- F.O./ 371 / 61441 / No. E - 1462, F. O. Minutes, 4 March - 29 March 1947.

F.O./371/61441/No. E-4927, From Garran to Donaldson 28 July 1943.  
 F.O./371/61441/No. E-4927, Minutes by I. P. Garran, 15 July 1943.  
 F.O./371/61441/No. EXT. 261/47, Harrison to Gault, 13 February 1944.  
 F.O./371/61441/No. M-884/47: From Dodds to Harrison, 19 May 1944.  
 F.O./371/61442/, From Secretary of state for Commonwealth Relations to the Political Resident, No. EX. 2176/47, 16 November 1947.  
 F.O./1016/186, Mr W S Laver, Political Agent, Bahrain to Shaikh Salman Bin Hamad Al - Khalifa, Ruler of Bahrain 8 January, 1952.  
 F.O./1016/250, Political Agent, Bahrain, 11 October 1950.  
 F.O./1016/266, Research Department 20 October 1953.  
 F.O./1016/266, Political Resident, Bahrain, 3 September 1953 To F O.  
 F.O./1016/71, Mr. Pelly to Shaikh Salman.  
 F.O./1016/71, " Confidential " Mr. C. J. Pelly, Political Agent, Bahrain to Sheikh Salman Bin Hamad Al - Khalifa, Ruler of Bahrain, 17 September 1951  
 F.O./1016/71, " Confidential " Mr. C. J. Pelly, Political Agent, Bahrain to Sheikh Salman Bin Hamad Al - Khalifa, Ruler of Bahrain, 25 September 1951  
 F.O./1371/8856, File No. 685; Memorandum about Admiralty Suggestions For Median And Lateral Jurisdictional Lines For The Gulf Seabed, 1948 - 1949 And File No 686; Royal Pronouncement Concerning The Policy Of The Kingdom Of Saudi Arabia With Respect To The Subsoil And Seabed Areas In The Persian Gulf Contiguous To The Coasts Of Saudi Arabia, 1949 See Also: Intones File; Royal Decree Concerning The Territorial Waters Of Saudi Arabia, 1949.  
 F.O./248/48. Draft of a letter from the Governor in Council to the Sheikh of Bahrain ( no date ), about November 1822.  
 F.O./371/133112 ? 9. 24. Future of Port Of Basra After Iraq Revolution of July 14<sup>th</sup> 1958.  
 F.O./371/141831, V1051/5, Humphrey Trevelyan to Sir R. Stevens, Confidential, 22 January 1959; CAB 131/21 D ( 59 ) 1<sup>st</sup> Meeting, Cabinet Defense Committee, Top Secret, 23 January 1959; CAB 134/2230, ME ( M ) ( 59 ) 4, Memorandum by Lennox - Boyd on a Middle East Policy, Top Secret, 4 February 1959.  
 F.O./371/16010 Memorandum on Iraq - Kuwait from Frontier, Eastern Department. foreign office, 18<sup>th</sup> April 1932.  
 F.O./371/18910 from Nuri paasha Alsaïd to sir Francis H. Jamphrys no. 2944. 21<sup>st</sup> July 1932.  
 F.O./371/18974, No. 429. Secret, Persian Boundary: Memo. No 5 Customs Control On Shatt AL - Arab.  
 F.O./371/20730, E 5112, Perso - Iraqi Frontier Dispute Shatt AL - Arab, 6 Sept. 1938.  
 F.O./371/21820/E 2025, Persian Relations with Iraq: Shatt AL - Arab; Establishment of an international Conservancy 17 ADR. 1937 - 5 MOR 1946).  
 F.O./371/21822, Extract From Fowle's Minute, 5 April 1938. R/15/1/689;  
 F.O./371/21822, Political Department, Minute paper, 241438, 4 April 1938.  
 F.O./371/21823, Letter From H. H. the Sheikh of Bahrain, 4 May 1938 to Political Agent, Bahrain.  
 F.O./371/2184, From Secretary of State to Political Resident, Bushire, 21 July 1938.  
 F.O./371/21892, E 397, Amenity in Mr. Rendel's Room at 3 - O. P. M. on Tuesday. Jan 18, to discuss the policy of His Majesty (21 Jan, 1938) Government Regarding negotiations, for a Conservancy Convention on the Shatt AL - Arab.  
 F.O./371/21892, E 469. Mr. Seal, Admiralty, to MR. Baggally No M u 472 140. 3 ( Secret ) Proposed Shatt AL - Arab Conservancy Convention Dated 29<sup>th</sup> Jan 1938)



- F.O./371 / 21892, E 961 . No . 18 ( 94 - 2 - 38 ) British Legation - Tehran to the Right Honourable Anthony Eden . Dated 21<sup>st</sup> Jan , 1938 ) .
- F.O. 371 / 22038 , Persia 1937 , E 2375 , Perso - Iraqi Relations - Shatt AL - Arab .
- F.O./371 / 61441 / No . C / 1450 , Extract From Political Agent , Bahrain to Political Resident in the Persian Gulf , 31 December 1946 .
- F.O. 371 / 61442 / No EX 2176 / 47 , From Political Agent Bahrain to Ruler of Bahrain & Qatar 18 March 1948 .
- F.O./371 / 61442 / No EX 2176 / 47 , From Ruler of Bahrain to Political Resident in the Persian Gulf , dated 8 February 1948 . 371 / 61442 / No EX 2176 / 47 , From Ruler of Qatar to Political Resident in the Persian Gulf , Bahrain dated , 10 February 1948 .
- F.O./371 / 8949 letter from Political Baghdad to Political Agent Kuwait , 29 / 4 / 1923 , No 5495 .
- F.O./371 / 8950 from British Embassy Baghdad to Foreign office 7<sup>th</sup> oct , 1940 .
- F.O./371 / 8952 from Shaikh of Kuwait to Political Agent Kuwait , 4<sup>th</sup> April 1923 .
- F.O./371 / BK 103193 / Confidential from Kuwait to Foreign Office , Departmental Distribution Addressed to Foreign Office Telegram , No , 465 of October 2 . 1963 .
- F.O./371/ 18910 / 2944 / letter from the prime Minister of Iraq to sir F . Hamphry , 212 - July 1932 .
- F.O./371/ 18910 / Translation of a letter from the Ruler of Kuwait to the Political Agent , Kuwait , dated , August , 10/1932 .
- F.O. 391 / 13780 , E 568 ( Nov . 1932 ) Memo Admiralty Shatt Al - Arab Question .
- F.O./391 / 7842 , E 8418 . Future Of Basra and Shatt AL Arab River ( August 23 Th 1922 .
- F.O./60 / 112 , 1845 . Copy of a letter from the Secretary to the Government of Bombay to Captain Bruce , Resident at Bushire , Bombay Castle , 1 November 1822 .
- F.O./60 / 118 , , 1845 . Chronological table of events connected with Bahrain , etc . , May - June 1836 .
- F.O./60 / 17 , , 1820 . Correspondence between W . Grant Kair and Henry Willock , January - February 1920 .
- F.O./60 / 21 , 1822 . Treaty of Shiraz , 30 August 1822 .
- F.O. to I . O . , December 9 , 1898 , Home 3463 / 98 . Currie to Salisbury , January 19 , 1898 , Home 1740 / 98 .
- F.O. 371 / 61441 / No . 126 - S , Extract From Hay , Sir Rupert , Political Resident in the Persian Gulf to the Secretary of state for India , 16 January 1947 ,
- F.O./371 / 61442 , Aide Memoire , British Embassy , Washington D . C . to the States Department , No G - 32 / - / 47 , 12 December 1947 .
- F.O./371/13780 , ( 1929 ) E 6236 pp. 186-187 From Admiralty survey Of Shatt El Arab estuary .
- F.O./371/7842 , (16-6-1922) Part of Basrah and The shatt Al Arab River .
- F.O./371-1972 , E2743-Perso - Iraqi Frontier Interpretation Placed On THE "EXPLANATORY note " by The Various Parties Concerned Explanatory On April 26 Th , 1847 , F . O . 371 / 18973 , Annex IV .
- F.O./371 / BK 103197 / Translation of Adraft letter From : bRig Ahmad AL - Hasan AL - Bakr to : His Highness Shaikh Sabah AL - Salim AL - Sabah , Heir Apparent and Prime Minister , Kuwait , October , 14 , 1963 .
- F.O./371 / 126938 , File ; 6 / 13 / Kuwait - Iraq Water Imports From Iraq ; Water
- F.O./371 / 12823 / No 467 / SF of 1357 Of The Office Of The Adviser to The Government of Bahrain , 7 May 1938
- F.O./371 / 133113 / 9.23 Navigation in the Shatt AL - Arab waterway , January December 1968 ,
- F.O./371 / 28039 , 5599 ( 3Sep , 1936 ) Perso - Iraqi Relations Shatt AL - Arab .
- F.O./371 / 2854 Memorandum about Iraq - Kuwait Dispute , From British Embassy
- F.O./371 / DEFF 6 / 68 / No 6212 , 27 Dec 1960 .
- F.O. 371 . 2181 ' British Embassy Baghdad to Foreign Office . top Secret . 15/4/1940 .

- F.O./371/17890, E 31789 British Embassy, No. 249 (291/3/34) to F. O. ( 16 May 1934 )  
 F.O./371/17891, E 5844 -58- 34 No. 540, Eastern ( Iraq ) : Confidential on . 8 Archives  
 MR . Ogilvie - Forbes to Sir John Simon ( Sep 18 1934 ).
- F.O./371/18973/1914/ Extracts From the Minutes Of me Delimitation Commission.  
 F.O./371/21813 British Embassy Baghdad to Political Resident , 18th 1939 .  
 F.O./371-18971, E 677. Perso - Iraqi frontier disputes : Proces - Verb aux Of The  
 Conference OF Erzerum , ( 30 Jan 1935 ).
- F.O./ 371 / 18970 Memorandum Kuwait -Iraq Frontier , 30<sup>th</sup> July 1944 .  
 F.O./371 / 18980 / letter from Foreign Office to British Embassy Baghdad , No,  
 108/5703/2894/93/21<sup>st</sup> July 1944
- F.O./1016 / 186 . Shaikh Salman to Political Agent , Bahrain , 14 January , 1952 .  
 F.O./371 / 1897 , E 986 - 32 - 34 . Perso - Iraqi Frontier Dispute : His  
 Majesty Government Interest's in Shatt AL - Arab .
- F.O./371 / 18971 / E 585 - 32 - 34 . Memorandum ( MR. Rendel ) Dated 25<sup>th</sup> Jan . 1935 .  
 perso - Iraqi Frontier dispute .
- F.O./371 // 18971 / E550 - 32 - 34 , January 25 , 1935 ( 1 - 4 ) Extract From Minutes of the  
 Ninth Meeting , held on . Monday , January 21 , 1936 , at 3 - 30 - P. M.
- F.O./371 / 133110 / 9 . 22 Definition of Iraqi Territorial waters in the Gulf , November -  
 December 1958 .
- F.O./371 / 133112 / 9 . 24 Further of Port of Basra After Iraqi revolution of July 14<sup>th</sup>  
 1958.
- F.O./371 / 133113 / 9 . 23 Navigation in the Shatt AL - Arab Waterway . January -  
 December 1935 , the Iran - Iraq Border , 1845 - 1958 , Key Documents ,  
 Volume .
- F.O./371 / 133113 / From Admiralty, Head of Military Branch , to British Military  
 Attaché , Baghdad , 9 - 23 Navigation in The Shatt Al Arab Waterway ,  
 January - December 1927 .
- F.O./371 / 13780 , E 5098 From Admiralty : Survey of Persian and Iraq Coast Lines in  
 estuary of Shatt Al - Arab .
- F.O./371 / 13780 , Gilbert Clayton high Commissioner For Iraq To Lord Passfield  
 Secretary of state for The colonies .
- F.O./371 / 16061 , E 1508 Admiralty ( Secret, Memo . ) Perso - Iraq Frontier in Shatt AL -  
 Arab.
- F.O./371 / 1644 Chauncy - British Vice Consulate - Mohammerah To Captain Greagh ,  
 Senior Naval Officer, Persian Gulf ( Sep. 16<sup>th</sup> 1933 ).
- F.O./371 / 16944 . E 2821, British Embassy , Baghdad 16<sup>th</sup> May , 1934 .  
 F.O./371/ 17890, E 4894 Persian and Iraqi Boundaries in Shatt Al - Arab .  
 F.O./371 / 16944 Shatt AL - Arab British Embassy Baghdad To F. O. ( 19<sup>th</sup> July 1933 ).
- F.O./371 / 17890 , E 771 / 58 / 34 . Persia ( Confidential ) Sir John Simon to MR. Ogilvie -  
 Forbes ( Baghdad ) June 7<sup>th</sup> 1934 .
- F.O./371 / 17890 . E 2236 , No. 149. British Legation, Tehran to the Right Honourable,  
 Sir John Simon, 24<sup>th</sup> March 1934 ).
- F.O./371 / 17890. E 5649 . Memo , Perso - Iraqi Relations - Shatt Al - Arab . ( 7<sup>th</sup> sep.  
 1934)
- F.O./371 / 18910 / from Nuri Pasha AL Said to Sir Francis H. Jamphrys No 2944 , 21<sup>st</sup>  
 July 1932 .
- F.O./371 / 18956/ letter from Nuri Pasha AL - said to Sir Keinehan , Coronoleis , No 200 /  
 A 5122 / 124 / 93 , 30 August 1943 .
- F.O./371 / 18967 / letter from British Embassy British Embassy Baghdad to political Agent  
 Kuwait , No / 515/108 / 33 / 43 , 28 Nov 1943 .
- F.O./371 / 18971 84 Session of the council League of Nations Extract from Final minutes  
 of the 3 rd meeting , leid on Jan . 14 Geneva .
- F.O./371 / 18971 , E 10003 - 32 - 34 No 144 Confidential . Sir E. Drammond to Sir John  
 Simon ( Received Feb 12 , 1935 )

- F.O.371 / 18971 , NO . 429 ( Very Secret ) Persian Boundary, Memo . No . 3 the Port of Abadan . ( Dated 6 - 8 - 1935 ) .
- F.O.371 / 18971 / , E 583 . ( 26 Jan , 1935 ) , Perso - Iraqi Frontier dispute .
- F.O.371 / 18971 / Appendix F . Note of a conversation between MR. Edmonds and Signor polotti F. O. 371 / 18971 / , E 1046 - 32 - 34 . ( 1 - 7 ) : Iraqi - Persian Boundary Dispute : Narrative of Discussions at Rome between Baron Aloisi and The Persia ( confidential ) Feb . 14 , 1935 . Section I .
- F.O.371 / 18971 / E 1046 - 32 34 ( Confidential ) Appendix E . Nuri Pasha to Baron Aloisi
- F.O.371 / 18971 / E 481 ( o . 171 ) Perso - Iraqi Frontier Question . ( 22 Jan , 1935 ) .
- F.O.371 / 18971 / E 717 British Embassy ( Rome ) to Sir John Simon - January 2<sup>nd</sup> 1935 - No.107 .
- F.O.371 / 18973 , E 384 - 32 - 34 . ( January 18 , 18 , 1935 ) Extract , From Minutes of the fourth Meeting , held on Tuesday , January 15 , 1935 . at 10 - 30 - A . m . .
- F.O.371 / 18974 , E 4386 - 32 - 34 the Perso - Iraqi Dispute : From the Council Meeting of January 14 , 1935 to Nuri Said's return to Baghdad : Memorandum by Vici - Consul Pyman , Tehran . ( May 6 , 1935 ) . No. 14663 ( Confidential ) .
- F.O.371 / 19967 from Political Agent , Kuwait to Political Resident in Persian Gulf , Kuwait - Iraq Frontier , No . C 351 Kuwait . 13<sup>th</sup> December 1936 .
- F.O.371 / 20829 ( Secret ) Committee of Imperial Defence , Standing official Sub - Committee for Questions Concerning the Middle east .
- F.O.371 / 20829 , E 4755 , British Legation - Tehran - To the Right Honourable Anthony Eden . ( Dated 28<sup>th</sup> July , 1937 ) .
- F.O.371 / 20829 , E 878 From Sir A . Clark Kerr ( Baghdad ) to Foreign Office No . 12 . Saving ( Dated 9 Feb 1937 ) .
- F.O.371 / 20829 , Secret - Committee of Imperial Defence Standing Official Sub - Committee for Questions Concerning the Middle East : Draft Minutes of the 50<sup>th</sup> Meeting of the Sub Committee held at no . 2 . white hall Gardens , on Tuesday 2<sup>nd</sup> Feb , 1937 , at 3 - 15 . P . M .
- F.O.371 / 23252 , No . 239 - 24 39 E7750 , Barrell Newtpn . British Embassy - Baghdad . ( Dated 12<sup>th</sup> Nov , 1939 ) .
- F.O.371 / 23255 , E7750 ; o . 939 - 24 - 39 - Sir D . Newton Baghdad to Mr . Beggallay , Shatt AL - Arab Convention .
- F.O.371 / 23255 , E5810 , Shatt AL - Arab Ammeeting at the Foreign office on 14<sup>th</sup> Aug , to discuss the Question of a Conservancy and Navigation Convention for the Shatt AL - Arab ( Aug 1940 ) .
- F.O.371 / 23255 , Enclosure in Baghdad Despatch . No . 289 ( Dated 13<sup>th</sup> June , 1939 ) Shatt AL - Arab , Conservancy and Navigation Convention .
- F.O.371 / 24559 The Hon . Lieutenant Colonel Prior , Political Resident in the Persian Gulf to Caroe Secretary to Government Of India in the External Affairs Department , 6<sup>th</sup> March 1939 .
- F.O.371 / 2845 / From Political Resident in the Persian Gulf to Foreign office 21 ST April 1946 .
- F.O.371 / 28774 From Clark Kerr Tarendel , No . 480 , 5<sup>th</sup> April 1937 .
- F.O.371 / 58346 / Memorandum about Kuwait - Iraq Frontier Dispute , Editor Administration Reserches , Foreign Office , 15 January 1948 .
- F.O.371 / 16852 Extract from Section IV , Kuwait of R . A . F . Monthly intelligence Summary of May 1938 .
- F.O.371 / 18973 , League of Nations official No : C . 22 M . 10 , 1935 . VII Geneva , Request by the Iraqi Government Under Article II , Paragraph 2 , of the Covenant ; Communication From the Persian Government ; ( January 11 , 1935 ) .
- F.O.371 / 2186 from Peterson to the Viscount Halifax , 30 the March 1938 .
- F.O.371 / 2896 / copy in translation of letter Nov - 6/1493 of the 5 August 1941 , from his Highness the ruler of Kuwait to the political Agent Kuwait .

- F.O./371/17891 E 5864 Memo . ( Perso - Iraqi Frontiers in the Shatt AL - Arab ) 18<sup>th</sup> Sep. 1934.
- F.O./371/1897 E 565. 32-34. Telegram from sir Humphrys ( Baghdad ) : Perso - Iraqi Frontier dispute ( Dated 23<sup>rd</sup> Jan 1935 . ) .
- F.O./371/18973, Perso - Iraq boundary in Shatt el- Arab . Annex VII . Teheran Protocol Of December 21<sup>st</sup>, 1911, P.20.
- F.O./371/21860 Admiralty To Foreign Office, 10<sup>th</sup> June 1940 F. O. 371/21860. from India office.
- F.O./371/21860 Information Furnished By The Hydrographic Of The Navy - Kuwait . Fao Khor Shetan .
- F.O./371/21860, British Embassy Baghdad to foreign office 24<sup>th</sup> NOV 1930, British Embassy Baghdad to Political Resident in Persia and Gulf 24<sup>th</sup> NOV . 1938.
- F.O./371/23185 / letter from political Resident in Kuwait to Shaikh Ahmad AL - Jabir AL - sabah, 9 June 1940 .
- F.O./371/23942 / Memorandum Kuwait - Iraq Frontier, 9 June 1940 .
- F.O./371/31359/ letter from British Embassy Baghdad to foreign affairs Iraq , 20 /7/1940 .
- F.O./371/31359/ letter from Minister for Foreign Affairs to British Embassy Baghdad, 9th August 1940 .
- F.O./371/31359/ letter from Shaikh Ahmad AL - Jabir AL - sabah, to political Resident in Kuwait , 10/7/1940 .
- F.O./371/7842, E 13589. British Legation , Tehran - Percy Loraine, November 8, 1922- To foreign office.
- F.O./78 / 5114, Foreign Office to Viceroy , No 6 , Secret , 9 Sept 1899
- F.O./78 / 5114 COL. Mead to The Secretary Of Government of India 29<sup>th</sup> May 1899.
- F.O./371 / 485 / From F . O. to Political Resident in the Persian Gulf, dated 22 April , 1938.
- F.O./371 / 140956, E Q 1071 / 13 G , Cabinet Defense Committee, Secret , 17 February 1957 .
- F.O./ 371 / DEFE 6 / 68 Secret From Defense Ministry to Foreign office 25 Dec 1960
- F.O./371 / Translation of letter dated 27 May 1938 , From Sheikh Abdulilah Bin Qasim AL - Thani, Ruler Of Qatar to Political Agent , Bahrain .
- F.O./1016/71, Shaikh Salman Bin Hamad Al - Khalifa to Mr. Pelly , 9 October 1951.
- F.O./42476 Brant : Memorandum Respecting The Navigation Of The Tigris And Euphrates. AP. 1913.
- F.O. /371/13009, Political Resident to Minister, Tehran, 19 August 1887.
- F.O./1016 / 186 . Mr. W S Laver , Political Agent , Bahrain to Shaikh Salman Bin Al - Khalifa , Ruler of Bahrain 5 February , 1952 .
- F.O./371 / 13780 - E 4759 . Sir R. Clive ( Tehran ) Proposed Conservancy board For Shatt EL Arab
- F.O./371 / 13780, E 5998 From Admiralty : Survey Of Persian and Iraq coastlines in estuary of Shatt AL Arab .
- F.O./371 / 1380 , E 4166- 58- 34 Confidential Gilbert Clayton High Commissioner For Iraq To F.O. No . O. B. 127 . Dated 8 - 20 April 1929 .
- F.O./371 / 16890 . E 5937 , ( 22 Sep. 1934 ) Perso - Iraq Boundaries in the Shatt AL - Arab .
- F.O./371 / 16944, Shatt Al Arab , British Embassy, Baghdad To F. O. ( 15<sup>th</sup> December 1914).
- F.O./371 / 17890 . Humphrys To John Simon , No 246 Eastern ( Confidential ) .
- F.O./371 / 18973 , E 3045 ( 16 May 1935 ) Persian arguments in Support Of the non - Validity Of The Perso - IRAQ Frontier laid down in 1913- 1914 .
- F.O./371 / 18973 . League Of Nations Official No. C. 22. M. 18, 1935 VII. Geneva 1935.
- F.O./371 / 2183 / Letter From Sheikh of Qatar , 10 May 1938 to the Political Agent , Bahrain .

F.O./371 / Copy of Letter No. C/324 1 9/929, 20 May 1938, From The Political Agent, Bahrain to Sheikh Abdullah Bin Qasim AL - Thani, Ruler Of Qatar.

F.O./371 / telegram From Political Resident, Bushire to Political Agent Bahrain, No. 191 k 19 May 1938.

F.O./371 /2183, Express letter, Government of India, From Political Resident, Bushire, to Secretary Of State For India, 20 June 1938.

F.O./371, 18901, Memo, Persian Claim to Tanb & Bumusa, 1934.

F.O./371/7842( 16-6-1914) Part Of Basra and Shatt al Arab River.

F.O./371/13008/Letter from sheikh of sharga to political agent in the persian Gulf, 10 December 1887.

F.O./371/13009, Tanb, F.O. Minute, 21 September 1887.

F.O./371/13010, India office B 397, Status of Islands of Tanb, 24 August 1928. 545121/28 Little Tanb, Abu Musa.

F.O./371/13070, Lord Cushendun to Foreign office.

F.O./371/1789, ( 1934 ) E 6068/68/84 E6802, p. 2619 Nov. 1934, Possible danger. to Shatt -El Arab due to erosion of Banks.

F.O./371/9044 ( 1923 ) Dredging The shatt El Arab bar.

F.O./371/9044 ( 1923 ) J. Douglas Stewart Managing Director To Anglo - Persian oil Company Limited.

F.O./424/76 : Protocol Of The 7<sup>th</sup> Conference Prices Verbal De La 7eme Conference Qui Est Liew A Erzeroum. Le Sec. 2, 1873 India Office, Political Department, Vol. 79 Lieutenant Campbell To G.B. Brace, Commodore In The Persian Gulf, July 21, 1839.

F.O./371/13009, Political Resident to Government of India, 27 September 1887. & Telegram From Political Resident to Government of India, 15 November 1887.

F.O./371/13009/ Letter from political resident to government of India, 30 April 1923.

F.O./371/13009/Foreign office Telegram 88 1<sup>st</sup> May 1923.

F.O./371/13009/From Political Resident in the Persian Gulf to secretary of State for India 15 August 1928.

F.O./371/13009/Tehran Telegram to foreign office No. 123, 27 April 1923.

F.O./371/13009/Telegram From c.d'A Tehran to Political Resident 10 December 1887.

F.O./371 / 2185, FO to the Under Secretary to The Government of India, 16 June 1939.

F.O./371 / 2185, India Office, London, 22 May 1939 to the Under Secretary of State, FO London.

F.O./371 / 2185 / India Office : from Secretary of state to The Political Resident in the Persian Gulf, 4 July 1939.

F.O./371/ 1606, E1770. Humphrys (Baghdad) To MR. Revdel Proposed Shatt. AL Arab Conservancy Board.

F.O./371/ 2185, FO to the Under Secretary of State, India Office, 13 / 6 / 1939.

F.O./371 / 141841 V1074 / 1 G, Record of Conversation between Lloyd Duffes, Secret, 4 February 1939.

F.O./ 371 / 13009 / Telegram from Tehran to political Resident 20 May 1905, and political Resident to tehran, 1<sup>st</sup> June 1905 Government of India.

F.O./ 371 / 13010, India Office, B397, status of Islands of Tanb, 24 August 1914 - 54512 / 28 little Tanb, Abu Musa and surri.

F.O./ 371 / 1782, persian claim to Tanb and Abu Musa from foreign office, Memorandum, by Mr. D.W. Lasellen, 4 September 1934.

F.O./ 371 / 17827, from lieut. Colonel T.C.Fowie, political Resident in the persian Gulf to HM's Minister, British legation, Tehran, 14 June 1934.

F.O./ 371/ 13009 / Telegram from political Resident to sheikh of sharjah, 28 September 1934.

F.O./ 371/ 13009, FO to India office 23 April 1904 and India office to FO 4 May 1904.

- F.O./371 / 13009 / Lord Crew to Government of India, secret despatch No. 9. 22 March 1912, and telegram of viceroy , 21 May 1912.
- F.O./371 / 156845, BK1083 / 9, Caccia to Foreign Office , Telegram no , 1556 , Secret , 27 June 1961 ; Telegram no .1563 , Secret , 27 June 1961 .
- F.O./371 / 162879 , BK 1011 / 1 , Richmond to Home , Kuwait ; Annual Review for 1961 , Confidential , 11 January 1962 ; PREM 11/3427 , Trevelyan to Foreign Office , Telegram no . 676 , Top Secret , 29 June 1961 ; Foreign Office to Washington , Telegram no . 4344 , Secret , 29 June 1961 ; PREM 11/3428 , Richmond to Foreign Office , Telegram no 331 , Secret , 1 July 1961 ; Richmond to Foreign Office , Telegram no . 340 , Emergency Secret , 2 July 1961 .
- F.O. / 371 / 13009, letter from political Resident to Government of India, 13 October 1912.
- F.O. 371/8941/British residency, Bushire, No. 11/851 5,6 March 1926 to sir P.Loraine H.M.'s Extraordinary at the court of persia, Tehran.
- F.O./371/13070, Foreign Office memorandum regarding defence of Abu Musa and Tunb against persian Aggression , 23 October 1928.
- F.O./371/13070/FO, Lord Cushendon to sir R. Clive, 7 November 1928, No. 528.
- F.O./371/13721/, From British Residency and consulate General Bushire, 4 December, Sir, F.W. Johnston, to the foreign secretary to the government of India in the Foreign and political department New Delhi.
- F.O./371/8941/Enclosure, in No.1, Persian Minister for foreign Affairs to sir P.Loraine, 23 May 1962.
- F.O./371/8941/Persia, From Sir P.Loraine (Tehran) to foreign office, 27 April 1925.
- F.O./371/109852, translation, from ministry of foreign affairs to Swiss legation, custodian of British interests in Iran, 10 August 1953.
- F.O./371/13009/ Teran despatch to foreign office No. 258, 31 May 1925.
- F.O./371/13009/Theran despatch No.220, 18 May 1925.
- F.O./371/13721, Alternative Draft articles on question of tunb, Abu Musa and sirri, for inclusion in the treaty with persia.
- F.O./371/13721, British Residency and consulate. General Bushire, 11 December 1928 to the secretary of State for India, India-office, London.
- F.O./371/13721/ Persia from sir, R. clive to Mr. A. Henderson, tehran, 3, August 1929. No. 454. See FO 371/13721, from India office to foreign office, 25 October 1929.
- F.O./371/13721/Minutes, status of Islands of Tunb, Abu Musa and sirri, 30 May 1929.
- F.O./371/14478, memorandum, suggestion that the island of Tunb might be leased to persia, 14 November 1930.
- F.O./371/14478, telegram from secretary of State to Viceroy, 9 May 1930 & copy of telegram, from political resident in the persian Gulf to secretary of State for India, 10 May 1930. & copy telegram, from Viceroy to secretary of State for India, 15 May 1930.
- F.O./371/14533, Anglo - persian negotiations, minutes, 18 April 1930.
- FO/371/14535, from persia, sir R.H. Clive (Tehran) to foreign office, No.238, 29 September 1930.
- F.O./371/14535, London, 5 December 1930, From sir R.H. Clive to Howell.
- F.O./371/15276, British residency and consulate general, Bushire, 6 January 1931 to HM secretary of State for India, India office, London.
- F.O./371/15276, India office, whitehall, london, 23 January 1931 to the foreign secretary to the government of India New Delhi & enclosure 2 in No. 1, consul-general Biscoe to government of India, Bushire 11 May 1931.
- F.O./371/17827, Annex (3) , 13/9/1934 from C.in.C East Indies to Admiralty.
- F.O./371/17827, from headquarters, British forces, Iraq to Air Ministry, 19/9/1934 .
- F.O./371/17827, from Lieut. Colonel T.C Fowie, political resident in the persian Gulf, to H.M.'s Minister, British legation, Tehran, 14 June 1934.

- F.O./371/17827/ the sub-committee of imperial defence for questions concerning the Middle East, the Island of Tunb (paper No. M.E (O) 178) 8 March 1935.
- F.O./371/17827/ from political resident in the Persian Gulf to government of India, 5 January 1935.
- F.O./371/17827/ from political resident in the Persian Gulf, to foreign secretary to the government of India, 2 January 1935.
- F.O./371/17827/ from political resident in the Persian Gulf to secretary of State for India, 4 February 1935.
- F.O./371/18901, Laithwaite to Rendel, 11 January 1935; India office to foreign office, Transmits copy letter of 11 March from Fowle enclosing copy of Dickson, 6 February 1935.
- F.O./371/18901/ from Foreign Office to political resident in the Persian Gulf, dated 8 March 1935.
- F.O./371/18901/ the brief for the Br Delegation to the league of nations on the Persian claim to the Island of Tunb and Abu Musa, 17 May 1935.
- F.O./371/18901/ the Persian claim to the Island of Tunb and Abu Musa 17/5/1935.
- F.O./371/23264, British legation, Tehran, No. 120E to Viscount Halifax, FO, 18 April 1939.
- F.O./371/3721/ from foreign secretary to the Government of India to the Secretary, political department, India office London, 29 January 1929.
- F.O./371/48239, Desire of the Persian Government to Establish administrative offices on the Islands of Tunb and Abu Musa 1<sup>st</sup> December 1948, FO, Minute.
- F.O./371/7468, translation of note from the imperial ministry of foreign affairs, No. 420, of 11 April 1949 to the British Ambassador, Tehran.
- F.O./371/18901/ from political resident in the Persian Gulf to secretary of state for India 1<sup>st</sup> April 1935.
- F.O./371/18901/ from political resident in the Persian Gulf to secretary of State for India 10 April 1935.
- Foreign Office to India Office, dated 16 April 1888. F. O. 78/ 490/ Secret letters From India. VOL. 49. Government of India Foreign Department " India Office library "
- Foreign Office to sir William White, No. 222-16 September 1888. F. o. 78/ 4901/ Public Record Office).
- G R 550 / 673. 2/ Memorandum about Claims to Authority over offshore Areas in the Persian Gulf, Edited by Manly Hesen and Richard yang & E. H. Miller, Arabian - American oil Company, shoreham Building, Washington 5, D. C., Department of State 1957.
- Government of India, Department of state, treaties and under takings in force between the British government and the crucial chiefs of the Arab coast ( Calcutta, 1966).
- India Office
- ( I. O) from Captain Pelly to Colonel Wilson, 22 nd Aug. 1895, R/ 15 / 1 / 314, File 19 / 12.
- ( I. O) No 25, from Colonial Wilson to the Secretary of the Gov. Of India ( Foreign Dept ), 18<sup>th</sup> May 1895, R/ 15 / 1 / 314, File 19 / 12.
- ( I. O) No 75, from Colonial Wilson to the Gov. of India, ( Foreign Dept ), dated 27<sup>th</sup> July 1895, R/ 15 / 1 / 314, File 19 / 12.
- ( I. O) No 89, from Colonial Wilson to the Secretary to the Gov. of India ( Foreign Dept), 24<sup>th</sup> Aug. 1895, File 19 / 12.
- ( I. O) telegram No. 1584 E. Dated 18<sup>th</sup> Aug. 1895, from the Viceroy to the Secretary of State from India, R/ 15 / 1 / 314, File 19 / 12.
- ( I. O) telegram No. 1584 E. Dated 18<sup>th</sup> Aug. 1895, from the Viceroy to the Secretary of State from India, R/ 15 / 1 / 314, File 19 / 12.

- ( I . O ) translation of letter from Sayid Mohamed Ra'uf Effendi ( Mudir of Ojair and agent of Mudie of Zabbarha ) to Commander Pelly , 26<sup>th</sup> July 1895 , R / 15 / 1 / 314 , File 19 / 12 .
- ( I . O . ) From Sultan Bin Salamah to the Political Resident , dated 29 Shawal 1312 A . H . ( 25 th April 1895 ) .
- ( I . O . ) No . 42 , from colonel F . A . Wilson to secretary to the Gov. Of India ( Foreign Dept . ) , 14<sup>th</sup> May , R / 15 / 1 / 3 / 4 , File 19 / 12 .
- ( I . O . ) No . 75 , from colonel Wilson to Sheikh Jassim Bin Mohamed Bin Thani , No 76 , From colonel Wilson to Sheikh Sultan Bin Salamah , 22 April 1895 , R 15 / 1 / 3 / 4 , File 19/12.
- ( I . O . R ) R / 15 / 1 / 14 / 10, Tanb, ( 1921 - 34 ) political Resident to sultan B. Salim, October 1933 ; Isa to loch, 8 November 1933.
- ( I . O . R ) R / 15 / 1 / 14 / 9, Baghaez Kazemi to Mallet, 21 October 1933 ; Isa to political Agent, Bahrain, 19 December 1933 .
- ( L.O.R ) L/P and 12/30/75, Persian minister for foreign affairs to clive, 23 September 1933.
- ( L.O.R ) R/15/1/14/32, from political resident in the persian Gulf to British minister Tehran, 8 August 1931.
- ( L.O.R ) R/15/14/41, Isa to political resident, 20 March 1930; shaikh said to political resident 27 March 1930.
- ( L.O.R ) R/15/1/14/10, from Fowie, political residents in the Persian Gulf to Sultan Bin Salim, 19 March 1935.
- ( L.O.R ) R/15/1/14/34, SGI to pol.Res., 1 May 1929; pol Res to SGI, 4 May 1929.
- ( L.O.R ) R/15/1/14/9, Tanb ( 1912-34 ) Sultan B.Salim to loch, 3 September 1934, CF, Fowie political resident in the persian Gulf to Sultan B. Salim, 1 January 1935.
- ( L.O.R ) R/Panda/10/1267, Clive to Humderson, 31 August 1929.
- ( L.R.O ) R/15/1/14/9, Fowie to asi, 4 February 1935; HM Minister, Tehran,, to foreign office, 19 February 1935.
- I . O , R / 15 / 1 / 53 / 55, British . Residency and Consulate General , Bushire 15 May . 1926 . Pol. Res. in Persian Gulf to the F . Sec to the Gov. of India in the Foreign and political Department, same , Protection of Persian Nationals in Kuwait
- I . O , R / 15 / 1 / 53 / 55, Political Resident in Persian Gulf to Secretary to the Gov. Of India in the F. Pol . Dep . Simla Protection of Persian Nationals in Kuwait . May 15 , 1926 No . 18 , 5 . 1926 .
- I . O , R / 15 / 1 / 53 / 55 . Pol . Resident in Persian Gulf to Secretary to the Gov. Of India in the F. Pol . Dep . Simla Protection of Persian Nationals in Kuwait . May 15 , 1926 No . 18 , S . 1926 .
- I . O . No . 78 Registry No . E 974 / 38 / 91 From Mr. Brentan to Capt. A. W. Heap , Geographical Section , General Staff War Office and MR . Clauson .
- I.O & R-R/15/2/625 confidential, P.O. No. 88-0251, British Agency Sharjah- to C.J. pelly Esq., O.B.E., plitical agent, Bahrain, 5<sup>th</sup> January 1949.
- I.O and R-R/15/2/625, No. 13.7.4.8-persian Gulf residency, Bahrain, the political Agency, Bahrain, 12<sup>th</sup> October 1935.
- I.O. and R-R/15/2/625/ secret. 13 -12/48. Persian Gulf residency - Bahrain , to . C.J. pelly - ESO., O.B.E political Agency, Bahrain, 20<sup>th</sup> , December 1948.
- I.O. and R-R/15/2/893-letter from Shaikh Sultan Bin Salim ruler of Ras al Khaimah, to Muhammad, Shaikh's agent at Tanb dated 3rd Dhul Hijjah 1356 (i.e. 4<sup>th</sup> February 1938) .
- I.O. and R-R/15/2/893- Translation of letter No.(1) C/110 dated the 2<sup>nd</sup> Dhul Hijjah 1356 equivalent to the 3<sup>rd</sup> February 1938 from the residency Agent, Sharjah to Shaikh Sultan Bin Salim. Ruler of Ras al-Khaimah.
- 1.(1) and R 15/2/894- an agreement made the twenty second day of February One Thousand Nine Hundred and Thirty-Five between Sheikh Sultan Bin Saqar of Sharjah of the Sultanate of Arabia and commander Robert Corbett



- Baydon R.N. (Retired) of Gillet House Henley-on-Thames in the country of Oxon England.
- LO. and R-R/15/2/894-from the valley ochre and Oxide Co. Ltd.-To.Lt. Col.G. Loch, Political Agent Bahrain 17<sup>th</sup>. April 1936.
- IOR, L/panda/12/467/memorandum on lease of Tanb by C.W. Baxter, 14 November 1931.
- IOR, L/panda/30/145/FO circular, 10 March 1932(in cluded in letter from Br. Minister Seymour to Fowle, 28/3/1932.
- IOR, R/15/14/8, Arab Coast, Sultan B. Saqr to ploitical Resident in the Persian Gulf, 28 December 1864.
- IOR,L/panda/3/292, Drummond to solisbury, 27 August 1888 (enclosure 5, Meeting of Mr. Chauchill, Charge d'Affaires with the Shah).
- IOR,R/15/1/14/8, from India office to foreign office, 8 June 1904. Enclosure,2, Meade to Durand, 13 December 1898.
- Iraq Reports , Reports by His British Majesty Government to The Council of The League of nations on The Administration of Iraq 1930 - 32.
- J. A. Saldanha : precis of Qatar Affairs , 1873 - 1904.
- India Office : Letters, Political and Secret
- L / P & S / 10 / 156 / from Gaskin to COX , No 20 , August 1904 .
- L / P & S / 10 / 156 / from Gov. of India to The Secretary of state For India , No 231 , 8 December 1904 .
- L / P & S / 10 / 522 : File 5994 / 1914 . Part I, 2. : Turco - Persian Frontier Commission (1914 - 1917) , DePartamental Papers, Political and Secret Separate (or Subject ) Files : L / P & S / 10 .
- L / P & S / 12 / 2869 : coll. 17 / 15 ( 1 ) : Relations with Persia : Persia : Persia - Iraq Frontier ; Persia's Claim in the Shatt AL - Arab ( 1 May 1933 - 15 Mar. 1935 ) .
- L / P & S / 12 / 2869 : Coll. 17 / 15 ( 1 ) : Relations With Persia : Persia - Iraq Frontier ; Persia's Claim in the Shatt AL - Arab ( 1 May 1933 - 15 March 1935 ) .
- L / P & S / 12 / 2870 : Coll. 17 / 15 ( 2 ) : Relations with persia : persia - Iraq Frontier ; persia's claim in the Shatt AL - Arab ( 21 Feb . 1935 - 15 Jan 1936 ) .
- L / P & S / 12 / 3802 : Coll. 30 / 86 ( 1 ) persian Relations with Iraq : Internationalization of the Shatt AL - Arab and Establishment of Conservancy Board ( 10 Sep. 1932 - 10-Jan 1936 ) .
- L / P & S / 12 / 3804 : Coll. 30 / 86 ( 3 ) persian Relations with Iraq : Shatt AL - Arab ; Establishment of an International Conservancy Board ( 17 Apr. 1936 - 5 Mar 1946 ) .
- L / P & S / 12 / 3804 : Coll. 30 / 86 930 : Persian Relations With Iraq : Shatt AL -Arab ; Establishment of an international Conservancy Board ( 17 Apr - 1937 - 5 Mar 1946 ) .
- L / P & S / 12 / 3804 : Coll. 30 / 86 ( 3 ) : Persian Relations with Iraq : Shatt Al - Arab ; Establishment of an international conservancy Board ( 17 Apr. 1937 - 5 Mar. 1946 ) .
- L / P & S / 12 / Minute by A. C. B. Symson , 23 February 1938 .
- L / P & S / 12 / No. 653 - S, From Caroe to The Secretary of State For India , 27 August 1937 .
- L / P & S / 18 / B 236 : Statement ( on The Expedition To Mesopotamia ) Sir F. A. Hirtzel , 30 Aug. 1916, in [ Political and Secret Memoranda : L / P & S / 18 .
- L / P & S / P / 340 : File 4880/ 1913 - 1915 , Part I - 2 , Turco - Persian Frontier ( 1913 - 1915 ) . in , Letters, Political and secret : Departmental Papers , Political and Secret separate ( or Subject ) Files : L / P & S / 10 .
- L / P & S / 12/3802 : Coll. 30/86(1) : Persian Relations with Iraq : Internationalization of The Shatt -Al Arab and Establishment Of Conservancy Board ( 17 November 1913 ) .

L / P & S/ 12/43 : File PZ 6689/ 31: Iraq : Persian Government 's attitude Towards Turco - Persian Frontier Settlement ( 1913 -1914 ).

L/P&S/10 : P. 4535/1928 (11) : P. 4783/28 : Viceroy to Secy. Of State of India (SSI) : Sept. 4, 1928 (tele).

L/P&S/10 : P. 4535/1928(2). P. 4017/28 : SNO to Admiralty : July 30, 1928 (tele).

L/P&S/10, P. 4535/1928 (2). Quoted in Pol. Res. to Govt. of India : June 1929 (tele.).

L/P&S/10, P.4535/1928(2). P. 6794/29. Pol.Res. (Barrett) to Govt. of India :

L/P&S/10: P. 4011/1923(2). P. 3077/28 : pol Res. To Govt. of India : June 12, 1928 (tele.).

L/P&S/11/262 : P.2243/26 British Minto Foreign Office : May 31, 1926 (copy).

L/P&S/12. Coll. 30/1. List of Conditions enclosed in P.Z. 3254/31. Pol. Res. To Govt. of India : May 11, 1931:

L/P&S/12. Coll. 30/81. P.Z. 4313/34. Pol.Res. to India office : June 28, 1934 (tele.).

letter , Political and secret : Departmental Papers, Political and secret separate' ( or subject) Files L / P& s/10., Agreement Relative to Frontier Delimitation between Persia and Turkey , Signed at Tehran, 21 December 1911, L/P&S/10/266: File 1356/1911, Part I. Turco - Persian Frontier 1911.

Letter , Political and secret : L/P&S/10/340: File 4880/ 1913, Part I, 2 : Turco - Persian Frontier (1913 - 1915), Protocol Signed at constantinople 17 November 1913.

Letters From the governments of Iran and Iraq to the President of the Security Council and Annexes ; S / 918 ; 29 Apr, 1969 ; S / 9190 : 1 May 1969 ; S/ 9200 : 9 May 1969; S/ 9200-and-Add, 1 : 13 May 1969 .

Lord Salisbury to sir William White , No . 112, 30 September 1898: sir William White Private Papers , F . O. 464/ 9 . ( P . R . O ) .

Memorandum Of Certain Aspects Of The Situation In The Persian Gulf Between His Majestys Govt In The U.K. & The Persian Govt., 1931.

Ministry for foreign affairs , Baghdad 29<sup>th</sup> Nov , 1934, to the secretary General of the League of Nations Geneva .

Ministry For Foreign Affairs , Baghdad -29<sup>th</sup> November, 1934.

League of Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF. 62/C. 2/Sr.14.26 August 1974 ) , .

### Public Record Office

P. R . O . / F. O. / 195 / 1030 , From British Council . Baghdad ( Herbert ) To H. B. M. Ambassador at Constantinople , No . 60 , 29<sup>th</sup> Dec. 1873 .

P. R . O . / F. O. / 195 / 1030 , From Herbert B. C. G. at Baghdad to Elliot H. B. M. Ambassador at Constantinople , No . 47 , 29<sup>th</sup> Sep. 1873 .

P. R . O . / F. O. / 195 / 1030 , From Herbert B. C. G. at Baghdad to Elliot H. B. M. ' S. Ambassador at Constantinople ( H. ELLIOT ) , No . 3. 14<sup>th</sup> January , 1874.

P. R.O : Protocol Signed at constantinople on November 1913, League Of Nations Official No. c22. M. 10. 1935. VII, Geneva, January, 31 1935; F. O. 371/7842.

(P.R.O.)P/3276, Ross to Nicolson, Tehran, 27, Sept. 1887 .

(P.R.O.)F.O./371/13009 Persian seizure of Debei Dhow.

(P.R.O.)FO/602/54, FILE NO.6 Old Friendly Letters From The Sheikhs Of Mohamerah and Kuwait etc.

(P.R.O.)F.O / 371 / 13010 status of Islands of Tanb, Abu Musa, and sirri .

(P.R.O.)F.O. 371/11300 Status of the Islands Tanb, Abu Musa , and Sirri.

(P.R.O.)F.O/371/17224 Persian adminster for foreign affairs (Department of Europe and America) to His Majesty, minster, dated April 30/1934.

(P.R.O.) FO. 371/13100/Status of Islands of Tanb and Abu Musa.

(P.R.O.) FO/371/13723. From India office to Treasure.

(P.R.O.) 371/17224, alleged hoisting of British flag at Abu Musa, 1930 & warships article schofield , volume 8: 1930-1932.

(P.R.O.) F.O. 371/1130/50 Status of the Islands Tanb, Abu Musa, and Sirri.

(P.R.O.) F.O. 371/117827. F.O. Memo, by Randel, 14 Sept. 1874.

- (P.R.O.) F.O. 371/13078/From Government of India to Political Agent in the Persian Gulf, 20/Sept/1887.
- (P.R.O.) F.O.371/13009/ Telegram From Pary Tehran, August, 8,1926.
- (P.R.O.) FO371/13727. From Foreign office to sir R. clive. 7 November 1928.
- (P.R.O.) FO371/17224 persian adminster for foreign affairs (dept. Europe and America) to his majesty minister, dated (April 30,1934).
- PREM 11/3427** , Foreign Office to Washington , Telegram no . 4344 , Secret , 29 June 1961; - PREM 11/3428 , Richmond to Foreign Office, Telegram no . 328 , Emergency Secret , 1 July 1961 ; Foreign Office to New York , Telegram no . 2569 , Emergency Confidential , 2 July 1961; Trevelyan to Foreign Office, Telegram no . 763 , Secret , 4 July 1961 ; PREM 11/3429 , Watkinson to Home , Top Secret , 5 July 1961 ; de Zulueta to Macmillan 5 July 1961 , Minute By Macmillan ; Foreign Office to New York , Telegram no . 2679 , Secret , 6 July 1961 ; Cab 128 / 35 pt. 1 , fol. 241 , CC 39 ( 61 ) 2 , Secret , 6 July 1961 .
- PREM 11/3427** , Richmond to Foreign Office , Telegram no . 273 , Secret , 26 June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 366 , Secret , 26 June 1961 ; Richmond to Foreign Office , Telegram no . 281 , Secret , 27 June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 377 , Secret , 27 June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 378 , Emergency Confidential , 27 June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 292 , Secret , 28 June 1961 ; Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 413 , Emergency Secret , 29 June 1961 .
- PREM 11/3427** , Richmond to Foreign Office , Telegram no . 316 , Emergency Top Secret , 30 June 1961 ; Trevelyan to Foreign Office, Emergency Top Secret , 30 June 1961 .
- PREM 11/3427** , P. de Zulueta to Macmillan , Secret , 29 June 1961 . Foreign Office to Washington , Telegram no . 4308 , Top Secret , 28 June 1961 ; CAB 135/28 pt . 1, Jos 222-3 , CC 36(61) 3, Secret , 29 June 1961 ; fol. 237, CC 37 ( 61 ) 2 , Confidential Annex . 30 June 1961
- PREM 11/3428** , Caccia to Foreign Office , Telegram no . 1606 , Top Secret , 1 July 1961 ; Caccia by telephone , Unnumbered , 1 July 1961 Reed . 2 July 1961 ; Foreign Office to Washington , Telegram no . 4452 , Emergency Top Secret , 2 July 1961 ; Caccia to Foreign Office , Top . 2 July 1961 d r 3 July 1961 ; T. J. Flight to Macmillan , 3 Jul. 1961 , Minute by Macmillan ; Foreign Office to Washington , Telegram no . 4483 , Emergency Top Secret , 3 July 1961 ; Caccia to Foreign Office , Telegram no . 1621 , 3 d r 4 July 1961 ; FRUS 1961 - 3 (17).
- PREM 11/3428** , Sir P . Dean ( New York ) to Foreign Office, Telegram no . 1094 , 5 July 1961 d r 6 July 1961 ; Hassouna , League of Arab States.
- PREM 11/3428** , Trevelyan to Foreign Office , Telegram no . 762 , Top Secret . 4 July 1961 For an Assessment of Qasim 's intentions.
- PREM 11/3429** , Caccia to Foreign Office, Telegram no . 1685 , Secret , 11 July 1961 reed . 12 July 1961 ; Telegram no . 1696 , Confidential , 12 July 1961 d r 13 July 1961 .
- PREM 11/3429** , de Zulueta to Macmillan , 9 July 1961; T226/61 Macmillan to Home , 9 July 1961 .
- PREM 11/3429** , Foreign Office to Kuwait , Telegram no . 644 , Secret , 6 July 1961 ; Trevelyan to Foreign Office , Telegram no . 849 , Secret . 7 July 1961 ; Macmillan to de Zulueta , Undated ; Richmond to Foreign Office , Telegram no . 421 , Secret , 8 July 1961 ; Richmond to Foreign Office , Telegram no . 432 , Secret 9 July 1961 ; FO 371 / 156851 , BK1083 125 , Beeley to J. G. S Bath ( Foreign Office ) , 8 July 1961

**R/15**

- R/15/2/125/Letter From Degranier to Belgrade, No. GT/165/385, 10 May 1928.
- R/15/2/202/Letter From Hamad Bin Isa AL - Khalifah to His Britannic Majesty's, Political Agent, Bahrain dated 20 May 1937.
- R/15/2/202/Letter From Sheikh Abdullah Bin Qasim AL - Thani to His Britannic Majesty's, Political Agent, Bahrain, dated 25 May 1937.
- R/15/2/202/Translation of Letter From Sheikh Abdullah Bin Qasim AL - Thani, Ruler Of Qatar to Political Agent, Bahrain, dated 27 May 1937.
- R/15/2/202/Letter From Political Resident in the Persian Gulf to Political Agent in Bahrain.
- R/15/2/202/Letter From Shaikh of Bahrain to Political Agent Bahrain 14 Mar 1937.
- R/15/2/29/No. 95/From political in the persian gulf to Sheik Jasim Bin Mohammad Al - Thani, 25 February 1881.
- R/15/2/430/From Political Agent to Salman Bin Hamad, No. C/1226, 23 December 1947.
- R/15/2/430/From Political Agent to Sheikh Abdullah Bin Qasim AL - Thani, No C/1227, 23 December 1947.
- R/15/2/430/From Sheikh Abdullah to The Political Agent, Bahrain, 18 July 1946.
- R/15/2/430/No. 1463/9-A, From Belgrave to Galloway, 12 July 1946.
- R/15/2/430/No. 1570/9-A, From Belgrave to Galloway, Political Agent, Bahrain, 22 July 1946.
- R/15/2/430/No. 2223-9/A, From Belgrave to Rance Political Agent, Bahrain; 20 October 1946.
- R/15/2/430 No. C/718, Political Agent, Bahrain to Belgrave, 10 July 1946.
- R/15/2/437/From Brevan to Gibson, No. 1985/413/91, 13 April 1938.
- R/15/2/439/From Belgrave to the Political Agent, No. C/158/20, 18 August 1941, Cf. R/R/15/2/439/From Prior Political Resident in The Persian Gulf to Peel Political Agent, Bahrain/No. 98, S, 18/10/1941.
- R/15/2/546/Belgrave to Hickinbotham, no. 817/9/A, 14 August 1937.
- R/15/2/546/(E. A. Seal to M. J. Clanson, no. P. Z. 2929/37, 29 April 1937.
- R/15/2/546/No. 819-9-A, Translation of Letter From Sheikh Abdullah Bin Qasim AL - Thani, Ruler Of Qatar to Political Resident in The Persian Gulf, 8<sup>th</sup> July 1937.
- R/15/2/547/From Political Agent, Bahrain to the Political Resident in the Persian Gulf, No. C/236-1.A/29, 26 March 1940.
- R/15/2/547/From Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of state For India, No. 366, dated 7 June 1940.
- R/15/2/547/No. C/468./From Political Agent, Bahrain to Political Resident in The Persian Gulf, dated 20 May 1944.
- R/15/2/547/No. C/469./From Political Agent, Bahrain to Political Resident in The Persian Gulf, dated 18 June 1944.
- R/15/2/547/Prior to Peel, No. C/466, dated 26 October 1941.
- R/15/2/547/Wheatley to Peel, No. P. Z. 1227/40, 26 February 1940.
- R/15/2/439/PAPCO to M. W. Thornburg, No. MWT/703, 26 September 1939.
- R/15/2/547/Secretary of state to The Political Resident in the Persian Gulf, No. P. Z. 1227/40, dated 12 March 1940.
- R/15/202/Dispute Over Property in Zubarah area.
- R/15/314/Letter from J. H. Pelly to The Political Resident in The Persian Gulf, 6 August 1895.
- R/15/438/Not/FO a meeting at The India Office, 7 July 1938.
- R/15/5/59/Translation of letter from Sheikh Mobark AL - Sheikh of Kuwait to Colonel P.H. Cox, Political Resident in The Persian Gulf. Dated 23<sup>rd</sup> Rab 11, 1329 Hig 22 April 1911.

- R / 15 / 547, Letter to P. Cox, British Resident & Consul, ... The Under Secretary of State, Foreign Office, Secretariat, 14th August 1912.
- R / 15 / 2702 / No. 817 / 9 - A, From Belgrave to Hickinbotham, Political Agent Bahrain, dated 20 June 1937.
- R / 15 / 2546 / No. T / 87 - 1 - A / 29, From Hickinbotham to Fowle, 20 August 1937.
- R / 15 / 2546 / No. 818 - 9 - A, Letter From Hamad Bin Isa AL - Khalifah, To His Britannic Majesty Political Agent, Bahrain, 5 July 1937.
- R / 15 / 2546 / No. 819 / 10 / A, Letter From Belgrave to Hickinbotham, Political Agent, Bahrain, 10 July 1937.
- R / 15 / 2546 / No. C / 520 - 1 - a / 29, Memorandum From Hickinbotham to Belgrave, dated 5 July 1937.
- R / 15 / 2546 / No. C / 520 - 2 - a / 29, Letter From India Office to Political Resident, 5 May 1937.
- R / 15 / 185, Kuwait - Iraq Border 1939 - 1949, 1 / 8, India Office, PA to 12 November 1939.
- R / 15 / 1689 / No. 2727 / 38, Record of an informal Meeting Held at The India Office, 12 April 1938.
- R / 15 / 2 / 430 / From Belgrave to Galloway, No 1458 / 8 - A, 8 July 1946.
- R / 15 / 185 / Kuwait - Iraq Border - 193 - 1949, 1 / 8, India Office, PA to 12 November 1939.
- R / 15 / 11 / 53 / 10 British policy in Kuwait R. A. F. intelligence Summary for the month of March 1938.
- R / 15 / 2 / 203 / The enclosures in T. C. Fowle to the Political agent, No. 511 - S. 3 July 1937.
- R / 15 / 1246, File 14/88, Arab Coast, from Khalifah Bin Saeed Bin Khalifah to Humaid Bin Abdullah Bin Sultan, 27/11/1871.
- R / 15 / 1246, File 14/88, Arab Coast, From Khalifah Bin Saeed Bin Khalifah to Humaid Bin Abdullah Bin Sultan, 27/11/1871.
- R / 15 / 1262, The British Residency and Consulate General, Bushire, 26 June 1926, to the Provincial Director of customs, Bushire.
- R / 15 / 1263, Enclosure in FO covering letter 2 October 1936 to valley water mill color company, new Bristol, Keynasham.
- R / 15 / 1263, from the Iranian Minister of foreign affairs to HM's Minister, Tehran, No. 1430, 30 April 1935.
- R / 15 / 1263, from the persian Minister to foreign affairs to HM's minister, Tehran, 28 March 1935.
- R / 15 / 1263, India office, London, to commander R.C. Baylson, London, 19 March 1935.
- R / 15 / 1263, Telegram, No.100 from secretary of State for foreign affairs, London to HM's Minister, Tehran 10 April 1935.
- R / 15 / 1262, From the residency Agent, sharjah, to political Resident, Bushire 20/1/1923.
- R / 15 / 1262, From The Residency Agent, Sharjah, to Political Resident, Bushire 20/1/1923.
- R / 15 / 1262, Telegram from viceroy to secretary of state for India, 24 November 1908.
- R / 15 / 1268, from lieutenant C.H. Gabriel, Assistant resident and HMS Consul, Bundar Abbas, to sir Louis w. Dames secretary to the government of India in the foreign Department, simla, 25 October.
- R / 15 / 2546, Letter From Hickinbotham to Belgrave, No. C/520-1. a / 29, dated 28 April 1937.
- R / 15 / 2546 / No. C / 520 - 2 - a / 29, Letter From Political Resident, Fawel to India Office, dated, 2 May 1937.
- R / 15 / 2547 / No. C / 467 : Letter From Political Agent, Bahrain to Sheikh Of Qatar Dated 18 May 1944.
- R / 15 / 2547 / No. C / 467 : Letter From Sheikh Of Bahrain to Political Agent in Bahrain, dated 12 May 1944.
- R / 15 / 185 India office - Kuwait - Iraq Border 1939 - 1949.

Turkish Por. Memoria , 29 December 1888. F. O. 78/4901: ( Public Record Office).  
( The document is enclosed in white letter to Foreign office , No 1.2 1888.  
F. O. 78/4901. Public Record office ).

### United Nations

U . N . Letters from the Representation of Saudi Arabia to the President of the Security Council , dated May 7 and 27 : June 5 , 19 , and 24 : July 2 and 10 , 1957 ( S 3825 , S / 3833 , S / 3841 , S / 3843 , S / 3846 , and S / 3849 . )

UN . Legislative series ( UNLS ), National Legislation and Treaties Relating to the law of the sea ( ST / LEG SER, B / 18 ) , 1989 .

UN documents . S / PV 927 , July 2 , 1961 , Notification Of Iraqi action by Kuwait .

United Nations , Third Conference on the Law of the Sea ( WCONF . 62/C . 2/SR . 23 , 3 July 1974 ) .

United Nations , Third Conference on the Law of the Sea ( WCONF . 62/C . 2/L . 72 , 2r August 1974 ) .

United Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF . 62/C . 2/Sr . 38.15 August 1974 ) .

United Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF . 62/C . 2/SR . 11.26 July 1974 ) .

United Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF.62/ Sr . 36.15 July 1974 ) .

United Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF.62/ SR . 37.15 July 1974 ) .

United Nations , Third Conference on The Law Of the Sea ( A/CONF.62/ C . 2/SR . 38.15 July 1974 ) .

Wilson to FSI , September 15 , 1895 , F I 136 / 96 . The Mutanarrif in Fact lost his Post Following this incident ; Mockler ( Baghdad ) to Currie June 13 , 1896 , Home 611 / 96 .

### الوثائق المنشورة :-

Yearbook of Fishery Statistics 1973 . 34 ( FAO / FS2 / 34 ) . " France - United Kingdom : Arbitration on the Delimitation of the Continental Shelf . " 18 International Legal Materials 397 ( 1979 ) .

A . L . P . Burdett : Persian Gulf & Red Sea Naval Reports 1820 - 1960 , Volume , 8 , Archive Editions , London 1986 .

A del Rush : Records of Kuwait ( 1899 - 1961 ) Fiel No 6/13/Kuwait - Iraq : Water Imports From Iraq ; Water Pipeline Vs Local Distillation Plant; Iraq Proposals For New Port at Umm Qsar and oil Pipeline For oil export through Kuwait ; Kuwaiti insistence on demarcation of Frontier Volume 7 . 93 , stalemate , 1948 - 1958 .

A.L.P. Burdett : Records of Qatar, Primary Documents 1820-1973 , 13 Volumes , 86 , Archive Editions London 1993 5 Volumes .

Aitchison , A Collection of Treaties , Engagements and Sands Relating to India and Neighbouring Countries , Delhi , 1933 , VOL . XL

Anon Arabia , Handbook prepared under the direction of the Historical Section of the Foreign Office No . 61 , London : 1920 , H . M . Stationery Office .

Archive Editions : Arabian Boundaries Disputes ; Bahrain - Qatar , 1818 - 1991 - London 1982 .

Archive Editions : Iraq Administration Reports 1914 - 1938 , This Comprehensive Series of British administration reports for Mesopotamia ( Iraq ) From the outset of world war 2 up to the independence of Iraq and Relation with Kuwait , Archive editions - London 1988 , Volume 9 .

Archive Editions : Kuwait Political Agency , Arabic Documents 1899 - 1949 , volume 12 , Archive Editions , London 1990 .

- Archive Editions : Persian Gulf Trade Reports 1965 - 1940 , 8 Volumes , Two Volumes each for : Bahrain , Kuwait , Muscat , Bushire , Archive Editions , London 1992 .**
- Archive Editions : The Bahrain Government Annual Reports 1924 - 1970 , 8 Volumes , Archive Editions , London 1992 , Volume 4 , The Reports Cover Five decades of Unprecedented social , All these Changes Were reported on detail by The Bahrain Government's Advisor , Sir Charles Belgrave , In the Reports Up to 1956 .**
- Archive Editions : The Bahrain Government Annual Reports 1924 - 1970 , Archive Editions ; London 1990 , Volumes VI - VIII ; For The Years Following The Belgrave , and Relations between Bahrain and Qatar .**
- Archive Editions Document Collections ; Iran - Iraq Border ( 1639-1909 ) Key Documents , Volume I , London 1996 .**
- Archive Editions Document Collections Iraq - Kuwait 11 , 1941 - 1992 , Key Documents , 1947 - 1992 , Umm Qasr , Warba and Babian , Land Border 1939 - 1991 , Archiv Editions . London 1996 , Volume 2 .**
- Boundaries and Territories of States in the Arabian Peninsula , Intelligence Research Report , OCL - 4156 , December 4 - 1946 , Department of State , Washington .**
- Bourne , Kenneth and D . C watt . ( ed ) : British Documents on Foreign Affairs : Reports and Papers From the Foreign Office Confidential print , Series B , part I : (( The Near and Middle East 1856 - 1914 )) part II : (( Turkey , Iran and The Middle East , 1918 - 1939 )) , Maryland : University Publication of America , 1985 .**
- " Convention For the Protection of the Mediterranean Sea Against Pollution " 15 International Legal Materials 290 ( 1976 ) .**
- " Convention on Supervision of International Trade in Arms and Ammunition and in Implements of War Signed at Geneva on June 17 , 1925 . " In International Legislation . VOL . 3 : 1925 - 27 . Ed . Manley O . Hudson . Washington , D . C . : Carnegie Endowment For International Peace , 1931 .**
- Committee 11 , in Law of the Sea : Third United Nations Conference , reprinted from U . S . Department of State , Bulletin .**
- Conference on the Law of the sea , official records , Vol . I : preparatory Documents , United Nations , Geneva , 24 February - 27 April 1958 , Limits of the Seas : National Claims to Maritime Jurisdiction , U.S . Department of States March 1973 , and Richard Young , " The Law of the Sea in The Persian Gulf : Problems and Progress " In Robin Churchill , K . R . Simmonds , and Jane Welch , eds , New Directions in the Law of the Sea Vol . III , collected Papers ; Oceana , Dobbs Ferry , New York , 1973 .**
- Department of State , Bureau of Intelligence and research limits in the Seas , No . 67 , Continental Shelf Boundary : Iran - Oman , 1 January 1976 .**
- Documents on British Foreign Policy , 1919 - 1939 ; First series , VOL . X III .**
- Documents on British foreign Policy , First Series , VOL . IV , London , 1952 .**
- E . Lauterpacht CBE , QC , C . J . Greenwood , Marc Weller and Daniel Bethlehem : The Kuwait Crisis : Basic Documents , Cambridge International Documents Series , Volume I , Cambridge M . Asser : Kuwait Political Agency , Arabic Documents 1899 - 1949 , Volume , 10 , ( oriental and India office Collections , from The Files The British Political Agency , Archive Editions , London , 1998 .**
- Exchang of letter between the prime Minister of Iraq and the Ruler of Kuwait Regarding the Iraq - Kuwait Border , 1932 , Kuwait Crisis .**
- Exchange of Notes between Kuwait and Her Majesty's Government , 19 June 1961 , No This dated the united Kingdom and Kuwait Concluded an exchange of Notes Terminating the Agreement 1899 ; the Kuwait Crisis : Basic Documents**

- Extracts From Correspondence relative to the Turco - Persi, Boundary negotiation part II 1844- 1845, and part III 1845 - 1852.
- F.O. 371 / 133113 / 9.23 Navigation in The Shatt AL - Arab waterway January - December -1929- Key Documents, (1909 - 1937) . Archive Editions Documents Collections, U. K. 1996 .
- F . O . / 1016 / 154 . Records of Discussion with Sheikh Ali Bin Abdallah Al- Thani , Ruler of Qatar 16 January 1950 .
- F . O . / 1016 / 332 Richard Schofield : Arabian Boundary Disputes ; Volume 14, Bahrain - Qatar 11 , 1818 - 1992 , Archive Editions ; 1992.
- F . O . 371 / 16852 Fowle to The Foreign Secretary to The Government of India , 1<sup>st</sup> June 1938 .
- F . O . 371/8952/ letter From Shaikh of Kuwait to Political Agent , 4 th April 1923 .
- F . O . 371/8952/Memorandum No . 325 dated April 1923 .
- F . O . 371 / 13780 / E 5098 : Survey of Persian and Iraq Coast lines in Estuary of Shatt AL Arab , in Iraq - Iran Border (1909 - 1937) Volume I , Archive Editions Document Collections , U. K. 1996 .
- F . O . / 371/98338/ Memorandum about Kuwait - Iraq Dispute Edited by Secretary of State for British , Dec , 1951 .
- F . O . 371 / 126913 / Memorandum From Political Resident in the Persian Gulf - to Foreign Affairs , a bout Iraq - Kuwait Dispute
- F . O . 371 / 18971 . : Record of a Conversation Mr. Rendel and M . Ala Respecting The Perso - Iraq Frontier dispute (confidential) .
- F . O . 371/1897, Sir John Simon to MR. Kaatchbull - huge -seen , Record of Conversation between Mr.Rendel and Ala respecting the perso - Iraqi Frontier Dispute .
- Francis Warden , Extracts From Brief Notes Relative To The Rise And Progress Of The Arab Tribes Of The Persian Gulf ; Of The Muskat Arabs , Jasmeees , Uttoobees , Wahbees, And Oman ., Eromthe, Year 1716 to 1817, Bombay Selections.
- Government of Iran : A Review of The Imposed War by the Iraqi Regime upon the Islamic Republic of Iran , Legal Department . Ministry Affairs , Iran 1983.
- Government of Iraq : Facts Concerning the Iraqi - Iranian Frontier , Ministry of Foreign Affairs. Baghdad . 1960 , Countries on the Iranian Claims Concerning the Iraq - Iranian Frontier Treaty of 1937. And the Legal Status of the Frontier between the Two Countries in the Shatt AL - Arab . Kuwait Political Agency Reports , Arabic Documents 1899 - 1949 , volume 11 , Archive Editions , London , 1988 , from the files of the British Political Agency .
- Government of Sharjah, Sharjah's Title to the Island of Abu Moussa, By M.E. Bathurst and Messrs Coward Chance, September. 1871.I
- Great Britain, India Office Records, Bushire residency Records, R 15/2/E/5 "Barrett To Government Of India, September 5, 1929".
- Great Britain, India Office Records, L/P And S/12/4584. Ext. 6051/42, Thomas To New Comb (Ministry Of Information, October 16, 1942.
- Hurewitz J. C. Diplomacy in the Near and Middle East : A Documentary Records : 1535-1914,VOL. I New Jersey 1956.
- "Historical Sketch Of The Arab Tribes," In: Government Of Bombay, Selections From The Records Of Bombay Government, Comp. And Ed. R.H. Thomas, New Series (Bombay: Bombay Education Society Press, 1856) Vol. 24 : Historical And Other information Connected With The Persian Gulf.
- ( I . O ) No 731 , from Sir Horace Wolpal ( I . O . ) to the under Secretary of State Foreign Office , 3 rd Sep . 1895 , R / 15 / 1 / 314, File 19 / 12 .
- ( I . O . ) from Captain pelly Colonel Wilson , 30<sup>th</sup> July 1895 , R / 15 / 1 / 3 / 4 , File 19 / 12 .
- ( I . O . ) R/15/2/8/41, annual report on Trucial coast Oman 1934 & (P.R.O) F.O/371/18911, Bahrain install, report, Nov.3,1935.
- I O R : R 15 / 1 / 124 Office No . 75 , 1852 . A letter from Captain Hemel to A : Malt Chief secretary to Government of Bombay dated 3 rd April 1852 .



- I. O. R. 15 / 1/0/124 from A-B Kemball Political Resident in the Persian Gulf to :  
Chief of Bahrain 27<sup>th</sup> May 1852 .
- I. O. R. L/P & S/10/4 : India Office Records ; -
- International Convention for the Prevention of Pollution from Ships , 1973 . "12 /  
International Legal Materials 1319 (1973) .
- International Court of Justice Decision in North Sea Continental Shelf Cases . " 8  
International Legal Materials 340 (1969) .
- International Court of Justice Judgments in the Fisheries Jurisdiction Cases . " 13  
International Legal Materials 1049 (1974) .
- India - Foreign and Political Department, Treaties and Under Takings in Force between  
The British Government and The Shikh Of Mohammerah 1899 - 1919 .
- J . Felix Jones , Extracts From Areport, on The , Harbour of Gran (Koweit) and the  
Island of PHELEECHI, in the Persian Gulf, Prepared , In November 1839 ,  
Bombay Selection 1856 , Selection from the Records of the Bombay  
Government , N. S. XXIV, Bombay ( Abbr - Bs ) .
- J . G. Lorimer : the gazetteer of the Persian Gulf, Oman and central Arabia, first printed  
in 1908 and 1915 as a British government secret document : now issued in a  
new edition reprinted from originals in the India office library & records,  
London . part II - Shatt - El Arab .
- John Duke Anthony , " Insurrection and Intervention : The War in Dhofar , " in Abbas  
Amirie , ed ., The Persian Gulf and Indian Ocean in International Politics ,  
Institute for International Political and Economic Studies , Tehran , 1975 .
- Kelt : The development Of The Port Of Basra republic Lecture given at The British  
Institutes . Basra On 29<sup>th</sup> March 1954 .
- L. F. Bardett : Records of Kuwait , 1899 - 1963 , volume 10 . Archive Editions , London  
1994 .
- L/P&S/11/277 : P. 1958/27 . P. 3945/27 : Report from SNO to India Office : May 1, 1927 .
- League of Nations . " Proceedings of The Conference for the Supervision of International  
Trade in Arms and Ammunition and in Implements of war . " Geneva ( 4  
May - 17 June 1925 ) . A. 13 . 1925 .
- Letter From Colonel Meade , Political Resident and H. B. M. , S Consul - General in The  
Persian Gulf to Sheikh Mobarak , Ruler of Kuwait , dated 21 st April 1899 .  
Records of Kuwait (1899-1961) selected and edited by Adel Rush , Volume 6 ,  
Foreign Affairs , Archive Edition , London 1989 .
- Letter From Lieutenant - Colonel P. Z. Cox , Political Resident the Persian Gulf , to the  
Secretary to the Government of India in the Foreign Department , Simla ,  
and Letter From Captain W. H. Shakespear , Political Agent , Kuwait to the  
Political President in the Persian Gulf, Bushire , Dated 13 th July 1911 .
- Letter from Major S. C. Knox , I. A. Political Agent , Kuwait , to Major P. Z. Cox , C. I.  
E , Political Resident in the Persian Gulf , Office of The Political Agent  
Kuwait , Basra 17<sup>th</sup> July 1908 .
- Letters From Basra, Gombroon, etc . VOL . 16. Letter From Basra To London , dated  
April 9, 1767 .
- Lieutenant J . Felix Jones : Extracts From Areport On The Harbour of Grane (OR  
Kuwait) , And The Island of Pheleecchi, In the Persian Gulf, Indian Navy ,  
Edinburgh 1792 .
- Lorimer , J. C. Gazetteer of The Persian Gulf , Vol. II (( geographical 1908 )) .
- M. Macdonald and partners - Mandali - badra and Jassan projects - Report on  
Development schemes part II 1962 .
- Meade to FSI , December 5 , 1897 June 13 , 1898 , FI 1644 / 98 . On the Population's view  
Jayakar ( Muscat ) to Fagan , May 17 , 1898 , FES November 1898 .
- Memorandum No 5405 ; Text taken From Aitchison , Acolection of Treaties Engagements  
and Sanads , VOL . XI , Government of India , Delhi , Kraus Reprint 1973 .
- Ministry for Foreign Affairs to his Britannic Majesty Ambassador , Baghdad 16<sup>th</sup> March,  
1938

- Ministry for Foreign Affairs, Comment on the Iranian Claims Concerning the Iraqi - Iranian Frontier Treaty of 1937 and the Legal Status of the Frontier between the Two Countries in Shatt AL - Arab.
- Ministry of foreign Affairs - Tehran : some facts Concerning The dispute between Iran - Iraq Over the Shatt AL - Arab ( May 1969 ).
- Mobery, F. J : History Of the Great war on Official Documents "The Campaigns in Mesopotamia 1914 - 1918" 4. VOL. London 1923.
- Official Records of the United Nations Conference on the Law of Treaties first session summary Records of the Plenary meetings of the Committee of the Whole : A/ CONF.39/11.
- Official Records of the United Nations Conference on the Law of Treaties, second session . summary Records of the Plenary meetings of the Committee of the Whole : A / CONF .39/11/Add 1 .
- Public Record Office , London , PREM 11 / 2399 , fos 27 - 9 , T 355 / 58 , Macmillan to Dulles , Top Secret , 27 July 1958 ; fol . 16 , R . J . Ballantyne to de Zuiwet ( Dulles to Macmillan ) , Top Secret , 2 August 1958 .
- R/15/12/546, Report From Hickbotham about Dispute Over Property in Zabarh area , dated 1 May 1937 , to Political Resident in the Persian Gulf
- R / 15 / 2 / 546 / No . 817 / 9 / A . Report From Belgrave to Hickinbotham , 3 th July 1937 .
- R . M . Burrell and r . J . Jorman : political Diaries of Iran 1891 - 1965 , , Archive Editions , London 1986 , Volume . G .
- R . N Schofield : Iran in The Persian Gulf in preparation , A survey of the Historic impact of Iran on the Arab Gulf States , mutual relations and Iranian Territorial and marine claims ; Archive Editions , London 1987 , Volume , 5 .
- R . N . Schofield and other , : A documentary record of the negotiations between Arab Gulf Rulers , The Oil Companies and The British Government , ( 3 Volumes ) 1916 - 1937 , First exploratory option ; Sabter Fuge and espionage ; Concession Agreement , 1935 , See Volume 3 .
- R . N . Schofield and P . L . Toye : Arabian Gulf Oil Concessions 1911 - 1953 , 12 Volumes , Bahrain ( 2 Volumes ) 1914 - 1934 , Archive Editions , London 1990 , Volumes 2 ,
- R . N : Schofield : Arabian Boundaries 1961 - 1965 New Documents , Fiel : 1 / 09 Kuwaiti Foreign Policy relations with Iraq , February - June 1961 , and Fiel : 1 / 10 Consultations Culminating in the Negotiation of the Iraq - Kuwait Agreed Minutes of October 1960 - June 1963 . volume 8 , Archive Edition , London 1990 .
- R . M . Burrell , Iran : Political Diaries 1881 - 1965 , 14 Volumes , Archive Editions U K . Volume 6 , Relationship between the Shah and King Iraq , Political correspondence .
- R . N . Schofield , the Iraq - Kuwait Dispute , 7 volumes , Archive Editions , London 1994 ,
- R . N . Schofield , Iran in the Persian Gulf in Preparation , 8 Volumes , Archive Editions , UK . 1996 . Volume 3 .
- R . N . Schofield : Iran in The Persian Gulf in Preparation , A survey of The Historic impact of Iran on the Arab Gulf States , Mutual Relations and Iranian Territorial and Marine Claims , 8 Volumes , Archive Editions , UK , 1996 , VOL 6 .
- R . N . Schofield : The Iran - Iraq Border 1840 - 1958 , 11 Volumes ; including 2 map boxes , Archive Editions Limited , UK 1996 , Boundary Treaty Between The Kingdom of Iraq and The Empire of Iran , signed at Teheran , July 4<sup>th</sup> , 1937 , in Volume 4 .
- Records of Defense & Military Policy in the Gulf States and Saudi Arabia 1920 - 1950 , 12 volumes , Editor A . L . P . Surden
- Report of the sixth Committee at the twenty - Fifth session , 19 Nov . 1970 on the Question of Defining Aggression . ( Document : A / 8171 ) .

- Report on Fao Fort : by col. M. S. February 1888. Dy cr. General intelligence, (simla ). Secret letter From India VOL . 53. Indian Government, Foreign Department ( India Office Library .
- Reports of the special Committee of the General Assembly on the definition of Aggression; No. 19, A / 8019 (July - Aug. 1973 ) ; No. 19, A / 8419 Feb. - Mar. 1974 ; No 19 . A / 8719 (Jan - Mar. , 1975 .
- Republic of Iraq , Comment on the Iranian Claims Concerning the Iraqi - Iranian frontier Treaty of 1937 and the legal status of the frontier between the two countries in Shatt AL - Arab - Ministry of foreign Affairs , July , 1969.
- Republic of Iraq , Facts Concerning the Iraqi - Iranian Frontier Baghdad , - Ministry of Foreign Affairs , Jan ., 1969 .
- Republic of Iraq , Comment on the Iranian Claims concerning the Iraqi - Iranian Frontier Treaty of 1937 and the legal status of the frontier between the two countries in Shatt - Al - Arab .
- Richard Schofield , Gerald Blake : Arabian Boundaries Primary Documents 1853 - 1957 . Archive Editions , volume , 7 , 8,10 Kuwait - Iraq II , 1941 - 1957 , umm Qasr , 1941 - 1948 . Ministry of Foreign Affairs - Baghdad 1969. The Iraq - Iranian Dispute : Facts and Allegations , Ministry of Foreign Affairs Baghdad , 1981
- Richard Schofield : Arabian Boundaries ; Primary Documents 1853 - 1957 , Volume 8 . Kuwait - Iraq II , 1941 - 1957 , Frontier dispute . 1957 , Collapse of Shatt AL - Arab Water Scheme , 1957 Volume 7 , Proposed construction of Port in Kuwait Bay under Iraq Control , 1938 - 1941 .
- Richard Schofield : Islands and Maritime Boundaries Of The Gulf ( 1798 - 1960 ) 20 Volumes Archive Editions , London 1990 . , A comprehensive Collection of documents
- Richard Schofield and Gerald Blake : Arabian Boundaries , Primary Documents 1853 - 1957 Voluder 7 , Proposed Construction Of Port in Kuwait Bay Under Iraq Control , 1938 , 1941.
- Richard Schofield and Gerald Blake : ARABIAN Boundaries , Volume 10 , Richard schofield and Gerid Blake; Iran - Iraq Border ( 1639 - 1907 ) Key Documents , VOL I , Archives Edition London , 1988.
- Richard Schofield and Gerald Blake , Iraq - Kuwait Border , VOL , I , Ummqasr , Warba . and Bubiyan , ( 1830 - 1940 ) , Archive Edition , London , 1988.
- Right of Kuwait boats to Draw water from Shat AL - Arab , Memorandum by high Commissioner for Iraq to The Minister for Foreign Affairs 10<sup>th</sup> June , 1936 .
- Ritchie : Ovesdale : British , the United states , and the Transfer of Power in the Middle East , 1945 - 1962 , London , and New York .
- Robert I . Jar man and Dr. R.M. Burrell , : Iran : political Diaries 1881-1965 ( Iran /Persia/ Qajar/pahlavi/politics/history ) Key Documents , London 1996 .
- Sailing Directions for The persian Gulf , U . S . Definer and Mapping Agency : Hydrographic Centre , pub . 625<sup>th</sup> ed , rw.1975.
- Saidanba , J. A . The Persian Gulf precis : VOL , - , precis of Qatar Affairs , 1873 - 1903 , Archive Editions , London 1986.
- Saidanba , J. A . The Persian Gulf Precis VOL , III , London 1986 , Archive editions .
- Saidanba , J. A : The Persian Gulf Precis , Vol. - I , Archive Editions 1986 .
- Saidanba , J. A . , Op cit , VOL , V , Precis of Nejd Affairs , 1804 - 1904 . Wahabi Empire established by sand , Second Egyptian Invasion of Najd , Egyptian With drawal Under British Pressure .
- Saidanba , J. A . , The Persian Gulf Precia : VOL , VI11 , Precis on Naval Arrang Emanates in The Persian Gulf : 1782 - 1905 : Archive Editions , London 1986.
- Saidanba , J. A . : The PERSIANGULF Precis : VOL , VI . PRECIS OF TURKISH ARABIA AFFairs, 1801 - 1905 , Archive Editions , London 1986.
- Selections From The Records OF the Bombay Government NO. XL 111 Memoirs by ( ommander James Felix Jones

- Statement by H. E. The Iraqi Minister For Foreign Affairs to the Arab News Agency on 9<sup>th</sup> OCT, 1957 about using Qasr Port and supplying Water to Kuwait From Shat AL - Arab. Kolieman : Iraq Under General Nuri AL - Said, London, 1971
- Status of Kuwait and Negotiations With Turkey : draft Anglo - Turkish Convention, 1911 - 1913, Arabian Boundaries, Primary Documents 1853 - 1957, Edited by Richard Schofield and Gerald Blake, Archive Editions, London, Volume 7.
- "Speech by President Naaser on Closing of the Gulf of Aqaba, 22 May 1967. In The Arab - Israeli Conflict, Vol. 3 : Documents, Princeton, N. J. : Princeton University Press, 1974.
- Shalkh of Bahrain's Claim to Zubarah, 1937; Negotiations Over Zubarah, 1937 - 1945.
- Sykes, History Of Persia, London 1945, 2 Vol. The Foreign Office Legal adviser,
- Treaty Concerning the state Frontier and Neighbourly Relations between Iran and Iraq / signed at Baghdad on 13 June 1975, see : United Nations Treaty Series { UNTS } : 1817. Nos 14903, 14905.
- Turco - Persian Boundaries Negotiations. Dispatch From the British Commissioners With Protocols and Various Documents Relating to the conference of Erzurum : Part I : 1843-1844. F. O. 420-7B
- T.B. Miliar, The Indian and Pacific oceans Some Strategic Considerations, Adelphi Papers no. 57, the Institute for Strategic Studies London, May 1969.
- Taylor, Captain R. : The Persian Gulf: Selection From The Records Of The Bombay Government, No. XXIV, Bomby Education Society's Press, India 1856.
- The Affairs Of Kuwait, VOL, Z, Lieutenant. Colonel Meada to Government of India, Bushire, September 25, 1897. and From Mead to Foreign office, Bushire, March 28, 1898.
- The Affairs Of Kuwait VOL, I, Consul - General Loch To Government Of India, Baghdad December, 22, 1912.
- The Affairs Of Kuwait VOL, I, Lieutenant Commander Moubark To Lieutenant Colonel Meade, Pigeon at Bushire November, 7, 1897.
- The Affairs Of Kuwait VOL, I, Major to Government of India, Bushire, September, 25, 1897,
- the Gulf : implications of British withdrawal, the center for strategic and international studies Georgetown University, Washington, H. C. special Report; No. 8, Feb.
- The Iran - Iraq war : Issues of Conflict and Prospects for Settlement, ( Center of international Studies, Princeton, 1981).
- the letter of the Ambassador and permanent Representative of Iran to the United Nations, 8 international legal Materiel (1969).
- The Persian Gulf, 8 Volumes, 2600 Pages, See Volume I.
- The Persian Gulf Administration Reports VOL, IX, Archive Editions, 1939, FF. 69 - 70 F. O. 371 / 18909, Smuggling From Kuwait into Iraq, Memorandum By The Political Agent, Kuwait, 10<sup>th</sup> May, 1939.
- to Foreign office, April 1940. see Oslo, Proposed Construction of port in Kuwait Bay under Iraq Control, 1938-1941, in, Arabian Boundaries, opcit, volume 7.
- To Government Of India, External Affairs Dept. Simla, 10<sup>th</sup> Sept. 1940. Cf. F. O. 371/21589 Record Of Conversation With The Iraq Ministers Held At The Foreign Office.
- Translation Of a letter From Sheikh Mobarak al Subah to H. E. The Wali Of Basra, Dated The 23 rd Safar 1326 - H, 26 March 1908, records of Kuwait.
- Translation of H. E. The Wali's reply to Sheikh Mobarak Fasha al Subah, dated the 28 safar 1326 H, 31<sup>st</sup> March 1908.
- U. N. General Assembly, 9<sup>th</sup> Session, 2 October 1957, Official Records, ( A / PV 697 ).
- U. S. Department of State, Third United Nations Law of the Sea Conference, Caracas, Venezuela, Hume - August 1974 ( U. S. Documents, a.d. ), Courtesy of Ambassador John N. Moore.

- U. S. Department of state , office of intelligence Coordination and Liaison ( ocl ), " Background Development and prospects of the Arab League to mid - 1946 " intelligence Research Report , OCL - 3332 , 1 July 1946 .
- UN . A / conf . 13 / C . 41L . Alconf . 13 / S . R . , 19. International Court Of Justice Reports . 1969 .
- United Nations , Law and Regulations on The Regime of The Territorial Sea . (( Act of July 19 , 1934 relating to the Breadth of The Territorial waters and Zone of Supervision )) , United Nations Legislative Series ( ST . LEG . SER . B . 6 ) 1957 .
- United Nations : 24 October 1968 . Iran - Saudi Arabia " Agreement Concerning sovereignty over Al - Arabiyah and Farsi Islands and Delimitation of Boundary Line Separating Submarine Areas between The Kingdom of Saudi Arabia and Iran " 8 International Legal Materials 493 ( 1969 ) .
- United Nations ; Report of The Security Council to The General Assembly ( 16 July 1960 - 15 July 1961 ) .
- United Nations , Report of secretary general , official records , 27<sup>th</sup> session .
- United Nations , Report of the secretary general on the work of the organization , 16 June 1971 to 15 June 1972 .
- United states policy in The Middle East Documents : September 1956 - June 1957 , U. S. Department of state Publication , No. 6583 ( Washington , D. C. U. S. Government Printing Office , 1957 , ) .
- University , 1991 , Memorandum From the High Commissioner For Iraq to The Political Agent Kuwait , 23 April 1923 .
- Volume I : General review of events in The Gulf Prepared by The Political Resident : Archive Editions , London 1986 .

## المراجع الأجنبية :-

- Abadi , Jacob : British Withdrawal From The Middle East 1947 - 1971 , The Economic and strategic Imperatives , The Kingston Press , N . Y . 1982 .
- Abdul Hussein AL - Qattifi : Some Legal aspects of the Iranian attempt to terminate the Iranian Boundary Treaty , 1937 , the previous Correspondence .
- Abdul Hussein AL - Qattifi , Some Legal Aspects of the Iranian Attempt to Terminate the Iraq - Iranian Boundary Treaty , 1937 ( Review of Juridical Sciences . College of Law . university of Baghdad , VOL . I . No . 2 . 1969 .
- Aitchison , Collection Treaties , Engagements and sands relating to India and Neighboring countries VOL . XII .
- Amin , S. H. The Iran - Iraq Conflict : Legal Implication's , ICLQ 31 ( 1982 ) .
- Akhtar , S , the Iraq - Iranian dispute over the Shatt - AL - Arab ; Pakistan Horizon , 22 1969 .
- Akhtar's . the Iraqi - Iranian Dispute Over the Shatt AL - Arab , Pakistan Horizon , 1969 .
- AL - Baharna , Hussain : The Legal Status of The Arabian Gulf States , Astudy of Their Treaty Relations & their International Problems , University of Manchester 1982 .
- Al- Juhany , Uwaidah M. History of Najd Orior to the Wahhabis : A Study of Social , Political and Religios Conditions in Najad 1983 During Three Centuries Preceding the Wahhabi Reform Movement Ph.D. Thesis University of Washington .
- AL - Marayati Abid , A diplomatic History OF Modern Iraq , New York 1961 .
- Ali Al - Kawari , Oil Revenues in the Gulf Pattern of and impact on Economic Development , M.E. and Islam Studies , University of Durham , 1978 .
- Alvarez , A ; La Droit International Nouveau Dans Ses Reports Avec La Vie Actuelle Des Ipeuples . Paris 1959 .

- Amador , Garcia : *The Exploitations And Conservation Of The Resources Of The Sea . A Study Of Contemporary International Law* (( 2 Nd - Ed )) - Leyden . 1859.
- American Journal of International Law Vol. 45 - 1951.
- Amir Taheri; polic'es of Iran in the persian Gulf region in, A. Azariz (ed); the persian Gulf and Indian ocean in International politics, Tehran - 1975.
- Andrassy , Jorge : *International Law And The Resources Of The Sea* . Columbia University Press. London, 1970. Young R: The Geneva Convention On The Continental Shelf . American Journal Of International Law ( 52 - 4 ) 1958 .
- Apanel of Specialists : Kuwait - Iraq Boundaris Demarcation , Historical Rights and international Will , Supervised and Revised by : Prof ; Abdullah Yusa F - AL - Ghunaim , Center for research and Studies on Kuwait 1994 .
- Arbitration Concerning Buraimi and Common frontiers between Abu Dhabi and Saudi Arabia , Memorial submitted by the Government of the United Kingdom and Northern Ireland , Vol , II .
- Assouna . H , *the League of Arab States and Regional Disputes* , New York : Ocean Publications , 1975.
- Badger , G : *History of the Imams and Seyids of Oman* by Salih Bin Razik, Translated from the Original Arabic and Edited with Appendices and Introduction Continuing the History down to 1870, London 1871.
- Baxter , C. W. Memorandum on Relation between Persia and Iraq . ( 1929 ) .
- Baxter . C. w. Memorandum on Relation between Persia and Iraq . ( 1929 ) .
- Blinder , leonard. "Iran's potential as a regional power." In paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander, eds. *Political Dynamics in the Middle East* New York : American Elsevier Publishing Co. 1972.
- Birdwood., 2 Vols. [Calcutta : Foreign Department Of The Government Of India, (1908 - 1915), Vol.I.
- Boggs . S. W. Delimitation of seaward Areas Under National Jurisdiction.
- Boggs S . W : *International Boundaries. A Study Of Boundary Functions And Problems* , New York . A. M. S . Press . 1966.
- Bose, tarun C. , *the Super Powers and the Middle East* , ( Asia publishing, House, New Delhi, 1972.
- British Admiralty , *Iraq and The Persian Gulf* , Geographical Hand book series For Official Use Only , September ; Printed under The Authority of H . M . Stationary office at The university Press, Oxford .
- BROWNLIE , I . ' The Use of Force in Self - Defense ' . BYIL 37 ( 1961 ) .
- Bullard , Sir Reader : *British and The Middle East From The Earliest Times To 1952* , New York , 1952.
- Burrell , R. M. , Britain , Iran and The Persian Gulf : some Aspects of The situation in The 1930s and 1920s" in D. Hopwood ( ed ), *The Arabian Peninsula . society and politics* , Allen & Unwin , London 1972 .
- Burrell, R.M: Britain, Iran and the Persian Gulf, from (The Arabian pensulo, Society and politics Edited by derk Hopwood, London, 1972.
- Busch , Briton Cooper : *Britain and the Persian Gulf , 1894 - 1914* , unversity of California press , 1967 .
- C.P. Busch. *Britain And the Persian Gulf. 1894 - 1914*, California : 1967.
- Cambell , J. c. *Defense of the Middle East* , New York : Pearger , 1960 .
- Campbell, John C. "The Communist Powers and the Middle East." *Problems of Communism* 21 (Sept. Oct. 1972) .
- Charles Cordon MacDonald , *Iran and Saudi Arabia in the Persian Gulf : A Study of the Law of the Sea* ( ph . D. Dissertation ) , University of Virginia . August 1976.
- Charles G. Macdonlad; *Iran's Strategic Interests And The Law Of The Sea* , *The Middle East Journal* Vol. 34, No.3, Summer 1980.
- Charls G. Macdonald : *Iran , Saudi Arabia and the Law of The Sea ; Political Interaction and Legal Development in the Persian Gulf* ; London , Anon.

- Charts G. Macdonald Iran, Saudi Arabia and the law of the Sea " political interaction and legal Development in th. Persian Gulf ", London Anon.
- Campbell G. J. : Defense OF The Middle East, New York 1961. G. Lenczowski, Russia and The West in Iran (1918-1948) New York , 1949.
- Caezon , Hou . G. N. persia and the persian Question ( 2 vols ) Longmont Green , 1892. Volume I.
- Cukwvrah. A.O. : The settlement of boundary disputes in international Law , U.S.A, 1967.
- Danie Yergin. The Prize; The Epic Quest For Oil Money & Power, Touchstone, New York 1992.
- Darby , Philip , British Defense Policy East of Suez 1947 - 1968 . Oxford University press , 1983 .
- DE ARECHAAGA , E. J. General Course in International Law. Recueil des Cours 159, ( 1978 - 1 ) .
- DELBRUCK , J. Effect of War on Treaties . In Bernhardt ( ed ) Encyclopaedia of Public International Law 4 ( q. v. ) .
- Dessouki , A. E. H. The Iraq - Iran War ; Issues of Conflict and Prospects for Settlement . Princeton . 1981.
- Dessouki , A. E. H. , The Iraq - Iran war : issues of conflict and prospects for settlement . Princeton, 1981.
- Dick son H. R. P. Kuwait & Her Neighbours , London 1959.
- Edward Bertalet : Treaties E.C. Concluded Between G. Britain and Persia and Other Foreign Powers .
- (Ed) Michael J. Cohen and Martin Kolinsky, New York: St. Martin Press, 1992.
- " Madison's War Message , June 1 , 1812 . " In Ideas and Diplomacy . Ed . Norman A. Graebner . New York : Oxford University Press , 1964 .
- EL - Azhary , M.S. ., the Iran - war, ( Crom Helm , London 1984.
- Emile A-nakbleh, Arab - American Relations in THE Persian Gulf, American Enterprise Institute For Public policy Research washing ton 1975.
- Enayat, Hamid. "Iran and the Arabs." In Sylvia G. Haim, ed. Arab Nationalism and a wider world, New york : American Academic Association for peace in the middle East 1971
- Eugene Staley. "Business and politics I the persian Gulf : the story of the workman firm: Political Science Quarterly. September, 1933.
- Ewan W, And Erson, Water Resources & Boundaries In The Middle East, In G.H. Blake Et Al (Boundaries And State Territory In The M.East, England, 1987.
- F. Warden's narrative of events connected with the conclusion of an agreement between the uttoobes of Zubara and the Govt . of Muscat (Imam of Muscat's expedition against Bahrain , Zubara and Khor Hassan
- F.R Chenesey : Narrative Of The Euphrates Expedition, London.
- FARESR . T. J . Law. in Fal and Black The Future of International Legal Order ( q. v. ) III 15
- Foster , H. A. The Making of Modern Iraq . Williams & Norgate, 1936.
- Francis warden , : His Trocial Sketch Of The Uttoohee Tribe Of Arabs; "Bajraïn;" From The Year 1716 to The Year 1817. Bombay Selections 1856, Selections From The Records of The Bombay Government, N.S.XXIV, Bombay .
- Francis WaRden's skech of the proceedings of Rahmah Bin Jaher , Chief of Khor Hassan with continuation to the period of that Chief's death in 1826 and also brief sketch of the proceedings of Sheikh Busheer Bin Rahmah , son and successor of the above Chief by Lieutenant S. Hennell .
- Fryer, Jhon : Anew Account Of East India and Persia Being Nine years travels 1622-1681, Vol. II , London 1912.
- G.Lorimer. The Persian Gulf Gazetter, Omanand Central Arabia Official publication of the Government of India, Calcuta, Vol. I historical 1915.

- Goldberg, Jacob. The 1913 Saudi Occupation of Haas Reconsidered  
 Gott, Richard : the Kuwait incident, Survey of International Affairs, 1961 .  
 H. RAHMAN: A BRITISH Defiance Problem In THE MIDDLE EAST ( 1946 - 7 )  
 ITHACA PRESS Reading U. K. 1994 .  
 H.R.F. Dickson; Kuwait And Her Neighbors - London 1956 .  
 Harari , M. the Turco - Persian Boundary Question : A case study in politics of Boundary  
 Making in the Near and Middle East , ph. D. thesis , New York . Columbia  
 University , 1958.  
 Harn, J. Systematic : Political Geography, New York 1966.  
 Hawley, S., the Trucial States, London, 1970.  
 Hekmat , Hormoz, Iran's Response to soviet - American Rivalry, 1951-1962.,  
 A comparative study, (Columbia Univ , Press, N. Y. 1974.  
 Helms, C.M. The Evolution of Political Identity in Saudi Arabia : The Definition of a  
 Nation - State 1901 - 1932 Ph.D. Thesis Oxford University, 1979.  
 History and digest of the International Arbitration's to which the United States has been  
 a Party to, Washington DC. 1898 .  
 Hurewitz, J. C. Iran in World and Regional affairs, " in YAR - SHAVER . E. ed ., IRAN  
 faces The Seventies , New York : Praeger , 1971 . P . 137 .  
 Hurwitz, Diplomacy in the Near and Middle East , op cit , VOL I  
 Husain M . AL - Baharna : the Arabian Gulf States ; Their Legal and Political Status and  
 their Intentional Problems ; London 1978.  
 Irfan, P. W. , Iraq ; A study in political Development. Cape, 1937.  
 Ian Brownlie : Principles Of Public International Law ( 3<sup>rd</sup> Ed ) Oxford UNIVERSITY  
 Press . 1969 .  
 Interests and Al Tarnatives , American Enterprise in states For Public policy Research ,  
 Washing , D. C. , 1976 .  
 Iqbal, Sheikh Mohammad. Saudi Arabia, an epitome on History and Progress Srinagar:  
 Soudiyah, 1982  
 Iran AL manac 1961 and Book of Facts . publ. by ECycho of Iran 2nd , revised print -  
 Tehran 1961.  
 Iran AL manac 1962 and book of facts , publ. by Echo of Iran - Tehran 1962 .  
 Narrative , London 1773..  
 "Iran's Changing Foreign Policy : A Preliminary Discussion." Middle East Journal 24,  
 no4 (1970) .  
 "Iran's white Revolution: A Study in Political Development." International Journal of  
 Middle East Studies 5, No.2 (1974) .  
 Iraq - Kuwait Border , In Arabian Boundaries VOL .7 , Iraq Propaganda . absorption of  
 Kuwait by Iraq , 1929 - 1932.  
 Iraq and the Persian Gulf . Geographical Hand book series, published For Official use  
 only.  
 Is Mael, T. Y. Iraq And Iran : Roots Of Conflict . Syracuse, 1962.  
 Ismael , T. Y. Iraq and Iran ; Roots of Conflict , Syracuse , 1962 .  
 Ives , Edward . Avoyage From England To India In The Year 1754 And An Historical  
 J . A . Douglas , Report on a Journey from India to the Mediterranean , Via the Persian  
 Gulf. ( Simla , 1896 ) , " Confidential " ; copy in Curzon Mus .  
 J. B. Kelly : Arabia , The Gulf & The West, Critical View Of The Arabs And The oil Policy  
 , London , 1980.  
 J.B. Kelly "Sovereignty And Tridicaction In Eastern Arabia, International Affairs Vol. 34.  
 J.G. Lorimer : Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and central arabia, official publication  
 of the government of India, vol.I. Historical (1915) .  
 J.G. Lorimer, Gazetteer Of The Persian Gulf : Oman And Central Arabia, Ed. R.L.  
 Jacobs, Norman. "Economic Rationality and Social development : An Iranian Case  
 Study." Studies in Comparative International Development 2, No. 9 (1966) .  
 Jobri. Marwan "Dilemma in Iran" Current History 48, No. 285 (1965)



- John B. Kelly. *Britain And The Persian Gulf, 1795 - 1830* (Oxford: Clarendon Press, 1968).
- John Marlowe. *The Persian Gulf in The Twentieth Century*, The Cresset Press, London 1962.
- Jones, S. B. *Boundary Making* Carnegie, Endowment For International Peace Washington 1945.
- Jones, S. B. *Boundary Making*, Washington, D. C., 1945.
- Kaiyan Homi Kaiko Bad : *The Shatt - AL - Arab Bandary Question , Alegal Reappraisal*, Clarendon Press. Oxford , 1988 .
- Kazemzadeh, F "ideological Crisis in Iran." In watler Z. Laqueur, ed. *The Middle East in Transition*, PP. 196 - 283. New York : Frederick A. Praeger, 1958.
- Kelly ( J. B ) : *Britain and The Persian Gulf* , London , 1965.
- Kelly . J . B . : *the Gulf & The West ; Acritical View of the Arabs and their oil Policy "British Policy in the Persian Gulf "* London 1980.
- KHADDURI . M (ed) *Major Middle Eastern Problems in International Law*, Washington DC. 1972 .
- Khalcefi. Abbas. "Some Aspects of Iran's Foreign Relations." *Pakistan Horizon* 21, No.1 (1968), Kingsley, Robert. "Premier Amiri and Iran's Problems." *Middle Eastern Affairs* 13, No.7 (1962)
- Khapp. wilfrid, 1921 - 1941, the period of Riza shah, from *(Twentieth Century - Iran*, Edited by Hasein Amir Sadeghi, London - 1977).
- Kheii, Sheria , ( ed ) *the Iran - Iraq : New weapons old Conflict*, ( Praeger , N. y 1983 ) .
- Kostiner, Joseph *Britain and the Challenge of the Axis Powers in Arabia: The Sedline of British - Saudi Cooperation in the 1930s in: Britain and the Middle East in the 1930s: Security Problems 1935 - 1993.*
- LAPRADELLE , A . "The Effect of War on Private Treaties ; *International Law Quarterly*, 2 (1948) .
- Lauter Pach , E. *River Boundaries : Legal Aspects Of the Shatt Al Arab Frontiers . The international and comparative Law Quarterly Tournal* 1960, Vol. 9.
- LAUTERPACHT , E. : *The Contemporary Practice of The United Kingdom in the Field of International Law . ICLQ* (1956) . 6 (1957) and 8 (1959).
- Lauterpacht, Eli *River Boundaries Legal Aspects Of the Shatt -AL -Arab Frontier, International and Comparative law Quarterly* , 1960.
- LAUTERPACHT,E "River Boundaries :Legal Aspects of the Shatt - AL - Arab Frontier , *International and Comparative Law Quarterly* , 9 (1960 ) United Nations
- Layard . A.H. *Early adventures in Persia, Susians and Bablon's* , VOL I.
- Leatherdale, Clive. *British Policy Towards Saudi Arabia 1925 - 1939*. Ph.D. Thesis University of Aberdeen, 1981.
- Lenczowski, *Russia and the war in Iran* , New York 1942.
- Lengyel, Emil : *the Changing Middle East* , N . Y . 1960 .
- Linabury, George O. *British Saudi Arab Relations 1962 - 1977: a Revisionist Interpretation.*
- Lord Harding , *My Indian years , The Reminiscences Of Lord Hardinge Of The Pan-Khurst* , London 1945.
- Lorimer : *Gazetteer Of The Persian Gulf*, Vol. I, PT. I.
- Lorimer. J. G. : *Gazetteer Of The Persian Gulf ; Oman and Central ARABIA* , ( 1908 - 1915) VOL . II , ( geogr Phical 1908 ) , Calcutta : London , Gregg Reprint 1970.
- Mahdavy, Hossein. "The coming Crisis in Iran." *Foreign Affairs* 44, No.1 (1965) .
- Majid Khadduri. *Independent Iraq : A study in Iraqi Politics since 1932*, London 1951,
- Manley O Hudson . ed . , *International Legislation* , 9 vols . ( Washington , D.C.: Carnegie Endowment for International Peace , 1931 ) , 3 : 1634.
- Marlowe. John. "Arab-persian Rivalry in the persian Gulf." *Journal of the Royal Central Asian Society* 51, pt. 1 (Jan. 1964)

- MENON . P . K . *International Boundaries : A Case Study of the Guyana - Surinam Boundary* , ICLQ 27 (1978) .
- Michael Burrell , : *the Persian GULF States and THE West* , A general Survey , London 1991 .
- Middle Eastern Studies Vol. 18 No. 1 (January 1962) .
- MOORE . J . B . *A Digest of International Law* Washington DC. 1906
- Mouton M , W : Cutteridge , J , A , C : *The 1958 Geneva Convention on The - Continental shelf* . British year Book of International Law Vol. 35 . 1959 .
- MOVCHAN , A *Problems of Boundaries and Security in the Helsinki Declaration* . Recoil Des course . 154 (1977 - 1 ) .
- Mufarra j . F . K *the Iraqi - Persian Dispute in international law* . , Beirut , 1975 .
- Mufarrij , Fuad , *the Iraqi - Persian Frontier Dispute in International law* , Beirut - 1953 .
- NAHLIK . S . E . *The Grounds of Invalidity and Termination of Treaties* , AJIL 65 ( 1971) .
- Naval intelligence Decision , *Geographical Hand book series* , Persia , September 1945 , University Press , Oxford .
- Naval International Division ( UK ) *Iraq and the Persian Gulf* . 1944 .
- Nibuhr , M : *Travels Through Arabia And Other Countries In The East* , Vol - 11 , Edin Burgh London , 1792 .
- Niebuhr , M . : *Travels Through Arabia And Other Countries In Hr East* , Vol. 11 , Edinburgh 1792 , *The Province Of Najd* .
- Niebuhr , M . *Travels Through Arabia and Other Countries in the East* , Vol. - 11 , Edinburgh 1792 .
- Oppenheim , *international Low . VOL . I* , 8<sup>th</sup> Edition 1955 .
- Oppenheim . J . *International Law , VOL . I . Peace* , 8<sup>th</sup> , edited by Lauterpacht H . & VOL . 11 . 7<sup>th</sup> 1963 .
- P . L . Bander : *Iran , Political development in a changing Society* , California , 1962 .
- P . Lienbardk . , *The Authority Of Shaykhs In The Gulf Arabian Studies* 11 , London 1975 .
- Falgrave ( w . Gifford ) , *Personal Narrative Of a year's Journey Through Central & Eastern Arabia 1862 - 1863* , London .
- Park , Tong Wham and Michael Don Ward : *Petroleum - Related Foreign Policy : Analytic and Empirical Analyses of Iranian and Saudi Behavior 1948 - 1974* Vol . 23 , No . 3 ( September 1979 ) .
- Patrick , Robert , *Iran's Emergence as a Middle Eastern Power* , ( Utah university Press , 1974 .
- Permanent Mission to the united nation for the Republic of Iraq : *Facts Concerning the Iraqi - Iranian Boundary* . 1969 .
- Ph . D . Thesis Columbia University . 1970 .
- Ph . D . Thesis Princeton University . 1950 .
- Pounds , Norman : *Political Geography* , London , 1963 . Curzon Lord of Kedleston : *Frontiers* , The Romandes lecture , Oxford , Clarendon Press , London , 1907 .
- Presecott . GR . V : *Geography of Frontiers and boundaries* , London 1967 .
- Queeneudec , J . P : *La Zone Economic . R . G . D . I . P* tome . 79 N . 2 1975 .
- R . Michael Burrell , *The Persian Gulf states General Survey* ; The Johns Hopkins University Press , Baltimore And London Anon , *British Policy In The Persian Gulf* .
- Rouhollah K . Ramazani , *The Persian Gulf Iran's Role* University Press of Virginia , Charlottesville , 1972 reprinted in 1973 .
- R.M. Burrell . "Britain Iran and the persian Gulf : some Aspects of the Situation in the 1920s and 1930s ." *The Arabian Peninsula : Society and Politics* . Ed. Derek Hopwood London . 1972 .
- Ram azani , R-K : *The foreign Policy of Iran 1500 - 1941* . University press of Virginia , 1966 .
- Ramazan , R.K . *The Persian Gulf : Iran 's Role* , University Press of Virginian . 1972 .

- Ramazan Roushailah , *The Foreign Policy of Iran , A developing Nation in The World Affairs* , Univ - Press of Virginia , 1966 .
- Ramesh Sanghvi Shatt - Al - Arab - The Facts Behind The Issue ( 1969 ) .
- Ramesh Sanghvi, Shatt al Arab - THE Facts behind the Issue , London 1969.
- Rawlinson Memo randum and The (1) dispute Between Turkey and Persia , 1844. CF. Richard schofield .
- Rawlinson's Memorandum on The Perso-Turkish Frontiers confidential No. 793.
- Richard Schofield : Island and maritime boundaries of the Gulf 1798 - 1960, op cit, see volume : 10-, 1936 -, Abu Musa oxide & new agreements to exploit iron oxide at Tamb and Abu Musa, 1936.
- Richard Schofield : Islands and MARITIME Boundaries of the Gulf 1798 - 1960 .
- Richard Schofield and Gerald blak , Volume , 7 : Kuwait - Iraq Border , Iraq Propaganda : absorption of Kuwait by Iraq , 1929 - 1940 . and proposed construction of port in Kuwait Bay Under Iraq Control , 1938 - 1941.
- Riza Arasteh , in Collaboration with Jose Phine Arasteh , Man and society in Iran , Leiden , 1964 .
- Robert E . O S good , U . S . Security Interests and The Law of the Sea , In Ryan C . Amacher and Richard James Sweeny , eds . , The Law of the Sea : US Interests and Alternatives , American Enterprise Institute For Policy Research , Washington , S . C . 1976 .
- Roberts , Osgood : " U . S . Security Interests and The Law of the Sea " in Ryan C . Amacher and Richard James Sweeney , The Law of The Sea : U . S .
- Rosemar Said Zahlan, The Origins Of The United Arab Emirates: Apolitical And Social History Of The Trucial States (London: Macmillan, 1978), Chap.3 Chenceforth Cited As The Origins Of The United Arab Emirates).
- Roushailah K. Ramazani, Iran's Foreign Policy in Modernizing Nations, Chartville, 1973.
- "Research Facilities in Iran." Middle East Studies Association Bulletin 3, no. 3 (1969) . and 4, No.1 (1970):51. Abrahamian, Ervand. "Communism and Communalism in Iran : The Tudeh and the Firqah-e Dimokrat." International Journal of Middle East Studies 1, no.4 (1970) .
- ✓ H . Amin : International and Legal Problems of the Gulf , the Iran - Iraq Conflict , East and north African Studies Limited , London 1981.
- ✓ H . Amin : International and Legal Problems of the Gulf ; Middle East and North African Studies Press Limited , London 1981.
- S. EL AMIN : international AND LEGAL problems of the Gulf, Middle East and North African studies , Press limited, London 1981, the Iran - Iraq conflict.
- S.B, Miles, Countries And Tribes Of The Persian Gulf (London : Frank Cass, 1966), Vol. 2.
- Saldanha , J . A : The Persian Gulf Precis : VOL - V III , by The Precis of Correspondence on international Rivalry and British Policy in The Persian Gulf : 1872 - 1905.
- Sanghvi, Ramesh : Shatt al Arab , The Facts behind The Issue , London 1869.
- Scacia , La Controversi tra Persia , Iraq Per La-Shatt AL - Arab. ( December , 1959 Gennalo , 1960 ) in oriente Moderno 40 - 2 - 1968.
- SK'HW ARZENBERGER; G. , the Dynamics of international law, Professional Book London 1979.
- seton Williams, M.V. Britain and the Arab States: a Survey of Anglo-Arab Relations 1920 - 1948. London: Luzzac, 1948.
- ✓HAHRAM CHUBIN and SEPEHR ZABIH :
- Shahram Chubin, and Sephr ZA BIIH ; the foreign Relations of Iran , Developing State in azone of Great - Power Conflict , With a Foreword by Paul Seabury University of California Press , Berkeley . Los Angeles - London , Anon.

- Shawdram : The Middle East Oil and the Great Powers.  
Taylor, the struggle For Master in Europe 1848- 1918, Ox Ford 1967.  
"The Contemporary Practice of the United Kingdom in the Field of International Law", 1962, Part II London . 1962 .  
The Persian Gulf-Cradle of Conflict", *Problems of Communism* 21 (May-June 1972) .  
"Thirty Relations : An Irano-Soviet Case Study." In Albert Lepawsky, Edward H. Buchrig, and Harold D. Lasswell, eds. *The Search for World Order : Studies b Students and Colleagues of Quincy wright* .  
The Foreign Relations of Iran, Developing State in azane of Great-Power Conflict, University of California Press, Berkeley, Los Angeles. London, Anon.  
Thomas Naff And Ruth C. Matson, *Water In The Middle East* Institute Research, University Of Pennsylvania, 1984.  
Toynbee, A. J, "The Iran - Iraqi Frontier Dispute " 1936 *Survey of international Affairs* , Oxford University press , 1937.  
TREVIRNANUS . H - D . *Boundary Settlements between Germany and her Western Neighbors after The Second World War* . in Bernhardt ( ed ) . *Encyclopaedia of Public International Law* ( q . v . ) III .  
UN Yearbook ( Yearbook of the united nations ) ; 23 ( 1969 ) . 28 ( 1974 ) . 34 ( 1980 )  
Uriel Dann , *Iranquder Qassem : Apolitical History* , 1958 - 1963.  
VERZUL . J . H . W . *International Law in Historical Perspective* . Leyden . Vol. III ( 1971 ) , vi ( 1973 ) VOL . I .  
Vienna Convention on the Succession of States in respect of Treaties ; A/CONF . 80/ 31 ( 22 Aug . 1978 ) .  
Wernner M.W., *Modern Yemen*. The Johns Hopkins Press, Baltimore, Maryland 1967.  
Winder, R.B. *A History of the Saudi State from 1233/1818 Until 1308/1891*  
Winder, R.B. *Saudi Arabia in the Nineteenth Century* New York: St.Martin's Press, 1965.  
Zabih, S. and ChuBin, S., *the foreign relations of Iran*, Berkeley, California, 1974

## الدوريات الأجنبية :-

- Boggs SW : *Delineitation of see Ward Areas Under National Jurisdiction : American Journal of International Law* . Vol. 45 . 1951.  
Charles B . selak , Jr . " Recent Developments in the High Seas Fisheries Jurisdiction Under the Presidential Proclamation of 1945 . " 44 *American Journal of International Law* 675 ( 1950 ) .  
Garner, *The Doctrine Of The " Thalweg " as Arule of International law . , American Journal of international law . , VOL. 29, 1932.*  
Geoffrey Morse Binnie , *Some Notes on The Karun River and the Shatt ,AL Arab . Journal of The Institution of Civil Engineers No . 3 / Paper No . 5690 " London - January 1950 "* .  
Hyde, *Notes on Rivers as Boundaries*, *American Journal of International Law.*, Vol.II, 1912.  
I . O . R . / R / 15 / 1 / 181 , *Persian Gulf Residency* , Busblier . Jon Maryville , *The Ottoman Province of Al - Haas in the Sixteenth and Seventeenth Centuries , Journal of the American Oriental Society VOL90 . , No . 3 , July - September , 1970.*  
James Felix Jones , " *Narrative Of Journey To THE Frontier Of Turkey and Persia Through a part Of Kurdistan*" submitted To Government On The 16 Th August, 1848. *Selections From The Records Of The Bombay Government* . NO XL III, News Series.  
John A. Berry : *Oil and-soviet policy I n the Middle East " Middle East Journal* . 26 2, spring 1972.

- Keddie, Nikki R. "The Iranian power Structure and Social Change 1800 - 1969 : An Overview." *International Journal of Middle East Studies* 2, No.1 (1971).
- Lauter Pacht, E. : River Boundaries : Legal Aspects of the Shatt AL - Arab Frontiers, the International and Comparative law Quarterly Journal, 1960 VOL . 2.
- Layard, A.H. "A Description of THE Province OF Khuzistan" *Journal Of the Royal Geographical society* VOL . XVI ( 16 ) - 1846.
- MELAMID . A. , "The Shatt AL - Arab Boundary dispute , 22 *The Middle East Journal* 1969 .
- Melamid . A. , the Shatt AL - Arab Boundary Dispute " *Middle East Journal* , 22 , 1968.
- Melamid the Shatt AL - Arab Boundary dispute . *Middle East Journal* . Summary, 1968.
- Miodu , V . C . : A survey of British Policy in The Persian Gulf ; From The Early Days to Mid-Twentieth century , *Journal of Indian History* Vol. 56 , No. 2 ( 1978).
- Oxman, Bernard , H : The Third United Nation Conference On The Law Of The Sea . *American Journal Of International Law* Vol. 74 No. 1980.
- Permanent Mission of Oman to the United Nations , *Oman News Bulletin* , No. 1 , 23 July 1972.
- Ramazani, Rouhllah K. , The Settlement of the Bahrain Dispute , *Indian Journal Of International Law* 12 , No 1 , 1972.
- Roosevelt , Archie , J. R. " The Kurdish Republic of Mahabad " *Middle East Journal* 1 , No. 3, 1973.
- Rupert Hay : The Persian Gulf States and Their Boundary Problems, *Geographical Journal* Vol. 65 ( December 1954 ) .
- Ryder . Demarcation of the Turko - Persian Boundary 1913-1914, *Geographical Journal* 66/3 (1925) .
- Tehran Journal, Dec, 18 , 1959 .
- The Times . May 28<sup>th</sup> , 1935 : Imperial and Foreign ; Iran and Iraq - Rival Claims to Waterway by Arthur Moore .
- U . S . Department of state ; International Boundary study , series A - Limits in The Seas , No . 24 . " Continental Shelf Boundary : Iran - Saudi Arabia " 6 July 1970 .
- U.S. Department of State office the Geographer , Continual Boundary , International Boundary Study , Series A , Limits in The Seas, No 9, February 20 , 1970 .
- U.S. Department of state : International Boundary study series A - Limits in The seas , No. 12 . ( ( Continental Shelf Boundary ) ) 22 February 1958 Saudi Arabia - Bahrain / 10 March 197 .
- United Nations : 17 June 1971 , Iran - Bahrain , U . S . Department of state . international Boundary study , Series A - Limits in the seas , No 58 Continental Shelf Boundary : Bahrain - Iran " 13 September 1974 .
- United Nations : 20 September 1969 . Iran - Qatar , U . S . Department of State . International Boundary Study . Series A - Limits in The Seas , No 25 , " Continental Shelf Boundary : Iran - Qatar 9 July 1970 .
- Wakaba, Sheikh Hafiz. Wahabism in Arabia Past and Present *Journal of the Royal Central Asian Society* Vol. 16, No. 4 (1929) .
- Weissberg Gunitz: Maps as equience in international boundary disputes, *American Journal of International Law*, Vol. 57, (1963).
- YOUNG, R. " Equitable solution for offshore boundaries " 64 *American Journal of international law* ( 1978).

## الفهرس

المصنفة	الموضوع
١ - ر	المقدمة
١١-١	الفصل الأول :- الخلفية التاريخية والقانونية لموضوع الدراسة
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الوصف الجغرافي للخليج العربي .</li> <li>١- المبادئ الأساسية للحدود الدولية .</li> <li>- الأوضاع الجيو - سياسية في الخليج العربي .</li> <li>- الإطار القانوني للحدود البحرية في الخليج العربي .</li> </ul>
١٢١-١٢٢	الفصل الثاني :- التطورات السياسية لمشكلات الحدود البحرية في الخليج العربي
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التشريعات الوطنية لتحديد الجرف القاري .</li> <li>- الحدود في المياه الإقليمية .</li> <li>- الحدود بين المناطق المضورة .</li> <li>- التحليل القانوني للدعوى الإيرانية بالسيادة على البحرين .</li> <li>- مفاوضات تسوية الحدود البحرية بين السعودية والبحرين .</li> <li>- الحدود لبحرية الإيرانية - السعودية .</li> <li>- الحدود البحرية بين إيران وقطر .</li> <li>- مضيق هرمز والحدود البحرية الإيرانية - الصقلية .</li> <li>- حدود الجرف القاري بين قطر وأبوظبي .</li> <li>- الحدود لبحرية بين إيران والكويت .</li> <li>- معايير التسوية القانونية للحدود البحرية في الخليج .</li> </ul>
١٢٢-٢٢٢	الفصل الثالث :- مشكلات الحدود السياسية بين العراق وإيران .
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- للمواقع الجغرافية لمناطق النزاع بين الجانبين .</li> <li>- التطورات التاريخية لمشكلات الحدود السياسية بين العراق وإيران .</li> <li>- مشكلة شط العرب أمام عصبة الأمم .</li> <li>- مفاوضات معاهدة ١٩٣٧ م .</li> <li>- إتفاقية الجزائر ١٩٧٥ م .</li> <li>- التحليل السيو - قانوني للحدود العراقية - الإيرانية .</li> </ul>

٣٠٠-٢٢٤	الفصل الرابع: - مشكلات الحدود السياسية بين العراق والكويت .
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المواقع الجغرافية لمنطلق النزاع .</li> <li>- التطور التاريخي لمشكلة الحدود العراقية - الكويتية .</li> <li>- مشكلة الحدود العراقية - الكويتية بين عامي ١٩١٣-١٩٣٢م .</li> <li>- محاولات العراق لإنشاء ميناء على السواحل العراقية - الكويتية المشتركة .</li> <li>- مشكلة الحدود في ظل أزمة ١٩٦١م بين العراق والكويت .</li> <li>- قرارات اللجنة الدولية لتخطيط الحدود بين العراق والكويت .</li> <li>- التحليل السياسي والقانوني للنزاع .</li> </ul>
٣٥٩-٣٠٢	الفصل الخامس: - النزاع الحدودي بين قطر والبحرين .
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الجذور التاريخية للعلاقات السياسية بين قطر والبحرين .</li> <li>- القيمة القانونية للزكاة المنفوعة من قبائل قطر إلى شيوخ البحرين .</li> <li>- الخلاف حول منطقة الزبارة .</li> <li>- بداية الخلاف حول جزر حوار وشت الدبيل .</li> <li>- عودة مسألة الزبارة والتفاوض بشأنها .</li> <li>- سياسة الحكومة البريطانية تجاه مشكلة الحدود البحرية بين قطر والبحرين .</li> <li>- مقترحات بريطانيا بشأن تحديد الخط الفاصل بين الجانبين .</li> <li>- مشروعات التسوية البريطانية للنزاع .</li> <li>- مسألة التحكيم في نزاع الزبارة .</li> </ul>
٤١٣-٣٦١	الفصل السادس: - النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث .
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أهمية الخليج في الفكر الإستراتيجي الإيراني .</li> <li>- تداعيات السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج .</li> <li>- الحجج الإيرانية في المطالبة بالجزر الثلاث .</li> <li>- الموقع الجغرافي للجزر أمتنازع عليها .</li> <li>- الخلفية التاريخية لتطور نزاع الجزر الثلاث .</li> <li>- الوضع القانوني للسيطرة الإيرانية على الجزر الثلاث .</li> </ul>
٤٢٢-٤١٤	الخاتمة
٤٦٣-٤٢٣	الملاحق
٥٠٧-٤٦٥	المراجع
٥٠٩-٥٠٨	المختصر







رقم الإيداع : ١١٠٣٧ / ٢٠٠٠

تصميم جرافيك / م. أشرف محمد



مع تحيات

مطابع المدينة للطباعة

١٤ شارع عثمان بن عفان - فولات الجمعة - الزقاق - شرقية ت : ٣٥٥٢٥٦ / ٠٥٥





هي الدراسة الوحيدة التي تناولت هذه القضية بالغة التعقيد والحساسية بموضوعية تركز على العديد من الوثائق الأجنبية

والعربية السرية، والتي لم يكن مسموحاً بتداولها وهي هامة أيضاً لدول وشعوب منطقة الخليج للتعرف على هويتهم الأصلية وحقيقة مشكلاتهم والطرق والأساليب التي تكفل حلولها دون بلوغها حد الأزمة، وتشير الدراسة إلى أن أزمة الخليج الأولى المتعلقة بالحرب العراقية - الإيرانية، وكذا الثانية المتعلقة بالأزمة العراقية - الكويتية قد اشتعلتا على خلفية نزاعات حدودية استعصت على الحل، كما أن جملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج وما يرتبط بذلك من الوجود الغربي ومفاهيم الهيمنة الأمريكية والاستراتيجية الإيرانية تجسّاه هذه القضايا كلها كانت مظهرًا من مظاهر الإشكالات الحدودية الذي يقدم المسوغ والتبرير للتدخل المشروع وغير المشروع في سيادة وشرعية بعض الدول، والإنقاص من هذه أوتلك لدى الآخر الحدودي، إنه موضوع جد من أخطر المعضلات العصرية التي تتجه بالمنطقة نحو الغليان والتوتر والمزيد من الانكشاف الأعمى، وهو صورة عبثية تعبر عن هشاشة المشهد الإقليمي للخليج، ورغبته الجامحة في الإنكسار والانتحار في سخرية تشير الشجن والألم والحزن المرير حقاً.

